

حَاشِي تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمُنْهَاجِ

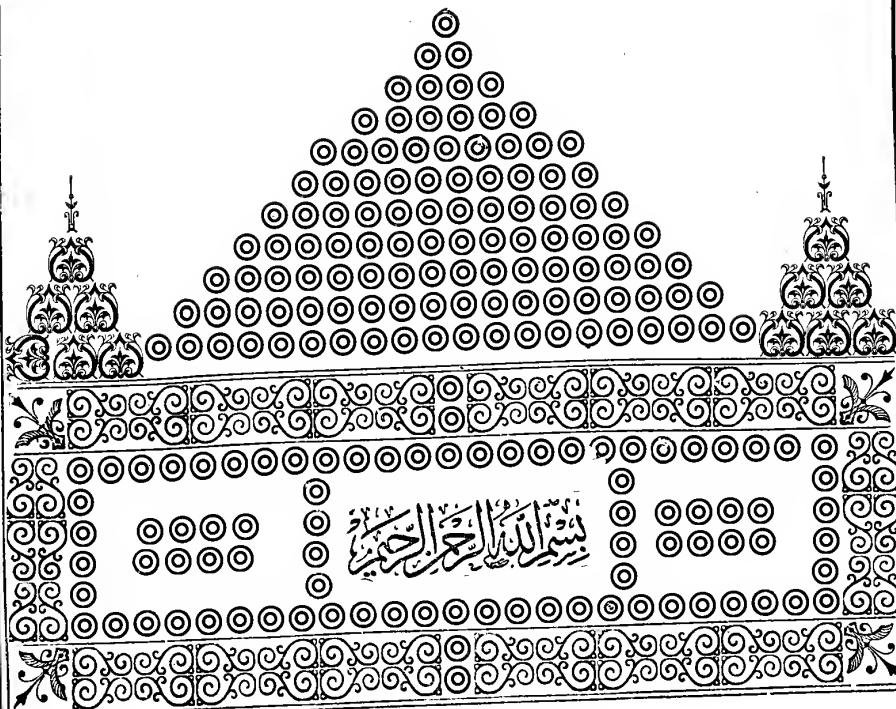
للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين
(الجزء السابع)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ النُّكْبَةِ الْبَكْرِيَّةِ بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ بَصْنُهُ
لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب مكتبة التجارة الكبرى بطنجة



﴿ كتاب الوصايا ﴾

(قوله قيل الانسب تقديمها الخ) ارضى به المغنى (قوله تقديمها الخ) اى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اسم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كفى الوصية بنصب احد الورثة وبجزء مما بقى بعد النصيب اه سم (قوله ودورياتها) اى علم دوريات القسمة وقدره مثالها من سم انفا (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا افاده المحشى سم ولك ان تقول لا وجه للتوقف بعد تاسيم التوقف كما سبق له والله اعلم اه سم (قوله جمع وصية) اى وهى اى الوصايا جمع الخ كهدية وهدايا اه نهاية (قوله مصدر) اى بمعنى الايصاء واسم للايصاء اه كرى (قوله ومنه) اى من لفظ الوصية بالمضى المصدرى مصدر او واسمه (وبمعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) اى ما خوذ منه خبر ثان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وهى اى الوصية مصدر الخ واخوذ من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله اوصى به الخ تفسير لما قبله وقوله اولهم بالرفع على الفاعلية وقوله اخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اى من باب التفعيل (وصاه) من باب التفعيل عبارة القاموس وصاه توصية عهدا به والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو ما وصى به ايضا اه (قوله فعلم الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ولوقال وصى واوصى بكذا الخ واطلاقه على العهد من قوله واوصاه توصية ووصية الخ لكن فى علم الاطلاق الاول بما ذكر مخفاه ولو ذكر ما قدمته من القاموس لظهر التفريع (قوله

﴿ كتاب الوصايا ﴾

(قوله لان الانسان يوصى) اى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كفى الوصية بنصب احد الوراث وبجزء مما بقى بعد النصيب (قوله مناخر) لم ذلك وفيه ما مر (قوله فتعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول (قوله

﴿ كتاب الوصايا ﴾
 قبل الانسب تقديمها على
 ما قبلها لان الانسان يوصى
 ثم يموت ثم تقسم تركته
 ويرد بان علم قسمة الوصايا
 ودورياتها متأخر عن علم
 الفرائض وتابع له فتعين
 تقديم الفرائض كما درج
 عليه اكثرهم جمع وصية
 مصدر او اسمه ومنه حين
 الوصية وبمعنى اسم المفعول
 ومنه من بعد وصية
 من وصيت الشيء بالشيء
 بالتخفيف وصلته ومن ثم
 قال فى القاموس وصى
 كوصى وصل واتصل ويوصيك
 الله يفرض عليكم واتوا صورا
 به اوصى به اولهم اخرهم
 اه ويقال وصى واوصى
 بكذا فلان بمعنى واوصى
 اليه ووصاه او وصاه توصية
 ووصية عهد اليه وجعله
 وصيه فعلم اطلاق الوصية
 على التبرع الا فى قريبا
 والعهد الا فى اخر الباب

الموصى وصل خير دنياه بخير عقابه كذا وقع في عبارة وفي عبارة شارح وصل القرية الواقعة بعد الموت بالقربات المنجزة في حياته وهذا أوضح لأن القصد بالوصية لإيصال ثوابها إلى ما قدمه منجزا في حياته وشرعا لا بمعنى الإيصاء لما يأتي فيه تبرع بحق مضاف ولو تقدير لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة وإن التحقق بها حكما كتبرع بنجز مرض الموت أو ما ألحق به وهي سنة مؤكدة إجماعا وإن كانت الصدقة بصحة فرض أفضل ينبغي أن لا يغفل عنها ساعة كأنصر عليه الخبر الصحيح ماحق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلة وأيلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه أي ما ألزم أو المعروف شرعا إلا ذلك لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت وقد تباع كما يأتي وعليه حمل قول الرافعي أنها ليست عقد قرينة أي دائما بخلاف التدبير وتجب وإن لم يقع به فهو مرض على ما اقتضاه إطلاقهم لكن يأتي قبل قوله وطابق حامل ما يصرح بتقييد الوجوب بالخوف ونحوه بحضرة من يثبت

وأنها لغة الخ عطف على إطلاق الوصية الخ (قوله وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته بخير عقابه ما يقع بعده من الخير الذي تسبب فيه الوصية اه سم (قوله كذا وقع في عبارة) انقصر عليها النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله القرية الواقعة بعد الموت) أي القرية التي تسبب في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله لا بمعنى الإيصاء) أي جعل الشخص وصيا اه كردى (قوله بحق) أي من مال وغيره (قوله مضاف) نعم تبرع اه كردى (قوله ولو تقدرا) أي كان يقول أو صيت لفلان بكذا اه سم على منهج فانه بمنزلة لفلان بعد موتى كذا اه عش أي لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت (قوله وإن التحقنا) أي التدبير والتعلق بها أي بالوصية وقوله كتبرع الخ أي كالحاقه (قوله أو ما ألحق به) أي بمرض الموت كعدمه لنحو القتل بما ساقى (قوله وهي سنة) أي التذية في النهاية إلا أنه فرض وقوله شرعا وقوله لم يقصد إلى إركابها وقوله ولا لافيه نظر إلى كأنصح وقوله إلا بالعنى إلى المتن وقوله وتسوية تبرع أو بها وقوله أي لغير تعبد الخ (قوله سنة وكدة) والوصية للأقرب غير الوارث فالأقرب ثم ذى رضاع ثم صهر ثم ذى ولا ثم ذى جوار أفضل منها غيره كأي للصدقة المجزئة وتقدم فيها أن الأقرب البعيد يقدم على الأجنبي وإن أهل الخير المحتاجين من ذكر أولى من غيرهم فيذبحي بحجة هنا وصرح الأصل بأن الوصية للمحارم أي بمن ذكر الفضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله الفضل) أي من صدقته مريضا وبعد الموت مغنى وشرح الروض (قوله عنها) أي الوصية (قوله ماحق امرئ مسلم الخ) ما بمعنى ليس وقوله مسلم وقوله له شيء بصفته لقره امرئ وقوله يوصي به بصفة لشيء (قوله يبيت الخ) على حذف أن خبر ما والمشتى حال والبيتوتة في ليلة أو ليلتين ليست بقدر المراد بالكتابة إلا شاهد المراد ما ألزم والرائى في حقه أن يعصى عليه من إلا والحال أن وصيته مشهود عليها اه بخيرى بتصرف وعبارة ع ش قال الطيبي في شرح المصايب ما بمعنى ليس وقوله يبيت ليلة أو ليلتين بصفة ثانية لا مري و يوصي فيه بصفة تسمى المستثنى خبره قال المظهرى في دليلتين تا كيدوا ليس بتحديد يعنى لا ينبغي له أن يعصى عليه زمان وإن كان قليلا إلا لو وصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلتين تسامح في إرادة المبالغة اه (قوله شرعا) عبارة المغنى من الأخلاق اه (قوله كما يأتي) أي في فك أسارى كفار قبيل المصنف كتمارة كنيصة (قوله وعليه) أي على أيها قد تباع (قوله أي دائما) أي فكلامه من سلب العموم لا من عموم السلب (قوله ما يصرح بتقييد الوجوب الخ) معتمد اه ع ش (قوله بالخوف) أي بعروض المرض المخوف (قوله بحضرة من يثبت الخ) قد يقال هذا لا يناسب ما للكلام فيه من الوصية بمعنى التبرع اه رشيدى (قوله بحضرة من يثبت الحق به) وينبغي كإقال لا نسوى انه يكتب بالشاهد الواحد اه معنى أي أن كان حقا ماليا كما في شرح الروض أقول ظاهره كفايته وإن كان الفاضل لا يحكم بشاهد وبين كالحق فيليراجع ثم رأيت ما يأتي في الإيصاء من قول الشارح والنهاية نعم من باقلم بتعذر فيه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد اليمين ينبغي أنه لا يكتب منه بدينك اه قال السيد عمر قوله بالعلم لو قال ببلد لكان أولى فيما يظهر اه (قوله أن ترتب الخ) أي إذا لم يعلم بذلك أي الحق من يثبت بقوله بخلاف ما إذا كان به من يثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الأذرى إذا لم يخش منهم كتبته كالورثة والموصى لهم اه وهو حسن مغنى وشرح الروض (قوله حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كزكاة وحج وحق لأديين كوديعة ومغصوب اه (قوله وعنده) لعل المراد به نحو الوديعة (قوله أوضاع الخ) هذا المستطردى والأفالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الإيصاء عبارة سم قوله أوضاع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته بخير عقابه ما يقع بعده من الخير الذي تسبب فيه بالوصية (قوله بالقربات المنجزة في حياته) قد يقال القرية الصادرة من الموصى ليس إلا الإيصاء وهو في حياته والواقع بعد موته إنما هو أثر الإيصاء وهو وصول الموصى به للموصى له وقد يجاب بأن نحو الاعتاق الموصى بإيقاعه بعد الموت واعطاء زيد بعد موته الموصى به فوته ينسب إليه لتسببه فيها (قوله أو ضياع الخ) انظر ادخاله هنا مع قوله السابق لا بمعنى الإيصاء ويحرم الخ أي فلا أحكام الخمسة متصورة فيها (قوله

الحق به أن ترتب على تركها ضياع حق عليه وعنده ولا يكتبني بعم الورثة أو ضياع

نحو أطفاله لما يأتي في الإيصاء وتحرم من عرف منه أنه متى كان له نبي في تركه أفسدها وتكره بالزيادة على الثلث إن لم يقصد حرمان ورثته وإلا حرمت على ما يأتي وأزكاتها موصى وموصى له وموصى به وصيغة وذكرها على هذا الترتيب مبتدئا بأولها لانه الأصل فقال (تصح وصية كل مكلف حر) كله أو بعضه مختار عند الوصية (٤) (وإن كان) مفلسا أو سفيا لم يحجر عليه أو (كافرا) ولو حرييا وإن أسروا ورق بعدها كما

شمله كلامهم وإنما يتجه أن مات حرا أو لا ففيه نظر لأن المال في الوصية معتبر بحال الموت وهو غير مالك حينئذ إلا أن يقال محل اعتباره حينئذ فيمن يتصور ملكه في هذه الحالة لكنه بعيد وذلك كما يصح سائر عقوده والتنظير في هذه أخذنا من أن القصد منها زيادة الأعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده يرد بان المنظور إليه فيها بطريق الذات كونها عقدا ماليا لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقته وعقده ويأتي في الردة أن وصية المرتد موقوفة وشمل الحد المحجور عليه بسفاهه أيضا لكن صرح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وإن أتى فيه خلاف آخر يخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحد المحجور بطروا والسفه من غير حجر كما هو لا فقال (وكذا المحجور عليه بسفه على المذهب) الصيغة عبارته ومن ثم نفذ إقراره بعقوبة وطلاقة ولا احتياجه للثواب (لا يجنون) ومعنى عليه وصي (لا عبارة لهم بخلاف السكران) وإن لم يكن له تمييز كما يعلم بما يأتي في الطلاق (وفي قول تصح من صبي ميم) لأنها لا تزيل

الإيصاء (قوله نحو أطفاله) أي كالجنانين أه عرش (قوله وتحرم) أي مع الصحة أه عرش (قوله إن عرف الخ) وكذا إذا غلب على ظنه أن الموصى له يصرف الموصى به في معصية فتحرم الوصية وتصح أه عرش (قوله وتكره الخ) أي فلا أحكام الخمسة متصورة فيها أه سم (قوله مبتدئا الخ) حاله مؤكدة (قوله مختار الخ) نعت ثان لمكلف قال السيد عمر قديقال لا حاجة إليه مع القول بعدم تكليف المكره المتصور في الأصول أه وفي التجبر يحى عن العنان لا يغني عنه التكليف لأن المكره مكلف على الصحيح خلافا لما في جمع الجوامع ولو سكت عنه لا تقتضي صحة وصية المكره وليس كذلك أه أقول لهذا هو الراجح (قوله عند الوصية) راجع لكل من القيود الثلاثة أه عرش (قوله لم يحجر عليه) أي وسياق المحجور عليه أه سم (قوله ورق بعدها) زاد النهاية والمغنى وماله عندنا بالآمان كما يحسنه الزركشي أه قال عرش قوله وماله أي والحال وقوله عندنا بالآمان احتراز وبه عمالو كان ماله بدار الحرب وبقى فيها أه (قوله وإنما يتجه إن مات حرا) جزم به النهاية (قوله محل اعتباره) أي المال في الوصية حينئذ أي حين الموت وقوله فيمن الخ خبر محل الخ (قوله وذلك) أي صحة وصية الكافر وكذا الضمير في قوله والتنظير فيه (قوله منها) أي الوصية (قوله وهو) أي الكافر وقوله بعده أي الموت (قوله ومن ثم صحت الخ) على أنه قديقال أنه يجازى عليه في الدنيا وإن كان الموصى به لا يستحقه الموصى له إلا بالقبول بعد الموت أه عرش أقول ولا يبعد أن يقال أنه يجازى عليه في الآخرة أيضا بترك عذاب بعض معاصيه الفروعية وتخفيفه (قوله ويأتي الخ) كلام مستأنف (قوله وشمل الحد) أي الضمى الموصى (قوله وإن أتى فيه) أي في غير المحجور (قوله خلاف الخ) عبارة للدويري واحتراز عن السفه الذي لم يحجر عليه إلحاما فصحت منه على الأصح كسائر تصرفاته إلا على قول أن الحجر يعود بنفس التنبير إذا باع رشيدان غير توقف على حكم فيكون كالحجور عليه أه رشدي أقول يناهيه قول المغنى والنهاية فالسفيه بلا حجر تصح وصيته جزما أه (قوله يخرج) أي من الأصحاب لا منصوص من الإمام (قوله هل يعود الخ) الراجح أنه لا يعود بدون حجر إلحاما أه عرش (قوله بطروا والسفه) أي على من بلغ رشيدا (قوله فقال الخ) عطف تفصيل على قوله صرح الخ (قول الماتن بسفه) خرج به حجر الفاس فتصح الوصية معه جزما مغنى ونهاية (قوله وطلاقة) عطف على إقراره ويحتمل عطفه على عقوبة كما هو صريح صنيع النهاية (قول الماتن لا يجنون) أي ومعتوه ومبرسم أه مغنى (قول الماتن ومعنى عليه) واستثنى الزركشي منه ما لو كان سفيه سكران عصى به وكلامه منتظم فتصح وصيته أه مغنى (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي فتصح وصيته مغنى وسم وعرش (قوله لأنها) أي الوصية وكذا ضمير عندها (قوله كله) أي وسياق المبعوض (قوله لم يأذن سيدة) أما إذا أذن له سيدة فتصح وصيته أصبحت تبرعه بالأذن مغنى ونهاية وسم قال عرش قوله إذا أذن له أي للكاتب كتابة صحيحة أه (قوله لعدم ملكه) إله في رقيق غير مكاتب وقوله أو أهلية في المكاتب كما يدل عليه قول شرح المنهج أو ضعفه أه (قوله إلا بالعق) وفاقا لشيخ الإسلام وخلافا للنهاية والمغنى وسم حيث قالوا أو اللفظ للمغنى والذي يظهر كما قال شيخنا الصحة لأن الرقيق يقطع بالموت والعق لا يكون إلا بعده أه (قوله لأنه ليس) أي البعض (قوله أي لذاته) أي ما ذكر من المعصية والكرهية وقوله لا أعارض كبيع العنب والرطب لم يحجر عليه) وسياق المحجور (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي (قوله لم يأذن له سيدة) أهم صحتها إذا أذن وهو ظاهر كسائر تبرعاته لما أذن فيها (قوله إلا بالعق الخ) المتجه الصحة بالعق أيضا لأن الرقيق يزل بالموت الذي هو وقت حصول العقق فهو من أهل الولاء حينئذ لا يقال لا بد أن يكون من أهل ذلك التصرف عند الوصية لانه قول لو صح ذلك ما صحت وصية المحجور بسفه نلتأمل (قوله لأنه ليس من أهل الولاء) قد

الملك حالا وبجواب بأنه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكاتب لم يأذن له سيدة أعاصر لعدم ملكه أو أهليته (وقيل إن عتق) بعدها (ثم مات صحت) منه ويرد بنظير ما مر في المميز أما المبعوض فتصح بما ملكه ببعضه الحر إلا بالعق كما قاله جمع لانه ليس من أهل الولاء (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية) ولا مكروها أي لذاته لا لأعارض كما يعلم بما يأتي في النذر

لعاصر الخرفانه حر ام حيث غلب على ظنه اتخاذ خمر او مكروه حيث توهمه فتصح الوصية اه عش (قوله
 فيهما) اى المعصية والمكروه (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعه منه سم وبجيرى زاد الاول
 وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حيث كان مذهبا اه
 وبوافقه قول عث قوله او مصحف اى اذ بقى على الكفر لموت الموصى اه (قوله على الاول) اى الجهة
 العامة وقوله كثرة وقوعها اى الاولى وقوع الوصية عليها (قوله ونحوه) عبارة النهاية القباب والقناطر
 اه (قوله قبر نحو عالم) عبارة النهاية والمغنى قبر الانبياء والعلماء والصالحين اه (قوله وتسوية قبره
 ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال عث والمعتمد ما ذكره فى الجنائز اه اى من جواز الوصية لتسوية
 وعمارة قبور الانبياء والصالحين فى المسئلة (قوله وليس كذلك) اى فتصح الوصية اه عث (قوله
 والمباحة) عطف على القرية اه عث ثم قوله ذك الى المتن فى المغنى (قوله كفك اسارى الخ) سياتى
 تخصيصه بالمعنيين اه عث (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمعين (قوله مالم بات الخ) اى فلا
 تصح الوصية اه عث (قوله او مع نزول المارة) اعتمده المغنى ايضا قال عث ومنه الكنائس الى
 فى جهة بيت المقدس التى بنزلها المارة فان المقصود ببنائها التعميد ونزول المارة طارى ما اه (قوله على الواجهة)
 اى تقليبا للحرمة اه مغنى (قوله اما اذا كانت معصية) اى او مكروها اخذا بما ساء اه عث (قوله
 من مسلم) بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح ايضا ببناء موضع لبعض المعاصى كالخمار
 اه مغنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل
 تنظيرا او يقال اراد بالجهة العامة مالم ليس شخصا معينا بدليل المقابلة ويقال هى جهة عامة باعتبار المنتفع بها
 فانه غير معين (تنبية) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هى للتعميد وقضية ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق
 حتى لو اوصى لكتائس بلد كذا وجهلنا حالها هل هى للتعميد ولا حكم ببطلان الوصية فان تبين انها ليست
 للتعميد تبينت صحتها اه سم (قوله وكتابة نحو تورا الخ) عبارة المغنى وكتابة التوراة والانجيل وقراتهما
 وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه اذ النهاية وقرادة احكام شريعة اليهود والنصارى
 اه قال عث قوله وكتابة التوراة والانجيل اى ولو غير مبديلين لان فيه تعظيما لهم اه فليراجع (قوله
 اهل حرب اوردة) بخلاف اهل الذمة نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) او لا بقصد شىء اه سيد عمر

يقال الرق بزول بالموت الذى هو وقت العتق فهو من اهل الولا عند العتق فالتعبد بها بالعتق ايضا كما مر
 وهل يجزى ذلك فى المكاتب باذن سيده (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعه منه وظاهر
 الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حيث كان مذهبا (قوله ولو
 بغيرها) خولف فيه مر (قوله وكافر) شامل للحربى ولا ينافيه قوله الا اى اهل حرب لان صورته انه عبر
 باهل حرب الدال على قصد جهة الحرة المعصية وقضية ذلك انه لو عبر هنا بكافر كانه (قوله وان سماه كنيسة)
 اعتمده مر وقوله او مع نزول اعتمده ايضا مر (قوله فى المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل
 بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل تنظيرا او يقال اراد بالجهة العامة مالم ليس شخصا معينا بدليل المقابلة
 او يقال هى جهة باعتبار المنتفع فانه غير معين (تنبية) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هى للتعميد وقضية
 ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق حتى لو اوصى لكتائس بلد كذا وجهلنا حالها هل هى للتعميد ولا حكم ببطلان
 الوصية فان تبين انها للتعميد حكم ببطلان الوصية او لا حكم بصحتها ولا ينافى الاول قول الشارح للتعميد حيث
 دل على التقييد للايضاح لانهما قد تطلق على مالم ليس للتعميد ولو تجوز اذ لم يتأمل (قوله اهل حرب اوردة) اى
 بخلاف اهل الذمة كذا بخط شيخناهما مش المحلى وسياق وفى شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافرو لو حربيا
 ومر تداء الخ ما ضمه اما لو اوصى لمن يرتد او يحارب او يقتله او يقتله غيره عدونا فلا يصح لانها معصية او بقرى
 مالم اوصى لزيد الكافر او الحربى او المرتد ويحتمل البطلان ايضا اذ وصفه بما ذكر يجعله منظورا اليه وهو
 معصية وى فرق بين قوله اهل الحرب او اهل الردة وقوله لزيد الكافر او الحربى او المرتد ولا ينافى ذلك

فيهما وكذا اذا اوصى لغير
 جهة يشترط عدم المعصية
 والكرامة ايضا ومن ثم
 بطلت لكافر بنحو مسلم او
 مصحف وكان وجه اقتضاره
 على الاولى كثرة وقوعها
 وقصدها بخلاف غير الجهة
 وشمل عدم المعصية القرية
 كبناء مسجد ولو من كافر
 ونحوه على قبر نحو عالم
 غير مسئلة وتسوية قبره
 ولو بها لانائه ولو بغيرها
 للنهى عنه وفى زيادات
 العبادى لو اوصى بان يدفن
 فى يده بطلت الوصية ولعله
 بناء على ان الدفن فى البيت
 مكروه وليس كذلك
 والمباحة كفك اسارى كفار
 منا وان اوصى به ذمى
 واعطاء غنى وكافر وبناء
 رباط لنزول اهل الذمة او
 سكناهم به وان سماه كنيسة
 مالم بات بما يدل على انه للتعميد
 وحده او مع نزول المارة
 على الواجهة اما اذا كانت
 معصية فلا تصح من مسلم
 ولا كافر (كعمارة) او
 زعيم (كنيسة) للتعميد وكتابة
 نحو تورا وعلم محرم واعطاء
 اهل حرب اوردة ووقود
 كنيسة بقصد تعظيمها

لا نفع مقيم بها أى غير تعيد فيها يظهر واختار جمع المنع مطلقا (تنبه) وقع لشيخنا في شرح الروض أنه علل محبتها بك الكفار من اسرنا بان الوصية لاهل الحرب جائزة فالاسارى اولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح محبتها الحربى ومرتدو الكلام فى الميتين فلا تصح لاهل الحرب والردة ويحاج بان مراده باهل الحرب فى (٦) الاول ما صدقته اى جماعة معينين منهم فلا ينافى كلامه اخر اكا دل عليه تقريره المذكور

عبارة ع ش ويرجع فى ذلك اليه اى الموصى فان لم يعلم منه شىء عمل بالقرائن فان لم تظهر قرينة بطلت عملا بالظاهر والا صل من ان الوصية لها لتعظيمها اه وقد سرح عن سم ما وافقه (قوله لانفع الخ) اى لا بقصد نفع مقيمها اقامة لغير تعيد فانها تصح بهذا القصد اه كرى (قوله مطلقا) اى قصد تعظيمها او نفع المقيم بها لغير تعيد (قوله محبتها) اى الوصية وقوله بفك الخ متعلق بصميم المصدر وقدر ما فيه غير مرة (قوله الكلام الخ) مقول القول وقوله فى المعينين اى الحربى والمرتد المعينين (قوله اى جماعة الخ) بالجر تفسير لاهل الحرب المذكور فى اول كلام شرح الروض (قوله فلا ينافى) اى كلام شرح الروض اولا (قوله كاذل عليه) اى ذلك المراد وقوله المذكور فيه اى فى كلامه اخر ابقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر لى فى حل عبارته لكن برده عليه انه كان المناسب حينئذ تقدم ذلك على قوله فلا ينافى الخ لان يقال تاخيره الى هنا الاختصار بالاضمار فى قوله فيه (قوله واوصى) اى قوله الا ان يفرق فى النهاية لا قوله خلافا لمن اعترضه (قوله ان يكون معيناً) اى وعدم المعصية اه معنى وقد افاده ايضا الشارح والنهاية بقولهما السابق وكذا لو اوصى لغير جهة الخ (قوله ولو بوجه) اى ولو كان التعمين بوجه (قوله لما ياتى الخ) تعليل للغاية (قوله واكتفى عنه) اى عن قوله ان يكون معيناً اه ع ش (قوله بما بدد) اى بقوله ان يتصور له الملك (قوله اعترضه) اى المتن (قوله لان الميم الخ) توجيه لكفاية ما ذكره عما حذفه واستلزامه اه (قوله ره) اى الملك الخ (قوله بمقدمالى) قدينا فيه قوله الاتى بارت (قوله صح اعطوا) اى صحت الوصية لمعظا اعطوا الخ (قوله ره) اى الغير (قوله وان يكون الخ) عطف على قوله ان يكون معيناً (قوله كما يصرح به) اى بقيد حال الوصية (قوله ومن ثم) اى من أجل أن العبرة بحال الوصية لا الموت (قوله بطلت) اعتمده المغنى ايضا (قوله لاها) اى الوصية لتمليك الخ تعليل للبطلان (قوله ولانه) اى الشأن (قوله وقد صرحوا بذلك فى المسجد الخ) هذا كالصريح فى انهم لم يصرحوا به فى غير المسجد مع انه مصرح به فى الشامل الصغير على الاطلاق عبارة تارة لا لاحد العبدن اى فلا يصح الوصية له ومن سيجد اه رشيدى (قوله فقول جمع الخ) تبعهم المغنى (قوله فيه ايهام) اى ايهام انه لا يشترط وجوده وقت الوصية اه رشيدى عبارة الكردى اى ايهام انها تصح لمسجد سينى او لحل شيحدث وهو ليس بمقصود لهم اه (قوله بارت الخ) متعلق بالملك اه سم (قوله والميت) وما ذكره الرافعى فى باب التيمم انه لو اوصى بماله لاولى الناس به وهناك ميت قدم على المتجس والمحدث الحى على الاصح هذا فى الحقيقة لىست وصية لميت بل لو ارثه لانه هو الذى يتولى امره اه معنى (قوله صحت الخ) معتمدا اه ع ش (قوله لهم تبعا) الاولى تبعاهم كما فى النهاية (قوله الاولاد الخ) مبتدأ خبره قوله على ما ذكرنا فى الوقف والجملة مقول القول ع ش وكردى (قوله ره ومتجه) اى القياس وكذا ضمير قوله لاني ولا ينافيه قوله ثم اى فى الوقف وقوله هـ اى فى الوصية (قوله منتظر) اى الى الموت (قوله الاتى) اى انفا (قوله اعلمت الخ) متعلق لقوله لا ينافيه (قوله لا يتصل به) اى الغائب كذا ضمير اثره وصم فيه (قوله اثره) وهو تملك الموصى له بالموصى به (قوله وجمعا)

ما سياتى من صحة القاطع الطريق لجواز انه مصور بمن لم بوصف بقطع الطريق ويحتمل الصحة كما يشعر به تمييزه للبطلان بمن يرتد الخ دون التعبير بالمرتد الخ (قوله بارت الخ) متعلق بالملك (قوله الا ان يفرق بان من شأن الوصية) ان اراد بان من شأن الوصية ما ذكر ان الغالب انها لا تقع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع ما عدا ذلك لان غلبة وقوع الشىء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وان اراد بذلك انها دائما لا تقع الا

فيه (أو) اوصى (الشخص) واحد او متعدد (فالشرط ان) يكون معيناً كما باصه اى ولو بوجه ما ياتى فان كان بطنها ذكر واكتفى عنه بما بعده خلافا لمن اعترضه لان الميم كاحد الرجاين لا يتصور له مادام على ايهامه الملك الذى نحن فيه وهو ما يحصل بمقدمالى وانما صح اعطوا هذا احدهما لانه تفريض لغيره وهو انما يعطى معيناً ومن ثم صح قوله لو كيله به لاحدهما وان يكون ممن يمكن ان (يتصور له الملك) حال الوصية كما يصرح به فى الحل ومن ثم لو اوصى لحل شيحدث بطلت وان حدث قبل موت الموصى لانها تملك وتمليك المعلوم ممنع ولانه لا متعلق للمقد فى الحال فاشبه الوقف على من سير له له وقد صرحوا بذلك فى المسجد بقولهم لو اوصى لمسجد سينى بطل اى وان بنى قبل موته فقول جمع حال موت الموصى فيه ايهام بارت او معاقدة ولى فخرج المعلوم والميت والبهيمة فى غير ما ياتى نعم ان جعل المعلوم تبعا

للوجود كان اوصى لاولاد بن المرحومين ومن سيحدث له من الاولاد صحت لهم تبعا كما هو قياس الوقف الا ان يفرق بان من شأن الوصية ان يقصد بها معين موجد بخلاف الوقف لانه للدرام المقتضى شمله للعدم ابتداء ثم رابت بعضهم اعتمدا القياس وايدى بقول الروضة الاولاد والذرية والنسل والعقب والعترة على ما ذكرنا فى الوقف وهو متجه لما ياتى ان الملك ثم ناجز وهنا منتظر فاذا كفت التبعة فى الناجز فالولى فى المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعى الا فى لما علمت ان التملك فيها لا يتصل به اثره فلم تضر التبعية فيه وجمعا

اعتمدوا الفرق فقالوا لانها للتمليك وتمليك المعدوم ممنوع كما صرح به الرافعي تعليلا للذهب من بطلان الوصية لما استحمله هذه المارة واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو اوصى لعقب زيد فوات الموصى ثم زيد فالوصية لولده او لاولاد زيد صرف للوجودين يوم الوصية دون من يولد له بعده او في فرقة بين العقب والاولاد نظروا على ما قاله اولئك من البطلان فالذي يظهر بطلان الوصية في النصف قياسا على ما ياتي في الوصية لزيد والجد او نحوه مما لا يوصف بالملك ولا شك ان من سيحدث من ذلك فاقفا بعضهم بالغاء ذكرهم وصحتها بالكل الموجودين غير صحيح وتخريجها على الوصية الاقارب وقتلنا لا تدخل ورثته فاسد لانه ثم لم يذكر الورثة حتى (٧) يوزع عليهم فكانهم لم يذكر او من

ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم ثم رايت بعضهم صرح بما ذكرته لكنه استدلالا ينقض ولا ينافي البطلان صحة الايصاء على اطفاله الموجودين ومن سيولد له اخذا مما نقل ان الشافعي رضى الله عنه فعل ذلك في وصيته لانه لا تمليك هنا بخلافه فيما مرواورد عليه صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كوصيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء والمساكين او بثلاثة لله ويصرف في وجوه السبر ويحجب بان من شأن الوصية ان يقصدها اولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وهذا فارق الوقت وقف فانه لا بد فيه من ذكر المصرف وسياتي صحتها بغير المملوك وليس قضية الماتن هنا خلاف ذلك خلافا لمن زعمه لما ياتي من الفرق الواضح بين الموصى به وله (فرع) صرح الصيمري وصاحب التنبيه وتبعهم ابن الرفعة والقمولي ولم يبالا باقتضاء كلام الرافعي خلافه بانه

عطف على قوله بعضهم (قوله اعتمدوا الفرق) ضعيف اه ع ش (قوله كما صرح به) اى بذلك التعليل (قوله لذلك) اى للفرق (قوله لولده) اى الموجود يوم الوصية والمحدث بعده (قوله او اولاد زيد) عطف على قوله لعقب زيد سم (قوله وعلى ما قاله الخ) اى المرجوح (قوله من ذلك) خبر ان والاشارة لما لا يوصف بالملك (قوله ذكرهم) الاولى الافراد (قوله وتخريجها) مبتدأ خبره قوله فاسد والضمير راجع الى الوصية للوجودين ومن سيحدث (قوله لانه) اى الموصى ثم اى فى الوصية للاقارب وقوله فكانهم اى الورثة لم يذكروا اى لا صراحة ولا ضمنا (قوله ولا ينافي البطلان) اى على ما قاله الجع المتقدم المرجوح (قوله بما ذكرته) اى ببطلان الوصية في النصف (واورد عليه) اى المصنف اى ما اقتضاه تقسيمه انه لا بد من ذكر الموصى له معيناً او عاماً اه معنى عبارة الكردى اى على الماتن كان وجه الايراد انه لما ذكر الجهة والشخص تورم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع صحتها بدون ذكرهما اه (قوله ويصرف الخ) اى فانه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء الخ اه ع ش (قوله في وجوه البر) اى ولا يختص بالفقراء والمساكين اه ع ش (قوله ويحجب الخ) فى هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله اولئك) اى الفقراء والمساكين ووجوه البر اه ع ش (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله وسياتي صحتها الخ) كانه دفع بما يتوهم من قول المصنف ان يتصور له الملك من عدم صحتها بغير المملوك اه رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشرط في الحياة او بعد الموت) اى بتجدد امر في حياة الموصى او بعد موته وهذا ظاهر ان الواو لا موقع لها (قوله كوصيت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثالا للشرط في الحياة والشرط بعد الموت الا قوله وان مات من مرضى هذا فلا يصح مثالا لواحد منهما وقوله وان ملكك الخ فختص بالشرط في الحياة ثم قوله ففشا في المثال الرابع وقوله فلكفي المثال الخامس لا مدخل له في التمثيل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تامل (قوله بان يدخل الاداة الخ) اى كالا مثله المارة انفا (قوله وللشرط) عطف على قوله للتعليل (قوله بان يحزم بالاصل الخ) اى كالا مثله لانية انفا (قوله حيث قال) اى الماوردى (قوله عتقت) اى بمجرد الموت والقبول وقوله على الشرط يعنى مع رعاية شرط عدم الزوج (قوله لان عدم الشرط الخ) اى بالزوج مع قوله ونفوذ العتق الخ نشر على ترتيب الالف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله يمنع الرجوع فيه) اى فى العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ) ببناء المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو اوصى الخ) عطف على لو اوصى الخ (قوله اعطيتها)

كذلك فهذا بعد تسليمه لا يدل على امتناع خلاف ذلك لان عدم وقوع الشيء لا يدل على امتناعه (قوله او اولاد) عطف على لعقب (واورد عليه الخ) اقول انما يتجه هذا الايراد لو شرط المصنف لصحتها ذكر الجهة او الشخص وليس كذلك بل انما ذكر شرط الجهة ان وقعت الوصية لها والشخص ان وقعت الوصية له وهذا لا ينافي جواز الوصية من غير ذكر واحد منهما فليتامل (قوله ويحجب الخ) فى هذا الجواب ما لا يخفى (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها (قوله خلاف ذلك) الاشارة

يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة او بعد الموت كوصيت بكذا له ان تزوج بنى او رجع من سفره وان مات من مرضى هذا وان شاء زيد فشاء او ان ملكك هذا فملكه وصرح الماوردى بقبولها للتعليل بان يدخل الاداة على اصل الفعل وللشرط بان يحزم بالاصل ويشترط فيه امرا آخر حيث قال لو اوصى بعتقها على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والنكاح لان عدم الشرط يمنع مضاء الوصية ونفوذ العتق يمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيمتها تكون ميراثا وان طلقها الزوج ولو اوصى لام ولده بالف على ان لا تزوج اعطيتها فان تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق اه

و به يعلم انه لو اوصى لفلان بعين إلا ان مريت قبل البلوغ فهي لو ارثي او بعين ان بالغ و بمنفعتها قبل بلوغه صح و عمل بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصي اخذنا من قولهم في متى أو ان دخلت الدار أو شئت فانت مدبر أو حر بعد موتي لا بد من الدخول أو المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات المتعلقة عليهم فان دخل أو شاء بعد موت السيد فلا تدبير و قد يفرق بان التدبير له احكام خاصة به في الحياة فاشترط لتحقيقها وجود المعلق به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (٨) الاحكام شي. قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يحتاج لوجود المعلق به في الحياة بل لا يعتد

بوجوده الا بعد الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب او اوصى له بذلك ان لم يفعل كذا فقبل و تصرف في الموصى به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية و التصرف في رجوع الوارث بعين الموصى به او بدله ولو بعد مدد و اعوام و تنقله من ايدي مختلفة و اماماني تدريب البلقيني من قبول الوصية للتعلق دون الشرط فضعيف لما علمت من تصريح الماوردي بخلافه ولو اشار للملوك غيره بقوله او وصيت بهذا ثم ملكه صحت كما يأتي بما فيه (فتصح لخل و تنفذ بالجمعة) ان انفصل حيا حياة مستقرة و لا لم يستحق شيئا كالارث (و علم) او ظن (وجوده عندها) اي الوصية (بان انفصل لدون ستة اشهر منها وان كانت فر اش الزوج او سيد لانها اقل مدة الخل فيعلم انه كان موجودا عندها (فان انفصل لستة اشهر فاكثر) منها (و المرأة فر اش زوج او سيد) و امكن كون الولد من ذلك الفراش (لم يستحق) لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية

ببناء المفعول و كذا قوله استرجعت (قوله و به يعلم الخ) اي بما قاله الماوردي (قوله الا ان يموت) اي الفلان الموصى له و كذا ضمير ان بلغ و ضمير بلوغه (قوله لتحقيقها) اي الاحكام و كذا ضمير لتعلم (قوله وجود المعلق به) الباء هنا وفي نظيره الاتي بمعنى على (قوله او اوصى الخ) عطف على قوله او وصى لفلان بعين الخ (قوله ان لم يفعل كذا) اي شرب الخمر او الدخان او الرجوع الى بلده مثلا (قوله فقبل الخ) اي بعد موت الموصى (قوله بخلافه) اي بقوله كلامهما (قوله ولو شار الخ) اي قوله و الحاقهم الستة اشهر في النهاية و المغنى (قوله ولو اشار الخ) كانه دفع به ما ترجم من قول المصنف يتصور له الملك من عدم صحته بما لم الغير ثم رايت في المغنى ما يصرح بذلك (قوله للملوك غيره الخ) فان كان ملك بعضه صحت قطعا اه معنى (قوله صحت كما يأتي) و هو المعتبر من نهاية و معنى اي لان العبرة في الوصية بوقت الموت قبل و رد اعش (قول المن لخل) حرا كان او رقيقا من زوج او شبهة او زنا اه نهاية (قوله حياة مستقرة) اي بقينا وقوله و الا اي بان انفصل ميتا و لو بجناية او حيا حياة غير مستقرة او شك في حياته او في استقرارها و قول المتن بان انفصل الخ اي او اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الوصية و هذا كله ما خذو بما مر في ارث الخل فليراجع (قوله فيعلم انه كان موجودا عندها) و معنى قوله ان الخل يعلم انه يعامل معاملة المعلوم و الا فقد قال امام الحرمين و جزم به الراعي لا خلاف في انه لا يعلم اه سيد عمر (قوله لاحتمال حدوثه الخ) و لا مبالاة بنقص مدة الخل في ذلك عن ستة اشهر بلحظة الوطء و العلوق لان زمن العلوق محسوب من الستة اه سم عن المحلى (قوله و منه يؤخذ الخ) اي من التعليل (قوله غشيان الخ) اي وطئه (قوله بين اوله) اي الفراش (قوله او كان) اي ذو الفراش (قوله كان) اي الفراش اه عش (قوله لما يأتي) اي في شرح استحق في الاظهر (قوله هنا) اي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية و المغنى هو الذي في الروضة و غيرها و هو المعتمد اه (قوله ثم) اي في الطلاق و العدد (قوله لحظة العلوق الخ) اي سببه و هو الوطء عبارة النهاية و المغنى بتقدير زمن يسع الوطء و الوضع اه (قوله و اما هنا) اي في الوصية (قوله و الوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فمدة الخل دون ستة اشهر و الانفصال لما دونها فم يفارق هذا قوله السابق بان انفصل لدون ستة اشهر و اي فرق بين دون و دون اه سم و قد يقال انه لما تعذر

راجعة الى الصحة (قوله لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معها او بعدها و زاد المحلى في التعليل و الاصل عدمه عندها قال شيخنا بربا الاصل الذي لم يعارضه ظاهر اي فلا يرد ان الاصل ايضا فيما اذا لم تكن فراشا عدم وجوده عندها و زاد المحلى ايضا انه لا مبالاة بنقص مدة الخل في ذلك عن ستة اشهر بلحظة الوطء و العلوق اخذا بما ذكر قال شيخنا كانه يربى بهذا ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلوق محسوب من الستة اشهر فلا يقدر في ذلك نقص مكث الخل في البطن عن ستة اشهر باعتبار كون زمن العلوق من جملة الستة ثم اعلم ان هذا لا يشكل بما سيأتي من الاستحقاق اذا ولدته لاربعة سنين و لم تكن فراشا لاننا اذا مشينا على مقتضى ما نقرر بان حسينا زمن العلوق من جملة الاربعة لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلد لزيد من اكثر الخل فليتا مالا فانه قد يات بس اه (قوله و الوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فمدة الخل دون ستة اشهر و الانفصال لما دونها فم يفارق هذا قوله السابق

فلا يستحق بالثبوت و منه يؤخذ انجاه قول الامام لا بد ان يمكن غشيان ذي الفراش لها في عادة فان احالته العادة كان كان بين اوله و الوضع دون ستة اشهر او كان عسوخا كان كالمعدم لما ياتي ان الظاهر وجوده عند الوصية الى اخره و الحاقهم الستة اشهر فقط هنا بما فوقها لا يخالف ما ذكره في الطلاق و عدمه من الحاقها بما دونها لان الملاحظ ثبوت الاحتياط للبعث و هو انما يحصل بتقدير لحظة العلوق و مع الوضع نظرا للغالب من انه لا بد منها ما تقتضيهما من الستة فصارت في حكم مادونها و اما هنا فالاصل عدم الوجود و عدم الاستحقاق و لا داعي للاحتياط بذلك اذ لا يمكن ان لا يقع ان يقارن الانزال العلوق و الوضع اخر الستة فنظر و هذا الامكان و الحقوا الستة هنا بما فوقها و هذا

الذي ذكرته هنا ولي من قول شيخنا في شرح منهجه ما حاصله ان العبرة بإمكان مقارنة (٩) العلق لاول المدة المستلزم لاحقاق الستة بما

فوقها في الشكل ولا ينافيه
من الحقها بما دونها لانه
نظري سائر الابواب للغالب
انه لا مقارنة فلا بد من لحظة
اه وذلك لان الغناء للحظة
في سائر الابواب نظرا
لامكان المقارنة متاف
لتصريحهم في محال متعددة
باعتبارها بل مع لحظة
اخرى للوضع فان اراد
بذلك صحة كل من التعبيرين
نظرا لامكان والغالب
قلنا يلزم انبهم المعتد إذ
لا يدري من ذلك ان العبرة
بالامكان او بالغالب
فالوجه بل الصواب ما قررته
من الاخذ بالامكان هنا
وبالغالب في بقية الابواب
لما تقر من الفرق فتأمل
فانه مهم وسيعلم من كلامه
قبيل العدد ان التوامين
حمل واحد فاندفع قول
جمع يرد عليه ما لو انفصل
احد توأمين ستة اشهر ثم
انفصل توام اخر بينهما وبين
الاول دون ستة اشهر فانه
يستحق وإن انفصل لفوق
ستة اشهر من الوصية (فان
لم تكن فراشا) لزوج او
سيدا وكانت (وانفصل)
لدون ستة اشهر منه و
(لاكثر من اربع سنين)
من الوصية (فكذلك)
لا يستحق للعلم بخدونه بعد
الوصية (اولدونه) اي
الاكثر (استحق في
الانظر) لان الظاهر

الفرق بين الدونين جعل مطلقا للدون مقابل الستة في الحكم (قوله ذكرته) أي في الفرق بين البابين
(قوله في الشكل) أي في جميع الابواب هنا وغيره (قوله لا ينافيه) أي كون العبرة بإمكان المقارنة الخ
(قوله من لحظة) أي لا روط. (قوله كذلك) أي كون ما ذكرته اولى من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب)
أي في جميعه (قوله في محال متعددة) كالطلاق والعدد (قوله فان اراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله
ولا ينافيه الخ صحة كل من التعبيرين الخ أي كما هو صريح قوله اخر او بذلك علم ان كلا صحيح (قوله من
التعبيرين) أي الحق الستة بما فوقها بما دونها (قوله وسيعلم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله
عليه) أي المصنف (قوله لستة اشهر) عبارة المغنى وكذا الروض كما في اسم لدون ستة اشهر اه
وعبارة السيد عمر قوله لستة اشهر كذا في اصله رحمه الله تعالى وهو ينافي ما تقر من الحقها بما
فوقها اه وقال الكردى انه على حذف مضاف أي لدون ستة اشهر الخ (قوله لفرق ستة اشهر) الا فوق لما قدمه
لستة اشهر فاكثر (قوله او كانت وانفصل الخ) هذا ما اخرجه الشارح عن قول المصنف المار والمرأة فراش
زوج الخ بقوله وامكن كرن الولد من ذلك الفراش فكان الانسب ان يريدا كان بمسوخا (قوله لدون
ستة اشهر الخ) قد يقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من اربع سنين من
الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثر منه فكان
ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون
ستة اشهر من الفراش اراكثر منه ويرد ذلك الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة
الانفصال لاكثر من اربع سنين لكن يجاب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية ومع الانفصال لاقل اسم
وقوله ويقول عقب الخ اقول لا ينبغي ما فيه بل الذي ينبغي ان يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو
كانت فراشا وانفصل لاكثر من اربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراش او اكثر
منه (قوله ولاكثر) وقول المتن اولدونه كمل منهم ارجع لصورة الفراش التي في الشارح وصورة عدمه التي
في المتن ولا ينافي رجوعه للتي في الشارح قوله لا في ان وجود الفراش ثم وعدمه هنا إذ المراد وجوده ثم
حقيقته وحكاو عدمه هنا ولو حكى لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كاعدم اه سم (قوله أي
الاكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المغنى أي دون الاكثر وهو الاربع فاقبل اه (قوله وهذا)
أي وجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة اشهر فاكثر (قوله وعدمه)

بأن انفصل لدون ستة اشهر وأي فرق بين دون ودن (قوله فان اراد بذلك الخ) اقول وإن اراد أنه يعتبر
الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فيتوجه انه لم يعرف تحقيق احدهما بعينه (قوله ما لو انفصل
احد توأمين لستة اشهر ثم انفصل توام اخر الخ) عبارة الروض فان اتت لدون ستة اشهر من الوصية بولد ثم
بعده لدون من الولادة باخر استحقاها (قوله او كانت وانفصل لدون ستة اشهر منه) قد يقال لا معنى
للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده
عند الوصية وإن كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثر منه وكان الذي ينبغي ان يترك ما زاده ويقول
عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراش او لاكثر منه
ويرد الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من اربع سنين اذ لا فرق فيها
بين وجود الفراش وعدمه كما تبين لكن يجاب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لاقل
فليتأمل (قوله في المتن لاكثر من اربع سنين) أي في الحالين (قوله في المتن اولدونه) لا يقال هو راجع
لعدم الفراش فقط وان اوم تقرير الشارح خلافه حيث زاد قوله او كانت بدليل قوله الاتي وحاصله الخ
لانا نقول بل راجع لهما وقوله اولدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك لان قوله فيه وعدمه هنا أي ولو
حكى لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كاعدم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

(٢ - شرواني وابن قاسم - سابع) وجوده عند الوصية إذ لا سبب هنا ظاهر يحال عليه وتقدير
الزمانا طعن بهاروطه المشبهة بانه انما يوضح الفرق بين الحق الاربع بادونها الستة بما فوقها وحاصله ان وجود الفراش ثم وعدمه

هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كله حيث عرف لها فراش سابق ثم انقطع امان لم يعرف لها فراش اصلا وقد

انفصل لاربع سنين فاقبل
واسمته اشهر فاكثر فلا
استحقاق قطعا لانحصار
الامر حينئذ في وطء الشبهة
او الزنا وكلاهما يحتتمل
الحدوث فيضاف الى اقرب
زمان يمكن لان الاصل عدمه
فما قبله قاله السبكي ويقبل
الوصية ولو قيل انفصاله على
المعتمد عليه بتقدير خروجه
(وان اوصى لعبد) او امة
وقد يشملها لغرض سواء
المكاتب وغيره (فاستمر
رقه) الى موت الموصي
(فالوصية لسيده) عند موت
الموصي اى تحمل على ذلك
لتصح وان قصد العبد على
الاجرة بل اطلاقهم هنا
وتفصيلهم الا في الدابة
كالصريح في ذلك وفارق
بطلان نحو الوقف والهبة
بهذا القصد لان الملك فيها
ناجز وهو ليس من اهله
وهنا منتظر ولعله يعتق
قبل موت الموصي فيكون
الملك له وقضيته صحة وقفه
على زيد ثم عبد فلان وقصد
تمليكك لان الاستحقاق فيه
منتظر الا ان يقال وضع
الوقف ان الملك فيه ناجز فلا
نظر لهذه الصورة ويقبلها
هو وانها سيدة ولان
الخطاب معه لاسيده الا اذا
لم يتاهل القن لنحو صغراو
جنون على احد احتمالين
لا يبعد ترجيحه ثم رايت
شيخنا رجحه ويظهر ان
السيد لو اجبره عليه لم

أى ولو حكاه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربع فاقبل (قوله حيث عرف لها) أى لمن أوصى
لحلمها وكذا يقال فى قوله امان الخ اه ع ش (قوله سابق) أى على الوصية (قوله اصلا) أى لا قبل
الوصية ولا بعدها (قوله واسمته اشهر الخ) أى بخلاف ما لو انفصل لدون ستة اشهر من الوصية فانه يستحقه
كما هو ظاهر للقطع بانه كان موجودا عندها وزايتها انه من شبهة او زنا وقد تقدم صحة الوصية للحمل
منهما ع ش ورشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتمد) وفاقا
للهاية وكذا للمغنى آخر (قوله وليه) ولو وصيا اه مغنى (قوله وقد يشملها) أى العبد الامة وقوله
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) أى حقيقة عند ابن حزم ومجازا بارادة مطلق الرقيق
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح الوصية لامولده لانها تنعق
بموته ومكاتبه لانه مستقل بالملك ومدره كالفن فان عتق المكاتب فهو له والا فوصية للوارث او عتق
المدير وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا احدهما قدم العتق فيعتق كله
ولا شيء له بالوصية وإن لم يف الثلث بالمدير عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث اه
(قوله عند الموت) أى وان لم يكن مال كله عند الوصية اه ع ش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للنهاية
والمغنى وشرح الروض عبارتهم ومحل صحة الوصية للعبد اذا لم يقصد تملكه فان قصده لم تصح كتنظيره فى
الوقف قاله ابن الرفعة اه قال ع ش قولم تصح اى بطلت وهذا هو الراجح (قوله وفارق) وهذا الفرق
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لان الملك فيها ناجز) فيه نظر بالنسبة للهبة فان الملك فيها
منتظر لتوقفه على القبض فان الملك إنما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين
العقد والقبض للواهب اه سم (قوله من اهله) أى الملك (قوله وهنا) أى فى الوصية للعبد مع قصد
تمليكك (قوله فيكون الملك له) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي مانصه او لاى او لا يعتق فلما لكان اه
وزاد النهاية لكن المعتمد فى الشئ الاخير بطلان الوصية كما افاده الودرحه الله تعالى اه قال ع ش قوله
لكن المعتمد اى على ما قاله السبكي وإلا فاقاله السبكي بشقيه ضعيف اه (قوله وقضيته) أى الفرق صحة الخ
وهو متجه لانه يقتضى فى التابع ما لا يقتضى فى المتبوع نهاية ومغنى وشرح الروض قال ع ش قوله وهو متجه
الخ هذا بخلاف لما فى الوقف من انه لو قال وقفت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقراء كان منقطع الوسط
الا ان يقيد ما فى الوقف بما اذا استمر رقه اه (قوله وقصد تملكه) جملة حاله على تقدير قد او مصدر منصوب
على انه مفعول معه (قوله ويقبلها هو) الى قول المتن وان اوصى لدابة فى النهاية الا قوله على احد احتمالين
الى ويظهر وقوله ارعوه وكذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى لان الخطاب وقوله قاله الزركشى الى والعبرة
(قوله لاسيده) عطف على هو من قوله ويقبلها هو (قوله لم يصح) أى قبوله باجبار (قوله لاسيده) أى
وإن مات العبد كما قاله فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) أى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا) أى ولو حكاه (قوله ولو قيل انفصاله على المعتمد) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الامة
وقوله لغيره متعلق بالعبد (قوله وان قصد العبد) أى وان قصد تملكه كما يصرح به قوله بل اطلاقهم هنا
وتفصيلهم الخ وذلك مصرح به فى عبارة غيره ويصرح به ايضا قوله الاقوى وفارقت العبد مع ما قبله (قوله
لان الملك فيها ناجز) فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا منتظر) هلا قيل ذلك فى الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقفه
على القبض ولعله يعتق قبله وهذا البحث مقدح ان كان الملك إنما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا
صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين العقد والقبض للواهب (قوله فيكون الملك له) زاد فى شرح
الروض عن السبكي او لاى او لا يعتق قبل موت الموصي فلما لكان اه لكن المعتمد البطلان اذا لم يعتق
قبل موت الموصي م (قوله وقضيته صحة وقفه على زيد ثم على عبد فلان) أى فان مات زيد ولم يعتق
عبد فلان انقطع الوقف حينئذ م (قوله لاسيده) أى وان مات العبد كما قاله الشارح فى شرح الارشاد

يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهم من قولهم لان الخطاب معه وانه لو أصر على الامتناع تاتى فيه ما
بأتى من ان الموصى له يجبر على القبول والرد ولا نظر هنا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير (فان عتق قبل موت

الموصى فله) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو حر حينئذ ولو عتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مائة يقسم بينهما انه يستحق هنا بقدر حرته والباقي السيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجود مائة وعدمها (١١) ويفرق بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى

ذلك التفصيل بخلاف
طروها بعدها والعبارة في
الوصية لبعض ونتم مائة
بذى النوبة يوم الموت كيوم
القبض في الهبة (وان عتق
بعد موته) او معه (ثم قبل
بني) القول بملكه للموصى
به (على ان الوصية بهم تملك)
والاصح انها تملك بالموت
بشرط القبول فتكون
للسيد ولو بيع قبل موت
الموصى فللمشتري والا
فللبائع ومحل ذلك كله في فن
عند الوصية فللوصى لحر
فرق لم تكن لسيده بل له
ان عتق والا فمضى في وتصح
لقنه رقبته فان اوصى له
بثلث ماله نفذت في ثلث رقبته
فيعتق وباقي ثلث ماله وصية
لمن بعضه حر وبعضه ملك
للوارث ولقن وارثه
وتوقف على الاجازة مطلقا
مالم يبعه قبل موت الموصى
والا فهي للمشتري (وان
اوصى لدابة) يصح الوقف
عليها كالحيل المسبلة اولا
(وقصد تملكها او اطلق
في اطلاقه) لان مطلق اللفظ
للملك وهي لا تملك حالا
ولا لا وبه فارقت العبد
وتقبل دعوى الوارث المبطل
بميمته وفي البيان لو قال ما
ادري ما اراد مورثي بطلت
قطعا (وان) قصد علفها
او (قال ليصرف في علفها)

أى والراجح أنه ان امتنع من القبول والردخيرها لكم بينهما فان أبى حكم عليه بإبطال الوصية اه ع ش
(قول المتن فله) أى وان قصد الموصى السيد وقتها فلا نظر الى ذلك حيث صار حرا اه ع ش (قوله) لانها
تملك الخ) ويؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق وجود صفة قارنت موت سيده اذا كان هو الموصى ملك
الموصى به وكذا القارن عتقه موت الموصى اذا كان غيره اه نهاية وهذا الوجه فيما يظهر بما يأتى في الشرح
والله اعلم اه سيد عمر وقد مر عن المغنى وشرح الروض في ام الولد المادبر ما يوافق النهاية وقوله ما يأتى
الخ يعنى به قوله او معه (قوله) ولو عتق بعضه الخ) ولو باع بعضه فالموصى به بين السيدين اه مغنى (قوله)
يقسم) أى الموصى به (قوله) انه يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ وقوله بقدر حرته معتمد اه ع ش
(قوله) ويفرق الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر ويفرق الخ فيه نظروا الذى يتجه التفصيل هنا كنتم
ثم رايت كلامهم الا فى الوصية لعبد بثلث ماله يؤيد ما ذكرته ويقدح في فرق الشارح فراجعوه وتامله
والله اعلم اه اقول راجعته ولم يظهر لى وجه التايد بدليل لا يتصور فيهما باقى المائة كما لا يخفى (قوله) عند
الوصية) أى للبعض (قوله) ذلك التفصيل) أى بين المائة وعدمها اه ع ش (قوله) والعبارة الخ)
ولو خصص بها أى الوصية ببعض الحر والرقى او اخذ السيدين اخضع اه مغنى (قوله) كيوم القبض
الخ) فلوقعت الهبة في نوبة احدهما والقبض في نوبة الاخر كان الموهوب لمن وقع القبض في نوبته اه
ع ش (قوله) والاصح انها تملك الخ) عبارة المغنى ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر او
بالموت فقط فهي للبعث وان قلنا بالقبول فقط فللمعتق اه (قوله) والاصح) الى المتن في النهاية والمغنى
الا قوله ولقن وارثه الخ (قول المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعد عتقه بعد موت الموصى
اه سم (قوله) فللمشتري) أى مشتري العبد (قوله) والا) أى بان يبيع بعد موت الموصى اه ع ش
(قوله) فان اوصى الخ) الاولى الراو بدل الفاء كفى المغنى وفيه ايضا مانصه وان اوصى له بمال ثم اعنته
فهو له او باعه للمشتري والابان مات وهو فى ملكه فوصية للوارث وسياتى حكمها ولو اوصى له بثلث ماله
وشرط تقديم عتقه فاز مع عتقه بباقي الثلث انتهى (قوله) فيعتق) أى ثلث رقبته (قوله) وباقي ثلث الخ)
الاولى وثلث باقى امواله الخ (قوله) وباقي ثلث امواله وصية الخ) ويشترط قبوله فلو قال له وهبت لك او
ملكته رقبته اشترط قبوله فور الا ان نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال وصية اعنته ففعل ولا ترداى
الوصية برده اه نهاية قال ع ش قوله اشترط قبوله فور اى بخلاف ما لو قال وصيت لك برقبته فانه يشترط
القبول بعد الموت وقوله برده اى العبد فيها لو قال وصية اعنته او نوى بقوله وهبتك نفسك او ملكتهكها اعتاقها
فلان باقى قوله قبل ويشترط قبوله اه (ولقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله) وتوقف) أى الوصية
لقن وارثه (قوله) مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثلث او باكثر منه وقوله مالم يبعه اى الوارث
قنه والاولى الا ان باعه (قوله) يصح الوقف عليها الخ) خلافا للمغنى والنهاية في صورة الاطلاق عبارتهما قال
الزركشى وقياس ما مر في صحة الوقف على الحيل المسبلة لصحة الوصية لها اى عند الاطلاق بل اولى اه (قول
المتن او اطلق) اى اطلق في قصده فلم بقصد شيئا اه رشيدى (قوله) لان مطلق اللفظ) الى قوله انتهى في
النهاية الا قوله كما اشار اليه الاذرى وقوله ولو المالك الى ولو ماتت (قوله) وتقبل) وان قال اراد العلف
صحت انتهى نهاية (قوله) المبطل) مفعول دعوى اه سم (قول المتن صحته) فلوباها مالها قبل الموت
انتقلت الوصية للمشتري او بعده فهي للبائع كالعبد في التقديرين على الاصح فعليه لو قبل

(قوله) فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مائة الخ) قد تقرران من حصلت حرية بعضه مع عدم المائة له
حكم الرقيق المحض (قوله) ويفرق الخ) يتأمل (قوله) عند الوصية) أى للبعض (قوله) فى المتن ثم قبل) يفيد
اعتبار قبوله هو دون سيده ولو بعد عتقه بعد الموت (قوله) والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تامل (المبطل)

بفتح اللام الما كول وباسكانها المصدر ونقلنا عن ضبطه (فالمقول صحته) لان مؤتمها على مالها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك يتعين صرفه
في مؤنها وان انتقلت لآخر رعاية لغرض الموصى ومن ثم لودلت قرينة ظاهرة على انها مقصوده مالها وانما ذكرها مجملا او مبسطة

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك الخ ففائدة كونه ملكه أن الدابة لو ماتت وقد بقى من الموصى به شيء كان للبائع اه (قوله تعين له الخ) عبارة النهاية ملكه ملكا مطلقا كالودفع درهما لآخر وقال اشترى به عمامة مثلا اه (قوله ويتولاه الخ) أى الصرف الوصى الخ ولو توقف الصرف على مؤنة أو كان ما يخيل بمروءة القاضى أو الوصى ولم يتبرع بها أحد فالذى يظهر لى أنها تتعلق أى المؤنة بالموصى به ولو اوصى بعلف الدابة التى لا تأكله عادة فالأقرب أنه إن كان الموصى جاهلا بجاهلها بطلت أو عالما انصرفت للمالك ولو كان العلف الموصى به مما تأكله عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إن ايس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالومات والاحفظ لى أن يتأذى أكلها فليتنامل سم على حج اه ع ش (قوله او مامورا أحدهما) عبارة المغنى والنهاية الوصى أو نائبه من مالك أو غيره ثم القاضى أو نائبه كذلك اه (قوله كان مابق للمالك) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر أن المراد مالكه عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وعلى المنقول يشترط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الأذرعى الخ) معتمداه ع ش (قوله وأن لا تسكون الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الأذرعى معرضة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كفرس قاطع الطريق والحرى والحارب لاهل العدل اه (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله توقف البطالان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليعطعها الخ) يتجه فى المقيس والمقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالتصريح به أخذاهما رأفنا وعليه فلو اختلف الوارث والموصى له فالقول قول الوارث أخذاهما سبق اه سيد عمر (قوله بخلاف الوصية) أى بخلاف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق فى معنى اللام (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها لعمل مباح اه سم (قوله ويظهر أنه يأتى الخ) انظر لوعتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال أنه فى الأول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفه فى مؤنته وفى الثانى تصح وتسكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كان مابق منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة وقوله

تعين له على الوجه كما أشار إليه الأذرعى أخذاهما قالوه فى الهبة ويتولاه الوصى والا فالقاضى أو مامورا أحدهما ولو للمالك ولا يسلم له بغير إذن أحدهما ولو ماتت كان مابق للمالك كما هو ظاهر ويشترط قبوله قال الأذرعى وإن لا تكون متخذة للمعصية كقطع الطريق اه وقياس ما يأتى من صحة الوصية لقاطع الطريق إلا أن قال ليعطعها توقف البطالان هنا على قوله ليعطعها عليها إلا أن يفرق بأن الوصية له لم تنحصر فى المعصية لاحتمال صرف الموصى به فى غير ذلك بخلافها فيهما فان قصد ما بالرفق مع علم قطع الطريق عايناه فيه إعانة على معصية ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته من الغير وإن ذكرهم للدابة انما هو للغالب لا غير ومن ثم لو اوصى بعمارة دار غيره

مفعول دعوى (ويتولاه) أى الصرف الوصى وإلا فالقاضى لو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصى أو الخا كم عن حمل العلف وتقديمه اليها أو كان ذلك ما يخيل بمروءة ولم يتبرع بها أحد فهل تتعلق تلك المؤنة بالموصى به فيصرف منها لأنها من تتممة القيام بتلك الوصية أو تتعلق بمالك الدابة فيه نظرو الذى يظهر لى هو الأول فليتنامل ولو اوصى بعلف الدابة الذى لا تأكله عادة فهل تبطل الوصية أو ينصرف للمالك أو يفصل فان مات الموصى جاهلا بجاهلها بطلت أو عالما انصرفت للمالك فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به مما تأكله عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إذا ايس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالومات والاحفظ لى أن يتأذى أكلها فليتنامل (قوله ولو ماتت كان مابق للمالك) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر أن المراد مالكه عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) لو انتقلت عن مالكه عند الموت إلى غيره قبل القبول فالوجه أن المشتراط قبوله هو مالكه عند الموت وإن انتقلت عن ملكه أخذاهما اعتمده فى شرح الروض من أنها لو بيعت قبل موت الموصى كانت الوصية للمشتري أو بعده كانت للبائع ثم فرع على التفصيل أنه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره اه وعلى هذا ما استظهرناه فيما مر أنها إذا ماتت الدابة كان العلف وما بقى منها للمالك عند الموت (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها لعمل مباح (قوله ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته من الغير) انظر لوعتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال هو فى الأول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفه فى مؤنته وفى

لزم وتعين الصرف لعمارة الغرض الموصى (وتصح لعمارة نحو مسجد) ورباط (١٣) ومدرسة ولو من كافر انشاء وترتيبها لانها

من افضل القرب ومصالحه
لا مسجد سبني الاتباع على
قياس لما مر آتفا وكذا ان
اطاق في الاصح بان قال
اوصيت به للمسجد وان
اراد تملكه لما مر في الوقف
انه حرملك اي منزل منزله
(وتحمل) الوصية حيث
(على عمارته ومصالحه) ولو
غير ضرورة عملا بالعرف
ويصرفه الناظر للاهم
والاصح باجتهاده وهي
للكعبة وللضريح النبوي
على مشرفه افضل الصلاة
والسلام تصرف لمصالحهما
الخاصة بهما كترميم ما
وهي من الكعبة دون بقية
الحرم وقيل في الاول
لمساكن مكة وللحرم يدخل
فيها مصالحهما ويظهر اخذا
ما تقرروا بما قالوه في النذر
للقبر المعروف بجرجان
صحتها كالوقف لضريح
الشيخ الفلاني ويصرف في
مصالح قبره والبناء الجائز
عليه ومن يخدمونه او
يقرون عليه ويؤبد ذلك
ما مر آتفا عن صحتها ببناء
قبة على قبر ولي او عالم اما
اذا قال للشيخ الفلاني ولم
ينو ضريحه ونحوه فهي
باطلة (ولذي) ومعاهد
ومستامن ولاهل الذمة
او العهد لكن لا بنحو
مصحف وذلك كما نحل
الصدقة عليهم (وكذا

في الوصية الخ متعلق باني (قوله لزم الخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه مغنى (قوله نحو مسجد)
اي بما فيه منفعة عامة في القناطر والفسور والآبار المسبلة وغيرها اه عش (قوله ورباط) الى قول
المتن ولورث في النهاية الاقوله وقيل الى ويظهر وفي المغنى الاقوله ويظهر الى المتن وقوله او يفعل كذا الى
المتن (قوله انشاء وترميا) وهل يتوقف على انشاء صيغة وقف منهم اه لافيه نظر الاقرب الثاني حيث كانت
العمارة ترميا والموارضى بالانشاء مسجد فاشترى قطعة ارض ببناءها مسجدا فالظاهر انه لا بد من الوقف
لما هو فيها من الابنية من القاضي او نائبه مسجد او لو كان المسجد غير محتاج لما اوصى به حالا فينبغي حفظ
ما اوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان كان محكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان
يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه عش وقوله من القاضي الخ اي ان لم يكن وصى والا فنه او من
نائبه اخذا مما مر انفا في الوصية للدابة وقوله ولو كان المسجد غير محتاج الخ فبه وقفة فليراجع (قوله لانها)
اي عمارة نحو المسجد (قوله لا مسجد سبني) اي بالنسبة للبصالح كاهو ظاهر اه رشيدى (قوله على
قياس الخ) راجع على الاستثناء فقط والا فقدر المستثنى منه بنفسه (قوله مر آتفا) اي في شرح ان يتصور
له الملك (قوله ويصرفه الناظر الخ) اي فليس للوصى الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر او لمن اقامه مقامه
ومثلها النذر للاضرة المشهورة كضريح امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه فيجب على الناظر صرفه لمتوليه
القائم بمصالحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه ان يصنع بذلك طالما لم يمتدحه الذين جرت العادة بالاتفاق عليهم اه
عش (قوله وهي للكعبة الخ) لو اوصى بدارهم السكوة والكعبة او الضريح النبوي وكانا غير محتاجين لذلك
حالا وفيما شرط من وقفة لسكوتها ما يفي بذلك فينبغي ان يقال بصحة الوصية ويدخر ما اوصى به او تجدد
به كسوة اخرى لما في ذلك من التعظيم اه عش (قوله ما وهي من الكعبة) اي سقط منها اه عش وفي المغنى
وينبغي كما قال ابن شبة الحاق السكوة بالعمارة فانها من جملة المصالح اه (قوله في الاول) وهو الوصية
للكعبة (قوله وللحرم الخ) اي والوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم
سم والاظهر انه للكعبة والضريح النبوي اه سيد عمر عبارة الكردي قوله وللحرم فيدخل فيها
مصالحهما اي ولو اوصى حرم من الحرم يدخل في تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله
لضريح) متعلق بضمير صحتها (قوله قبره) اظهار في مقام الاضمار (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في
الوصية للكعبة والضريح النبوي كاهو قياسه اه سم (قوله او يقرون عليه) هل المراد من اعتاد القراءة
عليه او مطلق الفاري وان اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يبعد الاول اه عش (قوله للشيخ الفلاني) اي
او للتي صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله ولم يترى يحه الخ) وتعلم باخباره اه عش (قوله فهي باطلة)
ثم قوله ولم يترى الخ مالو اطلق وقياس الصدقة عند الاطلاق في الوقف على المسجد الصالحة وتحمّل على عمارته
ونحوها اه عش (قوله لا بنحو مصحف) اي حيث مات المرص له كافر الما لو اسلم قبل موت الموصى تبين
صحة الوصية كما تقدم للشارح في البيع اه عش (قوله لا بنحو مصحف) كالعبد المسلم (قول المتن وكذا حربي
ومرتد) اي معينين اه مغنى وصدرت من بقول اوصيت لفلان ولم يزد وكان في الواقع حريبا او مرتدا اما
لو قال اوصيت لزيد الحربي او لكافر او المرتد لم تصح عش وسم (قول المتن وقائل في الاظهر) قال في
القوت والخلاف في الحرف لو اوصى للقائل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو
السيد اه وقياسه صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا وقد يقال انه لو اوصى لرقيق يقتله قال الامر الى

الثاني تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها في مؤنة العتيق فان مات كانت او ما بق منها للسيد لانها بالموت
انصرفت كما ان الدابة اذا نقلت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم ويحتمل الفرق فليراجع (قوله مصالحهما)
لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية للكعبة والضريح النبوي كما
هو قياسه (قوله في المتن وقائل في الاظهر) قال في القوت والخلاف انما هو في الوصية للقائل الحرف لو اوصى

حربي بغير نحو سلاح (ومرتد) حال الوصية لم يتم على رده (في الاصح) كالصدقة ايضا وفارقت الوقف بانه يزداد للدوام
وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والردة ولان يرتد او يحارب او يفعل كذا وهو معصية بل او مكروه فيما يظهر (وقائل)

حصوله بعتقه كما سبق تبين فسادها لأنها وصية للقاتل نفسه لا لغيره اه سم (قوله بان يوصى الخ) عبارة المغنى وصورته ان يوصى لجارحه ثم يموت او لا انسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له لان الوصية لعبد وصية لسيده كما مر اه (قوله ولو عمدا) اى تعديا اه مغنى (قوله باعتبار الاول) اى بالمجاز الاول (قوله ضعيف) اى ضعفا قويا كما فهمه قوله ساقط اه ع ش (قوله الا ان جاز قتله) اى فيصح وصية الحرفى لمن يقتله (قوله بعد القتل) اى ولو تعديا اخذنا ما مر (قوله الا ان جاز قتله) اى الموصى وقوله بعد القتل اى بعد حصول سبب القتل كان جرحه انسان ولو عمدا ثم اوصى للجرح ومات الموصى وقبل الموصى له الوصية او مان حصل منه القتل بالفعل ثم قال آخر اوصيت للذى قتل فلانا بكذا فتصح الوصية لان الغرض من قوله للذى قتل فلانا تعيين الموصى له لاحمله على معصية اه ع ش (قول المتن ولو ارث) فرع فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاوصياء ووصى لهم بمبلغ فهل يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما ياخذ احد الاوصياء الجواب الذى يظهر استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاوصياء لانه ليس تبرعا محض بل شبه الاجرة والجمعة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها واقول قد يفصل بين ان يصرح بمبلغ المبلغ فى نظير الوصاية فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة ان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان جازوا فليتأمل وفى الشق الاول وزاد ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل تتوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره اه سم (قول المتن لو ارث) اى وتصح الوصية لو ارث وان لم يخرج من الثلث اه مغنى (قوله من ورثة متعددين) سيذكر محترزه (قول المتن ان اجاز الخ) اى وتنفذ ان اجاز الخ فهو قيد لحذف اه بجزمى (قوله المطلقين) الى قوله ويوجه بانه فى النهاية والمغنى (قوله المطلقين التصرف) نعت للورثة وكان الاول افطار معنى جعله نعتا للباقي (قوله وان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن اى وتتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله للخبر بذلك) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجيزه الورثة واه البيهقى باسناد قال الذهبي صالح اه (قوله صالح) اى ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة الصحيح (قوله وبه) اى بذلك الخبر (قوله وحيلة الخ) عبارة المغنى فائدة من الحيل فى الوصية للوارث الخ (اخذته) اى الوارث وقوله على اجازة اى من بقية الورثة وقوله لولده اى الموصى اه ع ش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المغنى فاذا قبل لزمه دفعها اليه اه (قوله للابن) الا وفق

للقاتل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو اوصى لمن يقتله ان الوصية باطلة اه وقد يقال انه اذا اوصى لرقيق لعل صورته اذا وصى له ان يتلمه اما اذا وصى له ولم يقيد بقتله وآل الامر له فلا يثبتين فسادها وآل الامر الى حصوله لاه بعتقه كما سبق انما يثبتين فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره وقد يقال انه لو تحتم قتله حرابة او رجعة فوصى ان يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية له كالاجرة والجمعة اذا توجه ذلك عليه لفقد بيت المال فتأمل اه كلام القوت وقياس ما قاله اولاصحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا (قوله واسناد صالح) اى كقوله الذهبي قال فى شرح الروض لكن قال البيهقى ان عطاماى راويه عن ابن عباس غير قوى ولم يدرك ابن عباس اه (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاوصياء ووصى لهم بمبلغ فادعى مدع انه لا يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما اوصى به للاوصياء لانها وارثة الجواب اما اصل الوصية الوارث فلا يطاق القول باطاله بل هى موقوفة على اجازة الورثة واما هذه المسئلة بخصوصها فالذى يظهر فيها استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاوصياء لانه ليس تبرعا محض بل شبه الاجرة والجمعة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها هذا ما ظهر لى وقد رفع الدوال الى الشيخ شمس الدين المقيسى ووافقنى على ما اقيمت به الى الشيخ سراج الدين العبادى بخالف واجاب ونف نصيب الزوجة جريا على القاعدة ولم تظهر لى موافقة اه (واقول) قد يفصل بين ان يصرح بمبلغ المبلغ فى نظير الوصايا فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة وان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان اجازوا فليتأمل وفى الشق الاول وزاد

بان يوصى لشخص فيقتله هو اوصيه ولو عمدا فهو قاتل باعتبار الاول (فى الاظهر) لانها تملك بعقد فاشبهت الهبة لا الارث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط ولا تصح لمن يقتله الا ان جاز قتله وتصح لقاتل فلان بعد القتل لا قبله الا ان جاز قتله (ولو ارث) من ورثة متعددين (فى الاظهر) ان اجاز باقى الورثة المطلقين التصرف وقلنا بالاصح ان اجازتهم تنفيذ لا ابتداء عطية وان كانت الوصية ببعض الثلث للخبر بذلك واسناده صالح وبه يخص الخبر الاخر لا وصية لو ارث وحيلة اخذه من غير توقف على اجازة ان يوصى لفلان بالف اى وهو ثلثه فاقول ان تبرع اولده بخسبائه او بالفين كما هو ظاهر فاذا قبل وادى للابن ما شرط عليه اخذ الوصية ولم يشترك فيه الورثة الابن فيما حصل له ويوجه بانه لم يحصل له مال الملية شىء يميز به حتى يحتاج لاجازة بقية الورثة

فيه ومنه يؤخذ ما اقيمت به انه لو اوصى لمستولدته بكذا ان خدمت احدا ولاده كذا بعده وانه فقعات استحققت الوصية من غير اعتبار اجازة البقية
لما تقرر انه لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو علق عتق عبده بخدمة بعض اولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة

للمخدوم من جملة التركة
قال شارح وقيدت الوارث
في الماتن بالخاص احترازا عن
العام كوصية من لا يرثه الا
بيت المال بالثالث فاقول
فتصح قطعها ولا يحتاج لاجازة
الامام ويرد بان الوارث
جهة الاسلام لا خصوص
الموصى له فلا يحتاج للاحتراز
عنه كما يعلم مما مر في ارث
بيت المال وخرج بما ذكرته
وصية من ايسر له والاوارث
واحد فانها باطلة لتعذر
اجازته لنفسه وسيأتي ان
الامام تتعذر اجازته بما زاد
على الثلث لان الحق للمسلمين
ولا تصح اجازة قولي محجور
ولا يضمن بها الا ان قبض بل
توقف الى كماله على الاوجه
وان استبعده الاذرى بعد
ان رجحه مرة والبطالان
اخرى بل قال قد اقيمت
به فيما لا احصى وانتصر له
غيره لظلم الاضرار بالوقف
لا سيما فيمن اوصى بكل ماله
وله طفل محتاج ويرد بان
التصرف وقع صحيحا فلا
مساغ لبطاله وليس في هذا
اضرار لا مكان الاقراض
عليه ولو من بيت المال الى
كاله وظاهر ان القاضي في
حالة الوقف يعمل ببقائه
وبيعه وبيعها بالاصلاح
ومن الوصية له ابرؤه

لما قبله للولد (قوله) ومنه اي التوجيه المذكور (قوله كذا) اي سنة مثلا وقوله بعد موته متعلق بقوله
خدمت (قوله انه اخ) اي الاحد المخدوم (قوله فانه يحتاج) اي العتق (قوله قال) الى الماتن في النهاية الا قوله
وخرج الى وسياتي (قوله قال شارح اخ) واقفه المغنى (قوله كوصية من لا يرثه) اي لا انسان اه مغنى (قوله
ولا يحتاج) اي نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الموصى له) ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ
او لا خصوصه مطلقا فهو ممنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي
سم على حج اه رشيدى (قوله فلا يحتاج اخ) اي لا نه ليس بوارث اه عرش (قوله بما ذكرته) اي بقوله
من ورثة متعددين (قوله وصية من ليس له الاوارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد اه سم (قوله فانها
باطلة) على الاصح اه مغنى (قوله لتعذر اجازته اخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد
حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى صحت ان اجازة البقية سم وهو وجهه فالاولى التعليل بانه
يستحقه بلا وصية فهي لا غاية نظير ما ياتي في الماتن بل هي من جزئياتها فلا حاجة ليرادها وتقييد الماتن بما يخرجها
اه سيد عمر اقول قد تقدم في الفرائض في اسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضى اعتبار اجازة الوارث
الموصى له اذا لم ينفرد ايضا (قوله ولا تصح) عطف على قوله وسياتي اخ عبارة المغنى وبالطالعين التصرف
مالو كان ليهن صغير او مجنون او محجور عليه بسفه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه اه وهي احسن سبكا
(قوله ولا يضمن بها) اي الولي بالا اجازة اه عرش (قوله بل توقف) اي الوصية اه رشيدى (قوله الى كاله)
سياتي في الوصية لا اجنبي باكثر من الثلث استثناء من جنونه مستحكم من المحجور فتبطل على تفصيل فينبغي
ان ياتي نظيره هنا ايضا اه سيد عمر (قوله وان استبعده) اي الوقف (قوله والبطالان) عطف على الهاء
في رجحه (قوله به) اي البطلان (قوله فلا مساغ) عبارة النهاية فلا مساغ اه (قوله بالا صلح) واذا باع
او آجر ابقى الثمن او الاجرة الى كمال المحجور فان اجازة دفع ذلك للموصى له والاقسمة على الورثة كما هو ظاهر
رشيدى (قوله ومن الوصية) الى الماتن في المغنى (قوله له) اي للوارث (قوله ابرؤه وهبته اخ) اي فيتوقف
نفوذها على اجازة الورثة والكلام في التبرعات المنجزة في مرض الموت او المعلقة بالموت اماما منجزه في الصحة
فينفذ مطلقا لا حرمة وان قصد به حرمان الورثة كما ياتي في اول الفصل الاتي اه عرش (قوله ولا بد لصحة
الاجازة الخ) عبارة المغنى ولا اثر للاجازة بعد الموت مع جهل قدر المال الموصى به كالا براد عن مجبول نعم
ان كانت الوصية بمعين كعبد وقالوا بعد اجازتهم ظننا كثرة المال وان العبد يخرج من ثلثه فبان قليلا او تلف
بعضه او دين على الميت صحت اجازتهم فيه وان كانت الوصية بغير معين وادعى المجزئ الجهل بقدر التركة كان
قال كنت اعتمدت كثرة المال وقد بان خلافه صدق يمينه في دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه بقدر المال
عند الا اجازة وتنفذ الوصية فيما ظنه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ الوصية في الجميع اه (قوله فسياتي) اي في
اوائل الفصل الاتي زاد النهاية فلو اجاز عالما بمقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما اجزت ظانا
حياتى له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبهه بطلانها في نصف نصيب نفسه وللوصى له تخليفه على نفى
علمه بشر يكفيه اه قال الرشيدى قوله في نصف نصيب الخ لعلمه مفروض فيما اذا كان الموصى به النصف

ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل تتوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره (قوله مما مر في
ارث بيت المال) قد مر هناك ان التحقيق ان الوارث المسلمون جهة الاسلام وبه يعلم ما في رده المذكور وقوله
فيه لا خصوص الموصى له ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ الا خصوصه مطلقا وهو ممنوع
نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي (قوله الاوارث واحد) اي لذلك
الوارث الواحد (قوله لتعذر اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية
ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى صحت ان اجازة البقية (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله والبطالان) عطف على

وهيته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنذ من غير اجازة فليس لهم نقضه كما مر في الوقف
ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المجاز او عينها فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسياتي (ولا عبرة بردهم واجازتهم في حبة الموصى)

إذ لاحق لهم حينئذ لأحتمل برئته وموتهم بل بعده وثمة في الواقع وإن ظنه قبله كما يعلم بما مر فيمن باع مال أبيه ظانا حياته فجزم بعضهم بطلان
القبول قبل العلم بموت المورث وإن بان بعده غير صحيح ولو تراخى الرد عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف المعتمد الآتي إلا من حينه
كذا قاله غير واحد قضيته أن الموصى له (١٦) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت والرد وقد يؤيده أن الإجازة تنفذ لا ابتداء عطية إذ

صريحه أن المملك هو
الوصية والقبول فيكون
الرد قاطعا للملك بذلك
لا رافعه من أصله إلا
أن يقال هو ملك ضعيف
جدا فلا يقتضي ملك الزوائد
كالهبة قبل القبض وهذا
أقرب (والعبرة في كونه
وارثا بيوم الموت) أي وقته
دون القبول كما يعلم بما
سأذكره في مبحثه فلو وصى
لاخيه فحدث له ابن قبل
موته فوصية لا جني أولاد
ابن فمات قبله فوصية لو ارث
(والوصية لكل وارث بقدر
حصته) مشاعا كنصف
وثلث (لغو) لأنه يستحقه
بغير وصية ويظهر أنه لا
يأثم بذلك لأنه مؤكدا للمعنى
الشرعي لا يخالف له بخلاف
تعاطي العقد الفاسد
(ويعين هي قدر حصته)
كان ترك ابنين وداروقنا
قيمتها سواء فنص كلا
بواحد (صحيحة وتفترق إلى
الإجازة في الأصح)
لاختلاف الأغراض
بالأعيان ولذا صححت
بيع عين من ماله لزيد
ولو وصى للفقراء بشيء لم
يجز للوصى أن يعطى منه
شيئا لورثة المائت ولو فقراء كما
نص عليه الشافعي رضي
الله عنه في الام حيث قال في

والمشارك مشارك بالنصف اه (قوله إذ لاحق) إلى قوله ولو تراخى في النهاية (قوله حينئذ) أي في حياة
الموصى (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وان ظنه) أي ما ذكر من الردو الإجازة اه ع ش قبله أي الموت (قوله
فجزم الخ) مبتدأ خبره قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصى له أو بقية الورثة (قوله وإن
بان) أي وجود القبول بعده أي الموت اه رشيدى (قوله ولو تراخى الرد) أي رد باقي الورثة عن القبول إلى
قبول الوارث الموصى له الوصية هذا ما يقتضيه المقام ولما فالحلاف الآتي فيما إذا رد الموصى له بعد قبوله
الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرد (قوله على خلاف المعتمد الآتي) أي في فصل
المرض المخوف في شرح ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصى قوله إلا من حينه أي الرد (قوله إذ صريحه) أي
أن الإجازة تنفذ الخ (قوله أن المملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير
الروض بأنها موقوفة على إجازة بقية الورثة ليس لأصل الملك بل لدوامه وتمامه اه سم (قوله بذلك) متعلق
بالمملك والاشارة إلى الوصية والقبول (قوله كالهبة الخ) فيه ان الهبة قبل القبض غير مملوكة راسبا بخلاف ما هنا
على هذا التقدير اه سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الموصى له للزوائد (قوله دون القبول الخ)
الانساب لما بعده دون الوصية (قوله في مبحثه) أي القبول (قوله لحدث له) أي للموصى (قوله قبل موته) مجرد
التأكيد (قوله فوصية لا جني) أي فتصح بلا إجازة أن خرجت من الثلث وتوقف عليها أن لم يخرج منه اه
ع ش (قوله قبله) أي الموصى (قوله فوصية لو ارث) أي فتوقف على الإجازة مطلقا (قول المائت لكل وارث)
خرج به مالو وصى لبعضهم بقدر حصته كأن وصى لأحد بنيه الثلاثة بثالث ماله فانها تصح وتوقف على
الإجازة فإن إجازها أخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية مغنى وسم (قول المائت وبعين الخ) أي ولكل وارث
بعين هي الخ يخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى اه سم قال المغنى والدين كالعين فيما ذكر كما
بحته بعض المتأخرين اه (قول المائت وتفترق إلى الإجازة) سواء كانت الأعيان مثلية أم لا اه نهاية قال
ع ش عبارة الزيادة وإنما يظهر الافتقار إلى الإجازة إذا كانت العين من ذوات القيمة أما المثليات كثلثة
أصع حنطة أو وصى بصاع منها لابنته وبصاعين لابنه ولا وارث له سواهما فتصح ويظهر أنه لا يفتقر إلى الإجازة
إذا كانت الأصع مختلطة متحدة النوع وقسمها ثم وصى أو كانت غير مختلطة ولستم متحدة الصفة اه وهو
مخالف لكلام الشارح إلا أن يحمل قوله مثلية على ما لو اختلفت صفتها بحيث تختلف الأغراض فيها اه
(قوله لا اختلاف للأغراض) إلى قوله حيث قال في النهاية (قوله ولذا صححت ببيع عين الخ) أي وبتعين على
الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لاحتمال أن يتعلق بالوصية له غرض الموصى كالرفق به أو بعدم ماله من
الشبهة اه ع ش (قوله في قول الموصى) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي مفض أمره له (قوله أنه
لا يأخذه الخ) مقول قال (قوله لأنه) أي الفلان الوصى (قوله ثم أحفاده الخ) عطف على أقاربه (قوله وهنا

قول الموصى ثلث مالى فلان يضعه حيث يراه الله تعالى أى أرحم حيث يراه هو أنه لا يأخذه لنفسه شيئا ولا يعطى منه الحق
وارثا للبيت لأنه إنما يجوز له ما كان يجوز للبيت بل يصرفه في القرب التي ينتفع بها المائت وليس له حبسه عنده ولا إبداءه لغيره ولا يقي منه في
يده شيئا يمكنه أن يخرج منه ساعة من نهار وفقراء أقاربه أولى ثم أحفاده ثم جيرانه والاشد تفعافوا فقرا أولى اه ملخصا وكأنه أراد بأحفاده
بجارمه من الرضاغ لينظم الترتيب وإنما أخذ الواقف الفقير بما وقفه على الفقراء لأن الملك ثم لله فلم ينظر إلا لمن وجد فيه الشرط وهنا

الحق لبقية الورثة وللصبي فلم يعطوا ورثته وقضية تعليلها رضي الله عنه عدم اعطاء الوارث بما ذكر ان بقية الورثة لورثوا باعطاء الوارث الفقير جازوا وهو محتمل لان الوصية له اذا نفذت برضاهم مع التصريح به ناولي اذا دخل ضمنه اولا رده بمنع دخوله فيها هنا بالكلية لما ياتي انه لا يوصى له عادة فلا تتصور الا جازة حينئذ بخلاف ما اذا نص عليه وهذا هو الوجه للموصي به شروط منها كونه قابلا للنقل بالاختيار فلا تصح بنحو فرد وحذف لغير من هو عليه ولا بحق تابع لذلك كاختيار وشقة لغير من هي عليه (١٧) لا يطلها التاخير لنحو تاجيل الثمن وكونه

مقصودا بان يحل الانتفاع به شرعا فتصح به بين مملوكة للغير كما ياتي (ونصح بالحل) الموجود والبن في الضرع وبكل مجهول ومعجوز عن تسليمه وتسليمه يظهر في الوصية بالبن الموجود اذا عا ما ذكر في الحل ان العبرة بما وجد عند الوصية دون ما حدث بعده وان يقبل قول لوارث في قدره بيمينه وان لو انفصل وضمن كانت الوصية في بدله والا فلا (ويشترط) لصحة الوصية به (انفصاله حيا لوقت يعلم وجوده عندها) اي الوصية اما في الآدمي فياتي فيه ما تقرر في الوصية له واما في غيره فيرجع لاهل الخبرة في مدة حله ولو انفصل حل الآدمية بجناية مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حل البهيمة لان الواجب فيه ما نقص من قيمة مهره لا تغلق للموصي له بشيء منه وانما لم يفرقوا فيما مر في الموصى له بين المضمون وغيره لان المداير فيه على اهلية الملك كما مر ويصح القبول قبل الوضع لان الحل يعلم وتعبيرهم بالحي للغالب اذ لو ذهبت الموصى بحملها فوجد

الحق) الانسب لما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تأمل (قوله ان بقية الخ) خبر قوله وقضيته الخ (قوله ناولي الخ) فيه تأمل (قوله للموصي به) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله فتصح الى المتن (قوله لغير من هو الخ) وتصح به لمن هو عليه والعفو عنه في المرض نهايته معنى (قوله لا يطلها الخ) اي اما التي يطلها التاخير فلا يتصور الوصية بها لان اشتغالها بالوصية يفوت الشفعة الم يبق شي موصى به اعمش (قوله فتصح الخ) هذا التفريع فيه نظر (قوله والبن الخ) اي والصوف على ظهر الغنم كما جزم به البغوي وقال ويجز على العادة اه معنى (قوله وبكل مجهول) اي ويرجع في تفسيره للوارث ان لم يبينه الموصي اه ع ش عبارة المغنى وتصح الوصية بالمجهول كالحل الموجود في البطن منفردا عن امه ومعها او عيدين عبيده اه (قوله ومعجوز الخ) كالطير الطائر والعبد لا بق اه معنى (قوله في الوصية بالبن الخ) وكذا في الوصية بالصوف اه معنى (قوله لو انفصل) اي البن (قوله وضمن) بينا المفعول (قوله والا) اي بان انفصل بجناية نحو الحربي مثلا (قوله لصحة الوصية) الى قول المتن وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويمكن الى واذا وقوله وتعبيرهم الى المتن (قوله لاهل الخبرة) اي قول اثنين منهم فيما يظهر اعمش (قوله ولو انفصل الخ) اي ميتا معنى وسم (قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمة امه اه ع ش (قوله بخلاف حل البهيمة) اي اذا انفصل ميتا اما اذا انفصل حيا متاملا بالجناية واستمر متاملا الى ان مات فينبغي ان يضمن فليتأمل اه سم (قوله ما نقص الخ) اي بدله (قوله بشيء منه) اي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اه معنى (قوله وغيره) كحمل المردة من ممر تدحيث اسلم بعد الوصية احد اصوله اه ع ش (قوله يعلم) اي على الراجح اه معنى (قوله احلته ذكاتها) في التقيد به نظر لما سياتي من صحة الوصية بالاختصاص فلعله ليصح تغييره بالملك في قوله ملكه الخ او يفرق بين ما هنا وما سياتي اه سيد عمرو ولعل الظاهر الاول وعدم الفرق (قوله وبدة الخ) اي ومقيدة معنى وع ش (قوله ومطلقة) يرجع الى الاطلاق على التاييد ووض ومغنى وع ش (قوله ولو لغير الموصى له الخ) عبارة للمغنى وتصح بالعين دون المنفعة وبالعين لواحدو المنفعة لآخر اه (قوله ويمكن) من الافعال وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصيلها فاعله عبارة للمغنى وانما صحت في العين وحدها لشخص مع عدم المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له باجارة او اباحة ونحو ذلك اه (قوله والا) اي وان لم يقبله (قوله لسكر الذي في الروضة هنا صحتها الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله وان لم يقبل ذلك) اي ان ملكته (قوله او شرعا) الى قوله بخلاف يمكن ان يجعل من صورته ماله ومات مورثه مديونا فيصح ايضا به بما ورثه منه مع انه مروه شرعا بدين مورثه اه سم (قوله بطلت) وظاهر ان محل ذلك اذا كان الدين مستغرقا لقيمة اه

بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولي (قوله ولو انفصل حمل الآدمية) اي ميتا (قوله بخلاف حل البهيمة) اي اذا انفصل حيا متاملا بالجناية واستمر متاملا الى ان مات فينبغي ان يضمن فليتأمل (فرع) في فتاوى الشيوطي مانصه مسألة اوصى لرجل بماسيحه ثمة الله تعالى لامته من الاولاد وله وارث مستغرق ثم توفي وقبل الموصى له وعلم الوارث الوصية ثم ان الوارث المذكور وطى الامة المذكورة فاولدها ولدا فهل يكون الولد رقيقا او ينعقد حر او اذا انعقد حرا يلزمه القيمة او لا الجواب هذه المسئلة لم اراها منقولة لكن مقتضى ما ذكره الاصحاب في صورة نظيره ان الولد ينعقد حر وان عليه قيمة للموصى له اه (قوله او شرعا) يمكن ان يكون من صورته ماله ومات مورثه مديونا فيصح ايضا به بما ورثه منه مع انه مروه شرعا بدين مورثه (قوله

(٣ - شرواني وابن قاسم - سابع) بطلها جنين احلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر (وبالمنافع) المباحة وجدها مؤبدة ومطلقا ولو لغير الموصى له بالعين لانها اموال تقابل بالعوض كالا عيان وبك صاحب العين المسلموبة المنفعة تحصيلها واذا رددت والمنفعة انتقلت للورثة لا للموصى له بالعين (وكذا) تصح الوصية بمملوك للغير ان قال ان ملكته ثم ملكه والا فلا كما اعتمده جمع متأخرون وحكي الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا صحتها وان لم يقبل ذلك ومروه شرعا ثم ان بيع

في الدين بطلت وللأفلا والقياس صحة (١٨) قبول الموصى له بعد الموت وقبل فك الرهن نظير ما مر من صحته قبل علمه بالموت اعتبارا بما

سيد عمر (قوله والقياس صحة الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرتهاين ولا يمكن المصير إليه قال سم ثم ذكر كلاما حاصلا الميل إلى أنه إذا انقطع التعاق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الأمر فيه نظار لوجود التعاق بالعين في نفس الأمر عند القبول هنا لا ثم إلا أن يقال هذا التعاق انما يؤثر إذا وجد البيع فان لم يوجد تبين أنه لا اثر له فليتأمل فيه اه سم (قوله بطلانها) أي الوصية بالموهون وقوله بموت الراهن أي قبل فك الرهن وقوله وان انفك الخ أي بعد الموت (قوله تناه) إلى قول المتن وخمر في النهاية الا قوله ثم رايت إلى وإذا استحق وقوله وكل نحو صيد إلى بخلاف وقوله قبل إلى ويؤخذ قوله لان الحمل لسكون الخ دفع به ما قبل ان الحمل اعم من الثمرة فلا يصح تثنية الضمير بعده لان شرط التثنية بعد العطف باو وقوعها بين ضدين وحاصل الجواب انه إذا اراد بالحمل الحيوان كان مبيانا للثمرتين التثنية وكتب عليه سم دلي حرج اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للتنويع وقد يدعى هنا انها اه ع ش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغنى تثنية الضمير بعد العطف باو ومذهب كوفي اما البصري ففرده فكان الاحسن المصنف ان يقول سيحدث اه (قوله فيها) أي الوصية (قوله رفق بالناس) وتوسعة فتصح بالمعدوم كما تصح بالمجهول اه غنى (قوله ولا حق له الخ) أي للموصى له عبارة المغنى وإذا قلنا بالصحة في الحمل فولدته لدون ستة أشهر لم يكن موصى به لأنه كان وجودا وإنما وصى بما سيحدث أو لا كثر من أربع سنين كان موصى به أو بينهما وهي ذات زوج صحت والأفلا اه (قوله مطلقا) أي فرأى كانت أم لا اه ع ش (قوله ولدون أكثر الخ) أي لأربع سنين فافل اه نهاية (قوله قال الخبراء) أي اثنتان منهم فيما يظهر اه ع ش (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما اه سم وجري ع ش على القضية المذكورة عبارة اه أي فإذا مات الموصى وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والصوف للذين كانا موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانهم ما لورث اه (قوله وبشجرة ما يدخل الخ) عطف على قوله بدأبة نحو حمل الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) أي بخلاف الثمرة المأبورة وقت الوصية والحادث بعدها قبل موت الموصى فانهم ما لورث اه ع ش (قوله بقاؤه) عبارة النهاية بقاؤه من الأفعال وهي احسن (قوله ونظير) مبتدأ خبره قوله له مالو وصى (قوله اعتبار الوصية) أي وقتها (قوله وهي) أي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله أي كل من الدابة والشجرة متعاق به وقوله لكل حمل أي شامل له خبره عبارة المغنى وإذا وصى بما يحدث هذا العام وكل عام عمل به وان اطاق فقال أو صيت بما يحدث فهل بهم كل سنة أو يختص بالسنة الأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الأوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرفعة وسكت السبكي اه (قوله آخر الخ) متعاق بقوله ما ساذكره (قوله وإذا استحق الثمرة) أي بالموت والقبول وقوله واحد منهم أي من الوارث والموصى له (قول المتن وباحد عبديه) وتصح بنجوم

والقياس صحة قبول الموصى له الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع منه التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرتهاين ولا يمكن المصير إليه ثم إذا انقطع التعاق بعد القبول فهل يملكه من حين الانقطاع أو لا لزم تخالف المالك عن القبول بعد الموت لأنه المانع أو يتيقن المالك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك حين قيام التعاق المانع منه إلا أن يدعى أنه مع انقطاع التعاق تبين أنه غير مانع وفيه نظر إذ يلزم تبين صحة البيع إذا انقطع التعاق ولا سبيل إليه (قوله نظير ما مر) في كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الأمر نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الأمر عند القبول هنا لا ثم إلا أن يقال هذا التعاق انما يؤثر إذا وجد البيع فان لم يوجد تبين أنه لا اثر له فليتأمل فيه (قوله في المتن سيحدثان) اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للتنويع وقد يدعى هنا انها اه (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وإن كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما (قوله وبشجرة) عطف

في نفس الأمر واقفاء غير واجد بطلانها بموت الراهن وان انفك الرهن ليس في محله (بشجرة أو حمل سيحدثان) تناه لان الحمل لسكون المراد به الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الأولى سيحدث (في الاصح) لاحتمال وجوه من الغرر فيها رفق بالناس ولا حق في الوجود عندها بان ولدته الآدمية لدون ستة أشهر منها مطلق أو لدون أكثر من أربع سنين وليست فرأى أو البهيمة لزم قال الخبراء انه موجود عندها ويدخل خلافا لما في التدريب في الوصية بدأبة نحو حمل وصوف ولبن موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأخر مثلا عند الوصية ويجب بقاؤه إلى الجذاذ ونظير اعتبار الوصية هنا مالو وصى لا ولا دفلان فانه انما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف لانه يراد للدوام كما مروى بها تحمله ولا نية لكل حمل على الأوجه لان مال للعموم ثم رايت ما ساذكره عن الزركشي وغيره آخر مبحث الوصية بالمنافع وهو صريح فيما رجحته وإذا استحق الثمرة فاحتاجت هي أو أصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما كما مر ويظهر أن يأتي هنا ما مر آخر فرع باع شجرة (وباحد عبديه) مثلا

ويعينه الوارث لانها تحتل الجاهة فالاباهام اولى ولما لم تصح لاحد الرجلين لانه يحتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم سجت بحمل سيحدث لالحل سيحدث (و بنجاسة يحل الانتفاع بها) اثبت (١٩) الاختصاص فيها وانتقالها بالارث

والهبة لا بما يحرم الانتفاع به كخمر غير مخزومة وخنزير وفرعه وكلب عقور وكلب نحو صيد لمن لا يصيد مثلا بناء على الاصح من حرمة اقتناؤه لانه ينافي مقصود الوصية بخلاف ما يحل (ككلب معلم) وجره وقابل للتعليم لحل اقتنائهما ككلب يحرس الدور قيل ولا يسمى معلما لانه يدفع بطبعه وفيه نظرو المشاهدة ترده ويؤخذ من حل اقتناؤه قابل التعليم حل الاقتناء لمن يريد تعلم الصيد وهو قابل لذلك (وزيل) ولو من مغلف على الاوجه لتسميد الارض والوقود وميتة ولو مغلفة لا طعام الجوارح (وخر محترمة) وهي ما عصرت بقصد الخلية او لا بقصد شيء ويتجه انه لو غير قصده قبل تخمرها تغير الحكم اليه وانها لا تدفع للموصى له بل للقة الا ان عرفت ديانتها وامن شربها وبحث ابن الرفعة فيما ليس من عودها خلا لا يصنع آدمي اى بعين حرمة امسا كما فلا تصح الوصية بها ونزع بانه قد يستعمام في اغراض آخر كاطفاء نار ويرد بان اليأس من تحملها صيرها كغير المحترمة وهي

الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالمكانب وان لم يقل ان عجز نفسه اه معنى (قوله ويعينه) الى قوله قيل في المغنى (ويعينه الوارث) ظاهره الوجوب كما هو صريح الروض والارشاد مع شرح ما عارضتهما والتعيين للمبهم منهما واجب على الوارث اه وبعبارة ع ش والمراد بقوله ويعينه الخ ان ذلك باختياره ولو كان المعين ادون من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل له الرجوع عما عينه لغيره ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه بتعيينه له تعلق به اختصاص الموصى له ويؤيده ما سياتى في الفصل الاين بعد قول المصنف وفي قول عطية الخ من قوله ولا رجوع للجزء قبل القبض اه (قوله لكونه تابعا) اى للموصى له اه ع ش (قوله والهبة) اى صورة لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله كخمر الخ) قضية وان تحللت ويحتمل تقييدها بما اذا لم تتخل فليراجع اه ع ش (قوله لمن لا يصيد الخ) خلافا للثانية والمغنى كما يأتى بعبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يفتى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له حينئذ اه (قوله من حرمة اقتنائه) اى كلب نحو الصيد قوله له اى لمن لا يصيد مثلا (قوله لانه الخ) تعليل لقوله لا بما يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في المتن وحال من فاعل بنافى (قول المتن ككلب معلم) شمل كلامه ما لو لم يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما هو وكذلك فتجوز الوصية له بها كما اعتمدته والدرجته الله تعالى لتمكنه من نقل يده لمن له اقتناؤه اه نهاية وفي المغنى مثله (قوله ولا يسمى) اى كلب يحرس الدور (قوله والمشاهدة ترده) محل تأمل اه سيد عمر (قوله لمن يريد تعلم الصيد) اى او يريد شراء ماشية حالاه ع ش (قوله تعلم الصيد) اى الاصطياد بالكلب (قوله وميتة) عطف على كلب معلم (قوله بقصد الخلية الخ) مخرج لما عصرت بقصد ان تستعمل عصير الودبسا مثلا وظهر انها محترمة فلو عبر كغيره تبع الراجح في احدى عبارتيه المختارة وهي ما عصرت لا بقصد الخمرية لكان اولى والله اعلم اه سيد عمر (قوله او لا بقصد شيء) اى او كان العاصر لها ذميا ولو بقصد الخمرية اه ع ش (قوله قبل تخمرها) اى او بعده سم وع ش (قوله وانها لا تدفع الخ) قد يقال لو تم للزم ان يجب نزع المحترمة من صاحبها اذا كان غير ثمة وهو محل تأمل الا ان يفرق اه سيد عمر ولعل وجهه انه يعتز في الدوام ما لا يعتز في الابداه (فلا تصح الخ) خالفه النهاية والمغنى واعتمدا النزاع الاين (قوله ويرد) اى النزاع المذكور (قوله وهى) اى الخمر الغير المحترمة (قوله مطلقا) اى لتلك الاغراض او لغيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو واحد وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو ارجحهما شرح اه اه سم بعبارة النهاية هنا بخبر الوارث وان لم يحتج لواحد منها او كان ما اعطاه له لا يناسب حاله اه وفي المغنى

على بداية (قوله وكلب نحو صيد الخ) (فرع) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يفتى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج اليه حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له اه وقياسه جواز اعطاء غير المناسب في المسئلة الاتية خلافا لقول الشارح الاين اعطى ما يناسبه (قوله ويؤخذ من حل) فيه نظرو الفرق يمكن (قوله ولو مغلفة) شامل لميتة الخنزير والكلب العقور وتقدم انهما نفسيهما لا تصح الوصية بهما (قوله قبل تخمرها) يتجه او بعده (قوله ونوزع) اعتمدهم (قوله ويرد الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة انما حرم امسا كالمفساد القصد او لا (قوله وهى لا يجوز امسا كالمفساد الاغراض) قد يقال بل بذبحي جواز امسا كالمفساد الاغراض بناء على ما يتجه من اعتبار تغيير القصد بعد التخمر لان امسا كالمفساد حاصله تغيير القصد بعد التخمر بناء على ان عصرها بغير قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطفاء النار وكعصرها بقصد الخلية في جمعها محترمة وهى الذى يظهر فليتامل (قوله اعطى ما يناسبه) هو واحد وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو

لا يجوز امسا كالمفساد لتلك الاغراض بل تجب اراقتها فوراً مطلقاً (ولو اوصى) (شخص) (بكلب من كلابه) المستفح بها ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصى له (احدها) بخبرة الوارث ان احتاج للصيد والحراسة معا فان احتاج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف ما اذا لم يحتج لواحد منهما لما مر من بطلان الوصية (تنبيه) قضية قولهم بخبرة الوارث هنا وفي مسائل تاتي

فولهم فيما مرانقاو يعينه الوارث انه لا دخل للوصية في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يتصرف عليه مع كاله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لكاله فان قلت لم يتصرف الوصى او الولي وورث في التعيين بالاحوط للوارث قلت لو قيل به لم يبعد الا ان يكونوا المحو انه قد يخطئ في تعيين الاوسط فينصرف (٢٠) المالك وهو بعيد فان عدلته وحذقه بمنع ذلك (فان لم يكن له) عند الموت اذ العبرة به

(كلب) ينتفع به (لغت) الوصية وان قال من مالي لتعذر شرائه ولا يكلف الوارث انها به وبه فارق عبدا من مالي ولا عبده له ولو كان له مال و كلاب) منتفع بها (ووصى بها او ببعضها فلا يصح نفوذها) في الكلاب جميعها (وان كثرت وقل المال) وان كان ادنى متقوم كدائق الاشرط بقاء ضعف الموصى به للورثة و قليل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها وتقدير ان لا مال او ان لها قيمة حتى تنفذ في ثلثها فقط يشبه التحكم ولو اوصى بثلثه لواحد وبها الآخر لم تنفذ الا في ثلثها كما لو لم يكن له الا كلاب وينظر فيه الى عددها بخلاف ما اذا اختلفت اجناس غير المتمول فانه ينظر الى قيمتها بتقدير المال عند من يراها (ولو اوصى بطبل) سواء اقال من طبلولى ام لا (وله طبل لهر) لا يصلح لمباح (وطبل يحمل الانتفاع به كطبل حرب) يقصده التحويل (او حبيب) يقصد به الاعلام بالنزول والرحيل او غيرهما كطبل الباز (حمل على الثاني) لتصح لان الظاهر

ما يوافقها (قوله و قولهم الخ) عطف على قولهم الخ وقوله ويعينه الوارث مقول له وقوله انه لا دخل الخ خبر قضية الخ (قوله في الناقص) اي الوارث الناقص بنحو وصيا (قوله الوقف) اي للتعيين (قوله ان يكونوا الخ) اي الاحباب (قوله عند الموت) الى قوله وتقدير ان لا مال في المغنى الى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف ما الى المتن (قوله اذ العبرة به) مبتدأ وخبر وعلة للتعيين بعد الموت (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صححت الوصية اذا قال من مالي لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق سم وعش (قوله انها به) اي صورة والا فلا يصح بيعه لا تصح هبته وحينئذ يقال في الشراء مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله وبه فارق عبدا الخ) اي فانه يشتري له ويكلف الوارث انها به اه عش (قول المتن و كلاب او نجاسة) اخرى وان كثرا مغنى (قول المتن او ببعضها) يفهم بالاولى من قولهم بها اي كلها (قوله في الكلاب جميعها) اي الموصى بها من الكل او البعض اه رشيدى ولو قال الشارح في تلك الكلاب كافي المغنى لكان اوضح (قوله وتقدير ان لا مال الخ) عبارة المحقق المحلى والثاني لا تنفذ الا في ثلثها لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير المالية فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع اي قدره من الكلاب اه فتأملها حتى يظهر لك ما في قول الشارح حتى تنفذ في ثلثها فقط اه سيد عمر اى فالمناسب اسقاط قوله وان لها قيمة كافي المغنى او تاخيرها عن قوله حتى تنفذ الخ زيادة حتى تنفذ في ثلث الجميع الخ (قوله وتقدير الخ) اشارة الى رد المقابل فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كرى (قوله ولو اوصى) الى الفصل في المغنى الا قوله او صلح تخير الوارث (قوله بثلثه) اي المال (قوله لم تنفذ) اي الوصية بالكلاب (قوله الا في ثلثها) لان ما ياخذ الورثة من الثلثين هو حظهم بسبب الثلث الذي نفذت فيه الوصية فلا يجوز ان يحسب عليهم مرة اخرى في وصية غير المتمول مغنى وشرح الروض (قوله الا كلاب) اي اوصى بها كلها فنفذ في ثلثها فقط و كلب فقط واوصى به فنفذ في ثلثه او اربع واوصى باثنين منها فنفذ في واحد وثلث مغنى وشرح الروض (قوله وينظر فيه) اي فيما اذا لم يكن للموصى الا كلاب واوصى بها كلها (قوله الى عددها) اي لقيمته اذ لا قيمة لها ويرجع في التعيين للوارث عش مغنى (قوله بخلاف ما اذا اختلفت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لو كان له اجناس ككلاب ونحر محترمة وشحم مية ووصى بواحد منها اعتبر الثلث بفض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة اذ لا تناسب بين الرأس ولا بالمنفعة اه (قول المتن طبل لهر) كالكوبة ضيق الوسط واسع الطرفين اه مغنى (قوله كطبل الباز) هو لقب ولي الله اسمه عبد القادر الجيلاني والمراد بطبل الباز طبل الفقراء بانواعه ولعله انما اضيف اليه لانه اول من انشاه و قيل سمي بذلك لانه يهيج الباز اي الصقر على الصيد كما يهيج الفقراء على الذكرا بهجرى (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز الموجود الان من الكوبة اه سم (قوله او صلح الخ) مقابل قوله لا يصلح لمباح وقد يقال يغنى عنه قول المصنف الا انى الان يصاح الخ (قوله او يعود) عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا نصرف مطلقه الخ) اي ان العود لا يتبادر منه الا ذلك (قول المتن الا ان يصلح) محله عند الاطلاق فان قال الموصى اردت به الانتفاع على الوجه الذى عمل له لم تصح كما جزم به الوافى واستظهره الزركشى مغنى ونهاية (قوله اسم الطبل) اي طبل الحل اه حاي (قوله والاغت) بحث ارجعهما شرح مر (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صححت الوصية اذا قال من مالي لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز الموجود الان من الكوبة (قوله او صلح) بقا له لا يصلح لمباح (قوله وان كان رضاه الخ) بحث

بعصمه قعده للثواب و صلح تخير الوارث او يعود من عيدانه وله عود لهر ولا يصلح لمباح وعود بنا واطاق بطات بعضه لانصراف مطلقه لعود لهر و الطبل يقع على الكل اطلاقا واحدا (ولو اوصى بطبل لله) وهو الكوبة في الشهادات (لغت) الوصية لانه معصية (الا ان يصلح لحرب او حبيب) او منفعة اخرى مباحة ولو مع تغيير لكن ان بقي معه اسم الطبل والا لغت وان كان رضاه من نقد او جوهر

الوارث وحكم التبرعات في
المرض (ينبغي) لمن ورثته
اغنياً او فقراً (ان لا يوصى
بأكثر من ثلث ماله) بل
الاحسن ان ينقص منه
شيئاً لانه صلى الله عليه وسلم
استكسره فقال الثلث
والثلث كثير ومن ثم صرح
جمع بكراهة الزيادة عليه
واما نصريح آخرين بحرمته
فهو ضعيف وان قصد بذلك
حرمان ورثته كاعلم بما
قدمته في شرح قوله في
الوقف كهمزة الكنائس
فباطل وايضاً فهو لا حرمان
منه اصلاً اما الثلث فلان
الشارع وسع له في ثلثه
ليتدارك به ما فرط منه فلم
يؤثر قصده به ذلك واما
الزائد عليه فهو انما ينفذ
ان اجازوه ومع اجازتهم لا
ينسب اليه حرمان فهو لا
يؤثر قصده وتحريم عقد
الفضولي لا يشهد للقائلين
بالتحريم هنا خلافاً لمن زعمه
لانه تلبس بعقد فاسد ولا
كذلك هنا لان الملك له فصح
التصرف فيه الا ترى انه لو
رأفد لكنه غير لازم لجواز
ابطاله له ولو ارثته ومن ثم
كان الاصح ان اجازته تنفذ
لا ابتداء عطية (فان زاد)
على الثلث (ورد الوارث)
الخاص المطلق التصرف
الزيادة (بطلت) الوصية
(في الزائد) اجاعاً لانه حقه

بعضهم ان محل البطلان اذا اوصى به لآدمي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالمساكين او لتحتو
مسجد وكان رضاضه مالا فيظهر الجرم بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح مر
اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلي
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وايضاً في النهاية والمغنى
(قوله) وحكم التبرعات الخ اي وما يلحق بذلك كالوصية بحضور هو ثلث ماله اه ع ش (قول المتن ينبغي)
اي يطلب منه على سبيل الذنب الممق (قوله بل الاحسن ان ينقص الخ) اي لان الوصية بالثلث خلاف
الاولى اه ع ش عبارة المغنى ويسن ان ينقص عن الثلث شيئاً خروجا من خلاف من اوجب ذلك
ولا يستكثر الثلث في الخبر وسواء كانت الورثة اغنياً ام لا وان قال المصنف في شرح مسلم انهم اذا كانوا اغنياً
لا يستحب النقص ولا استحب اه (قوله فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء
او بتقدير اعطى ورفعته على انه فاعل اي يكفيك الثلث او مبتدأ حذف خبره او خبر لمخدوف اه اي الثلث كافيك
او كافيك الثلث اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ابتغاء ما ذكره نديه (قوله صرح جمع الخ) معتمد
وقوله بكراهة الزيادة اي وقت الوصية فيما يظهر اذا لم يعلم حال المال وقت الموت اه ع ش عبارة رسم ولم تبطل
الوصية مع كراهتها لانها وقعت تابعة للوصية بالاصل المطلوبه ويغفر في التابع مالا يغفر في غيره وظاهر
انه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للكرهية وان الكراهة لا تعامى عند الوصية كقوله وصيت بثلاثة
ارباع مالي وكذا بما توفى ماله مائتان نعم ان غالب على ظنه حصول مال آخر بحيث يصير المائتان ثلثاً او اقل
فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وان قصد بذلك) اي بالثلث والزائد عليه كذا يفيد قوله الآتي اما الثلث
الخ وكان الاولى الاقتصار على الزائد على الثلث كما فعله غيره لان قول الحرمة مع قصد الحرمان ماسبق
في كلامه (قوله فهو) اي الحرمان (ولا كذلك) يمنعه ما تقدم في الشارح غير مرة من عد الوصية عقداً وقوله
لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله لو برا) اي من زاد تبرعه في المرض المخوف على الثلث من ذلك
المرض وقوله نفذ اي بان نفذ تصرفه في الكل كما ياتي في فصل المرض المخوف (قوله لكنه الخ) استدرك على
صحة التصرف (قوله لجواز ابطاله) اي النصرف وقوله له الخ اي للوصى متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) اي
من اجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) اي الوارث (قول المتن ورد الوارث الخ) اي الحائز ولو بالرد
بشرطه والابان كان وارث خاص آخر فتبطل فيما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله الخاص) الى قول
المتن وفي قول في المغنى الا قوله بان شهد الى المتن والى قول المتن ويعتبر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاماً
بطلت) اي في الزائد اه ع ش (قول المتن وان اجاز) اي الوارث الخاص ان كان حائزاً وان لم يكن حائزاً
فباطلة في قدر ما يخص الآخر ان كان بيت المال وموقوفه فيه ان كان غيره اه سم (قول المتن وان اجاز)

بعضهم ان محل البطلان اذا كان رضاضه مالا اذا كانت الوصية لآدمي معين فان كانت لجهة او لمسجد فيظهر
القطع بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح مر
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح جمع بكراهة الزيادة عليه)
لا يقال فتبطل الوصية حينئذ لان الوصية بالمكروه باطلة لا ناقول الوصية بالمكروه هنا وقعت تابعة للوصية
بالاصل التي هي غير مكروهة بل مطلوبة ويغفر في التابع مالا يغفر في غيره ويمكن ان يدعى ان المكروه
الوصية بالزيادة لا الزيادة وابطال الوصية بالمكروه لا الوصية بالمكروه وظهر ان الكراهة عند الوصية
كقوله وصيت بثلاثة ارباع مالي وكذا بما توفى ماله مائتان نعم ان غالب على ظنه حصول مال آخر بحيث
تصير المائتان ثلثاً او اقل فينبغي عدم الكراهة وظهر انه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للكرهية حتى يحكم
بها فيما لو كان الموصى به دين الثلث اذا صار عند الموت فوق الثلث فليتأمل (قوله في المتن وان اجاز الخ) عبارة
الروض والاي وان كانت الوصية بالزيادة ممن له وارث خاص فموقوفه اي في الزائد على اجازة الورثة قال في
شرحه ان كانوا احاثين ثم قال وان لم يكونوا احاثين فباطلة في قدر ما يخص غيرهم من الزائده وينبغي ان
فان كان عاماً بطلت ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين فلا يجيز (وان اجاز) وهو مطلق التصرف ولا لم تصح اجازته ولا رده

كأمر بما فيه مع فروع آخر
تأتي هنا قبل محلها أن رجى
والأكثر من مستحكم ليس
من برته بطلت الوصية وهو
متجه أن غالب على الظن
ذلك بأن شديده خبيران
والأفلا لا تصرف الموصى
وقع صحيحا كما تقرر فلا
يبطله إلا مانع قوي وعلى
كل فتى بر أو إجازة بأن نفوذها
(فإجازته تنفيذ) أي أمضاء
لتصرف الموصى بالزيادة
على الثلث لصحته كما مر وحق
الوارث أنما ثبت في ثانی
الحال فاشبه عفو الشفيع
(وفي قول عطية مبتدأة
والوصية بالزيادة لغو) انتهى
صلى الله عليه وسلم سعد بن
أبي وقاص عن الوصية
بالنصف وبالثلثين رواه
الشيخان ويجاب بأن النهي
أنما يقتضي الفساد أن كان
لذات الشيء ولازمه وهو
هنا ليس كذلك لأنه خارج
عنه وهو رعاية الوارث وأز
توقف الأمر على إجازته
وعلى الأول لا يحتاج للفظ
وتجديد قبول وقبض ولا
رجوع للرجوع قبل القبض
وتفقد من المفلس وعليهما
لا بد من معرفته لقدر ما يجزى
مع التركة أن كانت بمشاع
لا معين ومن ثم لو إجازة وقال
ظننت قلة المال أو كثرته
ولم أعلم كميته وهي بمشاع
حلف أنه لا يعلم ونفذ فيما
ظنه فقط أو بمعين لم يقبل

أي بنحو اجزت الوصية أو أمضيتها أو وضيت بما فعله الموصى أه عش (قوله بل توقف) أي الوصية أه
رشيدى (قوله كأمر) أي في شرح أن إجازة باقي الورثة (قوله محله) أي الوقف أن رجى أي الكمال (قوله
بطلت الوصية) أي ظاهر المأياى من أنه لو إجازة إجازة أه عش (قوله وهو متجه الخ) وحينئذ
لو تصرف في جميع المال ثم بر أو إجازة فهل يتبين بطلان التصرف وصحته على قياس ما سياتى في ولو أوصى
بمعين حاضرة الخ فيه نظرا سم وجه النظر أنه قد تبين فيما سياتى عدم المانع وكون التصرف في
ملكه في نفس الأمر بخلاف ما هنا فإن الملك فيه موقوف على الإجازة فالنصرف قبلها تصرف في غير ملكه
فيكون باطلا (قوله وعلى كل) أي سواء ليس من برته أم لا أه عش (قوله بأن نفوذها) أي الوصية
بالزائد على الثلث (قوله كأمر) أي أنفا (قوله في ثانی الحال) أي بعد الموت وأول الحال ما قبله وقول
عش وهو بعد الإجازة لا وقت الموت أه فيه نظر ظاهر (قوله فاشبه) أي إجازة الوارث فكان الأولى
الثاني عبارة المغنى فاشبه بيع الشقص المشفوع أه روى ظاهرة لفظ الرجوع الضمير للتصرف (قوله
عفو الشفيع) أي من حيث كونه بعد البيع لا قبله أه عش (قول المتن) الوصية الخ من جملة هذا القول أه
عش عبارة المغنى وقوله والوصية الخ لا فائدة له بعد الحكم بأن الزيادة عطية من الوارث أه
(قوله لأنه خارج عنه الخ) فيه أن خروجه لا ينافي لزومه ولعل الوجه أن يقال انتهى عن الزيادة لا مر لازم
للوصية وهو التفويت على الوارث لكنه لا لازم أعم لحصول التفويت بغير الوصية والنهي لازم الأعم
لا يقتضى الفساد كما أوضحناه في آيات البيئات أه سم وأقره الرشيدى (قوله وعلى الأول الخ) أي التنفيذ
بيان لشعرة الخلاف (قوله وقبض) أي إقباض عطف على لفظه أه على قبول (قوله ولا رجوع للمعجز)
أي صحيح أه عش (قوله قبل القبض) متعلق بالمعجز (قوله وتنفذ) أي الإجازة أه عش (قوله وعليهما
لا بد الخ) لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بأنها هبة فليتأمل وقد يقال عليهما معا أن معرفة
القدر المجاز فيما إذا كانت بمشاع كنه صف مثلا تستلزم معرفة التركة فافادة اشتراط معرفتها أيضا فليتأمل
أه سيد عمر أقول عبارة النهاية من التركة بمن الجارة بدل مع وهي سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بأن
معرفة قدر الجزء متوقف على معرفة قدر كل واحد مما ادعاه من الاستلزام ممنوع ثم رابت في حاشية عبد الله باقشير
مانصه قوله لقدرة ما يجزى أه أو الربع أو الثمن مثلا مع معرفة التركة أه قرأ شام عقار وقد رأها فقوله
مع التركة متعين وما وجد في بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعبد جدا
أه (قوله مع التركة) أي لا بد أن يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة فلو جهل أحدهما لم تصح
كالأبرام من المجهول زبادة أه يجزى (قوله بمشاع) الأولى بغير معين كافي المغنى (قوله حلف الخ) أي صدق
بيمينته في دعوى الجهل أن لم تقم بيمينه بعلمه فإن قيمته لم يصدق وتنفذ في الجميع مغنى وعنانى (قوله ونفذت فيما
ظنه) أي وان قل وظاهره أن ذلك القرينة على كذبه أه عش (قوله أو بمعين) عطف على بمشاع (قوله لم
يقبل) أي لم يؤثر لأن الجهل به لا يضر في صحة الإجازة ولو عبر به لكان أولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع أن
المعين يغلب الاطلاع عليه فيبعدم معرفته به قبل إجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى
يظن قلة التركة أه عش (قوله حتى يعرف) أي قوله ولو أوصى بعنق في النهاية لا قوله وبهذا مع ما ياتى إلى

المراد الخائزين ولو بطريق الرد بشرطه فليتأمل وينبغي أن يراد بقوله وإن لم يكونوا ما إذا ورث معهم بيت
المال أما إذا إجازة بعض الورثة فلا ينبغي أن يقال أنها باطلة فيما يخص غيرهم بل بوقف فيما يخص غيرهم
(قوله بطلت الوصية وهو متجه أن غالب الخ) فلو قلنا بالبطلان حينئذ تصرف في جميع المال ثم بر أو إجازة
وبأن نفوذها كما سياتى فهل يتبين بطلان التصرف أو صحته على قياس ما ياتى في ولو أوصى ببعين حاضرة الخ
فيه نظر (قوله لأنه خارج عنه) هذا لا يصح أن يرد به كونه لازم لأن اللازم الخارج فكونه خارج لا ينافي
الزوم ولعل الوجه أن يقال انتهى عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو التفويت على الوارث لكنه لا لازم أعم
لحصول التفويت بغير الوصية والنهي لازم الأعم لا يقتضى الفساد كما أوضحناه في تعليقه على جمع الجوامع

التعليق اه سم (قوله عتق الخ) أى في الصورتين اه عش (قوله وكذا لومات الخ) أى وإن وجدت الصفة حينئذ في المرض اه سم (قوله كمالو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعق إن علق في مرض الموت فمن الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالطرفن الأصل انتهى سم اى فقهضاها ان قول الشرح بغير اختياره اى السيد ليس بقيد (قوله على ما الخ) اى على قول قال الشيخان في شأنه ان هذا القول لا قيس الخ بعد قوله في شأن مقابلة الذى هو اعتبار جميع قيمة العبد من الثلث انه اى ذلك المقابل الاصح (قوله الزيادة الخ) خلافا للنهاية عبارة تلو أو وصى بعق عن كفارة الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول البراءة بدونه حتى لو لم يف الثلث بتمام قيمته ولم تجز الورثة ثم تصح الوصية ويعدل إلى الاطعام أو الكسوة اه وما ل ع ش إلى ما اختاره الشرح من ان المعتبر من الثلث إنما هو الزائد من القيمة لا جميعها (قوله بدونه) اى العتق كالاطعام ع ش وكردى (قوله وعارية الخ) قال في شرح الروض حتى لو انقضت مدة العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرته الاجرة من الثلث اه سم (قوله وتأجيل ثمن الخ) عبارة العباب أى والروض ولو باع به يؤجل وحل قبل موته نفذ من الأصل وإن لم يحل الخ انتهت سم وعبارة المغنى ولو وصى بتأجيل الحال اعتبر من الثلث وللرو بآى احتمال انه لا يعتبر إلا التفاوت قال الزركشى وهو قوى اه (قوله كذلك) اى سنة (قوله فيعتبر منه) اى الثلث وقوله اجرة الاولى اى العارية كردى وع ش (قوله وثمن الثانية) اى المبيعة فان لم يحتمله الثلث ورد الوارث ما زاد عليه تخير المشتري بين فسخ البيع واجازته في الثلث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح فيه البيع إذا أدى الثلث فيه وجهان أحصهما لا لانقطاع البيع بالرد انتهى اه سم (قوله لان تفويت يدهم الخ) دالة لصورتي العارية والتأجيل عبارة ع ش قوله لان تفويت يدهم الخ قد يقال قضية هذه العلة اعتبار قيمة العين المعارة دون اجرتها الفوات يدهم عنها مدة الاعارة إلا ان يقال لما صار أصل العارية عدم اللزوم فكانها لم تخرج عن يدهم على ان العين لم تخرج عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مسلوقة بالمنفعة تلك السنة واعتبار قيمة المبيع من الثلث دون ما زاد عليها من الثمن لانه لو فوت ملكه فيها بان وصى بها نفسها اعتبرته قيمتها لا غير اه (قوله لغير مستولده) الى قوله باتفاق المتب في المغنى (قوله لآذ هو لها فيه الخ) أى العتق للمستولدة في مرض الموت ينفذ من رأس المال (قوله وهبة في صحة الخ) في عطفه على ما قبله تأمل عبارة المغنى ولو وهب في الصحة واقتضى في المرض اعتبر من الثلث ايضا إذ لا اثر لتقديم الهبة اه وهي احسن (قوله باتفاق المتب الخ) اى على وقوع القبض في المرض (قوله ولا حلف المتب) اى ان القبض وقع في الصحة فتكون من راس المال اه ع ش (قوله وقضيته) اى التعليق (قوله وادعى) اى المتب وقوله وهو محتمل معتمداه ع ش (قوله ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض موته اى بلا عوض من يعق عليه نعمته من الأصل أى رأس المال وإن اشتراه بثمن مثله صح ثمن ان كان مديونا ببيع للدين ولا فعتقه من الثلث او بدون ثمن المثل فقد رد المحاباة به يعق من الأصل ولا يتعاق به الدين وإذا عتق من الثلث لم يرث او من الأصل ورث اه نهاية قال ع ش قوله فعتقه من الأصل ظاهر وإن كان عليه دين وقوله لم يرث اى لانه لو

اوجدت في مرضه بغير فختياره ولو اوصى بعق عن كفارته الخيرة اعتبرته على ما قاله انه لا قيس عند الأئمة بعد ما قاله عن مقابله انه الاصح الزيادة على الاقل من الاطعام والكسوة من الثلث لحصول الاجزاء بدونه (وتبرع بنحرفي مرضه) اى الموت (كوقف) وعارية عين سنة مثلا وتأجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر منه أجرة الاولى وثمن الثانية وإن باعها باضعاف ثمن مثلها لان تفويت يدهم كتفويت ملكهم (وهبة وعق) لغير مستولده إذ هو فيه هنا من راس المال (ولبراء) وهبة في صحة واقتضى في مرض باتفاق المتب والوارث والاحلف المتب لان العين في يده وقضيته اياها لو كانت بيد الوارث رادعى انه ردها اليه أو إلى مورثه ودبعة او عارية صدق الوارث او يبد المتب وقال الوارث اخذتها غصبا ونحو ودبعة صدق المتب وهو محتمل ولو قيل باقى هنا ما لوقالوه في تنازع الراهن والواهب مع المرتن والمتب في القبض من التفصيل لم يبعد ولو ادعى المورث موته من مرض تبرعوه المتبرع عليه شفاؤه وموته من

فأكثر) أى وإن وجدت الصفة حينئذ في المرض (قوله كمالو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعق إن علق في مرض الموت من الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالطرفن الأصل اه (قوله وعارية عين) قال في شرح الروض لو انقضت مدته اى العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرته الاجرة من الثلث (قوله وتأجيل ثمن مبيع) عبارة العباب ولو باع به يؤجل وحل قبل موته نفذ من الأصل والالم يحل الخ (قوله وثمن الثانية) فان لم يحتمله الثلث ورد الوارث ما زاد عليه تخير المشتري بين فسخ البيع والاجارة في الثلث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزيد ما صح فيه البيع إذا أدى الثلث فيه وجهان أحصهما لا لانقطاع البيع بالرد والثاني نعم لان ما يحصل الورثة ينبغي ان تصح الوصية في مثل نصفه فعلى هذا يصح البيع في قدر نصف المؤدى وهو السدس

وهما واختلفا في وقوع التصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لأن الأصل (٢٥) دوام الصحة فإن أقاما بينتین قدمت بينة المرض

لأنها ناقله (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت) ترتبت أولا (وعجز الثلث) عنها (فإن تمحض العتق) كاعتقكم أو أنتم أحرار أو سالم وغانم وخالد أحرار بعد موتي أو سالم حر بعد موتي وغانم كذلك أو دبر عبدا وأوصى باعتاق آخر (أفرع) فمن قرع عتق منه ما بقي بالثلث للخبر الآتي ولأن القصد من العتق التخلص من الرق ولا يحصل مع التشقيص (أو) تمحض (غيره قسط الثلث) على الكل باعتبار القيمة أو المقدار لعدم المرجح مع اتحاد وقت الاستحقاق فلو أوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو بخمسين وثلاثة مائة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع (هو) أي العتق (وغيره) كان أوصى بعتق سالم ولويد أو الفقراء بمائة أو عين مثلية أو متقومة (قسط) الثلث عليهم (بالقيمة) أو مع المقدار لاتحاد وقت الاستحقاق نعم لو تعدد العتق أفرع فيما يخصه أو دبر قننه وهو بمائة وأوصى له بمائة وثلاث ماله مائة قدم عتقه

ورث لئو قف نفوذ عتقه على الإجازة قرهه غير صحيحة منه لا متناع إجازته في حق نفسه لم يؤدي إرثه إلى عدم إرثه ر قوله رث اي اعدم توقف إرثه حينئذ على إجازة اه (قوله وهما) أي الوارث والمتبرع عليه (قوله) ترتبت الخ) أي في الوجود وقول المتن ويجز الثلث يرجع لجميع الأمثلة اخذنا من قوله متعلقة بالموت اه سم (قوله كاعتقكم) إلى قوله لاه هنا في النهاية وكذا في المغني إلا قوله أو عين مثلية أو متقومة (قوله بعد موتي) راجع لكل من الأمثلة الثلاثة (قوله أو سالم حر الخ) وقوله أو دبر مثالا لأن لقوله أو لا وما قبله لما قبله (قوله فمن قرع) أي خرجت له القرعة اه ع ش وفي سم قول المتن أفرع محله ما لم يكن العتق لبعض كل ولم يزد ما عتقه على الثلث والأفلا أقراع كما سيأتي اه (قوله للخبر الخ) يعني ولا يعق من كل بعضه للخبر الآتي أي في شرح أفرع في العتق (قوله أو المقدار) أي فيما إذا لم يتحقق للتقويم بأن استوت القيمة كدراهم ودنانير اه ع ش عبارة البجيرمي قوله باعتبار القيمة أي في المتقومات كان أوصى لزيد بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خمسون ولبكر بثوب كذلك وثلث ماله مائة فتنفذ الوصية في نصف كل من الثياب وقوله أو المقدار أي في المثليات كان أوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين ل بكر اه (قول المتن) أو هو وغيره) عطف على العتق في قوله فان تمحض العتق والمسلم ببات تقدير تمحض هنا قدر اجتمع فهو من قبيل علقها تبنوا ما باردوا الذين تبنوا بالشكل بأن ذلك من خصائص الوار اه سم (قوله أو مع المقدار) أي كان أوصى بعتق سالم وقيمته مائة ولزيد بمائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد نصف المائة اه بجيرمي (قوله فيما يخصه) أي العتق (قوله تفوته) لتعلق حق الله تعالى وحق الإدمي به اه مغني (قوله) ولورثب المتعلقة بالموت الخ) عبارة الارشاد وقدم ما رتب بتجزير أو شرط اه ومثل الشارح في شرحه الأول بقوله كان أبرائمه وهب وأقبض والثاني بقوله كاعطوا فلانا كذا بعد موتي ثم فلانا كذا أو اعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله إذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غير فلا بد أن تقع على وفق اعتباره بخلافه هنا فيقرع بينهم كما يأتي خلافا للقونوي حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملي تسوية القونوي اه سم وعبارة المغني في شرح أفرع بينهم نصه وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافتها للدوت لا شتر كما في وقت نفاذها وهو الموت بل يقدم العتق المعلق بالموت على الموصى باعتاقه وان كان الثاني يحتاج إلى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الأول لأن وقت استحقاقهما واحد نعم ان اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كان قال اعتقوا سالماء بعد موتي ثم غانما ثم بكر أقدم ما قدمه جز ما فان قيل لم لو قال إذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع لم يقدم الأول فالأول بل هم سواء كما فهمه كلام المصنف اجيب بان التبرعات فيما ملوا به اعتبر الموصى وقوعها مرتبة فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلاف هذا اه وهي كما نرى موافقة لما سرح في الارشاد (قوله لانه) أي الموصى وقوله هنا أي فيما ذكر من الأمثلة الثلاثة وقوله باعتبار وقوعها الخ أي باعتبار الموصى وقوع التبرعات ر قوله من غيره أي

بسدس الثمن فإذا أدى ذلك السدس زید بقدر نصف النصف وهكذا إلى أن يحصل الاستيعاب اه (قوله في المتن وعجز الثلث) يرجع لجميع الأمثلة اخذنا من قوله متعلقة بالموت (قوله في المتن فان تمحض العتق أفرع) محله ما لم يكن العتق لبعض كل ولم يزد ما عتقه على الثلث والأفلا أقراع كما سيأتي وكما يستفاد من عبارة الارشاد وشرحه الآتية في قوله أفرع في العتق والكلام في العتق المضاف للدوت كما هو فرض ما هنا (قوله في المتن) اه هو وغيره) عطف على العتق في قوله فان تمحض العتق والمسلم ببات تقدير تمحض هنا قدر اجتمع فهو من قبيل علقها تبنوا ما باردوا الذين تبنوا والدار والایمان لكتنه مشكل لأن ذلك من خصائص الوار (قوله ولورثب المتعلقة إلى قوله قدم ما قدمه) عبارة الارشاد قدم ما رتب بتجزير أو شرط اه ومثل الشارح في شرحه الأول بقوله كان أبرائمه وهب وأقبض والثاني بقوله كاعطوا فلانا كذا بعد موتي ثم فلانا أو اعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله إذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن

(٤ - شرواني وابن قاسم - سابع) ولا شيء له بالوصية (وفي قول يقدم العتق) لقوته ولورثب المتعلقة بالموت كاعتقوا سالمائهم غانمائهم كاعطوا زيدا مائة وعطوا سالمائهم اعطوا زيدا مائة قدم ما قدمه لانه هنا صرح وقوعها من غيره كذلك

فوجب امتثاله بخلافه فيما لور تيه في الوجود فانه لا صراحة فيه على انها كذلك بعد الموت فاندفع ما للقونوى هنا (او) اجتماع تبرعات (منجزة) مرتبة كان اعتق ثم تصدق ثم وقف ثم وهب (٢٦) وا قبض وكقوله سالم حر وغانم حر لحران (قدم الاول فالاول حتى يتم الثالث)

من غير الموصى وقوله كذلك أى مرتبة (قوله فوجب) أى على الغير (قوله في الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله على انها) أى التبرعات والجارات متعلق بصراحة كذلك الخ أى تقع مرتبة (قوله او اجتماع) الى قول المتن وان اختلف في النهاية الا قوله كما يأتى الى المتن وقوله وفي الشرح الصغير يقرع (قوله مرتبة) أى كما يفيد قول المصنف الاول فالاول اه سم أى وقوله فان وجدت دفعة (قوله لحران) أى لحصول عتقهما معا فلا مزية لاحدهما على الآخر فيقرع بينهما كما تقدم ان لم يخرج جازا عن الثالث اه ع ش (قوله اعتبر وقته) أى القبض (قوله كما مر) أى فى شرح و ابراه الخ (قوله لا تفقر لقبض) أى فيعتبر فيها وقت عقد البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت عقد البيع ما حابى به من الثالث نفذوا فلا اه ع ش (قول المتن فان وجدت الخ) اما منه او بوكالة اه مغنى (قوله لما فى خبر مسلم) الاول لخبر مسلم لما فى النهاية والمغنى (قوله لخرام) بتشديد الزاى أى قسمهم اه ع ش (قوله او هما) أى كان كان الموصى به عبدا ومائة (قوله وفيما اذا كان فيها حرج تطوع) لعل صورته ان يقول أو صيت بحجة تطوع و لزيد مسجد كذا بمائة التبرعات من جنس واحد وهو التصديق والمائة مثلا تقسط عليهما فلا اشكال فى قوله وفيما اذا كان الخ مع كون المقسم انهما وجدت دفعة وانها من جنس واحد ع ش وفيه ان المقسم اصل التبرعات المنجزة او تصويره المذكور من المتعلقة بالموت (قوله ولا يقدم) أى الحج على غيره أى فان خصه ما ينفى بالاجرة فذاك والاستؤجر من يحج عنه بما يخصه حيث امكن فان تعذر لغت الوصية بالحج ورجع ما يخصه للورثة اه ع ش (قوله يعنى من كل نصفه) اقتصر عليه النهاية والمغنى ولم يتعرض لما فى الشرح الصغير (قوله دون عين السابق) قد سبق له فى الفرائض انه يجب تقييد هذه ايضا بعدم رجاء البيان فاعل قوله هناى ولم برج بيانها راجع الى المسئلتين قبله والله اعلم اه سيد عمر (قوله وصورة وقوعها) الى قول المتن ولو اوصى فى النهاية الا قوله ولا توزع للثلاث عليهما وقوله وفارق الى فان لم يخرج وقوله ويستثنى الى وعلم (قوله ليقول نعم) أى قاصدا بها انشاء المذكورات لا الاقرار بها إذ لا يكون حينئذ نصافى المعية اه سيد عمر (قوله واقرع فيما يخص) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم ينف ما يخص العتق بجميعهم فلو اعتق سالما وغانما تصدق على زيد بمائة معا وثلاث مائة اعطى زيد خمسين واقرع بين العبدتين فن خرجت له القرعة عتق كله ان كانت قيمته خمسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الخمسين عتق كله وعق من الآخر ما بقى بالخمسين اه ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح وقسط بالقيمة (قوله ولو اجتماع) الى المتن فى المغنى (قوله قدمت المنجزة) قال فى شرح الارشاد و ظاهر ان المنجز يقدم على المعاق وان لم تكن مرتبة ثم رايت فى الروضة مانصه و ظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتأخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطى عمر مائة قدمت المائة اه سم (قوله أى لا ثالث له) عبارة

لقوته بسبقه ويتوقف ما زاد عليه على الاجازة ولو تقدمت الهبة وتأخر القبض اعتبر وقته كما مر لتوقف الملك عليه نعم المحاباة فى نحو بيع لا تفقر لقبض لانها تابعه (فان وجدت دفعة) يضم الدال كما يأتى بما فيه فى الجراح (واتحد الجنس كعتق عبيدا و ابراه جمع) كاعتقكم او ابرائكم (اقرع فى العتق) خاصة لما مر فى خبر مسلم ان رجلا اعتق ستة لا يملك غيره عند موته فدعاهم النبى ﷺ لخرام اثلاثا واقرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة (وقسط فى غيره) باعتبار القيمة او المقدار او هما وفيما اذا كان فيها حرج تطوع يعتبر اجرة المثل لانها قيمة المنفعة ولا يقدم على غيره على الوجه ولو اعتقهما وشك فى الترتيب والمعية فى الروضة واصلها يعنى من كل نصفه وفى الشرح الصغير يقرع وكالشك ما لو علم ترتيب دون عين السابق او نسيت أى ولم يرج بيانها (وان اختلف) الجنس (و) صورة وقوعها معا حينئذ اما بان قيل له اعتقت وابرات ووقفت فيقول نعم او بان (تصرف وكلام) له فيها بان وكل وكىلا فى هبة وقبض وآخر فى صدقة وآخر فى ابراء وتصرفوا

التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلافه هنا فيقرع بينهم كما يأتى خلافا للقونوى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القونوى (قوله فى الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله مرتبة) أى كما يفيد الاول فالاول (قوله فى المتن اقرع فى العتق) قال فى الارشاد وشرحه للشارح ولوللائى ولولا لاجل ثلاثة اعياد اعتق بعض كل منهم ولا يملك غيرهم و قيمتهم سواء كان قال لثلاث كل منكم حر حذر ان التشقيص هذا ان عتق بعض كل منهم منجز لان انا اضاف عتق كل الى ما بعده أى الموت كذلك كل منكم حر بعد موتى فيعتق من كل الثلث ولا يقرع اذا سراه بعد الموت قال الشيخان الا ان يزيد ما اعتقه على الثلث كان قال نصفكم حر بعد موتى فيقرع لرد الزيادة انتهى وسيأتى المضاف فى قوله الاتى ويستثنى (قوله قدمت) قال فى شرح الارشاد و ظاهر ان المنجز يقدم على المعاق

معا (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على الكل (وان كان) فيها عتق (قسط) الثلث واقرع فيما يخص العتق كما مر (وفى قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتماع منجزة ومعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها (ولو كان له عبدا فقط) أى لا ثالث له فيها

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصوير فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال إن أعتقت غانما فإسالم حر) سواء أقال في حال إعتاق غانما أم لا (ثم أعتق غانما في مرض موته عتق) غانم (ولا) توزيع للثالث عليهما ولا (إقراع) لثلاثي لارفاقهما معالاهما فخرج إسالم فيرق غانم فيرق سالم لأنه مشروط بعتق غانم وفارق ما لو قال (٢٧) إن تزوجت فانت حر حال تزويجي فتزوج في

المرض بأكثر من مهر المثل فان الثلث يوزع على الزيادة على مهر المثل وقيمة العبد لأنه لا ترتيب بينهما وإسالم يوزع فيما نحن فيه كما لا يفرق لأن العتق ثم معاق بالنكاح والتوزيع لا يرفع عنه عتق سالم معاق بعث غانم كاملا والتوزيع يمنع من تكميل عتق غانم فلا يمكن إعتاق شيء من سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم عتقا أو مع بعضه عتق وبعض سالم كما أفاد ذلك كله كلامه في مواضع أخرى ويستثنى من الإقراع أيضا ما لو قلت ثلث كل حر بعد موتي فاعتق من كل ثلثه عند الإمكان ولا قرعة كما سيذكره في العتق وعلم بما تقرره لو أوصى بأنواع ففجز الثلث عنها وزع على قيمتها وأجرتها كاطعام عشرة وحمل آخرين إلى محل كذا والحج عنه ولو أوصى ببيع كذا زيد تعين أي وإن لم يكن فيه رفق به ظاهرا فيما يظهر لأنه قد يكون له في ذلك غرض فان ابن بطلت الوصية إلا أن يقول ويتصدق بشئ فيباع لغيره بخلاف ما لو أوصى بأنه يبيع عنه بكذا فامتنع

لغني قوله فقط من زيادته على المحرر وفيه نظر لأنه إما أن يريد لا مال له أو أهما ولا عبدان أراد الأول لم يستقم قوله آخر اعتق الخ وإن أراد الثاني فينبغي حمله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما اه بحذف (قوله ولا يخرج من الثلث الخ) فدينغي عنه قوله الاتي وهو يخرج الخ (قوله إلا أحدهما) أي بكاله فقط كإحدى المتبادر واخذنا بإتيان من قوله وهو يخرج الخ وقوله أو خرج الخ (قوله فلا اعتراض عليه) أي بان الحكم لا يتقيد بخصوص ما ذكره من أن يكون له عبدان فقط الخ اه رشدي (قوله وهو يخرج الخ) أي غانم (قوله لأنها) أي القرعة (قوله فيرق سالم الخ) عبارة النهائية والمغني بفوت شرط عتق سالم اه (قوله لأنه الخ) أي عتق سالم (قوله وفارق الخ) الأولى تقديمه على قوله ولا إقراع (قوله حال تزويجي) بخلاف ما إذا لم يقيد به فيقدم المهر على العتق كما صرح به الروض اه سم (قوله تزويجي) المناسب لسابقه ولا حقه تزويجي من باب التفصيل (قوله فان الثلث الخ) بيان للمفارقة وقوله لأنه الخ لتعليل للتوزيع وقوله لأن العتق الخ لتعليل للمفارقة وبيان لوجهما فقولوه وإسالم يوزع الخ الأسبق الاخصر ولا يوزع الخ باسقاط انما وإبدال لم بلا عطف على قوله يوزع (قوله وقيمة العبد) عطف على الزيادة (قوله لا ترتيب بينهما) أي بين النكاح الموجب للمهر وبين العتق لتقييده بوقوعه حالة التوزيع (قوله لا يرفع) أي النكاح (قوله فان لم يخرج الخ) محترز قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج محترز قوله وحده (قوله وبعض سالم) عطف على الضمير المستتر في عتق فكان حقه عتق هو وبعض الخ بتوكيد المتصل بالمنفصل (قوله أيضا) أي كاستثناء ما في المتن (قوله عند الإمكان) احتراز عما إذا كان عليه دين (قوله وعلم بما تقرر) لهله مسألة لتعليل العتق بالتزوج ومع بعده يراد عليه أن ما ذكره من درج في قول المصنف السابق وغيره قسط الثلث الخ فلا حاجة إلى تنبيهه كونه معلوما بما تقرره فامل (قوله والحج عنه) أي ثم إذا كان الحج عنه مفروضا وفي ما يخصه من الوصية بالأجرة فظاهر والائتم من باقي التركة وإن كان تطوعا ففيه ما ذكرناه عن قريب اه عرش أي على قول الشارح وفيما إذا كان فيها حج تطوع الخ (قوله لأنه قد يكون له الخ) أي بان علم فيه ما لا يوافق غرض الوارث من منفعة تعود عليه اه عرش (قوله فان ابني) أي زيد من الشراء (قوله إلا أن يقول) أي الموصي وقوله بأنه يبيع أي زيد مثلا وقوله فامتنع أي زيد اه عرش (قوله فانه يستأجر) أي الوارث اه عرش ولعل الأولى ليشمل نحو الوصي أيضا جعله مبنيا للمفعول (قوله دين) إلى قوله وقياس ما تقرر في النهاية الإقوله ولا بعضها إلى المتن وقوله علم من قولي دين انه (قوله وليس تحت الخ) وقت الموت أو وقت إرادة الدفع فليراجع (قوله اخذا ما يأتي) بل هو داخل فيما يأتي (قول المتن والاصح انه) أي الموصي له اه عرش (قوله من غير اذنهم) فلو

وإن لم تكن مرتبة ثم رأيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال لو وقعت تبرعات منجزة ومعلقة قدمت المنجزة لأنها تفيد الملك ناجزا ولأنها لازمة لا يملك المريض الرجوع فيها وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتأخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتي ثم أعطوا عمرامائة قدمت المائة ووقع في كلام الشارح يعني الجورجى خلاف ذلك فاجتنبه اه (قوله وفارق ما لو قال إن تزوجت فانت حر حال تزويجي فتزوج الخ) بخلاف ما إذا لم يقيد بقوله حال تزويجي فيقدم المهر قال في الروض فان قال إن تزوجت فبعدي حر فتزوج في المرض بأكثر من المهر فقد بينا أن الزيادة وقيمة العبد من الثلث قال في شرحه قال في الأصل كذا ذكره وجهها فان للمهر سبق فانه يجب بالنكاح والعتق يترتب عليه لكن مقتضى قولنا أن المرتب والمرتب عليه يقعان معا ولا يتلاحقان من حيث الزمان أن لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثلث على الزيادة وقيمة العبد اه (قوله ولا بعضها) عبارة المنهج ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصي له على شيء منه حالاه

فانه يستأجر عنه أي توسعة في طرق العبادة ووصول ثوابها إليه ببيع الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرة وهي ثلث ماله وباقية دين أو غائب) وليس تحت يد الوارث (لم تدفع كلها) ولا بعضها فيما يظهر أخذا بما يأتي في التصرف وإن أمكن الفرق (إليه في الحال) لجواز تلف الغائب فلا يحصل للورثة مثلاما حصل له (والاصح أنه لا يتسلط) من غير اذنهم (على التصرف) كالاستخدام (في الثالث) من العين (أيضا)

كنشيتها الذين لا خلاف فيهما وذلك لأن تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثلي ما تسلط عليه وهو متعذر لاحتمال سلامة الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منع منه ثم بان له صح كاعلم (٢٨) مما رآه رابع شروط البيع وعلم من قول دين أنه لو أوصى بثلاث ماله وله عين ودين دفع

الموصى له ثلاث العين وكلها
نقض من الدين شيء دفع له
ثلاثة وقياس ما تقرّر ان
المدين لو مات عن تركه غائبة
إلا أعيانا أو وصى بها وهي
تخرج من الثلث ان الامر
يوقف الى حضور الغائب
ولا تابع تلك الاعيان في
الدين نظرا لمنفعة الغرماء
لان فيه ضررا لاصحابها
بييعها مع احتمال انها
ملكهم بتقدير سلامة
الغائب لكن أخذ بعضهم
من الاجماع على تقديم الدين
مع رهن التركة به انها تابع
ثم ان وصل الغائب بان
بطلان البيع وإلا فلا
واستدل لذلك بفروغ لا تدل
إلا لتبين بطلان البيع
بوصول الغائب وهذا لا
نزاع فيه وإنما الذي يظهر
فيه النزاع الاقدام على بيع
الاعيان قبل تلف الغائب
فعم لو ترتب على وقفها ضرر
خوف تلفها أو نحوه باعها
الحاكم وحفظ ثمنها الى تبين
الامر واتفق ابن الصلاح بانه
لو باع الحاكم مال غائب
في دينه فقدم وأبطل الدين
بان بطلان بيع الحاكم
كما اعتدوه خلافا لقول
الروائي بمعنى بيعه ويعطى
الغائب ثمن ما باعه وان تبعه
القمولى وقد قال بعضهم
هذا لا يوافق مذهبا بل

أذناله في التصرف في الثالث صح كما قاله في الانتصار مغنى ونهاية (قوله كنيشيتها الخ) تفسير لقول المتن أيضا
(قوله الذين) في اصله بخطه بلام واحدة سيد عمر (قوله على مثلي ما تسلط الخ) أى من العين الحاضرة
رشيدى ومغنى (قوله وهو الخ) أى تسلط الوارث على ثلثي الحاضر مغنى (قوله وهو متعذر) وينبغي
كما قال الزركشى تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فان
كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردى نهاية ومغنى قال ع ش قوله
تخصيص منع الوارث الخ يتأمل وجهه فان علة المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين
كلها للموصى له وبفرض ذلك فلا حق للورثة فيها بوجه فكيف ساخ تصرفهم فيها بالاستخدام وغيره وقوله
فلا منع منه أى وبفرض بالاجرة ان تبين استحقاقه لما جره وإلا بان حضر الغائب ففضية قوله صح كما علم
الخ انها للموصى له لتبين انه ملك العين بموت الموصى اه وفي السيد عمر ما يوافق قوائمه الاولى (قوله
لاحتمال سلامة الغائب) علم منه ان محل ذلك إذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول اليه لخوف
أو نحوه وإلا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب اه
نهاية (قوله فيكون) أى الجميع كما في المغنى أو الحاضر كما في الرشيدى أو باقى العين الحاضرة كفى ع ش
(قوله له) أى للموصى له اه ع ش (قوله ومن تصرف) الى قوله وقياس ما تقرّر في المغنى لا قوله علم
من قول دين انه (قوله صح الخ) أى اعتبارا بما في نفس الامر اه نهاية (قوله لو أوصى بثلاث ماله الخ)
ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل بخمسين من الحاضرة ومات وقبل الوصية أعطى
خمس وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فان حضر الغائب أعطى الموصى له الموقوف
وإن تلف الغائب قدمت الخمسة والعشرون ثلاثا فللموصى له ثلثها وهى ثانية وثالث والباقي للورثة
اه نهاية (قوله وقياس ما تقرّر) أى فى المتن والشارح (قوله انظر المنفعة الخ) علة للمنفى وقوله لان فيه
الخ علة للمنفى (قوله لاصحابها) يعنى الموصى لهم ولو عبر به لكان النسب لما بعده (قوله يبيعهام مع احتمال انها
الخ) الاولى الاخصر لانها الخ (قوله وأبطل الدين) أى اثبت بطلانه اه كرى (قوله هذا) أى قول الرويانى
(فصل في بيان المرض المخوف) (قوله في بيان المرض المخوف) الى قول المتن فان رافى النهاية مع تغيير
يسير في اللفظ (قوله ليقضى كل منهما الخ) صفة لازمة مبيضة اسبب ذكر المرض المخوف والملحق به هنا
وقوله وعقبه أى ما ذكر من المرض المخوف والملحق به اه ع ش ويجوز ارجاع الضمير للملحق بالمرض
المخوف (قوله لما يأتى) أى قبيل الصيغة (قوله لتولد الموت عن جنسه) أى كثير انهاية أى لا نادر وان لم
يغلب مغنى وع ش وياتى في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) أى إلا ان اجاز الورثة كاعلم مما رآه سم
زاد الرشيدى وأشار اليه الشارح بعد اه (قوله بفتح فسكون الخ) ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد
الفاء اه مغنى (قوله قيل ان أريد عدم النفوذ باطنا الخ) يمكن ان يجاب باختياريه وقوله لم ينظر لظننا بل
لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم
وهو معنى قوله ظننا اه سم (قوله قيل ان أريد الخ) فديقال ما للمانع من كون معنى المخوف في كلام
المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فكأنه قال إذا ظننا وقوع الموت بالفعل من ذلك الموضع بان ترجع عندنا ذلك
وهو ضابط المرض المخوف وحينئذ فلا يراد عليه شى ملسا راته لقول غيره إذا كان المرض مخوفا فتأمل اه
رشيدى وهو فى المال عين الجواب الاتى عن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده الخ) اقول وجوده

(فصل في بيان المرض المخوف والملحق به) (قوله في المن لم ينفذ) أى قهرا على الورثة كاعلم مما تقدم
(قوله لم ينظر لظننا) بل لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى

وحده

(فصل في بيان المرض المخوف والملحق به المقتضى كل منهما للحجر عليه فيما

زاد على الثلث وعقبه بالصيغة لما يأتى (إذا ظننا المرض مخوفا) اتولد الموت عن جنسه (لم ينفذ) بفتح فسكون فجمعة (تبرع زاد على الثلث)
لانه محجور عليه في الزيادة لحق الورثة قيل ان أريد عدم النفوذ باطنا لم ينظر لظننا بل لوجوده وإن ظننا غيره أو ظاهره اختلف الاصح

ثم بعد موته ان خرجت من
الثالث او اجاز الورثة
استمرت الصحة والا فلا
واجاب الزركشي بان المراد
بعدم نفوذ الوقف اي وقف
للزوم والاستمرار لا وقف
الصحة ليعتظم الكلامان
وقوله زاد على الثالث لا يلزم
مع قولهم الذي قدمه العبرة
بالثالث عند الموت لا الوصية
فان اريد الثالث عنده لم ينظر
لظننا ايضا قال الجلال
البلقيني وكان ينبغي له ان
يقول لم ينفذ تبرع منجز فان
التبرع المعلق بالموت لا حرج
عليه فيه ولو زاد على الثالث
لان الاعتبار بالثالث عند
الموت وهذا انما يعرف بعد
الموت واما المنجز فيثبت
حكمه حالا فيحجر عليه
فيما زاد على الثالث اه وفي
جميعه نظر كجواب الزركشي
لان وقف الزوم الذي
ذكره لا ينقيد بظننا كما
هو واضح مما تقرر في
مسئلة العتيقة وما ذكره
الجلال عجيب مع ما تقرر
في الثالث انه لا يعتبر الا عند
الموت مطلقا وفي مسئلة
العتيقة انها تزوج حالا مع
كونها كل ماله اعتبارا
بالظاهر من صحة التصرف
الان فلا فرق بين المنجز
والمعلق والذي يندفع به
جميع ما عترض به عليه ان
كلامه الاتي مبين لمراده

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عند ناحق ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا
الخ ليس المراد الظن عند الوصية بل بعد الموت فحصل المعنى اذا مات الموصي متصلا بالمرض فان ظنناه بعد
الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيينا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح لا اشكال
فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة تبين نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وان لم
يحمل على الفجأة تبين انه تولد من الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتمين عدم النفوذ فليتام اه سم اقول
وهو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلزم قول الماتن فان برى الخ وقوله فان ظنناه غير مخوف فمات وترتب
الموت على الظن فكيف يحمل على الظن الواقع عند الموت ذلك ان تحمل الماتن على وجه يزول به الالتباس
بان تقول قوله اذا ظننا المرض مخوفاى ثبت ذلك عندنا في زمن المرض بقرينة السياق لا بعد الموت كما افاده
المحشى ومات به بقرينة قوله فان برى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثالث اي يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع
الزائد على الثالث حينئذ فان برى نفذ وان ظنناه غير مخوف اي ثبت عندنا في زمن المرض انه غير مخوف فمات
فان حمل على الفجأة نفذ اي حكما بعد الموت بنفذه والا فلا يقال بتقييد انشؤن بزمن المرض يقتضى ان
الثبوت بعد الموت ليس كذلك وليس بصحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان المرض مخوف او غير مخوف ترتب على
كل حكمه لا ناقول ان التقييد بذلك ليماني التقسيم بسائر شقوقه وهو لا يتأتى في الثبوت بعد الموت اذا لا يتحقق فيه
شق البرء والله اعلم ثم يتردد النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فالذي
يظهر فيه ان المرض الاول ان كان مما لا يتولد عنه الثاني عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتولد عنه
الثاني عادة فلعل الاقرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوب اليه ولو بواسطة ثم رايت في اصل الروضة عن
الامام ما حاصله ان كان يفضى الى المخوف غالبا فيخوف او نادر اقل فيس بمخوف اه ويعلم منه بالاولى ان مالا
يفضى اليه بوجه ليس بمخوف اه سيد عمر (قوله من جواز تزويج الولي) اي من النسب وقوله فيه اي
المرض المخوف اه عش (قوله والا فلا) اي ويحب على الزوج مهر المثل ان وطىء والولد حرنسب ان
وجد اه عش (قوله واجاب الزركشي بان المراد الخ) وهو حمل صحيح اه معنى (قوله اي وقف الزوم
الخ) جواب عما يقال العقود لا توقف اه عش (قوله ليعتظم الكلامان) اي قولهم بعدم نفوذ تبرع
زاد على الثالث وقولهم بصحة تزويج الولي من اعتقت الخ وقوله عنده اي الموت اه عش (قوله لم ينظر
لظننا) انه الثالث عند الموت بل لكونه كذلك بحسب نفس الامر كما سبق في المرض المخوف وهو المشار اليه
بقوله ايضا اه سيد عمر (قوله لا حرج عليه) اي الا ان وقوله ولو زاد الخ غاية اه عش (قوله وفي جميعه)
اي ما قاله الجلال وقال السكردي اي جميع ما عترض به اه (قوله الذي ذكره) اي الزركشي (قوله كما
هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحتمال فرض ما تقرر في مسئلة العتيق فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتيق
في مرض مخوف كما قدمنا عش ما يشعر بذلك (قوله وما ذكر الخ) بالنصب عطف على وفق الزوم
(قوله مطلقا) اي معلقا كان التبرع او منجز اسيد عمر وعش (قوله وفي مسئلة العتيقة) عطف على قوله
في الثالث (قوله مع كونها) اي العتيقة (قوله ان كلامه الاتي) اي في النكاح من صحة تزويج العتيقة المارة
(قوله ان محله) اي كلامه هنا فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم ما اذا مات به الذي هو
الاصل اه رشدي (قوله فيخيدان كذا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل

ترتب عليه هذا الحكم هو معنى قوله ظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فحصل المعنى اذا
مات الموصي متصلا بالمرض فان ظنناه بعد الموت مخوفا بان يثبت عندنا ذلك تبيينا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على
الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا اشكال فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة
تبين نفوذ ما زاد وان لم يحمّل على الفجأة تبين انه تولد منه الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتمين عدم النفوذ
فليتام (قوله واجاب الزركشي الخ) يمكن ان يحجب باختيار الشق الاول (قوله فيخيدان كذا ظننا المرض
مخوفا الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل لوجوده فيحتاج ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به
مما هنا ان محله فيما اذا طرأ على المرض قاطع له من نحو غرق او حرق

فحيث ان كنا ظننا المرض مخوفا بقول (٣٠) خبيرين لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حينئذ منجز ان كان او معلقا بالموت وان كنا ظنناه غير مخوف

وحملنا الموت على نحو الفجأة
لكنه مخوفا بوجع
ضرس نفذ المنجز وان زاد
على الثلث حينئذ فأتضح
ان اعتبار الثلث حين طرو
القاطع لا يخالف ما مر ان
العبرة فيه بالموت لاننا لم نعتبره
هنا الا عند الموت (فان برا
نفذ) اي بان نفوذه من
حين تصرفه في الكل قطعا
لئيبين ان لا مخوف ومن
صار عيشه عيش مذبح
لمرض او جناية في حكم
الاموات بالنسبة لعدم
الاعتقاد بقوله (وان ظنناه
غير مخوف فمات) اي اتصل
به الموت (فان حمل على
الفجأة) لكون المرض
الذي به لا يتولد منه موت
كجرب ووجع عين او
ضرس وهي بضم الاول
والمد ويفتح فسكون
واعتراضه بأنه لم يسمع الا
تنكير ما يرد حديث موت
الفجأة اخذ اسف اي
لغير المستعد والافوراحة
للؤم كما في رواية اخرى
(نفذ) جميع تبرعه (والا)
يحمل على ذلك لكون
المرض الذي به غير مخوف
لكنه قديتولد عنه الموت
كاسهال او حي يوم او يومين
وكان التبرع قبل ان يعرف
واتصل الموت به (فخوف)
فلا ينفذ ما زاد على الثلث
وقائدة الحكم في هذا بأنه
ان اتصل به الموت مخوف

لوجوده فيحتاج الى ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم ما لم يظنه وحيث يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع
وبجواب ما مر اسم (قوله) فحيث ان كنا ظننا مخوفا اذا طرأ قاطع كالفجأة او الغرق
فالتبرع في ذن من المخوف من الثلث وغير المخوف اذا طرأ قاطع فمن راس المال سائر التبرعات قبل القاطع فقيها
رجعنا الى ظننا حينئذ اسم (قوله) حينئذ اي حين الطر و (قوله) وحملنا الموت الخ اي حاجة لذلك مع
ان فرض المقسم طر و قاطع من نحو غرق او حرق اسم (قوله) على نحو فجأة اي كغرق وحرق وهدم و قتل
اسم (قوله) (قول المتن فان برا) بفتح الراء وكسر ها اي خلاص من المرض اسم (قوله) اي بان نفوذه الى قول
المتن قولنبح في النهاية (قوله) تصرفه في الكل (بفتح السين) ينبغي تقييد هذا قوله لآتي نفذ جميع تصرفه بالمنجز (قوله)
ومن صار عيشه (لعل الاول) تقديمه على قول المتن فان برا الخ عبارة المغني فان مات به قال المصنف تبعا للبعوى
اي بهدم او غرق او قتل او تبرأ لم ينفذ الزائد على الثلث هذا كانه اذا لم يمت الي حالة يقطع فيها بموته فان انتهى
الى ذلك بان شخص بصره اي فتح عينه بغير تحريك جفن او بلغت روحه الحلقوم في النزاع او ذبح او شق
بطنه وخرجت امعاؤه او غرق فغمره الماء و لا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غيره ما فهو
كالميت على تفصيل يأتي في الجناية اسم (قوله) بالنسبة لعدم الاعتداد بالخ اما بالنسبة لقسمته تركته وتمسك
زوجته وغير ذلك مما يترتب على الموت فنفه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لذلك بجناية التحق بالموت وان كان
بمرض فكالاصحاح ثم ظاهر قول الشارح بالنسبة الخ انه لا فرق في ذلك بين كون عقله حاضرا او لا اسم (قوله)
(قوله) بقوله) لا في وصية ولا تصرف ولا اسلام ولا توبة ما كردي (اي اتصل به الموت) اي وان طالت مدة
المرض فلا يشترط كون الموت عقب الظن اسم (قوله) (قول المتن على الفجأة) قال في الباب او على سبب خفي اسم
سم (قوله) غير مخوف (لكنه لا حاجة اليه) (قوله) كاسهال (بغير تنوين) لاضافته الى يوم او يومين ايضا اسم
(او حي يوم او يومين) اي بان انقطع بعد موته وقوله وكان التبرع قبل ان يعرف مفهوما انه لو كان التبرع
بعد العرق حسب من راس المال اسم (قوله) واتصل الموت به (اي بان مات قبل العرق اسم (قوله)
المتن (فخوف) اي تيقنا اتصاله بالموت انه مخوف لان اسهال يوم او يومين ، خوف فلا ينافي ما ياتي اسم (قوله)
(قوله) وقائدة الحكم الخ) عبارة المغني فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا لا فلا فائدة لنا في معرفته
اجيب بأنه لو قتل او غرق مثلا في هذا المرض ان حكمنا بأنه مخوف لم ينفذ كما مر والا فنظام (قوله) في هذا) اي
في المرض الذي ظنناه غير مخوف هذا ظاهر سياقه لكن قضية ما مر عن المغني ان المشار اليه ، طاق المرض
(قوله) ان اتصل به الموت) اي ولم يحمل على الفجأة (قوله) انه اذا حزن الخ) قضية السياق رجوعه للقسمين اعني
قوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بأنه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو حزن او سقوط من عال
ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف الخ لانه في المخوف في نفسه فلا يرجع اسم (قوله) مطلقا اي سواء طرأ نحو
حزن او لا اسم (قوله) قبل الموت) لعل وجه هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت
على الفجأة لم يكن مخوفا ولا فخوف فليحجر اسم (قوله) قديبين الشارح محرز هذا التقييد بقوله الآتي

حكم ما لم يظنه وحيث يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع وبجواب ما مر في المقالة التي قبل هذه (قوله) وحملنا
الموت) اي حاجة لذلك مع ان فرض المقسم طر و قاطع من نحو غرق او حرق (قوله) في المتن فان برا) ومن
لازم البرء عدم طر و القاطع المذكور والحاصل ان التقييد بطر و القاطع انما يحتاج اليه في قوله لم ينفذ الخ
(قوله) في المتن على الفجأة) قال في الباب او على سبب خفي (قوله) كاسهال) كانه بغير تنوين لاضافته الى يوم
او يومين ايضا (قوله) انه اذا حزن عنقه او سقط من عال الخ) قضية سياقه رجوعه للقسمين اعني قوله ان اتصل
به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بأنه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو حزن او سقوط من عال ولا ينافيه
قوله بخلاف المخوف فانه يكون من الثالث مطلقا لانه في المخوف في نفسه فلا يرجع اسم (قوله) قبل الموت) كان وجه
هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا ولا فخوف فليحجر

والا فلا انه اذا حزن عنقه او سقط من عال مثلا كان من راس المال بخلاف المخوف فانه يكون من
الثلث مطلقا كما تقرر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) اي المرض (مخوفا لم يثبت) كونه مخوفا (الا) بقول (طيبين حرين عدلين)

مقبول الشهادة لتعلق الموصى له والورثة بذلك فسمعت الشهادة به ولو في حياته كان علق شيء بكونه مخوفاً واعترض اقتصاره على الحرية وحذفه الاسلام والتكليف وذكره العدالة المغنية عن الحرية ان اريد بها عدالة الشهادة وبجوابه ان لوح بذكر الحرية الى ان المراد عدالة الشهادة لا الرواية ولا العدالة الظاهرة ووافهم كلامه انه لا يثبت برجل وامراتين ولا بمحض النسوة ومحل في غير علة باطنة بامراة يقبل قول الطبيب ان غير مخوف ايضاً خلافاً للمتولى وقد لا ترد عليه بارجاع ضمير يثبت الى كل من (٣١) طرفي الشك امالوا اختلف الوارث

وامالوا اختلف الخ وفي الرشدي بعد ان ذكر كلام سم المدار آتفاً ما نصه وقوله لانه ان حمل على الفجأة لم يكن مخوفاً فيه منع ظاهر اه (قوله مقبول الشهادة) فيشترط زيادة على ذلك محافضة المصالح على مروءة امانها اه عش (قوله فسمعت الشهادة) مفرع على قوله لتعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) اشار به الى انه لو تبرع واريد اقامة البيئنة على صفة مرضه الان لا نسمع لعدم الفائدة اه عش (قوله بانه لوح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله ووافهم) الى قوله ويكفي في المعنى (قوله ومحل) اي عدم الثبوت بمن ذكر وقوله من طرفي الشك اي كونه مخوفاً وغير مخوف اه عش (قوله ايضاً) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف اه سم (قوله امالوا اختلف الوارث الخ) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض انتهت اه سم (قوله ويكفي فيها) البيئنة (قوله اذا وقع الاختلاف الخ) اي كان قال الوارث كان حي مطبقة والمتبرع عليه كان وجع ضرر س نهاية ومعنى (قوله رجح الاعلم) اي ولو نفياً وقوله فن يخبر بانه مخوف اي وإن كان أقل عدداً على ما اقتضاه تعليله بانه علم من غامض العلم ما خفي على غيره لكن مقتضى العطف بالغاء من ذلك عند استوائهما في العدداً اه عش (قوله فقبل كل ما الخ) هذا التعريف لازم لما قدمه من انه الذي يتولد الموت من جنسه كثير اه عش (قوله يستعد الخ) اي عادة عش (قوله وقبل كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرس ونحو ما لو طئناه غير مخوف ومات بنحو حوز الرقية وقوله معه الحياة اي عادة اه عش (قوله قال الخ) كذا بلا عطف في نسخة معتبرة وفي بعض النسخ بالواو عطف على قوله ولم يذكر الخ (قوله عدم ندرته) لعل المراد بالندرة ما يصدق بالقلة بقرينة قوله الاتي فعلم انه الخ اه رشدي (قوله وهو المعتمد) اي ما نقله عن الامام من عدم اشتراط غلبة الموت (فعلم الخ) اي من الاختلاف المذكور (قوله بضم اوله) الى قوله لا امتداد الحياة في النهاية (قوله مع اللام) اي مع ضمها (قوله وهو ان تنعقد الخ) وينفقه امور منها التبين والريب والمبادرة الى التنقية بالاسهال والقيء ويضربه امور منها حبس الريح واستعمال المساء البارداً اه معنى (قوله فيملك) اي يؤدي الى الهلاك انتهى معنى (قوله ولا فرق) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى عبارة قال الاذرى ينبغي ان يقال هذا ان اصاب من لم يعتده فان كان بمن يصيبه كثير او بعاف منه كما هو مشاهد فلا انتهى وقد يقال ان هذا غير القسم الاول لانه عند الاطباء اقسام اه وعبارة النهاية وقول الاذرى يظهر ان يقال ان محله ان اصاب من لم يعتده الخ رده الوالد رحمه الله تعالى بمنع كونه من القولنج المذكور وإن سماه العرام به وبتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلاً وإن تكرره اه (قوله ثم تنفتح في الجنب) اي من داخل اه عش (قوله الحمى اللازمة الخ)

(قوله ويجاب بانه لوح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة (قوله ووافهم كلامه الخ) عبارة الروض وشرحه ذكر ان فيما لا يختص النساء بالاطلاع عليه غالباً بان لم يطالع عليه إلا النساء غالباً فاربعم اي فيكون فيه اربع نسوة اورجل وامراتان اه (قوله ايضاً) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف (قوله اه واختلف الوارث والمتبرع عليه) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف (قوله فيصدق الثاني الخ) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة او المرض

بضم أوله مع اللام رفعتها وكسرها وهر أن تنعقد أخلاط الطعام في بعض الاعضاء فلا تنزل ويصعد بسببه بخار إلى الدماغ فيهلك وهو اقسام عند الاطباء ولا فرق بين معتاده وغيره (وذات جنب) وهي قروح تحدث داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقربها من الرئيسين القلب والكبد ومن علاماتها الحمى اللازمة وشدة الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس والسعال (ورعاف) بتثنية اوله (دائم) لاسقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر ان مرادهم بالدائم المتتابع وانه لا بدق تتابعه من مضى زمن يقضى مثله فيه عادة كثيراً إلى الموت ولا يضبط بما يأتي في الاسهال لان القوة تناسك معه نحو اليومين بخلاف الدم

لانه قوام الروح (واسهال متواتر) أى متتابع أياما لذلك (ودق) بكسر أوله وهو داء يصيب القلب ولا يبق معه الحياة غالباً وخرج به السهل وهو داء يصيب الرئة فينقص البدن ويصفر فليس يخوف مطلقاً لا امتداد الحياة معه غالباً وتعريفه بما ذكر لا يوافق تعريف الموجد له ولا بأنه قرحة في الرئة معاً دقية وثانياً بأنه قرحة في الرئة يلزمها حى دقية وهذا هو الصواب كقوله العلامة القطب الشيرازى ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه تبرؤوا بما يحتمل كلامها معواين على تفصيله عند أهله إذا شاء شامل الامرين موافقاً كان الثانى جزءاً من لازم ما ظهر المتن وغيره ان الدق ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المراد من الحى الدقية فى كلام الاطباء وعرفها فى الموجد بأنها التى تشبث بالأعضاء الأصلية فهى (٣٣) لا محالة تبقى رطوبتها وفيه ايضاح الدق أكثر مما تكون انتفاية أى عن حى أخرى

يسمى أن كلام من هذه بانفراده علامة فلا يشترط اجتماعها اه ع ش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال فى المختار قوام الامر بالكسر نظامه وعماده انتهى اه ع ش (قوله أى متتابع) قال الزياى والمراد بالمتتابع ما لا يقدر معه على اتیان الخلاه اه ع ش (قوله لذلك) أى لاسقاطه القوة بمشغفه رطوبات البدن اه معنى (قوله وهو) أى السهل (قوله فليس يخوف الخ) قال البستى فى شرحه الوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله اه نهاية قال ع ش قوله ومثله أى السهل وظاهره بسائر أنواعه لان الاطباء يقولون انه أى الاستسقاء ريمى وحيوانى وزنى اه (قوله مطلقاً) أى ابتداء ودوام اه ع ش (قوله وتعريفه) أى السهل اه كرى (قوله وهذا) أى الثانى (قوله فيه) أى فى تعريف السهل ويحتمل فى الموجد (قوله الامرين) أى القرحة والحى والدقية وقوله سواء كان الثانى أى الحى الدقية (قوله جزءاً) أى كافى التعريف الاول ولازماً أى كافى التعريف الثانى ولا يخفى انه جعل الحى الدقية لازماً للقرحة لا للسهل ولا مانع من تركب الشئ من جزئين متلازمين فلا يخالف بين تعريفى الموجد والتعريف بالمعية فى الاول وبالزوم فى الثانى مجرد تفنن (قوله وفيه) أى الموجد (قوله عليه) أى القلب (قول المتن وابتداء فالج) أى اذا لم يجاوز سبعة ايام اه ع ش (قوله وهو اعنى) الى قول المتن والمذهب فى النهاية الاقوله بتسليم اعتناؤه (قوله حيثئذ) أى فى الابتداء (قوله اطفاء) أى الرطوبة والبلغم (قوله الحار الغريزى) عبارة النهاية والمغنى الحرارة الغريزية اه (قول المتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويمتنع الجرح على الصفة لكونه نكرة وما قبله معرفة الا ان يجعل ال فيه للجنس اه فى المغنى (قوله ذكره) أى خروج الطعام الخ وقوله بعده أى الاسهال اه ع ش (قول المتن بشدة) أى سرعة اه ع ش (قوله والتحقق الخ) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دلالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها انها تدل على ذلك لغة والثانى تدل عليه عرفاً باللغة والثالث انها لا تفيد لغة ولا عرفاً سم (قول المتن او معه دم) وكذا لو كان الخارج دماً خالصاً حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه اه ع ش (قوله قال السبكي الخ) وافقه المغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح اه ع ش (قوله اشعرت به كان) أى كلمة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حمل الخ (قوله شديدة) فالجى اليبس ليست بخوفة بحال اه معنى (قوله فقد مر) أى فى شرح والافخوف اه سم (قوله حكما) وهو انها غير مخوفة اه ع ش (قوله فى المتن واسهال متواتر) قال فى الروض لا اسهال يومين قال فى شرحه ونحوهما ثم قال فى الروض الا ان يضم اليه عدم الاستمسك الخ (قوله فى المتن وخروج الطعام الخ) سكت الشارح هنا عن التكرار (قوله وإفادة المضارع فى حين كان للتكرار الى ان قال يفيد عرفاً لا وضعاً قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دلالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها انها تدل على ذلك لغة والثانى انها تدل على التكرار عرفاً لا لغة والثالث انها لا تفيد لغة ولا عرفاً باختصار كبير (قوله فقد مر حكما) أى

تسبقها ويمكن توجيه كلام الفقهاء فى الدق المخالف ظاهراً لكلام الاطباء بان ذلك التشبث اعظم ما يكون بالقلب فاقصر وأعليه لانه اشرف تلك الاعضاء الأصلية (وابتداء فالج) وهو اعنى الفالج عند الاطباء استرخاء عام لاحد شقى البدن طويلاً وعند الفقهاء استرخاء أى عضو كان وسببه غلبة الرطوبة والبلغم ووجه الخوف فى ابتداءه انها يهيجان حيثئذ فر بما اطلق الجرح الغريزى وذلك منتف مع دوامه (وخروج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة الماسكة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط تواتره فلماذا ذكره بعده (او كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وإفادة المضارع فى حين كان للتكرار المراد هنا اختلاف فيها الاصوليون والتحقيق انه يفيد عرفاً لا وضعاً (او) يخرج (ومعه دم)

من عضو شريف كالكبِد دون البواسير لانه يسقط القوة قال السبكي وما باصله من ان خروجه بشدة ووجع ومعه دم (قوله إنما يكون مخوفاً ان صحبه اسهال ولو غير متواتر هو الصواب ثم بين هو ومن تبعه ان اصل نسخة المصنف موافقة لاصله وانما فيها الحاق اشبهه على الكتبة فوضوه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الاطباء مصرح بان الزحير وحده مخوف وكذا خروج دم العضو الشريف فالوجه اخذاً بما اشعرت به كان حمل ما فى المتن على ما اذا تكرر ذلك تسكراراً يفيد اسقاط القوة وان لم يكن معه اسهال ويحمل كلام أصله ومن تبعه على انه اذا صحبه اسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وحى) شديدة (مطبقة) بكسر الباء اشهر من فتحها الى لازمة لا تبرح بان جاوزت يومين لا ذهابها حيثئذ للقوة التى هى دوام الحياة فان لم تجاوزها فقد مر حكماً (او غيرها) من ورد

تأتي كل يوم وغب تأتي يوما وتقلع يوما وثلاث تأتي يومين وتقلع في الثالث وحى الآخرين (٢٣) تأتي يومين وتقطع يومين وظاهر

كلامهم أنه لا فرق في هذه
الاربعة بين طول زمنها
وقلته (إلا الرابع) بكسر اوله
كالبقية وهي التي تأتي يوما
وتقلع يومين لأنه يتقوى في
يومى الاقلاع ومحلها لم يتصل
بها الموت ولا يقدم فيها
تفصيل بين ان يكون التبرع
قبل العرق وبعده وكان
الانصب تسميتها الثلث كما
في السنة العامة لكن جمع
لغويون وجهرا الاول بأنه
من ربيع الابل وهو ورود
الماء في اليوم الثالث ه وبق
من الخريف اشياء منها جرح
نفذ لجوف أو على مقتل أو
محل كثير اللحم أو صحبه
ضربان شديد أو تاكل أو
تورم وفي دام أو صحبه
خط و يظهر ان العبرة في
دوامه بما مر في الاسماء
لا الراف والوباء والطاعون
أى زمنهما فتصرف الناس
كلهم فيه محسوب من
الثلث لكن قيده في الكافي
بن وقع الموت في أمثاله
واستحسنه الاذرى وهل
يقيد به بتسليم اعتياده
اطلاقهم حرمة دخول بلد
الطاعون أو الوباء والخروج
منها لغير حاجة أو يفرق
محل نظر وعدم الفرق
أقرب (والمذهب أنه يلحق
بالخوف اسر كفار) أو

(قوله تأتي كل يوم) ظاهره وإن قل الزمن اه ع ش (قوله تأتي يوما) أى ولو في بعضه اه ع ش (قوله وتقلع
يوما) وقوله وتقلع في الثالث أى لا تأتي فيه أصلا اه ع ش (قوله بين طول زمنها وقلته) قال المحشى سمعنا ما المراد
بهذا مع قولهم تأتي يوما وتقلع يوما مثلاً اه وقد يقال المراد به كثرة التوب وقلته ما المراد بالزمن الزمن الذى
تعرض في أثناءه وذلك من ابتداء عروضاها إلى انتهائها بصحة أو موت لا الذى تعرض فيه فحسب والله اعلم اه
سيد عمر (قول المتن الا الرابع) ينبغى والخمس وما بعدها هو مذكور في كتب الطب بل هى اولى اه سيد
عمر (قوله كالبقية) أى في كسر اوهلها اه ع ش عبارة المغنى والرابع والورد والغب والثلث بكسر اوهلها اه
(قوله ومحلها) أى استثناء الرابعة (قوله لا يقدم فيها تفصيل) قال المحشى في شرحه والافخرف اه والذى
مر في حى يوم او يومين لا فى حى الرابع فليتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش الذى تقدم فيه التفصيل هو
ما كانت الحى يوما واما يومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق واما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق
او بعده مع عدم اتصالها بالموت فلم يتقدم الا ان يقال قوله السابق واتصل بالموت أى بان مات قبل العرق من
تلك الحى اما اذا مات بعد العرق فمن راس المال وعليه فلا تخالف اه وعبارة المغنى ويستثنى ايضا حى يوم او
يومين الا ان اتصل بها قبل العرق وموت فقد بان ان مخروفا بخلاف ما اذا اتصل بها بعد العرق ولان اثرها زال
بالعرق والموت بسبب آخر اه (قوله وهو ورود الماء في اليوم الثالث) أى من ايام عدم الورد ولو قيل في
اليوم الرابع واريد من يوم الورد السابق لكن انصب لما فيه من الاشارة الى وجه التسمية اه سيد عمر
(قوله وبق) أى قوله وهل يفيد في المغنى الا قوله ويظم الى قوله والطاعون (قوله منها جرح الخ) ومنها
هيجان المرأة الصفراء والبلغم والدم بان يتورم وينصب الى عضو كيدور رجل فيحمر وينتفخ مغنى وشرح
الروض (قوله او على مقتل) كقوله الآتى أو صحبه ضربان عطف على نفذ وقوله او محل الخ عطف على
مقتل (قوله او تاكل) أى للحام اه ع ش (قوله او صحبه) عطف على دام عبارة المغنى والروض مع شرحه ومنه
التي الدائم والمصحوب بخلاف من الاخلاط كالبلغم اودم اه (قوله والوباء) عطف على قوله جرح (قوله
بما مر في الاسماء) هو قوله ايا ما اه ع ش والوباء والطاعون عبارة النهاية ويلحق بالخوف اشياء
كالوباء والطاعون الخ وهى احسن كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله والطاعون) وهو هيجان الدم في جميع
البدن وانتفاضه مغنى وشرح الروض (قوله محسوب من الثلث) أى وان مات بغيره اه ع ش (قوله بمن وقع
الخ) عبارة النهاية بما اذا وقع الخو عبارة المغنى ومنه الطاعون وان لم يصب المتبرع اذا كان مما يحصل لامثاله
كما قاله الاذرى اه (قوله واستحسنه) أى ذلك التقييد الاذرى عبارة النهاية وهو احسن كما قاله الاذرى اه
(قوله وعدم الفرق اقرب) زاد النهاية وعموم النهى يشمل التجرع مطلقا اه قال ع ش قوله وعدم الفرق أى
بن تقييد حرمة الخروج بمن وقع في أمثاله وبين تقييد الاخلاق بالخوف بمن وقع في أمثاله وقوله اقرب أى في قيد
حرمة ما ذكر بما اذا وقع في أمثاله وقوله مطلقا أى وقع في أمثاله أو في غيرهم لكن التقييد اقرب كما قدمه اه
(قول المتن انه يلحق بالخوف اسر كفار الخ) والحق ماوردى بذلك من ادرك سيل او نار او افعى قتالة واسد
ولم يتصل ذلك به لانه يدرى كماله او كان بمفازة وليس ثم بالكلية واشتد جوعه وعطشه اه نهاية (قوله أو
مسلمين) إلى قوله وظاهره تعبرهم في المغنى لا قوله وقرب إلى وخروج إلى قول المتن وصيغته في النهاية (قول
المتن اعتادوا قتل الاسرى) ولوا اعتاد البغاة والقطاع قتل من اسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشى
مغنى (قوله بنجر قصاص الخ) أى كقطع طريق اه معنى عبارة ع ش أى كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

في شرح قول المصنف ولا يفخرف (قوله بين طول زمنها الخ) المراد بهذا مع قولهم تأتي كذا الخ أى يوما
وتقلع يوما مثلاً (قوله لا يقدم) أى في شرح قوله ولا يفخرف (واستحسنه الاذرى) لإشارة لقوله
قوله الوباء والطاعون أى من الخوف فتصرف الناس فيه كلهم محسوب من الثلث لكن قيده في
الكافي بن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الاذرى وهل يقيم بتسليم اعتياده اطلاقهم حرمة دخول بلد

(واضطراب ربح وهيجان موج) الجمع بينهما تاكيد لثلاث مهمات (في حق) (راكب سفينة) يبحر او نهر عظيم كالنيل والفرات وإن احسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضاه لإطلاقهم لأن ذلك كله يخاف منه الموت كثير ابل هول كونه لا ينفع فيه دواء اولي من المرض وخرج باعتبار دوا غيرهم كالروم وبالالتحام الذي (٣٤) هو اتصال الاسلحة ماقبله وان تراموا بالشباب والحرابو بمتكافئين الغالبة بخلاف

إنما اخذه غابة لانه قديتوهم من جواز رجوعه عنه عدم الحاقه بالخوف اه عش (قول الماتن واضطراب ربح الخ) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجانه بلا ربح اه سم (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر الخ) اي حيث لم يغلب علي ظنه النجاة منه اه نهاية قال عش اي عادة فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه اولا اه وخالقهما المغني عبارة نعم ان كان عن بحسبها وهو قريب من الساحل الا ان يكون مخوفا كما قاله الزركشي اه (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله وانما جعل) اي الحبس وقوله مثله اي التقديم اه عش (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر اه سم (قوله وانه) عطف على قوله ان ماقبله (قول الماتن وطلق حامل) (قائدة) روى الشعبي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال إذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او ضحاها كأنهم يوم يرون ما وعدون لم يلبروا الا الساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه مغني (قوله وبه فارق) اي بوله لانه ليس بمرض اه عش (قوله كان موتها منه الخ) ظاهره ولو من زنا وقوله لم يخوف منه اي الحمل اه عش (قوله وبه فارق الخ) لم يظهر من هذا فرق معنوي اه سم (قوله مخلق) اي مصور بصورة الادمي فلا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلقة كيا باني اه عش (قوله بخلاف موت الولد الخ) اي فانه مخوف وهو ظاهر فيما لو مات في مظنة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثير الاموات قبل ذلك ولم يظهر بعد موته تالم المرأة به فينبغي ان لا يكون مخوفا كدوام الفالج اه عش (قوله وعمله) اي قوله اما اذا انفصلت الخ (قوله حتى يزول) اي نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالحمل ويشترط الخ اه عش (قوله ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد الخ) انظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة الخ لاذ هذا بيان لما ذكره قبلهما والاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل اللغو والنشر المشوش (قوله وقديكون) اي الموصى به بمعنى الوصية قوله فذبل اي الركن الثالث هما اي ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (قوله اي الوصية) الى قوله او على ثلث مالي في النهاية (قوله ما شعر الخ) خبر وصيقتها (قوله ما شعر بهما من لفظ الخ) اي ثم ان كان الاشعار بها قويا فصريحته ولا فكناية اه عش (قوله ككتابة) اي معنية كاسيا في اه نهاية (قوله وإشارة) عبارة النهاية وإشارة اخرس اه قال عش خرج به إشارة الناطق فلغو وظاهره وان كانت جوابا لمن قال له او صيت بكذا فاشار اي نعم اه وقوله وان كانت الخ صرح به المغني وشرح الروض (قوله تعريف الجزاين) هما صيقتها او صيت وتعريف الاول بالاضافة والثاني بالعلمية لان الكلمة اذا اراد بها اللفظ صارت علما على ما هو مقرر في محله اه عش (قوله لذلك) اي للنمليك بعد الموت اه عش (قوله كذا)

الطاعون او الوباء والخروج منها لغير حاجة او يفرق محل اطرو عدم الفرق اقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق اقرب وافق عليهما مر (قوله في الماتن واضطراب ربح وهيجان موج) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجانه بلا ربح (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر) حيث لم يغلب على ظنه النجاة مر (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر (قوله وبه فارق) لم يظهر من هذا فرق معنوي (قوله وزعم انها لو تاخرت الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطاء الثانية بهوله (قوله انه كناية وصية) كذا مر (قوله والافرار هنا غير متات لاجل قوله مالي الخ) تقدم في الافرار انه لو اراد الافرار بنحو

المغلوبة ويتقديم لذلك الحبس له وإنما جعل مثله في وجوب الايصاء بالوديعة ونحوها احتياطا لحفظ مال الادمي عن الضبايع وظاهر تعبيرها بالتقديم للقتل ان ماقبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده السبب حينئذ وانه بعد التقديم لو مات بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم محسوبا من الثلث كالموت ايام الطعن بغير الطاعون (وطلق حامل) وان تكررت ولادتها العظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وخرج به نفس الحمل فليس بمخوف ولا اثر لنوله الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال الخبراء ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لانادرا كان كالمخوف (وبعد الوضع) لولد مخلق (مالم تنفصل المشيمة) وهي التي تسميها النساء الخلاص لانها تشبه الجرح الواصل الى الجوف ولا خوف في القاء علقه او مضغة بخلاف موت الولد في الجوف اما اذا انفصلت المشيمة فلا خوف ومحل ان لم يحصل من الولادة جرح او ضربا بشديد او

ورم ولا تخفى يزول ه الركن الرابع الصيغة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لها مناسبة بما راجع ذكره قبلهما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصى به قديما يخاف الثلث وقد لا يكون في المرض وقد لا يقل بهما ليتفرغ ذهن الرابع لصعوبته وطول الكلام فيه (وصيقتها) اي الوصية ما شعر بها من لفظ أو نحوه كاشارة بكتابة صريحاً كان او كتابة فصحريح (او صيت) فما أهمه تعريف الجزأين من الحصر غير مراد (له بكذا) وإن لم يقل بعد موتى لوضعه اشرعاً لذلك (او ادفعوا اليه) كذا (او اعطوه)

كذا وإن لم يقل من مالى على المعتمد أو هبته أو حبرته أو ملكته كذا أو تصدقت عليه بكذا (بعد موتى) أو نحوه الآن راجع لما بعد أو هبته ولم يبال بإيهام رجوعه له أنكالا على ما عرف من سياقه أن وصيته وما شق منه موضوعه لذلك (أو جعلته له أو هوله بعد موتى) أو بعد عيني أو إن قضى الله على أو أدام الموت أو الأهم الغزو وذلك لأن إضافة كل منهما للموت عبرتها بمعنى الوصية وكان حكمة تكريره بعد موتى اختلاف ما فى السياقين إذا دل على محض أمر والثانى لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشام وزعم أنها لو (٣٥) تأخرت لم تعد للكل لأن العطف باو ضعيف

كما يعلم مما مر فى الوقف (فلو اقصر على) نحو وهبته له فهو هبة ناجزة أو على نحو ادفعوا اليه كذا من مالى فتوكل يرفع بنحو الموت وفى هذه وما قبلها لا تكون كناية ووصية أو على جعلته له احتمال الوصية والهبة فإن علمت نيته لاحدهما وإلا بطل أو على ثلث مالى للفقراء لم يكن إقرارا أو وصية وقيل وصية للفقراء أو يظهر أخذها بما يأتى فى قوله من مالى أنه كناية ووصية فإن قلت لم يكن إقرارا بنذر سابق قلت لأن قوله مالى الصريح بقاءه كله على ملكه ينبنى ذلك أن أمكن تأويله إذا الزام بالشك ومن ثم لو قال ثلث هذا المال للفقراء لم يبعد حله على ذلك ليصح لأن كلام المكلف متى أمكن حله على وجه صحيح من غير مانع فيه لذلك حل عليه أو على (هوله فأقرار) لأنه من صراحته ووجد نفاذا فى موضوعه فلا يجعل كناية وصية وكذا لو اقصر على قوله هو صدقة أو وقف على كذا فينجز من حينئذ وإن وقع جوابا بمن قبل له أو ص

راجع لقوله أو هبته الخ (قوله أو نحوه الآن) أى من قوله أو بعد عيني الخ وقوله راجع أى قوله بعد موتى وقوله رجوعه له أى لقوله أو وصيته اه ع ش (قوله على ما عرف من سياقه) انظر ما وجه علمه من سياقه اه رشيدى (قوله لذلك) أى التملك بعد الموت اه ع ش (قوله ولا) أى وإن لم يرد بقوله بعد عيني وقوله إن قضى الله الخ الموت فهما أى هذان القولان لغروا أما لاقتصار على جعلته له أو هوله فسياق حكمه وقول ع ش قوله ولا أى وإن لم يضم إلى قوله جعلته له أو هو وقوله فهما لغروا جعلته له وهوله اجمع كونه خلاف الظاهر يرد قول المصنف ولو اقتصر على هوله الخ قول الشارح أو على جعلته له احتمال الخ (قوله لأن إضافة كل منها) أى من قوله أو ادفعوا اليه وما بعده متنا وشرحا اه ع ش (قوله إذا دل محض أمر الخ) وعليه فلواخر قوله وهبته الخ عن قوله وجعلته له كان انسب اه ع ش (قوله وزعم أنها الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الأولى باعطوه والثانية بهوله سم ورشيدى (قوله لم تعد للكل) لأن العود للكل إنما هو فى حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشيتين مثل أو كما ذكره الفراء وغيره قال الولي العراقى فيتمين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو وهبته له) أدرج بالنحو قوله له حوته له الخ (قوله أو على نحو ادفعوا اليه الخ) أدرج بالنحو قوله أو اعطوه كذا (قوله وفى هذه) أى نحو صيغة ادفعوا الخ وقوله وما قبلها أى نحو صيغة وهبته له وقوله لا يكون كناية ووصية أى لما يأتى فى قوله لأنه من صراحته الخ اه ع ش (قوله فإن علمت نيته الخ) ينبغى أن من صور العلم ما لو أخبر الوارث الرشيد بأنه نوى ما غيره كالصبي فأخبره لغروا أو أخبر ولّى الطفل بأن مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه لما فيه من التفويت على الطفل اه ع ش (قوله والابطل) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض فى الحياة والابطل لم يملكه لمحقق الملك وإن انهم سببه كذا فى هامش فى تحفة الشيخ مصطفى الحموى عن السيد عمر وقوله ولا فيملكه الخ قد يرد ما يأتى فى شرحه وتنقد بكناية من قول الشارح بل فى قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغى أخذ ما يأتى تقييده بما لم يؤمر الوارث بالحلف أنه لا يعلم إرادته فيشكل فيحلف المدعى أنه أراد الوصية (قوله ويظهر أخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن إقرارا بل كناية ووصية على الراجح اه (قوله أنه كناية ووصية) كذا م راه سم (قوله لم يكن) أى قوله ثلث مالى للفقراء (قوله لأنه من صراحته) أى قوله وفى قوله هذا صدقة فى النهاية (قوله وكذا لو اقصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلواقتصر على نحو وهبته الخ لكنه ذكره هنا توطئة لقوله وإن وقع جوابا الخ اه ع ش (قوله لأن مثل ذلك) أى وقوعه جوابا وقوله لا يفيد أى صرفه عن كونه صدقة أو وقفا اه ع ش (قوله أى كناية الخ) وفاقا للنهاية والمخى وشرح المنهج (قوله وبه) أى بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغى تقييده بنظر قوله الآن مالم يؤمر الخ (قوله غير منات الخ) تقدم فى الإقرار أنه لو أراد الإقرار بنحو ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) أى فى الانقضاء بالكناية وهل يكتفى فى النية باقتنائها بجزء من اللفظ أو لا بد من إقرارها بجميع اللفظ كما فى البيع والأقرب الأول ويفرق بينهما بأن البيع لما كان فى مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله بل أولى) لأنها لا تقتصر على القول فى الحال فأشبهت ما يستقل به الإنسان من التصرفات اه معنى (قوله

ذلك صح) (قوله كقوله غيب هذا له الخ) هل هذا مقيد بما إذا زاد بعد موتى

لأن مثل ذلك لا يفيد خلافا لاثور والمزنى (الأن يقول هوله من مالى فيكون وصية) أى كناية فيها لاحتماله لها والهبة الناجزة فافتقر للنية وبه يرد ترجيح السبكي أنه صريح وعلى الأول لومات ولم تعلم نيته بطل لأن الأصل عدمها والإقرار هنا غير منات لأجل قوله مالى نظير ما مر (وتنقد بالكناية) وهى ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عينت هذا له كالبيع بل أولى وفى قوله هذا صدقة بعد موتى على فلان مثلا الكناية ليست فى الوصية لأن هذا صريح فيها بل فى قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فإن جهل ما أراد به بطل مالم يؤمر الوارث بالحلف أنه لا يعلم إرادته فيشكل فيحلف المدعى أنه أراد الملك أو الوقف ويعمل به حينئذ

وشرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدينه ان رت ناعط فلاندين الذي عليك او فتره على القترام لا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من بينه به
(والكتابة) بالهاء (كناية) فتنعقد بها مع (٣٦) النية ولوم من ناطق ولا بد من الاعتراف بها انطوائه او من ورائه وان قال هذا خطي وما

فيه وصيتي وليس للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب او يقول انا عالم بما فيه واشارة من اعتقل لسانه ينبغي ان ياتي فيها تفصيل الاخرس فان فهمها كل احد فصيح والافكناية ومان كناية لا بد فيها من نية وانه يكفي الاعلام بها باشارة او كتابة ولو قال ومن ادعى على شيئا وانه اوفى مالى عنده فصدقه بلا حجة كان وصية على الاوجه فان قال في الثانية صدقه بيمينه او بلاينة لم يكن وصية على الاوجه لانه لم يسمح له بشيء وانما قنع منه بحجة بدل حجة وهذا يخالف الامر الشارع فليكن لغوا ويكلف البينة فان قلت لم لم يكن وصية لمن ادعى الوفا وحلف قلت ليس هذا وضع الوصية ولا قريبا منه فلم يحمل عليها سواء اعين الغرماء ام اجملهم فما اوجه كلام ابى زرعة من انه اذا عين الغريم وقدر مدعا كان وصية بعيد جدا لما قررته ان اشترطه اليمين اعراض عن الرصية بكل وجه كما هو ظاهر وفي الاشراف لو قال المربض ما يدعيه فلان فصدقه فمات قال الجرجاني هذا اقرار بمجهول وتعيينه

وشرح جمع الخ قد يقال هذا صريح فيما يظهر فانه كتبه ابراده هنا سيد عمر (قوله ولا يقبل قوله) اي المدين وقوله في ذلك اي في ان الدائن قال له ان مت فاعط الخ (قوله بالهاء) اي قوله وهذا يخالف في النهاية (قوله من الاعتراف بها) اي النية وقوله او من ورائه قضيته عدم قبوله من ولي وارث وهو موافق لما قدمناه من انه الاقرب اعمش (قوله او من ورائه) اي بعد موته اعمش (قوله وان قال الخ) غاية لقوله ولا بد الخ وهذه الغاية ظاهرة فيما لو قال هذا خطي اذ لا يلزم من مجرد كتابته نية الوصية اما قوله هذا ما فيه وصيتي فقد يشكل بان ما فيها لا يكون وصية الا اذا نوى الا ان يقال لما كان قوله ما فيه وصيتي محتملا لان يكون المعنى هذا ما كتبت فيه لفظ الوصية لم يغن ذلك عن الاعتراف بالنية نطقا لان الاصل عدمها اعمش وقوله ما كتبت فيه الخ الاولى ما يريد ان اوصي به عبارة سم قوله وان قال هذا الخ لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانه لا يقول لكن لاني ارادتها حين الكتابة اعمش (قوله وان قال الخ) عبارة للمعنى ولو كتب اوصيت لفلان بكذا وهو ناطق واشهد جماعة ان الكتاب خطه وما فيه وصيته ولم يطعمهم على ما فيه لم تنعقد وصيته كما لو قيل له اوصيت لفلان بكذا فاشار ان نعم اعمش (قوله وما فيه الخ) كذا في المعنى بالواو وعبر النهاية بالواو بدل الواو (قوله للشاهد) اي على الوصية اعمش (قوله حتى يقرأ) اي الموصى عليه اي الشاهد الكتاب اي ويعترف بما فيه اعمش (قوله او يقول انا عالم بما فيه) وقد اوصيت به واثبته مر ا سم (قوله والافكناية) عبارة عرش والفتن فكناية والا فلو اعمش (قوله ان كتابته) اي الاخرس اعمش (قوله الاعلام بها) اي النية (قوله باشارة او كتابة) اي ثانية اعمش (قوله بلا حجة) راجع لكل من المعطوف المعطوف عليه (قوله كان وصية الخ) اعتمده المعنى ايضا (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر ا سم (قوله لم تكن وصية الخ) اي ويكون من راس المال اعمش اي اذا ثبت بالبينة كما ياتي (قوله وانما قنع منه) اي بمن عليه الدين ا سم (قوله بحجة) وهي اليمين وقوله بدل حجة وهي البينة (قوله وقد راجع الخ) عطف على الغريم (قوله وفي الاشراف لو قال المربض) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين من ادعى شيئا فصدقه الا بزيادة بلا حجة اعمش وقرى بعضهم بان هذا فيه تعين المدعى فامكن كونه اقرار بخلاف ذلك ا سم سيد عمر اقول قد ياتي فيه ما قدمته عنه على قول الشارح والابطال (قوله هذا اقرار بمجهول وتعيينه للورثة) جزم به المعنى (قوله ايضا) اي كقوله من ادعى على شيئا فصدقه (قوله او ما في جر بدتي) عطف على قوله من ادعى شيئا الخ وهو الى قوله وهذا التفصيل في النهاية (قوله بالنسبة

(قوله ولا بد من الاعتراف بها) اي بالنية (قوله وان قال هذا الخ) لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانه لا يقول لكن لاني ارادتها حين الكتابة (قوله او يقول انا عالم بما فيه) وقد اوصيت به وضرب على قوله وقد اوصيت به واثبته مر (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر (قوله فان قال في الثانية صدقه بيمينه الخ) في فتاوى السيوطي رجل له مساطر على غرماء من عشرين سنة واكثر واقل واوصى ان من انكر شيئا بما عليه او ادعى وفاء يخلف ويترك فهل يعمل بذلك والحال ان في الورثة اطفالا لا الجواب نعم يعمل به خصوصا اذ لم تكن بينة تشهد بما في المساطر فانها لا تقوم بها حجة ولو كان صاحب الحق حيا فاذا اجاب المدينون انه لا شيء عليه بما في المساطر قبل ذلك منه وحلف برى واول امور ذلك اذا شهدت بما في المساطر بينة مقبولة ان يجعل وصية تحسب من الثلث واما اذ لم تشهد به بينة فتنسقط من اس المال لعدم ثبوته او ما ذكره فيما اذا شهدت بينة بما في المساطر من انه وصية مع ان الفرض انه شرط تحليفه بخالفه قول الشارح فان قال في الثانية صدقه بيمينه او بلاينة لم تكن وصية على الاوجه ايضا الخ الا ان يفرق بالنص بين الوصية هنا كما يدل قول السؤال واوصى ان من انكر شيئا الخ وفيه نظر لان هذا لا يقتضي الوصية للمدين بل هو وصية لجماعته بمعاملته بهذه المعاملة (قوله وفي الاشراف لو قال المربض ما يدعيه فلان الخ) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين

للورثة وسكت عليه الزكشي وغيره وفيه نظر لان قوله يدعيه تبرؤ منه ولان امره لغيره بتصديقه لا يقتضي انه هو مصدقه فلو قيل انه وصية ايضا لم يبعد او ما في جر بدتي قبضته كله كان اقرارا بالنسبة

وإلا فنزوله أو سببه أو
ناظر المسجد على الأوجه
بمختلف نحو الخيل المسبلة
بالثغور لا تحتاج لقول
لأنها تشبه الجهة العامة
ولو كانت الوصية للمعين
بالتعق كاعتقوا هذا بعد
موتى سواء أقال عنى أم لا
لم يشترط قبوله لأن فيه
حقا مؤكدا لله فكان
كالجهة العامة وكذا المدبر
بمختلف أو صيته له بركته
لاقتضاء هذه الصيغة
القبول وبهذا التفصيل
فيه الناظر إلى أن الأول
تحرير والثاني تمليك
فأمر في المسجد لأنه
تمليك لا غير فناسبه القبول
مطلقا (ولا يصح قبول
ولا رد في حياة الموصي)
ولا مع موته إذ لاحق
له إلا بعد الموت فلمن رد
حينئذ القبول بعد
الموت وعكسه بخلافه بعد
الموت نعم القبول بعد
الرد لا يفيد وكذا الرد
بعد القبول قبل القبض
أو بعده على المعتمد
ومن صريح الرد

من ادعى شيئا فصدقه الا بزيادة (قوله والا) أى وان لم يتاهل فمن وياه أو سیده فيه تصریح بصحة قبول السيد فيما اذا وصى اعبده الغير المتاهل وفيه تردد للزركشى (فرع) قال فى العباب فرع لوقال اعبده او صيتك ابرقتك اشترط قبوله كالوصية او وهبتك لك او ملكتك رقتك اشترط قبوله فور الا اذا وصى عتقه فيعتق بلا قبول كالموالات او صيه اعنته ففعل فلا يرتد برده فلو قتل قبل اعتاقه فهل يشترى بقيمته مثله كالاضحية او تبطل الوصية فيه تردد اه وقوله فيه تردد قال فى تجريدہ فقد حکى الماوردى عن المازنى انه يشترى بقيمته عبد ويعتق كما يفعله بقيمة الاضحية المذكورة قال ويحتمل ان تبطل الوصية اه (قوله وانما يشبهه) أى ما هنا (قوله نعم يلزم الولي القبول او الرد الخ) حاصل ما فى شرح البهجة وغيره عن الراعى وهو

رددتها أو أأنبلها أو أبطلها أو ألغيتها ومن كتاباته نحو لا حاجة لي بها وأناغي عنها وهذه لتليق في فيما يظهر قال الزركشي وظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي ويشبهه الاكتفاء بالفعل وهو الاخذ كالحدية اه وسبقه اليه القمولى فقال في الرهن يكفي التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والهدية ونحو الوكيل واضح إذ القبل للاكرام الذى استلزمته الهدية عادة يقتضى عدم الاحتياج للفظ فى القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى ذلك شئ. فلا يشبه ما هنا وإنما يشبه الهبة وهى لا بد فيها من القبول افظا (ولا يشترط بعدونه النور) فاقول لا، إنما يشترط وقد ناجز بهل قبوله بايجابه نعم يلزم الولى القبول أو الرد فورا بحسب المصلحة

فان امتنع بما اقتضه المصلحة عناداً انزل أو متأولاً قام القاضى مقامه والا وجه صحة الاقتصار على قبول البعض لان المطابقة بين الايجاب والقبول انما هي في البيع وما ألحق به كالهبة والوصية ليست كذلك (فان مات الموصى له قبله) أى قبل موت الموصى وكذا الوات معه (بطلت) الوصية لعدم لزومها وأبطلتم الزوم حينئذ (٣٨) (أو بعده) أى بعده موت الموصى وقبل القبول والرد لم تبطل (فيقبل) أو يرد (وارثه)

وغيره أن للصبى اذا بلغ قبول الوصية دون الهبة اه سم يتصرف (قوله انزل) أى وقام القاضى مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضى القبول عند عدم الامتناع وهل اذا كان الولي الاب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضى لان الولاية له بعد الاب ويتجه نعم وهل قيام القاضى مقامه اذا امتنع متأولاً وان وجد الجد اه سم وقوله هل للقاضى الخ الظاهر لا الا ان كان الولي قياً من قبله فمحتمل وقوله وهل اذا كان الولي الاب الخ الظاهر ما استوجهه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضى مقامه الخ اظاهر نعم اذا امتناعه والحالة هذه لا يقتضى انزاله حتى تنقضي الولاية للجد ولا ولاية للجد على الاب فيتصرف القاضى عنه بالولاية العامة والله اعلم اه سيد عمر (قوله انزل) وقضية الانزال بذلك انه كبير وقوله والا وجه صحة الاقتصار الخ أى للدوى له وكذا وليه ان اقتضت المصلحة ذلك والا فينبغي انه ان فعل ذلك عناداً انزل فلا يصح قبوله أو متأولاً لصح فيما قبله وقام الحاكم مقامه في الباقي اه ع ش (قوله والا وجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح مر اه سم (قوله كالهبة) خلافاً للنهاية عبارته انما هي في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه (قوله أى قبل موت الموصى) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية الا قوله أو يرد (قوله لانه) أى الوارث (قوله لوقبل) أى الوارث ولو اماماً وقوله قضى دين عورته أى الموصى له وقوله منه أى الموصى به اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لوقبل الخ (قوله للبيت) أى الموصى (قوله دون مورثه) أى الوارث يعنى ولم يكن الموصى له وارثاً للموصى (قوله في كونه) أى الموصى له (قوله بيوم الموت) خبر ان يعنى ان الموصى له في يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لما تقرر) أى في قول المصنف الآتى أظهرها الثالث فكان الاحسن لما بأتى (قوله بالموت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولانه) أى عطف على لان العبرة الخ والضمير للمال الموصى به وقوله لم يملك بيناء المفعول وقوله بل من جهة ارثه الخ أى بل من جهة كون الموصى به مورثاً والوارث الموصى له (قوله وقد يتخالفان) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله اذا اوصى له) أى للدوى له (قوله ورث منه) أى عتق الولد وورث من الموصى له (قوله او وارثه) عطف على الضمير المحدث في قوله قبله (قوله حجب الخ) أى سواه حجب الخ وقوله القابل مفعول حجب (قوله فلا يرث) أى الولد اه ع ش (قوله فكذلك) أى بطل قبوله (قوله واذا اقتصر الخ) بيناء المفعول وقوله القبول أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) الى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

المعتمد فمأولاً وصى أو وصى أو وصى فلم يقبل الولي ان للصبى اذا بلغ قبول الوصية دون الهبة (قوله فان امتنع الخ) انزل أى وقام القاضى مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضى القبول عند عدم الامتناع وهل اذا كان الولي الاب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضى لان الولاية له بعد الاب ويتجه نعم وهل قيام القاضى مقامه اذا امتنع متأولاً وان وجد الجد (قوله والا وجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح مر (قوله ورث) أى الولد منه أى من الموصى له وقوله القابل مفعول حجب وقوله لم يملك بيناء المفعول وقوله بل من جهة ارثه الخ أى بل من جهة كون الموصى به مورثاً والوارث الموصى له (قوله وقد يتخالفان) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله اذا اوصى له) أى للدوى له (قوله ورث منه) أى عتق الولد وورث من الموصى له (قوله او وارثه) عطف على الضمير المحدث في قوله قبله (قوله حجب الخ) أى سواه حجب الخ وقوله القابل مفعول حجب (قوله فلا يرث) أى الولد اه ع ش (قوله فكذلك) أى بطل قبوله (قوله واذا اقتصر الخ) بيناء المفعول وقوله القبول أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) الى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

ولو الامام فمن يرثه بيت المال لانه خليفته ومن ثم لو قبل قضى دين مورثه منه ويؤخذ منه ان وارث الموصى له لو كان وارثاً للبيت دون مورثه لم يكن وصية لو ارث لان العبرة في كونه وارثاً بيوم الموت كما مر فلا نظر للقبول لما تقرر انه مبين لاستقرار ملك الموصى له بالموت ولانه لم يملك هناك من جهة الوصية بل من جهة ارثه للوارث وهما جهتان مختلفتان ويلزم لى الوارث الاصلح من القبول والرد نظير ما مر انفا وقد يتخالفان اعنى قبول الموصى له وقبول وارثه فيما اذا اوصى له بولد فانه ان قبله هو ورث منه او وارثه حجب الموصى به القابل كاخى الاب ام لا كاخى الولد فلا يرث للدور لانه ان حجب بطل قبوله فيبطل عتق الولد فلا يرث فادى ارثه لعدمه وان لم يحجبه فكذلك اذ لو ورث لخرج اخوه عن اهلية القبول في النصف ولا يمكن ان يقبله الولد الموصى به لثوقته على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف على قبوله فتوقف قبوله على قبوله وهو محال واذا اقتصر القبول

على النصف بق نصفه رقيقاً ومن بعضه رقيق لا يرث (وهل) جرى على العرف في استعمال هل مقام طلب التصور فى الذى هو محل الهبة فى مثل هذا المقام ولذا أتى فى حيزها بالعطف بأمر المناسب للهبة لاهل فانه انما يعطى فى حيزها بأمر هذا كله ان قلنا بما قاله صاحب المغنى وجرى عليه صاحب التلخيص وشارحوا كلامه أن الهبة فى نحو أرز يد فى الدار أم عمر وأرز يد فى الدار أم فى المسجد

لطلب التصور أما على ما حققه السيد أن الهزمة في نحو هذين لطلب التصديق لان (٣٩) السائل متصور لكل من زيد وعمرو وللدار

والمسجد قبل جواب
سؤاله وبعد الجواب لم
يرد له شيء في تصورهما
اصلا بل بقي تصورهما على
ما كان والحاصل بالجواب
هو التصديق اى الحكم
الذى هو ادراك ان النسبة
الى احدهما بعينه واقعة
أولا فهل في كلامه باقية
على وضعها من طلب
التصديق الايجابى او السلبى
خلافا لمن وهم فيه وام في
كلامه منقطعة لامتصلا
ولا مانع من وقوعها في حين
هل تشييدها بوقوعها في حين
الهزمة التى بمعناها (يملك
الموصى له) المعين الموصى
به الذى ليس باعتاق (موت
الموصى او بقبوله ام) المملك
(موقوف) ومعنى الوقف
هنا عدم الحكم عليه عقب
الموت بشيء (فان قيل بان
انه مملك بالموت وإلا) يقبل
بان رد (بان) انه مملك
(للو ارث) من حين الموت
(اقوال اظهرها الثالث)
لتعذر جعله للبيت مطلقا
وللوارث قبل خروج الوصية
وللموصى له وإلا لما صح
رده فتعين الوقف (وعليها)
اى الاقوال الثلاثة (تنفى
الثرة وكسب عبد حصلا)
لاقلافة فيه لان تعريف ثمة
جنسى فساوى التنكير في
كسب ووقع حيث حصلا
صفة لهما من غير اشكال
فيه (بين الموت والقبول)

في قوله وهل يملك الموصى له الخ اه سم (قوله لطلب التصور) اى للسند اليه في المثال الاول وللسند في
المثال الثانى وقوله الى احدهما اى في المثال الاول وباحدهما في المثال الثانى (قوله فهل في كلامه باقية الخ) قد
يمنع هذا التفرع بل يجوز ان تكون للتصور لان ان يريد جواز بقائها على وضعها اه سم (قوله لمن وهم)
اى من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه اى في التصديق السلبى فنفاه فقال ان هل لطلب التصديق الايجابى
فقط (قوله وام في كلامه الخ) ان اراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان
المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم الا ان يكون في هذه النسخة
تقديم و تاخير اه سم اى والاصل متصلة لا منقطعة (قوله تشييدها) اى لوقوع ام في حين هل (قوله الذى
ليس باعتاق) سيد ذكر محترزه بقوله اما لو وصى باعتاق الخ (قوله المعين) خرج غيره وتقدم اه سم (قول المتن
موت الموصى) اى كالأثر والتدبير ولكن انما يستقر بالقبول كما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون ام بقبوله
اى الموصى له لانه تملك كالبيع اه معنى (قوله عدم الحكم عليه) اى الموصى به (قول المتن انه مملك) بصيغة
الماضى وقول الشارح انه مملك بصيغة المصدر (قوله لتعذر) الى التنبيه في المعنى (قوله لتعذر جعله للبيت) اى
لانه لا يملك ر قوله مطلقا اى قبل خروج الوصية وبعده (وللوارث الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جعله للوارث
فانه لا يملك ان يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين ولا للموصى له والاصح رده كالأثر فتعين وقفه للموصى
له بمن يعتق عليه لم يجب عليه القبول بل له ان رد ولا يعتق عليه حتى يقبل الوصية اه (قوله والا) اى وان كان
ملك للموصى له (قوله لاقلافة فيه) ولعل وجهها عند من ادعاهان الثمرة معرفة وكسب عبد نكرة فجملة
حصلا لا يحسن اعراسها حالها منها التنكير كسب عبد ولا صفة لها لتعريف الثمرة والجل بعد المعارف احوال
وبعد النكرات او صاف وهى هنا بعد معرفة ونكرة ومراعاة احدهما دون الاخرى تحكم وقد يقال ان
عطف النكرة على المعرفة كهم كسبه مسوغ لمجيء الحال منها فالتعريف صحيح وان لم يقصد التنكير في الثمرة اه
عش (قوله فعلى الاول) اى ملك الموصى له بالموت وقوله له اى للموصى له (قوله قبل القبول) لاحاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله هى موقوفة) اى الثمرة والكسب والنفقة والفطرة (قوله واذا رد الخ) عبارة

وتصح مقابلة هل بام المنقطعة لانهما اضراب عن حكم طلب الحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وهذا
كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن
مالك قال ان هل قد تاتي بمعنى الهزمة فتعادلها ام المتصلة وفي الرضى وبما تجيى هل قبل المتصلة على الشذوذ
اه فيصح تخرج كلام المصنف على ما نقله عن ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد يمنع هذا
التفرع بل يجوز ان تكون للتصور لان ان يريد جواز بقائها على وضعها (قوله من طلب التصديق الايجابى
أو السلبى) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الايجابى لا للتصور وللتصديق السلبى قال المحلى في
شرحه التقييد بالايجاب ونفى السلبى على منواله اخذ ان ابن هشام سهو سرى من ان هل لا تدخل على منفى
فهى لطلب التصديق اى الحكم بالنسبة او الاتقاء كما قاله السكاكى وغيره يقال في جواب هل قام زيد
مثلا نعم او لا اه فتشؤ السهو التباس مدخولها بالمطلوب بها فتوهم اتحادهما وليس كذلك فانه اذا قيل في
جواب هل قام زيد لا او لم يقم فالمستفاد تصديق سلبى وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد
فقال الشارح خلافا لمن وهم فيه يحتمل أنه متعلق بقوله أو السلبى فيكون اشارة الى السهو الذى ذكره المحلى
اى خلافا لمن وهم في التصديق السلبى فنفاه بسبب الالتباس المذكور (قوله وام في كلامه) ان اراد في كلام
كلام المصنف فهو غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو
الموافق لقوله اقول اظهرها الثالث اللهم الا ان يكون في هذه تقديم و تاخير (قوله منقطعة لامتصلا) يتامل
لقد يشعر بان الهزمة اذا كانت للتصديق تكون ام منقطعة وهو ممنوع بل يجوز ان تكون متصلة وان
كان المطلوب التصديق كما لو أتى بما هو بمعناها مع أم نحو أى الرجلين في الدار مثلا (قوله المعين) خرج غيره

وكذا بقية الفقرات الحاصلة حيث تد (ونفقته وفطرته) وغيرهما من المؤثر فعلى الاول له الاول ولان وعليه الآخر ان وعلى الثانى لا ولا قبل القبول بل
للوارث وعليه وعلى المعتمد هى موقوفة فان قيل فله الاول ولان وعليه الآخر ان ولا فلا ولا اذ ارد قالوا انه بعد الموت والوارث وليس من التركة فلا

يتعلق بها دين (تنبيه) من في الواقف الفرق بين الواقف والمستحقين في ان المدار فيه غلي التاخير وعدمه وفيهم على الوجود وعدمه وحينئذ فلو اوصى بثلثة قبل ان يبر عند الموت تركه كما قلنا ثم انه الواقف وغيره للموصى له وان برز قبل الموت وان ما وجد عند الموت تركه تاجر او لا وما حدث بعده للموصى له كل محتمل والا قرب هنا الثاني ويفرق بينه وبين الواقف بان المملك ثم الصيغة وحدها فاعتبر ناحل الثمرة عندها كالبيع وهنا لا اعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) القبول والتملك لم يدخل بها بل باوت بشرط القبول فاعتبر ناه واعتبرنا وجود الثمرة عنده

فتكون تركه بعده فتكون وصية (ويطالب) يصح بناؤه للفاعل فالضامير للعبد وللمفعول فهو لكل من صلت منه المطالبة كالوارث او واهب الوصى (الموصى له) بالنفقة ان توفي في قبوله ورده) فان لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهما فان ابي حكم عليه بالابطال كتجبر امتنع من الاحياء وقضية الماتن جريان ذلك على كل قول واستشكل جريانه على الثاني بان المملك لغيره فكيف اطالب بالنفقة وقد بوجه بان مطالبته بها وسيلة لفصل الامر بالقبول أو الرد فجاز لذلك وهذا يجاب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما كاتنين عقدا على امرأة وجعل السابق وفرق السبكي بان كلا منهما معترف بوجوب النفقة عليه وليس متمكنا من دفع الاخر بخلافهما وان يرد ما روي في خيار البيع انهما يطالبان على القول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره من الاعتراف فلم انه ليس هو

المغنى ولورد فعلى الاول له وعليه ما ذكره على الثاني لا ولا على الثاني في الموضعين يتعاق بالوارث اه (قوله بين الواقف الخ) يعني بالنسبة لشجرة الوقف (قوله ان المدار فيه) اي الواقف واستحقاقه وقوله فيهم اي المستحقين (قوله وغيره) عطف على المأثر (قوله بينه) اي ما هاهنا من الوصية وقوله ثم اي في الوقف وقوله هنا في الوصية (قوله وبعدة) اي الموت عطف على عنده (قول الماتن ويطالب) اي على قول من الثلاثة اه مغنى (قوله يصح بناؤه) الى التنبيه في النهاية الا قوله والاول اوجه الى وماله وقوله وعلى الثاني الى ويبحث (قوله فالضامير للعبد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالتناية من ان يطالب بالياء وقال المغنى انه بالزون اوله بخط المصنف اه (قوله للعبد) اي الرقيق الموصى به ويجوز ارجاع الضامير لكل من صلت منه المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني الطالب المغموم من يطالب اه رشيدى (قوله كالوارث الخ) اي والرقيق الموصى به (قول الماتن بالنفقة) اي وسائر الماتن اه مغنى (قوله فان لم يقبل) الى قوله وند بوجه في المغنى (قوله بالابطال) اي البطلان اه مغنى (قوله جريان ذلك) اي قول المصنف ويطالب الخ اه مغنى (قوله على الثاني) هو قول المصنف بوجه اه شرح (قوله لغيره) اي الموارث وقيل البيت اه مغنى (قوله وبهذا يجاب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ) اي وإن كان ضامرا (قوله عليهما) اي الموصى له والوارث (قوله برده الخ) خبر قوله وفرق السبكي الخ (قوله انهما) اي البائع والمشتري (قوله بالوقف) اي وقف الملك المبيع فز من الخيار (قوله انه ليس هو) اي لا يترافاه عن شرح (قوله حالا) اي في زمن التوقف (قوله ولا) اي وانزاد اه مغنى (قوله وفي وصية المملك) دفع على قوله في المطالبة الخ اه عرش (قوله فالمملك فيه) اي في آفة بعد موت الموصى (قوله وصح في البحر الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله ان السكسب) اي كسب العبد الحاصل بعد موت الموصى له اي العبد اه عرش (قوله والاول اوجه) خلافا للتناية والمغنى وشرح الروض كما مر انفا (قوله للماعال) اي في البحر (قوله عليه) اي الوارث وقوله لا يقال اي في الاستدلال لا يجاب النفقة اه كردى (قوله هو مقصر) اي الوارث (قوله ومثله) اي مالو اوصى باعتاق من معين الخ (قوله فتاخر وقفه) اي بعد موته وحصل منه ربع اه نهاية (قوله فعلى الاول) اي ما اقتضاه كلاهما (قوله هو) اي الربع الوارث اعتمده النهاية (قوله وعلى الثاني) اي ما في البحر (قوله هو) اي الربع للوقوف عليهم الخ هذا ظاهر إن كان الوقف على جهة عامة فانه لا يحتاج فيها لقبول اما إذا كان على معين محصور فكلما لا ذكر على اظهر لانه يخير بين القبول والرد ولو اوصى بأمته لزوجها قبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان ورد

وتقدم (قوله وصح في البحر ان السكسب الخ) وهو المعتمد شرح مر والذي في شرح الروض مانصه وقضية ذلك ان اكساب العبد الموصى بعقده قبل عتقه الموارث لسن قال الرويانى قبل انها على الخلاف في الموصى له والاصح القطع بانها للعبد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فانه يخير وما قاله جزم الجرجاني وجرى عليه المصنف كاصله في كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه في البحر عن الروض واصله في كتاب العتق وبه يعلم ان الشارح اخذ بمقتضى كلام الشيخين هنا وترك ما صرحا به في كتاب العتق فتأمل (قوله فعلى الاول) هو

السبب في مطالبتهما الكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث وفي استمر وصية التملك مالو اوصى باعتاق من معين بعد موته فالمملك فيه للوارث الى عتقه قطعا كما قاله فالسكسب وبدله قول له والنفقة عليه كما اقتضاه كلامهما وصح في البحر ان السكسب له لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجهه والاول اوجه ولو نظر لنا على ما لهما وجبنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر بتاخير الاعتاق لانه قد يفوض لغيره كالوصى ومثله مالو اوصى بوقف شيء فتاخر وقفه فعلى الاول هو الوارث وبه اتفق جماعة واعتمده الاذرى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه اتفق بعضهم وكلام الجواهر يميل اليه ووجه بعض المحققين ويبحث

الوركشي انه لو اوصى بشراء عقار بثلته ووقفه على زيد وعمر وثم على الفقراء فمات احدهما قبل وقفه لم يثقل في نصف الميت بل ينتقل للفقراء وفارق الونف على هذين ثم الفقراء فان احدهما اذ مات انتقل نصيبه الاخر بانه هنامات بعد الاستحقاق وثم قبله فكانه لم يوجد ومن ثم لو ونف على زيد وعمر وفان احدهما مات كان لكل الآخر كما قاله الحنفاء وغيره (تنبيه) (٤١) الوجه في اوصيت له بوقفه انه ليس كما

لو اوصى باعتاقه لا قضاء الاولى انه ملكه رقبته كما قرر بخلاف الثانية كما تقرر وحينئذ لو كان غير متاهل للقبول في الاولى اسفه او جنون وقف كسبه وانفاقه الى قبوله نظير ما مر في وصية التملك ولا ينظر لتضرر الورثة لكون افاقه المجنون غير منتظرة لان تعلق حق الوصية او جب الاحتياط له وهو لا يحصل الا بالوقف فيستكسبه القاضى وينفق عليه الى تاهله

(فصل في احكام افظية للوصى به وله اذا اوصى بشاة) واطاق (تناول) افظه (صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعيبة) كون الاطلاق يقتضى السلامة لانها في غير ما ينطبق بعض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشتروا له شاة او عبد اتعين السلم لان إطلاق الامر بالشراية تنصيه كافي التوكيل به (ضانا ومعزا) وإن كان عرف الوصى اختصاصها بالضان لانه عرف خاص وهو لا يعارض اللغة ولا العرف العام وخرج بهما نحو أرنب وظي ونعام وحر وحش وبقرة وزعم ابن

استمر النكاح وان اوصى بها لاجنبي والزوج وارث الموصى وقبل الاجنبي الوصية لم يفسخ النكاح وان رد انفسخ هذا ان خرجت من الثالث فان لم يخرج منه او اوصى بها لوارث آخر واجاز الزوج الوصية فيها لم يفسخ ولا انفسخ اه معنى (قوله) ووقفه بالجزء طفا على شراء (قوله) في نصف الميت (اى في نصيبه) بل ينتقل (الخ) اى نصف الميت اخرج (قوله) بانه هنا (اى في الونف على هذين) الخ (قوله) وثم اى فيما لو اوصى بشراء عقار الخ (قوله) اى قبل الاستحقاق هل المراد قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الونف اه سم اقول نصية السياق ان المراد قبل وجود الونف بالكلية (قوله) وثم قبله (نصيته انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء اه سم وقوله للفقراء هل صوابه الآخر (قوله) ومن ثم لو وقف الخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذى ينتج ما مر من الفرق عدم الانتقال في هذا الآخر كالاول اذ هو هنامات ايضا قبل الاستحقة قبل وقبل الونف بالكلية اه رشيدى (قوله) على زيد وعمر (اى ثم على الفقراء) (قوله) كما مر (اى في شرح اشراط قبول (قوله) لكون الخ) علة للتضرر وقوله لان الخ دلة لنتفى النظر وقوله به اى الفن الغير المتبادل

(اصل في احكام افظية الموصى به وله) (قوله) في احكام افظية (الى قوله) ونوزع في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وإن كان الى وخرج وزعم الى نعم (قوله) واطاق (سيذكر بمخرجه بقوله) وحمل الخلاف الخ (قوله) في غير ما ينطبق الخ) اى في غير ما قالوا انه يتبع بعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كتعامل الشئ بنفسه لانه لم ينبه على امر معنوى اه ع ش عبارة المغنى لا مرزائد على مقتضى اللفظ وهذا لا زاد عليه له دم الدليل عليه اه (قوله) كالبيع الخ) مثال للغير اه ع ش (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) وهو (اى العرف الخاص (قوله) ولا العرف الخ) عطف على اللغة وذكره استطرادى (قوله) وخرج بهما الخ) وخرج ايضا ما تولد بين الضان او المعز وغيره وإن كان على صورة احدهما اه ع ش (قوله) نحو أرنب وظي الخ) فلو اراد الوارث اعطاه لم يكن له ذلك ولا للوصى له قبله اه معنى (قوله) وظي الخ) ظاهره وإن لم يكن له الا ظباء وعليه فعل الفرق بينهما وبين ما لو قال شاة من شيناهى وليس له الا ظباء حيث يعطى واحدة منهما ان اضافة الشياة اليه قريبة على لارادة ما يختص به اه ع ش (قوله) وبقرة (ومثله الا هلى بالاولى اه ع ش) (قوله) وليس له الا ظباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الوصية الا ظباء وقت الموت الا غنم واطباء وغنم ولما اذا قصر على الصيغة المذكورة ولم يفيد ببعده وقتى أو غيره ولما اذا قيدها ببعده وقتى والظاهر ان هذا من ظاهرها والآية ان البقرة وقت الموت اه ع ش وسياق عن السيد عمر ما يوافق (قوله) وتأوها لاه واحدة (اى للاثاث كعيام وحمامة) يدل له قوله لم ينظر الشاة يذكر ويؤنت ولهذا حلو اخبر في اربعين شاة الى المذكور والاثاث نهاية ومعنى وتولها كحما الخ مثال لما تأوها لاه واحدة (قوله) ونوزع فيه (اى في قول المصنف وكذا ذكر الخ) (قوله) بانه الخ) اى الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وكذا الضمير في قوله وهو اعرف الخ وقوله فلم يخرج وقواه عما قاله على (قوله) على انها (اى لفظة الشاة لا تشمله اى الذكر (قوله) عرف بخلافه) اى بالشمول (قوله) وقد وخذ منه (اى من قول السبكي (قوله) بخلاف اللغة) متعلق بالاطراد (قوله) بان الاكثر بن الخ) اى بالشار اليهم بقول المصنف في الاصح

للوارث اعتمده مر (قوله) وثم قبله (اى قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول او قبل حصول منفعة الونف (قوله) وثم قبله (نصيته انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء) (فصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) كالبيع (مثال للغير

(٦ - شروانى وابن قاسم - سابع) عصفور اطلاقها على هذه كلها ضعيف شاذ نعم لو قال شاة من شيناهى وليس له الا ظباء أعطى ظبية (وكذا ذكر) وخشنى (فى الاصح) لانها اسم جنس كالانسان وتأوها الوحدة ونوزع فيه بانه فى الام نص على انها لا تشمله للعرف قال السبكي وهو اعرف باللغة فلم يخرج عنها الا لعرف مطرد فان صح عرف بخلافه اتبع اه وقد يؤخذ منه الجواب بان الاكثر بن ام يخرجوا عما قاله لالانه ثبت عندهم ان العرف ام ثبت اطراده بخلاف اللغة

فإن الخلاف إلى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة أو لا ومقتضى ترجيح الشيخين كالأكثرين للدخول أنه لم يخالفها ويؤيده قول الرافعي وربما أفهمك كلامهم توسط وهو تنزيل النص على ما إذا عم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمل والعمل بقضية اللغة إذا لم يعلم قال الزركشي وينبغي مجيئه في تناول الشاة للذكر اه وهذا كله صريح فيما ذكرته من أن ما أخذ الخلاف في تناول الذكر الخلاف في العرف العام هل خالف اللغة أو لا ويؤيده ما يأتي أن العرف (٤٢) العام مقدم على اللغة في الدابة فتقدمه عليها حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به

وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الأصح وعمل الخلاف حيث لم يأت بمخصص ففي شاة ينزها يتعين الذكر الصالح لذلك وينزى عليها أو ينتفع بدها أو نسلها تتعين الأنثى الصالحة لذلك وينتفع بصوفها يتعين ضان وشعرها يتعين معز (لا سخله) وهي الذكر أو الأنثى من ولد الضان والمعز مالم يبلغ سنة (وعناق) وهي أنثى المعز مالم تبلغ سنة والجدى ذكره وهو مثله بالاولى وذكرها في كلامهم مع دخولهما في السخله الايضاح (في الأصح) أن معز كل باسم خاص فلم يشملهما في العرف العام لفظ الشاة (ولو قال اعطوه شاة من غنمي) بعدد متى (ولا غنم له) عند الموت (لغت) هذه الوصية وإن كان له ظباء لعدم ما يتعلق به والظباء لما تسمى شياه البر لا غنمه وبه فارق ما مر وتوهم شارح أن من شياهي كمن غنمي وليس في عمله إذا كانت له عند موته فيعطى واحدة منها فإن لم يكن له إلا واحدة اعطيها ولو كان له نصف

(قوله فآل الخلاف) أي المشار إليه بقول المصنف في الأصح (قوله هنا) أي في الشاة (قوله للدخول) أي دخول الذكر في اسم الشاة (قوله ويؤيده) أي المال المذكور (قوله والعمل الخ) عطف على تنزيل النص (قوله بجيئه الخ) أي قول الرافعي ونظيره (قوله وهذا كله) أي قول السبكي وقول الزركشي (قوله في تناول الذكر) من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبر (قوله ويؤيده) أي المأخذ المذكور (قوله لا نزاع الخ) خبر فتقدمه الخ (قوله هو الأصح) خبر وتقدمها عليه الخ (قوله وعمل الخلاف) أي المشار إليه بقول المصنف في الأصح ثم ذلك إلى قوله ولو كان له نصف في النهاية والمغنى (قوله ينزها) أي على غنمة اه مغنى وفي عرش عن الخنار هر يضم الياء وتخفيف الزاى وسكون النون وبتشديد با مع فتح النون يقال انزاه على غنمه ونزاه تنزيه اه أي وبناء الفاعل هنا والمفعول فيما يأتي (قوله وينزى) وقوله وينتفع بصوفها) الاولى فيهما أو بدل الواو (قوله وشعرها) الاولى أو بشعر باو والباء - قول المتن لا سخله وينبغي اخذ ما من قوله السابق نعم لو قال شاة من شياهي الخ أن محل ذلك مالم يقل شاة من غنمي وليس عنده إلا السخله وإلا صحت واعطى أحدها اه عرش (قوله مالم يبلغ سنة) ظاهره وإن قل ما نقصت به السنة كحظ اه عرش (قوله ذكره) أي المعز مالم يبلغ سنة (قوله وهو مثله) أي والجدى مثل العناق في عدم الدخول اه عرش (قوله بالاولى) أي كما يعلم من قول المصنف وكذلك في الأصح (قوله وذو كرها) أي العناق والجدى اه عرش (قوله لعدم ما يتعلق الخ) أي الوصية (قوله مالم) أي قبيل قول المتن لغت ولو اقتصر على أوصيت له بشاة أو اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية أو يشتري له شاة ويؤخذ من قوله الآتي كالم يخل من مالى ولا من غنمي أنها لا تبطل وعبارة السكز ولو لم يقل من مالى ولا من غنمي لم يتعين غنمه إن كانت انتهت اه سم (قوله فيعطى واحدة منها الخ) كالم كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز أن يعطى واحدة من غير غنمه في صورتين وإن تراخيا لانه صالح على مجهول مغنى ونهاية قال عرش قوله واحدة منها أي كاملة ولا يجوز أن يعطى نصفين من شاتين لانه لا يسمى شاة وقوله لا يجوز أن يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي أن يقال مثل ذلك في الارقام اه (قوله اعطيها) أي تعينت أن خرجت من الثلث نهاية ومغنى أي والا اعطى ما يخرج منه ولو جزء شاة فيما يظهر اه عرش (قوله اعطيها) أي فيحمل قوله من غنمي على بيان أنها ملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل اه سم (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل (قوله ربما يؤيد الاول) ومر آنفا عن عرش ما يؤيد الثاني (قوله الشريك) أي شريك الموصى (قوله اعطوه شاة) أي

(قوله وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الأصح) قد يقال كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص وإن لم يسلم له دليله فتأمله (قوله في المتن لغت) سكنت عم الوالم بصرح بقوله من غنمي أو غيره بل اقتصر على قوله أوصيت له بشاة واعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية أو يشتري له شاة ويؤخذ من قوله الآتي كالم يخل من مالى ولا من غنمي أنها لا تبطل وعبارة كذا الاستاذ اليكرو ولو لم يقل من مالى ولا من غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت (قوله فهل يعطى الجزاين الخ قوة هذا التردد موافقة لما قاله انه لو كان له شاة كاملة فقط اعطيها وان لم يظهر حينئذ قوله من غنمي وكان وجه حمل قوله من غنمي على بيان أنها ملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على انه يمكن حمل من على الابتداء وغنمي على جنس الغنم الثابت له فيظهر قوله من غنمي وإن لم تسكن له الاشاة واحدة ونظيره صدق قولهم

مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزاين لان مجموعهما شاة واللفظ يجب تصحيحه ما يمكن ولا يعطى قول ذلك لان الشاة اذا اطلقت لا تتناول الا الكاملة دون الملققة كل محتمل وبأني ذلك فيما اختلفت ان لا شاة له وله نصفان وقضية تعليمهم دخول المعية بقرهم وكون الاطلاق الى آخره ربما يؤيد الاول ثم محتمل أن محل هذا التردد مالم يقاسم الوارث الشريك ويحصل بالقسمه كاملة والاعطيها ويحتمل خلافه لان العبرة في الوصية بحالة الموت ولم يحصل شاة كاملة عنده (وان قال) اعطوه شاة (من مالى)

ولا غنم له كما باع له أى عند

الموت (اشترى له شاة)

ولو معيبة او وله غنم اعطى

واحدة ولو على غير صفة غنمه

كما لو لم يقل من مالى ولا من

غنمى (والجمل والناقة) قال

أهل اللغة إنما يقال جمل وناقة

إذا أربعا فاما قبل ذلك

ففقود وقلوس وبكر اه

وحينئذ فهل تعتبر هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الآخر عملا باللغة واما عدا

الفصيل الذكر يشمله الجمل

والانثى تشمله الناقة للنظر

فيه مجال والذي يتجه اخذا

بما مر وسأذكره انه إن

عرف عرف عام بخلاف

اللغة عمل به وإلهاها واقتضاء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثانى اعنى ماعدا

الفصيل فى إطلاقه نظر ظاهر

(يتناولان البخاتى) بتشديد

الياء وتخفيفها (والعراب)

السلیم والصغير وضدهما

لصدق الاسم عليهما (لا

أحدهما الآخر) فلا يتناول

الجمل الناقة وعكسه

لاختصاصه بالذكر وهى

بالانثى فمن ثم يتناول البعير

قال الزركشى والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقة) وغيرها من نظير

ما مر فى الشاة لانه اسم جنس

ومن ثم سمع حلب بعيره إلا

الفصيل وهو ولد الناقة إذا

فصل عنها (لا) بخلة ذكر ا

ولا (بقرة ثورا) بالمثلثة ولا

عجلة وهى مالم تبلغ سنة

قول الماتن والجمل فى النهاية والمغنى (قوله ولا غنم له الخ) قد يقال أسقط هذا القيد من أصله قصدا للتعميم
فقوله اشترى له شاة أى وجوباً فى حالة وجوباً فى آخرى ويقع فى استعمالهم كثيراً انهم وجهون قضيته
بجهتين باعتبار حالين كما يظهر لك بالتبع ويحتمل ان يقال اسقطه لدلالة الجزاء عليه إذا المتبادر منه الوجوب
ولا يعقل إيجاب الشراء إلا حينئذ اه سيد عمر (قوله ولو معيبة) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت
ولو معيبة وإن قال اشترى والشاة تعينت سليمة كما مر لأن إطلاق الامر بالشراء يقتضيهما كفى التوكيد بالشراء
ويقاس بما ذكر فى الماتن أعطوه رأساً من رقيق أو رأساً من مالى أو اشترى له ذلك ولو قال أعطوه رقيقاً
واقصر على ذلك فكما لو قال من مالى فى انه يتخير بين إعطائه من ارقائه أو غير هو يقاس عليه ما لو قال أعطوه
شاة ولم يقل من مالى ولا من غنمى اه قال ع ش قوله أعطوه رأساً الخ أى فانه فى هذه يجوز المعيبة اه
(قوله ولو معيبة مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ) صريح فى الفرق بين كون الامر بالشراء
صريحاً وكونه لازماً اه سم (قوله او وله غنم) عطف على ولا غنم له اه سم (قوله كما لو لم يقل من مالى
ولا من غنمى) أى فانه يتخير بين الاعطاء من غنمه حيث كان له غنم وبين الشراء من غير اه فان لم يكن له غنم
تعين الشراء من ماله اه ع ش (قوله إذا أربعا) أى دخلاً فى السنة السادسة اه ع ش عبارة القاموس
يقال أربعت الغنم إذا دخلت فى السنة الرابعة وأربعت ذات الحافر فى الخامسة وذات الخف فى السابعة
اه (قوله واما عدا الفصيل الخ) مبتدأ خبره قوله يشمله الجمل والجملة عطف على جملة تعتبر هذه الاسماء
الخ وقوله الذكور نعت ماعدا الفصيل وقوله والانثى الخ عطف على قوله الذكور الخ (قوله مما مر) أى
فى شرح وكذا ذكر فى الاصح وقوامه وسأذكره أى فى شرح والثور للذكر (قوله اعنى ماعدا الفصيل)
أى إلى آخره (قوله فى إطلاقه نظر الخ) بقى أنه على النظر لو لم يكن عنده إلا ما ذكر فىنبغى الثانى وإن لم يكن
عنده إلا الفصيلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر ان الإطلاق عليهم مجاز والانحصار فيهم يصلح
قرينة عليه اه سم (قول الماتن البخاتى) واحدها بخت وبختية وهى جمال طوال الاعناق مغنى وسيد عمر (قوله
بتشديد الياء) إلى قوله وزعم بعض فى النهاية إلا قوله والابن وكذا فى المغنى لا تعريف الفصيل والمجلة
(قوله السليم الخ) عبارة المغنى والسليم الخ بالواو (قوله اصدق الاسم) أى اسم الجمل والناقة عليهما أى
البخاتى والعراب (قول الماتن لاحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما ولو عبر بالآخر وأضافه
إليه سم (قوله وهى) أى الناقة (قوله فمن ثم يتناول البعير) يتأمل فائدته سم ورشيدى عبارة ع ش
يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والانثى فلامعنى لعدم تناول الناقة الخاص بالانثى لمطلق
البعير الشامل لها ولذا ذكر إلا ان يقال مراده بالبعير الذكور وفيه ما فيه لفهمه من قوله فلا يتناول الخ اه
(قوله سمع) أى من العرب حلب بعيره وصرعنى يعبرى اه مغنى (قوله الا الفصيل) استثناء من قوامه وغيرها
(قوله وهو ولد الناقة إذا فصل عنها) يتأمل الى متى يستمر هذا الإطلاق وما حكم ولدها قبل هذه المرتبة
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى اه سيد عمر عبارة ع ش قوله إذا فصل عنها أى ولم يبلغ سنة ولاسمى
ابن مخاض أو بنتها اه (قوله على إطلاقها) أى البقرة عليه أى على الثور ولو قال من بقري ولم يكن له إلا

ثم وصايا به من ثلث الباقي على ما إذا كانت الوصايا قدر الثلث يجعل من الابتداء كما صرحوا بذلك فليتأمل
(قوله ولو معيبة) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ صريح فى الفرق بين كون الامر
بالشراء صريحاً وكونه لازماً (قوله او وله غنم) عطف على ولا غنم له (قوله ولو على غير صفة غنمه) هذا يدل
على انه يجوز ان يشترى له إذا قال من مالى وله غنم (قوله فى إطلاقه نظر ظاهر) بقى أنه على النظر لو لم يكن
عنده إلا ما ذكر فىنبغى الثانى وان لم يكن عنده إلا الفصيلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر ان الإطلاق
عليهم مجاز وانحصار فيهم يصلح قرينة عليه (قوله فى الماتن لاحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما
وقد عبر بالآخر واضافه اليه (قوله فمن ثم الخ) تتأمل فائدته (قوله وان اتفق أهل اللغة على إطلاقها) أى
البقر عليه أى على الثور ولو قال من بقري ولم يكن له إلا الاثوار وكان عارفاً باللغة فيجه الحل على الاثوار بل

للعرف امام وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها عليه لانه لم يشتهر عرفاً (والثور) أو الكلب أو الحمار أو البغل مصروف (لذا ذكر) فقط

لذلك وزعم بعض النواصب في نحو الحمار والجل والبغل أنه يطلق عليهم ما شاذ أو خفي وإن بنى على ذلك أنه لو حالف لا يركب بئلا وبغلة حدث في كل منهما وإن بغلته ^{عليه السلام} الشبه بالجماعة بالدليل الباقية إلى زمن معاوية أنشئ كما أجاب به ابن الصلاح أو ذكر كاتل عن إجماع أهل الحديث ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم أهلك دلدل ولم يقل أهلكي وإن نمة سليمان أنشئ أو ذكر وزعم أن ثناء قالت تدل على التانيث رده أبو حنيفة ونقل أنه القائل به ووجه الرادنه تانيث أفضى كتاب جرادة وشاة في القاموس الفرس الذكروا لأنشئ وهو فرسة وقضية فرسة أن الفرس في كلام الموصي لذلك لأنهم علموا اختصاص (ع) نحو الحمار بالذكور بأنه يفرق بينه وبين الأنثى بالتاء ويحتمل أنه لهما في تخير الوارث ويوجه

بان نحو حمارة مشهور فاقضى حذف التاء اختصاصا محذوفها بالذكور ولا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه على ما قلناه جمع للعرف أيضا فلا ينافيه تسهيل نصابها بها ولا عدهما في الربا جنسا واحدا لكن بحث الشيخان تناولها ولا بقر وحش نعم إن قال من بقرى وإيس له إلا بقر وحش دخل كالجواميس على الأول وإنما حدث من حالف لا ياكل لحم بقر بما كاله لحم بقر وحش لأن ما هنا مبني على العرف وما هناك إنما يبنى عليه إذا لم يضطرب وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب أذنيته بل صريحه تقديم العرف هنا على اللغة وإن اضطرب وهو بعيد جدا لأن معنى اضطرابه اختلافه باختلاف النواحي فأى مقدم منها ورعاية عرف الموصي يلزمه باطلاقة منافاة لاكثر كلامهم والذي

الأنوار وكان عارفا باللغة فيتجه الحمل على الأنوار بل قد يتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا سم (قوله) لذلك أي للعرف اه ع (قوله) يطلق عليهما أي الذكور والأنثى (قوله) وإن بنى ببناء المفعول (قوله) أنه لو حلف لا يركب الخ) انظر البناء في حشته في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه إلا أن يقال قوله يشمل ذلك اه سم ويجوز نظيره في قول الشارح الآتي وإن نمة الخ (قوله) في كل أي من الحالفين بهما أي بالذكور والأنثى (قوله) إن بغلته الخ) كقوله الآتي وإن نمة الخ عطف على قوله أنه لو حلف الخ أي وبني على ذلك التردد فيهما ذكر يعني لم يصح الإطلاق عليهما لثمة من اختصاص ما ذكر بالأنثى بل لا ترد فيه (قوله) كما أجاب به ابن الصلاح أي حين سئل عنه ذكر هو أم أنثى اه كردى (قوله) وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله رده الخ وقوله إن ثناء قالت أي في الآية وقوله على التانيث أي تانيث نمة سليمان (قوله) أنه أي أبا حنيفة القائل به أي يكون نمة سليمان أنثى (قوله) ويحتمل أنه لهما) اعلمه أوجه وجه بان مرادهم في مسألة الحمار أنه لا يطلق على الأنثى التام وهذا دليل واضح على تخصيص المجرى بالذكور بخلاف الفرس فانه قد ثبت إطلاقه عليهما وإن أطلق على الأنثى أيضا فرس وقول الشارح ويوجه الخ محل تأمل اه سيد عمر (قوله) ولا كذلك الفرس) لعل المناسب الفرس بالتاء (قوله) لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض اه سم وكذا جزم به النهاية والمغنى (تناولها) أي تناول البقر للجاموس وسكت الشارح كالغنى عن العكس وذكره النهاية عبارة ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما بحثناه بدليل تسهيل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الربا جنسا واحدا اه رده اه ع (قوله) ويحتمل أنه لهما عطف على قوله ويتناول البقر جاموسا خلافا لمخرج وهو الأقرب وقوله وعكسه قد يمنع بان اسم الجاموس لا يتناول الغراب المسماة في العرف بالبقر بخلاف تناول البقر للجواميس فإن البقر جنس الغراب والجواميس على أنه لو نظر لتسهيل نصاب أحدهما بالآخر لقل بتناول الضان المعز وعكسه اه (قوله) نعم إلى قوله وهو عجيب في النهاية والمغنى الاقوله كالجواميس على الأول (قوله) على الأول) أي قول الجميع (قوله) لأن ما هنا) أي في الوصية وقوله وما هناك أي في الأيمان (قوله) كذا ذكره شيخنا في شرح الروض) أقصر النهاية والمغنى على ما في شرح الروض كما شرتنا إليه اتفاقا (قوله) هنا) أي في الوصية (قوله) إن اللغة ثم مقدمة على العرف أن اشتهرت) هذان بما يخالف ما اشتهرت أن الأيمان مبني على العرف اه رشيدى (قوله) والافا العرف) أي أن لم تشتهر اللغة فيقدم العرف الخ (قوله) وهى) أي اللغة (قوله) وما هنا فالعرف العام مقدم الخ) خالفه النهاية عبارة أن ما جله الموصى يحمل على اللغة ما أمكن والا فالعرف العام ثم الخاص الخ قال الرشيدى قوله ما أمكن شمل ما إذا خفيت فتقدم على العرف الخاص إذ لا يرجع إليه إلا إذا لم يمكن كما علم من قوله وإلا الخ وهذا يخالف ما مر اتفاقا (قوله) ويفرق بين البابين

قد يتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا (قوله) وإن بنى على ذلك الخ) انظر البناء في حشته في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه إلا أن يقال قوله يشمل (قوله) لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض (قوله) كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب الخ) اقتصر م على ما في شرح الروض (ويفرق بين البابين الخ)

يتجه في الفرق كما يعلم مما هنا وثم أن اللغة ثم مقدمة على العرف إن اشتهرت وإلا فالعرف المطرد فالخاص بعرف الحالف وهى في البقر الخ مشهورة بشموله للبقر الوحش فعمل بها اسم وما هنا فالعرف العام مقدم عليها وإن اشتهرت وهو قاض بتخصيص البقر بالأنثى فعمل به هنا فان أنشئ العرف العام فاللغة ما أمكن فالخاص ببلد الموصى فاجتهاد الوصى فالخاص بما يظهر فتامله ويفرق بين البابين بان الأمر هنا منوط بغير الموصى من الورثة والموصى له فمطر نال ما يتعارفونه ليكون حجة على أحد الفريقين للفرق الآخر ثم منوط بالحالف فيما بينه وبين نفسه فامرنا بالنظر لما هو الأصل وهو اللغة والحاصل أن التنازع هنا واجب تقديم العرف العام لأنه القاطع له بواسطة أنه يغلب على الظن أن الموصى أراد عدم التنازع ثم واجب الرجوع للأصل لأنه لم يعارضه شيء ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم الحقوا بكل ما يناسبه من المراتب

(الح) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا ترى ان ظهورك انه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا الخ غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ محل تأمل اذ العام مطرد فهو لا يجمع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في بلد الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا تقديم حينئذ الا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذكورة) اي انفا (قوله) وهي لغة الى الفرع في النهاية الا قوله على نزاع فيه (قوله) يدب الخ) بكسر الدال كافي المختار اه عش (قول المتن والمذهب حل الدابة الخ) ولو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فيبغى الخ على الحمار او باشرف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب اه سم (قول المتن على فرس وبغل وحمار) ولو ذكر او معيبا وصغيرا اه مغنى عبارة عش قول المتن على فرس اي ذكر او اثني وقوله وبغل ذكر وقوله وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله اهلي) ولولم يكن له الا حمار وحشية قال ابن الرفعة فلا شبهة الصحة حذر ان الغائها انتهى وهو نظير ما مر في الشاة ان لم يكن له الا ظباء اه مغنى (قوله) وان لم يكن ركوبها اي اصغرها مثلا اه عش (قوله) خلافا لما في التتمة اي والمغنى من اشتراط مكان الركوب (قوله) فيعطى احدها) ويخير الوارث في اعطائه احدها ان كان عنده الاجناس الثلاثة واما ان كان عنده جنسان منها فيخير الوارث بينهما مغنى وشرح الروض (قوله) فيعطى الى المتن في المغنى الا قوله على نزاع فيه وقوله كالمو وقف الى كالمو قال قوله ولو زعم خصوصه اي خصوص اطلاق الدابة على فرس وبغل وحمار اه مغنى (قوله) ويتعين احدها اي الفرس والابل والحمار (قوله) ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس موجودا عند الموت ويوافقه قوله الا ترى ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواني اموال قال من مالي ولم يقل من مالي ولا من دواني فيبغى ان يشتري له كافي نظيره من مسائل الشاة المتقدمة وقياس ذلك انه لو قال من مالي ولم يقل من مالي ولا من دواني لم يشتري له غيرهما اي يجوز ذلك فليتامل اه سم وقوله احدها اي او اثنتان منها وقوله غيرهما اي ولو على غير صفتها (قوله) عند الموت غيره) اي غير الاحد وكذا ضمير مخصصه (قوله) والحق بها اي الفرس (قوله) وكالحمل عطف على قوله كالسكر الخ وقوله للاخيرين اي البغل والحمار (قوله) الاصالحة اي للحمل اه عش (قوله) مما مر اي قبيل قول المصنف لا سخلة (قوله) فان اعتيد اي الحمل على البراذين الخ اي بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه عش (قوله) على نزاع فيه) عبارة عش قوله والبقري جواز اعطاء البقر اذا اعتيد الحمل عليها نظر لان اسم الدابة لا يشتملها عرفا ووصف الدابة بالحمل عليها مخصوص لا معمم عبارة الروض اذا قال دابة للحمل دخل فيها الجمال والبقران اعتادوا الحمل عليها قال شارحه واما الراعي فصعقه باننا اذا نزلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينظم حملها على غيرها بقياد وصفه اه (قوله) فيعطى احدها اي ولو كان المعطى صغيرا كسخل لصدق اسم الدابة عليه اه

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا ترى ان ظهورك انه كان مقتضاه ان تقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام (قوله) في المتن والمذهب حل الدابة على فرس وبغل وحمار) لو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فيبغى الخ على الحمار او باشرف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب او باحسنها وقد تعدد الاخس فهل يعطى الجميع او واحدة فيه نظر (قوله) ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس موجودا عند الموت ويوافقه قوله الا ترى ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواني اموال قال من مالي ولم يقل من مالي ولا من دواني فيبغى ان يشتري له كافي نظيره من مسائل الشاة المتقدمة وقياس ذلك انه لو قال من مالي ولم يقل من مالي ولا من دواني لم يشتري له غيرهما اي يجوز ذلك فليتامل (قوله) وان ذكر مخصصه كالسكر والفر او القتال للفرس الخ) قال في الروض وشرحه فان قال اعطوه دابة ليقاتل او يكر او يفر عليها خرج من الوضعية غير الفرس فتعين الفرس

المذكورة) والمذهب حل الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وحمار) اهلي وان لم يمكن ركوبها خلافا لما في التتمة فيعطى احدها في كل بلد عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر بمنوع كزعم ان عرفهم يخصها بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد ويتعين احدها ان لم يكن له عند الموت غيره او ان ذكر مخصصه كالسكر والفر او القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك قيل اعتيد القتال عليه وكالحمل للاخيرين وحينئذ لا يعطى الاصالحة اخذنا مما مر فان اعتيد على البراذين او البقر والجمال دخلت على نزاع فيه فيعطى احدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث

بطلت وبحت البلقيني والاذرعي (٤٦) وسبقهما اليه صاحب البيان الصحة ويعطى من غير هان كان له نعم او غيرها لتعين المجازيتعين

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دواى والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له سم ورشيدى عبارة عش هذا واضح ان كانت الصيغة نحو اعطوه دابة من دواى اما لو قال اوصيت له بدابة واطاق او قال من مالى فقياس ما مر فى اعطوه شاة من مالى ان يشتري له دابة اه ثم ساق عن سم على منهج عن شرح الروض ما يؤيده (قوله وبحت البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله وابتس له الا ولادول) المعنى المجازى فى صورة الوقف واقع عند الاطلاق فصالح رتبة لارادته بخلاف ما نحن فيه اذ الحكم فيه منوط بالموجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض انحصار الموجود فى المجازى عند الوصية ايضا لا يضح ما ذكره حينئذ لكن كلامهم على العموم وكذا يقال فى مسئلة الشاة ايضا اه سيد عمر (قول المتن وبتناول الرقيق) اى اذا اوصى به او باعناه اه معنى (قوله وخش) الى الفرع فى المغنى الا قوله ولو غير بالغ والى قوله لكن الفرق واضح فى النهاية الا قوله وحينئذ يكون بدله الى المتن وقوله او مضمنا وغيره الى هذا كله (قوله لصدق الاسم) اى لصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ما مر) اى فى الشاة والدابة (قوله يتعين الذ كراخ) يؤخذ ما مر فى الفيل بالاولى وانه لو اعتيد مقاتلة الاناث او خدمتهن فى السفر لا يكون ما ذكره مخصصا بالذ كراخ سيد عمر (قوله وكونه) عطف على الذ كراخ وقوله فى الاولى اى يقاتل معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا لاذرعي حيث قال يجب ان يكون مكلفا اه واخره المغنى (قوله مما يمنع الخدمة الخ) كالصغر اه عش (قوله ويحضر) عطف على قوله يقاتل معه وكان الاولى العطف باوكافى النهاية (قوله تتعين الاثني) اى وان لم تكن ذات ابن وقوله من مثبت خبر النكاح ظاهر انه يقبل من الوارث المعيبة بغير ما ثبت الخيار كالمعى فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه حمل الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) اى فلو اطر دعر فهم بشئ اتبع وان كان خسيسا اه عش (قوله بان هذا لم يشتري الخ) وبفرض اشتراه فهو عرف خاص وعرف الموصى خاص اخر فهو مقدم اخذنا ما سوان اشتهر عرف الشرع خلافا لما يؤيده كلامه نعم ان اراد بالاشتهار اطرا دعه وعمومه فهو عرف عام حينئذ ثم ما ذكره مشكل باعتبار ان الطعام له معنى لغوى قال فى الصحاح الطعام ما يؤكل وربما خص الطعام بالبروفى حديث ابن سعيد كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير انتهى فواوجه تقديم العرف الخاص حينئذ على اللغة مع ما مر له من انها مقدمة عليه ما يمكن فتأمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) اى ذلك البحث (قوله باجراء ذلك) اى الموصى به من الغنم والحب وكذا ضمير به (قوله فى عرف الموصى) انظر هل يغنى عنه قوله عادتهم (قوله تطوعا) عبارة المغنى والخلاف فى عتق التطوع فلو قال عن كفارة تعين المجزى فيها ونذر فسيأتى فى بابها ان شاء الله تعالى اه (قوله وكفارة) الى قوله ويفرق فى المغنى (قوله على نزع الخافض) اى والاصل فى كفارة اه عش اوله ينتفع بظهورها ونسلها خرج منها البغل لا برذون اعتمد الحمل عليه فلا يخرج او قال اعطوه دابة لظهرها ودرها تعينت الفرس قال الاذرعي وهذا انما يظهر اذا كان من يعتادون شرب البان الخيل والافتتحت البقرة قلت او الناقة وقال المتولى وقواه النووى اذا قال اعطوه دابة للحمل عليها دخل فيها الجمال والبقران اعتادوا الحمل عليها واما الرفعى فضعه باننا اذا ازلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد اوصفة فلو قال اعطوه دابة من دواى ومعه دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت او دابتان من جنسين منها تخير الوارث بينهما فان لم يكن له شئ منها عند موته بطلت وصية لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية نعم ان كان له شئ من النعم او نحوها فالتقياس كما قاله صاحب البيان الصحة ويعطى منها لصدق اسم الدابة عليها حينئذ كولو قال اعطوه شاة من شياهى وليس عنده الا ظباء فانه يعطى منها كما مر وكلام المصنف شامل لذلك بخلاف كلام اصله انتهى والفرق بين قوله اوله ينتفع بظهورها ونسلها خرج منها البغل وقوله او قال اعطوه دابة لظهرها ودرها تعينت الفرس واضح لان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت) كذا شرح مرو هذا واضح ان قال من دواى والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له (قوله انه يحمل عرفهم

الواقع كالوقوف على اولاده وليس له الا اولاد ولولا قال من شياهى وليس له الا ظباء. ويتناول الرقيق صغيرا واثنى ومعيبا وكافرا وعكوسها) وخش لصدق الاسم نعم ان خصه بخصص نظير ما مر فى يقاتل معه او يخدمه فى السفر يتعين الذ كراخ وكونه فى الاولى سليما من نحو عى وزمانة ولو غير بالغ وفى الثانية سليما مما يمنع الخدمة عرفا ويحضر ولده تعين الاثنى ويظهر فى يتمتع به تعين الاثنى السليمة من مثبت خيار النكاح (فرع) بحث بعضهم فى الوصية بطعام انه يحمل على عرفهم دون عرف الشرع المذكور فى الربا والوكالة ويوجه بان هذا لم يشتريه فيبعد صدقه ويوافقه افتاء جسع بمنين فيمن اوصى بغنم وحب لمن يقرؤن عليه باجراء ذلك على عادتهم المطردة به فى عرف الموصى (وقيل ان اوصى باعتاق عبد) او امة تطوعا (وجوب المجزى وكفارة) لانه المعروف فى الاعتاق ويرد بان المعروف فى الوصية عدم التقيد بذلك فقدم وكفارة مضطه بخطه بالنصب وهو اما على نزع الخافض

وإن كان شاذاً أو محالاً أو ممتنناً أو مفعول لاجله مراد به التكفير لا به الفساد المعنى (ولو (٤٧) أوصى بأحد رقيقه) بهما (فماتوا وقتلوا قبل

موتة) ولو قتلوا مضمنا أو اعتقههم أو باعهم مثلا (بطلت) الوصية إذ لا رقيق له عند الموت ويفرق بين هذا وبين مامر في الحمل واللبن إذ اتلفا اتلفا مضمنا فإن الوصية في بدلها بان الوصية ثم بمعين شخصي فتناوات بدله وهنا بمبهم وهو لا بد له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحيث يمكن يكون بدله مثله لتيقن شمول الوصية له حيثئذ بخلاف التالف قبله فإنه لم يتحقق شمولها له (وإن بقي واحد تعين) للوصية لصدق الاسم فليس للوارث أمساكه ودفع قيمته موقوف أما إذا قتلوا بعد الموت قتلا مضمنا فيصرف الوارث قيمة من شاء منهم أو مضمنا وغيره فله تعيين الغير للوصية هذا كله إن قيد بالموجودين والا أعطى واحدا من الموجودين عند الموت وإن تجدد بعد الوصية (أو) أوصى (باعتاق رقاب) بان قال عتقوا عني بنائا رقابا أو اشتروا بنائا رقابا واعتقههم (فثلاث) من الرقاب يتعين شراؤها إن لم تكن بماله وعتقه عنه لأنها أقل مسمى الجمع أي على الأصح الموافق للعرف المشتهر فلا عبرة باعتقاد الموصي إن أقله اثنان

(قوله وإن كان شاذاً) فيه أنه كيف يسوغ حينئذ المدو لد استعماله والقياس عليه أنه سيدعمر وقد يجاب بان المصنف اختار القول بأنه قياسى وفي الصبان وغيره والراجح أنه سماعى لكنه في كلام المؤلفين كثير ملحق بالقياسى اهـ (قوله أو حال) لعلة حينئذ مؤول بالمكفر به اهـ سم (قوله أو تمييز) أى من النسبة ومؤول بمكفر به (قوله أو مفعول لاجله الخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحدد الفاعل إلا أن يبنى على قول من لا يشترط ذلك اهـ سم وقوله أن المتبادر الخ لعلة إشارة إلى أنه يمكن على بعد اعتباره من المبني للمفعول مع رعاية الحذف والإيصال اهـ سيدعمر أى والأصل كفارة به أى لأن يكون مكفراً به (قوله مراد به التكفير) أى لا المكفر به الذى هو الظاهر منه وإنما يريد ذلك لأن المفعول لاجله لا يكون إلا مصدر اهـ رشيدى (قوله لا به) أى لا مفعول به وقوله لفساد المعنى أى لأن الاجزأ حاصل به لا واقع عليه اهـ عرش وقال سم يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزأ معنى المحصل اهـ (قول المتن بأحد رقيقه) هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو بمعنى أحداً فإنه ليسكون من باب الكل لا الكلية اهـ عرش (قوله وبين ما مر الخ) أى فى شرح وتصح بالحل (قوله تلغوا مضمناً) قيده النهاية بقوله بعد الموات اهـ قال عرش الظاهر أن هذا التقييد لا بد منه لأن ما تلف قبل الموت تلف قبل تعلق حق الموصى له به إلا أن يقال لما كان الموصى به قائماً مقامه تعاقب الحق به ثم رأت قوله السابق ولو انفصل حمل الأدمى بجنابة مضمنة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل البهيمة لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة الأم اهـ وهو ظاهر فى اعتبار التقييد وعليه فهذا التقييد يمنع الإبراد من أصله فإنه فى مسئلة الرقيق إذا قتلوا بعد الموت لم تبطل الوصية فيسكون حكمهم كاللبن والحل إذا تلف بعد الموات اهـ (قوله وحينئذ) أى حين وجود ما يصدق عليه الميهم عند الموات يكون بدله مثله فيه أن الكلام فى الموجود عند الموات وهو كالموجود قبله من أفراد الميهم لا بدل من الموجود قبل الموت ثم رأت قوله إلا فى هذا كله الخ فلا اشكال (قول المتن وإن قى وأحداً الخ) ومثله لو خرجوا عن ملكه بما مره إلا وأحداً اهـ معنى (قوله للوصية) إلى قول المتن فإن عجز فى المعنى إلا قوله أو مضمناً إلى هذا كله وقوله فلا عبرة إلى ومعنى آتية نها (قوله فليس الوارث أمساكاً) أى ولورضى الموصى له بذلك لما قدمه فيها لو قال أعطوه شاة الخ من قوله وأيس للوارث أن يعطيه من غيره أو أن رضيا لأنه صلح على مجرول اهـ عرش (قوله أما إذا قتلوا الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله قبل موته ما بعده فإن كان القتل والموت بعد القبول وقبله وقبل انتقل حقه إلى قيمة أحدهم فى صورة القتل بخيرة الوارث ولائى له فى صورة الموات ولزمه أى الوارث تجهيزه فى الحالين اهـ (قوله والاعطى الخ) عبارة المغنى فإن وصى بأحد قائمه فمات الذين فى ملكه أو خرجوا عن ملكه وتجدد له غيرهم لم تبطل الوصية على الأصح فإذا قى واحد من الموجودين لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحادث اهـ (قوله يتعين شرأوها) والمشتري لذلك هو الوصى ثم الحاكم اهـ عرش (قوله أن لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب قوله اشترو الخ اهـ سم إذ ظاهره وجوب شراء الرقاب وإن كانت بماله (قوله الاستكثار مع الاسترخاء) أى الخ معناه أن اعتاق خمس رقاب مثلاً فقيمة القيمة أفضل من اعتاق أربع مثلاً كثيرة القيمة اهـ معنى (قوله ضم الخ) ظاهر فى صحة صرفه لثنتين مع تعديه به اهـ سم (قوله ولو فضل الخ) أى حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أربعة غير نفسه والأفلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها كما هو الظاهر اهـ سم أقول ينبغي تقييده أخذاً بما يأتى فى التنبيه بما إذا قال بثلثى والأفلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفاضل حينئذ للورثة كما هو ظاهر (قوله عن

الخ) كذا شرح مر (قوله) أو حال) لعله حيثن مؤول بالمكفر به (قوله) أو مفعول لاجله) فيه أن المتبادر من فاعل التكفير هو المكفر فلم يتجدد الفاعل إلا أن يبني على قول من لم يشترط ذلك (قوله) لا به) يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل فليتأمل (قوله) أن لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب اشتروا (قوله) ضمنها) ظاهر في صحة صرفة الثنتين مع تعديه به (قوله) ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن

كما هو ظاهر ومعنى تعيينها عدم جواز النقص عنها لاعم الزيادة عليها بل هي أفضل فقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الاضحية ولو صرّفه لثنتين مع امكان الثالثة ضمنها باقل ما يجده بركة ولو فضل عن

أنفس ثلاث مالا باقى برقة كاملة فهو للورثة نظير ما يأتى (فان عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشتري شقص) مع رقتين لأن ذلك لا يسمى رقبا (بل يشتري) نفيسة أو (نفيسة ثان به) أى الثلث وقضية قوله نفيسة ثان أنه حيث ومدهما تعين شراؤه ما وإن وجد رقة أنفس منهما وله وجه لأن التعدد أقرب لغرض الموصى لحيث أمكن تعين (٤٨) وليست الانفيسة غرضامستقلا حتى ترجح على العدد ويحتمل أنه يتخير لأن فى كل

غرضا (فان فضل) من الموصى به (عن انفس) رقة او (رقتين شئ للورثة) وتبطل الوصية فيه ولا يشتري شقص وان كان باقيه حرا على الاوجه لانه لا يسمى رقة (تنبيه) تصوير المتن باعتقرا على بثلى رقبا هو ما فى الروضة وغيره وظاهر المتن انه لا يحتاج اليه ولا تخالف لأن الثلاث حيث وسعها الثالث واجبة فيهما واما الزائد فى الاولى يجب الى استكمال الثلث وفى الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهن ياتى فى كل منهما لانه اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتري الشقص كما لو لم يصرح به ولو وصى ان يشتري له عشرة افقرة حنطة جيدة بمائتى درهم ويتصدق بها وكان ثمنها مائة فوجه رجح رد المائة الزائدة للورثة اى اخذنا مما هنا لكن الفرق واضح لان المدار هنا على اسم الرقة ولم توجد كما تقرر وثم على بر الفقراء وهو مقتضى اصرف المائة فى شراء حنطة بهذا السعر والتصدق بها كما هو وجه اخر يظهر ترجيحه وهل المراد الانفس

أنفس ثلاث الخ) يتأمل المراد بالنفاسة هل تكون بالنسبة الى حصول كمال دينى أو دنيوى يسهل معه على العتيق الاستقلال وتحصيل المؤن الضرورية كحرفة وفضل قوة وشباب او ما هو اعم منه حتى يكتبنى بمجرد ارتفاع الجنس عرفا وحسن الصورة اه سيد عمر (قوله نظير ما يأتى) قال الولي العراقي ويظهر انها اولى بان لا يشتري الشقص من مشكلة الكتاب لحصول اسم الجمع هنا ولو وصى بشراء شقص اشتري فان لم يوجد اما لعدمه او قلة الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه معنى وقوله او قلة الباقي فيه وقفة فايراجع (قوله مع رقتين) الا وفق لما ياتى مع رقة أو رقتين (قوله لأن ذلك الخ) أى مجموع رقتين وشقص ولو قال رقة بالافراد لا ستغنى عن هذا التكلف (قوله انه حيث وجد هما الخ) انظر اى محل يجب تحصيلهما منه ويحتمل وجوب التحصيل عما دون مسافة القصر اخذنا من نظائره كما لو فقد الثمر الواجب فى رد المصرة فى بلد البيع ووجده فيما دون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه ع ش (قوله ويحتمل انه يتخير) ضعيف اه ع ش (قوله انه لا يحتاج اليه) اى الى قوله بثلى رشيدى وع ش وسيد عمر (قوله ولا تخالف الخ) بل ذكره فى الروضة مجرد تصوير اه سيد عمر (قوله لأن الثلاث الخ) أى حيث وسع الثلث ثلاثا فالثلاث واجبة فيهما اى فى الروضة والمتن اى فى قولها واما الزائد فى الاولى اى فى كلام الروضة يجب وفى الثانية اى فى كلام المتن لا يجب وقوله اذا صرح بالثلث اراد به ما فى الروضة وقوله كما لو لم يصرح به اراد به ما فى المتن اه كردى (قوله واجبة فيهما) اى فى صورتي التقييد بالثلث وعدمه سيد عمر وع ش (قوله واما الزائد) اى على الثلاث وقال ع ش اى عن الثلث اه (قوله فى الاولى) اى فيما لو صرح بثلى (قوله فتقوله فان عجز عن ثلثه عنهن) أى الى آخره (قوله وكان ثمنها مائة) أى فوجدها الوصى بمائة ولم يجد حنطة تساوى المائتين اه نهاية (قوله فوجه الخ) عبارة النهاية فهل يشتريها بمائة ويرد الباقي للورثة او هى وصية لبائع الحنطة او يشتريها بحنطة ويتصدق بها وجوه اصحابها ولو اه قال ع ش قوله فهل يشتريها بمائة الخ معتمدا اه (قوله رجح المائة الخ) اعتمدهم اه سم (قوله لكن الفرق واضح الخ) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقة مانع من الشقص فالتقييد بالعشرة افقرة مانع من أخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعدد اه سم (قوله لأن المدار هنا) أى فى مسألة العتيق وقوله ثم اى فى مسألة الحنطة اه ع ش (قوله اعتبار محل الموصى) اى لا الوصى ولا الورثة وقوله عند تيسر الشراء الخ اى عند الموت ولا عند ارادة الشراء اه نهاية قال ع ش قوله اعتبار محل الموصى حتى لو زاد قيمتها بمحل الموصى على قيمتها ببلد الشراء اعتبر ببلد الموصى اه (قوله لجمع من شراح الحاوى الخ) وافقهم النهاية والمغنى فقالوا الذى صرح به الطاوىسى والبارزى انه لا يما يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو كما قاله اليعقوبى اقرب وان قال بعض المتأخرين ان الاقرب الاول اه (قوله فتتعين) انظر لو تعذرت الكلمة اه سم اقول قضية ما مرنا تعين الشقص حيث (قوله ما لم يقل الخ) ظرف لقوله

يحصل بالثلث اربعا غير نفيسة ولا فلا يجوز تحصيل ثلاث انفس مع الفضل عنها مع امكان تحصيل اربع غير انفس بلافضل او بفضل اقل كما هو الظاهر وقضية ذلك انه لا يجوز صرفه لثنتين مع امكان الثالثة (قوله رجح رد المائة الخ) اعتمدهم (قوله لكن الفرق واضح) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقة مانع من الشقص فالتقييد بالعشرة اربعة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وان قلنا لا مفهوم للعدد (قوله خلا لجمع من شراح الحاوى الخ) وافقهم (قوله فتتعين) انظر ولو تعذرت الكلمة (قوله

باعتبار محل الموصى أو الوصى أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينتظر وجود الانفس ولو رضى وعليه فاضابط فتعني الرجاء لم أر فى ذلك شيئا ويظهر اعتبار الموصى عند تيسر الشراء من مال الوصية (ولو قال ثلثى للعتق اشتري شقص) أى جاز ذلك وان قدر على الكامل خلا لجمع من شراح الحاوى وغيرهم لصديق اللفظ به لكن الكامل أولى (فرع) قال لغيره أعتق عن عتقا بمائة دينار فالتبادر منه على ما قاله بعضهم الرقة الكاملة فتعني لأن التبعض يؤدى الى السراية على الأمر ما لم يقل بعدم موقى فلا تتعني وإذا اشتراها بثانين

وهي تساوي المائة صح و اعتمدها عنه وصرف الزائد للعتق لا للوارث ولو أوصى بثلثه وقال يصرف منه كذا فصرف وبقي منه فصلة فالأوجه أنها
للمساكين لما مر أنه لا يشترط في الوصية بيان المصروف لأن غالبها لهم وليس كمن أوصى بعتق رقبة فلم ينف ثلثه بأدنى رقبة رد للورثة خلافاً لما
زعم أنه مثله ويفرق بأنه عين هنا جهة خصوصية وقد تعذرت وفي مسئلتنا لم يعين للفاضل (٤٩) جهة لحمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

لله صرف الفاضل لوجوه
القرب (ولو أوصى لهما)
بكذا (فانت بولدين) حين
معا أو مرتباً وبينهما أقل
من ستة أشهر (فلهما)
الموصى به بالسوية بينهما
الاتى كالأكثر وكذا لو
أتمت بأكثر لأنه مفرد
مضاف فيعم (أو) أتمت
بجى وميت فكلاهما جى في
الاصح) لأن المييت كالمعدوم
(ولو قال إن كان حملك
ذكر) أو غلاماً فله كذا
(أو قال) إن كان حملك (أنثى)
فله كذا فولدتها (أى
الذكر والأنثى) (أغت)
الوصية لشرطه صفة
الذكورة أو الانوثة في جملة
الحمل ولم تحصل ولو ولدت
ذكرين فأكثر أو أنثيين
فأكثر قسم بينهما أو بينهما
أو بينهما بالسوية وفي أن
كان حملها ابناً أو بنتاً فله
كذا لا يستحق إلا المنفرد
وفارق الذكر والأنثى
بأنهما أسما جنس يقعان
على القليل والكثير بخلاف
الابن والبنت ووجه قول
المصنف رد على الرافعى أنه
واضح أن المدار في الوصايا
على المتبادر غالباً وهو من
كل ما ذكر فيه فاتضح الفرق
(أو قال إن كان يبطنها
ذكر فله كذا فولدتها)

فتمين ويحتمل لقوله فالمتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) قد يقال ما وجه التقييد به أه سيد عمر
وقد يقال وجه اخذنا من نظائره عدم الصحة لو لم تساوها أفوت غرض الانفسية (قوله وصرف الزائد
للعق) ظاهره ولو شقصا وإن أدى إلى السراية على الأمر فليحرر (فرع) لو أوصى باعتاق شقص بعشرة
مثلاً فهل يجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لأنه خير مما ذكره مر أه سم وقوله وإن أدى
الخ ظاهره ولو قال بعد موتى كما يفيد السياق وفيه توقف إذا الظاهر عدم السراية حينئذ كما يفيد كلام
الشارح المتقدم آنفاً (قوله يصرف منه كذا) أى يصرف بعضه للعتق مثلاً (قوله عين هنا) أى في مسألة
العتق (قوله ولو زاد فيها) يعنى في مسئلتنا (قوله حين معا) إلى قول المتن ويعطيه الوارث في المغنى إلا مسألة
الأكثر من اثنين وإلى قول المتن ولو أوصى لجير أنه في النهاية إلا لقوله ولا يعارضه إلى المتن (قوله حين الخ)
ذكرين أو أنثيين أو مختلفين أه معنى (قوله لأنه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لأن هذه الاضافة إنما تفيد
العموم في أفراد الحمل كما هو ظاهر أى كل حمل لها سواء هذا الحمل وغيره وأما شمول الوصية بجميع ما في بطنها
ولو متعدد فافان جاء من صدق الحمل بجميع ذلك من غير احتياج إلى معونة الاضافة كما لا يخفى فكان الاصول
التعليل بذلك وإلا فاقضته الاضافة المذكورة لم يقولوا به فتمام أه رشيدى (قول المتن أغت) ومثل
ذلك ما لو ولدت خنثى لا نالم تحقق كونه ذكر أو أنثى أمالو قال إن كان حملك أحدهما فانت بخنثى اعطى
الأقل لأنه لا يخلو عن كونه أحدهما عش ومعنى وقوله صفة المذكورة أى في الصيغة الأولى وقوله أو الانوثة
أى في الصيغة الثانية (قوله لشرطه الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن حملها كله ليس ذكر أو أنثى أه (قوله
ولو ولدت ذكرين الخ) أى فى الأولى وقوله أو أنثيين الخ أى فى الثانية أه معنى (قوله وفى أن كان حملها الخ)
أى ولها لو قال إن كان حملها ابناً فله كذا أو قال إن كان حملها بنتاً فله كذا فولدت ابنتين أو بنتين فلهما
والفرق أن الذكر والأنثى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت أه معنى (قوله وفارق
الذكر والأنثى) أى فيما لو قال إن كان حملك ذكر أو أنثى فولدت أكثر من ذكر أو أنثى حيث يسمى أه
عش (قوله بخلاف الابن والبنت) أى فان كلا منهما خاص بالواحد أه عش (قوله ووجه قول
المصنف) يعنى فى الروضة وقوله رد على الرافعى أى فى قوله وإيس الفرق بواضح والقياس التسوية أه
رشيدى عبارة المغنى قال الرافعى وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسوية وتبعه السبكي وقال المصنف
بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن حمل كلام الرافعى أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه
واضح من جهة العرف والافى ووضح الفرق كما قال شيخنا نظر أه عبارة سم قوله أنه واضح إلى أن قال
فاتضح الفرق الانصاف أنه لا وضح فيه وما وجه به مجرد دعوى أه (قوله أنه) أى الفرق واضح مقول قول
المصنف وقوله أن المدار الخ خبر قوله ووجه الخ وقوله وهو من كل أى والمتبادر من كل الخ أه رشيدى (قوله
ما ذكر) أى استحقاق المتعدد بالتسوية فى الأولى وعدم استحقاقه أصلاً فى الثانية (قوله والافوا الخ) معتمد
وقضية أنه يسلم للوارث عند فقد الوصى وإن كان الحاكم موجوداً وقياس تقديم الوصى على الوارث تقديم
الحاكم عليه أيضاً فليراجع أه عش أقول سيد كر الشارح فى شرح ولو جمعهما الخ وشرح وله
التفضيل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث (قوله ولا يعارضه) أى تقديم الوصى على الوارث هنا (قوله)

(٧ - شروانى وابن قاسم - سابق) أى الذكر والأنثى (استحقق الذكر) لأن الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت
ذكرين فالأصح صحتها) لأنه لم يحصر الحمل فى واحد وإنما حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) إن لم يكن وصى والافوا كما هو ظاهر من كلامهم
ولا يعارضه ما قدمته فى تنبيهه فى شرح قوله انطى أحدهما أى الكلاب لأن ذلك فيما قد تصور فيه ضرر على الوارث لو فوض الأمر للوصى

وهذا لا يتصور فيه ذلك لأن الموصى (٥٠) به معين بشخصه وإنما التخيير في المعطى له ففوض الوصى لأن الميث أقامه فيما لا ضرر

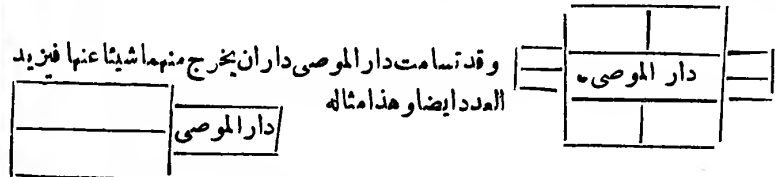
فيه على الوارث مقام نفسه ويقاس بكل من الطرفين ما في معناه (من شاء منهما) ولا يشرك بينهما لاقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مرفى أن كان حلك لأن قرينة جعله صفة الذكورة مثلا لجملة الحمل يقتضى عدم الوحدة فعمل في كل بما يناسبه أو أن ولدت ذكرا فله ما تاء أو أنثى فلهما خسون فولدت خنثى دفع له الأقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنا أنه لو وصى لمحمد بن بنته وله بنتان لكل ابن اسمه محمد أعطاه الوصى ثم الوارث من شاء منهما وبحت بعضهم أنه يوقف حتى يصطلحان الوصى له معين باسمه العلم لا يحتمل إيهامه إلا في القصد بخلافه هنا يمكن زده بأنه لا أثر هنا لهذا التعيين الناشئ عن الوضع العلمى لمساواته بالنسبة الي جهلنا بعين الموصى له منهما لذكر فيما قالوه وأما كون هذا مبهما وضعا وذلك معين وضعا فلا أثر له هنا ويمكن توجيهه بأن عين الموصى له هنا يمكن معرفتهما بمعرفة قصد الميث وبدعوى أحدهما أنه المراد فينكحل الآخر عن الحلف على أنه لا يعلبه إرادته فيحلف المدعى ويستحق ولما قالوه لا يمكن ذلك وهذا وجه (وأوصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلاربعين دارا من كل جانب) الجيران

معين بشخصه) وينبغي أو بقدره ونوعه وصفته (قوله من الطرفين) أى الموصى به والموصى له (قوله لاقتضاء التنكير الخ) عبارة النهاية والفرق بين هذه ومالو وصى لحملها أو ما في بطنها وأنت بذكرين أو أنثيين حيث يقسم أن حملها مفرد مضاف لمعرفة فيعلم وماعامة بخلاف الذكر في الأولى أى في قول المصنف إن كان يبطنها ذكر الخ فالحال التوحيد أو قال الرشدى قوله بخلاف النكرة الخ أى أما النكرة في غيرها فأنها وقعت خبرا عن حملها أو ما في بطنها الذى هو عام (قوله أو أن ولدت ذكر الخ) عطف على قول المصنف إن كان يبطنها ذكر الخ عبارة المعنى ولو قال إن ولدت غلاما أو كان في بطنك غلام أو كنت حاملا بغلام فله كذا أو أنثى فلهما كذا فولدت ما أعطى كل منهما ما وصى له به ولو ولدت ذكرين ولو مع أنثيين أعطى الوارث من شاء منهما كما مر وإن ولدت خنثى أعطى الأقل كما في الروضة وأصلها (قوله هنا) أى في هذا المبحث (قوله إعطاء الوصى ثم الوارث) تذكر ما مرفىه عن عرش (قوله وبحت بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) أى البحث (قوله لذكر) صلة مساواته عرش (قوله فيما قالوه) أى قاله أصحابنا وذكره المصنف بقوله ولو قال إن كان يبطنها ذكر فله كذا الخ (قوله ويمكن توجيهه) أى البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعوى الخ) عطف على قوله بمعرفة الخ وقوله أحدهما أى الابن (قوله وهذا) أى الفرق الوجه هذا ظاهرا في اعتياده البحث وقال عرش لادلالة في كلامه على اعتياده بل ظاهر كلامه اعتياد الأول وهو أن الوصى ثم الوارث يعطيه من شاء منهما ولا يشكل عليه قوله وهذا الوجه لأن المراد به أن ردد الأول وجهه من الرد وذلك إنما ثبت مجرد الاحتمال (قوله بكسر الجيم) أى وفتحها لحن معنى وعرش (قول المتن فلاربعين دارا الخ) ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد أن يصرف أيضا لأربعين من كل جانب من جوانب العلو الأربع ولو وجد في العلو أربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الأربعين في جهة العلو أيضا وعلى هذا فيزيد العدد جدا (قول المتن فلاربعين دارا الخ) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الأربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه في دار واحدة (قوله الأول اقرب وعليه) لم تعتبر زائدة على الأربعين من كل جانب لأنها دار الموصى وإن كان ساكنها في بيت منها مثلا أو من الأربعين وهو مشكل لأن أى جهة اعتبرت هي منها فهو ترجيح بلا مرجح لكن ينبغي أن يكون محل ما ذكر حيث كان مستقلا ببيت من الدار أو بالبان لم يكن في الدار إلا بيت أو كان بها بيت وكان معه في بيته مغاير فلا يعطى قطعا فيما يظهر إذ لا يسمى جارا عرقا ولا لغة اه سيد عمر وقوله الاحتمال الأول اقرب ثم قوله ومن الأربعين جزم بكل منهما عرش عبارة قوله والأوجه أن يكون الربع ومثله الوكالة كالدار الخ أى إذا كان الموصى ساكنها خارجا عنه أمان كان يه فبعد كل بيت من بيوتها دارا فإن كان استوفى العدد المعتبر فذاك وإلا تم على بيوتها من خارجها بل كل منهما مستفاد من قول الشارح إلا أني أما الملاحظ لها الخ فقوله وهو مشكل الخ يجاب عنه بتفويض الأمر لوصى ثم الوارث نظير ما مر اتفاق المتن وسباق عن المعنى ما يؤيده وقوله بان لم يكن في الدار إلا بيت ينبغي إسقاطه لأنه خارج عن موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ أى الذى معه في بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ) ويعتبر ليعين يدفع اليه تسميتهم جيرا نأحسب العرف فلو خش البعد بين بعض جوانب داره والدور التى في جهته وأحوال بين الدار والدور المقابلة لها ظهر عظيم فينبغى أن لا يصرف لهم لعدم تسميتهم جيرانا ولو فقدت

وقضية كلامهم الخ) كذا شرح مر (قوله وبحت بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فلاربعين دارا من كل جانب) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الأربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه في دار واحدة وأوجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد أن يصرف أيضا لأربعين دارا من كل جانب من جوانب العلو الأربع وأوجد في العلو أربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الأربعين في جهة العلو أيضا وعلى هذا فيزيد العدد جدا (قوله في المتن فلاربعين دارا من كل جانب) الوجه الوجه الذى لا يتجه غيره أن هذا كالحديث

المدعى ويستحق ولما قالوه لا يمكن ذلك وهذا وجه (وأوصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلاربعين دارا من كل جانب) الجيران

الجيران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب بربية خالية من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى به لمن في بقية الجوانب وإن قل وكان هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابتداءً ثم عرّش وسياتي عن المغني ما يخالفه (قوله حيث لا ملاصق الخ) قيد لقوله فلاربعين دار الخ (قوله كما هو الغالب) قيد لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله إن ملاصق الخ بيان لدخولها (قوله فلذا) أي لأن ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر أي في المقت (قوله تصرف الوصية) بيان لمتعلق لام لاربعين الخ (قوله فهي مائة وستون داراً) غايباً ولا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيسا متها من كل جانب أكثر من دار لصغر المساكن لها أو يسا متها داران وقد يكون لداره جيران فوقها وجيران تحتها هناية أي فيعتبر ذلك أي من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفاة عرّش عبارة مسموعة الوجه الذي لا يتجه غير أن هذا أي قوله لم لاربعين دار الخ كالحديث على الغالب من أن للدار جوانب أربع وإن ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتبر أربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت إحدى الدارين جهتين من جهاتها الأربع والآخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أربعون من إحدى الملاصقتين وأربعون من الملاصقة الأخرى فيكون الجملتانين فقط فلو لا صقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقها من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لا صق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحد منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحد من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظراً والمنتهى الأول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتأمل اهـ وقوله وثمانية صوابه وستون عبارة المغني واعتراض هذا العدد بان دار الموصى قد تكون كبيرة في التوزيع فيسا متها من كل جهة أكثر من أربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



وربما يقال التعيير بذلك جرى على الغالب من أن كل جانب لا يزيد على ذلك فإن وجدت زيادة على ذلك أي جرى على الغالب من أن للدار جوانب أربعاً وإن ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتبر أربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت إحدى الدارين جهتين من جهاتها الأربع والآخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أربعون من إحدى الملاصقتين وأربعون من الملاصقة الأخرى فيكون الجملتانين فقط فلو لا صقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقها من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لا صق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحد من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين أو لا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظراً والمنتهى الأول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتأمل ثم رايت الجلال السيوطي قال في فتاويه كلام الأصحاب في الجوانب الأربعة اخذوا من الحديث الوارد في ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير التوزيع يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزيد العدد على مائة وستين كما يفهم من كلامهم اهـ ولو كان بجانب داره خان ذو مخازن مسكونة فهل هو كالدار الواحدة فيه نظر (قوله من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غير هاء عند الموت بان باع مثلاً الأول واشترى غير هاء وسكنها

من جوانب داره الأربعة
حيث لا ملاصق لها فيهما
عدا أركانها كما هو الغالب
أن ملاصق أركان كل دار
يعم جوانبها فلذا عبروا بما
ذكر تصرف الوسيلة
في مائة وستون داراً

الخبر فيه مستند من طرق بقيد مجموعها حسنه ومرسلان طريق صحيح ونظر في التحديد بمائة وستين بما أجت عنه في شرح الارشاد ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بأن (٥٢) يحصل لكل أقل متمول والاقدم الاقرب أوالا ملاصق لها من اعداد الاركان الشامل لما فوقها

وتحتها فيقدم على الملاقص
كملاصق اركانها ثم ما كان
اقرب للملاقص فيما يظهر
في كل ذلك لانه احق باسم
الجوار من غيره وأقرب
الى غرض الموصى ومن ثم
لوانسفت جوانبها بحيث
زاد ملاصقتها على مائة
وستين دارا صرف للكل
فيما يظهر ايضا ان وفيهم
لصدق اسم الجوار على
الكل صدقا واحدا من غير
مرجح ويقسم المال على
عدد الدور ثم ما يخص كل
دار على عدد سكانها اى
بحق عند الموت فيما يظهر
فيهما وإن كانوا اكثهم في
مؤنة واحدة كما هو ظاهر
سواء في ذلك المسلم والغنى
والحر والمكاف وضدهم كما
شمله لإطلاقهم نعم يظهر أنه
لا يدخل احد من ورثته وإن
اجيزت وصيته اخذا بما
يأتى انه لا يوصى له عادة
وكذا يقال في كل ما باتى
من العلماء ومن بعدهم ثم
رايت نص الشافعى الذى
قدمته في مبحث الوصية
للوارث وهو صريح في
ذلك وظاهر ان ما يخص
الغن لسيدته والمبعض
يلانها بنسبة الرق والحرية
حيث لا مامائة وإلا فلن
وقع الموت في نوبته

ما في المتن اختار الوارث من كل جانب القدر المعتمد وإن وجد في أحد بعض الجانبيين زيادة وفي آخر نقص ينبغي أن يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليها ﴿ فائدة ﴾ روى الخواطر أبو عمرو في ترجمة أبي سعيد الأنصاري أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال البر والصلة وحسن الجوار عمار للديار وزيادة في الأعمار اهـ (قوله لخبر فيه الخ) عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار أربعون داراً هكذا وهكذا اهـ وأشار قدماً وخلفاً ويمينا وشمالاً اهـ (قوله في شرح الإرشاد) عبارته واستشكل ابن النقيب للتجديد بمائة وستين بأن دار الموصى قد تكون كبيرة في التربع فيسامتها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامات لها أو يسامتة أداران يخرج من كل منهما شيء معناه فيزيد العدد وقد يجاب بحمل كلامهم على الغالب ففيما ذكره في بعض بيوت مصر الذي يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الأقرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وماتحتها وأن زاد على مائة وستين اهـ (قوله ويجب استيفاء المائة والستين) اقتصر عليه النهاية والمغنى واسقطا قوله أن وفي بهم الخ وقال سم قوله أن وفي بهم الخ القياس الصرف لكل ولأن لم يتم المسلم القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اهـ وبعبارة عرش ولو قل الموصى به جداً بحيث لا تنافي قسمته على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالومات إنسان عن تركه نفيلة وورثته كثيرة اهـ (قوله لها) أي دار الموصى (قوله لما فوقها الخ) أي وليوت غير البيت الذي سكنه فيه الموصى فيما لو كان الموصى من سكان دار تعدد سكانها كمر (قوله فيقدم الخ) أي الملاصق لها الخ (قوله ومن ثم لو اتسعت الخ) والأوجه أن يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولوزادت على الأربعين نهاية ومعنى قال الرشيدى والأوجه الخ حاصله كأنقله الشهاب سم عن الشارع أن الربع بعد دار واحدة من الأربعين ويصرف له حصّة دار واحدة تقسم على بيوته وإن كان في نفسه دوراً متعدداً اهـ عبارة البجيرمي عن العناني وفي بعض بيوت مصر الذي فوقه بيوت وتحت بيوت الأقرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وماتحتها وإن زاد على مائة وستين فإن فضل من العدد فيكمله من الجوانب الأربع اهـ (قوله أن وفي بهم) تقدم ما فيه (قوله ويقسم المال) إلى المتن في النهاية لإلا قوله نعم إلى وظاهر وقوله محل نظر إلى ومر (قوله على عدد الدور) أي لأعلى عدد السكان اهـ معنى (قوله على عدد سكانها) فالعبرة بالسكان لا بالمالك اهـ معنى عبارة عرش قوله على عدد سكانها أي ذكورا وإناثا كباراً وصغاراً أخذ من قوله وإن كانوا كلهم الخ فلولم يكن بها ساكن فهل يدفع ما يخصها للمالك أم الساكن بغيرها أولاً فيه نظر والأقرب الثاني ونقل عن حواشي شرح الروض ذلك في الدرس عن السكو هيكلوني وبقي مالو كان الساكن بها مسافراً هل يحفظ له ما يخصها إلى عودته من السفر أو لا فيه نظر والأقرب الأول اهـ (قوله لا يوصى له) أي الوارث (قوله وكذا يقال في كل ما يأتي الخ) أي لا يدخل أحد من ورثته في كل ما يأتي الخ (قوله ولو تعددت دار الموصى الخ) ولو كانت داره عند الوصيعة غير هاء عند الموت بان باع مثلاً الأولى واشترى غيرها وسكنها فالقياس اعتبار حال الموت وهذه غير ما قاله الشارع اهـ سم (قوله فان استويا الخ) أي فلو جهل الاستواء وعلم التفاوت وشك ولم يرجح البيان فينبغي أنه كالو علم الاستواء أهـ الو عدم التفاوت ورجح البيان فينبغي التوقف فيما يصرف له إلى ظهور الحال اهـ عرش (قوله والأول أقرب) بل متعين والثاني لم يظهر وجهه اهـ سيد عمر (قوله ومر) أي في باب الحج (قوله وبحث الأذرع) مقابل ما جزم به من قوله فان استويا بالخ رشيدى وعرش (قوله اعتبار التي هو بها الخ) ضعيف

فالقيا س اعتبار حال الموت وهذا غير ما يأتي في غير الشرخ ولو تعدت الخ (قوله أن وفي بهم) القياس الصرف لكل وإن لم يتم فيسلم القدر للجميع فينتفعون فيه على الوجه الممكن (قوله ويقسم المال على عدد الدور ثم

1

ولو تعددت دار الموصلی صرف لجيران أكثرهما سكنی فان استويا فالی جيرانهما ای مائة وستين اه
من کل او ثمانين من کل محل نظر والاوّل أقرب وهرقمن أحد مسکنيه حاضر الحرم تفصیل لا یبعد عی. بعضه هنا إذ حاضر الشيء وجاهه
مقاربان فیکما حکم العرف ثم یحکم هنا وبحث الاذری اعتبار التی هو بها حال التی الوصیة والموت والزکشی اعتبار التی مات بها وکلاهما فیه نظر

كبحث الزركشي ان جاز المسجد من سماع النداء الخبر فيه لوضوح الفرق بين ما هنا و ثم لان المدار هنا على العرف كما تقرر و ذال على تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا جامع بينهما (والعلماء) في الوصية لهم هم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما سار بانهم (اصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية و ما يريد بها انقل في النوقبي واستنباط في غيره و من ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون احكامه لانه كناقيل الحديث (و حديث) وهو علم يعرف به حال الراوي قوة و ضد ها و المروى صحة و ضد ها و علل (٥٣) ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ و السماع و لفة

بان يعرف من كل باب طرفا صالحا هي تبتدى به الي معرفة باقية مدركا واستنباطا وان لم يكن مجتهدا خلافا لما يوهمه بعض العبارات عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث اطلق العالم لا يتبادر منه الا احده و لا من ثم لو اوصى للفقيه لم يشترط فيه ما ذكر بل من حصل شيئا من الفقه وإن قل نظير ما في الوفاء بان يحصل طرفا من كل باب بحيث يتاهل لفهم باقية اخذا من كلام الاحياء ويكنى ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها ولو عين علماء بلاد او فقراء مثلا ولا عالم او لا فقير فيهم يوم الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد اخذ احدها فقط نظير ما باتى في قسم الصدقات ولو اوصى لاعم الناس اختص بالفقهاء لتعلق الفقه باكثر العلوم والمتفقه من اشتغل بتحصيل الفقه وحصل شيئا منه له وقع (لا مقرر) وإن احسن طرق القراءات واداءها وضبط معانيها واحكامها (واديب) وهو من يعرف العلوم العربية

اه ع ش (قوله كبحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والنهاية والوجه كما قال شيخنا ان جيران المسجد كجيران الدار فيما لو اوصى لجيرانه ولو رد بعض الجيران رد على بقيتهم في اوجه احتمالين اه قال ع ش اي فاذا اوصى لجيران المسجد يصرف لاربعة من دار امن كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الى قول المتن ويدخل في النهاية الا قوله من ثم لو اوصى الى ويكنى وقوله وقال بعضهم الى والصوفية (قوله هم الموصوف الخ) خبر والعلماء وقوله بانهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله وهو معرفة معنى كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقد يتوقف فيه اه سم اقول التوقف واضح في الاستنباطي فقط والحاصل ان الذي يظهر والله اعلم ان التوقيفى لا بد من معرفته في كل آية و اما الاستنباطي فيكفى فيه تحصيل ماكة يقتدر بها عليه اه سيد عمر (قوله و ما يريد بها الخ) اي من الاحكام اه ع ش (قوله ومن ثم قال الفارقي الخ) يحتمل ان يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيفي وبالاحكام الاستنباطي اي الماخوذ من ممارسة قواعد العلوم المحتاج اليها التفسير بقرينة قوله لانه كنا قل الحديث اه سيد عمر (قوله وهو علم الخ) عبارة المغنى والمراد به هنا معرفة معانيه و رجاله وطرقه وصحاحه وسقيمه وعليه وما يحتاج اليه (قوله يعرف به حال الراوي الخ) هل العبرة بمعرفة حال كل راو او لا وعلى الاول فهل يشترط المعرفة بالفعل او بالقوة لم ار في ذلك شيئا لكن الاقرب من الاولين الاول ومن الثانيين الثاني وكذا يقال في المروى اه سيد عمر (قوله مدركا واستنباطا) ويرجع في حده في كل زمن الى عرف اهل محله في زماننا العارف لما اشتهر الاقتناء من مذهبه يعد فقهاء وان لم يستحضر من كل باب ما يبتدى به الى باقية اه ع ش ولو قيل بتهليله في المفسر والمحدث لم يبعد (قوله عملا بالعرف الخ) تعليل المتن (قوله بطلت الوصية) قد يتجه ان محله عالم يوجد تلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كما لو اوصى بشاقر ولا شاة له وعنده ظبا تحمل الوصية عليهم اقلية اتم سم على خج و اما لو لم يعين في وصيته اهل محل صرف اليهم في اي محل اتفق وجودهم فيه وان بغدوله الصريف الى غير بلد الموصى وان كان فيه علماء او فقراء اه ع ش (قوله ولو اجتمعت) الى قوله والمتفقه في المغنى (قوله والمتفقه) اي في كلام الموصى (قول المتن لا مقرر) بالرفع عطف على اصحاب علوم الخ (قوله واداءها) عطف على طرق الخ وقوله وضبط عطف على احسن وقوله واحكامها عطف على معانيها (قوله والافصح الخ) كما قال تعالى للرؤيا تعبرون ومنهم من انكر التشديد انتهى مغنى (قوله وفي الحديث الرؤيا الخ) يعني ان من رأى رؤيا وقصها على جماعة باقت مآله واهم وظاهره وإن لم يكن من اهل التعبير ولكنه يحرم على من ليس اهلا له التاويل لانه افتاء بغير علم اه ع ش (قول المتن وكذا متكم) اي عالم بالعقائد اه ع ش (قوله واصولى الخ) وقال للنهاية كما مر وخلافا للبغنى عبارة تنبيه قضية كلامه الحصر في هذه الثلاثة اي التفسير والحديث والفقه وليس مراد اهل العلم باصول الفقه مثلها كما قاله الصيمري وصاحب البيان اه (قوله لما مر) اي في شرح و فقه وهذا لعل قول المصنف لا مقرر الخ (قوله ولو اوصى

الخ) والاوجه ان يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الاربعين والا فالاشتمل عليه دور متعددة فلا تعد دارا واحدة شرح م و حاصله كما قال ان الربع يعد دارا واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة تقسم على بيوته وإن كان في نفسه دور متعددة انتهى (قوله وهو معرفة معنى كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقد يتوقف فيه (قوله بطلت) قد يتجه ان محله

نحو اويانا وصر فالولة وشر او متعاقباتها (ومعبر) للرأى النومية والافصح عابر من عبر بالتحفيف وفي الحديث الرؤيا لا ول عابر (وطبيب) وهو من يعرف عراض بدن الانسان صحته و ضد ها وما يحصل او يزبل كلامهما (وكذا متكم هندا لا كثيرين) وإن كان عليه بالظن المتعلقة افضل العلوم واصولى ما هو ان كان الفقه مبنيا على علمه لانه ليس بفقيه ومنطق وان توقفت كالات العلوم على علمه وصو في وان كان التوصل المبني عليه تطهير الباطن والظاهر من كل خلق ديني وتجليتهما بكل كمال ديني هو افضل العلوم لما مر من العرف ولو اوصى

للقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن (٥٤) عن ظهر قلب ولا جهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فمن يسب الصحابة

واستشككت صحة الوصية بانها معصية وهي في الجهة مبطلة ويحجب بان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها او يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلانها لو قال لمن يعبد الوثن او يسب الصحابة وقول شهادة الساب لا تمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي فيه او للسادة فالمتبادر عرفا انهم الاشراف الآتي بيانهم وقال بعضهم بل هم شرعا وعرفا العلماء والصوفية العاملون بالكتاب والسنة ظاهر او باطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشريف المنتسب من جهة الاب الى الحسن والحسين لان الشرف وان عم كل رفيع الا انه اختص باولا دفاطة مرضى الله عنهم عرفا مطردا عند الاطلاق واعقل الناس واكيسهم ازهدهم في الدنيا واحقهم اسفهم عند المارودي والمثلث عند الروياني (ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيتعين المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله تعالى عنه البيضة اذا افترقا اجتماعا وإذا اجتمعا افرقا ويجوز النقل هذا الى غير فقراء بلد المال والوصية لليتامي والعميان والزمنى

للقراء الخ) ولو اوصى للفقراء دخل الفاضل دون المبتدئ من شهر ونحوه وللتوسط بينهما درجات يجتهد المتقني فيها والورع ترك الاخذ والازداد فلن لا يطلب من الدنيا سوى ما يكفيه وعياله في الحالة الراغبة او لا يخل الناس صرف الى مانع الزكاة كما قاله البغوي اه نهاية (قوله لم يعط الامن يحفظ كل القرآن) في الاصح ولو اوصى للرقاب صرف الى المكاتبين كتابة صحيحة وقل ما يجزى ان يدفع الى ثلاثة ولو لم يكن في الدنيا مكاتب وقف الثلث لجواز ان يكاتب رقيق فان رقب المكاتب بعد اخذه من الوصية استرد المال ان كان باقيا في يده ويدسيده او لسبيل الله صرف الى الغزاة من اهل الصدقات اه معنى (قوله عن ظهر قلب) اي عرفا فلا يضر غلط يسير ولا حن كذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله صحة الوصية) اي لعباد الوثن ولمن يسب الصحابة وقوله بانها اي الوصية لمن ذكر وقوله وهي اي المعصية مطلقا (قوله ومن ثم) اي من اجل ان الضار ذكر المعصية (قوله) بما يأتي فيه) اي في باب الشهادة عبارة هناك وقيل شهادة كل مبتدع لا تكفروه بيدعته وان سب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم واستحل اموالنا ودمائنا اه (قوله فالمتبادر عرفا) بل شرعا اه نهاية (قوله الآتي بيانهم) اي آتفا بقوله والشريف المنتسب الخ (قوله والصوفية) اي في الوصية لهم مبتدأ خبره العاملون الخ (قوله ظاهر الخ) (فرع) وقع السؤال عما لو اوصى للاولياء هل تصح وصيته وتصرف للأصلح وتلغو فيه ونظروا الجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطبق عليه تعريف الولى بانه الملازم للطاعة التارك للمعصية الغير المنهمك على الشهوات اعطى الموصى به له والاغت الوصية ولا يشترط وجود الولى في بلد الموصى بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولى وان بعد عن بلد الموصى اعطيه لما يأتي من انه يجوز النقل هذا الى غير فقراء البلد الخ اه ع ش وقوله لغة هذا يوافق ما تقدم في شرح وقوله لكن قضية ما قدمنا آتفا عن المغنى في الوصية للرقاب وقف الثلث الى وجود الولى (قوله وسيد الناس الخليفة) اي الامام مبتدأ وخبر (قوله والشريف المنتسب الخ) لعل هذا باعتبار زمانه والاعرف بالحجاز وحواليه في زماننا الشريف الاول فقط وان الثاني هو السيد (قوله الا انه اختص باولا دفاطة الخ) وهو لا هم الذين جعلت لهم العمامة الخضراء ليمتازوا بها فلا يليق لغيرهم من بقية آل صلى الله عليه وسلم لبسها لانه ترى بزهم فيوهم انفسابه للحسن والحسين مع انتفاء نسبه عنهم ويمنع من ذلك فاعله اه ع ش (قوله والمثلث الخ) معتمدا اه ع ش (قوله والمراد بهما) الى قول المتن ولو جمعهما في المغنى الى قول المتن وجمع معين في النهاية الا قوله وبه جواب الى ولو اوصى لشخص (قوله فيتعين المسلمون) ولا يدخل الفقير المكتني بنفقة قريب او زوج ولا المالك اه معنى (قوله ويجوز النقل هنا) اي حيث اطلق الوصية فان خصها بان قال وصيت لفقراء بلد كذا مثلا اختص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه ع ش (قوله والوصية الخ) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم اه سم (قوله لليتامي) او الارامل او الائمة او اهل السجون او الغارمين او لتكفين الموتى او حفر قبورهم واليتيم صغير لا اب له والايمة من لا زوج لها الا ان الارملة من بانت من زوجها بموت او ببنوة والايمة لا يشترط فيها تقدم زوج ويشتركان في اشتراط الخلو عن الزوج حالا ولو اوصى للارامل او الابكار او الثيب لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن لهم زوجات وللعزاب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في اوجه الرايين نهاية ومعنى (قوله على ما في الروضة ويوجه الخ) عبارة النهاية والمغنى يقتضي اشتراط فقرهم وان استبعدوا الاذرع في الحجاج ووجه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم الخ ووجه علم ان الضمير المستتر في قوله ويوجه الضمير المحرور في قوله في رده لا اختصاص الوصية للحجاج بفقرائهم الذي تضمنه قوله الا في تختص بفقرائهم (قوله وهو) اي طول السفر (قوله فكان) اي الحج بل الوصية للحجاج وقوله مشعرا بالفقراء باعتبار الفقر فيهم (قوله تختص بفقرائهم) ثم ان انحصروا واجب تعميمهم مالم يوجد تلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كالأوصى بشاة ولا شاة له وعند طباء تحمل الوصية عليها فليتأمل (قوله والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم

ونحوهم كالحجاج على ما في الروضة ويوجه وان اطل في رده بان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا والا فكان مشعرا بالفقراء تختص بفقرائهم (ولو جمعهم) اي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما اي شركه الوصى ان كان

والافالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للساكنين كافي الزكاة وبه فارق مالواوصى لبني زيد وبني عمرو فانه يقسم على عددهم ولا ينصف (واقل كل نصف) من الفقراء والمساكين مثلا حيث لم يقيدوا بمحل او قيدوا به وهم به غير محصورين (ثلاثة) لانها اقل الجمع فان دفع الوصى او الوارث وكذا الحال كما في غير اجتهاد او تقليد صحيح كاهر ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم للثالث اقل متمول ثم ان لم يتمدد

استقل بالدفع اليه لبقاء عدائته والا وعلم حرمة ذلك كما هو ظاهر دفعه للقاضي وهو يدفع له او يرده للدافع ويامر به بالدفع له كذا قالوه وهو مشكل لانهم بعد ان قرروا فسقه بتعمده لذلك كيف يجوزون للقاضي الدفع اليه ولو ليدفعه لغيره فالوجه حمل كلامهم على ما اذا تاب اذ الظاهر انه لا يشترط في مثل هذا الاستبراء وبحث الاذرى تعين الاسترداد منهما ان اعسر الدافع لانه ليس اهلا للتبرع (وله) اى الوصى والافالحاكم (التفضيل) بين احاد كل نصف ويتأكد تفضيل الاشد حاجة والاولى ان لم يرد النعميم الافضل تقديم ارحام الموصى وعارهم اولى فحارمه رضاء فجيرانه فعارهم ومنهم متى انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافا للقاضي اى الطبيب وكان بعضهم اخذ من كلامه ما باتى عنه اخر الباب انه لو فوض للوصى التفرقة بحسب ما يراه لومه

والاجاز الا انصار على ثلاثة اه معنى (قوله بفقرائهم) اى ما ينطق عليه اسم الفقير او المسكين شرعا اه عش (قوله والافالحاكم) ينبغي اخذ ما تقدم او الوارث ثم رايت قوله الا فى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا يقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان نهاية ومعنى اى فيكون ثلاثة من كل نصف هذا كما باتى ان كانوا غير محصورين فان انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم عش (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله كافي الزكاة (قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين مالوا قال اوصيت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما مناصفة ان بنى زيد وبني عمرو ولم يقصد بنى كرى فيهما الا مجرد التميز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهم لما اتصافوا بوصفين متباينين دل ذلك على استقلال كل منهما بحكم فقسم بينهما مناصفة اه عش (قوله والوارث) لم يتقدم ما يفيدان للوارث الدفع بل قوله اى شركة الوصى الخ انه ليس له الدافع فاعله اذ به انه وان ايسر له الدفع لانهما لكنه لو تعدى ودفع اعتد به اه عش (قوله غرم للثالث الخ) اى ان كان موسرا ولو مالا اه عش عبارة السيد عمرو هل له ان يسترد منهما او من احدهما ما يدفعه للثالث اخذ من تعاليل الاذرى فى كلام الشارح او لا لم ار فى ذلك شيئا ولعل الاول اقرب ثم رايت حاشية عبد الحق على المحلى نقل عن الاذرى ما استقر به اه (قوله والا) اى وان تعمد (قوله وهو) اى القاضي اه عش (قوله كذا قالوه) اقتصر المعنى على ما قالوه (قوله وبحث الاذرى) عبارة النهائية والوجه كما بحثه الاذرى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) اى من الاثنتين المدفوع لهما انظر ما يسترد هل هو الجميع لنفسه او دفعوا ذلك ما دفعه اليهما او اقل متمول لانه الذى يغرمه لو كان موسرا فيه نظروا الاقرب الثالث وعليه هل يتعين فيما يسترده ان يكون منهما او يكفى من احدهما وكان ما بقى بيده هو الذى دفعه له ابتداء فيه نظروا لعل الثانى اقرب اه عش عبارة السيد عمر قوله الاسترداد منهما او من احدهما فيما يظهر بناء على جواز التفضيل الا فى (قوله والافالحاكم) ولو اختلف اعتقاد الموصى له والحاكم فهل العبرة باعتقاد الحاكم او لافيه نظروا الاقرب الاول اه عش (قوله يعنى) الى قوله خلافا للقاضي فى المعنى الا قوله ومحارمهم الى فجيرانه (قوله الافضل) وصف للنعميم اه سم (تقديم ارحام الموصى) اى اقاربه الذين لا يرتون منه ما اثار به الذين يرتون منه فلا يصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم عادة شرح الروض والمعنى (قوله ومحارمهم) اى نسبوا ولا مبتدأ وخبر وقوله فحارمه الخ عطف على ارحام الموصى (قوله رضاء) لم يذكر محارم المصاهرة وينبغي انهم بعد محارم الرضاء اه عش (قوله ومم) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله من كلامه) اى القاضي (قوله ما باتى عنه) اى عن البعض وقوله انه لو اوصى الخ لبيان ما باتى الخ (قوله وقد يفرق) اى على الاول سم اى القائل بوجوب التسوية (قوله فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه عش الحاجات (قول المتن فى جواز اعطائه الخ) افهم انه لا يتعين الاقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه عش (قوله الحق بهم) اى ضمنه اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف احدهم لعدم وجوب استيعابهم معنى وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غابة (قوله لنصه) فلان نص فائدتان منع الاخلال به وعدم اعتبار فقره معنى وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة المعنى هذا اذا اطلق فان وصفه الخ اه (قوله فكما) اى اتفاق المتن اه عش (قوله او بغيرها الخ) او قرنه بمحصورين كزيد واولاد فلان اعطى زيد النصف

(قوله والافالحاكم) ينبغي اخذ ما تقدم او الوارث ثم رايت قوله الا فى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك (قوله الافضل) وصف للنعميم (قوله ومم) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله وقد يفرق)

تفضيل اهل الحاجة الى اخره وقد يفرق بانه هنا ربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا فقطع اجتهاد الوصى وشم كل الامر لاجتهاده فله ذلك (او) اوصى لزيد الفقراء فالذهب به كاحدهم فى جواز اعطائه اقل متمول لانه الحق بهم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا لنصه عليه ولو وصفه بصفتهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصيبه لهم او فقير افكارا او بغيرها كزيد الكاتب اخذ النصف

وكان السبكي اخذ من هذا قوله ولو وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة للعشرة ثلثها على المذهب ولو اوصى لزيد دينار وللفقراء
ثلث ما لم يصرف لزيد ولو فقير غيره لانه بتقديره قطع اجتهاد الوصى وقضيته انه لو اوصى ان يحط من دينه على فلان اربعة مثلاً وان يحط
جميع ما على اقراره وفلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربعة لانه اخرجه بافراده ولان العدد له مفهوم عند الشافعي رضى الله عنه وبه

يجاب عن قول الرافعي اذا
جاز ان يكون النص على
زيد اى فى مسألة المتن ائلا
يحرم جاز ان يكون التقدير
هنا اى فى مسألة الدينار
لثلاثة نقص عنه وايضا يجوز
ان يقصد عين زيد الدينار
وجهة الفقراء للساقى
فيستوى فى غرضه الصرف
لزيد وغيره اه ووجه
الجواب ان زيدا فى مسألة
المتن لقب ولا فائل يعتد به
بحجية مفهومه بخلاف
مفهوم العدد او ما تضمنه
كالدينار فان كثيرين عليه
بل هو نص الشافعي كما تقرر
واذا روى مفهومه على
القول به او ذكره المتبادر
منه عادة الاقتصار عليه وان
لم يقل بالمفهوم اتضح الفرق
بين المستثنين وان النص
على الدينار له قطع اجتهاد
الوصى ان ينقصه او يزيد
عليه فتامله ولو اوصى
لشخص وقد اسند وصيته
اليه بالف ثم اسند وصيته
ليخرج هو منهم واوصى لكل
من يقبل وصيته منهم بالفين
قالذى يتجه انه ان صرح
او دلت قرينة ظاهرة على
ان الالف المذكورة او لا
مرتبطة بقول الايصاء لم
يستحق سوى الفين لان

واستوعب بالنصف الاخر الجماعة المحصورون معنى وزيد ادى وشرح الروض (قوله وكان السبكي اخذ الخ)
ويحتمل ان يكون ما اخذ السبكي ما لو اوصى لزيد وعشورين كبنى عمر وقائه ينصف بينهما اه سيد عمر
(قوله اخذ من هذا الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب اه سم (قوله للعشرة
ثلاثها) اى وسلك من المدرس والامام ثلث (قوله ولو اوصى لزيد دينار) الى قوله وقضيته فى المغنى (قوله
بتقديره) اى بتقدير الموصى الدينار له اه ع ش (قوله وقضيته) اى ذلك التعليل (قوله لانه اخرجه الخ)
ظاهره وان كان غير متذكر لكونه من اقراره اه ع ش (قوله وبه يجاب) اى بالتعليل الثانى (قوله الصرف)
اى صرف الباقي (قوله او ما تضمنه) اى مفهوم ما تضمنه العدد (قوله عليه) اى مفهوم العدد وحجته وكذا
قوله بل هو (قوله او ذكره) اى العدد وقوله المتبادر منه اى ذكر العدد وقوله الاقتصار عليه اى على العدد
(قوله وان لم يقل) ببناء المفعول غاية (قوله وان النص الخ) عطف على الفرق (قوله وقد اسند وصيته اليه)
اى بان جعله وصيا على تركته اه ع ش (قوله لكل من يقبل الخ) اى ويقبل كذا اخذ من قوله الا فى
والعمل ولعل فى العبارة سقطا اه ع ش وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الا فى من عطف
اللازم ولا سقطا (قوله لان الاولى) اى الوصية الاولى اى الوصية للشخص بالف وقوله حينئذ اى حين اذ
وجد التصريح او القرينة وقوله من جملة افراد الثانية معنى داخل فى الوصية الثانية اى الوصية لكل من يقبل
وصيته من الجمع المذكور بالفين (قوله والا) اى وان لم يوجد التصريح ولا القرينة استحق الفأى مطلقا
(قوله فليس هذا) اى مانحن فيه من الوصيتين حين انتفاء كل من التصريح والقرينة المارين (قوله
فامكن حل احدهما على الاخر) اى فيكون مقراله فى الاولى بالفين وفى الثانية بالف اه ع ش (قوله
بخلافه) اى الموصى (قوله وما بعد قوله) اى اى زرة وقوله لعل الخ مقوله (قوله حل المطلق الخ) يعنى ان
حل الوصية الاولى المطلقة عن شرط قبول الايصاء على الوصية الثانية المقيدة بذلك اولى (قوله وان كانت

اى على الاولى (قوله وكان السبكي اخذ من هذا قوله الخ) قد منع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على
المذهب (قوله ان زيدا فى مسألة المتن لقب) كون زيد لقباً لا مفهوم له بما لا يحتاج اليه فى الفرق اثبوت
ستحقاقه سواء اثبتنا له مفهومه ما ازل ثبت لدخوله بكل حال واثرا للمفهوم انما هو اخرجه لوعمل به فيكفى فى
الفرق ان يقال النص على زيد لا يفيد سوى دفع حرمانه لدخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا نص عليه
لم يفد النص على الدينار فانه يفيد منع كل من النقص والزيادة نظر المفهومه فليتأمل (قوله لقب الخ) هذا
كلام لا موقع له لان الرافعي لم يعول فيما قاله على ثبوت المفهوم او عدمه اذ اثر المفهوم خرج غير زيد وليس
الكلام فيه لوعول على ما ذكر لم يفد ان اللقب لا مفهوم له لان الجار والمجرور كقوله هـ نا ز بدق اوصيت
لزيد دينار له مفهوم معتبر وانما عول على ان زيدا فى مسألة المتن لا استحق بدون النص عليه فجعل فائدة
النص عدم جواز حرمانه فيجوز ان يكون النص على الدينار فى المسئلة الاخرى لمنع النقص لانه يجوز
اعطاؤه الدينار بدون النص عليه فينبغى ان يكون فائدة ذكره منع النقص فيكفى فى الفرق ان يقال النص
على زيد لا فائدة له الا مجرد منع حرمانه لا استحقاقه مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار لانه لا يتعين
مع النص عليه بدونه فلا فائدة لذكره الا اثبات استحقاقه دون غيره من ازيد منه او انقص لان له مفهوم مانع
لرافعي ان يقول شرط المفهوم ان لا يظهر للتخصيص بالذكور فائدة وهى هنا منع النقص المناسب للاحسان
بالوصية دون الزيادة لمناسبتها الاحسان فلا يقصد منعها فليتأمل (قوله افراد الثانية) تامله (قوله

الاولى حينئذ من جملة افراد الثانية والاشدق الفأى ان قبل استحقاق الفين ايضا لانها حينئذ وصيتان مادتهما
متغايران الاولى محض تبرع لافى مقابل والثانية نوع جملة فى مقابل القبول والعمل فليس هذا كالاقرار له بالف ثم بالفين او بالف ولم يذكر
سببائهم بالف وذكرها سبباً لانه لم يغاير بينهما من كل وجه فامكن حل احدهما على الاخر بخلافه فى مسئلتنا وبهذا يدفع ما وقع فى فتاوى
ابى زرة عما يخالف بعض ذلك على انه ترد فيهما ما اورد قوله لعل حل المطلق من حيث اللفظ على المقيد ولا وان كانت

مادتهما مختلفة باعتبار اللفظ من غير نظر الى المعنى (أو) وصى (لجمع معين غير منحصر كالعلوية) وهم المنسوبون لعلى وإن لم يكونوا من فاطمة كرم الله وجهه ما وبنى تميم (صحت في الاظهر وله الاختصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة بخلاف غيرهم بحجاب عنه باننا تتبع في الوصايا عارف الشارع غالباً حيث علم اول زيد والله كان لزيد النصف والباقي (٥٧) لوجوه الخير اولى اول زيد ونحو جبريل أو الجدار

بما لا يوصف بملك وهو مفرد فلزيد النصف وبطلت في الباقي نعم لو اضاف الجدار لمسجد او دار زيد صحت له وصفت في عمارته كما بحثه الاذرى او لزيد ونحو الرياح فله اقل متمول وبطلت فيما عداه ولو اوصى بثلثه لله تعالى صرف في وجوه البروياتي آخر الباب بينهم ومثلهم وجوه الخير ولا يدخل فيهم ورثته نظير ما مروياتي فان لم يقل لله تعالى صح وصرف للسالكين وافر في الروضة بينهم وبين الوقف بان غالب الوصايا للسالكين لحمل المطلق عليه وبان الوصية مبنية على المساهلة اى حيث تصح بالمجهول والنسب وغيرهما بخلاف الوقف فيهما ووقع لبعضهم هنا ما يخالف ذلك فاحذر (أو) اوصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة) له (ولان بعد) وارثا وكافرا وغنيا وخدمه فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولا يتنافيه قولهم لو لم ينحصروا فلكا لعلوية لان محله فيما اذا تذر حصرهم وذلك لان هذا اللفظ يذ كر عرفا شائعا لارادة جهة

مادتهما مختلفة لعل المراد بمادتهما الموصى به (قوله اعتبار باللفظ الخ) معمول لقوله اولى وبيان لوجه الاولوية والمراد باللفظ كون كل منهما وصية لشخص (قوله وهم المنسوبون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن في النهاية لا لقوله واعترض الرافعى الى المتن وقوله ونقل الاستاذ الى ذلك لانهم وقوله قال الاذرى الى واقول وقوله لانها كاتفيد الى المتن (قوله وبنى تميم) عطف على العلوية (قوله والفرق) اى فرق مقابل الاظهر عبارة المعنى والنهاية والثاني البطلان لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو ممتنع بخلاف الفقراء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاتبع اه (قوله يحجب عنه) أى عن الفرق (قوله اول زيد والله) الى قوله وإن كثروا فى المعنى (قوله بما لا يوصف بملك الخ) كالريح والشيطان نهاية ومعنى (قوله وهو مفرد) سيد كر محترزه (قوله صحت له) اى الوصية للجدار (قوله وصرفت) الاولى كافي النهاية والمعنى وصرف النصف قال عرش فان فضل منه اى النصف شىء ادخر للهارات ان توقع احتياجه اليها والارد على الورثة اه (قوله كما بحثه الاذرى) جزم به النهاية والمعنى (قوله ونحو الرياح) كالملك والحيطان بما لا يوصف بملك وهو جمع وانظر ما حكم المتن والجمع المحصور ولعلم ما كالمفرد في التقييد ثم الابطال في الباقي بعد حصة زيد فليراجع (قوله نظير ما مر) اى في شرح ولو اوصى لجيرانه الخ وياتى اى فى المتن اخر الفصل (قوله فان لم يقل لله تعالى الخ) ولو اوصى لامهات اولاده وهن ثلاث وللقرامو المساكين جعل الموصى به بينهم اثلاثا نهاية ومعنى (قوله بينه) اى ما ذكر من الوصية بلا ذكر الموصى اى وبين الوقف اى بلا ذكر مصرف فلا يصح (قوله عليه) اى الغالب (قوله وغيرهما) الاولى كغيرهما (قوله فيهما) أى الغلبة والمساهلة المذكورين ويحتمل أى المجهول والنسب (قول المتن لا قارب زيد) اى اورحه ومعنى وروض (قوله وارثا) الى قوله واعترض الرافعى فى المعنى (قوله وارثا) هذا لا يخالف ما مر من عدم دخول الورثة لانه فى ورثة الموصى فلو اوصى لا قارب نفسه لم تدخل ورثته نفسه كما يأتى والموصى لهم هنا قارب زيد وهم من غير ورثة الموصى فلو اتفق ان بعض اقارب زيد من ورثة الموصى لم يدفع له شىء اه عرش (قوله وغنيا الخ) او حرا ورفقا ويكون نصيبه لسيده اه نهاية زاد المعنى لا لان دخل سيده لثلاث يتكرر الصرف للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا ان انحصروا وان لم ينحصروا فلكا وصية للعلوية معنى وروض مع شرحه وسيفيده الشارح بقوله ولا يتنافيه قولهم الخ (قوله كما شمله) اى قوله وإن كثروا والخ وكذا ضمير ولا يتنافيه (قوله ولا يتنافيه قولهم الخ) اى المارانقا (قوله لو لم ينحصروا) اى الموصى لهم كاقارب زيد مثلاً فلكا لعلوية اى فى جواز الاختصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان محله) اى قولهم المذكور وقوله حصرهم اى الموصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) اى اقارب زيد مثلاً (قوله ومن ثم) اى من اجل أن هذا اللفظ يذ كر عرفا الخ (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله صرف له الخ وقوله واستوى الخ على قوله لم يكن الخ (قوله وبجواب بانه فى نفسه الخ) حاصله انه باعتبار اصل الواضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفى جهة فلو حظ في وجوب الاستيعاب الاول وفيما عداه الثاني هذا ولعل الاقرب ان يحجب بان الملاحظ في عدم وجوب الاستيعاب عدم الحصر لا الجهة ومن ثم لو انحصرت اى الجهة وجب

وبنى تميم عطف على قول المتن كالعلوية وفى شرح مرأولامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فهل هو كذلك كما فى مسألة السبكي المارفة في الشرح (قوله واستوى) عطف على لو لم يكن له الاقارب قال مر فى شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث ما لو كان قريبه رقيقا فصحيح ويكون نصيبه لسيده وهو الاوجه كما بحثه الناشرى وإن تعقبه فى الاسعاد فقال ينبغى دخوله لم يكن له اقارب احرا فان كان فلا دخل

(٨ - شرانى وابن قاسم - سابع) القرابة فعمم ومن ثم لو لم يكن له الاقارب صرف له الكل ولم ينظر لكون ذلك

اللفظ جمدا واسترى الابداع مع غيره مع كون الاقارب جمع اقرب وهو افضل تفضيل واعترض الرافعى التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لم يحجب الاستيعاب كالوصية للفقراء ويجب ان ينفى نفسه عن جهة جقيقة لان من شأن القرابة الحصر ولما المتبادر من ذكرها ما يتبادر

من الجهة بالنسبة لأعطاء من ذكره وقرهم بذكر عرفاشا ناعا لارادة جهة القرابة يشير لما ذكرته (لا أصلا) أى أبأ وأما (وفرعا) أى ولدا (في الاصح) ونقل الاستاذ ابو منصور إجماع الاصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون اقارب عرفاى بالنسبة الوصية فلا ينافي تسميتهما اقارب في غير ذلك وعدل (٥/٨) عن قول اصله الاصول والفروع ليفيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد ويؤخذ مما

في الوقف أنه لو وقف على أولاده وليس له إلا أولادهم صرف اليهم لما سئم انهم لو لم يكن له هنا قرب غير أولئك صرف اليهم (ولا تدخل قرابة الام في وصية العرب في الاصح) ونقل عن الجمهور لانهم لا يفتخرون بها ولا يعدونها قرابة والاصح في الروضة ونقل عن الاكثرين دخولهم كالعجم لان العرب يفتخرون بها فقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال عن سعد بن ابى وقاص سعد خالي فليرث امرؤ خاله ويدخلون في الرحم اتفاقا (والعبرة) في ضبط الاقارب (باقرب جد ينسب اليه زيد) أو أمه بناء على دخول اقاربها (وتعد أولاده) أى ذلك الجد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوقه وفي درجته فلو وصى لاقارب حتى لم تدخل الحسينيون وإن اتهموا كلهم إلى على كرم الله وجهه أو لاقارب الشافعي دخل كل من ينسب لشافع لانه أقرب جد عرف به الشافعي لامن ينسب لجد بعد شافع كاولاد اخوى شافع على والعباس لانهم إنما ينسبون للطلب والاقارب

الاستيعاب فيها أيضا كما سلف في مبحث القبول اه سيد عمر (قوله بالنسبة لأعطاء الخ) يتامل اه سم (قوله وقرهم الخ) مبتدأ خبره قوله يشير الخ (قول المتن لا أصلا وفرعا) كذا في نسخ الشرح بلا التي ولا يظهر عليه وجه نصب اصلا الخ والذي في المحلى والنهاية والمغنى الا اصلا الخ بالاستشهاد وهذا ظاهر (قوله اى ابا واما) اى بالذات فقط وقوله اى ولدا اى اولاد الصلب فقط (قوله وذلك) راجع الى قول المتن لا أصلا وفرعا (قوله لانهم) اى والام والولد (قوله لا يسمون اقارب) اى بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد اه مغنى (قوله تسميتهما) اى الاصل والفرع (قوله في غير ذلك) الاولى في غيرها (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اى في الاقارب بخلاف تعبير أصله فانه يقتضى خروجهم كالابوين والاولاد سيد عمر وسم (قوله انه لم يكن الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله هنا) اى في الوصية (قوله غير أولئك) اى الاب والام والفرع (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) اى في الوصية للاقارب اه مغنى (قوله لانهم لا يفتخرون) الى قوله او قوة الجهة في المغنى (قوله بها) اى بقرابة الام (قوله والاصح في الروضة الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى ومنهج (قوله دخولهم) اى اقارب الام (قوله في الرحم) اى في الوصية للرحم (قوله لاقارب حسنى) اى شخص منسوبون إلى سيدنا الحسن وقرهم لم يدخل الحسينيون اى المنسوبون إلى سيدنا الحسين وقوله وإن اتهموا الخ اى الحسينيون والحسينيون (قوله لامن ينسب لجد) عطف على قوله دخل كل من ينسب الخ بحسب المغنى ولو حذف اللام لظهر العطف عبارة المغنى والوصية لاقارب الشافعي في زمنه او بعد موته لا ولاد شافع الخ ولا يصرف الى من ينسب الى جده بعد شافع كاولاد على والعباس اخوى شافع اه وهى ظاهرة (قوله او لاقارب بعض اولاد الشافعي الخ) اى لو وصى في هذا الوقت لاقارب بعض الخ اه مغنى قال النهاية قد مر في الزكاة آله صلى الله عليه وسلم فلو وصى لآل غيره صححت الوصية وحمل على القرابة في اوجه الوجهين لا على اجتماع الحاكم واهل البيت كالانعم تدخل الزوجة فيهم اى اهل البيت ايضا ولا هله من غير ذكر البيت دخل كل من تلزمه مؤنته ولا بانه دخل اجداده من الطرفين اولادها مات دخلت جداته منهما ايضا ولا تدخل الاخوات في الاخرة ككسبه والاحياء آباء الزوجة وكذا ابوزوجة كل محرم رحم محرم والاصهار فشمّل الاختان والاحياء ويدخل في المحرم كل محرم بنسب او رضاع او مصاهرة والوصية للمولى كالوقف عليهم اه زاد المغنى ولا يدخل فيهم المدبر ولا ام الولد اه قال ع ش قوله الاختان اى اقارب الزوجة وقوله كالوقف عليهم اى فيشمّل العتيق والمعق اه (قوله اى الولد) اى اولاد الصلب (قوله رعاية) تعليل للمتن مع ما زاده الشارح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وبهذا) اى قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض الخ يحتمل ان وجه اندفاعه ان المراد بالاقربىة ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا

لهم معهم لعدم عدمهم بالوصية اه (قوله أى بالنسبة الخ) يتامل (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اى في الاقارب (قوله ويدخل في اقرب اقارب الاصل والفرع) قال في التكملة نوزع في تعبيره بالدخول مع انه ليس اقرب الاقارب غيرهما فلو قال واقرب الاقارب الاصل والفرع لكان اصوب واجيب بانهم اقرب على الاطلاق وبصح إطلاق الدخول بمعنى ان كل منهم ما دخل واذا اخذناه على الاطلاق بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب فقد لا يكونان وله اقارب غيرهما واقربهم اليه مثلا الاخ والعم فتكون الوصية له وبهذا يكون تعبير المصنف احسن اه وقوله بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب هلا قال لاقرب اقارب ه فان صورة المسئلة فاذا وصى لاقرب اقارب به وليس له اصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والعم لانه اقوى جهة واقرب كما تفيد عبارة المنهج وهى او وصى لاقرب اقارب به فلذرية قربى فقربى فابوة فاخوة فبنوتها فجدودة اه (قوله وبهذا)

بعض اولاد الشافعي دخل فيها اولاده دون اولاد جده شافع (ويدخل في أقرب اقارب) اى زيد (الاصل) اى الابوان (والفرع) اى الولد ثم غيرهما عند فقدهما على التفصيل الاتى رعاية لوصف الاقربىة المقتضى لزادة القرب او قوة الجهة وبهذا الذى دل عليه قوله وأخ على جد اندفع الاعتراض عليه بانه يوم ان ثم اقرب من غير الاصول والفروع

واندفع قول شارح المراد بالاصل الاب والام واصولهما (والاصح تقديم) الفروع وان سفلوا ولومن اولاد البنات الاقرب فالاقرب فيقدم ولد الولد على ولد ولد الولد ثم الابوة ثم الاخوة ولومن الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدودة من قبل (٥٩) الاب والام القري فالقري نظرا

في الفروع الى قوة الارث والعصوبة في الجملة وفي الاخوة الى قوة البنوة فيها في الجملة ثم بعد الجدودة العمومة والخولة ليستويان ثم بنوتهما ويستويان ايضا السكن بحيث ابن الرفعة تقديم العم والعمة على ابني الجد والخال والحالة على جد الام وجدتها اه قال غيره وكالعم في ذلك ابنة كافي الولاء. اذا تقرر ذلك علم منه تقديم (ابن) و بنت وذريتهما (على اب و) تقديم (اخ) وذريته من اي جهاته (على جد) من اي جهاته (ولا يرجح) بذكورة ووارثة بل يستوى الاب والام والابن والبنت) والاخ والاخت لاستواء الجهة في كل نعم يقدم الشقيق على غيره ويستوى الاخ للاب والابن للام (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لانه اقرب منه في الدرجة (فرع) اوصى جماعة من اقرب اقارب زيد وجب استيعاب الاقربين واستشكله الرافعي بان القياس بطلان الوصية لان لفظ جماعة منكرو فهو كولو اوصى لاحد رجلين او لثلاثة لاعلى التعيين من جماعة معينين قال الاذرعى

المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ويحتمل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنينهم فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر لا يخفى اسمهم وفي تعقيبه الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاء وصف الاقربية الخ ميل الى ترجيح الاحتمال الثاني كما اقتصر عليه المغني لكن كلام الشارح كالصريح في ارادة الاحتمال الاول ولا فيكون قوله او قوة الجهة مستدركا ويمكن ان يكون المشار اليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) واندفع قول شارح الخ ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك في مجرد دخولهم في قرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما ياتي فليتامل اه سم (قوله) تقديم الفروع الى الفرع في المغني لا قوله قال غيره الى المتن (قوله) ولومن اولاد البنات غايته وقوله الاقرب فالاقرب تفصيل لقوله تقديم الفروع الخ (قوله) فيقدم ولد الولد الخ ويستوى اولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة عطف على الفروع (قوله) من قبل الاب والام القري فالقري) راجع الى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدودة (قوله) نظر في الفروع الخ) تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستويان ايضا) اي يستوى بنوة العمومة وبنوة الخولة (قوله) لكن بحث ابن الرفعة الخ) ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ) عطف على العم (قوله) في ذلك) اي في التقديم على ابني الجد (قوله) اذا تقرر ذلك) اي الترتيب بقوله والاصح تقديم الفروع الخ (قول المتن) بل يستوى الاب والام الخ) كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الشقيق الخ) اي هنا وفي الوقف اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ) عبارة للمغني يقدم ولدا لابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات واولادهم على ولدا حدهما ويقدم اخ لاب على ابن اخ لابوين اه (قول المتن) ابن البنت) عبارة شرح المنهج ولد البنت اه (قوله) وجب استيعاب الاقربين) يتامل هذا مع قوله من اقرب اقارب زيد وما المراد من الاقربين الذين يجب استيعابهم اه عش اقول المراد بهم معلوم من قول المصنف ويدخل في اقرب اقاربه الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقد هما الخ (قوله) واستشكله الرافعي الخ) اقول يجوز ان يكون الصورة المرادة لهم مالو كان ذلك بلفظ اعطوا جماعة الخ وعليه فلا اشكال اه سيد عمر (قوله) فهو) اي مانحن اليه من الوصية (قوله) بان ما ذكره) اي الرافعي (قوله) من كل وجه الخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ) استشكله سم راجعه

اي قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض عليه ويحتمل ان وجه اندفاعه ان المراد بالاقربية ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ويحتمل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنينهم فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر ولا يخفى (قوله) واندفع قول شارح الخ ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في قرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما ياتي فليتامل (قوله) من كل وجه) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين (لانه لما ربط الموصي لهم بوصف الاقربية علم الخ) يرد عليه انه لم يربطه بمجرد ذلك الوصف بل مع معنى من التي المتبادر منها في مثل هذا التركيب التبعية المأو يد بانه لو اراد البيان لكان الظاهر ترك لفظي جماعة ومن والاقتصار على قوله اوصيت لاقرب اقارب زيد لا فائدة في زيادة تينك اللفظتين على ذلك التقدير مع اهمهما خلاف سراه عليه ايضا واما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانظر مع ذلك قوله فأتضح ما ذكره فاي اتضح له وكان ينبغي ان كان ولا بد ان يقول فعرض في الجملة ما ذكره وقد تبر (قوله) علم) ممنوع

ويحتاج الى الفرق اه واقل يمكن ان يفرق ما ذكره فيه ايهام من كل وجهه من غررينة تبينه وما هنا ليس كذلك لانه لما ربط الموصي بوصفهم للاقربية علم ان سراه انما طاعة الحكم بها من غير نظر لمن لانها كما تفيد التبعية تفيد الاستغراق او الابتداء

فاعرضوا عنها لانباهها وقضوا بالقربة التي ذكرتها على ان انان نقول انها بالبيان لا غير بمعونة تلك القربة فاتضح ما ذكره واندفع
 ما لشيخنا المستلزم لاخراج كلامهم عن ظاهره بل صريحه المصرح بكلام الرافي (ولو اوصى لا قارب نفسه) او قارب اقارب نفسه (لم تدخل
 ورثته في الاصح) وان صححنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فتختص بالباقي وفي الروضة لو اوصى لاهله لم من تلزمه نفقتهم اى غير الورثة
 فيما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا فمن (٦٠) اوصى بركة او كفارة عليه انه يجوز للوصى والقاضى الصرف للوارث في هذه لان

الآخذ فيها لم ياخذ بحجة
 الوصية اليه قصدا لان
 المصرف هنا غير مقصود
 وإنما المقصود بيان ما
 اشغلت به ذمته لئلا يغير
 وحينئذ فلا ياتي هنا قولهم
 لانه لا يوصى له عادة بخلاف
 الوصية بالتصدق عنه مثلا
 فان المتبادر منه قصد
 المصرف من نحو الفقراء
 لما ران غالب الوصايا لهم
 ومتى ادير الامر على قصد
 المصرف اتضح عدم دخول
 ورثته نظر المعتادة المذكورة
 فان لم يكن غيرهم فيحتمل
 انه كما مر انما ويحتمل
 الفرق بما افاده التعليل ان
 الوارث لا يوصى له عادة
 بخلاف غيره

(فصل في احكام
 معنوية للموصى به مع
 بيان ما يفعل عن الميت وما
 ينفعه (تصح الوصية بمنافع)
 نحو (عبد ودار) كإقامه
 ووطابه هنا لما بعده (وغلة)
 عطف على منافع (حانوت)
 ودار مؤبدة مؤقتة ومطلقة
 وهي للتأييد وما اقتضاه
 عطف الغلة على المنفعة من

(قوله فاعرضوا عنها الخ) اى لفظة من (قوله على ان الخ) منوع وقوله بمعونة تلك القربة لا دلالة لتلك على
 البيان اه سم (قوله فانضح ما ذكره) اى وجوب استيعاب الاقربين (قوله واندفع ما لشيخنا الخ)
 عبارة في شرح الروض عقب سوق كلام الرافي وقول الاذرى مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول
 لا قارب اقارب زيدو يصدق عليه انه اوصى لجماعة من اقرب اقارب زيد انتهت اه سم (قوله او اقرب
 اقارب نفسه) والترتيب حينئذ كما لم يكن لو كان الاقرب وارثا صرف الموصى به للاقرب من غير الوراثين
 اذا لم يحز الوارثون الوصية معنى وروض (قوله فيما يظهر) كذا في شرح الروض (قوله عليه) اى الموصى
 (قوله لانه لا يوصى الخ) مقول قولهم (قوله غيرهم) اى غير الورثة فيحتمل الخ لعله الاقرب فليراجع (قوله
 كما مر انفا) اى في شرح لا اصلا ولمرعا في الاصح

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) (قوله في احكام معنوية) اى قوله ومن
 ثم اعترض في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما اقتضاه الخ (قوله نحو عبد ودار) من الدواب والعقارات اه
 معنى (قوله كإقامه) اى اول الباب بقوله وبالمنافع (قوله لما بعده) اى لاجل ترتيب الاحكام الاتية اه
 كرى عبارة المعنى وإنما اعاده ليرتب عليها قوله ويملك الموصى له الخ (قوله وهى) اى المطلقة اه معنى
 (قوله والمنفعة الخ) اى وبين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسننا الخ) قال السبكي والمافع والغلة
 متقاربان وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شئ غير تلك المنفعة اما بفعله كاستغلال او بعوض عن فعل
 غيره او من عند الله تعالى وذلك الشئ يسمى غلة فالوصى له به يملكه من غير ملك العين والمنفعة كاجرة العبد
 والدار والحانوت وكسب العبد وما ينبت من الارض كله غلة تصح الوصية به كما تصح المنفعة اه معنى (قوله
 تتناول الخدمة) اى فى العبد وقوله السكنى اى فى الدار اه سم (قوله بمناص رحابه الخ) من الاجارة والاعارة
 والوصية بها والا كساب المعتادة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرفة لانها ابدال منافعه اه سم
 (قوله لكن بقيد) اى الغير (قوله الا فى الغلة) يحتمل اشارة الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احترازا
 عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة فاعلة قسمان الخ اه سم وقال السبكي وهو قوله التى هى
 الفرائد العينية اه والاول هو الظاهر (قوله وبناء) بكسر الباء وتخفيف النون (قوله وبواحد) عطف على
 قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة اى السكنى والركوب والاستخدام (قوله لان الغلة الخ) تعليل لقولهما بل
 ينبغي ان الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تفيد استحقاق غلة فقوله والمنفعة

وقوله بمعونة تلك القربة لا دلالة لتلك على البيان (قوله واندفع ما لشيخنا) عبارة في شرح الروض عقب سوق
 كلام الرافي وقول الاذرى ويحتاج الى الفرق مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول لا قارب اقارب زيد
 ويصدق عليه انه اوصى لجماعة من اقرب اقارب زيد انتهى

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) (قوله بتناول الخدمة) اى
 من العبد والسكنى اى فى الدار (قوله بمناص رحابه) منه الاجارة والاعارة والوصية بها والا كساب المعتادة
 كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرفة لانها ابدال منافعه (قوله الا فى الغلة) يحتمل اشارة
 الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احترازا عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة فاعلة قسمان الخ (قوله

تغايرهما صحيح ومن ثم اعترض الشيخان اطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة والكسب والخدمة فى القن والمنفعة اى
 والسكنى والغلة فى الدار ثم استحسننا المنفعة تتناول الخدمة والسكنى اى وغيرهما مناصرحا به قبل لكن بقيد الا فى الغلة وان كلاما من الخدمة
 والسكنى لا يفيد غيره ومن ثم لو استاجرنا للخدمة لم يكلفه نحو كتابة وبناء قالا بل ينبغي ان الوصية بالغلة او الكسب لا تفيد استحقاق
 سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تفيد استحقاق غلة ولا كسب لان الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين اه

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة خلافاً لمن توهمه شمولها للكسب لما يأتي أنه بدلهما و قول ابن الرفعة الخدمة أن تفيد ما تفيد هذه المنفعة ضاعف وكذا قوله أن الغلة تفيد الكسب وقوله ليس في الغلة محل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع أن الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الوجه أن المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وإن كانت فائدة عينية هي معدودة من منافع الأرض والغلة والكسب لا تفيد نخور كوكب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من الغلة والكسب خاصة والمفهوم من المنفعة أعم بما يفهم منهما اه وفي بعضه نظير يعرف بما تقرر والحاصل ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمده المحققون وأن المنفعة تطلق على ما يقابل العين ومن ثم ندرها لا مام وغيرهنا بانها ملك به قد لا تجارة الصحيح والمملوك به قصد اه وحض المنفعة لا غير واستتباعها للعين إنما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما ينزه ثم وهذا الاطلاق هو

المبادر منها هنا فمن ثم حملوها عليه كما حملوا الوصية على عود اللهو فيما مر لذلك وقد تطلق على ما هو اعم من ذلك فتشمل حتى الغلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا بفعل احد وهذا لا يعمل به هنا إلا لقرينة فالغلة قسمان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتتناوله المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو اجنبي عن المنفعة فاحتاج تناولها له الى قرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الا بصاء بدراهم يتجر فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعين الموصى بها لانه لا يحصل إلا بهد زوالها وهذا واضح خلافاً لمن وهم فيه وأن الذي يتجه في نحو النخلة والشاة انه ان اوصى بفوائدهما او بغلتهما اخص بنحو الثمرة واللبن والصوف او بمنافعهما لم يدخل نحو الثمرة إلا ان قامت قرينة ظاهرة على

أي الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك لتعليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله ما ذكره في المنفعة) أي من أنها مقابلة للعين وقوله شمولها للكسب أي مع أنه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاً مما سيأتي في قوله فالغلة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرفعة أن الخدمة الخ) هذا مقابل قولها السابق أن الخدمة لا تفيد غير هي وقوله أن الغلة الخ مقابل قولها السابق أن الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى وقوله ليس للغلة الخ مقابل اعتراضهم لإطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة في الدار (قوله محل في الدار) الأولى القلب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب سؤال (قوله لا يمنع الخ) خبر الكون (قوله غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله والغلة الخ) جملة اعتراضية وقوله وإن كانت الخ غاية (قوله والغلة والكسب الخ) أي وإن الغلة الخ (قوله لا تفيد نخور كوكب الخ) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أي بعض ما قاله الغير ولعل مراده بذلك البعض قوله أن المنافع تشمل الغلة وقوله والمفهوم من المنفعة اعم بما يفهم من الغلة فليتأمل (قوله والحاصل) أي حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أي في الوصية (قوله واستتباعها) أي المنفعة أو الاجارة (قوله ثم) أي في الاجارة (قوله وهذا الاطلاق) أي اطلاق المنفعة على مقابل العين (قوله كما حملوا الوصية) أي يعود (قوله وقد تطلق) أي المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل احد) أي كالثمررة (قوله وهذا) أي الاطلاق الثاني القليل (قوله ومن هذا) أي من الحاصل اه ع وشي ويحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة (قوله يعلم انه لا يصح الخ) اقره ع ش كان سم (قوله بالنسبة لها) أي للدراهم (قوله وان الذي الخ) عطف على قوله انه لا يصح الخ (قوله بان لم يكن لها) أي النخلة ولوثني الضمير ايرجع الى الشاة ايضاً لكان ان نسب (قوله أو اطرد) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أي باطلاق منفعة النخلة على نحو ثمرتها (قوله استتجارها) أي الشاة ولوثني الضمير ايرجع الى النخلة ايضاً لكان ان نسب (قوله هنا) أي في باب الوصية (قوله وكأنه) أي الاذرع (قوله الاقنى) أي في شرح ان اوصى بمنفعة مدة (قوله إلا أن يفرق بانه الخ) فرق في المعنى بهذا الفرق ايضاً اه سيد عمر (قوله هنا) أي في مسئلة العبد وقوله اتى أي الموصى (قوله كما تقرر) أي في اول الفصل (قوله لانه) أي الوارث أصلي لعل الانسب إسقاط الياء (قوله واما ثم) أي في مسئلة الدار (قوله فلم يعارض) أي حق الوارث

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة) أي من أنها مقابلة للعين (قوله خلافاً لمن توهمه شمولها للكسب) أي مع أنه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاً مما سيأتي في قوله فالغلة قسمان الخ (قوله أن المنافع تشمل الغلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لما سيأتي أنه بدلهما مع ما فيه ويوافق ذلك قوله الاقنى اعم بما يفهم منهما لان حاصله أن المنفعة تشمل الكسب والغلة (قوله لا تفيد نخور كوكب وسكنى) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ (قوله وفي بعضه) يتأمل (قوله لان الربح الخ) انظر هذا التعليل مع انه لم يذكر ما يفيد تصور المسئلة بالابصاء بالمنفعة أو الغلة

إرادة ما يشمل الغلة بان لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو اطرد عرف الموصى بذلك وقد مر ذلك نظائر فان قلت ما منفعة النخلة والشاة غير الغلة قلت ربط نحو الدواب في النخلة ونحو الثياب عليها ونحو دابة الشاة للحب فاه يصح استتجارها لذلك كما صرحوا به (تنبيه) وقع في الروضة هنا انه لو اوصى بخدمة عبده سنة غير معينة كان تعيينها للوارث ونازع فيه الاذرعى ثم قال ينبغي حملها على سنة متصلة به وانه وكأنه أخذ هذا من نظيره الآتي أنه لو اوصى بمنفعة داره سنة حملت على السنة التي تلى الموت وهو أخذ ظاهر إلا أن يفرق بانه هنا بقي الوارث شركة في المنافع إذ ما عدا الخدمة من نحو كتابة وبناءه خلافاً لابن الرفعة كما تقرر وعند بقا حق الوارث تكون الخيرة في تسليم ما عداه اليه لانه أصلي الموصى له عارض للخدمة حقه كان التعيين اليه وأما ثم لم يبق له حق في المنفعة لم يعارض حق الموصى له فانه صرف حقه لا ول سنة تلى الموت إذ

لأعراض له فيها فإثم له وما يؤيد ذلك قول القاصي لو أوصى ثمرة هذا البستان سنة ولم يعينها فتعينها للوارث أي لأنه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيما ذكر (٦٢) (وبذلك الموصى له) بالمنفعة وكذا بالغلة أن قامت قرينة على أن المراد بها مطلق المنفعة أو

اطرد العرف بذلك فيما يظهر نظير مامر (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعته فليست اباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جاز له ان يؤجر ويعبر ويوصى بها ويسافر به عند الامن وبده يدامانه وورثت عنه ومحل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته على اضطراب فيه والا كانت اباحة فقط كما لو اوصى له بان ينتفع او يسكن او يركب او يخدمه فلا يملك شيئا مامر ويأتى لانه لما عبر بالفعل واسنده الى المخاطب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعته او خدمته او سكنها او ركوبها خلافا لابن الرفعة والتعبير بالاستخدام كمو بان يخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصى له بتزويج العبد اى ان كانت الرصية مؤبدة والا احتيج الى اذن الوارث ايضا لما يظهر كانه لا بد من رضا امي الامة مطلقا (و) يملك ايضا (ا كسابه المعتادة) كاحتطاب واصطباد واجرة حرفة لانها ابدال المنافع الموصى بها (لا النادرة) كهبية ولقطة اذ لا تفقد بالرصية (و كذا ممرها) اى الامة اذا وطئت

[illegible]

(في غير مؤقتة بنحو حياته الخ) ظاهره ان المؤقتة بغير حياته باحقوان لم يعبر خلاف ظاهر شرح الروض بالفعل وهو صريح قول الشيخين واللفظ لاصل الروضة اما اذا قال او صيت لك بمنافعه حياتك فهو اباحة وليس بتعليك فليس له الاجارة وفي الا عار قوجان واذا مات الموصى له رجع الحق الى وريثة الموصى ولو قال او صيت لك بان تسكن هذه الدار او بان يخدمك هذا العبد فهو اباحة ايضا لاتملك بخلاف قوله لو صيت لك بسكنائها او خدمته هكذا ذكره الفقهاء وغيره وانتهى لكن اول في شرح الروض قوله بمنافعه من قوله نعم قوله او صيت لك بمنافعه حياتك اباحة بقوله اى بان تنتفع به ويستقل الموصى له بتزويج العبد قال شيخنا الشهاب الراملي المعتمدان الموصى له لا يستقل بتزويج العبد بناء على ان الكسب النادر لمالك الرقبة وان مؤن النكاح تتعلق بالكسب النادر ففي النكاح ضرر على الوارث فلا يقع بغير اذنه وما في الوسيط مبنى على ان مؤن

بشبهة او نكاح بملكه الموصى له بما نفعا (في الاصح) لانه من نماء الرقية كالكسب وكما لملكه الموقوف عليه وما لا في الروضة بالنصب واصلا الى انه ملك لورثته الموصى وقرق الاذرعى بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الثاني اقوى لمسلطه التادروالولد بخلاف الاول

و يملك الوارث الرقبة هنا لانهم قال غيره ولانه يملك الرقبة على قول فقوى الاستتباع بخلافه هنا ورد هذا بان الموصى له بالمنفعة ابدًا
قيل فيه انه يملك الرقبة ايضا ويرد الاولان بان الموصى له يملك الاجارة والاعارة (٦٣) والسفر بها وتورث عنه المنفعة

ولا كذلك الموقوف عليه

فكان ملك الموصى له اقوى

وعدم ملكه النادر انما هو

لعدم تبادر دخوله والولد

انما هو لما ياتي ولانه جزء

من الام وهو لا يملكها

لان ذلك اضعف ملكه

ومن ثم كان المعتمد ملكه

المهر وفاقا لاسنوى وغيره

وانه فيما اذا ابدت المنفعة

لا يحد لو وطى بخلاف

الموقوف عليه لما تقرر من

ان ملكه اضعف وايضا

فالحق في الموقوفة للبطن

الثاني ولو مع وجود البطن

الاول ولا حق هنا في

المنفعة لغير الموصى له

فاندفع ما قيل الوجه التسوية

بينهما او وجوب الحد في

الوصية دون الوقف

والاوجه في ارش البكارة

انه للورثة لانه بدل لزالة

جزء من البدن الذي هو

ملك لهم ولوعينت المنفعة

كخدمة فن او كسبه او غلة

دار او سكنائها لم يستحق

غيرها كما مر فليس له في

الاخيرة عمل الحدادين

والقصارين لان دلت قرينة

على ان الموصى اراد ذلك

على الاوجه (لاولدها) اي

الموصى بمنفعتها امة كانت

بالنصب عطفًا على النادر (قوله و يملك الوارث) هو بالباء الموحدة عطفًا على قوله بان ملك الثاني اقوى اه
رشيدى (قوله قال غيره) اي غير الاذرى وقوله ولانه الخ عطف على قوله الملك الخ ولو قال وبانه الخ عطفًا على
قوله بان ملك الخ كان انسب (قوله بخلافه الخ) اي الاستتباع في ملك الموصى له (قوله ورد هذا) اي فرق الغير
(قوله ويرد الاولان) اي فرقا لا اذرى (قوله والسفر بها) يعنى بالعين الموصى بمنفعتها اه عش (قوله ولا
كذلك الموقوف عليه) اي فليس له واحد منها والمراد بمنع الاجارة منه انه لا يجوز ان لم يكن ناظرًا والا
فلا اجارة من وظيفته لكن لان من حيث كونه موقوفًا عليه اه عش (قوله وعدم ملكه) ميتدا خبره انما هو
الخ وقوله والولد بالنصب عطفًا على النادر (قوله لما ياتي) اي في شرح لا ولدها وقوله ولانه الخ عطف
على لما ياتي (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم ايضا اه سم فيما ياتي فحقه ان يحذف (قوله
لان ذلك) اي عدم تملك الموصى له النادر والولد وهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادر دخوله ولما
ياتى (قوله ومن ثم) اي ان ملك الموصى له اقوى (قوله كان المعتمد ملكه المهر) (فرع) الوجه ان الموصى
له كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر سم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة او لا وانه
لا فرق بين النظر لما بين السرة والركبة وغيره اه عش (قوله وانه الخ) عطف على قوله ملكه المهر
(قوله فيما ابدت المنفعة الخ) والمعتمد كما قال شيخى انه لا حد مطلقا اه معنى عبارة النهاية ومن ثم لم
يحد الموصى له لو وطى الموصى بها ولو مؤقته خلافا لبعض المتأخرين قال عش منهم حج حيث قيد
بالمؤبد اه (قوله لا يحد) اي ويمنع اه عش (قوله وايضا الخ) عطف على قوله لما تقرر الخ
(قوله فالحق في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعنى انه موقوف عليه ومن اهل الوقف وان لم يستحق الا بعد
البطن الاول على ما هو مقرر في محله وبه يتدفع ما في حاشية الشيخ وكان الاول في عبارة الشارح وايضا
فحق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الاول انتهت اه رشيدى (قوله التسوية بينهما)
اي في سقوط الحد عنهما او وجوبه عليهما اه عش (قوله في ارش البكارة) اي وارث طرفه المقطوع
مغى وعش (قوله انه للورثة الخ) جزم به المغنى (قوله كخدمة فن) وينبغي ان تحمل على الخدمة المعتادة
للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدمه فيه اه عش (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم
من ملكه للمنفعة الموصى بها ملك هذه وان كانت خاصة اه عش (قوله كما مر) اي في اول الفصل (قوله
في الاخيرة) اي في الوصية بسكنى الدار (قوله اراد ذلك) اي ما يشمله (قوله امة كانت الى قول المتن وعليه
في النهاية الاقر له ومنه يؤخذ الى وكالكفارة النذر وقوله وظاهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج اوزنا) فان
كان من شبهة فسيأتى في شرح وله اعتناقه اه سم عبارة عش بخلافه من الوصى له او الوارث فانه حر وكذا
لو كان من اجنبى بشبهة اه (قوله او غيرها) اي كبهيمة سم وعش (قوله له) اي الولد والاجارة متعلق بملك
الخ (قوله بخلافه) اي الولد هنا اي في الوصية (قوله المستتبع) اي ملك الاصل له اي ملك الولد ويحتمل ان
الضمير الاول للاصل والثاني المولد (قوله ان كانت) الى المتن حقه ان يؤخر ويكتب محل قوله لجزء منها
بخلاف الحادث الخ اي فهو ملك الوارث اه عش (قوله بعد الوصية الخ) اي وان انفصل بعدموت الموصى
اه بجبرى (قوله وقبل الموت) ولو قارن الحمل خروج الروح فبل يلحق بما بعد الموت وبما قبله فيه نظر

التكاح لا يتعلق بالنادر او انه للموصى له بالمنفعة اه وقال ولم ير في شرحه والمزوج له ذكر اكان او
انثى الوارث باذن الموصى له كما اتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم
ايضا (قوله ومن ثم) كان المعتمد الخ شرح هذه المقالة) اعتمد م ر ثم ايضا (فرع) الوجه ان الموصى له
كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر (قوله والحال انه من زوج اوزنا) فان كان من شبهة فسيأتى اي في شرح وله

والحال انه من زوج اوزنا او غيرها فلا يملكه الموصى له ويفرق بينه وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه لم يعارضه اقوى
منه بخلافه هنا فان ابقاء ملك الاصل للوارث المستتبع له معارض اقوى ملك الموصى له فقدم عليه (في الاصل بل هو) ان كانت حاملا به
عند الوصية لانه كالجزء منها او حملت به بعدموت الموصى لانه الآن من فوائد ما استحق منفعته بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت

وان وجد عنده لحدوته فيما لم يستحقه الى الان (كلام) في حكمها فتكون (منفعة له ورقبته للوارث) لانه جزء منها ولو نص في الوصية على
الولد دخل قطعا ولو قتل الموصى بمنفعة فوجب (٦٤) مال وجب شراء مثله بقرعة لغرض الموصى فان لم يف بكامل فاشقةص والمشتري

والا قرب الثاني اه عش (قوله وان وجد عنده) اي انفصل عند الموت (قوله فيما لم يستحقه) اي الموصى له
الى الان اي ان الحدوث (ولو نص) اي الموصى وقوله على الولد اي الحادث بعد الموت اه عش والاولى
التعميم وارجاه لجميع انواع الحل المتقدمة انفا (قوله ولو قتل) الي قوله ويفرق في المغنى (قوله فوجب
مال) اي بان كانت الجناية عليه خطأ وشبه عمد او عفى عن القصاص على مال فان اقتص بطلت الوصية اه
عش (قوله والمشتري الوارث) اي ان لم يكن وصى والا فيستقل ويقدم على الوارث سم على حج اه عش
(قوله يفرق بينه) اي بين الوصية (قوله ويباع في الجناية الخ) عبارة النهائية والمغنى ولو قتل الموصى بمنفته
قتلا بوجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالومات أو انه دمت الدار وبطلت منفعتها فان
وجب مال بعفوا وبجناية توجهه اشترى به مثل الموصى بمنفته ولو كانت الجناية من الوارث والموصى له ولو
قطع طرفه فالارث للوارث وان جنى عمدا اقتص منه او خطأ وشبه عمد او عفى على مال تعاق برقبته ويباع في
الجنائية ان لم يفديه فاذا زاد الثلث على الارش اشترى في الوارث مثله وان فدياه واحد هما او غيرهما اذا كان
وان فدى احدهما بضيبة فقط يبيع في الجناية نصيب الاخر اه (قوله اذا فدى) ببنا المقعول (قوله يعنى القن
الموصى بمنفته كما باصه) اي قد يوهب الممتن أن الضمير للولد اه سم قال المغنى ولا يرجع العتيق عليه بقيمة
المنفعة لانه ملك الرقبة مسلوبا بالمنفعة ولو ملك هذا العتيق رقيقا بالارث والهيبة او غير ذلك فاز بكسبه وله ان
يستعير نفسه من سيده قياسا على مالو آجر الحر نفسه وسلبها ثم استعارها اه (قوله ولوله وابدأ) الى قوله ومنه
يؤخذ في المغنى (قوله نعم بمنع اعتاقه الخ) وعليه فلو فعلت بقنا فيما يظهر اه عش (قوله لعجزه عن
الكسب) يؤخذ منه عدم صحته لعدم منفعة تترتب على الوقف فان الموصى له يستحق جميع منافعه فلم
تبق منفعة للوقوف عاياه اه عش اقول ينبغي تقييده بالمؤبد وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيد
تعليقه (قوله ومنه يؤخذ انها الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغنى ولصريح النهاية عبارة وهو سواء في ذلك اكانت
الوصية مؤقتة بمدة قريبة ام لا كما يشمله كلامهم خلافا للاذرعى اه قال عش قوله كما يشمله كلامهم خلافا للحج
حيث قال ومنه يؤخذ انها لو اقلت الخ اه (قوله وعلى هذا) اي قوله لو اقلت الخ (قوله وكالكفارة النذر)
جزم به شرح الروض اي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له اعتاق هذا عن هذا النذر اه سم (قوله على الاوجه)
عبارة المغنى قاله الزركسي ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب النذر ان المعيب يجوز ان هذا يجوز اي ايضا اه
(قوله وللوارث) الى الممتن في المغنى (قوله ان امن حبلها) قضية الجواز حينئذ عدم وجوب المهر وهو كذلك
فيما يظهر اه عش (قوله فان اياهه انتع) ولو وطئها حينئذ تصر به مستولدة قال في العباب والمعمد عدم
وجوب المهر اه عش (قوله والنقص الخ) عطف على الهلاك (قوله يشترى بها) اي بقيمتها وقت الولادة
مثله اي من ذكر او انثى اه عش (قوله وتصير ام ولد) ولو احولها الموصى له لم يثبت استيلاؤها لانه لا ملكها
وعليه قيمة الولد اه نهاية قال عش اي والولد حرنسب وقياس ما مر انفا ان يشترى بها مثله لتكون
رقبته للوارث ومنفعة للموصى له فلو لم يمكن شراؤه مثله بقيمته بقياس ما مر في القتل شراء شخص وهو
الا قرب اه (قوله اي الوارث) الى قول الممتن ويبيعه في النهاية (قوله واوغیره) عبارة النهائية والمغنى وعاف

الوارث ويفرق بينه وبين
الوقف فان المشتري فيه
الحاكم بان الوارث هنا مالك
للاصل فكذا بدله والموقوف
عليه ليس مالكا فلم يكن له
نظر في البدل فتعين الحاكم
وبيع في الجناية وحينئذ
يبطل حق الموصى له بخلاف
ما اذا فدى (وله) اي الوارث
ومثله موصى له برقبته دون
منفعته (اعتاقه) يعنى القن
الموصى بمنفته كما باصه ولو
مؤبدا لانه خالص ملكه
نعم بمنع اعتاقه عن الكفارة
وكتابتها لعجزه عن الكسب
ومنه يؤخذ انها لو اقلت
بزم من قريب لا يحتاج فيه
لنفقة أو ببق من المدة مالا
يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه
عنها وكتابتها لعدم عجزه
حينئذ وعلى هذا يحمل ما حمله
الاذرعى فتأمل وكالكفارة
النذر على الاوجه لانه
يسلك به مسلك الواجب
والوصية بحالها بعد العتيق
ومؤنته في بيت المال ولا فعل
مياسير المسلمين وللوارث
ايضا وطؤها ان امن حبلها
ولم يفوت به على الموصى له
منفعة يستحقها فان لم يامن
امتنع خوف الهلاك بالطلاق
والنقص والضعف بالحل
اماولدها من الوارث غير
نسبب وعليه قيمته يشترى

لاعتاقه وقوله واوغیره اي كدابة (قوله ولو قتل الموصى بمنفعة فوجب مال وجب شراء مثله الخ)
والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للاصل فكذا بدله
والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظر في البدل فتعين الحاكم شرح مر وسكت عن الموصى فهل
يشارك الوارث ويستقل والا ولا ينبغي ان يستقل ويقدم على الوارث (قوله يعنى القن) اي قد يوهب الممتن
ان الضمير للولد (قوله وكالكفارة النذر على الاوجه) جزم به شرح الروض عن الاذرعى اي بان نذر اعتاق
عبد فلا يجوز له اعتاق هذا عن هذا النذر (قوله ان امن حبلها الخ) مر (قوله في الممتن وعليه نفقته

بها مثله لينتفع به الموصى له وتصير ام ولد فتعتق وتمسوبة بالمنفعة وظاهر ان الواطى بشبهة باحقه الولد ويكون الدابة
جرا والمزده قيمته يشترى بها مثله كذا ذكر (واعايه) اي الوارث ومثله الموصى له برقبته (نفقته) يعنى مؤنة الموصى بمنفعته فتا كان او غيره

ومنها فطرة القن (إن أوصى) بالبناء للمفعول وهو الاحسن ويصح للفاعل وحذف العلم به أي إن أوصى المرعى (بمنفعة ممددة) لأنه ما لك الرقبة والمنفعة فيها عند تلك المدة وفيها إذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الأولى ولو لم يوصى بمنفعة سنة ثم آجره سنة ومات فوراً بطالت الوصية لأن المستحق بمنفعة السنة الأولى قد فوتها على تعين الأولى ولو كان المرعى (٦٥) له غائباً عند الموت وجب له إذا قبل الوصية بدل بمنفعة تلك السنة التي

تلى الموت وإن تراخى القبول عنها لأن به يتبين استحقاقه من حين الموت كما علم بما مر على من استولى عليها من وارث أو غيره كما هو ظاهر خلافاً لمن ظن فوات حقه بغيره ثم رتب عليه بحته أنه ينبغي أن له سنة من حين المطالبة (وكذا أبدأ في الاصح) لأنه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه بالاعتاق أو غيره وأقضى صاحب البيان بأنه وإن عتق يستمر عليه حكم الارقاء لاستغراق منافعه على الابد بخلاف المستاجر لانتفاء ملك منافعه واعتمده الاصبحي في كتابه الاسرار وخالفها أبو شيكل والسبتي فقالا بل له حكم الاحرار ورجح بعض المتأخرين الثاني بأنه أوفق لا إطلاقاً لأئمة اذ لم يعد احد من موانع نحو الارث والشهادة استغراق المنافع اه و قول الهرولى لا تلزمه الجملة بحتم كلام الرايين اما الاول فواضح واما الثاني فهو لاستغراق منافعه وان كان حراً وعمله ان زاد اشتغاله بها على قدر الظهور والازمة ولم يكن للمالك منافعه منه منها كالسيد معقنه (وبيعه) أي الموصى بمنفعته فهو

الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البستان المرعى بشمرة فإن تراخى عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منه وإن تنازع عالم بجواز أحد منها بخلاف المنفعة لحرمة الروح اه (قوله ومنها) أي الزينة (قوله) وحذف العلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف إلا في الاستثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام اسم السيد عمر (قوله) وفيها إذا أوصى بمنفعة عبد الخ) لا مناسبة له هنا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيره اه رشدي (بمنفعته) أي القن (قوله ومات) أي المرعى (قوله) لأن المستحق) أي بالوصية وقوله وقد فوتها أي الموصى بالاجارة اه عش (قوله) وعلى تعين الأولى الخ) فيه إشعار بعدم رقوطه على النقل مع أنه في الروضة واصلها عابرتها وإن مات قبله يعني قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أصحهما أن انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة للموصى له وتبطل الوصية فيما مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت بطالت الوصية والثاني أنه يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولو لم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فقتضى الوجه الاول أنه تقوم قيمة المنفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما في إطلاق الشارح وجوب الاجارة على الوارث عند غيبة الموصى له فتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله بما مر) أي قبيل فصل أوصى بشاة (قوله) على من استولى الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشدي متعلق بقوله بدل اه (قوله) من وارث أو غيره) أي فولم يستبدل عليها احد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه عش (قوله) ثم رتب عليه) أي على ذلك الظن (قول المتن وكذا ابدأ الخ) بأن يقول ابدأ ومدة حياة العبد ويطلق الامر اه معقنه (قوله) بل له حكم الاحرار) معتمده اه عش وقد قدمنا عن المعنى ما يفيد اعتماده (قوله) استغراق المنافع) مفعول لم يعد (قوله) انتهى) أي قول بعض المتأخرين (قوله) اما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله واما الثاني هو قوله له حكم الاحرار اه عش (قوله) فهو) أي عدم لزوم الجملة (قوله) وعمله) أي محل عدم اللزوم على الثاني (قوله) كالسيد معقنه) لا يخفى أن التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير واما اللزوم فلا يتصور في القن ليقصه اه سيد عمر (قوله) أي الموصى بمنفعته) إلى قول المتن وأنه تعتبر الخ في النهاية الا قوله وافهم التشبيه إلى الاول وقوله ولو أوصى بمنفعة كافر إلى فان قلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة إلى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله وقد يراد إلى ولو أوصى بامة وقوله أي وقلنا إلى فاعتمدها الوارث (ويصح عود الضمير الوارث) أي وحذف مفعوله للعلم به (قوله) وحذف للعلم به) فيه نظير ما مر آنفاً عن الحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتفاء بما سبق لغيره اه سيد عمر (قوله) المنفعة) مفعول يؤدي في المتن (قوله) وللذموم) الو او بمعنى او (قوله) أي أن لم تؤبد الوصية الخ) أي والتذكير في المتن بتأويل التبرع ولأن المصدر المؤنث يذكر ويؤنث (قوله) ولو لغير الموصى له) عبارة المعنى للموصى له قطعاً ولغيره على الراجح اه (قوله) وهو كذلك)

إن أوصى بمنفعته ممددة وكذا أبدأ في الاصح) وعلف الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البستان المرعى بشمرة فإن تراخى عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منه وإن تنازع عالم بجواز أحد منها بخلاف المنفعة لحرمة الزوج شرح مر (قوله) وحذف للعلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف إلا في الاستثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام (قوله) وفيها إذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الأولى) تقدم خلاف مذاعن الروضة فيها إذا عبر بالخدمة فكأنه يفرق بين الخدمة والمنفعة وتقدم تجوز الشارح الفرق بينهما (قوله) على من استولى الخ) متعلق بوجوب (قوله) أن لم يؤبد) وشمل ما لو كانت المدة مجهولة وطريق

مضاف للمفعول وحذف فاعله وهو الوارث للعلم به ويصح عود

(٩ - شرواني وابن قاسم - سابق)

الضمير الوارث السابق فهو مضاف للفاعل (إن لم يؤبد) بالبناء للفاعل وحذف للعلم به أي الموصى بالمنفعة وللمفعول أي إن لم تؤبد الوصية بمنفعته (ك) بيع الشيء (المستأجر) فيصح البيع ولو لغير المرعى له وأفهم التشبيه أنه لا بد هنا من العلم بالمدة وهو كذلك فإبداء ابن الرقبة

ذلك بحال له لعدم كون هذا انصافيه ولا كالمقدرة بحياته لم يصح بيعه أى لا للبوصى له كاعلم من قوله (وأن أبدا) المنفعة ولو باطلاقها لما مر أنه يقتضى التأيد (فالاصح أنه يصح بيعه للبوصى له دون غيره) إذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه ومن ثم إن اجتماعا لبيعه من ثالث صح على الأوجه من وجهين فيه لو جرد الفائدة حينئذ لم (٦٦) ينظر واهنا الفائدة الاعتاق كالزمن لا تملك أحد بين المشتري وبين منافعه وهما الموصى له لما

استحق جميع منافعه على التأيد صار حائلا بينه وبين مرید شره فلم يصح كما علم بما مر في ثالث شروط البيع وإذ لم يصح بيعه إلا للبوصى له فاسلم القن والموصى له الوارث كافران فالذى يظهر أنه محال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للبوصى له ولا يجبران على بيعه لثالث لأنه لا يدري ما يخص كلا من الثمن ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبدا فاسلم القن فهل يجبر الوارث الكافر على بيعه للبوصى له إن رضى به تخليصه من ذل بقائه في ملكه الموجب لاستيلائه عليه في غير وقت الانتفاع به أو لا لكل محتمل والأول أقرب فان قلت يشكل على ما تقر من صحة بيعهما لثالث مأمرا أنهما لو باعا عبديهما لثالث لم يصح ولأن تراديا قلت يفرق بأن كلام القنين مثلا مقصود لذاته ففقد يقع النزاع بينهما في التقسيم لا إلى غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فإنه تابع فسوخ فيه ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا المسجد كذا مثلا وخرجت من الثلث لم يصح بيع بعضها وترك

وقال للسهج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة تهو شمل ما لو كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حينئذ ما ذكره في اختلاط حمام البرجين مع الجهل اه قال ع ش قوله ما لو كانت المدة مجهولة أى مدة الوصية كان قال إلى مجيئى مثلامن السفر وقوله ما ذكره الخ أى فيباع لثالث ويوزع الثمن على قيمته مسلوب المنفعة وقيمه منتفعا به ويدفع ما يخص المنفعة للبوصى له وما بقى للوارث اه وفيه نظر إذ المنفعة المجهولة لا يمكن تقويمها كالزبد (قوله ذلك) أى اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أى التشبيه (قوله ولا) أى وإن كانت المدة مجهولة وقوله بحياته أى زيد اه معنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وفاقا للسهج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية كما مر انفا (قوله وإن أبدا المنفعة الخ) أى أو كانت مدة مجهولة اه معنى (قوله إذ لا فائدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره صح بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فتتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر اه ع ش أى كما صرح به الروض وشرحه (قوله لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر أى كوجدان كنز سم ومغنى وع ش وقال السيد عمر بعد ذكر ذلك عن سم مانصه أقول بل لا نسب أنه إشارة إلى فائدة الاعتاق بدليل تعرضها اه (قوله صح) أى ويوزع الثمن بالنسبة على قيمة الرقبة والمنفعة فإذا كانت قيمته بمنافعه مائة وبدونها عشرين فلما لك الرقبة خمس الثمن ولما لك المنفعة أربعة أخماسه اه ع ش (قوله على الأوجه) كذا فى المغنى (قوله ولم ينظروا هنا) أى فى البيع لغير الموصى له (قوله وبين منافعه) أى الزمن اه سم (قوله صار) أى الموصى له (قوله ويستكسب) ببناء المفعول (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم اه سم (قوله لأنه لا يدري ما يخص كلا الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة إن أمكن بيع أحدهما من الآخر اه سم عبارة ع ش قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جهل كل بما يخصه من الثمن وقد يجاب بأن اجتماعهما مرضا منهما بالضرر المترتب على صحة البيع من التنازع ولا يلزم من جواز به الاختيار الإيجاب عليه اه (قوله لأنه لا يدري الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده اه سم (قوله إن رضى) أى الموصى له به أى بشرائه (قوله تخليصه من ذل بقائه في ملكه الموجب الخ) محل تأمل فى أصل الروضة فيملك يعنى الموصى له لإثبات اليد على العبد الموصى بمنفعته وبه جزم الروض وأقره شارحه من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيد عمر (قوله مأمرا) أى فى الشرط الخامس البيع (قوله بأن كلام القنين الخ) أقول وبأن الضرورة فى الجملة هنا دعت إلى المساعدة بذلك كفى اختلاط حمام البرجين ولا ضرورة بوجه فى بيع العبدين اه سيد عمر وقد مر عن سم مثله (قوله مثلا) الأولى ذكره عقب قوله السابق عبديهما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك الأحاد الرقبة (قوله وخرجت) أى الأرض (قوله قد يستغفرهما) أى المدين الاجرة (قوله فيكون الجميع) أى جميع الغلة الموصى له أى فيها ألف مفهوم من بلا معارض له (قوله فى ثم وصاياه) أى فى شرحه وقوله أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون الخ بيان لما تقدم (قوله فظاهر كلام بهضم صحة الوصية) وعلى هذا فيفرق

الصحة حينئذ ما ذكره فى اختلاط حمام البرجين مع الجهل شرح مر (قوله إذ لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله لوجود الفائدة) فى أن لا لا يدري ما يخصه من الثمن ثم رأيت ما يأتى (قوله وبين منافعه) أى الزمن (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم (قوله لأنه لا يدري الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة وإن أمكن بيع أحدهما من الآخر (قوله لأنه لا يدري الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده (قوله

ما يحصل منه المدين لا خلاف الاجرة فقد استغفرهما فيكون الجميع الموصى له نعم صح بيعهما لملك المنفعة وما إذا قال بمائة من غلتها فلم تأت الغلة إلا مائة فقد تعارض مفهوم من ومفهوم مائة فالأرجح والذي يتجه تقديم الثانى لأن المائة لا تطاق على مادونها ومن قد تكون لا ابتداء الغاية كما تقدم فى ثم وصاياه من ثلث الباقي أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون من لا ابتداء ولو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بهضم

صححة الوصية وعليه فيجبر على نقلها لمسلم كالأستاجر كافر مسلما عينا وقديهم (٦٧) المثن انه لا يصح بيع الموصى له بالمنفعة

بينه وبين مالو اوصى بمسلم لكافرو مات الموصى والموصى له باق على كفره حيث قال الشارح يتبين بطلان الوصية بان اذلال المسلم بملك الكافر له اقوى من مجرد ملك المنفعة وقياس ما مر في الاجارة ان يكلف رفع يده عنه بايجار المسلم اه ع ش (قوله فيجبر على نقلها لمسلم) اى للوارث ولو بالبيع او غيره بنحو الاجارة (قوله وقد يفهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة اه سم (قوله بالمنفعة المؤبدة) متعلق بالموصى له ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية هنا دون ما ذكره قبل وخلافا للغنى وسم عبارة الرشيدى قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعليمهم خلافا للدارمى ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ابن حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشى عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة يذفع بها باستيفائها فالمنفعة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجبولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها الخ ولم يذكر حج المسئلة الاولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبدة وما تقدم على خلافه اه وعبارة المثنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشى ققياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره وجزم به الدارمى والظاهر كما قال شيخى الصحة مطلقا لان علة المنع المتقدمة لا تاتى هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التنظير فيما ذكر ان كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة فيلنظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة الا ان يراد بالبيع هنا ايراده بلفظ الايجار اه سم (قوله واجيب بانه) اى بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) ينبغي ان ينظر المراد منه هل هو انه تمتنع الاجارة فيما اوصى به على التاييد ومقتضى حاجة الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فحل تامل وان كان الثانى فليبين اه سم سيد عمر (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد يقال اذا اوجر بقدر ما يقتضيه الارش تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع اه (قوله ولان قضية الجواب الاول) الى ولم يقولوا به يندفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله مطلقا) اى في الجنائية وغيرها (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان يبيع هذا) اى يبيع نصيب الموصى له في مسئلة الجنائية (قوله فيه دون غيره) الاولى التانيث (قوله لرجل) اى مثلا (قوله لاننا انقرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو اوصى بحمل امة دونها ثم اعقها لم يعق الخ لويبقى فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انقرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه ع ش اقول وهذا صريح قول الشارح كالنهاية او بما تحمله الخ المعطوف على قوله بامه الخ (قوله بامر) اى في شرح بشرة او حمل سيحذنان (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يمتنع على الحر تزوجها الا بشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف فرق الولد وهي موجودة سم على حج اقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا حر لا ينكح الا بشروط الامة وهي الموصى باولادها لما اذا اعتقها الوارث اه ع ش عبارة السيد عمر وعليه فيلغزو يقال لئلا يرقى تولد بين حرين اه

وقديهم المثن الخ المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة (قوله وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية لوزركشى له عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة ينتفع بها باستيفائها فالمنفعة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجبولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعليمهم خلافا للدارمى ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ابن حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشى عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة يذفع بها باستيفائها فالمنفعة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجبولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها الخ ولم يذكر حج المسئلة الاولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبدة وما تقدم على خلافه اه وعبارة المثنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشى ققياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره وجزم به الدارمى والظاهر كما قال شيخى الصحة مطلقا لان علة المنع المتقدمة لا تاتى هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التنظير فيما ذكر ان كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة فيلنظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة الا ان يراد بالبيع هنا ايراده بلفظ الايجار اه سم (قوله واجيب بانه) اى بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) ينبغي ان ينظر المراد منه هل هو انه تمتنع الاجارة فيما اوصى به على التاييد ومقتضى حاجة الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فحل تامل وان كان الثانى فليبين اه سم سيد عمر (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد يقال اذا اوجر بقدر ما يقتضيه الارش تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع اه (قوله ولان قضية الجواب الاول) الى ولم يقولوا به يندفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله مطلقا) اى في الجنائية وغيرها (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان يبيع هذا) اى يبيع نصيب الموصى له في مسئلة الجنائية (قوله فيه دون غيره) الاولى التانيث (قوله لرجل) اى مثلا (قوله لاننا انقرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو اوصى بحمل امة دونها ثم اعقها لم يعق الخ لويبقى فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انقرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه ع ش اقول وهذا صريح قول الشارح كالنهاية او بما تحمله الخ المعطوف على قوله بامه الخ (قوله بامر) اى في شرح بشرة او حمل سيحذنان (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يمتنع على الحر تزوجها الا بشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف فرق الولد وهي موجودة سم على حج اقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا حر لا ينكح الا بشروط الامة وهي الموصى باولادها لما اذا اعتقها الوارث اه ع ش عبارة السيد عمر وعليه فيلغزو يقال لئلا يرقى تولد بين حرين اه

قيمتهم لانه بالاعاق فوتهم على الموصى له اه

وهو عجيب مع قولهم الآتي في العتق لو كان الحل لغير المعتق بوصية أو غير هالم يعتق بعق الام فعلم ان الوجه هو الاول لان تعلق حق الموصى له بالحل يمنع سريان العتق اليه فيبقى على (٦٨) ملكه (و) الاصح (انه تعتبر قيمة العبد) مثلاً (كلها) اي مع منفعة (من الثلث ان اوصى

(قوله وهو عجيب) اي تصريب الزركشي ما ذكر (قوله هو الاول) اي رقية او لادها وبه افتى شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله والاصح انه قد تبر) الى الفرع في المأني الاستثنائي عدم وفاء الثلث وفي النهاية الاقوله والكلام في الوصية الى او بالمنفعة واحد (قوله مثلاً) عبارة المأني ذكر المصنف العبد مثال فان منفعة الدار وشجرة البستان كذلك اه (قوله اي مع منفعة) الاحسن كافي المأني رقبته ومنفعة (قوله) لانه اي الموصى حال الخ) عبارة المأني لتفويته اليه كالمو باع بشئ مؤجل اه (قوله على اخر عمره) اي في المؤبد وعلى اخر المدة في مجهولها (قوله اعترت المائة كلها) اي لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية ان يكون له مائتان اخر ان اه معنى (قوله والا) اي وان لم يف الثلث بالعشرة كان يحتاج في مؤن التجهن والديون الى ما لا يبقى بعده الا ما يفي ثلثه بها اه سم (قوله انها يتأبأها) اي الموصى له الوارث المنفعة (قول المتن بها) اي منفعة العبد اه معنى (قوله لم تحسب) اي الرقبة عبارة المأني لم يحسب العبد اه (قوله ولو اعاد الدار) اي احدهما او غيرهما اه شرح الروض (قوله بآلتها) مفهوماً انه لو اعادها بغير آلتها لا تعود منفعة الموصى له وانه لو اعادها بالها وغيرها لا تكون المنفعة للموصى له كذلك ولكن يحتمل ان تقسم المنفعة بينهما بالخاصة في هذه اه ع ش عبارة سم قال في الخادم واحترز بقوله بالها عما اذا اعادها بغير تلك الآلة فلا حق للموصى له في انها قطعاً كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما افهمه قوله في انها قال في العباب فرع اذا انهدمت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له اعادتها بآلتها لا بغيرها فان اعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله او اولاده) بالجر عطفاً على تربته (قوله من ربح ملكه) هل للوارث حينئذ يبيع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم راي قول السابق ولو اوصى ان يدفع من غلة ارضه

الابشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف رق الولد وهي موجودة (قوله فعلم ان الوجه هو الاول) مر به افتى شيخنا الشهاب الرملي (قوله او مدة مجهولة) عبارة العباب قالوا او سنة غير معينة انتهى وتقدم ان اطلاق السنة يحتمل على الاولى فليتام (قوله فالوصية بعشرة) فان قلت من لازم العشرة من مائة وإن لم يوجد غير المائة انها دون الثلث لانها عشرة وهو دون الثلث قطعاً فكيف يتأتى التفصيل فيما بين ان يوفي بها الثلث او لا كافي قوله فان وفي الخ قلت قد يحتاج في مؤن التجهن والديون الى ما لا يفي ثلثه بها فان المعتبر للوصية ثلث ما يفي بعد المؤن والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث فيه الووصى بمنفعته اي مؤبداً كاستان اوصى بشئ مؤبداً قيمة الرقبة والمنفعة انتهى فقد اوصى في المثال ببعض المنافع وهو الثمرة كبن الشاة في مثال الشارح ومع ذلك اعترت قيمة الجملعة من الرقبة والمنفعة من الثلث فهذا قد برد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فليتام الا ان يصور بما اذا لم يكن للبستان منفعة الا الثمرة (قوله فلواوصى له ببعضها) كبن شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه ابدأ لا يقال لم يظهر مخالفة هذا لما قبله فانه يجمع الجميع انه يقوم الشيء بحملته ثم يقوم مسلوباً ما اوصى به من كل المنافع او بعضها لانا نقول بخالفتها لما قبله ظاهرة فان ظهر منه انه اوصى بجميع المنافع فان كان اوصى بها مؤبداً اعترت قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث او مدة اعتبر التفاوت بين قيمتها مع منفعتها وقيمتها مسلوباً بالمنفعة من الثلث وإن اوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقاً سواء اوصى ببعض مؤبداً او مؤقتاً (قوله على الوجه) كذا مر (قوله ولو اعاد الدار بالها) قال في الخادم واحترز بقوله بآلتها عملاً اذا اعادها بغير تلك الآلات فلا حق للموصى له في آلتها قطعاً كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما افهمه قوله في آلتها قال في العباب (فرع) اذا انهدمت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له اعادتها بآلتها لا بغيرها فان اعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصى له) قال في الخادم بعد ذكر هذا في اعادة الوارث وهو ظاهر لاذ لم يزل بالانهدام اسم الدار اما اذا

بمنفعته ابدأ) او مدة مجهولة لانه حال بينها وبين الوارث ولتعدد تقويم المنفعة يتعدد الوقوف على آخر عمره فيتعين تقويم الرقبة مع منفعتها فان احتملها الثلث لزمت الوصية في الجميع والاقبيما يحتمله فلو ساوى العبد بمنافعه مائة وبدونها عشرة اعترت المائة كلها من الثلث فان وفيها فواضح والا كان لم يف الانصاف صار نصف المنفعة للوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انها يتأبأها (وان اوصى بهامدة) معلومة (قوم بمنفعته ثم) قوم (مسلوباً) تلك المدة ويحسب الناقص من الثلث لان الحيلولة له بصدد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة وبدونها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فواضح والا كان وفي بنصفها فكما مر كما هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلواوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه ابدأ او الى المدة المعلومة ان ذكرها ونظر في التفاوت ايسره الثلث ام لا ولو اوصى بالرقبة فقط لم تحسب من الثلث لان الرقبة الخالية من المنافع كالناتفة فلا قيمة لها او بالمنفعة

لو احدث بالرقبة لآخر فرد الاول رجعت المنفعة للوارث على الوجه ولو اعاد الدار بآلتها عاد حق الموصى له الخ بمنافعها (فرع) لو اوصى بان يعطى خادماً تربته او اولاده مثلاً كل يوم او شهر او سنة كذا اعطيه كذلك ان عين اعطاه من ربح ملكه والا

أعطيه اليوم الاول ان خرج من الثالث وبطلت الوصية فيما بعده لانه حينئذ لا يعرف قدر (٦٩) الموصى به في المستقبل حتى يعلم أخرج

من الثالث والا ومن ذلك
مالو اوصى لوصيه كل سنة
بمائة دينار مادام وصيا
فيصح بالمائة الاولى ان
خرجت من الثالث لا غير
خلافا لمن غلط فيه (وتصح)
الوصية (بمخرج تطوع) او
عمرته او هما (في الاظهر)
بناء على الاظهر من جواز
النيابة فيه ويحسب من
الثالث اما الفرض فيصح
قطعا (ويخرج من بلده او)
من (المقات) او من غيرهما
ان كان ابعد من المقات
(كما قيد) عملا بوصيته
هذا ان وفي ثلثه بالحج بما
عينه قبل المقات والا فمن
حيث ينبغي نعم لو لم يف بما
يمكن الحج به من المقات
اي ميقات الميث كما علم ما
مر في الحج بطلت الوصية
وعاد للورثة قطعا لان الحج
لا يتبع بعض بخلاف ما مر في
العتق (وان أطلق) الوصية
(فمن المقات) يخرج عنه
(في الاصح) عملا على أقل
الدرجات (وحجة الاسلام)

الخ اهتم وقوله السابق اى في شرح فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره (قوله اعطيه اليوم الاول)
أى مثلا اه سم (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت فيما يكمل به الثالث بعده اه سم أقول هذا هو
الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بمخرج) إلى قول المتن ويخرج من المقات في النهاية (قوله او هما)
الاولى بهما (قوله فيه) اى تطوع النسك (قوله ويحسب) اى في النسك الموصى به (قوله اما الفرض) اى
الوصية بالنسك الفرض (قوله ان كان) اى الغير وقوله من المقات اى ميقات الميث بل ومقات من ينوب
عنه (قوله هذا) اى كون الحج مما يقيد به (قوله ثلثه) اى او ما يخص الحج منه وقوله بالحج اى باجرته وقوله
نعم الخ استدراك على قوله فمن حيث بنى الشامل لما بعد المقات أيضا (قوله لو لم يف) إلى قوله ويخرج عنه من
المقات في المغنى (قوله بما يمكن الحج به) الاخصر الاوضح بالحج (قوله بطلت الوصية الخ) محله في النفل
اما الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل ساطان ومثله مراهيجرى (قوله وعاد للورثة قطعا لان الحج
الخ) فيه وقفة لان الاحرام من المقات ليس من الحج إذ غايته انه واجب فيه فلا ياتى هذا التعليل ثم رأيت
شيخنا م ر رجع عنه ومشى على الصحة خلافا للحج فقله من المقات ليس بقيد الصحيح انه يخرج عنه ولا تبطل
الوصية كما في سم وقلوبى اه يجزى (قوله لان الحج لا يتبع بعض الخ) عبارة المغنى وفرق بينه وبين مالو اوصى
بالعتق ولم يف ثلثه بجمع فمن الرقة حيث يعتق بقدره على وجه بان عتق البعض قرينة كالكل والحج لا
يتبع بعض اه (قوله فمن المقات يخرج عنه) هذا إذا قال احبوا عني من ثلثي فان قال احبوا عني بثلثي فدل ما
يمكن به ذلك من حجة فاكثر فان فضل ما لا يمكن ان يخرج كان للوارث معنى ونهاية وروض (قولنا من
وحجة الاسلام الخ) وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء اوصى في الصحة
ام في المرض اهمغنى (قوله اى فى الصحة) يرجع للنذر اه سم (قوله ولا) اى بان وقع النذر في المرض (قوله فان
قيد) قد يغنى عنه ما مر آنفا (قوله وفي به) اى بالتفاوت بين أجرى حجة من المقات وحجة من الابدال الذى
قيد به فيها يظهر وان أوهمت عبارة خلافه هذا ويظهر ايضا ان باقى هذا نظير ما مر آنفا من أنه حيث لم
يف الثلث بما عينه فيخرج عنه من حيث بنى اه سيد عمر (قوله لم يف) اى في استحقاق من يخرج بالشئ المعين اه
كردى (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يخرج به ولا كانت
الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على حج أقول كلتا القضيتين معتبرة فيها يظهر فانهما من مفهوم الاولى كما
هو واضح سيد عمر ع (قوله لان هذا الخ) انظر ما مر جمع الاشارة فان كان هو ما صدر من الموصى فلا خفاء
في عدم صحته إذ لم يقع منه ذلك وإن كان هو ما فعله الوصى أو الوارث كان من تعليل الشئ بنفسه اه رشيدى
أى فكان ينبغي حذف عقده وقد يجاب بان الوصية نفسها ليس بها عقدا كما مر في الشارح غير مرة (قوله نعم
الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة الخ اه سم (قوله او قال) اى الوارث اعرض أى الوصى أو
غيرهما (قوله لم يستحق) اى المخاطب واسطة بين الوارث والمباشر اعرض (قوله ما عينه الميث) اى بل
ارتفع الاسم فان الوصية تبقى في العرصه وتبطل في النقص على الصحيح فيها فبقية عدم العود كما كان ثم رأيت
عن أبى الفرج الزاين في تعليقه التصريح بما أبديته فقال وساق كلامه وأقول لعل هذا كله ممنوع لان
الكلام فيها بعد الموت كما هو ظاهر وإنما يتجه ما قاله إذا وقع ذلك قبل الموت فلنأمل (قوله من ربيع
ملا ك) دل لوارث حينئذ بيع ذلك المالك وعليه فلن تبق الوصية ثم رأيت قوله السابق ولو اوصى ان يدفع
من غلة ارض كل سنة كذا لمسجد كذا فلا يخرج من الثالث الخ (قوله اعطيه اليوم الاول) اى مثلا
(قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت الوصية فيما يكمل به الثالث بعده (قوله اى فى الصحة) يرجع
لنذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وإن لم يعين ما يخرج به ولا كانت
الحجة حجة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة كالاجارة (قوله

اى ولا الوصى لمن يخرج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عقد معاوضة لا محض وصية ذكره البلقينى رحمه الله وظاهر ان
الجعالة كالاجارة نعم لو قال اذا أحججت له غيرك فلك كذا فاستاجر لم يستحق ما عينه الميث ولا اجرة للمباشر باذنه على التركة

كالورج عن غيره بغير عقد بل على مستاجر (فان اوصى بها من راس المال او) من (الثلث عمل به) اى بقوله ويكون في الاول للتاكيد وفي الثاني لقصد الفرق بورثته اذا كان هناك وصايا اخرى لان حجة الاسلام تراحمها حيثئذ فان فيها ما خصها ولا اكملت من راس المال فان لم يكن وصايا فلا فائدة في نصه على الثلث قال الجلال البلقيني (٧٠) رحمه الله لوصاف الوصية الزائدة على اجرة المثل إلى راس المال كاحجوا عنى من راس

ما عينه المجاعل (قوله) كالورج عن غيره بغير عقد (أى لو أذن الغير وذ كر عوضاً سم (قوله) ويكون) أى قوله المذكور (قوله) وصايا اخرى (الاولى الافراد (قوله) لان حجة الاسلام تراحمها الخ) راجع المغنى او البجيرمى ان رمت صورة المزاحمة المتوقفة على الجبر والمقابلة (قوله) ما خصها (قوله) فيه حذف المفعول مع حذف الجار والاصل والاصل خصه بها (قول المتن وان اطلق الوصية بها) اى حجة الاسلام بان لم يقيدها براس مال ولا ثلث فن راس المال كالمو يوصى وتحمّل الوصية بها على التاكيد والتذكير كما ربه ادهمغنى (قوله) ويرده اى تحليل القليل (قوله) الغالب اى التقصير (قول المتن وبحج من الميقات) مفرع على القولين اه معنى (قوله) او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعه وقوله الثلث فأعل وسعه اه سم (قوله) او اقرب من الثلث اى او وسع الثلث اقرب من الابدال إلى مكة وابعده من الميقات اه كرى (قوله) ولا فى الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فلا صرف من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج بمأقوله اه سم اقول ويؤيده قول المغنى فان اوصى ان يحج عنه من ديرة اهلكه امثل نعم ان اوصى بذلك من الثلث وعجز عنه فن حيث امكن اه (قوله) ولو قال احجوا عنى (إلى قوله) ومحلّه فى المغنى وإلى قوله) وما بحث بعضهم فى النهاية لا قوله ثم رايت فى الجواهر إلى ولو عين الاجير (قوله) وان استأجره الوصى بدونه اى بدون ما عينه الموصى ويدفع له جميع الموصى به كما لو اوصى بشيء لانسان من غير سبب اه ع ش وقضيته انه لا فرق بين كون الاجارة صحيحة وكونها فاسدة فليراجع (قوله) وان استأجره الوصى الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج إلى القبول لانه رضى اه سم وقد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع نظير ما مر من عدم اشتراط القبض فى المحاباة بالبيع على ان قبول الاجارة متضمن لقبول الوصية (قوله) ومحلّه اى عدم جواز النقص (قوله) فى الجواهر اى للقولى وهذا استدلال على ما قاله اه ع ش (قوله) اجنبيا) يعنى غير وارث (قوله) وعليه اى الوصى وقوله وفى الثانية هى قوله استأجر الخ (قوله) اجرة الاجير الخ) ظاهره وان قلت بما عينه الموصى وفيه وقفة بل مخالفة لقوله السابق لم يحجز نفسه الخ وقوله الا ترى ويمكن الجمع الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما ذكره الميردالمعين على اجرة المثل وسكت عن التقييد بذلك اكتفاء بما تقدم وما يأتى ثم الظاهر ان المراد باجرة الاجير الخ ما ان عينه فى القسم الاول واجرة المثل فى الاخيرين ع ش وكردى (قوله) فقط) اى دون من

لورج عن غيره بغير عقد) انظر لو أذن الغير وذ كر عوضاً (قوله) لان الواجب) قال فى شرح الروض ولهذا لو مات وعليه كفارة بين لا يجوز ان يخرج من ماله إلا اقل الخصال انتهى (قوله) او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعه وقوله والثلث فاعل وسعه (قوله) ولا فى الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فلا صرف من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج بمأقوله (قوله) وان استأجره الوصى بدونه الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج لقبول لانه رضى اه سم وقضى به هل يجزى فيما يستحقه زيد هنا إذ المعين اكثر من اجرة المثل التفصيل المشار اليه فيما يأتى عن الغياب من قوله فى الفرع يذبح الخاقه الخ أو يفرق فيه نظر فان كان هذا مصورا بالا يصاء بحج معين تعين الجريان وبعبارة العباب ولو قال احجوا عنى بمائة من براه زيد فعين زيد رجلا فامتنع فهل له تعيين اخر وجهان فن قال لو كيله ادفع هذا إلى من رايت اولاً فرائى رجلا فابى قبضه فى جواز دفعه لمن رآه ثانياً وجهان (فرع) لو اوصى ان يحج عنه بالف فاستأجر الوصى بخمسمائة وجهل الاجير الحال ثم علم فهل له طلب الباقي يذبح الخاقه بمال الوصى بشرأه عبد زيد بالف واعتاقه فاشترأه

مالي بخمسمائة والاجرة من الميقات مائتان فهما من راس المال والثلثانة من الثلث (وان اطلق الوصية بها من راس المال وقيل من الثلث) لانها من راس المال اصالة فذكرها قرينة على إرادته الثلث ويرده انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه اراد التاكيد واذ وقع التردد وجب الرجوع للاصل على ان الاحتمال الثانى ارجح لان تقصير الورثة فى اداء حق الميت الغالب عليهم يرجح ارادة التاكيد (ويحج) عنه (من الميقات) لانه الواجب فان عين ابعده منه ووسعه أو اقرب منه الثلث فعل ولا فى الميقات ولو قال احجوا عنى زيداً بكذا الميزر نقصه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصى بدونه او وجد من يحج بدونه ومحلّه كما هو ظاهر ان كان المعين اكثر من اجرة المثل لظهور إرادة الوصية له والتبرع عليه حيثئذ وإلا جاز نقصه عنه ولو كان المعين وارثاً فالزيادة على اجرة المثل وصية لوارث فى الجواهر فى احجوا عنى زيداً بالف يصرف اليه الالف وان زادت على اجرة المثل حيث وسعه الثلث ان كان

اجنبيا ولا توقف الزائد على اجرة المثل على الاجازة ولورج غير المعين أو استأجر الوصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس الموصى به أو صنفه رجع الذر الذى عينه الموصى لورثته وعليه فى الثانية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى بأق منه قال ابن عبد السلام جاز احجوا وبالباقى الورثة وقال الاذرى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتعين الجمع بما ذكرناه ولا

بان يحمل الاول على ما اذا كان المعين قدر اجرة المثل عادة والثاني على ما اذا زاد عنها ثم رأيت في الجواهر في ما لو عين قدر فقط وانما على اجرة المثل قيل بحج باجرة المثل فقط وقيل بحج بالمعين كله ان وسعه الثلث وبه يشعر نصه في الام وأجاب به الماوردي واختاره ابن الصلاح اه ولو عين الاجير فقط احج عنه باجرة المثل فاقول ان رضى ذلك المعين على الوجه او شخصا لاسنة فارد التاخير الى قابل ففيه تردد وبحث الاذرعى انه ان مات عاصبا لتأخير منها ونأحت مات أنيب غيره فمعا لصيان الميت ولو جوب الفورية في الانابة عنه والاخرت الى الياس من حجه لانها كانت تطوع ولو امتنع اصلا وقد عين له قدراً ولا احج غيره باقل ما يوجب ولو في التطوع وفيها (٧١) اذ عين قدر ان خرج من الثلث فواضح

والا فقد اراد ما يوجد من اجرة مثل حجه من المقات من رأس المال والزائد من الثلث (فرع) حيث استاجر وصى او وارث او اجنبي من يحج عن الميت امتنع الاقالة لان العقد وقع للميت فلم يملك احداً بطلاله وحمله غير واحد على ما لا مصلحة في اقالته والا كان يحجز الاجير او خيف حبسه او فلسه او قلة دياته جازت قال الزبيلي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلاً حججت او اعتمرت بلا يمن وامابحث بعضهم انه لا بد من يمنه والا صدق مستاجر يمينه اخذما مرفى قول الوكيل أتيت بالتصرف الماذون فيه وانكر الموكل فيرد بان العبادات يقسم فيها الا ترى الى ما سران الزكاة ليس فيها يمين واجبة وان اتهم ودلت القرينة على كذبه ووارث الاجير مثله في ان حججت عنى فلك كذالا يقبل الا بيينة ولا حلف القائل انه ما يعلمه حج عنه

يحب عنه اه عش (قوله بان يحمل الاول) اى قول ابن عبد السلام (قوله قدر اجرة المثل) اى او اقل المعلوم بالاولى (قوله والثاني) اى قول الاذرعى (قوله فقط) اى دون قدر الاجرة (قوله او شخصاً لاسنة) اى قوله كانت تطوع زاد المعنى عقبه اى قال الاذرعى وفيه احتمال لما في التاخير من الفرار اه وهذا اظهر اه قيتين ان ميل المعنى الى الفورية مطلقاً اه سيد عمر (قوله او شخصاً الخ) اى عين قدر الاول (قوله فاراد) اى ذلك الشخص وقوله انه ان مات أى الموصى اه عش (قوله لعصيان الميت) اى دوامه (قوله ولا) اى بان لم يكن استقر الحج عليه في حياته اه معنى (قوله اخرت) اى الانابة (قوله ولو امتنع) الى الفرع في المعنى (قوله وقد عين له قدراً ولا) الاولى اسقاط ولا كما في النهاية او وقد (قوله وفيما عين قدراً) اى عين شخصاً او لا (قوله حيث استاجر الخ) اى اجارة صحيحة (قوله من يحج عن الميت) فرضاً او تطوعاً (قوله وحمله غير واحد الخ) معتمد عش (قوله الا ان روى الخ) اى وان كان ولا لانه لا عبرة بخوارق العادات اه عش (قوله مثلاً) راجع لكل من قوله يوم عرفة وقوله بالبصرة (قوله حججت الخ) مفعول الاجير (قوله وان اتهم) اى مالك النصاب في قوله أدبتهما (قوله ووارث الاجير مثله) اى فيصدق بلا عين (قوله لا يقبل) اى قوله حججت او اعتمرت الا بيينة اى على ان كان حاضر في تلك المواقف في السنة المعينة لعل انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه اه فتح القدير (قوله حلف القائل) اى المجاعل (قوله وفارقت الجمالة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة اهم (قوله بانه هنا) اى فى الاجارة وقوله وثم اى فى الجمالة (قوله فيه) اى الا تيان (قول المتن للاجنبي) اى يجوز له عش (قوله فضلاً عن الوارث) الى قول المتن وينفع الميت فى النهاية (قوله ومن ثم اختص الخلاف الخ) عبارة المعنى وقوله للاجنبي قد يفهم ان القريب ان يحج عنه حرماً وان لم يكن وارثاً ويؤيده ما سبق في الصوم عنه لكن قيد اى الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد فى معنى الوارث الوصى كما قاله الدارمى والسيد (قوله الحج الواجب) الى قول المتن وينفع الميت فى المعنى الا قوله ونارعه الى وكالحج وقوله والتعلق بالعين الى المتن (قوله كحجة الاسلام) وكذا عمرته وحجة النذر وعمرته اه معنى قال عش وقضية اطلاقه الواجب صحة حج الاجنبي عن الميت التطوع الذى افسده لانه حيث افسده وجب القضاء (قوله لا يجوز عنه من وارث او اجنبي) قاله العراقيون ونقل المصنف فى المجموع فى كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايات هنا تبعاً للرافعى عن السرخسى ان للوارث الاستباق وان الاجنبي لا يستقبل به على الاصح وما ذكره فى كتاب الحج هو المعتمد معنى (قوله فى نحو القاصر) عبارة المعنى حيث لا وارث او كان الوارث الخاص طفلاً ونحوه اه (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضا اه سم (قوله ويجوز كون اجير التطوع

الوصى بخمسائة وأعتقه وجهل البائع الوصية فان ساوى العبد ألفاً فالباقي للورثة أو بخمسائة فللبائع أو بينهما كثمانمائة فله ما زاد على قيمة المثل وهو مائتان وللوارث الزائد على الثمن الناقص عن قيمة المثل وهو ثلثمائة انتهت عبارة الباب (قوله وفارقت الجمالة الخ) قد يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضا

وفارقت الجمالة الاجارة بانه هنا استحق الاجرة بالعقد اللازم والاداء مفوض الى امانته وشم لا يستحق الا بالاتيان بالعمل والاصل عدمه فلم يقبل قوله فيه الا بيينة (والاجنبي) فضلاً عن الوارث الذى باصلاه من ثم اختص الخلاف بالاجنبي الشامل هنا القريب غير وارث (ان يحج عن الميت) الحج الواجب كحجة الاسلام وان لم يستطعها الميت فى حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه (الا واجبة فالحقت بالواجب) بغير اذنه) يعنى الوارث (فى الاصح) كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث او اجنبي الا بايصائه وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعاً وان لم يوص الميت ويصبح بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه وارثه او الوصى او الحاكم فى نحو القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون اجير التطوع لا الفرض ولو نذرا

قناويز او ناز ع فيه الاذرى فقال لا ينبغي ان يستاجر لتطوع اوصى به الا كاملا لاسيما ووقع فرض كفاية وكالحج زكاة المال والفطر ثم ما فعل عنه بلا وصية لا يثاب عليه الا ان عذرى في التأخير كما قاله القاضي ابو الطيب (ويؤدى الوارث) ولو عاماً (عنه) من التركة (الواجب المالى ولو في كفارة مرتبة) ككفارة قتل وظهار ودم نحو تمتع ويكون الواضع في العتق للميت وكذا البدن ان كان صوماً كما قدمه فيه (وطعام ويكسو) الواضع (او في الخيرة) ككفارة يمين ونحو حاق محرم ونذر لجاج (والاصح انه يتيقن) عنه من التركة (ايضا) كما رتبة لانه نائبه شرعاً لاجاله ذلك وإن كان الواجب من الخصال في حقه (٧٢) اقلها قيمة (و) الاصح (انه) اى الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة والخيرة (اذا لم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره كقضاء الدين وكذا مع وجود التركة ايضا كما اعتمده جمع منهم البلقينى ووجه بان له إمساك عين التركة وقضاء دين الادعى المبني على المضايقة من ماله حتى الله اولى والتعلق بالعين وجود فيهما وتعلق العتق بعين التركة كالا يمنع الوارث من شراء غير عبيدها ويعتقه كذلك لا يمنع من شراء ذلك من مال نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين عبد (و) الاصح (انه) اى ما فعل عنه من طعام او كسوة (يقع عنه لو تبرع اجنبى) وهو هنا غير الوارث كالمس (بطعام او كسوة) كقضاء دينه (لاعتاق) في مرتبة او مخيرة (في الاصح) لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد اثبات الواضع للميت من غير نائبه الشرعى وما في الروضة من جوازها في المرتبة مبني على ضعيف (وينفع الميت صدقة) عنه ومنها وقف لمصحف وغيره وحفر بئر

(الخ) معتمد اه عش (قوله قناويزا) ومعلوم ان العاقد في الاول السيد وفي الثاني الولي اه عش وقوله السيد اى والقب بانه (قوله وكالحج زكاة المال) اى في كونه من راس المال وصحة فعل الاجنبى له من غير اذن مغنى وعش (قوله ولو عاماً) كيت المال اه عش (قول المتن عنه) اى الميت (قول المتن الواجب المالى) كعتق واطعام وكسوة نهاية ومعنى (قوله في حقه) اى الوارث اه مغنى (قوله) وكذا مع وجود التركة (الخ) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للنعى نهاية ومعنى (قوله) وجود فيهما) اى دين الآدمى وحق الله تعالى اه عش (قوله ويعتقه) بالنصب بطناً على شراء الخ (قوله) من طعام الخ هذا لا يناسب قول المتن الاقنى لا اعتاق (قول المتن لو تبرع اجنبى) ولو مات شخص وعليه دين ولا تركه فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به اجنبى لان الوارث قائم مقام مورثه اه مغنى (قول المتن لا اعتاق) تبرع به اجنبى من الميت فلا يقع عنه اه مغنى (قوله عنه) اى سواء كان المصدق هو او غيره فعوله منه في حياته او من غير منه الخ راجع لهذا وما بعده اه رشدى واهل هذا بنى على حذف وحفر بئر الخ على صدقة ويظهر انه حذف على ونف فرجوه اصدقة من عن رجوعه لما بعده اه (قوله) ومنها وقف الى قوله وفارق كالحج في النهاية (قوله) وغرس شجر) اى وان لم يشتر اه عش (قوله) بعد موته يظهر انه ليس بقيد كما يؤيده ما يأتى عن باقشير وعش في ادعاء الولد (قوله) لاجتماع الى قوله ولا الاعتاق فى المغنى (قوله) باستغفار ولده) كان يقول استغفر الله الذى او اللهم اغفر له اه عش (قوله) وهما خصصان) اى الاجماع والخبر لقوله تعالى الخ اى لمقومه وهو انه ليس له شىء فى سعى غيره فيخص به غير الصدقة والدعاء للميت اه بجيرى (فقدأكثر) اى العلماء (قوله فهو) يعنى الانابة على ما فعل عنه (وطائفاً) اى في مقابلة ما فعله هو او غيره عنه (قوله ومعنى نفقه) اى انتفاعه (قوله) واستبعدا لاداء) مبتدأ خبره قوله لردده (قوله) له) اى للميت المذكور (قوله عن المصدق) اسم فاعل من باب التفعّل (قوله) وواسع) خبر مقدم لقوله فضل الله ويحتمل انه مبتدأ على ما جوزه الاخفش من ابتداء الهمزة بلا اعتناء على نفي الاستفهام وما بعده فاعله السامع سد خبره (قوله) يسن له) الى قوله وقول الزركشى فى المغنى (قوله) مثلاً) اى او عن مشايخه (قوله

(قوله) وإن كان الواجب من الخصال في حقه اقلها قيمة) قال فى الروض وشرحه فى الايمان أو كانت أى الكفارة ذات تخيير وجب من الخصال المخبر فيها اقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على اقلها قيمة يحسب من الثلث كما يأتى اه ثم قال ولو اوصى فى الخيرة بالعتق عنه وزادت قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة حسب قيمته من الثلث لان برائة اللمة تحصل بمادونها فان وفى الثلث بقيمة عبد مجزى اعاقه عنه ولا عدل عنه الى الطعام او الكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان قيمة اقلها قيمة يحسب من راس المال والزيادة الى تمام قيمة اللمة من الثلث الى ان قال قاله الرافعى وهذا الوجه اقيس عن الائمة ووافقه النووى فى باب الوصية اه وهذا الوجه هو الموافق لما تقدم فيما اذا لم تكن وصية (وكذا مع وجود التركة) ولعل تقييد الشارح بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للنعى شرح مر (قوله) وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجره فى حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له (من وارث وأجنبى) لاجماعا وصح فى الخبر ان الله تعالى يرفع درجة فى العبد فى الجنة باستغفار ولده وهما خصصان وقبل ناسخا لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان اراد يظهره وإلا فقد أكثر وفى تأويله ومنه انه يحمل على الكفار وان معناه لاحق له إلا فيما سعى واما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر ما هو مقرر فى محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق احد على الله ثواباً مطلقاً خلافاً للمعتزلة ومعنى نفقه بالصدقة انه يصير كأنه تصدق واستبعدا لاداء لانه لم يامر به ثم تأويله بانه يقع عن المصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر الامة قال الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل الله ان يثيب المصدق ايضاً ومن ثم قال اصحابنا بسن لنية الصدقة عن ابيه مثلاً

فانه تعالى يشبهه ما لا ينقص من اجره شيئا وقول الزركشي ما ذكر في الوتف يلزمه تقدير دخوله في مالكو وتمليك الغير ولا نظير له يرد بان هذا يلزم في الصدقة ايضا وإنما لم ينظر والى لان جعله كالمصدق محض فضل فلا يضر خروجه عن القواعد لاحتياج ذلك التقدير على أنه لا يحتاج اليه بل يصح نحو الوتف عن الميت وللفاعل ثواب البر والميت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به إذا

استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى لا تسمى ثوابا عرفا أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لانه شفاعة أجره للشافع ومقصودها للشفوع له وبه فارق ما مر في الصدقة نعم دعاء الوالد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان عمله واداه لتسبيبه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر بنقطع عمل ابن آدم إلا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح أي مسلم يدنو له جعل دعاءه من عمل الوالد وإنما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل إن أريد نفس الدعاء لا المدعو به وأفهم المتأن انه لا ينفعه غير ذلك من سائر العبادات ولو القراءة نعم ينفعه نحو ركعتي الطواف تبع الحج والصوم عنه السابق في بابه وفارق كالحج القراءة لاحتياجه فيها لبراءة ذمته مع ان للمال فيها دخلا ومن ثم لو مات وعليه قراءة مندورة احتمل كما قاله السبكي جوازها عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الائمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك بوصول ثوابها للميت بمجرد قراءتها ولو بعدها واختاره كثيرون من أمتهما

في الوتف) أي عن الميت (قوله تقدير دخوله) أي نفع الموقوف وقوله في ملكه وتمليك أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه (قوله ولا نظير له) أي ليس في باب من الفقه أن يدخل الشيء في ملك الميت وهو يملكه الغير اه كرى (قوله وللفاعل ثواب البر الخ) قد يقال هذا لا يلائم ما نقله انفاعن الاصحاب من قولهم لا ينقص من أجره شيئا اه سيد عمر (قوله ما مر في الصدقة) يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة الخ (قوله يحصل ثوابه نفسه الخ) صريح في ان عين الثواب المترتب على الدعاء يكون للوالد السبب البعيد لا للوالد السبب القريب الذي هو الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل له قالوا لى أن يقال أن ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للولد وان الوالد يحصل له ثواب في الجملة لانه سبب صدور هذا العمل في الجملة اه سيد عمر (قوله للوالد الميت) ومثله الحى لله المذكرة اه ع ش عبارة عبد الله بن بشر قوله الميت أي مثلا ولا فالحى كذلك وكأنه قيد به لان الحديث المستدل به في قوله الاتى إذا مات الخ في الميت اه (قوله وإنما يكون) أي دعاء الوالد وكذا ضمير ويستثنى (قوله منه) أي من عمل الوالد (قوله لا المدعو به) أي لا يحصل الميت سواء صدر من الوالد أو غيره اه كرى (قوله غير ذلك) أي الصدقة والدعاء عبارة النهائية والمغنى سوى ذلك اه قال الرشيدى يعني الحج وما بعده اه (قوله نحو ركعتي الطواف) انظر ما المراد بنحوها عبارة الروض والمغنى ولا يصلح عنه الا ركعتا الطواف اه (قوله وفارق) أي الصوم (قوله لا احتياجه فيهما الخ) فيه نظار لجواز نفل الحج عنه وقوله مع ان الخ فيه نظار ايضا بالنسبة للصوم لانهم فرقوا بين جواز صوم الصبي بغير إذن وابيه وعدم جواز حجه بغير إذن لاحتياجه للمال دون الصوم اه سيد عمر (وفي القراءة وجه) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى لا قوله على اختلاف فيه عن مالك وقوله ولو بعدها (قوله بوصول) نعت لوجه أى وجهه قائل بوصول الخ (قوله واختاره) أي ذلك (قوله كثيرون من أمتهما) منهم ابن الصلاح والمحجب الطاهري وابن ابى الدم وصاحب الذخائر وابن دهمرون وعليه عمل الناس وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه مغنى (لاحتمل ان هذا القول) إشارة إلى الوجه لكن عبر عنه بالقول نظار إلى انه مذهب الائمة الثلاثة اه كرى (قوله هو الحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز ان يجعل ثواب القراءة للميت لانه تصرف في الثواب من غير إذن الشارع وحكى القرطبي في التذكرة أنه رأى في المنام بعد وفاته فاستل عن ذلك وقال كنت اقول ذلك في الدنيا والان بان لى ان ثواب القراءة يصل إلى الميت كمذهب الائمة الثلاثة اه مغنى (قوله فينوى تقليده الخ) فيه كالذى علل به نظار اه سم لعل وجه النظر في التعليل المنع إذ اقتران القراءة بهذه النية لا يفسدها وإنما محل الخلاف هل تجدى هذه النية في وصول الثواب أولا ووجه النظر في المعلل ما اشار اليه الفاضل في شرح اى شجاع في مبحث تجرد الجنابة عن الحدث الاصغر بما حاصله انه لا يلزم عند النظر إلى الخلاف ان يقلد القائل به إذ ليس من الخروج من الخلاف بل أن يعمل به اه سيد عمر (قوله احتمال كونه) أي ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقوله في بعض ما صدقاته أي اجزائه وهو قوله ولو بعدها (قوله بان مجرد النية) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاه إلى القول بكفاية مجرد النية بعدها (قوله لانه إنما يقول) أي الشالوسى (قوله والظاهر) أي ظاهر كلام الشالوسى انه الخ عبارته كافي الكبير ان نوى القارى بمقراته ان يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء بمحصول ذلك الاجر للميت فينفع الميت اه فالشالوسى لا يشترط الدعاء بل ما يتضمن

في القوت المراد بالاجنى غير الوارث وإن كان قريبا له وأطلق في البيان أن الوصى كالوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصى في ذلك فظاهر أو في قضاء ديونه فكذلك أو في امر اطعاه فبعيد اه (قوله فينوى تقليده

(١٠ - شروانى وابن قاسم - سابق)

لاحتمال أن هذا القول هو الحق في نفس الامر أى فينوى

تقليده لئلا يتلبس بعبادة فاسدة في ظنه ولا ينافيه في رعاية احتمال كونه الحق منازعة السبكي في بعض ما صدقاته حيث قال لم يصرح احد بان مجرد النية بعدها يكفي قال ومن عزاه للشالوسى من أصحابنا فقد وهم لانه إنما يقول بأفاده الجعل والظاهر أنه لا يشترط الدعاء

وعليه فهو ليس من الاثار بالقرب المختلف في حرمة لان الذي منه ان يقرأ عنه اوله لان جعله عبادة نفسها الغير يخرج عنه كونه متقربا بها
لربها وانما الذي فيه تصرف في الثواب وهو غير القرية بجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل
لكنه خالف ذلك فقال كان الرفعة الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه اذ قد ثبت ان

القارى لما قصد بقرائه نفع
الممدوخ نفعته واقرب ذلك
صلى الله عليه وسلم وما يدريك
انهم رقية واذا نفع الحى
بالقصد كان نفع الميت
بها اولى اه ولكرده بان
الكلام ليس في مطلق النفع
بل في حصول ثوابها وهذا
لا يدل عليه حديث الممدوخ
لما قرره هو ان الشرع لم
يجعل له تصرفا فيه بنية ولا
بجعل نعم حمل جمع عدم
الوصول الذي قال عنه
المصنف في شرح مسلم انه
مشهور المذهب على ما اذا
قرأ الابحضة الميت ولم ينو
القارى ثواب قرائه له او
نواه ولم يدع له اما الحاضر
ففيه خلاف منشؤه الخلاف
في ان الاستحجار للقراءة على
القبر يحمل على ماذا فالذى
اختاره في الروضة انه
كال حاضر في شمول الرحمة
النازلة عند القراءة له وقيل
محملها ان يعقبها بالدعاء له
وقيل ان يجعل اجره الحاصل
بقرائه للميت وحمل الرافعى
على هذا الاخير الذى دل
عليه عمل الناس وفي الاذكار
انه الاختيار قول الشالوسى
ان قرا ثم جعل الثواب
للميت لحقه وانت خبير ان
هذا كالثاني صريح في ان
مجرد نية وصول الثواب للميت
لا يفيد ولو في الحاضر
ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكرنا يفيد مجرد نفع لا حصول ثواب القراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى (الخ)

الدعاء وهو جعل الاجر له اه كرى (قوله وعليه) أى على ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقال
الكرى اى قوله يكنى اه (قوله فهو ليس) اى مجرد النية قاله الكرى ويجوز ارجاع الضمير والجعل الذى
قال الشالوسى بافادته (قوله لان الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه اى الاثار وقوله لان جعله الخ
تعليل (قوله وانما الذى فيه) اى في مجرد النية بعدها قاله الكرى وظاهر سياق الشارح ان الضمير لمجرد
النية والجعل الذى اختاره الشالوسى بتاويل ما ذكر لقوله ان الذى منه الخ وقوله يخرج اى ذلك الجاعل
(قوله وهو) اى الثواب وقوله بجعله اى الثواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الياء وفتح القاف
اه كرى (قوله لكن الخ) اى السبكى يعنى ان السبكى قرر مراد الشالوسى ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفعة الخ
اه كرى (قوله فقال) الى قوله ولكرده في المعنى لا قوله كان الرفعة (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه
معنى (قوله بقرائه) الى الفاتحة (قوله انتهى) اى كلام السبكى (قوله نعم) الى قوله اما الحاضر في النهاية
(قوله حمل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل
انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عنه قبره حصل له مثل ثواب قرائه وهو حصل
للقارى ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارى لمسقط كان غلب الباعث الدينى لقرائه باجرة فينبغي ان لا
يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استوجر للقراءة للميت ولم ينو بها ولا دعا له بعدها ولا قرأ عنه قبره لم يبرأ من
واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة في اولها وان تخلل فيها سكوت ينبغي نعم اذا عدا ما بعد الاول من توابعه
مرسم على حج اعمش ورشيدى (قوله قال عنه) اى في عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق
بقوله حمل الخ (قوله او نواه ولم يدع) ضيف اخذنا من كلام سم المذكور اه عش (قوله وأما
الحاضر) اى الميت الحاضر عند القراءة (قوله انه) اى القبر اى اهله المقروء عنده وقوله كالحاضر اى
الحى الحاضر (قوله عند القراءة له) اى الحى والجار متعلق بشمول الخ (قوله محملها) اى الاجارة للقراءة
على القبر (قوله للميت) متعلق بجعل (قوله على هذا الاخير الخ) اى قوله وقيل ان يجعل الخ وقوله انه
اى الاخير (قوله قول الشالوسى) مفعول حمل (قوله ان هذا) اى الاخير كالثاني اى قوله وقيل محملها
الخ (قوله ان مجرد نية الخ) قد مر ما فيه (قوله ما ذكره الاول) اى الذى اختاره في الروضة (قوله لان كونه)
اى الميت الحاضر (قوله مثله) اى الحى الحاضر وقوله فيما ذكرنا أى في شمول الرحمة النازلة عند القراءة
له (قوله انما يفيد الخ) الانسب انما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجرد نية
وصول الثواب للميت الخ (قوله اى لانه) اى الدعاء حينئذ اى حين كونه عقب القراءة (قوله ولان الميت

الخ) فيه كالذى علل به نظر تأمل (قوله نعم حمل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية
جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عنه قبره
حصل له مثل ثواب قرائه وهو حصل للقارى ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارى لمسقط كان غلب الباعث
الدينى كقرائه باجرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استوجر للقراءة للميت ولم ينو بها ولا
دعا له بعدها ولا قرأ عنه قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة في اولها وان تخلل فيها سكوت
ينبغي نعم اذا عدا ما بعد الاول من توابعه مر (قوله نعم حمل جمع) صريح هذا الحمل انه اذا نوى ثواب القراءة
للميت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد انه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارى ثواب قرائه وهو للميت مثله
او المراد انه لا يحصل للقارى حينئذ ثوابه انما يحصل للميت فقط في نظر والقلب الاول اميل وهو الموافق لما
يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور (او نواه ولم يدع) قضيته انه لا بد من النية والدعاء ولا يفيى الدعاء عن النية

والايجاب على ندب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها اى لانه حينئذ ارجى للاجابة ولان الميت يتأله بركة القراءة كالحى الحاضر

(الخ) عطف على قوله لانه حيثند الخ (قوله فهو) أى الاستماع (قوله لا المستمع) أى لا كالحى المستمع (قوله وهو) أى العمل (وإن قيل الخ) غاية (قوله عليهم) أى الاموات (قوله قال ابن الصلاح) إلى قوله ومرفى الاجارة فى النهاية وكذا فى المغنى لا أقوله أى مثله إلى لانه إذا (قوله ينفع اللهم الخ) ولا يختلف فى ذلك القريب والبعيد أه معنى (قوله أى مثله الخ) يخدش هذا التقدير تعليله فان الذى له ثواب القراءة لا مثل ثوابها فتأمل أه سيدعمر عبارة سم فيها كتبه على قول الشارح المارحل جمع الخ فنه صريح هذا الخ لانه إذا نوى ثواب القراءة للبيت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءة تهو للبيت مثله أو المراد أنه لا يحصل للقارىء حيثند ثواب وإنما يحصل للبيت فقط فيه نظر والقلب للاول اميل وهو الموافق لما يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور أه (قوله وإن لم يصرح به) أى بالمثل (قوله لانه الخ) تعليله لقوله وينبغى الجزم الخ (قوله فهو) أى المثل (قوله إذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة للمغنى إذا نفع الدعاء وجاز بما ليس الداعى فلان يجوز بماله أولى أه (قوله فماله أولى) قد يخدش فيه أن المثل ليس له سيدعمر ولا يخدش فى طلبه من الله تعالى أه عبد الله باقشير ويخدش حيثند فى دعوى الاولوية (قوله ويجرى هذا الخ) ظاهره أن الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغى الجزم الخ بل يحتمل أنه من كلام ابن الصلاح ايضا وحيثند فهو صريح فى أن الانسان إذا صلى أو صام مثلاً أو قال اللهم أو صل ثواب هذا فلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فتنبه وراجع أه رشيدى أقول بل ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى أنه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض أنه ليس منه فتافق الشروح الثلاث على الجريان المذكور كاف فى اعتياده وجواز العمل بذلك عبارة التقدير للكردى الحج عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج له صلى الله عليه وسلم بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات أه وباقى أنفاً فى الشارح كالتهاية والمغنى جواز اهداء ثواب القرب لثينا صلى الله عليه وسلم (قوله يندفع إنكار البرهان الخ) لا يخفى أن كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليله وهو حيثند حقيق بالاعتقاد وكذا يقال لولو حظ المثل غير متعدد للزوم المحذور أما إذا لوحظ متعدد أفواضح الصحة

لأن النية حال القراءة والدعاء بعد القراءة فليتأمل (فرع) قال فى القوت فصل فى مسائل مهمة نختم بها الباب الاول رأت بخط الكمال اسحق احد شيوخ المصنف تلميذ ابن الصلاح فى مسائل مشورة نقلها عن اصحاب انه لو قال اعطوا زيد ما يبق من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشئ يعطى الثلث كاملاً انتهى وفى النفس منه شئ ثم قال الرابعة قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولداً او سلمت من سفرى او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر فى المعنى فينظر فى قوله او مات فلان وما اشبهها من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا ادعى صرف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه وفارق ماله أو وصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصى عليها لأن الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه أن فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال فى الفتاوى ولو ادعى أن اباكم أو وصى لى بالف لم تسمع الدعوى ما لم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستشكال لجامع الفتاوى من اصحابه ورأت فى ادب القضاء للزبيلى انه إذا ادعى أن اباة أو وصى بشئ لا قوام على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان له ابا أو وصى لهم بمال حلف انه لا يعلم ان اباة أو وصى بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وإن لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول فى صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها لازمة وليست قبل القبول لازمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمن القبول وفيه وقفة الثامنة لو اوصى أن يبنى على قبره مسجد أو قبة أو نحو ذلك لغت وصيته كما سبق فى الجنائز انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة

لا المستمع لان الاستماع يستلزم القصد فهو عمل وهو منقطع بالموت وسماع الموتى هو الحق وإن قيل لا يلزم من السلام عليهم سماعهم لان القصد به الدعاء بالسلامة لهم من الآفات كما فى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال ابن الصلاح وينبغى الجزم بنفع اللهم أو صل ثواب ما قرأناه أى مثله فهو المراد وإن لم يصرح به لفلان لانه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى فماله أولى ويجرى هذا فى سائر الاعمال وبما ذكره فى أوصل ثواب ما قرأناه إلى آخره يندفع إنكار البرهان الفزارى قوله اللهم أو صل ثواب ما تلوته إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة لان ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه أه ثم رأيت الزركشى قال الظاهر خلاف ما قاله فان الثواب يتفاوت فاعلاه ما خصه وأدناه ما عمه وغيره والله تعالى يتصرف فيها يعطيه من الثواب بما يشاء

ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما يؤخذ من تأمله اه سيد عمر (قول) ومنع التاج) مبتدأ خبره قوله شيء انفرده (قول) بالم يؤذن فيه) ولم يؤذن إلا في الصلاة عليه وسؤال الوصيلة اه معنى (قول) واختاره) اى الجواز السبكي واحتج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما كان يعتمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عرا بعد موته من غير وصية وحكى الغزالي في الاحياء عن علي ابن الموفق وكان من طبقة الجندانه حج عن النبي صلى الله عليه وسلم حججا وعددا القضاى ستين حجة وعن محمد بن اسحاق السراج اليسابورى انه ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمة وضجى عنه مثل ذلك اه ولكن هؤلاء ائمة يجتهدون فان مذهب الشافعى ان التضحية عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما مرح به الماه نف في باب الاضحية اه معنى (قول) وإلا فلا) ظاهره انه ترك القراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان اترك لعذر وقضاءه بعد وفيه وقفة ولعل ذلك عقه به في فتاوى الاصبحى فان قياسه لا يستحق بالوسط هنا فلا يرجع (قول) بسنتها) اى النلة بياه فسيفوز وله من تحريف النساخين والاصل بنسبتها بياه فتون فسيف فياها الضمير للسنة او القراءة (قول) او بنفس الارض) عطف على قوله بوفت ارض الخ (قول) ومراده) اى الاصبحى (قول) قبل قوله) اى الماه نف (قول) بانه) اى الالباء بنفس الارض بلا تعين مدة وكذا الاشارة بقوله هذا الاق (قول) لا مكان حل هذا الخ) اى نظير ما مر انفا في الوصية مان يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن (قول) فراجع) فرع في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب الاولى رايت بخط الكمال اسحاق نقلا عن الاحصاح انه لو قال اعطوا زيد ما يتي من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يعطى الثلث كاملا اه وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولدا واسلمت من سفرى هذا ومات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث ما لي جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله ومات فلان وما اشبهه من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذا ادعى الوصى صرف الثلث الى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء ام لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان فكذبوه ويفارق ما لو اوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق عليهما لان الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال ولو ادعى ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى ما لم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل اه ورايت في ادب القضاء للزيللى انه اذا ادعى ان ابااه اوصى بشيء لا قوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان ابااه اوصى لهم بمال خالف انه لا يعلم ان ابااه اوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يخلف اه ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى ولكنه اى الاشتراط ظاهر لان من شروط الدعوى كونها ملازمة وليست قبيل القبول ملازمة ثم قال الثامنة لو اوصى بان يبنى على قبره مسجد او قبة ونحو ذلك لغت وصيته اه ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة اه سم (فصل في الرجوع عن الوصية) (قول) في الرجوع الخ) اى في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل به اه عش (قول) المان له الرجوع) اى يجوز له وينبغي ان ياتي فيه ما تقدم في حكم الوصية من انه ان غلب على ظنه ان الموصى له يصرفه في مكروه كرهت او في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وإن كانت مطلوبة حين فعلها اذا عرض للموصى له ما يقتضى ان يصرفها في محرم وجب الرجوع او في مكروه نذب الرجوع او في طاعة كره الرجوع اه عش (قول) اجماعا) الى قوله وسئلت في النهاية الا قوله والوجه الى المان وقوله وسواء انسى الوصية ام ذكرها (قول) وكالهبة) عبارة المغنى ولانه عطية لم يزل عنها ملك معطيها فاشبهت الهبة قبل القبض اه (قول) بل اولى) اى لعدم تنجيزها بخلاف الهبة وقوله ومن ثم اى من اجل ان الرجوع في الوصية جائز لتعلقها بالموت كما فهم من قياسها على الهبة اه عش عبارة الرشيدى قوله ومن ثم الخ انظر من (فصل في الرجوع عن الوصية)

فيه شيء انفرده به ومن ثم خالفه غيره واختاره السبكي رحمه الله ومر في الاجارة ماله تعلق بذلك ولو اوصى بكذا المان يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم يعين المدة صح ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية وإلا فلا كذا افق به بعضهم وفي فتاوى الاصبحى لو اوصى بوقف ارض على من يقرأ على قبره حكم العرف في غلة كل سنة بسنتها فمن قرأ بعضها استحق بالوسط او كلها استحق غلة السنة كلها أو بنفس الارض فان عين مدة لم يستحق الارض إلا من قرأ جميع المدة وان لم يعين مدة فالاستحقاق تعلق بشرط مجهول لا آخر لوقته فيشبه مسألة الدينار المجبولة اه ومراده بمسئلة الدينار ما مر في الفرع قبل قوله وتصح بجمع قطوع واعترض بانه لا يشبهها اى لا مكان حل هذا على انه شرط لاستحقاق الوصية قراءته على قبره جميع حياته فيحمل عليه تصحيحا للفظ ما يمكن ومر في الوقف ماله تعلق بذلك فراجع (فصل) في الرجوع عن الوصية) له الرجوع عن الوصية) اجماعا وكالهبة قبل القبض بل اولى ومن

ثم لم يرجع في تبرع نجزة في مرضه وإن اعتبر من الثلث لانه عقد تام إلا أن كان لفرعه (وعن بعضها) ككلها ولا تقبل بينة الوارث به إلا أن تعرضت لكونه بعد الوصية ولا يكفي عنه قولها يرجع عن جميع وصاياها ويحصل (٧٧) الرجوع (بقوله نقضت الوصية أو بطلتها أو رجعت فيها أو فسختها) أو رددتها أو أزلتها أو رفعتها وكلها صرائح كوحرام على الموصي له والأوجه صحة تعليق الرجوع عنها على شرط لجواز التعليق فيها فالولي في الرجوع عنها (أو) بقوله (هذا) إشارة إلى الموصي به (أو) ميراث عني وإن لم يقل بعد موتي سواء أنسى الوصية أم ذكرها لانه لا يكون كذلك إلا وقد بطل الوصية فيه فصار كقولها رددتها ويفرق بينه وبين مالو أوصى بشيء لمزيد ثم به لعمره فإنه يشرك بينهما لاحتمال نسيانه الأولى بأن الثاني هنالما سوى الأولى في كونه موصى له وطارئا استحقاقه لم يمكن ضمه إليه صريحا في نفسه فائز فيه احتمال النسيان وشركا إذا لا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له واستحقاقه أصلي فكان ضمه إليه رافعا لقوته ثم رابت من فرق بقريب من ذلك لكن هذا أوضح وابن كما يعلم بتأملها ومن فرق بأن عمر القلب ولا مفهوم له ووارثي مفهومه صحيح أي لا اغيره وفيه ما فيه على أنه منتقض بمالو أوصى لمزيد بشيء ثم أوصى به لعتيقه أو قريبه غير الوارث فان

أى شيء استنتج هذا ولعله سقط قبله لتعليل الوصية والهيبة قبل القبض بعدم التمام وبدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض اهـ وقد منعنا عن المعنى ما يؤيده (قوله نجزة في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر اهـ سمى أي فيما لا يتم إلا بالقبض كما به بخلاف نحو الاعيان كما هو ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يرجع الرجوع (قوله لا إن الخ) استثناء من قوله تبرع نجزة الخ (قوله ولا يكفي عنه) أي عن التعرض قولها أي البينة اهـ عش (قوله أو رددتها) إلى قولها والأوجه في المعنى (قوله سواء أنسى الخ) هل الحكم كذلك وإن علم بعد ذلك إنه لم يقله إلا ناسيا لها بأن يقول إنما قلت ناسيا لما صدر مني من الوصية بها ولا محل تأمل وعلى الثاني فهل تقوم القرينة القولية مقام القول أم لا اهـ سيد عمر افول ما يأتي من قول الشارح وشركا المذلا مرجح ثم قوله وعلم من قولنا إذا لا مرجح الخ مرجح الثاني من التردد الأول والأول من الثاني (قوله لانه الخ) تعليل لقوله أو بقوله هذا الوارثي أو ميراث عني بقطع النظر عن التعميم بقوله سواء الخ ويندفع بذلك قول السيد عمر قوله لانه لا يكون الخ فيه ما فيه وكذا قوله فصار الخ (قوله بينه) أي بين مالو قال هذا الوارثي أو ميراث عني حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له (قوله مالو أوصى بشيء الخ) في سم عن الروض ولو أوصى لمزيد بدار ثم لعمره وبانيتهما فالوصية لمزيد وبانيتهما اهـ (قوله بأن الثاني) أي عزم أو (قوله لقوته) لعله للرفع والضمير فيه للوارث اهـ شيدى (قوله ومن فرق بأن الخ) عطف على من فرق بقريب الخ (قوله ومن فرق بأن عمر الخ) وفرق به كالأول المعنى (قوله لقب) أي غير مشتق كرى وعش (قوله ولا مفهوم له) أي لم يعتبر له مفهوم بخلاف وهو لا غير عمر واهـ كرى عبارة عش قوله ولا مفهوم له أي فشركا بينهما اهـ (قوله وفيه ما فيه) لعل وجه ما فيه أن عمر وإن كان لقباً لا مفهوم له إلا أن قوله لعمره من الجار والمجرور له مفهوم معتبر كما أشار إليه الفاضل المحشى في شرح لمزيد الفقراء الخ فقوله لعمره وكلا الوارثي لكن الشارح رحمه الله تعالى وقع له هناك نظير هذا فتذكر سيد عمر (قوله له مفهوم الخ) أي لانه مشتق اهـ كرى (قوله ولا اثر الخ) مستأنف وهو في المعنى محترز قوله لو ارثي اهـ عش (قوله بما أوصيت به لعمره) والمطابق لما سبق أن يقول لمزيد سيد عمر ورشيدى (قوله أو أوصى بشيء للفقراء) كان فائدة الرجوع في هذه تعين البيع وصرف الثمن فلا يجوز صرف عينه وأما المصروف فلم يختلف كما علم وقد يقال من فوائده ايضا عدم وجوب التنصيف بينهما فاختلاف المصروف بهذا الاعتبار وسئلت عن أوصى لمزيد بدين له في ذمة عمره ثم وكل الموصى زيدا مثلاً في استيفاء الدين المذكور هل يكون توكيله في استيفائه رجوعاً عن الوصية السابقة فاجبت بأن الذي يظهر أنه غير رجوع وإن الوصية باقية وإن استوفى الدين وأوصله إلى الموصى نعم أن تصرف فيه الموصى بما يكون رجوعاً فالحكم ظاهر اهـ سيد عمر وقوله وقد يقال من فوائده ايضا الخ فيه نظر ظاهر (قوله المقتضى الخ) نعت للاحتمال اهـ سم (قوله ومن ثم لو كان ذكر الخ) أي فيما لو قال أوصيت به لمزيد ثم أوصى به في وقت آخر لعمره ولم يذكر زيدا باللفظ لكنه كان عالماً بالوصية الأولى بأن أخبر بها ثم وصى بها للثاني بلا تراخ يحتمل معه النسيان اهـ عش (قوله ومن كون الثانية الخ) عطف

(قوله نجزة في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الروض ولو أوصى لمزيد بدار ثم لعمره وبانيتهما فالوصية لمزيد وبانيتهما اهـ سيد عمر وبانيتهما قال بعضهم اخص بالمنفعة واستشكل قال في شرحه أي استشكله الأصل فقال وكان يحتمل أن يشترط في المنفعة كالأبنة والنص أي فيما إذا أوصى لمزيد بخاتم ثم لعمره وبانيتهما فان الخاتم لمزيد وبانيتهما وبارك الله فيهم اهـ عش (قوله المقتضى الخ) نعت للاحتمال وقوله ومن كون الخ عطف على من النص (قوله

صريح كلامهم التبرع بينهما هـ أن الثاني له مفهوم صحيح فتعين ما فرقت به ولا أثر لقوله هو من تركي وعلم من قولنا إذا لا مرجح انه لو قال بما أوصيت به لعمره أو أوصى بشيء للفقراء ثم أوصى بديعه وصرف ثمنه للساكنين أو أوصى به لمزيد ثم بعتقه أو عكسه كان رجوعاً لوجود مرجح الثانية من النص على الأولى إلا فاع احتمال النسيان المقتضى للتبرع من ثم لو كان ذاكر الأولى اخص بها الثاني كما بحث ومن كون الثانية

مغايرة للاولى فيتعذر التشريك وقد ينارح في ذلك البحث تعليلهم التشريك باحتمال ارادته دون الرجوع إلا ان يقال هذا الاحتمال لا اثر له لأنه باق في هذا الوارث فالوجه ماسبق (٧٨) وسئلت عمالو أوصى بثلث ماله إلا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله ثم وصى ببيعها الخ اعش عبارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاولى فيشمل الثلاث بعد الاولى اه (قوله فيتعذر التشريك) فيه تأمل اه سم اى يتعذر القول بتعين التشريك وإن كان جائزا في مسألة الفقراء كما علم بامر وكان المحشى اشارة إلى ما في عبارته من الايهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك البحث) اى الذى ذكره بقوله كما بحث (قوله باحتمال ارادته) اى الموصى له اى التشريك (قوله فالوجه ماسبق) هو قوله لاحتمال النسيان اه ع ش عبارة الكردى هو قوله يشرك بينهما لاحتمال نسيانه اه وعبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجه ماسبق اى من اختصاص الثانى بها فيما بحث اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله لو اوصى له) اى لزيد مثلا (قوله اوصى له) اى للموصى له الاول (قوله الذى يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما يأتى اه سيد عمر اقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذى يظهر اما ولا فلما اشارة الى المحشى رحمه الله تعالى من القياس واما ثانيا فلان مالى مفرد مضاف فيعم الكتاب فهو نص فيها ايضا لا يحتمل لها واما الاحتمال الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعده مع انه معارض بالاحتمال فيتساقطان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في شمولها وبما ذكر تبين ما فى قوله له رحمه الله فقاعدة حمل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا اصح ان عطف العام على الخاص لا يخصه كما افاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يفيد مع تاخر عنه اه سيد عمر (قوله تركه) اى الاستثناء وكذا ضمير له (قوله صريحة في مناقضة الاولى) وفيه نظر اه سم (قوله محله) اى عدم الحجية القرينة المناقضة الاولى قرينة هي المناقضة (قوله بالثانية) اى بالوصية بخمسين (قوله فيها) اى فى مسئلتنا (قوله فيما مر) اى فى شرح هذا لوارثي (قوله فان الثانية مبطله للاولى فاحتيط الخ) استشكله سم راجعه (قوله ولو اوصى بامة) الى قوله وممراته فى النهاية الا قوله نحو تزويج الى قوله وطء (قوله ويحملها) الاولى ثم يحملها ليخرج العكس فيحسن عطفه عليه اه سيد عمر (قوله فى الحمل) اى دون الام (قوله لانه) اى الحمل فقط (قوله وانكارها) اى الوصية مبتدا خبره رجوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهومة انه ان ابتدا بالانكار من غير سؤال احد كان رجوعا مطلقا ولم يغير مراده ع ش اى بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعدمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التفصيل هو المعتمدها معنى (قوله لغير غرض) يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له فى وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تحققت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه او الوارث لان اللفظ صريح فى الرجوع الى المانع والاصل عدمه ولان استحقاها اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى محل تأمل ولعل الثانى اقرب اه اقول هذا عند عدم القرينة والافهى متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمعنى (قول المتن وبيع) وتنفذه هذه التصرفات ولا تعود الوصية لو عاد الملك اهمعنى (قوله وتعليقه) اى العتق بصفة (قوله ولانه) اى التصرف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيد عمر عبارة ع ش ومثلها جميع ما تقدم من الصيغ ويدل له ما يأتى من ان العرض على نحو البيع او التوكيل فيه رجوع اه (قوله وان فسد من وجه اخر) اى كاستهلاكها على

بالاولى أو بالثانية فاجبت بان الذى يظهر العمل بالاولى لانها نص فى اخراج الكتب والثانية محتملة أنه ترك الاستثناء فيها لتصريحه به فى الاولى وانه تركه ابطالا لم النص مقدم على المحتمل وأيضا فقاعدة حمل المطلق على المقيد تقدم المقيد او تاخر تصرح بذلك ويفرق بينه وبين ما يأتى فيما لو أوصى له بمائة ثم بخمسين بان الثانية ثم صريحة فى مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بحجة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لانها المتينة فهى عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقرروا لياتى هنا اعتبارهم نسيان الاولى فيما مر لانهم انما اعتبروه فى الوصية لاثنتين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لواحد فان الثانية وصية مبطله للاولى فاحتيط لها باشتراط تحقق مناقضتها للاولى فامل ذلك فانه دقيق ولو اوصى بامة وهى حامل لواحد ويحملها لآخر او عكس شرك بينهما فى الحمل بناء على أن الوصية بالحامل تسرى لحملها لانه حيث تواردت عليه وصيتان

لاثنين فشركن بينهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (وبيع) وان فسخ فى المجلس (واعتاق) وتعليقه شرط وايلاد وكتابة (واصدقا) لما وصى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعا ولا نه يدل على الاعراض عنها (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض) لرؤال الملك فى الهبة وتعريضه للبيع فى الرهن (وكذا ذونه فى الاصح) لدلائلها على الاعراض وان لم يوجد قبول وان فسد من وجه اخر

على الأوجه (ويوصيه بهذا التصرفات) البيع وما بعده لا شعارها بالأعراض (وكذا توكيل في يمينه وعرضه) يصح رفعه وكذا جره فيفيدان توكيله في العرض رجوع (عليه في الأصح) بخلاف نحو تزويج لمن ينص له على التسري (٧٩) بها ووطء وان أنزل ولا نظر لافضائه لما به

الرجوع لعبده بخلاف العرض لانه يوصل غالباً لما به الرجوع وسرانه لو أوصى له بمنفعة شيء سنة ثم آخره سنة ومات عقب الاجارة بطلت الوصية لان المستحق بها هي السنة التي تلي الموت وقد صرفها الغير هافان مات بعد نصفها بقي له نصفها الثاني ولو حبسه الوارث السنة بلا عذر غرم للموصى له الاجرة اى اجرة مثله تلك المدة كما هو ظاهر ومن العذر حبسه من غير انتفاع لاثبات الوصية كما هو ظاهر ايضاً وكذا الطلبه من القاضى من تكون العين تحت يده خوف خيانة الموصى له فيها القرينة فيما يظهر (وخلطه حنطة معينة) وصى بها بمثلها أو أجود أو أردأ بحيث لا يمكن التمييز منه أو من مأذونه (رجوع) لتعذر التسليم بما أحدثه في العين بخلاف ما إذا أمكن التمييز واختلطت بنفسها أو كان الخلط من غيره بغير اذنه على الأوجه لما ياتى من الفرق بين الهدم ونحو الطحن «تنبه» كذا أطلقوا الغير هنا وهو مناف لقولهم في الغصب لو صدر خلط ولو من غير الغاصب لمغضوب مثلى أو

شرط فاسداه عش (قوله على الأوجه) كذا في المغنى (قول المتن وكذا توكيل الخ) أى وان لم يبيع ويؤخذ من قوله لانه يوصل الخ ان مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه عش (قول المتن وعرضه عليه) او على الرهن والهبة اه معنى عبارة الروض مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالعرض عليها اه اى على التصرفات المذكورة من البيع وما عطف عليه (قوله رفعه) اى عطف على توكيل وقوله جره اى عطفاً على بيعه قال عش وهو اى الاجر اولى لافادته حصول الرجوع بالعرض بالاولى اه (قوله بخلاف نحو تزويج) عبارة الروض وليس التزويج والختان والتعليم اى لصنعة والاعارة والاجارة والركوب واللبس والاذن اى للرفيق في التجارة رجوع اه زاد المغنى تنبيه هذا كله في وصية معين فاذا أوصى بثلاث ماله ثم هلك وتصرف في جميعه ببيع او غيره لم يكن رجوعاً لان الثلث مطلق لا يختص بمال مسكه وقت الوصية بل العبرة بمال مسكه عند الموت زاد او نقص او تبدل كما جزم به في الروضة واصلاً وغيرهما وياتى في الشارح مثله (قوله لمن لم ينص له على التسري بها) ولا ينظر ويراجع هل هذا قيد ام لا وقد اسقطه المغنى والروض وشرحه (قوله ما به الرجوع) وهو الاحبال اه عش (قوله وصر) أى فى أوائل الفصل الذى قبيل هذا الفصل (قوله لان المستحق بها) اى بالوصية (قوله السنة) خبر ان على حذف مضاف اى منفعتها (وقد صرفها) اى تلك السنة بالاجارة لغيرها اى غير الوصية (قوله بعد نصفها) اى مثلاً (قوله ولو حبسه الوارث) اى او غيره (قوله السنة) اى التي تلي الموت كلا او بعضاً (قوله اى اجرة مثله) قد يقال ما فائدة هذا القيد إذ لا يحتمل غيره لا يقال كانه اشارة الى ان الوارث لو أجره من اجنبى لم يلزم الوارث إلا اجرة امثل لا ناقول هذا ظاهر الفساد إذ لم يجار الوارث والحالة هذه فاسدوا الواجب على الاجنبى اجرة المثل للموصى له هذا ولو اختلفت فهل الواجب أقصاها او اقلها او الاول فى الوارث والثانى فى الاجنبى محل تأمل اه سيد عمر اقول قياس نظائره الثالث لكن إذا كان الاجنبى جاهلاً ولا فالا لاول والله اعلم (قوله لاثبات الوصية) صلة حبسه (طلبه) اى الوارث وقوله من تكون العين اى الموصى بمنفعتها (قول المتن وخلط حنطة) وينبغى ان مثل الخلط التوكيل فيه وان لم يخلط اه عش (قوله وصى بها) اى قوله على الأوجه فى المغنى وإلى قوله ولا لشركته فى النهاية لا لقوله وكذا إلى وحينئذ (قوله منه) صلة خلط اه عش اى والضمير للموصى (قوله كذا أطلقوا الغير) اى من قوله أو كان الخلط من غيره اه عش (قوله ولو صدر خلط ولو من غير الغاصب) إلى قوله فيملكه الغاصب هذا الصنيع يقتضى ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) اى خلطاً لا يمكن معه التمييز (قوله وحينئذ) اى حين التنافى (قوله فرض ما هنا) اى قوله أو كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما يظهر اى فلا يكون رجوعاً مطلقاً سواء كان المخلوط به أجود أو أردأ أو مساوياً اه عش (قوله لا يقتضى ملك المخلوط الخ) أى كان يخلط بملك الموصى من غير استيلاء المخلط حتى يكون غاصباً اه سم عبارة عش اى بان كان المخلط غير غاصب أو كان غاصباً وخلط مال الموصى بماله الآخر اه (قوله ولا شركة) عطف على ملك المخلوط الخ قال السيد عمر كان يخلط الاجنبى بملكه بالموصى به من غير استيلاء عليه اه (او وارثه)

يعلم ارادة اطلاقها فهلا احتيط فيما مر باشتراط تحقق المناقضة أى بان يعلم رجوعه عن الاول كلاً أو بعضاً وقد يفرق فيما مر بانه لا تعذر المستحق فيما مر وتعلق حق الثانى فى الجملة احتطنا له لئلا يلزم الحرمان مطلقاً واما هنا فالمستحق واحد فلم يثبت له زيادة بالاحتمال مع عدم لزوم الحرمان مطلقاً لحصول شيء له بكل حال (قوله على الأوجه) كذا شرح مر (قوله منه) أى من الخلط (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله لو صدر خلط ولو من غير الغاصب إلى قوله فيملكه الغاصب) هذا الصنيع يقتضى ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع (قوله لا يقتضى ملك المخلوط الخ) اى كان يخلط بملك الموصى من غير نظر لان الخلط

مقوم بما لا يميز من جنسه أو غيره أجود أو أردأ أو مماثلاً كان اهلاً كما فيملكه الغاصب وكذا لو غصب من اثنين شيئين وخلطهما كذلك فيملكهما أيضاً بخلاف خلط متماثلين بغير تعديفانه يصيرهما مشتركين اه وحينئذ فيتمين فرض ما هنا فى خلط لا يقتضى ملك المخلوط للخالط ولا بطلت الوصية ولا شركة ولا بطلت فى نصفه لاستلزام الشركة خروج نصف الموصى أو وارثه إلى ملك الخالط

وفرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقرر ان الخلط ان كان بفعل الموصي او ماذونه أو اجنبى ومالك بطلت (٨٠) أو لا بفعل أحد أو اجنبى ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصي له صفة لم تنشأ من الموصي

ولا نائبه فالذى يظهر انه يحمل على ما ذل من القيمة بذلك الخلط والاوجب للمالك الجيد المختلط التفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجيد به وما حصل للموصي اه بتقدير خلط الجيد به (ولو وصى بصاع من صبرة) معينة (فخلطها) هو او ماذونه (باوجود منها) خلط لا يمكن معه التمييز (فرجوع) لانه احدث بالخلط زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها (او مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغييراً اذلا فرق بين المثلين (وكذا بارد فى الاصح) قياساً على تعيب الموصى به او اتلاف بعضه ولو تلفت الاصااع فهل يتعين الوصية علمت صيغاتها أولاً ويفرق كما فى البيع بين المعلومة فينزل على الاشاعة والمجهولة فاذا بقى صاع منها تعين للوصية كل محتمل وعلى الاول الاقرب يفرق بان الملك ثم قارن آخر الصيغة فنظرنا فيه بين تنزيله على المتبادر من الاشاعة او عدمها وهنالا ملك الا بعد الموت والقبول ولا ندرى هل تلك المعينة تبقى عنده او لا فصححناها فى صاع من الموجود منها عند الموت ولم ننظر للمعلومة الصيغان

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصي له اى ويدخل فى ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور فى حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت اه سم (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باوجود اه سم (قوله) فتدخل فى الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ يصير الموصي له شريكاً للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا فى الجردة ام لاه نهاية وافرده سم عبارة ع ش قوله شريكاً للمالك والفرض ان المالك الخلط غير الموصي والابطال الوصية وكان الاظهر للمالك الخلط لان الفرض انها اختلطت بنفسه او كان الخلط من غير الموصي وماذونه وقوله بالاجزاء سواء الخاى خلافاً لابن حجر حيث قال بطلان الوصية فى النصف اه (قوله) انه يحمل) اى كلام الشيخ (قوله) للمالك الجيد) أقول كلامه رحمه الله لا يتخلو عن خفاء والظاهر ان يقال كما هو قياس نظائره ان الواجب على الموصي له ما بين قيمتي الموصي به ومخلوطاً بالجيد وغير مخلوط به هذا وقياس ما ذكر انه يجب للموصي له على مالك الردى لو خلط بالموصي به ما بين حالتيه من التفاوت اه سيد عمر (قوله) بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المحرور للموصي له فكان المناسب الاظهار هنا والاضمار فيما ياتى آنفاً (قوله) من صبرة معينة) الى قوله ولو تلفت فى النهاية والمغنى (قوله) من صبرة معينة) وان وصى بصاع من حنطة ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا أثر للخلط ويعطيه الوارث ما شاء من حنطة التركة فان قال من مالى حصله الوارث فان وصفها وقال من حنطتى فلا تبة فالوصف مرعى فان بطل بخلطه بطلت الوصية اه (ولو تلفت الاصااع) ولو تلفت إلا بعض صاع فهل تعطيه الظاهر نعم لان اتلاف البعض إذا لم يكن رجوعاً فتلفه اولى اه سيد عمر (قوله) فهل يتعين الوصية) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذ اعمال وصى باحدر ققيه فأتوا الا واحد انما يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية مما هناك اه سم (قوله) صاع منها) أى المجهولة (قوله) وعلى الاول) وهو التعيين مطلقاً (الاقرب) صفة الاول (قوله) ثم) اى فى البيع (قوله) او عدمها) اهل الاول العطف بالواو وتذكير الضمير (قوله) وهنا) اى فى الوصية (قوله) فصححناها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن وطحن حنطة) وكذا احضان بيض لنحو دجاج ليتفرخ وديغ جلدها مغنى (قوله) حنطة معينة) الى قوله ويؤخذ منه فى النهاية لا لقوله وقدر اى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية الى ولو اوصى له مرة (قول المتن وبذرها) بمجموعة بخلطه اى حنطة وصى بها وكذا يقدر فى بقية المعطوفات اه مغنى (قوله) وطبخ لحم) الى قوله بخلافه فيما مر فى المغنى

ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصي له اى ويدخل فى ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور فى حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باوجود (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع الى قوله فتدخل فى الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملكه الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ يصير الموصي له شريكاً للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا فى الجردة ام لا شرح مر (قوله) فهل يتعين للوصية الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذ اعمال الوصى باحدر ققيه فأتوا الا واحد انما يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح

إلا

وغيرها لان الوصية احسان وبرو المقصود تصحيحها فما ذكره الموصي ما يمكن ومر فيما لو وصى باحدر

وقيه فلم يبق إلا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطحن حنطة) معينة (وصى بها) أو بيعها (وبذرها وعجن دقيق) وطبخ لحم وشيه وجعله

وهو لا يفسد قديدا (و غزل قطن) او جعله حشو امام يتحد الموصى له بالثوب والقطن كما بحثه الاذرعى رحمه الله ويلحق به نظائره بشرط ان لا يزول اسم احد العينين بما فعله وجعل خشبة بابا وخبز فتيئا وعجين خبزا والفرق (٨١) بينه وبين تخفيف الرطب غير خفي لاذ هو يقصد به

البقاء فهو كخباطة ثوب مقطوع او صى به وكتقديد لحم يفسد ويفرق بين هذا وخبز المعجن مع انه يفسد لوترك بان التهيئة للاكل في الخبز اغلب واظهر منها في القديد (ونسج) غزل وقطع ثوب قميصا مثلا (وبناء وغراس في عرصة رجوع) ان كان بفعله او بفعل ماذونه سواء اسماء باسمه ام قال بهذا او بما في هذا البيت مثلا لا شعار ذلك كله بالاعراض هذا كله في المعين كما نقرر للموصى بنحو ثلث ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما ينزل الملك لم يكن رجوعا لان العبرة بثلث ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع بمحله وقدير اعنى تغيير الاسم كما اذا وصى بدار ثم انهدمت في حياته بنفسها او بفعل الغير فانه رجوع في النقض دون العرصة والاسم او بفعله فانه رجوع في الكل لزوال الاسم عنه بالكلية بخلافه فيما رى في نحو طحن الحنطة لانه يقال دقيق حنطة فلم يؤثر فيه لافعله او لفعل ماذونه والحاصل انه مع احد هذين يقدم المشعر بالاعراض اشعارا فويا وان لم يزل الاسم

الا قوله مالم يتحد الى وجعل خشبة وقوله سواء اسما الى لا شعار ذلك (قوله وهو لا يفسد) اى والحال ان اللحم بما لا يفسدان لم يجعل قديدا احتراز عن اللحم الذى لا يفسدان لم يجعل قديدا فان جعله قديدا لا يكون رجوعا لان ذلك صون له عن الفساد اه كرى (قوله او جعله حشوا) اى لفرش او جبة اه معنى (قوله وبين تخفيف الرطب) اى حيث لم يكن رجوعا عن شىء سم (قوله مقطوع الخ) عبارة اغنى وبخلاف مالمو خطا الثوب وهو مقطوع حين الوصية او غسله او نقل الموصى به الى مكان اخر ولو بعيدا عن محل الوصية فلا يكون ذلك رجوعا اذا اشعارا بكل منها بالرجوع اه (قوله وكتقديد لحم الخ) عطف على كخباطة الخ اى فانه ليس رجوعا فيهما اه سم (قوله وكتقديد لحم الخ) هل يلحق به شىء صونا له عن الفساد مده كما هو معتاد في بعض النواحي او لا يلحق به مطلقا بل هو كالخبز غرض التهيئة للاكل فيه اظهر او يفصل بين ان يطرد عرف الموصى به وان لا كل محتمل وامل الثانى اقرب لاطلاقهم الشىء وتعليمهم المذكور في الخبز اه سيد عمر (قوله واظهر منها في القديد) يفهم ان التقديد تصدبه التهيئة للاكل وهو محل تأمل فلعله على سبيل التناول اه سيد عمر (قول المتن وقطع ثوب الخ) وصعبه او قصارته اه معنى (قوله ان كان الخ) اى الطحن وما عطف عليه (قوله سواء اسماء باسمه) اى حال الوصية به كقوله وصيت له هذا الغزل الخ اه عى عبارة السكرى بان قال وصيت بهذه الحنطة مثلا اه (قوله ثم تصرف في جميعه) او هلك نهاية ومعنى (قوله وقدير اعنى الخ) ولو عمر يستانا او صى به لم يكن رجوعا لان غير اسمه كان جعله خانا ولم يغيره لكن احدث فيه بابا من عنده فيكون رجوعا اه معنى (قوله ثم انهدمت في حياته) ولا اثر لانهدما بعد الموت وقبل القبول وان زال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقاء اسم الدار يومئذ اه معنى (قوله او بفعل الغير) اى بغير اذن الموصى (قوله او بفعله) اى او فعل ماذونه (قوله لزوال الاسم الخ) قد يقال زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغى حصول الرجوع في العرصة ايضا فاما سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر لاذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم باكلية اه سم عبارة المغنى وهدم الدار المبطل لاستمرار رجوع في النقض من طوب وخشب وفي العرصة ايضا اظهر وذلك في الصرف عن جهة الوصية وانهدما ولو بهدم غيره يبطلها في النقض ابطلان الاسم لافى العرصة والاسم لبقائهما باحاطهما هرهى سالمة عن الاشكال (قوله قوله انه) اى الشأن مع احد هذين اى فعله وفعل ماذونه يقدم اى الرجوع (قوله وخرج بالبناء والغراس الزرع) اى فلا يكون رجوعا اه عى (قوله لضعف اشعارهما الخ) اى فلا يكون رجوعا لضعف الخ (قوله بالمغنى السابق) اى بان يجز مرارا ولو في دون سنته وحينئذ فيقوى شبهه بالغراس الذى يرا دابقا واه ابداه عى (قوله ومر) اى في شرح او هذا لوارثى (قوله انه لو وصى بشىء) الى قوله فان كانت الوصية الاخرى المغنى (قوله ثمك يذهب ما عبارة المغنى والاسمى لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التثريك فيشرك بينهما ولو وصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة ثم قال لا خراشرك كتمك معهما اعطى نصف ما يبداهما اه (قوله لان الجملة اثنان الخ)

اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية مما هناك (قوله كما بحثه الاذرعى) عبارة القوت ولو حشا بالقطن فرشا او جبة رجوع في الاصح قلت ويجب القطع به في حشوا الجبة الا ان يكون قد وصى بالفراش والجبة للموصى له بالقطن فلا لان الظاهر انه قصد اصلاحها اه (قوله والفرق بينه وبين تخفيف الرطب) اى فانه رجوع (قوله وكتقديد لحم الخ) عطف على كخباطة اى فانه ليس رجوعا فيهما (قوله لزوال الاسم عنه الخ) قد يقال زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغى حصول الرجوع في العرصة ايضا فاما سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية (قوله لانه يقال دقيق حنطة الخ قد يقال ويقال هنا نقض دار الا ان يقال الدقيق

(١١ - شروانى وابن قاسم - سابع)

ومع عدمهما لا ينظر لالزوال الاسم بالكلية فتأمل وخرج بالبناء والغراس الزرع ويقطع الثوب لبسه لضعف اشعارهما بذلك ومن ثم لودام بقاء اصوله الى بالمغنى السابق في الاصول والمارفما يظهر ثم رايت في كلام الاذرعى ما يفهمه كان كالغراس ومرانه لو وصى بشىء لزيد ثم اعمرو وشرك بينهما لان الجملة اثنان ونسبة كل اليها النصف فهو على طبق ما باتى

عن الشيخين خلافاً لهم فيه زاعمان محل التشريك هنا هو محل الرجوع نظير ما يأتي عن الاسنوي فان رد احدهما اخذاً لآخر الجميع بخلاف
مالوا وصى بهلما ابتداء فرد احدهما يكون النصف للوارث دون الآخر لانه لم يوجده الا بالنصف فصار لو وصى بهما لو احدهم بنصفها لآخر
كانت اثلاثاً للاول ثلثاها وللثاني ثلثها وزعم الاسنوي ان هذا غلط وان الصواب بانها اربع بناء على ان محل التشريك هو محل الرجوع وهو
الغلط كما قاله البلقيني لان المرعى عندهم (٨٢) في ذلك طريقة العول بان يضاف احد المالين للآخر وينسب كل منهما للمجموع فيقال

هنا معناه مال ونصف مال
يزاد النصف على الجملة يصير
معناه ثلاثة تقسم على النسبة
لصاحب المال الثلثان ولصاحب
النصف الثلث فان كان الوصية
للاخر بالثلث كان له الربع
وفي الاولى لو رد الثاني
فالسكل للاول او الاول
فالنصف للثاني ووقع الشارح
خلاف ذلك وهو تحريف
ولو اوصى له مرة ثم مرة
تاتي هتافى التعدد والاتحاد
مامر في الاقرار كما اشار اليه
بعضهم ويرد عليه مالو
اوصى بمائة ثم خمسين ليس
له الا الخمسون تتضمن الثانية
الرجوع عن بعض الاولى
ذكره المصنف واخذ منه
بعضهم انه لو اوصى بثلثة لزيد
ثم بثلثة له ولعمرو وتناصفا
وبطلت الاولى ويؤخذ
منه ايضا انه لو اوصى لزيد
بثلث ماله ثم اوصى ثانيا
لعمرو بثلث غنمه ولزيد
الاول بثلث نخله ولم يتعرض
لباقى الثلث ان زيدا ليس له
الا الثلث النخل وبطلت وصيته
الاولى لان الثانية اقل منها
والحاصل ان محل قولهم لو
وصى لزيد بشئ ثم اوصى
به لعمرو وتناصفا مالم يوص

اي جملة الوصية اثنان من العدد فالوصى به ايضا اثنان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجملة النصف وقوله
ما ياتي الخ اراد به قوله ولو اوصى بهما واحداً بنصفها الخ اكردى اي وكان الاول عزو هناك اليهما كما
فعل النهاية والمغنى لتظهر هذه الحوالة وقوله الا في قياس مامر عن الشيخين (قوله هو محل الرجوع)
وهو النصف الثاني سم وعش (قوله فان رد احدهما الخ) تفريع على قوله فهو على طبق ما ياتي الخ (قوله
ولو اوصى بها) اي بالعين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لان المرعى عندهم طريقة العول الخ)
وقد ذكرها الشيخان في القسم الثاني في حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغنى والصواب المعتمد المنقول
في المذهب ما ذكره عملاً بطريقة العول التي نص عليها الشافعي في الامم واختارها ابن الحداد اه قال
الرشيدي قوله طريقة العول اي لا طريقة التداعى التي بنى عليها الاسنوي كلامه اه (قوله بان يضاف احد
المالين الخ) اي بان يفرض مركب من الجملة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجملة الى ذلك
المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثلث وقوله معناه مال ونصف الخ فالمال اثنان لانه مخرج النصف ومخرج
النصف اثنان فالنصف واحد فاذا ضم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثة وهو المارد من قوله يزاد النصف
الخ اه كرى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معناه مال وثالث مال يضم الثلث الى المال ثم يقسم
المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله وفي
الاولى) اي في مسألة الوصية للاخر بالنصف (قوله تاتي هتافى التعدد الخ) فان لم يختلفا جنسا ولا صفة
فوصية واحدة والا فثنتان اه عش (قوله مامر في الاقرار) اي من التعدد حيث وصفها بصفتين مختلفتين
والاتحاد حيث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) قد يقال ان هذا لا يرد على البعض لانه
ما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد والاتحاد خاصة لا في كل الاحكام وما اورده عليه من العوار المذكورة
الحكم فيها الاتحاد في البابين غاية الامر ان الوصية تكون بالاول والاقرار بالعكس فهو بالاكثر فتمام اه
رشيدي (قوله لو اوصى بمائة ثم الخ) وان اوصى له بمائة ثم بمائة فثانته لانها المتيقنة ولو وجدنا الوصيتين
ولم نعلم المتأخرة منهما تعطى المتيقن وهو خمسون لا احتمال تاخر الوصية بهما غنى واسنى (قوله ليس له) اي
الموصى له اه عش (قوله بثلثة) اي ثلث ماله مثلاً وقوله ثم بثلثة اي ثلث ماله وقوله تناصفا اي الثلث
اه عش (قوله وبطلت الاولى) المناسب بالمقياس عليه ان يقول وكان رجوعاً في بعض الاولى وهي نصف
الثلث فتمام اه رشيدي (قوله وصيته الاولى) اي وصيته لزيد بثلث ماله (قوله مالم يوص الخ) خبر ان محل
الخ (قوله ولو اوصى لزيد بعين) الى قوله لا يقال في النهاية (قوله كان لعمرو ربعها) اي مع ثلث
غيرها (قوله على قياس مامر عن الشيخين) يعني به قوله المارد ولو اوصى بهما واحداً بنصفها الخ (قوله
على قياس مامر الخ) وذلك بان يقال معناه مال وثلث مال فيضم الثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب
الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله اخذاً موصى له) وهو زيد
بها اي العين والجارية تعلق بالموصى له وقوله نصفها مفعول اخذ وقوله والاخر هو عمرو وعطف على الموصى
له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت اقل الخ) اي فاذا كانت قيمة العين عشرة وثلث

هو كل الخنطة والنقض ليس كل الدار (قوله هو محل الرجوع) اي وهو النصف (قوله مالو اوصى بمائة
زيد ثانياً بما هو اقل من حصته في الاولى والابطال في الحصة ولم يكن له سوى الثانية ثم ما بطلت فيه يعود لاورثة
لا لعمرو كما هو واضح ولو اوصى لزيد بعين ثم لعمرو بثلث ماله كان لعمرو ربعها لانها من جملة ماله الموصى له بثلثة فهو كالموصى
لانسان بعين ولاخر بثلثاها فيكون الاخر ربعها على قياس مامر عن الشيخين لا يقال قياس مامر عن المصنف في ائمة ثم خمد بن تضرع
الثانية الرجوع عن بعض الاولى ان الذين ازاوت اثلث اخذاً موصى له بها نصفها والاخر ما يساوى نصف الثلث وان كانت اقل او
اكثر وزعم اثلث على قيمتها وقد اثلث واحد على كل ما يخصه لا تامة ولا نصف الرجوع انما هو في وصيتين لواحد كما هو فرض صورة المصنف

وأما في غير ذلك فلا يتضمنه وإنما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فعمل فيهما بما مروى بذلك افتاء شيخنا فيمن أوصى لانسان بثور ولاخر
بجمل ولاخر بنصف ماله ولاخر بثلث ماله بان لذي النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل ولذي الثلث ثلث جميعه حتى فيهما لان
كلام الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحينئذ للموصي له بالنصف (٨٣) من كل منهما ثلاثة اجزاء من احد عشر

وبالثلث جزان من احد عشر ولكل من الموصي له بالثور والجل ستة اجزاء اي لانيك تزيد على وصية كل لثما ونصفها وهما من ستة خمسة فزدهما عليها نصير الجملة احد عشر على قياس ما مر عن الشيخين (فصل في الايصاء) وهو كالوصاية لغة يرجع لما مر في الوصية شرعا في اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت فالفرق بينهما اصطلاح لقهي (يسن) لكل احد (الايصاء) عدل اليه عن مول اصله الوصاية لانه ابعد عن لفظ الوصية فيوضح به عند المبتدى الفرق اكثر (بقضاء الدين) الذي لله كالزكاة والادى ورد المظالم كالمغصوب واداء الحقوق كالعوارى والودائع ان كانت ثابتة بفرض انكارها الورثة ولم يرد لها جالا والا وجب أن يعلم بها غير وارث ثبت بقوله ولو واحد اظهر العدالة او يرد لها جالا خوفا من خيانة الوارث ووضح ان نحو المغصوب لقادر على رده فورا لا تخيير فيه بل يتعين الرد ويظهر الاكتفاء بخطه بها ان كان في البلد من يشبهه لانهم كما كفوا

عشرون بوزع العشرون على الثلاثين فيحصل اقيمة العين ثلث والعشرين وثلث ثلثا فيعطى زيد ثلثا العين وعمر وقد مر مثلي ما زيد بقية الثلث وفي العكس يعطى زيد ثلث العين وعمر وقد مر نصف مال يزيد بقية الثلث (قوله) فعمل فيهما اي في الوصيتين المارتين بقوله ولو اوصى ازيد بعين الخ (قوله) بان لذي النصف نصف جميع المال الخ اي على فرض اجازة الورثة او على مقتضى الوصية في نفسها تامل (قوله) حتى فيهما اي في الثور والجل (قوله) لان كلا الخ) تعليل للغايين (قوله) من كل منهما اي الثور والجل (قوله) على وصية كل اي من الثور والجل اه مم (قوله) وهما اي ثلث ونصف كل من الثور والجل وقوله من ستة اي وهي قيمة الثور وقيمة الجمل والجوار والمجور وحال من هما على مذهب سيدييه وقوله خمسة خبر وهما قوله فزدهما الى الثلث والنصف الذين هما خمسة عليهما الى الستة

(فصل في الايصاء) (قوله في الايصاء) اي وما يتبع ذلك كتصديق الولي الخ اه ع ش (قوله) وهو كالوصاية الى قوله قال ولا لمن يخاف في النهاية الا قوله وكان سبب اغتفار الى وللمشترى من نحو وصي (قوله) لما مر اي من انما الايصاء الخ اه ع ش (قوله) فالفرق بينهما اي الايصاء والوصية (قوله) لانه اي الايصاء (ورد المظالم) وقوله واداء الحقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العوارى (قوله) ان كانت اي المظالم والحقوق والدين (قوله) ثابتة اي بها شهود (ولم يرد لها جالا) لا يلايم هذا مع قوله او يرد لها جالا المذكور في ذيل والافكان ينبغي اسقاطه (قوله) ولو واحد اظهر العدالة) لا يلايم قوله ثبت بقوله ولا يلايم سياقه الا في سيد عمر (قوله) ووضح ان الخ) ووضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا اه سم (قوله) ان كان في البلد) ومثل البلد ما قرب منها كايار شد اليه قوله نعم من باقليم الخ فالمدار على كونه محل يمكن الاتبات فيه بالخط او الشاهد واليمين وقوله من اثبتته اي ثبت الحق بخطه كالمالكية اه ع ش عبارة السيد عمر قوله من يشبه ينبغي ان يزاد من يعرف خطه وقوله يشبهه كانه من باب الحذف والايصال اه (قوله) من باقليم) لو قال يلد لكان أولى فيما يظهر لما في الاكفاء به في الاقاليم من المشقة اه سيد عمر (قوله) وانما سمحت اي الوصايا اه رشدي (قوله) في نحو رد عين اي مودعة مثلا عبارة السكردى اي معينة مغضوبة اه قال ع ش ومثل العين دين في التركة جنسه كايأتى عند قول المصنف لم يفر د الخ اه (قوله) وفي دفعها الخ) اي العين الموصى بها الى الموصى له اه كردى (قوله) والوصية (المعين) جملة حالية سيد عمر وع ش اي من ضمير دفعها (قوله) ودفعها الخ) اي فلو تلفت في يده ضمنها طلقا لكن ياتي ان المعتمد باحة الاقدام خلافا لما يجاهدوه وقد يقتضى عدم الضمان الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجوازه تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه ع ش (قوله) وذلك) اشارة الى ما ذكر في المتن والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث الخ الاولى ترك وذلك فندبر اه اي ليعتلق قوله لان الخ بقوله وانما سمحت الخ وقوله وليطالب الخ وقوله لثبتي الخ معطوفان على قوله لان الوارث فهو من فوائد سمحتها فيها ذكر اه رشدي (قوله) ولتق تحت يد الموصى) معتمده اه ع ش (قوله) لا الحاكم) فلوردها اليه بلا طلب من الحاكم هل يضمن او لا فيه انظر اه ع ش (قوله) لو غاب مستحقها) كانه

ثم خمسين ليس له الا خمسون) أي بخلاف مالو أوصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة (قوله) على وصية كل) أي من الثور والجل

(فصل في الايصاء) (قوله) ووضح ان نحو المغصوب الخ) ووضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه

بالواحد مع أنه وان انضم اليه يمين غير حجته عند بعض المذاهب انظر المنبر اه حجة فكذا الخط نظر ذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من ثبت بالخط او يقبل الشاهد واليمين ينبغي انه لا يكتفى منه بدينك (وتنفيذ الوصايا) ان اوصى بشيء وانما سمحت في نحو رد عين وفي دفعها جالا والوصية بالمعين وان كان مستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو اخذها اجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به الماوردي ذلك الوارث قد يخفيها او يتلفها وليطالب الوصي الوارث بنحو ردها ليرا الميت ولتق تحت يد الموصى لا الحاكم لو غاب مستحق

مفروض في غيبته مع قبوله وإلا لالتاق فيه اختلاف كلاي ابن الرفعة والسبكي كما هو واضح اه سيد عمر اقول قضية ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للموصى لا الحاكم وقد بدعي دخوله في كلام الشارح فليراجع (قوله) وكذا لو تعذر قبول الموصى له) اي يطالب الوصي الوارث بالدين الموصى به عند تعذر قبول الموصى له بنحو غيبته في اخذها الوصي ليحفظها الى حضور الموصى له فان قبل سلما له وان رد دفعها الوارث اه عش (قوله) على ما بحثه ابن الرفعة) معتمد اه عش (قوله ومعنى قوله) اي السبكي (قوله فكان له) اي الوارث دخل فيمن تبقى الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث او لا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الموصى له اذا قبل اتبين انه انفق على ملك غيره او لا فيه نظر ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحاكم ولم يفعل لا رجوع له لنقصه بعدم طلب القبول من الموصى له ليعلم حاله هل يقبل ام لا اه عش اقول تقدم في الماتن ويطالب الموصى له بالنفقة ان توفى في قبوله ورده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا على الوارث اه فتقتضي كلام المصنف المذكور انه لا يجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور ان الوارث لو انفق فيها يرجع بها على الموصى له اذا قبل الوصية وان لم يرفع الامر الى الحاكم مطلقا فليراجع (قوله) ولو اخرج الوصي الخ) تضيعة التقييد بالموصى ان غيره اذا اخرج من ماله يرجع لا يجوز له اخذ بدل ماصرفه من التركة وان كان وارثا فطريق من اراد التصرف في تركة الميت ولا وصاية له ان يستاذن الحاكم فتنبه له فانه يقع كثيرا اه عش (قوله) الا ان اذن له الحاكم الخ) صريح هذا الصنيع ان اذن الحاكم بكففيه في الرجوع اذا صرف من ماله وان كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر انه غير مراد كما يدل عليه قوله الا ان كان قياسي نظارة اذ هو على هذا الوجه ليس على قياس النظائر ويصرح به ماسياتي فيما لو اوصى ببيع بعض التركة واخراج كفته من ثمنه من ان اذن الحاكم كما انما يفيد عند التذم لم قال عقبه نظير ما تقر اذ هذا هو الذي اراده بما تقرر كما هو ظاهر ولا يكون نظيره الا ان ساواه فيما ذكر اه رشيدى (قوله) فاشهد بنية الرجوع ظاهره وان كان في الورثة من هو محجور عليه بصبا او جنون او سفاه اه عش (قوله) ببيع بعض التركة) ظاهره ان كان غير معين بان قال يبيعوا بعض تركتي وكفنتوني منه فليراجع اه رشيدى (واخراج كفته) اي مثالا (قوله) فاقترض الوصي دراهم الخ) ظاهره ولو كان وارثا ويمكن الفرق بين هذو ما قبلها بانه هذو ما عينا للكف عينا وعلقه بخصوصها كان ذلك كد بما لو قال اعطوا زيدا كذا من الدراهم مثالا فلنظ على الوصي حيث خالف غرض الموصى فالزام بقضاء الدين من ماله ولو ارادنا بخلاف ذلك فانه للمالم يمين له فيها جهة كان الامر اوسع فسو مع للوارث لقيامه مقام مورثه في الجلة اه عش وهذا كالصريح في اعتبار التين واعلمه ليس بقيد كما يشير اليه قوله فغاط عليه حيث خاف الخ وما الى اله رشيدى كما مر انفاو عبارة قسم عن العباب ولو قال اجعل كفى من هذه الدراهم فله الدراهم في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد الوارث بذله من نفسه لم يمنعه الوصي وان اراد بيع بعض ذلك واراد الوصي ان يتعاطاه فايهاه حق وجهان اه فانظر قوله فايهاه احق هل يشكل على قرأه الوصي بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل او باعطائه التركة ليفعل فان باع فلا مراجعة بطل فان غابوا اتجه مراجعته للقاضي لياذن له فيه اه فانه اذا وجبت المراجعة فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون احق الا ان يستثنى هذا او يكون ذاك على الوجه الاخر واعلم الوجه ان يجاب بانه انما وجبت مراجعته لاحتمال ان يريد امساك التركة والصرف من ماله وعند ارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال لحاز الاختلاف في الاحق منهما

وكذا لو تعذر قبول الموصى له بها على ما بحثه ابن الرفعة وقال السبكي هي قبل القبول ملك للوارث فله الامتناع من دفعها للموصى في اخذها الحاكم الى ان يستقر امرها ومعنى قوله ملك للوارث اي بفرض عدم القبول فكان له دخل فيمن تبقى تحت يده والذي يتجه فيما اذا وصى للفقراء مثلا انه ان عين لذلك وصيا لم يكن للقاضي دخل فيه الا من حيث المطالبة بالحساب ومنع اعطاء من لا يستحق والاتولى الصرف هو اوثا نائبه ولو اخرج الوصي الوصية من ماله ليرجع في التركة رجع ان كان وارثا والا فلا أي الا ان اذن له حاكم او جاء وقت للصرف الذي عينه الميت وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بنية الرجوع كما هو قياس نظائره وسياتي ما يؤيده ولو اوصى ببيع بعض التركة واخراج كفته من ثمنه فاقترض الوصي دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع وزمه وفاء الدين من ماله ومحله فيما يظهر حيث لم يضطر الى الصرف من ماله

الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا (قوله) والا تولى) ظاهره وان وجد وارث لكن قول العباب الاتي مطالبة الورثة بالفعل يدل على ان للوارث تولى الصرف وعبارة العباب ولو قال اجعل كفى من هذه الدراهم فله الدراهم في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد الوارث بذله من نفسه لم يمنعه الوصي وان اراد بيع بعض ذلك واراد الوصي ان يتعاطاه فايهاه احق وجهان اه فانظر قوله فايهاه احق هل يشكل على قرأه الوصي بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل او باعطائه التركة ليفعل فان باع فلا مراجعة بطل فان غابوا اتجه مراجعته للقاضي لياذن له فيه اه فانه اذا وجبت المراجعة فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون احق الا ان يستثنى هذا او يكون ذاك على الوجه الاخر واعلم الوجه ان يجاب بانه انما وجبت مراجعته لاحتمال ان يريد امساك التركة والصرف من ماله وعند ارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال لحاز الاختلاف في الاحق منهما

ولا كان لمحمد مشترى رجوع ان اذن له كما وقفه واشهد بنية الرجوع نظير ما تقرر ولو اوصى بقضاء الدين من عين به وبضها فيه وهي تساويه او تزويد وقبل الوصية بالزائد كما هو ظاهر او من ثمنها تعين فليس للورثة امساكها ومنه يؤخذ انه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف ما اذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا استأذن الخ كما بحث صحة اذا تمت ففرق ما لي عليك من الدين للفقراء فيكون وصيا ومرا آخر الوكالة ما صرح به وكان سبب اغتفار اتحاد القابض والمقبض هنا تقدير ان الفقراء وكلواؤه كما قدر ان المعمرين وكلواؤه في اذن الاجير للمستاجر في العماره وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من استيلاء (٨٥) نحو قاض بالقبض منه ثم اقباضه وان

كان هو القياس لان الغالب في القضاة ونحوهم الخيانة لاسيما في الصدقات وقد قال الاذرعى عن قضاة منته وهم احسن حالا ممن بعدهم انهم كقريبي عبد بالاسلام وللمشترى من نحو وصى وقيم ووكيل وعامل قراض ان لا يسلمه الثمن حتى تثبت ولايته عند القاضى قال القاضى ابو الطيب ولو قال ضع ثلثى حيث شئت لم يجز له الاخذ لنفسه اى وان نص له على ذلك لاتحاد القابض والمقبض قال الدارمى رحمه الله ولا لمن تقبل شهادته لئلا يالان ينص له عليه لمستقل اذ لاتحاد ولا تهمه حينئذ قال ولا لمن يخاف منه اى ولم يوجد فيه شرط الاعطاء والا فلا وجه لمنع اعطائه ولو خوفه منه قال ولا لمن يستصلحه وكان مراده انه غير صالح فيعطيه ليتالفه حتى يبقى صالحا وفيه نحو ما قبله وهو انه ان وجد فيه شرط الاعطاء جاز مطلقا او

ولم يعين مالا وليس في التركة نقد يصرف فيه او لا وقياس ما هنا الاول فليراجع (قوله كان لمحمد مشترى) اى او خيف تغير الميث لو اشتغل بالبيع اه ع ش (قوله بتعويضها فيه) اى الدين (قوله وقبل الوصية بالزائد) ينبغي ان يتأمل فيه فانه في التعويض عن الدين بغير جذسه لا بد من صيغة من الطرفين كما هو ظاهر فان كان المراد بالقبول ما ذكر فلا وجه لتخصيصه بالزيادة وإن كان قبولا اخر فواجه الاحتياج اليه لانها عا بما في ضمن معاوضة فليتأمل اه سيد عمر وهو وجهه (قوله لا يتصرف حتى يستأذنهم الخ) ومثله ما لم يقبل الموصى له العين التي اوصى بتعويضها اه ع ش (قوله وكان سبب اغتفار الخ) لم لا يقل اغتفر واذلك او سيعا في حصول الثواب وإن كان خلاف القياس كما خالفوه هنا في مسائل عديدة لذلك اه سيد عمر (قوله استيلاء نحو قاض الخ) قضيتاه انه لو امن قاضى تلك البلدة لا يصح ما ذكر مع ان كلامهم باطلا فصادق بذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان الملاحظ في التعليل الشان والغالب كما اشار اليه الشارح (قوله لم يجز له) اى وله الصرف لمن شامو ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير والمسلم والكافر ووارث الوصى وغيره وليس له ان يدفع منه شيئا لورثة الموصى كما مر ومثله اى الوصى المطلق الوكيل بالصدقة وطريقه ان يقول له اى للمرء كل عين لي ما اخذه ويمزوه يدفعه له اه ع ش (قوله اى وان نص الخ) محل تأمل ولم لا يغتفر كما اغتفر فيما مر انفا سيما على التوجيه الثانى فان الذى يفهم من سياق كلامهم هنا ان وجه المنع التهمة لا غير وهي متضمنة بالتعيين سيما مع تعيين المقدار اه سيد عمر (قوله على ذلك) اى الاخذ لنفسه اه ع ش (قوله عليه) اى الاخذ لمن لا تقبل شهادته الخ (قوله لمستقل) عبارة النهاية بمستقل بالباء قال ع ش اى بقدر مستقل اه (قوله قال) اى الدارمى (قوله ولو خوفه منه) اى ولو كان الاعطاء له خوفا منه (قوله وهو) اى نحو ما قبله وقوله مطلقا اى قصد صلاحه ولا (قوله او عدمه) الاولى الاخصر والا (والجائز) الى المتن في المغنى ولما قبله واخذ منه ابن الرفعة في النهاية (قوله ولو مستقلا) اى بان كان الايصافى حق الحمل فقط كردى وع ش (قوله ويدخل) فى الايصافى لا ولاده (قوله تبعا على الوجه) فلم صحة الايصافى على الحمل الغير الموجود عند الايصاف تبعا اه سم (قوله وجوبه فى امر نحو الاطفال الخ) اذ لم يكن لهم جداول للولاية اه معنى (قوله انه يلزمه) اى على الاباء اى الاصل (قوله حفظ ما لهم) اى الموجود بان آل اليهم بطريق من الطرق وما يؤل اليهم منه بعد موته اه ع ش (قوله تعيين) هل الحكم كذلك وإن كان بصيغة اوص على احد هذين او محله فى غير ذلك اخذا بما مر فى الوصية بلفظ ادفعوا هذا لاحدهذين ولعل الثانى اقرب ثم رابت قولهم الا فى قول الوصية اوص على من شئت انه يصح ويوصى عنه وهو مصرح بصحة ما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله ولا يرد) اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة الرشيدى اى لا يرد على اشتراط التكليف ووجه وروده ظاهر خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش وهو انه جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم انما يظهر الورود لو كان العبرة بالتكليف عند الوصية لكن سياق ان الشرط انما يعتبر عند المثل وحينئذ فالورود فيه خفاء لان الموصى لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عنده يكون انتهى (قوله تبعا على الوجه) فلم صحة الايصاف على الحمل الغير الموجود عند الايصاف تبعا (قوله ولا يرد)

عدمه لم يجز مطاقا (والنظر فى امر الاطفال) والجائز والسفها وكذا الحمل الموجود عند الايصاف ولو مستقلا كما اقتضاه كلام جمع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حدث بعد الايصاف على اولاده تبعا على الوجه كافى الوقف وبحسب الاذرعى وجوبه فى امر نحو الاطفال الى ثقة ما ومن وجهه كاف اذا وجده وغلب على ظنه ان تركه يؤدى الى استيلاء خائن من قاض او غيره على اموالهم وفى هذا ذهاب الى انه يلزمه حفظ ما لهم بما قدر عليه بعد موته كفاي حياته واركانه اربعة موصى وموصى فيه وصيغة (وشرط الوصى) تعيينه (تكميل) اى بلوغ وعمل لان غيره لا يلى امر نفسه فغيره اولى وسيد ذكر انه لو اوصى لفلان حتى يبلغ ولده فاذا بلغ فهو الوصى جاز ولا يرد على هذا

لأنه في الإيصاء المنجز وذاك إيصاء معلق (وحرية) كاملة ولو مآلا كمدبر ومستولدة فلا يصح لمن فيه رقب للدوصى أو لغيره وإن أذن سيده لأن الوصاية تستدعي فراغا وهو ليس من أهله وأخذ منه ابن الرفعة منع الإيصاء من أجزائه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه أنه له حيث لا نابة لأنه لا ن عا جز وذلك (٨٦) لأن الاستتابة تستدعي نظرا في النائب والفرض أنه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لفاسق إجماعا لأنه ولا يولد
وقع نزاع في عدالته اشترط
ثبوت العدالة الباطنة كما هو
ظاهر (وهداية إلى التصرف
الموصى به) فلا يجوز لمن
لا يهتدى إليه لفسفه أو هرم
أو تغفل إذ لا مصلحة فيه ولو
فرق فاسق مثلا ما فوض له
تفرقه غمره وله استرداد بدل
مادفعه بمن عرفه لتبين أنه
لم يقع الموضع فإن بقيت عين
المدفوع استرده القاضي
وأقطع عنه من الغرم بقدره
كما هو ظاهر ومران للمستحق
لعين الاستقلال بأخذها
واللاجني أخذها ودفعها إليه
فإنها في غير ذلك (وإسلام)
فلا يصح من مسلم لكافر
لتهمته نعم إن كان المسلم وصى
ذمي فوض إليه وصاية على
أولاده الذين جاز له إيصاء
ذمي عليهم على ما حثه الأسوي
ورده ابن العباد وتبعوه بأن
الوصى يلزمه النظر بالمصلحة
الراجحة والتفويض لمسلم
أرجح في نظر الشرع منه
لذمي فالوجه تعيين المسلم هنا
أيضا وإن وجد مسلم فيه
الشروط يقبل ولا جاز الذمي
الذي فيه الشروط فيما
يظهر وأخذ من التعليل

كفما فاعلم أه رشیدی (قوله لأنه) أي ما هنا وقوله وذاك ما سبذ كره (قوله كاملة) إلى قوله ولا يرد عا به
في المغنى (قوله ولو مآلا) أي بأن يكون بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت حرا كما يؤخذ من
تشبيهه فليس المراد مطاق المأية الصادقة بغير ما ذكره أه رشیدی أقول ما يأتي في الشارح والنهاية والمغنى واللفظ
لهو تعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو وصى
إلى من خلا عن الشروط وأبعضها كصبي وريق ثم استكملها عند الموت صح أه هذا ظاهر في أن المراد مطاق
المأية فلا ير اجع (قوله لمن فيه رقب) أي رقب لا نزول بموت الموصى كما يعلم بما قبله أه رشیدی قد تقدم ما فيه
(قوله وأخذ منه ابن الرفعة الخ) أقره المغنى أيضا وردد النهاية فقال وما أخذ منه ابن الرفعة منه من منع الإيصاء
لمن أجز نفسه الخ مردود لبقاء أهليته وتمسكه به من استتابة ثقة يعمل عنه تلك المدة أه (قوله والفرض
أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب أه سم هذا محل تأمل إذ لو فرض أن شغله يمنع
النظر أيضا فلا وجه للتوقف وإلا فهو خلاف الفرض أه سيد عمر (قول المتن وعدالة) قضية الاستتابة
بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من خاتم المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل
شهادته فليراجع أه ع ش (قوله ولو ظاهرة) وفاقا للمغنى ولبعض نسخ النهاية قال ع ش قوله ولو
ظاهرة عبارة شيخنا الزبائدي تبع فيه الهروي والمعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذكور
قيل كتاب الصلح أه وقول الزبائدي الباطنة أي التي تثبت عند القاضي بقول المزكي وقوله إيصاء مطلقا
أي وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أي للنهاية وعدالة باطنية وهي موافقة لما في الزبائدي أه (قوله فلا تصح
لفاسق) إلى قول المتن وإسلام في النهاية (قوله لفسفه الخ) أي أو مرض أه مغنى (قوله ولو فرق فاسق الخ) أي
فيما لو كان الموصى به غير معين والموصى له كذلك فلا ينافي ما مر في قوله وإنما صححت الخ كما نبه عليه بقوله ومر
الخ ثم الكلام في الوصية ما لو دفع شخص في حياته شيئا لفاسق علم فسقه وأذن له في تفريقه ففرقه على الوجه
المأذون له فيه فلا يظهر إلا الاعتداد به ويصدق في ذلك أه ع ش (قوله بدل مادفعه الخ) وهل يسترد بدل
مالم يدفعه أي فيما لو أنفق أحد بعض الموصى به في يد الموصى الفاسق مثلا هو أو القاضي أو كل منهما لم أرفيه
شيئا ولعل الثاني وجه أه سيد عمر (قوله فإن بقيت عين المدفوع) أي في بدمن أخذ من فرق أه ع ش
(قوله وأسقط الخ) أي أو رد له منه بقدره إن كان قد أخذه كما هو ظاهر أه سيد عمر (قوله عنه) أي
الفاسق (قوله ومر) أي في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فاهنا) أي من الغرم والاسترداد أه رشیدی (قوله
فلا تصح من مسلم) إلى قوله رقبه نظر في النهاية والمغنى إلا قوله أي أن وجد إلى وأخذ (قوله وأخذ من التعليل
المذكور الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من التعليل المذكور) يعني قوله بأن الوصى يلزمه الخ أه رشیدی
(قوله وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق مردود بجماع أن كلا منهما يلزمه رعاية المصلحة الراجحة في الشرع
نهاية ومغنى (قوله أو نحوه) من المعاهد والمستامن أه مغنى (قوله ولو حربيا) إلى قوله وهل يحرم الإيصاء في
النهاية إلا قوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى والعبرة (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء الحرى إلى حرى
سم على حج وهو ظاهر لأن الحرى لا بقاء له أه ع ش (قوله ويشترط أيضا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله
أي من حيث جعل ابنه وصيا قبل بلوغه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في
النائب (قوله نعم إن كان المسلم الخ) ينبغي أن يكون التعبير بالمسلم احترازا عن الذمي فله الإيصاء إلى
ذمي كالموصى الأصلي (قوله وأخذ من التعليل الخ) اعتمده مر (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء

المذكور أنه لو كان لمسلم ولد بالغ ذمي سفيه لم يحز أن يوصى به إلى ذمي وفيه نظر والفرق بين الأب والوصى وذكر الإسلام أي
بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الأصح جواز وصية ذمي) أو نحوه ولو حربيا
كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمي) أو معاهدا ومستامن فيما يتعلق بأولاد الكفار بشرط كون الوصى عدلا في دينه كما يجوز أن يكون
ولي لا يولد له وتعرف عدالته بتواترها من أه أرفق بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهما بها ويشترط أيضا أن لا يكون الوصى عدوا للوصى

عليه اى عداوة دنوية فافخاذ الاسنوى منه عدم صحة وصاية نصرانى ليهودى وعكسه مردود نعم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعدد كرون ولد العدو عدوانى نوع ويمكن تصويره بان يكون عرف من الوصى كراهمما الموجب او غيره على ان اشتراط عدالته تنفى عن اشتراط عدم عداوته نظير ما ياتى في ولى النكاح المجبر لكن ما اجبت به عنه ثم لا يتأتى هنا فتامله فانه غامض والعبرة في هذه الشرط بوقت الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر فقدما قبله ولو عند الوصية وهل يحرم الالبصاء (٨٧) لنحو فاسق عندها لان الظاهر استمراره فيسقه

الى الموت فيكون متعاطيا
للعقد فاسد باعتبار المال
ظاهرا اولا يحرم لانه لم
يتحقق فساد الاحتمال
عدالته عند الموت ولا اثم
مع الشك كل محتمل ومما
يرجح الثاني ان الموصى قد
يترجى صلاحه لو ثوق به
فكانه قال جعلته وصيان
كان عدلا عند الموت وواضح
انه لو قال ذلك لاثم عليه
فكذا هنالان هذا مراد
وان لم يذكر وياتى ذلك في
نصب غير الجدمع وجوده
بصفة الولاية لاحتمال
تغيرها عند الموت فيكون
لن عينه الاب لو ثوق به (ولا
يضر العمى في الاصح) لان
الاعمى كامل ويمكث التوكيل
فيه الا يمكنه ويبحث الاذرى
امتناع الوصية للآخرس
وان كان له اشارة مفهمة
ونظر غيره فيه وتجه الصحة
فيمن له اشارة مفهمة اذا
وجدت فيه بقبه الشروط
(ولا تشتط الذكورة)
اجماع (وام الاطفال)
المستجمعة للشروط عند
الوصية وقول غير واحد عند
الموت عجيب لان الاولوية

اى عداوة دنوية) اى فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان محله حيث لم تلزم الدينوية فان انفكا كها عنها
نادر اذ الغالب على من هو في اسر الطبيعة انه يساء بما يسر عدوه الدينوى ويسر بما يساء به فتحققت الدينوية
ايضا هذا ولو استثنى من يدعو لبدعته لكن حسنا لانه تخشى منه الفساد دينه الذى هو اضر من اساده دنياه
اه سيد عمر (قوله فافخاذ الاسنوى منه) اى من اشتراط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان محل
الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من صغره) متعلق بالمجنون والضمير لال الموصولة
(قوله بعد) قد يدفع البعدى للمجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فتستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها
كذا افاده الفاضل المحشى وهو عجيب مع قول الشارح من صغره فالظاهر ان هذه الزيادة لم تكن في نسخة
المحشى فاني رايتها في اصل الشارح ملحقة بخطه اه سيد عمر وقد يدفع العجب بان الصغرى تشمل حالة التمييز
الى البلوغ (قوله وكون ولد الخ) مبتدأ خبره عن عمر (قوله على ان اشتراط عدالته يغنى الخ) لو اغنى شرط
العدالة عنه لما اطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيد عمر (قوله بوقت الموت) هل يعتبر في الفاسق
اذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل الموت او يكفي كونه عدلا عنده وان لم تمض المدة المذكورة فيه نظرو الثاني هو
الا قرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا اراد ان يزوج موليته بعد التوبة اه ع ش اقول وقد
يفرق بين التصرف المالى وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعلته وصيا الخ) وقد يقال فرق
بين ما لو قال وصيت له اذا صار عدلا وبين ما اذا اسقطه واقتصر على قوله وصيت لزيد بانه اذا صرح بقوله ان
كان عدلا وقت الموت اشعر ذلك برده في حاله فيجمل القاضي على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف ما لو
سكت عنه فانه يظن من ابصائه له حسن حاله وربما خفيت حاله عند الموت على القاضي فيغير بتفويض الامر
له فيسلبه المال على ان اثبات الوصية له قبل الموت حلاله على المنازعة بعد الموت لربما ادى الى افساد التركة
اه ع ش (قوله وياتى ذلك) اى نظيره (قوله فيكون) اى الالبصاء (قوله لان الاعمى) الى قوله وقول غير
واحد في المغنى والى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة مفهمة) ظاهره وان اختص بفهمها
الفلطون وبنبغي تخصيصها بما اذا فهمها كل احد لتكون صريحه اه ع ش (قول المتن وام الاطفال الخ)
وهل الجدة كذلك ولو من جهة الاب فيه نظرو الظاهر انها كذلك لانها اشق من الاجانب وظاهر كلام
لروضة في باب الفرائض بشملها اه ع ش (قوله تصحيح ما قالوه) اى عند الموت (قوله لم يحتاج لقولهم المستجمعة
الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانما مستثنى من هذه الشرط لما زيد بشقة تعالى نحو الاب اه سم
(قوله من وجوده) اى الاستجماع للشروط (قوله مطلقا) اى بدون تقييد باستجماع الشروط (قوله على
ان ذلك) اى انها اولى مطلقا (قوله لانها ان استجمعت الشروط) اى عند الموت وقوله وجبت توليتها ان اراد
وان لم يرض اليها الاب فهو ما جرى عليه الاصطخرى المرجوح في المذهب وان اراد ابقاء وصايتها فلا يتم
التطبيق لظهور محقق الاولوية حيثنوه تعيين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الحرى الى حرى (قوله بعد) قد يدفع البعدى للمجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فيستصح لان الاصل
والظاهر بقاؤها (قوله لم يحتاج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانما مستثناة

الاثية لما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما عند الموت فتعين ان المراد انها ان كانت عند ارادته الوصية جامعة للشروط قالوا وان
يرضى اليها ولا فافخاذ لانها قد تصلح عند الوصية لالموت قلت يمكن تصحيح ما قالوه بان
يرضى اليها ما دفعوا على استجماع الشروط عند الموت قلت لو كان هذا والمراد لم يحتاج لقولهم المستجمعة للشروط عند الموت لانه وان لم ينص
على ذلك لا بد من وجوده فكان قياسه ان يقال انها اولى مطلقا ثم ان استجمعت الشروط عند الموت بقيت على وصايتها ولا فافخاذ على ان ذلك
لو قيل لم يحسن ايضا لعدم وجود محقق الاولوية حيثنوه لانها ان استجمعت الشروط وجب توليتها ولا لم يحجز وتزوجها لا يبطل وصايتها

إلا ان نص عليه المارضى وإن أبطل حضاقتها بشرطه (أولى) باستناد الوصية اليها بل وبفرض الفاضى حيث لا وصية أمرهم اليها (من غيرها) لاننا اشفق عليهم قال الاذرى وإنما يظهر كونها أولى ان ساوت الرجل فى الاستباح ونحوه من المصالح الثامنة (وبعزل الوصى) وقيم الحاكم بل والاب والجد (بالفسق) وإن لم يعزل (٨٨) الحاكم لزوال اهليته نعم تعود ولاية الاب والجد بمود العدة لان ولايتهم شرعية بخلاف

مستأنف (قوله إن نص عليه) أى شرط عدم الزوج (قوله وإن أبطل) أى تزوجها (قوله باستناد الوصية) إلى قول المتن وكذا القاضى فى النهاية (قوله وبفرض الفاضى الخ) عبارة النهاية والمغنى وللحاكم تفويض امر الاطفال الى امراة حيث لا وصى فتكون قيمة ولولا كانت ام الا ولا ذهى أولى كما قاله الغزالى فى بسطه اه (قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اه مغنى (قوله لانها اشفق) وخرو جامن خلاف الاصطخري فانه يرى انها تلى الاب والجد اه مغنى (قوله قال الاذرى) الى قوله وزاد فى المغنى (قوله نعم تعود ولاية الاب الخ) ومثلهما فى ذلك الحاضنة والناظر بشرط الواقف وبعضهم زاد الام اذا كانت وصية امه عن (قوله بالجنون والاعفاء) ظاهره وإن قل منهنما اه ع ش عبارة المغنى والجنون والاعفاء كالفسق فى الانزال به فلو افاق غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولايته لانه يلى بالتفويض كالوكيل بخلاف الاصل تعود ولايته وإن انزل لانه يلى بلا تفويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكلية فان افاق الامام وقدرولى الاخر بدله تعذرت توليته إن لم يخف فتنة ولا فيولى الاول قال الامام ولا شك انه يعزل بالردة ولا تعود لامامته اه (قوله حمل الاول) أى جواز الضم بمجر دال ريبه وقوله والثانى هو قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ اه ع ش (قوله ويعزل القاضى الخ) هل يتعين عزله او يجوز ضم اخر اليه محل تأمل اه سيد عمر اقول ويظهر الجواز اذا اقتضته المصلحة بل الظاهر ان قول الشارح المتقدم بل يضم الخ شامل لقبح الحاكم ايضا (قوله لانه الذى ولاه) قال النهاية ويظهر جريان ما مر من التفصيل فيما عمت به البلوى فى من من نصب ناظر حسبة منضما الى الناظر الاصلى اه قال ع ش قوله ما مر اى من قوله بل ابقى الخ اه (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء اه سم (قوله انه لا يؤثر الخ) عبارة النهاية عدم انزاله بربادته او بطر وفسق اخر إن كان بحيث لو كان موجودا به حال توليته له لولا له معه ولا انزل لان مولاه حيث لا يرضى به اه (قوله لان مولاه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم العادة وقرينة رضى مولاه بذلك المنفق الآخر الا قبح لم يعزل به اه سم وقد مر انتفاع النهاية ما يصرح به (قوله ورد الحقوق) الى قول المتن فان اذن فى النهاية (قوله تعين) اى من عينه السفية اه ع ش (قوله على الاوجه) اى من احتمالين ثانيهما منعه فيليه الحاكم او وليه ومال اليه المغنى (قوله مضارعا) اى من الثلاثى (قوله قيل والاولى) اقره المغنى عبارة توفى خط المصنف تنفذ بلا تحتانية مضوم الفامو الذال وسكون النون وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله منه الخ فصار كلامه حيث نذ مشتق على مسئلتين احدهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكلف ويلزم على هذا كما قاله ابن شعبة محذورات احدها التكرار فان الوصية بقضاء الدين تقدم اول الفصل انها سنة فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها ثانيا بصيرورة الكلام فى الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر فى اى شئ تنفذ ثالثا مخالفة اصله اى من غير فائدة اه (قوله والاولى) اى النسخة التى بالياء مصدر او قوله الثانية اى النسخة التى بدونها مضارعا (قوله تكرار محض) اى فى قوله بقضاء الديون وقوله وحذف الخ وقوله ومخالفة الخ عطف على قوله تكرار الخ اه كرى اقول الحذف المذكور موجود فى الاولى ايضا (قوله لان الجار متعلق الخ) إن اراد المتعلق المعنوى فواضح أو الاصطلاحى فلا يخفى ما فيه من التسامح إذ المتعلق باحد الفعلين نظير المتعلق بالآخر لانه من باب التنازع اه سيد عمر (قوله ايضا) اى كتعلقه بتنفيذ (قوله فلا تكرار الخ) هذا واضح فى نفي التكرار الذى افاده من هذا الشرط لمزيد شفقها على نحو الاب (قوله لان مولاه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم بالعادة أو قرينة رضاه مولاه بذلك للفسق الآخر الا قبح لم يعزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء (قوله

غيرها التوقفها على التفويض فاذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا يعزلون بالجنون والاعفاء لا باختلال الكفاية بل يضم له القاضى معينا بل ابقى السبكي بحثا بانه يجوز له ضم اخر الوصى بمجرد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الاصحاب يقتضى المنع اه والذى يظهر حمل الاول على قوة الرتبة والثانى على ضعفها ثم رابت الاذرى بحث ذلك وزاد أن هذا من متبرع اما من يتوقف ضمته على جعل فلا يعطاه الا عند غلبة الظن لئلا يضيع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القاضى قيمه بمجرد اختلال كفايته لانه الذى ولاه (وكذا القاضى) يعزل بما ذكر (فى الاصح) لزوال اهليته ايضا وينتجه فى فاسق ولاه ذو شوكة مع علمه بفسقه انه لا يؤثر الاطرو مفسق اخر اقبح لان مولاه قد لا يرضى به (الا امام الاعظم) فانه لا يعزل بما ذكر لتعلق المصالح الكلية بولايته وخالف فيه كثيرون فنقل القاضى الاجماع فيه

مراده به إجماع الاكثر (ويصح الايصاء بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفيذ الوصية من كل حر) سكران أو مكلف مختار ذلك نظير ما مر فى الموصى بالمسال ومن ثم باقى هنا نظير ما مر هناك فلو وصى السفية بمال وعين من ينفعه تعين على الاوجه وتنفيذ بالياء مصدر اه مائى اكثر النسخ كاسمه رغبه وحكى عن خطأ حذف الياء مضارعا قيل والاولى أولى إذ يلزم الثانية تذكرا محض لانه قدم الوصية بقضاء الدين اول العمل وحذف بيان ما نفذ به مخالفة اصله فيه نظر لان الجار متعلق بيبص ايضا فلا تكرر

حذف ذلك يغني عنه قوله الآتي ويشترط بيان ما يوصى فيه (ويشترط في الموصى في أمر الاطاع) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف غيرهما الاشراف اليه (ان تكون له ولاية عليهم) مبتدأ من الشرع وهو الاب والجد المستجمع للشروط وان علا دون الام وسائر الاقارب والوصى والحاكم قيمه ومنه اب واجد نصبه الحاكم على مال من (٨٩) طراسفه لان وليه الآن الحاكم دونهما

وبحث الاذرعى انه لا يصح

ايضاء الفاسق فيما تركه

لولده من المال لسلب ولايته

على ولده وهو معلوم من المتن

(وليس لوصى) توكيل

الا فيما يجز عنه ولا يتولاه

مثله على ما مر في الوكالة ولا

(ايضاء) استقلالاً قطعاً

(فان اذن له فيه) من

الموصى وعين له شخصاً او

فوضه لمشيئته بان قال له

اوص بتركتي فلانا او من

شئت فان لم يقل بتركتي لم

يصح (جاز في الاظهر) لانه

استنابه فيه كالوكيل بوكل

بالاذن ثم ان قال له اوص

عني او عنك فواضح والا

وصى عن الموصى لاعن

نفسه على الاوجه (و)

لكون الوصية بكل من

معنيها السابقين تحتل

الجماليات والاختصاص

فيها التوقيت والتعلق كما

ياتي فغلبه (لو قال اوصيت)

لزبد من بعده لعمرو او

(اليك الى بلوغ ابني او قدم

زيد فاذا بلغ او قدم فهو الوصى

جاز) بخلاف اوصيت اليك

فاذا مات وقد اوصيت الى

من اوصيت اليه او فوصيك

وصى لان الموصى اليه

يجوز من كل وجه ولو بلغ

الابن او قدم زيد غير اهل

ذلك القائل لكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر اذا الاول من جزئيات الثانية اه سيد عمر اقول بل الاول مطلقه محمولة على الثانية المقيدة فالتكرار الذي افاده القائل باق على حاله (قوله وحذف الخ) لا يخفى ما فيه على التنبه فان الاتي بجمل وهذا مفصل والمجمل لا يغني عن المفصل كما هو واضح فلو استند الي ما ذكر اقول الفصل لكان متجها اه سيد عمر (قوله وحذف ذلك يغني الخ) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر اه سم اي فكان ينبغي ان يزيد لفظ لانه قبل قوله يغني اه رشيدى (قوله والمجانين) الى قوله ولو بلغ الابن في المغني الا قوله وغيره مما اشرنا اليه وقوله لم يبحث الاذرعى الى المتن (قوله والسفهاء) اي الذين بلغوا كذلك اه مغني (قوله مما اشرنا اليه) يعني بقوله مختار (قوله وان علا) اي الجدة (قوله ومنه) اي القسم اه ع ش (قوله من المتن) اي من قوله ان يكون له ولاية الخ اه ع ش (قوله ولا يتولاه الخ) اي لا يليق به فعله بنفسه اه نهاية (قول المتن فان اذن) بالبناء للفعل بخطه نهاية ومغني (قوله فان لم يقل بتركتي) يعني ونحو قوله بتركتي كني امرأ طغالي اه سم (قوله فواضح) اي يوصى في الاول عن الموصى وفي الثاني عن نفسه (قوله والا) اي بان اطلق ولم يقل عني ولا عنك لكن بعد التقييد باضافة التركة الى نفسه الذي هو شرط الصحة اه رشيدى (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني وخلافاً للنهاية (قوله على الاوجه) هذا مساو لما في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشارح اي النهاية اه رشيدى (قوله السابقين) اي في اول الباب بقوله فلم اطلاق الوصية على التبرع والعمد اه كردى (قول المتن جاز) اي هذا الايضاء واعتقر فيه التوقيت في قوله الى بلوغ ابني او قدم زيد والتعلق في قوله فاذا بلغ او قدم فهو الوصى اه مغني (قوله بخلاف اوصيت) الى المتن في النهاية الا قوله ولو بلغ الابن الى قيل (قوله فاذا مات) بفتح التاء وكذا قوله من اوصيت (قوله او فوصيك الخ) عطف على قوله فقد اوصيت الخ (قوله لان الموصى اليه يجوز من كل وجه) اي لمن يباشر الايضاء فلا يرد قوله لوصيه اوص بتركتي الى من شئت اه سيد عمر (قوله ولو بلغ الابن الخ) ولو قال اوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضي السنة هل ينزع الوصى ام لا فيه نظر والظاهر الاول لان المعنى اوصيت لك سنة مالم يقدم ابني قبلها فان قدم فهو الوصى فينزع لم يحضر الابن ويصير الحق له واذا مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للحاكم لان السنة التي قدرها لوصايته لا تشمل ما زاد اه ع ش (قوله الذي رجحه الاذرعى الخ) عبارة النهاية فالاقرب انتقال الولاية للحاكم لانه جعلها مغياة بذلك اه وعبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا انه مغياة بذلك اه (قوله الثاني) اي الاستمرار وقد مر آتفاً عن النهاية والمغني ترجيح الاول اي الانزع والانتقال للحاكم (قوله بين الجاهل بالصاغة الخ) اي بعدم صحته الى غير الاهل فينزع الوصى وقوله وبين غيره اي بين العالم بذلك فلا ينزع اه كردى (قوله قيل كان الخ) القائل المنسكت كافي النهاية ووافقه اي المنسكت المغني (قوله وقد يجاب بانهما هنا ضمنيان الخ) ان اراد بالضمي ما لا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعلق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فاباى لم يرد متعماً صرح فيه

وحذف ذلك يغني عنه) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر (قوله فان لم يقل بتركتي) ينبغي ونحو قوله بتركتي كني امرأ طغالي (قوله ثم ان قال له اوص عني الخ) ان قال له اوص عني او بتركتي او نحوهما وصى عنه شرح مر (قوله فلم ينزع الاول الخ) اعتمد مر الانزال (قوله وقد يجاب بانهما هنا ضمنيان الخ) ان اراد بالضمي ما لا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعلق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فاباى لم يرد منه ما صرح فيه الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بهما فهذا لا فائدة في

فلم ينزع الاول فيل الحاكم او يستمر لان

(١٢ - شرواني وابن قاسم - سابع)

المرا اذا بلغ او قدم اه لا ذلك الذي رجحه الاذرعى في بعض كتبه الثاني وله احتمال انه يفرق بين الجاهل بالصاغة الى غير الاهل وبين غيره قيل كان ينبغي تاخير هذا عتب قوله الثاني ويجوز فيه التوقيت والتعلق فانه مثال له وقد يجاب بانهما هنا ضمنيان فلو اخر هذا الى هناك

ربما توهم قصر ذلك عليهما ففصل بينهما ليسكون هذا مفيد للضمني وذلك مفيد للصريح وكون هذا مغنيا عن ذلك لا يعترض به مثل المنهاج (ولا يجوز) الاب (نصب وصي) على الاولاد (والجد حي بصفة الولاية) عليهم حال الموت اى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولا ية الجدة حينئذ لان ولايته ثابتة بالشرع كولاية التزويج (٩٠) اما لو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت ليعتد بمنصوبه كما بحثه البلقينى رحمه الله لما مر

ان العبرة بالشروط عند الموت وبحث السبكي رحمه الله جوازها عند غيبة الجد الى حضوره للضرورة قال الزركشى رحمه الله ويحتمل المنع فان الغيبة لا تمنع حق الولاية اى ويمكن الحاكم ان ينوب عنه اه ويتجه جوازها لو كان ثم ظالم لو استولى على المال اكله لتحقق الضرورة حينئذ وعليه يحمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية فلا عبرة بها بل يجوز على مامر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حينئذ ثم ينظر عند الموت لتأهل الجد وعدمه كما علم مما مر اما على الديون والوصايا فيجوز مع وجود الجد فان لم يوص فبالجد اولى بامر الاطفال ووفاء الدين ونحوه والحاكم اولى بتنفيذ الوصايا على ما نقله عن البغوى رحمه الله وغيره لكن بما يشعر بالتبرى منه ومن ثم اعتمد الاذرى رحمه الله قول القاضى ان قضاء الديون الى الحاكم ايضا وغلط البغوى (و) لا يجوز (الايصاء بتزويج) طفل وبنت ولو لمع عدمولى لان

الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بما افذا لا فائدة في افراده فتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله ربما توهم الخ) هذا الترهيم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى اه سم (قوله قصر ذلك) اى التوقيت والتعليق وقوله عليهم اى الضممين اه كردى (قوله وكون هذا مغنيا الخ) يتأمل اه سم اى لاذ لا يفهم من اعتقادهم الضمنى اعتقاد الصريح (قوله للاب) الى قوله على ما نقله فى المغنى الا قوله وبحث السبكي الى وخرج الى قوله وقياس ما مر فى النهاية (قوله على اولاده) اى الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله حال الموت) نعت لصفة الولاية (قوله اى لا يعتد) اى ولا اثم عليه فى ذلك لاننا لم نتحقق فساد الوصية لجواز ان لا يكون بصفة الولاية قبل الموت اه عش (بمنصوبه) اى الاب (قوله حينئذ) اى حين الموت (قوله لما مر) اى فى شرح الى ذمى (قوله بالشروط الخ) خبر ان ولو قال فى الشرط بحال الموت لكان اوضح (قوله وقال الزركشى ويحتمل المنع) وهو كما قال شيخى هو الظاهر اه معنى (قوله اكله) اى اتلفه (قوله على مامر) اى قبيل قول المصنف ولا يضر العمى (قوله بما مر) اى انفا (قوله اما على الديون) مقابل قوله على الاولاد اه سم (قوله فان لم يوص بها) اى الاطفال والديون والوصايا يعنى بشئ منها (قوله فالجد اولى) قد يفهم انه لو وصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح فى ان للجد بل لساير الورثة ذلك اه سم (قوله فالجد اولى) يعنى بمعنى الاستحقاق اه عش (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله البغوى وجرى عليه ابن المقرئ اه (قوله بما يشعر) اى بعبارة تشعر الخ (قوله ايضا) اى كتنفيذ الوصايا (قوله ولو لمع عدمولى) الى قوله وقد يوجه فى المغنى الا قوله ويظهر الى وليتك كذلك (توقف نكاح السفهه) اى البالغ كذلك اه معنى (قوله ومنه) اى الولي (قوله اى الايصاء) اى لإيجاب الايصاء من ناطق اه معنى (قوله كما باصه) اى لا كما فهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصى اه رشيدى (قوله كما فكتك مقامى) فى امر الاولاد او جعلتكم وصيا اه (قوله وقياس مامر) اى فى الوصية وقوله فى امر اطفالى اى اوفى قضاء ديني ونحوه اه عش (قوله وقياسه ان وليتك الخ) قال فى النهاية فهو اى وليتك كذا بعد موتى صريح خلافا للاذرى حيث بحث انه كناية لانه اقرب الى مدلول الخ فتأمل ما فيه من المخالفة فى النقل حيث نقل عن الاذرى انه كناية واختار انه صريح ووجه بما افاده الشارح الى قوله ويكنى اشارة الاخرس ولعل الناسخ حرف الاذرى عن الشيخ اه سيد عمر وفى الرشيدى ما يوافقه (وهو ما رجحه شيخنا) استظهره المغنى (قوله انه صريح هنا) اعتمده النهاية كما مر انفا (قوله وقد يوجه) اى كون وليتك صريحا وكذا ضمير يؤيده الاقوى (قوله الصريح) بالجر وصف لقوله فوضت اليك وقوله من وكلتك اى المار فى كلامه انفا متعلق باقرب اه رشيدى (قوله بالامامة) اى العظمى اه عش (قوله لواحد) كقوله بالامامة متعلق بالوصية وقوله بعد موته متعلق بالامامة (قوله وظاهره) اى ما ياتى من الخ صحتها اى الوصية افراده فتأمل (قوله ربما توهم الخ) هذا الترهيم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى (قوله وكون هذا مغنيا) يتأمل (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر (قوله اما على الديون الخ) مقابل على الاولاد (قوله فان لم يوص بها فالجد اولى الخ) قد يفهم انه لو وصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن قول الروض كغيره والمنصوب لقضاء الدين بطالب الورثة بقضائه او تسليم التركة اى لتبايع فى الدين قال فى شرحه وكقضاء الدين قضاء الوصايا كما صرح به الاصل اه صريح فى خلافه وان للجد ذلك وقوله لم فالجد اولى ينبغى ان الجدة من حيث الجواز مثال كايضه التعبير بالورثة فى هذه العبارة كما انها توهم ان للورثة البيع لو فاء الدين ونحوه فليراجع (قوله لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح هنا) اعتمده مر

الموصى لا يعنى بدفع العار عن النسب وسيأتى توقف نكاح السفهه على اذن الولي ومنه الوصى (ولفظه) اى الايصاء كما باصه وليت اى وصيته (اوصيت اليك او فوضت اليك) ونحوهما (كافكتك مقامى وقياس مامر اشتراط بعده موتى فيما عداا وصيت ويظهر ان وكلتك بعد موتى فى امر اطاع الى كناية لانه لا يصح لوضعه فيكون كناية فى غيره وقياسه ان وليتك كذلك وهو ما رجحه شيخنا لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح ماهر قد يوجه به انه اقرب الى مدلول فوضت اليك الصريح من وكلتك ويؤيده ما ياتى من صحة الوصية بالامامة لواحد بعد موتى وظاهره

صحتها بلفظ اوصيت وفوضت واذا ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في باب لا اذا جوزنا الوصية
بالامامة كان الباب واحدا كان صريحا هناك يكون صريحا هنا وعكسه غاية الامران الموصى فيه امامة وغيره او هذا لا يؤثر وتكفي اشارة
الاخرس المفهمة وكتابته وكذا الناطق اذا سكنت واشار براسه ان نعم وقد قرى عليه كتاب الوصية ولا يكفي من غير قراءة ومرت ذلك
مزيد في بحث صيغ الوصية (ويجوز فيه التوقيت) كما وصيت اليك سنة تسوا اقل بعدها وصي فلان ام لا والى بلوغ ابني (والتعليق) كما ذامت
او اذامات وصي فقد اوصيت اليك كامر (ويشترط بيان ما وصى فيه) وكونه تصرفا (٩١) ماليا بما احا كارصيت اليك في قضاء ديوني
او في التصرف في امر

اطفالي او في رد آتبي
او ودائمي اوفى تنفيذ
وصاياي فان جمع السك
ثبت له او خصصه باحدها لم
يتجاوزوه ولو اطلقا كوصيت
اليك في امرى او تركت او
في امر اطفالي ولم يذكر
التصرف صح ويظهر ان
الاول عام ويترك بين الاول
وفساد نظيره السابق في
الوكالة بان ذلك لو صح لحق
الموكل به ضرر لا يستدرك
كعتق ووقف وطلاق
بخلافه هنا لتقيده تصرفه
بالمصلحة لانه على الغير الذي
لم ياذن في خلافه ولو اطلق
وصحناه ثم اوصى لآخر
في معين فالقياس ان ذلك
يصير عزلا الاول عنه
فيتصرف الثاني فيما عين
له ويبقى الاول على ما عاده
فان وصى لثان فيما وصى
به للاول ولم يتعرض له
شاركه ووجب اجتماعهما
لانه الاحوط والمعتمد في

بالامامة (قوله وفوضت) الواو بمعنى او (قوله واذا ثبت ذلك) اي صحة الوصية بالامامة (قوله وليس هذا)
اي وليت رد دليل شيخ الاسلام على كناية وليت عبارة المغني وهل تنعقد الوصاية بلفظ الولاية كوليته
بعد موت كاتبعه باوصيت اليك وجهان في الشرح والروضة بل لا ترجيح رجح الاذرى منها بالاعتقاد والظاهر
كما قاله شيخنا انه كناية لانه صريح في بابه ولم يجد تفاذا في موضوعه (قوله كان الباب) اي باب الوصية بالامامة
وغيره (قوله فما كان صريحا هناك) اي في الوصية بالامامة كوليته وقوله هنا اي في الوصية بغير الامامة
(قوله ويكفي اشارة الاخرس) الى قوله ويفرق في المغني الا قوله ومرا الى المتن وقوله سواء الى اولى بلوغ والى
قول المتن والقبول في النهاية الا هذين وقوله ولو اطلق وصحناه الى والمعتمد قوله نعم الى فالتدلى (قوله
المفهمة) هل باق فيه ما قد مناعن ع في حاشية شرح ولا يضر المعنى لكن قوله وكتابته يرجع الاطلاق لان
الكتابة كناية مطلقا (قوله اذا سكنت الخ) عبارة النهاية والمغني ويلحق به اي بالاخرس ناطق اعتقل لسانه
واشار بالوصية براسه ان نعم لقراءة كتابهم اليه لعجزه اه وعبارة الروض وتصح بالاشارة المفهمة من العاجز
عن النطق قال في شرحه كالآخرس دون القادر عليه اه (قوله ولا تكفي) اي اشارة الناطق (قوله اقال
بعدها) الانسب وبعدها بالواو اه سيد عمر (قوله والى بلوغ الخ) عطف على سنة (قوله كامر) اي بقول
المتن لو قال اوصيت اليك الى بلوغ ابني الخ (قوله ولو اطلق الخ) عبارة المغني ولو اقتصر على قوله اوصيت اليك
او اقتك مقامى في امر اطفالي ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف اه
(قوله ويظهر ان الاول) اي قوله اوصيت اليك في امرى او تركت (قوله بين الاول) اي في امرى (قوله به)
اي النظر والجزم متعلق بلحق (قوله لتقيده تصرفه الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضا رعاية المصلحة حيث لا اذن
في خلافها اه سم (قوله لانه) اي الايصاء (قوله فالقياس ان ذلك الخ) قد يقال قياس ما مر في الوصية بامة
حامل ثم يحمل ان يشترط بينهما في المعين ويختص الاول بما عاده اه سيد عمر اقول وسيفرق في الشارح بينهم
في شرح ولو اوصى لاثنتين (قوله فيما وصى به الخ) عمر ما وخصوصا واطلاقا وتعيينا (قوله ولم تعرض له
اي وان تعرض الاول كان رجوعا عنه كما سيأتي في شرح ولو اوصى لاثنتين اه كرى (قوله والمعتمد الخ)
عطف على قوله ويظهر ان الاول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله او في امر اطفالي سم وعش (قوله ان نظر
وصاياهم الخ) اي اذ لم يعين لذلك وصايا (قوله لقاضى بلدهما) اي لا قاضى بلده اي الموصى (قوله اهل
بلده) اي المال (قوله على انه) اي امر اول الفرائض (قوله لبلد المال) كذا في اصله بخطه والمراد واضح
اي لقاضى بلد المالك اه سيد عمر عبارة النهاية لقاضى بلد المالك لا المال اه اي فيتصرف فيه بالحفظ وغيره
فيخالف ما له مال محجور وعش (قول المتن فان اقتصر الخ) اي لم يبين الموصى فيه (قوله ونازع فيه) اي فيما
قالوه (قوله وفيه نظر) اي في النزاع وكذا ضمير يؤيده (قوله وجزم الزبيلي) عطف على قول البيهقيين (قوله
(قوله وكذا الناطق اذا سكنت) عبارة الروض وتصح بالاشارة المفهمة من العاجز عن النطق قال في شرحه
كالآخرس دون القادر عليه (قوله بخلافه هنا لتقيده الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضا رعاية المصلحة حيث
لا اذن في خلافها (قوله والمعتمد في الثاني) اي وهو قوله في امر اطفالي

الثاني انه للحفظ والتصرف في ما لهم للعرف وفي الانوار ان قول القاضى وليت فلان للحفظ فقط ومرا آخر الحجر بيان ان قاضى
بلد المال يتصرف فيه بالحفظ ونحوه وقاضى بلد المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم ان نظر وصايا لقاضى بلد ما له اخذ اما
مر اول الفرائض من ان مات بلا وارث اختص بماله اهل بلده وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على انه ضعيف فالتدلى يتجه ما اقتضاه كلامهم
في الحجر انه لبلد المالك وسياتي جواز النقل في الوصية فليست كالوكالة حتى يعتبر فيها بلد المال (فان اقتصر على اوصيت اليك لغا) كوكلك ولانه
لا عرف يحمل عليه كما قالوه ونازع فيه السبكي رحمه الله بان العرف يقتضى انه ثبت له جميع التصرفات اه وفيه نظر بل الحق ما قالوه وما قاله غير
مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهقيين ان حذف المعمول يؤذن بالتعميم وجزم الزبيلي بصحة فلان وصي اه

لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه وكلام الزبلي اما ضعيف او يفرق بينه وبين ما هنا بان مقاله محتمل للاقرار وهو يقبل المجهول فصيح فيه ما يحتمله وحمل على العموم اذ لا مرجح وما هنا محض انشاء وهو لا يقبل الجمل بوجه (و) يشترط (القبول) من الوصي لانها عقد تصرف كالوكالة ومن ثم اكتفى هنا بالعمل كوثم (٩٢) كما افترضه كلام الشيخين وجزم به القفال وهو اوجه من اعتماد السبكي رحمه الله اشترط

اللفظ (ولا يصح) القبول ولا الرد (في حياته في الاصح) لانهم بدخل وقت تصرفه كالوصي له بالمال بخلافه بعد الموت ولا يشترط بعده الفوري القبول مالم يتعين تنفيذ الوصايا او يعرضها عليه الحاكم بعد ثبوتها عنده قال الاذرع رحمه الله او يكون هناك ما يجب المبادرة اليه (ولو وصي لاثنيين) وشرط اجتماعهما او اطلق بان قال او وصيت اليكما او الى فلان ثم قال ولو بعد مدة او وصيت الى فلان او قال عن شخص هذا وصي ثم قال عن آخر هذا وصي وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق بين علمه بالاول وعدمه وعليه يفرق بين هذا ونظيره السابق قبل الفصل بان الاجتماع هنا ممكن مقصود للموصي لان فيه مصلحة له واثم اجتماع المالكين على الموصي به متعذر والتشريك خلاف مؤدى اللفظ فتعين النظر للقريظة وهي وجود علمه وعدمه ولو قال او وصيت اليه فيما وصيت فيه لويد كان رجوعا (لم ينفرد احدهما) فيما اذا قبل بتصرف بل لا بد من اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما ولو باذن احدهما للآخر او يا ذنا

لان كلام البيانين ليس في مثل الخ) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه اهم (قوله محتمل للاقرار) بان يكون المعنى او وصيت له بشئ له عندى كوديعة اه عش (قوله وهو الخ) اى الاقرار (قوله فصيح فيه) اى فيما قاله ما يحتمله اى الجمل الذى يحتمله الاقرار (قوله ويشترط) الى قول المتن ولو وصى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الاذرع الى المتن (قوله) كما افترضه كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نعم تبطل بالرديسن قبو له لمن علم الامانة من نفسه لم يعلم ذلك فالاولى له عدمه فان علم من حاله الضعف اى او الحيازة فالظاهر حرمة القبول حينئذ نهاية ومعنى (قوله) لانه لم يدخل وقت تصرفه الخ) فلو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته لعدا ورد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اه معنى (قوله) مالم يتعين تنفيذ الخ) ومع ذلك فينبغي ان لا تبطل بالتأخير وان اثم به حيث لم يرتب عليه ما يفسد بسببه اه عش (قوله او يكون) الاولى او يكن بالجزم (قوله) وشرط اجتماعهما الى قوله او قال عن شخص في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله او قال عن شخص الى وظاهر كلامهم (قوله اليكما الخ) او الى زيد وعمر وهما معنى (قوله) وظاهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الاخيرتين فقط (قوله) بان الاجتماع هنا اى فى الموصى فيه او فى الايصاء (قوله) وجوده اى فتكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وعدمه اى فتكون تشريكا وجعله عدم العلم قربانية تسامحا ولو قال وعدمه اعطفا على القرينة لسلم عنه (قوله) فيما اذا قبل الى قوله او بان يشترى في النهاية والمعنى (قوله) بتصرف متعلق بنفرد (قوله) او يا ذنا لثالث منصوب بان مضمره بعد او المصدر المنسبك منها ومن منصوبها معطوف على اذن احدهما نظير قوله تعالى او يرسل رسولا والمعنى باذن احدهما للآخر او باذنه لثالث وليس منصوب بالعطفا على يصدر لايامه حينئذ عدم صدوره عن رايهما في تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اه سيد عمر قال ننم هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يليق بهما اخذاعا تقدم قريباى الشارح اه اقول الظاهر نعم (قوله) او بان يشترى عطف على قوله بان يصدر الخ قال سم قوله او بان يشترى الخ هذا ما افنى به العراقى وهو ممنوع بتصریح الاصطخرى فى ادب القضاء بامتناع شراء احد الوصيين من الآخر شرح مر اه وسيد ذكر الشارح قبيل قول المصنف للموصى والموصى له الخ ما رافقه (قوله) فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله او بان يشترى احدهما كركدى وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه تأمل الجمع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع او اطلق اه وقد يجب بان المراد باشرط الاجتماع هنا ما يشمل الاطلاق (قوله) عملا بالا حوط الخ) لتعليل للدين عبارة النهاية والمعنى عملا بالشرط فى الاول اى فى شرط الاجتماع و احتياطا فى الثانى اى فى الاطلاق اه وهى احسن (قوله) وانما يجب اى الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله) وانما يجب الى قوله وببحث فيه فى النهاية والمعنى (قوله) الانفرادية اى بما ذكر من الرد القضاء (قوله) لان صاحبه

(قوله) لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه (قوله) وهو اوجه الخ اعتمده مر (قوله) او يا ذنا لثالث هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يليق بهما اخذاعا تقدم قريباى الشارح (قوله) او بان يشترى احدهما لاحد الطرفين الخ) هذا ما افنى به العراقى وهو ممنوع بتصریح الاصطخرى فى ادب القضاء

لثالث ايه وبان يشترى احدهما لاحد الطرفين من الآخر شيئا للطفل الآخر فيما اذا شرط عليهم الاجتماع فى تصرف كل منهما عملا بالا حوط فيه وهو الاجتماع لان احدهما قد يكون اعرف والآخرا وثنى وانما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير موصية بقرعة دين ليس فى التركة منه بخلاف يدويه وقوعا ربه ومغصرب قضاء دين فى التركة جنة فكل الانفراد به لان صاحبه

بالوصية فليكن بحسبها ويجاب عنه بان الذي يتقيد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه باختلاف المتصرفين واما ما ليس كذلك كما في تلك المثل فلا وجه للتقيد بها فيه اما اذا قبل احدهما فقط او قبله ثم ردا احدهما ففي الصورتين الاخيرتين للباقي التصرف ولا يعوض الحاكم بدل الراد ويوجه اخذا من كلامهم بان التشريك فيهما ليس ماخوذا من تصريح الموصى به بل من احتمال ارادة التشريك المقوى له عدم تعرضه في الثانية لبطان الاولى المتقضى انه ملك كلا كله عند الموت وهو متعذر فوجب التشريك بخلاف ما لو رد احدهما في نحو او صيت اليك ما يعوض بدله لان الموصى جعل لكل النصف صريحا فلم يبطل برجوع الآخر لكنه لم يرض بنظره وحده فوجب التعويض ولو اختلف وصيا المتصرف المستقلان فيه نفذت تصرف السابق او غير المستقلين الزما العمل بالمصلحة التي رآها الحاكم فان امتنعا او احدهما او خرجا او احدهما عن اهلية التصرف انا ب عنهما او عن احدهما امين او امينناو

اي ما ذكر من الوديعة الخ والدين (قوله وبحث فيه) اي في جواز الانفراد وكذا الاشارة بقوله معنى ذلك (قوله ان يعتد به) اي برد ما ذكر المستحق اه ع ش (قوله بحسبها) اي بوفق الوصية وهو الاجتماع اه كردى (قوله ويجاب عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى وقضية الاعتداده ووقوعه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الاوجه وان بخلافه اه قال ع ش قوله اباحة الاقدام ومع ذلك هل يضمن لو تلفت في يده ولا فيه نظر وقد تقتضى الاباحة عدم الضمان وقوله عليه اي الرد اه وزاد فيما مر على ذلك مانصه الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ان تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هي الاقرب (قوله في تلك المثل) يضم الميم والياء جمع مثال (قوله بها فيه) اي بالوصية فيما ليس كذلك (قوله اما اذا قبل احدهما الخ) مقابل قوله اذا قبل اي واستمر عليه (قوله ففي الصورتين الاخيرتين) وهما قوله والى فلان ثم قال الخ وقوله او قال عن شخص الخ (قوله ويوجه) اي قوله اما اذا قبل احدهما فقط وقبل الخ (قوله بان التشريك الخ) متعلق بوجهه وقوله فيهما اي في الصورتين الاخيرتين وقوله به اي التشريك والجار متعلق بالتصريح وقوله المقوى له نعت لاحتمال والضمير المحرور راجع اليه وقوله في الثانية الخ اي من الوصيتين وقوله المتقضى الخ نعت اعدم التعرض وقوله انه اي الموصى كلاي من الوصيين كله اي كل الموصى فيه وقوله وهو متعذر اي التملك المذكور (قوله فوجب التشريك) اي فيما اذا قبل (قوله لورد احدهما) اي ا لم يقبل اخذا من مقابله المار انفا (قوله في نحو او صيت الخ) كقوله او صيت لزيد وعمر وقوله زيد وعمر وصي (قوله فوجب الخ) اي على القاضي (ولو اختلف) الى المتن في النهاية (قوله المستقلان) اي بان صرح الموصى بالانفراد وقوله فيه اي التصرف والجار متعلق باختلاف (قوله او غير المستقلين) اي بان صرح الموصى بالاجتماع او اطلق (قوله فان امتنعا او احدهما) اي من العمل بالمصلحة الخ وكذا الامتناع من قبول الوصية كافي للمغنى (قوله او خرجا) الى المتن في قوله او خرجا الخ اي بالموت والجنون والفسق او الغيبة اه معنى وعطفه على قوله امتنعا الخ المتفرع على الزامهما العمل المتفرع على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه (انه عنهما) اي ولا ينز لان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض اه سم (قوله اوفى المصنف الخ) عطف على قوله فيه اه رشيدى (قوله والمال الخ) قيد للحفظ فقط عبارة الفتح مع المتن وان اختلفا الى الوصيان استقلالا وافي تعيين مصرف اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء او غيرهم فالقاضي يعين من رآه اوفى حفظ والمال بما يقسم قسم اي قسمه القاضي بينهما فان لم يقسم جعله تحت يدهما كان يجعله في بيت ويغلقه فان لم يترخيا فتحت يد نائبيهما فان امتنعا حفظه الحاكم اه (قوله استقلالا واولا تولا القاضي) الظاهر كافي في شرحه واستقلالا ولا

بامتناع شراء احد الوصيين من الاخر شرح م (قوله انا ب عنهما) اي ولا ينز لان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض (قوله استقلالا واولا تولا القاضي) الظاهر كافي في شرحه واستقلالا واولا الحاكم انتهى قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عينه القاضي اوفى حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم ثم يتصرفان معا فيما بيد كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسوم اقرع او لا ينقسم حفظاه معا بجعله في بيت يتقلاناه ومع نائب لهما برضاهما والا انا ب القاضي عنهما ولو واحدا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مسئلة رجل اسند وصيته لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله اسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف الباقيون ام لا بد من اقامة واحد عن الذي رد الجواب اذا صرح باجماع الاوصياء على التصرف او اطلق لم يجز للباقيين الانفراد بالتصرف بل ينصب الحاكم بدلا عن رد تصرف معهم لكن هذه الصيغة المذكورة في دلائلها على الاجتماع نظر بل هي ظاهرة في استقلال كل واحد من اجل اعادة الجار في كل اسم فلو حذف الجار ما بعد الاول فقال لفلان ولفلان

في المصنف او الحفظ والمال بما لا ينقسم استقلالا واولا تولا القاضي فان اتقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا

في عين النصف المحفوظ افرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد احدهما بحال (الا ان صرح به) اي الانفراد فيجوز حينئذ كالوكالة وكذا لو قال الى كل منك او كل منك او صي في كذا او اتما وصياي في كذا ويفرق بين هذا او وصيت اليكما بانه هنا ثبت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه او عليهما مشرقا او ناظرا لم يثبت له تصرف وانما يتوقف على مراجعته قال

الاذرعى الا نحو شراء بقل مما لا يحتاج انظر ولو فوض لاثنتين صرف ثلثه لقراءة ختمات معلومة فقسما ثلثه نصفين واستاجر كل الاخر لقراءة النصف فهل يجوز ذلك والذي يظهر ان كلانا مستقل جازوالا فلا اخذ من قول الاذرعى لكل من المستقلين الشراء من الاخر اي لنفسه او طفله اه واعترض باطلاق الاصطخرى امتناع شراء كل من الاخر ويرد بحمله على غير المستقلين وكذلك اطلاق بعضهم في مسئلتنا انه يمتنع ذلك (وللوصى والوصى العزل) اي للوصى عزل الوصى والوصى عزل نفسه امكن يلزمه اعلام الحاكم فوراً والاخمين (م شاء) لجوازا من الجائزين كالوكالة نعم ان تعين على الوصى بان لم يوجد كاف غيره او غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم او قاض سوء كما هو الغالب لم يجوز له عزل نفسه ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك بما نابى بالاجرة قوهل له ان يتولى اخذها ان خاف من

تولاه الخ قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عينه القاضى او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسمين ثم يتصرفان معا فيما يبدل كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسوم افرع او لا ينقسم حفظاه معا بحمله في بيت يفتلانه او مع نائب لهما برضاها والا اناب عنهما ولو واحدا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى اه سم وقوله الظاهر اقول بل الصواب وقوله كافي شرح الخ اي وبعض نسخ اشرح وقوله استقلال او لاى سواء استقلال لم يستقلان فاجواب الشرط قوله تولاه الخ (قوله في عين النصف) اي بان قال كل انا احفظ هذا النصف (قوله بحال) اي سواء قبل المال الانقسام ام لا (قوله اي الانفراد) الى قوله ولو فرض لاثنتين في النهاية والمغنى (قوله فيجوز) اي الانفراد فاذا ضعف احدهما انفراد الاخر كالومات او جن والامام نصب من يعين الاخر واذا تعين اجتماعهما على التصرف اي بالنص عليه وبالاطلاق واستقل احدهما به لم يصح تصرفه ضمن ما انفق على الاولاد وغيرهم اه مغنى (قوله بين هذا) اي اتما وصياي في كذا اه فتح الجواد (قوله اثبت لكل وصف الوصاية) لان التثنية في حكم تكرير المنفرد اه مغنى (قوله عليه) اي الوصى او عليهما اي الوصيين (قوله مشرقا وناظرا) قضية العطف مغايرتهما فليست بقرينة له غير مراد بل هو عطف تفسير الا انه لا يكون باوان تجعل مجازا عن الواو اه عش اقول ويؤيده اقتصار المغنى على المشرف (قوله لم يثبت له) اي المشرف (قوله وانما يتوقف) اي التصرف (قوله كل) اي من الاثنتين وقوله في قراءة النصف اي نصف الختمان (قوله واعترض) اي قول الاذرعى وقوله ويرد على الاعتراض بحمله اي اطلاق الاصطخرى (قوله وكذلك اطلاقا لبعضهم) اي فيحمل على غير مستقلين في مسئلتنا اي مسئلة الختمان الخ (قوله اي للوصى) الى قوله وبما تقر في مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله لكن يلزم الى الماتن وقوله وهل له ان يتولى اخذها الى والوجه (قوله لجوازا) اي الوصاية من الجانبين الى قوله وهل له ان يتولى في المغنى (قوله ان تعين) اي الايصا (قوله او غلب الخ) عطف على تعين (قوله باستيلاء ظالم او قاض سوء) قضية العطف مغايرتهما وهو ظاهر بحمل الظالم على متغاب لا ولاية له وحمل القاضى على متول لفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) اي الوصى ذلك اي الاستمرار على الوصاية (والتحكيم) بالجر عطف على الرفع او بالنصب على انه مفعول معه (قوله لانه لا بد فيه من رضا الخصمين) اي وهو متعذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قد يقال الثاني هو الموصى عليه سيد عمر (قوله ولو قيل يجوز له بشرط اخبار الخ) اطلاق المغنى جواز الاخذ عبارة ثم اذا كان الناظر في مال الطفل اجنبيا فله ان ياخذ من مال الطفل قدر اجرة عمله فان كانت لا تكفيه اخذ قدر كفايته بشرط الضمان وان كان باا واجدا او ام يحكم الوصية لها وكان فقيرا فتمتته على الطفل وله ان ينفق على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اذن حاكم كما قاله ابن الصلاح اه (قوله له) اي الوصى والجار متعلق باخبار الخ وقوله ولا يعتمد الخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) الى فيه للجنس الشامل لحالة التعيين وحالة غلبة ظن التلف (قوله عزل الموصى له) اي الوصى والجار متعلق بعزل الخ (اذا كانت) اي الوصاية (قوله اجارة بعوض) سيد كرسورة الاجارة وكان الاولى ان يقول بعوض اجارة (فهى جمالة) اي وله

وفلان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفريع كقوله الا في بخلافه ثم نظر لا يخفى بجزء اثبات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال واثبات ذلك الوصف موجود ثم ايضا (لا بد فيه من رضا الخصمين) من الثاني

اعلام قاض جائر اتعذر الرفع اليه والتحكيم لانه لا بد فيه من رضا الخصمين محل نظر ولو قيل بجوازه بشرط اخبار عزل عدلين عارفين له بقدر اجرة مثله ولا يعتمد مع نفسه احتياطا لم يعدد والوجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وانه يمتنع عزل الموصى له حينئذ لما فيه من ضياع نحو ودائعه او مال اولاده ويمتنع عليه عزل نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جمالة

قاله الماوردي واعترض بالان شرط صحة الاجارة كان الشرع في المستاجر له عقب العدة وهذا ليس كذلك وبان شرطها العلم باعمالها واعمال الوصاية بمجمله واجاب السبكي عن الاول بان صورته ان يستاجر الوصي على اعمال لنفسه في حياته واطفله بعدهم وتاه ويستاجر له القاضي على الاستمرار على الوصية لمصلحة رآها بعدهم الوصي وبجواب عن الثاني بان الغالب عليها وبان ميسر الحاجة اليها اقتضى المسامحة بالجهل بها وقول الكافي لا يصح الاستئجار لذلك ضعيف واذ لم تزل الوصاية باجارة وعجز عنها استؤجر (٩٥) عليه من ماله من يقوم مقامه فيما عجز عنه

وجاز ذلك مع انها اجارة عين وهي لا يستوفى فيها من غير المعين قال الاذرعى لان ضعفة بمنزلة عيب حادث فيعمل الحاكم ما فيه المصلحة من الاستبدال به والضم اليه (تنبيه) تسمية رجوع الوصي عن الايصاء اليه عزلا مع انه لا عبرة بالقبول في الحياة كما مر بجاز وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول اذ قطع السبب الذي هو الايصاء بالرجوع عنه أو بعدم قبوله منزل منزلة قطع المسبب الذي هو التصرف لو ثبت له وبهذا الذي قرره اندفع بناء السبكي لذلك على ضعيف ان العبرة بالقبول في الحياة وبما تقرر في مسألة الاجارة يعلم بطلان جعله لمن يتجر لطفه شيئا اجرة وكذا تبطل الوصية له كل سنة بكذا أو مادام هـ وليا على ولده في غير السنة الاولى كما سرلان الجهل باخرمة استحقيقه بصيرها بمجولة لا يمكن اعتبارها من الثالث كسئلة الدينار المشهورة واقناء بعضهم بصحتها وم وحكى الامام عن والده انه لو جعل لوصيه جعللا قدر اجرة

عزل نفسه متى شاء اه عـش (قوله قاله) أي قوله ومنتع عليه الخ (قوله عن الاول) هو قوله ان شرط صحة الاجارة امكان الشرع (قوله بعدم موت الوصي) تنازع فيه قوله يستاجر الخ وقوله رآها (قوله عن الثاني) هو قوله وان شرطها العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتامل المراد من هذا الجواب اه رشيدى عبارة السيد عمر قوله بان الغالب الخ محل تامل فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميسر الحاجة) أي قوة الحاجة اه عـش (قوله اليها) أي الاجارة (قوله بالجهل بها) أي بالاعمال (قوله استؤجر عليه) أي الوصي (قوله لان ضعفة) أي الوصي الاجير (قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ لا الاستبدال اه سم (قوله كاسر) أي انفا بقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله بجاز) فان العزل فرع الولاية فلا ولا يقبل موت الوصي فلا ولي التعبير بالرجوع كافي الروضة واصحابها اهمه في (قوله وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول) بمعنى عدم قبوله كايديل عليه ما ياتي والا فهو بعد القبول رجوع حقيقة اه رشيدى وقوله رجوع حقيقة صوابه عزله حقيقة (قوله لو ثبت الخ) أي انصرف (قوله وبهذا الذي الخ) أي من المجاز (قوله لذلك) أي لتسمية رجوع الوصي او الوصي عزلا (قوله ان العبرة الخ) بدل من ضعيف (قوله وبما تقرر الخ) يعني بالجوابين عن الاعتراضين (قوله اه) أي اشخص (قوله في غير السنة الاولى) متعلق بتبطل (قوله كاسر) أي قبيل قول المصنف وأصح بحج تطوع اه كـردى (قوله بصيرها) أي الوصية بمعنى الوصي به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله كسئلة الدينار) أي المارة قبيل قول المصنف وأصح بحج تطوع (قوله قدر اجرة المثل) بماذا تضبط اجرة المثل اذ المدة لا ضابط لها اه سيد عمر (قوله عنه) أي الوصي يجعل (قوله والجعل بني به الخ) اولا بني ورضى به اه سيد عمر (قوله بني به الثالث) انظر بماذا يعلم وقال الملك بذلك فان العبرة فيه كما مر بحال الموت لا بحال الوصية (قوله بالعدول الخ) ظاهره تعين العدول حيث لا جواز له فايراجع (قول لاتبين واذا بلغ الطفل) أي رشيد اه معنى (قوله ووافق المجنون) الى قوله يمينته لتعدي في المعنى والى قوله هو يؤيده في النهاية (قوله أي الوصي) أو نحوه كالأب معنى عبارة سم قوله أي الوصي أو الأب أو الجد أو عبارة المنهج وصدق يمينته ولى مال في اتفاق على موليه لا تقي لا في دفع المال انتهى وقوله ولى مال قال في شرحه وصيا كان أو قنبا أو غيره انتهى فشمع الاصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله خلافا لمن خالف اه (قوله وكذا قيم الحاكم) أي الا الحاكم فيصدق بلا عين وان عزل حليى وحجرو واعتمد رآه لا بد من يمينته قبل العزل وبعده سم اه بحجري أقول قضية اطلاق ما مر عن المعنى وشرح المنهج وقول الشارح الا في كالمعنى والا وجه أن الحاكم الثقة مثلها الخ وصرح الاسنى ان الحاكم لا بد من يمينته كقائه مرويتين بما ياتي ان الخلاف بين الرملى وبين الشارح وغيره من ذكر انما هو في أن المصدق يمينته في دفع المال الحاكم الثقة أو الولد واختار الشارح وغيره من الاول والنهاية الثاني (قوله فيصدق الولد فيه) أي في غير اللاتق أي في انكاره صرفة عبارة سم

(قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ لا الاستبدال (قوله أي الوصي) أي او الأب أو الجد أو عبارة المنهج وصدق يمينته ولى مال في اتفاق على موليه لا تقي لا في دفع المال انتهى وقوله ولى مال قال في شرحه وصيا كان أو قنبا أو غيره انتهى فشمع الاصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله وبعده خلافا لمن خالف مر (قوله فيصدق الولد) لعل المراد فيما عدا القدر اللاتق وفي العباب لا في

المثل لم يجز العدول عنه لم تبرع قال الامام ومحل ان كان الوصي كافيا والجعل بني به الثالث فان لم يكف أو زاد الجعل على الثالث ولم يرض بالثالث فالوجه القطع بالعدول للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو افاق المجنون أو رشد السفيه (ونازعه) أي بجاله الوصي (في) أصل أو قدر نحو (الانفاق) اللاتق (عليه) أو على بموته (صدق الوصي) يمينته وكذا قيم الحاكم لان كلا منهما أمين ويتعذر عليه اقامة البينة عليه بخلاف البيع للمصلحة أما غير اللاتق فيصدق الولد فيه قطعا

بيمينه لتعدى الوصى بفرض صدقة ولو تنازع في الامراف وعين القدر نظر فيه وصدق من يقتضى الحال تصديقه وان لم يبين صدق الوصى وما ذكر في الحالة الاولى من احتياج الولد ليمين فيه نظر ظاهر والذي يتجه اخذنا ما تقرر آخر انه لم يبين صدق الوصى لم يحتج ليمين الولد بل ان كان من مال الولي فلفوا الولد (٩٦) ضمنه ولو اختلفا في شيء اهو لائق او لا ولا بينة صدق الوصى بيمينه لان الاصل عدم خيانتة او

قوله فيصدق الولد لعل المراد فيما عدا القدر الاتق وفي العباب لا في الزائد على الاتق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه اه (قوله بيمينه) سيد كراهه ضعيف (قوله لتعدى الوصى) اى بانفاق غير الاتق وقوله بفرض صدقة اى الوصى (قوله وعين القدر) اى قدر ما ادعاه من الاتفاق اه شرح الروض (قوله نظر فيه) يظهر ان الناظر القاضى او نائبه اه سيد عمر (قوله وصدق الخ) اى بلامين اه ع ش (قوله من يقتضى الحال تصديقه) يعنى لا يصدق من يكذب به الحس اه كردى (قوله وان لم يبين الخ) قد يقال الدعوى حينئذ مجبولة فاق تصح وبفرض صحته لو نكل الوصى عن اليمين بماذا يقضى عليه محل تامل اه سيد عمر (قوله صدق الوصى) اى بيمينه كافي شرح الروض يفيد ايضا ما مر آتفا عن السيد عمر (قوله في الحالة الاولى) هى قوله اما غير الاتق اه ع ش (قوله ما تقرر آخر) يعنى قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه (قوله بل ان كان) اى الزائد على الاتق (قوله او في تاريخ موت الاب) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتفقا على الاتفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله او اول ملكه) اى الولد عطف على تاريخ الخ عبارة شرح الروض ومثله اى النزاع في تاريخ موت الاب ما لو نازع الولد او الوصى او القيم في اول مدة ملكه المال الذى انفق عليه منه اه (قوله وكالوصى في ذلك) اى فيما تقدم في المقتن والشارح (قوله ويؤيده) اى كون وارث الوصى مثله (قوله وقول البغوى) مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا بدخ اى لوارث الوديع (قوله للاصل) هل يشمل الام الوصية فليراجع (قوله نحو الوصى) كقيم الحاكم بخلاف الحاكم الامين اخذنا من الاستثناء الاتق آتفا وقوله الاتق والاوجه الخ (قوله ان اذن له القاضى) ويظهر اخذنا مما باتى آتفا وقصد الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم وكان ذلك لمصلحة الخ ولو كان فصله بكذا يوم خلافه فليراجع (قوله كما مر) اى في شرح تنفيذ الوصايا (قوله ككساد ماله) اى الموت (قوله في الاولى) اى اذا كان الوصى غير وارث وقوله في الثانية اى اذا كان وارثا سيد عمر وسم وهل يقوم العلم برضاهم بالدفع ثم الرجوع يقوم مقام اذنتهم اولا (قوله وتنازعا) الى قوله ولو اوصى بثلاث تركته في النهاية لا قوله والاوجه الى ولا يطالب امين وقوله واشترى من وصى آخر الى ولا يجوز له وقوله قبل الخوض فيه وقوله لو اشترى شيئا مصادقا لبايعه الى لو اشترى شيئا من وكيل (قوله تنازعا) المناسب المعطوف عليه نازعه كافي المغنى (قول المقتن بعد البلوغ) اى رشيداهم مغنى (قوله او في اخر اوجه) اى الوصى الزكاة من ماله اى الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن افتى ابو الدرهم الله تعالى بانه لا بد من بينة اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله بيمينه) الى قوله ويصدق احدهما في المغنى (قوله وهذه) اى مسألة المقتن (قوله لم تتقدم الخ) اى حتى تكون مكررة كاقيل (قوله لان تلك) اى المتقدمة في الوكالة (قوله وليس) اى الوصى (قوله فيهما) خبر ان (قوله احدهما) اى الوصى والقيم وكان الاولى كل منهما بل الاضمار كافي في النهاية ليراجع الضمير لمطلق الولي (قوله وترك اخذ بشقة) عطف على نحو بيع ولعل فائدة هذا انا اذا صدقنا الولد بقيت شفقتة اه رشيدى (قوله بخلاف الاب الخ) راجع اقوله لافى نحو

في تاريخ موت الاب واول ملكه المال المنفق عليه منه صدق الولد بيمينه وكالوصى في ذلك ووراثته ويؤيده قولهم لو ادعى وارث الوديع ان مورثه رد على المالك صدق لوارث بيمينه وقول البغوى لا بد من البينة ضعيف وللاصل الاتفاق من ماله للمصلحة ويصدق بيمينه في قصده الرجوع فليرجع بخلاف نحو الوصى لا يرجع الا ان اذن له القاضى وكذا اذا وفى الوصايا او مؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان اذن له فيه او قصده الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم كما مر وكان ذلك لمصلحة تعود على المولى ككساد ماله ورجاء ربحه بتأخير بيعه نعم ان دفع الوصى ولو وارثا باذن الورثة في الاولى وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه يحمل اطلاق العبادى رجوع الوارث (او) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) او الافاق او الرشد او في اخر اوجه الزكاة من ماله كما هو ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) بيمينه ولو على الاب لانه لا تعسر اقامة البينة عليه وهذه لم

الزائد على الاتق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه (قوله في الاولى وبقيتهم في الثانية) المراد بالاولى الوصى والثانية الوارث (قوله ولو على الاب) قال المازجدى التجديد لو تنازع الاب والجد والوصى في دفع المال اليه بعد البلوغ فظريقان اصحهما في الجواهر القطع بقبول قولهما وفى الاذرع ان مفهوم كلام الشيخين قبول قول الاب والجد وصرح غيرهما بانهما كالوصى في الردم منهم الامام والغزالي وهو الظاهر قال في المطالب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ في التنبيه في باب الحبر انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

تتقدم في الوكالة لان تلك في القيم وهذه في الوصى وليس مساويا له من كل وجه نعم حكايته الخلاف بيع في القيم وجزمه في الوصى معترض بان الخلاف فيهما ويصدق احدهما في عدم الحيانة وتلف بنحو غضب او سرقة كالوديع لافى نحو بيع الحاجة او غبطة او ترك اخذ بشقة لمصلحة الاب وبينة بخلاف الاب والجد يصدقان بيمينهما والاوجه ان الحاكم الثقة الامين

مثلهما أو إلفكا لوصي وعلى هذا التفصيل ما وقع للسبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل إن ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والهروى في ائمه القاضي ومثلهم بقية الامناء وافهم كلام القاضي إن الأمر في ذلك كله راجع لرأي القاضي بحسب ما يراه من المصلحة ورجح ولولم يندفع نحو ظالم لا بدفع نحو مال لرم الولي دفعه ويجهت في قدره ويصدق فيه يمينه ولو بلا قرينة على الأوجه أو لا بتعيينه جاز له بل يلزمه أيضا السكن لا يصدق فيه لسهولة إقامة البينة عليه ولو أراد وصي شراء شيء من مال الطفل رفع للحاكم إيمينه أو اشترى من وصي آخر مستقل كما فتى به (٩٧) الأذرعى ولا يجوز له أن يبيع عن لا يبيع له

الوكيل وينزل بمائت عزل
به ولا تقبل شهادته لموليه
فما هو وصي فيه إن قبل
الوصايا والأقبل وإن قال
أوصى إلى فيه وكذا لو عزل
نفسه قبل الخوض فيه ولو
اشترى شيئا من وصي وسله
الثلث فكل المولى عليه
وانكر كون البائع وصيا
عليه واسترد منه المبيع
رجع على الوصي بما آداه
إليه وإن وافقه على أنه
وصي خلافا للقاضي لقولهم
لو اشترى شيئا مصادقا بانه
على ملكه ثم أقبضه الثلث
ثم استحق رجوع عليه بالثلث
لأنه إنما أقر له ببناء على
ظاهر الحال وكذا لو اشترى
شيئا من وكيل وسله الثلث
وصدقه على الوكالة ثم
نكرها الموكل ونزع منه
المبيع فيرجع على الوكيل
ومن اعترف أن عنده مالا
أفان الميت وزعم أنه قال
له هذا القلان أو أنت وصي
في صرفه في كذا لم يصدق إلا
ببينة كارجحه الغزوى وغيره
وهو أحد وجهين في الثانية
وترجيح السبكي في الأولى

بيع الخ (قوله مثلهما الخ) وفاقا للبغنى وخلافا للنهابة عبارة كالوصي لا كالأب والجداه (قوله والالا) أي
وإن لم يكن إلحاقكم نفقة أمينا فكالوصي أي فلا يصدق إلا ببينة (قوله وعلى هذا التفصيل) أي في الحاكم (قوله في
ذلك) أي الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحساب) أي في الكل أه ع ش والجاء متعلق
بإطالب (قوله بل إن ادعى) ببناء المفعول نائب فاعله (قوله عليه) أي على الأمين قال ع ش ومثله ورائته أه
(قوله يحلف) أي المدعى عليه ولو يجعل أه ع ش (قوله أن الأمر في ذلك كله الخ) أي في الوصي ومثله
القاضي بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فإن الأمر فيه للمالك فإن طلب حسابه أجيب والأفلا وما وقع
فيه النزاع القول فيه قول الأمين أه ع ش أي يمينه (قوله ورجح) أي ما فهمه كلام القاضي (قوله ولولم
يندفع) إلى قوله بل يلزمه في المعنى (قوله ولو بلا قرينة) كان وجهه أن الظالم إنما يأخذ غالبا على وجه السر
فيتعذر إلا شهاد على أخذه فلولم يصدق الوصي لا تمتنع الناس عن الدخول في الوصاية أه سيد عمر (قوله
أو لا بتعيينه الخ) عطف على لا بدفع الخ (قوله لسهولة إقامة البينة) أن أراد أن يشاهد على التعيب فقط فأي
فائدة فيه وإن أراد على سببه وهو طلب الظالم له ففيه نظير ما مر فيما قبله فماتله المحشى عن شرح الروض
أوجه أه سيد عمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال في شرح الروض والأوجه التسوية بين هذا
وما قاله إنفاق أنه لا فرق لأن ذلك لا يعلم إلا منه غالبا انتهى (قوله ولا يجوز له) أي الوصي بل لمطلق الولي
(قوله بما ينزل) أي الوكيل وقوله شهادته أي الوصي وقوله وصي فيه أي دون غيره أه ع ش (قوله والالا)
أي وإن لم يقبل الوصاية وقوله قبل الأولي كافي النهاية قلت بالتأنيث وفي ستم مانصه قوله ولا قبل ظاهره وإن
قبل بعد ذلك أه (قوله وكذا الخ) أي تقبل شهادته لموليه الخ وقوله قبل الخوض فيه يفهم أنه لا تقبل شهادته
بعد الخوض في الدعوى مطلقا (قوله ولو اشترى) أي الشخص (قوله وأنكر كون البائع وصيا الخ) أي ولم
يشبه المشتري (قوله رجع على الوصي) أي ورجع المولى عليه على المشتري بالفوائد التي استوفها مدة
وضع بدعه عليه كإرجع على الغاصب بما استوفاه لتبين فساد شرائه أه ع ش (قوله وإن وافقه) أي وافق
المشتري البائع (قوله ولو اشترى) أي شخص (قوله وزعم) أي قال أه ع ش (قوله لم يصدق الخ) أي فيما
زعمه بصورته (قوله وهو أحد وجهين الخ) معتمدا أه ع ش (قوله لمن يصرفها) كقوله بثلاث تركته متعلق
بأوصى لكنه بمعنى الإيصاء بالنسبة للأولى وبمعنى الوصية بالنسبة للثاني وقوله وهي أي والحال أن التركة
الخ (قوله باع الوصي) هل المراد جواز أو وجوب بالفعل الأقرب الأول (قوله وهو) أي ما أشار إليه البلقيني
(قوله وفيها) أي فتاوى البلقيني خبر مقدم لقوله أنه يصرفه الخ وقوله فيمن أوصى متعلق بالخبر (قوله
والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر ما تضمنه الخ

مثلها الأم الوصية على المتجه م (قوله لكن لا يصدق فيه) الذي في شرح الروض عن الأذرعى هل يصدق
ينظر إن دل الحال على صدقه فنعم وإلا فلا وفيه احتمال أه قال في شرح الروض والأوجه للتسوية
بين هذا وما قاله إنفاق أنه لا فرق لأن ذلك لا يعلم إلا منه غالبا أه (قوله ولا قبل) ظاهره وإن قبل بعد ذلك

(١٣ - شرواني وابن قاسم - سابع)
أنه يصرف للقر له بعيد الآن يكون مراده أنه يجوز له بل يلزمه باطنا
دفعه له لكن هذا النزاع فيه ولو أوصى بثلاث تركته لمن يصرفها في وجوه البر وهي مشتملة على اجتناس مختلفة باع الوصي الثلث
بنقد البلد كما أشار إليه البلقيني في فتاويه قال غيره وهو مراد الأصحاب بلا شك وفيها فيمن أوصى بانه نذر بشيء أنه يصرف في وجوه البر
والقربات أنه يصرف في ذلك وجوه البر ما تضمنه قوله تعالى وآتى المال على حبه ذوى القربى والآية والقربات كل نفقة في واجب أو مندوب أه
ملخصا وما ذكره في وجوه البر خالف فيه قول الشيخين أن أفراد البر والخير أو الثواب كأن قال لسبيل البر اختص بأقارب الميت أي غير الوارثين

فلننسيبه إلى وقوع الحياة الغالبة منه ثم (١٠٠) رابت الزركشى نظر فيه ايضا عند العجز ثم قال الوجه تحريمه عليه ما للاضاعة المالك ماله

اي ان غلب ظن حصولها حينئذ ولا عانة الوديع عليه وعلم المالك بعجزه لا يبيح له القبول اه واما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرمة على ما يحته ابن الرفعة ايضا وفي عمومته نظروا الذي يستجهان ذلك إنما يرفع كراهة القبول في غير الاولى دون الحرمة فيها لان دره المفاسد مقدم على جلب المصالح وحيث قبل مع الحرمة اثم ولم يضمن على ما يحته السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال الاذرعى الوجه تخصيصه بالمالك الجائز التصرف في نحو وديع اه الايداع وولى يضمن بمجرد القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقد رعى حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون المأمور به وعمله ان لم يخف المالك من ضياعه او تركها عنده اى غلب على ظنه ذلك كما هو ظاهر والا لزمه قبولها حيث لم يخش منه ضررا يلحقه اخذنا مما ذكره في الامر بالمعروف وان تعين لكن لا يجانبا بل باجرة لعمله وحرزه لان الاصح جواز اخذ الاجرة على الواجب العين كاتخاذ غريق وتعليم نحو الفاتحة ولو تعدد الامناء القادرون فالوجه تعيينها على كل من

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله فلننسيبه الخ) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الحياة بتصرف مباح في نفسه وقوله والغالبية هذا انما يصلح اقله وحرمة فيها دون ما قبله اه سم (قوله نظريه) اى فيما يحته ابن الرفعة وقد مر عن النهاية والمغنى وسم جواب ذلك النظر (قوله ايضا) اى كاشارح (قوله الوجه تحريمه) اى العقد (قوله حصولها) اى الاضاعة (قوله ولا عانة الوديع عليه) اى الاضاعة (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها اه سم (قوله دون الحرمة فيها) قد يقال محل هذا ان كان الايداع لحاجة اما اذا كان اضرة كان خشى من استيلاء ظالم عليه لا الايداع وعلم بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن او الشك والترحم جاز القبول وتركه وان ترجح الخوف من جهة نفسه حرم القبول او من جهة الظالم وجب القبول اه سيد عمر اقول ويظهر في صورة التساوى الحرمة (قوله وحيث قبل) الى المتن في النهاية والمغنى لا ا قوله على ما يحته الى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لانه وضع يده اذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان اذا لم تتلف بتعد تفریطه او اتلافه ولا ينبغى الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليمط عليها بذلك اه سم وقوله فينبغى الخ لا يحتاج اليه لان مرادهم بل يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم الوديع فيضمن بطريق ما يأتى اذا الايداع صحيح مع الحرمة اه سيد عمر (قوله في نحو وديع الخ) ادخل بالنحو والوكيل (قوله يضمن) اى مضمون على الدافع والآخذ (قوله بامانة نفسه) الى قوله ولو تعدد الامناء في المغنى لا ا قوله حيث لم يخف الى لكن لا يجانبا الى قوله لم يظهر في النهاية لا ما ذكر (قوله وعمله) اى الاستحباب (قوله ان لم يخف الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يتعين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداء الشهادة اه (قوله عنده) اى المالك (قوله اى غلب على ظنه الخ) حقه ان يذكر بعد قوله والاثم براءته في حق الوديع بان يقال وان خاف المالك من ضياعه فكل منهما طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين تحت يده وقوله بمجرد القبض اى قبض من غلب على ظنه ان لا يثق بامانته اه ع ش اى او لا يقدر على حفظها حينئذ اى غلب على ظنه وكذا على ظن الوديع ذلك كما هو ظاهر (قوله لزمه قبولها) فان لم يقبل عصى ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذى كاسلم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر اه (قوله منه) اى القول وقول يلحقه اى الوديع (قوله وان تعين) غاية ا قوله لزمه قبوله الخ وكان الاولى ان يذكره بعد لا يجانبا (لكن لا يجانبا) استدراك على قوله لزمه قبولها (قوله لو علموا) اى الامناء القادرون (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله لم يظهر الخ وينبغي تقييده اخذنا بما يأتى عن ع ش بما اذا علموا المالك بهم وبموافقتهم فتأمل (قوله انه لا يتواكل حينئذ) هذا واضح وإنما يردد النظر في الذى يتعين عليه القبول اذا علم ضرورة المالك بحيث اذا تركها في يده نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه صيانة لها سيما اذا كان المالك غير عالم به او عالما به ولا يعلم منه الموافقة على قبولها محل تأمل اه سيد عمر واستقرب ع ش الوجوب عبارته في ما لو تعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك واخذها منه ام لا فيه نظر والا قرب الاول اه (قوله ان اراده) اى اراد المالك الايداع (قوله هذه الصورة) وهى

كان الاتفاع به على وجه مباح نعم ان علم انه يضيعه تضييعا محرما اتجه تحريم التمكين له (قوله فلننسيبه الى وقوع الحياة الغالبة) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الحياة بتصرف مباح في نفسه (قوله الغالبية) هذا انما يصلح لقواه وحرمة فيها دون ما قبله (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها (قوله ولم يضمن على ما يحته السبكي) اى لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان اذا لم تتلف بتعد تفریطه او اتلافه ولا ينبغى الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليمط عليها بذلك (قوله لزمه قبولها الخ) هل يجب قبولها من الذى كاسلم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر قوت (قوله فالوجه تعيينها الخ) اى كما يحته الاذرعى والزركشى وقد يقال يبعد ذلك نقلا

سأله منهم للتلاؤدى التواكل الى تلفها ويظهر فيما لو علموا حاجته الى الايداع لكنه لم يسأل احدا منهم انه لا وجوب قوله هنا لانه لا يتواكل حينئذ وانه يستحب لكل منهم ان يعرض له بقبوله الايداع ان اراده وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطها)

أى المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرطه وكل ووكيل) لما سألتها توكيل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم صيد أو لا كافر نحو مصحف ومرت شروطها في الوكالة مع ما يستثنى منها المعنى لا يأتي هنا فلا يراد عليه ويجوز إيداع مكانب لكن بأجرة لا متاع تبرعه بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بالنظر أو إشارة أخرس مفهومة (١٠١) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

استحفظتكم) (أو أنتيك في حفظه) أو أو دعتكم أو استودعه أو استحفظه أو كناية كخذه وكناية مع النية فلا يجب على حامى حفظ ثياب من لم يستحفظه خلافا لقول القاضى يجب للعامة فعلى الاول لا يضمها لو ضاعت وان فرط فى حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أو اعطاه اجرة لحفظها فيضمها ان فرط كان نام أو نعى أو غاب ولم يستحفظ غيره اى وهو مثله كاهو ظاهر وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب فى الخان فلا يضمها الخانى الا ان قبل الاستحفاظ او الاجرة وليس من التفريط فيها ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق او خرجت الدابة فى بعض غلاته لانه لم يقصر فى الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لان الاصل عدم التقصير (والاصح انه لا يشترط القبول) من الوديع لصيغة العقد أو الامر (انظر) يحتمل انها استثنائية وانها عاطفة على لا يشترط (يكفى) مع عدم اللفظ والرد منه (القبض) ولو على التراخي كفى الوكالة

قوله وان يستحب الخ (قوله أى المودع) الى قول المتن والاصح أنه لا يشترط فى النهاية (قوله لما مر) أى فى اول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع محرم) الى قوله ومرت فى المعنى (قوله ايداع محرم الخ) من إضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظر مع قوله فى البيع ويجوز بلا كراهة ارتها ن واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكر اهة إجارة عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهرهون عند عدل وينوب عنه مسلم فى قبض المصحف لانه محدث سم على حج وقال شيخنا الزايدى ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقداه لكن يتامل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فان الوديع ليس له الاستنابة فى حفظها ام عش (قوله ويجوز ايداع مكانب) من إضافة المصدر الى مفعوله والمراد قبوله للوديعة وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجوز لزوم المودع اجرة مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان لان غايته انها قادمة وهى للصحيحة فى عدم الضمان ام عش (قوله المراد بالشرط الخ) اى يشمل الركن ومنه الصيغة ام سيد عمر (قوله بلفظ أو إشارة الخ) لا يخفى ما فى هذا المزج عبارة المعنى الناطق باللفظ وهى اما صريح كاستودعتك هذا الخ وأما كناية وينعقد بهامع النية كخذه أو مع القرينة كخذه أمانة أما الآخرس فتكفى إشارة المفهومة ام وهى احسن (قوله فلا يجب) الى قوله اى وهو فى المعنى لا قوله أو اعطاه اجرة لحفظها (قوله فعلى الاول) اى عدم الوجوب المعتمد (قوله وان فرط) اى بما يأتى انفا (قوله وقبل منه) اى فانه يضم جميع الخواشج ظاهرها وباطنها إذا كانت مما جرت العادة بحفظه فى الجملة بخلاف كرس نقد مثلا مالم يعينه له بشخصه فان عينه له كذلك ضمن وعمله مالم ينتهز السارق الفرصة فان انتهزها فلا ضمان وقولنا يضم جميع الخواشج اى سوام فسدت الاجارة كان لم تجر صيغة اجارة أم لا كان استاجر لحفظها مدة معينة ام عش (قوله أو اعطاه الخ) عطف على وقبل منه (قوله وان اعطاه اجرة) لم يقبل باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وبه يشعر قوله اعطاه الخ اجرة ام عش (قوله وان فسدت الخ) غاية لقوله فيضمها الخ ام عش (قوله الا ان قبل الاستحفاظ) ومنه اذهب وخلصا وفى العباب لو قال ابن اربطها فقال الخانى هنا ثم فقد هالم يضم ام اقول ويقال مثله فى الحامى فلو وجد المكان مزحوما مثلا فقال له اين اضع حوائجى فقال ضمها هنا فضاغت لم يضم ام عش (قوله وليس من التفريط فيهما) أى مستثنى الحامى والخانى (قوله انه) أى كلام من الحامى والخانى وقوله فيه اى عدم التقصير (قوله لصيغة العقد) الى قوله والمراد بالقبض فى النهاية والمعنى (قول المتن ويكفى القبض) عقارا كانت او منقولا فاذا قبضها تمت الوديعة ام معنى (قوله ويحتمل انها) اى الواو (قوله مطلقا) يحتمل اخذها ماسيذ كره ان المعنى سواء عدم مستويا عليه او لا ويحتمل اخذها من كلام المعنى ان المعنى سواء اقاله قبل ذلك اريد ان اودعك ام لا (قوله مثلا ضعه) الاولى ضعه مثلا (قوله لما يأتى) أى اتفاقى قوله أو ضعه فوضعه الخ (قوله وفارق) أى عقد الوديعة ذاك أى للبيع أى حيث كفى القبض الحكيمى فى الثانى دون الاول (قوله وقضية كلامه) الى قوله ومن ثم جزم فى المعنى الا قوله وفى فتاوى الغزالى الى وكلام البغوى وكذا فى النهاية الا قوله وقال المتولى الى سواء المسجد (قوله نقل هذه) اى كفاية هذا وديعة (قوله على ما ذكرته) اى على وجود القرينة (قوله أو احفظه) عطف على قوله وديعة الخ

أنه لو كان كذلك ما شرطوا للوجوب عدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم سؤاله فقط فتامله (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظر مع قوله فى البيع ويجوز بلا كراهة ارتها ن واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكر اهة إجارة عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهرهون عند عدل وينوب عنه مسلم فى قبض المصحف لانه محدث ام (قوله وليس من التفريط الخ) كذا شرح مر

والمراد بالقبض هنا حقيقة السابقة فى البيع لقولهم لا يكتفى الوضع هنا بين يديه مطلقا أى حيث لم يقل مئلا ضعه لما يأتى فيه وفارق ذاك بان التسليم ثم واجب لا هنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتى عندك كذا عبر به فى الروضة عن البغوى والظاهر أنه مثال وأنه يكتفى هذا وديعة إذا قامت قرينة على المراد ثم رأيت شارحا نقل هذه عن التهذيب وينبغى حمله على ما ذكرته أو احفظه

أقال قبلت أو ضعه فوضعه في موضع كان إيداعا وهو ما قاله البغوي وقال المتولي لا بد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع بيده كان إيداعا وإلا كان نظرا إلى متاعى في دكانى (١٠٢) فقال نعم لم يكن إيداعا وكلام البغوي أوجه سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ وقوله أو ضعه الخ عطف على قوله قبلت أو قوله هذا وديعنى عندك وقوله كان إيداعا جواب فلو قال الخ (قوله وهو) أى قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى ما قاله البغوي اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله وإلا) أى وإن لم يكن الموضع بيده (قوله كان نظرا إلى متاعى في دكانى الخ) يتجه أنه ان فتح الدكان كان إيداعا وإلا فلا يؤيده نظائر له مر اه سم (قوله أوجه) أى من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجد الخ) أى على كلام البغوي (قوله لأن اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله رجحاه) أى كلام البغوي وقوله ايضا أى يار رجحه الشارح نفسه (قوله فقالوا فى صي الخ) هذا التفرع محل نظر بل الظاهر تفرع مسئلة الحمار على كلام المتولي لا اعتبار الشوق فيها وإن قال الشارح وواضح الخ اه سيد عمر (قوله لغيره) أى غير الصبي وكذا خبره له (قوله كما هو) أى الفساد (قوله إذ الصبي الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإنما المودع إنما هو المالك مر اه سم وقوله لفساد العقد أى لظهوره (قوله لأن للفساد الخ) علة لقوله ولا نظر الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أى مسئلة الحمار وقوله على ذلك أى كون الحمار لغير الصبي الآذن له الخ (قوله فقال له) أى قال الراعى للصبي والجملة عطف على قوله جاء بحمار الخ وقوله كان مستودعا له مقول فقالوا (قوله ما قاله الغزالي آخر) وهو قوله كان نظرا الخ (قوله من استيلائه) أى الوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله ومضى) أى قوله مطلقا والمعنى إلا قوله ولو من مالها إلى لم يضمنها (قوله ومضى رد الخ) أى المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصوير للتضييع (قوله عرضت له) أى الوديع للصبياع (قوله ولو من مالكم) أى لو كان أى التعريض للصبياع (قوله لم يضمنها) جواب ومضى الخ (قوله لم يضمنها) سكنت عن الائتم فيما إذا ردتم ضيع كان ذهب وتركها فى غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبله بنحو وضعه فوضعه وقد يتجه الائتم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر اه سم أقول وقد يفيد قول الشارح لأنه بعد الرد الخ (قوله لم يضمنها) أى حيث نأمت بلا تقصير سم على حج وظاهر كلام حج الاتي عدم الضمان مطلقا والأقرب ما قاله سم ويوجهه بأن خوف ضياعها سوغ وضع اليد حسبة عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه ع ش (قوله وذها به) أى من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة حاوية وقوله رد خبر وذها به (قوله مطلقا) مر انقاعن ع ش ما فيه

(وهو ما قاله البغوي) اعتمده مر (قوله وإلا) كان نظرا إلى متاعى في دكانى فقال نعم لم يكن إيداعا) يتجه أنه ان فتح الدكان كان إيداعا وإلا فلا يؤيده نظائر له مر (قوله ولا نظر لفساد العقد هذا الخ) قد يشكل الاعتداد بهذا الإيداع وإن كان فاسدا لعدم الاعتداد بإيداعه مال نفسه إلا أن يقال المودع حقيقة المالك والصبي مخبر عنه فليتأمل (قوله إذ الصبي لا يصح توكله الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإن المودع إنما هو المالك مر (قوله لأن للفساد الخ) علة لقوله ولا نظر (قوله أو قبضها حسبة الخ) هذا الصنيع صريح فى أنه في هذه الحالة أعنى قبضها حسبة لو ذهب وتركها لم يضمن وفيه نظر فليحرجوا ويراجع (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضية هذا الصنيع أنه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب وتركها لم يضمن كما هو ظاهر والذي فى الروض وشرحه فى صورة القبض خيبة ما نصه أو أوجب له حين وضعه بين يديه ورده هو ضمن بالقبض لأنه غير وديع ان قبض إلا ان كان معرضا للصبياع فقبضه حسبة هو ناله عن الضياع فلا يضمن بالتضييع له بأن ذهب وتركه فلا يضمن وإن اثم به ان كان ذهابه بعد غيبة المالك اه وحاصل ما ذكره فى صورة القبض حسبة أنه لا يضمن به وأما قوله وإن اثم به فهو شامل لما لو علم المالك بالرد قبل غيبته وقصر فى اخذها وفيه نظر (قوله لم يضمنها) سكنت عن الائتم فيما إذا ردتم ضيع كان ذهب

من مجرد الفعل ثم رأيت الراعى فى الصغير والأذرعى رجحاه ايضا ومن ثم جزم به فى الأنوار ومن تبعه فقالوا فى صبي جاء بحمار لراعى أو الحمار لغيره الآذن له فى ذلك ولا نظر لفساد العقد هنا كما هو ظاهر إذ الصبي لا يصح توكله عن غيره فى غير نحو إصبال الهدية لأن للفساد حكم الصحيح ضمانا وعدمه فاطلاق ذا كرى هذه المسئلة يحمل على ذلك لما يأتى فى إيداع الصبي ماله فقال له دعه يرتع مع الدواب ثم ساقها كان مستودعا له وواضح ان سوقها ليس بشرط نعم يتجه ما قاله الغزالي آخر لأن مأخذ الفساد فيه إما كون ان امره بالنظر لا يستلزم إيداعا وإن اجاب بنعم أو قبلت أو ان كونه بيد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما إذا كان الوضع بين يديه بحيث بعد مستويا عليه ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام البغوي وأخر كلام الغزالي فجزموا بأن من قال لآخر عن متاعه بمسجد أو دار بابه مفتوح أحفظه فقال

نعم ثم خرج المالك ثم الآخر وترك الباب مفتوحا ضمنه أى إن عدم مستويا عليه بخلاف ما لو أغلق المالك الباب ثم قال لآخر أحفظه وانظر اليه فأمله فسرق فلا يضمنه ومضى ثم ضيع كان ذهب وتركها ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بأن صانها عن ضياع عرضت له ولو من مالها الرشيد فيما يظهر ويحتمل خلافا لم يضمنها وذها به بدونها والمالك حاضر رد ولا اثم عليه هنا مطلقا

فيما يظهر خلافا لما يؤهمه بعض العبارات لانه بعد الرد الذي علمه المالك لا ينسب (١٠٣) اليه تقصير بوجه بخلافه فيما اذالم يقبل ولم

(قوله فيما اذا الخ) أى والحال أن المالك طلب منه الحفظ اه غش (قوله لم يقبل) الا نسب لم يرد (قوله ولو وجد) الى اقول هو يفرق في المعنى والى قوله وباتى التعليق في النهاية (قوله ولد الوديعة) اى وكانت حال العقد حاملا كذا في النهاية وهو محل تأمل اه سيد عمر عبارة عرش هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع او ما يتبعها بعد ابداعها او كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثانى سم على حج لكن قضية قول الشارح اى وكانت حال العقد حاملا الاول ومفهومه ان الولد المنفصل قبل الايداع لا يدخل في العقد وحينئذ فيشكل قوله ويفرق الخ لان ولد المهره وإن كان حلا وقت الرهن دخل نعم يمكن أن يقال أن مفهوم قوله وكانت حاملا الخ فيه تفصيل وهو ان الولد المنفصل لا يدخل في الايداع بخلاف الحل الحادث في يد الوديع اه بخذف (قوله ان الاصح) علة لقوله تبع الخ (قوله وباتى في التعليق الخ) عبارة المغنى ولو علقها كان قال إذا جاز اس الشهر فقد اودعك هذا المصباح كالوكالة كما بحث في اصل الرهن وجرى عليه ابن المقرئ وقطع الرويانى بالصحة وعلى الاول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في الوكالة حينئذ فائدة البطلان سقوط المسحوق إن كان والرجوع الى أجرة المثل اه (ما مر في الوكالة) ولو قال له خذ هذا بواو وديعة ويوما غير وديعة فوديعة ابدأ وخذ بواو وديعة ويوما عارية فهو وديعة في اليوم الاول وعارية في اليوم الثانى ولم يعد بعديوم العارية وديعة ولا عارية بل تصير بده بدضان قال الزركشى فلو عكس الاول فقال خذ بواو ما غير وديعة ويوما وديعة فالقياس انها امانة لانه اخذها باذن المالك وابتست عقد وديعة وان عكس الثانية فالقياس انها في اليوم الاول عارية وفي الثانى امانة ويشبه انها لا تكون وديعة نهاية ومعنى قال عرش قوله فالقياس انها امانة أى من وقت الأخذ فتكون مضمومة عليه ان فرط في حفظها قبل اعلام المالك اه (قول المتن ولو أودعه) اى الرشيد صبي والمراد انه اودع مال نفسه او غيره بلا إذن منه فان اودع باذن من المالك المعتبر اذنه لم يضمن الوديع اه عرش (قوله ولو مرهما) الى قول المتن ولو اودع في النهاية إلا لقوله لا يصح باطلا فلهذا لم يرد غير محتاج اليه وكذا في المغنى إلا لقوله وما يقال اخذا الى والكلام (قوله إذا قبضه) متعلق بضمه وقوله ولم يبر اعطف عليه اى ضمنه (قوله فاندفع) اى بقوله لو وضعه بده بغير اذن معتبر اه رشيدى عبارة المغنى ضمن لعدم الاذن المعتبر كالغاصب ولهذا التعليل لا يقال صحيح الوديعة لا ضمان فيه فكذا فاسدها قال السبكي ولا يحتاج الى ان يقال هو باطل ويفرق بين الفاسد والباطل اى بل يقال ذلك اه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله اخذا من هذا) اى بما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به وهذا عدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق لا ينافى صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا ان يراد فيها يقال إلا ان يراد فيها يقال ان مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة اه سم أقول الامر كما قاله المحشى فالوجه ان يقال ان كان انتفاء الصحة لا انتفاء الاذن المعتد به فهي باطلة ولا تلحق بالصحة فيما ذكره وإن كان لا انتفاء بشرط اخر مع وجود الاذن المعتد به فهي فاسدة ملحقة بالصحة فيما ذكره فتدبر مع انه لا خلاف في المعنى سيد عمر (قوله باذن معتبر) اى ومنه اذن مالك الحمار في مسئلته السابقة ولا اشكل بما هنا اه سم (قوله فان خافه واخذها حسبة) هل له تركها حينئذ ويبرأ منها بدون ردها للمالك الامر الوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله او قبضها حسبة الخ والوجه فيه ايضا انه ليس له تركها ولا يبرأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردها الغير مالك الامر

وتركها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبل بنحو صيغة فوضعه وقديحه الاثم ان لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما اذا علم وقصر (قوله) ويدخل ولد الوديعة هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع او ما يتبعها بعد ابداعها او كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثانى (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به وهذا عدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق فلا ينافى صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا ان يراد فيما يقال ان مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم للصحة (قوله باذن معتبر) اى ومنه اذن مالك الحمار في مسئلته السابقة ولا اشكل بما هنا (قوله فان خافه واخذها حسبة الخ)

يقبض فانه يائمه ان ذهب وتركها بعد غيبة المالك لانه غره ولو وجد لفظ من الوديع واعطاء من المودع كان ايداعا بضاعا على الوجه وفاقا لا ذرعى والزركشى وخلافا لما يؤهمه المتن وغيره فالشرط لفظ أحدهما ولفظ الآخر للحصول المقصود به ويدخل ولد الوديعة تبعاً له لان الاصح ان الايداع عقد لا مجرد إذن في الحفظ فلا يجب رده إلا بالطلب وقيل امانة شرعية فيجب رده عقب علمه به فوراً ويفرق بينه وبين ولد المهره تقوى الموجهة بان تعلق الرهن او الاجارة به فيه إلحاق ضرر بالمالك لم يرض به بخلاف ما هنا لان حفظه منفعته له فهو راض به قطعاً وباتى في التعليق هنا ما مر في الوكالة (ولو اودعه صبي) ولو مرهما كامل العقل (أو) مجنون مالا لم يقبله اى لم يجز لقبوله لان فعله كالعدم (فان قبل ضمنه) باقى القيم كما هو ظاهر إذا قبضه ولم يبرأ إلا برده للمالك امره لانه كالغاصب لو وضعه بده عليه بغير إذن معتبر فاندفع ما يقال فاسد الوديعة كصحيحها وما يقال اخذا من هذا يفرق بين باطل الوديعة وفاسدها ووجه اندفاع هذا أنها حيث قبضت باذن معتبر فاسدها كصحيحها وحيث لا فلا يفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح باطلا فلهذا والكلام حيث لم يخف ضابطها فان خافه واخذها حسبة لم يضمن

كأمر وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته لأن فعله لا يمكن إحباطه وتضمنه ما لنفسه حال فتعينت براءة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (صبياً) أو مجنوناً (مالاتف عنده) ولو بتفريطه (لم يضمن) إذ لا يصح التزامه بالحفظ. (وإن ألتفه) وهو متمول إذ غير لا يضمن (ضمنه) (في الأصح) وإن قلنا أنه عقد لأنه من (١٠٤) أهل الضمان ولم يسلطه على إتلافه وبه فارق ما لو باع شيئاً وسلبه فألتفه لا يضمنه لأنه

سلطه عليه أمالو أودعه غير مالك أو ناقص فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لسفه كالصبي) مودعاً ووديعاً فما ذكر فيها بجامع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله أما السفية الممهل فلا يدايع منه وإلى كسائر تصرفاته فيصح والقن بغير إذن مالكة كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن فرط بخلاف ما إذا ألتف فيتملق برقبته (وترتفع) الوديعة أي ينتهي حكمها بما ترتفع به الوكالة مما مر فترفع (بموت المودع أو المودع وجنونه وأغمائه) أي بغيره السابق في الشركة كما هو ظاهر وبالحجر عليه لسفه قال القمولى ولو حجر عليه حجر فليس فلا نقل فيها عن الأصحاب ويظهر أن الابداع لا يرتفع وتسلم للحاكم اهـ والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سياقه ويوجه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفسس حتى في الأموال كالإشراف في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا اراد رد الوديعة فإن يرد المالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الأموال خوف إتلافها أما الحجر

سم وعش (قوله كأمراً) أي أنفاً (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد النهاية والمغنى بلا تسليط من الوديع اهـ وفي سم بعد ذكره عن الأول ما نصه وقضيته أنه إن سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع اهـ سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فإن كان بتسليط منه ضمن ميزاً كان الصبي أم لا على ما فهمه كلامه اهـ (قوله مالك كامل) إلى قول المتن وترتفع في النهاية (قوله ولو بتفريطه) كان نام أو نفس أو غاب ولم يستحفظ غيره (قوله وبه) أي بقوله ولم يسلط الخ (قوله غير مالك) كالولي والوكيل (قوله أو ناقص) كصبي أو مجنون وقوله فانه أي الصبي اهـ عش (قوله فما ذكر الخ) أي فيضمن الآخذ منه في الأول ويضمن بالتلف دون التالف عنده في الثاني (قوله وقوله) بالجر عطفاً على فعل كل (قوله أما السفية الممهل) وهو من باع مصلح الدين وماله ثم بذروا لم يحجر عليه القاضي أو فسق اهـ عش (قوله والقن) ولو باعاً غافلاً اهـ عش (قوله فلا يضمن بالتلف) كذا أطرافه وقيد الجر جاني بعدم التفريط اهـ مغنى (قوله وإن فرط الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً لظاهر المغنى كأمراً والشهاب عميرة كافي عش (قول المتن بموت المودع) بكسر الدال وقوله أو المودع بفتحها اهـ مغنى (قوله أي بقيد السابق الخ) عبارة هناك نعم لا إغما الخفيف بأن لم يستغرق وقت فرض صلاحه ثم نثر اهـ (قوله وبالحجر) إلى قوله وفي المذهب في النهاية إلا قوله قال القمولى إلى ويعزل الوديع (قوله وبالحجر عليه) أي على كل منهما اهـ عش الأولى على أحدهما (قوله فلا نقل فيها) أي صورة حجر الفس (قوله في عليه) أي التي في كلام القمولى (قوله لاحقاً كم أي من الوديع إذا أراد الخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فان يرد المالك الخ لا ولي بان الخ كافي بعض النسخ عطفاله على قوله ببقاء أهلية الخ كما هو ظاهر السياق أو لانه الخ على أنه خير وتسليمها الخ (قوله فترتفع به) وفاقاً للنهاية (قوله) ويعزل الوديع الخ عطف على بموت المودع في المتن (قوله وبالنكار الخ) أي عمداً من الوديع أو المودع وقوله وبكل فعل الخ) أي يأتي في المتن بعينه (قوله وبالأقرار) ظاهره ولو من الوديع ويأتي انقاع سم ما يفيد (قوله أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمّن بل ولقوله وبالأقرار بها الآخر إذ مع صدور الفعل المضمن للمقتضى للتعدى كيف تثبت الأمانة سم على حج وقد يقال أنه راجع لقول المصنف وترتفع بموت الخ وتعليقه يقتضى أنها بالفعل المضمن لا تصير أمانة لتعديده

هل تركها حينئذ ويرأى منها بدون رد المالك الأمر الوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسبة الوجه فيه أيضاً أنه ليس له تركها حينئذ ولا يرداها على الجلبة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردّها لغير مالك الأمر وليس في قوله المتقدم أو قبضها حسبة أنه يجوز تركها ويرأى منها كما أشرنا إليه فيما مر (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد مر في شرحه بلا تسليط اهـ وقضيته أنه إذا سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع (قوله) وكذا على المودع لمفسس الخ) كذا شرح مر (قوله) وكذا على المودع لمفسس) ثم قال أو الحاكم في المفسس وكلاهما صريح في ارتفاع الوديعة بفلس المودع وجوب ردّها إلى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل بصدق الوديع ما نصه قال الأذعن ولومات المالك محجوراً عليه بفلس فيظهر أنه ليس للوديع ردّها على الورثة الرشداء بل يراجع الحاكم اهـ يدل على خلاف ذلك وأنه لا يجبر ردّها قبل الموت وإن لم يكن صريحاً في ذلك (قوله) وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

اهـ
بالفلس على الوديع فترتفع به كما هو ظاهر ما تقرّر أن يرد لأهلية فيها بقاء الأموال تحتها ويعزل الوديع لنفسه
ويعزل المالك له وبالنكار لغير غرض لأنها وكالة في الحفظ وهي ترتفع بذلك بكل فعل مضمن وبالأقرار بها الآخر وبقتل المالك الملك فيها ببيع أو نحوه وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية فعليه الرد للمالكها أو وليه إن عرفه أي إعلانه بها أو بمحلها

فورا عند التمكن وان لم يطلبه كضالة وجدها وعرف مالكم فان غاب ردّها للحاكم أي الامين اخذ بما ياتي والا ضمن وفي المذهب ان الطائر ليس مثلها وفيه نظر وان امكن توجيهاه وفي فتاوى البغوي في قن هرب ودخل ملكه (١٠٥) وعلم به بالملك فلم يعلمه فخرج لا يضمنه وفيه نظر ايضا وان اعتمد

الغزى بل الاوجه قول القمولى انه كالثوب (ولها) يعني للمالك (الاسترداد) (و) للوديع (الرد كل وقت) لجوازها من الجانبين نعم يحرم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الاول حيث ندب ولم ير ضه المالك وتثنية الضمير هنا لا يتافها افراده قبله خلافا لمن فهم فيه فقال لا وجه لذلك لان هذا سياق اخر لا يتعلق به ذلك بل يلزمه على تعلقه به فساد الحكم وهو تقييد قوله اولها بحالة ارتفاعها ولا قائل به (واصلها) ولو يجعل وان كانت فاسدة بقيدها السابق (الامانة) بمعنى انها متصلة فيها لا تتبع كالرهن لان الله تعالى سماها امانة بقوله عز قائلنا فليود الذي اتهم امانته ولئلا يرغب الناس عنها وعلم من قولي وان كانت فاسدة انه لو شرط ركوبها ارباسها كانت قبل ذلك امانة وبعده عارية فاسدة ومن كلامه انها لو بقيت في يده مدة بعد التعدى لومه أجزتها لا ارتفاع الامانة به (وقد تصير مضمونة بعوارض منها ان يودع غيره) ولو ولده وزوجته وقته نعم لهما سياق الاستعانة بهم حيث لم يزل

اه ع ش (قوله فورا الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه ع ش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان غاب) ينبغي اولم يعرفه اه سيد عمر (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير جرت عاداته بعوده لمحله المألوف بعد طيرانه فله وجه وجيهه والافضل نامل اه سيد عمر (قوله مثلها) أي الضالة (قوله وان امكن توجيهاه) كانه ان نوع اختياره فلم يلحق بالجمادات كالثوب اه سيد عمر (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر أي الغير المعتاد بالعود بمحله المألوف اخذا مما مر عنه آنفا (قوله انه كالثوب) اعتمد ع ش عبارته ومنها أي الضالة قن أو حيوان هرب من مالكة ادخل في داره فيجب عليه حفظه الى ان يعلم مالكة فلو تركه حتى خرج دخل في ضمانه اه (قوله لجوازها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الى قوله وتثنية الضمير في المغنى (قوله ولم ير ضه) أي الرد المالك لظاهره راجع للمثلين فليراجع اه رشيدى اقول صنيع المغنى كالصريح في الرجوع للثانية فقط (قوله وتثنية الضمير) عبارة المغنى افراد المصنف الضمير او لان العطف باو ثم ثناء ثانيا قال الزركشى ولا وجه له اقول لو افراد الضمير لكان المغنى كما هو مقتضى أو ولا حدهما الخ وليس بمفيد مع فساد اول لكل منهما وهو مع بعده فاسدا ايضا اما على التثنية فهو كركب القوم دوامهم والتعيين المحفوظ هنا محال على المتبادر اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو افراد الضمير هنا نظر اللطف باو ولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تثنية الضمير يحتمل التعلق ايضا اذ مجرد التثنية لا يمنع ذلك فليتأمل اه سم (قوله ولو يجعل) الى قوله ومن كلامه في المغنى الا قوله بقيدها السابق وقوله لان الى لئلا يرغب (قوله وان كانت فاسدة) الا خصر أو فاسدة (قوله بقيدها السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم وع ش (قوله بمعنى انها) أي الامانة (قوله كالرهن) لان موضوعه التوثيق والامانة عارضة (قوله لان الخ) تعليل للمتن (قوله سماها) أي الوديعة وقوله عنها) أي قبولها (قوله وعلم من قولي الخ) عبارة المغنى قال الكافي لو اودعه به ممة فاذا نفي فركوبها او ثوبا واذن له في لبسه فهو ايداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافي مقتضاه فلو ركب او لبس صارت عارية فاسدة فاذا تنافى قبل الركوب والاستعمال لم يضمن كافي صحيح الا بداع او بعده ضمن كافي صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) أي الركوب واللبس اه رشيدى (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد وامل وجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودة وانما جعلها شرط مقابلة الحفظ اه ع ش (قوله ومن كلامه) أي وعلم من قول المصنف واصلا الامانة اه كرى (قوله ولو ولده) الى نعم ان وطالت في النهاية والى قوله عند تعذر المالك الخ في المغنى الا قوله نعم له الى المتن وقوله فعلم الى وللمالك وقوله او الاول الى المتن وقوله اي عرف الى جاز ايداعها وقوله ومحله الى ويلزم القاضي (قوله وزوجته) الو او بمعنى أو كما عبر به المغنى (قوله وقته) أي أو القاضي وايداعهم بان يرفع يده عنها ويقوض أمر حفظها بهم اه ع ش اي ويقطع نظره عنها (قوله نعم له) الاولى جعله خارجا بقوله ان يودع غيره لان مجرد الاستعانة بغيره ليس ايداعا اه ع ش (قوله حيث لم يزل الخ) أي بان بعد حفاظها عرفا اه ع ش (قوله لجريان العرف به) أي الاستعانة (قول المتن بلا اذن) أي من المودع اه مغنى (قوله وهو جاهل) هل يجوز للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمون بل ولقوله وبلا اقرارها بالآخر اذ مع صدور الفعل المضمن للمقتضى للتعدى كيف تثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) اللزوم ممنوع نعم يوهو والتثنية ايضا توهو ذلك فتأمل ولا يخفى انه لو افراد الضمير هنا نظر اللطف باو لم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تثنية الضمير يحتمل التعلق المذكور اذ مجرد التثنية لا يمنع ذلك فليتأمل (قوله بقيدها السابق) هو ان تقبض باذن معتبر (قوله اي يصير طريقا قائم قوله والقرار) اطلاقه ما لا يناسب ما بعدها من التفصيل في الرجوع

(١٤ - شرواني وابن قاسم - سابع) يده لجريان العرف به (بلا اذن ولا عذر فيضمن) الوديعة لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده اي يصير طريقا في ضمانه فلم أن القرار علي من تلفت عنده مالم يكن الثاني جاهلا لان يده بامانة كما علم مما مر في التعقيب والله اعلم تضمن من شاء فان ضمن الثاني وهو جاهل رجع وان كان الثاني عنده

على الأول أو عالم فلا لأنه غاصب أو الأول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل إن أودع القاضى لم يضمن) لأنه نائب الشرع والأصح أنه لا فرق وإن غاب المالك لأنه قد لا يرضى به نعم إن طال غيبته أى عرفا وإن كان لدون مسافة القصر فيما يظهر جازا إيداعها له كإباحته جمع وعمله ثقة أمين وذلك لأنه نائبه ولأنه في مصاربه حفظها مع طول الغيبة منعاً للناس من قبولها ويلزم القاضى قبول عين الغائب إن كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كإياها في إيمانية قبيل القسمة لأن (٦٠٦) بقاءهما في ذمة المدين ويد الضامن أحفظ امام العذر كسفر أى مباح كإباحته الأذرى

ومرض وخوف فلا يضمن بإيداعها عند تعذر المالك ووكيله لقاضى أى أمين ثم لعدل كما يعلم ما يأتى ونوزع في التقيد بالمباح ويرد بان إيداع الغيره رخصة فلا يبيحها سفر المعصية (وإذا لم يزل) بضم التحتية فكسر ويصح بضم الفوقية ففتح وعكسه (يده عنها جازت) له (الاستعانة بمن يحملها) ولو خفيفة أمكنه حملها من غير مشقة على الوجه (الى الحرز) أو بحفظها ولو اجنبيا أن يبق نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم إن غاب عنه لأن لازمه كالعادة يؤيده ما يأتى أنه لو أرسلها مع من يسقيها وهو غير ثقة ضمنها وقولهم متى كانت بمخزنه فخرج واستحفظ عليها ثقة يختص به أى بان يقضى العرف بغلبة استخدامه له فيما يظهر ويحتمل ضبطه بمن لا يستحي من استخدامه لم يضمن وإن لم يلاحظه بخلاف ما إذا استحفظه غير ثقة أو من لا يختص به أو وضعها بغير مسكنه ولم يلاحظها

وإن كان عالما بجهله أو بفصل وهل إذا رد الثاني على الأول يرتفع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما محل تأمل اه سيد عمر أقول الذى يستفاد من إطلاق الشارح الأول من التردد الأول والثاني من الثاني والله أعلم (قوله على الأول) متعلق بجمع (قوله أو عالم) عطف على جاهل وقوله فلا لا رجوع له إن كان التلف عنده كإياها (قوله لأنه) أى الثاني العالم غاصب أى لا ودع (قوله أو الأول) عطف على الثاني وقوله على العالم أى الثاني العالم (قوله لا فرق) أى بين القاضى وغيره في صيرورة الوديعة مضمونة بالإيداع إليه بلا إذن ولا عذر وقوله وإن غاب الخ غاية وقوله المالك أى ووكيله (قوله غيبته) أى المالك (قوله أى عرفا) عبارة للمغنى أى وتضجر من الحفظ كإياها (قوله إيداعها) أى للقاضى (قوله كإباحته جمع) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهية كما اشرنا إليه (قوله ويلزم القاضى) إلى قوله وقولهم متى كانت في النهاية إلا قوله ويصح إلى المتن (قوله ويلزم القاضى قبول عين الخ) وهو واضح إن جاز لمن هي تحت يده دفعها له أمانة متناهية فقد يتوقف فيه وحمل ما هنا على ما إذا كان للوديع عذر خلاف الظاهر فإن الكلام على الإيداع عند العذر يأتى قريباً اه عش أقول ذكر المغنى هذا الكلام في شرح فإن فقد هماً للقاضى فسلم عن الاشكال (قوله بخلاف الدين الخ) محله ما لم يغلب على الظن فوات ما ذكر بفلس أو حرج أو لسق وإلا وجب أخذه عينا كان أردنا اه عش (قوله والمضمونة) بل لا يجوز له أخذها اه عش أى مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية أنه أراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اه عش (قوله عند تعذر المالك الخ) أى ووكيله (قوله ما يأتى) أى في المتن انفا (قوله بضم التحتية الخ) أى ببناء الفاعل من الازال لقوله بضم الفوقية الخ أى ببناء المفعول منها وقوله وعكسه أى ببناء الفاعل من الزوال (قوله أو بحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله يحملها (قوله ولو اجنبيا الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الاتى في مسألة الخزن يختص به هل يأتى أو لا اه سيد عمر أقول أشار الشارح إلى الجمع بتقييد ما هنا بقوله إن بقي نظره الخ وتعميم ما يأتى بقوله ولم يلاحظه (قوله كالعادة) أى على العادة (قوله لأن لازمه) أى ولو كان صغيراً كرده ورفيقه حيث لازمه اه عش (قوله يؤيده) أى الاشتراط المذكور (قوله وقولهم الخ) عطف على قوله ما يأتى ثم قوله ذلك إلى المتن في المغنى (قوله وإن لم يلاحظه) الأولى لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صنيع المغنى انه راجع إلى قوله أو وضعها الخ فقط (قوله بكسر الخاء) أى قول المتن فإن فقدته في النهاية إلا أنه زاد عقب قوله والاشهاد على نفسه بقبضها مانصه كما قاله الماوردى والمعتمد خلافاً اه (قول المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانه مختصة أخرى اه سم (قوله ما قدمته) لعله أراد به قوله عند تعذر المالك ووكيله أقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولها الاسترداد أو الدكل وقت (قوله العام الخ) عبارة للمغنى مطلقاً ووكيله في استرداده اه (قوله حيث لم يعلم) أى الوديع رضاه أى المودع (قوله وحتى ردها الخ) بفتح عنه قوله الاتى ومتى ترك الخ (قوله مع وجود أحدهما) الأولى ليشمل الولى الذى زاده أحدهم (قوله وفى جواز الرد الخ) عبارة للنهاية وقد يقال بمنع دفعها لوكيله إذا علم الخ قال عش قوله وقد يقال الخ معتمد اه (قوله لغية) أى طويلة بان كانت مسافة قصر نهاية ومعنى (قوله أو حبس) ويقاس بالحبس الثوارى ونحوه اه (قوله فى المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانه مختصة أخرى

(أو يضمن في خزانه) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلاً كما شمله كلامهم (مشتركة) بينه وبين الغير مغنى ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكين الغير منها إلا أن كان ثقة (وإذا أراد سفرها) مباحاً كما مر وان قصر وظاهر ما قدمته أن التقيد بالمباح هنا ليس بالنسبة للرد للمالك أو ووكيله بل لمن بعدهما (فليرد إلى المالك) أو ووكيله (العام أو الخاص بها) حيث لم يعلم رضاه ببقائها عنده فيما يظهر لا سيما إن قصر السفر كالخروج لنحو ميل مع سرعة العود ومتى ردها مع وجود أحدهما لقاض أو عدل ضمن وفى جواز الرد للوكيل إذا علم فسقه وجهه الموكل وعلم من حاله أنه لو علم فسقه لم يوكله نظر ظاهر (فان فقد هماً) لغية أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لها (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مامونا لانه نائب الغائب ويلزمه القبول كما سري والاشهاد على نفسه بقبضها ولو امره القاضي بدفعها لامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه (فان فقدته فامين) بالبلد يدفعها (٧٠) اليه لئلا يتضرر بتأخير السفر ويلزمه

الاشهاد على الامين بقبضها على الاوجه وكان الفرق ان اية القاضي تاتي الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكفي فيه العدالة الظاهرة مالم يتيسر عدل باطنا فلما يظهر ومتى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقي اطلاقهم له على ضمنهم قال اما في زماننا فلا يضمن بالابداع ثقة مع وجود القاضي قطعا لما ظهر من فساد الحكم وذكر ان شيخه الشيخ اباسحق امره في نحو ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له باني التحقيق اليوم تخريق او تمزيق ويؤخذ منه ان حمل العدول بها عن الحاكم الجائر مالم يخش منه على نحو نفسه او ماله وحيته يظهر ان سفره بهامع الامن خير من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جازله استردادها وإن نازع فيه الامام ولو اذن له المالك في السفر بها الى بلد كذا في طريق كذا فاسافر في غير تلك الطريق اى مع امكان السفر فيما نصل عليه فيما يظهر ووصل لتلك البلد فنهبت منها ضمنها

مغنى (قوله مع عدم تمكن الوصول الخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تحتمل عادة في مثل ذلك اه عش (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ ابو حامد وانما يحتملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال ويأذن له بلو حملها ابتداء قبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله يردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله كما مر) اى انفا (قوله والاشهاد على نفسه) قاله الماوردى والمعتد خلافا له نهاية (قوله والاشهاد على نفسه الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية (قوله على نفسه بقبضها) فلو كان قاضي البلد لا يرى وجوب الاشهاد على نفسه فهل يعدل الى الامين ولا محل تأمل والقلب الى الاول اميل اه سيد عمر (قوله ولو امره القاضي بدفعها لامين الخ) رقباس ما تقدم في القاضي انه لا يجب الاشهاد على الامين لانه باستثناء القاضي له صار امين الشرع اه عش وقوله ما تقدم اى في النهاية خلافا للشارح والمغنى كما مر آتفا (قوله كفى) اى كفى الحاكم في الخروج عن الاثم اه رشيدى (قول المتن فان فقدته) اى القاضي او كان غير امين (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا رتبة في الاشخاص بعد الامين وهو كذلك واغرب في الكافي فقال فان لم يجدوه وسلمها الى فاسق لا يصير ضامنا في الاصح اه مغنى (قوله ويلزمه) اى الوديع الاشهاد على الامين وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجهان حكاهما الماوردى او جهما عدمه كافي الحاكم اه قال عش اى فلا يصير ضامنا بترك الاشهاد حيث اعترف الامين باخذها مالموا انكر الامين اخذها منه لم يقبل قول الوديع الابينة اه (قوله وكان الفرق الخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله ان اية القاضي الخ) والاية كسكرة العظيمة والبهجة والكبراه قاموس (قوله فيلزمه) اى القاضي (قوله ومتى ترك) الى قول المتن ولو سافر في النهاية الا قوله علاى مع امكان الى وصل وقوله وبه يعلم الى قال وقوله وكان الفرق الى المتن (قوله وبه يعلم) اى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقة مامونا لسكان انسب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا عبرة الخ (قوله اطلاقهم له) اى للترتيب او القاضي ويرجع الاول صنيع النهاية عبارته مع قدرته عليه ضمن قال الفارقي الا في زماننا فلا يضمن بالابداع ثقة الخ (قوله قال) اى الفارقي وكذا ضمير قوله وذكر قوله فتوقف (قوله فقال) اى الشيخ ابواسحاق له اى الفارقي (قوله التحقيق) مبتدا خبره قوله تخريق الخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله تخريق) اى امرض من طلب التحقيق واجراء الامور على وجهها باطنا فينبغي لمن ادخل نفسه في امر ما ان يجرى على ظاهر الشرع اه عش (قوله ويؤخذ منه) اى ما جرى بين الفارقي وشيخه (قوله وحيثئذ) اى حين الخشية من الحاكم الجائر (قوله ان سفره بها مع الامن الخ) قد يقتضى انه مع غدمه يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كان يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له او عكسه بالتخير عند عدمه لم يبعد يؤيده ما سياتى في كلامه في الطريقين اه سيد عمر وقد قال ان الشارح اراد بقوله مع الامن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله خير من دفعها الخ) وينبغي انه لو احتاج في سفره بها الى مؤنة لحملها مثلا صرفها ورجع بها ان اشهد انه يصرف بقصد الرجوع اه عش (قوله جازله استردادها) اى من القاضي او الامين اى وله تركها عندهما ولا يقال انما جاز دفعها لهما لضرورة السفر وقد زالت فيجب الاسترداد اه عش (قوله اى مع امكان السفر الخ) بنافية التعليل الا بقوله لو صولها في ضمانه الخ (قوله فنهبت منها) الاولى فيها (قوله بمجرد عدوله الخ) ظاهره ولو كانت الثانية اسهل من الاولى او اكثر امانا منها ويوجه بانه لم ياذن له في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لان الامر بسلوك الاولى نهى عن سلوك غيرها اه عش (قوله لعين سلوك آمنهما) ومحل ذلك حيث اطلق في الاذن ولم يعين طريقا اخذا بما قبله اه عش (قول المتن يسكن الموضع) اى الذى دفنت فيه اه مغنى (قوله ولو في حوز) (قوله والاشهاد على نفسه بقبضها) قاله الماوردى والمعتد خلافا لشرح مر (قوله في الامين ويلزمه الاشهاد

لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأذون فيها ويظهر انه لو كان للبلد طريقان تعين سلوك آمنة فان استويا ولا غرض له في الاطيل فاقصرهما (فان دفنها) ولو في حوز (وسافر ضمن) لانه عرضها للضياع (فان اعلم بها امينا) ولزمه اياها (يسكن الموضع)

ردّها لاحدهما (فالحاكم) الثقة المأموّن بردها اليه (او امين) يردها اليه ان فقد القاضى وسواء فيهنا وفي الوصية الوارث وغيره
ولو ظنه امينا فكان غير امين ضمن لان الجبل لا يؤثّر في الضمان اى مع تقصيره (١٠٩) في البحث عنه فلا ينافى ما باتى

انه قد يؤثّر فيه كما لو ظن
الولى مالكا او نقل بظن
انها ملكه ومحلّه ان وضع
المظنون امانته يده عليها
والا لم يضمن الوديع على
الوجه من وجهين لانه لم
يحدث فيها فعلا (او عطف
على ما بعد الا ليقيد ضعف قول
التهذيب بكفيه الوصية
وان امكنه الرد للسالك
(يوصى بها) الى الحاكم فان
فقد فالى امين كما او ما اليه
كلامه السابق من ان الحاكم
مقدم على الامين في الدفع
فكذا الايصاء فالتخيير
المذكور يحول على ذلك
كما تقرر والمراد بالوصية
الامر بردها بعد موته من
غير ان يسلمها للوصى والا
كان ايدا فليضمن به ان
كان الوصى غير امين او
امكن الرد الى قاض امين
ويشترط الاشهاد على ما فعله
من ذلك صونا لها عن الانكار
وان يشير اعيانها او يصفها
بميزها وحينئذ فان لم يوجد
في تركته ما اشار اليه او
وصفه فلا ضمان كما رجحه
جمع متقدمون وهو متجه
وان اطال البلقيني في
الاتصاف بالخلافه قال ولا
ضمان فيما اذا علم تلفها بعد
الوصية بلا تقريظ في حياته

العربية انما هي الاغارة فقط وان الغارة اثرها على ان لا يتعين كون الغارة اثرها فامل اهرشيدى عبارة
المغنى الغارة لغة قليلة والاصح الاغارة اه (قوله ردها لاحدهما) قد يقال الانسب لاحدهم لزيادته الولى
لكنه مدفوع بان هذا البيان مسوق لحل المأمن اه سيد عمر (قوله ردها اليه) او يوصى بها اليه اه معنى (قوله
وسواء فيه) اى فى الامين اه ع ش (قوله هنا) اى الرد وقوله وفي الوصية اى الاتية انفا (قوله لان الجبل
لا يؤثّر) اقول قد يتوقف فيه بان هذا ليس جملا بالحكم بل جهلا بحال المدفوع اليه وهو مانع من نسبته الى
تقصيره في دفعها له اه ع ش (قوله ومحلّه) اى الضمان فيما اذا ظن غير الامين امينا (قوله المظنون) فاعل وضع
وقوله امانته نائب فاعل المظنون وقوله مدة مفعول وضع (قوله لانه) اى الوديع (قوله على ما بعد الا) اى على
الحاكم (قوله الى الحاكم) الى قوله والمراد بالوصية في المغنى (قوله من ان الحاكم مقدم على الامين في الدفع
الح) حاصل ذلك انه مخير عند القدرة على الحاكم بين الدفع اليه والوصية له وعند العجز عنه بين الدفع لامين
والوصية له اه معنى (فالتخيير المذكور) اى بقوله او يوصى اه سم عبارة المغنى قضية كلامه لولا ما قدرته
التخيير بين الامور الثلاثة وليس مرادا اه (قوله يحول على ذلك) اى ان الحاكم مقدم على الامين اه سم
(قوله والمراد بالوصية) الى قوله وحينئذ فان في المغنى الا قوله والا لى ويشترط (قوله الامر بالدخ) عبارة
الاكثر الاعلام بها والامر بردها وهى توهّم انه لا بد من مجموع الامرين حتى لو اقتصر على الاعلام فقط او على
الامر بالدفع فقط لم يحجز وينبغى ان يحجز الاول ويؤيده انه لو كانت بالوديعة بينة لم يجب الايصاء بها وكذا الثانى
كما صرح به صنيع الشارح هنا نعم ينبغى ان يتقيد الثانى بما اذا كان الامر على وجه يشعر بانها وديعة والا
فلو قال ادفعوا هذا الفلان فرما اوم كونه وصية فيعامل معاملة الوصايا فالذى تحرر عنه لا بد من الاعلام
فلو اقتصر عليه الشارح عكس ما فعل لكان اولى اه سيد عمر اقول بارجاع ضمير بردها في كلام الشارح
الى الوديعة بوصف الوديعة يكون تعبيره موافقا لتعبير الاكثر (قوله او امكن الرد الح) اى او الايصاء اليه
وان لم يمكن الرد فمينا يظهر اه سيد عمر اقول ما استظهره صريح قول الشارح المار آنفا فكذا الايصاء وانما
سكت عنه الشارح هنا لارادته بالوصى ما يشمل القاضى تامل (قوله ويشترط الاشهاد الح) هذا لا يخالف
ما تقدم قريبا من ان المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلبت
لنائب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كتمسليمها للمالك وهنالك تسلم لاحد وانما امر بردها فليتم
اه سم اقول اطلاق قوله ويشترط الاشهاد صادق بما اذا كان الايصاء الى القاضى ويعلم الفرق بينه وبين
ما مر بما ذكره الفاضل المحشى اه سيد عمر اقول ان اراد بقوله ما تقدم الح ما مر قيل قول المصنف ولو سافر الخ
فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وان اراد ما مر في شرح فان قد هما فالقاضى الخ فمعتمد الشارح
هناك الوجوب ايضا نعم ان اراد بقوله ان المعتمد الخ معتمد النهاية كما قدمه المحشى هناك يظهر ما ذكره (قوله
على ما فعله الخ) الاولى الاخصر على ذلك اى الايصاء (قوله فلا ضمان) اى على الورثة اه ع ش (قوله بعد
الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلفها في الحياة كما سيأتى الصريح باعتماده قريبا اه رشيدى اى فى
شرح بان مات فجأة (قوله في حياته الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بتلفها (قوله ورجح المتولى
الخ) معتمد اه ع ش ولا يخفى ان ذلك مستأنف وليس مقابلا لقوله قال ولا ضمان الخ كما يوهّمه السياق الو
اسقط قال كما فعله النهاية سلم عن ذلك الايهام (قوله جعل الخ) اى المالك (قوله وتمكنه) اى الوارث

(قوله ومحلّه الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخيير المذكور) اى بقوله اى او يوصى وقوله يحول على
ذلك اى ان الحاكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قد توهّم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد
الخ لا على قوله والا كان ايدا عالا لانه لا حاجة اليه حينئذ مع ما قدمه من اشتراط الامانة فيمن يودعه وتقديم
الحاكم على غيره والظاهر انه توهّم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا

او بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرد ورجح المتولى وغيره ضمان وارث قصر بعدم اعلام مالك جهل الايصاء او بعدم الرد
بعد طلبه وتمكنه منه وان وجد ما هو بتلك الصفة من غير تعدد لم يقبل قول الوارث انها غير الوديعة لمخالفتها لما اقر به مورثه ان ما بهذه الصفة

ليس له فعمل ان قوله عندى ودعية لفلان او ثوب له لا يدفع الضمان عنه وجدي الثانية في تركته ثوب واحد او اثواب او لم يوجد وكذا لو وصفه
ووجد عنده اثواب بتلك الصفة لتقصيره (١١٠) في البيان وفارق وجود دين واحدة هنا من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تقصير

منه أى الاعلام والرد اه سيد عمر (قوله ليس له) أى للمورث سم وعش (قوله فعمل الخ) أى من
قوله وان يشير لعينه الخ (قوله ان قوله عندى) الى قوله وكذا في المغنى (قوله لا يدفع الضمان عنه) أى
المورث اه عش (قوله في الثانية) هى قوله او ثوب له (قوله لتقصيره في البيان الخ) إنما يظهر إذا علم
مقارنة التعدد لا إيصاء وإلا فهو يحتاج الى التامل نعم ان طرا الغير ونمكن بعده من إعادة الإيصاء بما يميزه
فالظاهر وجوبه اه سيد عمر (قوله وفارق وجود عين هنا الخ) أى فيما لو قال الوديع المريض عندى
ثوب لفلان فوجد في تركته ثوب واحد حيث لا يدفع الضمان عنه كما مر وقوله وجود واحدة بالوصف أى
فيما لو وصف الوديع بميزه فوجد في تركته عين واحدة فقط بتلك الصفة حيث يدفع الضمان عنه كما مر
وقوله بانه لا تقصير ثم أى في الثانية لو صفها بما يميزها عن غير ها وقوله بخلافه هنا فى الاولى تركه لو صف
(قوله ولا يعطى الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله ولا يعطى شيئا ما وجد) أى لا يجب بل يكون الواجب
له البذل الشرعى لمعينه الوارث بما شاء اه عش (قوله في هذه الصور) هى قوله عندى ودعية او ثوب
اه عش أى وقوله وكذا لو وصفه الخ (قوله خلافا للسبكي الخ) عبارة المغنى وقيل يعين الثوب الموجود
اه (قوله عامر) أى فى باب الوصية (قوله هنا) أى فى الوديع لا ثم أى فى الوصية (قوله كما ذكر) الى
قوله ولا يشهد فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وقيدته الى وتردد الرافعى (قوله ويدعيها له) أى لنفسه اه
مغنى ويصح إرجاع الضمير للمورث (قوله وقيدته) أى الضمان (قوله وتردد الرافعى الخ) عبارة النهاية
والمغنى والاسنى ومحل الضمان بغير إيصاء ابداع إذا تلفت الوديع بعد الموت لا قبله كما صرح به الامام ومال
اليه السبكي لأن الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به وهذا هو المعتمد وإن ذهب الاسنوى الى كونه ضامنا
بمجرد المرض حتى لو تلفت بالغة في مرضه او بعد صحته ضمنها كسائر اسباب التقصير ومحلها ايضا فى غير
القاضى اما هو إذا مات ولم يوجد مال اليتيم فى تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه أمين الشرع وإنما يضمن
إذا فرط قال السبكي وهذا تصريح منه بأن عدم إيصائه ليس تقريظا وإن مات عن مرض وهو الوجه وظاهر
ان الكلام فى القاضى الامين كما مر ما غيره فيضمن قطعا والضمان فيما ذكر ضمان تعدد بترك المامور لا ضمان
عقد كما اقتضاء كلام الرافعى اه قال عش قوله ضمان تعدد أى فيضمنها بالبدل الشرعى وهو المثل فى
المثل والقيمة فى المتقوم وسواء تلفت بذلك السبب او بغيره اه (قوله حتى لو تلفت فيه) أى المرض
او بعد صحته ضمنها أى كسائر ارباب التقصير نهاية ومغنى (قوله الثانى) أى الدخول بالموت (قوله ولا
يشهد الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض اه سم (قوله له) أى للاسنوى (قوله لم يطعمها) أى الدابة
المودوعة (قوله فعلا الخ) الاولى تركا (قوله منقطع) الى قوله ودعوا تملأ فى المغنى لا قوله ولو اوصى بها الى
وكذا الى قوله ولو جهل حالها فى النهاية لإلا ذلك القول (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن مغنى وسم (قوله كما
مر) أى انفاء فى شرح اوى صى بها (قوله وكذا لو لم يوص) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الإيصاء لا يكون مضمنا
مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا وغيره اه سم (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبارة الروض
وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير اه سم (قوله فيصدق) أى الوارث (قوله

ثم بخلافه هنا ولا يعطى
شيئا ما وجد فى هذه الصور
خلافا للسبكي ومن تبعه
وكالمرض المخوف ما الحق
به بما مر نعم الحبس للقتل
فى حكم المرض هنا لا ثم كما
مر لان هذا حق آدمى ناجز
فاتحيط له اكثر بجعل مقدمة
ما يظن منه الموت بمنزلة
المرض (فان لم يفعل) كما ذكر
(ضمن) لتقصيره بتعريضها
للقوات لان الوارث يعتمد
ظاهر اليد ويدعيها له وان
وجد خط مورثه لانه كناية
وقيدته ابن الرفعة بما اذا لم
يكن بها بينة باقية وهو
ظاهر معلوم ما فى الوصية
وتردد الرافعى فى ان هذا
الضمان يثبت بالموت وجوده
من اول المرض حتى لو
تلفت فيه ضمنها ولا يدخل
وقته الا بالموت والذي
رجحه الاذرى كالسبكي
وسبقهما اليه الامام الثانى
ووجه ان الموت كالسفر
فلا يتحقق الضمان إلا به ورجحه
الاسنوى انه بمجرد المرض
يصير ضامنا إذا لم يوص وان
شفي ولا يشهد له ما لم يطعمها
حتى مضت مدة يموت مثلها
فيها غالبا فانها تصير مضمونة
وان لم تمت لان فى هذا فعلا
مفضيا للتلف ظنا وليس
بمجرد ترك الإيصاء كذلك

لا بخلاف ما تقدم من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهم لانه هناك
سلمت لثائب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كسليمها المالك وهما لم يسلم لاحد وإنما امر بردها
فلتأمل (قوله ليس له) أى الوارث (قوله الذى رجحه الاذرى الى اخر الثانى) هو الذى اعتمدته مر (قوله
ولا يشهد له الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن (قوله وكذا لو لم يوص
فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل ان ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الإيصاء
لا يكون مضمنا مطلقا بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطا ونحوه (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبر

(الا) منقطع لان المقسم مرض مخوفا (اذا لم يتمكن بان مات فجأة) أو قتل غيلة لا تنفاه التقصير ولو اوصى بها على الوجه المعتمد بان
لم توجد تركته لم يضمنها كما مر وكذا لو لم يوص فادعى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل ان ينسب لتقصير لصدق كإقتلاه

عن الامام وقرأه واعترضه الاسنوي بان الامام إنما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند تردده فيه فانه صحيح حيثما الضمان ولك

رد بان الوارث لم يتردد في
التلف بل في انه وقع قبل
نسبته لتقصير او بعده
وحينئذ فلا ينافي ما نقله عن
الامام ودعواه تلفها عند
مورثه بلا تعدد او رد مورثه
لها مقبولة كما قاله ابن ابي
الدم في وارث الوكيل
رجحاه في الثانية وان خالف
في ذلك السبكي وغيره ولو
جهل حالها لم يقل الوارث
شيئا بل قال لا اعلم حاله
واجوز انها تلفت على حكم
الامانة فلم يوص بها لذلك
ضمنها كما اقتضاه كلام
الرافعي وغيره لانه لم يدع
مسقطا هذا كله ان لم يثبت
تعدده فيها قال السبكي
كغيره او يوجد في تركته
ما هو من جنسها او ما يمكن
ان يكون اشتراه بمال
القراض في صورته ولم يكن
قاضيا او نائبه لانه امين
الشرع فلا يضمن الا ان
تحققت خيائته او تفرطه
مات عن مرض او لا ومحل
في الامين نظير ماسر ولا
يقبل قول وارث الامين انه
رد بنفسه او تلفت عنده الا
بيته وسائر الامناء كالوديع
فيما ذكر (ومنها) ما تضمنته
قواه (اذ قلها) لغير ضرورة
(من محلة) الى محلة اخرى
(او دار الى) دار (اخرى)
دونها في الحرز (وان كانت
حرز مثلها على المعتمد

بان الوارث لم يتردد الخ) اي في قوله لعلها تلفت الخ الذي نقله عن الامام اي لان الترجي في كلامه المذكور
راجع الى القيد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف اي فلا سنوي لم يصب فيها فهمه عن الشيخين اه
رشيدى (قوله فلا ينافي) اي ما نقله ما نقله الخ اي الاسنوي (قوله ودعواه) اي الوارث مبتدأ وخبره مقبولة
(قوله او رد مورثه) عطف على تلفها (قوله ورجحاه) اي قول ابن ابي الدم في الثانية وهي دعوى رد المورث
(قوله وان خالف في ذلك السبكي الخ) عبارة المغني وصحح السبكي انه لا يقبل قولهم في دعوى التلف والرد الا
بينة اه (قوله ولو جهل حالها) اي الوديعة (قوله حاله) الظاهر التائيد (قوله ضمنها الخ) وفاقا للمغني
والاسنوي وخلافه لانه ورد عليه سم راجعه (قوله هذا كله) الى المتن في النهاية قال السكودي ذا اشارة الى
قوله وكذا لو لم يوص اه ويظهر انه اشارة الى قول المصنف فان لم يفعل ضمن الا الخ وقول الشارح ولو اوصى
بها على الوجه الخ هنا من الصور الاربع وان قوله او يوجد الخ عطف على قوله ثبت الخ وقوله ولم يكن الخ
عطف على قوله لم يثبت الخ وان هذه الاقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ
وقوله او يوجد الخ راجعان الى جميع ما تقدم الا قول المصنف فان لم يفعل ضمن ورجوعه الى مسئلة الجهل لمجرد
اقتادها منقولة ومنصوصة وقوله لم يكن الخ راجع الى اول قول المصنف وآخر قول الشارح وما في سم
بما نصه قوله او يوجد الخ هذا مع قوله بعد ولم يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت اه فيه تساهل ينبغي حمله
على ما قلته (قوله في صورته) اي القرض (قوله لانه) اي القاضي او نائبه (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص به
صرح به ابن الصلاح سم ونهاية ومغني (قوله ومحل) اي عدم ضمان القاضي ونائبه (قوله في الامين) خبر
ومحل (قوله نظير ماسر) اي مرارا (قوله انه رد) اي الوارث اه عش (قوله او تلفت عنده) اي ولم يتمكن
من الرد اه رشيدى عبارة سم قوله انه رد الخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد
فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير
فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل ان يكون مثله اه (وان كانت
حرز مثلها الخ) افنى شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما اذا عين المالك حرزا فان لم يعين فلا ضمان بمقام
الى الادون حيث كان حرز مثلها اه سم وتبعه اي الشهاب الرملي النهاية في ذلك كانه عليه الرشيدى وخالفه
المغني كالشارح فقالوا وفاقا للشيخ الاسلام بال ضمان في النقل الى الادون مطلقا سواء كان حرز مثلها او لا عين
الحرز او لا (قوله سواء) تلفت الخ) عبارة المغني سواء اتمها عن النقل ام لا عين تلك المحلة ام اطلق بعيدتين كانتا
ام قريبتين لا سفر بينهما ولا خوف ام لا كما يؤخذ ذلك من اطلاق المصنف اه (قوله نعم) الى قوله وان كان
النقل في النهاية ر الى قوله ولو حصل الهلاك في المغني (قوله فيه) اي الحرز (قوله) ولو حصل الهلاك الخ

في الروض بقوله وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير (قوله ولو جهل حالها لم يقل
الخ) عبارة شرح درو لو جهل حالها لم يقل الوارث شيئا بل قال لا اعلم حاله فلا ضمان عليه وان قيل ان قضية
كلام الرافعي وغيره الضمان اه ويشكل عليه رد اعتراض الاسنوي السابق بما تقدم الذي وافق عليه
وذلك لان ذلك الرد لا حاجة اليه لا لا يفيد مع التزام عدم الضمان ويشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله
لا عند تردده فانه صحيح حيثما الضمان وذلك لان الوارث متردد فبا نحن فيه الا ان يخالف هذا الذي نقله
الاسنوي فليتأمل (قوله ضمنها الخ) هكذا في شرح الروض (قوله او يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم
يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله
او تفرطه قال السبكي تصریح بان عدم ايضائه تفرطه (قوله انه رد بنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله او
تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي
رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل
ان يكون مثله (قوله) وان كانت حرز مثلها على المعتمد) افنى شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما اذا عين

(ضمن) لانه عن ضمانه التلف سواء تلفت بسبب النقل ام لا نعم ان نقلها بظن المالك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بظنه لان التعدي هنا اعظم (والا)
يكن دينه بان تساوى اليه او كان المقول اليه حرز (فلا) يضمن وان كان النقل لقرية اخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك لم يثبت

النقل لعدم التفريط من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالى اخرى نقلها بلانية تعد من بيت لبيت فى دار وغان واحد فلا ضمان به حيث كان

وفاقا لطلاق النهاية وشرح الروض وخلافا لطلاق المغنى (قوله وخرج) الى قوله هذا كله فى النهاية والمغنى (قوله) حيث كال الثانى حرز مثلها وان كان الاول احرز مغنى وروض (قوله هذا كله) اى الضمان وعدمه المازان (قوله مستحقا له) اى للمالك (قوله اما اذا عينه) الى الماتن فى النهاية لا لقوله ولو فى قرية الى بخلافه وقوله خلافا لى وامامع النهى (قوله ببقيد السابى) اى لا سفر بينهما ولا خوف (قوله اذ لا غرض فيه) اى التخصيص (قوله بخلافه) اى النقل عن المعين وقوله لدون متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه (قوله فانه يضمن) اى سواء تلفت بسبب النقل ام لا اه شرح الروض وبقيده قول الشارح وكذا الخ (قوله باحد الاولين) اى مثل الحرز المعين واعلى منه اه كرى (قوله ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه اه سم اى خلافا لما يوجهه صنيع الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا ايضا (قوله كان انهم الخ) عبارة النهاية كانهما البيت الثانى والسرقة منه وذ كرى فى الانوار معهما الغصب منه لكن ظاهر كلامهما اعتماد الحاقه بالموت وجمع الوالدرحه الله تعالى بينهما بحمل كلام الانوار فيما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما فى خلافه اه وفى سم نحوها وامامع النهى الى قوله نحو غرق فى المغنى (قوله مستحقا للمالك) اى ملكا او اجارة او اعادة اه مغنى (قوله مثل الحرز الاول) عبارة النهاية حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه اه (قوله ولا اثر لنهى نحوولى) اى بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة فى نقلها وعدمه اه عش (قوله ويطالب الوديع الخ) عبارة النهاية وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان عرفتموا الاطرب بيده فان لم تكن صدق المالك يمينه اه قال الرشيدى قوله فاختلفا فيها اى قال الوديع نقلت للضرورة وتلفت وانكرها المالك وقوله صدق المودع يمينه اى فى التلف وقوله طوبى بينة اى ثم يصدق بالمعين وقوله صدق المالك يمينه اى فى نفي مدعى الوديع اه (قوله التى يتمكن) الى قوله والذى يتجه الى اى لا قوله ثم رايت الاذرى الى الماتن وقوله وانما يات هنا الى الفرع (قوله فلم) لعل منه قوله على العادة (قوله لو وقع بخزائنه) الى قوله مطلقا فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء امكنه اخراج الكل دفعة او لا وسواء كانت امتهته فوق فتحاها الخ ام لا (قوله اخراج الكل) اى كل الامتعة والوديع وقوبغنى

المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها الى الادون حيث كان حرز مثلها والمسئلة مبسوطه فى التصحيح و اشار الى الاختلاف فى فهم كلام الشيخين (قوله وخرج بالى اخرى الى حيث كان الثانى حرز مثلها) وعلم بما تقرران له نقلها الى محله اودار هي حرز مثلها من احرز منها ولم يعين المالك حرز لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن الرفعة فيه الاتفاق وفان الاذرى انه الصحيح اه وهو المعتمدون نسب للشيخين الجزم بخلافه و كانه اخذ من كلامهما فى المحرر والمناهج وفى الروضة واصلمها فى السبب الرابع وقد اطلقا فى السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل الى حرز مثلها من احرز منه وكذا فى ما عين المالك حرزا كقوله احفظها فى هذا البيت انه لا يضمنها بنقلها الى بيت مثلها الا ان تلفت بسبب النقل كانهما البيت الثانى والسرقة منه والغصب اى اذا كان بسبب النقل فلو ضمن الى تعيين البيت النهى عن النقل فنقل بلا ضرورة فذكر انه يضمن وان كان المنقول اليه احرز لصريح المخالفة بلا حاجة فان نقل لضرورة غارة او حرق او غلبة لصوصل يضمن اذا كان المنقول اليه حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذ لم يجد احرز منه ولو ترك النقل فى هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا ولا يضمن بالنقل ايضا حيث شرح مر (قوله وكذا باحد الاولين ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه (قوله كان انهم عليها المنقول اليه وكذا ان سرق او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ) فى الانوار ايضا الحاق الغصب من البيت الثانى بانهدامه عليها وسرقتهامنه و ظاهر كلام الشيخين الحاقه بالموت وجمع شيخنا الشهاب الرملى بينهما بحمل كلام الانوار على ما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه (قوله ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل) قال مر فى شرحه وحيث منعنا النقل الا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان

الثانى حرز مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حرزا ولا نهى عن النقل ولا كان الحرز مستحقا له اما اذا عينه فلا اثر لنقلها لمثلها او اعلى منه احرز او لو فى قرية اخرى ببقيد السابى حلا لتعيينه على اعتبار الحرزية دون التخصيص اذ لا غرض فيه بخلافه من غير ضرورة لدونته وان كان حرز مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاولين ان هلك بسبب النقل كان انهم عليها المنقول اليه وكذا ان سرق او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين وجزم به غيرهما خلافا لما اعتمدتهما كالموت اخذا من كلام الغزالي وذلك لان التلف حصل هنا بسبب المخالفة من غير عذر وامامع النهى او كون الحرز مستحقا للمالك فيضمن بالنقل لغير ضرورة حتى لا احرز لتعديده بخلافه لضرورة نحو غرق او اخذ اى فانه يجب ويضمن بتركه وتعيين مثل الحرز الاول ان وجد نعم ان نهاه عنه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا بفعله ولا اثر لنهى نحوولى ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل (ومنها ان لا يدفع

متلفاتها) التى يتمكن من دفعها على العادة لانه من اصول حفظها فلم انه لو وقع بخزائنه حريق فبادر لنقل امتهته فاحترقت او الوديع لم يضمنها مطلقا ووجه ابن الرفعة بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الاذرى فيما لو امكنه اخراج الكل

دفعه اى من غير مشقة لاحتمال مثله عادة كما هو ظاهر او كانت فوق فنجها ما اخرج ماله الذى تحتها والضمان فى الاولى متجه وفى الثانية
يحمل ان تلفت بسبب التنحية ثم رأيت الاذرى فى موضع آخر رجح ما رجحته فيها ولو (١١٣) تعددت الودائع لم يضمن ما اخره

منها ما لم يكن الذى اخره
يمكن اى يسهل عادة لا ابتداء
به او جمعه مع ما اخذه منها
(فلو اودعه دابة فترك
علفها) باسكان اللام او
سقيها مدة يموت مثلها فيها
جوعا أو عطشا ولم ينه
(ضمة) ما اى صارت مضمة ونة
عليه وان لم تمت اتسبيه الى
تلفها حتى لو تلفت بسبب
آخر غرم قيمتها وموتها قبل
تلك المدة لاشئ فيه ما لم يكن
بها جوع او عطش سابق
وبعلمه وحيث يضمن
الكل على المعتمد وانما لم
يات هنا نظير التفصيل
الآتى فى التجويع اول
الجراح لانه ثم متعمن
اول الامر بالحبس والمنع
بخلافه هنا (فرع) قال
لاذرى عن بعض اصحاب
لوراى امين كوديع وراع
ما كولا تحت يده وقع فى
مهلكة فذبحه جاز وان تركه
حتى مات لم يضمنه ثم قال
وفى عدم الضمان اذا امكنه
ذلك بلا كلفة نظر واستشهد
غيره للضمان بقول الانوار
وتبعه الغزى لو اودعه برأى
مثلا فوقع فيه السوس لومه
الدفع عنه فان تعذر باعه
باذن الحاكم فان لم يجد تولى
بيعه واشهدوا الذى يتجه انه
ان كان ثم من يشهده على

او بعضها اى الوديعة (قوله دفعه) ينبئى اودعتين فاكثر قبل وقت احتراق الوديعة (قوله والضمان فى
الاولى الخ) هذا من عند الشارح وليس من كلام الاذرى (قوله فى الاولى) هى قوله ماله او امكنه الخ وقوله
فى الثانية هى قوله او كانت فوق الخ وقوله يحمل معتمد اه ع ش (قوله يحتمل ان تلفت الخ) قد يتجه
ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ الامتعة والوديعة ضمن انقصيره
بالتزاتى بالاشتغال بالتنحية وان كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل اه سم
وقوله امكنه الخ والافرب ان العبرة فى التمكن وعدمه بظن الوديع للميراجع وقوله من اخذ الجميع الخ اى
جميع الامتعة والوديعة وينبئى او بعضها (قوله ولو تعددت) الى قوله ماله يمكن فى المغنى (قوله ما اخره منها)
اى ما اخر اخذه حيث لم يبتدىء به لانه نجا من موضعه واخذ ما وراه اه ع ش (قوله اى يسهل عادة
الابتداء به) لعل المراد بالنسبة الى ما اخذه منها بان يكون لا ابتداء بالتزاتى ايسل من الابتداء بالمأخوذ بخلاف
ما اذا عكس الامر او تساويا فلا ضمان (قوله منها) اى الودائع (قوله باسكان اللام) اى على المصدر الى قوله
وانما لم يات فى المغنى (قوله او سقيها) يظهر ان ترك ادخال الدابة فى عمل دافع للبرد مثلا كترك سقيها (قوله
مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع الى اهل الخبرة بهانها وبمغنى (قوله يموت الخ) ينبئى
او يتعيب اه سم (قوله اى صارت الخ) عبارة النهاية ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت اه (قوله
وبعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على حج وقد يشكل بما تقرر ان ما كان من خطاب
الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اه ع ش وقد يجاب ان هذا مستثنى منه ترغيبا فى قبول الودائع كما مر
ما يؤيده عن السيد عمر (قوله على المعتمد) وان جزم ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمانه بالقسط ويؤيد
الاول اى ضمان الكل ما لو جوع انسانا وبه جوع سابق ومنه الطعام مع علمه بالحال فاته يضمن
الجميع نهاية وبمغنى (قوله التفصيل الاتى الخ) عبارة ترمع الماتن هناك والامتنع تلك المدة ومات بالجوع مثلا
لا ينحو هدم فان لم يكن به جوع وعطش سابق على حبسه فشيبه عمد وان كان به بعض جوع وعطش او او
بمغنى او وعلم الحابس الحال لعدم العلم بالحال فلا يكون عمدا فى الاظهر بل شبهه فيجب نصف دية لحصول
الهلاك بالامرين اه بخذف وعلم بهذا ان الفرق بين ما هنا وما ياتى انما هو عدم العلم فيضمن النصف فيما
ياتى ولا يضمن هنا اصلا (قوله وراع الخ) ومعلوم ان الكلام فى البالغ العاقل وقوله وفى عدم الضمان الخ
معتمد اه ع ش اقول ويبعد الضمان فيما اذا لم يوجد من يشهده وقتنا بما استظهره الشارح فيما ياتى من
عدم قبول قوله بعد ذبحها لم اجد شهودا على سبيه ثم رايت قول الشارح والافلا الخ وهو صريح فى عدم
الضمان اذا ترك الذبح لفقد الشهود (قوله بقول الانوار الخ) فى الاستشهاد بما ذكر نظرا لذيل فى كلام
الانوار تعرض للضمان اصلا اللهم الا ان يقال انه اخذ الضمان من قوله لومه الدفع عنه لان الاصل ان من
ترك فعل ما لزمه فى مال غيره ضمنه لنسبته الى تقصير مع ائمه بالترك اه ع ش (قوله وتبعه الخ) اى الانوار
(قوله والذى يتجه) الى قوله ويفرق قال ع ش بعد ذكره عن الشارح مانصه وظاهر إطلاق الشارح
يمنى النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهودا يشهدم او لا اه (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للعذر (قوله فيما
ياتى) اى فى شرح ومنها ان يضيعها الخ (قوله بينه) اى قوله ذبحتها لذلك حيث لا يقبل (قوله ما ياتى)

عرفت والا طواب بيينة فان لم تكن صدق المالك بيمينه اه (قوله وفى الثانية) يحتمل ان تلفت بسبب
التنحية) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ الامتعة والوديعة
ضمن انقصيره بالتزاتى بالاشتغال بالتنحية وان كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان
فليتأمل (قوله رجح ما رجحته فيها) فيه انه لم يرجح فى الثانية شيئا (قوله مدة يموت) ينبئى او يتعيب (وبعلمه)
اخرج ما لا يعلمه قال فى شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان اه (قوله على المعتمد) اعتمد مر ايضا

(١٥) - شروانى وابن قاسم - سابع) سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا لعذره لان الظاهر ان قوله ذبحتها لذلك
لا يقبل ثم رايت مصرح به فيما ياتى ويفرق بينه وبين قبول قوله فى نحو لبسها بالدفع نحو الدود فان الظاهر قبوله ثم رايت ما ياتى فى مسئلة الخاتم

للمال خشية ظالم ويظهر
ايضا انه لا يقبل قوله بعد
ذبحهم الم اجد شهودا على
سبيه وكذا بعد البيع لنحو
السوس احتياطا لاتلاف
مال الغير نعم إن قامت
قرينة ظاهرة على ما قاله
اختلف تصديقه (فانتهاه)
المالك (عنه) اى علفها
(فلا ضمان عليه) (في الاصح)
وإن أتم كما لو اذن له في
الاتلاف ولا اثر لى نحو
ولى قال الاذرى ان علم
الوديع الحال ويجب عليه
ان ياتى الحاكم لجبر مالكم
إن حضر او لياذن له في
الاتفاق ليرجع عليه ان غاب
ولونها لنحو تخمة امثل
وجوبا فاف علفها مع بقاء
العله ضمن اى ان علم بها كما
بحث ومر الفرق بين ما هنا
وظن كونه امينا (فان اعطاه
المالك علفا) بفتح اللام
(علفها منه والى) بان لم يعطه
شيئا (فيرا جمعه او وكيله)
ليزدها او ينقصها وإذا اعطاه
علفها لم يحتج ان يديره بل له
العمل فيه بالعادة (فان فقد
فالها كم) يراجع ليجرها
وينقصها من اجرتها فان عجز
اقتضى على المالك حيث
لا مال له حاضر او باع
بعضها او كلها بالمصلحة والذى
ينقصه على المالك هو الذى
يحفظها من التعيب لا الذى

اى فى شرح ومنها ان ينفع بها الخ (قوله وهو) اى ما ياتى فى الخاتم صريح فيه اى فى قبول قوله فى نحو ليسها
لدفع نحو الدود (قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المملك غالب او كثير ولا
كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه اه سم (قوله ويؤيد ذلك) اى الفرق وقوله ما مر فى
تعيب الخ قد مر ما فيه عن السيد عمر (قوله ويظهر ايضا انه لا يقبل الخ) قضية ما مر انفا عن ع من اطلاق
النهاية القبول وهو ايضا قضية ما سذكره الشارح من الفرق بين الوديعه والمساقاة وايضا ان فى منع القبول
منع الامناء عن نحو ذبح الما كولة المشرفة للملاك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله اى علفها)
عبارة المعنى عن الطعام والشراب فانت بسبب ترك ذلك اه (قوله وإن أتم) الى قوله ان امكن فى المعنى الا
قوله ومر الفرق الى المتن كذا فى النهاية لا قوله اى ان علم الى المتن (قوله قال الاذرى ان علم الخ) هذا التقييد
يحول على استقرار الضمان عليه والافلا فرق بين العلم اى يكونه وليا والجمل فى اصل الضمان نهاية ومعنى قال
ع ش قوله فى اصل الضمان اى ويكون قرار الضمان فى صورة الجمل على الولى اه (قوله ولو لو نه الخ)
عبارة المعنى هذا إن نه لعل لعل فان كان لها كقولناج وتحملة ازمه امتثال نهيه فلو خالف وفعل قبل زوال العلة
ضمن كذا اطلاقه قال ابن شعبة وينبغى ان يقيد الضمان بما إذا علم بعلمها اه (قوله اى ان علمها) وفاقا
للمعنى وخلافا للنهاية عبارة وان لم يعلم بعلمها فيما يظهر خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله وان لم
يعلم الخ لان المضمنات لا يفرق الحال فيها بين علمها وجهلها وقوله خلافا لبعض المتأخرين مراده به حجب اه
(قوله ومر) اى فى شرح او امين (قول المتن فاف اعطاه) المالك علفا بفتح اللام لاسم لما كوله ولم ينه نهاية
ومعنى (قوله ليردها) الا نسب ليسردها اه سيد عمر عبارة المعنى ليسردها او يعطى علفها او يعلفها اه
(قول المتن فان فقد) بالثنية بخطه اه معنى (قوله فان عجز) اى الحالك بان لم يتيسر له ايجار عبارة المعنى
ايقتضى على المالك او يجرها ويصرف الاجرة فى مؤنتها او يبيع جزأ منها او جميعها إن رآه اه (قوله
ولو فقد الحالك انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا
لم يوجد من يشهده ولم يكتفى عن الرجوع بذمته اه سم وقوله والضمان بتركه يوافقه قول الشارح
السابق ثم قال وفى عدم الضمان الخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك الخ يوافقه قوله السابق والافلا لعل اه (قوله ان
امكن والا نوى الرجوع الخ) خالفه المعنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع فى احد وجهين وهو
المعتمد كما فى رب الجمل اه (قوله مطلقا) اى نوى الرجوع والا (قوله ما يوافق الاول) اى من الاكتفاء
بذمة الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما يوافق الثانى اى عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقا (قوله وعن
اى اسحاق) الى قوله انتهى فى النهاية (قوله انه يجوز له) اى الوديع عند فقد من مر من المالك وكيله
فالها كم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو لجماعه (قوله كالحالك) اى بالمصلحة (قوله مطلقا) لعله
ادخل به الاتفاق بفتح فليراجع (قوله ويؤيده) اى قول ابن اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار)
اى فى الفرع المار آنفا (قوله لم يرجع) اى ان لم يتعذر علته من سرهما معه والى افرج نهية ومعنى
(قوله وانما يتجه) اى ما يحتمل الزكشى (قوله او باجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد به اكثر من اجرة المثل
وكانت اقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله لم تزد الخ مقتضاه انها اذا ساوت يجب
دفعها اليه وهو محل تأمل ايضا ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى وبالتخير فى الثانية لكان متجهبا سيد عمر وقوله

(قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المملك لب او كثير ولا كذلك الذبح
المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه (قوله ويجب عليه الخ) راجع لمسئلة النهى اى فى المتن
(قوله ولو فقد الحالك انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد
ذلك إذا لم يوجد من يشهده ولم يكتفى عن الرجوع بذمته (قوله والا نوى الرجوع) فى الاكتفاء بذمة
الرجوع نظر ومخالفة لما فى نظائره كما يعلم بالمراجعة (قوله والا نوى الرجوع) بقيد انه يرجع فى هذه
ولو كانت سميته عند الابداع فالذى يتجه من وجهين فيه انه يجب علفها
بما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحالك انفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك ان امكن والا نوى الرجوع

وحيث نرجع على ما جزم به شارح وينافيه ما في المساقاة أنه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقا لأن تقدم نادر وعلى الأول يمكن الفرق بان
الوديع محسن فتناسب التوسع عليه برجوعه بمجرد قصد الرجوع عند تعذرهم ثم رأت الأذرع بحث في اتفاق الام عند فقد القاضي ما يوافق
الأول والركشي وغيره ما يوافق الثاني وعن أبي إسحق أنه يجوز له نحو البيع أو الإيجار أو الإقراض كالحاكم ويذهب ترجيح عند تعذر
الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك ويؤيده ما تقرر عن الأنوار هذا كله في معلوفة أما الرأية (١١٥) فبحث الزركشي وجوب تسريحها مع

ثقة فان ترك ذلك وأنفق
عليها لم يرجع اه وانما
يتجه ان كان الزمن امنا
ووجدت ثقة متبرعا او باجرة
مثله ولم ترد على قيمة العلف
وحيث ياتي فيها ما تقرر في
العلف فان فقده وتعدت
مراجعة المسالك ساوت
المعلوفة فيما مر فيها كما هو
ظاهر ولو اعتيد رعيها بلا
راع مع غلبة سلامتها فهل
ذلك لان اللازم له مراعاة
العادة كما يعلم بامام ويأتي
أولاً بد من الامين مطلقا
احتياطاً لحق الغير كل محتمل
وخرج بالدابة نحو النخل
إذا لم يامر به بسقيته
فتركه ومات فانه لا يضمنه
بخلافها لحرممة الروح
وقضية قوتهم لم يامر به ببقية
انه لو امر به فتركه ضمن
ووجه بانه التزم الحفظ
بقيد السقي فلزم فعله لكن
لا يجاناً فيقبل فيه ما مر
في الاتفاق فان قلت ظاهر
كلامهم أن السقي من غير
أمر لا يلزم الوديع فينافي
ما ياتي في نحو اللبس من
لومه والضمان بتركه فسا
الفرق قلت يفرق باعتبار
الوديع فعلة اسم ولتو عدم
اختلاف الفرض به غالبا
بخلاف السقي لاسره

ولو قيل بوجوب الدفع في الأولى الخ هذا هو الظاهر والله اعلم (قوله وحيث تد) أي حين الزيادة وقوله ياتي فيها
أي في تلك الزيادة قاله الكردي ويظهر ان المعنى وحين اذ كان الزمن آمنا ووجدت ثقة باجرة مثله الخ ياتي في
اجرة المثل نظير ما تقرر في العلف من انه ان اعطاه المالك الاجرة سرحها بها ولا في ارجعه الخ (قوله فان فقده)
أي ما ذكره بقوله ان كان الزمن آمنا ووجد الخ بان كان الزمن مخوفاً ولم يجد الثقة المذكورة (قوله مراجعة
المالك) أي ووكيله (قوله فيما مر فيها) أي من انه يرجع الحاكم ليؤجرها وينفقها من اجرتها الخ (قوله
فهل له ذلك) أي التسريح (قوله بماسم) أي في شرح ومنها ان لا يدفع متلفاتها وقوله وياتي أي في شرح
ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن في الاصح (قوله من الامين) أي من الراعي الامين (قوله مطلقا)
أي اعتيد رعيها بلا راع ولا (قوله كل محتمل) والقلب الى الاول اميل لاسيما اذا كان عادة المالك ان
يسرح في مثل هذا الزمن بلا راع (قوله فانه لا يضمنه خلا للنهاية) ووافقا للفتي وشرح الروض عبارتهما
لم يضمن وهو احد وجهين في الروضة وأصلها بالترجيح صححه الأذرع وفرق بحرممة الروح قال
والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذ لم يشربه عن سقيها اه (قوله ما مر في الاتفاق) أي من
انه يرجع المسالك او وكيله فان فقد فالحاكم الخ (قوله في زمن الامن) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية
الامثلة غير المثقوقة لم يرايت الى المتن وقوله ولو في حال الى بان تعين وقوله كذا اطلقه الى فان ترك (قول
المتن يسقيها) أي يعرفها بهاية ومغنى (قوله وهو ثقة) والمراد بالثقة حيث اطلق العدل التقدير على مباشرة
ما فوض له اه ع ش (قوله ولا حظه) أي الغير (قوله ما مر) أي في شرح جازت الاستعانة بمن يحمله الى
الحرز (قوله ما في زمن الخوف الخ) واما مع اخر اجه زواله معها السقي او كونه غير معتاد لسقي دوابه بنفسه
فلا يضمن قطعا اه مغنى (قوله فيضمن) أي دخلت في ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذي تددى به لم يسقط
عنه الضمان فهو ضمان جنابة اه ع ش (قوله ونحوها الخ) عبارة المغنى ونحوه كشعرو وبر وخز مركب
من حبر ووصوف ولبدو وكذا بسطوا كسبة وان لم تسم ثيابا عرقاه (قوله بفتح لين شرها) كل من الجارين
متعلق بقوله فيخرجهما وقوله ويظهر انه الخ تفصيل لقوله بفتح (قوله والا جازه) ظاهر له وان ادى فتحه الى
اتلاف القفل وهو قريب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك التهوية اه ع ش (قوله ثم رأت
ما ياتي الخ) لعله يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمنها فانه يدل على عدم الوجوب بل بمجرد الجواز اه سم (قول
المتن وكذا) أي عليه ايضا لبسها بنفسه ان لا يق به مغنى ونهاية (قوله ولو في حال الخ) أي ولو كان اللبس وقوله
توقف الدفع الخ نعت سببي لحال نوم وقوله عليه أي اللبس في حال النوم وقوله بان تعين الخ تصوير للحاجة الى
اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع البدود (قوله نعم) الى قوله كذا اطلقه في المغنى (قوله إن لم يلق به لبسها)

الحال ولا نظر لندرة فقد الشهود فانظر نظائره وليس في شرح مر (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي الخ)
في الروض وشرحه وهل يضمن نخلا استودعها لم يامر به بسقيها فتركه كالحيوان ولا وجهان صحح منهما
الأذرع الثاني وفوق بحرممة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذ لم يشربه
عن سقيها اه (قوله ثم رأت ما ياتي الخ) كانه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمنها فانه يدل على عدم
الوجوب بل بمجرد الجواز (قوله نعم إن لم يلق به لبسها) ينبغي ان المراد المباشرة ولو شرعاً حتى لو كان ذكراً

واختلاف الفرض به (ولو بعثها) في زمن الامن (مع من يسقيها) وهو ثقة أو غيره ولا حظه كاعلم بما مر (لم يضمنها في الاصح) وان
لاق به مباشرة بنفسه لانه العادة وهو استنباط لا يدايع ما في زمن الخوف ومع غير ثقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاً (وعلى المودع) ففتح الدال
(تعزيز ثياب الصوف) ونحوها من شعرو وبر وغيرهما (للريح) وان لم يامر به المالك به فيخرجهما حتى من صندوق مقفل علم بها فيه بفتح
لنشرها ويظهر انه ان اعطاه مفتاحه لزمه الفتح والاجاز له ثم رأت ما ياتي وهو صريح فيه كي لا يفدها البدود وكذا لبسها عند حاجتها اليه ولو
في نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طريق الدفع البدود بسبب عرق ربح الأدبي بها نعم ان لم يلق به لبسها لبسها من يلقى بهذا القصد قد

الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرعى بخلافه فيحتمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة نظير ما سار أنه ناه ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال فاحيط له وهو الأقرب فان ترك ذلك ضمن مالم ينه وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية نحو اللبس لاجل ذلك والإاضن به ويوجه في حال الاطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويؤيده قول الأذرعى السابق بهذا القصد ولولم يدفع نحو الدود لا بلبس ثمة نص به فيه تها نقضانا فاحشا فهل يفعله مع ذلك كما هو مقتضى (١١٦) إطلاقهم أو يتعين بيعها اخذاء من عن الأوار كل محتمل ولو قبل يتعين الاصلح لم يبد

ولو خاف من نحو النشر أو اللبس ظالما عليها ولم يتيسر دفعها لنحو مالكها تعين البيع فيما يظهر وأفهم قوله كى لا الى آخره وجوب ركوب دابة أو تسييرها خوفا عليها من الزمانة ولو تركها لكونها بنحو صندوق ولم يعلم بها أو لم يعطه مفتاحه لم يضمنها ولو ترك الوديع شيئا مما لزمه لجهله بوجوده عليه وعذر لنحو بعده عن العلماء ففي تضمنه وقفه لسكه مقتضى إطلاقهم ولو قبل ان علم المالك حاله ولم ينه فهو المقصر والا فالقصر الوديع لم يبعد (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور به من المودع (وتلف بسبب العدول) المقصر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فلو قال لا ترد على الصندوق) بضم أوله وقد يفتح (لرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن) لذلك (وان تلف بغيره) أى العدول او الثقل كان سرق وهو فى بيت محرز من أى

لضيقها أو لصغره أو نحو ذلك اه معنى عبارة سم ينبغي أن المراد اللباسة ولو شرع حتى لو كان ذكرها وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المحذور فالوجه جواز اه وعبارة النهاية نعم لو كان بمن لا يجوز له لبسه كتب حرير ولم يحدد بلبسه بمن يجوز له لبسه أو وجده ولم يرض الا باجرة قالوا وجه الجواز اى جواز اللبس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضى زمن يقابل باجرة فالأقرب له رفع الامر الى الحال كما يفرض له اجرة فى مقابلة لبسها اذ لا يلزمه ان يبذل منفعة بجانا كالحرز اه وكذا فى المعنى الا قوله بل الوجوب قال ع ش قوله بل الوجوب قد يتوقف فى الوجوب بل فى الجواز من اصله اذ لا ضرورة لللبسه مع وجود من يليق به لبسها بل القياس ان يرفع امرها للحاكم ليستاجر من لبسها اه ويؤيد التوقف فى الوجوب اقتضار المعنى وسم على الجواز كامر (قوله) كذا أطلقه الخ قضية صنيع النهاية والمعنى اعتدالا لاطلاق (قوله) فيحتمل تقييد وجوب الخ هذا الاحتمال انسب بكلامهم والقلب اليه اميل لانه اذا فرض ثقة لكل محذور يتخيل مندفع اه سيدعمر وهو الظاهر لكن قضية صنيع النهاية والمعنى اعتدالا لاحتال الثانى كالشرح كامر آتفا (قوله) نظير مامر) اى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحملها الى الحرز (قوله) ويحتمل الفرق) اى بين ما هنا وما مر (قوله) فان ترك ذلك) اى ما ذكر من التعريض واللبس والالباس (قوله) ضمن مالم ينه) عبارة المعنى فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء امره المالك ام سكت فان ناه المالك عن ذلك ولم يعلم بها الوديع كان كانت فى صندوق مقفل فلا ضمان اه (قوله) وظاهر كلامهم) الى قوله ويؤيده اقره سم وع ش (قوله) والا) اى وان لم يتوكل اللبس لاجل دفع الدود بان نوى غيره أو أطلق (قوله) ويؤيده) أى ظاهر كلامهم (قوله) اخذاء مامر) أى فى الفرع (قوله) تعين البيع) اى والاشهاد ان امكن اخذاء مامر (قوله) وافهم قوله) الى قوله لم يعطه مفتاحه الخ فى المعنى والى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله) وافهم قوله كى لا الخ وجوب ركوب الخ) وهو كذلك كما قاله الأذرعى وجعله الزركشى مثالا وان الضابط خوف الفساد ناهية ومعنى (قوله) ولو تركها) الى قوله ولو ترك الوديع كان المناسب ان يقدم على قوله وافهم الخ (قوله) لم يضمنها) وتقدم انه يجوز له الفتح اه رشيدى (قوله) لسكه) أى التضمنين (مقتضى إطلاقهم) معتمد ويوجه بان الضمان هنا من خطاب الوضع ولا يفتقر فيه الحال بين العلم والجهل اه ع ش (قول المتن الى الصندوق) اى الذى فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه اى بانكساره اه معنى (قوله) لذلك) اى لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (قوله) اى العدول الخ) عبارة المعنى اى بسبب غير الانكسار كسرفة اه (قوله) كان كسر) الى قول المتن ولو جعلها فى النهاية الا قوله اى الشان (قوله) وهو فى بيت) الى قوله اوفى بيت محرز فى المعنى الا قوله ونحو الرقود الى فلانظر (قوله) او بصحراء) المراد بها غير الحرز اه بجير مى (قوله) ونحو الرقود) هو مع قوله الا فى بالقاد فيفيد انهما صدران لرقد كما يصرح به المصباح اه ع ش (قوله) لترهم كونه الخ) اى الذى علل به الثانى اى مقابل الصحيح الضمان بذلك اه نهاية (قوله) كان يرقد فيه عادة الخ) عبارة النهاية لولم يرقد فوقع رقبته اه اى كان يكون الهندوق فى نحو المحراب (قوله) من غير مرقد) اى غير الجانب الذى كان يرقد فيه عادة الخ (قوله) اوفى بيت الخ) وقوله اولامع نهى معطوفان على من غير مرقد وقوله وان سرق الخ غاية لها وقوله لانه زاد احتياطا الخ لتعليل لكل ن

وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المحذور فالوجه جواز اه جانب كان أو بصحراء من رأس الصندوق (فلا) يضمن (على الصحيح) لانه زاد خيرا ولم يات بالتلف بما عدل اليه ونحو الرقود وقفل القفلين زيادة فى الحفظ فلا نظر لتوهم كونه لإغراء للسارق عليها اما اذا سرق من جانب صندوق من نحو صحراء فيضمن لكن ان سرق من جانب كان يرقد فيه عادة لولم يرقد فوقع رقبته اه اى بالرقاد فوقع اخلى جانبه فاسب التلف لفعله بخلاف ما لو سرق من غير مرقد أو فى بيت محرز اولامع نهى وان سرق من محل مرقد لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ويضمن أيضا لو أمره بالرقاد امامه فرق قد فقه

المعطوفين

فسرق من امامه (وكذا لو قال لا تقفل عليه) فأقفل أو (قفلين) بضم القاف (فأقفلما) فلا ضمان لما مر (ولو قال اربط) بكسر الهمزة أشهر من ضمها (الدرهم في كك) فامسكها في يده فتلفت فامذهب أنه أي الشان (إن ضاعت بنوم ونسيان) الواو فيه بمعنى أو (ضمن) لحصول التالف من جهة المخالفة إذ لو ربطت لم تضع باحد ذنبك (أو) تلفت (باخذ غاصب فلا) ضمان (١١٧) لأن اليد أمتنع له من الربط نعم إن نهاء عن

أخذها بيده ضمن مطلقا وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقا وفيه تفصيل هو أنه إن جعل الخط من خارج الكم ضمن إن أخذها الطرار لأنه اغراه عليها باظهارها له وإن استرسلت فلا إن أحكم الربط وإن جملة داخله انعكس الحكم ولا يشكل بأن المأمور به مطابق الربط فإذا أتى به لم ينظر لجهات التالف كما لو قال احفظه في البيت فوضعه بزاوية فانهدمت ولو كان بغيرها لسلم لأن الربط من فعله وهو حرز من وجه دون وجه وقوله اربط مطابق لاشمول فيه فاذا جاء التالف بما اثره ضمن ولا كذلك زوايا البيت ولأن الربط للعرف دخل في تخصيصه بالحكم وإن شمل لفظه غيره ولا كذلك البيت إذ لا دخل للعرف في تخصيص بعض زواياه وإن فرض اختلافها بناء وقربا من الشارع على ما اقتضاه اطلاقم (ولو جعلها) وقد قاله اربطها في كك (في جيبه) وهو المعروف أو الذي بازاء الحلق (بدلا عن الربط في الكم) فضاعت من غير ثقب فيه لما يأتي (لم

المعطوفين والمعطوف عليه (قوله فسرق من امامه) أي بصحراء أخذها مما مر فلما يظن أنها سيد عمر (قوله لما مر) أي إنفا في شرح على الصحيح (قوله الواو فيه بمعنى أو) إلى قول المتن ولو جعلها في المغني الاقوله وإن فرض إلى المتن (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التالف بنوم أو نسيان أو أخذ غاصب أو عث (قوله وفيه تفصيل الخ) ولو كان عليه قيصان فربطها في التحتاني منهما فيظهر عدم ضمانه سواء اربط داخل الكم أم خارجه لا تنفاه المغني المذكور نهاية ومعنى وزيد (قوله الطرار) من الطر وهو القطع عبارة النهاية والمغني القاطع (قوله أو استرسلت فلا) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية والمغني لأن استرسلت بالتخلل العقد وضاعت وقد احتاط في الربط فلا ضمان لأنها إن انحلت بقيت الوديعة في الكم (قوله إن أحكم الربط) ويصدق في ذلك أم عث (قوله انعكس الحكم) فيضمنها إن استرسلت لتأثرها بالتخلل لأن أخذها القاطع لعدم تنبيهه معنى ونهاية (قوله ولا يشكل) أي هذا التفصيل أم عث (قوله ولو كان الخ) الواو حالية (قوله لأن الربط الخ) لك أن تقول والوضع في زاوية من البيت من فعله أم سيد عمر عبارة المغني لأن الربط ليس كافيا على أي وجه فرض بل لا بد من تضمنه الحفظ ولهذا لو ربط ربطا غير محكم ضمن وإن كان لفظ الربط يشمل المحكم وغيره (قوله مطلق لاشمول فيه) لك أن تقول والبيت كذلك إذ ليس المأمور كل زاوية من زواياه لاستحالة أم سيد عمر عبارة عث قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الزوايا انفسا ما لو وضع في واحدة منها فن فعله هو مطلق فاذا جاء التالف من الجهة التي اختارها ضمن أم يمكن أن يجاب بأن البيت وإن لم يكن فيه شمول الكل لجزئياته لكن فيه شمول الكل لاجزائه فقوله احفظه في البيت في قوة احفظه في أي زاوية من زواياه شئت عبارة المغني ولفظ البيت متناول لكل من زواياه والعرف لا يخصص موضعاً منه (قوله للعرف دخل الخ) محل تأمل أم سيد عمر (قوله وقد قاله) إلى قوله وللنظر فيهما مجال في النهاية والمغني (قوله وهو المعروف) زاد النهاية بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه كاهو ظاهر أم ثم قال بعد كلام وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً أو زروراً أنه يكفي فليحمل كلامه هنا على ما إذا كان واسعا غير مزرور فليتام (قوله وهو المعروف) أي ما يجعل على الفخذ أم عث (قوله والذى بازاء الحلق) وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أئمة اللغة ويوافقه كلام الأصحاب في ستر العورة في الصلاة وهو معتاد عند المغاربة أو ما يعتاده بعض الناس من جعله عند طوقه فتحة نازلة كالخرطة أم نهاية عبارة المغني عقب المتن الذي في جنب قيصه ولتأثره وغير ذلك أم عبارة البحرى والمراد به ما في الصدر وما في الجنب من السيلة أو اطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح الفقهاء أو الافتقضي ما في اللغة أن الجيب هو نفس طوق القميص ففي المصباح جيب القميص ما يفتح على النحر أم (قوله لما يأتي) أي في شرح أو جعلها في جيبه لم يضمن (قوله ما لم يكن الخ) متعلق بلم يضمن كاهو صريح صنيع المغني (قوله إن الواسع غير المزرور الخ) وقوله وإن الضيق الخ ظاهر المغني اعتمادا لاطلاقهما وظاهر النهاية اعتمادا لاطلاق الثاني وتقييد الأول بعدم الستركامر (قوله لأن ستر الأول) أي الواسع الغير المزرور وقوله وظهور الثاني أي الضيق أو المزرور وقوله في الأول أي الواسع الغير المزرور إذا ستر وقوله

(قوله إن نهاء عن أخذها بيده ضمن مطلقا) قد يشكل الضمان حينئذ بأخذ غاصب على عدم الضمان فلما لو قال لا ترقد على الصندوق فرقد عليه وتلف بغيره بحر من التصحيح في الوديعة بجامع أنه زاد خيرا فيهما كما علوا بذلك ثم مع وجود النهي فيهما وبجواب بان المخالفة هنا في نفس الحرز ولا كذلك ثم فليتام (قوله وهو المعروف) بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه كاهو ظاهر شرح م

يضمن) لأنه أحرز ما لم يكن واسعا غير مزرور (تنبيه) صريح كلامهم أن الواسع غير المزرور لا يكتفى به وإن ستر بثوب فوقه وأن الضيق أو المزرور يكفي وإن لم يستر وللنظر فيهما مجال لأن ستر الأول يمنع الأخذ منه غالبا لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم أو نحوه وظهور الثاني مغر للطرار عليه وإن منع سقوطه ولو قيل في الأول يضمن أن سقط لأن أخذه طرار وفي الثاني بالعكس لم يبعد (وبالعكس)

بأن امره بوضعها في الجيب فربطها في الكم (يضمن) قطعاً لما تقر بأن الجيب بشرطه أحرز منه ونازع البلقيني فيما ذكر بأن الجيب وإن ضاق ليس أحرز من الربط في الكم لأن الجيب قد تنسرب الفضة منه يتقاب، ن نوم ونحوه وقد تخذو ويرد بمنع ما ذكره أن القرص أن ضيقه يمنع سقوط مافيه وإلا كان واسعاً بالنسبة له وإيضاً فالجيب أقرب إلى البدن الموجب لاحتساس ذهاب مافيه من الكم فاتجه إطلاقهم أن الجيب أحرز من الكم (ولو أعطاه دراهم بالسوق) مثلاً (١١٨) ولم يبين كيفية الحفظ (فإن عاديها إلى بيته لزمه أحراراً مافيه والا ضمن مطلقاً على

ما أفهمه كلام المساوردي لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك للعادة وإن لم يعدها إليه (فربطها في كفه وامسكها) مثلاً (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسعاً غير مزورور أو مثقوباً وإن جهله كما أطلقه المساوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن حدث الثقب بعد الوضع وهو متجه إن كان حدوته لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ربطها فيه ولم يمسكها بيده فيضمن على ما أفهمه المتن السكت الذي في الروضة كاصلها وغيرهما أنه يتأتى فيه ما مر فيها لو أمره بربطها في كفه وبخلاف ما لو وضعها في كفه بلاربط. فسقطت فانه يضمن الخفيفة لأنه لا يشعر بها إذا سقطت بخلاف الثقيلة أي عما يعتاد وضع مثله في الكم قال الرافعي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال ولوربطها

وفي الثاني أي الضيق والمزورور إذا لم يستر (قوله بأن أمره) إلى قوله وإيضاً فالجيب في النهاية (قوله أن الجيب بشرطه) وهو كونه ضيقاً ومزورراً أه ع ش أي ومستوراً بثوب فوقه على ما مر عن النهاية وكونه غير مثقوب (قوله قد تنسرب) أي تسقط أه نهاية (قوله يمنع ما ذكره) عبارة النهاية بأن الكم كذلك وبأن هذا لا يتأتى إلا في واسع غير مزورور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً ومزورراً وهو حينئذ أحرز من الكم بلا شبهة أه (قوله بالنسبة له) أي لمسافر الجيب (قوله وإيضاً فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف نظر (قوله فإن عاد) إلى المتن يغني عنه ما يأتي في شرح فإن آخر بلا عذر ضمن من قوله فإن لم يقل له شيئاً إلخ (قوله وإلا) أي وإن لم يحرزها في البيت وقوله مطلقاً أي خرج بها مر بوطء أو لا (قوله أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر مغني ونهاية (قوله وإن لم يعد) عطف على قوله إن عاد إلخ ودخول في المتن (قوله مثلاً) موقعة ذيل في كنه عبارة المغني في كنهه وأنحوه كعلي تسميته كما قال القاضي حسين على طرف ثوبه أه (قول المتن أو جعلها إلخ) عبارة المغني أو لم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزورور أه (قوله المذكور) إلى قوله ويظهر أن محله في النهاية الأقوله وهو متجه إلى وبخلاف ما إذا وقوله أي بما يعتاد إلى قال وكذا في المغني الأقولة قال إلى ولوربطها (قوله بشرطه) يغني عما قبله (قوله المتن لم يضمن) وإن أمسكها بيده أم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن أن تلفت بغفلة أو نوم أه أعلم أن هذا من المتن وقد سقط من النسخة التي شرح عليها الشارح والأفوي في عدة متون مصححة وفتت عليها منها نسخة مصححة على أصل الإمام النووي بخطه وعليها شرح المحقق المحلى وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغني ولم ينه أحد منهم على سقوطه في نسخة ولا أعلم أخذ من الشراح وافق الشارح على إسقاطه أه سيد عمر (قوله أو مثقوباً) أو حصلت بين ثوبيه ولم يشعر بها فسقطت أه مغني (قوله لا يضمن أن حدث إلخ) معتمد أه ع ش (قوله مامر) أي النظر السكيفية الربط وجهة التلفت نهاية ومغني وعبارة سم أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقاً إلخ أه (قوله بخلاف الثقيلة) لا يضمن قاله المساوردي هذا إذا لم يكن بفعله فلو نقض كنهه فسقطت ضمن وإن كان سهواً قاله القاضي نهاية ومغني (قوله أي بما يعتاد إلخ) أقره ع ش وسم (قوله إن محله) أي عدم الضمان في مسئلتى التكة وكرر العمامة (قوله وقد أعطاه له) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغني (قوله أو كان إلخ) أي الوديع (قوله وهو) أي الخانوت حرز إلخ مر أنه لو عين لها حرزاً ونقلها إلى أحرز أو مساو لا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حائزاً تفرز من بيته مساوياً له لا يجب عليه نقلها إلى بيته وكلامهم خرج مخرج الغالب من أن البيت أحرز من السوق أه سيد عمر وهو وجهه لكن يردده قول الشارح كالتحاية والمغني وهو حرز مثلها (قوله كما بينه الأذرع إلخ) وهذا هو الوجه ولا اعتبار حينئذ بعداته لأنه ورط نفسه بقبولها ولو قال له أحفظ هذا في يمينك فجعله في يساره ضمن وبالعكس لا يضمن لأن الذين أحرز لانها تستعمل أكثر غالباً قال الأذرع لكن لو هلك المخالفة ضمن وقضية التعليل أنه لو كان أعسر انعكس الحكم وأنه لو كان يعمل بهما

(قوله مامر فيما لو أمره بربطها في كفه) أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن إلخ (قوله وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) وعمل ذلك إن لم يكن بفعله فلو نقض كنهه فسقطت ضمنها ولو سهواً قاله القاضي شرح مر

في التكة أو وضعها في كور عمامته وشدها أم يضمن ويظهر أن محله إن أخذت من غير طرولاً وقد ظهر جرماً فينبغي على أن يضمن لأنه أغراه عليها حينئذ (وإن قال) له وقد أعطاه أه في السوق مثلاً (أحفظها في البيت) فقبيل (فليمض إليه) حالاً (وبحرزها) عقب وصوله (فإن آخر) شيئاً من ذلك (بلا عذر) صار ضماناً لها فإذا تلفت ولو في البيت (ضمن) لتفريطه وإن كانت خميسة أو كان في سرقه وجانوته وهو حرز مثلها ولو لم تجر عاداته بالقيام منه إلا عشاء على المنقول كما بينه الأذرع راداً به على من قيد بشيء

من ذلك ويؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب لان هذا اضيق فليكن المراد بالعذر فيه الضروري او القريب منه ولو قال له وقد اعطاها له في البيت احفظها في البيت فخرج بها ولم يخرج وربطها في نحو (١١٩) كما مع امكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بخلاف ما اذا لم يجد مفتاحه مثلا لان شاهدها بما يلي اضلاعه اى ولم يكن التلف في زمن الخروج بسبب المخالفة كما يجتبه الاذرعى لان هذا احرز من البيت فان لم يقل له شيئا جاز له ان يخرج بها ربطة كما اشعر به كلامهم قاله الراعي ثم بحث فيه بانه ينبغي ان يرجع فيه للعادة وهو متبجح وان نازعه الاذرعى بان قضية كلام الماوردي المؤيد بنص الامان المحل متى كان حرزها لم يخرج بها منه ضمنها ولو نام ومعه الوديعة فضاعت فان كان بحضرة من يحفظها او في محل حرزها لم يضمن ولا ضمن كادل عليه كلامهم ثم راي التصرح به الا في (ومنها ان يضيئها) ولو لبحر ونسيان (ان) تقع في كلامه كغيره بمعنى كان كثيرا كما في هذا الباب اذ أنواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راع او وديع فيترك تخلصها الذي ليس عليه فيه كبير كلفة او ذبحها بعد تعذر تخلصها فتموت فيضمنها على مامر ولا يصدق في ذبحها لذلك الا بينة كافي دعواه خوفا

على السواء كانا سواء نهاية ومعنى قال ع ش قوله وقضية التعليل الخ) وقوله وانه لو كان يعمل الخ كل منهما معتمدا (قوله من ذلك) الاولى من صد ذلك (قوله ويؤخذ منه) اى بما بينه الاذرعى (قوله او القريب منه) ما ضابط القريب من الضروري اى سيد عمر (قوله ولو قال له) الى قوله وان نازعه الاذرعى في المعنى والى قوله ثم رايته في النهاية عبارة ما خرج بالسوق مالو اعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فانه يلزمه الحفظ فيه لوراثان اخر بلا مانع ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كماله وشدها في عضده لا بما يلي اضلاعه وخرج بها ولم يخرج وامكن احرازها في البيت ضمن لان البيت احرز من ذلك بخلاف ما اذا شدها في عضده بما يلي اضلاعه لانه احرز من البيت وقيد الاذرعى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والا فيضمن اى (قوله لان شدها) عطف على لو لم يخرج الخ (قوله كما يجتبه الاذرعى) معتمدا ع ش قال السيد عمر قول الاذرعى في زمن الخروج يقتضى انه لو وقع التلف بسبب المخالفة لافى زمنه كان دخل غاصب واقتصر على سلب ما يليه اى لا يضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافه والتقييد به للغالب فلا مفهوم له اى (قوله الاى) اى آتفا (قوله المتن ومنها) اى عوارض الضمان (قوله ولو لنحو نسيان) الى قول المتن او يدل في النهاية الا قوله وقد يرد الى وقضية (قوله لنحو نسيان) كان قد في طريق ثم قام ونسيها او دفنها بحرز ثم نسيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ثم قام ونسيها ومنه مالو كان معه كيس دراهم مثلا فوضعه في حجره ثم قام ونسيه فضاع فيضمن اى (قوله تقع) اى لفظة بان (قوله فيضمنها على مر) اى في شرح فلو اودعه دابة فترك علفها ضمن عبارة ع ش قوله على ما راي من الخلاف فيه وقد سبق ان المعتمد منه هو الضمان وقد قدمنا عن حجج ان الذى يتبجح به انه ان كان ثم يشهده على سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا (قوله ولا يصدق في ذبحها لذلك الخ) بى مالم يكن راعيا ولا مودعا وراى نحو ما كول لغيره وقع في مهلكة واشرف على الهلاك فهل يجوز له ذبحه بنية حفظه لما لكونه اذا تركه من غير ذبح لا يضمن او لا يجوز له ذبحه وله تركه ولا ضمان عليه بالترك فيه نظر والا قرب الاول لكن لا يقبل ذلك منه الابينة كما قاله فى الراعى فان قامت بنية تدل على صدقه احتمل تصديقه كما قاله حجج فى الراعى ومعلوم ان الكلام كله مفروض فى عارف بميز بين الاسباب المتقضية للهلاك وغيرها ع ش (قوله الا ان كانت الخ) اى او كان فى محل حرزها كما مر آتفا (قوله ورقفته الخ) جملة حالية (قوله اى مستيقظين الخ) لعل المراد ان فيهم مستيقظا ولو واحدا يحصل به الحفظ اى رشيدى اقول ومرتفا فى الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضيئها) وفى ما ش نسخة لبعض الفضلاء ما نصه قوله وان ليست موجودة فى اصل الشارح والظاهر انها سقطت من قلم اى اقول الصواب عدم وجودها كما فى اصل الشارح وبعض النسخ المتدولة حالا وقوله والظاهر انها الخ منشوة وهى العطف على قول الشارح ان ينالم الخ وهو ظاهر الخطا لا بى باب فى المتن بلا مدخول (قوله بغير اذن مالكونه وان قصدا خفاءها) كذا فى المعنى (قوله بمضيعة) قال فى المصباح المضيعة مثل معيشة بمعنى الضياع ويجوز سكون الضاد وفتح الياء وزان مسئلة والمراد بها المفازة المنقطعة اى ع ش (قوله وبحث انه الخ) جزم به النهاية (قوله على نفسه او ماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعة فليراجع اى رشيدى (قوله وهى فى حرز مثلها الخ) مفهومه الضمان اذا لم تكن فى حرز مثلها وان علم انه لم يهرب قتل مثلا والافرض انه لم يمكنه اخذها ولا ينفى اشكاله وان

(قوله فخرج بها او لم يخرج الخ) عبارة الكنز ولو شدها فى عضده وخرج لم يضمن ان كان بما يلي الاضلاع والا ضمن انتهى (قوله وهى فى حرز مثلها مفهومه الضمان اذا تكن فى حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والافرض انه لم يمكنه اخذها ولا ينفى اشكاله وان الوجه خلافه

الجاه الى ايداع غيره ومنها ان ينالم عنها الا ان كانت برحله ورقفته حوله اى مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حينئذ وان (يضمنها فى غير حرز مثلها) بغير اذن مالكونه ان قصد اخفاءها كالموهم عليه قطاعا فالحاقها بمضيعة او غيرها خفاءها فضاءت والتنظير فيه غير صحيح وبحث انه لو جاءه من يخاف منه على نفسه او ماله فهرب وتركها الى ولم يمكنه اخذها وهى فى حرز مثلها لم يضمنها اذ لا تقصير منه

(تنبيه) ضابط الحرز هنا كما فصلوه في السرقة بالنسبة لأنواع المال والحال ذكره في الأنوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم وفتح بعضهم عليه أن الدار المغلقة لا تلائم فيها غير حرزها أيضا وإن كانت ببلد آمن وأنه لو قال أي لمن معه في الدار كما علم مما راول الباب أحفظ داري فاجاب فذهب المالك وبابها مفتوح (١٢٠) ثم الآخر ضمن بخلاف المغلقة على التفصيل الآتي ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بأنه

لوسر ق الوديعه من الحرز من يسا كنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والا فلا اه وقضية قولهم ثم ليس محرزاً بالنسبة للضيف والسالكين انه يضمن هنا مطلقاً وهو الوجه ولو ذهب بها فأر من حرزها في جدار لم يحز لمالكها فحره بجائنا لأن مالكة لم تعد بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بمجرة أو لفصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسرها أو هدمه يكسر ويهدم بالارش ان لم تعد مالك الظرف ولا افلا ارش (أو يدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) ونحوه (أومر يصادر المالك) لأنه أتى بنقيض ما ألزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقاً في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزركشي قول الماوردي لا يضمن وفارق عمر مادل على صيدبانه لم يلزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيها ونظر شارح في حمل الزركشي المذكور بأنه يلزم منه أن قرار الضمان على الدال على

الوجه خلافه اه سم (قوله كما فصلوه الخ) خبر ضابط الخ (قوله عليه) أي الضابط المذکور (قوله وان لو قال أي لمن الخ) قد استظهر في شرح أو يضعها في خزائنه بشرط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها إلا أن كانت ثقة اه وقياس ذلك أنه حيث لاحظها ولم يكن السالك منها إذا لم يكن ثقة أو مكنته إذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتامل اه سم (قوله فاجاب الخ) أي صرحا اه عش (قوله الآتي ثم) أي في السرقة (قوله وقد يرد على ذلك) أي على الضابط المذکور أو على التفریع الثاني (قوله بالنسبة للضيف الخ) أي فالوديع مقصر حيث وضعها فيما ذكر لانه وضعها في غير حرز مثلاً اه عش (قوله مطلقاً) أي سواء كان متهماً لا اه عش (قوله تكسر الخ) ظاهره أنه يبقى بجواز ذلك وليس مراد ابل يقال لصاحب الفصل والدينار أن هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الارش والا فلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديه اه عش (قول المتن أو يدل عليها) أي ولو مع غيره لأن الغير لم يلزم حفظاً بخلافه هو اه عش عبارة المغني بخلاف ما إذا علم به غيره لأنه لم يلزم حفظها وبخلاف ما إذا ضاعت بغير ذلك أو به ولم يعين موضعها ولو أعلم بها هو وغيره وعليه هو الضمان لما مر اه (قوله مع تعيين محلها) إلى قوله ونظر شارح في المغني وإلى قول المتن فلما أكرهه في النهاية لا قوله ويفرق إلى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعه أنه لا بد من التعيين في مسألة المصادر أيضاً وهو صريح شرح الروض أي والمغني ومقتضى صنيع الشارح المحقق المحلى أنه لا يشترط لها بل يكفي الأعلام وهو المنجبه معنى إذا الفرق واضح فليتامل فان صنيع أهل الروضة هو ما فاده صنيع المحقق المحلى بل التقييد في السارق بالتعيين نقله الشيخان عن البغوي وتعقبه في الخادم بأن الذي يقتضيه كلام الجمهور فيه التضمنين وهو أقرب ومنهم العبادي والقفال والغزالي اه سيد عمر وسياق عن سم في مسألة النهي عن الأخبار استشكل اشتراط التعيين هناك ثم الجواب عنه لكن الاشكال أقوى كما أشار إليه سم نفسه (قوله وعليه) أي طريق الضمان (قوله قول الماوردي الخ) أي عن مذهب الشافعي اه معنى (قوله وفارق عمر ما الخ) أي حيث أتم ولا ضمان اه عش (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر الخ) في ملاقات هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو أنه يلزم منه أن يكون الخلاف الذي ذكره الماوردي في ضمان القرار فيثبت أي ضمان القرار على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكر فتامله اه سم عبارة الرشيدى قوله ويرد بمنع الخ فيه نظر أن كان موضوع كلام الماوردي في دلالة المسكرة كما هو المتبادر من السياق اه بل هو صريح صنيع المغني (قوله أو بالزومه) أي اللزوم وقوله نظراً لا لزومه أي الوديع (قوله شهادة نفي) لا يحيط بها العلم اه نهاية (قوله لكن المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغني أيضاً كما مر (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق اه سم وسياق عن السيد عمر ما يتضح به وجه الخفاء (قوله وتأخير الذهاب الخ) يحتاج إلى التامل اه سيد عمر (قوله وعدوا) المتبادر أنه قيد للتأخير ومعنى العدوان الظلم المراد به عدم العذر وفي بعض المروا مش ما نصه قوله عدوا أي عدواناً كما بين ذلك بخطه على هامش

لوسر ق الوديعه من الحرز من يسا كنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والا فلا اه وقضية قولهم ثم ليس محرزاً بالنسبة للضيف والسالكين انه يضمن هنا مطلقاً وهو الوجه ولو ذهب بها فأر من حرزها في جدار لم يحز لمالكها فحره بجائنا لأن مالكة لم تعد بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بمجرة أو لفصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسرها أو هدمه يكسر ويهدم بالارش ان لم تعد مالك الظرف ولا افلا ارش (أو يدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) ونحوه (أومر يصادر المالك) لأنه أتى بنقيض ما ألزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقاً في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزركشي قول الماوردي لا يضمن وفارق عمر مادل على صيدبانه لم يلزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيها ونظر شارح في حمل الزركشي المذكور بأنه يلزم منه أن قرار الضمان على الدال على

(قوله وان لو قال أي لمن معه الخ) كذا شرح مرو وقد تقدم في شرح أو يضعها في خزائنه مشتركة قوله ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها عدم تمكن الغير منها إلا أن كان ثقة أنتهى وقياس ذلك أنه حيث لاحظها ولم يكن السالك منها إذا لم يكن ثقة أو مكنته إذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتامل (قوله مع تعيين محلها) أي بخلاف ما إذا لم يعينه شرح الروض (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر الخ) في ملاقات هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو يلزم أن يكون الخلاف الذي ذكره الماوردي في ضمان القرار فيثبت على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكره فتامله (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق

وجه أي حكاه الماوردي مقابلاً لقوله لا يضمن ولا قائل به اه ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته للتسليم نسخة أو بالزومه نظراً لا لزومه الحفظ وقوله لا قائل به شهادة نفي وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وإن تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما أنه لا يضمن ويفرق بينهما ما مر في ترك العلف وتأخير الذهاب للبيت عدواناً بان كلا

من ذنبك فيه تسبب لا ذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل بها في ضمانه ولو قال لا تخبر بها بخلاف فان اخذها غيره أو يخبر بخبره ضمن وإن لم يعين موضعها أو افلا خلا فالما بوجهه كلام العبادي (فرع) أعطاه (١٢١) مفتاح حانوته أو بيته فدفعه لاجنبي أو ساكن

معه ففتح وأخذ المتاع لم يضمه لانه انما التزم حفظ المتاع لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمته ايضا (ولو أكرهه ظالم) وإن كانت ولايته عامة كما يصرح به كلامهم وإن قال الزركشي لا يخلو عن احتمال (حتى سلمها إليه) أو غيره (فلما ملك تضمينه) أي الوديع (في الاصح) لمباشرته للتسليم ولو مضطر الاذ لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة فيفرق بين هذا وعدم فطر المكروه كما مر بان ذلك حق الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فائتريه الاكراه وهذا حق الادمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) وإن علم انه لا يتسلمها ولم يسلمها إليه على الاوجه لانه استولى عليها حقيقة اما لو اخذها الظالم قهر من غير فعل من الوديع فلا ضمان عليه قطعا ويلزم الوديع دفع الظالم بما امكنه أي ولو بتعيينه لها فيما يظهر نظير ما مر في الوصي فان لم يندفع الا بالخلف جاز وكفر وقال الغزالي يجب أي بالله دون الطلاق كما هو ظاهر واعتمده الاذعى إن كانت حوانا يريد قتلها أو قناريد الفجور به ومتى حلف

نسخته (قوله من ذنبك) أي الزك والتاخير (قوله بالكلية) أي مع عدم إمكان التدارك ولو بالبدل نعم يتضح هذا في ترك الملقأه سيد عمر (قوله ولو قال لا تخبر بها الخ) عبارة للمغني ولو نهاه عن دخول أحد عليها أو عن الاستمانة على حفظها بحارس أو عن الاخبار بها خالفه فيه ضمن ان اخذها الداخل عليها أو الحارس بها ولو تلفت بسبب الاخبار وإن لم يعين موضعها وإن اخذ غير من ذكر أو تلفت لا بسبب الاخبار فلا ضمان اهـ (قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وإن لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين اهـ سم (قوله ومن ثم لو التزمه الخ) أي حفظ الامتعة كان استحفظه على المفتاح وفي البيت من الامتعة فالترزم ذلك اهـ غش (قوله ضمته الخ) قال الشيخ ع ش في حاشيته و ظاهره وان لم يرد الامتعة ولا سلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الحنفية اذا ما استحفظوا على السكة حيث لم يضموا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم اياها اهـ قلت لا اشكال لان الصرورة انه تسلم المفتاح كابدل عليه قوله ايضا واذا تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو متسلم للمتاع معنى بل حسا التمكن من الدخول الى محله وايضا فالاستحفاظ هنا على المتاع وهناك على السكة وايضا فالامتعة هنا معينة نوع تعيين اذهي محصورة في المحل المستحفظ عليه لا تريد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكانها يزيدون وينقصون وايضا فالمستحفظ هنا مالك المتاع و ثم المستحفظ هو الحاكم كتدبير اهرشيدى وقوله سكانها الخ الانسب الامتعة تزيد وتنقص (قول المتن فلما أكرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديع وقوله فلما ملك تضمينه وله مطالبة الظالم ايضا اهـ معنى (قوله أو لغيره) الى قول المتن ومنها في النهاية وكذا في المغني الا قوله وقال الغزالي الى واعتمده الاذعى وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله وعدم فطر المكروه الخ) كون ترك المفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع محل تأمل اذهو شرط لصحته كما هو ظاهر اهـ سيد عمر (قوله بان ذاك الخ) عبارة للمغني بان هنا استيلاء على ملك الغير فضمنه وفي الصوم فعلة كلا فعل لان الحق فيه لله تعالى اهـ وهي سالمة عن اشكال السيد عمر المار انفا (قوله يلزم الوديع الخ) عبارة للمغني ويجب على الوديع انكار الوديع عن الظالم والامتناع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن اهـ (قوله بما يمكنه) مع تنظيره بالوصي يشعر بان له دفع بعضها اذا لم تندفع الابه فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله وكفر) ان كان بالله انها به عبارة للمغني ويجب ان يوري في عيته اذا حلف وامكنته التورية وكان يعرفها لتلايخلف كاذبا فان لم يور كفر فان حلف بالطلاق والعق مكرها عليه او على اعتراضه خلف حث لانه فدى الوديع بزوجته وريقه وان اعترف بها وسلمها ضمنه لانه فدى زوجته وريقه بها ولو اعلم الاصوص بمكانها فضاغت بذلك ضمن لما فاذا ذلك الحفظ لا ان اعلمهم بانها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك اهـ (قوله واعتمده) أي وجوب الحلف بالله كما يقتضيه السياق وحمله على وجوب مطلق الحلف الشامل بالطلاق فليراجع (قوله ان كانت حيو انا) أي محترما كما هو ظاهر اهـ سيد عمر (قوله حث) وبقي ما لو اكرهه على الحلف فقط خلف بالطلاق او بالله فهل بحث ام لا فيه نظر والا قرب الاول اهـ غ ش (قوله لانهم اكرهوه الخ) أي فلا يبحث لانهم الخ اهـ غ ش قال السيد عمر ما نصه قد يقال ما به الحث وقيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف المسئلة السابقة والحاصل ان ما به الحث في الثانية ليس مكرها عليه بالكلية وفي الاولى وان لم يكن مكرها عليه بعينه لكنه مكره عليه في الجملة نظر للتخير اهـ (قوله بعد اخذها)

(قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وإن لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرحه ر (قوله وبخلاف الخاتم اذا لبسه الرجل في غير الخنصر الخ) نعم يجب تقييده بمن لم يقصده الاستعمال بمن لم يعتد اللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة شرحه ر وغير الخنصر للمرأة كخنصر الخنثى ملحق بالرجل في اوجه احتالين

(١٦ - شرواني وابن قاسم - سابع) بالطلاق حث لانه لم يكرهه عليه بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو اخذ قطع مال رجل ولم يتركه حتى يخلف به انه لا يخبر بهم فاخبر بهم لانهم اكرهوه على الحلف عينا (ومنها ينفع بها) بعد اخذها

لابنية ذلك (بان يلبس) نحو الثوب أو مجلس (١٢٢) عليه مثلاً (أو يركب الدابة أو يطالع في الكتاب) (خيانة) بالخاء أى لغير ما أذن له

فيه فيضمن لتعدي به بخلافه
لنحو دفع الدود عمار
وبخلاف الخاتم إذا لبسه
الرجل في غير الخنصر فإنه
لا يعد استعماله وكثير
يعتادون لبس شيء في
أبهامهم فقط وقضية ما
تقرر أنه لا يضمن إلا لبسه
في الأبهام من غيرنية الحفظ
وكذا في الخنصر بقصد
الحفظ إذا لم يعلم إلا منه ويأتى
ذلك في لبس الثوب كما مر
وأما صدق المالك فيما لو
اختلفا في وقوع الخوف
لسهولة البيئة به ولا يرد
عليه ما لو استعملها ظاناً
أنها ملكه فإن ضمانها مع
عدم الخيانة معلوم من
كلامه في الغصب فإن لم
يستعملها لم يضمنها وقول
الاسنوى ظن المالك عذر
إنما هو بالنظر لعدم الإثم
للاضمان لأنه يجب حتى
مع الجهل والنسيان (أو)
بان (ياخذ الثوب) مثلاً
(يلبسه أو الدراهم ليستفقا
فيضمن) قيمة المتقوم بأقصى
القيم ومثل المثل أن تلف
وأجرة المثل إن مدت مدة
عنده لمثلها أجرة وإن لم
يلبس وينفق لأن العقد
أو القبض لما اقترن بنية
التعدي صار كقبض
الفاصل وخرج بقوله
الدراهم أخذ بعضها كدرهم
فيضمنه فقط ما لم يفرض
ختماً أو يكسر قفلاً فإن
ردهم يزل ضمانه حتى لو

القول وفيه نظر أما إذا في النهاية لا قوله قبل وقوله لأن الأول إلى قوله الأول (قوله لا بنية ذلك) أى لا بنية
الاتفاق والاحراز ما بنفس الاحراز شديدي أى كما يأتى في المتن (قوله نحو الثوب) إلى قوله ويأتى ذلك في المغنى
الأول قوله وكثير إلى وكذا (قوله أى لغير ما أذن له فيه) عبارة النهاية والمغنى أى لعذراه (قوله بخلافه لنحو
دفع الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله خيانة لبس الصوف ونحوه لدفع الدود ونحوه وركوب الجروح للسقى أو
خوف الزمانة عليها (قوله عمار) أى في شرح وكذا البسها عند حاجتها (قوله إذا لبسه الرجل الخ)
أى لا بنية الاتفاق سواء نوى الحفظ أو أطلق وفي النهاية ما نصه وغير الخنصر للمرأة كالحنصر والخنثى ما حو
بالرجل في أوجه احتمالاته إذا لبسه في غير خنصره فإن أمره الوديع بوضعه في خنصره لجعله في بنصره لم
يضمن لأنه أحرز لكونه غلط إلا أن جعله في أعلاه أو في وسطه وانكسر لغلط البنصر فيضمن وإن قال أجدله
في البنصر لجعله في الخنصر فإن كان لا ينتهى إلى أصل البنصر فالذى فعله أحرز فلا ضمان والا ضمن أه
وهذا كله في المغنى إلا إلحاق الخنثى بالرجل فإنه اعتمد الحاة بالمرأة قال الرشيدى قوله وغير الخنصر للمرأة
كالخنصر يشمل نحو السبابة مع أنه لا يعتد باللبس فيها للنساء أصلاً فليراجع أه (قوله وكثير يعتادون الخ)
عبارة النهاية نعم يجب تقييده بمن لم يقصده بالاستعمال ومن لم يعتد باللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة
لأن قصد لبسها فيهم الحفظ فلا يضمن وقضية تصديقه في دعواه أنه لبسها للحفظ أه (قوله وقضية
ما تقرر) أى قوله فإنه لا يعد إلا لا يضمن أى من اعتاد اللبس في الأبهام (قوله إلا لبسه) أى الخاتم وقوله
من غيرنية الحفظ أى بان نوى الاستعمال أو أطلق (قوله وكذا في الخنصر) عطف على قوله في غير الخنصر
أه كردى (قوله إذا لم يعلم الخ) على المحذوف أى ويصدق فيه إذا لم يعلم الخ أى قصد الحفظ وقوله وباقى ذلك
يعنى التصديق في قصد الحفظ (قوله كما مر) أى في شرح فترك علقها ضمن (قوله ولا يرد علقه) أى المصنف
أى على مفهوم قوله خيانة (قوله فإن ضمانها الخ) تعليل لعدم الورود وحاصله أن ذلك مستثنى منه وإفاده
كلامه في باب الغصب (قوله فإن لم يستعملها) أى الوديع التى أخذها من محلها على ظن أنها ملكه
(قوله ظن المالك) أى للوديع التى استعملها (قوله قيمة المتقوم) إلى قوله قبل في المغنى (قوله إن
تلف) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وأجرة المثل الخ) أى في مسئلة اللبس فقط كما هو
ظاهر أه رشيدى (قوله عنده) أى الوديع بعد التبعدي (قوله وإن يلبس الخ) غاية لقول المتن فيضمن
(قوله لأن العقد أو القبض الخ) يشير إلى أنه لا بد من إقرار النية بالقبول أو القائم مقامه من الاستيجاب أو
القبض أه سيد عمر عبارة المغنى لا تقرر أن الفعل بنية التعدي أه وظاهره أن العبارة بحالة القبض فقط
ويؤيده قول السكرى قوله لأن العقد أى أخذ الوديع من محلها وقوله أو القبض أى من المالك أه (قوله
فيضمنه فقط) أى ما لم يترتب على أخذه تلف لباقيها كان علم السارق بها عند إخراجها وأخذ الدراهم منها
وكالوديع ما لو سأل إنسان في شراء متاع له ودفع له دراهم ضاعت في أيها هذا التفصيل أه ع (قوله
ما لم يفرض ختماً الخ) عبارة المغنى إذا لم يفتح قفلاً عن صندوق أو ختم كيس فيه الدراهم فإن فتحه أو ودعه
دراهم مثلاً مدفونة فنبشها ضمن الجميع وإن لم يأخذ شيئاً لأنه هتك الخرز في ضمان الصندوق والكيس
وجهمان أوجههما كما قال شيخنا الضمان أه وقوله وفي ضمان الصندوق الخ كذا في النهاية (قوله فإن رده)
أى بعينه هم ومعنى (قوله ضمن نصف درهم) يظهر أن الفرض أنه خطأ خطأ غير مميز ولا يفتعل
الحكم بخصوصه وجوداً وعدمه أه سيد عمر (قوله بخلاف رد بدله) عبارة المغنى فإن رد بدله إليه لم يملكه
المالك إلا بالدفع إليه ولم يبرأ من ضمانه ثم إن لم يتميز عنها ضمن الجميع لخطأ الوديع بمال نفسه وإن تمز عن
فالباقى غير مضمون عليه وإن تميز عن بعضها لمخالفته له بصفة كد أو ديباض وسكة ضمن ما لا يتميز خاصة أه
إذا لبسه في غير خنصره لأن الأصل عدم الضمان شرح مر (قوله إذا لم يعلم) أى القصد إلا منه أى فلذا صدق
فيه (قوله فإن رده أى بعينه)

تلف الكل من درهما أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخطئه به وإن لم يتميز بخلاف رد بدله إذا لم يتميز قوله

او نقصت به لانه ملكه جرى فيه مالو خلطها بماله قيل مثل بمثابة لان الاول لنية الاستعمال والثاني لنية الاخذ والامساك اه وليس يصحح بل الاول لنية الامساك ايضا والثاني لنية الاخراج (ولو نوى) بعد القبض (الاخذ) (١٢٣) اى قصده قصد امصهما (ولم ياخذ لم يضمن على

(قوله لانه) اى البذل ملكه اى الوديع (قوله قيل مثل بمثابة الخ) الاولى أن يقال في نكته التعدادان الاول مثال للارتفاع مع بقاء العين والثاني مع ذهابها نعم قد يقال الضمان في الثاني مفهوم بالاول منه في الاول فكان الاول عكس الترتيب المذكور وان كان التصريح بما يعلم التزاما لا بأس به اه سيد عمر (قوله ايضا) اى كنية الاستعمال (قول المتن ولو نوى الاخذ) اى للوديعة خيانة ونوى تعديها ولم ياخذ ولم يعيب اه معنى (قوله ولا وضع بد) بالاضافة (قوله واجرى الرافعي الخلاف) معتمداه ع ش (قوله وفيه نظر) هو يشعر بترجيح جر بان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه ع ش (قوله لا بالنية السابقة) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما وافهم كلامه انه اذا اخذها يضمنها من وقت نية الاخذ حتى لو نوى يوم الخميس واخذ يوم الجمعة يضمن المنفعة والارش من يوم الخميس والمراد بالنية كقوله الامام تجر يد القصد لا اخذها لا ما يخطر بالبال وداعية الدين تدفعه فانه لا اثر له وان ترد الى الراى ولم يجز فظاهر عندنا انه لا حكم له حتى يجر قصد العدوان اه قال ع ش قوله يوم الخميس لعل وجهه انه لما جرد قصده للاخذ واتصل به بعد نزل منزلة المستولى من حين النية والا فكان الظاهر ان لا يضمن لبقاء الامانة في حقه إلا ان ياخذ اه ويعلم بذلك ان الكلام فيما إذا استمرت نية السابقة إلى الاخذ بخلاف ما إذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية أخرى فالمدار حينئذ على النية الثانية فقط (قوله عمدا لا سهوا) إلى قول المتن ومتى طلبها في النهاية لا قوله وفيه نظر الى المتن (قوله على ما يجتبه الخ) عبارة النية كاجتبه الخ (قول المتن بماله) اى وان قل كما قاله الامام اه معنى (قوله بان عسر) الى قول المتن ومتى صار في المغنى (بنحو سكة) عبارة المغنى فان تميزت بسكة او عتق او حداته او كانت دراهم فخلطها بدنانير لم يضمن اه وقال سم قديقال مجرد السكة لا تقتضى التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تميزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط اهواك ان تقول لم يرد الشارح مطلقا السكة بل ما سهل بها التمييز بقرينة اول كلامه عبارة المغنى قال الزركشى وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط حنطة بشعير مثلا كان ضمنا فاما يظهر اه وهذا ظاهر اذا عسر التمييز اه (قوله بماسر) وهو قوله وبمثل المثل اه كردى (قوله اما لو كانا مختومين الخ) اى واحدها اه نهاية زاد المغنى واما اذا كانت اى الدراهم لمودعين فاولى بالضمان ولو قطع الوديع بدابة المدودة او احرق بعض الثوب عنده خطأ ضمن المتلف فقط دون الباقي لعدم تعدي فيه او شبه عمدا وعمدا ضمنها جميعا لتعديها وهه واتفق الامر عن النهاية من الفرق بين العمد والسهو في الخلط خلافا للشارح (قوله فيضمن) اى وان ختمته بعد ذلك وقوله بقبض الختم اى ما فاضه فقط حيث لم يخلط اه ع ش (قوله فقط) عبارة النهاية والمغنى وان لم يخلط اه (قوله لان القصد) عبارة المغنى لم يضمن لان القصد الخ لان يكون مكتوما عنه فيضمن ولو خرق السكيس من فوق الختم لم يضمن لان بنقصان الخرق نعم ان خرقه معتمدا ضمن جميع السكيس ولو عد الدراهم المدودة او وزنها او ذرع الثوب كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه كاجز به صاحب الانوار اه (قوله لا كتبه عنه) قضيته انه لو دلت القرينة على قصد كتبه عنه ضمنه اه سم وقد مر انقاع المغنى ما وافقه (قوله كمالو جدها الخ) لا يخفى ما فيه اذ هي داخلة في قول المصنف وغيره الا ان بقيد الغير يكونه مما ركا لعله المغنى (قوله ويلزمه) الى قوله وكان الفرق

(قوله بل لا يصح) لا ينافى هذا قولهم لو قطع وديع دابة يدها أو احرق وديع ثوب بعضها فان كان خطأ ضمن المتلف دون الباقي او عمدا او شبه عمدا ضمنها قال في شرح الروض ولا يخالف ذلك تسويتهم الخطا بالمعدى الضمان لان محلها في ضمان الاتلاف كافى البعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدى كما في الباقي فيها إلا لا تعدى فيه اه وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله اما لو تميزت بنحو سكة) قد يقال مجرد السكة لا تقتضى التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تميزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط (لا كتبه عنه) قضيته انه لو دلت القرينة على قصد كتبه عنه ضمن

الصحيح) لانه لم يحدث فعلا ولا وضع بدتعديا لسكته ياتم واجرى الرافعي الخلاف فيما اذا نوى عدم الردوان طلب المالك لكن ذكر غيره انه يضمن هنا قطعا لانه مسك لنفسه وفيه نظر اما اذا اخذ فيضمن بالاخت لا بالنية السابقة عليه كما هو ظاهر لان مجرد النية لا يضمن ووجود المنوى بعدها لا يوجب تأثيرها وقول الزركشى ان المتن يفهم ضمنا من حينها وفيه نظر يرد بمنع افهامه ذلك (ولو خلطها) عمدا لا سهوا على ما يجتبه الا ذرى وفيه نظر بل لا يصح مع اطلاقهم هنا وفي الغصب ان الخلط منه ملكه (عاله) او مال غيره ولو اوجد (ولم يميز) بان عسر تميزها كبر بشعير (ضمن) ضمان الغصب باقصى قيم المتقوم ومثل المثل لان المالك لم يرض بذلك ولدخلها في ملكه بمجرد الخلط الذى لا يمكن فيه التمييز اما لو تميزت بنحو سكة فلا يضمنها إلا ان نقصت بالخلط (ولو خلط دراهم كسرين للبودع) ولم تميز وقد اودعها غير مخومين (ضمن) تلك الدراهم بما مر (في الاصح) لتعديها اما

لو كانا مختومين فيضمن ما في كل قبض الخاتم فقط كفتح الصندوق المقل بخلاف حل خيط يشده برأس السكيس أو رزمة القماش لان القصد هنا منع الانتشار لا كتبه عنه (ومتى صارت ضمنونة بانتفاع وغيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ) كمالو جدها ثم اقرها ويلزمه رد هافورا

بخلاف سرتن أو وكيل تعدى وكان الفرق ماسر من ارتفاع اصل الوديع بالحياة بخلاف غيرها (فان احدث له المالك) الرشيد قبل ان ردها له (استئنا) أو اذنا في حفظها أو ابراء (١٣٤) أو ايداعا (برى) الوديع من ضمانها (في الاصح) لانه أسقط حقه ولو ابلغها فاحدث

له استئنا أو نحوه في البذل لم يبر أو خرج باحدث قوله له قبل الحياة ان خنت ثم تركت عدت امينا فلا يبر به قطعا لانه ابراء عمالم يجب وكذا لو ابراه نحوه وكيل وولى (ومنى طلبها المالك) لكنها المطلق التصرف ولو سكران على الاوجه لا على وجه يلوح بجحدها كان طال به بحضرة ظالم منشوف اليها (لومه الرد) على الفور ولا يجوز له التأخير للاشهاد وان سلمها باشهاد لقبول قوله في الرد وليس المراد به حقيقته بل التمكن من الاخذ (بان يخل بينه وبينها) ومؤنة الرد على المالك اما مالك حاجر عليه لنحو سفه أو فلس فلا يرد الا لوليه والا ضمن كالرد لاحد شريكين او دعاه فان ابى الا اخذ حصته رفقه لقاض او محكم بقسماله وعلم من ذلك ان من اعطى غيره خاتمه مثلا اماره لقضاء حاجة وامره برده اذا قضيت فتركه بعد قضائها في حرزه فضاع لم يضمنه لما تقرر انه انما يلزمه التولية لا غيرها لا تكون الا بعد الطلب (فان اخر) التولية بعد الطلب أو اعلام المالك بحصول ماله يده بنحو هبوب ريح ان لم يعلمه او

في المغنى (قوله بخلاف سرتن أو وكيل) أى فانه لا يلزمه ما الردفور وان تعديا بقاء الرهن والوكالة وان زالت الامانة أه عش (قوله بخلاف غيرها) الانسب الاخصر بخلافهما (قوله أو اذنا الخ) عبارة المغنى كقوله استامنتك عليها أو ابرأتك من ضمانها أو امره بردها إلى الحرزاه (قوله لانه أسقط) إلى قوله وإنما يتجه في المغنى إلا قوله لا على وجه إلى المتن وقوله أو محكم وقوله أو لا تكون إلى المتن (قوله في البذل) أى وهو في ذمة المتلف بخلاف ما لو اخذه المالك منه ثم رده اليه فانه يبر الان الرد ابتداء ايداع أه عش (قوله لم يبر) بلا خلاف لان الواجب عليه ان يرد البذل إلى المالك أه مغنى (قوله قوله) أى المالك له أى الوديع (قوله لانه ابراء الخ) وتعليق الوديع نهاية ومعنى (قوله وكذا لو ابراه نحوه وكيل الخ) هو محترز المالك أه سم عبارة المغنى ولا يخفاء ان هذا الاستئنا إنما هو للمالك خاصة لا لولى والوكيل ونحوهما بل لا تجوز لهم ذلك ولو فعلوه لم يعد امينا قطعا أه (قول المتن المالك) أو واره بعد موته أه مغنى وقد يقال ان المتن شامل له (قوله انكها) متعلق بالمالك وسيدكره محترزه (قوله المطلق التصرف) إلى قوله متبرعاً في النهاية إلا قوله على وجه إلى المتن وقوله أو محكم وقوله أو لا تكون إلى المتن وقوله أو اعلام المالك إلى المتن (قوله لا على وجه الخ) متعلق بطاها (قوله يلوح) أى يشير (قوله كان طلبه الخ) مثال للمغنى لا للنبي أه سم (قوله منشوف) أى مشتاق أه كرى (قول المتن لومه الرد) ولو اودعه معروف باللصوصية وغلب على الظن انها غيره ثم طال به لومه الرد فنيا يظهر لظاهر اليد أه نهاية زاد المغنى ولو قال من عنده وديعه مال كها خذ وديعتك لومه اخذها أه (قوله أقول قوله) أى الوديع (قوله حقيقته) أى حملها إلى مال كها أه مغنى (قوله ومؤنة الرد على الخ) مبتدا وخبر (قوله لنحو سفه أو فلس الخ) فيه ان محجور الفلاس لا لولى له لان يرد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع كذا افاده الفاضل المحشى سم وظاهر ان المراد ذلك وقد سبقت المسئلة في كلام الشارح مبسوطا سيد عمر وعش (قوله ضمن) عبارة المغنى فلا يلزمه الرد اليه بل يحرم فان رد عليه ضمن أه (قوله رفقه) أى رفع الوديع الامر (قوله أو محكم) قد يقال شرط التحكيم رضا الخصمين والوديع وكيل في الحفظ لاني القسمة فليراجع أه سيد عمر أقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى والروض على القاضى (قوله يقسماله) أى ان انقسم نهاية وشرح الروض عبارة المغنى وشرح الروض ليقسمه ويدفع اليه حصته منه أه (قوله من ذلك) أى من تفسير الرد بالتولية (قوله اذا قضيت) ببناء المفعول (قوله في حرزه) أى حرز مثله كاعبر به النهاية أه سيد عمر أى والمغنى (قوله أو لا تكون الخ) يفهم هذا عدم الاكتفاء بالامر بالرد السابق في الطلب وهو محل كامل أه سيد عمر أقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله (قوله أو اعلام الخ) عطف على التولية أه سم عبارة المغنى واحترز بتفسير الرد بالتولية عن رد الامانات الشرعية كثوب طيرته الربح في داره فان ردها بالا اعلام أه (قوله لنحو صلاة) متعلق بضمير خلافة الراجع للتأخير عبارة الروض مع شرحه فان اخره ضمن لان اخره بعدد كاحتياجه إلى الخروح وهو في ظلام أو في حمام أو مطر أو طعام ونحوه مما لا يطول منه غالباً نحو صلاة وقضاء حاجة وطهارة وملازمة غريم يخاف هربه فلا يضمن لعدم تقصيره وله ان ينشئ ما يتأتى انشاؤه من ذلك كالتطهر والاكل والصلاة التي دخل وقتها اذا كانت الوديعه بعيدة عن مجلسه أه (قوله وكذا الاشهاد الخ) عبارة المغنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولو كان الذى اودعه حاكماً ثم طال به فعليه ان يشهد له بالبراء لانه لو عول لم يقبل قوله قاله الاصطخرى في ادب القضاء قال الزركشى ويحى مثله اذا كان المودع يتوب عن غيره بولاية أو وصية أه وقوله ولو كان الخ كله في النهاية قال عش وفائدة وجوب الاشهاد عليه في هذه

(قوله وكذا لو ابراه نحوه وكيل وولى) هو محترز المالك (قوله كان طلبه الخ) مثال للمغنى لا للنبي (قوله فلا يرد الا لوليه) فيه ان محجور الفلاس لا لولى له لان يرد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع (قوله أو اعلام)

طلبها من أودعه إياها لاحتال عزله فلا يقبل قول الوديع في الدفع اليه حينئذ فكان تأخير الدفع اليه حتى يشهد على نفسه بالأخذ منه عذرا ولو طال زمن العذر كئذرا اعتكاف شهر متتابع فالأوجه أنه يلزمه توكيل أمين يردّها (١٢٥) إن وجدته متبرعا وإلا يوكل رفع المودع الأمر

لحاكم ليلزمه بيعت من يسلمها له فإن أتى أرسل الحاكم أميته ليسلمها له كالوهاب الوديع ذكره الأذرعى وإنما يتجه ما ذكره آخر إن كان خروجه انذلك يقطع تتابع اعتكافه والقياس أنه إذا عجز عن التوكيل لزمه الخروج ولا يقطع به تتابعه حينئذ يلزمه الحاكم بالخروج بنفسه قال ومضى ترك ما لزمه هنا من القدرة عليه ضمن ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح أن اشتراط الفورية فيما ذكر إنما هو لدفع الضمان لا غير فلا يأنم بالتأخير وإن ضمن به لأن الأمر المطلق لا يقتضى الفور وهو محتمل لكن الأوجه ما دل عليه كلامهم من الأثم أيضا لأن محل ما ذكر ما لم يندل القرينة على الفور وهي هنا دالة عليه إذ طلب المالك أو وكيله وقوله أعطها لأحد ابن أو من قدرت عليه من وكلائي فقدر على أحدهما أو أحدهم ظاهر في احتياجه لها أو في نزاعها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما لو قال ادفعها لمن شئت من ذين أو من وكلائي فاني فانه لا يعصى كافي أصل الروضة بل ولا يضمن كما رجحه الأذرعى من وجهين اطلاقهما وبه يعلم الفرق

الصورة قبول قول الوديع في الرد عليه تخليص نحو الحاكم من روضة لزوم غرمه بعد العزل اه (قوله طلبها) أي الوكيل أو الولي الخ وكذا الضمير المستتر في أودعه وفي يشهد والمجروح في عزله وفي اليه في الموضعين (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المغنى والنهاية ما يوافق ما ذكره الشارح في الحكم دون التعليل وعن الأول ما يوافق ما في الروض وشرحه وعدولهما عن تعليل الشارح لعله لمخالفته لما يأتي في شرح على من أتمه فليأمل (قوله كئذرا اعتكاف الخ) وأحرام يطول زمنه نهاية ومغنى (قوله ولا يوكل) الأول وان لم يوكل (قوله ليلزمه) أي بعد ثبوت الإبداء عنده اه مغنى (قوله ليلزمه) أي يلزم الحاكم الوديع الممتنع من التوكيل اه كردى (قوله فان أتى) أي الوديع من البعث (قوله ما ذكره آخر) وهو قوله فان أتى الخ اه كردى (قوله قال) أي الأذرعى (قوله ومضى ترك) أي قوله ويؤخذ في المغنى (قوله ما لزمه هنا) أي من التوكيل والبعث والخروج (قوله لكن الأوجه الخ) قضية ما يأتي أنفا عن المغنى عدم الأثم بمجرد التأخير بل انتهى عنه (قوله لأن محل ما ذكر) أي أن الأمر المطلق الخ (قوله أو وكيله) أي أو وابه أو الحاكم أخذاء امر (قوله وقوله الخ) عطف على طلب الخ (قوله في احتياجه الخ) راجع إلى قوله إذ طلب الخ وقوله أو في نزاعها الخ إلى قوله وقوله أعطها الخ على طريق اللف (قوله ضمن بالتأخير) ولو لم يطلبه الوكيل ولو قال مع ذلك ولا تؤخر فاخره عصى أيضا اه مغنى (قوله بخلاف ما وقال) إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر سم ومغنى (قول الماتن أو ذكر خفيا كسرة) وشمل إطلاقهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طلبه فاخبره وهو الأوجه نهاية ومغنى وسم (قوله وغضب) إلى قول الماتن وجودها في النهاية إلا قوله بالبيئة أو الاستفاضة وكذا في المغنى إلا مسألة الموت (قوله وبحث حمله) أي الغضب اه ع ش عبارة للمغنى وسم والغضب كالسرقة كما قاله البغوى وقال الرافعى أنه الأقرب وقيل كالموت ورجحه الماتن و قال الأذرعى أن ادعى وقوعه في مجمع طوبى بيئته وإلا فلا اه وينبغي حل الكلامين على ذلك اه (قوله على ما إذا ادعى الخ) وإلا طوبى بيئته نهاية وسم قال ع ش قوله وإلا طوبى الخ معتمدا (قوله بخلة) أي في محل ليس فيه أحد اه ع ش (قوله ولا يلزمه الخ) أي في الأولى مغنى ورشيدى (قوله نعم يلزمه الخلف الخ) لعله إذا طلب تخليفه اه سم (قوله على السبب الخفى) عبارة للمغنى عند ذكر السبب الخفى اه (قوله أنه لا يعلمه الخ) أي فلا يكلف الخلف إنهم تلفاه اه ع ش (قوله وموت) أي فهذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الحرى في حكمه الآتى ومن ثم لم يذكره مع في تفصيله والظاهر أن حكمه وجوب البيئة نعم أن استفاض لينفى تصديقه بلا يمين نظير الحرى ويدل على ذلك قوله الآتى ولا صدق بيمينه اه رشيدى (قوله وبحث حمله) أي الموت على ما إذا الخ جزم به النهاية (قوله على ما إذا

عطف على التولية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أو ذكر سببا خفيا كسرة الخ) وشمل إطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طلبه فاخبره وهو الأوجه وفصل العبادى فقال إن كان يرجو وجودها فلا ضمان وإن أيس منها ضمن ونقله الزركشى عنه وأقره شرح مر والضمان هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا عذر لا ينبغي العدول عنه (قوله وبحث حمله على ما إذا ادعى وقوعه بخلة) أي وإلا طوبى بيئته عليه شرح مر

بين هذه وما قبلها بأن تلك فيها الضمان ومن لازمه الأثم غالبا وهذه لا اثم فيها ولا ضمان فأنجه ما ذكرته من الأثم واندفع الأخذ من الأخيرة عدم الأثم فيما قبلها فتأمل (وإن ادعى الوديع تلفها ولم يذكر سببا) له أو ذكر سببا (خفيا كسرة) وغضب وبحث جملة

على ما إذا ادعى وقوعه بخلو (صدق يمينه) إجماعا ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف له أنها تلفت بغير تفريط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك أنه لا يعلمه وغرمه البذل (وان ذكر ظاهرا كحريق) وموت وبحت حمله على ما إذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع (فان عرف) بالبينة أو الاستفاضة (الحريق ١٣٦) وعمومه صدق بلا يمين (لا غناء مظاهر الحال عنها نعم ان اتهم بان احتمل سلامتها حاف وجوبا

(وان عرف دون عمومه) واحتمل سلامتها (صدق يمينه) لاحتمال ما ادعاه (وان جهل طرب ببينة) على وقوعه (ثم يحلف على التلف به) لاحتمال سلامتها وإنما لم يكلف ببينة على التلف به لانه بما يخفى فان نكل حلف مالكها على نفى العلم بالتلف ورجع عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديعة بتفريط او تعد (ردها على من اتهمته) وهواهل للقبض حال الرد مالكا كان أو وليه او وكيله او قيا او حاكما (صدق يمينه) لانه رضى باماتته فلم يحتاج لاشهاد عليه به وأفتى ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى تسليم ماجباه استاجره على الجباية كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (او ادعى الوديعة الرد (على غيره) أى غير من اتهمته (كوارثه او ادعى وارث المودع) بنتج الدال (الرد) منه (على المالك) للوديعة (او أودع) الوديعة (عند سفره امينا) لم يعينه المالك (فادعى الامين الرد على المالك طوب) كل بمن ذكر (بينة) كما لو ادعى

ادعى وقوعه الخ) ولا صدق يمينه نافية وسم (قوله بالبينة) عبارة الاسنى بالمشاهدة اه (قوله بأن احتمل سلامتها الخ) فديقال المراد بالعموم في كلام الاصحاب شمل السبب للوديعة فلا حاجة لما زادها المتأخرون من التقييد باحتمال السلامة ثم رايته في شرح الروض اشار لما اختاره سيد عمر (قوله بان احتمل سلامتها) بان عم ظاهر الايقين ما غنى وشرح الروض (قول المتن وان عرف) أى الحريق وقوله وان جهل أى ما ادعاه من السبب الظاهر اه معنى (قول المتن ثم يحلف على التلف به) فديقال هلا فصل بين ما اذا تعرضت البينة لتكون الحريق مثلا عرف وعمومه فيصدق الوديعة بلا يمين وبين ما إذا لم تعرض فيحتاج اليمين اه رشيدى أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالبينة عقب قول المصنف فان عرف (قوله فان نكل الخ) عبارة المغنى فان لم يقم ببينة او نكل عن اليمين حلف الخ اه (قوله لم يضمن الوديعة الخ) أى لم يسبق له تفريط او تعد يقتضى دخول الوديعة في ضمانه (قوله لم يضمن الوديعة بتفريط الخ) لا يتخفى ان مثله يتأق فيما سر في دعوى التلف لكنه إنما خص هذا بالتقييد لان الرد مبرىء من التلف فربما يشوم ان دعوى الرد كالرد فرفعه بما ذكر اه رشيدى أقول وقد أشار الشارح كغيره اليه بقوله نعم يلزمه الحلف الخ (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن اتهمته فهم مودعون اه سم (قوله لانه رضى) أى من اتهمته وكذا ضمير عليه (قوله به) أى الرد (قوله بتصديق جاب الخ) بخلاف جاني وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ماجباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه سم على حج وافهم قوله غير ناظره انه لو استاجره ناظره للجباية قبل دعواه التسليم اه عش (قوله لمستاجره الخ) ليس بقيد فثله مالواذن لشخص في ذلك من غير ذكر عوض اه عش (قول المتن كوارثه) أى المالك اه معنى أى ووكيل المودع كما مر عن الروض والمغنى (قول المتن وارث المودع) ومثله وارث الوكيل اخذا من قوله الاتى وما ذكر من التفصيل الخ اه عش (قوله منه) أى من الوارث لا من مورثه فانه يأتى حكمه (قوله لم يعينه الخ) لم يبين محترزه اه سيد عمر أقول فديتبين تمام عن الروض والمغنى في حاشية قوله فلا يقبل قول الوديعة الخ لانه لا مفهوم له راجع وتامل واعل لهذا لم يذكروا المغنى ذلك القيد (قوله وملنقط) عطف على من طيرت الخ وقوله الرد مفعول ادعى (قوله كامر) أى قبيل قول المصنف منها إذا نقلها الخ اه كردى في خلاف قوله أو يده قبل التمكن الخ راجعه (قوله على ان للوديعة اخذها الخ) معتمد اه عش (قوله كامر) أى في شرح فان فقدته فامين (قوله بان قال) الى الكتاب في النهاية لإفواله المسقط للضمان وقوله وفارق الى بخلاف نحو (قوله يمنع قبول الخ) خبر وجودها (قوله المسقط الخ) نعت التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد والتلف فخرج به مالو

(قوله نعم يلزمه الحلف له الخ) لعله إذا طلب تحليفه (قوله وبحت حمله الخ) عبارة القوت ومنها أى التنبيهات عند المتولى موت الحيوان والغصب من الاسباب الظاهرة والحق البغوى الغصب بالسرقه قال الراعى وهو الاقرب قلت وينبغي انه ان ادعى موت الحيوان بقرية او رفقة سفر فكما قال المتولى او بيرة حال انفراده فكما لسرقه وكذا يقال في الغصب ان ادعى وقوعه في مجمع كرفقة او سوق طوب ببينة وإلا فلا اه (قوله على ما إذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع) أى وإلا فهو من الخفى (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن اتهمته لهم مودعون (قوله وأفتى ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى الخ) بخلاف جاني وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ماجباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه مر (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يخالف انه لو قال الوكيل انيت بالتصرف الماذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق

من طيرت الريح ثوبا بالنحو داره وملنقط الرد على المالك لان الأصل عدم الرد ولم ياتمه أموالو ادعى وارث الوديعة أن مورثه ادعى ردها على المودع أو أنها تلفت في يده مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفريط فيصدق يمينه كامر لان الأصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تعديهما وافهم المتن تصديق الامين في الاخير في ردها على الوديعة وهو كذلك لانه اتهمته بناء على ان للوديعة اخذها منه بعد عوده من السفر كامر (وجودها بعد طلب المالك) لها بان قال لم تودعنى يمنع قبول دعواه الرد أو التلف المسقط للضمان قبل ذلك للتناقض

لا طلبه تحليف المالك ولا البيعة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته انه لا تقبل دعواه النسيان حيث لا بيعة وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد اقبح فغلظ فيه اكثر وفارق ما هنا ما مر في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل تاويلا بخلافه هنا لاحتمال ان يريد لم تودعني لم يقع منك ايداع لي بعد التلف او الرد بخلاف نحر قوله لا وديعة لك عندي يقبل منه الكل (١٢٧) اذ لا تناقض هذا كله حيث تلفت والا

فهو بقسيمه (مضمن)
واذا ادعى غلطا او نسيانا لم يصدق فيه المالك لانه خيانة نعم ان طلبها منه بحضرة ظالم خشى عليها منه فخذها دفعا للظالم لم يضمن لانه محسن بالجحد حيث نذر خرج بطلب المالك قوله ابتداء او جوا بالسؤال غير المالك ولو بحضرة تهاول قول المالك لي عندك وديعة لا وديعة لاحد عندي لان اخفاءها يبلغ في حفظها ولو انكر اصل الايداع الثابت بنحو بيعة حبس وهل يكفي جوابه بلا تستحق على شيئا لتضمنه دعوى تلفها اوردها ولا فيه تردد والظاهر منه على ما قاله الزركشي الاول (تنبيه) اذ كرم التفصيل في التلف والرد يجري في كل امين الا المرتين والمستاجر فانهما لا يصدقان في الرد وسيعلم بما ياتي في الدعاوى ان نحو الغاصب يصدق في دعوى التلف ايضا لا بخلافه حسبه ثم يغرم البدل واقضى ابن عبيد السلام فيمن عنده وديعة ايس من مال السكا بعد البحث التام ويظهر ان يلحق بها فيما ياتي لقطعة الحرم بانه يصرفها في اهم

ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن اي البدل ولا يصدق في دعوى الرد الا البيعة كما يستفاد مما ياتي عن شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه) اي الوديع وقوله ولا البيعة معطوفان على قبول الخ (قوله باحدهما) اي الرد والتلف (قوله لاحتمال نسيانه) اي نسيان الوديع اصل الايداع (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله انه لا يقبل دعواه النسيان) اي في الاول نهاية اي في دعواه الرد (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلط وجهها محتملا فتسمع بيئته وان لا فلا فليتامل اه سم (قوله بخلاف نحوه) له الخ حال من لم تودعني من قوله بان قال لم تودعني (قوله يقبل منه الكل) اي دعوى الرد او التلف والبيعة اه ع ش اي وطلب تحليف المالك (قوله يقبل منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية يوم لم يصدق في دعواه الرد الا بيئته انتهى اي واما دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف بعده اي الجحد صدق بيمينته وضمن البدل لخيانته بالجحد كالفاسد سواء قال في جحدوده لاشي لك عندي ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا البيعة انتهى اه سم (قوله فهو) اي الجحد بقسيمه اي لم تودعني ولا وديعة له عندي اه سم وع ش وكردى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله وخرج في المغنى (قوله لم يصدق فيه الخ) صفة قوله غلطا او نسيانا (قوله لانه) اي الجحد (قوله ان طلبها منه الخ) سواء طالب الظالم المالك بها ام لا اه مغنى (قوله اول قول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله لا وديعة لاحد الخ مقول للقول ابتداء الخ (قوله وهل يكفي جوابه) اي لدعوى الايداع الثابت اه سم عبارة الرشدي اي من قامت عليه البيعة باصل الايداع كما هو ظاهر السياق فراجع اه اي ويعلم منه كفايته جوابا عن غير الثابت بالاولى (قوله ما ذكر من التفصيل) الى قوله قال الا ذرعى في المغنى الا قوله وسيعلم الى وافى وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتين والمستاجر) والضابط ان يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده يضمنان كالمستام لا يقبل قوله الا البيعة وان كان امينا فان ادعى الرد على غير من اتهمه فكذلك او على من اتهمته صدق بيمينته الا المكترى والمرتحن اه ع ش (قوله لا يصدقان في الرد) اي يصدقان في التلف اه مغنى (قوله ان نحو الغاصب) اي من يده يضمنان كالمستام (قوله ويظهر) اي للشارح (قوله لقطعة الحرم) اي حرم مكة لا المدينة لجواز تلك لقطعة بخلاف الاول اه ع ش (قوله ولعله) اي ابن عبد السلام اه كردى (قوله قال) اي الا ذرعى (قوله بان يبعد في العادة) ان كان

بالرد والتلف فخرج به ما لو ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن ولا يصدق في دعوى الرد الا البيعة كما يستفاد مما ياتي عن شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قد يقال التناقض المذكور حاصل مع البيعة ايضا ضرورة انه فرع الدعوى (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلط وجهها محتملا فتسمع بيئته والافلا فليتامل (قوله يقبل منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية يوم لم يصدق في دعواه الا بيئته الرد انتهى اي واما دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف بعده اي الجحد صدق بيمينته ويضمن البدل لخيانته بالجحد كالفاسد سواء قال في جحدوده لاشي لك عندي ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا البيعة انتهى (والافلو) اي الجحد بقسيمه اي لم تودعني ولا وديعة لك عندي (وهل يكفي جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار اصل الايداع المذكور فشكل لانه

المصالح ان عرفوا الاسال عارفا و يقدم الاحراج ولا ينيها مسجد اقال الا ذرعى وكلام غيره يقتضى انه يدفعها لقاض امين ولعله انما قال ذلك لفساد الزمان قال كالجواهر وينبغي ان يعرفها كالقطعة للعل صاحبها انسيها فان لم يظهر صرفها فيما ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع فني لم يباس من مال السكا مسكه له ابداعه التبرع به فندبا وايعاها للقاض الامين فيحفظه له كذلك ومتى ايس منه اي بان يبعد في العادة وجوده فيما يظهر صار من جملة اموال بيت المال كما مر في باب احياء الموات

مراده ما مر في الفرائض في المفقود فواضح والا فاللائق اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه لو خشى من اطلاع القاضي تلقها فينبغي اغتفار عدم الحكم ثم يبق النظر فيما لو لم يعلم من حاله شيئا اه سيد عمر (قوله) فيصرفه في مصارفها اي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لاتحاد القابض والمقبض اه ع ش وقدم خلافه وسيأتي ايضا عنه في ارائل كتاب قسم النى. خلافه (قوله) بان له (الخ) اي لمن تحت يده مال من لا وارث له (قوله) او يدفعه الامام (الخ) مقابل قوله فيصرفه في مصارفها من هو تحت الخ اه رشيدى (قوله) فيما يظهر) وحيث فرض الامام غير جائز فلم لا يتعين الدفع اليه اذا تصرف فيما ذكر حيث نذله فليراجع اه سيد عمر (خاتمة) لو تنازع الوديعة اثنتان بان ادعى كل منهما انها لمكة فصدق الوديع احدهما بعينه فللاخر تحليفه فان حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر وغرم له الوديع القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسيته فكذباه في النسيان ضمن كالغاصب والغاصب اذا قال المغمسوب لاحد كما وانسيته فحلف لاحدهما على البت انه لم يغصبه تعين المغمسوب للاخر بلايين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطلب منه الوديعة لله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث واخذها وان قال الوديع حبستها عندى لانظر هل اوصى بها مالها او لا فهو متعدد ضمن ولو ادعى مورقة مكتوبة فيها الحق المقربة اي مثلا وتلفت بتقصيره ضمن قيمتها مكتوبة واجرة الكتابة اه معنى زاد النهاية ومن نظائر مسئلتنا ما لو اعار ارضا للدفن فحفر فيها المستعير ثم رجع المعير قبل دفن فوثة الحفر عليه لولى الميت ومالو وطى من زوجته ونقض وضوءها باللس فانه يازمه ثمن ماء الغسل والوضوء ومالو حى الوطيس اي القرن ليخبر فيه فجاءه اخروير ده فانه يلزمه اجرة ما يخبر فيه اه قال ع ش قوله ضمن كالغاصب وحكمه يفهم من قوله والغاصب لو قال الخ وقوله واجرة الكاتب اي المعتادة ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر الدبوانية ونحوها ولا نظر بما يفرم على مثلها حين اخذها لتعدى اخذيه وقوله او نقض وضوءها الخ روى مالو علت على زوجها او نقضت وضوءه والقياس انها تضمن ماء غسله وضوءه بل لو نقض وضوء اجنبية او نقضت وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من النفقات اه (كتاب قسم النى والغنيمة)

(قوله) بفتح القاف الى قوله وهو الانسب في المعنى الا قوله وهو بكسرهما النصيب الى قول المتن فيخمس في النهاية الا قوله حريبين الى وخرج وقوله وما صرح الى المتن وقوله فاندفع جواب السبكي الى كونها بمعنى (قوله) وهو الخ) الاولى اسقاط هو (قوله) لرجوعه الخ) اي من الكفار اه معنى (قوله) في اسم الفاعل) الاولى اسقاط اسم كافي المعنى (قوله) سمي بذلك لان الخ) قد يقال قد تقدم ما سمي لاجله فياتي قوله ثم سمي به المال الخ وهذا الذى ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذى تقدم انه وجه التسمية عبارة الديمري الى المعنى والنفي مصدر فاء. بى اذا رجع لانه مال راجع من الكفار الى المسلمين قال القفال سمي فينا لان الله تعالى خلق الدنيا الخ فجعل ما قاله القفال شرحا وبيانا لما قال قبله اه رشيدى (قوله) ومن خالفه) اي بالكفر (قوله) وسبيله) اي من خالفه اه كردى (قوله) فعيلة الخ) استعملت شرعا في ربح من الكفار خاص وسميت بذلك لانهما فضل وفائدة محضة والاصل في الباب قوله تعالى ما افاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء الايتين وفي حديث وفد عبد قيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعطوا من المغنم الخمس متفق عليه اه معنى وقوله والاصل الخ في النهاية مثله (قوله) ولا عكس الخ) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة الخ فكان ينبغى ان يثبت العكس لان الفى ربح

ليصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولولبنا نحو مسجد وقوله ولا يبنى بها مسجدا لعله باعتبار الافضل وان غيره اهم منه والافقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناء او يدفعه للام مال يكن جائزا فيما يظهر (كتاب) (قسم) بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة وهو بكسرهما النصيب (الفى) مصدر فاء بفى. اذا رجع سمي به المال الا في لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او المفعول لانه مردود سمي بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للؤمنين للاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من يطيعه (والغنيمة) فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم اي الربح والمشهور تغايرهما كادل عليه العطف وقيل اسم الفى. يشملها لانها راجعة اليها ايضا ولا عكس فهى اخص وقيل هما كالفقير والمسكين

تقدم ان انكار اصل الابداع يمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك ان كان المراد جوابه لدعوى الابداع الثابت فواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد والتلف (كتاب قسم الفى والغنيمة) (قوله) ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة اليها فكان ينبغى ان يثبت

ولم يحل لغير نابل كانت تأتيم نار من السبا، ثم حرق ما جمعه وكانت في صدر الاسلام صلى الله عليه وسلم خاصة لان الصرة ليست الا به ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا النسب لانه قد علم ان ما تحت ايدي الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغيره سبيله رده اليه فلذا ذكر عقب الوديعه لمناسبة لها وهذه مناسبة دقيقة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان اولي فان قلت بل هم كالغاصب فكان الانسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالغاصب وان صح من وجهه لكن فيه تكلم وانما الاظهر التشبيه بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٢٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (الف) مال ذكره

لانه الاغلب وان قيل حذف المال اولي ليشمل الاختصاص (حاصل) لنا (من كفار) حريين او غيرهم لما ياتي في الامثلة فتقييد شيخنا بالحريين موهومان امكن توجيهه على بعد بانه باعتبار انهم لاصل لا لخراج غيرهم نعم يشترط كونه ملكهم ليخرج ما استولوا عليه لنحو مسلم فانه يجب رده اليه كاياتي قريبا وخرج به نحو صيد دارهم الذي لم يستولوا عليه فانه مباح فيملكه آخذه كما في ارضنا (بلا قتال وابطاح) اي اسراع نحو (خيل وركاب) اي ابل وبلا مؤنة اي لما وقع كاهو ظاهر (كجزة) وخراج ضرب على حكمها كذا قيده شارح والوجه انه لا فرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزيه عليه لانه وان كان اجرة يصدق عليه حد الفى ومنه نحو صبي دخل دارنا فاخذه مسلم وضالة حربى يلا دنا بخلاف

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة المغنى والنهاية ولم تحل الغنائم اه (قوله تحرق ما جمعه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم اكل النار السبي وفيه بعد ويمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق ان من قبلنا اذا غنموا الحيوانات تكون ملكا للغنائم دون انبيائهم واذا غنموا غير الحيوانات جمعوا ما فتحى نار فتحررها انتهى اه ع (قوله وهو الانسب) جرى عليه المغنى (قوله بل هذا) اي صنع المصنف (قوله مع جواز تصرفهم الخ) قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الوديع والغاصب واما التصرف فممتنع على كل حال اه سيد عمر عبارة الرشيدى لل مراد بالتصرف نحو الوضع في الحرز والنقل من محل الى اخر للحاجة ونحو ذلك اه (قوله ذكر الخ) اي المال (قوله لنا) خرج به ما حصل لاهل الذمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم اه مغنى (قوله ما استولوا عليه الخ) عبارة المغنى ما اخذوه من مسلم او ذمى ونحوه بغير حق فان لا ملكه بل يرد على ما كان عرفه والا فيحفظ اه (قوله وخرج به) اي بقوله حصل الخ وقوله نحو صيد الخ كحشيشها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كغالب وخير وشفن ورجالة اه مغنى (قوله على حكمها) عبارة المغنى عليهم على اسم الجزية اه (قوله قيده شارح الخ) واقفه المغنى (قوله بينه) اي الخراج الذي ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله ويؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعنى لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كردى وقال الرشيدى قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصة الخراج الذى في حكم الاجرة وكذا قوله وتؤخذ بالنصب اه والاول احسن بل متعين اذ الظاهر ان حتى ما تفرعية فيرفع مدخولها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لا فرق الخ وعلة اه كردى (قوله يصدق عليه حد الفى) اي الى اسلامهم كاعلم من قول المصنف من كفار فاما ما يؤخذ منهم بعد اسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشيدى (قوله ومنه) اي الفى (قوله نحو صبي) اسقاط النهاية لفظه نحر ولعل الشارح ادخل بها المجنون والمرأة ثم رايت في عرش مانصه وينبغي ان مثل الصبي المرأة حيث دخل بلا مان منا اه (قوله لان اخذه يحتاج الخ) اي فيكون غنيمة اه ع (قوله من اهلها) اي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد يؤيده قول المغنى من كفار شرطت عليهم اذ ادخلوا دارنا اه (قوله وما صولخ الخ) كذا في المغنى (قوله ولون غيرنا) جزم به المغنى (قوله اخذ الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقييد الخ (قوله حذفه) اي خرقا هسم (قوله ويرد الخ) معتمداه ع (قوله بانه يدخل) اي ما جلا عنه الخ فيه اي الخوف (قوله ولنحرم الخ) اي او ظنهم عدوا فبان خلافه اه ع (قوله وقد يرد هذا) اي ما تركوه لاهل المغنى الخ (قوله الا ان يحجب) هذا الجواب لا يرد او لوبة الحذف (قوله وما جلا عنه) مستأنف (قوله مستغرق) قد يقال

العكس لان الفى ربح لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ما تحت ايدي الكفار الخ) لا يخفى انهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالوديعه بل من حيثيات لا تناسب الاباب السير على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالاموال المغصوبة اقرب ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قيل الاولى حذفه)

(١٧ - شروانى وابن قاسم - سابق) كامل دخل دارنا فاخذ لان اخذه يحتاج مؤنة اي غالبا (وعشر تجارة) يعنى ما اخذ من اهلها ساوى العشر او لا وما صولح عليه اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلا) اي هر بوا (عنه خوارق) ولو من غير نافية يظهر ثم رايت الا ذرعى بحته ايضا ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذنا من عبارة الشيخين قيل الاولى حذفه ليشمل ما جلا عنه لنحو ضراصهم ويرد بانه يدخل فيه لما تقرر انه شامل لخرفهم منا ومن غيرنا نعم لو فرض انهم تركوا ما لا لا لغنى او لنحو عجز دوابهم عن حمله فهو في ما ايضا كاهو ظاهر وقد يرد هذا عليه الا ان يحجب بان التقييد بالخوف للغالب وما جلا عنه بعد تقابل الجوبين غنيمة لكنه لما حصل التيقن بان كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد (ومال) واختصاص (مر تدقتل او مات) على الردة (و) مال واختصاص (ذمى) او معاهد او مستامن (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

يترك وارثا أصلا وترك وارثا غير حاضر فجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بينه السبكي والفقهاء رداعلى غيرين
أخطوا في ذلك فان خلف مستغرقين لميراثه (١٣٠) بمقتضى شرعنا ولم يرفعوا اليه لئلا يتعرض لهم في قسمته واعترض الحد بشموله لما

أما من مستغن عن التقيد بمستغرق لان من له وارث ان كان مستغرا فانه جميع المال وإلا فله بعضه وبعضه في
فقهي المفهوم تفصيل فلا يرد باعتبار ان الميراث بالمال السابق جميعه اه سيد عمر (قوله فجميع ماله) الاولى
كونه بفتح الهمزة (قوله وما فضل عن وارثه) في شرح الفصول للشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد
وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده
تقييد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنى عنه لعلمه بما سبق في الفرع من ارض او تعقيبه فحل تأمل لجواز
ان يكون كلامه محمولا على الاصل من انتظام امر بيت المال اه سيد عمر (قوله لبيت المال كما بينه الخ)
انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا يأخذه ارثا اه رشيدى أقول يؤخذ مما مر قيل الباب ومن
مواضع في كلامهم ان من هذا المال تحت يده يصرفه في مصارف بيت المال ثم رايت في عرش فيما ياتي عن
قريب ما يصرح به (قوله مستغرقين) الاولى الافراد (قوله لم يتعرض لهم في قسمته) اى وان اقتسموه على
خلاف مقتضى شرعنا فما يظهر اه سيد عمر (قوله واعترض الحد) الى قوله وبان مافى حيز لافى المغنى
(قوله فانه ليس بنى الخ) بل هو لمن اهدى له اه معنى (قوله بسرة) او هبة او نحو ذلك كلفظة اه معنى
(قوله مع انه كذلك) اى غنيمة خمسة اه كردى (قوله وبان الخ) عطف على بشموله (قوله مافى حيز لا)
هو قتال واجبا وخيل وركاب وقوله لا بد منه الخ وانتفاء الخ اى بحسب المراد هنا وقوله تحت انتفاء مجموعته
اى كما تحت انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموعته) اى فيقتضى ان يكون فينا بانتفاء واحد من الثلاثة
وان وجد الآخر ان لان فى المجموع فى الحكم عن الجملة وهو يتحقق بنى اى واحد منها مع وجود الآخرين
اه عرش وقوله فلو كان ينبغي الخ حتى تكون نصافى المقصود (قوله اعادة لا) بان يقول ولا اجفاف
خيل ولا ركاب اه معنى (قوله وهذا حاصل) اى ما اهداه كافرا لافى غير حرب وقوله بذلك اى بعقد
او نحوه اه نهاية (قوله كالملتقط) اى كذكره حكم كالملتقط وقوله الاظهر نعمت الملتقط وقوله من السارق
اى لما سرقه السارق وقوله لولا ذكره اى ذكر المصنف فى السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه
الاولى التانيث اذ الضمير للقطعة (قوله لان فيه) اى اخذ اللقطة (قوله كوفى دارهم) معتمد اه عرش
(قوله السابق) اى انفا (قوله وبان الاصل الخ) هذا لا يدفع الاحتمال الذى هو مدعى المعارض اه سم
(قوله فى تفسير ولا الضالين) اى من ان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم
وغير الضالين فاشترط لكونه صراطا مستقيما بنى كل من كونه صراطا المغضوب وصرط الضالين اه عرش
(قوله بان كونه بنى الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله اذ المراد) اى فى جانب النفى فى حد النفى (قوله)
انتفاء كل على انفراده) فيه ان اوبعد النفى تصلح لنفى كل على انفراده اه سم ووجهه كما فى المغنى ان احد
الثلاثة اعم من كل واحد منها وانتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الحيوان لانتفاء الانسان
(قوله جميع النعم) الى قوله وهذا السهم فى المغنى الا قوله وزعم الى الماتن والى قول الماتن والثاني فى النهاية الا
قوله وزعم الى الماتن وقوله يؤيده حصره الى وقال الماورى وقوله تنبيه الى فائدة وقوله قيل لا يجوز الى قيل

أهداه كافر في غير حرب
فانه ليس بنى كما انه ليس
بغنيمة مع صدق تعريف الفقه
عليه ولما اخذ بسرة من
دار الحرب مع انه غنيمة
مخمسة وكذا ما اهداه
والحرب قائمة مع انه كذلك
وبان مافى حيز لا بد من
انتفاء جميعه والعبارة تحتل
انتفاء مجموعته فكان ينبغي
إعادة لا ويجاب بان قرينة
نفى القتال والاجفاف تدل
على ان الكلام فى حصول
بغير عقد ونحوه مما لا منة
فيه للباخر ذمته وهذا حاصل
بذلك فن ثم اتجه حكمهم
عليه بانه ليس بنى ولا
غنيمة واتجه انه لا يرد على
حد الفقهى وبان السارق لما
خاطر كان فى معنى المقاتل
على انه سيند كركه فى
السير كالملتقط الاظهر
لميراد من السارق لولا
ذكره ثم ما يفيد انه غنيمة
لان فيه مخاطرة ايضا اذ قد
يتهمونه بانه سرقها على ان
الاذرى بحث ان اخذ ماله
بدارنا بلا امان كوفى دارهم
ويوجه بان فيه مخاطرة ايضا
بخلاف اخذ الضالة السابق
وبان الحرب لما كانت
قائمة كانت فى معنى القتال
وبان الاصل لى فى حيز النفى
انتفاء جميعه لا مجموعته
كما اشاروا اليه فى تفسير ولا

أى خوفا (قوله وما فضل عن وارثه فى الثاني) فى شرح الفصول للشيخ الاسلام وإطلاق الاصحاب القول
بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله وبان الاصل فيما
فى حيز النفى انتفاء جميعه لا مجموعته) كما اشاروا اليه فى تفسير ولا الضالين الخ هذا لا يدفع الا بدعى المعارض لانه
مع مخالفة لما قرره لائمة فى باب الايمان ان العطف بالواو بدون اعادة النفى يقتضى نفى المجموع لا يدفع
الاحتمال الذى هو مدعى المعارض فتأمل وقد تمنع المخالفة بان حملهم على نفى المجموع لاحتمال اللفظ لذلك
لانا لانحن بالشك (قوله اذ المراد انتفاء كل على انفراده) فيه ان اوبعد النفى تصلح لنفى كل على انفراده

الضالين وسبب قيل التفويض ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل اجفاف تحتل
ذلك وبقاء ما على حقيقتها من الجمع على انه مردود بان كونها بمعنى أو إنما هو فى جانب الاثبات فى حد الغنيمة لا النفى فى حد الفقه بل هى على
بأنها لاذ المراد انتفاء كل على انفراده (فيخمس) جميع الفقه خمسة اسهم متساوية وقال الائمة الثلاثة يصرف جميعه لمصالح المسلمين

ما يسطى (قوله لنا) أى للشافعية (قوله وزعم الخ) أى فى الاستدلال على التخميس (قوله بالنص) فإن قوله تعالى فى آياتها فإن لله خمسة الخ دليل على التخميس اه سم (قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد) جرى عليه المغنى وكذا سم واطال فى الرد على الشارح كما يأتى (قوله حقيقتان متغايرتان الخ) لك ان تقول تغايرهما لا ينافى لإطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بكونه اخاسا وحل الاول على الثانى على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر فى الاصول فلو كان التغاير مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم على ان حمل المطلق على المقيد جارى فى المتغاير اه سم بحذف (قوله فلم يتصور هنا الخ) هذا يقتضى الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه إلا ان يقال ان البعد يجامع الاستحالة اه سم (قول المتن وخمسة) أى الفى الخمسة فالقسمة من خمسة وعشرين اه معنى (قول المتن مصالح المسلمين) فلا يصرف منه لكافرا اه معنى (قول المتن كالنفور) وكعبارة المساجد والقنابر والحصون اه معنى (قوله من اطراف الخ) أى التى تلى بلاد المشركون فيخاف اهلها منهم اه معنى فتشحن الخ عبارة المغنى أى سدها وشحنها بالعدد والمقاتلة اه (قوله بالعدة) بضم العين وشد الدال أى آلة الحرب (قوله والعدد) بفتح العين يعنى من الرجال وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه رشيدى من حله على ضم العين وتفسيره بما يستعان به فان فيه تكرارا والتأسيس خير منه (قوله وهم اى قضاة العسكر وقوله كما تمهم الخ) أى كاتر زق ائمة العساكر ومؤذنيهم من الاخماس الاربعة (قوله ومؤذنيهم) أى وعالمهم اه معنى (قوله والائمة الخ) أى ومعلمين للقرآن اه معنى (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما تصرح به عبارة فى شرح الارشاد سم ورشيدى (قوله وسائر من يشتغل الخ) تاخير عن قوله ولو اغنياء يقتضى ان التعميم غير مراد فيهم وهو محل تأمل فليراجع اه سيد عمر افول فى عرش ما يصرح بحريان التعميم فيهم ايضا عبارته وينبغى ان يقال مثله أى التعميم بقوله ولو اغنياء فى سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ويدل له قوله والحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغنى ومن ذلك ما يكتب من الجامكية للمستغنين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين فيستحقون ما تعين لهم بما وازى قيامهم بذلك ولكن ينبغى لمن يتصرف فى ذلك مراعاة المصلحة فيقدم الاحوج فالاحوج ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ويشير الى ذلك قول الشارح والطاء الخ وحل اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم ان لا يكون لهم مشروط فى مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهما من وانف المسجد مثلا فان كان ولم يواز تعميمهم فى الوظائف التى قاموا بهادفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الاوقاف اه وكذا صنيع المغنى صريح فى جريان التعميم المذكور فيهم ايضا (قوله بمصالح المسلمين) كمن يشتغل بتجهيز الموتى من حفر القبر ونحوه اه عرش (قوله والحق بهم الخ) عبارة المغنى أى والنبأ به قال الغزالى ويعطى ايضا من ذلك العاجزون عن الكسب لامع الغنى اه والظاهر ان المراد بالغنى مقدار الكفاية وحيث قد عدم الغنى به يقتضى الدخول فى المساكين الا ان فواجه اندراجهم فى هذا القسم فليراجع اه

(قوله لنا القياس على الغنينة الخمسة) فان قوله تعالى فى آياتها فان لله خمسة الخ دليل على التخميس (قوله ويأتى ان الفى والغنينة حقيقتان متغايرتان شرعا) لك ان تقول تغايرهما لا ينافى لإطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بقوله اخاسا وحل الاول على الثانى فتأمل على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر فى الاصول فلو كان تغاير الحقيقتين مانعا من الحمل كان مانعا من القياس الذى ذكره ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم علم ان حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل الامرين المتغايرين الذين اطلقت جهة لاحدهما وقيدت فى الاخر كالقسم الذى اطلق فى الفى وقيد فى الغنينة (قوله فلم يتصور هنا الخ) يفيد الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الا ان يقال البعد يجامع الاستحالة (قوله فى المتن وخمسة خمسة) لم يبين ان قسمة هذا الخمس من الاخماس الاربعة بالقرعة كما ذكر ذلك فى الغنينة كما يأتى فليراجع (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما فى الزكاة وغيرها

لنا القياس على الغنينة الخمسة بالنص بجامع ان كلا راجع اليانام الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر وزعم ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد بعيد لما عرف بما تقرر ويأتى ان الفى والغنينة حقيقتان متغايرتان شرعا فلم يتصور هنا طائى ومقيد (وخمسة خمسة) متساوية (احدها مصالح المسلمين كالنفور) وهى محال الخوف من اطراف بلادنا فتشحن بالعدة والعدد (والقضاة) أى قضاة البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لاهل الفى فى مغزاهم فيرزقون من الاخماس الاربعة لامن خمس الخمس كما تمهم ومؤذنيهم (والعلماء) يعنى المشتغلين بعلوم الشرع وآلاتها ولو مبتدئين والائمة والمؤذنين ولو اغنياء وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم نفهم والحق بهم العاجزون عن

الكسب والعطاء إلى رأى الامام معتبر اسعة المال وضيقة وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه ثلثه سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثرين قالوا وكان له الاربعة الاخماس الآتية لجملة ما كان يأخذه إحدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الروياني وكان يصرف العشرين التي له للمصالح قيل وجوابه قيل ندبوا وقال الغزالي وغيره بل كان التي كله في حياته وإنما خمس بعد موته ويؤيد حصرة قولنا لنا القياس الخ إذا لو خمس في حياته لم يحتج للقياس وقال الماوردي وغيره كان له في اول حياته ثم نسخ في آخرها ويؤيد الاول الخبر الصحيح مالى ما (١٣٢) افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم ير دعيلهم الا بعد وفاته (تنبيه) وقع

لرافعى هتانه صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا ينتقل منه الى غيره ارضا وسبقه لذلك جمع متقدمون ورد بان الصواب المنصوص انه كان يملكه وقد غلط الشيخ ابو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم يملك شيئا وإنما أبيح له ما يحتاج اليه وقد يؤيد كلام الرافعى بانه لم ينصف الملك المطاق بل الملك المحتضى للارث عنه ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص انه يملك وإنما لم يورث كالانبياء أما لثلاثين وارثهم موتهم فيهلك لان ذلك كفر كما قاله المحاملى قال الزركشى وقريب منه ما ذكر ان حكمة عدم شبيهه صلى الله عليه وسلم ان النساء يكرهنه وكرهته منه كفر وأما لثلاثين فيهم الرغبة في الدنيا بجمعها لورثتهم (فائدة) منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فى الاحياء قيل لا يجوز لاحد من أخذ شيء منه أصلا لانه مشترك

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) أى قدر ما أعطى (قوله مؤنة سنة) أى لعياله دون نفسه (قوله والباقي) أى من هذا السهم (قوله قالوا) أى الاكثرين (قوله إحدى وعشرين) كذا في أصله لكن لا بخطه فله من تغيير النسخ فان الظاهر احد وعشرون خبر فجملة الخ وخبر كان قوله يأخذه اه سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ أقول بل المتعين (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخصيس في حياته نحو قوله الاتى لانه ^{صلى الله عليه وسلم} وضع سهم ذوى القربى الذى في الاية فيهم اه سم (قوله حصرة) أى الغزالي ومن معه اه كردى (قوله إذ لو خمس الخ) أى صح الخمس وثبت (قوله لم يحتج للقياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع النص على ان عدم الاحتياج لا يمنع صحة الاحتجاج به اه سم ولك ان يجيب بان المراد بقول الشارح لم يحتج الى القياس لم يقتصر على الاحتجاج بالقياس ولم يضطروا اليه (قوله كان له في اول حياته الخ) جزم به المغنى (قوله ثم نسخ الخ) أى واستقر الامر على ما يأتى اه مغنى (قوله ويؤيد الاول) أى قوله وهذا السهم كان اه الخ اه عرش (قوله ورد) أى قول الرافعى والجمع وقوله وقد غلط الخ تايد للرد (قوله ويؤيد ذلك) أى الحكمة المذكورة (قوله وقريب منه) أى ما قاله المحاملى (قوله وكرهته) أى الشيب منه أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله ما ذكره ابن عبد السلام فى المغنى الا قوله وخالفه الى واتى المصنف (قوله منع السلطان) أى لو منع الخ فقوله فى الاحياء الخ جواب لو المقدره أى لو منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي فى الاحياء جواز اخذه ما يعطاه لان المال الخ عبارة فى المغنى قال فى الاحياء لو لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد اخذ شيء من بيت المال فيه اربعة مذاهب احدها الى ان قال والرابع يأخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) أى القول المذكور (قوله غلو) أى تجاوز عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان محل جواز الاخذ فيما يفرز منه لاحد من مستحقه اما ذلك فيملكه من افرز له فلا يجوز لغيره اخذ شيء منه ومن اموال بيت المال التركات التى تقول لبيت المال فن ظفر بشئ منها جاز له ان يأخذ منه قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقلتهم فيجب عليه الاحتياط فلا يأخذ الا ما كان يستحقه لو صرفه ادين بيت المال على الوجه الجائز ويجوز ايضا ان يأخذ منه لغيره ممن عرف احتياجه ما كان يعطاه اه عرش (قوله قدر حقه) اهل الاوضح الانصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) أى القول الاخير (قوله هو القياس) معتمد اه عرش (قوله وله فيه) أى فى بيت المال (قوله انتهى) أى ما فى الاحياء زاد المغنى عقبه ما نصه وافرعه فى المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر اه (قوله ومال المجانين) عطف على الاموال عبارة النهاية كمال المجانين الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخطها) أى خطها لا يميز (قوله او على بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل اليه شيء من غلة ما وقف عليه وعلى غيره حيث لم تصرف لبقية المستحقين اه عرش (قوله وما ذكره الغزالي) أى ترجيحه القول الاخير من الاقوال الاربعة المارة (قوله برده) أى ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) أى

(قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخصيس في حياته نحو قوله الاتى لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذى فى الاية فيهم (قوله إذ لو خمس في حياته لم يحتج للقياس) فيه نظر بناء

ولا يدري حصته منه وهذا غلو وقيل يأخذ كفاية يوم ويوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون ما وهذا هو القياس لان المال ايش مشترك بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالفه ابن عبد السلام فرفع الظفر فى الاموال العامة لاهل الاسلام ومال المجانين والايام واتى المصنف بان من غصب اموالا لاشخاص وخططها ثم فرغها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل أخذ قدر حقه أو على بعضهم لوم من وصل له شيء قسمته عليه وعلى الباقين نسبة اموالهم وما ذكره الغزالي اوجه ما ذكره ابن عبد السلام إذ كلامهم الآتى فى الظفر برده ولا يعارضه هذا الافتاء لان أعيان الاموال يحتاط لها ولا يحتاط لجزءها من الحقوق (يقدم الامم فالام)

وجواباً له هاشم بن عمار (المطلب) المسنون لأنه عليه السلام وضع سهم ذوى القربى الذى فى الآية فيهم دون بنى اخيهما شقيقهما عبد شمس ومن ذريته عثمان واخييهما لا يسميان فليجمع عن ذلك بقوله نحن وبنو المطلب شئ واحد وشك بنى اصابه رواء البخارى اى لم يفرقوا بنو هاشم فى نصرته عليه السلام جاهلية ولا اسلام والعبرة بالانتساب للابادون الامهات لانه عليه السلام لم يعط الزبير وثمان رضى الله عنهما شيئاً من ان اميها هاشميتان ولا يرد عليه ان من خصائصه (١٣٣) صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاءة

وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وامامة بنت بنته زينب من ابى العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وإنما عقب اولاد فاطمة من علي رضى الله عنهم وهم هاشميون اباؤ الكلام فى الاعطاء من الفى اما اصل شرف النسبة عليه السلام والبيادة فظاهر انه يعم اولاد البنات مطلقاً نظير ما مر فى آله انهم هنامن ذكر وفى مقام نحو الدعاء كل مؤمن تقى كما فى خبر ضعيف (يشترك) فيه (الفى والفقير) لاطلاق الآية ولا عطائه عليه السلام العباس وكان غنيا وقيدته الامام بسعة المال والاقدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيّة عمّة ابيها رضى الله عنهما كانا يخذلان منه (ويفضل الذكر كالارث) بجامع انه استحقاق بقراءة الاب فله مثل حظى الانثى بخلاف الوصية فان قلت ينافى ذلك اخذ الجد مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل

ما ذكره الغزالي هذا الافتاء اى افتاء المصنف المذكور (قوله وجوبا) الى قوله وإنما عقب فى المغنى وإلى قول المتن والنساء فى النهاية (قوله وبنو المطلب) منهم امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله فيهم) اى بنى هاشم والمطلب (قوله دون بنى اخيهما الخ) مع سؤا لهم له اه معنى اى القسم عليهم ايضاً (قوله عن ذلك) اى الوضع فى بنى الاوين دون بنى الاخرين (قوله لم يفرقوا) اى بنو المطلب (قوله مع ان اميها هاشميتان) اما الزبير فامه صفية عمّة رسول الله عليه السلام كما ياتى واما عثمان فامه كافي جامع الاصول اروى بنت كريب بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت اه وعليه فى قوله اميها هاشميتان نظر بالنظر لعثمان اه ع (قوله ولا يرد عليه) اى على قوله والعبرة بالخ (قوله كابن بنته الخ) اسمه عبدالله اه معنى (قوله عقب) اى خلف عليه السلام (قوله من على الخ) البيان الواقع لمفهوم له (قوله اولاد البنات) اى بناته عليه السلام وقوله مطلقاً سوا اولاد بنات صلبه عليه السلام بلا واسطة او بواسطة الذكور والاناث (قوله فيه) اى خمس الخمس (قوله لا تطلق الآية) الى قوله فان قلت فى المغنى لا قوله وقيدته الامام الى المتن (قوله) وقيدته الامام بسعة المال الخ) جزم به النهاية (قوله ولا) اى بان كان المال يسير الا يسد مسداً بالتوزيع اه نهاية (قوله قدم الاحوج) وتلكم ابا لافرازاخذ من قولهم يجوز بيع المرتزة ما افرز لهم وإن لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم يملكوه اه ع (قوله عمّة ابيها) اى فاطمة اى عمّة النبي عليه السلام (قوله كانا يخذلان) الظاهر التانيث (قوله بجامع انه) الى قوله اندفع فى النهاية (قوله ينافى ذلك) اى قول المصنف كالارث (قوله من حيث الجملة) يعنى جملتهم مشبهة بجملتهم اه كرى (قوله ترجيح جمع) عبارة المغنى وحكى الامام فى ان الذكر يفضل على الانثى اجماع الصحابة ونقل عن المزني واثبوري وابن جرير بالتسوية اه (قوله بالاستواء) اى بين الذكر والانثى (قوله نظر لذلك) اى لكون التشبيه بالنسبة لكل على انفراده قاله الكرى ويحتمل ان الاشارة الى اخذ الجد مع الاب الخ (قوله وبحث الاذرعى ان الخنثى) لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله لا خذ شياً) فى تقريب هذا التعليل نظر (قوله من كل) اى من الارث والوصية (قوله فلم يناسبه) خلافاً للتشبيه والمغنى كما سر (قوله وافهم) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وافهم التشبيه استواء) عبارة النهاية والمغنى ويؤخذ منه اى من قوله كالارث انهم لو عرضوا الخ ومن اطلاق الآية استواء صغير الخ (قوله لم يسطر) وعليه لم يقابلون على عدم اخذه كما قالوه فى الزكاة ولا يفرق فيه نظر والاقرب الثانى ثم قضية عدم سقوطه انه يحفظ الى اخذه بماه فان ايس من اخذه لم يثبت ان الامام يصرفه فى المصالح ويحتمل تنزيلهم منزلة المفقودين من الاصناف فيرد نصيبهم على بقية الاصناف ع (قوله لم يبلغ) الى قوله ولا بدق المغنى

على جواز القياس مع النص وما حكاه التاج السبكى فى شرح المختصر عن الاكثر وإن مشى على خلافه فى جمع الجوامع وعدم الاحتياج الى القياس لا يمنع صحة ذكره واحتجاج به (قوله والكلام فى الاعطاء من الفى اما اصل شرف النسبة الخ) هذا الصنيع يقتضى التفاوت بين الامر بن ومع التأمل يظهر عدم التفاوت (قوله لا ينافيه لان التشبيه بالارث الخ) قد يقال مقصود الجمع المذكور ان هذا الاحكام تدل على عدم جريان هذا على طريق الارث وقضية ذلك استواء المذكور والانثى وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجملة (قوله وبحث الاذرعى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شئ الخ) الاوجه انه يوقف بقية نصيب

بجهة قلت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على انفراده فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظراً لذلك وبحث الاذرعى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شئ وقد يوجه بان الوقف إنما يأتى فى ما فيه ملك حقيقى كالارث والوصية وما هنا ليس كذلك لا خذ شياً من كل كما قرر فلم يناسبه الوقف وافهم التشبيه استواء الصغير والعالم وضد هما وانهم لو عرضوا لم يسطر وسيد كره فى السير (والثالث اليتامى) للآية (وهو) اى اليتيم (صغير) لم يبلغ بسن واحتلام لحين لا يتم بعد احتلام حسنه المصنف وضعفه غيره (لا أبه)

ولن كان له جد ولم يكن من اولاد المرتقة و دخل فيه ولد الزنا والمنفى لا اللقيط على الاوجه لان الم تحقق فقدا به على انه غنى بنفقه في بيت المال مثلا اما فائد الام فيقال له منقطع وبقيم البهائم فاقد امه والطيور فاقد هما (ويشترط) اسلامه و (فقره) او مسكته (على المشهور) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم و افرادهم بخمس كامل ولا بدق ثبوت اليتيم والاسلام والفقر هنا من البيضة وكذا في الهاشمي والمطلبي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا بد معها فيهما من استفاضة لنسبه ويوجه بان هذا النسب اشرف الانساب

ويغلب ظهوره في اهله لتوفر الدواعي على اظهار اجلالهم فاحتيط له دون غيره لذلك وسهولة وجود الاستفاضة به غالباً وهل يلحق اهل الخمس الاول بمن يقيم في اشتراط البيضة او بمن ياتي في الاكتفاء بقولها محل نظرو الاقرب الاول لسهولة الاطلاع على حالهم غالباً (والرابع والخامس المساكين وابن السبيل) ولو بقولهم بلاعين وان اتهموا نعم يظهر في مدعى تلف مال له عرف او عيال انه يكلف بيضة نظير ما ياتي في الباب الاتي وذلك للآية وباتي يانها والمساكين يشملون الفقراء ولها مال ثان وهو السكفارة وثالث وهو الزكاة ويشترط الاسلام في الكل والفقير في ابن السبيل ايضا ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما الا الغزو مع نحو القرابة فيعطى بهما والا من اجتمع فيه يتم ومسكته فيعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكته منفكة كذا قاله الماوردي وجزم به غيره وفيه نظر كيف والمسكته شرط لليتيم فلا يتصور

الا قوله لا اللقيط الى المتن والى قول المتن والرابع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له جد) هذا غاية في تسميته بتيما ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنيا اه رشيدى (قوله لا اللقيط) خالفه المنفى والنهاية نقالا وشمل ذلك ولد الزنا واللقيط والمنفى بالعلم نعم لو ظهر لهماى المنفى واللقيط اب شرعا، ترجع المدفوع لهما فيما يظهر اه (قوله على انه غنى الخ) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك اه سم (قوله والطيور فاقد هما) لعله بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدان فرخهما لا ينفقه الا الام اه رشيدى (والطيور فاقد هما) من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجرور (قوله والفقير) اى المشروط في اليتيم فلا ينافى ماسياتى من ان المساكين يعطون بمجرد قولهم اه ع ش اى كما اشار اليه الشارح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) اى في ثبوت كونه هاشميا او مطلبيا اى نهاية (قوله معها) اى البيضة فيهما الى الهاشمي والمطلبي (قوله لنسبه) الاولى لنسبهما بالثنية (قوله ويغلب الخ) عطف على اشرف الخ وقوله اتر فر الخ متعلق بيغلب وقوله لذلك اى لان هذا النسب اشرف الخ وقوله وسهولة الخ عطف على لذلك (اهل الخمس الاول) وهم المصالح وقوله والاقرب الاول اى فيشترط في اعطاء من ادعى القيام بشئ من مصالح المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماما او خطيبا اثبات ما ادعاه بالبيضة اه ع ش (قوله ولو بقولهم) الى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المنفى الا قوله نعم الى وذلك (قوله عرف) نعم تمال (قوله او عيال) بالجر عطف على تلف الخ (قوله وياتى) اى في الباب الاتي يانهم اى المساكين وابن السبيل (قوله ولها) اى المساكين والفقراء (قوله في الكل) اى في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) اى كاليتيم وقوله القرابة اى كونه من بنى هاشم او المطلب وقوله فيعطى باليتيم فقط معتمد اه ع ش (قوله والمسكته منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كهذا وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته اى قبل بلوغه يستحيل انفكا كهذا وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ سم على حج اه ع ش (قوله عقبه) اى عقب كلام الماوردي وقوله هو اى قول الماوردي من اجتمع فيه يتم ومسكته الخ وقوله وهو اى قول الاذرى وقوله فيماد كرتى اى النظر (وبتسليمه) اى ما قاله الماوردي من تصور اجتماعهما مستقلين وقوله فارق اى المسكته (قوله بهما) اى بالغزو وكونه هاشميا (قوله ومنه) اى الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالأغزو) اى لياخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معا (قوله الامام) الى قول المتن واما الاخماس في النهاية وكذا في المنفى الا قوله ويفرق الى ومن فقد (قوله وجميع احادهم) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة اه معنى (قوله في غيرهم) اى في غير ذوى

ذكر مر (قوله لا اللقيط على الاوجه) خالف مر وعبرة شرحه نعم لو ظهر لهماى المنفى واللقيط اب شرعا استرجع المدفوع لهما فيما يظهر انتهت (قوله على انه غنى بنفقه في بيت المال) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك (قوله والاقرب الخ) كذا مر (قوله نعم يظهر الخ) كذا اعتمده مر (قوله والمسكته منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كهذا وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكا كهذا وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ (قوله كيف والمسكته شرط لليتيم الخ) قد يقال شرطيتها لاتنافى استقلالها في حد ذاتها ففيها جهتان فقد تروم الاخذ بها من حيث الاستقلال (قوله وبتسليمه فارق الخ) ويجاب عنه بان المراد انه يعطى من سهم اليتامى

اجتماعهم مستقلين حتى يقال يعطى باليتيم فقط ثم رابت الاذرى قال عقبه وهو فرع ساقط لان اليتيم لا بد له من فقر القرى او مسكته وهو صريح فيماد كرتى وبتسليمه فارق اخذنا هاشميا مثلالها هاشميا بان الاخذ بالغزو والحاجتنا بالمسكته لحاجة صاحبها ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالأغزو (وبهم) الامام وانابه (الا صناف الارادة) وجميع احادهم (الناخرة) بالعطاء غائبهم عن محل الفى وحاضرم وجوب الظاهر الا انه نعم يجوز التفريق بين احاد الصنف غير ذوى القرى لان اتحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعتبرة في غيرهم لا بين الاصناف

ولو قل الحاصل بحيث لو علم ليسد مسدا خص به الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة ومشقة النقل ويرده ان النقل لاقليم لاشئ فيه او فيه ما لا يفي بسا كنيه اذا وزع عليه بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم انما هو موافقة الاية المقتضية لوجوب تعميم جميعهم في جميع الاقاليم ويفرق بينه وبين الزكاة بان التشوف لها انما يكون في علمها فقط لان الغالب انه لا يفرقها الا الملاك بخلاف الفى لان الفرق له الامام او نائبه وهو لاسعة نظره يتشوف كل من في حكمها لوصول شئ من الفى اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن تقدم من الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (واما الاخماس الاربعة التي كانت هي وخمس الخمس النبي صلى الله عليه وسلم على مامر (فلاظهر انها للبرترقة) وقضائهم وائمتهم ومؤذنيهم وعماهم لم يوجد متبرع (١٣٥) وهم الاجناد المرصدون في الديوان

(للهجاء) لحصول النصرة لهم بعده صلى الله عليه وسلم سمو بذلك لانهم ارضوا نفوسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله تعالى وخرج بهم المتطوعة بالغزو وادانشطوا فيعطون من الزكاة دون الفى عكس المرتزة فاقى ما لم يعجز سهمهم عن كفايتهم فيكمل لهم الامام من سهم سبيل الله اخذ من كلام الامام الذي قال لا ادري عقبه انه حسن صحيح غريب وحاصله انه اذا عدم مال الفى من يد الامام والمرتزة مفقود فيهم شرط استحقاق سهم سبيل الله لم يجز صرفه اليهم فان لم يفقد فيهم ولو لم يكفهم اضاعوا وراى صرفه اليهم وان انتهاضهم للقتال اقرب من انتهاض المتطوعة لم يعترض عليه اه وزيف اعنى الامام قول الصيدلان اذا لم يكن للمرتزة شئ

القربى (قوله ولو قل الخ) اى ما لغير ذوى القربى وكذا ما لذوى القربى كما مر (قوله لو عم الخ) اى الاصناف واحادهم (قوله لاشئ فيه) اى من الفى (قوله اذا وزع الخ) متعلق بلا يفي وقوله بقدر الخ متعلق بالنقل (قوله يحتاج) اى الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبران (قوله تعميم جميعهم) اى الاصناف (قوله الاصناف الاربعة) اى المتاخرة (قوله التي كانت) الى قوله اخذ من كلام الامام في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وقضائهم الى المتن (قوله على مامر) اى قبيل التنبيه (قوله متبرع) اى من القضاة الخ اه ع ش (قوله سهمهم) اى المرتزة (قوله فيكمل لهم الخ) اى وهم فقراء اه معنى وسيصرح بهذا القيد ايضا قول الشارح الاقنى وان لم يفقد فيهم الخ وبه يدفع تردسهم بقوله هل ولو مع الغنى اه (قوله من سهم سبيل الله) اى من الزكاة فان احتاج الى شئ بعد ذلك ولم يوجد شئ من الفى فعلى اغنياء المسلمين اه ع ش (قوله وحاصله) اى كلام الامام (قوله والمرتزة مفقود الخ) جملة حالية (قوله شرط استحقاق الخ) اى الفقر (قوله لم يجز صرفه الخ) جواب اذ الضمير لسهم سبيل الله (قوله فان لم يفقد الخ) اى شرط استحقاق الخ (قوله ولو لم يكفهم) من كفاه مؤنته والمفعول الثانى محذوف اى والحال لو لم يعطهم الامام كفايتهم لتفرقوا (قوله وراى الخ) عطف على لم يفقد الخ والضمير للامام وقوله صرفه اى سهم سبيل الله مفعول راي وقوله وان انتهاضهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعترض الخ جواب فان لم يفقد الخ وقوله عليه نائب فاعل لم يعترض والضمير للامام (قوله وجوبا) الى وقيل عربى في المعنى وإلى قوله لم يمت ما يدفع في النهاية الا قوله ويطلق الى المتن (قوله اى دفتر الخ) عبارة المعنى وهو بكسر الدال اشهر من فتحها الدفر الذى يكتب فيه اسماؤهم وقدر ارزاقهم ويطلق الديوان على الموضع الذى يجلس فيه للكتابة فان قبل هذا لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن ابى بكر رضى الله تعالى عنه فهو بدعة وضلالة اجيب بان هذا امر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل اول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع يوما على ديوانه وهم محسبون مع انفسهم فقال ديوانه اى مجازين ثم حذف الهمزة لكثرة استعمالهم تخفيفا اه معنى (قوله على الكتاب) بوزن رمان اى المكتبة (قوله وعلى محامهم) اى الكتاب اى محل جلوسهم للكتابة بقول ائمان وينصب لكل قبيلة الخ زاد الامام على ذلك فقال وينصب للامام صاحب جيش وهو ينصب النقباء وكل نقيب ينصب العرفاء وكل عرف يحيط باسماء المخصوصين به فيه فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو النقباء وكل نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عرف يدعو من تحت رايته والعريف فعيل بمعنى فاعل وهو الذى يعرف مناقب القوم اه معنى (قوله ندبا) كذا في المعنى (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن ذلك مشايخ الاسواق والطوائف والبلدان اه ع ش (قوله وجوبا) كذا في المعنى (قوله من المرتزة) الى

لا من سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولو مع الغنى

الله اذا قاتلوا ما نعى الزكاة اه وكان وجه التزييف ان اشترط مقاتلتهم لما نعى الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم المؤلفة وقول الغزالي اذا قاتلوا ما نعى الزكاة لم يبعد ان يعطوا من سهم الغارمين بعيد جدا (فيضع) وجوب اعند جمع وادعوا انه ظاهر كلام الروضة وندبا عند اخرين وهو الوجه لان القصد الضبط وهو لا ينحصر في ذلك (الامام ديوانا) اى دفتر الاقتداء بعمر رضى الله عنه فانه اول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسي معرب وقيل عربى ويطلق على الكتاب لخدمتهم لانه بالفارسية اسم الشيطان وعلى محامهم (وينصب) ندبا (لكل قبيلة او جماعة عريفا) يعرفه باحوالهم ويجمعهم عند الحاجة فيروى ابو داود وغيره خبر العرافة حتى لا يبدل الناس منها ولكن العرافة في النار اى لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام رجوا بانفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتزة (وعياه)

وهم من تلزمه نفقةتهم (وما يكفهم فيعطيه) ولو غنيا (كفائهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم مراعي الزمن والغلاء والرخص وعادة المحل والمروءة وغيرها لا نحو علم ونسب ليتفرغ للجهاد ويزيد من زاد له عيال ولوز وجرة رابعة ويعطى لامهات أو لادوان كثير كما اقتضاء اطلاقهم خلافا لابن الرفعة هـ لان حماد بن ليس (١٣٦) باختياره ولا ذرعى في الزوجات لا تحصارهن ولعبيد خدمته الذين يحتاجهم لا لما زاد على

قوله ثم ما يدفع في المغنى الا قوله وان كثرت إلى واعبيد وقوله أى اصوله إلى الملك (قوله من تلزمه نفقتهم) من أولاد زوجات ورقيق لحاجة غزوا ولخدمة ان اعتادها لا رقيق زينة أو تجارة اه معنى عبارة عس ومثلهم من يحتاج الهم في القيام بما يطلب منه كسياسة وقواسم يحتاج اليهم في خدمة نفسه ودوابه ومعاونته على قتال الأعداء في السفر ويشعر به قوله الا ان كان لحاجة الجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك الامراء المودون بمصر فاعيطون ما يحتاجون اليه لهم واعياهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتمنيهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه عس (قوله وسائر مؤنهم) بقدر الحاجة اه معنى (قوله مراعي الزمن الخ) في المطاعم والملابس اه معنى (قوله لا نحو علم الخ) كسبق في الاسلام والهجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يسوون كالارث والنفقة لانهم يعطون بسبب ترصد لهم للجهاد وكلهم مترصدون له اه معنى (قوله لا تحصار هن الخ) تعليل المراجع الذي خالفه الا ذرعى من الاعطاء للزوجات مطلقا (قوله واعبيد خدمته) عطف على الامهات الخ عبارة المغنى ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته اذا كان عن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لهن مطلقا اه عبارة عس ومثل عبيد الخدمة اما مؤن بل وغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو خدمة أهل بيته حيث كان عن يخدم اه (قوله لما زاد) الاول لمن زاد (قوله الملك لهم فيه) الجملة خبر عنهم ما يدفع الخ (قوله الملك فيه لهم حاصل الخ) او عاياه فالوجه وقا لهم رقطة النفقة عنه بذلك والافلا فائدة له في ذلك وهو خلاف المقصود سم على المنهج اه سيد عمر (قوله ونحو الاب) أى من سائر الاصول (قوله لها) أى لا للمرتزق (قوله وغيرهما الخ) عطف على الزوجة الخ أى الزوجة والاصول والفروع والناقصات ونحو العبيد تدفع حصتها لولها فالمراد بالولى ما يشمل المالك (قوله ان ذلك) أى القضية المذكورة قوله لها أى الزوجة ونحو الاب (قوله الا انه) أى ملكه اه وكذا الضمير في قوله الا فى فهو ملك وقوله بسبب أى المرتزق خبر ان وقوله ليصرفه أى المرتزق المال المدفوع اليه لاجلها (قوله فتقيد به الخ) أى بصرفه له في مقابل الخ هذا ما ظهر في حله وعليه فكان الاخصر الا واضح فهو ليس ملكا مطلقا بل مقيد به (قوله ما فائدة الخلاف حينئذ) أى حين التقيد بذلك (قوله اذ لو اعطى) أى المرتزق لاجل الزوجة (قوله فهل يورث الخ) هذا التردد مبنى على ان المالك فيه لهم كما سيذكره الشارح والافلام مجال لهذا التردد على ان المالك فيه له كما هو ظاهر (قوله أو طلقت حينئذ) الاولى عقبه (قوله والظاهر لا) أى وان قلنا انه ملكها اه كرى (قوله لما تقرر الخ) في هذا التعليل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أى يورث منها فى الاولى وتأخذه منه فى الثانية وقوله أو تسترد منه أى يسترد الامام من المرتزق (قوله من الاول) أى المالك فيه لهم (قوله لشيخنا الخ) واقفه المغنى (قوله الثانى أى يملكه هو ويصير الخ) (قوله وعباراتهم) أى الاحباب وقوله انه يعطى الخ بدل من عباراتهم وقوله فيه أى الثانى (قوله ملكه وقوله صرف) الظاهر انهما بصيغة الفعل الماضى (قوله أشبههما الاول) أى ملكه ثم صرف الخ (قوله وبثفر يمه) أى الجواهر (قوله على الثانى) أى فى كلام الجواهر وكذا فى قوله ضعف الثانى اه سيد عمر عبارة الكرى على الثانى أى قوله أو لا بل الملك الخ وقوله أن الصرف الخ مفعول التفرع وقوله الخالف صفة الصرف اه (قوله لصريح المتن) أى قوله فيعطيه كفائهم (قوله يتضح) متعلق لتفريعه

(قوله يتضح ضعف الثانى) أى فى الجواهر

حاجته الا ان كان الحاجة الجهاد ويظهر الحاق اماته الموطآت بعبيد الخدمة فلا يعطى الا لمن يحتاجهم لعفة أو دفع ضررهم ما يدفع اليه لزوجته وولده أى واصوله وسائر فروعه على الاوجه الملك يملكه حاصل من الفى وقيل يملكه هو ويصير اليهم من جهته وقضية الاول ان الزوجة ونحو الاب الكاملين تدفع حصتهما لها وغيرهما لولهما والظاهر أن ذلك ليس مراد الان الملك وان كان لها الا انه بسببه ليصرفه فى مقابلة مؤنتهما عليه فهو ملك مقيد لا مطلق فتقيد به وحده فان قلت ما فائدة الخلاف حينئذ قلت فائدة فى الخلاف والتماثل ظاهرة وأما فى غيرهما فمخفية اذ لو اعطى لمدة ماضية فانت عقب الاعطاء فهل يورث عنها أو طلقت حينئذ فهل تأخذه والظاهر لا لما تقرر انه فى مقابلة مؤننا عليه أو مستقبلية فهل هو كذلك أو يسترد منه حصتها كل محتمل وما ذكر من أن الاول اصح هو ما وقع لشيخنا فى شرح منهجه تبعا لغيره والذى فى الجواهر

وغيرها ان الاصح الثانى وهو الذى يتجه عندي وعباراتهم أنه يعطى كفاية عمره أى يقتصر فيها كيف شاء صريحة فيه وعباراتهم اعنى الجواهر هل نقول ملكه ثم صرف الهم من جهته أو لا بل الملك يحصل لهم أى ابتداء فيتولى الامام أو منصوبه صرفه الهم قولان أشبههما الاول وبه قطع بعضهم ويتخذ من قوله فيتولى الامام أو منصوبه صرفه الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فداه له وبثفر يمه على الثانى ان الصرف يكون للمعونات الخالف لصريح المتن وغيره يتضح

ضعف الثاني ويتبين بعض ما ترددنا فيه عليه مما تقرر فتأمل (و يقدم) ندبا (في اثبات الاسم) في الديوان (والاعطاء قريشا) لخبر الشافعي وغيره قوموا قريشا ولا تقدموها وظاهر كلامهم ان مواليهم ليسوا مثلهم هنا وهو لما ياتي قبل فصل من طلب زكاة (وهو ولد النضر ابن كنانة) ابن خزيمة وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر ونقل عن اكثر اهل العلم وقيل غير ذلك سمو بذلك لتقرشهم اى تجمعهم او شدتهم (و يقدم منهم بنى هاشم) لشرفهم لكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و بنى) (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرنه بهم كما روافد الوأوانه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذي يتجه خلافه لان السلام في الاول يقر ظاهران تقديم بنى هاشم اولى وسيعلم من كلامه انه يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله ﷺ (ثم بنى) (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم بنى نوفل) لانه اخوه لايه (ثم بنى) (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم سائر البطون) من قريش (الا قرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبعد (١٣٧) بنى عبد العزى بنى عبد الدار ثم بنى زهرة ابن كلاب اخوال النبي صلى الله عليه

اه كرى ولعل وجه الاتصاف ان ضعف الفرع اللازم يستلزم ضعف الاصل المألوم (قوله ضعف الثاني) اى في ترتيب الجواهر والافراد الاول السابق في كلام الشارح سيد عمر وسم وكردى (قوله ويتبين الخ) معطوف على يتضح (قوله بعض ما ترددنا الخ) وهو قوله كل محتمل وضير عليه يرجع الى الثاني اه كردى اى والجار متعلق بترددنا ولعل المراد بالبعض الشق الثاني من التردد اى الاسترداد والمراد بما تقرر قوله انه في مقابل مؤنثا عليه ويحتمل ان المراد به قول الجواهر فيتولى الامام الخ (قوله من قوله) اى الجواهر وقوله الجواب عن بعض ما ذكرته ولعل المراد بالجواب ما مر انفا من الاسترداد (قوله من التردد) الاول التردد والجار والمجرور بيان للبعض (قوله ندبا) الى قول المتن سائر العرب في المغنى الا قوله ابن خزيمة الى سمو وقوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله كذا قيل الى المتن والى قوله قيل في النهاية الا قوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله فان استوى الى ذلك (قوله كاسر) اى في شرح والثاني بنو هاشم والمطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعنى بين بنى هاشم وبنى المطلب (قوله كذا قيل) جرى عليه المغنى (قوله وسيعلم من كلامه) اى الاتى انفا (قوله) انه يقدم منهم) اى من بنى هاشم والمطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه اقرب للنبي صلى الله عليه وسلم والافيد شمس شقيقهما كما مر اه عش (قوله لان خديجة الخ) وهى بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى اه مغنى (قوله ثم بنى زهرة الخ) سكت عن وجه تقديم بنى عبد الدار عليهم فليراجع (قوله وهكذا) اى ثم يقدم بنى مخزوم ثم بنى عدى لما كان عمر رضى الله تعالى عنه ثم بنى جمح وبنى سهم فهما في مرتبة واحدة ثم بنى عامر ثم بنى حارث مغنى وروى مع شرحه (قوله وبحت تقديم الاوس الخ) والانصار كلهم من الاوس والخزرج هما ابنا حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشى مغنى وشرح الروض (قوله وان كان) اى من عدا قريش (قوله واستواء جميع العرب) عبارة المغنى والاي معنى سائر العرب اه (قوله لكن خالف السرخسى الخ) معتمد السرخسى نسبة الى سرخس بفتح السين والراء المهملة ثم خاء معجمة ساكنة بعدها سين وقيل باسكان الراء وفتح الحاء اه عش (قوله والماوردى فى الثاني) فقال بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولدعدنان ثم ولد قحطان فيرتبهم على السابقة كقريش مغنى واسنى (قوله معتبرا فيهم النسب الخ) عبارة المغنى والاسنى والتقديم فيهم ان لم يجمعوا على نسب بالاجناس كالترك والهند وبالبلدان ثم ان كان لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها والاقرب الى ولى الامر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قربه وبعده كالعرب (قوله هنا) اى فى العجم وقوله فكما ياتي اى انفا (قوله وذلك) اى تقدم العرب على العجم (قوله والمعتمد الخ) وفاقا للمغنى وشرح الروض (قوله ثم بالدين) اى في قدم الاورع فى الدين عش (قوله ثم تخير الامام) اى بن ان يقرع وان يقدم براه واجتهاده مغنى وشرح الروض (قوله و فرق الزركشى) فدل وقاعل (قوله بخلافهم اى) بخلاف الاقربىة فى الامامة فلدست ملحوظة فيها (قوله وهو زجمع) اى فرق الزركشى وقوله لما ذكرته اى من الفرق (قوله وجوبا) خلافا للنهية قال البجيرمى والذى اعتمدته

اخوال النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنى نعيم لان ابا بكر وعائشة منهم وهكذا (ثم) بعد قريش يقدم (الانصار) لانهم الحيدة فى الاسلام وبحت تقديم الاوس منهم لان منهم اخوال عبد المطلب وجده صلى الله عليه وسلم عليه وسلم (ثم سائر العرب) ظاهرة تقديم الانصار على من عدا قريشا وان كان اقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف السرخسى فى الاول والماوردى فى الثاني (ثم العجم) معتبرا فيهم النسب كالعرب فان لم يجمعوا على نسب اعتبر ما يروى عنه اشرف فان استوى هنا اثنان فكما ياتي وذلك لان العرب اقرب منهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واشرف ومتى استوى اثنان قربا قدم اسنهما فان استويا سنا فاسبقهما اسلاما ثم هجرة كذا ذكره الراعى والمعتمد

(١٨ - شروانى وان قاسم - سابع) مافى الروضة انه يقدم بالسبق للاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة

ثم بالشجاعة ثم بتخير الامام واستشكل تقديم النسب على السن هنا عكس الراجح فى امامة الصلاة ويحاج بان المدار هنا على ما نه الافتخار بين القبائل وثم على ما يزيد به الخشوع ونحوه والسن ادخل فى ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد كثر الخير وقص الشرف على ان المذكر هنا غيره ثم لان فرض ذلك فى اجتماع اسن غير نسب مع نسب وهنا فى نسبين احدهما اسن والاخر اقرب اه وفيه نظر بل الاسن فى هذه الصورة ايضا مقدم ثم لاهنا والفرق ما ذكرته و فرق الزركشى بان الاقربىة ملحوظة هنا كالارث ولهذا فضل الذكروى لاختلاف بالنسب بخلافها ثم وهو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتأمل (ولا يثبت) وجوبا كما يصرح به كلام الروضة وغيرها

وكان وجهه انه قد ترتب على اثباته مفسدة كادعائه ان مانعه انما حدث بعد اخر تفرقة لاني عليهم بدليل اثبات اسمه قبل (في الديوان) مع المرتزة (اعني ولازمنا ولا من لا يصلح للغزو) لنحو جن او قديدا وجهل بالقتال وصفة الاقدام لعجزهم ومحل في مرتزق كذلك اما عيال مرتزق بهم ذلك فيثبتون تبعاله كما يحتمل (١٣٨) الجلال البلقيني وافهم من لا يصح الاعام بماقبله جواز اثبات اخرس واصم وكذا اعرج

يقاتل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء الجواز وفي ائلك بالحرمة وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف بالحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا لكامله وهو محتمل (ولو مرض بعضهم او جن ورجى زواله) ولو بعد مدة طويلة (اعطى) وبقي اسمه في الديوان املا يرغب الناس عن الجهاد (فان لم يرج فالظاهر انه يعطى) ايضا لذلك لكن يحكى اسمه من الديوان اى وجوبا بناء على ما تقرر والذي يعطاه كناية بموتة اللائقة به الان وظاهر كلام ابن الرفعة تقريرا على المعتمد انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى بموت المرتزق ما يليق بذلك الممون وهو (زوجته) وان تعددت ومستولداته (وأولاده) وان سفلوا أو أصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما يحتمل الاذرى واعترض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ويوجه به انه يغتفر في التابع المحض ما لا يغتفر في

الزبدي تبعا للروضة وجوب ذلك اه أقول وهو قضية صنيع المغنى (قوله وجهه) اى وجوب عدم الاثبات (قوله ان مانعه انما حدث بعدا) اى قد تستحق من الغنى الحادث بعد (قوله عليهم) اى المرتزة الذين هو متهم واخذ معهم (قوله انحوجبن) الى قوله وافهم في النهاية (قوله وصفة الاقدام) وعبر بالنهاية بـ (قوله) اى عدم جواز اثبات هؤلاء وقوله كذلك اى اعني اوز من ونحوه (قوله) اما عيال مرتزق (الخ) ان كان المغنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوز مائة وعجز عن الفرق يشبتون تبعاله فهذا واضح من أن يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفي مؤنتهم سم على حج اه رشيدى (قوله) وافهم الى قوله وقضية التعبير في المغنى والروض مع شرحه (قوله جواز اثبات اخرس واصم) لقد رتبهم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) اى لا راجلا (قوله وقضية التعبير (الخ) محل تأمل اه سيد عمر (قوله في هؤلاء) اى الاخرس (الخ) وقوله وفي اولئك اى الاعمي والزمن (الخ) بالحرمة) اى على ما اختاره تبع الروضة من وجوب عدم اثبات ائلك خلافا للنهاية كما مر (قول المتن زواله) اى المانع من المرض والجنون (قوله) ولو بعد مدة الى قوله وظاهر كلامهم في المغنى الا قوله اى وجوبا بناء على ما تقرر والى قوله واعترض في النهاية الا ذلك القول (قوله لذلك) اى لا يرغب الناس (الخ) عبارة شرح الروض كما يعطى زوجات الميت واولاده بل اولى اه (قوله يحكى اسمه) اى من المحل الذي يكتب فيه اسماء المرتزة من الديوان لما يظهر والا فحده مطلقا قد يقع في اللبس اه سيد عمر (قوله اى وجوبا (الخ) قد يتوقف في الوجوب: او بفرق بينه وبين ما مر بانتهاء المفسدة هنا بالكلية لانه معطى بكل تقدير وان اختلف القدر المعطى في الحالين نعم ينزى التنبيه على الاختلاف المذكور اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله يحكى اسمه (الخ) اى ندب الا وجوبا على قياس ما مر بل اولى بعدم الوجوب والشهاب ابن حجر يرى الوجوب هنا وهناك اه (قوله بناء على ما تقرر) اى من وجوب عدم اثبات نحو الاعمي (قوله اللائقة به الان) اى لا القدر الذي كان يأخذه لاجل فرسه وقاتله وما اشبه ذلك اه معنى وسلطان (قوله على المعتمد) اى الذي عبر عنه المصنف بقوله فالظاهر انه يعطى كما هو ظاهر خلافا للرشيدى حيث حمله على وجوب عدم اثبات نحو الاعمي الذي اختاره الشارح خلافا للنهاية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنته) اى المريض أو المجنون (قوله يعطى) الى قوله بشرط في المغنى (قوله ما يليق بذلك الممون) اى لا ما كان المرتزق اخذه اه معنى (قوله الذين (الخ) هل هو نعت الزوجات ايضا (قوله بشرط اسلامهم (الخ) فلا تعطى الزوجة الكافرة كما فقي به ابو الدررهم الله تعالى لانها عطية مبتدأة لها ومثلها الباقر فان اسلمت بعد موته فالظاهر اعطاؤها لانتفاء علة منعها وهو الكفر اه نهاية (قوله انه لا فرق (الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله ويرجه (الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية كما مر وشرح الروض قال سم الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لممونه ولو كافرا لظهور التبعة فيل الموت وضعفها بعد الموت مر اه (قوله وان لم يرج) الى قوله ثم رايت في النهاية والمغنى (قوله لا غناء عيالهم) اى بعدم (قوله واستنيط (الخ) عبارة النهاية وما استنبطه السبكي (الخ) بظهور الفرق (الخ) (قوله يعطى بموته) عبارة المغنى زوجته واولاده اه (قوله

(قوله) اما عيال مرتزق لهم ذلك فيثبتون (الخ) ان كان المغنى أن عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوز مائة وعجز عن الغزو يشبتون تبعالهم فهذا واضح من أن يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفي مؤنتهم (قوله الان) انظر ما عبط هل هو كل يوم بيلانه عند حضورهما بالنسبة للنفقة وكل فصل عند حضوره بالنسبة للسكوة (قوله ويرجه (الخ) الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لممونه

في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كونهم من المرتزة بعد املا بمرضا عن الجهاد الى السكسب لا غناء عيالهم واستنيط السبكي من هذا أن الفقيه أو المعيد أو المدرس اذا مات يعطى بموته بما كان يأخذه ما يقوم به ترغيبا في العلم فان فضل شيء ان يترى الوظيف فحق لا نظر لا غلال الشرط فيهم لاسم تبع لا يبيهم المنصف به مدة فدهم مغتفرة في جنب ما مضى كمن البطالة

وللمتنع انما هو تقرير من لا يصلح ابتداءه او فرق غيره بين هذا والمرتب بان العلم محبوب للنفس لا يصعد الناس عنه شيء فيؤكل الناس فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في ارضاد أنفسهم اليه الى تالف وبان الاعطاء من الاموال العامة وهي ما هنا اقرب من الخاصة كالاقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين متقيد بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وقضية هذا ان عمون العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو متجه (١٣٩) ثم رأيت بعضهم رجحه ايضا وان الكلام في غير اوقاف الا تراك لانها

من بيت المال فساوت ما هنا ولعل هذا مراد السبكي ويؤيده قول بعض المحققين انما توسع السبكي ومعا صروه ومن قبلهم في الاوقاف نظرا لما في ازمته من اوقاف الترك اذ هي من بيت المال فنله فيه شيء ياخذ منها وان لم يوجد فيه شروط واقبها ومن لا فلا وان وجدت فيه (فتعطى) المستولدة (والزوجة حتى تنكح) أو تستغنى بكسب أو غيره فان لم تنكح فالى الموت وان رغب فيها على ما اقتضاه اطلاقهم (والاولاد الذكور والاناث) حتى يستقلوا اي يستغنوا ولو قبل البلوغ بكسب او نحو وصية أو وقف او نكاح للاتي او جهاد للذكر وكذا بقدرته على الكسب اذا بلغ كما هو ظاهر لانه بالبلوغ صلح للجهاد فاذا تركه وله قدرة على الكسب لم يعط ثم الخيرة في وقت العطاء الى الامام كجنس المعطى نعم لا يفرق الفلوس وان راجت وله اسقاط بعضهم لكن بسبب ويجب من طلب اثبات اسمه ان

والممتنع انما هو الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الواف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولده وانه يستتاب عنه ان لم يصح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر هو فيه نظرا لسم على حج أقول والا قربانه يقرر عملا بشرط الواف ويستتاب عنه ام عس (قوله) فرق غيره الخ) الفرق الاول لابن النقيب والثاني للعرافى اهم معنى (قوله اقرب الخ) خبر ان (قوله) وقضية هذا) أى الفرق الثاني (قوله) وان الكلام الخ) عطف على ان عمون العالم الخ (قوله) في غير اوقاف الا تراك) أى الارقام (قوله) لاها من بيت المال الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله) ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد او يمنع أن هذا مراده قوله ولا نظر الخ فتأمل اهـ سم (قوله) المستولدة) الى قوله نعم في المعنى الا قوله كجنس المعطى والى قوله ويظهر في النهاية (قوله) او غيره) كارت ووصية ووقف وقضية قوله الاتي وكذا بقدرته الخ ان الاتي زوجة او مستولدة او فرع لا تكلف بالكسب فتعطى ولو قدرت على الكسب (قوله) فان لم تنكح الخ) أى ولم تستغن بكسب أو غيره معنى ورشيدى (قوله) وان رغب الخ) اي رغب الا كفا في نكاحها (قوله) على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه النسخ عبارة المعنى وهو ظاهر اهـ (قوله) بقدرته على الكسب النسخ) عبارة المعنى بقدرته المذكور على الغزو اهـ (قوله) ثم الخيرة في وقت الاعطاء الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وليكن وقت الاعطاء معلوما لا يختلف مسأله أو مشاهرة ونحو ذلك من أول السنة وغيره وأول كل شهر أو غيره بحسب ما رآه الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يشغلهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم التي لاتؤخذ في السنة الامرة اهـ (قوله) لا يفرق الفلوس النسخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضى ان له دفع غير هامن العروض كالحبوب واليابس وبراعى في تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاخراج مع جواز غيرها اهـ عس اقول ويمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفريق النقود والفلوس واما اذا دار بين تفريق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر النقود فيتعين جواز تفريق الفلوس اذا راجت والله اعلم (قوله) ويجيب من طلب الخ) ظاهره وجوبا وعليه فينبغي ان يراد في القيود الحاجة الى اثباته والله اعلم اهـ سيد عمر (قوله) مطلقا) اي احتجنا اليهم ام لا (قوله) وغيره) أى لغير عذر (قوله) اعظم ما يترتب الخ) ينبغي او مساو والله اعلم اهـ سيد عمر (قوله) الاتي) اي قبيل

ولو كان في الظهور التبعة قبل الموت وضعفها بعدهم (قوله) والممتنع الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الواف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولده وانه يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه ويستتاب عنه او لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر هو فيه نظر (قوله) ولعل هذا مراد السبكي) مما يبعد او يمنع أن هذا مراد قوله ولا نظر الخ فتأمل (قوله) ولو قيل ان احتجنا اليه امتنع مطلقا (١) أى لعذر او لا واعلم انه قد يقال الاطلاق في هذا القول اكثر من الاطلاق في المعترض عليه فامعنى الاعراض عليه الاستدراك بهذا فليتأمل (قوله) ولو قيل الخ) عبارة الروض ولا لاحدا احتج اليه اخراج نفسه منه بلا عذر انتهى (قوله) والا فلا وجه لتعيينه) فيه نظر لا يخفى

راه أهلا وفي المال سعة ولبعضهم اخراج نفسه لعذر مطلقا وغيره الا ان احتجنا اليه ويظهر ان المراد بالعذر المتقدم على حاجتنا اليه ما يترتب عليه ضرر لنا وله أعظم ما يترتب على ترك حاجتنا اليه (فان فضلت) ضبط بالتشديد وكانه لو وقع في خطه والا فلا وجه لتعيينه (الاخماس الاربعة عن حاجات المرتبة) وقولنا بالاظهر انها لهم خاصة ويظهر أن المراد بحاجاتهم فيما ذكر ما يحتاجون في المدة المضروبة للفرقة عليهم من نحو شهر او سنة ويؤيده بل يصرح به قولهم الاتي ومن مات (١) وقول المحمى قوله ولو قيل الخ الذي في نسخ الشرح التي يأيد بنا خلافه اهـ من هامش

من المرتزة الخ (وزع) الفاضل (عليهم) اى المرتزة الرجال دون غيرهم على ما نقله الامام عن لحيى كلامهم (على قدره و تتمهم) لانه حقهم وقيل
على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز (١٤٠) لانه ان يصرف بعضه اى الفاضل لاكله (في اصلاح الثغور) وفي (السلاح والكرع)

وهو الخيل لانه معونة لهم
وصريح كلامه انه لا يدخر
من الفى في بيت المال شيئا
ما وجد له مصرفا ولو نحو
بناء رباطات ومساجد
اقتضاها رايه وان حاف
نازله وهو ما نقله الامام عن
النص تاسيا بابي بكر وغير
رضي الله عنهما فان نزلت
فعل اغنياء المسلمين القيام
بها ثم نقل عن المحققين ان
له الادخار ولا خلاف في
جواز صرفه للمرتزة عن
السنة القابلة وله صرف
مال الفى في غير مصرفه
وتعويض المرتزة اذ ارآه
مصلحة (هذا حكم منقول
الفى فاما عقاره) من بناء
او ارض (فالذهب انه) لا
يصير وقفا بنفس الحصول
وان نقله البلقينى عن الامام
عن الائمة واعتمده بل الامام
نخير بين انه (يجعل وقفا
وتقسم غلته) في كل سنة
مثلا (كذلك) اى على
المرتزة بحسب حاجاتهم
لانه انفع لهم او تقسم اعيانه
عليهم او يباع ويقسم ثمنه
بينهم واعتمدا لاذرى المتن
وحمل التخخير المذكور وفاقا
للمروضة واصلا على انه لو
راه امام يجتهد جاز واما
عمومه فهو وجه والاخماس
الاربعة من الخمس الخامس
حكمها ما مر بخلاف الخمس
الخامس الذى للمصالح فانه

الفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وهو ما نقله
الامام عن النص وقوله وله صرف الى المتن (قوله الرجال) اى المتقاتلة مغنى وعش عبارة سم عن العباب
وشرح الروض وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤ تتمهم ويختص بالرجال المتقاتلة فلا يعطى من
الذرائى الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة كالقاضى والوالى وامام الصلوات اه (قول المتن على
قدره و تتمهم) اى على حسبها ونسبتها فاذا كان لاحد منهم نصف مالا لآخر ولا لآخر ثلثه وهكذا اعطاهم على
هذه النسبة اه رشيدى عبارة المغنى مثال ذلك كفاية واحدا لثلاثة وكفاية اثنى اثنى اربعة وكفاية اربعة اربعة
ثلاثة الاف وكفاية الرابع اربعة الاف فيجمع كفايتهم عشرة الاف فيفرض الحاصل على ذلك عشرة
اجزاء فيعطى الاول عشرها والثاني خمسة اجزاء الثالث ثلاثة اشرها والرابع خمسة اشرها وكذا يفعل ان زاد اه
(قوله وهو ما نقله الامام الخ) معتمدا اه عش (قوله عن السنة القابلة) اى ليملكونه بذلك وينبغي ان
لا يرجع على تركتهم بذلك اذ اتموا لانهم استحقوا بمجرده حصوله فاعطوا هم عن السنة القابلة دفع لما استحقوه
الان اه عش (قول المتن هذا) اى السابق كله وقوله فالذهب انه اى جميعه وقوله كذلك اى مثل قسم
المنقول اه مغنى (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الا قوله واعتمدا لاذرى الى والاخماس (قوله من بناء
او ارض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للارض اه سيد عمر (قوله لا يصير وقفا بنفس الحصول)
بل لا بد من انشاء وقفه نهاية ومعنى (قوله بل الامام نخير الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بين انه) اى العقار
والاولى في انه (قوله او تقسم الخ) وقوله او يباع معطوفان على يجعل الخ او بمعنى الواو (واعتمدا لاذرى
المتن) اى تعين الوقف عبارة المغنى يفهم من كلام المصنف تحتم الوقف وليس مرادا بل الذى في الشرح
والروضة ان الامام لو رآى قسمته او يبعه وقسمته ثمنه جاز له ذلك اه (قوله وحمل) اى الاذرى التخخير اى
بين الامور الثلاثة المذكورة اى في الشرح وقوله وفاقا للخ تعليل للحمل وقوله لو رآه اى واحد من الامور
الثلاثة (قوله واما عمومهم) اى عموم الامام بان يكون الامام اعم من المجتهد وغيره فهو وجه ضعيف قاله
الكردى لكن صريح صنيع النهاية يرجع الضمير الى المتن عبارة ومما حلت عليه كلام المصنف ظاهر
ليوافق الروضة كاصلها واما اخذه على عمومهم فهو وجه ضعيف اه وقوله على عمومهم اى تحتم الوقف
سواء رآى الامام غيره من القسمة او البيع وقسمته الثمن ام لا (والاخماس الاربعة) اى من العقار (قوله
حكمها ما مر) اى من التخخير بين الامور الثلاثة اه معنى عبارة المنهج مع شرحه وله اى الامام وقف عقار
فيه او يبعه وقسم غلته في الوقف او ثمنه في البيع بحسب ما يراه كذلك اى كقسم المنقول اربعة اخماسه للمرتزة
وخمسه للمصالح والاصناف الاربعة سواء له ايضا قسمه كالمنفول لكن خمس الخمس الذى للمصالح لا سبيل
الى قسمته اه (قوله فيها) اى المصالح (قوله او قبل تمام الحول) عبارة النهاية وقيل تمامها وبعد جمع المال

بل لا وجه الاتعيينه لان معنى التخفيف انه اذا فضلت الاخماس الاربعة جميعا عن حاجات المرتزة بأن
كانوا اغنياء وحاصل المعنى على هذا وان استغنى المرتزة عن الاخماس الاربعة وزعت عليهم ولا
يخفى ان هذا امر احل كثيرة عن المراد (قوله فان فضلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزة وزع
الفاضل عليهم اى المرتزة الرجال دون غيرهم الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم
بقدر مؤ تتمهم ويختص بالرجال المتقاتلة فلا يعطى منه الذرائى الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة
كالقاضى والوالى وامام الصلوات وله صرفه الى المرتزة لعام قابل الخ اه ونحوها عبارة شرح الروض
(قوله من بناء او ارض) انظر الشجر (قوله او تقسم اعيانه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم
سهم المصالح بل بوقف وتصرف غلته في المصالح او يباع ويصرف ثمنه اليها اه (قوله واعتمدا لاذرى
المتن وحمل التخخير المذكور الخ) اعتمد مر التخخير

لا يقسم بل يباع او بوقف وهو أولى ويصرف ثمنه أو غلته فيها من مات من المرتزة بعد جمع المال وتام الحول اى المدة فقسطه
المضروبة للثغرة وعبروا بالحول لانه الاغلب ثم رايتهما صراحا بذلك نقلا وذكر الحول مثال فثله الشهر ونحوه فنصبيه لوارثه او قبل تمام الحول

كان لو رتبته قسط المدة او بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لو ارثه ولو ضاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسد ابدى بالا حوج ولا وزرغ عليهم
بنسبة ما كان لهم ويصير الفاضل ديناً لهم ان لذا ان مال الفيء له صالح فان قلنا انه للجيش سقط قاله الماوردي لكن اطلق في الروضة ان من
عجز بيت المال عن اعطائه بقي ديناً عليه لا على ناظره (اصل) في الغنينة وما يتبعها (الغنينة مال) ذكره للغالب فلا اختصاص كذلك ولا بتأنيقه
ما ياتي فيا يفعل فيه في الجهاد لانه مع كونه غنينة اختص بحكمه غير المال في اخذه (١٤١) وقسمته لتعذر اثبات احكام المال فيه فزعم

شارح ان نحو السكالب

وجلد الميتة غير غنينة ليس

اطلاقه في محله (حاصل من)

مال السكين له (كفار) اصليين

حريين (بقتال واجفاف)

لنحو خيل او ابل من الاذن

ذميين فانه لهم ولا يخمس

والواو بمعنى او فلا يرد الماخوذ

بقتال الرجالة وفي السفن

فانه غنينة ولا يجاف فيه

اماما اخذوه من مسلم قهرا

فيجب رده للمالكه كفاءة

الاسير يرد اليه كذا اطلقوه

ويظهر ان محله ان كان من

ماله ولا يرد للمالكه ويحتمل

انه لا فرق لان اعطاءه عنه

يتضمن تقدير دخوله في

ملكه نظير ما ياتي فيمن امهر

عن زوج طلق قبل وطء

هل يرجع الشرط للزوج

او المصدق ويرد بانا انما

احتجنا للتقدير ثم لضرورة

سقوط المهر عن ذمة الزوج

ولا كذلك هنا لانه لا شيء في

ذمة الاسير فلا تقدير فتمين

الرد هنا للمالك جزوا ما اما

حاصل من مرتدين فتي وكما

مر ومن ذميين يرد اليهم

وكذا بمن لم تبلغه الدعوة

فقطه له او عكسه فلا شيء وانتهت وهي اوضح اه سيد عمر (قوله او بعد الحول الخ) ويعلم منه بالا ولي انه
لا شيء لو ارثه اذ مات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كردي (قوله عنهم) اي المرتبة (قوله ولا) اي بان
سد بالتوزيع مسدا (قوله فان قلنا انه للجيش) وهو الاظهر كما تقدم (قوله اطلق في الروضة الخ) وكذا
اطلق الروض واقره شرحه

(فصل في الغنينة وما يتبعها) (قوله في الغنينة) الى قول كفاءة الاسير في المغني الا قوله ولا بتأنيقه الى المتن
و الى قول المتن فيقصد في النهاية الا قوله المذ كرو قوله ويرد الى و اما ما حصل وقوله ويرده الى ولا يرد (قوله
وما يتبعها) اي كالنفل الذي يشترطه الامام بما في بيت المال (قول المتن مال حصل) اي لثناخلاف الحاصل
الذميين كاياني (قوله ولا بتأنيقه) اي كون الاختصاص غنينة (قوله في الجهاد) متعاقبة قوله ياتي المقيد بالجار
الاول (قوله في اخذه الخ) اي الاختصاص (قوله ان نحو السكالب الخ) اي كحصر بحرمة (قوله مال السكين له)
وقوله اصليين وقوله حريين سيد كمر حريتها على الترتيب (قوله فانه) اي الحاصل لهم من اهل الحرب
(ولا يجاف فيه) الواو للحال (قوله مثلاً) اي او من ذمى ونحوه اه مغني (قوله يرد) اي حيث كان باقيا
فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحربي اه عش (قوله اليه) اي الاسير وكذا اختيار من ماله (قوله ولا يرد
للمالكه) معتمد ومعلوم ان الكلام في المالك المتبرع عن الاسير اما لو قال الاسير لغيره فادنى ففعل فهو قرض
فيرد له جزا اه عش (قوله نظير ما ياتي الخ) حاصله انه ان كان الدافع الزوج او وليه رجع للزوج او
اجنبيه رجع للدافع اه عش (قوله طلق) عبارة للمغني ثم طاق اه (قوله من مرتدين الخ) اي من تركتهم
(قوله وكذا لمن لم تبلغه الدعوة) الى قوله على ما قاله الاذرع في المغني (قوله ان تمسك الخ) الظاهر رجوعه
للمعطوف فقط لكن عبارة المغني كالصريح في رجوعه للمعطوف عليه ايضا فامل (قوله ولا) عبارة للمغني
اما لو كان متمسكا بدين باطل الخ (قوله ويرده ما ياتي الخ) الذي ياتي في الديات ان فيه دية مجوسى مفروض
فيمن لم تبلغه دعوة نبينا اه سم (قوله على التعريف) اي على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ان تكاب
تجوز في التعريف وقد اشترى احتياجه اقربته واضحة وشهرة الا ان يقال الفقهاء ونحوهم يتسامحون بمثل
ذلك اه سم (بخلاف ما ذكره) عبارة للمغني ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا في دارهم
وضرب معسكرنا فيهم فانه ليس غنينة في اصح الوجهين عند الامام مع وجود الاجفاف وعلى عكسه ما اخذ
على وجه السرقة او نحوها فانه غنينة اه (قوله ويجاب عن كون الخ) اي الذي يستشكل على هذا اه سم
عبارة الرشيدى غرضه من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصور المذكورة في قوله ولا يرد على

(قوله بقي ديناً عليه) قضيته ان هذا الزم من نفقة القريب

(فصل في الغنينة وما يتبعها) (قوله ويرده ما ياتي في الديات من وجوب دية مجوسى) مفروض فيمن لم
تبلغه دعوة نبينا ياتي هناك ايضا ترد دية من شك هل بلغته دعوة نبى هل يضمن او لا فعلى عدم الضمان يتجه انه
كحربي لكن بينا هناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هنا فاجعه (قوله فان القتال لما قرب وصار الخ)
حاصل هذا التوجيه ان تكاب تجوز في التعريف وقد اشترى احتياجه اقربته واضحة وشهرة الا ان يقال
الفقهاء ونحوهم يتسامحون بمثل ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) اي الذي يستشكل على هذا (قوله

اصلا بالنسبة لثناصلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق ولا فهو كحربي على ما قاله الاذرع ويرده ما ياتي في الديات من وجوب دية
مجوسى في قتله وهو صريح في عصمته فالوجه انه كالذمى ولا يرد على التعريف خلافاً لزمه ما هو بواجبه عند الانتقام قبل شهر السلاح وما
صالحون به اراهدر لنا عند القتال فان القتال ما قرب وصار كالمحقق الموجود دصار كانه موجود هنا بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل بخلاف
ما ذكره بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في لانه لم يقع تلاق لم تقو شائبة القتال في وجب اجاب عن كون البلاد المفتوحة صلحا غير غنينة

بان خروجه عن المال لنا بالسكلة صيره في حوزتنا لاشائيه لهم فيه بوجه بخلاف البلاد فان بدهم باقية عليها ولو بغير الوجه الذي كان قبل الصالح فلم يتحقق معنى الغنيمة فيها او مرفى تعريفه الى ما له تعلق بذلك (فيقدم منه) اي من اصل المال (السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو صبي وقن وان لم يشترط له وان (١٤٢) كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل كما اقتضاه اطلاقهم او نحو امرأة او صبي ان قاتلا

ولو اعرض عنه الخبر المتفق عليه من قتل قتيل له عليه يذمة فله سلبه نعم القاتل المسلم القن لذمي لا يستحقه وان خرج باذن الامام وكذا نحو مخذل وعين (تنبيه) قوله ^{صلى الله عليه وسلم} من قتل قتيلًا مشكل اذا قيل كيف يقتل فهو من مجاز الاول وهو ظاهر قيل ويصح كونه حقيقة باعتبار انه قتيل بهذا القتل لا بقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة ان إيجاد المعدم محال لان الابدان كان حال العدم فهو جمع بين النقيضين او حال الوجود فهو تحصيل الحاصل باننا نختار الثاني والابدان للوجود انما هو بوجود مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل للحاصل (وهو ثياب القتيل) التي عليه (والخف والزنان) وهو خف طويل لا قدم له يلبس للساق (والات الحرب كدرع) وهو المسمى بالزردية واللامه (وسلاح) فضيته ان الدرع غير سلاح وهو كذلك وقد يطلق عليه وقيد الامام السلاح بمالم يزد

التعريف ما هو بواضعه الخ (قوله بان خروجه عن المال) اي المصالح به فيما تقدم اه سم عبارة الرشيدى اي في المسائل التي جعلنا المال فيها غنيمة اه (قوله ما له تعلق بذلك) ومنه ان من الغنيمة السرة من دار الحرب ولقطتها اه ع ش عبارة المغني ومن الغنيمة ما اخذ من دارهم سرقة واختلاسا او لقطه واما المروء الذي للحري عند مسلم او ذمي والمؤجر الذي له عند احدهما اذا انفك الرهن وانقضت مدة الاجارة قبل هوف او غنيمة وجهان اشبههما كما قال الزركشي الثاني اه (قوله اي من اصل المال) الى التنبيه في النهاية والمغني (قوله المسلم) فارسا كان ام لا اه مغني (قوله ولو نحو صبي) كالجنين والاثني اه مغني (قوله وان لم يقاتل) اي المقتول وقوله او نحو امرأة من النحو العبد اه ع ش (قوله ولو اعرض) اي مستحق السلب مغني ونهاية (قوله لذمي) متعلق بالقن (قوله نحو مخذل الخ) عبارة المغني ويستثنى من اطلاقه الذمي والمخذل والمرجف والخائن ونحوهم بما لا سهم له ولا رضى اه ع ش روى اما المخذل وهو الذي يكسر الاراجيف ويكسر قلوب الناس ويضطهم فلا شيء له لا سهم ولا رضى خا ولا سلبا ولا نفلا لان ضرره اكثر من ضرر المنزعم بل يمنع من الخروج للقتال والحضور فيه ويخرج من العسكر ان حضر الا ان يحصل باخراجه وهن فيترك اه (قوله وعين) اي من الكفار عليهما بان بعثوه للجنس على احوالنا والصورة انه مسلم واما ما في حاشية الشيخ ع ش من ان المراد به من ترسله نحن عيننا على الكفار ووجه عدم استحقاقه السلب انه انما قتل حين ذهابه للكشف احوال الكفار اه فيقال عليه ان عدم استحقاقه حيث انما هو لعدم شهوده الصف لا لخصوص كونه عيننا فلا فائدة في التصوير به اه رشيدى اقول ولعل ما في ع ش اقرب (قوله التي عليه) الى قول المتن على المذهب في المغني الا قوله فرس الى لا اكثر والى قوله وانما يستحق في النهاية الا قوله وقيد الامام الى المتن وقوله وفرس الى لا اكثر وقوله ويلحق به الى المتن (قوله التي عليه) اي ولو حكا اخذ من فرسه المنهى معه للقتال الا في اه ع ش (قول المتن والزنان) براء فالف فنون (قول المتن وسلاح) عبارة العياب وآلة حرب محتاجا اه وهي شاملة للعدد وغيره من نوع كسيفين او انواع وقضيتهم اخرج ما لا يحتاج اليه وينبغي ألا كنفاء في الحاجة بالتوقع فكما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش (قوله قضيتهم) اي عطف السلاح على الدرع (قوله بمالم يزد على العادة) قضيتهم انه لو كان معه آلات للحرب من انواع متعددة كسيف وبندقية وخنجر ودوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان معه سيفان فانما يعطى واحدا منهما ويمكن حمل ذلك الى الزائد على العادة على ما لا يحتاج اليه فيوافق ما رافقا اه ع ش (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الاوجه انه كالجنينة نهاية رسم (قول المتن والجام الخ) وهو ما يجعل في قم الفرس والمقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الراكب والمهازم هو الركاب لكن في ع ش عن المختار هو حديدة تسكون في مؤخر خف الزانض اه والزانض من يروض الدابة اي يعلمها اه بجيرى (قول المتن سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنبلية بدليل عطف الطوق عليه اه بجيرى (قول المتن ومنطقة) وهي ما يشده بالوسط (قول المتن وهيمان) اسم لكيس الدرام اه ع ش (قوله وطوق) وهو حلى للنعق اه قاموس (قول المتن ونفقة معه) بكيسها الا بالخلاف في رحله

على العادة وهو محتمل (ومركوب) ولو بالقوة كان قاتل واجلا وعثانه يده مثلا وظاهر كلامهم هنا انه لا يكفي امساك اي غلامه له حينئذ وان نزل الحاجة عليه يفرق بينه وبين ما قاله في الجنينة بانها تابعة لمركوبه كقضى باقادة غيره ولا كذلك هذا (وسرج والجام) ومقود ومهماز لثبوت يده على ذلك لاجل القتال حسا (وكذا سوار ومنطقة) وهيمان بما فيه وطوق (وخاتم ونفقة معه وجنينة) فرس او غيره ولو من غير جنس مركوبه كراكب فرس معه نحو ناقة او بغل جنين فيما يظهر لا اكثر من واحدة

ولاولد مرگربو والخيرة في واحد من الجنائب للمستحق (تقاد) وان لم يقدها هو على المعتمد (معه) امامه او خلفه فقولهما في المحرر والروضة اصلها بين يديه مثال ويلحق بها على الوجه سلاح مع غلامه لم يحمله له ويفرق بينه وبين ماسر في المركوب الذي مع غلامه بان ذاك يستغنى عنه كثير اختلاف سلاحه وان تعدد مكانه لم يفارقه (في الاظهر) لاتصال هذه الاشياء به مع احتياجه للجنيبة (لاحقية مشدودة على الفرس) وما فيها من نقد ومتاع (على المذهب) لانفصالها عن فرسه مع عدم الاحتياج اليها وان اطال جمع في الاتصاف لدخولها نعم لوجعلها وقاية لظهوره اتجه دخولها (ولما يستحق) القاتل السلب (بركوب غرر يكتفي به) اي (١٤٣) الركوب او الفرر المسلمين (شركافر) اصلي

مقبل على القتال (في حال الحرب) كان اغرى به كلبا او اعجميا يعتقد وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بمغراه لانه خاطر بروحه حيث صبر في مقابلته حتى عقره الكلب قاله القاضي وهو صريح في رد الحاق ابن الرفعة اغراه له وهو في نحو حصن لانه هانم بخاطر شيء اصلوا في المراد انه وقف قريبا من الكلب حتى قتله وحينئذ فقابلته تصح بالموحدة نظرا لقربه المذكور وبالفوقية نظرا لمقاتلته الكلب الذي هو اقل الكافر فتعيين الاذرع الثاني بعيد (فلورمي من حصن او من الصف او قتل نائما) او غافلا او مشغولا او نحو شيخهم (او اسيرا) لغيره ولما فسباني (او قتله وقد انهمز السكفار) بالكلية بخلاف ما اذا تحيزوا او قصدوا نحو خديعة لبقاء القتال ويظهر فيما لو انهمز واحد فتبعه

اي منزله اه شرح منج (قوله ولا ولد مر كوبة) اي وان كان صغيرا ويستغنى ذلك من حرمة التفريق بين الوالدة وولدها وينبغي ان محل تسليم الام للقاتل حيث كان بعد شرب اللبا وجود ما يستغنى به الولد عن امه ولا تركت امة الغنيمة او يسلم هو مع امه للقاتل حتى يستغنى عن اللين ان راى الامام ذلك اه عش (قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب نهاية وسم (قول المتن لاحقية) بفتح المهملة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقه البعير اه مغنى (قوله نعم لوجعلها) اي الاحقية (قول المتن بركوب غرر يكتفي به شركافر في حال الحرب) هذه قيود ثلاثة فرع عليها قوله المورمي (قوله المسلمين) مفعول يكتفي (قوله او اعجميا الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قال لا بعد نقل مسئلة الكلب عن القاضي مانصه وقول الزركشى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو اغرى عليه مجنوننا او اعجميا بعتقد وجوب طاعته مردود اذا لم يقس عليه لا يملك والمقيس بملك فهو للمجنون ولمالك الرقيق لا لامرهما اه قال سمو لا يبعد ان الصبي الذي لا يميز كالمجنون اه (قوله قاله القاضي) اي ما ذكر من مسئلة الكلب وعلتها لا مسئلة الا اعجمي ايضا لما مر خلافا لما يوهمه ضيعه ويحتمل رجوعه للعلة فقط (قوله وهو في نحو حصن الخ) جملة حالية (قوله قريبا من الكلب الخ) يقتضى انه لو كان قريبا منه وبعيداه من الكافر ان الحكم بذلك وهو محل توقف فالذي يظهر ويؤذن به قوله ووقف في مقابلته الخ ان العبرة بالقرب من الكافر حتى يتحقق الخطر بالروح وعليه فيظهر ان ضابطه ان يكون بجعل يناله به سلاح الكافر ولو نحو سهم اه سيد عمر اقول قوله يقتضى الى قوله فالذي يظهر محل تأمل اذ بالقرب من الكلب الذي القته مستلزم للقرب من الكافر (قوله فقاباته) اي هذه المادة في قول القاضي حيث صبر في مقابلته الخ (قوله للكافر) متعلق بقوله لمقاتلته (قوله ثم رايت الخ) ولينظر وجه تاييده لما استظهره وليحذر (قوله والا امام الخ) عطف على الماوردي (قوله اعدم التغير) الى قوله وقول السبكي في المغنى الى قوله وافهمت السنين في النهاية (قوله لما ياتي) اي في قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابي جهل الخ (قوله فان لم يشنخه) اي جرحه ولم يشنخه وقتله اخر (قوله او امسكه الخ) او اشترك اثنان في قتله او اثنان (قوله فان منعه الخ) مقتضى كلامه ان مجرد المنع عن الحرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به في الاسنى والمغنى والفرر خلافا له وان لا بد مع ذلك من ضبطه ولا فليس بأسر حتى لو منعه واحد عن الحرب لانه اخر اشتركوا عليه فالمراد بالضبط وليحذر اه سيد عمر (قوله كمخذل) اي وذى (قوله خذف وراه) عبارة المغنى وكذا كتبها المصنف بخطة في المنهاج ثم ضرب على افضة وراه اه (قوله وقول السبكي الخ) اقره اي قول السبكي المغنى (قوله

(قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب لانه انما يحمله عليها ايقاتل به عند الحاجة شرح مر (قوله لا انفصالها عنه وعن فرسه) اذ ليست ملبوسا لواحدهما مثلا (قوله كان اغرى به كلبا) نقله في شرح الروض عن القاضي ثم قال قاله الزركشى ان الحكم كذلك لو اغرى به مجنوننا او عبدا اعجميا اه والوجه خلافه في المجنون بل السلب للمجنون والفرق ان الكلب لا يتصور ملكه فهو

حتى قتله مرتكبيا الغرر فيه ان له سلبه وان يعد عن الجيش وانقطعت نسبته عنه بخلاف المنهمز بانهمز جيشه لا ندفع شره ثم رايت الماوردي قال ان قتله وقدولى عن الحرب تاركها فلا سلب له الا ان فرلان الحرب كروفر والامام قال المنهمز من فارق المعترك مصر لا من تردد بين الميسرة والميمنة (فلا سلب) لعدم التغير بالنفس الذي جعل له السلب في مقابلته ولو اتخنه واحد وقتله اخر فهو للمخنخ لما ياتي فان لم يشنخه فالثاني او امسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقتله اخر فلمها فان منعه فهو الاسر ولو كان احدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لولا المانع غنيمة وعبارة اصله من وراء الصف خذف وراه لايهاهما وفهم صورتها بما ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلزم في الاختصار الاثنيان بمعنى الاصل من غير تغيير

والآلم يجوز عجب اذ من شأن المختصر تعبير ما وهم سيما ان كان فيما اتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم التغيير في خطبته فاقاله السبكي لا يلاقى صنيعه اصلا (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يفقا) يعنى يزيل ضو (عينه) او العين الباقية له (او يقطع بديه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جهل (١٤٤) لعنه الله لمخنيه ابى عفراء دون قتاله ابن مسعود رضى الله عنهم (وكذا لو اسره) فقتله الامام

والاى وان التزم الا تيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقيد مما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من التزم ذلك اه سم (قوله او العين) الى قول ولهم الماتن في المغنى الا قوله لانه ازال الى الماتن (قوله لاحق له) اى للاسرو قوله في رقبته اى الماسور وما ذكر صريح فان من اسر كافرا لا يستقل بالتصنيف فيه بل الخيرة فيه للامام وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأسره في الحرب او غيره كان دخل دار ناغير امان فأسره اه ع ش (قوله او قطع بدا ورجلا) اى او اليد او الرجل الباقية اخذا من قوله السابق او العين الباقية (قوله وفرض بقائه) اى الامتناع وقوله مع هذا اى قوله او قطع بدا الخ اه ع ش (قول الماتن يخرج) كذا في نسخ الشارح بمثناة تحتية وضبطه النهاية والمغنى نقلا عن خط المصنف بمثناة فوقية (قوله حيث لا متطوع) الانسب لما ياتى به زيادة ويكون ذلك بالمصلحة (من المؤمن اللازمة) كاجرة حامل وراع (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفريع (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة المغنى وان شرط الامام للجيش ان لا يخمس عليهم لم يصح شرطه وجب تخميس ما غنموه سواء اشترط ذلك للضرورة ام لا اه (قوله ويكتب على رقعة الخ) كذا في نسخة مال الفنى كما تقدم فلينظر سببه اه سم اقول ان الغانمين هنا ما يكون للاخماس لاربعة وحاضرون ومحضرون ويجب دفع الاخماس لاربعة اليهم حال اى ما ياتى فوجبت القرعة القاطعة للنزاع كافي سائر الملاك واما الفنى فافره هو كقول الى الامام ولا مالك فيه معين فقل يكن للقرعة فيه معنى اه رشيدى (قوله في بنادق) اى متساوية اه معنى (قوله فاخرج لله) اى او للصالح اه معنى (قوله ويقدم قسمته الخ) اى يستحب ان يكون قسمة ما للغانمين في دار الحرب (قوله ويكره تاخيرها الخ) اى بلا عذر روض (قوله ولو لسان الحال) قد يؤخذ منه ان المدين يحرم عليه عدم توفية الدين اذا دلت القرينة على الطلب من الدائن اه ع ش (قوله وافهم الماتن الخ) اى حيث اطلق التخسيس وقد تقرر في محله ان مطلقات العلوم ضرورية (قول الماتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التفتيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام اصحاب الامام بعد اصابته فيمتنع ان يخمس بعضهم بعض ما اصابوه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ببعض ما اصابوه يتامل هذا مع ما سياتى من ان له بعد اصابة المغنم تنفيل من ظهرت منه نكابة في الحرب ثم رايت سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يحمل ما ياتى على ان المراد انه من سهم المصالح لا من الاخماس لاربعة اه (قوله بفتح الفاء) الى قوله والمخذل في المغنى والى قول الماتن ولا شئ في النهاية (قوله بالتخفيف) اى مفتوح الفاء ومضارعه الاقنى وضومها

مجردا لا بخلاف المجنون وكذا في العبد الاعجمى فيكون اسيدته شرح مر ولا يبعد ان الصبي الذى لا يميز كالمجنون (قوله والا) اى وان التزم الا تيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقيد مما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس من التزم ذلك فعلم ان ما اورده على السبكي لا يلاقى ما افادته عبارة اصلا (قوله ويكتب الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفنى كما تقدم فلينظر سببه (قوله ويكره تاخيرها) قال في الروض بلا عذر (قوله في الماتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التفتيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام اصحاب الامام بعد اصابته فيمتنع ان يخمس بعضهم بعض ما اصابوه انتهى فلينظر فائدة هذا مع قوله الاقنى وللنقل قسم اخر الخ فانه ظاهر في انه بعد اصابة مع انه كما هنام مال المصالح وهذه الغنيمة (قوله وافهم الماتن السين الخ) لم يبين الحكم حيث نقل مع الجهل بالقدر فيما ذكر هل يجب شئ وما هو او لا

او من عليه اوراقه وفاداه نعم لاحق له في رقبته وفاداه لان اسم السلب لا يقع عليهم ما (او قطع بديه او رجليه) او قطع بدا ورجلا (في الاظهر) لانه ازال اعظم امتناعه وفرض بقائه مع هذا او ما قبله نادر (ولا يخمس السلب على المشهور) للتابع صححه ابن حبان (وبعد السلب يخرج) من راس مال الغنيمة حيث لا متطوع (مسؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤمن اللازمة للحاجة اليها ولا يجوز له اخراجها واثم متطوع ولا باكثر من اجرة المثل لانه كولى اليتيم ثم يخمس الباقي وان شرط عليهم عدم تخميسه فيجعل خمسة اقسام متساوية ويكتب على رقعة لله او للصالح وعلى اربعة للغانمين وتدرج في بنادق ويقرعه فاخرج لله جعل خمسة للخمس السابقين فى الفنى كما قال (خمس لاهل خمس الفنى) يقسم كاسبق) والاربعة الباقية للغانمين وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تاخيرها لدارنا بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحال كما بحثه الاذرى وافهم الماتن انه لا

يصح شرط الامام من غنم شيئا فوله وفي قول يصح وعليه الائمة الثلاثة (والاصح ان النقل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من لا خمس الخمس المرصد للمصالح) لانه الماتن اوركا جاء عن ابن المسيب وانما يجرى هذا الخلاف (ان نقل) بالتخفيف معدى لو احدثوه وما اثر غنم خطه هو التشديد معدى لاثنتين اى جعل النقل بان شرط الثلث مثلا (عما سيغنم في هذا القتال) وغيره ويعتفر الجهل للحاجة وافهم السين امتناع

التنفيل مع الجهل بالقدر بما غم وهو كذلك بخلاف ما اذا علم كما قال (ويجوز ان ينقل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره اذا لا حاجة لا تغفار الجمل حيثئذ وما اقتضاء كلام المتن من تخيره بين الخمس (١٤٥) ومال المصالح يحمل على ما اذا لم يظهر له ان

احدهما اصلح والا لزمه فعله (والنفل زيادة) على سهم الغنيمة (يشرطها الامام او الامير) عند الحاجة لا مطلقا (لان بفعل) ولو غير معين (ما فيه نكايه في الكفار) زائدة على نكايه الجيش كدلالة على قلعة وتحبس وحفظ مكن سواء استحق سلبا ام لا وللنفل قسم آخر وهو ان يزيد الامام من صدر منه ان يحسد في الحرب كبراز وحسن اقدام وهو من سهم المصالح الذي عنده او من هذه الغنيمة (ويجئده) الامام او الامير (في قدره) بحسب قلة العمل وخطاره وضدهما (والا خماس الاربعة) اي الباقي منها بعد السلب للمؤمن (عقارها ومنقولها للغائبين) الآية وفعله صلى الله عليه وسلم (وهم من حضر الواقعة) يعني قبل الفتح ولو بعد الاشراف عليه (بنية القتال) ممن يسهم له كما قيد به شارح وهو غير محتاج اليه لان من برضخ له من جملة الغائبين كما يعلم بما ياتي ثم رايت السبكي صرح بذلك والمخذل والمرجف لانية لها صحبة في القتال فلا يردان خلافا لبعضهم (وان لم يقاتل) او قاتل وان حضر بنية اخرى

لا غير اه رشيدى (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه بل يجوز ان يعطى مما يتجدد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثرة العدو وقلة المسلمين واقتضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو متعدد اه معنى (قوله ولو غير معين) كمن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم الخراج) وهذا يسمى انعاما وجزاء على فعل ماض شكر او الاول جمالة اه معنى (قوله او من هذه الغنيمة) عطف على قوله عنده اي او من سهم المصالح الذي هو من هذه الغنيمة اه عرش (قول المتن في قدره) ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب الاجتهاد اه معنى (قوله اي الباقي منها الخ) الاول بل الصواب حذفه لان الكلام هنا والذي قبله انما هو في الباقي بعد ما ذكر كما تقدم التصريح به مع انه يورهم ان الساب والمؤمن من الا خماس الاربعة وهو خلاف ما مر من اخر اجزها من راس المال ثم يخمس الباقي اه رشيدى (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) الواو فيه بمعنى مع اذا لا لادالة فيها بمجرد احوالنا يدينها ففعله صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله والمرجف) عطف تفسير وقوله لانية لما مر اعادة اللفظ اذ اللفظ تفسيرى كما هو الظاهر اه عرش (قوله فلا يردان) اي على منطوق المتن (قوله خلافا لبعضهم) اقر ذلك البعض المعنى (قوله او قاتل) الى قوله اما المبعوثه في المعنى الا قوله ولا يرد الى فان عاد (قوله لقول ابى بكر الخ) تعليل المتن (قوله ولان الغالب ان الحضور يجرحه الخ) ولا يتاخر عنه في الغالب الا لعدم الحاجة اليه اه معنى (قوله لم فعل الخ) اي من اشتراط حد الامرين القتال او نيته (قوله لكان ان كان الخ) عبارة النهاية لكان محله فيمن لم يكن من ذلك الجيش والا استحق فيما يظهر اه (قوله والا استحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل اه سم (قوله على الاوجه) المتبادر ان معناه على الاوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لما في الروض وشرحه اي والمعنى ما احاصله انه يسهم له وان لم يقاتل كان من هذا الجيش وجيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي لذى من غير هذا

(قوله الا لزمه فعله) أى كما قال الرافعى انه الاشبه بعد نقله التخيير عن الغز الى (قوله) ويجئده الامام في قدره قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله الماوردى عن ظاهر النص خلافاً لنقل عن الماوردى ما يخالف ذلك اه (قوله ممن يسهم الخ) في الروض ويعطى غائباً حضر للقتال قبل انقضائه ما يسبحاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان ممن يسهم له (قوله او قاتل وان حضر بنية اخرى) اي كايه فهم من قوله الاق والاصح ان الاجير الخ (قوله لكان ان كان من غير هذا الجيش والا استحق على الاوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان معنى قوله والا استحق على الاوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف والذي فيه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه وانما يسهم لكان من هذا الجيش وجيش اخر قطعاً لان آخر اسهم له ان قاتل لانه قد بان بقتاله قصده للجهاد وان خلاصه لم يتحضر غرضه والافقوا لان احدهما وصححه في الشرح الصغير يسهم لشروده الواقعة وثانيهما لا لعدم قصده للجهاد اه وحاصله كما ترى انه يسهم له وان لم يقاتل كان في هذا الجيش وجيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي الذي من غير الجيش لكان قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذى من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقله ومعنى (قوله والا استحق على الاوجه) ظاهره وان لم

غير متحرف ولا متحيز لقريبه لم يستحق شيئا ما غنم في غيبته ولا يدخلان زعمه لانهم اياه ابطال نية القتال فان عادوا وحضر شخص الوقعة في الاثناء لم يستحق الا ما غنم بعد حضوره ويصدق متحرف لقتال ومتحيز لقمة قرية يمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشارك في الجميع والسرايا المبعوثة من دار الحرب لسكون الباعث بها شركاء فيما غنم كل والجيش وإن اختلفت الجهة وخش البعد بينهم اما المبعوثة من دارنا فلا يشاركون الا ان تعاونوا (١٤٦) واتحدوا ميرهم والجهة إذ لا يكونون كجيش واحد الا في اناذ كرو ويالحق بكل جاسوسها

وحارسها وكينها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه ايضا لانهم في حكم الحاضرين (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) لما مر (وفيا) لو حضر قبل حيازة المال جميعه وبعد انقضاء الوقعة (وجه) أنه يعطى لانه لحق قبل تمام الاستيلاء والاصح المنع لانه لم يشهد شيئا من الوقعة (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة لحقه) اي حق تملكه لما سيدكر ان الغنمية لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك (لوارثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الانقضاء) للقتال (وقبل الحيازة في الاصح) لوجود مقتضى التملك وهو انقضاء القتال (ولومات في) اثناء القتال (وقبل حيازة شيء) فالذهب انه لا شيء له (فلا حق لوارثه في شيء) وبعد حيازة شيء فله حصته منه وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذي مات او خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه للتبوع

الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقلا ومعنى اهسم (قوله غير متحرف) اي لقتال (قوله ولا متحيز لقريبه) واما المتحيز الى فئة قرية فانه يعطى لبقائه في الحرب معنى اه معني (قوله يمينه) وان نكل لم يستحق الا من المحور بعد عوده اه معني (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء اه سم (قوله لسكون الباعث الخ) علة مقدمة لقوله لشركاء وقوله لها اي دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلفت الخ غاية (قوله على كلامه) اي عكسه (قوله لمن زعمه) اقره المعنى (قوله لانهم) علة لعدم الورد (قول المتن ولا شيء) الى قوله وللراجل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله والاغنياء (قوله لما مر) اي من قول ابى بكر وعمر الخ (قوله اي حق تملكه) اي لا نفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لراي الوارث ان شاء تملك وان شاء عرض اه عش (قوله لما سيدكر الخ) تعليل للتفسير (قوله الا بالقسمة او اختيار التملك) اي على القولين في ذلك اه رشيدى (قوله حصته منه) اي من المحوز اه عش (قوله بقاء سهمه) اي الفرس وقوله للتبوع متعلق للبقاء (قوله ومرضه) اي المقاتل اه عش (قوله والجنون الخ) فلو جن بعد انقضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجميع او في اثنائه وقبل حيازة شيء فلا شيء له او بعد حيازة شيء استحق ما حيز قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالموث وهو اوضح الا في الثلاثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا باطل قطعافيا يظهر وإنما يرد النظر في انه هل يرضخ له او يسهم اخذا ما ياتي في ذى رضى زال نقصه في اثناء القتال فانه يسهم له ما حيز قبل زوال نقصه فليتام له سيد عمر (قوله والاغنياء كالموت) خلافا للمعنى عبارته وفي المعنى عليه وجهان او جهما انه يسهم له لانه نوع من المرض اه عبارة سم قوله والاغنياء كالموت اي الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم اه وعبارة عش قوله والاغنياء الخ وينبغي ان عمله اذ لم ينشأ الاغنياء من القتال والا فهو من امراض اه (قوله اجارة دين) اي ان قيدت بمدة اخذ ما ياتي اه رشيدى عبارة المعنى والاظهر ان الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة للجهاد بل اسياسة الخ امامان وردت الاجارة على ذمته او بغير مدة فيعطى وان لم يقاتل اه (قوله اما اجير الذمة) أى او بغير مدة اه نهاية (قوله او نوى القتال) لم يذكر هذا في اجير الدين اه سم امكنه سيد كرم ما يدل على انه لا فرق (قوله لا سهم له الخ) دل له الساب الظاهر لا اه سم وقال عش مانصه قال سم على حجب هل له الساب ام لا فيه نظر اه سم اقول والا قرب الاول اخذا من عموم حديث من قتل قتيل فله سلبه اه وتقدم عن المعنى في بحث الساب ما يفيد انه لا سالب له فافا لما استظهره سم راجعه (قوله لبطان الاجارة الخ) لانه بحضور الصف بين عليه نهاية ومعنى (قوله معها) اي التجارة اه عش (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك فله الا في والتاجر والمخترق اذا

يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء (قوله والاغنياء كالموت) اي الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم (قوله او نوى القتال) لم يذكر هذا في اجير العين (قوله لا سهم له الخ) هل له السلب الظاهر لا (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك فله الا في

ومرضه وجرحه في الاثناء لا يمنع استحقاقه وإن لم يرج برؤوه والجنون والاغنياء كالموت (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة لم الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمخترق) كالخياط (يسهم لهم اذا قاتلوا) لانهم اولى بمن حضر بنية القتال ولم يقاتل اما اجير الذمة فيستحق جز ما ان قال او نوى القتال كسائر نوى القتال واجير الجهاد المسلم لا سهم له ولا رضى ولا اجرة لبطان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المنافية له وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجارة لانها لا تنافيه ومن ثم اثرت بنية القتال معها كما تقرر (وللراجل سهم ولل فارس)

وإن غضب الفرس لكن من غير حاضر والالذية كالوضع فرسه في الحرب فوجد آخر فقاتل عليه فأسهم المالك (ثلاثة) واحده واثان
لفرسه للاتباع واد الشيطان وإن لم يقاتل عليه بان كان معه او قربه متمثلا لك ولكنته قاتل راجلا او في سفينة بقرب الساحل واحتمل ان
يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها ولو حضر افرس مشترك اعطيا سهمه ثم كرهه بينهما (١٤٧) فازركبا او كان فيها قوة السكر والفر

بهما اعطيا أربعة أسهم
سهمان لها وسهمان للفرس
والا فسهمان لها فقط نعم
ينبغي ان لها الرضخ كالا
غنا فيه ولو غزا نحو صبيان
وعبيد ونساء قسم بينهم
اعد الخمس بحسب ما تقتضيه
الرأى من نساء وتفضل
ما لم يحضر معهم كامل والا
فاهم الرضخ وله الباقي
وقضية ما تقرر إن كان لهم
بعد الخمس الرضخ والباقي
للمسلم وبه يصرح قول
الروضة وأما إذا كان مع
اهل الرضخ واحدا من اهل
الكامل فتعبيده باهل الرضخ
هنا يفيدان ذكره قبله
العبيد والنساء والصبيان
للمتمثل لا للتقييد وهذا
تبين أن الأصح من وجهين
في النهاية لم يرجح ابن الرقة
وغيره منها شيئا لما غنمه
مسلم وذى كاملان انه
بخمس الكل ثم للذى
لرضخ لا غير ويوجه بان
كونه تابع للمسلم اولى من
كونه مساويا (ولا يعطى)
من معه أكثر من فرس (الا
افرس واحد) للاتباع
(عربيا كان او غيره)
كبرذون وهو ما ابواه
أعجميان وهجين وهو ما ابوه

لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اه سم أقول بل اشارة الى قوله كتناجر نوى القتال (قوله وإن غضب اخ) الى
قوله وقضية ما تقرر في النهاية وكذا في المغنى لا قوله نعم الى ولو غزى (قوله لكن من غير حاضر) عبارة
المغنى ولو استعار فرسا واستأجره او غصبه ولم يحضر المالك الواقعة وحضر له فرس غيره اسهم له لا
للمالك لانه الذى احضره وشهده الواقعة اما إذا كان المالك حاضرا ولا فرس معه وعلم بفرسه او ضاع فرسه
الذى يريد القتال عليه فانه يستحق سهمه وإن كان معه فرس فلا يستحق سهم المصوب ولا الضائع لما سياتي
انه لا يعطى الا لفرس واحد اه (قوله للذية) أى المالك الفرس اه عش (قوله للذية) مانصه ظاهره
وإن لم يتمكن من اخذه من الغاصب اه سم (قوله متمثلا لذلك) خرج بذلك ما صحبه للحمل عليه فلا شيء له
بسببه لانه ليس معد للقتال وإن احتيج اليه في حمل الا فقال اه عش (قوله او في سفينة) او في حصن اه مغنى
(قوله ان لها) أى للفرس الرضخ ويقسم بينهم ما اه عش (قوله كالا غنا) اه أى كفرس لا غنا اه (قوله
نحو صبيان اخ) من النحو المجانين اه عش (قوله قسم بينهم اخ) ويتبعهم صغار السبي في الاسلام اه مغنى
(قوله وقضية ما تقرر) أى قوله ولا فاهم الرضخ اخ (قوله قول الروضة اخ) أى والمغنى (قوله فتعبيده) أى
الروضة (قوله للمتمثل اخ) أى فاهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) ر قوله لم يرجع اخ وقوله فيما غنمه
اخ كل منهما نعمت لوجهين (قوله انه بخمس اخ) خبر ان الاصح اخ (قوله كبرذون) الى قوله واعلاها في
النهاية والمغنى الا قوله في القاموس الى وذلك (قوله ويطلق) أى الهجين (قوله وعربى) عطف على اللثيم
وقوله ومقرف كقوله وهجين عطف على برذون (قوله ايضا) أى كالهجين (قوله أى امه البخ) من كلام
القاموس وتفسير لما يدانى الخ (قوله وتفاوتا فيه كتفاوت البخ) مبتدأ وخبر (قول الماتن لا البعير البخ)
والحيوان المتولد بين ما يررض وما يسهم له حكم ما يررض له نهاية ومعنى (قول الماتن وغيره) ومن الغير ما لو
ركب طائرا وقاتل عليه وبقي ما لو حمل ادمى ادميا وقاتل عليه هل يسهم اهما بان يعطى كل سهم راجل او
للمقاتل ويرضخ للحامل فيه نظرا والا قرب الاول اه عن (قوله لاذلا يصلح) أى غير الخيل (قوله لها) أى
البعير وغيره والتاثير باعتبار معنى الغير (قوله بها) أى برضخها على حذف المضاف (قوله قبل الا الهجين
الخ) اعتمده الشهاب الرملى والنهاية والمغنى (قوله فيقدم) أى الهجين منه (قوله البعير لا تنفع فيه) قد يغنى
عنه قول المصنف الاقنى وما لا غنا فيه (قوله لا تنفع فيه) الى قول الماتن فاهم الرضخ في النهاية (قول الماتن اعجف)
ولو احضر اعجف فصيح فان كان حال حضور الواقعة صحيحا اسهم له ولا فلا كما يحتمل بعض المتأخرين نهاية
ومغنى وينبغي اوفى اثناهما وقد يشمله قوله حال حضور الواقعة اه سم (أى هزول) الى قول الماتن فاهم الرضخ

والتاجر والمخترف إذا لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اه (قوله ولا فلهذية) ظاهره وإن لم يتمكن من اخذه من
الغاصب (قوله نعم ينبغي اخ) اعتمده مر (قوله ولو غزا نحو صبيان البخ) ومن كمل منهم في الحرب
اسهم له فيما يظهر شرح مر (قوله وعربى) عطف على مقرف وهجين قبله عطف على برذون (قوله
واعلاها الفيل فالبعير قيل الا الهجين البخ) عبارة شرح الروض والظاهر انه يفضل البعير على البغل
بل نقل عن الحسن البصرى انه يسهم له لقوله تعالى فوالجفتم عليه من خيل ولا يكاب ثم رايت في التعليقات
على الحاوى والانوار تفضيل البغل على البعير ولم أره في غيرهما وفيه نظر اه وجمع شيخنا الشهاب مر
بحمل الاول على نحو الهجين والثانى على غيره شرح مر (قوله في الماتن اعجف) ولو احضره اعجف فصيح
فان كان حال حضور الواقعة صحيحا اسهم له ولا فلا كما يحتمل بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

عربى فقط ويطلق أيضا على اللثيم وعربى أمه أمه ومقرف وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضا في القاموس المقرف كحسن ما يدانى
الهجنة أى امه عربية لا ابوه لان الاقارب من قبل الفحل والهجنة من قبل الام وذلك لصلاح الكل للسكر والتفاوتا فيه كتفاوت الرجالة
(لا البعير وغيره) كفيل وبغل لاذلا تصلح صلاحية الخيل نعم يررضها ولا يبلغ بها سهم فرس ويفاوت بينها واعلاها الفيل فالبعير قيل لا
الهجين فيقدم على الفيل وفيه نظر فالبغل فالحمار على الاوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كصغير وهو ما يبلغ سنة و (اعجف)

أى مهزول والحق به الاذرى الحرون الجوح (وما لا غناء) بفتح المعجمة والمدأى نفع (فيه) لحو كبر وهرم لعدم قائده (و فى قول به على ان لم يعلم نهي الامير عن احضاره) كالشيخ الهم وفرق الاول بان هذا ينفع براهو دعائه والكلام فى السهم اما الرضخ فيعطى له اى ما لم يعلم النسي عن احضاره فيما يظهر اذ لا يدخل الامير دار (٤٨) الحرب لا فرسا كاملا ولا يؤثر طر و حقه ومرضه وجرحه اثناء القتال كما لم يبالوا

مامر فى موته (والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مميزين (والمرأة) ومثلها الخنثى ما لم تبين ذكوره والاعشى والزمن وفائد الاطراف والتاسجر والمحترف اذا لم يقاتل ولا توبيا القتال وقد يشك الزمن بالشيخ الهم الا ان يفرق بان من شان الزمن نقص رايه بخلاف الهم الكامل العقل (والذى) والحق به معاهد ومسانم وحرى بشرطهم الاق (اذا حضروا) ولو بغير اذن سيد وزوج وولى (فلهم) ان كان فيهم نفع ولم يكن للمسلم منهم سلب (الرضخ) وجوبا للاتباع فى ذلك وما للقتن لسيده وترددوا فى المبعوض ورجح الاذرى وغيره انه كالقتن والدميرى وغيره انه ان كانت مهاباة وحضرى نوبته اسهم له والارضخ لان الغنيمة من باب الاكتساب والزركشى انه ان كانت صرف له فى نوبته والا قسم له بقدر حرته وارضخ لسيده بقدر رقه والذى يتجه فيه انه كالقتن لنقصه فيكون الرضخ بينهما وبين سيده مالم

فى المغنى لا قوله ولا توبيا القتال (قوله اى مهزول) أى هذا لا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا فقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كما لا يخفى اه سم (قوله والحق به الاذرى الحرون الخ) واو كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قديم ملك رايه اه نهاية زاد المغنى وهو حسن اه (قوله فيعطى له) ظاهره ولوهر مالا نفع فيه بوجه من الوجوه وقد يوجه بان فيه تكثير للسواد وقد يشك عليه ما يأتى فى نحو العبد والصبي انه انما يررضخ له حيث كان فيه نفع اه سيد عمر (قوله اذ لا يدخل الخ) يتناول تطبيقه على مدلوله اه سيد عمر اقول اعلمه مبنى على ارجاءه اقول الشارح اى ما لم يعلم الخ واما اذا رجع الى قول المتن ولا يعطى الفرس الخ كما هو صريح صنيع المغنى فتطبيقه ظاهر عبارة عرش قوله اذ لا يدخل الخ اى لا يليق بالامير ان يدخل الخ لانه ياتى بذلك اه (قوله مامر الخ) اى فى شرح فالذهب انه لا شئ له (قول المتن والذى) اى والذمية اه مغنى (قوله بشرطهم الاتى) عبارة النهاية والمغنى ان جازت الاستعانة بهم واذن الامام لهم اه (قوله ولم يكن المسلم الخ) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى حيث اعتمدوا ان المسلم يستحق الرضخ وان استحق السلب خلافا لابن الرفعة لاختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله ثم رايت فى النهاية والمغنى الا قوله ويظهر الى المتن والذى يتجه فيه الخ والوجه كما قال شيخى الاول اه مغنى اى قول الاذرى انه كالقتن (قوله فيكون الرضخ بينه الخ) هذا الصنيع يقتضى انه لو كانت مهاباة وحضرى نوبه بشيده قسم بينهما وهو بعيده خارج عن قياس النظائر فايراجع وليجر اه سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له هلا قال اوفى نوبه سيده فلسيده اه (قوله بحسب تفاوت نفقهم) فيرجع المقاتل ومن قتاله اكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التى تدأوى الجرحى او تسقى العطاش على التى تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يسوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد مغنى ونهاية (قوله ولا يبايع برضخ) عبارة النهاية والمغنى لكن لا يبايع به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمداه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه مانصه ولا يخفى ان هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له وافرسه فيكون الاصح انه لا بد ان ينقص مجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لافى الفارس وحده اى فياله قطع النظر عن فرسه وعلى هذا قول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى ان للفارس

الوقعة ينبغي اوفى اثنائها وقد يشمله حال حضور الوقعة (قوله اى مهزول) أى هذا لا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا فقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كما لا يخفى واو كان الفرس اعشى فيحتمل ان يقال ان كان له نفع بان امكن المقاتلة عليه لاستواء الارض وعدم ما يمنع من كروفر فيها اعطى له او الا فلا (قوله ما لم تبين ذكوره) عبارة التجرى بل للزجد لو بان رجولية الخنثى قال البندنجى صرف له سهم من حين بان اه وفى تقييده من حين نظر فليتأمل (قوله من شان الزمن نقص رايه) لا يخفى ما فى هذه الدعوى وكان يمكن الفرق بان المراد من ليس شيخاله راي (قوله ولم يكن الخ) تتبع فيه ابن الرفعة ومن تبعه لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب مر انه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله ورجح الاذرى الخ) اعتمده شيخنا الشهاب مر ايضا (قوله فيكون الرضخ له) هلا قال اوفى نوبه سيده المسيد (قوله فى المتن وهو دون سهم) اى سهم راجل قال فى الروض ولا يبايع به سهم راجل ولو لفارس اه قال فى شرحه وتضية قول الاصل وان كان فارسا ووجهان بناء على انه هل يجوز ان يبايع أعزير الحرد العبد انه يبايع به اى رضخ الفارس سهم راجل لكنته عقبه بقوله وبالمنع قطع الماوردى وقال الاذرى ظاهر كلام الجمهور المنع وهو الاصح فالتصريح

تسكن مهاباة ويحضرى نوبته فيكون الرضخ له لو كون الغنيمة اكتسابا لا يقتضى الحافه بالا حرا فى أنه يسهم له لان السهم انما رضا يكون للكاملين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم مجتهد الامام فى قدره) لانه لم يرد فيه تحديد ويفاوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفقهم ولا يبايع برضخ راجل او فارس سهم راجل ويظهر فى رضخ الفرس انه لا يبايع به سهمى الفرس الكامل وان بايع سهم الفارس اعتبار الكل بجنسه (ومحله الاختصاص الاربعة فى الاظهر) لانه سهم من الغنيمة بسبب استحقاقه حضور الوقعة (قلت انما يررضخ لذى

ومن الحق به (حضر بلاجرة) ولو بجمع القدر إلا فلا شيء له غير ما أجز ما وإن زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به (وإذن الامام) أو الامير (على الصحيح) وإلا فلا شيء له بل بعززه وإن رأى ذلك لنعديه (والله أعلم) وباختياره وإن أكرهه الامام أو الامير على الحضور فله أجرة مثله ولو زال نقص ذي الرضخ بنحو اسلام وعقوب وبلغ أثناء القتال أسهم لهم ولو ما حيز قبل زوال نقصه فما يظهر أو بعده فلا ولو قبل الحيازة فيما يظهر ثم رأيت كلام الروضة مصرحاً بذلك (كتاب قسم الصدقات) أي الزكوات لمستحقينها وجمعها باختلاف أنوعها سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها ولشموها للنفيل وضعا ذكره في فصل آخر الباب ورتبهم (١٤٩) على ما يأتي مخالفاً لمن ابتدأ بالعمل لتقدمه في القسم لكونه يأخذه

عوضاً تاسياً بالاية المشار فيها بلام الملك في الاربعة الاول الى اطلاق ملكهم وتصرفهم وبني الظرفية في الاربعة الاخيرة الى تقييدهم بالصرف فيما أعطوا لاجله وإلا استرد على ما يأتي وبواو الجمع ليفيد اشتراكهم على السواء فلا يجوز حرمان بعضهم ولا إعطاؤه اقل من الثمن على ما يأتي أيضاً وأما قول المخالف القصد مجرد بيان المصرف فيجوز دفع المالك زكاته لصنف بل لو احدثه كفقير فهو مخالف لقاعدة اللغة فيحتاج لدليل إذ ما لا عرف للشارع فيه يجب حمله على اللغة وما يصرح بما قلناه الاتفاق في نحو الوصية او الوقف او النذر او الاقرار لزيد وعمرو وبكر بشيء على انه يصرف اليهم على السواء وذكر أكثر الاصحاب كالمختصر هذا هنالكانه كما سبقه يجمعه الامام ويفرقه واقلمه كالام اخرا الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان انساب وجري عليه

رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمي الفرس فيه نظر أي نظر فليتأمل اه سم (قوله) ومن الحق به) ومنه الحربى اه سم (قوله) ولو بجملة) الظاهر ان مراده لو كانت الاجرة بجملة اه سم (قوله) وإلا فلا شيء له) ويجوز ان يبلغ بالاجرة سهم راجل نهاية ومعنى (قوله) وإن زادت على سهم راجل) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله) وجازت الخ) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن) وبإذن الامام) ولا اثر لاذن الاحاد ولو غزت طائفة ولا امير فيهم من جهة الامام فذكر في القسمة واحدا اهل الصحت وإلا فلانهاية ومعنى (قوله) وباختياره) كقول المتن وبإذن الامام عطف على قوله بلا اجرة (قوله) فان أكرهه الخ) أي ولا يصدق في دعوى ذلك إلا ببينة اه عش (قوله) ولو زال الخ) ويذهبى ان مثل ذلك ما لو كان راجلا في الابتداء ثم صار فارسا في الاثناء ولو قبل الانقضاء بيسير فيعطى سهم فارس اه عش (قوله) بنحو اسلام الخ) كافة مجنون ووضوح ذكره مغنى (كتاب قسم الصدقات)

(قوله) أي الزكوات) الى قول المتن في المغنى لا قوله مخالفاً الى تاسيا وقوله وبواو الجمع الى وذكره الى قول المتن ولا يمنع في النهاية إلا قوله وبواو الجمع الى وذكر (قوله) ولشموها) متعلق بقوله الآتي ذكره (قوله) وضعا) أي لا ارادة لما مرانفس تفسيرها بالزكوات (قوله) ورتبهم الخ) عطف على قوله وجمعها الخ (قوله) لتقدمه) علة للابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيا علة لرتبهم اه سم (قوله) وبني الظرفية الخ) كقوله الاتي وبواو الجمع الخ عطف على قوله بلام الملك الخ (قوله) وبواو الجمع) أي العاطفة اه سم (قوله) ليفيد اشتراكهم) الانساب الاخصر الى اشتراكهم (قوله) هذا) أي كتاب الصدقات (قوله) كما سبقه) أي التي والغبينة (قوله) واقلمهم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله) قيل هذا الخ) وافقه المغنى عبارته ولو ذكر المصنف الآية ثم ذكر ما اقتضت الآية استحقاتهم لا ارتباط كلامه ببعضه ببعض كما فعل في المحرر اه (قوله) ما يحتاج اليه فيه) أي كان يقال كتاب قسم الصدقات وهي الزكوات ويجب قسمها على الفقراء الخ ما في الآية ثم يقول فالفقير من لا مال الخ اه عش (قوله) ما يأتي الخ) عبارة النهاية فما يأتي من الخ يخرج عنه كونه مغلنا إذ دلالة السياق الخ اه (قول المتن) يقع موقعا الخ) ولا فرق بين ان يملك نصا بامن المال

بالتجميع من زيادة المصنف اه ولا يخفى أن هذا الخلاف في الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح انه لا بد ان ينقص مجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لاني الفارس وخدهاى فيما له مع قطع النظر عن فرسه وإلا فلا معنى للبالغة في عبارة الروض ولا لتخصيص اصله للخلاف في الفارس فتأمل وعلى هذا فقول الشارح ويظهر في رضخ الفرس الخ مقتضى ان للفارس رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمي الفرس فيه نظر فليتأمل (قوله) ومن الحق به) ومنه الحربى (قوله) ولو بجملة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجملة (كتاب قسم الصدقات)

(قوله) لتقدمه) علة لا بد او قوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيا علة لرتبهم (قوله) وبواو الجمع) أي العاطفة (قوله) واقلمهم) عطف على أكثر (قوله) لان دلالة السياق الخ) فقد افاد القصة مع الاختصار (قوله) في المتن يقع) ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون المتن وقوع كل بانفراده وذلك صادق

في الروضة (الفقير من لا مال له) قيل هذا مغلط فانه لم يذ كر ما يربطه اه وليس في محله لبنازعم التفلت على زعم أنه لم يذ كر رابطا فان أراد الرابط النحرى فليس هنا ما يحتاج اليه أو المعنوى فهو مذ كر بل متكررى كلامه الآتى وبفرض أنه لم يذ كر ما يأتي من أن هؤلاء الاصناف الثمانية هم المستحقون لهذه الصدقات لم يكن مغفانا لان دلالة السياق محكمة وهي قاضية بعدم ناله أدنى ذوق بان المراد قسمتها لمستحقينها وأنهم الميئون في كلامه (ولا كسب) حلال لا يثق به (يقع) جميعها أو يجمعها (موقعا من حاجته) من مطعم وملبس ومسكن وسائر مالا بد منه لنفسه وموئته الذي تلزمه مؤنته لا غير وأن اقتضت العادة إنفاقه خلافا لبعضهم وكأنه توهمه من كلام السبكي الآتى رده

على ما يليق به وبهم من غير اسراف ولا تقتير كمن يحتاج عشرة ولا يجد الا درهمين وقال المحاملي الثلاثة والقاضي الاربعة واعترض بأنه يقع موقعاً قضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكتبب وهو كذلك هنا وفي الحج في بعض صورده كما مر وفيمن تلزمه نفقة فروعاً بخلافه في الأصل المتفق عليه لحرمة كإبائهم (١٥٠) يستعمله وقد راعيه أي بأن لم يكن عليه فيه مشقة لا تختمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه

ولا يلق به كما يأتي والا اعطى وان ذا المال الذي عليه قدره او اقل بقدر لا يخرج به عن الفقر ولو حالاً على المعتمد غير فقير أيضاً فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ما معه في الدين ونزاع الرافعي فيه الناشئ عن تناقض حكى عنه هنا وفي العتق بأنه ينبغي ان لا يعتبر كما منع وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر مردود بان في منعه للفطرة تناقضاً مرأى وعلى المنع ثم يفرق بان تلك مواساة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهله لتعلق الدين بذمته وما هنا ملاحظه الاحتياج وهو قبل صرف ما بيده غير محتاج وبأن نفقة القريب تجب مع الدين كاذكروا في الفلاس فوجوب الزكاة فيه ونفقة القريب معه يقتضيان الغنى ثم هذا الحد لفقر الزكاة لا فقير العرايا والعاقلة ونفقة الممرن وغيرهم مما هو معلوم في محاله ومن له عقار بنقص دخله عن كفايته فقير أو مسكين بناء على ما يأتي انه يعطى كفاية العمر الغالب نعم ان كان نفيساً ولو باعه حصل به ما يكفي دخله لزمه بيعه على الاوجه (ولا يمنع

أولاً لا قد لا يقع النصاب موقعاً من كفايته اه معني (قوله جميعهما) الى قوله ونزاع الرافعي في المغنى الى قوله وفي الحج الى ان وجد (قوله او مجموعهما) اي الجملة اه ع (قوله على ما يليق الخ) راجع الى قوله من مطعم الخ (قوله من غير اسراف) المراد به هنا ان يتجارز الحدي في الصرف على ما يليق بحاله وان كان في المطاع والماليس النفيسة وليس المراد به ما يكون سبباً للحجر على السفيه اه ع (قوله واعترض الخ) اي قول القاضي اه كرى عبارة النهاية والمغنى والقاضي الاربعة وهو الاوجه وان اعترض (قوله وفيمن تلزمه الخ) معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج أي فلا يلزمه نفقة فروع الكسوب وان لم يكتبب وقوله بخلافه في الأصل اي فيلزم فروعاً اتفاقه وان كان هو مكتسباً ولم يكتبب سم وعش ورشيدى (قوله ان وجد الخ) راجع الى قوله وهو كذلك الخ (قوله وان ذا المال الخ) عطف على قوله ان الكسوب الخ (قوله قدره) اي دين قدر المال زاد المغنى او أكثر منه اه (قوله او اقل الخ) هذا معلوم بمقابله بالاولى (قوله لا يخرج الخ) لعل القيد به لكونه محل التوهم والضمير المستتر راجع الى الزائد على القدر الأقل لا الى القدر الأقل فتدبر (قوله غير فقير أيضاً) أي هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتمد فيهما كما يأتي اه ع (قوله ينبغي الخ) ضعيف اه ع (قوله ان لا يعتبر) اي المال المذكور وقوله كما منع اي الدين (قوله بان في منعه الخ) عبارة النهاية بان المعتمد عدم منعه للفطرة وعلى المنع الخ (قوله فوجوب الزكاة) اي زكاة الفطر (قوله بناء على ما يأتي الخ) انظر مفهومه اه سم (قوله لزمه بيعه الخ) شمل ما لو كان بيده عقار غائته لا تفي بنفقته وثمته يكفي بتحصيل جامكية او وظيفة يحصل منها ما يكفيه فيكف بيع العقار لذلك لا يدفع له شيء من الزكاة اه ع (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة) وفاقاً للزبادى وخلافاً للنهاية والمغنى عبارة تمام وان اعتاد السكن بالاجرة او في المدرسة ومعه ثمن مسكن او له مسكن خرج عن اسم الفقر تمامه كما يحته السبكي اه قال الرشيدى قوله اوله مسكن الخ فيه من الحرج ما لا يخفى على ان الذي نقله غيره عن السبكي انما هو فيما اذا كان معه ثمن المسكن اه عبارة السيد عمر قال السبكي فلو اعتاد السكن بالاجرة او في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن كذا في الاسنى والمغنى والنهاية اقول ما ذكره في ساكن المدرسة واضح لكن ينبغي أن يكون محله ما اذا لم يخش الاخراج منها كان تجري عادة النظار مثلاً باخراج المستحق من غير جنحة والافيات فيه نظير ما ذكره الشارح في الزوجة المكفية باسكان زوجها وكذا ما ذكره في ثمن المسكن ان فرض انه لو اتجر به واشترى به ضيعة كان الربيع كافيلاً لاجرة المسكن واسائر ماؤن او لما يقع الموقع منها والاول فرض ان المأكل حصل منه انما يفي بالاجرة فقط فالقول بان حينئذ يخرج عن الفقر مشكل جداً وقد يؤخذ بما ذكرته الجمع بين كلام السبكي والمخالف له كالشارح ثم يبيح النظر في مسكنه المحتاج للاتق به لو كان بحيث لو بيع واتجر في ثمنه لكفاه الربيع لاجرة مسكن لا يثق به ولما يخرج به عن حد

بوقوع المجموع وليس مراداً فلذا بين الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما (قوله في المتن موقعاً من حاجته) او ما عدا ما يقدر على تحصيله بذلك الكسب والثاني هو قياس قوله الاتى وقضية الحد الخ (قوله والقاضي الاربعة واعترض الخ) هو الوجه وان اعترض شرح مر (قوله وفيمن تلزمه نفقة فروعاً الخ) فلا يلزمه نفقة فروع الكسوب وان لم يكتبب (قوله بخلافه في الأصل) فيلزم فروعاً اتفاقه وان كان هو مكتسباً ولم يكتبب (قوله وان ذا المال الخ) كذا مر (قوله بان في منعه للفطرة تناقضاً مر) والمعتمد عدم منعه للفطرة شرح مر (قوله وبأن نفقة القريب الخ) كذا مر (قوله بناء على ما يأتي الخ) انظر مفهومه (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة الخ) في شرح الروض ومر قال السبكي فلو اعتاد السكن

الفقر والمسكنة كما يأتي (مسكنه) الذي يحتاجه ولا يثق به وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقف يستحقه الفقر على الاوجه فيها لان هذا كالمالك بخلاف ذلك ويتردد النظر في مكفية باسكان زوجها هل تكلف بيع دارها بما يكفها الزوج اياه لانها مستغنية عنه الآن كالمساكن بالموقوف أو يفرق بأن الناظر لا يقدر على اخراجه والزوج يقدر على طلاقها متى شاء كل محتمل والثاني أقرب

ويفرق بينه وبين مامر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة دون المستقبلية بدليل أنه يكلف بيع ضيعته ورأس ماله بخلافه هنا بدليل النظر للسنة والعمر الغالب (وثيابه) ولو لتجمل بها في بعض أيام السنة (١٥١) وإن تعددت أن لاقت به أيضا

على الأوجه خلافا لما يورمه
كلام السبكي ويؤخذ من ذلك
 صحة افتاء بعضهم بأن حلى
 المرأة اللائق بها المحتاجة للزين
 به عادة لا يمنع فقرها وقته
 المحتاج لخدمته ولو لمروه ته
 لكن أن اختلت مروءته
 بخدمته لنفسه أو شقت عليه
 مشقة لا تحتتمل عادة وكتبه
 التي يحتاجها ولو نادرا لعلم
 شرعي أو آله له كثراريخ
 المحدثين وإشعار نحو اللغوين
 ولو مرفة في السنة أو لطب أو
 وتظلل نفسه أو غيره ولو
 تكررت عنده كتب من
 فن واحد بقيت كلها للمدرس
 والمبسوط لغيره فيبيع الموزج
 إلا أن كان فيه ما ليس في
 المبسوط فيها يظهر أو نسخ
 من كتاب بقي له الإصح
 لا الأحسن فإن كانت إحدى
 النسختين كبيرة الحجم
 ولاخرى صغيرة بقيتا
 للمدرس لأنه يحتاج لحل هذه
 إلى درسه وغيره يبقى له أصحهما
 كما مروا له المحترف كخبيل
 جندی مرتزق وسلاحه إن
 لم يعطه إلا ما مبدلها من بيت
 المال كما هو ظاهر ومتطوع
 احتاجهما وتعين عليه الجهاد
 نظير مامر في المفلس مع
 ما باتى مجيئه هنا مامر عن

الفقر هل يكون الحكم كامرا ولا محل تأمل والثاني أقرب إلى إطلاقهم وعليه فقد يفرق بأن فيما ذكر مفارقة
 للدالوف وفيه مشقة لا تحتتمل عادة اه سيد عمر أقول قوله من غير جنحة لعله ليس بقيد وقوله كما شارح فيه
 أن الشارح إنما خالف في المسكن لا في ثمنه كما يصرح به قوله لا في ثمن ما ذكر الخ (قوله وبفرق بينه) أي
 بين مسكن المكسفة (قوله بأنه ينظر فيه الخ) قد يقال لم كان كذلك اه سم (قوله ولو لتجمل) إلى
 قوله فإن كانت إحدى النسختين في المغنى الإقوله كتوارين المحدثين إلى أو لطب وإلى التنبيه في النهاية
 الإقوله كتوارين المحدثين وإشعار نحو اللغوين وقوله ومن تفصيل المصحف (قوله أن لاقت الخ)
 أي من حيث حسنيتها أو تعددها فيما يظهر اه سيد عمر (قوله أيضا) أي كالمسكن (قوله من ذلك) أي من
 قوله ولو لتجمل بها الخ (قوله وقته) وقوله وكتبه وقوله والة محترف عطف على قول المتن مسكنه (قوله
 ولو مرة في السنة) الأولى ذكره عقب قوله ولو نادرا ثم يظهر أن الأولى تعبير بعضهم والثانية تعبير غيره
 والشارح جمع بينهما (قوله أطب) أي وليس ثم يعتني به اه نهاية عبارة المغنى ويبقى كتب طب يكتسب
 بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البلد اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه
 وبها تعلم ما في إطلاق الشارح اه (قوله أو عظم لنفسه الخ) وإن كان في البلد أعظم لأنه يتعظم من نفسه
 ما لا يتعظم به من غيره نهاية ومعنى وروض (قوله والمبسوط وغيره) أي المدرس عطف على كلها للمدرس
 (قوله فيبيع الموزج) أي المختصر (كبيرة الحجم الخ) كان المراد أن كبير ته هي الأصح والأفلا حاجة إليها
 اه سم ولك أن تقول الحاجة إليها من حيث وضوح الخط غالبا في كبير الحجم وإن فرض تساويهما في الصحة
 نعم أن فرض أنها لا تتميز عن صغيرته بوجه اتجه ببقية الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لو احتاج لنقل
 نسخة إلى محل الدرس أيقرا فيها على الشيخ أو ليراجعها حال المذاكرة فلهل تبيان له أيضا ويفرق بعموم
 نفع المدرس بالنسبة إليه كل محتمل والقلب إلى الأولى أميل وإن كان الثاني لكلامهم أقرب اه سيد عمر أقول
 قوله والقلب إليه أميل هذا هو الظاهر (قوله وتعين عليه الجهاد) قد يقال ما وجه اشتراط التعيين هنا بخلافه
 في العلم مع أن كلامهما فرض كفاية بل ربما يقتضى كلامهم في كتب العلم أنها تبقى ولو كان العلم مندوبا
 فليتأمل والفرق بين ماهنا وبين ما في المفلس واضح فإن ذلك حق ادعى فاحتيط له أكثر ثم رأيت كلام
 الشارح الآتي في الغارم يؤيد الفرق اه سيد عمر (قوله مع ما يتأتى الخ) الأوضح من تفصيل المصحف
 وما يتأتى مجيئه هنا مامر هناك عن السبكي وغيره بقيد (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وبيع
 المصحف مطلقا كما قاله العبادى لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ له فيه ترك له
 انتهت اه سم (قوله أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مرة الخ) كان الأولى زيادة وواو العطف
 (قوله على إعطاء السنة) أي المرجوح وقوله صريح فيه أي في ذلك البناء (قوله والحاضر) إلى قول المتن

بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقير بضمن المسكن اه (قوله بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة)
 إلا أن يقال لم كان كذلك (قوله وإن تعددت أن لاقت به أيضا على الأوجه خلافا الخ) كذا شرح مر
 (قوله أو كطب أو عظم لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطبيب يكتسب بها أي بالكتب أو لعلاج نفسه
 أو غيره والمعالج معدوم أو يتعظ بها اه قال في شرحه وإن كان ثم واعظ إذ ليس كل أحد يتنفع بالوعظ
 كاتنفاعه في خلوته أو على حسب ارادته اه فعلم ما في إطلاق الشارح في مسألة الطبيب (قوله كبيرة الحجم) كان
 مراده أن كبيرة الحجم هي الأصح والأفلا حاجة إليها (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وبيع
 المصحف مطلقا كما قاله العبادى لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ له ترك له
 اه (قوله فلعل هذا مبنى الخ) أو ذكر السنة مثال

السبكي وغيره بقيد ومن تفصيل المصحف وثن ما ذكر مادام معه يمنع إعطاءه بالفقر حتى يصرفه فيه (تنبيه) قضية قولهم أيام السنة ولو
 مرة في السنة أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب أو الكتب في كل سنتين مرة مثلا لا يقيان له وهو مشكل فلعل هذا مبنى على إعطاء السنة وقولنا
 الآتي في بحث المسكين والمعتمد إلى آخره صريح فيه (وماله الغائب في مرحلتين)

او الحاضر وقد حيل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل) لانه معسر الان فيهما وان نازع في الاولى جمع فياخذ حتى يصله او يحل مالم يجد من يقرضه على الاوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تلهم ما فتى ذمته معلقة (وكسب لا يلقى به) شرعا او عرفا لمرة ما ولا خلا له بمروءته لانه حينئذ كالعدم كما لو لم يجد من يستعمله الا من ماله حرام اى وفيه شبهة قوية لما يظهر وافى الغزالي بان ارباب البيوت الذين لم تجر عادتهم بالكسب لهم الاخذ وكلامهم يشمله لكونه قال في (١٥٢) الاحياء ان ترك الشرف نحو النسخ والخياطة عند الحاجة حفاقة وروعة نفس واخذة الاوساخ

عند قدرته اذهب لمروءته
اه فان اراد بذلك ارشاده
للاكمل من الكسب فواضح
او منعه من الاخذ فالوجه
الاول حيث اخل الكسب
بمروءته عرفا وان كان نسخا
لكتب العلم (ولو اشتغل)
يحفظ قرآن (و يعلم) شرعى
ومنه بل او همه في حق من لم
يرزق قلبا سليما عام الباطل
المطهر للنفس عن اخلاقها
الردية وآلة له وامكن عادة
ان يتأتى منه تحصيل فيه ويلحق
بذلك الاشتغال بالصلاة على
الجنائز بجماع انه فرض
كفاية ايضا قوله بالنوافل
يفهمه (والكسب) الذى
يحسنه (بمنعه) من اصله او
كآله (هو) فقير) فيعطى
ويترك الكسب لاعدى نفعه
وعومسه (ولو اشتغل
بالنوافل) من صلاة وغيرها
وقول بعضهم المطلقة غير
صحيح بل لو فرض تعارض
راتية وكسب يكفيه كاف
الكسب كما يعلم من العلة
الآتية (فلا) يعطى شيئا من
الزكاة من سهم الفقراء وان
استغرق بذلك جميع وقته
خلاف اللفظ لان نفعه قاصر
عليه سواء الصوفى وغيره

ولا يشترط في النهاية الا قوله ويلحق الى المتن (قوله) او الحاضر وقد حيل (الخ) يدخل فيه مؤنة الزوجة المطيعة
الثابتة على زوجها الموسر الممتنع من ادائها ولا تقدر الزوجة على التوصل عليها بنحو القاضى (قول المتن
والمؤجل) قضية اطلاقه عدم الفرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة القصر ام لا وهو كذلك لان الدين لما
كان معدوم لم يعتبر له زمن بل اعطى الى حلوله وقدرته على خلاصه نهاية ومعنى (قوله في الاولى) وهى ماله
الغائب في مرحلتين (قوله) وفيه شبهة قوية (الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله اذا سلم مال الزكاة منها او كانت
فيه اخف اه سيد عمر (قوله) وافى الغزالي بان (الخ) وجرى عليه الانوار اه معنى (قوله) وكلامهم يشمله
معتد مداهعش (قوله) عند الحاجة) اى والقدرة عليه وقوله اذهب لمروءته اى من التكسب بالنسخ والخياطة
ونحوهما في منزله اهمنى (قوله) ارشاده للاكمل (الخ) لك ان تقول ان فرض ان الكسب يحل بمروءته فاقى
بكونه اكمل بل لا كمال فيه حينئذ بالكيفية وقد اختلف اصحابنا في تعاطى خاتم المروءة هل هو حرام او مكروه
على اوجه او جهات انه اذا كان متحملا للشهادة حرم لان فيه اسقاط حق الغير والا كره كاساقى في كلامه وان
فرض انه لا يدخل فهو متعين لا اكمل لاذ لا يسوغ الصرف له حينئذ من الزكاة فليعلم اه سيد عمر (قوله) من
الكسب) بيان للاكمل (قوله) فالوجه الخ) وقال للنهاية والمعنى (قوله) الاول) اى ما فى الفتاوى (قوله) حيث
اخل الخ) أى كما قد به فيما مروى كان ينبغي الاقتصار عليه اه رشيدى (قوله) يحفظ قرآن) او تعلمه او تعليمه اه
معنى (قوله) علم الباطن) اى العلم الذى يبحث عن احوال الباطن اى عن الخصال الدنية والحيدة للنفس وهو
النصوف اه كردى (قوله) وآلة الخ) عطاف على علم شرعى (قوله) وامكن عادة الخ) ومن ذلك ان تصير
فيه قوة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل مسائله او بعضها اه عرش عبارة الكردى بان كان ذلك
المشتغل نجيبا اى كريما يرجى نفع الناس به اه وعبارة السيد عمر) والا فنفقه حينئذ قاصر لاذ لا فائدة في
الاشتغال به الا حصول الثواب فيه فيكون كنوافل العبادات اه (قوله) تحصيله فيه) اى تحصيل المشتغل
في ذلك العلم اه رشيدى (قوله) وقوله الخ) أى الآتى آنفا (قوله) الآتية) اى بقوله لان نفعه
الخ) (قوله) فلا يعطى شيئا) الى المتن فى المعنى (قوله) وانعقد نذره) اى بان كان الصرم لا يضره اه عرش (قوله)
اى الفقير) الى قول المتن المسكين فى النهاية (قوله) بالعاهة) اى الافة (قوله) لظاهر الاخبار) لعل الاولى
لا غناء ما بعده عنه اسقاطه كما فعل المعنى (قول المتن) المسكين بنفقة قريب او زوج الخ) محل الخلاف اذا كان
يمكنه الاخذ من القريب والزوج ولو فى عدة الطلاق الرجعى او البائن وهى حامل كما قاله الماوردى والا
يجوز الاخذ بلا خلاف وخرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ اه معنى (قوله) وللنفق) اى
قريبا او زوجا (قوله) نعم الخ) هو استدراك على قوله وللنفق وغيره الخ اه رشيدى (قوله) قريبا) اى
بخلاف زوجته كما صرحوا به يؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذا الزوج لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها

(قوله فى المتن وماله المؤجل) أى ان قل الاجل كنصف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم
يعتبر (قوله) وافى الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله) وقول بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله) اعطى
على الاوجه) اى كما قاله ابن البزرى واقره الاذرى واعتمده مر (قوله) نعم لا يعطى المنفق قريبا) اى
بخلاف زوجته كما صرحوا به يؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذا الزوج لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها

نعم لو نذر صوم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومه عن كسبه اعطى على الاوجه للضرورة حينئذ كما لو احتاج مع
للتكاح ولا شئ معه فيعطى ما يصرفه فيه (ولا يشترط فيه) اى الفقير (الزمانة) بالفتح وفست بالعاهة وما يقعد الانسان وظاهر ان
المراد بها هنا ما يمنع الكسب من مرض ونحوه (ولا التعفف عن المسئلة على الجد يد) فيها ما لصدق اسم الفقير مع ذلك وظاهر الاخبار
ولانه ^{بالتكسب} اعطى القوى والسائل وضدهما كما يعلم ما يأتى اول الفصل الا ترى (والمسكين بنفقة قريب) اصل او فرع (او زوج ليس
فقيرا) ولا مسكينا (فى الاصح) لاستثنائه والنفق وغيره الصرف اليه بغير فقر والمسكينة نعم لا يعطى المنفق قريبا من سهم المولفة

مع الغناء اه سم (قوله ما يغنيه الخ) يقتضى ان له ان يعطيه منه مالا يغنيه وقوله لانه الخ يقتضى خلافة لان فماد كراسقاطا لمض النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ الا تمام الكفاية فليتامل اه سيدعمر ولك ان تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كالا وبعضا (قوله ولا ابن السبيل) عطى على المؤلفة اه سم عبارة الكردى اى ولا يعطى المنفق قريبا من سهم ابن السبيل الا الخ اه وعبارة السيدعمر مقتضى السياق تخصيصه بالقريب والحكم فى الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه وسياق عن المعنى ما يوافقه لكن يتبد (قوله وباحدهما) اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر الخ اه سم اى وقوله الا اى الاخذ بصيغة الفاعل نعت لبحرقن عبارة الكردى اى والمنفق الصرف الى منفقة يراد من الفقر والمسكنة اه (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الخ) قال فى شرح العباب ويبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصره عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه سم (قوله من لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وضمير انفاقه راجع الى من (قوله لم تعط الخ) محله فيمن ائتمت به بخلاف المعذورة بنحو صغر او جنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه (قوله ولو سقطت) الى قوله قيل فى المعنى (قوله نفقتها) اى الزوجة المقيمة اه معنى وكذا فى سم عن الروض والعباب وشرحهما (قوله ومن ثم) اى من اجل تلك العلة (قوله بلاذن) اى وحدها اه سيدعمر عبارة المعنى وفى سم عن الروض مثلها وان سافرت وحدها باذنه فان وجبت نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت كفايتها منه اه (قوله او معه الخ) اى الزوج سيدعمر ورشيدى عبارة الكردى اى او سافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال لا تسافر معى فسافرت اه (قوله اعطيت الخ) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ اه سم (قوله من سهم الفقر الخ) لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانه اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها سم على حج اه عش (قوله حيث لم تقدر الخ) قضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه سم عن شرح

نفقتها بذلك لوجوبها مع الغنى وفى الروض ويعطى اى الزوج الزوجة من سهم المكاتب والغارم وكذا المؤلفة ومن سهم ابن السبيل لان سافرت معه او وحدها بلاذن كانه راجع لهما الا فى الرجوع اليه وان سافرت وحدها باذنه او وجبت نفقتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها والا اعطيت كفايتها منه ومن سافرت بلاذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقر بخلاف الناشئة المقيمة فانها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وقضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه والسياق دال على ان المراد فى هذه اعطاؤها من الزوج او من اعم منه فى خيرين ثم قوله تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانه اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج لا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة وقوله وباحدهما اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر والمسكنة (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الاخذ من لا يلزم المزكى انفاقه) قال فى شرح العباب ويبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصره عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه (قوله ومن ثم لو سافرت بلاذن الخ) قال فى العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة فانها لا تعطى من سهم الفقراء او المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كقادر على الكسب ومحله فيمن ائتمت به بخلاف المعذورة بنحو صغر او جنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها على الطاعة وثبوت نفقتها على عله بذلك مضت مدة امكان عودها جاز الصرف اليها قاله الامام اه ولعله حيث لا مال له يمكن التوصل اليه (قوله ومن ثم لو سافر الخ) كذا شرح مر (قوله اعطيت من سهم الفقراء والمساكين) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ (قوله

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسهل
النفقة عن نفسه ولا ابن
السبيل الا ما زاد بسبب السفر
وباحدهما بالنسبة لكفاية
نحو قن الاخذ من لا يلزم
المزكى انفاقه ولو سقطت
نفقتها باشوز لم تعط لقدرتها
على النفقة حالا بالطاعة
ومن ثم لو سافرت بلاذن او
معه ومنعها اعطيت من
سهم الفقراء او المساكين
حيث لم تقدر على العود حالا

لعذرهما وكذا من سهم ابن السبيل إذا تركت السفر وعزمت على الرجوع لانتهاه المعصية قيل قول اصله لا يعطيان من سهم الفقراء أصوب لان القريب فقير لصديق الحد عليه لكنه انما يعطى لكونه في معنى القادر بالكسب واما المكفية بنفقة الزوج فغنية قطعاً بما تملكه في ذمته اه وهو ممنوع بل الوجه ما سلكه المصنف لان صنيع اصله يوم ان الحد غير مانع بالنسبة للقريب لما قررته المعترض انه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدرة بعضه كقدرته لتزويله منزله فاسلكه المصنف فيه ادق واصوب وافهم قوله المكنى ان الكلام في زوج وموسر اما معسر لا يكتفى فتاخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان لا يكفيتها ما وجب لها على الموسر لكونها اكرلة تاخذ تمام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجها ولا (١٥٤) مال له ثم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقراض تاخذ وهو متجه ثم رايت الغزالي

والمصنف في فتاويه وغيرهما ذكر واما ما وافق ذلك من ان الزوج او البعض لو اعسر او غاب ولم يترك منفقاً ولا مالا يمكن الوصول اليه اعطيت الزوجة والقريب بالفقر او المسكنة المعتدة التي لها النفقة كالتى في العصمة ويسن لها ان تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان انفقتها عليها خلافاً للقاضي لحديث زينب زوجة ابن مسعود رضى الله عنهم في البخارى وغيره (والمسكين من قدر على مال او كسب) حلال لا تقي به (يقع موقعا من كفايته) وكفايته مومنه من مطعم وغيره مامر (ولا يكفيه) كن محتاج عشرة فيجد ثمانية او سبعة وان ملك نصاباً او نصبا ومن ثم قال في الاحياء قد يملك الفاو فقير وقد لا يملك الافاسا وحبل وهو غنى ولا يمنع المسكنة المسكن وما معه مما مر مبسوطة

الروض (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ ذلك السهم سم ومعنى (قوله قيل الخ) نقله المغنى عن السبكي واقره (قوله لان القريب الخ) اى المكنى بنفقة قريبه (قوله لكونه في معنى القادر الخ) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها اه سم (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف اه سم (قوله بل الوجه ما سلكه الخ) ليس فيه تعريض لرد قول المعترض واما المكفية الخ فان كان لتسليمه فهو كاف لا تمام قوله ان قول اصله اصوب فليتأمل اه سيد عمر (قوله لان صنيع اصله يوم الخ) يتأمل ذلك سم ورشيدى (قوله لان قدرة بعضه) الاولى قريبه (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله في زوج الخ) اى او قريب (قوله اما معسر الخ) صريح في ان من اعسر زوجها بنفقتها تاخذ من الزكاة وان كانت متمكنة من الفسخ اه رشيدى (قوله فتاخذ الخ) اى ولو من الزوج (قوله ولو منه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاتها لنفسها ان لم تكفها نفقته ولمن يلزمه مؤنته اه سم (قوله وان الغائب زوجها) اى او قريبه ومثل الغائب الحاضر الممتنع عدواناً ولم تقدر الزوجة مثلاً على التوصل الى حقها منه بنحو القاضى (قوله او غاب) ويظهر انه لو عاد كان للزوجة مطالبة بنفقتها بخلاف القريب فان نفقته اذا استقر في الذمة باقراض القاضى بخلافها اه سيد عمر اقول وفيما استظهره وقفة (قوله والمعتدة) الى قوله وان انفقتها في المغنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا يقال الخ (قوله او كسب حلال) اى وليس فيه شبهة قوية اخذاً عامراً في الفقير اه ع ش (قوله فيجد ثمانية الخ) عبارة المغنى ولا يجد الا سبعة او ثمانية اه (قوله او سبعة) اى بل او خمسة او ستة لما تقدم من ان من يملك اربعة فقير على الاوجه اه ع ش (قوله كفاية العمر الغالب) اى بالنسبة للاخذ لنفسه اما عوفلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الا من من زوجة وعبد ودابة مثلاً بتقدير بقائها او بدلها لو عدت بقية عمره الغالب اه ع ش (قوله لان من معه مال الخ) هذا هو الجواب وحاصله انه ليس المراد من كون المال يكفيه العمر الغالب انه يكفيه عينه بصرفها كما بنى عليه المعترض اعتراضه بل المراد انه يكفيه ربحه اه رشيدى (قوله ما اتقرر) اى من تعريض الفقير والمسكين (قوله ان الفقير اسوا حالاً من المسكين) واحتجوا له بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالكيها مساكين فدل على ان المسكين من يملك ما من نهاية ومعنى (قوله لانهما) اى الفقر والغنى تعاورا اه اى تعاقبا عليه ^{صلى الله عليه وسلم} وكان خاتمة امره اى صلى الله عليه وسلم اه كرى (قوله وانما الذى يرد عليه) اى على ابن حنيفة اه كرى (قوله

لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك الفقر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف (قوله ويوم الخ) يتأمل ذلك (قوله ولو منه فيما يظهر) في العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاتها لنفسها ان لم تكفها نفقته ولمن يلزمها مؤنته اه (قوله وهو متجه الخ)

والمعتمد ان المراد بالكفاية هنا وفيما مر كفاية العمر الغالب لانه في سنة فحسب نظيره ما ياتي في الاعطاء خلافاً لمن فرق ولا يقال يلزم على ذلك اخذاً اكثر الاغنياء بل الملوك من الزكاة لان من معه مال يكفيه ربحه او عقار يكفيه دخله غنى والاغنياء غالبهم كذلك فضلاً عن الملوك فلا يلزم ما ذكره ^(تنبيه) علم ما تقرر ان الفقير اسوا حالاً من المسكين وعكس ابو حنيفة ورد بانه ^{صلى الله عليه وسلم} استعاذ من الفقر وسأل المسكنة بقوله اللهم احبب مسكينا الحديث ولا رد فيه لان الفقر المستعاذ منه فقر القلب والمسكنة المستولة سكونه وتواضعه وطائنته على ان حديثه ضعيف ومعارض بما روى انه ^{صلى الله عليه وسلم} استعاذ منها لکن اجيب بانه انا المستعاذ من فتنها كما استعاذ من فتنى الفقر والغنى دون وصفيه ما لانها تعاورا فكان خاتمة امره غنياً بما آفاه الله عليه وانما الذى يرد عليه ما نقله في المجموع عن خلافتي من اهل اللغة

مثل ماقلناه (والعامل) المستحق للزكاة بان فرق الامام او نائبه ولم يجعل له اجرة من بيت المال (و) (ساع) يجيبها (وكاتب) ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم وحاسب (وقاسم وحاشر) وهو الذى (بجمع ذوى الاموال) او السهمان وحافظ وعريف وهو كالنقيب للقبيلة ومشد احتيج اليه وكيال ووزان وعداد يميز بين الاصناف (لا) الذى يميز نصيب المستحقين من (١٥٥) مال المالك بل اجرته عليه ولا نحو راع وحافظ بعد قبض الامام لها

بل اجرته من اصل الزكاة لان خصوص سهم العامل ولا (القاضى والوالى) على الانتم اذا قاما بذلك بل يرزقهما الامام من خمس الخمس المرصد للصلاح لان عملهما عام وقضية المتن دخول قبض الزكاة وصرفها في عموم ولا لاية القاضى وهو كذلك كما نقله الرافعى عن الهروى واقره الا ان ينصب لها متكلما خاصا ويبحث جواز اخذه من سهم الغارم اذا استدان لاصلاح ومن سهم الغازى المتطوع ومن سهم المؤلف الغير الضعيف النية لان هذا لا تصح توليته القضاء وظاهر انه اذا منع حقه في بيت المال جاز له الاخذ بفقر الفقرو الغرم مطلقا وسيأتى في الرشوة ان غير السبكي بحث القطع بجواز اخذه للزكاة (والمؤلفة من اسلم ونيته ضعيفة) في اهل الاسلام وفى الاسلام نفسه بناء على ما عليه ائمتنا كما كثر العلم بان الايمان اى التصديق نفسه يزيد وينقص كشمته فيعطى ولو امرأة لينة وى ايمانه (او) من نيته قرية لكن (له شرف) بحيث

مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين اه سم زاد الكردى ووجه الرد عليه أنه لما كان قوله مخالفا لكثير من اهل اللغة كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتن والمؤلفة في النهاية (قوله) ما وصل الخ) عبارة المغنى يكتب ما عطوه ارباب الصدقة من المال ويكتب لهم رياء بالاداء وما يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله وبحث في المغنى (قوله او السهمان) عطف على الاموال (قوله وعريف) قال فى الاسنى والعريف هو الذى يعرف ارباب الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة اه وقوله وهو الخ لعله اشارة الى ان النقيب هو المنصوب على ارباب الاموال كما ان العريف هو المنصوب على ارباب الاستحقاق اه سيد عمر (قوله ومشد) هو الذى ينظر فى مصالح المحل اه ع ش وفيه وقفة ظاهرة عبارة المغنى وجندى وهو المشد على الزكاة ان احتيج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يميز الخ) راجع اسكيال وما عطف عليه (قوله بذلك) اى بامر الزكاة من قبضها او صرفها (قوله بل يرزقهما الامام الخ) اى اذا لم يتطوعا بالعمل اه معنى (قوله متكلما) عبارة المغنى ناظرا اه (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والوجه جواز الخ اه (قوله اخذه) أى القاضى اه سم عبارة ع ش أى من ذكر من القاضى والوالى اه (قوله اذا اذادان) بكسر الهمزة وتشديد الدال اصله تدانين عبارة النهاية استدان اه (قوله ومن سهم الغازى الخ) اى اذا كان غازيا وقوله ومن سهم المؤلف الخ اى اذا كان مؤلفا اه كردى (قوله لان هذا) اى ضعيف النية اه كردى (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى شمل ولا يته امر الزكاة لا (قول المتن والمؤلفة) ظاهر اه سم يعطون ولو مع الغنى سم على المنهج اه ع ش (قول المتن ونيته ضعيفة) ويقبل قوله فى ضعف النية بلا يمين اه معنى (قوله فى اهل الاسلام) الى قول المتن والرقاب فى النهاية الا قوله وبهذا الى ومن المؤلفة (قوله ليتقوى ايمانه) ما ضابط مرتبة التقوى التى بالوصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم وقديقال قوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الردة ولو على احتمال بخلاف غيره فضعيفه اه سيد عمر (قوله ليتقوى ايمانه) اى ويألف المسلمين اه معنى (قوله عن التائف) لعل الانسب التاليف كما فى المغنى (قوله على انها الخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل اه سيد عمر (قوله لقول من قال الخ) ويجوز أن يكون مراد هذا القائل انهم كانوا يعطون فى اول الاسلام ثم لما اعز الله الاسلام استغنى عنه فلا يرد عليه شى مما ذكرنا اه سيد عمر (قوله ان مؤلفة الكفار) وهم من يرجى اسلامهم ومن يخشى شرفهم اه معنى (قوله طعاما) للاجماع اه معنى (قوله على الاصح) عبارة المغنى على الاظهر اه (قوله وبهذا) اى قوله وعندنا الخ (قوله وإرادة الاجماع) يقتضى انها صحيحة لكنها بعيدة ومقتضى ما نقله عن المجموع انها لا تصح فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومن المؤلفة) الى قوله وحذفنا فى المغنى (قوله ايضا) أى كالصنفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ بشرط فى هذين المذكورة

كذا شرح مر (قوله مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله وحافظ) قال فى شرح الروض للاموال اى قبل جمع الامام لها بدليل ما يأتى وحينئذ فقد يقال هل كانت اجرته على المالك لان الحق حينئذ لم يصل للمستحقين ولا نائبهم الا ان يصور بما اذا وصلت الساعى الذى لم يفوض اليه تفرقتها ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وبحث جواز اخذه) اى القاضى (قوله فى المتن اسلام غيره) هو اولى من قول الروض نظر اه (قوله من يقاتل الخ) ثم (قوله ومن يقاتل الخ) بشرط فى هذين المذكورة وهو يحمل ما فى الروضة اخر الباب مر (قوله

(يتوقع باعطائه اسلام غيره) ولو امرأة (والمذهب انهم يعطون من الزكاة) لنص الآية عليهم ولو حره و لزم ان لا يحمل له اودعوى ان الله اعز الاسلام عن التاليف بالمال انما توجه فيمن لا نص فيه على انها انما توجه رد القول من قال ان مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة لعلمهم بسلون وعندنا لا يعطون منها قطعاً ولا من غير هاء على الاصح وبهذا المأخوذ من المجموع وغيره يندفع ما وهمه كلام شيخنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم حتى من غير هاء وإرادة الاجماع المذهبي بعيدة جداً ومن المؤلفة ايضا من يقاتل او يخوف مانعى الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من

يليه من الكفار أو البغاة فيعطيان ان كان اعطاؤهما أسهل من بعث جيش ويخذفهما لأن الأول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي وظاهر قوله الاتي والافالقسمه على سبعة ان المؤلف باقسامه يعطى وإن قسم المالك وهو كذلك كما في الروضة وغيره اخلافا لجمع متأخرين وجزم شيخنا في شرح المنهج بما قالوه يتناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني والمؤلفة يعطيان الامام والمالك ما يراه نعم اشتراط ان الامام

دخلا في الاخيرين متجه لتعلقهما بالمصالح العامة الراجع امرها اليه بخلاف الاولين لسهولة معرفة المسالك لضعف النية او الشرف فلا وجه لتوقف اعطائهما على نظر الامام ثم اشتراط جمع في اعطاء الاربعة للاحتياج اليهم فيه نظر بالنسبة للاولين ايضا وكفي بالضعف والشرف حاجتهم كذا الاخير ان فان اشتراط كون اعطائهما اسهل من بعث جيش يغني عن اشتراط الاحتياج اليهما (والرقاب المكاتبون) كما فسرههم الآية اكثر العلماء وقال مالك واحمد هم رقا يشترتون ويعتقون وشرطهم صحة كتابتهم كما سيذكره فخرج من علق عقده باعطاء مال فان عتق بما اقترضه واداه فهو غارم وان لا يكون معهم وفاء بالنجوم وان قدروا على السكسب لاحلول النجوم توسيع الطرق العتق لنشوف الشارع اليه وبه فارق الغارم ولا إذن السيد في الاعطاء واذ صححنا كتابة بعض فن كان أوصى

وهو يحمل ما في الروضة آخر الباب مر اه سم (قوله لان الأول في معنى العامل الخ) وجيه لو كان الأول يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك اه سيد عمر عبارة عش جعلهما في معنى من ذكره يقتضي ان المقاتل والمخوف ما نفي الزكاة يعطيان من سهم العامل وان من يقاتل من يليه من الكفار يعطى من سهم الغزاة وليس ذلك سرادا وانما يعطون من سهم المؤلفة اه (قوله بما قالوه) اى الجمع المتأخرون (قوله او المالك) اى حيث نلنا به وعليه فلا منافضة اه عش (قوله في الاخيرين) اى اللذين في الشارح وقوله الاتي بخلاف الاولين اى اللذين في المتن (متجه) اى ومع ذلك المعتمد ما تقدم ان الاعطاء لا يختص به اه عش (قوله فيه نظر الخ) عبارة النهاية مفرع على انه لا يعطى المؤلفة الا الامام اه (قوله بالنسبة للاولين ايضا) اى كاشتراط دخول الامام فيهما المشار اليه بقول الشارح بخلاف الاولين وبه يجاب عن توقف السيد عمر بمافيه ما وقع ايضا اه (قوله وشرطهم) الى قوله او عتق في المغني الا قوله كما سيذكره الى فان عتق والى المتن في النهاية الا قوله وقيل الى ولا يعطى (قوله صحة كتابتهم) وكون الكتابة لجميع المكاتب كما ياتي اه عش (قوله فخرج الخ) عبارة المغني اما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى لانها غير لازمة من جهة السيد اه (قوله فان عتق) اى المكاتب بدليل قوله الاتي ومنه كما مر مكاتب الخ اه سم (قوله وان لا يكون الخ) عطف على قوله صحة كتابتهم (قوله وان قدروا على السكسب) وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين الا بالتدريج غالبا نهاية ومعنى (قوله لاحلول الدين) اى فلا يشترط (قوله وبه فارق الغارم) اى حيث اشترط حلول دينه اه سم (قوله لم يعط) لثلاياخذ ببعضه الرقيق ومن سهم المكاتبين ويؤخذ من ذلك انه لو كان بعضه مكاتبا وبعضه حرا انه يعطى اه معنى (قوله ولا يعطى مكاتبه الخ) لعود الفائدة اليه فان قيل لرب الدين ان يعطى غريمه من زكاته فلا كان هنا كذلك اجيب بان المكاتب ملك لسيده فكانه اعطى مملوكه بخلاف الغارم معنى ونهاية (قوله يسترد الخ) اى ما اخذه من زكاة غير سيده اه رشيدى عبارة المغني ولو عجز المكاتب نفسه استرد منه ما اخذه ان كان باقيا وتعلق بدله بذمته ان كان تالفا لحصول المال عنده برضا مستحقيه فلو قبضه السيد ردده ان كان باقيا وغرم بدله ان كان تالفوا ولو ملكه السيد شخصه لم يسترد منه بل يغرمه السيد اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تعلقه اى بما اخذه من غير سيده (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق اه سم (قوله من انفاقه) اى انفاق المكاتب المعطى (قوله المدين) الى قوله كذا اطلقه شارح في النهاية الا قوله مع جهل الدائن بحاله (قول المتن ان استدان لنفسه الخ) ومثله من لومه الدين بغير اختياره كالمو وقع على شئ فأتلفه اه معنى (قوله

فان عتق) اى المكاتب بدليل قوله الاتي ومنه كما مر مكاتب الخ (قوله وان لا يكون معهم وفاء بالنجوم وان قدروا على السكسب) وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته تشرح مر (قوله وبه فارق الغارم) اى حيث اشترط حلول دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) اى لعود الفائدة اليه قال في شرح الروض بخلاف الغارم فان لرب الدين ان يعطيه من زكاته وبفريق بان المكاتب ملك للسيد فكانه اعطى مملوكه بخلاف الغارم اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسب ما عليه لابعده) هذا نقله في شرح الروض عن جمع الزركشى به بين كلامين متعارضين في ذلك (قوله لابعده) ظاهر في تصويره بما اذا كتسب بعد الاخذ

بكسبة بعد فجز ذلك من كله لم يعط وقيل ان كانت نهاية اعطى في نوبته والا فلا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته وان ويسترد منه ان رق او عتق بغير المعطى في غير ما ياتي في التنبيه الاتي نعم ما تعلقه العتق بغير المعطى لا يغرّم بدله لانه حال اتلافه كان مملوكه وانما منع من انفاقه في غير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لابعده ليقوى ظن حصوله المتشوف اليه الشارع (والغارم) المدين ومنه كما مر مكاتب استدان للنجوم وعتق ثم (ان استدان لنفسه) اى لغرضها الاخرى والدنيوى (في غير معصية اعطى)

وان صرفه فيها ولو لم يتب اذا علم قصده الا باحة او لا لكننا لانصدقه فيه اي بل لا بد من بينة فان قلت من اين علمها بذلك قلت لها ان تعتمد القرائن المفيدة له كالا عسار (او) استدان (لمعصية) يعني اولزم ذمته دين بسبب عصى به (١٥٧) وقد صرفه فيها كان اشترى خمرًا في ذمته كذا

ذكره الرافعي وهو مشكل
لانه اذا اشترى خمرًا او اتلفها
يلزم ذمته شيء الا ان يحمل
على كافر اشترى خمرًا وقبضها
في الكفر ثم اسلم فيستقر بدلها
في ذمته او يراد من ذلك انه
استدان شيئًا بقصد صرفه
في تحصيل خمر وصرفه فيها
فلا استدانة بهذا القصد
معصية وكان اتلف مال
غيره عمدًا او اسرف في
النفقة وقولهم ان صرف
المال في اللذات المباحة
غير سرف محله فيمن يصرف
من ماله لا بالاستدانة من
غير رجاء وفاته اي حالًا فيما
يظهر من جهة ظاهرة مع
جهل الدائن بحاله فان قلت
لو اريد هذا لم يتقيد الاسراف
قلت المراد بالاسراف هنا
الزائد على الضرورة اما
الاقتراض للضرورة فلا
حرمة فيه كما هو ظاهر من
كلامهم في وجوب البيع
للمضطر المعسر (فلا) يعطى
شيئًا لتقصيره بالاستدانة
للمعصية مع صرفه فيها
(قلت الاصح يعطى اذا تاب)
حالا ان غلب ظن صدقه في
توبته (والله اعلم) وكذا اذا
صرفه في مباح كهكسه
السابق ويظهر ان العبرة
في المعصية بعقيدة المدين
لا غيره كالشاهد بل اولى
ولا يعطى غارم مات

وان صرفه) الي قوله اي حالًا في المعنى الا قوله اي بل الي امانت وقوله وهو مشكل الي وكان اتلف (قوله)
اذا علم الخ) متعلق باعطى وقوله ولا اي في حالة الاستدانة متعلق بقصده (قول امانت او المعصية فلا) ليس في
النسخ التي شرح عليها المحقق المحلي وصاحبها المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كه لما يفهمه
عموم مفهوم الشرط من قوله ان استدنان في غير معصية فانه يفهم ان المستدين لمعصية لا يعطى مطلقًا ولهذا
نقل في الروضة عن المحرر الجرم بانه لا يعطى ومراده ما اقتضاه المفهوم اهـ ولك ان تقول بناء على هذه
النسخة المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به والغرض من الاستدراك بيان لا الاعتراض وان اقتضى ما نقل
عن الروضة خلافه اهـ سيد عمر (قوله) وقد صرفه الخ) حال من فاعل استدنان ويحتمل من ضمير ذمته
(قوله) الا ان يحمل الخ) مقتضاه ان شراره له حينئذ معصية وهو محل تأمل اهـ سيد عمر وقد يجاب بان
المباشرة بالعقد الفاسد حرام والكافر مكلف بالفروع (قوله) او يراد الخ) فيه انه ما فائدة قوله في ذمته
والحال ما ذكر فليتأمل اهـ سيد عمر وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدانه (قوله) وكان اتلف الخ) لا يخفى
ما في جعله مثالًا للاستدانة عبارة المعنى ومثله من لزمه الدين بالتلف مالي الخ وعبارة النهاية وتعني بالاستدانة
جري على الغالب فلو اتلف مال الخ وهو ما ظاهر ان (قوله) او اسرف في النفقة) اي وقد استدنان بهذا القصد كما
هو ظاهر اهـ سيد عمر (قوله) اي حالًا) هل المراد حال الاستدانة او حال الصرف والذي يظهر ان كلا منهما
معتبر بالنسبة لما اضيف له فمعتبر لحل الاستدانة رجاء الوفاء عند ما حل الصرف رجاءه عنده ثم يبقى النظر
فيما لو جهل الدائن حاله واتقنى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقًا ولا يصح مطلقًا او يفصل بين
الظاهر والباطن محل تأمل اهـ سيد عمر اقول والقلب الى الاول اميل لكن بشرط عدم ظن المدين جهل
الدائن بحاله (قوله) لو اريد) اي بالتاميل بالاسراف في النفقة وقوله هذا اي الاسراف فيها باستدانة من غير
رجاء الخ (قوله) لم يتقيد بالاسراف) اي بل يكفي التمثيل بالانفاق باستدانة الخ (قوله) الزائد على الضرورة)
هل المراد بالضرورة ما يسد الرمق او ما يليق به عرفًا محل تأمل وعلى كل فهل يتقيد بالاخذ بما يحتاجه لمدة
مخصوصة كيرم فيوم لا نه امر سوغ للضرورة فيقدر بقدرها او لا يتقيد لانه قد لا يتيسر له او يفصل بين
ما يغلب على ظنه التحصيل اي وقت ارادوا غيره محل تأمل كذلك اهـ سيد عمر اقول والاقرب من كل من
التردد بين الشق الثاني (قوله) حالًا) ظرف ليعطى كرى اي يعطى بلا استبراء بمضى مدة يظهر فيها حاله معنى
وسم (قوله) ان غلب) الي قوله وهو يظهر في المعنى (قوله) السابق) اي آنفا في شرح اعطى (قوله) ويظهر ان
العبرة في المعصية الخ) قد يؤخذ منه ان العبرة فيها اذا اختلفت عقيدة المعطى والاخذ بعقيدة الاخذ فيجوز
لشافعي فقير مثلاً مال ك نصاب نقداً خذ زكاة الخ في الجمال بذلك فليراجع (قوله) لا غيره) اي كالا مام والمالك
(قوله) والا) اي ان لم يصب بذلك (قوله) ويتعين حمله الخ) يقتضى انه لو استدانة لمعصية وصرفه في مباح او لمباح
وصرفه في معصية انه لا يحبس وان لم يتب وفي النفس منه شيء موقوف للشارح المذكور لا يطالب الخ يجوز ان
يكون مراده المطالبة الدنيوية فانه اذا مات مفسد اسقط الدنيوي بالكلية اهـ سيد عمر عبارة ع ش قوله
لا يطالب به اي الآن اهـ وعبارة الرشيدى قوله فهو غير محتاج الخ اي لان مطالبة الدائن التي كنا نعطيها
لدفعاً قد اندفعت عنه بالموت فالمراد بالمطالبة في قوله لانه لا يطالب به المطالبة الدنيوية كما يصرح بذلك كلام
الدميري وليس المراد نفى المطالبة الاخرى وبه يتدفع ما في التحفة وما هو مبني على ان المراد ذلك اهـ (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه اعطى من الزكاة معه ما بقي بما عليه وهذا يجاب عن السؤال الذي سألته في شرح
الروض وان اجاب عنه بشيء آخر (قوله) محله الخ) كذا اشرح مر (قوله) يعطى اذا تاب حالًا) عبارة شرح
الروض قال في الاصل ولم يتعروضوا هنا لاستبراء حاله بمضى مدة يظهر فيها حاله الا ان الروياني قال يعطى على
احد الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حمل اطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروياني

ولا وفاء معه لانه ان عصى به فواضح والا فهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على انه لا يحبس
بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه واما عدم المطالبة به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضي خلافه

وعلى غير المستدين لنفع عام بقيمة أقسام الغارم الآتية ثم رأيت بعضهم جزم باستثناء بعضها فقط وهو المستدين للإصلاح وما ذكرته أولى حملا على هذه المكرمة (والأظهر اشتراط (١٥٨) حاجته) بأن يكون بحيث لو قضى دينه مائة مائة تسكن كإرجاعه في الروضة وإصلاحها والمجموع

وعلى غير المستدين (الخ) عطف على قوله على أنه الخ لكن المحمول على ما مر قول الشارح المذكور لأنه لا يطالب بهر المحمول على ما هنا قوله ولا يعطى غارم مات ولا وفاء معه (قوله) بقيمة أقسام الغارم) أى تعطى كما يدل عليه قوله حل الخ قال في العباب ولو مات الغارم لنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها وللإصلاح قضى أهقال في شرحه في الأول ومحلله كما أفاده قوله تبعه المان يأتي قبل استحقاقه أن لم يتعين لزكاة بالبلد قبل موته والأقضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغازى وابن السليل حيث ينقطع حقهم اهـ وقوله وللإصلاح قضى قال في شرحه كافى المجموع عن ابن كج وقضيته أنه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بأن فيه مصلحة عامة فجاز أن يغتفر فيه ما لا يغتفر في غير ما انتهى اسم بحذف (قوله) بأن يكون بحيث (الخ) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية (قوله) تسكن) أى صار مسكينا اهـ ع (قوله) فيترك له ما معه (الخ) واسم هنا سؤال وجواب أوردهما السيد عمر ثم بين أن السؤال ساقط من أصله فلا حاجة لتسكف الجواب عنه راجعه (قوله) أي الحال) إلى قوله ووضح في النهاية الأقوله من الأحاد (قوله) أي الحال) يحتمل أنه تفسير لذات البين اسم قول بل لا يحتمل غيره (قوله) في قتيل) أى أو نحو طرف اهـ معنى (قوله) أو مال (الخ) أى أو عرض (قوله) وإن عرف قاتله) خلافا لما في الروض اهـ أى والمغنى (قوله) أن حل الدين (الخ) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حالا إلا أن يجاب بأننا قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه مؤجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الديبة سم على حج اهـ ع (قوله) أيضا) أى مثل ما استدانه لنفسه (قوله) على المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله) ولو بنقد) كذا في المغنى (قوله) القاضى (الخ) نعمت الحمل (قوله) لا فرق) أى بين الغنى بالبدن والغنى بغيره من العقار والعرض (قوله) ومثله) إلى قوله روجه بعضهم في المغنى (قوله) الضامن لغيره) أى لا لتسكين فتنة نهاية ومغنى (قوله)

وهو ظاهر اهـ فليتأمل (قوله) بقيمة أقسام الغارم) أى فيعطى كإيدل عليه قوله حل الخ قال في العباب ولو مات الغارم بنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها وللإصلاح قضى أهقال في شرحه في الأول ومحلله كما أفاده قوله تبعه المان يأتي قبل استحقاقه أن لم يتعين لزكاة بالبلد قبل موته والأقضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغازى وابن السليل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جمع لكن خالفه ابن الرفعة والنيقبي فقالا فإن قلت لم لا يقضى عنه إذا مات بعد الوجوب وكانوا محصورين ومنعنا النقل كالفقير قلنا لا لأنه لو كان قبض قبل موته لم يتم ملكه عليه ويسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فإن ملكه بعض القبض مستقر فجاز أن يثبت قبل القبض اهـ وهو وإن كان له وجه لكن الوجه الأول اهـ وقوله وللإصلاح قضى قال في شرحه كافى المجموع عن ابن كج وقضيته أنه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بأن فيه مصلحة عامة فجاز أن يغتفر فيه ما لا يغتفر في غير اهـ (قوله) فيترك له ما معه ما يكفي (الخ) لا يخلو هذا عن مخالفة لقوله السابق قبيل ولا يمنع الفقر وإن ذا المال الذى عليه قدره الخ لأن في هذا تصرفا يعطاه بدون صرف ما معه في الدين وفي ذلك تصرف يعطى به لا يعطى إلا بعد صرفه فيه فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد هناك أنه لا يعطى من سهم الفقراء كما عبر به هناك والمراد هنا أنه يعطى من سهم الغارمين (قوله) بأن ذاك حق آدمى) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من أن ما هنا ليس حق آدمى إلا أن يراد بذلك مجرد أن الزكاة التى هى حق الله يجوز صرفها لدينه وإن عصى به ولا تكلفه إلا كتساب ويراد بما هناك أنه ليس هناك زكاة يراد دفعها إليه ولا يخفى ما في ذلك فإن هذا يؤول إلى عدم الفرق فليتأمل (قوله) في المتن دون حلول الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حالا إلا أن يصور بما يأتي قريبا (قوله) أي الحال) يحتمل أنه تفسير لذات البين (قوله) وإن عرف قاتله) أى خلافا لما في الروض (قوله) أن حل الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حالا إلا أن يجاب بأننا قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه

فترك له ما معه ما يكفي
أى الكفاية السابقة
للعمر الغالب فيما يظهر ثم
أن فضل معه شئ صرفه في
دينه ونعم له بابقه والأقضى
عنه الكل ولا يكلف كسب
الكسب هنا لأنه لا يقدر
على قضاء دينه منه غالبا إلا
بتدريج وفيه حرج شديد
وظاهر كلامهم هنا أنه
لا يكلفه عاص بالاستدانة
صرفه في نباح أو تاب في تافى
اطلاقهم السابق في الفلاس
بل أخذ بعضهم ما هنا أن
شرط ذلك أن يصرفه في
معصية ولا يتوب ولك أن
تفرق بين البابين بأن ذاك
حق آدمى فغافض فيه أكثر
(دون حلول الدين) لأنه
يسمى الآن مدينا) قلت
الأصح اشتراط حلوله وإن
اعلم لعدم حاجته إليه الآن
(أو) استدان (لإصلاح
ذات البين) أى الحال بين
القوم بأن يخاف فتنة بين
شخصين أو قبيلتين تنازعا
في قتيل أو مال متلف وإن
عرف قاتله أو متلفه فيستدين
ما تسكن به الفتنة ولو كان
ثم من الأحاد من يسكنها
غيره (اعطى) أن حل الدين
هنا أيضا على المعتمد (مع
الغنى) ولو بنقد أو الامتنع
الناس من هذه المكرمة
(وقيل أن كان غنيا بنقد
فلا) يعطى إذ ليس في صرفه

إلى الدين ما يهلك المروءة ويرد بان الملحظ هنا الحمل على مكارم الأخلاق القاضى بأنه لا فرق وأفهم ذكره فيعطى الاستدانة الدال عليها العطف كما تقرر أنه لو أعطى من ماله لم يعط ومثله ماله استدان ووفى من ماله ومن الغارم الضامن لغيره

ليعطى إن كان المضمون حالا وقد أعسر أو ان ضمن بالاذن أو أعسر هو وحده ان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى
 ضيف ثم اختلفوا فالحقه كثير من استدان لنفسه ورجحه جمع متأخرون وآخرون من استدان لاصلاح ذات البين إلا ان غنى يتقدروا رجحه
 بعضهم ولور جمع أنه لا أثر لغناه بالقدأ ايضا حلالا على هذه المكرمة العام نفعها لم يبعد (١٥٩) وواضح أن الكلام فيمن لم يملك حصته قبل

موته لكونه من المحصورين
 الذين ملكوها (تنبيه)
 لا يتعين على مكاتب
 اكتسب قدر ما اخذ
 الصرف فيما اخذله كاسر
 وكذا الغارم وابن السبيل
 بخلاف ما إذا ارادوا
 ذلك قبل اكتساب ما في
 وان توقع لهم كسب بى
 على الاوجه ويظهر ان
 هذا بالنسبة للاخذ اما
 الدافع فيرا بمجرد الدفع
 وإن لم يصرفه الآخذ فيما
 اخذله ويحتمل خلافة
 (وسبيل الله تعالى غزاة لا
 في لهم) اى لا سهم لهم في
 ديوان المرتزقة بل هم متطوعة
 يغزون إذا اضطروا ولا فهم
 في حرفهم وصنائعهم وسبيل
 الله وضعوا الطريق الموصلة
 اليه تعالى ثم كثر استعماله
 في الجهاد لانه سبب للشهادة
 الموصلة الى الله تعالى ثم وضع
 على هؤلاء لانهم جاهدوا
 لافى مقابل فكانوا افضل
 من غيرهم وتفسير احمد
 وغيره المخالف لما عليه
 اكثر العلماء بالحج الحديث
 فيه اجابوا عنه اى بعد تسام
 صحته التي زعمها الحاكم ولا
 فقد طعن فيه غير واحد بان
 في سنده مجهولا وبان فيه
 عن عتبة مدلس وبان فيه

فيعطى الخ) فان وفى أى الضامن ما على الاصيل بما قبضه من الزكاة فلارجوع له على الاصيل وان ضمن باذنه
 وصرفه الى الاصيل المعسر اولى لان الضامن فرعه مغنى ونهاية (قوله) وقد أعسر اى الضامن والاصيل
 (قوله) وإن ضمن الخ) غاية (قوله) او أعسر هو وحده) فان أعسر الاصيل وحده اعطى دون الضامن وان
 كانا موسرين لم يعط واحد منهما مغنى ونهاية (قوله) ومنه اى الغارم (قوله) لنحو عمارة مسجد) كبناء منقطة
 وفك اسير اه مغنى (قوله) من استدان لنفسه اى فيعطى بشرط الحاجة (قوله) ورجحه جمع متأخرون واعتمده
 شيخنا الرملى اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله) وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى أن في ارتباط هذا الكلام
 بسابقه خفاء ثم راجعت اصله رحمه الله فرايت قبله مضرو وباعليه ماضوته وجزم بعضهم بانه لا يقضى
 منها دين ميت إلا ما استدانته للاصلاح وهو محتمل حلالا على هذه المكرمة وموافقا لوضوح الخ ووجه الضرب اغناء قوله
 السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه فالذى يغلب على الظن والله اعلم انه عند الضرب على ما هنا اغفل ما ذكره
 مع ان الاثنى نقله الى ما سبق فليتأمل وليحذر اه سيد عمر (قوله) لا يتعين الى قوله بخلاف الخ في النهاية
 (قوله) الصرف فيما اخذله اى لا يتعين صرف ما اخذ من الزكاة في العتق اه كرى (قوله) كاسر اى قبيل
 قول المتن والغارم (قوله) وكذا الغارم الخ) والتسليم لما يستحقه المكاتب او الغارم الى السيد والغريم باذن
 المكاتب او الغارم احوط وافضل إلا ان يكون ما يستحقه اقل مما عليه واراد ان يتجر فيه فلا يستحب تسليمه
 الى من ذكره وتسليمه اليه بغير إذن المكاتب او الغارم لا يقع عن زكاة لانهما المستحقان ولكن يسقط عنهما
 قدر المصروف لان من ادى عنه دينه بغير إذنه تبرأ منه اه مغنى (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافى قوله
 الآتى وشرطه الحاجة لان الفرض أنه اعطى قبل الاكتساب اه سم وهذا يجرى أيضا في الغارم المستدين
 لمصلحة نفسه (قوله) إذا ارادوا ذلك اى الصرف في غير ما اخذوا له فليتأمل اه سم (قوله) ويحتمل خلافة
 هذا الذي يظهر وبقتضيه كلامهم كاهو ظاهر عند المتابع المتأمل اه سيد عمر (قول المتن غزاة) اى
 ذكر راه مغنى (قوله) اى لا سهم الى قوله فان امتنعوا في النهاية إلا قوله على ان الى المتن وقوله ومرا الى وان
 عدم (قوله) المخالف) نعت تفسير الخ وقوله بالحج متعلق به اى بتفسير الخ وضمير له لابن السبيل (قوله)
 اجابوا الخ) اى أكثر العلماء (قوله) باننا لا نمنع الخ) متعلق بقوله اجابوا (قوله) في سبيل الله في الآية) اى فى المراد
 به (قوله) وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله) اى بطائفة سبيل الله وكان الاولى به اى بلفظ سبيل
 الله وقوله فيها اى الآية وقوله من ذكرناه اى الغزاة المتطوعة (قوله) ذلك الحديث) اى الذى استدلل به
 احمد وغيره (قوله) جعل صدقة الخ) اى وقفا (قوله) لمن يحج) متعلق باعطاء الخ (قوله) ومرا) اى فى قسم النى
 وقوله لهم اى المتطوعة وقوله لاهله اى النى وهم المرتزقة (قوله) على مامر) اى فى قسم النى (قوله) فيهم
 اى أهل النى وقوله عن الامام وهو انه إذا عجز سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله اه سم (قوله)

موجب ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية (قوله) وقد أعسر اى الضامن والمضمون عنه (قوله) وإن
 مبالغة (قوله) ورجحه جمع متأخرون واعتمده شيخنا الشباب مر (قوله) قبل موته) قد يقال لا حاجة في
 هذا للثبوت بالموت (قوله) كاسر اى فى قوله اسكن قبل كسب ما عليه لا بعده فانه يفيد جواز الصرف في غير
 ما اخذله بعد كسب ما عليه (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافى قوله الا فى وشرطه الحاجة لان الفرض
 انه اعطى قبل الاكتساب (قوله) بخلاف ما إذا ارادوا ذلك اى الصرف في غير ما اخذوا له فليتأمل (قوله)
 باننا لا نمنع الخ) متعلق باجابوا (قوله) على مامر) اى فى قسم النى وقوله عن الامام اى وهو انه اذا عجز

اضطر ايا باننا لا نمنع أنه يسمى بذلك وإنما النزاع في سبيل الله في الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة إلا خمسة وذكر منها الغزاة في
 سبيل الله صريح في أن المراد بهم فيها من ذكرناه على أن في أصل دلالة ذلك الحديث على مدعاهم نظرا لان الذى فيه إعطاء بغير جعل صدقة في
 سبيل الله كافي رواية أو وصى به لسبيل الله كافي أخرى لمن يحج عليه في فرض أنه بغير زكاة يحتمل أن معطاه فقير أو أنه أركبه من غير تمليك
 ولا تملك (فيعضون مع الغنى) إعانة لهم على الغزو ومرا أنه لاحظ لهم فى النى كالأحظ لاهله في الزكاة إلا على مامر فيهم عن الامام وغيره

فان عدم واضرارهم لزم أغنياءنا إعتانهم من غير الزكاة فان امتنعوا ولم يجبرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الا خدمتها فيما يظن وإن لم تقل بذلك الذي مر ولم تألم يعط الآل منها إذا منعوا من الفيء لان المنع ثم لشرف ذواتهم بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكر والانتفى ففیه تغليب (منشئ مسفر) من بلد الزكاة وإن لم تكن وطنه وقدم اهتمامه بوقوع الخلاف القوي فيه إذا طلاقه عليه مجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج (١٦٠) كل لاهبة السفر (أو مجتاز) به سمي بذلك ملازمته السبيل وهي الطريق وأورد في الآية

فان عدم) أى الفيء اه سم (قوله اليهم) أى المرتزة (قوله فان امتنعوا) أى الاغنياء (قوله ولم يجبرهم) أى الاغنياء الممتنعين وفي بعض النسخ ولم يجبرهم وعليه لقوله غيرهم أى غير اهل الفيء وهو بالنصب مفعول لم يجبر وفاعله الامام (قوله ولم تألم يعط الآل الخ) سياق ما يتبعه من ذلك (قوله منه) أى الفيء وقوله مناهى الزكاة (قوله مر) أى عن الامام (قوله الشامل) الى قول المتن وشرط اخذ الزكاة في النهاية (قوله والانتفى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله من بلد الزكاة) الى قوله ويفرق في المغنى لا قوله وقدم الى اطلاقه وقوله وأورد الى المتن وقوله ولو دون مسافة القصر وقدم أى المنشئ على المجتاز (قوله لوقوع الخلاف الخ) عبارة المغنى وهو حقيقة في المجتاز مجاز في المنشئ ولم أعطاء الثاني بالاجماع والاول بالقياس عليه ولان مر يد السفر محتاج الى اسبابه وخالف في ذلك ابو حنيفة ومالك اه (قوله به) أى بمحل الزكاة (قوله سمي) أى المجتاز بذلك أى ابن السبيل (قوله وانرد) أى ابن السبيل (قوله من جهة الاعطاء الخ) أى هو على حذف مضاف أى شرط إعطائه اه سم (قوله بغيره) أى فى مكان اخر اه معنى (قوله وما مر) أى فى الفقير والمسكين اه كرى أى إذا غاب الهاجم (قوله الشامل لسفر الطاعة) الى المتن فى المغنى لا قوله ولا فيه الى قوله فان مات (قوله لسفر الطاعة) كسفر حج وزيارة والمسكروه كسفر منفرد والمباح كسفر تجارة اه معنى (قوله كسفر الهائم الخ) عبارة للمغنى والحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسفر الهائم اه وعبارة عش قوله كسفر الهائم الخ صريح فى ان الهائم عاص بسفره وعبارة الشيخ فى شرح منهجه والحق به أى سفر المعصية سفر لا لغرض صحيح كسفر الهائم اه (قوله لان الخ) تعليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك الخ راجع الى اشتراط عدم المعصية (قوله الحرية) الى قوله ولو بنو المطلب فى المغنى لا قوله وحامل وقوله والمرتبة الى قول المتن وكذا فى النهاية لا ما ذكر (قوله ونحوهم) كالوزان والجمال (قوله نحو ساع) وهو الذى يرسل الى البلاد (قوله لانه لا امانة الخ) لا يقال مقتضى هذا التعليل امتناع ما سبق انقالا نة قول ذاك مشمول بنظر العامل واشرافه وتعمده بخلاف العامل فانه مستعمل اه سيد عمر (قوله لانه لا امانة الخ) هذا لا يظن بالنسبة للعبد (قوله من ذلك) أى قوله يجوز استئجار كافر وعبد الخ (قوله اشئى مما ذكر) شامل لما لو اتقوا جرحا لم يعمل عام كمنحو سعاية اه سيد عمر (قوله وبهذا) أى يجوز استئجار ذوى القربى المارآ نفا (قوله وان منعوا حقهم الخ) قال ابن مطير فى شرحه على المنهاج أى سواء اعطوا حقهم من خمس الخمس ام لا اما الاول فقطعوا واما الثانى فهو الذى عليه الا كثرون وجوزوا لاصطخري اعطاهم واخباره الهروى ومحمد بن يحيى وافق به شرف الدين البارزى ولا بأس به بل فى حديث للطبرانى ما يشهد له أى بقوله اليس فى خمس الخمس ما يكفىكم أى يغنيكم أى انتم مستغنون بخمس الخمس فاذا عدم خمس الخمس زال الغنى بخمس الخمس علة لا استغنائهم وشرط لمنعهم فاذا زال الشرط انتفى المانع ويشبه أن يكون هذا والخلاف فى هذا الزمن لمن كان منهم فى اليمن لبعدهم عن محل الغنائم وقلة شفقة الملوك واهل الثروة وشدة حاجتهم التى شاهدنا والله احكام تحدث بحديث ما لم تكن فى الصدر الاول والله اعلم اه عبارة شيخنا قوله سواء منعوا الخ ونقل عن الاصطخري القول بجواز صرف سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله (قوله فان عدم) أى الفيء (قوله من جهة الاعطاء لا التسمية) أى فهو على حذف مضاف أى شرط اعطائه (قوله على المعتمد ويفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وما مر) أى فيمن ماله غائب (قوله ولو سفر نزوة على المعتمد الخ) كذا شرح مر

دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد (وشرطه) من جهة الاعطاء لا التسمية (الحاجة) بان لا يجبر من يقوم بحوائج سفره وإن كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من بقرضه على المعتمد ويفرق بين هذا وما مر من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة فى السفر أشد والحاجة فيه أغلب ومن ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولولا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقق حاجته مع قدرته هنادون ما مر (وعدم المعصية) الشامل لسفر الطاعة والمسكروه والمباح ولو سفر نزوة على المعتمد بخلاف سفر المعصية بان عصى به لافيه كسفر الهائم لان اتعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام وذلك لان القصود باعطاءه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره (وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية) الحرية السكاملة الا المسكاتب

فلا يعطى مبيع ولو فى نوبته و (الاسلام) فلا يدفع منها لكافر اجماعا نعم يجوز استئجار كافر وعبد كمال الوكاه أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل لانه أجره لازكاة بخلاف نحو ساع وان كان ما يأخذه أجره أيضا لانه لا امانة له ويؤخذ من ذلك جواز استئجار ذوى القربى والمرتبة من سهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف عمله فيه بلا إجارة لان فيما يأخذه حينئذ شاة زكاة وبهذا يخص عموم قوله (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) وإن منعوا حقهم من الخمس لخبر مسلم إتمامه أو ساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد

وبنو المطلب من الآل كأمرو كالزكاة كل واجب كالنذر والسكفارة ومنها دماء النفس بخلاف التطوع وخرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه اشرف وحلت له الهدية لانها شان الملوك بخلاف الصدقة (وكذاه ولاه (١٦١) في الاصح) للخبر الصحيح مولى القوم منهم

ويفرق بينهم وبين بني اخواتهم مع صحة حديث ابن اخت القوم منهم بان اوائك لما لم يكن لهم آباء وقبائل ينسبون اليهم غالبا تمحضت نسبتهم لساداتهم فحرم عليهم ما حرم عليهم تحقيقا لشرف موالاتهم ولم يعطوا من الخس اثلا يساورهم في جميع شرفهم فان قلت يمكن ذلك باعطائهم من الخس والزكاة قلت ممنوع لان اخذ الزكاة قد يكون شرفا كما في حق الغازي فلا يتحقق حينئذ انحطاط شرفهم واما بنو الاخت فلم يآبوا قبائل لا ينسبون الا اليها فلم يلحقوا بغيرهم في شيء من ذلك وان لا يكون مونا للزكي على ما مر فيه من التفصيل وان لا يكون لهم سهم في الفقه كما مر بما فيه آتفا وان لا يكون محجورا عليه ومن ثم اتى المصنف في بالغ تاركا للصلاة كسلانه لا يقبضها له الا وليه اى كصبي ومجنون فلا يعطى له وإن غاب وليه خلافا لمن زعمه بخلاف ما لو طرأ تركه اى أو تذرهم ولم يحجر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها لفاسق إلا ان علم انه يستعين بها على معصية فيحرم اى وان اجزا كما علم مما تقرر ولا عمنى كاخذا منه وقيل يوكلان وجوبا

الزكاة اليهم عند منعه من خمس الخس اخذ من قوله في الحديث ان لكم في خمس الخس ما يكفيكم او يغنيكم فانه يؤخذ منه ان محل عدم اعطائهم من الزكاة عند اخذهم حقهم من خمس الخس لكن الجمهور طردوا القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الاصطخري في قوله الآن لا احتياجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يميل الى ذلك بحجة فيه نعمنا الله بهم اه (قوله وبنو المطلب من الآل) تسكلة للدليل (قوله كما مر) اى في قسم الفقه (قوله كل واجب كالنذر الخ) عبارة المغنى وكذا يحرم عليهما الاخذ من المال المنذور صدقته كما اعتمده شيخنا اه قال السيد السمهودى في حاشية الروضة وفي فتاوى البغوى لو نذر التصديق بدينار مطلقا او على الفقراء هل يجوز صرفه للمعوية قال قلنا يحمل على اقل ايجاب الله تعالى لا يجوز كالزكاة والسكفارة وان قلنا يحمل على اقل ما يقرب به الى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة الفروع و اشار المصنف الى ان الراجح فيما يختلف باختلاف المدرك فقد صححوافيه من نذر اعتاق عبد اجزاء المعيب والكافر وهو منصوص الام ورجحوا جزاء كل الناذر من الشاة المعينة لنذر الاضحية والراجع عندى الحاق ما نحن فيه به لان المغنى في تحريم الزكاة عليهم وما الحق بهما من السكفارات كون وضعها التطهير بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه والا لا تمتنع على العلوى اخذ ما نذر به صاحبه اعلوى ولا قائل به انتهى ولعله الاقرب ان شاء الله تعالى ويمكن ان يزداد بعد قوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التقرب المشعر برفعة المصروف اليهم المناسبة لعور ربهم اه سيد عمر (قوله كل واجب الخ) يدخل فيه ما اتى به شيخنا الشهاب الرملى من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع سم ونهاية (قوله كالنذر) اقتصر عليه المغنى (قوله ومنها) اى السكفارة (قوله بخلاف المتطوع) اى فيجبل لهم (قوله الكل) اى الواجب والمتطوع للخبر الصحيح الى قوله واتفق في النهاية لا قوله فان قلت الى اتى المصنف (قوله يمكن ذلك) اى عدم المساواة (قوله لان اخذ الزكاة قد يكون شرفا الخ) قد يقال بنايهاية اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم اتماهى اوساخ الناس واعطاء الغازي لترغيبه في الجهاد لا لشرفه اه سيد عمر (قوله وان لا يكون مونا) الى قوله وانما يظهر في المغنى الا قوله وان لا يكون لهم سهم الى اتى المصنف وقوله نعم الى واتفق (قوله وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا (قوله على ما مر) اى في الفقير (قوله وان لا يكون محجورا عليه) فيه ان السكلا في استحقاق الزكاة لا في قبضها (قوله تاركا الخ) حال من المستتر في بالغ اه سيد عمر (قوله ان علم) اى ظن (قوله ما تقرر) اى في بيان شروط الآخذ اه كردى (قوله ولا عمنى) عطف على لافاسق (قوله يوكلان) اى الاعمى الآخذ والاعمى الدافع (قوله واتفق الخ) عبارة المغنى ولو كان لشخص اب قوى صحيح فقير لا تجب عليه نفقته هل يجوز ان يدفع اليه من زكاته من سهم الفقراء اى لا اتى ابن يونس عماد الدين بالثاني واخوه كمال الدين بالاول قال ابن شبة وهو الظاهر اذ لا وجه للمنع اه (قوله وه الظاهر) اى الجواز وكذا الضمير في قوله الآتى وانما يظهر (قوله يلزمه الكسب) اى ولا يجب نفقته على الابن (قوله وهو) اى القول بلزوم الكسب ضعيف (قوله والاصح وجوب نفقته الخ) اى على الابن الغنى وصور المغنى المسئلة كما مر آنفا بما اذا كان الابن فقير الا يلزمه نفقة الاب وعلى هذا فلا خلاف بين الافتاء بين (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقد ر المعطى (قوله في بيان مستند الاعطاء) الى قوله لما صح في النهاية

(قوله وكالزكاة كل واجت) يدخل فيه ما اتى به شيخنا الشهاب مرن انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع اه (قوله وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا الخ وقوله ولا عمنى عطف على لافاسق (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقد ر المعطى في فتاوى السيوطى في كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد

(٣١ - شروانى وابن قاسم - سابق) ويرده قولهم يجوز دفعه امر بوطه من غير علم بنفس ولا قدر ولا صفة نعم الاولى توكيلهما خروجا من الخلاف واتفق العماد ابن يونس بمنع دفعه الاب قوى صحيح فقير واخوه بجوازه قال شارح وهو الظاهر اذ لا وجه للمنع اه وانما يظهر ان قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نفقته وان قدر عليه فالوجه الاول (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقد ر المعطى

(من طاب زكاة) اولم يطلب وأريد اعطاء هو أثر الطلب لانه الاغلب (وعلم الامام) او غير من له ولاية الدفع وذكره فقط لان دخله فيها اقوى من غيره والمراد بالعالم الظن كما يعلم بما ياتي (استحقاقه) لها (او عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء. بالعلم ابتداء امر الزكاة على السهولة وليس فيها اضرار بالغربوبه يعلم انه لا ياتي هنا ما سيذكر ثم ان القاضى اذا قامت عنده بينة بخلاف علمه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيئا من حاله (فان ادعى فقرا او مسكينة) او انه (١٦٣) غير كسوب وان كان جلد اقويا (لم يكلف بيئته) لعمرها وكذا لا يحلف وان اتهم لما صبح انه

صلى الله عليه وسلم اعطى من سلاله الصدقة بعد ان عليها انه لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ولم يحلفهما مع انه رآهما تجلدين ومن ثم قال الحافظ المنذرى هذا اصل في ان من لم يعرف له مال فامره محمول على العدم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الانسان مع ذلك قد يكون اخرق لا كسبه له مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر امرهما فانذرهما اى ومن ثم قال الغوى يسن للامام اى او المالك ذلك فيمن يشك في استحقاقه (فان عرف له مال) يغنيه (وادعى تلفه كلف) بيئته رجلين اورجل او امرأتين بتلفه وان لم يكونا من اهل الخبرة الباطنة بحاله لان الاصل بقاؤه سواء ادعى سببا ظاهرا ام خفيا بخلاف ما مر في نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا الفقر يبطله ان الفرض انه عرف له مال يغنيه (وكذا ان ادعى عيالا في الاصح) يكلف بيئته بذلك لسهولتها قال السبكي والمراد

والمغنى الا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله مستندا لا اعطاء) عبارة للمغنى ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها ام (قوله وقد راعى المعطى) اى وما يتبع ذلك من حكم الاعطاء نفسه ام ع (قوله من له ولاية الدفع) اى من منصوب الامام لتفريقها من المالك المفرق بنفسه ووكيله في التفريق ام مغنى (قوله وليس فيها) اى الزكاة (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه ام سم خلافا لشيخ عبارته قوله عمل بعلمه اى ما لم يعارضه بيئته فان عارضته عمل بهادون علمه لان معها زيادة علمه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لهم نهاية اى فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلايين وان كان جلد اقويا ع (قوله ومن ثم) اى من اجل صحة الحديث المذكور (قوله يسن للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك ام سيد عمر (قوله يغنيه) قد يقال الاول ترك هذا القيد بناء على ما سياتى من ان من له دون الكفاية يتم له فليتأمل وتابعه في النهاية على هذا القيد ثم قال مالو كان المال قدرا لا يغنيه لم يطالب بيئته الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلا بيئته ولا يمين انتهى ام سيد عمر (قوله بيئته رجلين) الى قوله سواء ادعى في النهاية والمغنى (قوله وان لم يكونا الخ) ولم يغير لفظ شهادة واستشهدا ودعوى عند قاض وغنى عن البيئته الاستفاضة بين الناس كما ياتي كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاؤه الخ) تعليل للتمسك بقوله لان الاصل ثم الخ لتعليل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان اى فيصدق بلا بيئته ان كان السبب ظاهرا وقوله عدم الاستحقاق اى فلا يصدق الا بيئته مطلقا (قوله سواء ادعى الخ) والاوجه كما قاله المحب الطبري بجى وما فى الوديع هنا نهاية ومغنى (قوله بخلاف ما مر الخ) اى من التفرقة بين ما اذا ادعى التلف بسبب ظاهرا وخفى (قوله يكلف بيئته) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله من يمكن صرف الزكاة الخ) اى بان يكون من مستحقها عبارة رسم كانه احتراز عن نحو الهاشمي والمطالي والكافرا (قوله وغيرهم يسئلون الخ) مبتدأ وخبر (قوله دون شرف) اى المار في المتن وقوله او قتال اى المار بقسميه في الشارح (قوله وتعدوا الخ) الظاهر ان مراده بما يشمل التعسر لما مر في الغارم ان لها اعتبارا لقرائن ام سيد عمر (قول المتن وغاز) ومثله ما وافقه اذا قالوا نأخذ لك دفع من خلفنا من الكيفار او ناتي بالزكاة من مانعها ام ع عبارة رسم على قول الشارح كانه اية المار انما او قتال انصه ينفى ان هذا في قتال وقع ام الواراد الخروج لقتال مستقبل فينبغي ان يعطى بقوله كذا غازي بل غازي بخصوص مراده (قوله بقسميه) اى المنشئ. والجمناز (قوله مطلقا) اى قل او كثر ام ع (قوله لتبين انهما الخ) قضية هذا التعليل انهما لو اتفقا في الطريق او

الذى تصرف اليه الزكاة هل هو من ادرك وقت الوجوب ابنته يقطع الترخص ام كيف الحال ولما يقبل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الحاكم ام لا فاجاب بقوله المراد بغير البلدة ان كان يلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزركشي في شرح المنهاج ان الفقراء اذا امتنعوا من اخذ الزكاة قوتلوا ولا يصح لهم ابرار بالمال منها (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جلد اقويا) في شرحه وروى قول الشرح وحاله يشهد بصدقه فان كان شيئا كبيرا او زمنا جرى على الغالب ام (قوله بخلاف ما مر في نحو الوديع) وقال المحب الطبري التفريق كالوديع (قوله من يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احتراز عن نحو الهاشمي والمطالي والكافر (قوله والاوجه ان المراد الخ) اعتمد (قوله او قتال) ينفى ان هذا في قتال وقع او وقع ام الواراد الخروج لقتال مستقبل فينبغي ان يعطى بقوله كذا غازي بل هو

بالعيال من تلزمه وتتهم وغيرهم من تقضى المروءة بانفاقه عن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره والاوجه ان المراد المتصد بهم من تلزمه وتتهم وغيرهم يسألون لا أنفسهم او يسأل هو لهم (ويعطى) مؤلف بقوله بلايين ان ادعى ضايف نية دون شرف او قتال السهولة اقامة البيئته عليهم وتعدوا عليهم الاول (غازي وابن سيل) بقسميه (بقولها) بلايين لانه لا مره مستقبل وانما يعطيان عند الخروج لئنيان له (فان) اعطيا فخر جرائم ورجما استيذفاض ابن السيل هاتقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوه ان كان شيئا له وقع حرفا ولم يقر على نفسه لتبين انهما

اعطيا فوق حاجتهما (تنبيه) مران لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وخيئت لا يتأني استرداد منه لأنه لا يعرف لو بقي ما عطيه
وصرف منه هل كان يفضل منه شيء أو لا فليحمل كلامهم على ما لو صرف من عين ما عطيه وقد يقال بنسب ما صرفه فتر به على نفسه أو لا يأخذه
فان فضل من الماخوذ شيء واسترد منه بقدره وعليه فيظهر انه يقبل قوله في قدر الصرف وانه لو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء لان
الاصل برأءة ذمته وإن (لم يخرج) بأن مضت ثلاثة أيام تقريرا ولم يترصد للخروج ولا انتظار رقة ولا أهبة (استرد) منهما ما أخذاه أي ان
بقي وإلا قبله وكذا خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردي لو وصل بلادهم (١٦٣) ولم يقاتل لبعد العدو لم يسترد منه لان القصد

الاستيلاء على بلادهم وقد
وجد وخرج بقولنا رجع
ما لومات أثناء الطريق او
في المقصد فانه لا يسترد
منه إلا ما بقي وإلحاق
الرأعي بالموت الامتناع من
الغزورده ابن الرفعة بانه
مخالف لما تقرر وكذا
يسترد من مكاتب كما مر
وغارم استغنيان الماخوذ
بنحو إيراد اودامه الغير
(ويطالب عامل ومكاتب
وغارم) ولولا صلاح ذات
العين (بيئته) لسهولتها بما
ادعوه واستشكل تصوير
دعوى العامل بأن الامام
بعلم حاله إذ هو الذي يبعثه
ويجب بتصوير ذلك بما إذا
طلب من الامام حصته من
زكاة وصلت اليه من نائبه
بمحل كذا ليكون ذلك
النائب استعمله عليها
حتى اوصلها اليه او قال له
الامام انسيت انك العامل
أومات مستعمله فطلب من
تولى محله حصته وصوره
السبكي بان يأتي لرب المال
ويطالبه ويجهل حاله ويرد

المقصد بزيادة على المعتاد استرد الزائد منهما لتبين انهما أعطيا فوق حاجتهما اه عس (قوله تنبيه مر) أي في
التنبيه اه سم (قوله ان لابن السبيل صرف ما اخذه الخ) أي بعدا كتساب قدر ما اخذ لاقبله كما علم مما مر
اه سم (قوله وقد يقال بنسب الخ) قد يقال هذا هو المتجه وإن اوم صنيعة ترجيح الاحتمال الاول لان
توجيهه بقوله لأنه لا يعرف الخ واضع المنع فليتأمل اه سيد عمر (قوله بان مضت) الى قوله وكذا يسترد
في النهاية الا قوله أي ان بقي اليه وكذا الوالي المتن في المعنى الا قوله أي ان بقي الى وخرج (قوله ثم رجع) قد
يتجه الاعطاء إذا كان العدو بمحل معين فخرج له فلما وصل اليه وجد العدو قد هرب وأبعد بحيث لا يتمكن
الوصول اليه اه سيد عمر (قوله او في المقصد الخ) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا اه سم (قوله
لما تقرر) أي من انه يسترد من الممتنع جميع ما اخذه اه معنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة المعنى ولا يختص
الاسترداد بهما بل اذا اعطى المكاتب ثم استغنى عما اعطياه بتبرع السيد باعتاقه او ابرائه عن النجوم استرد
ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع اليه ولم يحصل قال في البيان ولو سلم بعضه لسيد
فأعتقه فقطضى المذهب أنه لا يسترد منه لاحتمال أنه إنما اعتقه بالمقبوض قال في المجموع وما قاله متعين
قال الرافعي ويجرى الخلاف في الغارم إذا استغنى عما اخذه بابرء ونحوه اه (قوله كما مر) أي في شرح
والرقاب والمكاتبون (قوله ولولا صلاح ذات العين) الى المتن في النهاية الا قوله ويحتمل الى ابن الرفعة (ولولا صلاح
ذات العين) عبارة المعنى واستغنى ابن الرفعة تبعا لجماعة من الغرم ما اذا غرم لصلاح ذات العين لشهرة امره
وقال صاحب البيان انه لا بد من البيئته وهو قضية كلام الاحياء قال الاذري ولعل هذا فيمن لم يستغنى غرمه
لذلك ويرجع الكلام الى أنه ان اشترى لم يحتاج الى البيئته ولا احتاج كالغارم لمصلحة وهذا جمع بين الكلامين
وهو حسن اه (قول المتن بيئته) أي بالعمل والكتابة والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بيئته بما بقي
من النجوم كما قاله الماوردي اه معنى (قوله دعوى العامل) عبارة المعنى مطالبة العامل بالبيئته اه (قوله
بان الخ) متعلق باستشكل (قوله يعلم خاله) فلا تنافي مطالبة البيئته فيه اه معنى (قوله استعمله) أي
العامل وقوله حتى اوصلها اليه أي الى الامام اه رشيدى (قوله او قال الخ) وقوله اومات الخ عطف على قوله
طالب الخ (قوله أن يريد) أي السبكي (قوله وأن يريد الخ) عطف على قوله أن يريد الخ ويرد هذا بنظير ما قبله
(قوله وابن الرفعة الخ) كقوله الاتي والاذري عطف على السبكي (قوله أي البيئته) الى قوله وبه يفرق في
المعنى الا قوله وقد يحصل الى واستقرار الى قول المتن ويعطى في النهاية (قوله فيما ذكر) أي هنا وفيما مر

غاز بخصوص مر (قوله تنبيه مر) أي في تنبيه (قوله لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر)
أي بعدا كتساب قدر ما اخذه لاقبله كما علم مما مر (قوله وقال الماوردي الخ) كذا شرح ثم مر (قوله
او في المقصد) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا (قوله رده ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله
أي البيئته) قال الماوردي ولا يشترط كونها من اهل الخبرة الباطنة ومحله ان شهدت بنحو هلاك ماله اما
اذا شهدت باعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كما جزم به القمولي شرح العباب (قوله في المتن اخبار عداين)

بانه ان فرق فلا عامل وإن فرق الامام فلا وجه لمطالبة المالك ويحتمل أن يريد أن المطالب قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لي زكاتك
ويرد بأن الكلام ليس في هذا بل في طلب العامل لخصته المقابلة لعمله وأن يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بأن يعطى
من ارسله اليه فجاءه من يدعى انه عامل الامام وانه ارسله اليه فيكلفه البيئته حيثئذ وابن الرفعة بما إذا استاجرته الامام عن خمس الخمس
فادعى أنه قبض الصدقات وتلفت في يده من غير تفريط وطالب بالاجرة يرده بأن فيه خروجا عما نحن فيه لانه انما يدعى باجرة من خمس
الخمس لا من الزكاة والاذري بما اذا فوض اليه التفرقة ايضا ثم جاء وادعى القبض والتفرقة وطلب اجرة من المصالح ويرد بنظير
ما قبله (وهي) أي البيئته فيما ذكر (أخبار عدلين) أو عدل وامراتين ولو بغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض

(ويغني عنها) في سائر الصور التي يحتاج للينة فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يبعدوا طوهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله
الرافعي كغيره واستغرب ابن الرفعة له ويحجب (١٦٤) عنه بان القصد هنا الظن المجوز للاعطاء وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا

اه مغني (قوله في سائر الصور) أي من الاصناف فلا يختص بالعامل والمكاتب والغارم كما يوجهه السياق
(قوله وقد يحصل ذلك الخ) أي الاستفاضة اه ع ش (قوله واستغرب ابن الرفعة له) أي حصول الاستفاضة
هنا بثلاثة (قوله وبه يفرق) أي بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أي القصد المذكور (قوله بلاينة الخ)
الاولى كافي المغني يغني عن البينة (قوله مع تهمة) أي بالتواطؤ (قوله الا كنفاء باخبار ثقة الخ) ولا فرق في
جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه شرح الروض اه سم (قوله
الذنان) الى التنبيه في النهاية والمغني لا قوله ثم رأيت الى أمان يحسن (قوله لان وجوب الزكاة الخ) هذا
يصلح علمه لمنع النقص لمنع الزيادة ليدبني ان يزداد الزكاة تكثر كل سنة ليستغني بها سنة فسنة اه سيد عمر
وقوله ان يزداد الخ أي او يقتصر عليه كما فعل النهاية والمغني (قول المثنى كفاية العمر الغالب) ينبغي ان يكون
اعتبار العمر الغالب جاريا في حق مومنه حتى لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلا ومومنه ابن خمسين مثلا إنما
يعطيه للمومن كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة فسنة ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة
بالنسبة للمومن وإن كان إنما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للمومن
ايضا لا لأنه إنما يعطى بطريق التبعية له ولا يعلم بقاء المتبوع بعدها حتى تستمر التبعية محل تأمل ولعل الثاني
اقرب فليتأمل اه سيد عمر اقول قد قدمت عن ع ش الجزم بالثاني وفيه هنا ما نصه واما الزوجة إذا
لم يكفها نفقة زوجها ومن له اصل او فرع لا تجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون
في كل وقت ما يدفع حاجتهم من توسعة زوج المرأة عليها بتيسير مال او غير ذلك ومن كفاية قريبه له اه (قوله
فان زاد عمره عليه) أي الغالب فيظهر أنه يعطى سنة كما في به والداه نهاية أي واذامات في أثنائها لا يسترد
منه شيء مما سران الاربعة الاول من الاصناف لم يكون ما اخذوه ملكا مطلقا اه ع ش (قوله عليها) الظاهر
التذكير إذا مرجع العمر الغالب (قوله الا في) أي انفا قيل قول المثنى فيشتري به (قوله) وظاهر ان المراد
الخ) ينبغي ان يكون محله فيما يظهر فيما إذا لم يجاوز ثمنها قيمة عقار يكفيه غلته اه سيد عمر اقول ولا يبعد ان
يجوز نظيره في التجارة (قوله او الشراء له) أي شراء الامام او نائبه للمستحق فيجزى قبضه لانه كقبض

في الشهادة وما يصرح
بذلك قولهم (وكذا نصديق
رب الدين والسيد في
الاصح) بلاينة ولا يمين
ولا نظرا لاحتمال التواطؤ
لانه خلاف الغالب
ويؤخذ من اكتفائهم
باخبار الغريم هنا وحده
مع تهمة الاكتفاء باخبار
ثقة ولو عدل رواية ظن
صدقه بل القياس الاكتفاء
بمن وقع في القلب صدقه
ولو فاسقا ثم رأيت في
كلام الشيخين ما يؤيد ذلك
نعم بحث الزركشي في
الغريم والسيد ان محل
الخلاف اذا وثق بقولها
وغلب على الظن الصدق
قال والا لم يقد قطعا اه
وبعد ان مهد من اول
الفصل الى هنا ما ثبت به
الوصف المقتضى
للاستحقاق شرع في بيان
قدر ما يعطاه كل فقال
(ويعطى الفقير والمسكين)
الذنان لا يحسنان التكسب
بجرفة ولا تجارة (كفاية
سنة) لان وجوب الزكاة
لا يهود إلا بمضيها (قلت
الاصح المنصوص) في الام
(وقول الجمهور) يعطى
(كفاية العمر الغالب)
أي ما بقي منه لان القصد
إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك
فان زاد عمره عليه فيظهر
انه يعطى سنة إذا لم يجد

وذكر الثلاثة في خبر مسلم للاستظهار لا للاشتراط ذكره في المجموع (قوله في المثنى يغني عنها الاستفاضة)
قال في شرح الروض لحصول العلم او غلبة الظن قال في الاصل وبشهادة ما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ما قاله
بعض الاصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد يعتمد قوله كفي وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب رز الى
تردد في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتياده اه والا قرب
الجواز ويكون داخلا في قوله والا له اعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه
ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا ومن ادعى فقرا أو مسكنة أن ذاك يعطى مع الشك بخلاف
هذا قالهم في شرح العباب وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب رز الى تردد في انه لو حصل الوثوق بقول
من يدعي الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتياده اه ففضية ما صدر به كلامهما ان الراجع في شرح
الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروضة ويقوم مقام
العدلين الاستفاضة او غلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشتراك الحال بين الناس
وقول ابن الرفعة لا يكفي في الدين قطعا مر ودو أنه لا يشترط بلوغها لحد التواتر خلافا للشيخ أبي على ولا في
الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه
بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه (قوله ويؤخذ من اكتفائهم الخ) كذا شرح مر
(قوله فان زاد عمره عليه) أي على الغالب فيظهر انه يعطى سنة هو ما اتي به شيخنا الشهاب مر (قوله
او الشراء له) هذا يفيد الاجزاء هنا مع عدم قبض المستحق ثم رأيت ما يأتي بما يدل له على هذا

عليها ثم رأيت جزم بعضهم الآتي وهو صريح فيه أمان يحسن حرقة تكفيه الكفاية الائمة به
كما مر اول الباب فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر ان المراد باعطاء ذلك له الاذن له في الشراء أو الشراء له نظيره ما يأتي
المستحق

أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فيما يظهر ويختلف باختلاف ذلك الأشخاص والنواحي وقدوره في أرباب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا تضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرقه والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأذن وإن كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم يكفه واحدة منها أعطى لواحدة وزيد له شراء بقية كفايته فيما يظهر (تنبيه) لم أر لأحد هنا بيان قدر العمر الغالب والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين السنتين والسبعين من الولادة وعليه فهل العبرة هنا بالسنتين فقط لأنها المتيقن دخوله أو بالسبعين احتياطاً للاخذ كل محتمل وقد يؤخذ ترجيح هذا من أنا إذا قلنا في المفقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين فالسبعون أقل (١٦٥) ما قيل على هذا فلا خذها هنا غير بعيد وإن

أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة ثم سنة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء تقديري كفيه تلك المدة لتعذر بل ثمن ما يكفيه دخله (فيشترى به) أن إذن له الإمام وكان رشيداً والافولي (عقاراً) أو نحو ماشية إن كان من أهلها (يستغله) ويعتق به عن الزكاة فيملكه ويورثه (واقه اعلم) للمصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرقه ولا وجه كما فهمه قولي أن إذن له الإمام اخذ من كلام الزركشي وغيره وأفهمه كلام المحرر كالفاضي أن الطيب أن للإمام دون المالك شراءه له نظير ما يأتي في الغازي وله أن يلزمه بالشراء وعدم إخراج منه ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من جبر الرشيد وحينئذ ليس له إخراج فلا يحمل ولا يصح

المستحق اه سم (قوله أو تجارة) عطف على حرقه (قوله وقدوره الخ) عبارة المغني قال الرافعي وأضخه بالمثال فقالوا البقي يكفيه خمسة دراهم والباقي عشرة والفا كأي عشرون والخباز خمسون والبقال مائة والعطار ألف والبراز ألفان والصير في خمسة آلاف والجوهرى عشرة آلاف وظاهر كما قال شيخنا أن ذلك على التقريب فلوزاد على كفايتهم أو نقص عنها فنقص أو زيد ما يليق بالحال اه (قوله إلا بما ذكرته) وهو قوله باعتبار عادة بلده اه كرى (قوله أكثر من حرقه) أرادها بما يشمل التجارة اه سيد عمر أي كابدل عليه قول أو رأس مال الخ (قوله أعطى لواحدة) لعله إذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطيه لهما ويستغنى عن شراء العقار اه سم (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به النهاية (قوله وبعدها يعطى) إلى المتن في النهاية (قوله وليس المراد إلى المتن في المغني) (قوله ذلك) أي التكسب بحرقه أو تجارة (قوله أن إذن له الإمام) تركه شرح مر اه سم لكن ذكره المغني كالشارح (قوله فيملكه) إلى قول المتن والمكاتب في النهاية الأقوله كما فهمه إلى اخذاً وقوله وعلى بقية إلى ولو ملك وقوله فإن قلت إلى هذا كله (قوله شراءه له) أي ويصير ملكاً له حيث اشتراه بنيته اه ع ش عبارة سم أي بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له أو لا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتي في الغازي اه سم (قوله وحينئذ ليس له الخ) مفهومه أنه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكرر ذلك منه رسم على حج وصرح به أن مجرد الأمر بالشراء لا يقتضي المنع من الإخراج وقد توقف فيه فيقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الإلزام اه ع ش (قوله وعلى بقية الخ) عطف على قوله عليه (قوله باغنا الخ) فيه تأمل (قوله ولو ملك هذا) أي من لا يحسن التكسب اه كرى عبارة ع ش أي من ذكر من الفقير والمسكين أو من لا يحسن التكسب اه (قوله كما يحسنه السبكي) كان السبكي لا يرى أن العبرة في الكفاية المعتمدة في تعريف الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب والاتهم ما دعاه هنا من غير منازعة في هذا الاشتراط اه سيد عمر (قوله وكان معه تسعون الخ) قد يقال قال المساوردي جزئي من جزئيات كلام السبكي فالأولى أن يقول وصرح المساوردي أو وسبقه إليه المساوردي اه سيد عمر (قوله وإن كفته الخ) غايه (قوله وعنداهل الخبرة) ما فائدته (قوله ليس المراد) أي مما تقرر (قوله

(قوله أعطى لواحدة) لعله إذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون) اعتمده مر (قوله أن إذن الخ) تركه مر (قوله شراءه له) أي بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له أو لا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتي في الغازي وإن قال الأذرعى وإن كان رشيداً فلا بد من الدفع إليه إلى آخر ما قاله مما تكلم عليه في شرح العباب (قوله وحينئذ) أي حين إذ ألزمه بما ذكره ومفهومه أنه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكرر ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على عليه (قوله

فما يظهر وعلى بقية المستحقين باغنا عنهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة كفايته كما يحسنه السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراط أنصافه يوم الإعطاء بالفقر والمسكنة أي باحتياجه حينئذ له عطى ويؤيد الأول قول المساوردي لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشرة الأخرى وإن كفته التسعون لو أنفقها من غيرها كتناسل فيها سنين لا تبلغ العمر الغالب فإن قلت إذا تقرر أنه يشترى له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه فقلت ممنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وعنداهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاريين عشرة وهكذا على أن الذي يظهر أنه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع إعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد عليه فإن وجد تعين الأول أو الثاني فقط اشترى له

ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضا في الوعرض انه دام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمره به عمارته تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى اخف من عماره ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال يتعين شراؤه وله وبإيعاز ذلك ويوزن ثمنه في هذا هذا كله في غير محصورين اما

ويظهر أيضا الخ) ولو ألتف ما أعطيه من المال تعد بافضل يعطى بدله وان لم يتب أو ان تاب أو لا يعطى أصلا للنظر فيه مجال ولو قيل يعطى مطلقا ما يغلب على الظن إلا تلافيا لهذا أيضا فيجعل تحت يدققة ينفق منه عليه لم يبعد اها ممداد (قوله ويوزن الخ) أي يصرف (قوله هذا كله) أي ما ذكر من قول المتن ويعطى الفقير وما ضمه اليه الشارح الى هنا (قوله فسياتي) أي في الفصل الآتي (قوله يملكونه) أي الزكاة والتذكير باعتبار السهم الواجب للمالي (قوله بعدد رؤسهم) أي وان زادت الزكاة على حاجتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله او قدر حاجاتهم أي ولو زادت الزكاة عليها (قوله الا الكفاية) أي كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر أنهم يملكون) وهو الشق الاخير من التردد المذكور عبارة النهاية والوجه أنهم أي المحصورين يملكونه على قدر كفايتهم كما فني به والد رحمه الله اه (قوله ما ياتي) في الفصل الآتي (قوله لا حدم) أي المستحقين وليس الضمير للمحصورين وان اومه السياق (قوله حيث لا ملك) أي لعدم الحصر (قوله لا ملك) أي لا حصر (قوله بان ذلك) أي ما اتفق فيه الملك لعدم الحصر (قوله ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله الواجبة نعت رعاية الخ (قوله وهذا) أي ما وجد فيه الحصر وقوله الملك فيه مبتدأ خبره قوله منوط الخ والجملة خبر هذا (قوله بوقت الوجوب لمعين) الاولى معين موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ) هلا نقل كما ياتي في شرح ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه سم على حج أقول يعني فالقياس انه ينقل اه ع ش (قوله ما يصرح به كلامهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما اعترف به) أي بما يصرح به الخ وقوله ثم اوله أي كلامهم وقوله ان ما زاد الخ بيان لما يصرح (قوله لوجودهم) أي وجود ما مثلهم (قوله ويعطى المكاتب) أي قوله شرط النقد في النهاية والمغنى اللفظة نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قوله المن المكاتب) أي كتابة صحبة مغنى ونهاية (قوله لغير) محل تأمل فانه أي المستبدن للاصلاح وإن اعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين كما هو ظاهر فتأمل نعم قوله ما لم يكن معه وفاء الخ ينبغي ان يقيد بما ذكره الله اعلم ثم رايت عبارة الاسنى أي والمغنى وهو يعطى المكاتب والغارم معجز عن ادائه من كل الدين او بعضه نعم الغارم للاصلاح ذات البين يعطى الكل ولو مع القدرة على ادائه وبه يتايد ماشرت اليه فليتأمل اه سيد عمر قوله عبارة الاسنى الخ ويوافقها عبارة النهاية (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) بزيادة نحو وإطلاق الغنى الشامل للغنى بالنقد فيه اشارة الى اعتماده لبعشه السابق في الغارم المستبدن لنحو عمارة مسجد من ان حكمه حكم المستبدن للاصلاح فتد كرو تدبر اه سيد عمر (قوله لما مره) أي الغارم للاصلاح اه سم (قوله ببعضه) أي في بعض الطريق ولعل الاولى إسقاطه (قوله والاحوط تاخير الخ) أي تاخير ما يعطاه الرجوع إلى شروعه فيه اه سيد عمر زاد السكردي بان يرسله إلى المحل الذي يرجع منه اه (قوله ووجد شرط النقل) أي بان يكون المحل الذي يرجع منه اقرب محل المسال مع عدم الاصناف فيه او فضل عنهم ما يرسله إلى محل الرجوع (قوله شرط النقل) أي اللازم لا عطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان

المحصورون فسياتي أنهم يملكونه وهل ملكهم له بعدد رؤسهم أو قدر حاجاتهم أو لا يملكون الا الكفاية دون الزائد عليها تردديه الديميري وغيره والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا يتأنيه ما ياتي من الاكتفاء باقل متمول لاحد لان محله كما هو ظاهر حيث لا ملك ويفرق بان ذلك منوط بالمفرق لا بمستحق معين فنظر فيه لاجتماعه ورعاية الحاجة الواجبة على الامام أو نائبه انما تقتضى الائتم عند الاخلال بها لا منع الاجزاء وهذا الملك فيه منوط بوقت الوجوب لمعين فلا ينظر للمفرق وحيث تنفلا مرجع الا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها وان الفاضل عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم وقول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين لكثرت او قلتهم لزمه قسمتها كلها عليهم وينتقل بعدهم لورثتهم فيه نظر بل الوجه ما يصرح به كلامهم كما اعترف به ثم اوله ان ما زاد من الزكوات على كفايتهم يحفظ لوجودهم (و) يعطى (المكاتب والغارم) لغير

نحو اصلاح ذات البين لما مر أنه يعطى مع الغنى أي كل منهما (قدر دينه) ما لم يكن معه وفاء لبعضه ولا لما يوفيه فقط (وان محلهما السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد إن لم يكن له في طريقه اليه مال (او موضع ماله) إن كان له في طريقه ماله فان كان ببعضه بعض ما يملكه كمل له كفايته ويعطى لرجوعه ايضا ان عزم عليه والاحوط تاخير له إلى شروعه فيه إن تيسر أي ووجد شرط النقل

ان كان المفرق المالك ولمدة إقامة المسافرين وهي اربعة ايام لاثمانية عشر لان (١٦٧) شرطه اقل ولا يوجد (و) يعطى (الغازي

قدر حاجته) اللانقة به
ويعمونه (النفقة وكسوة) له
ولهم (ذاهبا وراجعا ومقيا
هناك) اى فى السفر او نحوه
الى الفتح وان طال لبقاء
اسم الغزو مع الطول
بخلاف السفر فى ابن السبيل
ويعطيان جميع المؤنة لا ما
زاد بسبب السفر فقط ومؤنة
من تلزمهما مؤنته ولم يقدر
والمعطى لاقامة الغازي
وبحث الاذرى انه يعطى
لاقل ما يظن اقامته ثم فان
زاد زيد له ويغفر له النقل
اى من المالك حينئذ لدار
الحرب للحاجة او تنزل
اقامته ثم لمصلحة المسلمين
منزلة اقامته ببلد المال (و)
يعطيه الامام لا المالك
لا تمتاع الابدال فى الزكاة
عليه (فرسا) ان كان ممن يقابل
فارسا (وسلاحا) ولو بغير
شرا ما ياتى (و يصير ذلك)
اى الفرس والسلاح (ملكا
له) ان اعطى الثمن فاشترى
لنفسه او دفعهما له الامام
ملكا اذا رآه بخلاف ما اذا
استاجرهما له او اعاره
اياهما لسكونهما موقوفين
عنده لذل شراؤهما من هذا
السهم وبقاؤهما ووقفهما
وتسمية ذلك عارية مجاز إذ
الامام لا يملكه والآخر
لا يصمنه لوتلف بل يقبل
قوله فيه يمينه كالوديع لكن

محله حينئذ يختلف اه سم (قوله ان كان المفرق المالك) اى واما ان كان المفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لان له النقل من غير شرط اه عش (قوله لاثمانية عشر) تتبع فى ذلك شرح الروض لكن الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى انه يعطى الى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والمغنى كما ياتى (قوله لان شرطه اقل لا يوجد) قد يؤخذ منه ان عمل ما ذكر حيث اعطى من زكاة غير بلد الاقامة ولا يعطى حينئذ يوما فيوما لاثمانية عشر يوما ثم ان سافر قبلها استرد منه الباقي عبارة المغنى ولا يعطى لمدة الاقامة الا إقامة مدة المسافرين كفى الروضة وهذا شامل لما اذا اقام الحاجة يتوقفها كل وقت فيعطى لاثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين اه زاد النهاية عقب قوله وهو المعتمد كما فى به والودرحه الله تعالى اه ويؤخذ من قولها اقام الحاجة يتوقفها كل وقت الخ ان المسئلة مفروضة فيها ذكر وحينئذ فيتحصل ما يحتمل ان يكون جمعا بين الكلامين او توسط بينهما فليتأمل اه سيد عمر (قوله ويعطى الغازي) الى قول المتن وما ينقل فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ويعطيان الى ولم يقدر او قوله او تنزل الى المتن وقوله بالضابط الى بخلاف ما (قوله ويعطيان) اى ابن السبيل والغازي (قوله بحث الاذرى الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية وتوجيه كاجتهه الاذرى الخ (قوله او تنزل الخ) ظاهره انه معطوف على يغفر وحينئذ فقد يقال لا مغايرة لان حاصلهما اعطاء النقل حكم عدمه فليتأمل لا يقال ينبغي ان يقرأ بضيغة المصدر فيكون معطوفا على الحاجة عطفا تفسيرا بالاننا قول العطف التفسيرى من خواص الواو اه سيد عمر اقول وايضا يراد عليه ما اورده على الاول (قوله لا تمتاع الابدال الخ) صريح فى أن الامام ابداله بما يرى فيه المصاحة للمستحقين اه عش عبارة سم فيه تصريح بان الامام يشترى الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او االيه ثم اخذها او الشراء او الالم يكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه ثم سرد عبارة العياب الا صرح فى ذلك ثم قال و ظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء او الوقف بالنسبة لغيره كالفقراء او المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافا فى العقار اه قول المتن ويصير ذلك ملكا له اى فلا يسترد منه اذ ارجع كاصرح به الفارقى اه معنى (قوله فاشترى لنفسه) اى باذن الامام اه عش اقول ظاهره اشتراط اذن الامام وفيه وقفة قوية كما اشار اليه سم فيما مر (قوله بخلاف ما اذا استاجرهما الخ) ويتعين احدهما ان قل المال واذا انقضت المدة استرد منه الوقوف والمستاجر والمعار اه معنى (قوله وبقاؤهما) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانسب بقاؤهما لانه الذى من فعله اه سيد عمر (قول المتن ويهيبه) كذا فى اصله والذى رايته فى عدة نسخ ويهيبا فليحرر ثم رايته فيما

(قوله لاثمانية عشر) تتبع فى ذلك قول شرح الروض مانصه وعبارة المصنف قد تنضى انه لو اقام الحاجة يتوقع زوالها اعطى وهو وجه الاصح خلافا اه لكن الذى افق به شيخنا الشهاب مر انه يعطى الى ثمانية عشر (قوله ويغفر الخ) كذا شرح مر (قوله لا تمتاع الابدال فى الزكاة) فيه تصريح بان الامام يشترى الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او االيه ثم اخذها والشراء والالم يكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه وعبارة العياب كغيره للامام بالمصلحة للمالك اشتراخيلا وسلاح وحمولة من هذا السهم ووقفها لجهة ويعطيه اياها عند الحاجة الخ وفى شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والآلة وان اشتراها بمال الزكاة ولو باذنه فيما يظهر لاذلا ملك له قبل القبض وذلك لا تمتاع الابدال فى الزكاة للامام ذلك لان له ولاية عليه فيشترى له ذلك ولو بغير اذنه يعطاه اه و ظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقراء او المساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافا فى العقار (قوله فى المتن ويصير ذلك ملكا له) قال الزركشى قضيةه انه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح الفارقى ويشبه ان ياتى فيه ماسبق فى فاضل النفقة اه ثم قال فى قوله ويهيبا له ولا بن السبيل افهم سياقه استرداد المركوب منهما اذا رجعا وهو كذلك اه (قوله بخلاف ما اذا الخ) كذا فى شرح مر

لما وجب ردّها عند انقضاء الحاجة منهما اشبه العارية (ويهيبا) من جهة الامام (له ولا بن السبيل

مركوب ان كان السفر طويلا او كان السفر قصيرا ولكنه (كان ضعيفا لا يطيق المشي) بالضابط السابق في الحج كما هو ظاهر دفعا لضروره بخلاف ما اذا قصر وهو قوي واعطى الغازى مركوبا غير الفرس كما صرح به العبارة ليتوفر فرسه للحرب لذكره في الطريق يضعفه (وما ينقل عليه الزاد ومتاعه) (١٦٨) لحاجته اليه (الان يكون قد رايتاد مثله حمله بنفسه) لانتفاء الحاجة وافهم

التعبير يبيها انه يسترد منهم ما جميع ذلك إذا عادا وعمله في الغازى ان لم يملكه له الامام إذا رآه لانه لاحتاجتنا اليه اقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ماملسكه اياه ويعطى المؤلف ما يراه الدافع كما مر والعامل اجرة عمله فان زاد سهمه عليه اراد الفاضل على بقية الاصناف وان نقص كمل من مال الزكاة او من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقير والغرم والغزو (يعطى) من زكاة واحدة اى باعتبار ما وجبت فيه لا من وجبت عليه فيما يظهر فلو كان على واحد زكوات اجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة في زكاة جنس واحد كانت متحدة (باحداهما فقط) والخيرة اليه ويفرق بينه وبين ما مر فيمن له حرف يكفيه كل منها يعطى بالادنى بانه لو اعطى ثم لوق الادنى لزم اخذ ذلك لاندبلا موجب وهما كل من الوصفين موجب فلا يخذور في اختياره لاحدهما وان اقتضى الزيادة على الآخر

سيأتى من قوله وفهم التعبير يبيها اصلحها وضبطها بالقلم هكذا اه سيد عمر (قول المتن مركوب) اى غير الذى يقابل عليه الغازى باجارة او اعارة لا تملك بقرينة ما ياتى اه معنى (قوله السابق في الحج) اى بان تلحقه مشقة لا تحتمل عادة اه ع (قوله وهو قوى) الوالو للحال (قوله واعطى الغازى الخ) فلو اعطى فرسا لا يضعف به اصلا فهل يقتصر عليها نظرا للاكتفاء به او يعطى مركوبا آخر نظرا للغالب والغناء للتأدير كل محتمل ولعل الاول اوجه معنى وان كان الثانى اقرب لاطلاقهم فليحجرا اه سيد عمر (قوله كما صرح به العبارة) اى قول المتن ويعطى الغازى فرسا مع قوله ويبيها له مركوب عبارة المغنى قضية كلامه كالخروج ان المركوب غير الفرس الذى يقابل عليه اه (قوله لحاجته اليه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ويفرق الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وعمله الى ويعطى المؤلف وقوله او من سهم المصالح (قول المتن ان يكون) اى ما ذكر من الزاد والمتاع وكذا ضمير حمله (قوله جميع ذلك) اى المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع نهاية ومعنى (قوله لاحتاجتنا اليه) علة مقدمة لقوله اقوى الخ الذى هو خبر ان (قوله استرد منه) اى من ابن السبيل اه سم (قوله ولو ماملسكه اياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه إذا رجع فينتقض الملك لو حصل منه زوائد منفصلة فالوجه انه يفوز بها شوبرى اه بجري اى ولا تسترد منه (قوله الدافع) اى من الامام او المالك وقوله كما مر اى في بحث المؤلف (قوله وان نقص) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جعله جاز وبطل سهمه فتقسم الزكاة على بقية الاصناف كالوالم يكن عامل اه نهاية زاد المغنى وليس للامام ان يستأجره باكثر من اجرة مثله فان زاد عليها بطلت الاجارة انصرفه بغير المصلحة اه (قوله او من سهم المصالح) لعل او لتخير الامام (قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق) اى ولو عاملا فقيرا اه معنى (من زكاة واحدة) سيد عمر محترزه (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير الخ) وفي الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كل له من سهم الفقراء انتهى اه سم (قوله اخذ بالفقير) والظاهر انه في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكفي اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال اه بجري (قوله او مرتبا قبل التصرف) لعله اذا كفاه الماخوذ او لا والا فالوجه جواز الاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ او لا اه سم اقول هذا ظاهر ويشير اليه قول الشارح كالتبابة والمغنى وبقي فقيرا ويصرح به ما مر انفاق الكنز (قوله كغاز هاشمى الخ) ليتأمل وجه التنظير فانه لا يخلو عن خفاء اه سيد عمر اقول عبارة المغنى اما من فيه صفتا استحقاق للفقير واحداهما والغزو كغاز هاشمى فيعطى بهما اه سالمة عن الاشكال (قوله لما قررت) اى

(قوله فلذا استرد منه) اى من ابن السبيل (قوله ولو ماملسكه اياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه فينتقض الملك لو حصل منه زوائد منفصلة هل تستقر له او تسترد ايضا فيه نظر (قوله وان نقص كمل) هذا يدل على جواز اعطائه اكثر من الثمن حينئذ (قوله وان نقص كل من مال الزكاة) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جعله جاز وبطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاصناف كالوالم يكن عامل شرح مر (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير) كذا شرح مر وفي الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء (تمت) من فيه صفتا استحقاق للفقير واحداهما والغزو كغاز هاشمى يعطى بهما اه (قوله او مرتبا الخ) كذا شرح مر (قوله او مرتبا قبل التصرف في الماخوذ) لعله اذا كفاه الماخوذ او لا والا فالوجه جواز الاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ او لا

(في الاظهر) لانه مقتضى العطف في الآية نعم ان اخذ بالغرم او الفقير مثلا فاخذه غرما وبقي فقيرا اخذ بالفقر وان نازع فيه كثيرون فالمتنع انما هو الاخذ بهما دفعة واحدة او مرتبا قبل النصف في الماخوذ اما من زكواتين فيجوز ان ياخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كغاز هاشمى ياخذ بهما من الفقى كما مر (تنبيه) ياتي ان الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة وقضية انه يتمتع عليه اعطاء واحدة بصفة من زكاة وبأخرى من زكاة اخرى وهو بعيد الذي يشبهه جواز ذلك لما قررته في معنى اتحاد الزكاة

وكونها في يده كزكاة واحدة إنما هو بالنظر لجواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما بما يقتضي التسليم عليه (فصل) في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما (بجواب استيعاب الأصناف) الثمانية بازكاة ولو زكاة (١٦٩) الفطر لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة

فقراء أو مساكين مثلا واخرون جوازه لواحد واطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الروياني عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبا ولو كان الشافعي حيا لا قاتنا به اه (ان قسم الامام) او نائبه (وهناك عامل) لم يجعل الامام له شيئا من بيت المال لاضافتها اليهم جميعهم فلم يجوز حرمان بعضهم كأمير أول الباب ونقل الأذري عن الدارمي وأقره أنه لا يجوز إعطاؤه إلا إذا لم يوجد متبرع والاوجه وفاقا للسبكي جوازه وان وجد فيستحق ان أذن له الامام في العمل وان لم يشترط له شيئا بل وان شرط الا ياخذ شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من المخلوق كما تستحق الغنيمة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه الا بناقل (والا) يقسم الامام بل المالك او قسم الامام ولا عامل هناك بان حملها أصحابها اليه او جعل للعامل أجره من بيت المال وكانهم انما لم ينظروا هنا لكونه فريضة لان ما ياخذ من بيت المال في

بقوله أي باعتبار ما رجبت فيه الخ (قوله) وكونها الخ مبتدأ خبره وانما هو الخ والجملة استئناف بياني (فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف) (قوله) وما يتبعهما أي من سن الوسم والاعلام ياخذها مع ش (قوله) الثمانية إلى قوله وكأهم في المغني الا قوله ولو كان الشافعي إلى المتن وإلى قول المتن وإذا قسم الامام في النهاية (قوله) ولو زكاة الفطر معتمد اه ع ش عبارة المغني حتى زكاة الفطر فان شقت القسمة في زكاة الفطر جمع جماعة فطرتهم ثم قسموها على سبعة اه (قوله) لكن اختار الخ عبارة النهاية وان اختار الخ وقال ع ش أي من حيث الفتوى اه وعبارة المغني واختار جماعة من أصحابنا منهم الاصطخري جواز صرفها إلى ثلاثة من المستحقين واختاره السبكي وحكي الراجح عن اختيار صاحب التنبيه جواز صرفها إلى واحد قال في البحر وانا افتي به قال الأذري وعليه العمل في الأعصار والامصار وهو المختار والاحوط دفعها إلى ثلاثة (قوله) جواز دفعها أي الفطرة (قوله) وهو الاختيار أي من حيث الفتوى اه ع ش (قوله) لتعذر العمل الخ عبارة المغني قال والقول بجواب استيعاب الأصناف وان كان ظاهر المذهب بعيد لان الجماعة لا يلزمهم خلط فطرتهم والصالح لا يمكن تفرقة على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله) اه أي قول الروياني (قول المتن ان قسم الامام) ولو قسم العامل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ثم يفرق الباقي على سبعة اه (قوله) لاضافتها الخ تعليل لجواب الاستيعاب (قوله) لا يجوز إعطاؤه أي العامل (قوله) كما تستحق الغنيمة بالجهاد أي وان لم يقصد الاعلاء كلمة الله تعالى نهاية ومعنى (قوله) فلا يخرج) أي سهم العامل عبارة المغني فاذا عمل على ان لا ياخذ شيئا استحق واسقاطه بعد العمل لما ملكه به لا يصح الا بما ينقل للملك من هيئة أو نحوها اه (قوله) أرجع للعامل الخ عطف على قوله ولا عامل هناك ثم قوله هذا كما في ع ش محترز قوله السابق لم يجعل الامام له شيئا الخ (قوله) لم ينظروا الخ أي كانوا يفتون بما اذا شرط ان لا ياخذ شيئا وقوله هنا أي فيما اذا جعل للعامل اجرة من بيت المال وقوله لكونه الخ متعلق بالنظر في المغني وقوله لان الخ بنفي النظر (قوله) فلم تفت أي فريضة العامل (قوله) بخلافها ثم كان المشار اليه ما اذا لم يجعل له شيئا من بيت المال اه سم أقول والظاهر بل المتعين قول ع ش مانصه أي فيم لو شرط ان لا ياخذ شيئا فانه لو لم ياخذ من الزكاة شيئا لكانت ما يقابل سعيه بالكلية اه (قوله) ولم يبال بشمول هذا الخ ان أراد ان في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لانه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان اراد انه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح وان اراد شيئا اخر فليحرم اه سم ويمكن ان يقال اراد الاول وقول المحشي فهو لا يندفع الخ جوابه ان ما ذكر ليس علة لعدم الجبالة بل بيان للشمول والعلة ما اشار اليه المحشي من انه تعميم بعد تخصيص ولم يتعرض الشارح له لظهوره مع شهرة أنه لا محذور فيه وبناء الكتاب على الاختصار اه سيد عمرو قد يقال انه علة لعدم الجبالة والمغني ان تقدمه لحكمه فريضة على عدم ارادته هنا فلا تكرار (قوله) أي صنف إلى التنبيه في المغني قوله الا قوله والامر إلى فان الخ (قوله) أو صنف الخ تفسير لقول المتن بعضهم اه سم (قوله)

(فصل في قسم الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما) (قوله) فلا يخرج عن ملكه الا بناقل ظاهره انه ملكه قبل قبضه وقد يوجه بانه اجر وبانه هو محصور والمحصور ملك قبل القبض كإسيان وان يمكنه نقله قبل قبضه وسيأتي التصريح به في المحصور (قوله) بخلافه ثم ان كان المشار اليه قوله ما اذا لم يجعل له شيئا من بيت المال (قوله) ولم يبال بشمول هذا لفقد العامل ان اراد ان في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لانه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان اراد انه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح وان اراد شيئا اخر فليحرم (قوله) أي صنف الخ) تقصير لقول المتن بعضهم

(٢٢ - شرواني وابن قاسم - سابع) حكم البديل عنها فلم تفت هنا بالكلية بخلافها ثم (فالقسمة على سبعة) منهم المؤلف كاسر بما فيه (فان فقد بعضهم) أي السبعة أو الثمانية ولم يبال بشمول هذا لفقد العامل لانه قدم حكمه أي صنف فاكسر

او بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك ومنه ومن غيره بالنسبة للامام (فعلى الموجودين) تكون القسمة فيعطى في الاخيرة حصة الصنف كله
لمن وجد من افراده لان المعدوم لا سهم له (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجود الا ان اربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبيل والامر كما قال في

غالب البلاد فان لم يوجد
احد منهم حفظت حتى
يوجد بعضهم (تنبيه)
سيدكر هذا ايضا بقوله
ولا لا يرد على الباقي ولا
تكرار لانه ذكر هنا ضرورة
التقسيم ونم لبيان الخلاف
(وإذا قسم الامام) او عامله
الذى فوض اليه الصرف
(استوعب) وجوبا (من
الزكوات الحاصلة عنده)
ان سدت ادنى مسدلو وزعت
على الكل (احاد كل صنف)
اسهولة ذلك عليه ومن ثم لم
يلزمه استيعابهم من كل
زكاة على حدتها العسرة بل
له اعطاء زكاة واحد واحد
لان الزكوات كلها في يده
كزكاة واحدة وبهذا يعلم
ان المراد في قولهم اول
الفصل بالزكاة الجنس (وكذا
يستوعب) وجوبا على
المعتمد (المالك) او وكيله
الاحاد (ان انحصر المستحقون
في البلد) بان سهل عادة
ضبطهم ومعرفة عددهم
نظير ما ياتي في النكاح (ووفى
بهم) اى بحاجاتهم اى
الناجزة فيما يظهر (المال)
لسهولته عليه حيث
وناقضا هذا على الوجوب

او بعض صنف) بان لم يوجد منه الا واحد او اثنان اه معنى (قوله في الاخيرة) اى فيما اذا وجد بعض
صنف (قوله الان) اى في زمنه وما في زماننا فلم نفقد الا المكاتبين اه معنى (قوله حفظت الخ) تقدم عن
سم قيل قول المتن والمكاتب والغارم ما يراجع (قوله وسيدكر هذا) اى حكم فقد البعض (قوله او
عامله) الى قول المتن وفي المغنى لا قوله وبهذا الى المتن وإلى قول المتن ويجب التسوية في النهاية (قوله او
عامله) عبارة النهاية والمغنى او نائبه اه (قوله ان سدت الخ) اى لا يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم
الاحوج فالاحوج اخذ من نظيره في النفي نهاية ومعنى (قوله ادنى مسد الخ) هل المراد انه يحصل لكل
ما يقع الموقوع اقل متمول محل تأمل اه سيدعمر اقول المختار من لفظة الادنى الثاني وقياس ما ياتي انفاع
عش الاول لان يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر منه
زكاة ومطلقا كما هو قضية الاطلاق اه سم اقول ان المقام كالصريح في الاول (قوله اعطاء زكاة واحد
الخ) وتخصيص واحد بتوابعه واخر بغيره نهاية ومعنى (قوله لان الزكوات كلها الخ) ومن ثم قال العجلى الامام
ان يعطى الانسان زكاة مال نفسه اه سم (قوله وبهذا) اى قوله بل له الخ لظاهر كلام النهاية هنا
رجوع القيد المذكور لكل من المعطوف والمعطوف عليه وساقى عن الجبرمى عن الزيادة والخضر
ما يؤيده (قوله في قولهم) في معنى اليوم (قوله بالزكاة) بدل من قولهم (قوله بالزكاة) اى الذى مر عقب قول
المتن الا صنف اخر شيدى (قوله الجنس) اى لا العموم والاستغراق (قول المتن وكذا يستوعب المالك
ان انحصر المستحقون في البلد الخ) وتجب التسوية بينهم حيث ان معنى (قول المتن وكذا يستوعب المالك
الخ) والحاصل ان المحصورين يستحقونها بالوجوب ويجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فاقولوا اكثر ووفى
بهم المال اه نهاية قال عش قوله ان كانوا الخ اراجع لقوله ويجب استيعابهم لا قوله يستحقونها الخ فانه
مقيد بما لو كانوا ثلاثة فقط كما ياتي في قوله اما بالنسبة للمالك الخ اه وفي السكردى عن شرح الارشاد للشارح
ما يوافقه وفي المغنى ما يخالفه عبارة نعم ان انحصر المستحقون في ثلاثة فاقولوا وكذا لو كانوا اكثر ووفى بهم المال
استحقوا من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة ولومات احد منهم دفع نصيبه الى وارثه الخ وهى
المراقبة لاطلاق الشارح والنهاية في اواخر الفصل السابق (قوله في النكاح) اى في باب ما يحرم من النكاح
(قوله اى الناجزة) انظر المراد بها اه سم ويحتمل ان المراد مؤنة يوم ولية وكسوة فصل اخذ ما ياتي
في صدقة التطوع اه عش (قوله ولا ينحصر و) الى قوله او المالك في المغنى لا قوله لان السبيل الى نعم
(قوله لان السبيل) مستثنى من قوله لانهم ذكروا الخ (قوله وهو) اى اجمع المراد فيه اى ابن السبيل
اه (قوله لما سرفيه) اى قوله وافردي الاية دون غيره لان السفر محل الوحدة والافراد عش ورشيدى
(قوله او جبت عمومه) فيه اه هذه من الاسباب المجوزة كالألالموجبة كما تقرر في محله (قوله وكذا قوله في
سبيل الله) اى ان المراد منه اجمع لكن بتقدير المتعلق جمعا للاضافة الى المعرفة وان او همه السياق (قوله
يجوز اتحاد العامل) اى ان حصلت به الكفاية اه معنى (قوله فان اخل) اى الامام او المالك (قوله
(قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر من زكاة ومطلقا كما هو قضية الاطلاق (قوله نظير ما ياتي الخ)
كذا شرح مر (قوله اى الناجزة) ما المراد بها وبزمنها (قوله وهو) اى اجمع المراد فيه اى ابن السبيل
(قوله لما مر) اين مر (قوله فان اخل بصنف غرم له حصته) عبارة العباب فرع لواخل الامام بصنف
ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة فان اخل به المالك ضمنه من مال نفسه قال الشارح
في شرحه ذكره الماوردى وافرده القمولى وغيره لكن قيده الشاشي بما اذا بقى من مال الصدقات شئ قال
ولا ضمن من مال نفسه كالمالك وفي كل ذلك نظر لان الزكوات كلها في يدا الامام كزكاة واحدة فكيف اذا

في موضع اخر وحل على ما اذا لم يفهم المال كما قال (ولا) ينحصر وواحد لم يفهم المال (فيجب اعطاء غرم
ثلاثة) فاكثر من كل صنف لانهم ذكروا في الاية بالفظ اجمع واقوله ثلاثة لان ابن السبيل هو الراد فيه ايضا وانما افرده لما فيه على ان اضافته
للمعرفة اوجبت عمومه فكان في معنى اجمع وكذا قوله في سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان اخل بصنف غرم له حصته

اوبعض الثلاثة مع القدرة عليه غرم له اقل متمول نعم الامام انما يضمن بماعنده من الزكاة ثم التفصيل بين المحصور المذكور وغيره انما هو بالنسبة للتعميم وعدمه اما بالنسبة للملك ففى وجد وقت الوجوب من كل صنف ثلاثة فاقل ملكوها وان كانوا ورثة المالك وحينئذ تسقط الزكاة عنه والنية لسقوط الدفع لا لتعذر اخذها من نفسه لنفسه ولم يشاركهم من حدث ولهم التصرف فيه قبل قبضه الا بالاستبدال عنه والابرامته وان كان هو القياس لان الغالب على الزكاة التعبد كما اشار اليه ابن الرفعة ولو انحصر صنف او اكثر دون البقية اعطى كل حكمه ومر فى الوكالة جواز التوكيل فى قبضها بما فيه وهما انهم يملكون على قدر كفايتهم لانها المرجحة فى هذا الباب كما علمته عامروياتى (وتجب التسوية بين الاصناف) سواء اقسام المالك ام العامل وان تفاوتت حاجاتهم لان ذلك هو قضية الجمع بينهم بواو التشريك نعم حيث استحق العامل لم يزد على اجرة مثله

غرم له اقل متمول) قال فى شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله اى الروض على الاكتفاء باقل متمول لكن اجاب الجوزجى بوجهين حل الاكتفاء بذلك على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا قد تقدم قبل قول المتن والمكاتب والغارم ما يوافق الجواب الاول دون الثانى اهم اقول وسيأتى عن الكنز وغيره ما يوافق الاول ايضا (قوله) بماعنده من الزكوات) اى لا من ماله بخلاف المالك كما قاله المساوردي نهاية ومغنى ويظهر ان نائب المالك يضمن ايضا ما يملكه المالك بذلك فالضمان عليه حينئذ يتردد فى نائب الامام هل هو كالامام فيضمن من مال الصدقات او كالمالك فيضمن من مال نفسه محل تامل وعلى الثانى فيظهر ان محله ما يملكه الامام بذلك اه سيد عمر عبارة ع ش اى دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عنده شئ من الزكاة هل يسقط ذلك او يبق لهم الى ان توجد زكاة اخرى فيؤدى منها فيه نظرا والثانى اقرب لاستحقاقهم له بدخول وقت الوجوب فاشبهه الدين على المعسر اه وهذا يخالف ما فى سم عن الايعاب عبارة قال الشارح فى الايعاب لكن قيده الشاشى اى ما مر عن المساوردي بما اذا بقى من الصدقات شئ وقالوا الا ضمنه من مال نفسه كالمالك والذى يتجه حمله على ما اذا ملكها الاصناف اى احادهم لانحصارهم انتهى اه (قوله) ثم التفصيل (الخ) قضيته ان المحصور فى قول المصنف ان انحصر المستحقون وفى قوله اما بالنسبة بالمالك (الخ) واحد لكن قوله فى هذا ثلاثة فاقل يخالف ما فسر به فى المتن اه سم وقوله قضيته (الخ) محل تامل اذ ظاهر صنيع الشارح بل صريحه المغايرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ملكوها) اى وان لم يقبضوها اه ع ش عبارة سم قال فى شرح الارشاد ويتهان ملكهم لذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرؤس للاكتفاء باقل متمول لاحد هم وان انحصروا فى ثلاثة وفى الكنز المتجه للملك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما يوافق هذا وسيأتى قريبا الاشارة اليه اه سم (قوله) وان كانوا ورثة المالكى) انظر ما فائدة هذه الغاية (قوله) ملكا مستقرا (الخ) فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة اه مغنى (قوله) ورثتهم اغنياء) الانسب لما بعيد الوارث غنيا (قوله) او المالك) بالنسبة عطف على اغنياء اه سم (قوله) وحينئذ) مفهومه عدم سقوط النية اذا لم يكن الوارث المالك وفى بقية صور الانحصار مع الحكم بالمالك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غير نية لم يجز مع حصول الملك وفيه نظر فان الملك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل الملك من جهةها ولا يجزى الدفع بل قضية قوله ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج الى دفع مطلقا اه سم (قوله) ولم يشاركهم (الخ) عطف على يورث (الخ) (قوله) من حدث (الخ) عبارة المغنى قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله) وان كان هو (الخ) اى كل من الاستبدال والابرام (لان الغالب (الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن الكفارة والنذر اه ع ش (قوله) وهما) اى مر فى هذا الباب قبل قول المتن والمكاتب والغارم كردى وسم (قوله) فى هذا الباب (الخ) قد يغنى عنه قوله وهما (قوله) وياتى) الظاهر انه عطف على مرفوعة ما لا يخفى ولعله اراد بما يأتى قوله ولو نقص سهم صنف اخر (الخ) وقول المتن مع تساوى الحاجات مع قول الشارح اما لو اختلفت (الخ) (قوله) سواء اقسام) الى قول المتن والاظهر فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او من بيت المال وقوله كما يعلم الى

اخذ بصنف من زكاة يضمن له نصيبه مع ان له ان يعطيه الواحد من بعض الاصناف فالذى يتجه حمله على ما اذا ملكها الاصناف لانحصارهم او على ما اذا اخل بصنف من جميع صدقات العام اه وقوله فالذى يتجه اخ لا يخفى انه لا يمكن غيره وان قضية الوجه الاول من الجواب انه يمتنع عليها عند انحصارهم دفع زكاة واحدة لواحد (قوله) او ببعض الثلاثة (الخ) قال فى شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله على الاكتفاء باقل متمول اجاب الجوزجى بوجهين حل الاكتفاء بذلك على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا قد تقدم

فان زاد الثمن عليها رد الزائد الباقى على ما باتى (١٧٣) او نقصت تمم من الزكاة او من بدت المال كما مر ولو نقص سهم صنف اخر عن كفايتهم

وزاد سهم صنف آخر رد فاضل هذا على اولئك كما يعلم بما باتى ووقع في تصحيح التنبيه تصحيح نقله لا و لك الصنف والمعتمد خلافة (لا بين احاد الصنف) فلا تجب التسوية ان قسم المالك لعدم انضباط الحاجات التى من شأنها التفاوت لكن يسن التساوى ان تساوت حاجاتهم وفارق هذا ما قبله بان الاصناف محصورون في ثمانية فاقول وعدد كل صنف غير محصور غالباً بسقط اعتباره و جاز التفضيل (الا ان يقسم الامام) او نائبه وهناك ما يسد مسد الوزاع (فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) على المعتمد سهولة التساوى عليه ولان عليه التعميم كما مر فكذا التسوية بخلاف المالك فيها ما لو اختلفت الحاجات فیراعياها واذالم تجب التسوية فالمتوطنون اولي (والاظهر) وان نقل مقابلة عن اكثر العلماء وانتصر له (منع نقل الزكاة) لغير الغازى على ما مر فيه عن محل المؤدى عنه من الفطرة والمال الذى وجبت فيه وهو فيه مع وجود مستحق به الى محل اخر به مستحق لتصرف اليه ما لم يقرب منه اى بان نسب اليه عرفاً

المتن وقوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) اى ثمن الزكاة الذى هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية او مادون الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه ع ش (قوله على ما باتى) اى فى شرح او بعضهم الخ (قوله كما مر) اى قبيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق (قوله ولو نقص سهم صنف اخر) الاولى اسقاط لفظة اخر (قوله رد فاضل الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما باتى) اى فى شرح او بعضهم الخ (قوله تصحيح نقله لا و لك) اى فى بلد اخر اه ع ش (قوله التى من شأنها الخ) انظر ما للداعى الى هذا الوصف هنا اه رشيدى (قوله ان تساوت حاجاتهم) اى فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا ترى راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) اى قول المصنف لا بين احاد الصنف وما قبله اى قوله وتجب التسوية الخ اه ع ش (قول المتن فيحرم عليه الخ) ظاهره مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه التعميم الخ) قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين في البلد وفى بهم المال عبارة بالجرمى والحاصل انه يجب على الامام اربعة امور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تعميم احاد الاقليم الذى يوجده تفرقة الزكاة لا تعميم جميع احاد الناس المستحقين لتعذرهم ويجب على المالك ايضا اربعة امور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد وفى بهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان انحصروا وفى بهم المال ايضا اما اذا لم ينحصروا او انحصروا ولم يفهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والتسوية بينهم زيادى وخضراء واعتمده شيخنا فى حاشية شرح الفزى على ابي شجاع (قوله فیراعياها) الظاهر وجوبه فى تقسيم الامام وندباً فى تقسيم المالك فیراجع (قوله واذالم تجب التسوية الخ) الا صوب الاستيعاب اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض واذالم تجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والغرباء لكن المستوطنون اولي لانهم جيرانهم اه (قول المتن والاظهر منع نقل الزكاة) بفهم ان القولين فى التحريم لكن الاصح انهما فى الاجزاء او اما التحريم فلا خلاف فيه اه مغنى (قوله عن اكثر العلماء الخ) عبارة بالجرمى عن القليوبى قال شيخنا اتبعنا ما روي يجوز للشخص العمل به فى حق نفسه وكذا يجوز العمل فى جميع الاحكام بقول من يوثق به من الائمة كالاذرعى والسبكي والاسنوى على المعتمد (قوله على ما مر فيه) اى فى شرح والغازى على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر انه بيان للمؤدى عنه وقوله الذى الخ صفة محل وضمير وجبت للزكاة وهو عائد الى المؤدى عنه وضمير فيه للمحل وفيه مع ما ترى من القلاقة ان الفطرة اسم المؤدى الى المؤدى عنه فليتامر فعل الله يفتح بحمل اخر اجلى واحلى اه سيد عمر وقوله صفة محل اى صفة كاشفة له عبارة الكردى قوله من الفطرة والمال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة هنا خلقة الانسان لانها التى تؤدى عنها الفطرة وقوله وهو فيه اى والحال ان المؤدى عنه فى ذلك المحل مع وجود الخ اه وقال سم قوله والمال عطف على المؤدى عنه اه اقول غطفه على الفطرة كما مر عن السيد عمر والكردى هو الظاهر وقول الكردى فالمراد الخ بن دفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم المؤدى الخ (قوله الى محل الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج عن سورة الخ) خلافاً للمغنى حيث قال واطلاقه يقتضى جريان الخلاف فى مسافة القصر ومادونها وهو كذلك لو كان النقل الى قرية بقرب البلد اه ووافقه ع ش عبارة فرع ما حاد المسافة التى يمتنع نقل الزكاة اليها فيه تردود والمتجه منه ان ضابطها فى البلد

قبل قول المتن والمكاتب والغارم ما يوافق الجواب الاول ودرن الثانى (قوله ووقع فى تصحيح التنبيه) كذا شرح مر (قوله ان تساوت حاجاتهم) اى فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا ترى راجع لهذا ايضا (قوله فى المتن فيحرم) ظاهره مع الاجزاء (قوله على المعتمد) كذا مر (قوله واذالم تجب التسوية فالمتوطنون اولي) عبارة شرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين وللغرباء ولكن المستوطنون اولي من الغرباء لانهم جيرانهم اه (قوله على ما مر فيه) اى فى شرح قوله والغازى قدر حاجته الخ (قوله والمال) عطف على المؤدى عنه

بحيث يعدمه بلد او احدا وان خرج عن سورة وعمرانه فيما يظهر ثم رايت ابا شكيل قال ومحل المنع فى غير سواد البلد ونحوه

وقراء فلا خلاف في جوازها فيه اهـ والظاهر ان مراده بذلك ما ذكرته الا فهو بعيد وما يرد نفيه للخلاف بل وما بحثه قول الشيخ ابي حامد لا يجوز لمن في البلدان يدفع زكاته لمن هو خارج السور لانه نقل للزكاة اهـ لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لانه ليس فيه افراط ابي حامد ولا تفريط ابي شيكيل فتأمل ثم رايت ان ذكر كشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انه ما للحقاسو اد البلدي دون مسافة القصر بحضرته كافي الحيايم اى الحلل المتفرقة غير المتمايزة لمن قد يتجمعون عند الحاجة اذ هؤلاء هم (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصر كما ياتي هذه المقالة لا فادتها ان

المعدين من سواد بلد وان تفرقت منازلهم الى دون مرحلتين ينقل اليهم فقط فيها تقييد المقالة ابي شيكيل ومع ذلك فالوجه ضعفها ايضا ثم ما ذكر عن الشيخ هنا ينافيه ما مر عنه فلعل كلامه اختلف واذا منعنا النقل حرم ولم يجز الخبر الصحيحين تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم ونظر في وجه دلالتها لاني لان الظاهر ان الضمير لعموم المسلمين ولا امتداد اطاع مستحق كل محل الى ما فيه من الزكاة والنقل يوحيهم وبفارت الزكاة الكفارة والنذر والوصية ووقفا لفقراء او مساكين اذا لم ينص نحو الواقف فيه على نقل او غيره وعلم من اناطة الحكم ببلد المال لا المالك ان العبرة ببلد المدين لا الدائن اسكن قال بعضهم له صرفها في اى بلد شاء وقد وجه بان ما في الذمة لا يوصف بان له وحلا مخصوصا لانه امر تقديري لا حسي فاستوت الا ما كن كلها اليه فيخير مالكوه ومحلها في دين يلزم المالك الاخراج

ونحوه ما يجوز الترخص ببلوغه ثم رايت حرج مشي على ذلك في فتاويه فحاصله انه يمتنع نقلها الى مكان يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اهـ سم على منجه اهـ وعبارة الخ لى قوله الى محل آخر اى الى محل تقصر فيه الصلاة فليس البلد الاخر بقيد فاذا خرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر للحاجة آخر يوم من رمضان فغرت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب اخرج فطرت له لفقراء خارج باب النصر اهـ (قوله) في جوازها اى النقل فيه اى الى سواد البلد وقراءه (قوله) ما ذكرته اى بقوله اى بان نسب الخ (قوله) وما يرد خبر مقدم لقول الشيخ الخ وقوله نفيه اى نفى ابي شيكيل للخلاف مفعول يرد وقوله وما بحثه عطف على نفيه (قوله) لكن فيه اى قول الشيخ (قوله) ولا تفريط ابي شيكيل اى ان لم يرد من قوله الما ما ذكره الشارح (قوله) عن الشيخ اى ابي حامد (قوله) لمن قد يتجمعون الخ نعمت ثالث للحلل (قوله) كما ياتي اى قيل قول المتن ولو عدم الخ (قوله) وهذه المقالة اى ما نقله الزركشي عن الشيخ وابن الصباغ (قوله) ينقل اليهم الخ اى ان ينقل بعض المعدين الى بعضهم وقوله فيها تقييد الخ خبر ومبتدأ والجملة خبر وهذه المقالة (قوله) ومع ذلك اى التقييد ضعفها اى هذه المقالة ايضا اى كاطلاق ابي شيكيل (قوله) هنا اى في شرح الزركشي (قوله) واذا منعنا الى قوله فان تعذر الوصول في النهاية (قوله) واذا منعنا النقل اى على المتعمد اهـ عش (قوله) حر ولم يجز قد يقال هذا هو المنع فترتبه عليه ترتيب الشيء على نفسه الا ان يقال المراد اذا منعنا المنع لانه قد يرد به احد الامرين فقط اهـ سم (قوله) ولم يجز بضم اوله اهـ رشيدى (قوله) ولا امتداد الخ عطف على قوله الخبر (قوله) وبه اى قوله ولا امتداد الخ (قوله) من اناطة الحكم الخ اى المارة آتفا في قوله من محل المؤدى عنه الخ (قوله) لكن قال بعضهم الخ عبارة النهاية لكن الاوجه ان له صرفها في اى بلد شاء لان ما في الذمة الخ (قوله) ومحلها اى التخير (قوله) يلزم المالك الخ اى بان كان حالا وبسر تحصيله اهـ كردى (قوله) الاخراج اى اخراج الزكاة (قوله) والا اى بان كان على معسر مثلا او مؤجلا هـ عش (قوله) ويحتمل الخ لكن اقول الولد رحمه الله تعالى باعتبار بلد المدين اهـ نهاية قال عش هذا يخالف ما مر في قوله اسكن الاوجه ان له الخ الا ان يخص ما مر بالدين الذي تجب الزكاة عنه حالا بان كان حالا على موسر باذل ويخص ما هنا بخلافه اهـ (قوله) كل حول بالنصب ظرف لتعلق الخ ويحتمل جره باضافة وجوب (قوله) نعمت حول وقوله به اى الدين متعلق بتعلق الخ والكلام الى قوله بل يلزمها في المغنى (قوله) مطلقا اى سواء وجد المستحقون ام لا وسواء مال غيره وماله لان ولا يتعمد اهـ عش (قوله) لما مر اى في شرحه واذا قسم الامام الخ (قوله) ان الزكوات كلها الخ اى والبلاد كلها بالنسبة اليه كبلدة واحدة (قوله) ومثله اى الساعى (قوله) بان لم يولها الا امام الخ اى فيدخل قبض الزكاة وصرفها في عموم ولاية القاضي (قوله) اسكن لا ينقل اى من جاز له النقل ولو قدمه على قوله وكذا الخ اسكن اولى (قوله) وقد يجوز الى قول المتن او عدم في المغنى الا قوله مع السكر اهـ وقوله ولو بعض صنف الى والحلل وقوله وانما لم يجز الى واذا جاز (قوله) بكل محل اى بكل من محلين مع السكر اهـ وطريق الخروج من السكر اهـ ان يدفعه للامام او الساعى او يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاتي

(قوله) ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك الخ) كذا شرح م

عنه وهو في الذمة والا فيحتمل ان العبرة بمحل قبضه منه فحينئذ يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل انه كالاول فيتخير هنا ايضا لانه بالقبض تبين وتعلق وجوب كل حول مر به وقد كان حيثه غير موجود حسا فتخير هنا ايضا والكلام في المالك المقيم ببلد او بادية لا يظعن عنها اما الامام فله نقلها مطلقا لما مر ان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وكذا الساعى بل يلزمه نقلها للامام اذ لم ياذن له في تفرقتها ومثله قاض له دخل فيها بان لم يولها الا امام غيره ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك فيه على الاوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجا كما يؤخذ مما مر في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك ايضا كما اذا كان له بكل محل عشرون شاة فله مع السكر اهـ اخراج شاة باحدها حذرا من التشقيص

وكان حال الحول والمال بيادية لا مستحق بها فيصرفه في اقرب محل اليه به مستحق وللمتجهين من اهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كمن بسفينة في اللجة فيما يظهر فان فقدوا فلن باقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب قبل ينقل للاقرب إلى ذلك الاقرب وهكذا ويحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجلا اوصول عن قرب انتظاره ولا نقل لكان وجهه ولو استوى بلدان في القرب اليه فالذي يظهر أنهما (١٧٤) كبلدا واحدة فيجوز في مستحقهما ما مرفى مستحق بلدا واحدة والحلل المتبايزة بنحو ما

التجزئة اه ع ش (قوله وكان حال الخ) عطف على كما اذا الخ (قوله والمال بيادية) وكالبادية البحر لمسا فر فيه فيصرف الزكاة لا قرب بلدا إلى محل حول لان الحول ولو كان المال للتجارة ولم تكن له قيمة في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار اقرب محل من البر يرغب فيه بشئ مثله ومحل إذا لم يكن في السفينة من يصرف له كما ياتي اه ع ش (قوله صرفها لمن معهم) يعني يتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ما مرفى) اي وجوب استيعاب الاصناف والآحاد والتسوية بين الاصناف مطلقا وبين الآحاد عند تساوي الحاجات على الامام وجوب استيعاب الاصناف والتسوية بينهم مطلقا واستيعاب الآحاد والتسوية بينهم عند انحصارهم ووفاء المال بهم فيها وتسوي الحاجات في الثاني على المالك (قوله والحلل المتبايزة) إلى قوله لانه محض في النهاية (قوله كل - حلة الخ) مبتدأ خبره كبلد والجملة خبر والحلل الخ (قوله له النقل اليهما الخ) والصرف إلى الظاعنين معهم أولى لشدة جوارهم اه معنى (قول المتن ولو عدم) من باب طرب انتهى مختار اه ع ش (قوله او فضل عنهم) اي عن حاجاتهم اه سم (قوله إلى مثله) أي بما يناسب المعطوف فقط (قوله محل المال) اي محل الوجوب (قوله فان جاززه) اي الاقرب (قوله ولا تألم الخ) بفتح الياء (قوله مطلقا) اي وجد المستحق ام لا (قوله لانه) اي دم الحرم وجب لهم اي لمساكين الحرم (قوله فهو) اي دم الحرم كمن الخ اي كمنذوره الخ (قوله ولا اذا جاز النقل) اي او جباه معنى (قوله في خطر) اي كان اشرفت على هلاك اه سم (قول المتن او بعضهم) اي الاصناف غير العامل امامه او فنصيبه يرد على الباقيين كما علم عامر اه معنى (قوله او فضل عن كفاية بعضه) اي بعض ذلك البعض والظاهر ان الفاضل عن كفاية جميع ذلك البعض كذلك فوجه الافتصار فليتأمل وقد يجاب بان في الصورة المذكورة يجب النقل ولا يتأتى فيه الرد فلا يجرى فيه التفصيل والخلاف الآتي اه سيد عمر (قوله كما هو الاصح) الاولى الاظهر (قوله فريد بالنصب) اي لانه في جواب النفي ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ اي ولا فهو يرد اي يجب رده اه ع ش اقول قول الشارح كانهية بالنصب وتعليل ع ش له بما مرفى في كل منهما نظر لانه جواب ان يتعين فيه احدا لا مرفى الجزم والرفع (قوله وجوبا) اي ردا واجبا (قوله نصيب المفقود الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او الفاضل) الظاهر انه معطوف على نصيب الخ وحينئذ مرفى جمع ضمير عنه اما البعض المفقود و ليس كذلك والبعض الموجود ولم يسبق له ذكر فليتأمل اه سيد عمر اقول قد سبق ذكر مطاق البعض وقيد الموجود ماخوذ عن عنوان الفاضل (قوله على استحقاقهم) اي الاصناف (قوله فليس الخ) اي النص (قوله في محل النزاع) اي العموم في الامكنة (قوله اذا امتنع المستحقون) الخ كذا في المغنى (قوله وان نص على ذلك) اي اعطاء نفسه وعمونه

ومرعى لسلك كل حلة منها كبلد فيحرم النقل اليها وغير المتبايزة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب (ولو عدم الاصناف في البلد) اي بلد الوجوب او فضل عنهم شئ (وجب النقل) لها او للفاضل إلى مثلهم باقرب محل لمحل المال فان جاززه حرم ولم يحز كمنقل ابتداء وإنما لم يحز نقل دم الحرم مطلقا بل يحفظ لوجود مساكنه لانه وجب لهم بالنص فهو كمن نذر تصدقا على فقراء بلد كذا فقدوا يحفظ حتى يوجدوا الزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد وإذا جاز النقل فهو على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما في ذلك كما لو خشى وقوعها في خطر او احتاج لرد جبران (او) عدم (بعضهم) من بلد المال ووجد بغيره او فضل عنه شئ بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شئ او وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شئ (وجوزنا النقل) مع وجودهم

(قوله ولو بعض صنف) كان المراد ويجوز في نصيب ما عدا ما ياتي في قول المصنف الآتي او بعضهم الخ (قوله حرم ولم يحز) قد يقال هذا هو المنع فترتيبه عليه ترتيب الشئ على نفسه إلا ان يقال المراد اذا امتنعنا عما من المنع لانه قد يرد به احدا لا مرفى فقط (قوله او فضل عنهم) اي عن حاجاتهم (قوله في الزكاة) اي لافي بقية ماله وهذا راجع لقوله وبعده فقط (قوله في خطر) اي كان اشرفت على هلاك (قوله او عدم بعضهم الخ) عبارة الروض ومضى عدم بعضهم او فضل كفاية بعضهم شئ يرد اي نصيبهم في الاولى والفاضل في الثانية على الباقيين قال في شرحه ومحل اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا نقل عن ذلك الصنف اه (قوله او وجد بعضهم

(وجب) النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه (ولا) تجوز ه كما هو الاصح (فريد) بالنصب وجوب ان نصيب المفقود من البعض وإن او الفاضل عنه او عن بعضه (على الباقيين) إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليه (وقيل ينقل) إلى اقرب محل اليه لان نص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويرد بان النص لو سلم عمومهما كان في عمومهما في الامكنة خلاف فليس صريحاً في محل النزاع (فرع) اذا امتنع المستحقون من اخذ الزكاة فقولوا تعطيلهم هذا الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل أولى ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا يؤمنه وإن نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باحدا وصفه السابقة (كونه حرا) ذكر (عدلا) في الشهادة لانها لا ولاية ليس من ذوى القربى ولا من مولى لهم ولا من المرتزقة ومراثة يغتفر في بعض أنواع العامل كثير من هذه الشروط لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما ياخذ من محض اجرة (ففيها بابا وباب الزكاة) فيما تضمنته ولا يته ليعرف ما ياخذ من يدفع له (فان عين له اخذ ودفع) بان (١٧٥) نص له على ما خذ وبعثته ومدفوع اليه بعينه

(لم بشرط) فيه كاعوانه من نحو كاتب وحاسب ومشرف (الفقه) ولا الحرية اى ولا المذكور كما افهمه كلام الماوردى وهو متجه لانها سفارة لا ولاية نعم لا بد من الاسلام كغيره من بقية الشروط لان فيه نوع ولاية وقول الاحكام السلطانية لا بشرط الاسلام حمله الاذرعى على اخذ من معين وصرف لمعين لانه حينئذ محض استخدام لا ولاية فيه اى لانه لما عين له الثلاثة الماخوذ والمأخوذ منه والمدفوع اليه لم يبق له دخل بوجه بخلافه فيما مر في قولنا بان نص له الى آخره لانه لما لم يعين له الماخوذ منه كان له نوع ولاية كما تقرر ويتايد حمله المذكور بانه يجوز توكيل الاحاد له في القبض والدفع ويجب على الامام او نائبه بعث السعاة لاخذ الزكوات (وليعلم) الامام او الساعي ندبا (شعرا لاخذها) اى الزكاة ليتهاذوا الاموال لدفعها والمستحقون لقبضها والمحرم أولى لانه اول السنة الشرعية ومحل ذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف نحو زرع

وان عين له الماخوذ من غير اقرار لانه يصير قابضا ومقبضا من نفسه فان افرضه جازاه ع ش (قوله) وصف اى ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (باحدا وصفه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان في كلامه استخداما (قول المتن عدلا) استغنى بذكره عن اشتراط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله في الشهادة) عبارة المغنى في الشهادات كلها فلا بد ان يكون سميعا بصيرا اه (قوله ومراثة) اى قبيل قول المتن وان لا يكون هاشميا (قوله يغتفر) يعنى يتساهل ولا يعتبر (قوله فكان ما ياخذ الخ) والمعتمد خلافه حيث لم يستاجر اما اذا استؤجر فيجوز كونه هاشميا او مطليا اه ع ش اقول و اشار اليه الشارح كالتهاية بقوله ومر (قوله كاعوانه) الى قوله وقوله الاحكام في المغنى (قوله ولا الحرية) وقياس ما مر من جواز توكيل الصبي في تفرقة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما ياخذ وما يدفعه اه ع ش وقد ينفيه قول المغنى واما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والعدالة اه وقول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيه البلوغ لاندراجة في عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده فالوجه عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفارة) اى وكالة (قوله على اخذ من معين) اى لمعين اخذا مما ياتى (قوله لما لم يعين له الماخوذ منه الخ) فيه نظر اذ تعين الماخوذ بالشخص كما هو المتبادر يستلزم تعيين الماخوذ منه (قوله توكيل الاحاد له) اى الكافر (قوله ويجب على الامام) الى قوله ومعلوم في المغنى والى الفصل فى النهاية لا قوله ومنه ما يفعل الى وكذا ضرب (قوله ويجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة او يحلها لم يعلم او يشك تردديه سم اقول والا قرب الثانى بثقيه لانه مع علمه بالاخراج لافائدة للبعث الا ان يقال فائدته نقلها للحتاجين وإمكان التعميم والنظر فيها هو اصح اه ع ش (قوله ندبا) اى خلافا لما يتبادر من المتن من الوجوب (قوله ومحل ذلك) اى ندب تعيين الشهر (قوله بما مر) اى فى الزكاة اه كردى (قوله حوله) اى حول ماله (قوله ولا يجوز التأخير) اى فان اخرج المالك المال في يده ضمن زكاته اه ع ش عبارة المغنى ويضمن الامام ان اخر التفريق بلا عذر بخلاف التوكيل بتفريقها لاذلا يجب عليه التفريق بخلاف الامام ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما اخذ فلو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزأه زكاة وان تلف في يده وإن اتهم رب المال فيما يمنع وجوب الزكاة كان قالم يحل على الحول لم يجب تحليفه وإن خالف الظاهر بما يدعيه كما قال اخر جرت زكاته او بعته ويسن للمالك اظهار اخراج الزكاة لتلايس الظن به ولو ظن اخذ الزكاة انه اعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ واذا اراد الاخذ منها لزمه البحث عن قدرها فياخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنفه ولا اثر لما دون غلبة الظن اه (قوله وخيله) الى قوله ويؤخذ منه فى المغنى الا قوله بغير نحو ارث وقوله وبحت الى ويظهر وقوله وقدم الى وكتب جزية وقوله وكذا ضرب الى ويحرم وقوله ويظهر الى وبحت (قوله فى بعضها) اى فى نعم الصدقة اه معنى (قوله حتى يردّها

ومر لا ين فيه ذلك بل يبعث العامل وقت وجوبه بان اشتداد الحب وإدراك الثمر وهو لا يختلف غالبا فى الناحية الواحدة كثير اختلاف ومعلوم مما مر ان من تم حوله ووجد المستحق ولا نذر له لزمه الاداء فور او لا يجوز التأخير المحرم ولا نذيره (ويسم نعم الصدقة والى) وخيله وحره وبغاله وقيلته للاتباع فى بعضها وقياسا فى الباقي ولتتميز حتى يردّها واولا يتماكها المصلحة بقصداته يكره ان تصدق بشئ ان

يتملكه من دفعه له بغير نحو إرث أمانحو نعم غيرهما فيباح وسمه وهو بمهمل مقول معجمة التأخير بنحو في وقيل المهملة للوجه والمهجمة لساثر البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهر صلب (لا بكسر شعله) ليظهره والاولى وسم الغنم في الاذن وغيره في الفخذ وكون ميسم الغنم اللطف وفوقه البقر وفوقه الابل وبحيث ان ميسم الخيل فوق ميسم الحمر ودون ميسم البقر والبغال ويظهر ان الفيل فوق الابل وكتب صدقة اوزكاة في الزكاة وكذا الله بل هو ابرك واولى لان الغرض منه مع التبرك التمييز لا الذكر فلا نظر لمرغبا به في النجاسة وقد مر أن قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عنه حرمة المقتضية لحرمة (١٧٦) مسه بلا طهر وبه يرد مال السنوي ومن تبعه هنا وكتب جزية أو صغار في الجزية وفي نعم بقية

التي في ويكتفي بكتب حرف كبير ككاف الزكاة (ويكره) الوسم لغير ادى (في الوجه) للنهي عنه (قلت الاصح تحريمه وبه) حزم البغوي وفي صحيح مسلم خبر فيه (لن فاعله) وهو من ^{عليه السلام} في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه وحينئذ فن قال بالكره اكرهه التحريم او لم يبلغه هذا (والله اعلم) أما وسم وجه الادمي ومنه ما يفعل بوجه بعض الارقاء بل الوجه ان النقيض بالوجه ليس إلا لكون الكلام فيه إذ لا مزية في حرمة بغير الوجه ايضا لان التعذيب بالنار او غيره لا يجوز الا ان ورد كما في الوسم هنا وكان لضرورة توقفت عليه فقط كالنواصي بالنجاسة بل اولى لحرام اجماعه وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الاشربة ويحرم الخصاص الا لصغار الما كقول ويظهر ضبط الصغر بالعرف او ما يسرع معه البرء يخف الألم وقد يرجع لما قبله وبحيث الاذرعى تحريم

(الخ) أي إذا شردت أو ضلت (قوله من دفعه له) ولا يكره أن يتملكها من غيره اه معني (قوله بغير نحو إرث) لا حاجة اليه بل لا وجه له لان الكلام في التملك ولا تملك فيأذ كر بل لا فعل الذي هو متعلق الحكم اه سيد عمر (قوله فيباح) أي لا مندوب ولا مكروه اه معني (قوله وكون ميسم الخ) كقوله الاتي وكتب الخ عطف على وسم الغنم والميسم بكسر الميم اسم الف الوسم (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاتي ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال اه سم (قوله وبحيث الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله ودون ميسم البقر والبغال) ظاهره أنها متساويان اه عش (قوله بل هو ابرك واولى) اقتداء بالسلف لانه اقل حروفا فهو اقل ضررا قاله الماوردي والرويان وحكي ذلك في المجموع عن ابن الصباغ وافر اه معني (قوله وبه يرد الخ) أي بما مر ويحتمل بقوله لان الغرض الخ (قوله او صغار) بفتح الصاد أي ذل وهذا اولى لقوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعني (قوله وفي نعم بقية) الانسب وفي نعم بقية التي (قوله ككاف الزكاة) وصاد الصدقة وجم الجزية وفاء التي نهاية ومعني (قوله لم يبلغه هذا) أي الخبر المذكور (قوله أما وسم وجه الادمي الخ) عبارة المعني قال في المجموع وهذا في غير الادمي أما الادمي فوسمه حرام اجماعا وقال فيه ايضا يجوز السك إذا دعت الحاجة اليه بقول اهل الخبرة وإلا فلا سواء فيه نفسه او غيره من ادى وغيره اه (قوله في حرمة) أي وسم الادمي (قوله كافي الوسم هنا) أي في نعم الصدقة والي (قوله حرام الخ) جواب اما وسم وجه الخ (قوله وكذا ضرب وجهه) أي الادمي وإن كان خفيفا ولو بقصد ازاح والتقييد به لذكرا لاجماع عليه واما وجهه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجح منه التحريم اه عش (قوله إلا لصغار الما كقول) أي وبشرط اعتدال الزمن أيضا اه عش (قوله وقدير جمع) أي الضبط بما يسرع الخ لما قبله أي الضبط بالعرف (قوله وبه يرد الخ) أي بقوله ويؤخذ الخ (قوله في قول شارح الخ) اقره المعني عبارة ويحرم التهريش بين البهائم ويكره انزام الحخير على الخيل قال الدميري وعكسه اه (قوله نعم ان لم يحتمل الخ) من كلام الشارح المذكور اه رشيدى (قوله جنته) أي الفرس (فصل في صدقة التطوع) (قوله في صدقة التطوع) أي قوله وقد اطلقوا في النهاية إلا قوله للفقير (قوله غالبا) أي وإلا فقد نطاق على الواجب كازكاة وفي البهجة وشرحها للشارح ما يفيد اطلاقه على النذر والكفارة ودماء الحج اه عش (قوله حتى يفصل الخ) أي في يوم القيامة اه عش (قوله انه يصرفها في معصية) وهل يملكها حينئذ ام لا فيه نظر والاقرب الاول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كما في بيع العنب لعاصر الخمر اه عش (قوله لا يقال تجب الخ) عبارة المعني وقد تجب في الجملة كان وجده مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عن حاجته اه (قوله نعم من لا يتاهل للانزام) أي وليس له ثمولى اه نهاية (قوله يمكن جريان ذلك) أي الوجوب المفهوم من قوله تجب للبضطر اه عش (قوله حيث لم ينو الرجوع الخ)

فالوجه عدم اشتراط البلوغ (قوله من دفعه الخ) أخرج غيره (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاتي ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال ولينظر في البقر والبغال ايها اللطف (فصل في صدقة التطوع) (قوله نعم لا يتاهل للانزام) وليس له ثمولى شرح مر (قوله يمكن الخ)

انزام الخيل على البقر لكبرائها ويؤخذ منه أن كل انزام مضر ضررا لا يحتمل عادة كذلك وبه يرد التنظير يقتضى في قول شارح بلحق انزام الخيل على الخمر بعكسه في السكر اه نعم ان لم يحتمل الا ان الفرس لمزيد كرجسته انجهت الحرمة (فصل في صدقة التطوع) وهي المراد عند الاطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة الايات والاحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح كل امرئ في ظل صدقته حتى يفصل بين الناس وقد تحرم كان علم وكذا ان ظن فيما يظهر من الآخذ انه يصرفها في معصية لا يقال تجب للبضطر لانه يحرم بانه لا يجب البذل الا بشئنه ولو في الذمة ان لا نفي معه نعم من لا يتاهل للانزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع

وسياتى فى السير أنه يلزم المياسير على السكافية نحو لإطعام المحتاجين (وتحل لغنى) للخبر الصحيح به ويكرهه وإن لم يكفه ماله أو كسبه إلا يوماً وليظهر أخذاً عاماً أنفاً أنه لا عبرة بكسب حرام أو غير لائق به أخذها والتعرض له إن لم يظهر الفاقة أو يسأل وإلا حرم عليه قبولها واستثنى فى الأحياء من تحرير سؤال الفادر على الكسب ما إذا كان مستغرق الوقت فى طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغنى حرام بأن وجد ما يكفيه هو وعمونه يومهم وليتهم وسترهم رآية يحتاجون إليها هل له سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم ولية نظران كان السؤال متيسراً عند نفاد ذلك لم يجز إلا جاز أن يطلب ما يحتاج إليه لسنة أو نازع الأذرى فى التحديد بالسنة وبحسب جواز طلب ما يحتاج إليه الى وقت يعلم عادة تيسر السؤال والإعطاء فيه ولا يحرم على من علم غنى سائل أو مظهر للفاقة الدفع إليه فيما يظهر خلافا للأذرى لأن الحرمة إنما هى لتغريه باظهار الفاقة من لا يعطيه لو علم غناه فن عليه وأعطاه لم يحصل له تغير ثم رأيت بعضهم

يقضى أنه إذا نواه له وعليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أو قيمة وأنه يجب الاشارة أن أمكن وحينئذ لا يقال أنه يجب عليه التصديق بل هو خير بينه وبين ما ذكر فقوله يمكن الخ محل تأمل ولعل هذا هو الذى اشار اليه الفاضل المحشى بقوله وفيه نظر دقيق اه وقد يجاب من قبل الشارح بأنه واجب عليه الدفع بنية الرجوع أو مجاناً واحداً فردى الواجب الخير يوصف بأنه واجب لعل هذا ما لاحظ من غير ما يحتاج في الجملة بل قد يقال بنظر ذلك فى المضطر وإن تأهل للأزام فإنه لا يتعين عليه الدفع بالعوض فيما يظهر سيد عمر ورشيدى (قوله وسياتى فى السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره فى المضطر وقد تصور ما ذكر فى المضطر المحتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً فقد ما يتناوله ووجد معه غيره فلا يلزم دفعه له مجاناً فلا إشكال سم على حج اه ع ش (قول المتن لغنى) أى مال أو كسب ولو من ذوى القربى اه منهج زاد المغنى والمراد بالغنى هو الذى يحرم عليه الزكاة اه وعبرة بالجبرمى قوله بمال أى يكفيه العمر الغالب م والمراد بجملها له سنها والمراد بجملها له أخذها اه وسياتى عن ع ش الاقتصار على الاول (قوله ويكره) الى قوله واستثنى فى المغنى إلا قوله ويظهر الى أخذها وقوله أو يسأل (قوله له) أى للغنى ويستحب له التزهد عنها محلى ومغنى وشرح منهج (قوله بما مر انفاً) أى فى الفقير والمسكين (قوله أخذها) أى وإن لم يتعرض لها بنية ومغنى (قوله أخذها) نائب فاعل يكره (قوله إن لم يظهر الخ) راجع للمعطوف عليه فقط فكان الاولى قلب المعطوف كفاعل النهاية والمغنى (قوله والاحرام الخ) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع اليه كما فى به شيخنا الشهاب الرملى سم على حج وقوله يملك الخ أى فيما لو سأل ما لو اظهر الفاقة وظنه الدافع متصفاً بما لم يملك ما أخذ لا نه قبضه من غير رضاه صاحبه إذ لم يسمح له إلا على ظن الفاقة اه ع ش (قوله واستثنى الخ) أى الغزالي وكان الاولى تأخيرها عن قوله وفيه أيضاً الخ إذ هو إنما استثناه منه اه رشيدى (قوله ما إذا كان مستغرق الوقت) أى بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنعه من الاكتساب ومنه ما لو كان الزمن الذى يزيد على اوقات الاشتغال لا يتبقى له فيه الا اكتساب عادة فهو كالعدم اه ع ش (قوله سؤال الغنى حرام) أى ومع ذلك يملك ما أخذه اه ع ش أى ان علم المعطى غناه كما مروياتى (قوله ما يكفيه هو الخ) يظهر ان المسكين كذلك هنا وفى جميع ما بأتى ولم أر من تعرض له وعليه فهل يتقيد بيوم ولية كسائر المأون الظاهر نعم اه سيد عمر أقول بل الظاهر اعتبار عادة البلد فى مدة إجارة البيوت ثم رأيت أنه مال اليه فيما سياتى (قوله وأنية الخ) قال فى القوت عن الأحياء وبكى كونها خافية اه سم وظاهره وإن لم تلق بهم وينبغى خلافه اه ع ش (قوله ونازع الأذرى الخ) معتمد اه ع ش (قوله إنما هو لتغريه الخ) قضية التعليل بما ذكرناه لا يحرم

فيه نظر دقيق فتأمل (قوله وسياتى فى السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره فى المضطر وقد يصور ما ذكر فى المضطر المحتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً فكم قد ما يتناوله ووجد معه غيره فلا يلزم دفعه له مجاناً فلا إشكال (قوله فى المتن وتحل لغنى) قال الزركشى فى التكملة ولظاهر الأمر أى فى خبر ما أتاك من هذا المال وانت غير مستشف ولا سائل فخذ قال ابن حزم يجب أخذه لمن عرض عليه ولو غنياً واحتج بعضهم بقوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفساً فكلوه وقد يخرج على ان الأمر بعد الحظر الإباحة أولاً واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ ثم إذا كان حلالاً لا لنية فيه تموله ولا لردده فى موردان عرف مستحقه ولا فهو كالمال الضائع اه استدلال الزركشى بظاهر الأمر يشك على ما ذكره الشارح من كراهة الأخذ إذ مقتضى ذلك الاستدلال بعدم الكراهة بعد طلب الأخذ لئلا تأمل (قوله أخذها) فاعل يكره (قوله أو يسأل) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع اليه كما فى به شيخنا الشهاب م (قوله وأنية) قال فى القوت عن الأحياء وبكى كونها خافية اه (قوله وهل له سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم ولية) بنظر فان كان السؤال متيسراً عند نفاد ذلك لم يجز وإلا جاز له ان يطلب ما يحتاج اليه لسنة اه) وينبغى ان يقال يجوز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاستعاف فيه ولا يتجاوز به أسبوعاً كان أو شهراً أو سنة أو دون ذلك اه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل

عليه سؤال من عرف بحاله لعدم تغريه له اه ع ش عبارة السيد عمر يؤخذ منه عدم حرمة السؤال إذا علم السائل ان المعطى يعلم غناه ومع ذلك يرضى بالبذل له ويؤيده ما يأتي في قوله وظاهر الخ اه اقول وينبغي تقييده بما سيذكره الشارح من شرح مسلم (قوله رد عليه) اي على الاذرعى (قوله لحرمة فيه) خبر ان سؤال الخ (قوله ومن اعطى) الى قوله مطلقا المغنى (قوله كقفر الخ) او علم او تقليد امام (قوله حرم عليه الاخذ الخ) ينبغي الا ان يكون مضطرا اقتصر على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافه لانه لا يتعين الدفع له بما فاقه ينبغي ان يقول للمالك است بهذا الصفة التي تظنني بها واسكني مضطرا فاما ان تدفع لي من هذا ما يدفع ضرورة بما ناو اما بالبدل فان علم انه لا يوافقه لم يعد حينئذ ان ياخذ مقدار الضرورة من غير اشعاره ويغرم له البدل إذا قدر عليه اه سيد عمر عبارة ع ش هل ملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى ولا يفرق بأنه هنا إتماما على لاجل ذلك الوصف والثاني اوجه ما لم يوجد نقل بخلافه عليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظرا ثم رابت قوله الاتى وحيث حرم الاخذ لم يملك ما اخذه فتعين الفرق لكن في بطلان نحو الوقف نظر والظاهر خلافه سم على حج والا قرب عدم صحته اه ع ش (قوله مطلقا) اي وان كان محتاجا (قوله لو كان به وصف باطنا) اي ككونه شافعي (قوله ومثلها سائر عقود التبرع) اي الاخذ به اه رشيدى قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية وقدمه عن ع ش انه الا قرب (قوله ندب التنزه للفقير) صنيع القوت صريح في ان هذا في الغنى اه سم وتقدم عن المحلى والمغنى وشرح المنهج ما يوافق الثبوت (قوله من هذا المال) اي جنس المال الحلال (قوله غير مستشرف) اي متعرض للسؤال اه ع ش (قوله بحمل البحث) اي ندب التنزه اه ع ش (قوله متى اذل نفسه) ومنه بل اقبحه ما ان يتدمن سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما اخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه ع ش (قوله او الخ في السؤال) ظاهره وان لم يوافق السؤال سم على حج اه ع ش (قوله حرم اتفاقا) اي السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصرح به كلام غيره اه رشيدى (قوله حرم اتفاقا) ومع ذلك يملك ما اخذه اه ع ش (قوله وان كان محتاجا) اي الا ان يضطر كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش ومر عن السيد عمر ما يوافقه مع زيادة احتمال اخره والظاهر (قوله او من الحاضرين) ينبغي او من يحتمل وصول الخبر اليه (قوله وحيث حرم الاخذ لم يملك الخ) قضية انه لو اعطى غنيا يظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه يملك ما اعطاه فامر عن فتاوى شيخنا انه حيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه بغير حمله على غير ذلك وان مظهر الاتفاق يملك الا ان يكون المتصدق لو علم حاله لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح ان كل من اخذ وظن الدافع فيه صفة لولاها ما دفع له ولم تكن فيه يملك ما اخذه وحرم عليه قبوله وانه اذا اظهر صفة لم تكن فيه كالفقير او سال على وجه اذل به نفسه حرم عليه الاخذ واسكن ما اخذه اذا كان بحيث لو علم الدافع بحاله لم يتنع من الدفع اليه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله وحيث حرم الاخذ الخ اي وحيث حرم السؤال يملك الاخذ بخلافه اما في الوقت كما اتى به شيخنا الشهاب الرملى مر اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الاخذ كان ساله وهو

(قوله وان لم يعلم غنى اخذه) الوجه وان دلم غنى اخذه وهو كذلك في النسخ الصحيحة (ارفع) ابراه لظنه اعساره فتبين غناه نفذت البراءة او بشرط لا اعسار فتبين غناه بطالت مر (قوله حرم عليه الاخذ مطلقا) هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا مر اولوا يفرق باننا هنا إتماما على لاجل ذلك الوصف فيه نظر والثاني اوجه ما لم يوجد نقل بخلافه عليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظرا ثم رابت قوله الاتى وحيث حرم الاخذ لم يملك ما اخذه الخ فتعين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية (قوله وبحسب البحث الاذرعى ندب التنزه للفقير الخ) صنيع القوت صريح في ان هذا في الغنى (قوله او الخ في السؤال) ظاهره وان لم يؤد السؤال (قوله اي وان كان محتاجا) اي الا ان يضطر كما هو ظاهر (قوله وفي الاحياء الخ) كذا في شرح مر (قوله وحيث حرم الاخذ لم يملك ما اخذه) وحيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه بخلافه اما في الوقت كما اتى به شيخنا الشهاب مر (قوله وحيث حرم الاخذ الخ) وحيث

بعدم الحرمة وظاهر ان سؤال ما اعتد سؤاله بين الاصدقاء ونحوهم مالا يشك في رضا بذله وان علم غنى اخذه كقلم وسواك لحرمة فيه لا اعتياد المساحة به ومن اعطى لو وصف يظن به كفقير او صلاح او نسب بان توفرت القرائن انه انما اعطى بهذا القصد او صرح له المعطى بذلك وهو باطنا بخلافه حرم عليه الاخذ مطلقا ومثله مالو كان به وصف باطنا لو اطلع عليه المعطى لم يعطه ويجوز ذلك في الهدية ايضا على الاوجه ومثلها سائر عقود التبرع فيما يظهر كهيئة ووصية ووقف ونذر وبحسب الاذرعى ندب التنزه للفقير عن قبول صدقة التطوع الا ان حصل للمعطى نحو تاذ او قطع رحم وقد يعارضه الخبر الصحيح ما انك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ الا ان يحجب بحمل البحث على ما اذا كان في الاخذ نحو شك في الحل او هنك للمروءة او دناءة في التناول وفي شرح مسلم وغيره متى اذل نفسه او الخ في السؤال او اذى المسئول حرم اتفاقا وان كان محتاجا كما اتى به ابن الصلاح في الاحياء متى اخذ من جوز ناله المسئلة علما بان باعت المعطى الحياء منه او من الحاضرين ولولاه لما اعطاه فهو حرام اجماعا وبازمه رده اه وحيث حرم الاخذ لم يملك ما اخذه لان مالكة لم يرض ببذله له غنى

وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تضجر ولم يامن أن يردده إلى أن رد السؤال صغيرة ما لم ينهره ولا فكبيره اه وبحمل
الاول على ما إذا أدى بذلك المسؤل لإيذاء لا يحتمل عادة والثاني على نحو مضطر مع العلم بحاله (١٧٩) ولا فعموم ما قاله غريب وقد اطلقوا انه

يكره سؤال مخلوق بوجه الله
ابن داود لا يستل بوجه الله
إلا اللجنة وقضيته أن السؤال
بالله من غير ذكر الوجه
لا كراهة فيه وفيه نظر
إذ الوجه بمعنى الذات
فتساويا إلا أن يقال أن
ذكر الوجه فيه من الفخامة
ما يناسب أن لا يستل به إلا
الجنة بخلاف ما إذا حذفت
ويظهر أن سؤال المخلوق
بوجه الله ما يؤدي إلى اللجنة
كتعليم خير لا يكره وأن
سؤال الله بوجهه ما يتعلق
بالدنيا يكره كما دل عليه
الحديث وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
المشكاة (وكافر) ولو حريا
لخبر الصحيحين في كل كبد
رطوبة اجر وخبر لا ياكل
طعامك الا تقي المراد به أن
الاولى تحري الا تقيما وياقي
منع اعطائه من الضحية
التطوع (ودفعها سرا)
الفضل منه جهرا الآية أن
تبدوا الصدقات ولان مخفيا
بحيث لا تعلم شيئا له ما انفتحت
بمنه كناية عن المبالغة في
أخفائها من السبعة الذين
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل
الاظله وفي حديث سنده

غنى وعلم المالك حاله واعطاه ملك لرضا المالك وحيث حرم الأخذ ولو لم يحرم السؤال كأن سأل فقير فاعطاه
المالك لظن اتصافه بالعلم مثلا لم يملك لعدم رضا المالك فتأملوا انصف ثم تأملت أن في عبارة الشارح اشعارا
بذلك فإن منطوق قوله وحيث حرم الأخذ صادق بما إذا حذر السؤال أو حرمه وهو مضمون من المالك حيث لم يحرم
الأخذ صادق بحل السؤال وحرمة فلي تأمل وليحذر اه (قوله وذهب الحلبي الخ) في فتاوى السيوطي في
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قربة وليس بمكروه فضلا عن أن
يكون حراما هذا هو المنقول الذي دلت عليه الأحاديث ثم أطال في بيان ذلك سم على حج وقوله السؤال في
المسجد ومثله التعرض فيه ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المساجد في أوقات الصلاة ليتصدق عليهم
وشمل ذلك ايضا ما لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكره له ذلك هذا كله حيث لم تدع إليه ضرورة ولا
انتفت السكراهة اه عشاى وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنيا
ولو بالسكسب والا فيحرم بالاولى (قوله أن أدى إلى تضجر الخ) مضمون ما أنه حيث آمن ولو مع التضجر
لا يحرم وفيه نظر بالنظر للحمل الآتي في كلامه فتدبر اه سيد عمر (قوله ولم يامن أن يردده) أي لم يظن أن يعطيه
شيئا اه كردى لعل المراد إذا لم يقل بالله (قوله وبحمل الاول) أي قوله إلى حرمة السؤال الخ (قوله والثاني)
أي قوله وإلى أن رد السائل الخ اه عشاى (قوله على نحو مضطر) لا بد من ملاحظة البدل ونية الرجوع اخذا
بما مر له أنه لا يجب اعطاؤه مجانا فتدكر اه سيد عمر (قوله على نحو مضطر) لعل صورته أنه غلب على ظنه
أن غيره يعطيه والا فينبغي أن يردده كبيرة اه عشاى (قوله وقد اطلقوا الخ) حال من فاعل غريب وفي قوة
التعليل للفرابة لكن بالنسبة إلى عموم الاول (قوله الا ان يقال الخ) وجهه في حذو حذاته غير أن القلب إلى الاول
أميل اذ هو الاثني بتعظيم شأنه تعالى بأن لا يجعل عرصة لطلب امر دنوى وذكر الوجه في الحديث للغالب
اه سيد عمر (قوله ولو حريا) وبه صرح في البيان عن الصيمري لكن الوجه كما قاله الاذرى أن محل
استحبابه في حقه فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو رجبى اسلامه أو كان بايدينا بأسر ونحوه فان كان حريا ليس
فيه شئ بما ذكر فلانهاية ومغنى قال عشاى قوله استحبابه في حقه فيمن الخ هذا ظاهر ويعلم منه أن المراد من
حلبا على الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قول المتن ولقريب في النهاية الا قوله
وفي حديث سنده إلى وابدأوا قوله بل قال إلى اما الزكاة وكذا في المغنى الا قوله كافي المجموع إلى المتن
(ولان مخفيا الخ) عطف على الآية (قوله كناية الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله من السبعة خبر
أن امر شيدي (قوله صنائع المعروف) أي اعطاء الاحسان تقي مصارع السوء أي تقي وقوع البلاء اه كردى
(قوله لا اغرض) عبارة النهاية والمغنى من غير رياء ولا سمعة اه (قوله الا المال الخ) أي زكاته فيسن
أخفاها اه كنزاه سم (قوله قال في رمضان) كذا في أصله وفي المغنى صدقة في رمضان فليحذر وقوله
وبليه الخ عبارة المغنى وتما كذا في الايام الفاضلة كعشر ذي الحجة وایام العید انتهت اه بصرى (وبليه)

أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الأخذ ما أخذه كنية المساء في الوقت
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهره كذا في شرح مرو فضيته أنه لو أعطى غنيا يظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه
لم يملك ما أعطاه فامر عن فتاوى شيخنا أنه حيث حرم السؤال ملك الأخذ ما أخذه ينبغى حمله على غير ذلك
وإن لم يظهر الاتفاق بملك إلا أن يكون المنتصدق لو علم الحال لم يعطه (قوله وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله
تعالى إن أدى الخ) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء
السائل فيه قربة بثاب عليها وایس بمكروه فضلا عن أن يكون حراما هذا هو المنقول والذي دلت عليه
الأحاديث ثم أطال في بيان ذلك (قوله إلا المال الباطن أي أن الخ) عبارة السكسب ويسن إظهار زكاة المال

وابدأوا ليقضى به غيره لا لغرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام أنه لم قصد صالح أفضل وسبقه إليه الغز إلى بشرط أن لا يتأذى الأخذ بالظاهر
أما الزكاة فظاهرها أفضل إجماعا كافي المجموع قال المساورى إلا المال الباطن أي أن خشى محذور أو الألف وضعيف (و دفعها في رمضان)
لا سيما عشرة الآخر أفضل لخبر ابن داود أي الصدقة أفضل قال في رمضان ولعجز الفقراء عن السكسب فيه وبليه عشرة الحجة فيما يظهر

وفي الاماكن الشريفة ككعبة ثم المدينة وعند الامرالمهم كغزو وحج ومرض وسفر وكسوف واستسقاء افضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة يسن له تأخيرها الشيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثر منها فيه لانه اعظم اجرا واكثر فائدة (و دفعها (لقريب) تلزمه نفقته أولا الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة ثم المولى من اعلى ثم من اسفل (١٨٠) الفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الاقارب

أولى لخبر فيه والحق به العدو من غيرهم (و دفعها بعد القريب الى (جارا افضل) منه لغيره فلم ان القريب البعيد الدار في البلد الفضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولى منه بناء على منع نقل الزكاة واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا (فرع) قال في المجموع عن الشيخ ابي حامد وافر يكره الاخذ من بيده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقله الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان تيقن ان هذا من الحرام الذي تمكن معرفة صاحبه اى ليرده ولا قبله لما مر في الغصب ان من ملك بالخلط يجبر عليه في التصرف فيه حتى يعطى البذل وقول الغزالي يحرم الاخذ ممن اكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ انفرد به اى على انه في بسطه جرى على المذهب فجعل الورع اجتناب معاملة من اكثر ماله ربا قال وانما لم يحرم وان غلب على الظن انه ربا لان الاصل المعتمد في الاملاك اليد ولم يثبت

أى رمضان (قوله وفي الاماكن الخ) افضل عطف على قوله في رمضان افضل (قوله كغزو وحج الخ) أى له والخاصة كقريبه أو صديقه اه عش (قوله واستسقاء) يظهر ان عروض القحط. كذلك وإن لم يستسق له ويظهر ايضا ان حدوث الوباء والطاعون كذلك وقد يدعى دخول جميع ما ذكر في الامرالمهم والاخيرين في المرض بعد تعميمهما سيد عمر (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة افضل بلا شك اه معنى (قوله) ان من اراد صدقة (اى في رجب أو شعبان مثلا (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء الخ عبارة المغنى وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم اجرا مما يقع في غيرها اه (قوله يلزمه نفقته) الى قوله ويجرى في المغنى وإلى قول المتن ومن عليه في النهاية لا قوله اى ليرده الى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كأولاد العم والخال (قوله والعدو من الاقارب اولى) اى من غيره من بقية الاقارب وينبغي ان محل ذلك اذا لم يظن ان اعطائه يحمله على زيادة الضرر لظنه انما اعطاه خوفا منه اه عش (قوله لخبر فيه) وليتالف قلبه ولما فيه من مجانبة الرأى وكسر النفس اه قال السيد عمر بعد ان ذكر مثلها عن فتح الجواد ما نصه وعبارة شرح المنهج ونحو قريب كزوجة وصديق اه وقضى ان دفعها للصديق اولى منه فهل يمكن الجمع بينهما وبين ما اقتضاه صنيع التحفة بحمله على عدو لا يفيد فيه التناقض او غيره فليتامر وليجرر اه وقوله بحمله اى ما في شرح المنهج قول الاولى حمله على تقديم الصديق على من لا عداوة له ولا صداقة (قوله ودفعها بعد القريب) اى ومن في معناه من محارم الرضاع والمصاهرة الخ اه عش (قوله الى جار) اى اقرب فالاقرب اه معنى (قوله منه لغيره) الى الفرع في المغنى ثم قال ويسن ان تكون الصدقة مما يحب وان يدفعها ببشاشة وطيب نفس لما فيه من تكثير الاجر وجبر القلب وتكره الصدقة بالردى. وان لم يجد غيره فلا كراهة وبما فيه شبهة ولا ينافى من التصديق بالقليل فان قليل الخير كثير عند الله ولو بعث بشيء مع غيره الى فقير فلم يجده استحسب للباعث ان لا يعود فيه بل يتصدق به على غيره وتسبب الصدقة بالماء لخبر اى الصدقة افضل قال الماء اى في الاماكن المحتاج اليه فيها اكثر من غيره ويكره للانسان ان يتملك صدقته او زكاته او كفارته او نحوها من الذي اخذها الخير العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ولانه قد يستحي منه فيحاييه ولا يكره ان يتملكه من غير ملكه الا ولا يبارئ من ملكه اله اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا فقراء اه عش (قوله مطلقا) اى ولو كانوا من الاجانب وهل يقال ولو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة صاحبه الخ) بماذا يضبط هذا الامكان اه سيد عمر وقد يقال بعدم الياس منها (قوله ولا الخ) اى وان لم يمكن رده بعينه (قوله لما مر الخ) تعليل لقوله ولا قبله (قوله ان من ملك بالخلط الخ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مما معه خلط اه سم وقد يقال ان المراد اخذ اعم الخ (قوله لنافيه) اى فيمن اكثر ماله حرام (قوله قال غيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ) قد يقال لم لا يجب والحالة هذه اه سيد عمر عبارة سم عن الزركشي واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ لمن عرض عليه الصدقة ولو غنيا ثم ان كان حلالا لا لاتبعة فيه قوله والارده في مورده ان عرف مستحقه والافهم كمال الصائم (قوله لله) الى قول المتن وفي استحباب في النهاية الا انه لا خلاف لكثيرين الى قيل وقوله ثم رايت الى ويؤيده وقوله كما ارتضا الى المتن (والاوى اولى) الظاهر واخفا من كاه المال الباطن اه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخلط) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مما معه خلط. (قوله قال غيره ويجوز الاخذ الخ) كذا م ر (قوله

لنا فيه أصل آخر يعارضه فاستصحب ولم يبال بغلبة الظن اه قال غيره ويجوز الاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه الا ان كان مقتيا او حاكما او شاهدا فيلزمه التصريح بانه انما ياخذ للرد على مالكه لئلا يسوء اعتقاد الناس في صدقه ودينه فيردون قتياء وحكمه وشهادته (ومن عليه دين) لله أو لأدمى (أوله من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) تقديم الأهم وعبارة أصله كالروضة وغيره لا يستحب له ان يتصدق والاوى اولى لان أهمية الدين إن لم تنقض الحرمة على هذا القول فلا اقل من ان تقتضى طلب عدم الصدقة

قال الأذرعى وهذا ليس على إطلاقه إذ لا يقول أحدنا أن من عليه صدق أو غيره إذا صدق به حور غيف مائة طع بأنه لو بقي لم يدفعه لجهة الدين أنه لا يستحب له التصديق به وإنما المراد أن المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من التطوع عن الجملة (قلت الأصح تحريم صدقته) ومنها فيما يظهر إبراهيمين له مواسر مقرر أوله بهينة (بما يحتاج إليه) حالا كما رآه ابن الرفعة (١٨١) وينبغي أن مراده به يومهم وليتهم (نفقة)

ومؤنة (من تلزمه نفقته أو لدين) ولو مؤجلا لله أو لادمي (لا يرجو) أى يظن (له وفاء) حالا فى الحال وعند الحلول فى المؤجل من جهة ظاهرة (ورالله اعلم) لأن الواجب لا يجوز تركه أسنة ومع حرمة التصديق بما سكه الأخذ خلافها لكثيرين اغتروا بكلام لابن الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعى والأصحاب وقد بينت ذلك أتم بيان وأوضحه فى كتابي قررة الدين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين قبل قضية الماتن جوازه بما يحتاجه لنفقة نفسه وبه صرح فى الروضة وصح فى المجموع التحريم مطلقا اه ويعلم بما يأتى فى حمل الأول على ما إذا صبر على الإضافة وعليه يحمل قولهم يجوز للمضطرا إتيار مضطرا آخر مسلم والثانى على ما إذا لم يصبر وعليه حمل قولهم فى التيمم يحرم على عطشان إتيار عطشان آخر ولا يرد على الماتن لأن من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا واستشكل جمع ذلك بان كثيرين من الصحابة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعيالهم ويحب

لأن التصديق عليها خلاف الأولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحتمل أن يكون واجبا أو حراما أو مكروها فان ذلك كله غير مستحب اه معنى (قوله قال الأذرعى الخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحزمة الاتى ولا يتأتى لأن فيه وان قل إسقاط شئ من الدين عن الذمة على تأمل اه سيدعروا لعل الأول هو الظاهر إذا القول بحزمة التصديق بما ذكره بعد منته بكرامته كالأينفى ثم رأيت عرش انه جزم بالثانى كما يأتى (قوله إبراهيمين) (فرع) إبراظن اعساره فبتين غناه نفذت البراءة وبشرط الاعسار فبتين غناه بطلت مر اه سم على حجة اه عرش (قوله أوله بهينة) ينبغي أو كان ثم قاض عالم به وهو عن يقضى بعلمه كاذ كره فى مجال متعددة اه سيدعمر (قول الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة اه سم أقول الظاهر الأول وينبغي أن عمل ذلك مالم يترتب عليه ضرر لعياله وان لم يصل اليه الضرر أو وصل اليه الضرر من جانبهم وان لم يتضرروا اه عرش أقول المتبادر من الجمع الاتى بل مال قوله وينبغي الخ الثانى (قوله ومؤنة الخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقييد بيومهم وليتهم اه سم عبارة السيدعمر قوله ومؤنة شامل للسكن فيما يظهر وينبغي أن يتأتى ما سياتى فلا تغفل اه (قول الماتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كاسياتى اه سم (قوله من جهة ظاهرة) ظاهره وان لم يطلبه صاحبه ويؤيده ما يأتى له فى قوله نعم ان وجب الخ اه عرش (قوله قيل) الى قوله واستشكل فى المغنى الا قوله يعلم بما يأتى (قوله مطلقا) أى بما يحتاجه لمعونه من نفسه وغيره (قوله ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الفرض فان الكلام هنا فيما يحتاجه حالا وفيما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا اه سم (قوله ولا يرد) أى ما فى المجموع المحمول على غير الصابرو قوله على الماتن اتى قوله لنفقة الخ (قوله بحمله على علمه الخ) عبارة المغنى فمحمول على أن الصديان لم يكونوا محتاجين حينئذ الى الاكل وإنما قال أى الانصارى فيه أى فى الخبر لا مهم نوميم خوفا منه ان يطلوا الاكل على عادة الصديان فى الطلب من غير حاجة اه (قوله والابدي) أى للمستقبل (قوله ورضى بذلك) ولا بد من اذنه اه بغير مى عن الحلبي (قوله اما إذا ظن) الى قوله كما تحرم فى المغنى الا قوله ولو عند حلول الاجل وقوله بل قد ينس (قوله نعم الخ) عبارة المغنى الا ان حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور الخ (قوله حرمت الصدقة) أى بما يمكن انه يدفع من الدين وان قل كحديث مثلا وقوله مطلقا أى له جهة يرجو الوفاء منها اه لا اه عرش (قوله مطلقا) أى ظن الوفاء من جهة ظاهرة ام لا (قوله كما تحرم صلاة النفل) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى اه سم أقول وكذا الخوف فوات راتب الحاضرة فيقدمه على القضاء وان كان فوريا لأن الاشتغال بها لا يعد تقصيرا اه عرش وقال السيدعمر بعد ذكر كلام سم المار ما نصه وهو محل تأمل وكلامهم

قال الأذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله ومنها فيما يظهر) كذا مر (قوله فى الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة (قوله ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليهما التقييد بيومهم وليتهم (قوله فى الماتن من) يشمل نفسه كاسياتى (قوله ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الفرض فان الكلام هنا فيما يحتاج إليه حالا وفيما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا (قوله والثانى الخ) قد يقال بين قوله والثانى الخ وقوله ولا يرد على الماتن الخ تناف الاقتضاء الأول أنه يعتبر فى التحريم عدم الصبر والثانى الا كنفاء فيه بمجرد الحاجة (قوله كما تحرم صلاة النفل الخ) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى

بحمله على علمه من عيالهم الكاملين الرضا والصبر الا يثار ثم رأيت ابن الرفعة جمع بحمل المنع على الكفاية حالا والحل عليهم اللابد وما ذكرته أولى كالأينفى ويؤيد ما ذكرته قول جمع لو كان من تلزمه نفقته بالغاء فلا رضى بذلك كان الا فضل التصديق أما إذا ظن وفاء الدين من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا بل قد ينس نعم ان وجب أدائه فور الطلب صاحبه أو له صيانته بسببه مع عدم علم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فورى (وفى استحباب التصديق

بالمفضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وموئنه يومهم وليلتهم وكسوة فصلهم ووقادينه (أو جه) أحدها يسن مطلقا ثانيا لا يسن مطلقا ثالثا وهو (أصحها) أنه (إن لم يشق عليه (١٨٢) الصبر استحب) لأن الصديق رضي الله عنه وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي

صلى الله عليه وسلم صححه الترمذى (والا) بأن شق عليه الصبر (فلا) يستحب له بل يكره للخبر الصحيح خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وهو صبرها على الفقر وهذا التفصيل جمعوا بين الأحاديث المختلفة الظواهر كهذا الحديث مع خبر ابن بكر أما التصديق ببعض الفاضل عن ذلك فيسن اتفاقا نعم المقارب للكل كالكل وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط فضلها عن مؤنه من ذكر على ما في المجموع للخلاف القوي في وجوبها ويتعين حملها على ما إذا لم يؤد إثباتها إلى الحاق أدنى ضرر بموئنه الذي لا رضاه على أنه خالفه في شرح مسلم (فرع) في الجواهر يكره أمساك الفضل وغير المحتاج إليه كما بوب عليه البيهقي اه وبحت غيره أن المراد بالباقي ما زاد على كفاية سنة اخذنا من قولها أيضا إذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فان ابن اجبره الحاكم ويؤيده قول الموسر الواسعة بما زاد على الروضة عن الامام يلزم

في باب الصلاة كالصريح في رده فليراجع اه (قول المتن بما) أى بكل ما ألح اه معنى (قوله السابقة) الى قوله وخرج في المعنى والى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وموئنه) كذا في شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بموئنه أيضا اه سم (قوله يومهم الخ) أى لا ما يكفيه في الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته اه معنى (قوله وكسوة فصلهم) لم يتعرض للدسكن والظاهر أنه لا بد من اعتباره وعليه فهل يعتبر سنة لانها الغالب أو ينظر للعرف في تلك البلد ويحكم وليراجع اه سيد عمر اقول والا قرب الثاني كما مر (قوله مطلقا) أى شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبله منه) أى لم ينسكه عليه اه ع ش (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والاوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لان الخ اه سم (قوله مع خبر ابن بكر) فيه ان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجب بان التفصيل في قوله وهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلت الاصح الخ اه بجمري (قوله وخرج بالصدقة الخ) عبارة المعنى في شرحه الاصح تحريم صدقة الخ والضيافة كالصدقة كقوله المصنف في شرح مسلم اه (قوله خالفه في شرح مسلم) أى لجعل الضيافة كالصدقة وهو المعتمد اه شيخنا الزبدي اه ع ش عبارة سم اعتمد ما فيه أى شرح مسلم مر اه (قوله في الجواهر الخ) ويسن التصديق عقب كل معصية كقوله الجهر جاني ومنه التصديق بدنار أو نصفه في وطء الحائض ويسن لمن لبس ثوبا جديدا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للحتاج افضل من قبول صدقة التطوع أو لا وجهان رجح الاول جماعة منهم ابن المقرئ والثاني آخرون ولم يرجح في الروضة واحدا منها ثم قال عقب ذلك قال الغزالي وإنه يختلف بالأشخاص فان عرض له شبهة في استحقاته لم يأخذ الزكاة وإن قطع به أى الاستحقاق فان كان المتصدق ان لم يأخذ هذا منه لا يتصدق فلأخذه فان أخرج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من إخراجها ولم يضيق بالزكاة أى على أهلها تخير وأخذها شدي كسر النفس اه أى فهو حينئذ افضل اه نهاية زاد المعنى وهذا هو الظاهر وأخذ الصدقة في الملا وتروك في الخلوة افضل لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الخبر ان لا يخفى يوما من الايام من الصدقة بشئ وإن قل ويسن التسمية عند الدفع الى المتصدق اليه ولا يطعم المتصدق في الدعامن المتصدق عليه لئلا ينقص اجر الصدقة فان دعاله استحب ان ير عليه مثلها التسلم صدقة له وليس التصديق بالثواب القديم من التصديق بالردى بل بما يحب وهذا كما جرت به العادة من التصديق بالفلوس دون الذهب والفضة اه (قوله لمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل ان كان ما زاد على يوم و ليلة فلا حاجة مع كراهته لكرهه ما زاد على سنة اه سم عبارة ع ش انظر ما المراد بالفاضل الذي يكره إمساكه وما المراد بالفاضل الذي يستحب التصديق به ان صبر ويكره ان لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحث غيره الخ إلا أنه يلزم عليه ان الفاضل هو غير المحتاج اليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج اليه لانه عين الفضل اه وقد يقال أن الجمع للتفسير وبيان المراد بالفضل (قوله أن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج اليه اه ع ش (قوله من قولها) أى الجواهر (قوله عن قوته وقوت عياله سنة) أى ما لم يشتهد الضرر ولا اجبره على بيع ما زاد على الحاجة الناجزة اه ع ش (قوله ما مر انفا) أى بقوله يومهم وليلتهم الخ (كتاب النكاح)

(قوله وموئنه) كذا شرح مر انظره مع الاقتصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بموئنه أيضا (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والاوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروض لان الخ اه (قوله على أنه خالفه في شرح مسلم) اعتمد ما فيه مر (قوله ويكره إمساك الفضل) ما المراد بالفضل ان كان ما زاد على يوم و ليلة فلا حاجة مع كراهته لكرهه ما زاد على سنة (كتاب النكاح)

كفاية سنة قال بعضهم أى في حال الضرورة لا مطلقا اه وهو فاسد كما يعلم مما ساذ كره أوائل السير ولا ينافى (قوله اعتبار السنة هنا مسمى آنفا لان الكراهة كما يحتاج لها أكثر من الذنب كما هناك) (كتاب النكاح)

قيل بلغ أسماء بعض اللغويين ألفوا أربعين وهو لغة الضم والوطء وشرع عقد يتضمن إباحة وطء باللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد مجاز في
الوطء لصحة نفيه عنه ولا استحالة أن يكون حقيقة فيه ويكنى به عن العقد لاستقباح ذكره (١٨٣) كفعله والافح لا يكتفى به عن غيره

وارادته في حتى تنكح زوجها
غيره دل عليه خبر حتى تدوق
عسيلته وفي الزاني لا ينكح
الزانية بناء على ما قاله ابن
الرافعة أن المراد لا يبطأ دل
عليها السياق وقيل عكسه
وقيل حقيقة فيهما فلو حلف
لا ينكح حنث بالعقد ولو
زنى بأسرأة لم تثبت مصاهرة
والاصل فيه قبل الاجتماع
الآيات والاخبار الكثيرة
وقد جمعتها ازادت على المائة
بكثير في تصنيف سميت
الإفصاح عن أحاديث النكاح
وشرع من عهد آدم صلى الله
عليه وآله وسلم واستمر
حتى في الجنة ولا نظير له فيما
تعدنا به من العقود وفائدته
حفظ النسل وتفرغ ما
يضر حبسه واستيفاء اللذة
والتمتع وهذه هي التي في
الجنة وهل هو عقد تملك أو
إباحة وجهان يظهر أثرهما
فيما لو حلف لا يملك شيئا
وله زوجة والاصح لاحث
حيث لانية وعلى الاول
فهو مالك لان ينتفع
للاستفعة فلو وطئت
بشبهة فالمر لها اتفاقا ولا
يجب عليه وطؤها لانه حقه
وقيل عليه مرة ليقضى شهوتها
ويتقرر مهرها (هو) أي
النكاح بمعنى الزواج
(مستحب محتاج اليه) أي
ناثق له بتوقانه لوطء ولو
خصيا (يحدها به) من مهر

(قوله قيل) إلى قوله اتفاقا في المغنى الا قوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وفائدته (قوله بعض اللغويين) وهو علي بن جعفر اه مغنى
لا قوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وفائدته (قوله بعض اللغويين) وهو علي بن جعفر اه مغنى
(قوله باللفظ الانثى) وهو الانكاح والتزويج وما اشتق منهما اه ع ش اى وترجمتها (قوله لصحة نفيه
عنه) اى نفي النكاح عن الوطء إذ يقال في الزنا سفاح لانكاح ويقال في السرية ليست زوجه ولا منكوحه
وصحة النفي دليل المجاز اه مغنى زاد الرشيدى لكن قد يقال ان هذا لا يسلبه الخصم اه (قوله ولا استحالة الخ)
أى عرفا كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة ع ش هذا إنما يظهر بناء على انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد ما
على القول بانه حقيقة فيهما فلا لانه اذا استعمل في العقد على هذا يكون مستعملا في حقيقة اه اى فيكون
من باب الصريح لا السكتاية (قوله فيه) اى الوطء وكذا ضمير ذكره وكفعله وارادته (قوله ويكنى به الخ)
الواو للحال اه ع ش (قوله لاستقباح الخ) الظاهر انه علة للاستحالة اه رشيدى اقول وهذا صريح صنيع
المغنى (قوله وارادته) مبتدأ خبره قوله دل عليها عبارة المغنى ولا يراد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجها
غيره لان المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تدوق عسيلته اه (قوله وفي الزاني) عطف
على قوله في حتى تنكح اه سم اى وقوله لاني دل عليها السياق على قوله دل عليها خبر الخ بحرف واحد مع
تقدم المجرور (قوله بناء على الخ) حال من متعلق في الزاني المقدر بالعطف وقوله ان المراد الخ بيان لما وقوله
دل الخ خبر ذلك المتعلق المقدر (قوله وقيل عكسه) عبارة للمغنى والثاني اى من الاوجه الثلاثة في موضوع
النكاح انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد بقال ابو حنيفة وهو اقرب إلى اللغة والاول اقرب إلى الشرع اه
(قوله حقيقة فيهما) اى بالاشتراك كالعين اه مغنى (قوله فلو حلف الخ) تفرع على الاول وقوله
ولو زنى الخ تفرع ثان اه رشيدى (قوله فلو حلف الخ) عبارة للمغنى وفائدة الخلاف بيننا وبين
الحنفية تظهر فيمن زنى بامرأة فأتاحم على والده وولده عندهم لا عندنا قاله الماوردى والرويان وفيما لو
علق الطلاق على النكاح فانه يحمل على العقد عندنا لا الوطء لان نواه اه (قوله حنث بالعقد) لا الوطء الا
ان نواه اه شيخنا زابادى وقضيته انه يقبل ذلك منه ظاهر اول لوجه شهرته فيه وان كان مجازا فليراجع
ثم قضيته انه لا يحث حيث لانية وان دلت القرينة على ارادته كان حلف لا ينكح زوجته وينبغي خلافه عملا
بالقرينة اه ع ش وقوله وينبغي الخ يؤيده قول المغنى واذا قالوا اى العرب نكح زوجته وامراتهم يريدوا
الا المجامعة اه (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على ان المراد العقد وقد يستبعد ويكون المراد اثر
النكاح وهو ثبوت الزوجية اه سم اقول افاده قول الشارح الاتي وهذه هي التي الخ (قوله والتمتع)
عطف تفسير على قوله استيفاء اللذة (قوله وهذه) اى الفائدة الثالثة اعنى استيفاء اللذة والتمتع (قوله او
اباحه) معتمد اه ع ش (قوله وله زوجة) الواو للحال (قوله والاصح لاحث الخ) فظهر ان الراجح هو
الثاني اه مغنى (قوله وعلى الاول) اى التملك (قوله اتفاقا) اى على الوجهين (قوله ولا يجب عليه الخ)
مستأنف وقوله وطؤها اى وان كانت بكر فالوطء لم يطاق لقياس وجوب الوطء دفعا لهذه المفسدة
لالسكونه حقا لها اه ع ش (قوله اى النكاح) اى قوله والمراد هو الخ في المغنى والى قوله ووجه انه الخ
في النهاية (قوله ونفقة يومه) اى وايته ع ش اى التمكنين سم (قوله بامعشر الشباب) خصم بالذكر
لانهم هم الذين تغلب عليهم الشهوة والافلتهم غيرهم اه ع ش (قوله والمراد) اى بالباء وقوله هو اى
(قوله وارادته) على انه لا يتعين ارادته هنا بل يجوز ارادة العقد لا بد منه في التحليل غاية الامر انه يعتبر
معه شيء آخر كما انه لا يكتفى ارادة الوطء بل لا بد معه من طلاق الثاني ثم انقضاء العدة ثم عقد الاول (قوله وفي
الزاني الخ) عطف على قوله في تنكح (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على ان المراد العقد وقد يستبعد
وقد يكون المراد اثر النكاح وهو ثبوت الزوجية (قوله ونفقة يومه) اى التمكنين

وكسوة فصل التمكن ونفقة يومه وإن اشتغل بالعبادة للخبر الملتقى عليه بامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض البصر
واحسن للفرج والباءة بالمدة لاجتماع المراد هو مع المؤن لرواية من كان منكم ذا طول فليتزوج وعليه فالمراد من لم يستطع من فقد المؤن

يريدان ان يستعفف وفي مرسل من ترك التزوج مخافة العيلة فليس منا وحملوا الامر بالاستعفاف في الآية على من لم يجد زوجة ولا دالة لهم عند التامل في شئ مما ذكر اذ لا يلزم من الفقر واتيانهم بالمال والاعانة وخوف العيلة عدم وجدان الالهية بالمعنى السابق لاسيما ودليلنا من لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجامى قاطع اصح وهو صريح فقلنا لا يقبل تاويلا (ويكسر) ارشادا ومع ذلك يثاب لان الارشاد الراجع الى تسهيل شرعي كالعفة هنا (١٨٦) خلافا لمن اخذ باطلاق ان الارشاد نحو واشهدوا اذا تبايعتم لا ثواب فيه (شهوة بالصوم)

للحديث المذكور وكونه يثير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكسر به تزوج ولا يكسر ما بنحو كافور فيكره بل يحرم على الرجل والمرأة ان أدى الى الياس من النسب وقول جمع الخبر يدل على حل قطع العاجز الباب بالادوية مردود على ان الادوية خطيرة وقد استعمل قوم الكافور فاورثهم عللا مزمنة ثم ارادوا الاحتيا لعود الباد بالادوية الثمينة فلم تنفعهم واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال ابو اسحاق المروزي يجوز القاء النطفة والعلة ونقل ذلك عن ابي حنيفة وفي الاحياء في مبحث العزل ما يدل على تحريمه وهو الاوجه لانها بعد الاستقرار آيلة الى التخلق الميما تنفخ الروح ولا كذلك العزل (فان لم يحتاج) الى يتق النكاح بعدم توفائه للوطء خلفه او لعارض ولا علة به (كرهه) (ان فقد الالهية) لا لئزامة ما لا يقدر عليه بلا حاجة وسيدكر ان شرط صحة نكاح السفينة

يريدان (يستعفف) الجملة حال من الناكح (قوله) رجحوا اي السكثيرون وقوله اصح خرقوله ودليلنا ههنا (قوله) ارشادا والفرق بين الذنب والارشاد ان الذنب لثواب الاخرة والارشاد لمنافع الدنيا اه كرى (قوله) لان الارشاد الخ هذا يفيد حيث رجح لتكميل شرعي لاحتياج لقصد الامتثال وان لم يرجع لذلك فلا ثواب فيه وان قصد الامتثال وعبرة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس ما مضى قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد مجرد غرضه لا يثاب لمجرد الامتثال يثاب ولها يثاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال انتهت اه ع (قوله) تزوج اي مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة بدمته ولم يقدر على المهر تكلفه بالاقتراض ونحوه اه ع (قوله) فيكره بل يحرم الخ وفاقا للنهاية والمغنى (قوله) ان أدى الخ عبارة المغنى والنهاية قال البغوي يكره ان يحتاج لقطع شهوته ونقله في المطلب عن الاصحاب وقيل يحرم وجزم به في الانوار والاولى حمل الاول على ما اذا لم يغلب على ظنه قطع الشهوة بالسكينة بل بفرها في الحال ولو اراد اعادةها باستعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك والثاني على القطع لها مطلقا اه (قوله) والخبر اي المار آتفا (قوله) قطع العاجز مصدر مضاف الى فاعله وقوله الباء مفعوله (قوله) عن ابي حنيفة عبارته في مبحث الغرة افنى ابو اسحاق المروزي يحل سقيه امته دواء لتسقط ولها ما دام علة او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مرو الفرق بينه وبين العزل واضح انتهت اه سم (قوله) على تحريمه اي الذنب الى القاء النطفة وحكى الشارح خلافا في كتاب امهات الاولاد واطال فيه وظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اه ع (قوله) اي يتق الى قوله بل بحث في النهاية الى قوله وعليه فيفرق في المغنى (قوله) وسيدكر الخ عبارة المغنى تنبيه على الكراهة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة اما من لا يصح مع عدم الحاجة كاسفينة فانه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله البلقيني اه (قوله) فلا يرد اي على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما ياتي مخصص لما افاده كلامه هنا اه سم (قوله) بل بحث جمع الخ اعتمده المغنى لانه لا نهاية حيث عقبت اه اي البحث بقولها وكلامهم ياباه اه قال ع (قوله) وكلامهم ياباه معتمد اه (قوله) وعليه الخ ظاهره على هذا البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذي هو مدلول المتن لمخالفة ما هنا على التقديرين لما ياتي اه سم (قوله) اي التخلي الى قوله ولك في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد ردت الى وما اقتضاه (قوله) من المتعبد لعل الاولى حذفه ليعظم الاستدراك الآتي في المتن (قوله) افضل منه اي من النكاح اذا كان يقطعه عن العبادة وفي معنى التخلي للعبادة التخلي للاشتغال بالعلم كما قاله الماوري بل هو داخل فيها اه مغنى (قوله) وقد ردت ما ذكر اي قوله اي التخلي اه سم (قوله) لان ذات العبادة الخ علة للعلة (قوله)

الحاجة فلا ترد هنا (ولا) يفقد الالهية مع عدم حاجته له (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصده لا تنحصر وما في الوطء بل بحث جمع ندبه الحاجة صلة وتأسر رخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما ياتي فيمن به علة مزمنة بان هذا قادر على الوطء فلا يفتى فساد زوجته بخلاف ذلك (لكن العبادة) اي التخلي لها من المنعبد (افضل) منه خلافا للحنفية اهتما بشانها وقد ردت ما ذكر لانه هو محل الخلاف كما قاله السبكي وغيره لان ذات العبادة افضل من ذات النكاح قطعا ويصح عدم التقدير وبكون افضل

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولو لا ابتغاء النسل صرح به جمع قال بعضهم اصحته من الكافر ورد بان صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعبادة المساجد والعقوبانه صلى الله عليه وسلم امر به بالعبادة انما تتلنى من الشارع وافتى المصنف بانه ان قصد به طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الآخرة وثاب عليه والا فهو مباح وسبقه اليه الماوردي ولك ان تقول ان اريد بنى العبادة عنه مطلقا انه لا يساها اصطلاحا لقرب او انه لا ثواب فيه مطلقا فبعيد مخالف للاحاديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) مزيد ثوابه وثواب ثمراته كحديث اياتي احذنا

شهوته وله فيها اجر فقال ارايتم الخ وحديث حتى ما تضع في في امرائك ولكلهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كما تقرر ولا يكون فيه ثواب وهذا ينظر ايضا في قول المصنف والا فهو مباح والحاصل ان الذي يتجه انه متى سن له فعله ولم يوجد منه صارف او لم يسئل له وقصد به طاعة كولد ائيب والا فلا والكلام في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة قطعاً مطلقاً لان فيه نشر الشريعة المتعلقة بحاسنه الباطنة التي لا يطالع عليها الرجال ومن ثم وسع له في عدد الزوجات ما لم يوسع لغيره لنحفظ كل ما لم يحفظه غيرها لتعذر احاطة العدد القليل بها لكثرتها بل خروجها عن الحصر قلت فان لم يتعبد بالنكاح افضل في الاصح من البطالة لثلاث تفضي به الى الفواحش فافضل هنا بمعنى فاضل مطلقا وصح خبر اتقوا الله واتقوا النساء فان اول فتنة من بنى اسرائيل كانت من النساء فان وجد الالهة وبه علة كهرم او مرض دائم او

وما اقتضاه ذلك) اى كلام المتن اه معنى قال ع ش اى التقدير اه ولا مدخل له كما لا يخفى (قوله) كعبادة المساجد الخ فان هذه تصح من المسلم وهي منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معنى (قوله) وافتى المصنف الخ) وعليه اى افتاء المصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله) ان اريد بنى العبادة) اى فى كلام الجمع (قوله) لا ثواب فيه مطلقا) اى عن التفصيل اى المصار عن افتاء المصنف والافى في الحاصل (قوله) لكلهم) عطف على قوله للاحاديث (قوله) بشرطه) اى من وجود الحاجة والاهبة وعدم مانع كدار الحرب (قوله) كما تقرر) اى فى المتن والشرح (قوله) صارف) اى عن الامثال كان نكح لمجرد غرضه او كان فى دار الحرب (قوله) والكلام فى غير نكاحه) الى قوله وبه يندفع فى المعنى والى قول المتن ويستحب فى النهاية الا قوله ولو طرات الى التنبيه وقوله ولا دخل للصوم فيها (قوله) مطلقا) اى وان فقد الالهة (قول المتن) فان لم يتعبد اى فاند الحاجة للنكاح واجدا لالهة الذى لا علة به اه معنى (قوله) بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا اه سم (قوله) مطلقا) انظر ما المراد به ويحتمل ان المراد سواء كان فيما سبق بمعنى فاضل او لا (قوله) وصح خبر الخ) لا موقع له هنا ذود دليل مقابل الاصح ولم يذكره حتى يستدل به عبارة المحلى والاهية والمعنى والثاني تركه افضل منه للخطر فى القيام بواجبه وفى الصحيح اتقوا الله الخ اه وهى ظاهرة (قول المتن) كهرم) وهو كبير سن وقوله او تعين اى او كان مسوحا اه معنى (قوله) كذلك) ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول اه سم (قوله) المؤدى الخ) اى عدم التحصين (قوله) وبه الخ) اى بقوله مع عدم الخ (قوله) وقول الفزارى الخ) فى اندفاعه بحث لان السكراة لا بد لها من شئ ولم يثبت بما ذكره وجوده اى ان يراى بالسكر اه اصطلاح الاقدمين وفيه نظر اه سم وقد يقال ان قوله المؤدى الخ اشارة الى القياس بمنهى (قوله) فى نحو المجبوب) اى فى تزوجه اه ع ش (قوله) هذه الاحوال) اى الهرم وما عطف عليه ويحتمل رجوعه الى قول المتن فان لم يمتح الخ (قوله) فهل يلحق الخ) هل المراد من هذا الخالق كراهة الاستدامة فيطلب منه الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شئ اخر فليتامل اه سم (قوله) تنبيه) الى قوله اذ لا شئ فى المعنى (قوله) ما اقتضاه سياق المتن الخ) عبارة المعنى اطلاق المصنف لا يشمل المراهة بدليل قوله بجداهية اه (قوله) وخافته الخ) اى وغير متعبد اه معنى (قوله) ان احتاجته) اى لتوقانها الى النكاح او الى النفقة او خافت من اقتحام الفجرة او لم تكن متعبد اه معنى (قوله) والا كره) عبارة المعنى وان كانت لا تحتاج الى النكاح اى وهى متعبد كره لان تزوج اى لانها تنقيد بالزوج وتشغل عن العبادة اه (قوله) ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله)

اى قوله اى التخلل (قوله) بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا (قوله) كذلك) ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله) وقول الفزارى الخ) فى اندفاعه بحث لان السكراة لا بد لها من شئ ولم يثبت بما ذكره وجوده اى ان يراى بالسكر اه اصطلاح الاقدمين وفيه نظر (قوله) فهل يلحق بالابتداء) لا يخفى انه لا يتصور الخالق بالابتداء فى كراهة التزويج الذى كان الكلام فيه لو قورع التزوج فلا يتصور بعد وقوعه ان ينهى عنه فهل المراد من هذا الخالق كراهة الاستدامة فيطلب الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شئ اخر فليتامل (قوله) والا كره) نظير هذا فى الرجل وما ذكره المصنف بقوله السابق والا فلا يجمع عدم الحاجة فيها وعدم فقد الالهة ثم يقابلها هنا لالهة من جهتها مطلقا وكان عليها حقوق كالزوج

تعين) كذلك بخلاف من يعن وقد ادون وقت (كره) له النكاح (والله اعلم) لعدم حاجته مع عدم تحصن المراهة المؤدى غالبا الى فسادها وبه يندفع قول الاحياء بسن انهم المهر سرح ثبها بالصالحين كما بسن اسرار المرسى على راس الاصالح وقول الفزارى اى نهى ورد فى نحو المجبوب والحاجة لا تنحصر فى الجماع ولو طرات هذه الاحوال بعد المدة فهل تلحق بالابتداء ولا فوة الدرام ترد فيه الزور كشي والثاني هو الوجه كما هو ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سياق المتن من ان تلك الاحكام لا تاتى فى المراهة غير مراد فى الام وغيره اذ به التامة والحق بها محتاجة للنفقة وخافته من اقتحام الحية وفى التنبيه من جائز لها النكاح ان احتاجته نكح لها والا كره ونقله الاذرى عن الاعجاب ثم بحث

وجوبه عليها الذم يندفع عنها الفجرة لآبها ولا دخل لهوم فيها وماذا كرتم ضيق قول الزنجاني يس لها مطلقا اذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بامرها وسترها وقول غيره لا يس (١٨٨) لها مطلقا لان عليها حق الزوج خطيرة لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو عملت من نفسها عدم القيام بها ولم تحتج له حرم عليها اه نعم ما ذكره بعد بل متجه (ويستحب دينه) بحث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط للخبر المتفق عليه فاظفر بذات الدين تربت يداك اى استغفرت ان فعلت او افترت ان لم تفعل وتردد في مسئلة تاركة للصلاة وكتاية فقيل هذه اولى للاجماع على صحة نكاحها ولبطالان نكاح تلك لردتها عند قوم وقيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف فيه ورجح بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرهما ولوقيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لآمنه من فتنها وقرب سياسته لها الى ان تسلم ولغيره تلك لثلاث فتنه هذه لكان اوجه (بكر) للائمه به مع تعليقه بانهم اعذب افواها اى الذين كلاما وهو على ظاهره من طبيعته وحلاوته وانتق ارحاما اى اكثر اولادا او اسخن اقبالا وارضى باليسير من العمل اى الجماع واغرغرة بالكسر

ثم بحث وجوبه) معتمداه ع ش (قوله عليها) اى وعلى وليها وظاهر اطلاقه ولو لغير الكف والكف غير موجود او لا يرغب فيها فايراجع ثم رايت فى الشارح فى فصل الكف ما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ) فى اطلاقه نظرا وما المانع انما كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر بها بالصوم فايراجع سم ولك ان تقول يحتمل ان مرادهم ان الصوم لا يفيد فى كسر هاشميتها بالتجربة ولا يبعد ان يكون له وجه من حيث القياس والافلوكان مفيدا لكن محض تحكم بعد بل يستحيل صير ورثته اليه اه سيد عمر اقول لو يؤيد النظر صنيع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بتعامه الا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسطة (قوله وماذا كر) اى عن الام وغيره (قوله عدم القيام بها) اى بحاجته المتعاقبة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا امرها به والذين بانواع الزينة عند امره واحضار ما يزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهئية الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه ع ش (قوله حرم دليها) وهما فى ذلك الرجل اه ع ش (قوله انتهى) اى كلام الغير (قول الماتن دينه) يردد النظر فى دينه وفاسقة يلم او يفتى الى ان تزوجه بها يكون سببا لوال فسقها ولعل الثانية اولى بل لوقيل بوجوب ذلك لم بعد فايراجع وليجرر اه سيد عمر (قوله ببحث) الى قول الماتن ليست فى النهاية الا قوله واسخن اقبالا (قوله فاظفر) اى اياه المسترشد (ان فعات) اى ما اورتك به شرح روض (قوله) او افترت ان لم تفعل) اقتصر عليه شرح الماتن وجوهر الروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفروح خسروا افتقروا ويده لا اصاب خير او اترب قل ماله وكثر ضدا لا لان يقال ان التفسير الاول على التجوز بعلاقة الضدية (قوله هذه اولى) اى الكتاتبية وقوله نكاح تلك اى تاركة الصلاة (قوله عند قوم) عبارة عميرة عند الامام احمد رضى الله عنه وفى وجه عندنا اه وعبارة ع ش نسب غير الشارح هذا القول الى احمد ومقتضاه ان مجرد التردد والمقول فى مذهبهم خلافة قال فى منتهى الارادات ومن تركها ولو جهلا فلم واصر كفو وكذا انها ونار كسلا اذا ادعاها امام او نائبه لفعلموا اى حتى تضاب وقت التى بعدها ويستتاب ثلاثة ايام فان تاب بفعلمها والاضرب عنقه وقال شارح حوا لقتل ولا تكفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الاقناع من اثمة الخنا بالة ومنه يعلم ان النساء ما لوجودات فى زمنا انكحتها صحيحة حتى عند احمد (قوله وقيل تلك) اى تاركة الصلاة وهذا هو المعتمد مطلقا اه ع ش (قوله الاول) اى القول باولى بالة الكتاتبية (قوله لقوى الايمان الخ) قد يقال ينبغى ان يزاد ويرجو ولو على بعد اسلامها والا فمن يتقن انها لا تسلم بعد تقديمها على المسئلة المذكورة وقد يقال ايضا انه لو علم او غلب على ظنه انها تسلم لم بعد الوجوب حينئذ فيما يظهر اه سيد عمر اقول ويغنى عن قيد الرجا وقوله وقرب سياسته الخ (قوله والعلم) اى التصديق فاعطف للتفسير (قوله هذه) اى الكتاتبية خبر الاول وقوله ولغيره عطف على لقوى الخ وقوله تلك اى تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واحد وقوله لكن الخ جواب ولو قيل (قوله بانهم) اى الابكار (قوله من طبيعته الخ) اى القيم (قوله واسخن اقبالا) لعل المراد به اسرع حملاتهم كان الاول او بدل الواو كافى بعض النسخ (اى غرة البياض) الاضافة ببيان اه ع ش عبارة الرشيدى قال الشهاب سم انظر ما المراد فان الالوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت اه وقد يقال لمانع من نقص بها واشرا قبا بزوال البكارة وان لم يدرك ذلك اه اقول بل هو مدرك وان كان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالنظافة (قوله او حسن الخلق) عطف على البياض (قوله وارادتهما) اى البياض وحسن الخلق (قوله ولمن عنده الخ) اى ونحوه كن بكثرة ضيقه (قوله لهذا) اى لنقوم على اخواته (قوله وفى الاحياء) الى قوله ولا ينافيه فى المعنى وشرح الروض الالفاظة البكر (قوله

فالزوج عليه حقوق لها فلم كره هنا لانهم الا ان يقال حقوقه عليها اكثر واخطر فليتامل (قوله ولا دخل للصوم فيها) فى اطلاقه نظرا لما المانع انما كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر بها بالصوم فايراجع (قوله اى غرة البياض) انظر المراد فان الالوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت (قوله

بنته

اى اى بعد من معرفة الشر والتفطن له وبالضم اى غرة البياض او حسن الخلق وادارتهما معا جود نعم الثيب اولى لعاجز عن

الاتصاض ولمن عنده عيال يحتاج اكاملة تقوم عليهن كما استصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفى الاحياء يس ان لا بزواج

بنته البكر الامن بكر لم تزوج قط لان النفوس جبات على الايمان باول ما لوف لا بتافيه ما نقرر من نذب البكر ولو لا لب لان ذاك فيما ينس
للزوج وهذا فيما ينس للولي (نسبية) اي معروفة الاصل طيبته لنسبته الى العلماء والصلحاء وتكره بنت الزنا والفاسق والحق بها الفيتن ومن
لا يعرف ابو الخبر تخبرو النطفكم ولا تضعوها في غير الاكفاء صححه الحاكم راعترض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) لخبر فيه النهي عنه

وتعليه بان الولد يحى ونحيفا
لكن لا اصل له ومن ثم
نازع جمع في هذا الحكم
بانه لا اصل له وبانكاحه
صلى الله عليه وسلم عليا كرم
الله وجهه ويرد بان نخافة
الولد الناشئة غالبا عن
الاستحياء من القرابة القريبة
معنى ظاهر يصلح اصلا
لذلك وعلى كرم الله وجهه
قريب بعيد اذ المراد
بالقريبة من هي في اول
درجات الخوة والعمومة
وفاطمة رضى الله عنها بنت
ابن عم فهى بعيدة
ونكاحها اولى من الاجنية
لا تنفاه ذلك المعنى مع حنو
الرحم وتزوجه صلى الله
عليه وسلم لزينب بنت جحش
مع كونها بنت عمته لمصلحة
حل نكاح زوجة المتبنى
وتزويجه زينب بنته لاني
العاص مع كونها بن خالتها
بقدرة وقوعه بعد النبوة
واقعة حال فعليه فاحتمال
كونه لمصلحة يسقطها وكل
ما ذكر مستقل بالنذب
خلافا لما يوهمه ظاهر
العبارة ويسن ايضا كونها
ودودا ولو داو يعرف في
البكر باقاربها ووافرة
العقل وحسنة الخلق وكذا
بالعقواقدة ولد من غيره

بنته البكر) ينبغي ان يكون ذكر البكر في البنت ليس قيذا احتراز باول الغالب ثم رايت ان المغنى والاسنى
اسقطاه وينبغي ايضا ان يكون التعبير بالبنت كذلك فطلق المولية كذلك اه سيد عمر (قوله وتكره
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر بها الدماء اصلا ووربا كما كتبت من طباع ايها اه عش (قوله في غير الاكفاء)
لفظ المغنى الا في الاكفاء فليحرم اه سيد عمر (قوله واعرترض) عبارة المغنى قال ابو حاتم الرازي ليس له اصل
وقال ابن الصلاح له اسانيد فيها مقال ولكن صححه الحاكم اه (قول المتن ليست قرابة قريبة) هذا من نفي
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالاجنية وقربة البعيدة وهى اولى منها ولو ابدل المصنف ليست بقوله
غير كان مناسبا للصفات المتقدمة اه معنى (قوله لخبر فيه) الى قوله اى بحسب طبعه في النهاية وكذا في المغنى
لا قوله نخافة الولد الى وعلى رضى الله عنه وقوله وتزويجه الى ويسن (قوله وتعليه) عطف على النهي وقوله
لكن لا اصل له اى لذلك الخبر عبارة المغنى واستدل الرافعي لذلك تبعاً للوسيط بقوله صلى الله عليه وسلم
لا تنكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاوي اى يخفى وذلك لضعف الشهرة غير انه يحى كريمة على
طبع قوم قال ابن الصلاح ولم اجد لهذا الحديث اصلا معتمد اقال السبكي فينبغي ان لا يثبت هذا الحكم
لعدم الدليل وقد زوج صلى الله عليه وسلم عليا بفاطمة رضى الله تعالى عنهما وهى قرابة قريبة انتهى اه
(قوله يصلح اصلا الخ) نظار فيه الشهاب سم بانه لا بد للحكم من اصل كتاب او سنة او اجماع او قياس اه رشيدى
عبارة عش قوله يصلح اصلا اى وان لم يثبت وقوله لذلك اى الكراهة اه وعبارة الكردى قوله لذلك
اى دليلا للحكم اه (قوله ونكاحها) اى القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصبه عطفاً على سخافة
الولد (قوله والعمومة) الواو بمعنى او (قوله وتزويجه الخ) وقوله وتزويجه الخ كل منهما جواب عما يرد على
المتن (قوله واقعة حال الخ) خبر وتزويجه (قوله فاحتمال كونه) اى ذلك التزويج (قوله يسقطها) خبر
فاحتمال الخ اى يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة اى الاستدلال بها (قوله بما ذكر) اى من قوله دينه الخ
(قوله ودودا) اى متحبة للزوج اه عش (قوله ويعرف) اى كونها ودودا ولو داو (قوله ووافرة العقل)
عبارة المغنى عاقلة قال الاسنوى ويتجه ان يراد بالعقل هنا العقل الغرقى وهو زيادة على مناطه تكليف اه
والمتجه كما قال شيخنا ان يراد اعم من ذلك اه ولا يخفى ان تعبير الشارح كالنهاية ظاهر فيما قاله الاسنوى
(قوله لا لمصلحة) راجع للمسئلتين قبله اه رشيدى (قوله قول بعضهم الخ) اى هذا القول شيخنا الشهاب
الرملى اه سم اى وبواقعه صريح النهاية وظاهر المغنى (قوله نعم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدراك انما
يناسب لقول البعض لا ما اختاره الشارح (قوله نعم تكره) الى قوله قيل الشجرة في المغنى والى التنييه في النهاية
الا فلو كان الى ولا ذات مطلق (قوله ذات جمال) فاعل سلمت اه سم (قوله وان لا تكون شقرا الخ)
وان لا يزبد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة وبقياس الزوجة السرية كما قاله ابن العماد ويسن ان
يتزوج في شوال وان يدخل في رمضان يمتد في المسجد وان يكون مع جمع واول النهار نايه ومعنى قال عش
قوله من غير حاجة الخ من انهم حصلوا لذمتها واحتياجهما للخدمة وقوله ويسن ان يتزوج في شوال اى
حيث كان تركه في شوال غير على السواء فان رجده بسبب النكاح في غيره فعله وصرح الترغيب في الصغرى ايضا
روى الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليا في شهر صفر على رأس اثني عشر شهرا من

يصلح اصلا لذلك) فيه نظر بل لا بد ان يبين اصلا يلحق به ما نحن فيه ويبين انه معطل بهذا المعنى الظاهر يصلح
الالحاق بسببه اذ لا بد للحكم من كتاب او سنة او اجماع ولا شىء من ذلك او قياس ولم يبينه فتامله (قوله وبهذا
يرد قول بعضهم الخ) اى هذا القول شيخنا الشهاب الرملى شرحه (قوله ذات جمال) فاعل سلمت (قوله

لا لمصلحة وحسن اى بحسب طبعه كما هو ظاهر لان قصد الدقة وهى لا تحصل الا بذلك وهذا يرد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف
القائم بالذات المستبعد عن ذوي الطباع السليمة منهم تكره ذات الجمال البارع لانها تزويجه وتقطع اليها عين الفجرة ومن ثم قال احمد
ماسلمت اى من فتنة او قطع فاجر اليها او تنزله عليها ذات جمال اى ارفع قطرة خيفة المهر وان لا تكون شقرا قبل الشقرة يياض

ناصح بخالفه نقط في الوجه لو غير لونه اه و كانه اخذ ذلك من العرف لان كلام اهل اللغة شكل فيه إذا الذي في القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانسب من يعلوه بياضه حرمة اه ويتعين تأويله بما يشير اليه قوله يعلوه بأن المراد أن الحرمة غلبت البياض وقهرته بحيث أصبح كاهب النار الموقدة إذ هذا هو المذموم بخلاف مجرد شرب البياض بالحرمة فإنه أفضل الألوان في الدنيا لانه لونه صلى الله عليه وسلم الأصلي كما بينته في شرح الشبائل ولا ذات مطلق لها اليه رغبة او عكسه (١٩٠) ولا من في حملاله خلاف كان زنى او تمتع باهها او باهافره او اصله او شك بنحو رضاع

وفي حديث عند الديلى والخطابي النهى عن نكاح الشبهة الزرقاء البنية واللبزة الطويلة الممزولة والنهبة القصيرة الذميمة والعجوز المدبرة والهندرة العجوز المدبرة والمكثرة للهنر اى الكلام في غير محله أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم اشرافية الذنب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه اظهر بحسب اجتهاده (تنبيه) كما يسن له تحرى هذه الصفات فيها كذلك يسن لها ولوليها تحريها فيه كما هو واضح (واذا قصد نكاحها) ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء ظاهرا وعلله غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز ويشترط ايضا كما هو ظاهر عليه بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض كالرجعية فان لم تحرمه جاز النظر وان علت به لان غايته انه كالتعريض فاطلاق بعضهم حرمة في العدة اذا كان

الحرمة اه (قوله ناصح) أى خالص (قوله تأويله) أى ما في القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانسب حذف الهاء اه سيد عمر (قوله غلبت البياض وقهرته) الانسب جعل الفعلين مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييده فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله او بها) عطف على ما هو قوله فرعه الخ الاولى كافي النهاية او فرعه الخ عطف على الضمير المستتر في زنا و تمتع (قوله او شك) عطف على خلاف سم ورشيدى (قوله الزرقاء البنية) على حذف اى التفسيرية (قوله او العجوز المدبرة) أى التى تغيرت أحوالها اه عش (قوله مطلقا) أى جملة أم لا اه عش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية عقب البكارة (قوله ثم الجمال) الاولى تقديم الجمال على البكارة لما فيه من مزيد الاعفاف الذى هو المقصود الاصل من النكاح اه سيد عمر (قوله ورجا) الى قوله وعلله في المغنى والى المتن في النهاية (قوله المجوز) انظر ما فائدته (قوله ايضا) اى كاشتراط قصد النكاح ورجاء الاجابة رجاء ظاهرا (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه اه سم (قوله كالنعرىض) فيه تأمل سم ورشيدى (قوله الامر به) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله الامر به الخ) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم للبغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة انظر اليها فإنه اخرى ان يؤدم بينكما المودة والالفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم اى يدوم فقدم الواو على الدال اه (قوله اى تدوم) اى يصير النظر سببا لدوام المودة (قوله والالفة) عطف تفسير (قوله ونظرها الخ) وفي كنز الاستاذ البكرى مانصه ويندب للراءة إذا ارادت التزويج بمن رجحت إجابته كما مر ان تنظر لما عاودته والاستوصفة على قياس ما سبق سم عبارة الرشيدى اى فتتظر منه ما عدا ما بين سرته وركبته كما ذكره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا لنهاية والمغنى عبارة في مبحث نظر الامر دما نصه وشرط الحرمة ان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كما لو كان البخطوبة نحو ولد امرؤ وتعذر عليه رؤيتها وسماع وصفها اجاز له نظره ان بلغه استواءها في الحسن والافلا كما يحشه الاذرى ويظهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفي سم بعد ذكر ما مر اختصارا مانصه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وينبغى ان يجوز نظر نحو اختها لكن إن كانت متزوجة فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها او ظن رضاه وكذا بغير رضا نفسها او ظن رضاها إذا كانت عزباء لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب اه اقول وينبغى اعتبار ظن رضاها مطلقا عزباء ولا (قوله وان بلغه) اى مرید التزوج (قوله المقصود منه) اى من النظر (قوله مما ذكر) اى فى المتن الشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الاولى (قوله ومعنى خطب الخ)

وشك) عطف على خلاف (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه (قوله لان غايته أنه كالتعريض) افيه تأمل (قوله ونظرها اليه كذلك) لم يتعرض لما تنظره منه وقد يقال ما يأتى انه ينظر من الامة ما عدا ما بين سرتها وركبته يقتضى ان المنظور من الرجل ما عدا ما بين سرته وركبته فليتأمل ثم رايت في الكنز للاستاذ البكرى مانصه ويندب للراءة إذا ارادت التزوج بمن رجحت إجابته كما مر ان تنظر لما عاودته والا استوصفته على قياس ما سبق اه (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مر وينبغى اشتراط عدم الشهوة وامن الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وانه يجوز نظر نحو اختها لكن ان كانت متزوجة

بأذنها أو مع علمها بان لرغبته في نكاحها ينبغى حمله على ما ذكرته (سن انظره اليها) للامر به في الخبر الصحيح مع تعليله جواب بأنه اخرى أن يؤدم بينهما أى تدوم المودة والالفة وقيل من الادم لانه يطلب الطعام ونظرها اليه كذلك وخرج باليهما نحو ولدها الامر فلا يجوز له نظره وإن بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه وزعم أن هذا حاجة مجوزة ممنوع إذا الاستواء في الحسن المقتضى لكون نظره يكتفى عن نظرها في كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلا اما لو اتى شرط مما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مسوغه وبعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب في رواية اراد للخبر الآخر إذا ألقى الله في قلب امرئ مخطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها

و ظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد يعرض فتاذى هي او اهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة ايضا فاقبل بحتمل حرمة
لان اذن الشارع لم يقع الا ليقابل الخطبة برد بان الخبر مصرح بجوازه بعد ما قبل حصره وانما اولوه بالنسبة للاولوية لا الجواز كما هو واضح
اذ ما علل به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وان لم تاذن) هي ولا وليها اكتفاء (١٩١) باذن الشارع في رواية وان كانت لا تعلم

بل قال الاذرعى الاولى
عدم علمها لانها قد تنزى
له بما يغره ولم ينظر
والاشتراط مالك الاذن
كانه لخالفته للرواية المذكورة
(وله تكرير نظره) ولو
اكثر من ثلاثة على الوجه
مادام يظن انه لا حاجة الى
النظر لعدم احاطته باصافها
ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم
الزائد عليها لانه نظر ابيح
لا ضرورة فليقتيد بها قال
جمع وان خاف الفتنة قال ابن
سراقة ولو بشهوة ونظر
فيه الاذرعى (ولا ينظر)
من الحرية (غير الوجه
والكفنيين) من رؤوس
الاصابع الى السكوع ظهرا
وبطنا بلامس شيء منهما
لدلالة الوجه على الجمال
والكفنيين على خصب البدن
واشتراط النص وكثيرين
سترمعدها حتى يحل نظرهما
يحمل على ان المراد به منع
نظر غيرهما او نظرهما إن
ادى الى نظر غيرهما
ورؤيتهما ولو مع عدم علمها
لا تستلزم تعمد رؤية
ماعداهما فاندفع ميل الاذرعى
لظاهر كلام الجمهور من
من الجواز مطلقا سترت
اولا وتوجيهه بان الغالب
انها مع عدم علمها لا تستر

جواب عن اقتضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية اشار اليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله ارادى
خطبة وقوله للخبر الخ لتعليل للتاويل المذكور (قوله و ظاهر كلامهم انه لا يندب الخ) وفاقا لظاهر المغنى وشرحي
المنهج والروض وخلافا للنهائية عبارة و ظاهر كلامهم بقاء ندم النظر وإن خطب وهو الوجه (قوله
وانه) اى النظر مع ذلك اى مع كونه بعد الخطبة او مع عدم الندب (قوله بان الخبر) اى المار انما (قوله
بالنسبة للاولوية) لا يخفى ما فيه ثم رايت المحشى قال وفيه نظر لان التاويل يقتضى ان ذلك المغنى هو المراد
الا ان يجاب بانه يقتضى ان المراد على وجه الاولوية وفيه نظرا سيد عمر (قوله هي ولا وليها) الى قوله
ولم ينظر وافي المغنى الا قوله في رواية الى لانها الى قوله قال جمع في النهاية الا قوله و ضرر الطول الى ومن
لا يتيسر (قوله ولم ينظروا الخ) عبارة المغنى ولكن الاولى ان يكون باذنها خروجا من خلاف الامام
مالك فانه يقول بغير اذنها (قوله على الوجه) كذا في المغنى (قوله قال جمع الخ) وقوله قال ابن
سراقة الخ اعتمدتهما النهاية والمغنى (قوله من الحرية) الى قوله واشترط النص المغنى في والى قوله وقوله
الامام في النهاية (قوله واشترط النص) مبتدأ خبره قوله يحمل (قوله او نظرها) عطف على نظرها سم
(قوله ورؤيتهما الخ) الواو حالية اه كردى اقول بل استثنائية بيانية (قوله لا تستلزم تعمد الخ) اى فان
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب الغض سريرا وان علم انه متى نظر اليها ادى ذلك الى نظر غيرهما حرم
النظر وبعث اليها من يصفها له ان اراد اعرش (قوله الظاهر الخ) متعلق بميل واللام بمعنى الى (قوله
مطلقا) معناه علمت اولادى اولاه كردى اقول هذا هو المناسب للسياق لكن المتبادر ان قوله سترت الخ
تفسير للاطلاق فلا يظهر على هذا دعواه الاندفاع (وتوجيه الخ) عطف على ميل اه سم (قوله واشترط
ذلك) اى الستر (قوله امان) الى قوله ولا يعارضه في المغنى (قوله من فيمارق) اى ولو بمبعضاه معنى (قوله
لتعليهم عدم حل الخ) اى في الحرية اه كردى (قوله ما ياتى) اى في المتن عن قريب (قوله انها) اى الامة
(قوله هنا) اى عند قصد النكاح (قوله مطاقا) اى في الحرية والامة (قوله واذا لم تعجبه الخ) كذا في المغنى
(قوله واذا لم تعجبه سن له الخ) هذا اذا كان النظر بعد الخطبة كما هو ظاهر اه كردى وسياق مثله عن
الرشيدى (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سم وكتب عليه الرشيدى ايضا مانعه اى فيما اذا كان
نظره بعد الخطبة اما اذا كان قبلها فلا يترتب ما ذكر كما لا يخفى اه (قوله منع خطبتها) اى اغير
الخطاب اه كردى (قوله جازت) اى الخطبة (قوله كياتى) اى في الفصل الا فى شرح الا باذن الخطاطب
(قوله و ضرر الطول الخ) جواب اعتراض (قوله كاشترط الخ) اى من الخطاطب وقوله منه اى

فينبغي امتناع نظرها بغير رضا زوجها أو ظن رضاه وكذا بغير رضاها فانفسها أو ظن رضاه اذا كانت عزا
لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخطاطب (قوله بالنسبة للاولوية لا الجواز) فيه نظر لان
التاويل يقتضى ان ذلك المغنى هو المراد الا ان يجاب بانه يقتضى انه المراد على وجه الاولوية وفيه نظر (قوله
في المتن ولا ينظر غير الوجه والكفنيين) ظاهر كلامهم سن نظره وجه الحرية وكفيهما ماعداهما بين سريرة الامة
وركبتها وان حصل المقصود بدون ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك بسن نظره وما زاد
يجوز نظره لاذن الشارع فيه لكن لا يسن مر (قوله او نظرها) عطف على نظر (قوله فاندفع ميل)
الاذرعى الخ كذا شرح مر (قوله وتوجيه) عطف على ميل (قوله كما صرح به ابن الرفعة) اعتمده مر
(قوله ولا يترتب عليه) اى السكوت جواب اعتراض وقوله جازت اى خطبتها

ماعداهما وبان اشتراط ذلك يسد باب النظر اه امان فيمارق فينظر ماعداهما بين سرتها وركبتها كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم
كلامهم اى لتعليهم عدم حل ماعد الوجه والكفنيين بانه عورة وسبقة لذلك الروايات ولا يعارضه ما ياتى انها كالحرة في نظر الاجنبى اليها لان
النظر هنا ما موربه ولو مع خوف الفتنة فانبط بماعد عورة الصلاة وفيما ياتى منوط بخوف الفتنة وهو جار في ماعد الوجه والكفنيين مطلقا
واذا لم تعجبه سن له ان يسكت ولا يقول لا اريدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشهر بالاعراض جازت كياتى

وخر الطول دون ضرر قوله لا يريد ما فاحتمل غل ان الاعراض قد يحصل بغير السكوت كما شرط ما يعلم منه انهم لا يجيبون اليه ومن لا يتيسر له النظر ولا يريد بنفسه يسئل ان يرسل من يحل له نظرها ليتأملها ويصفها له ولو ما لا يحل له نظره فليست تفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٢) وصف امرأة لرجل وقول الامام له امر المرسلة بنظر متجردها مراده ما عدا العورة كما هو

واضح (ويحرم نظر خل) وخصي ويجوب وخشي اذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظرها ونظرهما له احتياط وانما غسله بعد موته لانقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط حينئذ معنى ويظهر فيه مع مشكل مثله الجرمة من كل للآخر في حال الحياة بتقديره مخالفا له احتياط اذ هو المبني عليه امره لا لمسوح كما يأتي (بالغ) ولو شياهما ومختار هو المتشبه بالنساء عاقل مختار (الى عورة حرة) خرج مثالا فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما اقي به غير واحد ويؤيده ولهم لوعلق الطلاق برؤيتها لم يحدث برؤية خيالها في نحو امرأة لانه لم يرها ومحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يخف فتنه ولا شهوة وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتنه وكذا ان التذبه كما يحسنه الزركشي ومثله في ذلك

الاشرط وقوله انهم الخ اهل المخطوبة (قوله ومن لا يتسرخ) الى قوله وهذا في المغني (قوله يسئل له الخ) لكن النظر عندما كانا اذ لم يرسل من الا رساله سمع عن الكنز (قوله من يحل له الخ) رجلا كان او امرأة كما خيها ومسوح بباح له النظر اعمش (قوله ولو ما لا يحل نظره) كالصديق ما وار تكبت الحر مقورات العورة فهل يجوز لها وصفها للخاطب ام لا فيه نظر والا قرب الاول اعمش (قوله ليست تفيد بالبعث الخ) وهل له ان يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما فضيلة ليست في الاخر ولا لان احدهما يحصل للعرض والثاني اقرب الى كلامهم والاول اظهر معنى فليتأمل وظاهر ان محل التردد حديث اني باحدهما ولم يرتب عليه جزم باحد الطرفين من الفعل والترك اه سيد عمر (قوله وهذا) اي الوصف المذكور (قوله له) اي الخاطب امر المرسلة الخ مقول وقول الامام وقوله مراده الخ خبره (قوله وخصي) الى قول المتن كبيرة في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويؤيده الى وليس منها (قوله وخصي) اي من في ذكره دون انثيه وقوله ويجوب اي مقطر الذكر فقط اه مغني (قوله وانما غسله) اي بشرط عدم وجود محرم له اعمش (قوله لا نقطاع الشهوة الخ) اي مع احتمال كونه كالفاسل ذكرورة او انوثة فلا يرد يحرم على الرجل غسل المرأة الاجنبية وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت اعمش (قوله الحرمة الخ) فاعل يظهر (قوله اذ هو) اي الاحتياط (قوله لا لمسوح) اشار به الى ان المراد بالفعل هنا ما يشمل الخصى والمجبوب ويدل له مقابلته بالمسوح الا اني في كلام المصنف عش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي وسياتي حكم المراهق (قوله عاقل) اي اما المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه وسياتي وجوب الاحتجاب عاها منه وجوب منع الولي له من النظر رشدي وسم وعش (قوله مثالا) اي العورة (قوله في نحو امرأة) ومنه الملاء اعمش (قوله ومحل ذلك) اي عدم حرمة نظر المائل (قوله وليس) الى قوله ركنا في المغني (قوله منها) اي العورة (قوله الصوت) ومنه الزغاري اعمش (قوله فلا يحرم سماعه) ونبد تشويهه اذا فرغ باها فلا تجيب بصوت رخم بل تغلظ صوتها يظهر كفها على القيم مغني وروض مع شره (قوله وكذا ان التذبه) اي يحرم سماع صوتها ان التذبه وان لم يخف الفتنة (قوله كما يحسنه الزركشي) اعتمدته النهاية خلافا لما فهمه عش منها (قوله ومثله) اي الحرة في ذلك اي في قوله الا ان خشي منه فتنه اعمش (قوله وهي ماعدا) الى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله ولو حل الى وبان وكذا في المغني الا قوله ولا ينافي الى المتن (قوله ولا ينافي) اذ احرم نظر المرأة لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها الما نحن فيه سم على حجج اه رشدي (قوله من داعية) بيان للفتنة اه رشدي عبارة عش قوله من داعية نحو مس الخ يؤخذ منه ان ضابط خوف الفتنة ان تدعوه نفسه الى مس لها او خلوة بها (قوله او خلوة بها) لجامع او مقدماتها مغني (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشدي (قوله بان يلتذخ) تصوير للشهوة (قوله قطعاه)

(قوله ومن لا يتسرخ) الى قوله (قوله ومن لا يتسرخ) الى قوله وهذا في المغني (قوله يسئل له الخ) لكن النظر عندما كانا اذ لم يرسل من الا رساله سمع عن الكنز (قوله من يحل له الخ) رجلا كان او امرأة كما خيها ومسوح بباح له النظر اعمش (قوله ولو ما لا يحل نظره) كالصديق ما وار تكبت الحر مقورات العورة فهل يجوز لها وصفها للخاطب ام لا فيه نظر والا قرب الاول اعمش (قوله ليست تفيد بالبعث الخ) وهل له ان يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما فضيلة ليست في الاخر ولا لان احدهما يحصل للعرض والثاني اقرب الى كلامهم والاول اظهر معنى فليتأمل وظاهر ان محل التردد حديث اني باحدهما ولم يرتب عليه جزم باحد الطرفين من الفعل والترك اه سيد عمر (قوله وهذا) اي الوصف المذكور (قوله له) اي الخاطب امر المرسلة الخ مقول وقول الامام وقوله مراده الخ خبره (قوله وخصي) الى قول المتن كبيرة في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويؤيده الى وليس منها (قوله وخصي) اي من في ذكره دون انثيه وقوله ويجوب اي مقطر الذكر فقط اه مغني (قوله وانما غسله) اي بشرط عدم وجود محرم له اعمش (قوله لا نقطاع الشهوة الخ) اي مع احتمال كونه كالفاسل ذكرورة او انوثة فلا يرد يحرم على الرجل غسل المرأة الاجنبية وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت اعمش (قوله الحرمة الخ) فاعل يظهر (قوله اذ هو) اي الاحتياط (قوله لا لمسوح) اشار به الى ان المراد بالفعل هنا ما يشمل الخصى والمجبوب ويدل له مقابلته بالمسوح الا اني في كلام المصنف عش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي وسياتي حكم المراهق (قوله عاقل) اي اما المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه وسياتي وجوب الاحتجاب عاها منه وجوب منع الولي له من النظر رشدي وسم وعش (قوله مثالا) اي العورة (قوله في نحو امرأة) ومنه الملاء اعمش (قوله ومحل ذلك) اي عدم حرمة نظر المائل (قوله وليس) الى قوله ركنا في المغني (قوله منها) اي العورة (قوله الصوت) ومنه الزغاري اعمش (قوله فلا يحرم سماعه) ونبد تشويهه اذا فرغ باها فلا تجيب بصوت رخم بل تغلظ صوتها يظهر كفها على القيم مغني وروض مع شره (قوله وكذا ان التذبه) اي يحرم سماع صوتها ان التذبه وان لم يخف الفتنة (قوله كما يحسنه الزركشي) اعتمدته النهاية خلافا لما فهمه عش منها (قوله ومثله) اي الحرة في ذلك اي في قوله الا ان خشي منه فتنه اعمش (قوله وهي ماعدا) الى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله ولو حل الى وبان وكذا في المغني الا قوله ولا ينافي الى المتن (قوله ولا ينافي) اذ احرم نظر المرأة لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها الما نحن فيه سم على حجج اه رشدي (قوله من داعية) بيان للفتنة اه رشدي عبارة عش قوله من داعية نحو مس الخ يؤخذ منه ان ضابط خوف الفتنة ان تدعوه نفسه الى مس لها او خلوة بها (قوله او خلوة بها) لجامع او مقدماتها مغني (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشدي (قوله بان يلتذخ) تصوير للشهوة (قوله قطعاه)

من ابصارهم ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها كافي الحديث الصحيح فالولي الرجل (وكذا وجهها) او بعضه راجع ولو بعض عينها او من وراء نحو ثوب يحكي ما وراءه (وكفها) او بعضه ايضا وهو من راس الاصابع الى السكوع (عند خوف الفتنة) اجماعا من داعية نحو مس لها او خلوة بها وكذا عند النظر شهوة بان يلتذبه وان امن من الفتنة قطعاه (وكذا عند الا من) من الفتنة

فما يظنه من نفسه وبلاشهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجوه ولو جل النظر لكن كآلزدو بان النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة فاللائق بحسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالاجنية وبه اندفع ما يقال هو غير عورة فكيف حرم نظره ووجهه اندفاعه انه مع كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة او الشهوة ففطم الناس عنه احتياطا على ان السبكي قال الاقرب إلى صنيع الاصحاب ان وجهها وكفيها عورة في النظر ولا (١٩٣) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المصنف

عن عياض الاجماع على انه لا يلزم ما في طريقها ستر وجهها وإنما هو سنة وعلى الرجال غش البصر عنهم للآية لانه لا يلزم من منع الامام لمن من الكشف لكونه مكروها والامام المنع من المكروه وما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه وإلا كانت معيثة له على حرام قائم ثم رايت بازرعة افي بما يفهمه فقال في امة جميلة تبرز مكشوفة ماعدا بين السرة والركبة والاجانب يرونها يحل جواز بروزها الذي اطلقوه إذا لم يظهر منها تبرج بزينة ولا تعرض لزينة ولا اختلاط لمن يخشى منه عادة افتتان بمثل ذلك وإلا اثمت ومنعت وكذا الامر داه ما خصا وكون الاكثرين على مقابل الصحيح لا يقتضى رجحانه لاسما وقد اشار الى فساد طريقته بتعبيره بالصحيح ووجهه ان الآية كادت على جواز كشفهن لوجوههن دلت

راجع إلى قوله وكذا النظر بشهوة الخ (قوله فيما يظنه الخ) والافاقون الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم اه جلى (قوله وبلاشهوة) عطف على قول المتن عند الامام (قوله ولو حل النظر الخ) الظاهر ان هذا التعليل جار على حل نظر الامرد مع عدم الشهوة وامن الفتنة ثم رايت الفاضل المحشى قال مانصه قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافرات الوجوه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكرته فتأمل اه سيدعمر وقوله بما ذكرته اى من ان هذا التعليل جار على الضعيف من حل نظر الامرد مع عدم الشهوة (قوله ومحرك للشهوة) عطف مغاير اه ع (قوله وبه اندفع) اى توجيه الامام وقوله هو اى الوجه اه ع ش وقال الكردى اى الوجه والكفان واقرض الضمير باعتبار ما ذكر اه وهذا افيد والاول اقرب (قوله قال السبكي الخ) وياقيل قول المتن ويحل ما سواه من ذلك (قوله ولا ينافي) اى قوله نعم مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضى ضعيف شرح م رأى والخطيب اه سم ووجه الرشيدى جمع التحفة رد على النهاية راجعه (قوله لانه لا يلزم الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله من منع الامام) اى الحاكم (قوله ولللامام الخ) الواو حالية (قوله بدون منع) اى من الامام (قوله ورعاية الخ) توجيه لا اختصاص المنع بالامام (قوله من تحققت نظر الخ) ومنها فى ذلك الرجل (قوله افي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل اه سم (قوله بما يفهمه) اى يفهم (قوله نعم من تحققت الخ) اه كردى (قوله حل جواز الخ) مقول فقال (قوله ووجهه) اى وجهه فساد طريقته (قوله جوازه) اى النظر (قوله قال البلقينى التجميع الخ) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك ان المدرك مع ما فى المنهاج كما ان الفتوى عليه اه وقول ان قوله على ما فى المنهاج خبر التجميع والمعنى وللجميع على طبق ما فى المنهاج من جهة قوة المدرك ومن جهة المذهب فهو راجع دليل ومذهب فتأمل اه رشيدى اقول قضية قوله والمعنى الخ ان الفتوى معطوف على قوة المدرك ولك عطفه على التجميع بل هو الظاهر (قوله والفتوى على ما فى المنهاج) معتمداً على ع (قوله الصواب الحل) اى حل النظر الى الوجه والكفين عند الامن اه كردى عبارة النهاية والمعنى وحيث قيل بالجواز كرهه وقبل خلاف الاولى وحيث قيل بالتحريم وهه والراجع حرم النظر الى المنتقبة التى لا يبين منها غير عينيها ومحاجرها كما يحتمل الاذرى لاسيما إذا كانت جميلة فكفى المحاجر من خناجر او فى القاموس والمحجر كجلس ومنبر الحديث ومن العين ما دار بها وبدان البرقع أو ما يظهر من نقابها اه (قوله والمهم) الى المتن فى النهاية الا قوله هو ظاهر الى واختيار الاذرى (تخصيص حل الكشف بالوجه) اى فيما ذكره القاضى عياض امر رشيدى ويحتمل فى الآية (قوله لانه) اى غير اليد وقوله لو محتمل فيها اى فى اليد (قوله واختيار الاذرى)

ولو حل النظر الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافرات الوجوه فتأمل (قوله ولا ينافي الى قوله ولا يلزم الخ) مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضى ضعيف شرح م (قوله لكونه مكروها) قد يقال اذا كان المنع من الكشف لانه مكروه لم يدل على حرمة النظر لجواز انه مكروه فقط فكفره الكشف المؤدى اليه فلينأمل (قوله افي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل

(٢٥ - شروانى وابن قاسم - سابع)

على وجوب غش الرجال ابصارهم عنهم ويلزم من وجوب الغش حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كما لا يخفى فأتضح ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقينى التجميع بقوة المدرك والفتوى على ما فى المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعمله بالاحتياط فقول الاسنوى الصواب الحل لذهاب الاكثرين اليه ليس فى محل ما فهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة كشف ما عداه من البدن حتى اليد وهو ظاهر فى غير اليد لانه عورة ومحتمل فيها لانه حالاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذرى قول جمع يحل نظروهم وكف عجوز يؤمن نظرهما الفتنة لا يفتوا القواعد من النساء

ضعيف وورده مامر من سد الباب وان لكل ساقطة لافطة ولادلالة في الآية كما هو جلي بل فيها إشارة للحرمة بالثقيد بغير متبرجات بزيئة واجتماع ابى بكر وانس بام ايمى وسفيان (١٩٤) واضرابه برابعة رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء لا يقاس بهم

غيرهم ومن ثم جوزوا
لثامهم الخلوة كما ياتى قبيل
الاستبراء إن شاء الله تعالى
(ولا ينظر من محرمه)
بنسب اورضاع أو مصاهرة
(بين) فيه تجوز أو ضحه
قوله الاتى الاما بين (سرة
وركة) لانه عورة ويلحق
به هنا وفيما ياتى على الاوجه
نفس السرة والركبة احتياطا
وبه فارق مامر في الصلاة
الاترى ان الوجه والكفين
عورة هنا لانهم (ويحل)
نظر (ماسواه) حيث لاشهوة
ولو كافرا لا يرى نكاح
المحارم لان المحرمية تحرم
المناكحة فكأننا كرجلين
او امرأتين (وقيل) يحل
نظر (ما يدور في المهنة) بضم
الميم وكسرهما اى الخدمة
وهو الرأس والعنق واليدان
الى العضدين والرجلان الى
الركبتين (فقط) إذ لا ضرورة
لنظر ما عداه كالشدى ولو
زمن الرضاع (والاصح
حل النظر بلا شهوة) ولا
خوف فتنة (الى الامة) خرج
بها المبعضة فهي كالحرمة قطعا
وقيل على الاصح فاجراء
شارح الخلاف بين المتن
واصله فيها ايضا سهو (إلا
ما بين سرة وركبة) لانه عورتها
في الصلاة فاشبهت الرجل
وسيصح انها كالحرمة ونفى
الشهوة لا يختص بها لان النظر

اى من حيث الدليل اعمش (قوله ضعيف) خبره قوله واختيار الاذرى الخ وجرى على ضعفه المغنى ايضا
عبارته وإطلاقه الكبيرة يشمل العجوز التى لا تشتهى وهو الارجم فى الشرح الصغير وهو المعتمد اقول
ويؤيد ما اختاره الاذرى قول الشارح الاتى واجتماع ابى بكر الخ (قوله وورده) اى ما اختاره الاذرى
(قوله وان لكل اخر) يظهر انه عطف على مامر وعطفه ع ش على سد الباب حيث قال اى ومنه ان لكل الخ
فالعجوز التى لا تشتهى قد يوجب جد لها من يريد هاوي يشتمها اه (قوله بل فيها إشارة الخ) يتأمل وجه الإشارة
فان ظاهره جواز النظر ان لم تتبرج بالزينة ومفهومها الحرمة إذ انزيت وهو عين ما ذكره الاذرى اعمش
(قوله واجتماع) الى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله بنسب) الى قول المتن بين فى المغنى وإل قوله لسرة فى النهاية
(قوله فيه تجوز) اى حيث جعل بين مفعولا به واخرجه عن الظرفية وهى من غير المتصرفة امكن قد يقال
عليه ما المانع من جعل المفعول به محذوفا والتقدير ولا ينظر من محرمه شيئا بين الخ اه رشيدى وقد رده عليه
ان فيه حينئذ حذف الموصوف بدون شرطه (قوله لانه عورة) اى فيحرم نظر ذلك اجماعا نية ومغنى
(قوله ويلحق به الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واغادته بغيره كالرخصة حل نظر السرة والركبة لانهما غير عورة
بالمسبة لنظر المحرم وهو كذلك اه (قوله وفيما ياتى) اى فى الامة (قوله وبه) اى الاحتياط وقوله مامر
الخ من ان عورة الرجل والامة فى الصلاة ما بين السرة والركبة (قوله هنا) اى فى نظر الاجنبية (قوله حيث
لا شهوة) الى قوله وما قيل فى النهاية والمغنى لا قوله ولوزن الرضاع وقوله فاجراء شارح الى المتن وقوله او مع
خوف الفتنة (قوله حيث لاشهوة) اى ولا خوف فتنة اه سم (قوله ولو كافرا لا يرى الخ) فلو كان الكافر
من قوم يعتقدون حل المحارم كالجوس امتنع نظره وخلوته كآبائه عليه الزركشى نهاية ومغنى قال الرشيدى
بمعنى اننا نمنعه من ذلك اه (قوله يضم الميم) عبارة النهاية والمغنى بفتح الميم اه (قوله وهو) اى ما يبدو الخ
(قول المتن حل النظر الخ) اى وان كان مكروها اه مغنى (قوله فاجراء شارح) قد يكون هذا الشارح اعتمد
طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم اقول مجرد اعتقاد هذا الشارح الطريقة الخلاف لا يكتفى فى دفع السهو
ولما يدفع ان ثبت ان الرافعى يعتمد هاو ظاهر التحفة انه يعتمد طريقة القطع فليراجع اه سيد عمر
(قوله بين المتن) نعمت للخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) اى المبعضة ايضا اى كالامة (قوله وسيصح)
اى المصنف بقوله والاصح عند المحققين الخ (قوله لا يختص بها) اى الامة (قوله لكل منظور اليه) من محرم
وغيره غير زوجته وامته نهاية ومغنى وصنيعهما هذا قد يشعر بتخصيص الحكم بغير الجمادات وقال ع ش
قوله لكل منظور الخ يشمل عموم الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوة اعمش وانظر ما اراد بشهوة الجمادات
او التلذذ بها إذ اذ لم تكن على صورة الادمى (قوله على هذه الطريقة) اى طريقة الرافعى (قوله وقد يوجه)
اعلم ان المصنف تعرض للثقيد بعدم الشهوة فى مسئلة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل وقال

(قوله واجتماع ابى بكر الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن ولا ينظر من محرمه بين سرة وركبة) ظاهر كلام
الشيخين خروج نفس السرة والركبة فى هذه المسائل عن العورة حتى يحل نظرها وهو كذلك شرح
مر (قوله حيث لاشهوة) اى ولا خوف فتنة (قوله لا يرى نكاح المحارم) فلو كان الكافر من قوم
يعتقدون نكاح المحارم كالجوس امتنع نظره وخلوته كآبائه عليه الزركشى شرح مر (قوله خرج
بها المبعضة) اعتمده مر (قوله سهو) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو (قوله
بل الوجه حرمة) على هذه الطريقة مع الشهوة شرح مر واعلم ان المصنف تعرض للثقيد بعدم
الشهوة فى مسئلة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل قال الشارح المحلى للحكمة تظاهر بالتأمل
والحكمة ان الامة لما كانت فى مظنة الامتهان والابتذال فى الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها فى
الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما يتوهم جواز النظر اليها ولو بلا شهوة وللحاجة وان الصغيرة

معهما او مع خوف الفتنة حرام لكل منظور اليه وما قيل لعل النفى

هنا الاقاديته انه لو خشي الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير صحيح بل الوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد يوجه

تخصيص النبي بهذا بان فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمة من امرأة اجنبية مع عدم (١٩٥) مانع للشهوة وهو يجر غالبا اليها فنفي

بخلاف المحرم ليس مظنة لها
فلا يحتاج لنفيها فيه وبخلاف
ما ألحق به بما يأتي لان نحو
السيادة ومسح الذكر
والاثنتين نفيها غالبا فلم
يحتاج لنفيها ثم ايضا لا يرد
النظر لنحو فصد لانه قيده
بقوله لفصد الى آخره وهذا
يفيد تقييد النظر بغرض
نحو الفصد ويلزم منه نفى
الشهوة على أن ذلك فيه
تفصيل اذ مع التعيين يحل
ولو مع الشهوة فان قلت ترد
ذلك كله جعله بلا شهوة
قيده في الصغيرة ايضا قلت
لا يرد به بل يؤيده لانه انما
قيده فيها لافادة حكم كحفي
جدا هو حرمة نظرها مع
الشهوة مع ان الفرض انها
لا تشتهى بل يؤخذ من هذا
انه قيد جميع ما في كلامه
بغير الشهوة لانه يعلم من
هذا بالاولى وحينئذ فلا يرد
عليه شيء (و) الاصح حل
النظر (الى صغيرة) لا
تشتهى كما عليه الناس في
الاعصار والامصار ومن ثم
قبل حكاية الخلاف فيها
أي فضلا عن الإشارة لقوته
يكاد ان يكون خرقا للاجماع
وجوز ما ورد في النظر لمن
لا تشتهى وان بلغت تسع
سنين والوجه الضبط بما مر
ان المدار على الاشتباه
وعدمه بالنسبة لنوى الطباع
السليمة فان لم تشته لهـم
لشهوة بها قدر فلما يظهر

الشارح المحل انه الحكمة تظهر بالتأمل والحكمة أن الامة لما كانت في مظنة الامتناع والابتدال في
الخدمة ومخاطبة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما توم جواز النظر
اليها ولو بشهوة وللحاجة وان الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسما عند عدم تمييزها عما توم جواز
النظر اليها ولو بشهوة وان الامرد لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب
الاحوال ربما توم جواز نظرها اليها ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور
واقاد به تحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الآخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيدي
بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بطريق المساواة
وناهيك بحسن تعرضه المذكور اه شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقرير ان ما ذكر في توجيه
التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة الاولى من
التعرض له في نظر الامرد كالا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر وبفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى
فليتأمل اه سم (قوله تخصيص النفي) اي نفي الشهوة بهذا أي نظر الامة (قوله بما يأتي) أي من نظر
العبد الى سيدته ونظر الممسوح الى الاجنبية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه النظر الخ أي بان يقال أن
النظر للفصد نظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقده بنفي الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما
حاصله ان غاية ما يفيد التقييد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانفيها مطلقا اه (قوله
ذلك) اي النظر لنحو فصد (قوله يرد ذلك الخ) أي التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله جعله فاعل يرد وقوله قيده
في الصغيرة أي كإفادته العطف (قوله ايضا) أي كالأمة (قوله انه قيد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيته
ان لا يقيد الامة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي تقييد الجميع وقوله من هذا أي تقييد الصغيرة (قوله
لا تشتهى) الى الماتن في النهاية (قوله فان لم يشته الخ) في تفريعه على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أي
الصغيرة في الماتن اه رشدي (قوله وفارقت العجوز) يعني لم يفصل في نظر العجوز بالاشتباه وعدمه ولو بفرض
زوال التشوه كما فصلوا في الصغيرة (قوله ولو تقديرا) أي في الشوهاء (قول الماتن الا الفرج) أي قبلا او دبرا
وينبغي أن محل الفرج مثله اذا خلق بلانرج او قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع ش
(قوله فيحرم) الى قوله اما الصبي في النهاية والمغنى (قوله لنحو الام الخ) اي ممن يرضع بها نهاية ومغنى قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها ربما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرد لما
كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في أغلب الاحوال ربما توم جواز نظرها اليه
ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور واقاد به تحريم نظر كل من الرجل
الى المرأة الى الآخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيدي بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل
الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور شرح
مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له
في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة الاولى من التعرض له في نظر الامرد كالا يخفى فكان ينبغي التعرض
له فيها ذكر وبفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتأمل (قوله ويلزم منه الخ) عليه منع ظاهر بقوله
للفصد الخ لو سلم انه يفيد انحصار الغرض منه في الفصد الخ لا يتأني وجود الشهوة معه لا على أنها غرض مع
الحرمة ايضا حينئذ والحاصل ان التقييد غاية ما يفيد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانفيها
مطلقا وهذا ظاهر جدا المتأمل (قوله وحينئذ فلا يرد عليه شيء) يرد عليه ان هذا انما يتبعه اذا كان الايراد
انه ترك هذا التقييد في بقية المسائل اما اذا كان الايراد انما الحكمة في تخصيص بعض المسائل بالتصريح
بالتقييد دون الباقي كما هو مراد المحل بما أشار اليه فلا فناء له الا أن يجاب بان الحكمة لهم الباقي بالاولى مع
الاختصار (قوله قدر فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيحرم اتفاقا) اعتمدته مر وكذا قوله نعم

زوال تشوهه فان اشتبهوا حينئذ حرم نظرهما والا فلا وفارقت العجوز بانه سبق اشتهاؤهما ولو تقديرا فاستصحب ولا كذلك الصغيرة (الا
الفرج) فيحرم اتفاقا وما في الروضة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف نعم يجوز نظره ومسسه لنحو الام من الزنا مع والتربية

للضرورة اما الصبي فيحل نظر فرجه مالم يميز والفرق ان فرجها الخش وقيل يحرم وبذل له خبر الحاکم ان محمد بن عياض قال رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغرى وعلى خرقة وقد كشفت عورتى فقال غطا عورتك فان حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير ولا ينظر الله الى كاشف عورته وظاهر قوله (١٩٦) رفعت وكونها واقعة وقولية والاحتمال يعممها بمنع حملها على المميز (فائدة) روى

ابن غصا كرفي تاريخه بسند ضعيف عن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلي الحسن ويقبل ذكره وفي ذخائر العقبي للمحب الطبري عن أبي ظبيان قال والله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليفرج بين رجله يعني الحسين فيقبل زبيته خرج ابن السري وخرج ابو حاتم ان ابا هريرة امر الحسن ان يكشفه عن بطنه ليقبل مارآه صلى الله عليه وسلم يقبله فكشف له فقبل سرتاه ولا حجة في شيء من هذه الاحاديث لما ذكر نفيا ولا اثباتا خلافا لمن توهمه (و) الاصح (ان نظر العبد العدل ولا تكفي العفة من الزنا فقط غير المشترك والمبعض وغير المكاتب كافي الروضة عن للقاضي وقره وان اطالوا فدرده (الى سبته) المتصفة بالعدالة ايضا (و) الاصح ان (نظر مسح) ذكره كاهوا نثياه بشرط ان لا يبق فيه ميل للنساء اصلا واسلامه في المسئلة وعدائه ولو اجنبيا لاجنبية متصفة بالعدالة ايضا) كالنظر الى محرم) لينظر ان منها ما عدا ما بين السرة والركبة وتنظر

عش التعبير بالا رضاع جرى على الغالب ولا فالمدار على من يتعمد الصبي بالا صلاح ولو ذكر اكا ز الفاعل على فرجه من النجاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة لمن يتعاطى اصلاحه بين كون الام قادرة على كفالته واستغنائها عن مباشرة غيرها وعدمه اه (قوله للضرورة) التعبير بها يشعر بانها كغيرها عند عدم الحاجة وليس من الحاجة مجرد ملاعبة الصبي اه (عش قوله اما الصبي فيحل الخ) خلافا للنهية والمغنى (قوله نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) بكسر الهمزة وتخفيف النون (قوله زبيبة) تصغير زب بالضم وهو الذكر اه كرى (قوله ولا حجة في شيء الخ) هل وجهه في الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان القليل كان مع حائل وينافي الثاني ما خرج ابو حاتم عن ابي هريرة اه سم (قوله العدل) الى قوله وتنظر منهما في المغنى والى قوله ولا بن العباد في النهاية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد من هذه الثلاثة اليها ولا نظر هاليه كما صرح به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب كافي الروضة) ولا فرق بين ان يكون معه وفاء النجوم او لا خلافا للقاضي في الشق الثاني مغنى ونهاية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال ما وجه اعتبار العدالة ليهما اذا كانت منظورة وغير ناظرة وكان العبد الناظر عدلا فليتماثل كذا يقال في منظورة المسحوح اه سيد عمر عبارة الرشيدى انما قيد بها هنا وفيما نظر الى حل نظر هاليه الا في كما هو ظاهر والا فلا معنى للتقييد بذلك بالنظر لمجرد نظره اليها حيث لم تنظر اليه فتأمل اه وقوله الى حل نظر ها الخ اي وحل سفره وخلوته معها الا في (قول المتن ونظر مسح الخ) اي حرا كان ام لا اه مغنى (قوله الاصح ان لا يبق الخ) (قوله ولو اجنبيا) وقوله لاجنبية راجعان للبتن والاول للمضاف اليه والثاني للمضاف اسكن الاول يعني عنه التشبيه بالمحرم (قوله فينظر ان الخ) اي بلا شهوة وخوف فتنة (قوله لقوله تعالى او ما ملكت ارجلكم من الاصل الاولا) وقوله او النابعين دليل الثاني وقوله غير اولى الاربية اي الحاجة الى النكاح اه مغنى عبارة عش اي الشهرة اه (قوله ايضا) اي كالنظر فكان الاولى تاخير عن قوله في الخلوة والسفر (قوله في جواز دخوله) اي المسحوح (قوله لا في نحو حل المس الخ) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن في صحة هذا العطف وفقه والمراد ان العبد والمسحوح كالمحرم في حل النظر فقط لا في نحو المس قاله الرشيدى واقول بل الظاهر المتعين انه عطف على قول الشارح في الخلوة الخ كافي السكردى (قوله وانما حل) جواب عما يتوهم من تقييده العبد بقدر المشترك من منافاته لحل نظر السيد لامته المشتركة اه رشيدى (قوله لامته المشتركة) يذنب ان المبعضة كالمشتركة ثم رايت في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصرح به اه يجوز الخ (قوله فيحل نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح مر (قوله ولا حجة الخ) هل وجهه نفى الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان التقيل كان مع حائل وينافي هذا الثاني ما خرج ابو حاتم عن ابي هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر هالواحد من هذه الثلاثة ولا نظر واحد منهم اياها كما صرح به الشارح في شرح الارشاد وصرح فيه ايضا بان سيد المشتركة والمبعضة يجوز نظره الى ما عدا ما بين سرتها وركبتها وقد يفرق بان نظر الرجل اقوى لان التمتع له بالاصالة فجازله من النظر مالم يجز المر اقولوه جازبه جاز النظر اليه تعا وفي شرح الروض وسياق انه مباح نظر الرجل الى مكانته انتهى فانظر عكسه (قوله فينظر ان الخ) وقوله بلحقان الخ) اعتمد ذلك مر (قوله وانما حل نظره لامته المشتركة) يذنب ان المبعضة كالمشتركة لان البهض الحرك لبعض المملوك للغير في

منهما ذلك لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن أو التابعين غير اولى الاربة ويلحقان بالمحرم ايضا في الخلوة والسفر سم وقول الاذرع لا احسب في تحريم سفر المسحوح معها خلافاً لما عدا السبكي ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا في نحو حل المس وعلم نقض الوضوء وانما حل نظره لامته المشتركة لان المالكية اقوى من المملوكية فايح للمالك ما لا يباح للمملوك كذا قيل

وقضيته حل نظر مالكانيما وللشرك بينهما وبين غيرهما وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه في الفرق ان ملحظ نظر السيدة الحاجة وهي متفنية مع الكتابة والاشتراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل الماوري الاتفاق على ان العبد (١٩٧) لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات

الثلاثة وعلوه بكثرة حاجته الى الدخول والخروج والمخاطبة قال بعضهم والمحرم البالغ يستأذن مطلقا ونظر غيره فيه والنظر متجه فالوجه انه لا يلزمه الاستئذان الا فيها كالمراهق الاجنبي بل اولى واطال المصنف في مسودة شرح المذهب وكثيرون من المتقدمين والمتأخرين في الانتصار لمقابل الاصح في العبد واجابوا عن الآية بانها في الاماء المشتركات وعن خبر ابي داود ان فاطمة رضي الله عنها استترت من عبد وهب صلى الله عليه وسلم لها وقد اتاها به فقال ليس عليك باس لانما هو بك وغلارك بانه كان صبيا اذ الغلام يختص حقيقة به وبانها واقعة حال محتملة وفيه نظر لانها قولية والاحتمال يعممها وبعدة العدالة في الاحرار فكيف بالمالك مع غاب بل اطردهم من الفسوق والفجور لكن بتأمل ماهر من اشراط عدالتهم ايندفع كل ذلك ثم رايه الا ذرعي ذكر ذلك ولا ينال الاحتمال بالجواز في مبعوض بينهما وما يات في نوبتها لاحتياجها حيثئذ الى خدمته وقيامه مشتركها يات فيه شريكها والوجه الحرمة مطلقا كما صرح به كلامهم ولا نظير

سم (قوله ان ملحظ نظر السيدة) المصدر مضاف لمفعوله امر شديدي وكتب عليه سم ايضا مانصه يتأمل حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرية بعضها ثم رايه الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيدا المشتركة او المبعوضة لما عدا ما بين سرتها ورقتها وعكسه وكذا صرح في شرح في هذا الفرق للعل في تحكما (قوله الحاجة) اي حاجة العبد (قوله والاشتراك) هذا واضح اذا كان بينهما ما يات ونظرت في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما ما يات وكانت فنظرت في نوبتها فالحاجة موجودة ثم ما ذكر في المشترك ياتي مثله في المبعوض اه ع وشوقه ونظرت الخ المناسب للمقام ونظر بالنذكر اذ الكلام كما مر عن الرشيدي في نظر العبد الى سيدته لا في عكسه (قوله ولا كذلك في السيد) اي في نظره الى ملوكته امر شديدي (قوله ويؤيده) اي الفرق المذكور وقد يقال ان ما نقله الماوري انما يناسب الجزء الاول من الفرق دون الثاني (قوله الا في الاوقات الثلاثة) اي التي تضمن فيها ثيابهن المذكورة في قوله تعالى ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم الآية اه شرح الروض (قوله مطلقا) اي في اي وقت كان (قوله الا فيها) اي الاوقات الثلاثة (قوله لمقابل الاصح الخ) وهو انه يحرم نظره لسيدته اه معنى (قوله في الاماء المشتركات) والمغفلين الذين لا يشتهون النساء معنى وشرح الروض (قوله المشتركات) أسقطه المعنى (قوله وعن خبر ابي داود الخ) عطف على قوله عن الآية (قوله ان فاطمة الخ) عبارة المعنى قال صلى الله عليه وسلم فاطمة وقد اتاها ومع عبد قد وهب لها وعليها ثوب اذا قمعت به راسها لم يبلغ رجلها ورذا غطت به رجلها لم يبلغ راسها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال انه ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك اه (قوله وقد اتاها الخ) جملة حالية وقوله به اي العبد (قوله انما هو الخ) اي الداخل اه ع وش (قوله ذكر ذلك) اي قوله لكن بتأمل ماهر الخ (قوله هايات) اي السيدة (قوله شريكها) مفعول هايات وقوله مطلقا اي وجدت لها ما يات ام لا (قوله مع ما فيه) اي العبد المبعوض او المشترك (قوله وهو من قارب) الى قول المتن ويحل في النهاية الا قوله لم يحتمل خلافا وقوله ثم رايه الى وخروج (قول المتن كالبالغ) اي في النظر اما الدخول على النساء الا جانب بغير استئذان فانه جائز الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة يضمن فيها ثيابهن فلا بد من استئذانه فيه اه معنى وفي سم ما حاصله قضية كلام شرح الروض حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة اه (قوله كالجنون) اي البالغ اه ع وش (قوله يخالف ماهر) في اي محل سم وهو

حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرية بعضها ثم رايه الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيدا المشتركة او المبعوضة لما عدا ما بين سرتها ورقتها وعكسه وكذا صرح في شرح الروض بذلك الا العكس فلم يصرح به (قوله وقضيته الخ) قديقال قضيته ايضا حرمة نظر المشتركة الى سيدتها وهو خلاف ما مر عن تصريح شرح الارشاد (قوله وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه الخ) اعتمد ذلك مر (قوله ان ملحظ نظير السيد الخ) يتأمل في هذا الفرق فلعل فيه تحكما (قوله والمحرم البالغ) اي غير البالغ وفي كثر الاستاذ بعد ذكر ان العبد لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات الثلاثة وكذا في الطفل المميز ولو ابناء وبعد البلوغ يستأذن على امه مطلقا كما قاله بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى (قوله فالوجه الخ) اعتمدهم (قوله الا فيها) اي الاوقات الثلاثة (قوله في المتن وان المراهق كالبالغ) عبارة الروض والمراهق كالبالغ في النظر لا الدخول في الاوقات الثلاثة نعمه الولي كالجنون والمميز اي غير المراهق كما في شرحه والمحرم بنسب او رضاع او مصاهرة الخلوة ونظر ما فوق المدة وتحت الركبة انتهى وقول شرحه اي غير المراهق يقتضي حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة (قوله وهو قرب الخمسة عشر) اي فيما يظهر شرح مر (خالف ماهر)

للحاجة مع ما فيه من الحرمة أو ملك الغير (و) الاصح (ان المراهق) وهو من قارب الاحتمال أي باعتبار غالب سنه وهو قرب الخمسة عشر لا التسع ويحتمل خلافا (كالبالغ) فيلزمها الاحتجاب منه كالجنون فان قلت هذا يخالف ما مر انه لا يلزمها سنن جها وكفيها قلت بحمل

ما هنا على ستر ما عداهما أو على ما إذا علمت منه تعمد النظر إليها لانه حينئذ يجزى للفتنة ويلزم وليه منه النظر كما يلزم منه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعا (١٩٨) والمراهقة كالبالغة قبل وفي المراهق المجنون نظرا وقضية تعاليمهم الحاق المراهق

بالبالغ بظهوره على العورات وحكايته لها انه ليس مثله ثم رايت الزركشى بحث ذلك اخذا من كلام الامام وما ياتي في رمية إذا نظر من كوة وفي كونه يضمن إذا أصبح عليه انه لا بد فيه هنا من كونه متيقظا وخرج بالمراهق غيره ثم إن كان بحيث يحكى ما يراه على وجهه فكالمحرم وإلا فكالمعتمد (ويحل نظر رجل إلى رجل) مع ان الفتنة بلا شهوة اتفاقا (الامامين سروركة) ونفسهما كما مر فيحرم نظره طلاقا ولو من محرم لانه عورة قال الاذرى والظاهر ان المراهق كالبالغ ناظرا او منظورا ويجوز للرجل ذلك فنحن الرجل بشرط حائل وامن فتنة واخذ منه حل مصافحة الاجنبية مع ذنك والمهم تخصيصه الحل معهما بالمصافحة حرمة مس غير وجهها وكفيها من وراء حائل ولو مع امن الفتنة وعدم الشهوة وعليه فيوجه بانه مظنة لاحدهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الامر في ذلك ويؤيده إطلاقهم حرمة معانقته الشاملة لسكونها من وراء حائل (ويحرم) ولو على امرد (نظر)

عجيب فقد مر آتافي شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سيد عمر (قوله على ستر ما عداهما) اي على وجوب ستره (قوله ويلزم وليه الخ) عطف على قوله فيلزمها الخ (قوله ولو ظهر منه الخ) اي المراهق بقريته قلت على ذلك اه ع (قوله بظهور الخ) متعلق بتعليمهم وقوله وحكايته الخ عطف على ظهور الخ وقوله انه اي المراهق المجنون ليس مثله اي البالغ (قوله بحث ذلك) اي ان المراهق المجنون ليس مثل البالغ اه كردى (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم سم وسيد عمر اي وقوله انه لا بد الخ عطف على انه ليس الخ (قوله وما ياتي في رمية الخ) هذا ياتي في باب الصيال وقوله وفي كونه الخ هذا ياتي في باب موجبات الدنة والضمير فيهما راجع إلى المراهق وقوله يضمن وفي نسخة السكرى من الشارح لا يضمن وهو الموافق لما ياتي (قوله لا بد فيه) اي المراهق المجنون وقوله هنا اي في كونه كالبالغ في النظر وقوله متيقظا لعل المراد به بقريته ما ياتي في الشارح قوة التمييز وإلا فلا يكونه ناظرا يغني عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظورا لا يحتاج إلى اعتباره فتأمل (قوله مع امن الفتنة) إلى المتن في النهاية إلا قوله ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافا للنهاية والمعنى كما مر (قوله كما مر) اي في المحرم (قوله فيحرم نظره) يعنى ما ذكره مابين السرور والركبة ونفسهما وقوله مطلقا اي وجدوا حد من الشهوة وخوف الفتنة ام لا (قوله ولو من محرم) عبارة المغنى ولو من ابن وسيدو لا فرق بين ان يكون في حمام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي رضى الله تعالى عنه ان الفخذ في الحمام ليس بعورة اهم (قوله ان المراهق) اي مع البالغ وقوله كالبالغ اي مع البالغ وقوله ومنظورا ينبغي تقييده بما إذا لم يصدق عليه حد الامر (قوله ذلك فخذ الرجل) اي ومثله بقية العورة حتى الفرج اه ع (قوله اي بشرط الحاجة كما ياتي) (قوله وامن فتنة) اي وعدم الشهوة (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من الماخوذ والماخوذ منه بالحاجة ثم قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة سم وعبارة الرشيدى الظاهر ان ذكر المصافحة مثال وآثره لان الابتلاء به غالب وحينئذ فلا ياتي قول الشارح والمهم تخصيصه اه (قوله مع ذنك) اي الحائل وامن الفتنة اه ع (قوله تخصيصه) اي الاخذ (قوله غير وجهها) انظر ما وجهه والذي افهمه التخصيص حرمة مس الوجه ايضا اه رشيدى وياتي عن فتح المعين ما يوافقه (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر اه سم اه ع رشيدى (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما سم (قوله وحينئذ) اي حين التوجيه بذلك (قوله في ذلك) اي في حرمة مس ماسوى الوجه والكفين ولو بحائل رشيدى وعش هذا التفسير نظر الصنيع الشارح ولا أقدم من الرشيدى ان الذى افهمه ان التخصيص حرمة مس الوجه ايضا (قوله ويؤيده إطلاقهم الخ) قد يمنع التأييد بان المعانقة كالحققة للشهوة بخلاف مجرد الدلس باليد مع الحائل اه ع (قوله رلو على امرد) فيه تسامح (قوله وهو من) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى مع خوف فتنة (قوله من لم يبلغ الخ) عبارة المغنى الشاب الذى لم تنبت لحية ولا يقال لمن اسن ولا شعر بوجهه امرد بل يقال له نط بالنماء المثلثة اه (قوله غالبا) اي باعتبار العادة الغالبة للناس لا جنسه اه ع (قوله الرجال اي السليمة الطبع) (قوله مراده الخ) يتأمل اه سم (قوله مع خوف الخ) إلى قول المتن قلت في المغنى (قوله مع خوف الخ) راجع إلى المتن وقوله او بشهوة عطف عليه (قوله بان لم يندر الخ) نبيه على ان

في أى محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم (قوله فكالمحرم) قضية ان يستأذن في الاوقات الثلاثة (قوله في المتن إلا مابين سروركة) يخرج السرور والركبة مر (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده مر (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تقييد كل من الماخوذ والماخوذ منه بالحاجة قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال مس الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

شىء من دن (أمرد) وهو من لم يبلغ أو أن طوع الاحية غلبا يظهر ضبط ابتداءه بان يكون بحيث لو كان صغيرة لاشتبهت للرجال مجرد ومن زعم انه المحرم مراده البالغ سن الاحلام فلا ياتي ما ذكره مع خوف فتنة بان لم يندر وقوعها كما قاله ابن الصلاح او (بشهوة) اجماعا

وكذا كل منظور اليه ففائدة ذكرها فيه تمييز طريقة الرافعي وضبط في الاحياء الشهوة بان يتأثر بحال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه وبين الملتحي وقريب منه قول السبكي هي أن ينظر فيلتنز وأن لم يشته زيادة وقاع او مقدمة له فان ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والمحبة ظانين سلامتهم من الاثم وليسوا اسلاميين منه (قلع وكذا) يحرم نظره (بغيرها) أي الشهوة ولو لمع أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) وان نازع فيه حكما ونقلا جمع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه خرق للاجماع وليس في محله وان وافقه قول البلقيني يحل مع أمن الفتنة اجماعا وذلك لانه مظنة الفتنة كالمرأة بل قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم اثماتها لانه لا يحل بحال وانما لم

يؤمره وبالاحتجاب للشفقة في تركهم التعلم والاسباب واكتفاء وجوب الغض عنهم الحاجة كما يأتي وقد بالغ السلف في التنفير منهم وسموهم الاتان لاستقدارهم شرعا ووقع نظر بعضهم على امر دفاعه فاجابوا استاذهم فقال سترى غبه ففسى القرآن بعد عشرين سنة وشرط الحرمة مع أمن الفتنة وانتفاء الشهوة ان لا يكون الناظر محرما بنسب وكذا رضاع او مصاهرة على ما شمله اطلاقهم ولا سيذا ويظهر حل نظر مملوكه وممسوح اليه بشرطهما السابق وان يكون المنظور جميلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويفرق بين هذا والرجوع فيه اذا شرط في المبيع مثلا إلى العرف بناء على الاصح ان الملاحة وصف ذاتي بان المدار ثم على ما ترى به الما ليه وهو منوط بالعرف لا غير وهذا على ما قد تجر لفتنة وهو منوط بميل طبعه لا غير وانما لم يقيدوا النساء بذلك لان

مجرد الخوف لا يكفي في الحرمة وان كان هو والمتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجرد دأه ولو لمع على بعد فلا بد من ظن الفتنة بان كثرة وقوعها اه ع ش عبارة المغني وليس المغني يخوف الفتنة غلبة الظن ووقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا اه ولا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله) وكذا الكل منظور اليه الخ عبارة المغني ولا يخص هذا بالامر دكيا بل النظر الى الملتحي والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وانما ذكره توطئة لما بعده اه (قوله) ذكرها اي الشهوة فيه اي في نظر الامر د (قوله) بحيث يدرك الخ اي بالذلة وقوله فرقا بين الملتحي اي بحيث تسكن نفسه اليه ما تسكن عند رؤية الملتحي وقوله زيادة وقاع هو من اضافة الصفة الى الموصوف أي وان لم يشته وقاعا زائدا على مجرد الذلة اه ع ش (قوله) تمييز طريقة الرافعي اي مع ما قدمه من الحكمة في ذلك اه رشيدى (قوله) وكثير الخ عبارة المغني قال أي السبكي وكثير من الناس لا يقدمون على فاحشة يقتصرون الخ قول المتن قلت وكذا (بغيرها الخ) اتفق شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما خرج به الرافعي خلافاً لتصحيح المصنف شرح مر اه سم اقول ووافقه المغني فيسقط الرد على تصحيح المصنف واقر النزاع وقول البلقيني الاتيين وكذا فعل في النهاية ثم قال فعلم بما تقرران ما قاله المصنف من اختياراته لان حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافعي اه (قوله) فزعم انه اي صاحب المصنف (قوله) وليس الخ اي ما زعمه البعض وكذا ضمير وان ووافقه (قوله) وذلك راجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويظهر الى وان يكون (قوله) لانه اي الامر د (قوله) لا يحل بحال اي ومع ذلك فالزنا بالمرأة اشد اثمنا من الواطئة به على الراجح لما يؤدى اليه الزمان واختلاط الانساب اه ع ش (قوله) لم يؤمر (اي المرء) (قوله) فاعجبه اي احبه وقوله غبه اي عاقبه اه كرى (قوله) حل نظر مملوكه اي الامر د وقوله اليه متعلق بنظر المضاف الى فاعله (قوله) السابق اي في شرح وان نظر العبد الى سيده ونظر ممسوح الخ (قوله) وان يكون الخ عطف على ان لا يكون الخ (قوله) بين هذا اي جمال الامر د المنظور وقوله فيه اي الجمال (قوله) بذلك اي بالجملة (قوله) وخرج الى قوله بدليل في النهاية الا قوله وانما الى والخلق (قوله) بما يأتي اي في شرح متى حرم النظر حرم المس (قوله) ليعتبرين مجيء مثله الخ) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والمحرم الاجنبى اه سم (قوله) والخلوة عطف على المس وقوله به اي الامر د (قوله) لكن ان حرم الخ) فيه نظر اه سم (قوله) والفرق الخ) اي حيث تقيدت حرمة الخلوة بحرمه النظر ولم تقيد حرمة المس به اه سم (قوله) وان كان الخ) غاية لقوله فتعزم (قوله) كما يأتي اي في شرح ويباحان لفصد الخ (قوله) لا شترأ كهما الى قوله ونازع في النهاية والمغني (قوله) بل كثير من الاماء كالتركيات اه مغني (قوله) فحرفها اي الفتنة (قوله) بالكاع عبارة القاموس وامراة الكاع كقظام ائيمة اه (قوله) لا احتمال

يتامل (قوله) في المتن قلت وكذا (بغيرها في الاصح الخ) اتفق شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما صرح به الرافعي خلافاً لتصحيح المصنف شرح مر (قوله) فيحرم مر (قوله) ليعتبرين مجيء مثله هنا) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى (قوله) والخلوة عطف على المس (قوله) لكن الخ) كذا مر (قوله) ان حرم فيه نظر (قوله) والفرق الخ) اي حيث تقيدت حرمة الخلوة بحرمه النظر ولم

لكل ساقطة لافطة ولان الميل اليهن طبيعي وخرج بالنظر المس فيحرم وان حل النظر كما جزم به بعضهم وانما يتجه ان قلنا بما يأتي عن مقتضى الروضة ان المحرم المرأة يحرم مسها مطلقا اما على المعتمد الاتي من التفصيل فيعتبرين مجيء مثله هنا والخلوة به فتعزم لكن ان حرم النظر فيما يظهر والفرق بينها وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلوة المحرم بها واختلافهم في حل مسها وان كان معه امر آخر أو أكثر كما يأتي (والاصح عند المحققين ان الامه كالحره والله اعلم) لا شترأ كهما في الاثوته وخوف الفتنة بل كثير من الاماء يقولون اكثر الحرائر جمالا فاحرفها فيهن اعظم وضرب عمر رضي الله عنه لامة استترت كالحره وقال انتبهين بالحرائر اثر الكاع لا بدلل للحل لا احتمال

انه لا يذاتها الحرائر بظن انهن هي اذا لاماه كن يقصدن للزنا والحرائر كن يعرفن بالسرو وتازع فيه البلقيني واطال بما اشار الاذرهى لرده
بذ كر جمع محققين صرحوا بذلك وبان الادلة شاهدة له (والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) ليحل حيث لا خوف فتنه ولا شهوة لها نظر ما عدا
سرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة (والاصح) تحريم نظر ذمية وكل كافرة ولو حربية (الي) ما لا يبدو في المهنة من (مسألة) غير سيدتها ومحرما
لمفهوم قوله تعالى اونسائهن ولا نهاده (٢٠٠) تصفها الكافر بفتنتها وصح عن عمر رضي الله عنه منعها من دخول حمام معها ودخول

الذميات على امهات المؤمنين
الواردي في الاحاديث الصحيحة
دليل لما صححه من حل
نظرها منها ما يبدو في المهنة
واعتمد جمع ما اقتضاه
المتن من انها معها كالاجنبي
وافق المصنف اى بناء
على ما في المتن بجرمة كشف
نحو وجهها للذمية لانها
تعيها به على ما يخشى منه
مفسدة وهو وصفها لمن قد
تفتن به على محرم اذ
الكافر مكلف بالفروع
على ما مر ولا يحرم نظر
المسئلة لما خلا فالن توقف
فيه اذ لا يحذور بوجه
ومثلها فاسقة بسحاق او
غيره كزنا او قيادة فيحرم
التكشف لها (ر) الاصح
(جواز نظر المرأة الى بدن
اجني سوى ما بين سرتها
وركبتها) وسواهما ايضا
كامر (ان لم تخف فتنه) ولا
نظرت بشهوة لنظر عائشة
رضي الله عنها الحبيشة
يلعبون في المسجد والنبي
ﷺ يراها وفارق نظره
اليها بان ينها عورة ولذا
وجب ستره بخلاف بدنه
(قلت الاصح التحريم
كو) اى كنظره (اليها)
والله اعلم بالخبر الصحيح

انه (الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال قصده بذلك نفى الاذا عن الحرائر لان الاماء كن الخ فخشى انه اذا
استتر الاماء حصل الانذاء للحرائر فامر الاماء بالتكشف ويحترزن في الصيانة عن اهل الفجور اه (قوله)
ونازع فيه (الخ) عبارة المغنى قال البلقيني في تصحيحه وما دعه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو
شاذ مخالف لاطلاق نص الشافعي في عورة الامة ومخالف لما عليه جمهور اصحابه انتهى وهذا ما عليه عمل
الناس ولكن الاول احوط اه (قوله صرحوا) نعمت ثمان لجمع (قوله بذلك) اى بما دعه المصنف وكذا
ضمير له (قوله فيحل حيث) الى قوله ومثلها في النهاية والمغنى الا قوله سرتها ومحرما وقوله ودخول الذميات
الى واعتمد جمع (قوله لانه عورة) اى ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما (قوله غير سيدتها ومحرما)
عبارة المغنى والنهاية (تنبيه) محل ذلك في كافرة غير محرم المسئلة وغير مملوكة لها امها فيجوز
لها النظر اليها اه (قوله لمفهوم قوله تعالى اونسائهن) فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة اه
مغنى (قوله منعها) اى السكنايات وقوله معها اى المسلمات اه مغنى (قوله دليل لما صححه) قد يقال
الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اى للاستئذان من وجهه منه فيما سياتى في قصة نظر عائشة الى الحبيشة كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله لما صححه) اى في الروضة واصلا اه نهاية (قوله من حل نظرها منها الخ)
وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله اى بناء الخ) اعتمده مر اه سم اى والمغنى (قوله بجرمة كشف الخ)
يعنى بانه يحرم على المسئلة تمكين الكافرة من النظر اليها (قوله وعلى محرم) عطف على قوله على ما يخشى الخ
(قوله اذ الكافر الخ) قد يقال الذى استظهره ثم مكلف بالفروع المجمع عليها وهذا ليس منها كما هو واضح
فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومثلها الخ) خلافا للنهاية والمغنى ورجع عرش ما اختاره الشارح عبارة
وما قاله اى حج ظاهر لان ما علل اياه حرمة نظر الكافر موجود فيها وينبغى انه يحرم على الامرد التكشف لمن
هذه حالته لما ذكر اه قوله فاسقة الخ) قد يقال عدم تقييده المنظور اليه بالعفة يقتضى حرمة نظرها
لفاسقة اخرى وهو متجه اه سيد عمر (قوله وسواهما الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كامر) اى مرارا
(قوله اى كنظره) الى قوله ووردي في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ينظر ان) لعل التذكير باعتبار الشخصين
(قوله وان ذلك الخ) عطف على وليس الخ (قوله او وعائشة الخ) عطف على قوله قبل نزول الخ اى او بعده
ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ وكان الاولى اسقاط او العطف عبارة النهاية وان عائشة الخ وعبارة المغنى
او كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) اى بان لم تراه في ذلك اه رشيدى (قوله ورد بان استدلالهم الخ)
في هذا الرد كالذى بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم على ميمونة وام سلمة لنظرهما غير
الوجه والكفين وان الوجوب الذى قال به ابن عبد السلام لمنع النساء من رؤية غير الوجه والكفين اه
رشيدى اقول او من النظر المؤدى الى الفتنة كما يشير اليه قوله الاتى اى وقد علم منها الخ (قوله في انه لافرق)
تتقديم حرمة المس به (قوله ولو حربية) اى وان كانت قريبة غير محرم كز (قوله غير سيدتها ومحرما)
قال في شرح الروض اماهما فيجوز لها النظر اليهما انتهى (قوله من حل ندره منها الخ) اعتمد
الحل مر (قوله اى بناء الخ) اعتمده مر (قوله ولا يحرم نظر المسئلة لها) كذا مر (قوله ومثلها
فاسقة بسحاق الخ) وقول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسئلة مردود كما قاله البلقيني

انه ﷺ امر ميمونة وام سلمة وقد رآهما ينظران لابن ام مكتوم باحتجاب منه فقالت له ام سلمة أليس هو اعمى لا يبصر فقال افعميا وان اى
انتبها استبصرتا وليس في حديث عائشة انها نظرت رجوهن وابدانهم وانما نظرت لعيهن وحرايمهن ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع
بلا قصد صرفته حالا وان ذلك قبل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمة نظرها لوجهه
ويديه بلا شهوة وعندا من الفتنة لم يقل به احد من الاصحاب ورد بان استدلالهم بما مر في قصة ابن ام مكتوم والجواب عن حديث عائشة

صريح في انه لا فرق ويرده ايضا قول ابن عبد السلام جاز ما به جزم المذهب يجب على الرجل سد طاعة تشرف المرأة منها على الرجال ان لم تقته
بنهيه وقد علم منها تعدد النظر اليهم ومردب نظر هاليه للخطبة كروا اليها (ونظرها (٣٠١) الى محرمها كعكسه) اى كنظره اليها

فتنظر منه ما عدا ما بين السرة
والركبة ومرا الحاقهما بما
بينهما خلافا لما يؤممه كلام
شارح (ومتى حرم النظر
حرم المس) بلا حائل وكذا
معناه ان خاف فتنة بل وان
أمنها على ما مر بل المس
اولى بالحرمه لانه لا يبلغ في
اثارة الشهوة اذ لو انزل به
افترأ بالنظر فلا ويجرم
مس شيء من الامر دعى ما
مرو من عورة المائل او
المحرم وقد يجرم النظر دون
المس كان امكن طبيبيا
معرفة العلة بالمس فقط
وكعضو اجنبية بيان يجرم
نظره فقط ودبر الحليلة
يجرم نظره اى على ضعيف
والاصح حرمتهما فى الاول
وجوازهما فى الثانى وما
الهمه الماتن انه حيث حل
النظر حل المس اغلبى ايضا
فلا يحل لرجل مس وجهه
اجنبية وان حل نظره لنحو
خطبة او شهادة او تعليم
ولا لسيده مس شيء من
بدن عبدها وعكسه وان حل
النظر وكذا الممسوح كما
مرو ما قيل وكذا بمن غير
مراهق لا يحل مسه وان
حل النظر مردود وما حل
نظره من المحرم قد لا يحل
مسه كبطنها ورجلها
وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة
ولا لشفقة بل وكيدها على ما

أى بين الوجه والكفين وغيرهما عرش ويجوز أن المعنى بين نظر الرجل الى الاجنبية وعكسه (قوله)
ومردب نظر هاليه للخطبة (وقول المصنف كروا اليها قد يقتضيه اه معنى (قوله) خلافا لما يؤممه (الخ)
اى وللتماينة والمعنى (قوله) وان امنها على ما مر (اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا (الخ) اه سم (قوله)
لانه لا يبلغ (اى قوله وما افهمه فى المعنى والى المتنى فى النهاية الا قوله اى كل ما الى وفى شرح مسلم (قوله) من الامر (د)
اى الاجنبى (قوله) على ما مر (اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص اه سم (قوله) وقد يجرم
الخ) معتمداه عرش (قوله) يجرم نظره (اى فقط (قوله) حرمتهما (اى النظر والمس وكذا ضمير جوازهما
وقوله فى الاول اى فى عضو الاجنبية المبان وقوله فى الثانى اى دبر الزوجة والامة (قوله) ايضا (اى كمنطوقه
(قوله) فلا يحل الخ (الفاء للتمليل (قوله) مس وجهه اجنبية (اى بلا حائل اخذا بما ذكره فى شرح ويحل نظر
رجل الى رجل الخ لكن قد منها هناك عن الرشيدى الميل الى الاطلاق وهو الظاهر ثم رايت فى فتح المعين
مانصه وحيث حرم مسه بلا حائل نعم يجرم مس وجهه الاجنبية مطلقا اه (قوله) وان حل نظره (اى
وامن الفتنة والشهوة (قوله) او تعليم (اى على القول به اه سم (قوله) مردود (اى فيحل نظره ومسه
اسكن قال سم قضية كونه كالمحرم ان ياتى فى مسه تفصيل مس المحرم الى آخر ما ذكره فليراجع اه عرش
(قوله) وما حل نظره الخ (عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة المعنى ومن الثانى اى بما استثنى من المفهوم
المحرم فانه يجرم مس بطن الام وظاهرها وغير ساقها ورجلها كفى الروضة ولكنه مخالف لما فى شرح مسلم
للمصنف من الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الاول على مس الشهوة والثانى على مس
الحاجة والشفقة وهو جمع حسن اه وسياق عن شرح الارشاد مثله (قوله) من المحرم (وكذا من غيرها على
ما مر فى قوله واهم تفصيله الحل الخ اه عرش (قوله) وتقبيلها الخ (لا يخفى ما فى عطفه على بطنها الواقع
مثلا لما حل نظره الخ (قوله) بلا حائل الخ (راجع لقوله قد لا يحل مسه (قوله) لغير حاجة (ومن الحاجة ما جرت به
العادة من حرك رجل المحرم ونحوه كغسلها وتسكيس ظهره اه عرش (قوله) لكن قال الاسنوى الخ)
ضعيف اه عرش (قوله) انه (اى ما اقتضاه عبارة الروضة (قوله) وسببه (اى مقتضى عبارة الروضة اه
عرش (قوله) ان الرافعى (عبر) اى فى اصل الروضة (قوله) وهو (اى تعبير الرافعى (قوله) ولا مس الخ (اى ولا
يحل مس الخ اه عرش (قوله) فغير المصنف (اى فى الروضة (قوله) المشروط فيه تقدم الاثبات الخ (اى
غالبا والافتد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدنى المطول كما فى والله لا يجب كل

وان جزم به الزركشى شرح حم (قوله) ويرده ايضا قول ابن عبد السلام (كذا فى شرح حم (قوله) وان أمنها
على ما مر (اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا ما بين سرتيه وركبته (قوله) ويجرم مس شيء من
الامر د على ما مر (اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص (قوله) والاصح حرمتهما (اى
النظر والمس فى الاول اى عضو الاجنبية (قوله) او تعليم (اى على القول به (قوله) وكذا بمن غير مراهق)
قضية كونه كالمحرم ان ياتى فى مسه تفصيل مس المحرم وفى شرح الارشاد له وقضية كلامه حل المس من كبيرة
لصغير اى لم يبلغ حاشيته عرقا وعكسه وهو محتمل ويحتمل حرمة لاه لا يبلغ فلا يلزم من حل
النظر حله ولان الاحراز عن النظر مع الصغير يشق بخلاف المس انتهى وفيه ايضا بعد ذلك اما غير المراهق
فان كان بمنزلة المحرم وان كان غير مبرز فان لم يجد ما راه فحضوره ككيدته ويجوز التكشف له انتهى
فلا يتامل هذا مع اول الحاشية (قوله) مردود (كذا مر (قوله) المشروط فيه تقدم الاثبات الخ (اى غالبا
ولا لا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدنى المطول كما فى والله لا يجب كل

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - سابع)

وسببه ان الرافعى عبر بسباب العموم المشترك فيه تقدم النفي على كل رهو ولا مس كل ما يحل نظره من المحارم اى بل بعضه كقولك لا يحل لفلان
تزوج كل امرأة فغير المصنف بعموم السباب المشروط فيه تقدم الاثبات على كل فقال يجرم مس كل ما حل نظره من المحارم

مخنال فخور وغيره اه سم (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذى ذكر ان المصنف عبر بعمومه لان العبارة فى الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه ان التاويل المذكور لا يفيد السلب المطلوب هنا وانما يفيد ان يقول مثلاً اى كل ما حل نظره من المحرم لا يحل مسكه كما يظهر بجماعة علم المعانى (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره او لا من ان شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضى ان يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفى فضلا عن تاخره عن كل فتقول بالنفى ليظهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما فى ذلك التاويل فتنبه (قوله يحل مس راس المحرم الخ اى بجائل وبدونه اه عش (قوله وغيره) اى غير الراس (قوله مما ليس بعورة) عبارة شرح الارشاد يحرم مس ساق او بطن محرمة كما هو تقيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والا جاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالا جماع مس المحارم فى الراس وغيره مما ليس بعورة اه وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم اقول فضيته اطلاقهم الشمول (قوله سواء مس الحاجة ام شفقة) يقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد مع انتفائهما ويحتمل جوازه حيث لا نه صلى الله عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال عش قوله ويحتمل جوازه اى ومع ذلك فالعتمد ما قدمه من الحرمة عند انتفاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق يحول على شفقة اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المغنى من الجواز عبارة تهو الذى ينفى عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه (قوله وليس) اى الزمان (قوله يمنع عدم قصده) ان اراد مطابقة لافلا فى السؤال وان اراد هنا فالمقام شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا عبر اصلا الى المتن فى المغنى (قوله يحرم) اى النظر اه عش (قول المتن لفصد وحجامة) ومثل النظر لها نظر الخائن الى فرج من تحت ثيابه ونظر القابلة الى فرج التى تولدها اه مغنى (قول المتن علاج) من عطف العام على الخاص (قوله للحاجة) الى قوله ويمسح فى المغنى الا فوله وليس الامردان الى وبشرط والى المتن فى النهاية (قوله بامراتين نقتين) ومنه يؤخذ ان محل الاكتفاء بامرأة نقتان تكون المعالجة نقتا ايضا اه عش (قوله وليس الامردان) اى ولا اكثر منهما اه عش (قوله لان ما عللوا الخ) محل نظروا وتصريحهم بما ذكر فى الرجلين لا يؤيدها ذلك بل من عدم استحباب الرجل من الرجل فى الفعل عدم استحبابه معه فى الفعل بل هما اولى بما ذكر من المرأتين ثم رايت المحشى سم قال ما لفظه قوله لا ياتى فى الامرين قد يقال بل ياتى لان

مخنار فخور وغيره (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذى ذكر ان المصنف عبر بعمومه لان العبارة فى الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره او لا من ان شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضى ان يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفى فضلا عن تاخره عن كل فقول بالنفى ليظهر فيها ذلك (قوله وفى شرح مسلم يحل مس راس المحرم وغيره مما ليس بعورة الخ) عبارة شرح الارشاد نعم يحرم مس ساق او بطن محرمة كما هو تقيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والا جاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالا جماع مس المحارم فى الراس وغيره مما ليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم (قوله وليس مقصوداه) نورد الخ اقول لا يخفى ان المصنف ذكر او لا حكم نظر الاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الاجنبية الى غيرها وحكم نظر الصغيرة باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغر الى غيرها وهكذا فحيث ذكر بعد ذلك حكم المس وانه تابع للنظر فى الحكم لا يفهم من ذلك الا ان المقصود بيان حكم مس من بين حكم نظره لا بيان حكم الاجنبية بعد زوال كونها اجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فقول السبكي وليس مقصوداهنا كلام صحيح عند التامل الصحيح وقول الرادى قد يقصد ان اراد نفسه فسلم ولا يردوا هنا فهو ممنوع فهذا الرد غير ملاق للردود تامل (قوله لا ياتى فى الامرين) قد يقال بل ياتى لان الذكر قد لا يستحى بحضرة مثله اذا كان

كل ما لا يحرم نظره منه حتى يطابق ما ذكره اعنى الاسنوى او لا من شرط سلب العموم فقوله المشروط فيه الى اخره يتعين تاويله بان المراد بتقدم الانبيات على كل تاخر النفي عنها على انه ياتى فى الايام لذلك تحقيق تتعين مراجعته وفى شرح مسلم يحل مس راس المحرم وغيره مما ليس بعورة اجماعا اى حيث لا شهوة ولا خوف فتنبه بوجه سواء امس الحاجة ام شفقة وعبر اصله وغيره بحيث يدل متى واستحسنة السبكي لان حيث اسم مكان والفصدان كل مكان حرم نظره حرم مسه ومتى اسم زمان وليس مقصوداهنا ورد يمنع عدم قصد بل قد يقصد اذا لاجنبية يحرم مسها وبعد نكاحها يحل وبعد طلاقها يحرم والطفلة تحل ثم تحرم وقبل زمن نحو معاملة يحرم ومعه يحل (ويباحان) اى النظر والمس (لفصد وحجامة وعلاج) للحاجة لكن بحضرة مانع خلوه كحرم اوزوج او امرأة نقتة لحل خلوة رجل بامرأتين نقتين يحشمهما وليس الامردان كالمرأتين خلا فان بحثه لان ما عللوا به فيهما من استحباب كل بحضرة الاخرى لا ياتى فى الامرين كما صرحوا به فى الرجلين

والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لكن في عدمه للصغائر ما يخالفه وتكلف الكشف للتحمل والاداء فان امتنعت امرت امرأة او نحوها بكشفها قال السبكي وعند نكاحها لا بد ان يعرفها الشاهدان بالنسب او بكشف وجهها لان التحمل عند النكاح منزل منزلة الاداء اه وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكرته في الفتاوى وباتى بعضه ولو عرفها الشاهدان في الثقاب لم يحتج للكشف فعليه يحرم

الكشف حينئذ لا حاجة اليه ومتى خشي فتنه او شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك يأنم بالشهوة وان ائيب على التحمل لانه فعل ذور وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكف الشاهد بازالتها ولا يؤخذ بها كما لا يؤخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوة والحاكم بميل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حمل الاول على ما باختياره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره وبحث الزركشي ان حل نظر الشاهد مفرع على المذهب انه لا يكتفى تعريف عدل ماعلي ماعليه العمل كما ياتي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر احوط واولى وكفى بذلك حاجة بجوزة له (وتعليم) لامرد واثي كما صرح به السياق خلافا لما يورده كلام شارح من اختصاصه بالامرد قال السبكي وغيره هذه من فقرات المنهاج اى دون الروضة واصلا والافهى في شرح مسلم والفتاوى وانما

والنظر لغير ذلك الخ) وقال المغني وخلاف النجاة عبارة هو النظر لغير ذلك عمدا غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله لغير ذلك) اى لغير ما ذكر من الامور المجوزة له اه ع (قوله وتكلف الكشف الخ) لعلة اذ لم تغن المحارم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله امرت امرأة الخ) اى قرأ عليها وتلطف مرید الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يتلف شيان اسبابهما فلما امتنعت وادت محاولة كشفها لا تلافى شيء من اسبابها فالظاهر ضمانه لنسبة التلف اليه اللهم الا ان يقال ان امتناعها من التمكين من الكشف ومعالجتها مقتضى لاحالة التلف عليها ومسقط الضمان ومن اسبابه فالا قرب ضمان الممتنعة لان ذلك نشأ من امتناعها فنسب اليها اه ع (قوله قضية هذا التعليل عدم الضمان في الصورة الاولى كما اشار اليه اخرا (قوله لا بد الخ) اى في صحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بانه تزوج او تزوج امرأة من غير معرفة نسبها ولا صورتها لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم رايت في حج بعد الكلام على نكاح الشغار ما يصرح بعدم اشتراط معرفة الشهود لها اه ع (قوله منزل منزلة الاداء) اى واداء الشهادة لا بد لاعتداده من معرفة المشهود عليه بنسبه او عينه اه ع (قوله منزل منزلة الاداء) لعل الانسب منزلة التحمل (قوله وباتى بعضه) اى بعد الكلام على نكاح الشغار اه ع (قوله فعليه الخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المغني قاله الماوردي قال الزركشي وقضيته تحريم النظر حينئذ اه (قوله الا ان تعين) وباتى مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ماعدا الخطبة على ما مر فيها وقوله ينبغي الحل اى حل النظر للشهادة اه ع (قوله مطلقا) اى وجد خوف الفتنه او الشهوة او لا (حمل قوله الاول) اى قول السبكي يأنم بالشهوة وقوله الثاني اى قول البعض يحل مطلقا وقوله مفرع على المذهب معتمد وقوله اما ماعليه العمل ضعيف وقوله كما ياتي في الشهادة اى من الاكتفاء بتعريف العدل وقوله وفيه نظر معتمدا ايضا وقوله وان قلنا به اى بكفاية تعريف العدل المرجوح اه ع (قوله النظر الخ) الاول اسكن النظر الخ (قوله لا مرد واثي) كذا في النهاية والمغني وفي سم مانصه عبارة الكنز لا مرد واثي ان فقد فيه ما للجنس الى اخر ما سجد كره الشرح من الشروط اه اى بالشمول للاتى (قوله هذه) اى مسئلة جواز النظر للتعليم (قوله وانما يظهر) اى ما انفرد به المنهاج من جواز النظر للتعليم (قوله ذلك) اى التعليم اه مغنى (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توفرت فيه امر على ما قدمه في العلاج اه ع (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم اى تعلم المطلق للطلقة (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله قوله) اى المصنف وقوله تعذر تعليمه اى تعلم المطلق للطلقة (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المغني والنهاية فقالوا والمعتد انه يجوز النظر للامرد وغيره للتعليم واجبا كان او

اى فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مر في شرحه النظر لغير ذلك غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله وتكلف الكشف للتحمل) لعلة اذ لم تغن المحارم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء او محارم يشهدون الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله والذي يتجه حمل الاول الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله لا مرد واثي الخ) عبارة الكنز لا مرد واثي ان فقد فيه ما للجنس الخ ما سجد كره الشارح من الشروط (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم اى تعلم المطلق للطلقة (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمده

يظهر فيما يجب تعليمه وتعليمه كالفاتحة وما يتعين فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعذر من مندوبا وراء حجاب وجود مانع خلوة اخذنا من في العلاج لا فيما لا يجب كما يدل له قوله الاتي في الصداق تعذر تعليمه على الاصح وعله الرافعي بحشية الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة ومقابلته يعلمها من وراء حجاب بغير خلوة فالوجهان متفقان على تحريم النظر اه وقال جمع لا بتقييد الحل بالواجب وفرقوا بين هذا وما في الصداق بان تعليم المطلق يتقدمه الطمع لسبق مقرب الالفه بخلاف الاجنبي

وعليه فلا بد من تلك شروطها ايضا وظاهر انها لا تعتبر في الامر كاعليه الاجماع والفعل وبوجه اشتراط العدالة ليهما كالمملوك بل اولى (ونحوها) كامة يريد شرها ما في نظر ماعدا عورتها واما يحكم لها وعليها او يحلفها واما يجوز النظر في جميع مامر (بقدر الحاجة والله اعلم) فلا يجوز ان يجاوز ما يحتاج اليه لان ما حل اضرورة بقدر بقدرها ومن ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظره لم تجز ثانيا او برؤية بعض وجهها لم تجز لرؤية كله وفي البحر عن جمهور من الفقهاء انه يستوعبه مبنى على الضعيف السابق من حل نظرو وجهها حيث لا فتنة ولا شهوة وكل ما حل له نظره منها الحاجة يحل لها نظره منه لاحاجة ايضا كالمعاملة (٢٠٥) وغيرها مامر (فرع) وطى وحليته

متسكرا في محاسن أجنبية حتى خيل اليه أنه يطوها فهل يحرم ذلك التفكير والتخيل اختلاف في ذلك جمع متأخرون بعد ان قالوا ان المسئلة ليست منقولة فقال جمع محققون كابن الفركاح وجمال الاسلام ابن البرزى والكمال الرداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم يحل ذلك واقتضاء كلام التقي السبكي في كلامه على قاعدة سد الذرائع واستدلال الاول لذلك بحديث ان الله تعالى تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ولكرده بان الحديث ليس في ذلك بل في خاطر تحرك في النفس هل يفعل المعصية كالزنا ومقدماته أولا فلا يؤخذ به إلا ان صمم على فعله بخلاف الهاجس والواجس وحديث النفس والعزم وما نحن فيه ليس بواحد من هذه الخمسة لانهم يخطئونه عند ذلك التفكير والتخيل فعل زنا ولا مقدمة

مندوب او انما منع من تعلم الزوجة المطلقة لان كلام الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر ففتح لذلك اه (قوله وعليه) اي قول الجمع المعتمد وقوله تلك الشروط اي المارة من السبكي بقوله بشرط فقد جنس الخ (قوله وظاهر) الى ان في النهاية (قوله وظاهر) اي الشروط اه ع ش (قوله لا تعتبر في الامر) فقد يقال من جعلها فقد الجنس وعدم اعتبارها ليس من مواضع الاجماع الذي اشار اليه فليتامل ثم رايت المحشى سم قال مانصه قوله وظاهر الخ فيه نظر اه فان كان إشارة الى ما ذكرته فواضح او الى جميع الشروط فبيده مانقله الشرح من الاجماع اه سيد عمر أقول ويرجع الثاني ما قدمته عنه من الكفرانفا (قوله فيهما) اي في الامر و معلله اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فيهما اي في المعلم والمتعلم سواء المراد في الامر فلما يظهر نعم لو تعذر وجوده لم يعدل ولم يكن المتعلم عدلا فهل يغتفر مطلقا للحاجة او في الواجب العيني من العلم وما يضطر اليه من الصنائع محل نظر فليتامل وليراجع اه اقول قضيه ما مر في شرح وشهادة من قوله متى خشى فتنة الخ الاول ثم قد قدمنا في بحث نظر العبد الى سيدته عن الرشدي وسيد عمر ما يفيد أنه لا يعتبر في تعليم الرجل الامر دعدا للمتعلم (قوله كلمة) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله كامة يريد شرها) اي او عبت تريد المرأة شرها اه مغنى (قوله ماعداء عورتها) عبارة المغنى ماعداء بين السرق والركبة اه (قوله فرع) الى قوله في كلامه في النهاية (قوله ابن البرزى) بكسر الباء نسبة ليزدركتان كما ذكره الشارح في صلاة الجمعة (قوله يحل ذلك) معتمد اه ع ش (قوله واستدل الاول) اي الجمع المحققون غير السبكي اه كردى (قوله ولكرده) اي هذا الاستدلال (قوله في ذلك) اي التفكير والتخيل (قوله من هذه الخمسة) عبارة في فتح المبين في شرح الحديث السابع والثلاثين مانصه قال أى السبكي في حليته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الاولى الهاجس وهو ما ياتي فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم المهم وهو ما يرجع قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالحاجس لا يؤخذ به إجماعا لانه ليس من فعله وإنما هو شيء طرقة قهر اعليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس وان قدر على دفعهما سكنهما مر فوعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أجر لها في الحسنات ايضا لعدم القصد واما المهم فقد بين الحديث الصحيح انه بالحسنة تكتب حسنة وبالسيئة لا تكتب سيئة فان تركها الله كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة واما العزم فالمحققون على انه يؤخذ به اه بحذف و علم بذلك ان مراد الشارح هنا بالواجس الخاطرو بالعزم المهم (قوله تصور قبيح) وقوله بصورة حسن كل منهما بالاضافة (قوله وقوع وطئه) مفعول تخيله وقوله انه عازم الخ فاعل يلزم (قوله هي الظاهر انه مفعول فرض الخ) وقوله تلك الخ يدل منه ويجوز ان يكون قوله هي بدلا عن موطوءه راجعا الى حليته ويكون قوله تلك الخ مفعول فرض الخ (قوله كرامة ذلك) اي التفكير والتخيل (قوله ورد) فديجاب انه اراد الكرامة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الاولى اه سم (قوله

مر (قوله وظاهر) انها لا تعتبر في الامر) فيه نظر (قوله وينتجه الخ) كذا مر (قوله وما في البحر الخ) كذا شرح مر (قوله ورد الخ) فديجاب بانه اورد الكرامة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الاولى

له فضلا عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصور قبيح بصورة حسن فهو متناس للوصف الذاتي متذكر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا يحذور فيه اذا غابته انه تصور شيء في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تخيله وقوع وطئه في تلك الاجنبية انه عازم على الزنا بها قلت ممنوع كما هو واضح وإنما اللازم فرض موطوءته هي تلك الحسنات وقد تقررا انه لا يحذور فيه على انالو فرضنا انه ضم اليه خطور الزنا بتلك الحسنات لو ظفر بها حقيقة لم يأنم إلا ان صمم على ذلك فاقض ان كلام التفكير والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وانه لا يأنم إلا ان صمم على فعل المعصية بتلك المتخيلة لو ظفر بها في الخارج قال ابن البرزى وينبغي كرامة ذلك ورد بان الكرامة لا بد فيها من نهي خاص

أي وإن استفيد من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيسكرة تركه كغسل الجمعة أو حرمة فيسكرة كغلب الشطر ثم اذ لم يصح في النسي عنه حديث وتقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء أنه يستحب فيؤجر عليه لأنه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين من أذا صح قصده بأن خشي تعلقه بقلبه واستأنس له بما في الحديث الصحيح من أمر من رأى امرأة أعجبته أنه يأتى امرأته فيواقها له وفيه نظر لأن أدامان ذلك التخيل يبقى له تعلقا ما بتلك الصورة فهو باعث على التعاقبها إلا أنه قاطع له وإنما القاطع له تناسي أو صافم أو خطور هيايله ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلقه بها راسا وقال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة أعجبته وواق امرأته جعل تلك الصورة بين عينية وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا فيمن اخذ كوزا يشرب منه (٢٠٦) فتصور بين عينية أنه خمر فشر به أن ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورده بعض المتأخرين

بأنه في غاية البعد ولا دليل عليه وإنما بناء على قاعدة مذهبه في سد الذرائع وأصحابنا لا يقولون بها ووافقه الامام أحمد الزاهد وهو شافعي غفلة عن هذا البناء اه وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الأربعة في الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تتدلل ما قاله في المرأة وقررت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فإنه مهم فإن قلت يؤيد التحريم قول القاضي حسين كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تتموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمني لما لا يحل كما منع من النظر لما لا يحل قلت استدلال القاضي بالآية وقوله عقبها فنع من التمني الخ صريحان في أن كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخيل السابقين وإنما هو في حرمة تمنى حصول ما لا يحل له بأن يتمنى

وان استفيد الخ) غاية والضمير راجع إلى النسي خاص (أو حرمة) عطف على وجوب الفعل وقوله فيسكرة أي الفعل وقوله عنه أي لعب الشطر ثم (قوله) أنه يستحب أي التخيل المذكور (قوله) منا أي الشافعية (قوله) تعلقه بقلبه) فيه قلب والاصل تعاقب قلبه بها (قوله) واستأنس أي البعض له أي الاستحباب (قوله) بأنه) متعلق بامر (قوله) انتهى) أي قول البعض (قوله) جعل تلك الخ) فاعل يحرم (قوله) علماءنا) أي السادة المالكية (قوله) أن ذلك الخ) مقول قال (قوله) ورده) أي ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهبه في الموضعين الاتيين وضمير واقفه الآتي (قوله) وأصحابنا) أي الشافعية وقوله بها أي بتلك القاعدة (قوله) انتهى) أي كلام بعض المتأخرين الراد على ابن الحاج المالكي (قوله) على هذه الآراء الأربعة) أي قول جمع محققين بالحل والاباحة وقول ابن البرزى بالكراهة وقول بعض العلماء بالاستحباب وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة (قوله) بينها) أي صورة المرأة (قوله) فنع) أي الله تعالى ويحتمل أنه يبناء المفعول وقوله من التمني فاعله (قوله) بأن يتمنى الزنا بفلانة) لا يخفى بعدد دلالة الآية عليه (قوله) كلامه) أي القاضي (قوله) قال) أي الزركشي (قوله) وغلطوا) من كلام الزركشي (قوله) وكلاهما) أي التصميم على فعل الزنا والرضا به (قوله) هذا) بدل من كلام القاضي وقوله من استدلل الخ فاعل لم يتأمل وقوله به أي كلام القاضي وقوله للحرمة أي الحرمة التفكير والتخيل السابقين وقوله عنه أي عن الاستدلال المذكور (قوله) انتهى) أي كلام من أجاب الخ (قوله) وأن بحث الخ) غاية (قوله) وأن بحث الزركشي الخ) اعتمده المغني والنهاية فقالا واللفظ الاول قال الزركشي ولا يجوز للمراة أن تنظر إلى عورة زوجها إذا منعها منه بخلاف العكس اه وهذا ظاهر وإن توقف فيه بعض المتأخرين اه (قوله) منعها الخ) فإن منعها حرم عليها النظر لما بين سرته ووركته اه بجري عن الزيادة وفي ع ش عن سم عن مر ما يوافقه (قوله) ولو الفرج) إلى التنبية في النهاية والمغني لإقوله وعليه ينبغى إلى وخرج (قوله) ولو الفرج الخ) راجع إلى المتن (فرع) الخلاف الذي في النظر إلى الفرج لا يجري في مسه لا تنفاد العلة ولم أر أحدا قال بتحريم مس الفرج له وإن كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت في كتب الحنفية أنه لا بأس بالرجل أن يمس فرج امرأته والمرأة أن تمس فرج زوجها سبكي اه سم على جميع راجع وجهه أنه محرك للشهوة بلا ضرر يترتب عليه اه ع ش (قوله) مع الكراهة) فيسكرة لكل منهما منظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حاجة اه مغني (قوله) وذلك) راجع إلى المتن أسكن صنيع المغني والنهاية كالصريح في رجوعه للفرج (قوله) لأن الحق له الخ) قد يشكل على قوله السابق وإن منعها اه

(قوله) وأن بحث الزركشي الخ) اعتمده بهن مر (قوله) ولو الفرج) (فرع) الخلاف الذي في النظر إلى الفرج لا يجري في مسه لا تنفاد العلة ولم أر أحدا قال بتحريم مس الفرج له وإن كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت في كتب الحنفية أنه لا بأس بالرجل أن يمس فرج امرأته والمرأة أن تمس فرج زوجها سبكي (قوله) لأن الحق له لاها) قد يشكل على قوله السابق وأن منعها

الزنا بفلانة وإن تحصل له نعمة فلان بعد سلبها عنه ومن ثم ذكر الزركشي كلامه في قاعدة حرمة تمنى الرجل حال أخيه من دين سم
أو دنيا قال والنسي في الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم أن ضم في مسالتنا إلى التخيل والتفكير في وطنها زنا فلاشك في الحرمة إلا أنه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاهما حرام ولم يتأمل كلام القاضي هذا من استدلاله للحرمة ولا من أجاب عنه بأنه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخيل إذ التفكير أعمال النظر في الشيء كافي للقاموس اه (والزوج) والسيد في حال الحياة (النظر إلى كل بدنهما) أي الزوجة والمهملوك التي تحل وعكسه وان منعها كما اقتضاه إطلاقهم وإن بحث الزركشي منها إذا منعها ولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حالة الجماع وباطنه أشد وذلك لأنها على استمادها وعكسه والخبر لا حرج به - نظور ذلك إلا أن زوجه لك وإنك أي قلمي أولي أن لا تحفظ منه لأن الحق له لاها

ومن ثم لزوماً تمكينه من

التمتع ولا عكس وقيل يحرم
نظر الفرج لخبر اذا جامع
أحدهم زوجته أو أمته
فلا ينظر الى لرجها فان
ذلك يورث العمى أى فى
الناظر أو الولد أو القلب
حسنه ابن الصلاح وخطا
ابن الجوزى في ذكره فى
الموضوعات ورد بان أكثر
المحدثين على ضعفه وانكر
الفارقى جريان خلاف فى
حرمة نظره حالة الجماع وقول
الدارمى لا يحل نظر حلقة
الدبر قطعاً لانها ليست محل
استمتاعه ضعيف فى النهاية
وغيرها وجرياً عليه بحل
التلذذ بالدبر من غير ايلاج لان
حلقة اجزائها محل استمتاعه الا
ما حرم الله تعالى من الايلاج
وعليه ينبغي كراهة نظره
خروجاً من الخلاف وخروج
بالنظر المس فلا خلاف فى
حله ولولم للفرج وبحال الحياة
ما بعد الموت فهو كالحرم
وبالتى تحل زوجة معتدة
عن شبهة ونحو أمة مجوسية
فلا يحل له الا النظر ما عدا ما بين
سرتها وركبتها (نبيه)
كل ما حرم نظره منه او منها
متصلاً بحرم نظره منفصلاً
كقلامه يداور رجل والفرق
مبنى على مقابل الصحيح فى
قوله وكذا وجه الخ وشعر
امراً وعانة رجل فتجب
مواراتهما والمنازعة فى
هذين بان الاجماع الفعلى
بالتأثير فى الحمامات والنظر

سم أى يؤيد بحث الزركشى الذى اعتمده النهاية والمغنى (قوله لزوماً الخ) أى حيث لم يلحقهما ضرر بذلك
كما هو ظاهر ونصدق فى ذلك وقوله تمكينه أى وان تكرر اه عش (قوله خطأ) أى ابن الصلاح (قوله
ورد) أى تحسين ابن الصلاح رشيدى وعش (قوله وانكر الفارقى) وهو ممنوع بان الخبر المذكور
مصرح بخلافه اه نهاية عبارة المغنى وخص الفارقى الخلاف بغير حالة الجماع وجرى عليه الزركشى
والدميرى وهو ممنوع فان الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع اه وعلم بذلك انه كان الاولانى يقال
فى حل نظره (قوله وعليه) أى على ما فى النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أى دبر الحليلة وقوله من الخلاف
أى الدارمى (قوله فهو كالحرم) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لغير حاجة وشفقة
وتقدم فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك اه سم عبارة النهاية فلا يحل بشهوة اه قال عش قوله فلا
يحل بشهوة أى النظر وافهم حل النظر بلا شهوة الى جميع بدنها اه (قوله معتدة عن شبهة) أى فلا يحل
نظره الى شئ من بدنها مطلقاً اه عش (قوله ونحو أمة مجوسية) ومكاتبة ومزوجة ومشاركة ومحرم
بنسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين سرة وركبة دون ما زاد اه معنى (قوله
كلما حرم نظره) الى قوله والمنازعة فى المغنى والى قوله وببحث استثناء ما لا فى النهاية (قوله كقلامه يد الخ)
عبارة المغنى كشعر عانة ولو من رجل وقلامه ظفر حره ولو من يدها اه عبارة فتح المعين كقلامه يداور رجل
وشعر امرأه عانة رجل اه (قوله والفرق) أى بين قلامه ظفر اليد والرجل حيث جاز نظر الاول وحرم نظر
الثانى اه عش (قوله وشعر امرأة) ينبغى او رجل بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل
وشبهها يحرم النظر اليه منفصلاً ثم قال ويجب على من حلق عانته مواراة شعرها لئلا ينظر اليه انتهى اه سم (قوله
فتجب مواراةهما) أى قلامه الظفر وشعر المراء عانة الرجل واطلاق القلامه شامل لقلامه ظفر الرجل
وقياس القلامه تعدى ذلك الى جميع اجزائه حتى شعر الراس فليراجع اه عش اقول وتقدم عن المغنى وفتح
المعين تقييد القلامه بكونها من ظفر الحره (قوله والمنازعة الخ) عبارة النهاية والمنازعة الخ مردودة اه (قوله
والمنازعة الخ) اعتمدها المغنى عبارة متواترة استبعد الاذرعى الوجوب قال والاجماع الفعلى فى الحمامات على طرح
ما تناثر من امتشاط شعور النساء وحلق عانات الرجال اه وليس فى كلام الشيخين ما يدل على الوجوب والاوجه
ما قاله الاذرعى اه (قوله فى هذين) أى شعر امرأة وعانة رجل ويحتمل ان الضمير للقلامه والشعر (قوله ورد
بذلك) خبر ان الاجماع الخ الاشارة لوجوب المواراة وقوله قدمت الخ خبر قوله والمنازعة الخ (وما قيل) أى

(قوله فهو كالحرم) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغير حاجة او شفقة وتقدم
فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلامه يداور رجل) عبارة الروض كشعر عانة وقلامه ظفر
قال فى الانوار ويحرم النظر الى قلامه رجلها دون قلامه يدها ويده ورجله انتهى وهو فى المسئلة الاولى مبنى
على الضعيف القائل بانه لا يحرم نظره وجه الحره وكفها ان لم يخف فتنة وهو الذى عليه الاكثر لاسما
المتقدمون ما قاله فى الروضة اقله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين
اكن عليه بكرة وفى الثانية مبنى على الضعيف القائل بان نظر المرأة الى الرجل جائز الا ما بين السرة والركبة
وقد جزم به فى الانوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقاً قدم حرف ليوارد قال فى شرحه
وجوباً كما اقتضاه كلام القاضى لئلا ينظر اليه احد واستبعد الاذرعى الوجوب الخ اه وقياس وجوب
مواراة قلامه ظفر قدم المرأة لحرمة النظر اليه وجوب مواراة قلامه ظفر الرجل لحرمة نظرها اليه قال فى
الانوار ولو اباين شعر الامة او ظفرها ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه وهو
مبنى على ان الامة لا يحرم النظر اليها الا ما بين السرة والركبة منها وهو ما جزم به فى قوله وقيل هى كالحرة ولا
يخفى ان التقييد بالحرة لا يأتى على الصحيح السابق ان الامة كالحرة قد يقال ان وجوب المواراة لا يأتى على
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر الا ان يفرق (قوله وشعر امرأة) ينبغى او رجل
بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر اليه منفصلاً ثم قال ويجب

اليهما يرد ذلك قدمت فى مبحث الانتفاع بالشوارع فى احياء الموت ما يرد فراجعه قال القاضى

تقييد القاعدة كلما حرم نظره الخ (قوله كشمع) عبارة النهاية كفضلة او شعر اه قال ع ش تعبيره بها
 الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظره لمن عم بانه بول امرأة وفي كلام سم مانصه هل بول المرأة كدم فصدما
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من كلامه الاتي مع العلم بانه جزء من يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظره اه اقول لا قرب عدم الحرمة لما عايناه اه واقول الفرق بين البول والغائط تحك وكذا
 ان يراد بالفضلة غيرهما تحك (قوله ينبغي حله) خبر ما لم يتميز الخ وقوله غفلة الخ خبر وما قيل (قوله) وتحرم
 مضاجعة رجلين الخ وكالمضاجعة ما يقع كثير في مصرنا من دخول اثنين فاكثر من غطس الحمام فيحرم ان خيف
 النظر او المس من احدهما العورة الاخر اه ع ش (قوله عاريين الخ) ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم
 التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعدوا اه نهاية (قوله) وان لم يتماسا
 عبارة المغنى وشرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله) وبحت استثناء الاب الخ
 اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع اه سم (قوله) لخبر صحيح فيه) اي في الاستثناء وكذا قوله
 لذلك (قوله بعيد الخ) خبر وبحت (قوله) وبفرض دلالة الخبر الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله
 اي الاستثناء في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حل ذلك اي الخبر على الولد الصغير اه
 (قوله) واذاب الخ) الى قوله وقد يوجه في المغنى الى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية (قوله) وجب التفريق) اي
 عند العري كما قاله شيخنا الشهاب الرملي لان ذلك اي العري معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الاباء
 والامهات نهاية ومعنى (قوله) واعتراض الخ) اقره المغنى عبارة ته ولا دلالة فيه اي الخبر كما قاله السبكي وغيره على
 التفريق بينهم وبين ابائهم اه (قوله السابق) اي في قوله لخبر صحيح فيه (قوله) قد يؤدي الى محذور الخ)
 ولا ينافي هذا ما تقدم من تقييد الحرمة بالرجلين والمراتين مع ان ما هنا شامل للام مع ابنها لان التقييد فيها
 مرجح بالتصوير لا للاحتراز اه ع ش (قوله) حرمة تمسكها) اي من بلغ عشر سنين ذكر او انثى وامه او ابيه
 او اخيه او اخته (قوله) ولو مع عدم التجرد) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله) ومن التجرد) عطف على
 قوله من التلاصق (قوله) وليس يبعد) اي ما اقتضاه اطلاقهما من حرمة ما ذكر (قوله) ويكره الخ) كذا في
 النهاية (فائدة) افاد السبكي عن ابى عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا وعالماته كان يذكر انه يكره
 النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم اي ويتخطى بثبا به او يغيرها وتسن مصاحبة الرجلين والمراتين
 نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرد الجليل تحرم مصاحبة ما مر ان المس ابغ من النظر قال العبادي ويكره
 مصاحبة من به عاهة كجذام او برص وتسكره المعانقة والتقبيل في الراس والوجه ولو كان الما قبل او الما بعد صالحا
 لا لاقدام من سفر او تباعد لقاء عرفاه فمماسنة ويأتي في تقبيل الامرد ما مرويسن تقبيل الطفل ولو ولد غيره
 شفقة ولا باس بتقبيل وجه الميت الصالح ويسن تقبيل يدا الحي الصالح ونحوه من الامور الدينية كعلم وشرف
 وزهد ويكره ذلك اغتناه ونحوه من الامور الدنيوية كشو كته ووجاهته عند اهل الدنيا ويكره حتى الظهور
 على من حلق عاتنه مواراة شعرها التلا نظر اليه اه (قوله) وكدم فصد مثلا) هل بول المرأة كدم فصدما
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من قوله الاتي مع العلم بانه جزء من يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظر (قوله) وان لم يتماسا) قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش
 اه (قوله) وبحت استثناء الاب والام) نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان محله في
 مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حل ذلك على الولد الصغير اه (قوله) وبحت استثناء الاب
 والام) اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع (قوله) واذاب الخ) الصبي او الصبية عشر سنين الخ)
 ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر والمتنع مع التجرد في فراش واحد
 او ان تباعدوا شرح مر (قوله) عشر سنين) نازع الزركشي في اعتبار العشر بمحدث الدارقطني الصريح في
 اعتبار السبع وقد اوضح ذلك في شرح الروض (قوله) وجب التفريق) اي عند العري كما قاله شيخنا
 الشهاب الرملي لان ذلك معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الاباء والامهات شرح مر

وكدم فصد مثلا وما قيل
 ما لم يتميز بشكله كشمع
 ينبغي حله غفلة عما في
 الروضة فانه نقل ذلك
 احتمالا للامام ثم ضعفه
 بانه لا اثر للتميز مع العلم بانه
 جزء من يحرم نظره وتحرم
 مضاجعة رجلين او امراتين
 عاريين في ثوب واحد وان
 لم يتماسا وبحت استثناء
 الاب والام لخبر صحيح فيه
 بعيد جد او بفرض دلالة
 الخبر لذلك يتعين تناوبه
 بما اذا تباعدوا بحيث امن
 تماس وربية قطعا واذاب الخ
 الصبي او الصبية عشر
 سنين وجب التفريق بينه
 وبين امه وابيه واخته
 واخيه كذا قاله واعتراضا
 بالنسبة للاب والام للخبر
 السابق وقد يوجه ما قاله
 بان ضعف عقل الصغير مع
 امكان احتلامه قد يؤدي
 الى محذور ولو بالام وقضية
 اطلاقهما حرمة تمسكتهما
 من التلاصق ولو مع عدم
 التجرد ومن التجرد ولو مع
 البعد وقد جمعها فراش
 واحد وليس يبعد لما
 قرره وان قال السبكي
 يجوز مع تباعدهما وان
 اتحد الفراش ويكره
 للانسان نظار فرج نفسه
 عينا

أجاب ابن واحد وكذا في نحو اخت زوجته وهو متجه وبحرمة خطبة صغيرة نيب أو بكر لا مجبر لها ضعيف إلا أن أراد إيقاع عقد فاسد ونحل خطبة نحو مجوسية لينكحها إذا أسلمت وافهم قوله نحل أنها لا تندب وهو ما نقله عن الأصحاب وقال الغزالي تسن واحتجاله بفعله صلى الله عليه وسلم وجري عليه الناس وبحرمة بعضهم أنها كالنكاح لأن الوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجوبها إذا أوجبنا النكاح وهو مستبعداه ولا بعده في إذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان نصرهم بكرة خطبة المحرم مع حرمة نكاحه حيث لم يخطبها لينكحها مع الإحرام والإحرام وكذا يقال في خطبة (٢١٠) الحلال للحرمة وفارقت المعتدة لتوقف الانقضاء على إخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف

فإن التحلل منه لا يتوقف على إخبارها وقد يقال إن أريد بها مجرد الانكاس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من ندب وغيره حتى الوجوب أو الكيفية المخصوصة من الأتيان لا وليا منها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء أنها وسيلة للنكاح وللوسائل حكم المقاصد نوع باطل لأنه أدم صدق حد الوسيلة عليها إذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا فها إذا كثير ما يقع بدونها وأخرج بالخالية المزوجة فتحرم خطبتها تصر بها وتريضها كما مر والمعتدة لكن لما كان فيها تفصيل ذكره بقوله (لا نصريح) من غير ذي العدة المستبارة أو (لمعتدة) عن وفاة أو شبهة أو فراق بطلاق بائن أو رجعي أو بفسخ أو انفساخ فلا يحل اجتماعا لأنها قد ترغب فيه فتكذب على انقضاء العدة وواضح أن هذه حكمة فلا ترد العدة بالاشهر وإن أمن كذبها إذا علم وقت فراقها أما ذو العدة لتحل له أن حل له

تقييد كلام الماوردي بغير ما قاله البلقي فلا يتقايان أه رشدي (وهو متجه) أي بحث الحل أه عش (قوله) وبحرمة الخ) مبتدأ خبره قوله ضعيف عبارة النهاية والأوجه حل خطبة صغيرة الخ خلافا لمن بحث خلافه إلا أن أراد الخ) أه (قوله) وافهم قوله الخ) أي المصنف (قوله) وقال الغزالي تسن) وهو المعتمد أه نهاية (قوله) واحتج) لعل الألف من الكتبة وأصله واحتج بالأفراد يدل لذلك قول ابن شبة وقال الغزالي هي مستحبة لفعله صلى الله عليه وسلم الخ) (قوله) لكن قال) أي البعض عبارة النهاية قال لكن أه (قوله) وفارقت) أي المحرمة وقوله وقد يقال الخ) من كلام الشارح وهو معتمده أه عش (قوله) أي الخطبة أه عش (والكيفية الخ) عطف على مجرد الاتماس (قوله) مع الخطبة) بضم الغاء أه رشدي (قوله) مطلقا) أي سن النكاح أولا (قوله) إذا النكاح الخ) قد يمنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الإفضاء ولو في الجملة سم علي حج أه رشدي وفيه تأمل (قوله) كما مر) أي في أول الفصل (قوله) والمعتدة) عطف على المزوجة (قوله) من غير ذي العدة) إلى قوله وواضح في المغنى الإقوله المستبارة وإلى قول المتن وتحرم في النهاية الإقوله كان طلقها ثلاثا وهي في عدته وانا قادر على جماعك (فلا تحل) وقوله فتحل الأولى تكبرهما (قوله) لأنها ترغب فيه الخ) عبارة المغنى وذلك أنه إذا صرح بتحقت رغبته فيها فربما تكذب الخ) أه وهي سالمة عن استشكل سم التعليل الشارح بأن هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) حكمته) أو علة باعتبار شأن النوع أه سم (قوله) وهي الخ) الوار للحال (قوله) وكان وطىء) أي الشخص وقوله معتدة أي عن طلاق بائن أو رجعي (قوله) بشبهة) متعلق بوطىء وقوله فإن عدته أي الحل وقوله ولا يحل له أي لصاحب الحمل وقوله إذا لا يحل له الخ) أي لبقاء عدة الأول أه عش (قول المتن ولا تعرض الخ) أي ولو باذن الزوج أه عش قال المغنى وفهم منه أي من منع التعريض منع التصريح بطريق الأولى أه (قوله) عن ردة) أي من الزوج إذا المردة لا يحل نكاحها فلا تحل خطبتها من حيث الردة أه رشدي يعني خلافا لعش حيث قال وقوله بالرجعة والاسلام أما في الرجعة فظاهر وأما في الاسلام فهو أي العود بمعنى أنه يتبين بالسلامة أنها لم تخرج عن الزوجية أه وقد يجاب عن اشكال الرشدي بحل خطبة المردة لينكحها إذا أسلمت أخذها من رجعية (قوله) بغير جماع) سيد كرمهزه (قوله) لا ينها) أي عدة الوفاة (قوله) وخشية الخ) مبتدأ خبره قوله نادرة والجملة جواب اعتراض مقدر (قوله) بالأفراء أو الأشهر) يتأمل هذا التقييد وأخرج المعتدة بالحمل أه سم وقد يجاب أن هذا التقييد لدفع التكرار مع قوله السابق ولو حاملا (قوله) وأورد) أي على قوله ولا يظهر (قوله) في حل التعريض الخ) الأولى في عدم حل التعريض (قوله) يررضيه) أي جريان الخلاف أه عش (قوله) قيل ما لا خلاف فيه الخ) ويمكن الجمع بحل الأول على

الصور حل النظر (قوله) ولا بعده في إذا سلم كونها وسيلة) هذا لا يظهر كفايته في نفي البعد بل لا بد من توقف النكاح عليها والأفلاوجه لوجوبها (قوله) إذا النكاح لا يتوقف عليها الخ) قد يمنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الإفضاء ولو في الجملة (قوله) لأنها قد ترغب فيه الخ) هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) وواضح أن هذه حكمة) أو علة باعتبار شأن النوع (قوله) معتدة بالأفراء أو الأشهر)

نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل كأن طلقها ثلاثا وهي في عدته وكان وطىء معتدة بشبهة فحملت فإن عدته تقدم ولا يحل له خطبتها إذ ذي لا يحل له نكاحها (ولا تعريض لرجعية) ومعتدة عن ردة لأنها في معنى الزوجية لعودها للنكاح بالرجعة والاسلام (وحل تعريض بغير جماع) في عدة وفاة ولو حاملا لا يتها وهي ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية القائها الحل لتعجيل الانقضاء نادرة فلا ينظر إليها (وكذا) محل التعريض (البائن) معتدة بالأفراء أو الأشهر (في الاظهر) لموم الآية وأورد عليه بائن ثلاث أورضاع أو لعان فإنه لا خلاف في حل التعريض لها وقد يجاب بأن بعضهم أجراه إضا فله المصنف يررضيه والمعتدة عن شبهة قبل ما لا خلاف فيه وقبل ما

فيه الخلاف والجواب الخطبة حكمها في التفصيل المذکور ثم التصريح بما قطع بالرغبة في النكاح كذا انقضت عدتك نسكتك والتعريض
ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جملة من يخدمه ذلك ان الله سائق اليك خبر الا تبقى اياما بمرغاب فيك وكذا اني راغب فيك كما نقله الاسنوي عن
حاصل كلام الامو اعتمده وهو بالجماع كعمدتي جماع مرضوا وانا قادر على جماعك (٣١١) محرم بخلاف التعريض به في غير نحو هذه

الصورة فانه مكروه وعليه

حملوا نقل الروضة عن

الاصحاب كراهته ونحو

الكنائية وهي الدلالة على

الشيء به كذا لا يراه قد نفيد

ما يفيد الصريح كاري دان

اتفق عليك نفقة الزوجات

وانلذ بك فتحرّم وقد لا

فيكون تعريضا كذا كذا

ذلك ماعدا وانلذ بك

وكون الكناية ابلغ من

الصريح باتفاق اللفظ

وغيره انما هو للمعنى تناسب

تدقيقهم الذي لا يراعيه

الفقيه وانما يراعي ما دل

عليه التخاطب العرفي ومن

ثم اقرن الصريح هنا وثم

(ويحرم) على عالم بالخطبة

وبالاجابة وبصراحتها

وبحرمة الخطبة على الخطبة

(خطبة على خطبة من)

جازت خطبته وان كرهت

(وقد صرح) لفظا (باجابته)

ولو كانرا محترما للنهي

الصحيح عن ذلك والتعريض

بالاخ فيه للغالب ولما فيه

من الايداء والقطعية ويحصل

التصريح بالاجابة بان يقول

له المجبر ومنه السيد في امته

غير المكاتبه والسلاطون في

مجنونه بالغالب لا بها ولا

جدا وهي والولي ولو مجبرة

ذي العدة وحمل الثاني على غيره فايراجع (قوله) والجواب الخطبة) الى قوله وعليه حملوا في المغنى الا قوله ان الله
سائق الى وهو بالجماع (قوله) لا تبقى اياما كسكيس من لا زوج لها والظاهر انه مثال مستقل (قوله) وانا
قادر الخ) مثال مستقل كما هو صريح صنيع المغنى (قوله) وهو بالجماع) اي التعريض بالجماع اه ع ش
(قوله) محرم) خبر وهو بالجماع (قوله) وعليه حملوا الخ) عبارة الروض بذكر التعريض بالجماع للخطبة وقال
في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثله بامنه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر
الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه سم عبارة المغنى ويكره التعريض بالجماع لخطوبته لفيجه وقد
يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله انا قادر على جماعك او لعل الله يرزك من بجماعك ولا يكره
التصريح به لزوجته وامته لانهما محل تمتعه اه (قوله) ونحو الكناية) لعله داخل بالنحو والمجاز وقوله قد
نفيد الخ خبر النحو والتانيث نظر المضاف اليه (قوله) بذكر لازم) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى الملزوم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التخليص فيها ان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم
اه سم اقول وجمع بينهما بحمل كلام صاحب المفتاح على ما اذا كان اللازم ملزوما ايضا (قوله) الخ من
الصريح) لا خفاء في ان الابلغة فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح ابلغ من هذه الحشية بالاتفاق
لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من امر الى امر اخر والا بلغة في النكاح امامه وللحفظ الذي اشار اليه
الشارح يعني ان الكلام الذي اشتمل عليها بوصف بالبلاغة باصطلاحهم رشيدى (على عالم) الى قوله وسكوت
البكر في النهاية والى قوله وادعاء انه في المغنى الا قوله او لولها الى ومكاتبته وقوله لان القصد الى وسكوت
البكر (قوله) على عالم بالخطبة الخ) هل يشترط في الحرمة ايضا العلم بجواز الخطبة السابقة او يكفي بعدم العلم
بالحرمة محل تأمل وهل يشترط العلم بعين الخاطب الظاهر لا الا لان تكون ذميمة لاحتمال انه كافر غير حترم
اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى عدم اشتراط العلم بجواز الخطبة السابقة (قوله)
وبصراحتها) قد يغنى هذا عن قوله الا في قد صرح لفظا باجابته ولو اخر هذه القيود عن ذلك كما فعله المغنى
لسلم عن التكرار (قوله) وإن كرهت) اي كان كان فائد الامة وقوله علة اه ع ش (قول الماتن باجابته) اي
ولو بنائبه اه مغنى (قوله) عن ذلك) اي الخطبة على الخطبة وكذا ضمير ولما فيه والتذكير فيهما بتاويل
ان يخطب او ما ذكر (قوله) فيه) اي في النهي (قوله) للغالب) اي ولا نه اسرع امتثالا اه مغنى (قوله) ولما
فيه) عطف على قوله للنهي (قوله) والسلاطون) عطف على المجبر اه كذا في قوله بل على السيد (قوله) او هي
والولي) عطف على المجبر وكذا قوله او غير المجبرة وقوله او وليها وقوله ومكاتبته (قوله) وكونها الخ) جواب
اعتراض (قوله) لما) اي قبيل قبل الماتن لا نصريح (قوله) وكذا مبيعة) اي هي مع السيد وقياس ما تقدم
في الحرمة ان يقال هي مع السيد والولي ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها مع السيد
ان اذنت لوليها في اجابته او في تزويجها اه سم (قوله) لم تجبر) اي كان كانت ثيبا وكان الا ولي غير مجبرة

يتأمل هذا التقيد لإخراج المعتدة بالحمل (قوله) وعليه حملوا نقل الروضة عن الاصحاب كراهته) عبارة
الروض بذكر التعريض بالجماع للخطبة قال في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل
بامنه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس (قوله) وهي الدلالة على
الشيء به كذا لازم) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهو طريق صاحب المفتاح
وطريق صاحب التخليص فيها انه الانتقال من الملزوم الى اللازم (قوله) وكذا مبيعة) اي هي مع السيد
وقياس ما تقدم في الحرمة ان يقال هي مع السيد والولي ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة في الكف او وليها

في غير الكف او غير المجبرة وحدها في الكف او وليها وقد اذنت في اجابته او في تزويجها ولو من غير معين كزوجي ممن شئت هذا ما انتصاه
كلهم ما هو متجه وان نازع فيه البلقيني ومن تبعه بالنص على انه لا تنكح لإجابته وحدها ولا لإجابة الولي وقد اذنت له في غير معين
وكونها لا تستقل بالنكاح لا يمنع استقلالها بجواب الخطبة لما مر انه لا تلازم بينهما ومكاتبته كناية صحيحة مع سيدها وكذا مبيعة لم تجبر

والافه ووليها اجبتك مثلاً وذلك لان القصد اجابة لا يتوقف العقد بعده اعلى امر متقدم عليه وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالصرح
 وادعاء انه لا بد منها من نطقها لانها لا تستحي منه غير صحيح حكوا وتعليلا كما هو واضح ورجح بعضهم في رضى تيك زواجاً أنه تعرض فقط وفيه
 نظر بل الاوجه انه صريح كاجبتك (الا (٢١٢) باذنه) اى الخطاب له من غير خوف ولا حياء او الا ان يترك او يعرض عنه المجيب

(قوله فهو) اى السيد (قوله اجبتك مثلاً) مقول لقوله بان يقول امره رشيدى (قوله وذلك) اى حصول
 التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصرح) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله لا بد منها) الخ جرى عليه
 النهاية (قوله لا تستحي منه) اى من اجابة الخطبة فكان الاولى للناثيث (قوله اى الخطاب) الى قوله ومنه
 سفره فى المغنى الى قول الماتن ومن استشير فى النهاية (قوله اولاً ان يترك) بان يصرح بعدم الاخذ فلا يتكرر
 مع قوله الاق او يعرض هو اى الخطاب امره عش (قوله ومنه) اى اعراض الخطاب (قوله المنقطع)
 ويظهر ان المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية امره عش (قوله
 لا يستثناء) الخ تعليل لما استثناء الماتن والشارح (قوله ما ذكر) اى اعراض الخطاب والمجيب (قوله صريحاً)
 الى قول الماتن ومن استشير فى المغنى الا قوله او كان الى ومن خطب (قوله بان لم يذكر الخ) بان سكوت عن
 التصريح للخطاب باجابة او رد السالك غير بركى سكوتها امره مغنى (قوله المقطوع به) اى بالقول
 الاظهر فى السكوت اى فتعييره بالظاهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يبطل بها) اى بالخطبة الثانية امره عش
 (قوله مطلقاً) اى علم الثانى بما يأتى أولاً (قوله لكن وقع اعراض) اى صريح فلا يتكرر مع قوله
 الاق او طال الزمن الخ (قوله كاسر) اى انفا (قوله او حرمت الخطبة) كان خطب في عدة غيره امره مغنى
 ويظهر انه معطوف على قوله اجيب تعرضاً (قوله كاسر ايضاً) اى غير مرة (قوله لاصل الا باحة الخ) عبارة
 شرح المنهج اذ لا حق للاول فى الاخير اى فيما اذا حرمت الخطبة واسقوط حقه فى التيقظ اى فيما حصل
 اعراض باذن او غيره من الخطاب والمجيب ولا لاصل الا باحة فى البقية اى فيما اذ لم يجب الخطاب الاول او
 اجيب تعرضاً مطلقاً الى قول الشارح لكن وقع الخ (قوله بنحو اذنه الخ) دخل فى التحورد الخطاب
 واعراض المجيب (قوله فلا يخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فخطبة اولى) اى حتى لو عاد الى
 الاسلام لا يعود حقه امره عش (قوله ومن خطب خمساً معاً الخ) اى وصرح له بالاجابة امره مغنى (قوله او
 مرتباً) اى مع قصد ان ينسكب منهن اربعاً اخذاً بما قد مر فيهما لو كان تحت اربع وخطب خامسة او نحو اخت
 زوجته وقضية الحرمة عند الاطلاق امره عش (قوله خطبة اهل الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله امره
 رشيدى (قوله فمن خطب) ببناء المفعول (قوله اولم يرد) اى المخطوب وقوله واحدة اى تزوجها
 (قوله بالشروط) اى شروط حرمة الخطبة الثانية وقوله السابقة اى فى قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان
 لم تسكن) اى الخطبة فى بعض النسخ لم يكمل بالياء من الثلاثى وعليه فاعدد دفعه (قوله لم تسكن) ينبغى
 وكذا اذا كل او كان متزوجاً بربع اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما اذ لم يعزم مره امره سم (قوله
 مطلقاً) اى وجدت الشروط السابقة ولا (قوله او نحو عالم) الى قوله ولا ينافيه فى المغنى والى قول الماتن
 ويستحب فى النهاية الا قوله والنص الى مقتضى الخ (قوله او نحو عالم الخ) عبارة للمغنى وخطوبة او غيرها

او يعرض هو كان يطول
 الزمن بعد اجابته حتى
 تشهد قرائن احواله
 باعراضه ومنه سفر البعيد
 المنقطع لاستثناء الاذن
 والترك فى الخبر وقيس بهما
 ما ذكر (فان لم يجب ولم
 يرد) صريحاً بان لم يذكر
 له واحد منهما اؤذكره
 ما شمر باحدهما او بكل
 منهما (لم يحرم فى الاظهر)
 المقطوع به فى السكوت
 اذ لم يبطل بها شىء مقرر
 وكذا ان اجيب تعرضاً
 مطلقاً او تصريحاً ولم يعلم
 الثانى بالخطبة او علم بها ولم يعلم
 بالاجابة او علم بها ولم يعلم
 كونها بالصرح او علم كونها
 به ولم يعلم بالحرمة او علم
 بها لكن وقع اعراض احد
 الجانبين كاسر او حرمت
 الخطبة او نسكب من يحرم
 جمع المخطوبة معها او طال
 الزمن بعد الاجابة بحيث
 يعد معرضاً كاسر ايضاً او
 كان الاول حرباً او مرتداً
 لاصل الا باحة مع سقوط
 حقه بنحو اذنه واعراضه
 والمراد لا ينسكب فلا يخطب
 وطرو رده قبل الوطء
 يفسخ العقد فالخطبة اولى
 ومن خطب خمساً معاً او

مع السيد ان اذنت لوليها فى اجابته او فى تزويجها (قوله وادعاء انه لا بد منها من نطقها الخ) اعتمد هدام (قوله
 والا ان يترك او يعرض عنه المجيب الخ) سئل الجلال السيوطى عن خطب امرأة ثم رغبته عنها
 او وليها هل يرفع التحريم عن ريد خطبتها وهل الخطبة عقد شرعى وهل هو عقد جائز من الجانبين فاجاب
 بقوله يرتفع تحريم الخطبة على الغير بالرغبة عنه فيما يظهر وان لم يشعر ضواله وانما امر ضوالم اذا سكتوا او
 رغب الخطاب والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تخيل كونها عقداً فليس بلازم بل جائز من الجانبين
 قطعاً وما يحتمل من ارتفاع التحريم بالرغبة عنه ما هو من جزم الشارح بقوله او يعرض المجيب (قوله
 فان لم يكمل العدد الخ) ينبغى وكذا اذا كل او كان متزوجاً بربع اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف

مرتباً بمحض خطبة احدهما حتى يحصل نحو اعراض او يعقد على اربع ويسن خطبة اهل الفضل من الرجال فمن
 خطب واجاب والخطبة مكتملة للعدد الشرعى او لم يرد الا واحدة حرم على امراته ثانياً خطبته بالشروط السابقة فان لم يكمل العدد ولا
 اراد الاقتصار على واحدة فلا حرمة مطلقاً لا مكان الجمع (ومن استشير فى خطاب) او نحو عالم بان يرد الا اجتماعه او معاملته هل يصلح اولا

أول يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالمبيع غيباً أن يخبر به من يريد شراءه مطلقاً خلافاً لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا إذ لم يستشر فارقاً بأن الاعراض أشد حرمة من الأموال وذلك لأن الضرر هنا أشد لأن فيه تكشف بضع وهتك سواء وذو المروءة يسمح في الأموال بما لا يسمح به هنا (ذكر) وجوباً في الأذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى القفال وابن الصلاح (٢١٣) وابن عبد السلام (مساوية) الشرعية

وكذا العرفية فيما يظهر أخذاً من الخبر الآتي وأما معاوية فصعلوك لا مال له أي عيوبه سميت بذلك لأنها تسمى صاحبها أي ما ينزجر به منها أن لم ينزجر بنحو ما يصلح لك كما قاله المصنف كالغزالي ولا ينافيه الحديث الآتي خلافاً للاذرعى لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم علم من مستشيرته أنها وإن اكتفت بنحو لا يصلح لك نظن وصفاً أقبح مما هو فيه فبين دفعا لهذا المحذور ولا يقاس إبه عليه السلام غيره في ذلك فيلزمه الاقتصار على ذلك وإن توم نقص الخش لأن لفظه لا تقيد به فلا مبالاة بإيهامه (بصدق) ليحذر بذلاً للنصيحة الواجبة وصح أنه صلى الله عليه وسلم استشير في معاوية وأبي جهم فقال أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه كناية عن كثرة الضرب قيل أو السفر وأما معاوية فصعلوك لا مال له نعم إن علم أن الذكر لا يفيد امسك كالمضطر لا يباح له إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ منه أنه يجب ذكر الاخف فالأخف من العيوب وهذا

من أراد الاجتماع عليه لنحو معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه (قوله أول يستشر في ذلك) هذا هو المعتمد اه معنى (قوله على من) أي اجنب اه معنى (قوله مطلقاً) أي استشير أولاً (قوله فيه) وقوله هنا أي في مريد نحو النكاح (قوله فارقاً) أي بين مريد نحو النكاح ومريد نحو البيع (قوله بأن الاعراض الخ) لعل المراد أن من فرق بقول الاعراض أشد حرمة أي احتراماً فاحذر من هتكها بخلاف الأموال اه عش (قوله وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق وهما خطأ خلافاً لما في الرشدي من أنه من كلام الفارق (قوله لأن الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوى وقوله هنا أي في الاعراض (قول المتن مساوية) أي وأن لم تتعلق بما يريد كإن أراد الزواج وكان فاسقاً وحسن العشرة مع الزوجات فيذكر للزوجة الفسق وأن لم تسأل الزوجة عن ذلك اه عش (قوله وأما معاوية الخ) بدل من الخبر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينزجر به الخ يرجع لعيوبه اه سم (قوله سميت) أي عيوب الإنسان بذلك أي بلفظ المساوى لأنها أي العيوب وذكرها (قوله ولا ينافيه) أي تقييد المتن بقوله أن لم ينزجر الخ (قوله ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره) قد يقال في الفرق أن ألفاظه صلى الله عليه وسلم متوفرة للدواعي على نقلها في تكرر حصول الإيهام بتكررها بخلاف الفاظ الغير فليتأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله فيلزمه) أي الغير المساوى مع حصول الانزجار بنحو ما يصلح لك (قوله على ذلك) أي نحو ما يصلح لك (قوله وإن توم) أي من الاقتصار على ذلك (قوله لأن لفظه) أي الغير وقال عش أي قول الرسول لا يصلح لك اه (قوله ليحذر) أي الناس من مصاهرته أو أخذ العلم عنه ومعاملته اه كرى ثم قوله ذلك أي قوله ويظهر في المغنى الآية قوله نعم إلى يجب ذكر الاخف وقوله أي عرفاً ولو بآشارة وقوله بالقلب إلى ومن أنوعها وقوله بأن يذكر إلى وبجهرته وقوله لكن إلى وشهرته (قوله بذلاً الخ) علة للعلل المذكورة (قوله في معاوية) هو غير ابن أبي سفيان اه عش (قوله إن علم) لعل المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله امسك) أي لم يذكر شيئاً من مساوية اه كرى بل ولا يقول بنحو لا يصلح لك ايضاً (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قوله كالمضطر الخ (قوله وهذا) أي ذكر مساوى نحو الخاطب (قوله أحد أنواع الغيبة الخ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

القدح ليس بغيبة في سسته ه متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن ه طلب الاعانة في إزالة منكر

اه عش (قوله وهي) مطلق الغيبة (قوله ذكر الغير بمافيه الخ) أي بأن يقول فلان الفاسق أو أبو الفاسق أو زوج الفاسقة مثلاً وخرج بذلك كره ذكر ولده أو زوجته فقط من غير تعرض لذكره فإنه لا يكون غيبة كما هو واضح فتنبه اه رشيدى (قوله بمافيه) أي أما بما ليس فيه فهو كذب صريح اه عش (قوله بما يكره) عبارة للمغنى ما يكرهه اه بالضميم (قوله لا بنحو صلاح) أي من الاوصاف الحميدة اه عش (قوله ولو بآشارة) يبدوا رسا ورجف اه معنى (قوله وبالقلب) الأولى وبالقلب (قوله بأن أصر فيه) أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطو وفيه (قوله ومن أنوعها الجائزة الخ) يعني من الأسباب المبيحة للغيبة كما عبر بذلك المغنى (قوله لذى قدرة الخ) مفهومه الحرمة إذا لم يكف لذلك اه عش (قوله أو الاستعانة) ظاهره أنه عطف على انصافه وكان الأولى عطفه بالو أو على التظلم وقوله أودع معصية عطف على تعبير منكراً عطف خاص على عام فكان الأولى العطف بالو أو كافي النهاية وقوله والاستفتاء وقوله وبجهرته الخ وقوله

ماذا لم يعزم مر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينزجر به يرجع لعيوبه (قوله

أحد أنواع الغيبة الجائزة وهي ذكر الغير بمافيه أو في نحو ولده أو زوجته أو ماله ما يكره أي عرفاً وشرعاً لا بنحو صلاح وإن كرهه فيما يظهر ولو بآشارة أو إيهام بل وبالقلب بأن أصر فيه على استحضار ذلك ومن أنوعها الجائزة ايضاً التظلم لذى قدرة على انصافه أو الاستعانة به على تغيير منكر أو دفع معصية والاستفتاء بأن يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه المفقى وإن أغنى لإجماله لأنه قد يكون في التعمين فائدة

وبجواهرته بفسق او بدعة بان لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جلباب الحياء فلم يبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي ان تكون بجواهرته بصغيرة كذلك فيذكرها (٣١٤) فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريفه بغيره لا للتقص

ويظهر في حالة الاطلاق انه لا حرمة ولو استشير في نفسه وفيه مساو فقيه تردد والذي يتجه انه يلزمه ان يقول لا اصلح لكم فان رضوا به مع ذلك فواضح والاوله الترك او الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعا او عرفانيا يظهر نظير مامر وبحث الاذرى تحريم ذكر ما فيه جرح كذا يعيدون ان امكن توجيهه بان له مندوحة عنه بترك الخطبة وقول غيره ولو علم رضاهم بعينه فلا فائدة لذكره بدان استشارتهم له في نفسه تدل على عدم رضاهم فتعين الاخبار او الترك كما تقرر والنص على انها لو اذنت في العقد لم يجز ذكر المساوى ينبغي ان يحمل على ما اذا ظهر بقرائن الاحوال عدم رجوعه عنه وان ذكرت فهو موافق لما مر ان جواز ذكره مامشروط بالاحتياج اليه فتوجيهه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة انما ياتي على الوهم السابق انه لا يجب ذكر المساوى الا بعد الاستشارة فعلى الصواب انه يجب وان لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء كانت غيبة ام فطينة خلافا لمن اوهم كلامه فرقا بينهما ومقتضى ما تقرر ان فرضهم

وشهرته الخ كل منهما عطف على التظلم (قوله وبجواهرته الخ) ظاهره وان لم يقصد بذلك زجره عن المعصية اه عش وفي المغنى وشرح الروض مانصه قال الغزالي في الاحياء الا ان يكون المظاهر بالمعصية عالما يقتدى به فمتنع غيبته لان الناس اذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب وغية الكافر محرمة ان كان ذميا ومباحة اذا كان حربيا اه (قوله او بدعة) من عطف الخاص على العام فكان الاولى العطف بالواو (قوله بغير متجاهر) بصيغة اسم المفعول وقوله به نائب فاعله والضمير راجع للموصوف المقدر ان بغير امر متجاهر به عبارة النهاية بغير ما تجاهر به اه وهى احسن (قوله كذلك) اى كالمتجاهر بفسق (قوله ولو استشير) الى قوله فان رضوا في المغنى (قوله فان رضوا به) اى فنعوا بذلك وامتنعوا منه اه كردى (قوله مع ذلك) انظر ما فائدته (قوله بما فيه من كل الخ) الا وفق لما مروى ان اسقاط كلمة كل (قوله نظير مامر) هو قوله ان لم ينزج الخ اه كردى اقول واقرّب منه قوله يجب ذكر الاخف الخ واظهر منهما قوله وكذا العرفية فيما يظهر (قوله وقول غيره الخ) يؤيده بل يصرح به قوله السابق نعم ان علم ان الذكر لا يفيد الخ (قوله تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للردود لان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد يمنع قوله لما مر اى في شرح بصدق ذلك لا يكون الخ (قوله وان ذكرت) غاية لعدم الرجوع (قوله فهو الخ) اى النص وقوله ان جواز الخ بيان لما مر (قوله فتوجيهه) اى النص (قوله انه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله انه يجب الخ بيان للصواب وقوله وان لم يستشر غاية (قوله كانت) اى الاذنى العقد (قوله ومقتضى ما تقرر) اى الصواب المذكور (قوله بترتيبه السابق) اى بان يقول اننا اصلح لكم ثم يذكر الاخف فلا خف (قوله وان لم يستشر) بيّنا المفعول غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للخاطب) الى قوله وذكر الماوردى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان كان وكذا الى خاطبا وقوله عند ارادة العقد الى وهى اكيد (قوله ان جازت الخطبة الخ) اى بان كانت الخطوبة خالية عن الموانع اهرشيدى (قوله لا بالتعريض) اى فقط وقوله فيما فيه تعريض اى يجوز فيه التعريض فقط (قوله صار تصريحاً) مقتضاه حرمتها حينئذ وهو ظاهر اه عش (قول الملق تقديم خطبة) وتبرك لائمة بما روى عن ابن مسعود موقفا ومرفوعا قال اذا اراد احدكم ان يخاطب الحاجة من نكاح او غيره فليقل ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور افئسا وسينات اعمالنا ان يهد الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا ايها الناس اتقوا ربكم الى قوله رقيب يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما وتسمى هذه الخطبة الحاجة وكان الفقهاء يقول بعد ما ما بعد فان الامور كلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء وبحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما اخر ولا مجتمع اثنان ولا يفترقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وان بما قضى الله تعالى وقدر ان خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم اجمعين مغنى وشرحا للروض

تدل على عدم رضاهم قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للردود لان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاشارة فان قيل بل قد مجتمعان بان يعلم رضاهم بعيب مخصوص لكن استشاروه حذرا ان يكون فيه غيره قلنا يمنع توجه الرد ايضا حينئذ لان الذى ادعاه هذا القائل عدم ذكر ذلك العيب الذى علم رضاهم به لا عدم ذكر العيب مطلقا وقد يلتزم هذا المدعى مع الاستشارة فيكنى حينئذ ان يجيبهم بنحو ليس بى ما نكرهونه فليتأمل (قوله صار تصريحاً) قد تمنع هذه الملازمة اذ يتصور كون الخطبة بالتعريض فقد كان يسدل جثمتكم خاطبا كرىمتم بنحو وبعد فرب راغب فى كرىمتم ومن يجد مثلها ويقول الولي ليس الراغب فى

التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتقييد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق وان لم يستشره هو قياس والبهجة من غلم يبيعه عيبا يلزمه ذكره مطلقا (ويستحب) للخاطب او نائبه ان جازت الخطبة بالتصريح لا بالتعريض كما يحثه الجلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سنت فيما فيه تعريض صار تصريحاً (تقديم خطبة)

بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسر هاء الخبر كل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصى بالتقوى ثم يقول جئتمكم وإن كانوكيلا قال جاءكم موكل أو جئتمكم عنه خاطبا كريمتكم أو فئاتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست برغب عنك ونحوه (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند إرادة التلغظ به سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه واجبي قال (٢١٥) شارح وهي أكد من الأولى (ولو خطب

الولي) كما ذكر ثم قال وزجنتك

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله ﷺ قبلت)

إلى آخره (صح النكاح)

وإن تغلل ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمة القبول مع قصره

فليس اجنيا عنه وإن لم

يقبل بنده (بل) على الصحة

(يستحب ذلك) للخبر السابق

(قلت الصحيح لا يستحب

والله أعلم) بل يستحب تركه

خروجا من خلاف من

أبطل به وكذا في الأذكار

لكن الأصح في الروضة

وأصلها نداء بزيادة الوصية

بالتقوى وإطال الأذرع

وغيره في تصويبه وتقلده معنى

واستبعد الأول بان عدم

الندب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

الماوردي أنه صلى الله عليه

وسلم لما تزوج فاطمة عليها

رضي الله عنهما خطبا جميعا

قال ابن الرفعة وحينئذ

الحجة فيه للندب ظاهرة لأنها

إنما تكون من كل مقدمة

كلامه والوارد كما بينته

في كتابي الصواعق المحرقة

أه زوجه بها في غيبته وأنه

والبهجة (قوله بضم الخاء) وهي الكلام المفتتح بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم الختم بالوصية والدعاء اه معنى (قوله السابق) أي في أول الكتاب اه ع ش (قوله فيبدأ) أي الخطاب أو نائبه اه معنى (قوله ثم بالصلاة الخ) أي ثم يأتي بالصلاة الخ (قوله أو جئتمكم عنه الخ) وينبغي أن مثله جئتمكم خاطبا كريمتكم موكل في الخطبة اه ع ش (قوله كريمتكم) زاد المغني ثلاثة اه وزاد الحلبي لي أول ابني أولي زيد مثلا اه (قوله أو فئاتكم) الفتى الشاب والفتاة الشابة والفتى أيضا السخى الكريم اه ع ش عن المختار (قوله فيخطب الولي الخ) أي في الهجرة مطلقا وفي غيرها باذنها في الإجابة ولا يبعد ندها من المرأة إذا خطبت من نفسها لأن المقصود منها مجرد الذكر بل هذا ظاهر إطلاقهم اه ع ش (قوله واجنبى) قول المتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مثله في الروض وقال شارحه عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى من ذكر أي الولي والزوج فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى أحد العاقلين أو اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين القبول والایجاب إذا لم يكن أحد العاقلين اه سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية اغتفار ذلك (قوله وهى آكد الخ) معتمد اه ع ش (قوله وإن تغلل ذلك) أي قول الزوج الحمد لله الخ بين الايجاب والقبول وكذا الضمائر الالية في قوله لان مقدمة الخ (قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) هذا هو المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله وكذا) أي صحح عدم الاستحباب (قوله واستبعد) أي لا ذرعى الأول أي عدم الاستحباب عبارة المغنى وما صححه هنا مخالف للشرحين والروضة فإن حاصل ما فيهما وجهان أحدهما البطلان لأنه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى والثاني ونقله على الجمهور واستحبابه فالقول بأنه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما قال لا ذرعى ولم أر من قال لا يستحب ولا يبطل فضلا عن ضعف الخلاف ومتى قبل لا يستحب اتجه البطلان لأنه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى وذكر البلقيني نحوه وفي كلام السبكي إثارة اليه والاولى أن يحمل البطلان على ما إذا طال (قوله أعاده) أي صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جرما) إلى قوله وعن أنقضى في المغنى وإلى التهمة في النهاية لإقوله وعن أنقضى إلى واشترط وقوله وان لا يرجع المبتدى إلى وان يقبل (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله وضبطه القفال بان يكون الخ) والاولى أن يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيدى وهى الضبط بالعرف مراد القفال كما أشار إليه الاذرعى حيث فسره به اه عبارة ع ش ويجوز أن يكون مراد القفال بما ذكره ضبط العرف فلا تنافى بينهما اه (قوله ويؤخذ الخ) قال المتولى ويشترط علم الزوج بحل المنكوحه لكن في البحر لو تزوج امرأة وهو يعتقدان بينهما أخوة من رضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على الصحيح من المذهب والاول اوجه اه معنى (من طلب الخ) عبارة المغنى إذا صدر من القائل الذى يطلب منه الجواب اه (ومن أنقضى) عطف على قوله ممن طلب الخ (قوله لا يضر) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما وقول بعضهم لو قال وزجنتك الخ صحيح والمنازعة فيه بأنه وهم مفرقة على أن الكلمة في البيع ممن

كريمتنا برغب عنه أو نحو ذلك (قوله في المتن) ولو خطب الولي إلى قوله (صح النكاح) لما ذكر مثله في الروض وعلمه شارحه قال عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى من ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه فهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى أحد العاقلين أو اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين

لمساجد أخبره بان الله تعالى أمره بذلك لقول رضى فان ورد ما قاله الماوردي فاعلمه أعاده لما حضر طيبيا لحاظه وإلا فن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يزوج من شاء من شاء بلا إذن لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم قال في الاذكار ويسيرون التي امام العقد أطول من خطبة الخطبة (فان طال الذكر الفاصل) بينهما (لم يصح) النكاح جز ما لا شعارة بالاعراض وكونه مقدمة للقبول لا يستدعى اغتفار طوله لان المقدمة التي قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يغتفر طوله وضبطه القفال بان يكون زمته لو سكتا فيه لخروج الجواب عن كونه جوابا ويؤخذ ما مر في البيع أن الفصل باجنبى ممن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن أنقضى كلامه لا يضر إلا إن طال لقول بعضهم لو قال وزجنتك

فاستوص بها فقبل لم يصح وهم وبالسكوت يضربان طال واشترط وقوع الجواب بمن خوطب دون نحو وكيله وان يسمعه من بقره وان لا يرجع المبتدى وان تبقى اهليته واهلية الاذنة المشترط إذنها إلى انقضاء العقد وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة المهر وإن لم يتم المبتدى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما يأتي بحجته هنا نعم في اشتراط فراغه من ذكر المهر وصفاته وقوة وإنما اشترط هذا ثم بالنسبة للتم لان ذكره من المبتدى شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالقياس صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة المصححة وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا ان (٢١٦) يجاب بانه مع تكلم المبتدى لا يسمى جوا باليقع لغوا وفيه ما فيه (تمت) يندب الزوج

في شوال والدخول فيه للخبر الصحيح فيهما عن عائشة رضي الله عنها مع قولها ردا على من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل في فيه وأى نسائه كان أحظي عنده منى وكون العقد في المسجد الامر به في خبر الطبراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر اللهم بارك لامي في بكورها حسنة الترمذي وبه يرد ما اعتيد من إيقاعه عقب صلاة الجمعة نعم إن قصد بالتأخير اليه كثرة حضور الناس لاسيما العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كان أولى وقول الولي قبيل العقد أزوجك على ما امر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والدعاء لكل من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلام الاذكار انه يسر ايضا كيف وجدت اهلك

انقضى كلامه لا يضرب وقد مر رده اه (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنبيا اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تخلل الاجنبي يبطل البيع ولو من انقضى كلامه بقياسه النكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط الخ) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المغنى ذلك الاشتراط (قوله إلى انقضاء العقد) تنازع فيه الفعلان قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) اى اما هو فالتخالف فيه يفسد المسمى فيجب مهر المثل وإن كان دون ماسماه الزوج لانه المرد الشرعى دون النكاح اه (قوله وقوة) اى فينفذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه ع (قوله فالقياس) عبارة النهاية فالوجه اه (قوله وإن كان الخ) غاية والضمير للشق الآخر وكذا ضمير بانه (قوله في أثناء ذكر المهر الخ) اى او قبل ذكره بالمرأة اه ع (قوله وفيه ما فيه) اى فالوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اه ع (قوله يندب الزوج) اى قوله لخبر اللهم في النهاية والمغنى الا قوله ويوم الجمعة كما مر (قوله وقول الولي) اى قوله وظاهر كلام الاذكار في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قوله وقول الولي) عطف على قوله الزوج الخ وكتب عليه ع ش ما نصه اى فلا يطلب ذلك من غيره وعليه دلواتي به اجنبي لا تحصل السنة اه وظاهر ان لثائب الولي حكمه (قوله قبيل العقد) اى فيقول ذلك اولاً ثم يذكر الايجاب ثانياً اه ع ش (ازوجك) زاد المغنى هذه او زوجتك اه وعبارة النهاية زوجتك اه قال ع ش اى اريد ان أزوجك الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) اى عن حضرة سواء الولي وغيره اه ع ش (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية للزوج اه (قوله عقبه) اى العقد فيطول بطول الزمن عرفاً وينبغي ان من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذا تلى الزوج وإن طال الزمن ما لم تنفذ نسبة القول الى التهنئة عرفاً اه ع ش (قوله انه يسر الخ) اى بعد الدخول وينبغي للزوج ان يحجبه بالدعاء له في مقابلة ذلك ولا ينبغي ذكر اوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك إذا كانت الاوصاف مما يستحى من ذكرها اه ع ش (قوله لما صح الخ) وجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون باجتهاد منها او انها كانت فهمت استحباب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما اه ع ش (قوله وإنما هو) اى الاستفهام (قوله لما اشرت الخ) اى بقوله ما فيه من نوع استهجان الخ (قوله وهو) اى الدعاء (قوله بالرفاء الخ) اى اعزست بالرفاء الخ اه ع ش (قوله المالد) اى وكسر الراء اه معنى (قوله مكروه) لورود النهى عنه اه معنى (قوله والاخذ) كقوله الآتى وفعله الخ عطف على قوله الزوج الخ (الامر به) اى بما ذكر من التنظيم وما بعده ويحتمل من الاخذ بالناسية وما بعده (قوله في ولهن الخ) اى في نفسه (قوله لاني احب

القبول والاجاب إذا لم يكن احدا العاقلين (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنبيا (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تخلل الاجنبي يبطل البيع ولو من انقضى كلامه بقياسه النكاح فلا وهم فيأذ كره بعضهم ان سلم ان ذلك من الاجنبي لكان الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط الخ) عطف على ان في ان الفصل الخ (قوله نعم في اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلام الاذكار الخ) يؤخذ

بارك الله لك لما صح انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب خرج فدخل على عائشة فسلم فقالت عليك السلام ورحمة الله وكيف وجدت اهلك اهلك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل نسائه وكل قالت ما قالت عائشة وقد يقال قولهن له كيف وجدت اهلك يؤخذ منه نده مطلقا لما فيه من نوع استهجان مع الاجاب لاسيما العامة وقد يجاب بان هذا الاستفهام ليس على حقيقته بدليل انه صلى الله عليه وسلم لم يحجب عنه وإنما هو للتقرير اى وجدتها على ما تحب ومع ذلك ينبغي أن لا يندب هذا الا لعارف بالسنة لما اشرت اليه وهو بالرفاء المالد أى الالتئام والبنين مكروه والاخذ بناصيتها اول لقائها ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه ثم إذا اراد الجماع تغطيا بثوب وقدم ما قبيله التنظيف والتطيب والتشيل ونحوهما ينشط له الامر به قال ابن عباس في ولهن الذي عليهن اني لاحب ان اتزين ازوجتي كما احب ان تزين لي لهذه الآية

وقال كل منهما ولو مع الياس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وليتحرر استحضار ذلك بصدق في قلبه عند الانزال فان له اثرا ينافي صلاح الولد وغيره ولا يكره للقبلة ولو بصحرا ويكره تكلم احدهما أثناء لا شيء من كيفياته حيث اجتنب الدبر الامامية حتى طيب عدل بضرره ويحرم ذكر تفاصيله بل صح ما يقتضى انه كبيرة (٢١٧) ومرا فاحكم تخيل غير الموطوء قيل

يحسن تركه ليلة اول الشهر ووسطه واخره لما قيل ان الشيطان يحضره فيمن ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبفرضه المذكور الوارد يمتنع ويندب اذا تقدم انزاله ان يميل لتنزل وان وان يتحرى به وقت السحر للاتباع وحكمته انفاء الشيع والجوع المفرطين حيث اذا هو مع احدهما مضر غالبا كالافراط فيه مع الكلف وضبط بعض الاطباء انفعه بان يجد داعيته من نفسه لا بواسطة كنفكر نعم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاعجبته به وعلمه بان ما مع زوجته كما مع المرنثوق ففعله يوم الجمعة قبل الذهاب اليها اولياتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له بادوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح كعفة او نسل وسيلة لمحبوب فليكن محبو بافيا يظهر وكثيرون يخطئون ذلك فيتولد منه امور ضارة جدا فليحذر وطء الحامل والمرضع منهي عنه فيكره ان خشى منه ضرر الولد بل ان تحققة حرم ومن اطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش

(الخ) مقول قال (قوله وقال كل الخ) عطف على تعظيما عبارة النهاية وتقول كل منهما الخ عطف على التزوج الخ (قوله كل منهما الخ) علم منه ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية اه سم وظاهر المغنى انه سنة للزوج فقط (قوله ولو مع الياس الخ) اى اكبر او غيره من صغر السن والخل اه عش (قوله استحضار ذلك) اى قوله بسم الله الخ اه عش (قوله تكلم احدهما الخ) زاد النهاية بما لا يتعلق به اه قال عش هل منه ما يرغب الزوج في الجماع ما يفعله النساء حالة الوطء من الغنج مثلا في نظر والاقرب الكراهة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان الماراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يتمكن معها ان تمام مراده في الوطء اه (قوله لا شيء من كيفياته) اى لا يكره شيء من كيفيات الجماع من كونها مضطجعة او مستقلة على الجانب واقامة او من جانب القبل والدير او غير ذلك اه كردى (قوله بل صح ما يقتضى كونه كبيرة) ظاهره ولو مرة واحدة اه عش (قوله حكم تخيل الخ) وهو حل ذلك عند جمع محققين اه نهاية (قوله قيل يحسن الخ) الى قوله ويرد عزاء المغنى الى الاحياء وافرعه (قوله ووسطه) اى النصف منه (قوله يحضره الخ) اى الجماع في هذه الليالي ويجماع اه مغنى (قوله المذكور الخ) اى المارافقا (قوله ان يميل لتنزل) ويظهر ذلك باخبارها او بقرائن تدل عليه اه عش (قوله اذهر) اى الجماع وكذا ضمير فيه وضمير انفعه (قوله وضبط بعض الاطباء) ويسن ملاعبة الزوجة ليناسا وان لا يخليها عن الجماع كل اربع ليال مرة بلا عذرا ه فتح المعين (قوله نعم في الخبر الخ) هو في حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الواسطة اه عش (قوله به) متعاقبا مر الخ والضمير للجماع (قوله وفعله الخ) اى ويندب فعله الخ اه عش (قوله عند قدومه الخ) اى في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اه عش (قوله من سفر) اى تحصل به غيبة عن المرأة عرفا اه عش (قوله والتقوى له) اى للجماع مبتدأ خبره قوله وسيلة الخ اه كردى (قوله ذلك) اى رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) اى بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اه عش (قوله بل ان تحققة الخ) عبارة النهاية بل ان غلب على ظنه حرم اه قال عش ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوى الظن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه لولد بما لا يتحمل عادة كملاك لولد اه

(فصل) في اركان النكاح (قوله في اركان النكاح) الى قوله وجزم في النهاية الا قوله اربعة فابدلها بخمسة بجعل الزوجين ركنين وسياتي عن عش الجمع بينهما (قوله وتوابعها) اى ككناك الشغار وكالشهادة على اذن المرأة اه عش (قوله وهى) اى الاركان (قوله وشاهدان) عدما ركنا لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الاخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الاخر وجعلهما احج ركنوا احدا يتعلق العقد بهما فلا تخاف بينهما اه اى بين النخفة والنهاية (قوله المستدعى لطول الكلام الخ) ولا يضر ان كثير اما يعلمون تقديم الشيء بقلة الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه حلى (قوله وكذا القبول) اى في انه يعتد به من الما زال اه عش (قوله مثلا) راجع لقوله مواجى فلانة (قوله وظاهره) اى كلام البعض (قوله مع الاطلاق) اى بلا نية شيء من الاجاب والوعد (قوله ما مر) اى

من المعنى والاستدلال الاتي ان هذا بعد الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الخ) فعلم ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية

(فصل) في اركان النكاح وتوابعها (قوله المستدعى لطول الكلام عليها) كثيرا ما يعلمون تقديم

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - سابع) منه ضررا (فصل) في اركان النكاح وتوابعها وهى اربعة زوجان وولى وشاهدان رصيعة وقدمها لا ينتشار الخلاف فيها المستدعى لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) ولو من هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجتك وانكحتك) موليت فلانة مثلا وجزم بدعهم بان ازوجك او انكحتك كذلك ان خلا عن نية الوعد وظاهره الصحة مع الاطلاق وفيه نظر والذى يتجه ان ياتي به انما امر اخر الضمان في اودى المال بل لو قيل ان اختصاص ما هنا بمزيد

احتياطاً أو جب أن لا يغتفر فيه موهم الوعد مطلقاً لم يعد ثم رابت البلقني اطلق عنهم عدم الصحة فيهما ثم بحث الصحة اذا انسلخ عن معنى الوعد بان قال الان وهو صريح فيما ذكرته (وقول) مرتبط بالايجاب كما مر آنفاً (بان يقول الزوج) ومثله وكيله كما سنده (تزوجت) ها (او نكحت) ها فلا بد من دال عليهما من نحو اسم او ضمير او اشارة (او قبلت) او رضيت لافعلت واتحادهما في البيع لا ينافي هذا كما يظهر بالتأمل (نكاحها) بمعنى انكاحها ليطابق الايجاب ولا استحالة معنى النكاح هنا اذ هو المركب من الايجاب والقبول كما مر وروى الأجرى ان الواقع من علي في نكاح فاطمة رضى الله عنهم رضيت نكاحها (او تزويجها) أو النكاح أو التزويج ولا نظر لايام نكاح سابق حتى يجب هذا او المذكور خلافاً لنزعه لان القرينة القطعية بان المراد قبول ما اوجب له تغني عن ذلك لاقبلت ولا قبلتهما مطلقاً ولا قبلته الا في مسألة المتوسط على ما في الروضة لكن ردوه ولا يشترط فيها ايضاً تخاطب فلو قال الولي زوجته ابنتك فقال زوجته على ما اقتضاه

من أن قوله أودى المال وعد بالالتزام نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى انشاء عقد الضمان انعقد به اه (قوله مطلقاً) اى وجدت قرينة صارفة الى العقد او لا (قوله فيهما) اى ازوجك وانكحك (قوله وهو) اى كلام البلقني صريح فيما ذكرته اى اطلاقه المذكور صريح في قول الشارح بل لو قيل الخ ويحتمل المذكور صريح فيما قبله من قوله والذي يتجه الخ (قوله مرتبط بالايجاب الخ) ولا يضر تغلل خطبة خفيفة من الزوج وان قلنا بعدم استحبابها خلافاً للسبكي وابن ابي الشريف ولا يقل قبلت نكاحها لانه من مقتضى العقد اه فتح المعين وقوله ولا يقل قبلت الخ لا ينافي ما يأتي في أوائل الفصل الآتي من قول الشارح كانه نهاية ولا يصح ايضاً قل تزوجتها الخ لان هذا فيما اذا قاله الولي بعد الايجاب وما يأتي فيما اذا اقتصر عليه بدون سبق الايجاب ولحوقه (قوله كما مر آنفاً) اى في قول المصنف فان طال الذكرا الفصل لم يصح وقول الشارح هناك ان الفصل بالسكون يضر ان طال (قوله كما سنده) اى في فصل لا ولا يفرق (قوله فلا بد من دال) الى قوله وروى الاجرى في النهاية الا قوله لا فعلت الى المتن وكذا في المعنى الا قوله ولا استحالة الخ (قوله من دال عليها) اى الزوجة اه ع (قوله او رضيت) ومثله اجبت أو اردت كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومعنى (قوله واتحادهما الخ) اى رضيت وفعلت (قوله لا ينافي هذا) اى تغايرهما في النكاح (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً له لكن يردان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً له ويحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً له بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول اه سم (قوله بمعنى انكاحها) كما صرح به جمع من اللغويين اه معنى (قوله كما مر) اى أول الباب (قوله وروى الاجرى الخ) الانسب ذكره قبيل قول المصنف نكاحها (قوله حتى يجب هذا) اى لفظ هذا بان يقول هذا النكاح او لفظ المذكور بان يقول النكاح المذكور رسم وكردى (قوله عن ذلك) اى عن ضم لفظ هذا والمذكور (قوله لا قبلت) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله من عامي ثم قوله ذلك عطف على قول المتن او قبلت نكاحها او تزويجها (قوله لا قبلت) اى فقط من غير ذكر نكاحها او تزويجها اه ع (قوله مطلقاً) اى في مسألة المتوسط وغيرها (قوله لكن ردوه) معتمد اه ع عبارة سم اى بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه (قوله ولا يشترط فيها) اى في مسألة المتوسط والحاصل في مسئلته ان يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت ببتك فلا نازوجتها له او زوجته اياها ولا يكفي زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وان يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها مثلاً زوجت او قبلت نكاحها لا قبلت وحده ولا مع للضمير نحو قبلته اه ع وقوله تزوجت سيأتي ما فيه (قوله ايضاً) اى كما لا يشترط ذكر نكاحها او تزويجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المرجوح (قوله فلو قال) اى المتوسط (قوله فقال زوجت) اى بدون الضمير (قوله لكن جزم غير واحد الخ) معتمد اه ع (قوله لا بد من زوجته او زوجها) ونبه شيخنا الشهاب الرملي على انه لا بد في مسألة المتوسط ان يقول الولي زوجها فلان فلو اقتصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسئلة الوكيل نهاية ومعنى وسم وعبارة

الشيء بقلة الكلام عليه (قوله واتحادهما في البيع لا ينافي هذا) يحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح فيقع معمولاً لفعلت وهو غير منتظم اريد بالنكاح الايجاب او العقد وقد يقتضى هذا امتناع فعلت البيع والكلام فيه فليتأمل فيه (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً له لكن يرد ان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً له ويحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً له بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول (قوله بمعنى انكاحها) قال الزركشي نعم صرح جماعة من اللغويين ان النكاح مصدر كالانكاح وعلية فيخرج كلام الفقهاء انتهى (قوله حتى يجب هذا) اى لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ (قوله او المذكور) اى بان يقول النكاح المذكور (قوله الا في مسألة المتوسط الخ) كذا شرح مر (قوله لكن ردوه) اى بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها (قوله بانه لا بد من زوجته او زوجها) ونبه شيخنا الشهاب الرملي على انه لا بد ان يقول

فقال قبلته على ما امر او تزوجتها فقال تزوجتها صح ولا يكتفى هنا نعم واوفى كلامه للتخيير مطلقا اذ لا يشترط توافق اللفظين قبل كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيقي اه ويرد بمنع ذلك بل الكل قبول حقيقي شرعا وبفرض ذلك لا يرد عليه لان غير الالم قد يقدم لشكته كالرد على من تشكك واخالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت او نكحت نظر لتردده بين الاخبار والقبول وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت قال اصحابنا لا يصح لانه اخبار لا عقد اه ويرد النظر بانه مبنى على الاكتفاء بهجرت تزوجت من غير نحو ضمير والاصح خلافه كما سر وحيث ذفا في التعليق صحيح لكن لخلوه عن ذلك الموجب لتمحضه للاخبار او قربه منه لا للتردد الذى ذكره لان هذا انشاء شرعا كعت ولا يضر من عامى نحو فتح تاء متكلم وابدال الزاى جيا وعكسه والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح انكحك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك او اليك لان الخطا في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي ان يكون كالخطا في الاعراب والتذكير والتانيث اه وهو صريح فيما ذكر وغيره

الرشى لا بد من زوجته او زوجها اى مع قوله لفلان في الشق الثانى ويظهر انه لا يشترط قوله فلانة في الشق الاول فليراجع اه اقول وهذا قضية صنيعة النهاية والمغنى المار آنفا (قوله ثم قال) اى المتوسط (قوله على ما امر) اى عن الرخصة المرجوح (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها اى او قال المتوسط الخ ع ش وسم (قوله فقال) اى الزوج (قوله تزوجتها) عبارة النهاية تزوجت اه بلا ضمير وكتب عليه الرشى مانه عبارة التحفة تزوجتها اى الا صوب لما سر اه اى من قوله فلا بد من دال عليها الخ (قوله صح) جواب فلوقال الخ (قوله ولا يكتفى هنا) اى في مسئلة المتوسط بخلافه في البيع اه ع ش عبارة المغنى بخلاف ما لوقالاه واحدهما نعم اه (قوله واو) الى قوله قيل في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء اتى الولى بلفظ الانكاح او التزويج فليس قبلت نكاحها راجعا لانكحت وقبلت تزويجها راجعا لتزوجت اه ع ش وقوله قبلت نكاحها اى ونكحت او قوله قبلت تزويجها اى ونكحت (قوله توافق اللفظين) اى اما التوافق المعنوى فلا بد منه كما قيل الفصل في قوله وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للهر الخ اه ع ش (قوله قيل كان الخ) وافقه المغنى (قوله تقديم قبلت) اى الخ (قوله لانه القبول الحقيقي) اى قول الزوج تزوجت او نكحت ليس قبول حقيقي وانما هو قائم مقامه اذ ضم الى ذلك الضمير اه معنى (قوله وبفرض ذلك) اى ان الحقيقي هو قبلت فقط (قوله لان غير الالم) اى كنز وحت او نكحت هنا (قوله وقد قيل الخ) تعليل لوجود التشكك والخافة فيما ذكر من تزوجت او نكحت على ترتيب الالف (قوله وفي تعليق البغوى الخ) من جملة ما قيل اه رشى اى وعطف على قوله في صحة الخ (قوله انتهى) اى ما قيل (قوله كما مر) اى آنفا بقوله فلا بد من دال الخ (قوله في التعليق) اى من عدم الصحة (قوله عن ذلك) اى نحو الضمير (قوله الموجب) نعت لخلوه اه سم (قوله الذى ذكره) اى صاحب القيل ولو اسقط ضمير النصب او هم رجوع الضمير المستتر للبغوى صاحب التعليق كان اولى (قوله لان هذا) اى تزوجت مع نحو الضمير (قوله انشاء شرعا) قال الشهاب سم لا وجه لكونه انشاء مع نحو الضمير وتمحضه للاخبار او قريبا منه مع عدمه انتهى اه رشى (قوله ولا يضر) الى قوله والتذكير في المغنى لا قوله من عامى وقوله بعض المتقدمين الى قوله الغزالي (قوله من عامى) عبارة النهاية ولو من عارف الخ وكتب عليها ع ش مانه خلافا لخرج في العارف ولكن القلب الى ما قاله حج اميل اه (قوله وابدال الزاى جيا الخ) اى كيجوزتك وتزوجتها قال ع ش ويأتى مثل ذلك فيما لوقال الزوج في المراجعة راجعت جوزتى لعقد نكاحى فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك او زوزنى اه (قوله والكاف همزة) كأننا حكتك وأنا حنا واناحتها وفي ع ش ظاهره اى شرح مر ولو من عارف وظاهره وان لم تكن لغته ولا لغة بلسانه اه (قوله يصح انكحك) اى بابدال التاء كافا ويصح ايضا ازوجتك ولو من عالم ونقل في الدرس عن الرملى ما يوافقه وعن شيخ الاسلام ما يخالفه ووجه الصحة ان معنى ازوجتك فلانة صيرتك زوجا لها وهو مساو للمعنى لزوجتك اه ع ش (قوله كما هو لغة الخ) وحيث ان انكحك لغة فالظاهر انه يصح العقد بها حتى من غير اهله وان كان عارفا بالاصل قادرا عليه اه سيد عمر (قوله والغزالي) عطف على بعض اه سم (قوله لا يضر تزوجت لك الخ) ومثله اجوزتك ونحوه اه معنى (قوله لان الخطا في الصيغة) اى الصلوات نهاية وهى لك او اليك الخ ع ش (قوله والتذكير والتانيث) اى وكل منهما لا يخل بالمعنى (قوله انتهى) اى ما فى فتاوى الغزالي (قوله وهو الخ) اى ما مر من

الولى زوجها لفلان فلوقال انصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسئلة الوكيل شرح مر (قوله ثم قال للزوج) عطف على قال للولى (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها (قوله وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت الخ) تقدم هذا فى المتن مع الجزم بعده من القبول (قوله الموجب) نعت لخلوه (قوله لان هذا انشاء الخ) لا وجه لكونه انشاء مع نحو الضمير وتمحضه للاخبار او قريبا منه مع عدمه (قوله ولا يضر من عامى الخ) كذا شرح مر (قوله والغزالي) عطف على بعض (قوله لا يخل بالمعنى) ظاهره انه لا يتقيد بالعامى (قوله لا يخل بالمعنى) قد يشكل بما قالوه في انعمت بضم او كسر ثم رايت ما ياتى (قوله

من اغتفار كل مالا يخل بالمعنى ومن ثم قال أبو شيكيل في نحو فتح تاء المتكلم هذا لحن لا يخل بالمعنى فلا يخرج به الصريح عن موضوعه وعن الشرف بن المقرئ أنه آفتى في فتح التاء (٢٢٠) بان عرف البلد اذا فهم به المراد صح حتى من العارف اه و كانه لما قيد بعرف البلد ذلك

لاجل ما بعد حتى اذن الواضح ان العامى لا يشترط فيه ذلك فان قلت ينافي ذلك عدم كسر انعمت بضم التاء او كسرها محيلا للمعنى وكان هذا هو الحامل لبعضهم على قوله لا يصح القصد مع فتح التاء مطلقا ونقله غيره عن الاسنوى في بعتك بفتح التاء قلت يفرق بان المدار في الصيغ على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرآن فتأمله والعجب عن استدلال بقول الغزالي لا يضر الخطا في التذكير والتثنية اى كما صرحوا به في الطلاق والقذف والعق على ان فتح التاء يضر وغفل عن انه اذا صح زوجتك بكسر الكاف خطأ بالزوج صح بفتح التاء بلا فارق وسيعلم مما ياتي صحة النكاح مع نفي الصداق فيشترط للزومه هنا ذكره في كل من شق العقد مع توافقهما فيه كزوجتهما والا وجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) او وكيه سواء قبلت وغيرها كما قاله خلافه لمن فرق وزعم ان تقدم قبلت غير منتظم لاستدعائه مقبولا متقدما ممنوع اذ يصح ان يقال قبلت ما سيجيء منك والتعبير

بالماضى عن المستقبل اشعار بالثقة بوقوعه حتى كانه واقع شائع لغة وعرفا (على) لفظ (الولى) او وكيه واحقه للحصول المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ التزويج او الانكاح) اى ما اشتق منهما فليس هذا مكررا مع ما مر لايهامه حصر الصحة في تلك الصيغ اقوال ولا يهامه عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الانكاح بل يكفي انه لا يقيد التوقف على ذلك فان المعلوم بالاستقرار من اصطلاح المصنف كالراعى استعمال بان معنى كان ولا يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجه به الشارح فليتأمل (قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) هذا لا يرد على البلقنى بناء على ما في جمع الجوامع تبعا للشيخ الامام السبكي من ان المراد بالحال في اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافى ومن التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافى ومن وافقه وحققنا معناه في الآيات البيئات مع بسط بيان فساد

بالماضى عن المستقبل اشعار بالثقة بوقوعه حتى كانه واقع شائع لغة وعرفا (على) لفظ (الولى) او وكيه واحقه للحصول المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ التزويج او الانكاح) اى ما اشتق منهما فليس هذا مكررا مع ما مر لايهامه حصر الصحة في تلك الصيغ فيصح نحو انما مزوجك الى آخره وقول البلقنى هنا الآن يقتضى انه يشترط هنا ظير ما قدمه في انكحك والذى يظهر خلافه

لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يومه الوعد حتى يحترز عنه بخلاف المضارع فان قلت الخلاف في كل منهما مشهور وانما الذي تفرق فيه الترجيح عند جمع فكان ينبغي تعين الان فيه مثله خروجا من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوعد ايضا قلت كفي باختلاف الترجيح مرجعا لاسيا والمرجعون ايضا عن احاطوا باللغة اكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم اتقوا الله (٢٢١) النساء فانكم اخذتموهن بامانة

الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وكلمته ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما والقياس يقتنع لان في النكاح ضربا من التعبد فلم يصح بنحو لفظ لإباحة وهبة وتمليك وجعله تعالى النكاح بلفظ الهبة من خصائصه صلى الله عليه وسلم لقوله خالصة لك من دون المؤمنين صريح واضح في ذلك وخبر البخاري ملكيتكما بما معك من القرآن اما وهم من معمر كما قاله النيسابوري لان رواية الجمهور زرجتكما والجماعة اولى بالحفظ من الواحد أو رواية بالمعنى لظن الترادف او جمع صلى الله عليه وسلم بين اللفظين إشارة إلى قوة حق الزوج وانه كالمالك ويعتقد نكاح الاخرس بإشارته التي لا يختص بفهمهما الفطن وكذا بكتابتها بلا خلاف على ما في المجموع لسكرته معترض بانه يرى انها في الطلاق كناية والعقود أغلظ من الحلول فكيف يصح النكاح بها فضلا عن كونه بلا خلاف وقد يجاب بمحمل كلامه على ما لا يمكن له إشارة

وافقه وحققنا معناه في الآيات البيّنات مع بسط بيان اسم (قوله فلا يومه الخ) أي نحو انما زوجك الخ (قوله في كل منهما) أي اسم الفاعل والمضارع (قول قلت كفي الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غيرها واسمية حالي مطلقا اسم وفيه شبه المصادرة (قوله باختلاف الترجيح) أي بان الرجوع في المضارع الاشتراك وفي اسم الفاعل كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال (قوله والمرجعون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله ممن احاطوا حال من الواو وقوله اكثر الخ خبر والمرجعون (قوله وذلك لخبر مسلم) إلى قوله إشارة في المغنى إلى المتن في النهاية إلا انه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل أقصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالامانات الشرعية اه ع ش (قوله ما ورد في كتابه) وهو التزويج والانتكاح اه معنى (قوله فلم يصح الخ) نفع على المتن (قوله في ذلك) أي منع القياس (قوله وخبر البخاري) جواب اعتراض (قوله بما معك) أي بتعليمك لإياها ما معك من القرآن وقد كان معلوما للزوجين اه ع ش (قوله بانه يرى) أي المجموع وقوله انها أي الكناية (قوله والعقود اغلظ الخ) جملة حالية (قوله يحمل كلامه الخ) عبارة المغنى بانه إنما اعتبر الكناية في صحة ولايته لا في تزويجه ولا ريب انه إذا كان كاتبا تكون الولاية له فيوكل من يزوجها وزوج موليته والسائل نظر إلى من يزوجها لا إلى ولايته ولا ريب انه لا يزوجها اه (قوله إشارة مفهومة) أي لكل احدا ما إذا فهمها الفطن دون غيره ساوت الكتابة فيصح بكل منهما اه ع ش (قوله وتعذر توكيله) مفهومة انه لو امكنه التوكيل بالكتابة او الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة نكاحه توكيله وهو قريب لان ذلك وان كان كناية ايضا لكنه في التوكيل وهو يعتقد بالكناية خلاف النكاح اه ع ش وسنذكر منه ما يتعلق بالمقام (قوله إشارته التي الخ) أي فيصح نكاحها بها للضرورة حيث تعذر توكيله اه ع ش (قوله وإن احسن) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لإقوله ويشترط إلى قوله هذا وقوله يشترط إلى المتن (قوله وهى) أي العجمية (قوله ما عدا العربية) أي من سائر اللغات نهاية ومعنى (قوله إذ لا يتعاقب) أي بالنكاح (قوله إن فهم كل الخ) أي اتفقت اللغات ام اختلفت اه معنى (قوله قبله او اجاب) أي العارف به ولو باخبار الثقة له الخ (قوله فورا) أي بلا طول الفصل عرفا بالاخبار بين الايجاب والقبول ع ش ورشيدى عبارة سمو الاوجه انه ان كان الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثاني بما ياتى به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما ياتى به صاحبه

ايرادات لبعضهم عليه والله اعلم (قوله قلت كفي باختلاف الترجيح مرجعا لاسيا والمرجعون ايضا عن احاطوا باللغة الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غيرها واسمية حالية لا غير حالية مطلقا (قوله لا يضطراره) المناسب لهذا الكلام تزوجه لا تزويجه (قوله فورا) يحتمل ان المراد الفور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله في شرح الروض عن البلقيني فلو اخبر بمعناها وقبل صح إن لم يطل الفصل اه وقد ينظر في اشتراط الفورية وعدم طول الفصل حيث كان متذكرا لمعناها الا ان يراد طول الفصل المخل بين الايجاب والقبول والاوجه انه ان كان الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثاني بما ياتى به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما ياتى به صاحبه

مفهومة وتعذر توكيله لا يضطراره حينئذ ويلحق بكتابتها في ذلك إشارة التي يختص بفهمها الفطن (ويصح بالعجمية في الاصح) وإن أحسن العربية وهى ما عداها اعتبارا بالمعنى إذ لا يتعاقب به إعجاز ويشترط ان ياتى بما بعده اهل تلك اللغة صريحا في لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه والاخر ولو بان أخبره ثقة بالايجاب او القبول بعد تقدمه من عارف به ولو باخبار الثقة له بمعناه قبل تكلمه به قبله أو اجاب فورا على الاوجه

ويشترط فهم الشاهدين
ايضا كما ياتي (لا بكنائية) في
الصيغة كاحللتك بنى فلا
يصح النكاح (قطعا) وان
قال نويت بها النكاح
وتوفرت القرائن على ذلك
لانه لا مطلع للشهود بالمشرط
حضورهم لكل فرد منهن
على النية وبه فارق البيع وان
شرط فيه الا شاهد على ما فيه
وقوله ذلك لا يؤثر لان
الشهادة على اقراره بالعقد
لا على نفس العقد وفيه وجه
لكنه لشذوذه لم يعول
عليه ولو استخلف قاض
فقيها في تزويج امرأة صح
بما يصح به تولية القضاء بما
سيأتي فيه اشتراط اللفظ
الصريح وخرج بقولنا في
الصيغة الكناية في المعقود
عليه كما لو قال ابو بنات
زوجتك احدها ابنتي أو
فاطمة ونوبا معينة ولو غير
المسماة فانه يصح ويفرق
بان الصيغة هي المحللة فاحتيط
لها اكثر ولا يكفي زوجت
بنتي أحدا مطلقا (ولو قال)
الولي (زوجتك) الى آخره
(فقال) الزوج (قبلت)
مطلقا أو قبلته ولو في مسألة
المتوسط على ما مر (لم ينعقد)
النكاح (على المذهب)
لانتفاء لفظ النكاح أو
التزويج كما مر (ولو قال)

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله فهم الشاهدين الخ) اي ما تاتي به
العاقدان اه عش (قوله في الصيغة) الى قول المتن ولا يصح تعليقه في النهاية إلا قوله وبه فارق الى قوله
وقوله ذلك (قوله كاحللتك الخ) هلا جعلوا عدم الصحة بنحو هذا بفقد لفظ التزويج أو الانكاح اه سم (قوله
على ذلك) اي نيته بها النكاح (قوله لا مطلع) اي اطلاع لانه مصدر ميمي اه عش (قوله المشرط الخ)
نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الاولى جزأ أو قوله منه أي عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) اي نويت
الخ اه عش (قوله على اقراره بالعقد) اي قوله اني نويت بما تلفظت به النكاح (قوله وفيه وجه) اي
في الصحة بالكناية (قوله لم يعول عليه) اي فلذا ادعى القطع واطاق اه سم (قوله صح الخ) اي الاستخلاف
(قوله صح بما يصح به الخ) عبارة النهاية اشترط اللفظ الصريح اه وهذا في نسخة الشارح المرجوع عنها
وكتب عليها الفاضل المحشي مانصه قوله اشترط الخ اي فلا يكفي الكناية وهو ظاهر وقد رجح الشارح
رحمه الله عن قوله اشترط الخ الى قوله صح بما يصح به الخ كما رايته بخطه فكان الفاضل المحشي لم يبلغه ذلك اه
سيد عمر عبارة عش قوله اشترط اللفظ الخ اي بان يقول استخلفتك واودنت لك في تزويج فلانة مثلاه
عش وعبارة الرشيدى اي فلا تنكفي الكناية على المذهب اه (قوله وخرج بقولنا) الى قوله ويفرق
في المعنى (قوله الكناية في المعقود عليه) من زوج او زوجة كما لو قال زوجتك بنتي او زوج بنتك ابني وقوله
كما لو قال ابو بنات الخ ولا يخفى ان مثل اني البنات ابو البنين فاذا قال زوجت ابني بنتك ونوبا معينتا ولو غير المسمى
صح اه حلي وزيادى (قوله ونوبا معينة) يؤخذ منه انها لو اختلفا في النية بطل العقد ولو طالب الزوج
احدى البنات بعدم موت الاب فقال انت المعنية وشهدت الشهود بذلك فقال لست المعنية صدقت بيمينها لان
الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا لو قال لها الشهود انت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطاً فالقول قولها
بيمينها لان الاصل عدم الغلط اه عش (قوله مطلقا) اي وان نوبا معينتا اه سم عبارة عش اي نوى
الولي معينتا منها او لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدى بناتي ونوبا معينة حيث صح ثم لا هنا انه
يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الا شاهد على قبوله الموافق للايجاب والمرأة ليس العقد الخطاب
معهما والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغفر فيها ما لا يعتد في الزوج اه وقد يخالفه ما مر انقاعن الحلي
والزيادى إلا ان يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه اخذ من مثلهما فليجمع (قوله الخ) اي فلانة اه عش
(قوله مطلقا) اي سواء كان في مسألة المتوسط ام لا قاله السكردي ولا خفاء ان المناسب لما بعده ان يقال على
ما مر ومقابله قوله على ما مر اي في شرح او تزويجها من الرد على ما في الروضة (قوله كما مر) وهو قول المتن

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله ويشترط فهم الشاهدين) اعتمده مر
(قوله في المتن لا بكنائية) قال في الروض ولا بكتابة قال في شرحه في غيبة او حضور لانها كناية قال بل لو
قال لغائب زوجتك ابنتي او قال وزوجتهما فلان ثم كتب فبلغه الكتاب والخبر فقال قبلت لم يصح كما
صححه في اصل الروضة في الاولى وسكت عن الثانية لانها سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين
ما هنا والبيع بانه اوسع بدليل انعقاده بالكنايات وثبوت الخيار فيه (قوله كاحللتك بنى) هلا جعلوا
عدم الصحة بنحو هذا بفقد التزويج والانكاح (قوله وقوله ذلك) اي نويت (قوله لم يعول عليه) فلذا
ادعى القطع واطاق (قوله اشترط اللفظ الصريح) اي فلا تنكفي الكنايات (قوله زوجتك احدها) الى
ونوبا معينة في الروض فزوجتك إحدى بناتي او زوجت احد كما بطل قال في شرحه ولو مع الاشارة كالبيع
اه وهو مع مقاله الشارح يخرج منه ان التعبير باحدى مع نية معينة صحيح لا مع الاشارة اليها ولا يخفى
إشكاله هذا ان اراد بالاشارة الاشارة الى المروجة فان ارادها الاشارة الى البنات التي المروجة احدها
فلا اشكال فليحرر ثم وقع البحث مع مرهال الى الاكتفاء مع الاشارة الى المروجة والى حمل كلام الروض
على الاشارة الى البنات وتقدم في الحاشية في البيع عن شرح العباب بطلانه في احد العبدین والثوبين وان
نوبا واحدا بعينه وأنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنتي أحدا مطلقا) كذا شرح مر وقوله

الزوج للولي (زوجتي بنتك فقال) الولي (زوجتك) بنتي (أو قال الولي) للزوج (٢٢٣) (تزوجها) أي بنتي (فقال) الزوج (تزوجت) بها

(صح) النكاح فيهما بما
ذكر الاستدعاء الجازم
الدال على الرضا وفي
الصحيحين إن خاطب
الواهة قال النبي ﷺ
زوجتها فقال زوجها
ولم ينقل انه قال بعده
تزوجتها ولا غيره وخرج
بزوجتي او تزوجني او
زوجتي او زوجتها في
ويتزوجها تتزوجها او
تزوجتها فلا يصح لعدم
الجزم نعم ان قيل او
اوجب ثانيا يصح ولا يصح
ايضا قل تزوجتها او
زوجتها لانه استدعاء
للفظ دون التزويج ولا
زوجت نفسي او ابني بن
بنتك لان الزوج غير معدود
عليه وان أعطى حكمه في
نحو انامك طالق مع النية
ولا زوجت بنتي فلاننا هم كتب
او ارسل اليه فقبل وانما
صح نظيره في البيع لانه
اوسع (ولا يصح تعليقه)
فيفسد به كالباع بل اولى
لما زيد الاحتياط هنا (ولو بشر
بولد فقال) لمن عنده (ان
كانت اني فقد زوجتكم)
فقبل ثم بان اني (او قال)
شخص لآخر (ان كانت
بنتي طلقت واعتدت فقد
زوجتكم) فقبل ثم بان
انقضاء عدتها وانها اذنت له
وكانت بكر او العدة لا استدخال
ما او وطء في دبر او قال لمن

ولا يصح الابلغ التزويج أو الانكاح اهـ كذا أقول وعليه كان ينبغي أن يزيد الشارح قبله قوله المشتروط والذي
انه راجع لما ذكره في مبحث القبول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ (قوله الزوج للولي) عبارة المغني الخاطب
للولي اهـ (قوله بما ذكر) يعني من غير ان يقبل الزوج بعد ذلك في الاولى ويوجب الولي بعد ذلك في الثانية
(قوله وفي الصحيحين الخ) عبارة المغني ولما في الصحيحين ان الاعرابي الذي خطب الواهة نفسها للبي
صلى الله عليه وسلم قال له زوجها فقال زوجتك بما معك من القرآن الخ (قوله وخرج) الى قوله وانه صرح في المغني الا
قوله نعم الى ولا يصح (قوله تزوجني الخ) اي مالوا قال ان الخاطب تزوجني الخ وقوله تزوجها الخ اي مالوا قال
الولي تزوجها الخ (قوله لعدم الجزم) لانه استفهام اهـ معنى (قوله ان قبل او اوجب الخ) اشعر لي ترتيب
اللف (قوله ولا يصح ايضا قل تزوجتها) اي لا يكتفي هذان الولي كما كفي منه تزوجها فلوقال الولي قل تزوجها
فقال تزوجتها لم يكف كما كفي لوقال تزوجها فقال تزوجتها وقوله ارزوجها اي لا يكتفي هذان الزوج كما
كفي منه زوجني فلوقال الزوج قل تزوجتها فقال تزوجتها لم يكف كما كفي لوقال زوجني فقال زوجت اي الا
أن يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني اهـ سم (قوله لانه استدعاء الخ) أنظر لو قصد
به امره باستدعاء التزويج سم ويظهر ان من صواب العبارة لو قصد به الاستدعاء لان مدخول قل في الصورتين
ليس من صيغ الاستدعاء بل ايجاب في احدهما وقبول في الاخرى فليتامل اهـ سيد عمر وقوله لو قصد به
الاستدعاء اي للتزويج في الاولى والتزويج في الثانية (قوله دون التزويج) وكان الاولى زيادة او التزويج
(قوله ولا زوجت نفسي الخ) عطف على قل تزوجتها الخ (قوله غير معقود عليه) اي على الصحيح وانما المعقود
عليه المرأة فقط لان العوض من جهة الزوج المهر لان نفسه ولا نه لا حرج عليه في نكاح غير هامها اهـ معنى
(قوله ولا زوجت بنتي الا نال الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولا ينقد بكتابة في غيبة او حضور لانها
كناية فلوقال للعقاب زوجتك بنتي اوزوجتها من فلان ثم كتب الخ وفي منوات المغني مانصه نعم لم يطل
الفصل بين الايجاب والقبول صح النكاح ولا يضرب تخال الخبر حيث وجدت الصيغة المتعبرة اهـ وفي عرش بعد
ذكر كلام الروض مع شرحه المار مانصه وهو شامل للآخرس وغيره لكن حيث صح عقد الاخرس بالكتابة
للضرورة كما مر في محتمل تخصه بالخاضر لتحقق الضرورة فيه ويحتمل التعميم وهو الاقرب هذا وقد يقال
ما المانع من ان القاضى يزوجه حيث لم تكن اشارته صريحة كما يتصرف في امواله اهـ (قول الماتن ولا يصح
نعليقة) ولوقال زوجتك ان شاء الله تعالى وقصد التعليق او اطاق لم يصح وان قصد التبرك او ان كل شئ
بمشيئته تعالى صح نهية ومعنى (قوله فيفسد به) الى قول الماتن ولا توقيته في النهاية الا قوله ويرد الى وخرج
(قوله وانما اذنت الخ) عطف على انقضاء الخ وفيه من حيث المعنى خفاء نعم لو جعل حالا لظهر عبارة المغني
وكانت اذنت لا يها في تزويجها اهـ وهي ظاهرة (قوله أو كانت الخ) ظاهره انه عطف على اذنت فيكون المغني
ثم بان انها كانت الخ وفيه ما لا يخفى الا ان يقال بما مر انفا (قوله او العدة الخ) تصوير لاجتماع العدة مع البكارة
اهـ سم (قوله او قال الخ) عطف على قول الماتن او قال الخ (قوله يقبل) اي ثم بان موتها (قوله وان لم ينظره الخ)

تحتة أربع إن كانت احداهن ماتت زوجتك بنى قبيل (فالذهب بطلانه) لفساد الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مال مورثه ظانا حيايته فبان ميتا بحزم الصيغة ثم انتهى ويرد بصحته ثم مع التعليق كان كان ملكي وان لم يظنه ملكه فالوجه الفرق بمزيد الاحتياط هنا كما مر آنفها

ويؤخذ منه أن زوجته كانت أمه مورثي إن كان ميتا باطلا وإن كان ميتا وخرج بولد مالهو بشر بائني فقال بعد تيقنه أو ظنه صدق المخبر وإن صدق المخبر فقد تزوجتكم فانه يصح لانه غير تعليق (٢٢٤) بل تحقيق إذان حينئذ بمعنى أذو مثله مالهو أخبر بموت زوجته وتيقن أو ظن صدق المخبر

فقال ان صدق المخبر فقد غايه (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق (قوله أن زوجته أمه الخ) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجعهم اه سم (قوله باطل) كذا في المغني (قوله وخرج بولد) إلى قوله وبحت في المغني (قوله فقال) أي لمن عنده (قوله بمعنى إذ) كقوله تعالى وخافون أن كنتم مؤمنين اه مغني (قوله كان غابت) أي بنت شخص (قوله بموتها) نائب فاعل وتحدث (قوله فقال) أي ذلك الشخص الغائب بذنه وتحدث الخ لمن عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش عبارة المغني والظاهر أن هذا داخل في كلام الأصحاب فانه لم يخرج عن كونه تعليقا اه (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يرد على الباقي لانه لم يبين ما قاله على أن ان بمعنى إذ بل على أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام الباقي فيما إذا لم يؤثر هذا التحدث عنده شيكا واستمر على ما كان عليه من تيقن حياتها وظنه وحينئذ فاي فرق بين ظن مستند إلى الاخبار وظن مستند إلى الاستصحاب إذا المدار على انتفاء الشك المرجح لجانب التعليق فليتنامل اه سيد عمر أقول وعدم الفرق ظاهر (قوله حل الأول) أي قوله ان كانت فلانة الخ وقوله والثاني أي قوله لزوجه ان شئت (قوله لما تقرر) أي من مزيد الاحتياط هنا ع ش ورشيدى (قوله بمدة الخ) إلى قوله بان الموت في المغني لإقوله مخالفا إلى وكذا وإلى المتن في النهاية (قوله معلومة) كشره أو مجهولة كقدوم زيد (قوله عن نكاح المتعة) وهو المؤقت اه فتح المعين (قوله وجاز) أي نكاح المتعة (قوله مخالفا كافة العلماء) ولا يحد من نكاح به لهذه الشبهة اه ع ش عبارة فتح المعين ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدين فان عقديته وبين المرأة وجب الحدان وطى وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه (قوله وحكاية الرجوع) عبارة النهاية وما حكى عنه من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وبهذا) أي بما ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه رشيدى وأهل الأولى من عدم رجوع ابن عباس مع صحة موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الحمر الخ) وما تكرر نسخه أيضا القبله والوضوء مما مره النار وقد نظم ذلك الجلال السيوطى فقال

وأربع تكرار النسخ بها ه جاءت بها الاخبار والآثار
فقبله ومتعته والحمر ه كذا الوضوء مما تمس النار

اه ع ش (قوله وبحت الباقي الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه مغني واعتمده فتح المعين عبارته وليس منه أي المؤقت مالهو قال زوجته أمه مورثي أو حياتها لانه مقتضى العقد بل بقي أثره بعد الموت اه (قوله صحته الخ) أي النكاح المؤقت (قوله لانه الخ) عبارة المغني قال لانه الخ (قوله وقد ينازع الخ) عبارة المغني والنهاية وهذا منوع فقد صرح الأصحاب في البيع بانه لو قال بعثتك هذا حياتك لم يصح البيع فالنكاح أولى وكذا لا يصح إذا اقته أي النكاح بمدة لا تبقى لها الدنيا غالبا كما افاده شيخنا اه (قوله لا يرفع آثار النكاح الخ) فقد مر انه يجوز أكل منهما أن ينظر من الآخر بعد الموت ما عدا ما بين السرة والركبة اه سيد عمر (قوله

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتصريح بمقتضى الحال صحته مع أن كان أي مثلا مات الذي ليس كذلك فالاستناد في الرد إلى هذا ليس مجزا فليتنامل (قوله ويؤخذ منه أن زوجته أمه مورثي إن كان ميتا باطلا) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجعهم اه سم (قوله بمعنى إذ) ليس بلازم (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يرد على الباقي لانه لم يبين ما قاله على أن ان بمعنى إذ بل على أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به (قوله ويتعين) كذا شرح حم (قوله وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح) ولأن الأصحاب صرحوا بانها إذا

فقال ان صدق المخبر فقد تزوجت ببتك وبحت الباقي أن محل امتناع التعليق إذا لم يكن مقتضى الإطلاق والا كان غابت وتحدث بموتها ولم يثبت فقال زوجته ببتى إن كانت حية صح وفيه نظر لأن ان هنا ليست بمعنى إذ كما هو ظاهر والنظر لاصل بقاء الحياة لا يلحقه بيقين الصدق أو ظنه فيما مر وبحت غيره الصحة في أن كانت فلانة موليتي فقد تزوجتكم وفي زوجته ان شئت كالبيع إذا لم يرد تعليق في الحقيقة اه ويتعين حل الأول على ما إذا علم أو ظن أنها موليته والثاني على ما إذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر (ولا توقيته) بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النهى عن نكاح المتعة وجاز أولا رخصة للبضطر ثم حرم عام خير ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنص الصريح الذي نوبلغ ابن عباس لم يستمر على حلها مخالفا كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم تصح بل صح كما قاله بعضهم عن جمع من السلف أنهم وافقوه

في الحل لكن خالفوه فقالوا لا يترتب عليه أحكام النكاح وبهذا نازع الزركشي في حكاية الإجماع فقال
اطلاقهم
الخلاف محقق وإن ادعى جمع فنيه وكذا لحوم الحمر الأهلية حرمت مرتين وبحت الباقي صحته إذا أتت بمدة عمره أو عمرها لانه تصريح بمقتضى الواقع وقد ينازع فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة المقتضى لرفعها كلها بالموت مخالف لمقتضا حديثه ببتايد

إطلاقيهم ويعلم الفرق بين هذا ورويتك أو عمرتك مدة حياتك بأن المدار ثم على صحة الحديث فهو إلى التبعدا قرب على أنه يكفي طلب زيد الاحتياط هنا فارقا بينه وبين غيره قبل لا يلزم من نفى صحتهما نفى صحة العقد وإن نقل عن زفر صحته والغا التوقيت (و) لا يصح (نكاح الشغار) بمجمعتين أو لاهما مكسورة للنهي عنه في خبر الصحيحين من (٢٢٥) شغل الكلب رجله رفعه ليول فلكان كلا

منهما يقول لا ترفع رجله بنى حتى أرفع رجله بنى أو من شغل البلد إذا خلا لخلوه عن المهر أو عن بعض الشروط (وهو) شرعا كما في آخر الخبر المحتمل أن يكون من تفسيره ^{صلى الله عليه وسلم} أو من تفسير ابن عمر راويه ونافع راويه عنه وهو ما صرح به البخاري وأبو داود فيرجع إليه (زوجتكما) أي بنى (على أن تزوجني) أو تزوج ابني مثلا (بنك) ويضع كل واحدة منهما (صداق الاخرى فيقبل) ذلك بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا وعللة البطلان التشرية في البضع لأن كلا جعل بضع موليته موردا للنكاح وصداقا لاخرى فاشبه تزويجهما من رجائين واعترضه الرافعي بما فيه نظر وقيل غير ذلك وضعف الامام المعاني كلها وعل على الخبر (فان لم يجعل البضع صداقا) بأن قال زوجتك بنى على أن تزوجني بنك ولم يرد قبل كاذكر (فالاصح الصحة) للنكاحين بهر المثل لعدم التشرية في البضع وما فيه من شرط عقد في عقد لا

إطلاقيهم) أي عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدا خبره قوله ان المدار الخ (قوله به) أي بوهبتك أو عمرتك الخ (قوله به) أي النكاح (قوله لا يلزم من نفى صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فبرده قوله ولو بشر الخ اهـ وكذا فسر الكردى الضمير بالتعليق والتوقيت وهو الظاهر خلافا لقول ع ش أي المدة المعلوم والمجهر وقول الرشيدى أي التوقيت بعمره أو عمرها (عن زفر) أي من أئمة الحنفية اهـ ع ش (قول المتن ولا نكاح الشغار) ولا يحسد من نكحه به كما صرح به في متن الروض اهـ ع ش (قوله بمجمعتين) إلى قول المتن ولو سميافي المغنى الا قوله واعترضه إلى وقيل وكذا في النهاية الا قوله واعترضه إلى المتن (قوله رجله) اسقطه المغنى والقاموس عبارتهما من شغل الكلب إذا رفع رجله ليول اهـ (قوله يقول) أي الاخر (قوله إذا خلا) أي عن السلطان اهـ مغنى (قوله كما في آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في المتن اهـ رشيدى (قوله المحتمل) أي آخر الخبر (قوله راويه) أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) أي عن ابن عمر رضى عنهما (قوله وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوى لأنه اعلم بتفسير الخبر من غيره اهـ بجري عن الزبائدي عن شرح التحرير وقوله إلى التفسير الاولى إلى آخر الخبر (قول المتن تزوجتكما على الخ) أي نحو قول الولي للخاطب تزوجتكما الخ اهـ مغنى (قوله بأن يقول الخ) قال الزركشى قضية المتن الا كثرة بقوله قبلت العقد بن وفيه نظرا عميرة (قوله تزوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمغنى على ما ذكرت اهـ (قوله وعللة البطلان) أي حكمته (قوله واعترضه) أي التعليق المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة المغنى وقيل التعليق وقيل الخلوع للمهر اهـ (قوله فقيل كما ذكر) قضيته أنه لا يكفي الاقتصار على قوله قبلت العقد بن كما مر عن عميرة خلافا لما في ع ش مما نصه قوله استجاب الخ أي فقوله قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وتزويج ابنته فكانه قال قبلت نكاح بنك وزوجتك بنى اهـ (قول المتن فالاصح الصحة) يتردد النظر فيما لو اقصر المخاطب على قوله تزوجت بنك أو على قوله له زوجتك بنى ولعل الأقرب في الاول البطلان لعدم وجود شرط الايجاب وفي الثاني الصحة إذ لا تعليق فيه لأن الايجاب المتعلق به معاق عليه لا معاق فايراجع اهـ سيد عمر اقول وقد يؤيده قول المغنى والاسنى ما نصه ولو قال زوجتك بنى على أن يضعك صداق لها صح النكاح في أحد وجهين يظهر ترجيحهما تبعا لشيخنا لعدم التشرية لكسكن بفسد الصداق فيجب مهر المثل اهـ (قوله لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اهـ ع ش (قوله قائم مقام زوجني) معتمد اهـ ع ش (قوله ولو جعل البضع الخ) يتردد النظر فيما لو قال ويضع واحدة منهما صداق الاخرى ولعل الأقرب البطلان فيهما إذا القول بالاصحة فيهما لا سبيل إليه وترجيح واحدة على الاخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أراد امعيته فيحتمل تعيينها للبطلان أخذا بما تقدم في زوجتك إحدى بناتى اهـ سيد عمر (قوله يصح الاول) أي بهر المثل اهـ ع ش (قوله وسيعلم) إلى قوله وعبارة في النهاية الا قوله فان قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله فلو جهل حاتم الخ) أي واستمر جهله كان شك في محرميته أو لم يعلم عددها بعد أو كان المعقود عليه خنثى وإن اتضح بالانوثة

قال بعثتك هذا حيا تلك لم يصح البيع فالنكاح أولى مر (قوله لا يلزم من نفى صحتهما) إلى التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فبرده ولو بشر الخ وفي شرح مرو ومثل ما تقرروا فاقته بمدة لا تبقى الدنيا اليها غالبا كما افاده شيخنا الشاب الرملى بناء على أن العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها شرح مر (قوله بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا) ظاهره البطلان وإن لم يقل بذلك ولا يقال إذا لم يقله سقط

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - سابع) يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنك استجاب قائم مقام زوجني وإلا لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صداقا لحداهما بطل فيمن جعل بضعها صداقا فقط في زوجتكما على أن تزوجني بنك ويضع بنك صداق بنى يصح الاول فقط وفي عكسه يبطل الاول فقط (ولو سمي) أو أحدهما (مالا مع جعل البضع صداقا) كان قال ويضع كل والف صداق الاخرى (بطل في الاصح) لبقاء معنى التشرية وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد في الزوج من علمة أي ظنه حل المرأة فلو جهل حلها

لم يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح فان قلت يشك على هذا ما مر من صحة نكاح زوجة مفقود بان ميتا وامة مورثة طائنا حياته لمبان ميتا قلت لا اشكال لان ما هنا من العلم بحلها شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهر ايضا وما في تينك المستثنين بالنسبة لتبين نفوذ باطلان وانهم بالعقد وحكم بطلانه ظاهرا واما الفرق بين الصحة فيمن زوج اخته وهو يشك انها بالغة او لا لبانت بالغة او زوج الخنثى اخته بان رجلا وبطلان فيمن زوج موليته قبل علمه بانقضاء عدتها بان الشك في ذينك ونظائرهما في ولاية العاقد وفي الاخرة في حل المنكوحه وهو لا بد من تحققة فيه نظر ظاهر وبطله ما تقر في زوجة المفقود فان عدم العلم بموت زوجها اولى من عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بصحة نكاحها اذا بان موته فكذا يصح نكاح (٢٣٦) الاخرى اذا بان انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته فتأمل ثم رايت الفارق بما ذكر

صرح في موضع بما ذكرته فقال قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شروط النكاح حال عقده شرط معمول على انه شرط لجواز مباشرته العقد لا لصحته حتى اذا كانت الشروط محققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا وان كان المباشر مخطئا في مباشرته وبانهم ان اقدم عالما بامتناعه وفي الولي من فقد نفورق وصبا وانوته او خنوته وغيرهما مما ياتي وفي الزوجة من الخلو عن نكاح وعدة ومن جهل نكاح مطلق على ما قاله المتولي وافر القمولى وغيره وعبارته وطريق العلم بالزوجة اما معرفة اسمها ونسبها او معاينتها فزوجتك هذه وهي متقبلة او وراه ستره والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الاذرى وهذا منه تفهيد لقول الاصحاب اى وجرى عليه الرافعى وغيره لو اشار للحاضرة وقال

كما ياتي اه عش (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) اى اشتراط ظن الحل (قوله ماسر) راجع في اى حل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله ايضا) اى كالباطن (قوله وما في تينك المستثنين) كذا في شرح مر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على انتم الخ فهو غاية ايضا (قوله وبطلان) عطف على الصحة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اى الحل (قوله فقيه نظر الخ) جواب واما الفرق الخ (قوله وبطله) اى ذلك الفرق (قوله ما تقرر الخ) اى انفام الصحة (قوله فان عدم العلم الخ) تعليل لقوله وبطله الخ (قوله اولى) اى باقضاء عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) اى زوجة المفقود (قوله ما ذكرته) اى في قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله معمول الخ) خبر قول الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في البحر لو تزوج امرأة بعد عدتها اخته من الرضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على المذهب وحكى ابو اسحاق الاسفرائينى عن بعض اصحابنا انه لا يصح اه نهاية قال الرشيدى قوله ففى البحر الخ سياتى تضعيفه اه وقال عش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتمد وسيدكر ان هذا هو المعتمد وان ما في البحر ضعيف اه عش ومر عن المغنى ويأتى في الشارح اعتماد عدم الصحة ايضا (قوله وبانهم الخ) عطف على خطائنا (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة اه سم (قوله او خنوته) الاولى وخنوته بالواو (قوله ومن جهل مطلق) اى بان لا يعرفها بوجه كان قيل له زواجك هذه ولم يعلم عينها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وعبارته) اى المتولى (قوله باطل) ارتضاء مر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظره مع المعال اه سم (قوله وهذا منه) اى من المتولى (قوله اى وجرى عليه) اى على قول الاصحاب (قوله لو اشار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس الخ) الواو الحالية (قوله والزركشى الخ) عطف على الاذرى وقوله كلام الرافعى الخ هو مقول الزركشى (قوله منهم) اى كثيرين وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثيرين والجملة مقول قالوا وقوله كلام المتولى مفعول فلم يخالف (قوله معرفتهم لها) اى الزوجة وقوله كالزوج اى كعرفة الزوج لها (قوله لتعذر) مقول القول (قوله انهم مثله) اى الزوج خبر والذى الخ (قوله لكن رجح ابن العباد الخ) اعتمده مر اه سم (قوله

جعل البضع صداقا لها فوجها من احدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كالو سمي خمر او الثاني البطلان لنضمن هذا الشرط عجزا عن الاستمتاع بالكلية لان الصداق ملك المارة وليس لاحدان يتنفع بملك غيره الا باذنه ذكره المتولى والاوجه الاول لعدم التشرىك انتهى (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي (قوله قلت لا اشكال لان ما هنا الخ) قد يقال زوجة المفقود من المجبول حلها لا يشك الفرق فتأمل جدا (قوله وما في تينك المستثنين الخ) كذا في شرح مر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة (قوله باطل) ارتضاء مر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظره مع المعال (قوله لكن رجح ابن العباد) اعتمده مر

زوجتك هذه صح قال الرافعى وكذا التى في الدار وليس فيها غيرهما والزركشى كلام الرافعى في الشهادات عن القفال يوافق ما قاله في المتولى قالوا اعنى الاذرى والزركشى وكلام كثيرين قال الزركشى منهم الرافعى يشعر بفرض المسئلة اى في كلام الاصحاب فيما اذا كان الزوج ممن يعلم نسبها الى او عيها فلم يخالف كلام الاصحاب المطلقة في زواجك هذه كلام المتولى وتردد الاذرى في ان الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوجة والذى افهمه قول المتولى لتعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله يمكن رجح ابن العباد انه لا يشترط معرفتهم لها لان الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا للاداء يشهدوا بالا بورة العقد اتى سمعوا ما قاله القاضي في فتاويه ويفرق بينهم وبينه بان جهله المطلق بها يصير العقد لغوا لا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم ببقاء فائدة به معرفته لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كالا نظر لتعذر

الاداء في نحو ابنيهما على ان ذلك ان تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقة اذ لا خفاء كما علم امر آتقان المدار على ما في نفس الامر انه لو علم في مجلس العقد عينها واسمها ونسبها بانت صحته وكذا بعد مجلسه كان امسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان خلوها من الموانع وحينئذ فيتعين حل كلام المتولى ومن وافقه على انه فيمن ايس من العلم بها ابداء هذا الوجه بل اصبوب (٢٢٧) مما مر عن الاذرع والزر كشي فالخاص

انه متى علم انها المشار اليها عند العقد بانت صحته والا فلا تفتن لذلك واعرض عما سواه قال الجرجاني وفيما اذا كان الولي غير الاب والتجدد بشرط اى في الغائبة رفع نسبها حتى ينتفي الاشتراك ويكفي ذكر الاب وحده اذ لم يكن في البلد مشارك له وفي الثلاثة من تعيين الاقرب في احدى بناتي واختيار الاب في المجرية وعدم احرار (ولا يصح) النكاح (الاختصة شاهدين) قصدا واتفاقا بان يسمعا الاجاب والقبول اى الواجب منهما المتوقف عليه صحة العقد لانحو ذكر مهر كما هو ظاهر للخبر الصحيح لانكاح الابولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل

الحديث والمعنى فيه الاحتياط للابضاع وصيانة الانكحة عن الجحود ويسن احضار جمع من اهل الصلاح (شرطهما حرية) كاملة فيهما (وذكورة) محقة وكونهما النسيين كما قاله ابن العماد فلا ينعقد بمن فيهرق ولا بجنى الا ان علمت عدالته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ما مر من صحة

في نحو ابنيهما اى الآتي في قول المتن والاصح انعقاده بابني الزوجين الخ (قوله كلام الاصحاب فيه) اى الزوج (قوله كما علم مما مر الخ) قد يمنع علم ذلك مما مر لانه فيما مريتين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهما لا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر سم (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا خفاء اهم (قوله لو علم) اى الزوج ويحتمل انه ببناء المفعول ويرجحه قوله الآتي كان امسكها الزوج والشهود (قوله الى الحاكم) اى الى ان ياتوا اليه (قوله وبان خلوها الخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا الخ ايضا خلافا لما يوهه صنيعة (قوله فيمن) اى في زوج وقوله بها اى الزوج (قوله مما مر) اى في قوله قال اعنى الاذرع والزر كشي الخ (قوله فالخاص الخ) خوف لم يراه سم (قوله متى علم) اى ولو بعد مجلس العقد (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت اه وقد يجاب بان مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة ظاهرا اخذ من كلامه السابق في رفع الاشكال وقوله على ارادة معينة اى على انهما ارادا عند القد معينة (قوله وفي الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على في الزوج وانظر صورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة ووكلا واحد افعال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم اه سم اقول ويصور ايضا بان يبد الزوج فيقول وليزوجني احداكم اخته فلانة (قوله من تعيين الخ) قضيته انه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسما ولا نسباز وجتك بنتي لقبيل انه يصح النكاح اه ع ش (قوله فيما مر) اى في شرح لا بكنية قطعا (قوله في احدى بناتي) اى ونو يامعينة سم ورشيدى (قوله فصدا) الى قوله وكونهما النسيين في المعنى والى قوله وعلى الاول في النهاية الا قوله اى الواجب منهما الى الخبر وقوله ولا بجنى الى ولا بامراة (قوله وصيانة الخ) عطف ما مر اه ع ش (قوله ويسن احضار جمع) اى زيادة على الشاهدين اه معنى (قوله بناؤه) اى النقض (قوله انكحتهم) اى الجن (قوله هنا) اى في شهادة الجنى (قوله ثم) اى في النقض (قوله وهو) اى الجنى كذلك اى متاهل لفهم (قوله ولا بامراة) الى قوله ومر آتفاق المعنى الا قوله كالا لاية وقوله والولاية (قوله بان ان لا خلل) اى بان كونه اثني في الاول وذكر افي الثاني (قوله بخلاف المعقود عليه) ليه تسميح بالنسبة للزوج

(قوله كما علم مما مر) قد يمنع علم ذلك مما مر لانه فيما مريتين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهما لا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم راجع لقوله اذ لا خفاء (قوله فالخاص الخ) خوفا م م (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت (قوله وفي الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر صورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة ووكلا واحد افعال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم (قوله في احدى بناتي) اى ونو يامعينة (قوله بخلاف مالو عقد على خنثى اوله الخ) قال في شرح الروض كما جزم به الروياني واقتضى كلام ابن الرلفة الاتفاق عليه الى ان قال وما قررته اوجه بما صوبه الاسنى من ان الزوجين كالشاهدين انتهى وما صوبه الاسنى هو الموافق لما اظن في الشارح من ان العبرة بما ياتى نفس الامر في حل الزوجة ونحوه (قوله بخلاف المعقود عليه) في كون الزوج معقودا عليه شيء الا ان يتسامح في هذا الكلام

نحو امامته وحسبانه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مر في نقض الوضوء بلبسه بناؤه على صحة انكحتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا يفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متاهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك ولا بامراة ولا بجنى الا بان ذكر اكالولى بخلاف مالو عقد على خنثى اوله وان بان ان لا خلل والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لا لغيرها بخلاف المعقودا عليه فاحتيط لها اكثر ومن ثم لو عقد على من شك في كونها عمة فبانت غير محرمة

لم يصح كما قاله خلافاً للرواي (٢٢٨) ومرآتنا في ذلك (وعدالة) ومن لازمها الاسلام والتكليف المذكوران باصله ولا

ولا لاقدمر أنه غير معقود عليه رشيدى وسم (قوله لم يصح) معتمد اه عش (قوله ومرآتنا الخ) لكن التأويل الذى ذكره فيما سبق الذى حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وانه يتبين الصحة اذا بان عدم الخلل لا يأتى مع قولهم هنا فى الخنى وإن بان ان لا خلل وقولهم فى المحرم فبان غير محرم إلا ان يضعف ما هنا فيهما او فى القول الثانى ويفرق بين مسئلة الخنى وغيرها فليتامل اه سم عبارة عش قوله ومرآتنا الخ اى والمعتمد الصحة ويفرق بينه وبين العقد على الخنى المشكل حيث لم يصح وإن بان انوثته بانه لا يصح العقد عليه بحال بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه فى الجملة اه ووافق وهو مخالف لما فى الشرح وما فى الشرح هو المعتمد اه (قول الماتن وعدالة) وقع السؤال فى الدرس عما يقع كثير ان من يريد الزواج باخذ حصر المسجد للجلوس عليه فى المحل الذى يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك فسقاً فلا يصح العقدام لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما يتساح به بتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقاً ووقع السؤال ايضا عما عمت به البلوى من ليس القواويق القطيعة للشهود والولى هل هو مفسق يفسد العقد أم لا والجواب عنه ان الظاهر انا لانحكم بمجرد ذلك بفساد العقد اما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا يلزم ان يكون الجميع لا بسين ذلك فان اتفق ان فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وإن كان حضورهما اتفاقاً وامافى الولى فانه ان اتفق لبسه ذلك فقديكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك بما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال فى الجلوس على الحرير اه عش (قوله ولا يتنافى هذا الخ) وجه المتافاة أنه جعل العدالة شرطاً فلا يصح العقد إلا اذا وجدت ثم حكم بصحته بالمستورين مع اتفاقها رشيدى (قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) او ان الكلام هنا فى الانعقاد باطناً فيما يأتى فى المستورين فى الانعقاد ظاهراً اه سم (قول الماتن وجمع) اى ولو يرفع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) نضيفه انه لو كان العاقد اخرس وله إشارة يفهمها كل احد لا يشترط فى الشاهد حيثئذ السمع لان المشهود عليه الان ليس قولاً ولا مانع منه اه عش (قوله فى الجملة) اى فى مواضع مخصوصة كالاقرار (قوله ومثله من بظلمة الخ) أى لعدم علمهما بالمرجوب والقابل والاعتقاد على الصوت لا نظره فلو سمعوا الايجاب والقبول من غير رؤية للموجب والقابل ولكنهما جز ما فى انفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف للعللة المذكورة ولعل الفرق بين ما هنا وما تقدم فى البيع من صحته وإن كان العاقدان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى احدهما الاخر ان المقصود من شهادى النكاح اثبات العقد بهما عند التنازع وهو منتف مع الظلمة اه عش (قوله وفى الاصم) الى قوله وقيل فى المعنى لا قوله وعدم حرقة الى وعدم اختلال (قوله وفى الاصم ايضا الخ) فيه تورك على المصنف حيث ذكر الخلاف فى الاعمى ولم يذكره فى الاصم اه عش (قوله قبله) أى بلا طول فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهر او باطناً) الى قول الماتن لا مستور العدالة فى النهاية لا قوله وبني السبكي الى الذى يتجه (قوله اى ابني كل منهما الخ) وينعقد بابنيه مع انبيهاو بعدويه مع عدوينا قطعاً محلي ومعنى (قول الماتن وعدوينا) وبان احدهما عدو الآخر غنى وشرح روض (قوله والواو) الى قوله فان قلت فى المعنى (قوله او بجديهما الخ) عبارة الروض والمعنى والجد اى من قبل احدهما لم يكن ولياً كالابن اه (قوله أو موكله) أى موكل العاقد (قوله شهادته) أى الاب (قوله لا اختلاف دين أو ورق الخ) كان يكون بنته رقيقة فزوجها سيدها وحضره بصفة الشهود او كافرة فزوجها اخوها مثلاً الكافر

(قوله ومرآتنا فى ذلك) لكن التأويل الذى ذكره فيما سبق الذى حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وانه يتبين الصحة اذا بان عدم الخلل لا يأتى مع قولهم هنا فى الخنى وإن بان ان لا خلل وقولهم فى الحرمة فبان غير محرم إلا ان يضعف ما هنا فيهما او فى القول الثانى ويفرق بين مسئلة الخنى وغيرها فليتامل (قوله او ذكر المتفق عليه ثم اختلف فيه) او الكلام هنا فى الانعقاد باطناً وفيما يأتى فى المستورين فى الانعقاد ظاهراً (قوله لان المشترط ثم الخ) فالتحمل نظير القبول فكما اشترط لمعرفة حال القبول فتشترط حال

يتأق هذا انعقاده بالمستورين لانه بمنزلة الرخصة او ذكر المتفق عليه ثم اختلف فيه (وسمع) لان المشهود عليه قول فاشترط سماعه حقيقة (وبصر) لما يأتى ان الاقوال لا تثبت الا بالمعاينة والسماع (وفى الاعمى وجه) لانه اهل للشهادة فى الجملة لا الاصح لا وان عرف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة وفى الاصم ايضا وجه ونطق ورشد وعدم حرقة دينية فلي بمرورته وعدم اختلال ضبطه لفظة او نسيان ومعرفة لسان المتعاقدين وقيل يكفى ضبط اللفظ وعلى الاول فلا بد من فهم الشاهد له حالة التكلم فلا يكفى ترجمته له بعد ولو قبل الشق الآخر ويفرق بينه وبين ما مر فى ولى اوجب لزوج ما لا يعرفه فترجمه له قبله لان المشترط ثم قبول ما عرفه وهو حاصل بذلك وهما معرفة ما تحمله حالة التحمل ولم يوجد ذلك (والاصح انعقاده) ظاهراً وباطناً بمحرمين ولكن الاولى ان لا يحضراه و (بابى الزوجين) أى ابني كل او ابن احدهما وابن الآخر (وعدوينا) كذلك والواو بمعنى او ويجديهما وبجدها وأبيه

وذلك لانه قاعد النكاح بهما
في الجملة فان قلت هذه هي
علة الضعيف في الاعمى فا
الفرق قلت يفرق بان
شهادة الابن او العمد
يتصور قبولها في هذا
النكاح بعينه في صورة
دوى حسبة مثلا كما يعلم
بما ياتي في الشهادات ولا
كذلك في الاعمى وامكان
ضبطه لها الى القاضي
لا يفيد لاحتمال ان المخاطب
غير من امسكه وان كان فم
هذا في اذنه وفم الآخري
اذنه الاخرى لان معنى ما هنا
على الاحتياط ما أمكن
فيتعذر اثبات هذا النكاح
بعينه بشهادته فكانت
كالعدم ولو كان لها اخوة
فزوجها أحدهم والآخرا
شاهدان صح لان العاقد
ليس نائبا بخلاف مالو
وكل أب أو أخ تعين للولاية
حقيقة إذا ولو كيل في النكاح
سفير محض فكانا بمنزلة
رجل واحد وفارق صحة
شهادة سيد اذن لقته وولى
للسفيه في النكاح بان كلا
منهما ليس يعاقد ولا نائبا
ولا العاقد نائب لان اذنه في
الحقيقة ليس انا بة بل رفع
حجر عنه (وبنعقد) ظاهرا
(بمستورى العدالة) وهما
من لم يعرف لهما مفسق كما
نص عليه واعتمده

وحضره الاب اه معنى (قوله وذلك الخ) لتعليل الممتنع اه ع (قوله فان قلت هذه هي علة الضعيف الخ)
قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادة في الجملة ولم يقل لانه قاعد النكاح به في الجملة اه
اي لقوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى ممنوع بل علته غير هذه وهو انه غير اهل لانقضاء النكاح به لاجملة
ولا تفصيلا فالاشكال غير ممتنع كالجراب عنه الذي حاصله تسلم الاشكال اه رشدي (قوله يفرق الخ)
اي بين الابن والعمد وبين الاعمى (قوله في الاعمى) الاولى اسقاط في (قوله وامكان ضبطه) اي الاعمى لها
اي العاقدين الى القاضي اي الي ان ياتي له اه ع (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) بمعنى انه يحتمل ان الولي
خاطب رجلا حاضرا غير الذي قبل وامسكه الاعمى فلم يصادف قبوله لمحل عدم مخاطبته بالايجاب التي هي شرط
كامر وإذا كان هذا مرادهم بذلك التعليل كما هو واضح فلا يتناق قول الشهاب سم لا يخفى امكان ضبطه
على وجه ينتهي معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشقة من وضع فم في اذنه الى القاضي اه ووجه عدم
ناتيه ان هذا الاحتمال قائم معه ايضا اه رشدي عبارة السيد عمر بعد ذكر قول سم المار فنصه اقول
كيف ينتهي احتمال خطاب الغير فليتأمل نعم لو كان ثم اخر سان ايضا يشهدان بالمخاطب لم يكتمى بهما مع
الاعميين المذكورين لحصول المقصود اخذنا من قطعهم بصحته بشهادة عدويه مع عدوها وابيه مع ابنيها
نظر الشبوت كل من شقى العقد بمن يقبل قوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة بالنظر للكلام
والمتكلم كما لا يضر ثم بالنظر الى الايجاب والقبول ولا يصح اخذنا باطلا فم محل تأمل اه اقول والاول اقرب
كايمل اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولو كان لها اخوة الخ) هذا ظاهرا ان كان التوزيع من كف
اذ لا يشترط اذن الباقي والافعل تأمل لا شراط اذ منهم ولا ياتي الفرق الآتي في السيد وولى السفيه لان اذنه
من حيث الولاية لا من حيث رفع الحجر فليتأمل اه سيد عمر (قوله فزوجها أحدهم الخ) عبارة المغنى
وشرح الروض فلو شهد اثنان من ثلاثة اخوة مثلا والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لان عقد بوكالة منهما
او من احدهما لجاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر اه (قوله تعين للولاية) تأمل وجه اشتراط
التعين بالنسبة للاخ اه سيد عمر عبارة سم قوله او اخ تعين الخ افضيته ان الاخ لو لم تعين كواحد من ثلاثة
اخوة اذا وكل اجنبيا صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع وان له ولو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث
منهم صح ان يحضروا وهو محتمل ثم قال بعد ذكر ما مر عن شرح الروض مانصه انه اي قول شرح الروض يفيد
عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقد ثالثهما بوكالتهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة
فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتأمل اه وفي ع (قوله بعد ذكر ما مانصه اقول الصحة واضحة
ان كانت اذنت له في تزويجها اما ان خصصت الاذن بالاخوين الآخرين واذنت لهما في توكيل من شاء
فوكلا الثالث ففي صحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكيل يصير مزوجا بلا اذن وهو باطل فليتأمل اه
(قوله لقته) فيه قوله شهادة وقوله اذن معنى (قوله بان كلا منهما) اي السيد والولى (قوله واعتمده

التحمل (قوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى) كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل للشهادة في الجملة ولم
يقبل لانه قاعد النكاح في الجملة كما قال في هذا (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) لا يخفى امكان ضبطه على وجه
ينتفي معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشقة من وضع فم في اذنه الى القاضي (قوله او اخ تعين للولاية)
قضيته ان لو لم تعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبيا صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع
وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث منهم صح ان يحضروا وهو محتمل لان عقده لا يتوقف على توكيلهما
وعبارة الروض وشرحه ولو شهد وليان كاخوين من ثلاثة اخوة والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لان عقد
بوكالة منهما او من احدهما منه معين له لجاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر لما مر انتهى
والمتبادر من قوله لا بوكالة منه بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقد غيرهما بقوله من بقية الاولياء ان الضمير
في منه راجع للغير من بقية الاولياء فيفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة الاخوة عقد ثالثهما بوكالتهما
وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه للعقد عن الوكالة فليتأمل (قوله

جمع واطا لوافيه او من عرف ظاهرهما (٢٣٠) بالعدل القومين كيا هو ما اختاره المصنف وقال انه الحق ومن ثم بطل الستر بتجريح عدل

ولم يلحق للفاسق اذا تاب عند العقد بالمستور وتسب استتابة المستور عند العقد (على الصحيح) لجريانه بين اوساط الناس والعوام فلو كفوا بمعرفة العدالة الباطنة ليحضر المصنف بها الطال الامرو شق ومن ثم صحح المصنف في نكته التنييه كابن الصلاح انه لو كان العاقد الحاكم اعتبرت العدالة الباطنة قطعا لسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزكين وصحح المتولي وغيره انه لا فرق اذ ما طريقه المعاملة يستوى فيه الحاكم وغيره ومن ثم لوراي الا ايده متصرف فيه بلامنازع جازله كغيره شراؤه منه اعتمادا على ظاهر اليد وان سهل عليه طلب الحجية وبني السبكي الخلاف على ان تصرف الحاكم حكم فيشترط اولا فلاثم اختياره لا يفعل حتى ثبت عنده لان فعله ينبغي ان يصان عن النقص قيل فهو يوافق المصنف وابن الصلاح في الحكم ويخالفهما في القطع اه والذي يتجه اخذ من قولهم لو طلب منه جماعة بايديهم مال لا منازع لهم فيه قسمته بينهم لم يجزهم لان التنيي اعنده انه ملكها لا لا يجزوا بعد بقسمته على انه ملكهم انه لا يتولى العقد الا

او من عرف ظاهرهما بالعدالة كان معناه انه شوهدهما سباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجهولين لم يعرف حالهما ولا شوهدهما سباب العدالة بهذا يتضح الفرق بين النص واختار المصنف عبارة التنييه ولا يصح النكاح الا بحضور شاهدين ذكرين عدلين خرين مسلمين فان عقد بشهادة مجهولين جاز على المنصوص اه (قوله) وهو ما اختاره المصنف يمكن حل النص عليه (قوله) ومن ثم بطل الستر الخ) قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا ياتي على الاول وفيه ما فيه فليحجر (قوله) ولم يلحق الفاسق اذا تاب عند العقد بالمستور) قال في شرح الروض فلا يصح به العقد لان توبته حينئذ تصدر عن عادة لا عن عزم تمحق اه (قوله) وصحح المتولي الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله) ومن ثم لوراي) اي الحاكم (قوله) وان ذلك ليس شرطا للصحة) فديقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها

او من عرف ظاهرهما بالعدالة كان معناه انه شوهدهما سباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجهولين لم يعرف حالهما ولا شوهدهما سباب العدالة بهذا يتضح الفرق بين النص واختار المصنف عبارة التنييه ولا يصح النكاح الا بحضور شاهدين ذكرين عدلين خرين مسلمين فان عقد بشهادة مجهولين جاز على المنصوص اه (قوله) وهو ما اختاره المصنف يمكن حل النص عليه (قوله) ومن ثم بطل الستر الخ) قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا ياتي على الاول وفيه ما فيه فليحجر (قوله) ولم يلحق الفاسق اذا تاب عند العقد بالمستور) قال في شرح الروض فلا يصح به العقد لان توبته حينئذ تصدر عن عادة لا عن عزم تمحق اه (قوله) وصحح المتولي الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله) ومن ثم لوراي) اي الحاكم (قوله) وان ذلك ليس شرطا للصحة) فديقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها

او عقد غيره م ما فباننا فاسقة لم يصح كايات لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وان لخلاف المتولي وجهان لان الاصح ان تصرف الحالك ليس حكما لافي قضية رفعت اليه ليطالب منه فصل الامر فيها ومن ثم لورفع اليه نكاح لم يحكم بصحته اتفاقا لا بعد ثبوت عدالتهم اعنده ولو اختصم زوجان اقر اعنده بنكاح بينهما بمستورين في نحو نفقة حكم بينهما مالم يعلم فسق الشاهد (٢٣١) لان الحكم هنا في تابع بخلافه فيما قبله

(تنبيه) ظاهر كلام الحناطي

بل صريحه انه لا يلزم الزوج

البحث عن حال الولي والشهود

واوجه بعض المتأخرين

لا متناع الاقدام على العقد

مع الشك في شرطه ويرد بان

ما علل به انما هو في الشك في

الزوجين فقط لما مر انهما

المقصودان بالذات فاحتيط

لها اكثر بخلاف غيرهما

فجاز الاقدام على العقد

حيث لم يظن وجود مفسد

له في الولي والشاهد ثم ان

بان مفسد بان فساد النكاح

والافلا (لا) بشاهد مسعود

الاسلام والحرية) الواو

بمعنى او بان لم يعرف حاله في

احدهما باطنا وان كان يحمل

كل اهله مسلمون واחרار

اسمه والوقوف على الباطن

فيمر ما وكذا البلوغ ونحوه

بما مر نعم ان بان مسلما او

حرا او بالغاملا بان انعقاده

كالو بان الخنثى ذكر

(تنبيه) وقع لغير واحد

تفسير مستورهما بغير ما

ذكرته فاوردوا عليه ما

اندفع بما ذكرته الاقرب

الى ظاهر المتن فقام له (ولو بان

فسق) الولي او (الشاهدين)

العدلين والمستورين او

غيره من موانع النكاح

كصغره وجنون ادعاه وارثه

او وارثها وقد عهد او

القاضي ويصح عقد غيره اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بقوله صح تبين صحته في الباطن (قوله او عقد غيره الخ) لا يخفى ما في تقريره على قوله وان ذلك ليس الخ (قوله كايات) اي في المتن (قوله ولو اختصم) الى التنبيه في المغنى (قوله ولو اختصم زوجان الخ) تقييد لما اختاره من الفرق بين الحالك وغيره فكانه يقول محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصد اختلاف الواقع تبعا اه رشيدى اقول ويجوز انه تقييد لقوله لورفع اليه نكاح الخ (قوله في نحو نفقة) اي من حقوق الزوجية (قوله مالم يعلم فسق الشاهد) اي فان علمه فرق بينهما اه عرش عبارة المغنى والاسنى والظاهر كما قاله الزركشى وغيره انه يفرق بينهما بناء على ان القاضي يقضى بعلمه سواء اترافعا اليه ام لا اه (قوله في تابع) اي لصحة النكاح كما ثبتت شوال بعد ثلاثين يوما تبعا لثبوت رمضان برؤية عدل اه مغنى (قوله فيما قبله) اي فيما لورفع اليه نكاح الخ (قوله واوجه بعض المتأخرين) جزم به في السكز وقال انه يائتم بتركه وان صح العقد مالم يخل وان ذلك هو الاوجه خلافا للحناطي اه سم (قوله حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث ظن وجود شرطه اه وكذا نسخة سم من الشرح ولذا استشكله بما نصه قوله حيث ظن وجود شرطه قديقال قد اكنفى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حل المرأة فليتأمل اه اي فلم يتم الفرق بين الزوجين او غيرهما لا الرد على البعض (قوله الواو) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله الواو بمعنى او (قوله الولي) الى قوله ويثبتها في النهاية الا قوله وتبينه الى المتن وقوله حسبة او غيرها (قوله وارثها وارثها) قضيتها انه لو ادعاه احد الزوجين لا تسمع دعواه فليراجع رشيدى وعرش (قوله وقد عهد الخ) ما معنى العهد بالنسبة للصبي فان كل احده حالة صبا بلا شك نعم لو عبر فيه بامكان لكان امكن اه سيد عمر عبارة الرشيدى ضمير عهد انما يرجع للجنون لانه الذي يقال فيه عهد واما الصغرة فاما يقال فيه امكن كما هو كذلك في عباراتهم ويجوز انه جعل عهد وصفها تغليبا ومعناه في الصغر امكن اه (قوله كالو باننا) الى المتن في المغنى (قوله تنبيه قبله) اي فلا يضر اه عرش (قوله كتيبته عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال سم ورشيدى عبارة عرش وهو واضح في الشاهد دون الولي لانه لا يشترط لصحة عقده بعد التوبة مضى من الاستبراء اه (قوله وتنبيهه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تنبيهه قبله اه سم (قوله الفسق) اي فسق الولي او الشاهدين (قوله او غيره) قال الشهاب سم هذا شامل لما مثل به فيما سبق لغير بقوله كصغره او جنون فانظر ما افاده الحصر هنا مع قوله هناك وقد عدا واثبتته انتهى اه رشيدى (قوله بعلم القاضي) اي حيث ساخ الحكم بعلمه نهاية اي بان كان مجتهدا عرش (قوله وان لم يترافعا اليه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله حسبة او غيرها الخ) عبارة المغنى تقوم به حسبة او غيرها على انه كان فاسقا عند العقد اه (قوله

(قوله مالم يعلم فسق الشاهد) خرج ما اذا علم فسقه فلا يحكم بينهما قال في شرح الروض وقضيتها انه لا فرق بينهما قال الزركشى وغيره والظاهر خلافه سواء اترافعا اليه ام لا انتهى (قوله واوجه بعض المتأخرين) جزم به السكز وانه يائتم بتركه وان صح العقد مالم يخل وان ذلك هو الاوجه خلافا للحناطي (قوله حيث لم يظن الخ) كذا شرح مر (قوله وحيث ظن وجود شرطه) (١) قديقال قد اكنفى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حال المرأة فليتأمل (قوله نعم ان بان مسلما الخ) كذا شرح مر (قوله كتيبته عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال (قوله وتنبيهه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تنبيهه قبله (قوله او غيره) شامل لما مثل

اثبتته (عند العقد فباطل على المذهب) كالو باننا كافرين لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وخرج بعند العقد تنبيهه قبله نعم تبينه قبل مضى زمن الاستبراء كتيبته عنده وتبينه حالا لاحتمال حدوثه (وانما يتبين) الفسق او غيره بعلم القاضي فيلزمه التفريق بينهما وان لم يترافعا اليه مالم يحكم كما كبراه بصحته او (بيينة) حسبة او غيرها (١) قول المحشى قوله وحيث ظن وجود شرطه (ليس في نسخ الشارح التي بابدنا

تشهد به) اى بالفسق او غيره وقوله مفسرا بفتح السين حال من الضمير المجرور اى بان تذكر البينة سببه اى
 الفسق مثلا او بكسر ها حال من الضمير المستتر فى تشهد بتاويل كل من الشاهدين (قوله) سواءا كان
 الشاهد انا (الخ) اى للنكاح تعميم لشرط التفسير (قوله) وكون الستر (الخ) جواب عما يقال لاحاجة الى البينة
 ولا الى التفسير فى المستور لان الستر يزول بما ذكره اسم (قوله) بخلافه) الضمير لما فى فيه الواقعة على
 الاخبار (قوله) لا انعقاده) اى النكاح (قوله) على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق او غير (قوله) سواء
 اعلم) الى قوله ولان اقدامه فى المعنى الاقوله وبحت الى قوله ثم قوله ما لم يقر اقبل الخ هذا ما خوذ من القوت
 للاذرعى لكونه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا فى المتن وظاهر ان قوله اى
 بالنسبة لحقوق الزوجية انما يأتى فى الشق الثانى خلافا لما صنعته الشارح من تاتيه فى الشق الاول بل قصره
 عليه ومن ثم استشكله المحقق سم بما حاصله ان الزوجية معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبت لها
 وعبرة القوت قضية اطلاق الشيخين وغيرهما انه لا فرق فى الحكم بطلانه بتصادقهما على فسق الشاهدين
 او باقرار الزوج به بين ان يسبق منهما اقرار بعد التهما عند العقد ويحكم بصحة النكاح ام لا ثم ساق كلام
 الماوردى صريحا فى خلاف ذلك وقال عقبه وقد افهم كلامه يعنى الماوردى انه اذا اقراروا بصحته ثم ادعى
 فسق الولى ارفسق الشاهد انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو اراده ويلغو اعترافه الا لا حق لاجل اقراره
 السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما
 لا انافقهما الى اخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضمان فى قوله انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه الخ انما هى
 الزوج كما لا يخفى اه رشيدى اقول ويؤيده قول الشارح الا فى انفا وهو متجه حيث لم يسبق منها اقرار
 الخ وكلامه الا فى شرحه عليه نصف المهر ان لم يدخل بها والافكه (والالم بثلث الخ) قضيته انه لا يكفي
 فى عدم الالفات يبقى بحذف الاقرار بلا حكم القاضى بالصحة وظاهر ما مر انفا عن الرشيدى عن القوت انه
 يكفي فليراجع (قوله) لا لتقرير النكاح) اى فانه يبطل اه ع ش (قوله) وبحت فى المطلب الخ) هذا راجع
 لاصل المسئلة اه رشيدى اى لاقوله والالم بثلث لا تفادى الخ لعدم صحة المعنى حيث ذكره ظاهر
 (قوله) باتفاقهما) ما وجه الاختصار عليه مع ذكر البينة فى التفريع اه سيد عمر (قوله) دون حق الله تعالى
 يردد النظر فى نحو تحريم نكاح من لا تجمع معها وثبوت المصاهرة ونحو ذلك ما فيه حق للغير ايضا والذى
 يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله اما المتهم حص له فهذا الولى منه او ما فيه حق لله تعالى فهو شامل له فليراجع
 اه سيد عمر (قوله) او الزوج) قد يقتضى الاختصار عليه ان الزوجية بخلافه لكن قضية ما يأتى من قوله وبينتها
 اذا ارادت الخ وقوله وبهذا رد بحيث الغزى الخ انها كهو فى ذلك اهم اقول وقضية الاختصار على الاتفاق
 واقامة البينة ان علم القاضى بما ذكر بخلافهما فيسقط بعلمه بفساد النكاح التحليل ايضا فليراجع (قوله)
 وقضيته) اى قوله ولان اقدامه الخ (قوله) التعليل الاول) اى قوله لانه حق الله تعالى الخ (قوله) وبهما) اى
 التعليلين (قوله) ان علما المفسد الخ) (فرع) وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثا عدم اعلاها لم يجوز
 له ان يدعى بفساد العقد الاول وهل له نكاحا ثانيا من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه
 الثانى على حكم حاكم صريحه واجبت عنه بما ضررت به الحمد لله لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضى ولا تسمع
 دعواه بذلك وان وافقته الزوجية عليه حيث اراد به اسقاط التحليل نعم ان علم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله
 تعالى العمل به فصح ان يعد فى عدة نفسه ولا يتوقف حل وطئه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم
 لالمدار على علمه بفساد الاول فى مذهبه واستجماع الثانى لشروط الصحة ولا يجوز لغير القاضى التعرض له
 به فيما سبق للغير بقوله كصخر اوجون فانظر ما افاده الحصر هناك وقوله هناك رقد عهد او اثبته (قوله)
 سواءا كان الشاهد) اى النكاح (قوله) كرون الستر الخ) جراب عما يقال لاحاجة الى البينة ولا الى التفسير
 فى المستور لان الستر يزول لاذكر (قوله) اى النسبة لحق الزوجية) قد يقال اذا اتفقا فيما ذكر فقد
 اعترفا بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا ينفك لا نفادهما بالنسبة لهما فليراجع (قوله) ار الزوج) قد

تشهد به مفسرا سواءا كان
 الشاهد مستورا ام عدلا
 خلافا لمن فصل كما يعلم بما
 يأتى فى القضاء وكون الستر
 يزول باخبار عدل بالفسق
 ولو غير مفسر محله فيما قبل
 العقد بخلافه بعده لا انعقاده
 ظاهر الا لا بد من ثبوت مبطله
 (او اتفاق الزوجين) على
 فسقهما عند العقد سواء
 اعلم به عنده ام بعده ما لم
 يقر اقبل عند حاكم انه
 بعدلين ويحكم بصحته والالم
 ينفك لا تفادى الخ
 بالنسبة لحقوق الزوجية
 لا لتقرير النكاح وبحت
 فى المطلب عدم قبول اقرار
 السفينة فى ابطال ما ثبت لها
 من المال ومثلها الامة ثم بطلان
 باتفاقهما انما هو فيما
 يتعلق بحقهما دون حق
 الله تعالى فلو طلعا ثلاثا
 توافقا واقاما الزوجية
 بفساد النكاح بذلك او
 بغيره لم ينفك لذلك بالنسبة
 لسقوط التحليل لانه حق
 الله تعالى فلا يرتفع بذلك
 ولان اقدامه على العقد
 يقتضى اعترافه باستجماع
 معتبراته نظير ما مر فى
 الضمان والحوالة وقضيته
 سماعها من زوجها وليس
 وليس مرادا فالمعتبر هو
 التعليل الاول وبهما علم
 ضعف اطلاق قول الولى
 تسمع بينته ان يثبت السبب
 ولم يسبق منه اقرار بصحته
 نعم ان علما المفسد

فما فعل وأما القاضى فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح
 الاول من يرى صحته مع فسق الولي والشاهد واما اذا حكم به حاكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا
 لما هو مقر ان حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا
 الشافعى من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي اما لا عش (قوله جاز لها العمل الخ) معتمد
 اه عش (قوله اذا علم بهما) اى بما جرى بينهما اى من النكاح بدون التحليل (قوله فرق الخ) يظهر ان هذا
 اذا لم يعلم القاضى بفساد النكاح الاول ايضا فليراجع (قوله يحمل الخ) فيه نظر اه سم (قوله على انه الخ)
 اى ما نقل عن الكافى وقوله فيه اى فى الكافى (قوله وببحث السبكى) اى قوله وهذا رد فى المغنى (قوله من
 المهر) كأن كان الطلاق قبل الدخول اه معنى عبارة البجيرى عن الشورى اى من نصفه كأن طلقها قبل
 الدخول ثلاثا ثم اقام بيته على ما يمنع صحة العقد واد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل
 حينئذ لوقوعه تبعا اه عبارة ع ش اى وعليه يسقط التحليل تبعا كما نص عليه شيخنا الزيدى خلافا
 لابن حجره وسياق آ نفاعن المغنى وعن سم عن مر اعتماد سقوط التحليل ايضا اه (قوله حيث
 لم يسبق منها الخ) وكان الاسبك الاخصر ثنية الضمير هنا واسقاط قوله سابقا ولم يسبق منه اقرار بصحته
 (قوله وبهذا) وقوله وعليه اى بحث السبكى لو اقيمت الخ خلافا للمغنى عبارة تواتر اذا سمعت البيعة حينئذ تبين
 بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة فى دفع المحلل اه وقد مر آ نفاعن الزيدى وغيره وياتى عن مر ما يوافقه
 (قوله لذلك) اى لارادة الزوج او الزوجة ما ذكر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر اه سم (قوله
 وان اقرارهما الخ) عطف تفسير على تبعض الاحكام (قوله ومنه يؤخذ) اى من قوله وعليه لو اقيمت الخ
 او مع علم الخ (قوله وخرج باقاما) اى قوله وقول بعضهم فى النهاية (قوله باقاما والزوج) وقوله بفساد
 النكاح اى من قوله السابق فلو طلقها ثلاثا ثم توافقا الخ (قوله وجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج
 اليها كالم لم يعلم بطلانها ثلاثا وظناه يعاشرها بحكم الزوجية فشهد بمبطل النكاح عند القاضى وبهذا
 يجاب عن قول مر الانى وهناك كذلك اه عش (قوله فتسمع الخ) هل له حينئذ اعادتها بلا محلل اه
 سم اقول نعم والا فلا يصح قوله وخرج باقاما الخ المقصود به بيان الفرق بين الحسبة وغيره باسقوط التحليل
 بالاولى دون الثانية ويصرح به ايضا قوله الاق وفيه نظر اما والى الخ وصرح به ايضا السيد عمر وفتح المعين
 وعبارة البجيرى عن الحلبي واما بيعة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهدين
 موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر ارام الزوجة بعد طلقها ثلاثا قبل الدخول فشهدت بيعة الحسبة
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتها لان نكاحه لبنتها كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم
 صحة النكاح ويسقط التحليل لوقوعه تبعا اه (قوله وقول بعضهم الخ) وافقه النهاية والمغنى عبارة تهما
 وذكر البيهقى فى تعليقه ان بيعة الحسبة تقبل لسكنهم ذكرها فى باب الشهادات ان محل قبول بيعة الحسبة
 عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجته وهو يعاشرها او اعتقر رقيقة وهو ينكر ذلك اما اذا لم تدع اليها
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك نبه على ذلك الوالدرحمة الله وهو حسن اه وقولها وهنا كذلك قد تقدم
 آ نفا جوابه عن ع ش (قوله ممنوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا معاشرتها اه سم

يقضى الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه اسكن قضية قوله الاق ويبنتها اذا ارادت الخ (قوله وبهذا يرد
 بحث الغزى الخ) انها كهو فى ذلك (قوله وقضية) اى قضية قوله ولان اقامه الخ (قوله وما نقل الخ)
 كذا شرح مر (قوله يحمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر (قوله فتسمع)
 هل له حينئذ اعادتها بلا محلل (قوله وقول بعضهم الخ) يوافقه قول شيخنا الشهاب الرملى لسكنهم ذكرها
 فى الشهادات ان محل قبول بيعة الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك شرح مر (قوله ممنوع) اقول يرد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا
 معاشرتها فتسمع به البيعة اعتمده شيخنا الشهاب الرملى وقرق بمارده الشارح فيما ياتى بقوله فلا نظر الخ

قبل ايقاع الثلاث فتسمع به البينة ولو من الزوج اخذا من فتاوى البغوى والبلقينى اذ حاصل ما فى الاولى انه اذا اعترف بياث قبل ان تقع عليه الثلاث المعلقة على فعله لكذا ثم فعله لم يشهد عليه بهن لانه غير متهم في قوله وبعده احتاج لبينة ولا يكفي تصديقها وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا اخذناه به ما لم يظهر بطريق شرعى ان عدتها عن طلاق رجعى انقضت قبل ايقاعهن وحلف انهن لم يراجعها وبما مر عن الاولى انه لا يقبل تصديقها له صرح به الفخاى انتهى وفيه نظر اما ولا فلان قول البغوى احتاج لبينة ليس فيه التصريح بانه تقبل اقامتها معه ارادته تجديد النكاح فليحمل على انها لو اقيمت حسبة (٢٣٤) قبلت نظير ما مر فى مسألة الفسق بجامع ان فى كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا هنالان هذا لا يدخل له فيها هو السبب فى عدم سماع بينة احدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى واما ثانيا فقول البلقينى ما لم يظهر بطريق شرعى يحمل على نظير ما مر انه تقبل البينة حسبة لا ان اقامها احدها وقصده تجديد النكاح (ولا اثر لقول الشاهدين كذا) عند العقد (فاسقين) مثلا لانهما مقرران على غيرهما نعم له اثر فى حقهما فلو حضرا عقد اختهما مثلا ثم ماتت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل اى ان كان دون المسمى او مثله لا اكثر كما هو ظاهر لا يلزم انهما اوجبا باقرارهما حقا لها على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما) مؤاخذه له بقوله وهى فرقة فسخ لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كالتوكيع ثم اقر بانه كان قادرا على حرة واستشكلهما السبكى بان

وينبغي ان يبدل معاشرتها بنكاحها ويزيد عليه ومنع من ذلك فتدبره فانه دقيق وبالتامل حقيق واقعد من ذلك تصويره بامراه تزوجت يزيد ثم طلقها ثلاثا ثم بعمره ثم طلقها ثلاثا ثم اقرامت العود لزيد لا اعتقادها ان نكاح عمر وحلفها له فحينئذ البينة لحسبة الشاهدة بفسق شهود عقد عمر وان تشهد به لنوفر الشرط فاذا شهدت امتنع عليها العود الى زيد وجاز لعمر وان يتزوجها بلا تحليل اه سيد عمر اقول قوله وينبغي ان يبدل الخ وقوله ويزيد الخ يعلم جوابه بما مر عن عس ومن قول الرشيدى بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد عليهما بفاسقين مثلا ويريد معاشرتها والا ففى قال انه طلقها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا لا اعترافهما بصحة العقد وخرج عن صورة المسئلة اه (قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف اى وقوعه (قوله فتسمع به البينة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى وقرى بما رده الشارح فيما ياتى بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله فى الاولى) اى فى فتاوى البغوى (قوله بياث) اى بوقوعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم تشهد) ببناء المفعول (قوله بهن) اى الثلاث اى بوقوعها (قوله او بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاخذ (قوله ولا يكفي تصديقها) فعلم ان هنالما يكنى تصادقهما وان كفت البينة مر اه سم (قوله وما فى الثانية) اى فى فتاوى البلقينى عطف على ما فى الاولى (قوله وبما مر الخ) متعلق بقوله صرح الا فى قوله انه الخ بيان لما مر الخ (قوله انتهى) اى ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح اه سم (قوله نظير ما مر) اى فى قوله فلو طلقها ثلاثا الخ (قوله ثم) اى فى مسألة الفسق وقوله لا هنالما فى مسألة الاعتراف (قوله لان هذا) اى رفع النكاح (قوله احدهما) اى الزوجين وقوله من انه الخ بيان لما هو السبب (قوله وقصده الخ) جملة اسمية حالية (قوله عند العقد) الى قوله وقيل فى النهاية الى قوله وهو حسن فى المغنى الا قوله اى ان كان الى المتن (قوله ثم مات الخ) عبارة المغنى ثم قال ذلك ومات الخ (قوله او مثله) ما فائدته حينئذ فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان فائدته انه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قول المتن به) اى بفسق الشاهدين وقوله وانكرت اى الزوجة ذلك اه مغنى (قوله وهى فرقة فسخ لا تنقص عددا) وهو الصحيح مغنى ونهاية (قوله واستشكلهما) اى الوجهين (قوله وهو الخ) اى الزوج (قوله وقياس الثانى) اى من الوجهين السابقين (قوله ولا يرثها) الى قوله اخذا فى المغنى رالى قوله فالوجه فى النهاية (قوله لكن بعد حلفها) اى وجوبها بعش وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه كان وجهه رعاية حق الورثة ولو المسلمين اه (قوله انه عقد اى النكاح) (قوله لان العصمة) عبارة المغنى بل يقبل قوله عليها بيمينه لان الخ اه (قوله ولكن لو مات لم ترثه) سكت عن ارثه منها وقياس ما مر ان يقال يرثها لكن بعد تحليفه لما ذكرته آنفا وكان وجه تركه عليه بالمقايسة مما تقدم اه سيد عمر (قوله ما لم تكن محجورا عليها الخ) والامة كذلك اه مغنى وقوله فلا

(قوله ولا يكفي تصديقها) فعلم انه هنا لا يكفي تصادقهما وان كفت البينة مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح (قوله والطلاق بانه فى الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

كلام من الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو ينكره اثم اول الفسخ بالحكم بالبطان والطلاق بانه فى الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثانى يقتضى الاتفاق فى مسألة الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شىء يقتضى الاتفاق عليه اغلبى كما صرح به الرافعى (وعليه) اى الزوج المقر بالفسق (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) بان دخل بها (فكاه) عليه ولا يرثها لان حكم اعترافه مقصورا عليه ومن ثم رزئته. لكن يد حانها انه عند بدلين وخرج باعترافه اعترافها بخلل ولى او شاهد فلا يفرق به بينهما لان العصمة بيده وهى تريد رفعها والاصل بقاءها ولكن لو مات لم ترثه وان ماتت او طلقها قبل وطء فلا مهر او بعده فلها اقل الامرين من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه

فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كما مروى في بحث الاسنوي ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم تقبضه والالم يسترده اخذاه من قول الرافي لو قال طلقته بعد الوطء في الرجعة فقالت بل قبله صدقت وهو مقر لها بالمهر فان كانت قبضته لم (٢٣٥) ترجع به والالم اطالبه الا بنصفه والنصف

الذي تذكره هناك بمثابة السكل هنا اه وقر غيرهما بانهما اتم اتفاقا على وجود موجب المهر وهو العقد وانما اختلاف في المقر وهو الوطء وهي هنا تدعى نفى الموجب فتصليكما شيئا منه تملك بغير سبب تدعيه فالوجه انه كمن اقر لشخص بشيء وهو ينكره ولو قالت وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال بل بهما صدقت يمينها لان ذلك انكار الاصل العقد ونظيره ما مر في اختلاف المتبايعين ان شرط تصديق مدعي الصحة ان يتفقا على وقوع عقد (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها) بالنكاح بان تكون غير مجبرة احتياطاً ليؤمن انكارها وبحسب الاذرعى نده على المجبرة البالغة لئلا ترفعها لمن يرى اذنها وتنجده فيبطله (ولا يشترط) ذلك لصحة النكاح لان الاذن ليس ركناً للعقد بل شرط فيه فلم يجب الاشهاد عليه ورضاها النكاح في العقد يحصل باذنها او بيئته او باخبار وليها مع تصديق الزوج او عكسه نعم افتى البلقيني كان عبد السلام بانه لو كان الزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ القياس رجوعه للارث ايضا اه سم وجزم به السيد عمر عيار ته اى في المستلثين اه (قوله) كما مروى اى في شرح او اتفاق الزوجين اى مع قوله ومثله الامة اه (قوله) وبحسب الاسنوي اعتمدته النهاية والمغنى خلافاً للشارح كما ياتى (قوله) والالم يسترده اى لانها تقر له به وهو ينكره فيبقى في يدها اه معنى (قوله) وقر غير الخ) رد هذا الفرق والدرجته الله تعالى بانه لا يجدى شيئاً والمعتد التسوية بين المستلثين اذا اجماع المعتبر بينهما ان من يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فيهما اه نهاية فلو رجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد ممن هو في يده او لانه وجب في ضمن عقد وبنفى الثاني اه سم (قوله) بانهما اتم اى الزوجين في مسألة الرافي (قوله) وهنا اى في مسألة اعتبارها بالخل ولى الخ (قوله) هي اى الزوجة المعترفة بالخل وكان الانسب تقديمه على هنا (قوله) شيئا منه اى المهر (قوله) فالوجه انه الخ اى الزوج هنا (قوله) صدقت يمينها الخ خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الاول نقله اى تصديقها يمينها ابن الرفعة عن الذخائر وهو مردود بانه تفريع على تصديق مدعى الفساد فالاصح ان القول قوله اه وعبارة الثاني هذا اى تصديقها يمينها احد قوانين للإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه والقول الثاني ان القول قوله يمينه وهو المعتمد به على ذلك شيخى نعمه الله رحمة اه (قوله) لان ذلك انكار الاصل العقد فيه نظرسم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الايجاب الخ والقبول وهما هنا متفقان على صدورهما اه سيد عمر (قول المتن على رضا المرأة) اى بالنكاح بقولها كان قالت رضيت او اذنت فيه اه معنى (قوله) بالنكاح الى قوله وعليه يحمل في المغنى والى قوله وما قول البغوى في النهاية (قوله) وبحسب الاذرعى الخ) وهو بحث حسن اه معنى (قوله) لمن يرى اى من الحكام (قوله) وتنجده اى المجبرة الاذن فيبطله اى الحاكم المذكور العقد (قوله) ذلك اى الاشهاد (قوله) رضاها الخ) مبتدأ خبره قوله يحصل الخ (قوله) باذنها او بيئته الخ) انظر هذا العطف اه رشيدى (قوله) نعم افتى البلقيني الخ) عبارة المغنى وشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحاكم وهو كذلك وبه افتى القاضى والبغوى وان افتى ابن عبد السلام والبلقيني بخلافه اه وكذا في النهاية لانها قالت بدل قوله وان افتى الخ وما قاله ابن عبد السلام والبلقيني من ان الحاكم لا يزوجه الخ مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه اه (قوله) وافتى البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افتى البغوى ان رجلاً لو قال للحاكم اذنت لك فلانة في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم (قوله) في قلبه اى الحاكم اه كرى (قوله) وعليه الخ) اى وقوع الصدق في القلب اه فتح المعين

الظاهر الاقرار ومقتضاه انه لانكاح فلا طلاق (قوله) فلا سقوط الخ) القياس رجوعه للارث ايضا (قوله) وقر غير الخ) رد شيخنا الرملى هذا الفرق بانه لا يجدى شيئاً والمعتد التسوية بين المستلثين اذا اجماع المعتبر بينهما ان من بيده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فيهما شرح مر فلو رجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد ممن هو في يده او لانه وجب في ضمن عقد وبنفى الثاني فراجع اه (قوله) صدقت يمينها قال شيخنا الشهاب الرملى هذا مبنى على تصديق مدعى الفساد والمعتد تصديق الزوج بناء على المعتد تصديق مدعى الصحة (قوله) لان ذلك انكار لاصل العقد) فيه نظر (قوله) نعم افتى البلقيني كان عبد السلام الخ) نقل هذا في شرح الروض عنهما بعد ان نقل عن فتوى القاضى والبغوى خلافه وما افتى به البلقيني كان عبد السلام مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه شرح مر (قوله) وافتى البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افتى البغوى ان رجلاً لو قال للحاكم اذنت لك فلانة في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا مر ولا يعتمد تحليفه الخ (قوله) الذى يتجه

ثبت اذنها عنه وافتى البغوى بان الشرطان يقع في قلبه صدق الخبر له بانها اذنت وكلام القفال والقاضى يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي ارسله الولي لغيره لزوج مواليته والذى يتجه انه باقى هنا ما مر في عقده مستورين ان الخلاف انما هو في جواز مباشرته لاني الصحة كما هو ظاهر ما مر ان مدارها على ما في نفس الامر

واما قول البغوي لوزوجها وليها وكانت قد اذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وان جمل اشراط اذنها لانه تهو محض فهو لا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وتهو اقدم على عقد فاسد في ظنه وهو صغيرة لا تسلب الولاية واما ما وقع في الجوهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب بالاذن ومطالبة له كما بان بزوجه واقامته البينة عليه لكن العمل على

خلافه فرد وبان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسموعة وبانه لاحق للخاطب في ذلك فكيف تسمع دعواه وهو الحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورهما مع انها ليست لطلب حكم بل لحل المباشرة كما مر ولو اقرت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارية ان من كان القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته كما لو كل يدعي تقييد اذنه بصفة فينكر الوكيل وبحث بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي الصحة رده تصديقهم للوكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في اصل البيع صدق البائع في نفي اصله لا نناقول ما نحن فيه ان نسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجامع ان كلا فيهما اذن الغير فتقيد بما يقوله الاذن واما البيع فكل من العاقدين مستقل بالعقد فراجع مدعى الصحة لان جانبه

(قوله) واما قول البغوي (الخ) وفي تجريد المزجدار اذنان بزوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (قوله) ولم يبلغه الاذن ظاهره اصلا لا بمرسوطا ولا بمن سمع منه عبارة فتج المعين فرع لوزوجها وليها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله) لا يجوز له (يعني للحاكم بدليل ما بعده وكذا ضمير بالاذن له) (قوله) انتهى (اي الرد وكان الاولى حذفه) (قوله) في سماعه (اي الحاكم الشهادة اي باذن المرأة له في التزويج) (قوله) لعدم تصورهما (الخ) اي الدعوى (قوله) مع انها (اي الشهادة او الدعوى) (قوله) يدعى (الخ) على حذف الموصول اي الذي يدعى (الخ) (قوله) وبحث بعضهم (الخ) مبتدأ خبره قوله بده (الخ) (قوله) مع انها (اي البائع والمشتري) (قوله) ان كلا (اي من مسئلتنا ومسئلة التوكيل وقوله فتقيد الخ اي من يتنكح المسئلتين) (قوله) لما مر (الخ) اي في البيع (فصل فيمن يعدد النكاح) (قوله) وما يتبعه (اي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق او غيره اه ع) (قوله) قول المتن لا تزوج امرأة (الخ) اي لا تملك مباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله) ولو باذن من وليها (الي قوله) فان الزانية التي في النهاية والمغنى (قوله) بخلاف اذنها (الخ) عبارة الشهاب عميرة والمغنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها او سفهه او مجنون هي وصية عليه اه (قوله) لقننا (اي سياتي تصريح الشرح ان السيد ولوائى باذن لقنه اه سم (قوله) او محجورها (اي اشار سم الى ضعفه بان ولايتها على المحجور لا تكون الا بطريق الوصاية والوصى لا يعتبر اذنه خلافا لما في العزيز رشدي وعش عبارة السكردي قوله او محجورها بان كانت وصيا الطفل فبلغ سفهها فانه يشترط اذنها بناء على القول بتزويج الوصى اه (قوله) الحديث (الخ) اي اقرأ الحديث (الخ) اه ع ش (قوله) السابق (اي في شرح ولا يصح الاجتزاء شاهدين) (قوله) ايما امرأة (الخ) تنتم هذا الحديث كما في شرح الروض وغيره فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها وكان الاولى ليظهر قوله الا اني كما صرح به الخراج ذكرها (قوله) بغير اذن وليها (مفهومه) انها اذا نكحت نفسها باذن وليها صح وهو مخالف لما مر من قوله ولو باذن من وليها فيحتاج الى دليل على ان المفهوم هنا غير مراد لا يقال قوله في الحديث الاتي ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان المفهوم الاول خاص فيقدم على هذا العام اه ع ش (قوله) وكرره (اي قوله فنكاحها باطل ع ش

كذا شرح مر (قوله) واما قول البغوي لوزوجها وليها (الخ) في تجريد المزجدار اذنان بزوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه (فصل) فيمن يعدد النكاح وما يتبعه (قوله) لقننا (اي سياتي تصريح الشرح ان السيد ولوائى باذن لقنه وقوله او محجورها لا يخفى ان المرأة لا تكون ولاية على المحجور الا بطريق الوصاية وسياق في قول المصنف بل ينكح اي السفهه باذن وليه او يقبل له النكاح قول الشارح ووليها في الاولى اي فيما اذا بلغ سفهها الاب فالجد فوصى اذن له في التزويج على ما في العزيز لكنه ضعيف الخ فاعل ما ذكره هنا مبني على كلام العزيز فليجر (قوله) بغير اذن وليها (مفهومه) الجواز بالاذن فنكاحه محمول على نحو قوله الاتي او وكل موليته

اقوى لما مر فيه (فصل) فيمن يعدد النكاح وما يتبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من وليها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها لقننا او محجورها وذلك لاية فلا تعضوا من اذلو جاز لها تزوج نفسها لم يكن للعضل تاثير وللخيرين الصيحين كما قاله الاثمة كاحد وغيره لا نكاح الا بولي الحديث السابق واما امرأة انكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل

وكرره ثلاث مرات وصح ايضا لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فان الزانية التي (٢٣٧) تزوج نفسها نعم لو لم يكن لها ولي

قال بعضهم اصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع اليه اى يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها ان تفوض مع خاطبها امرها الى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد او الى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لا مع وجود حاكم ولو غير اهل كما حررت في شرح الارشاد نعم ان كان الحاكم لا يزوج الا بادرهم لما وقع كاحداث الآن فينتجه ان لها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليه ذلك منه حال التولية وهل يتقيد ذلك بكون المفوض اليه في محلها كما يتقيد القاضي بمحل ولايته او يفرق بان ولايته القاضي مقيدة بمحل فلم يجاوزه بخلاف ولاية هذا فان مناطها اذنها بشرطه خفي وجد زوجها وان بعد محلها كل محتمل والثاني اقرب وخرج بتزوج مالو وكل امرأة في توكيل من زوج موليته او وكل موليته لتوكل من زوجها ولم يقل لها عن نفسك سواء اقال عنى أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لانها سفيرة محضة ولو بليتنا بامامة امرأة نفذ تزويجها لغيرها

وكردى (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله نعم لو لم يكن) الى قوله كما حررت في النهاية الا قوله وهو الظاهر وقوله اى يسهل الى جازو وكذا في المعنى الا قوله قال بعضهم الى جازو وقوله ولو غير اهل (قوله جاز لها ان تفوض الخ) اعلم ان مسئلتى التحكيم والتولية ليهما متناقضان واضطراب نشا من خلط احدهما بالآخرى واعتقاد اتحادهما والتحقيق انهما مسئلتان لكل منهما شروط تخصها فمن شروط التحكيم صدوره من الزوجين واهلية المحكم للقضاء في الواقعة ولا يكفي مجرد كونه عدلا خلا لما في شرح الروض في باب القضاء من الاكتفاء بالعدالة وعن نبيه على ذلك الولي ابو زرعة في تجربته وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو فوق مسافة القصر ووقع لبعض المتأخرين من جوازه مع غيبته وهو ممنوع اذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضي ولا ينوب المحكم عن الغائب بخلاف القاضي فهذه مسئلة التحكيم وامام مسئلة التولية وهى تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها ليشترط فيها فقد الولي الخاص والعلم فيجوز للمرأة اذا كانت في سفر او حضرو بعدت القضية عن البداية التي هي فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم ان تولى امرها عدلا كما نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه واجاب في ذلك بقوله اذا ضاق الامر اتسع وبقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقا حتى تنتقل الى بلد الحاكم لادى الى حرج شديد ومشقة تعم من كان بذلك القطر وربما ادى المنع الى الوقوع في الفساد اه فتاوى ابن زباد البيني اه سيد عمر (قوله ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير اهل اعتمدهما مر اه سم (قوله لا مع وجود حاكم الخ) عبارة النهاية بعد كلام طويل نصها وحاصله ان المدار على وجود القاضي وفقده لا على السفر والحضرا قال ع شر قوله وحاصله الخ معتمد اه (قوله نعم ان كان) الى قوله وهل يتقيد في النهاية (قوله لها وقع) اى بالنسبة للزوجين اه ع شر عبارة السيد عمر قوله لها وقع ينبغي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله فينتجه ان لها الخ) ظاهره وان لم يكن مجتهدا وهو ظاهر لان وجود القاضي المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشترط فيمن تولى الاجتهاد اه سيد عمر (قوله مع وجوده) اى القاضي (قوله بان علم الخ) تصوير اعدم العزل وقوله موليه اى من ولاه للقضاء وقوله بذلك اى بانه انما يزوج بالدرهم رضى الله تعالى عنه ما نصه ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله وهل يتقيد ذلك) اى جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله بمحل ولايته) اى يكون المرأة بمحل ولايته القاضي (قوله بشرطه) وهو كون المحكم مجتهدا عدلا مطلقا او عدلا مع فقد الحاكم حسا او شرعا (قوله والثاني اقرب) بل متعين اه سيد عمر (قوله وخرج) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويجوز الى المتن (قوله مالو وكل امرأة الخ) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتي بل اولى اه سم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينبغي ان ينظر لوني عن نفسك ولم يقل هل يكون حكمه حكم القول او لا اه سيد عمر اقول والظاهر الاول لانه حينئذ من افراد النكاح بلاولى (قوله فوكلت) لا عنها اه معنى (قوله ولو بليتنا بامامة امرأة الخ) ولو بليتنا بقضاء امرأة هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم انتهى سيد عمر (قوله كافرة كافرة بدار الحرب) عبارة المغنى امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عمر قوله كافرة كافرة اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة كذا افاده الفاضل المحشى سم وقد يقال ما زاده يمكن ادراجه في عبارة الشارح فليتامل اه اى بان يراد بكافرة الثانية ما يشمل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه انتهى سم عبارة

لا على مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الا بولى فان المتبادر تولية العقد لكن قد يقال هلا خص هذا المتبادر بمفهوم يغير اذن وليها (قوله جاز لها ان تفوض الخ) حيث جاز التفويض او امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير اهل الخ اعتمد ذلك مر فيهما (قوله بان علم الخ) ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله مالو وكل امرأة في توكيل من زوج موليته) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتي بل اولى (قوله كافرة) اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه

وكذا الزوجت كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما ويجوز اذنها لوليها بلفظ الوكالة كما ياتي (ولا تقبل نكاحا لاحد)

الرشيدي وعش قوله بدار الحرب ليس بقيد كما نقل عن الزياي (قوله بولاية) الى قوله وان حكم
حاكم في النهاية والمغنى الا قوله ولو مع الاعلان الى الماتن (قوله تقتضي فطما) اي تطليه على وجه الولاية
والكمال لا انها تحرم عليها ذلك بنهي الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه
عش (قوله والخش مثلها الخ) ومع ذلك لو خالف وزوج فينبغي انه لا حد على الواطى لاننا لم نتحقق انوثته
وبتقديرها فالمرأة يصح عقدها عند بعض العلماء اه عش (قوله كما مر) اي في مبحث نكاح الشغار
(قول الماتن بلاولى) او بولى بلاشهود اما الوطء في نكاح بلاولى ولاشهود فانه يوجب الحد جزا لا انتفاء
شبهة اختلاف العلماء اه مغنى خلافا للنهية عبارة اما الوطء في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد فيه كما افق
به الوالد رحمه الله تعالى وسببناى مبسوطا في باب الزنا اه قال عش قوله لا حد الخ اي ويأثم وقوله كما افق
به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده انتهى (قوله بان زوجت نفسها
الخ) اي او وكلت من يزوجه او ليس من او اياها لجارها مثلا اه عش (قوله ولو مع الاعلان) اي
حال الدخول كما ياتي في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع
اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالا كفاءه) اي الاعلان (قول الماتن يوجب مهر
المثل) قال في العباب اهله اي وجوب المهر اذا اعتقدت حله او جهلت تحريره اه واجاب عنه الشهاب سم
بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقه دهى ايضا انتهى اه رشيدى (قوله
مهر المثل) اي مهر مثل بكر لان كانت بكرا اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المغنى خبر ايمامة نكحت
نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها اه (قوله لا المسمى افساد
النكاح) يؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذا لم يكن ممن يعتقد الصحة ويردد النظر فيما لو كان الزوج
حنفيا والوجة شافعية ومهر المثل دون المسمى فهل يحرم عليها اخذ الزائد او لا محل تأمل ولعل الاقرب
الاول اه سيد عمر وقوله دون المسمى صوابه اكثر من المسمى (قوله وجب) اي المسمى هل مثل حكم
الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم اه سم (قوله لانه) اي الزوج

بولاية ولا وكالة لان
حاشن الشريعة تقتضى فطما
عن ذلك بالكلية لما قصد
منها من الحياء وعدم ذكره
بالكلية والخشنى مثلها فيما
ذكر ما لم تنضح ذكره
ولو بعد العقد كما مر (والوطء
في نكاح) ولو في الدبر (بلا
ولى) بان زوجت نفسها
بحضرة شاهدين ولم يحكم
حاكم بطلانه والا فهو زنا
فيه الحد لا المهر ولو مع
الاعلان لان مالكا رضى
الله عنه لا يقول بالا كفاءه
به الا مع الولى (بوجب)
على الزوج الرشيد دون
السفيه كما ياتي بتفصيله آخر
الباب (مهر المثل) كما صرح
به الخبر السابق لا المسمى
لفساد النكاح ومن ثم لو
حكم حاكم بصحته وجب
ولا ارش للبكرة لانه
ماذون له في اتلافها هنا
كما في النكاح الصحيح

(قوله في الماتن والوطء في نكاح بلاولى) اما الوطء في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه كما افق به شيخنا الشهاب
الرملى شرح مر (قوله ولو مع الاعلان الخ) فيه بحث لانه ان كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فير د عليه انه
حيث حكم حاكم بالطلاق انتفت الشبهة ووجب الحد لهذا قال الشارع في باب الزنا او مع انتفاء احدهما اي
الولى والشهود لكن حكمه باطلا والى بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطء بعد علم الواطى به لا بشبهة حينئذ
اه فحيث حكم حاكم هنا بطلانه وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالا كفاءه فقوله ولو مع الاعلان لان
مالكا الخ لا وجه له وان كانت مبالغة على ما قيل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المغنى على كون الوطء في
نكاح بلاولى يوجب مهر المثل ليرد عليه ان هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولى
لاشهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا ما وجهها به فتأمل (قوله ولو مع الاعلان) اي حال الدخول كما ياتي في الزنا
(قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد
قوله به) اي بالا اعلان (في الماتن بوجب مهر المثل) ظاهره وان اعتقدت التحريم وقد يوجه بشمول الخبر
وبان مراعاة القول بصحته او رثه شبهة في الجملة موجبة للمال امكن قال في العباب واهله اي وجوب المهر اذا
اعتقدت حله او جهلت تحريره اه فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقه
هى ايضا (قوله في الماتن مهر المثل) اي مهر مثل بكر لان كانت بكرا وان لم يجب ارش البكرة اخذا من قوله
في الروض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكرا فمهر بكر للتمتع بها وقياسا على
النكاح الفاسد وارش البكرة لان اتلافها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان
وعدمه وارش البكرة مضون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ وقوله ومن ثم لو حكم حاكم بصحته وجب
اي المسمى هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم (قوله

بخلاف البيع الفاسد اذ ليس معه وده الوطء ذكره في المجموع (لا الحد) وان اعتقد التحريم اشبهة اختلاف العلماء لكن يعزرو معتقده وان حكم حاكم براه بصحته على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم برفع الخلاف (٢٣٩) معناه انه يمنع النقض بشرطه اصطلاحا لا

غيره والاشفاقى وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به خفى لكنه اعترض بانه مبنى على الضعيف ان حكم الحاكم انما ينفذ ظاهرا مطلقا اما على الاصح انه فيما باطن الامر فيه كظاهره ينفذ باطنا ايضا فيباح لمقلده وغيره العمل به كما ياتي مبسوطا في القضاء لا معتقد الاباحة وان حد بشر به التثبيذ لان ادلته فيه واهية جدا بخلافهنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتمد وكان من قال هنا لا يجوز تقليد ابي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه وبهذا يقيد قول السبكي يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل في حق نفسه لا في الافتاء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح اه ولو طلق احدهما هنا ثلاثا قبل حكم حاكم بالصحة لم يقع ولم يحتج للحلل وقول ابن اسحق محتاج الثاني اليه عملا باعتقاده غلطه فيه الاصطخري ويتعين حمله بعد تسليمه على ما اذارجع عن تقليد القائل بالصحة وصحناه والواقع واحتاج للحلل وبويده اطلاق الاصطخري قول العمراني في تاليفه في صحة تزويج

وقوله هنا في نكاح الفاسد (قوله بخلاف البيع الفاسد) اي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة اه سم (قوله يعزرو معتقده) مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالف نقضه نهائيه مخفى قال الرشيدى وعشر قوله مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه الخ اي اما اذا حكم بصحته فالواجب المسمى ولا حد ولا تعزير واما اذا حكم ببطلانه فواجب عليه الحداه (وان حكم حاكم الخ) ضعيف كما ياتي في الشارح ومن عن النهاية والمغنى (قوله على ما ياتي الخ) تبرأ لما ياتي انه مبنى على الضعيف (قوله النقض بشرطه) اي النقض المتبلس بشرطه وياتي في القضاء بشرط النقض اه كردى (قوله اصطلاحا) قيد لقوله معناه اي معناني الاصطلاح انه يمنع الخ اه كردى (قوله وان حكم به الخ) اي بصحته الوقف (قوله لكنه اعترض) اي ما قاله ابن الصلاح (قوله ان حكم الحاكم) بيان للضعيف (قوله مطلقا) اي فيما باطن الامر فيه كظاهره وفي غير (قوله انه) اي حكم الحاكم (قوله فيما باطن الامر فيه الخ) اي فيما لم يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احراز عن نحو حكمه بحمل ثرب التثبيذ بادلة واهية وعن نحو حكمه بشاهد زور (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل) اي ولا حد ولا تعزير على العامل به وان اعتقد التحريم (قوله لا معتد الا باحة) بالرفع عطا على قوله معتقده (قوله لا معتد الا باحة) اي بان قلد القائل بالصحة اه كردى (قوله وان حد الخ) وكان حق التعبير ان يقول وانما حد معتقدا باحة التثبيذ بشر به لان ادلته الخ (قوله هنا) اي في النكاح بلاولى بحضور الشاهدين (قوله وبهذا) اي بقوله اذ ما ينقض لا يجوز الخ (قوله انتهى) اي قول السبكي (قوله ولو طاق) الى قوله وقول ابن اسحق زاد عليه المغنى والروض مائنه ولولم يطا الزوج في هذا النكاح المذكور فزوجها وليها قبل التفريق بينهما صح اه (قوله احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الا باحة سم وكردى (قوله قبل حكم حاكم الخ) قضية قوله الا في فن نكح مختلفا فيه الخ تفصيلها هنا بعدم التقليد لمن يقول بصحته وقد ينشأ فيه التعميم بقوله احدهما لان يريد بمعتقد الاباحة المعتد بلا تقليد صحيح (قوله لم يقع) اي الطلاق لانه انما يقع في نكاح صحيح اه مخفى (قوله ولم يحتج الخ) من عطف اللازم اي لم يحتج المطلق اذا اراد نكاحا (قوله محتاج الثاني) اي معتد الا باحة (قوله غلطه فيه) اي ابا اسحق في ذلك القول (قوله ويتعين حمله) اي الغلط اه سم (قوله وصحناه) اي الرجوع (قوله والا اي بان لم يرجع او لم يصححه) وبويده اطلاق الاصطخري اي لا وقوع وعدم الاحتياج الى المحلل الشامل لما اذالم يرجع عن التقليد وقد قدمنا عن المغنى وعشر اعتماده ذلك الاطلاق وسياتي عن سم عن مرماو افقه (قوله فان تزوجا الخ) مقول العمراني (قوله صحته) اي مطلقا رجع من التثليد ام لا (قوله هذا الخلاف) اي الذى بين ابن اسحق القائل باحتياج الثاني الى المحلل وبين الاصطخري القائل بعدمه (قال) اي ذلك

بخلاف البيع الفاسد اي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة (قوله في المتن لا الحد) لكن يعزرو معتقد تحريمه مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالفة نقضه (قوله وان حكم حاكم براه الخ) شامل لحكمه قبل الوطء ويدل عليه قوله الا في اما على الاصح فيباح الخ فتأمل (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل به) اي فلا يحد هنا ولا يعزرو ولا ياتر لا اعتقاده التحريم لانه مخالف للشرع حينئذ (قوله لا معتد الا باحة) عطف على معتقد (قوله اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه) لا يخفى اشكال هذا الكلام اذ يلزم عليه فساد تقايد اتباع بقية الائمة فيما تقول بنقضة فليحرم (قوله ولو طاق احدهما) اي معتد التحريم ومعتد الحل (قوله ويتعين حمله) اي الغلط (قوله اولا مذهب له) معناه ما عبر به المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله وقبل لا يلزمه التزم مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا انتهى وقد بين السيد السهمودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ترجيح هذا القول وان صحح في جمع الجوامع خلافا لقال عطا على معمول

الولى الفاسق فان تزوجا من وليها الفاسق ثم طلقها ثلاثا قالوا لى ان لا تزوجا الا بعد محلل فافهم تعبيره بالولى صحته بلا محلل وبني بعضهم هذا الخلاف على ان العامى هل له مذهب معين كما هو الاصح عند الفقهاء ولا مذهب له كما هو المقول عن عامة الاصحاب ومال اليه المصنف

فعلى الثاني مطلقا والاول إن قلد من يرى الصحة لو نكح نكاحا مختلفا فيه وطلق ثلاثا لم ينكحها بلا محلل وإن حكم الشافعي بإبطال نكاحه مؤاخذه له بما التزمه ومعنى أنه لا مذهب له أنه لا يلزم (٢٤٠) القاضي وغيره الانكار عليه في مختلف فيه وإنكاره لم يحكم حاكم بصحته

أبطاله خلافا لابن عبد السلام اه ملخصا وسياتي ان الفاعل متى اعتقد التحريم وجب الانكار عليه من القاضي وغيره وإن اعتقد الحل بتقليد صحيح لم ينكر احد عليه إلا القاضي ان رفع له والذي يتجه ان معنى ذلك ان المراد بلا مذهب له انه لا يلزمه التزام مذهب معين وبله مذهب أنه يلزمه ذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على أنه لا يجوز لعامى تعطى فعل إلا ان قلد القائل بحله وحينئذ فن نكح مختلفا فيه فان قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه تلفيق للتقليد في مسألة واحدة وهو متع قطعاً وإن اتقى التقليد والحكم لم يحتج لمحل نعم يتعين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه اخذا بما مر قبيل الفصل لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضا ففعل المكلف يسان عن الالغاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداده كالتطليق ثلاثا هنا وكحكم الحنفى بالصحة

البعض (قوله فعلى الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقا أى قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفريع خفاء إذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى المحلل على الثاني مطلقا لم يتامل (قوله والاول) أى على ان العامى له مذهب (قوله بما التزمه) أى بفعله النكاح المذكور مطلقا على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على الاول (قوله ومعنى أنه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كما قال المحلى في شرح جمع الجوامع أنه لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان يأخذ بما يقع له في هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وسياتي) أى في السير أن الفاعل الخ توطئه لما ياتي من ترجيحه القول باحتياج الثاني لمحلل اه كرى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم حاكم براه بصحته اخذ من قوله لما رافعا ما على الاصح الخ ومن قوله لا انى انفا (قوله إلا القاضي) ينبغى تقييده بما مر انفا وفيه ما نصه هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لى توضع مستعمل أو صلي بدون تسبيح المغلظة مثلا كيف له الاعتراض عليه اه اقول يمكن حمل كلامه اخذاً بما ذكره في شرح او اتفاق الزوجين على ما اذا تعلق به حق الغير (قوله ان المراد بلا مذهب له) بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم لم يقتصر على البذل (قوله وبه مذهب) عطف على بلا مذهب له (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السهمودى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ويوافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله ما نصه قال الهرورى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطفاً على معمول الاصح وأنه يجب على العامى التزام مذهب معين اه وقوله على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد اه سم (قوله فن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى اه سم (قوله فان قلد الخ) شامل للتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر اه سم اقول بعد الحكم ببطلانه بنحو بيته حسبة لا حاجة الى التقليد كما علم ما قد منافي بمبحث اتفاق الزوجين على فسق الشاهد (قوله لانه تلفيق الخ) هذا النوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلتفيم مراه سم وقد مر ما وافقه عن المعنى وعش (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم لما مر انهما لو علما المقسد جاز لها العمل بقضيته باطنا (قوله لم يقبل منه) يحتمل أن محل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالبطلان اه سم (قوله قبيل الفصل) أى في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وايضا الخ) عطف على قوله اخذا (قوله وكحكم الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرة الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهب) أى الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات يقتضى جواز الحضور وان لم يقبل فليراجع اه سيد عمر عبارة سم ينبغى ان مجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه اذا كان المتعاطون

الاصح وأنه يجب على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد اه (قوله قال) أى بعضهم (قوله إلا القاضي الخ) هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لى توضع مستعمل أو صلي بدون تسبيح المغلظة مثلا كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السهمودى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح أنه لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ويوافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله ما نصه قال الهرورى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين يلزمه البقاء عليه اه لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك وأنه يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم التنبيه عليه (قوله فن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر (قوله وايضا ليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا النوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلتفيم مراه سم (قوله لم يقبل منه) يحتمل أن محل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالبطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) ينبغى ان

مباشرة للتزويج إن كان مذهبه ان تصرف الحاكم حكم بالصحة ولشافعي حضر هذا العقد الشهادة بجر يانه لا بالزوجية من إلا ان قلد القائل بصحته تقليدا صحيحا وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه إلا بعد ذلك التقليد قال المساوردى وليس للزوجين

الاستبداد بعد مختلف فيه إلا أن كان من أهل الاجتهاد واداهما إلى ذلك والأفوجهان أحدهما نعم وثانيهما إلا بإفتاء وقت أو حكم حاكم أه
والوجه كما علم بما قدمته أنه يمكن لحل. باشرهما تقليد القائل بذلك تقليدا صحيحا (ويقبل لإقرار الولي بالنكاح) على موليته (إن استقل) حالة
الإقرار (بالإنشاء) وهو المحبر من أب وأجد أو سيد أو قاض في مجونة بشرطها (٣٤١) الآتي وإن لم تصدقه البالغة لما مر أن من ملك

الإنشاء ملك الإقرار به غالباً
(والا) يستقل به لا تنفاه
أجباره حالة الإقرار كان
ادعى وهي ثبانه زوجها
حين كانت بكر أو لا تنفاه
كفاءة الزوج (فلا) يقبل
لعجزه عن الإنشاء بدون
أذنها (ويقبل إقرار) الحرة
(البالغة العاقلة) ولو سفية
فاسقة سكرانة (بالنكاح)
ولو لغير كف. (على
الجديد) إذا صدقها الزوج
وإن كذبها الولي وشهود
عينهم لاحتمال نسيانهم
ولأنه حقهما فلم يؤثر
إنكار الغير له نعم الكفاءة
فيما حق لولي فكان القياس
قبول طلبه لا بآثاره
بتركها وبجواب بانه وقع
تابعاً لأصل النكاح المقبولة
فيه دونه وظاهر المتأثر أنه لا
يشترط هنا تفصيل الإقرار
بذكر تزويج وإيهاء وحضور
الشاهدين العدلين ورضاها
إن اشترط والمعتدما بشرطه

من يعتدون حله (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله أو حكم حاكم) أنظر ما المراد بالحكم هنا قبل
العقد (قوله على موليته) أي قوله نعم الكفاءة في النهاية وكذا في المعنى الإقرار من أب إلى وإن لم تصدقه وقوله
سكرانة (قوله وهو المحبر) أي الزوج كف. أه معنى وكان للشارح أن يزيد ليظهر قوله الآتي أو لا تنفاه
كفاءة الخ (قوله بشرطها) أي بان كانت محتاجة أه ع.ش (قوله وإن لم تصدقه الخ) ظاهر إطلاقه هنا
وتقييده بتصديق الزوج فيما يأتي أنه يقبل إقراره وإن كذب الزوج وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج هنا
كأن يبعدها بجبر ممي (قوله بدون أذنها) أي فلو ادعى أنه زوجها بذاتها وأنكرت الإذن فينبغي تصديقها لأن
الأصل عدم الإذن أه ع.ش (قوله ولو سفية الخ) بكر أو ثيباً نهاية ومعنى (قوله إذا صدقها الزوج)
سند كرمه (قوله لاحتمال نسيانهم) ظاهره وإن بعد ذلك عادة بقرب المدة جداً كان ادعته من أمس
أه ع.ش (قوله لأنه حقهما) أي الزوجين (قوله وكان القياس الخ) والاولى التفريع (قوله لا بآثاره الخ)
صلة طلبه (قوله رضاه) أي الولي وقوله بتركها أي الكفاءة صلة رضاه (قوله المقبولة) أي الحرة المذكورة
أي إقرارها وقوله فيه أصل النكاح وقوله دونه أي الولي حال من الضمير المستتر في المقبولة (قوله هنا) أي
في قبول إقرارها بالنكاح (قوله إن اشترط) أي رضاها بان كانت غير مجبرة (قوله والمعتمد) أي قوله خلافاً في
المعنى الإقرار وقوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الإقراره وبآثاره (قوله اشترطه) أي التفصيل فتقول
زوجي منه ولي بحضرة عدلين ورضاي نهاية ومعنى (قوله والشهادة به) أي بالإقرار (قوله لا يشترط)
أي التفصيل في إقرارها (قوله محمول الخ) قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار فليراجع أه سم أقول
والأقرب عدم الشمول (قوله على ما إذا وقع الخ) أي وما هنا في إقرار مبتدأ أه نهاية (قوله ما ذكر) أي من
أشراط التفصيل في الإقرار المبتدأ وعدمه في الإقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا يشترط الخ) بيان
للضعيف (قوله مطلقاً) أي سواء كان الإقرار من الرجل والمرأة ويحتمل سواء كان صريحاً أو ضمنياً وعلى كل
كان ينبغي تأخير عن قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أي الأنوار (قوله ليس في محله) صفة اعتراض (قوله ولو
أقر المحبر) أي قوله وإذا لم يصدق في النهاية الإقراره لانكاح علي ما لي رجح في تدريبه وكذا في المعنى الإقراره
أخذنا إلى واحد الزوجين وقوله وببحث شارح الخ (قوله قدم السابق) أي في الأتيان لمجلس الحكم وإن أسند
الأخر التزويج إلى تاريخ متقدم وذلك لأنه يسبقه وإقراره بحكم بصرته لعدم المعارض إلا إذا حضر الثاني
و ادعى خلافاً له كمريد الرفع الإقرار الأول وما حكم به. ب. و. ته لا يرفع إلا ببينة أه ع.ش (قوله لانكاح الخ)
عبارة النهاية قدم إقراره كمارجحه البلقيني في تدريبه لتعلق الخو عبارة المعنى فالارجح تقديم إقرار المرأة

مجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه إذا كان المتعاطون من يعتدون حله (قوله والمعتمد اشترطه فيه)
عبارة الروض فيشترط أن تقول زوجي به ولي بعدلين ورضاي بكف. أن اعتبر أي رضاها أه قال
في شرحه وقوله من زيادته بكف. علي ما في بعض النسخ يدل من به ولا حاجة إليه في إقرارها بل إذا عينت زوجها
نظر في أنه كف. أم لا ورتب عليه حكمه أه وقضيته أنه إذا عينته ونظر فيه فوجد غير كف. أنه بضره
وفيه نظر وقياس قبيل إقرارها وإن أنكر الولي والشهود خلافاً وعبارة العباب إذا قالت مكلفة زوجي
بهذا ولي بشاهدي عدل ورضاي إذا اعتبر وصدقها ولو غير كف. قبل وإن كذبها الولي والشاهدان أه ثم
رايت أن الرافعي نقل عن فتاوى البيهقي فيما لو أقرت المرأة لغير كف. أنه لا اعتراض لولي لأنه ليس بإنشاء
بل إقرار كالو أقرت بالنكاح وإنكر الولي فإن فتاوى الغزالي خلافاً قال الزركشي وهو أقرب (قوله محمول)

(٣١ - شرواني وابن قاسم - سابع) بين الرجل والمرأة وزعم أنه إذا وجد الإقرار من الزوجين لا يشترط
فيه تفصيل مبنى على الضعيف وإن انتصر له البلقيني وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقاً فيه ولا في الأنوار لا يشترط
التفصيل في إقرارها الضمني كقولها طلقني وفيه هنا أيضاً اعتراض على الرافعي ومتابعيه ليس في محله كما يعرف بمما قرزته فتأمل ولو أقر
المحبر لو أحد وهي لآخر قدم السابق فإن وقامعا فلا نكاح على مارجحه البلقيني في بعض كتبه وتبعه غيره أتمارضهما من غير مرجح

ورجح في تدريبه تقديم إقرارها لتعلق ذلك ببدنها وحققها وصوره الزركشي وفيما إذا احتمل الحال احتمالاً في المطلب وينتج أنه كالمعية أخذاً بما يأتي في نكاح اثنين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين الفتن لا بد مع تصديق سيدة وبحث شارح أنه لا بد مع تصديق الزوج السفية من تصديق (٢٤٢) وليه وهو محتمل وإذا لم يصدقها فتقضى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه أن

لها أن تزوج حالاً وهو أحد وجهين حكاهما الإمام وقال القفال لا ونقله عنه الرافعي آخر الطلاق اعتباراً بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها اه وهذا هو القياس فهو المعتمد ولا نسلم أن مقتضى كلامهم ما مر بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعتبارها بفسق الشاهد مع تكذيبه لها ولو قال رجل هذه زوجتي فسكتت أو امرأة هذا زوجي فسكتت ومات المقر ورثه الساكت لا عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت يمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موته كما يأتي آخر الرجعة لأنها مقرة بحق عليهاه وقد مات وهو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو أقرت بالنكاح وانكر سقط حكم الإقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وادعى نكاحاً لم يسمع إلا أن يدعى نكاحاً جديداً وكان ابن عجيل أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بنية حسبة بالثلاث ثم تقار الزوجان بعد إمكان التحليل على النكاح لم يقرأ حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كمن أقر

لتعاقب (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية اه سم يعني أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل احتمل ومفعوله محذوف وعبارة المغنى وشرح الروض جهل الحال اه وعبارة النهاية احتمل الحال انه (قوله انه كالمعية) أي فيقدم إقرارها (قوله في نكاح اثنين) أي من الأولياء (قوله انه) أي مجهول الحال بيان لما يأتي وقوله مثلها أي مثل المعية (قوله وكذا) أي يقدم إقرارها لو علم السبق أي لا أحد الاقرارين (قوله لا بد) أي في قبول إقراره اه ع ش (قوله مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الإقرار (قوله وهو محتمل) عبارة النهاية وهو متجه اه (قوله وإذا لم يصدقها الخ) محترز قوله إذا صدقها الزوج السابق عقب المتن (قوله فتقضى كلامهم الخ) وإذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت إليه وظاهره وإن ادعى أنه كان ناسياً في التكذيب فلم يرد كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قيل تكذيبها نفسها اه حلي (قوله وطريق حلها أن يطلقها) كما في نظيره من الوكيل وغيره اه معني (قوله انتهى) أي كلام القفال (قوله وهذا هو القياس) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق اه سم أقول ينبغي أنه كالطلاق فتزوج حالاً اه ع ش (قوله فهو المعتمد) وفاقاً للمغنى (قوله ولو قال رجل) أي قوله وفي الأولى في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله وكان ابن عجيل إلى وما تقرر وقوله وفي بعضه نظر إلى قوله والذي ينتج (قوله هذه زوجتي) وقوله هذا زوجي ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الارث فيتأني ما تقدم انفاً من المعتمد اشتراط التفصيل في الإقرار إلا أن يقال سكت هنا عن التفصيل لكونه معلوماً منه فليراجع (قوله ورثه الساكت) ولو ادعى نكاح امرأة أو ذكر شرائط العقد وصدقته المرأة في فتاوى القاضي أنه لا يجب عليه صداقها لأن هذا إقرار باستدامة النكاح واستدامته تنفك عن الصداق اه معني (قوله لا عكسه) أي لا يرث المقران مات الساكت (قوله ومع ذلك) أي انكارها وبينها على في الزوجية (قوله يقبل رجوعها) أي فيثبت في حقها أحكام الزوجية كالارث اه ع ش (قوله ولو بعد موته) أي وقسمته تركته اه ع ش (قوله وقد مات الخ) حال عن ضميره وقوله وهو مقيم الخ حال عن فاعل مات (قوله على المطالبة) أي بقوله هذه زوجتي اه ع ش قضية هذا انه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا يرث عنه لو مات قبلها فليراجع (قوله لو أقر الخ) أي من امرأة (قوله لو أقر بالنكاح) أي لشخص اه ع ش (قوله سقط حكم الإقرار في حقه الخ) أي أما في حقها فلا يسقط فتطالبه بالمر كما هو ظاهر لانه قد أدى فلا يقبل رجوعه فيه اه رشيدى وقوله فتطالبه الخ أي بعد رجوعه كما يأتي وقوله فلا يقبل الخ لعل الصواب إسقاط لا (قوله لم تسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من قبول رجوع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره الشارح بقوله لأنها مقرة بحق عليها وقد مات الخ اه ع ش (قوله من هذا) أي بما في التهمة (قوله ثم تقار الخ) يعني اتفاقاً (قوله بعد إمكان التحليل) أي بعد مضي زمن يمكن فيه العدتان والتحليل والاحلال من الثاني والعقد الأول (قوله وبما تقرر) أي من قول ابن عجيل (قوله في منزله) صفة زوجة (قوله قبل موته الخ) متعاقب (قوله من انه الخ) بيان لما أتى به البعض (قوله ومنه) أي من التفصيل اه كردى (قوله بذلك) أي بأقراره والنكاح المفصل (قوله لا ندعوا الخ)

قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار فليراجع (قوله ورجح في تدريبه) اعتمد ذلك مر (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية (قوله كذا مر) (قوله وكذا لو علم السبق الخ) أي ما لو علم عين السابق ثم نسي وقياس قوله أخذ ما يأتي الخ أن حكم هذا كما يأتي فيما ذكر فيه ايضاً (قوله وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق (قوله كما يصرح به الخ) يتأمل (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) هل ترث حينئذ (قوله لا ندعوا) كان مرجع الماء مجرد لإقراره فهو

آخر يعين ثم ادعاه لا تسمع حتى يذكر انتقالاً إليه منه أي ولو بواسطة وبما تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فيمن مات عن زوجة في منزله فأقيمت بينة بأنه كان أقر أنه طلقها ثلاثاً قبل موته ببيعة أشهر فأقامت بينة بأنه أقر قبل موته أنها في عقد نكاحه من أنه لا تسمع دعواها وينتقل إلا أن ادعت نكاحاً مفصلاً ومنه أن تذكر أنها تحللت تحليلاً بشروطه ثم تقيم بينة بذلك بخلاف دعواها مجرد لإقراره لأن دعواها

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسمع على الاصح وبخلاف دعواها: النكاح وانه اقراره في عصمة نكاحه ولم تفصل بذلك مضي زمن يمكن فيه العدتان والتحليل وغير ذلك لانهم تدع اقراره بما نسخ تحريم نكاحها عليه واقراره (٢٤٣) بانها في عصمة نكاحه لا يقتضي ارباها منه

لا حيلة له امرين على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البينة باقراره بالاثلاث ونكاح اخر احداثه بعد اتمام التحليل والارث لا يثبت بالشك اه وفي بعضه نظر يعلم مما مر انه حيث وقع اقراره في جواب دعوى لا يشترط فيه تفصيل وحينئذ فالذي يتجه انها حيث اجابت بانه اقرار بانها في نكاحه بعده منى امكان التحليل من طلاقه الاول واقامت بيته بذلك قبلت وورثت والا فلا وعلى هذا يحمل قول بعضهم تسمع دعواها ويثبتها وترثه ولا منافاة بين البينتين لا مكان زوال المانع الذي اثبتته الاولى بالتحليل بشرطه اه ملخصا (وللاب) وان لم يل المال لطروسفه بعد البلوغ على النص لان العار عليه خلا فالن وهم فيه فزعم ان ولاية تزويجها حينئذ للقاضي كولاية مالها (تزوج البكر) ويراد بها العذراء اغة وعرفا وقد يفرقون بينهما فيطلقون البكر على من اذن السكوت وإن زالت بكارتها ويخصون العذراء بالبكر حقيقة والمعصر تطلق على مقارنة

كان مرجع الهام مجرد اقراره فهو من اضافة المصدر المفعول والمعنى دعواها مجرد اقراره وقوله عن نفس الحق اى النكاح سم على حج اه عش ورشيدى (قوله وغير ذلك) اى من الانحلال عن المحلل والعقد ثانيا الاول (قوله) بما نسخ تحريم نكاحها عليه عبارة النهاية بما يبيح له نكاحها اه (قوله) النكاح السابق اى على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح اخر اى ما يبيح له نكاحها عليه عبارة النهاية بما يبيح له نكاحها اه (قوله) النكاح السابق ونكاح اخر اى عش (قوله) ويلزم منه تكذيب البينة باقراره (الخ) اى وهى اى بيته الاقرار بالطلاق مقدمة عليه اى الاقرار ببقاء العصمة فلا ارث كذا ينبغي بدليل قوله والارث لا يثبت بالشك اه سم (قوله) انتهى اى ما اقر به بعضهم (قوله) يعلم مما مر (الخ) فيه ان ما صدر منها ليس جواب دعوى مفصلة (قوله) وحينئذ فالذى يتجه عبارة النهاية والحاصل الخ اه سيد عرا قول وكذا في نسخة من الشرح عبارة قوله والحاصل الخ انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح فصل ثم رايت مر تباع الشرح في ذلك فاوردت عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتع بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه وقره عش ورشيدى (قوله) قول بعضهم عبارة النهاية قول المازجد اليمنى اه (قوله) انتهى اى قول البعض (قوله) وان لم يل الى قول المتن ويستحب في النهاية الا قوله بمهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله اى بحيث لا تخفى على اهل محلتهما وقوله على مالها الى واشترط (قوله) وان لم يل الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان الثيب البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب كذا في سم على حج وفي كون هذا قضيتها نظر لا يخفى اه رشيدى (قوله) لطروسفه اى لها وكذا لو بلغت رشيدة واستمر رشدها زال والولاية المال يلوغها اه عش (قوله) اذن السكوت اهل الاولى سكوتها اذن (قوله) وان زالت الخ اى لا يوطء (قوله) والمعصر بضم فسكون لم يسكن قال عش ذكرها لمناسبتها للبكر اه (قوله) تطلق على الخ اى بالاشراك على هذه المعاني لا يعلم المراد منه الا بقرينة اه عش (قوله) وعلى من حاضت اى بالفعل اه عش (قوله) وعلى من ولدت اى اول ولادة اه عش (قوله) ساعة طمشت اى حاضت ظرف لحبست (قوله) اوراهقت الخ اى قاربت عطف على ولدت (قوله) عاقلة اى قواه رزعم ان فى المعنى الا قوله واجمعوا عليه فى الصغير وقوله بمهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله اى بحيث لا تخفى على اهل محلتهما (قوله) لصحة ذلك اى تزويج الاب بغير اذنها (قوله) ويساره الخ وخذ منه انه لو زوجها بمؤجل وكان الزوج موسرا بمهر المثل صح وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو متجه لانه لم يخسار حقه ماشيا وانه لو زوجها بمؤجل اعتبر يساره به ايضا وعليه قاطعا وان ابره بوقت لمول الاجل اه سيد عمر (قوله) بمهر المثل الخ عبارة النهاية والمعنى بحال صداقها عليه فلو زوجها من معسر لم يصح لانه مخدعها حقها اه قال عش قوله بحال صداقها الخ بان يكون فى ملكه ذلك نقدا كان او ذير دخل فى ايكه بضر اذ ذلك او بغيره فالمدار على كونه فى ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك فى الصحة ما يقع كثير من ان غير الزوج كايه يدفع عنه لولى

من اضافة المصدر المفعول والمعنى دعواها مجرد اقراره وقوله عن دعوى نفس الحق اى النكاح (قوله) ويلزم منه تكذيب البينة باقراره الخ اى وهى مقدمة عليه فلا ارث كذا ينبغي بدليل والارث لا يثبت بالشك (قوله) والحاصل (١) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجل من اعتبار دعوى نكاح جديده عن افتاء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رايت مر تباع الشرح فى ذلك فاوردت عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتع بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله) وان لم يل المال الى قوله لان العار عليه الخ قضية ذلك ان الثيب البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب (قوله) ويساره بمهر المثل على المعتمد الخ ويساره بحال صداقها عليه شرح مر

الحبيص وعلى من حاضت وعلى من ولدت او حبست فى البيت ساعة طمشت اوراهقت العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة وبجونة (بغير اذنها) لخبر الدارقطنى الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه اباؤها واجمعوا عليه فى الصغيرة ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بمهر المثل على المعتمد كما بينته فى شرح الارشاد (١) (قول المحشى) قوله والحاصل الخ ليس فى نسخ الشارح التى بايدنا

وعدم عداوة ظاهرة اى
بحيث لا تخفى على اهل محلتها
بينها وبين الاب وزعم ان
انتفاء هذه شرط للجواز
للاصحة غير صحيح فان قلت
يلزم من اشتراط عدالته
انتفاء عداوته لثنافيهما
قلت ممنوع لما استعمله في
مبعضها انها قد لا تكون
مفسدة والحق الخفاف
بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر
انه لا يشترط فيه ظهورها
لوضوح الفرق بينهما
ولجواز مباشرته لذلك لا
لصحته كونه بمجر المثل الحال
من نقد البلد وسياق في
مهر المثل ما يعلم منه ان محل
ذلك فيمن لم يعدن التاجيل
او غير نقد البلد والاجاز
بالمؤجل وبغير نقد البلد
على ما فيه مما ساذكره ثم
فتفتن له واشترطان لا
تضرر به لنحوهم او عى
والافسخ وان لا يلزمها الحج
ولا لا اشتراط انهما لا يتبعها
الزوج منه ضعيفان بل
الثاني شاذ لوجود العلة مع
اذنها (ويستحب استئذانها)
اى البالغة العاقلة ولو
سكرانة تطيبها لحاظرها
وعليه حملوا خبر مسلم
والبكر يستأمرها ابوها
جمعا بينه وبين خبر
الدارقطنى السابق اى بناء
على ثبوت قوله فيه بزوجه
ابوها الصريح فى الاجبار
وقد نازع فيه الشافعى رضى
الله عنه لكن المحرر فى محله

المرأة قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة الا انه ينزل منزلتها وخرج بقولنا فى ملكه ان الزوج يستعير من
بعض اقاربهم مثلا مصاغا ونحوه ليدفعه للمرأة الى ان يوسر فيدفع لها الصداق ويسترد ما دفعه لها ليرده على
مالكه فلا يكتفى بعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع بلا اذن معتبر منها بقى ما لو قال ولى المرأة لولى
الزوج زوجت بنى ابنك مائة قرش فى ذمتك مثلا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه
له وهل استحقاق الجهات كالا مائة ونحوها كافى فى اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصداق
ام لا فيه نظروا والقرب الاول ومثل ذلك ما لو تجمداى اجتماع له فى جهة الونف او الديوان ما فى بذلك وإن
لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجامكية اه (قوله وعدم عداوة بينها الخ) وانما لم يعتبر
ظهور العداوة هنا كما اعتبره ثم اى بينها وبين الولى لظهور الفرق بين الزوج والولى بل قد يقال كاقال شيخنا
انه لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينها وبين الولى يقتضى ان لا يزوجه الا بمن يحصل لها منه حظ
ومصلحة لشقته عليها اه (قوله بينها وبينه) امام مجرد ذكر اهتباله من غير ضرر فلا يؤثر لكن يكره
لوليها ان يزوجها منه كائنص عليه فى الامم معنى ونهاية (قوله وعدم عداوة ظاهرة الخ) الظاهر ان المدار على
ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولى لا من جانبها حتى لو كان يحبها وهى تعاديه كان له الا جبار وفى عكسه
ليس له قتال اه سيد عمر (قوله ان انتفاء هذه) اى العداوة بينها وبين الاب (قوله فى مبعضها) اى العدالة
وقوله انها اى العداوة (قوله والحق الخفاف) اى فى الشروط المذكورة اه ع ش (قوله وكيله) ينبغى
ان محله ما لم يعين الولى له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته مر اه سم (قوله وعليه) اى الالحاق (قوله)
لا يشترط ظهورها) اى بل يكون مجرد العداوة ما نعاو قوله لوضوح الفرق الخ وهو ان شققة الولى تدعو
لرعاية المصلحة ولو مع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لاشققة له قربا حملته العداوة على عدم رعاية
المصلحة اه ع ش (قوله ولجواز الخ) عطف على لصحة الخ اى ويشترط لجواز الخ اه سم (قوله ان محل
ذلك) اى اشتراط جواز المباشرة بالحلول ونقد البلد (قوله ولا اجاز بالمؤجل) ومنه ما يقع الا ن من جعل
بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا باجل معلوم فيصح اه ع ش (قوله واشترط الخ) نقل فى المغنى هذين
الشرطين مع بقية الشروط عن ابن الماد ولم يتعقبه الا انه لم يذكر فى الاول منهما ما زاد الشارح بقوله والا
فسخ واقضى كلامه انها من شروط الجواز لا الصحة اه سيد عمر (قوله واشترط الخ مبتدأ خبره ضعيفان
والثنية باعتبار ملاحظة المضاف الى المعطوف وهو ان لا يلزمها) (قوله والافسخ) ضعيف اه ع ش (قوله)
لوجود العلة) اى منع الزوج لها من الحج اه سم (قوله اى البالغة) الى الفرع فى النهاية الا قوله اى بناء
الى اما الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد بها من هى فى اول نشوة السكر والا فسيكف يحصل المقصود من
تطبيب خاطرها فليتأمل اه سيد عمر (قوله تطيبها لحاظرها) وخروجها من خلاف من اوجهه وكان وجهه
عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما ياتى فى الصغيرة غرايته ثم وشهرته هنا اه سيد عمر ولك ان توجهه
بكونه معلوما ياتى بالاولى (قوله وعليه) اى النذب (قوله على ثبوت قوله) اى الدارقطنى وبمحتمل ان
الضمير للابى وقوله فيه اى الخبر السابق وقوله يزوجه ابوها بدل من قوله يعنى على ثبوت صدور هذا القول
عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم اسقط لفظه والبكر (قوله الصريح فى الاجبار) يتأمل سم اقول وجهه
واضح لان كونه مزوجهها لا ينافى اشتراط الاذن كفى الحواى اه سيد عمر اقول لا يبقى حيث نزل قوله والبكر
بعد قوله النيب احق الخ فائدة مع ان القصد بالحديث بيان الفرق بين النيب والبكر (قوله فتعين للجمع
(قوله وكيله الخ) كذا مر (قوله وكيله) ينبغى ان محله ما لم يعين الولى له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته
مر (قوله ولجواز الخ) عطف على لصحة (قوله لوجود العلة) اى منع الزوج (قوله الصريح فى الاجبار) يتأمل
(قوله حرة) كان ينبغى التقييد بهذا ايضا فيما تقدم فى قوله وليس له الخ (فرع) خلق له قبلان فينبغى
ان يقال ان كانا اصلين زالت البكارة بوطء احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زائدا
وتميز فالمدار فى زوال البكارة وحصول الدخول على الاصل وإن اشتبه فالمدار فى ذلك عليهما فلا يبنى اجبار

وبحث ندبه في الميزة لاطلاق الخبر ولان بعض الائمة واجبه ويسن ان لا يزوجها حيث لا الحاجة او مصلحة وان يرسل لمولته ثقة لا تحتسما
والام اولى يعلم ما في نفسها (وليس تزويج ثيب) عاقلة (الا باذنها) لخبر مسلم الثيب (٣٤٥) احق بنفسها من ولها ووجه انها لما

مارست الرجال زالت
غبارها وعرفت ما يضرها
منهم وما ينفعها بخلاف
البكر (فرع) حاصل
كلام الشافعي رضي الله عنه
في مختصر البويطي وغيره
ان الزوج لو قلب اسمه
فاستؤذنت المرأة فيمن
اسمه كذا وليس هو اسمه
صح نكاحه ان اشارت
اليه الاذنة كزوجي بهذا
نخاطبه الولي بالنكاح والا
فلا والحق باشارتها اليه
نيتها التزويج من خطبتها
اذا كان تقدم له خطبتها
(فان كانت) الثيب (صغيرة)
عاقلة حرة (لم تزوج حتى
تبلغ) لوجوب اذنها وهو
متعذر مع صغرها أما
المجنونة فتزوج كما يأتي
وأما القنة فيزوجها السيد
مطلقا (والجد) أبو الأب
وإن علا (كألاب) عند
عدمه) أو عدم أهليته لأن
له ولادة وعصوبة كألاب
بل أولى ومن ثم اختص
بتوليها الطرفين ووكيل كل
مثله (وسواء) في وجود
الثبوبة المقتضية لاعتبار
اذنها (زالت بكارتها) بوطه
حلال او حرام) وان
عادت وكان الوطه حالة
النوم أو نحوه أو من نحو

الخ) فيه انه مبني على التنافي المبني على أن يزوجها أبوها صريح في الاجبار وقد علم ما فيه اه سيد عمر وقد مر
ما فيه (قوله) وببحث ندبه الخ) عبارة المغني والاسنى ويسن استفهام المراهقة اه (قوله) ويسن) إلى الفرع
في المغني إلا قوله (لا الحاجة) او مصلحة (قوله) ان لا يزوجها) اي البكر حيث لا حين إذا كانت صغيرة اه
عش (قوله) ثمة) عبارة المغني نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها اه (قوله) والام اولى) لانها تطلع على مالا
يطلع عليه غيرها اه معنى (قول المتن) وليس له تزويج ثيب الخ) (فرع) خلق لها قبلان فينبغي ان يقال ان
كانا اصلين زالت البكارة بوطه احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زائمتين فالمدار
في زوال البكارة وحصول الدخول على الاصل وان اشبهه فالمدار في ذلك عليهما فلا يفتي اجبار الولي بوطه
احدهما لان اجبار ثابت فلا يزول بالاحتمال اه سم وفي عش عن الزيادة ما يوافقه (قوله) لما مارست
الرجال) اي بوطه قبلها لما يأتي ان الوطه في الدبر لا يمنع من الاجبار ومع ذلك هو جري على الغالب لما يأتي ايضا
في بوطه القرء مثلا اه عش (قوله) وليس هو اسمه) اي الاصل (قوله) تقدم له) اي لعل المراد فقط عاقلة الى
قوله وقضيته في النهاية وكذا في المغني إلا قوله بل اولى وقوله وايراد الشبهة الى المتن (قوله) حرة) كان ينبغي
التقييد بهذا ايضا فاما تقدم في قوله وليس له الخ اه سم اي وفيما يأتي في قوله وتزوج الثيب الخ (قوله)
فيزوجها السيد) وكذا وليه عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقا) اي ثيبا وغيره صغيرة او كبيرة اه عش
اي عاقلة او مجنونة (قوله) او عدم أهليته) اي اعداؤه ظاهرة مثلا (قوله) بل اولى) قد يقال ما وجه الاولوية
فان الولادة والعصوبة في الاب بلا واسطة وفيه بواسطة الاب ومن ثم تقدم عليه هنا وفي الارث وغير ذلك
واما تولى للطرفين الا في قول لا يتعلمه اي صاحبيهما دون كل من الابوين لا لا ولوليه فليتامل اه سيد عمر (قوله)
ووكيل كل مثله) لكن الجد يوكّل فيهما وكيلاين فالوكيل الواحد يتولى طرفا فقط نهاية ومعنى (قول المتن)
بوطه حلال) او شبهة اه نهاية وعبرة المغني او بوطه لا يوصف بهما كشبهة اه معنى وكان ينبغي للشارح
ان يزيد ذلك ايضا ليظهر قوله الا في او من نحو قد (قوله) او نحوه) كالسكرو الا كراه (قوله) وايراد الشبهة)
اي ووطه الشبهة عليه اي على المتن (قوله) وان وطأها) اي الشبهة اه سم (قوله) فعله) اي الواطى. بشبهة
(قوله) من هذه الحيثية) اي من حيث كونه كالغافل (قوله) وان وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل
نظر بل الوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشباه والظن حلال وانتفاء الاثم للعذر لا يقتضي
كون الحل للذات اه سم واقره الرشيدى وقال السيد عمر مانصه يتامل كلام الشارح والفاضل المحشى يعلم
ان كلام الشارح ادق واتبع الحق احق اه (قوله) وقولهم الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله فلا يوصف
فعله الخ (قوله) من الاحكام الخمسة) اي الوجوب والتدب والحرم والكره والاباحة وقوله والائمة اي
بزيادة المتأخرين خلاف الاولى اه عش (قول المتن) ولا اثر لوطها الخ) وتصديق المكلفة في دعوى البكارة
وإن كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلا يمين وكذا في دعوى الثبوبة قبل العقد وان لم تزوج ولا تسال عن الوطه
فان ادعت الثبوبة بعد العقد قد زوجها الولي بغير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينته لما في تصديقها من ابطال
النكاح بل لو شهدت اربع نسوة بشيئها عند العقد لم يطل لجواز ازالتها باصبع او نحوه وانها خلقت

الولي بوطه احدهما لان اجباره ثابت فلا يزول بالاحتمال (قوله) ان وطأها) أي الشبهة (قوله) وان
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار
عارضه من الاشباه والظن حلال وانتفاء الاثم للعذر لا يقتضي كون الحل للذات (قوله) ثيب) (الارجح
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاصله ان البكر لو وطئت في قبلها ولم تزل
بكارتها بان كانت غورا وهى التي بكارتها داخل الفرج حكمها كسائر الابكار وهو كمنظيره الا في

فرد كما قاله الاذرعى لانها في ذلك تسمى ثيبا فيشمها الخبر وايراد الشبهة عليه لقولهم ان وطأها لا يوصف بحل ولا حرمة غير صحيح
لان معناه أن الواطى. معها كالغافل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه الحيثية وان وصف بالحل في ذاته لعدم الاثم
فيه وقولهم لا يخلو فعل من الاحكام الخمسة او الستة محله في فعل المكلف (ولا اثر) لخلقها بلا بكارة ولا (لو وطأها) بوطه كسقطه) واحدة حين

واصبح (في الاصح) خلافا لشرح مسلم ولاوطنها في الدبر لانها لم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على غباوتها وحياؤها وقضيته ان الغوراء اذا وطئت في فرجها ثيب (٢٤٦) وان بقيت بكارتها بل هي اولى من نحو النائمة ويفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارتها

انما اشترطوا الهائم مباغته في التنفير عما شرع التحليل لاجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا لان المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك (ومن على حاشية النسب) اي طرفه وفيه امتعارة بالكنية شرح لها بذكر الحاشية (كاخ وعمن لا يزوج صغيرة) ولو مجنونة (بحال) اما الثيب فواضح واما البكر فللخبير السابق وليسوا في معنى الاباء لور شفقته (وتزوج الثيب) العاقلة (البالغة) الخرساء باشارتها المفهمة والناطقة (بصرح الاذن) ولو بلفظ الوكالة الاباء وغيره أو بقولها اذنت له أن يعقد لي وان لم تذكر نكاحا كما بحث وبؤيده قولهم يكفي قولها رضيت بمن رضاه ابني او امي او بما يفعله ابني وهم في ذكر النكاح لان رضيت امي او بما تفعله مطلقا ولا ان رضيت ابني الا أن تریده بما يفعله فلا يكفي سكوتها لخبير مسلم السابق وصح خبر ليس للولي مع الثيب امر (تنبيه) يعلم ما يأتي و آخر الفصل الآتي ان قولها رضيت ان ازوج او رضيت فلانا زوجا متضمن للاذن الولي فله ان يزوجه به بلا تجديد

بدونها كما ذكره الماوردي والرويان وان افق القاضي بخلافه نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله وتصدق المكافاة في دعوى البكارة اي فيمكنني بسكوته وتزوج بالايجاب وقوله ولو فاسقة شمل ذلك مالو زوجت بشرط البكارة وادعى الزوج بعد العقد الدخول انه وجدها ثيبا لان الاصل عدم ما ادعاه وبتقدير انه وجدها كذلك جاز ان يكون زوالها بمدة حيض او نحوه فهي بكر ولو لم توجد العذرة اه (قوله واصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولاوطئها في الدبر) اي وان زالت بكارتها بسببه اه ع ش وكان الاولى الاخصر وبوطء في الدبر (قوله لانها لم تمارس الخ) تعليل لما في المتن والشرح جميعا فالتنفي راجع للتعقيد وقيدته معا (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله ان الغوراء الخ) وهي التي بكارتها داخل الفرج اه شرح الروض (قوله لاذوطئت في فرجها ثيب الخ) والارجح خلافه بل هي كسائر الابكار كظهيره الا في التحليل نهاية ومعنى (قوله ثم) اي فيما يأتي في التحليل (قوله لاجله) اي لاجل التنفير عنه (قوله وهو هنا كذلك) اي وزوال الحياء في الغوراء المذكورة بالوطء او المعنى والا مرفى الغوراء المذكورة انها مزالة الحياء بالوطء (قوله ورشح) الاولى وخيل (قول المتن كاخ وعمن) اي لا يوبن ولا يوبن ولا يوبن منهنها ومعنى ونهاية (قول المتن بحال) اي بكرا كانت او ثيبا محلى ومعنى (قوله فللخبير الخ) اي لمفهومه وقوله السابق اي عقب قول المتن بغير اذنها عبارة المعنى والمحلى عقب المتن نصها لانه انما تزوج بالاذن واذنها غير معتبر اه (قوله وليسوا الخ) دفع لما يترجم من قياسهم على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله باشارتها المفهمة) او بكتبتها كما بحثه الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابته بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كناية فالوجه انها كالجنسية فزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومعنى وقولها فالوجه الخ سيدكره الشارح ايضا قال ع ش قوله وهو ظاهر ان نوت الخ قيد في السكتب ومثلهما اشارتها التي يفهمها الفطن دون غيره في انها كناية تحتاج الى التنية وقوله ان نوت به الاذن اي ويعلم ذلك بكتبتها ثانيا وقوله فزوجها الاب اي صغيرة كانت او كبيرة ثيبا او بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع قوله والناطقة بصريح الاذن انه يكتفي باشارتها ولم تكن صريحة بان يختص بفهمها الفطنون وإن كان لها اشارة صحيحة وهي التي يختص بها من ذكر وقد يشكك بما مرفى الصيغة فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولو بلفظ الوكالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) اي والحال ان من عندها متفاوضون في ذكر النكاح اه رشيدى واستظهر ع ش وهو صريح صنيع المعنى انه راجع لقوله يكفي قولها رضيت الخ (قوله لان رضيت امي) اي لا قولها رضيت الخ وقوله او بما تفعله اي امي وقوله مطلقا اي سواء كانوا في ذكر النكاح ام لا اه ع ش (قوله ولا ان رضيت الخ) عبارة المعنى وكذا لا يكتفي رضيت ان رضيت ابني الا ان تریده رضيت بما يفعله فيكون اه (قوله بما يفعله) اي بان تقول ان رضيت ابني رضيت بما يفعله اه ع ش (قوله السابق) اي عقب قول المتن الا باذنها وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المعنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم تقدم عليه استئذان من الولي اه ع ش (قوله قبل كمال العقد) فلور رجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه ع ش (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل التحليل على ما يأتي فيه) قضية تعابا لم خلافه لانها مارت الرجال بالوطء اه (قوله باشارتها المفهمة) اي او بكتبتها كما بحثه الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابة الاخرس بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كناية فالوجه انها كالجنسية فزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم وسياتي هذا الاخير (قوله متضمن للاذن للولي الخ) كذا شرح مز (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت له الخ) المفهوم من هذا السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت

استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بينة قال الاسنوى وغيره الخ ولو اذنت له ثم عزل نفسه لم ينزل كما قضاه كلامهم اي لان لا يثبت بالانصاف لم يؤثر فيها عزل نفسه وقيد بعضهم با اذا قبل الاذن والا

الثلاثة اذ لا مشاركة بينهما في النسب فلا يعتق بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ للام واما قول ام سلمة لا ينه عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اريد به ابنه عمر المعروف لم يصح لان سنده حيثئذ كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وهم وإنما المراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه من عصبته واسمه موافق لابنها فظن الراوى انه هو ورواية قم فزوج امك باطلة على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يغتفر لولى فهو استتابة له وبسليم انه ابنها وانه بالغ فهو ابن ابن عمها ولم يكن لاولى اقرب منه ونحن نقول بولايته كما قال (فان كان) ابنها (ابن ابن عم) لها ونحوها بوطء شبهة او نكاح بجرس (او معتقا) لها او عصبته لمعتقها (او قاضيا زوج به) اى بذلك السبب لا بالبنته فهي غير مقتضية لامانة (فان لم يوجد نسب زوج المعتق) الرجل ولو اماما اعتق من بيت المال كذا اطلفه شارح ومراده ان قلنا بصحة اعتاقه لان الولاء حينئذ للمسلمين فزوج نائبهم وهو الامام المعتق او غيره لا عصبته

بقول الخ) الى قول المتن فان كان في المغنى الا قوله فالظاهر الى على ان نكاحه (قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتى منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فيأتى منها ببنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها اه سم (قوله ولو كان احدهما ابنا) ويصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوسى اه سم اقول لا حاجة اليه الا ان فرضناها في الدرجة الاولى من بنته العم وليس يلزم اه سيد عمر (قوله بدفع العار عنه) اى عن النسب سم ومغنى (قوله واما قول ام سلمة الخ) عبارة المغنى فان قيل يدل للصحة قوله صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يتزوج ام سلمة قال لا ينه عمر قم فزوج رسول الله ﷺ اجيب باجوبة احدها ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولى وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استتابة لخطاؤه الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابي ليس بدليل حتى نحتاج الى الجواب عنه (قوله قول ام سلمة الخ) كان الاول ذكر هذا منسوبا لمرور آيتنا في رده الاقنى الذى حاصله انهم لم تقل لا ينهوا ولا يبعدان صدر بهذه العبارة التى حاصلها الجزم بانها قالت لا ينهوا فلا يتأتى الرد بما يأتى فتأمل اه رشيدى (قوله لا ينهوا) اى لاسمه (قوله فظن الراوى الخ) اى فرادى لفظه ابنا بين اللام وعمر (قوله على ان) لا يخفى انه كالجواب الاقنى جواب تسليمي فكان المناسبات ان يذكره بعد التسليم الاقنى (قوله فهو) اى قول ام سلمة الخ وقوله لاهى لا ينه عمر (قول المتن ابن ابن عم) يفهم انه لا يتصور ان يكون ابن عمها ابنا واهى سم ابل يتصور بوطء الشبهة ونكاح المجوسى ويتصور ان يكون مالكا لها بان يكون مكاتبها واذن له سيده فيزوجها بالملك اه مغنى (قوله ونحوها) الى قوله ولو اماما في النهاية والمغنى (قوله او نحو اخ الخ) او ابن اخيها او ابن عمها اه مغنى (قول المتن او قاضيا) او محكأ ووكيلان وليها كما قاله الماوردى اه مغنى (قوله فهو غير مقتضية لامانة) فاذا وجد معها سبب اخر يقتضى الولاء لم تمنعه مغنى عبارة عرش (قوله فهو غير مقتضية) دفع به ما يتوهم من ان البنته اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاء عنه لانه اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثاني وحاصل الجواب ان البنته لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منضبط معروف بقبض الحكم وغايتها ان البنته ليست من الاسباب المقتضية للحكم اذا لاسباب المقتضية لها هي مشاركتها في النسب بحيث يعنى من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لفعل ما يغير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا في اصله وفي بعض النسخ نسب اه سيد عمر (قوله ان قلنا بصحة اعتاقه) خبر مراده قوله لان الولاء الخ لتعليل لقوله ولو اماما الخ (قوله حيثئذ) اى حين صحة اعتاق الامام باشتماله للصحة (قوله او غيره) من صورته ان يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك البنته اه سم (قوله لا عصبته) اى الامام المعتق (قوله لا عصبته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبهم ووليهم وهو الامام سم وقوله وقد يجاب الخ قد يقال لما يشترط اجتماع الاولياء المستقرين في الدرجة في التزوج من غير كفه فلو فرض والحال ما ذكر ان التزوج من كفه يذنبى ان يكتمى باحدهم فليتامل اه سيد عمر (قوله كلامه) اى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون) ان كان مقصوده نفى الولاء عنه بالكلية فلا وجه له لانه من جملة

القوت نعم لو اجتمع ابنا عم احدهما لابين والآخر لابل لكن اخوها للام فهو اولى او ابنا عم احدهما ابنا والآخر اخوها للام فالابن اولى الخ انتهت قوله لا خالا صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتى منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فيأتى منها ببنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) اى ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوس (قوله بدفع العار عنه) اى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاء) حينئذ للمسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبهم ووليهم وهو الامام (قوله او غيره)

المستحقين وإن كان نائباً عن باقيهم وإن كان نفي انحصاره فيه فلا يترفع التزوج عليه إلا إن كان من غير
كفء على أنه لا ينبغي أن يعزل بماعل به إذ لا استلزام أه سيد عمر ولك أن تدفع الاشكال بأن مقصوده
سببته الولاية لا نفي أصل الولاية (قوله ولو أنثى) إلى قوله ولو تزوج في المغنى إلا قوله وسيأتي إلى المتن وإلى
قول المتن وزوج في النهاية ولو أنثى غاية في الضمير المضاف إليه أه رشدي عبارة سم وعش أي ولو كان
المعتق أنثى أه زاد السيد عمر مانصه فيقتضى أن مزوجها حينئذ تنصبه سيدتها كالارث وليس على إطلاقه
بل على التفصيل الآتي بين الحياة والموت فالأولى إسقاط قوله ولو أنثى وقصر هذا الحكم على عتيقة المعتق
الذكر وأما عتيقة الأنثى فسيأتي ما فيه وفي كلام الفاضل المحشي إشارة إلى ما ذكرناه (قوله لمة) اللحم
بضم اللام القرابة أه مختار أه ش (قوله وكذا العم على أبي الجد) أي وعم أبي المعتق يقدم على جد
جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدرجة يقدم على من لوقه من الأصول أه ع ش (قوله ويقدم ابن المعتق
في أمه الخ) اخذ هذا من قوله السابق أنفاً أو عصبة لمعتقها أه سم (قوله ولو تزوج الخ) (فرع)
وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوج من أحدهما
الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجهما اثنان من عصبتهم أو أحد من عصبة أحدهما والآخر من
عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفي موافقة أحد عصبته الآخر ولومات أحدهما وورثه الآخر استقل
بتزويجهما ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنتين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها
أحدهما برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين نهاية ومغنى واسنى (قوله زوجها مولى أبيها) خلافاً للمغنى
حيث قال لا يزوجه مولى الأب وكلام الكافية يقتضى أنه المذهب وهو الظاهر وإن قال صاحب الاشراف
التزوج لمولى الأب (قوله مولى أبيها) أي بعد فقده ومعلوم أن الكلام فيما إذا فقد عصبة النسب أه ع ش
(قوله بعد فقد عصبة) إلى قوله والمكاتب في النهاية والمغنى (قول المتن مادامت حية) دخل فيه ما لو جنت
المعتقة وليس لها أب ولا جد فيزوج عتيقها السلطان لأنه الولي للجونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب
كاخيها وإن عها إذ لا ولاية لهم على المعلقة الآن أه ع ش (قوله تبعاً للولاية عليها) وخذ منه أنه لو لم
يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العائلة لم تزوج عتيقها بصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق ولها أمتها عن
كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذا الولاية في الصورة المذكورة لم تنفذ وإنما المتيق خصوص الاجبار
ولا يلزم من انتفاءه انتفاؤها فالحاصل أن الذي يتجه في هذه الصورة أن الولي زوجها والفرق بينهما وبين
ما يأنى على ما فيه واضح أن ذلك يتوقف تزويجها على إذن سيدتها بخلاف العتيقة أه سيد عمر أقول ما ذكره

من صورته أن يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتيقة (قوله في المتن ثم عصبته) وإذا
وجد المعتق وبه مانع فليزوج عصبته كما سيأتي (قوله في المتن ثم عصبته ولو أنثى) أي ولو كان المعتق
أنثى وقضية هذا أن المعتقة الأنثى تزوج عتيقها بعد فقد عصبة العتيقة من النسب وعصبات المعتقة ترتيبها
ولو في حياتها حتى يزوجهما ابنا في حياتها أو يتقدم على أبيها مع أنه ليس كذلك في هذا الكلام إجمال فصله
قوله ويزوج عتيقة المرأة الخ ولو حل هذا الكلام على المعتق الرجل لأن المرأة تأتي لمحتج إلى ذلك فليتامل
(قوله ولو أنثى) عبارة الزركشي أي سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة أه (قوله ويقدم ابن المعتق في
أمه) اخذها من قوله السابق أنفاً أو عصبة لمعتقها (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها
فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا
اشترط في تزويجهما اثنان من عصبتهم أو أحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات
أحدهما كفي موافقة أحد عصبته الآخر ولومات أحدهما ووارثه استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع
عدد من عصبات المعتق في درجة كبنتين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهم برضاها صح
ولا يشترط رضا الآخرين صرح به في الأصل شرح الروض (قوله وقضية كلام الكفاية الخ) كذا شرح
مر (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العائلة لم يزوج عتيقها

(ثم نصيبته) ولو أنثى لخبر
الولاية لمة كلحمة النسب
وسيأتي حكم عتيقة الخنثى
(كالارث) بالولاية في
ترتيبهم فيقدم بعد عصبة
المعتق معتق المعتق ثم عصبته
وهكذا ويقدم أخو المعتق
وابن أخيه على جده وكذا
العم على أبي الجد ويقدم
ابن المعتق في أمه على أبي
المعتق لأن التعصيب له ولو
تزوج عتيق بجمرة الأصل
فانت بنت زوجها مولى
أبيها كما قال الاستاذ أبو طاهر
وقضية كلام الكفاءة أنه
لا يزوجهما إلا الحاكم والأول
هو المنقول لتصريحهم كما يأتي
بان الولاية لمولى الأب
(ويزوج عتيقة المرأة)
بعد فقد عصبة العتيقة من
النسب (من يزوج المعتقة
مادامت حية) تبعاً للولاية
عليها كما في المعتقة أجدها
بترتيب الأولياء لابنها

ويكنى سكوتها إن كانت بكرا كما شمله (٢٥٠) كلامهم خلافا لما وقع في ديباج الزركشي قيل يوم كلامها لو كانت مسلمة والمعنة

ووليها كافرين زوجها او
كافرة والمعنة مسلمة ووليها
كافر لا يزوجه وليس كذلك
اه ورد بان هذا معلوم من
كلامه الاتي في اختلاف
الدين (ولا يعتبر اذن المعنة
في الاصح) اذ لا ولاية لها
ولا إجبار وأمة المرأة
كعتيقها لكن يشترط اذن
السيدة الكاملة نطقا ولو
بكر اذ لا تستعي فان كانت
عاقلة صغيرة ثيبا امتنع على
ابيهات تزويج امها (فاذا
ماتت) المعنة (زوج من
له الولاء) من عهدها ماتا فيقدم
ابنها وإن سفل على ابوها
وان علا وعتيقة الخنثى
المشكل بزوجه باذنه
وجوبا على الاوجه خلافا
للغوى من يزوجه بفرض
أنوته ليكون وكلا او
ولبا والمبعضه بزوجه مالكا
بعضها مع قريبها والافق
معق بعضها والافق السلطان
والمكاتبة يزوجه سيدها
بأذنها فان كانت بكر امبعضه
احتيج لأذنها في سيدها لا
في ابوها والقياس في أمة
المبعضه انه يزوجه بأذنها
قريب المبعضه من النسب
ثم معتها وما الوهمه كلام
الباقين من اعتبار اذن
مالك بعضها فغير صحيح اذ لا
تعلق له بوجه فيما يخص
بعضها الحر يزوجه الحاكم

سم سيصرح به قول الشارح كالتهاية والمغنى فان كانت عاقلة صغيرة الخ على طريق المذهب لا البحث وايضا
قوله اي السيد عمر اذ لا ولاية الخ ظاهر المنع لما مر ان الثيب لا بد من صريح اذنها الصغيرة لا اذن لها (قوله
ويكنى سكوتها) اي العتيقة سم وعش (قوله زوجها) اي الولي الكافر وكذا ضمير لا يزوجه (قوله
زوجها) اي مع انه لا يزوجه او قوله لا يزوجه اي مع انه يزوجه اه سم (قوله ووليها كافر) كذا في
اصله وهو صحيح وإن كان الانسب بسابقه كافر افعله قصد التفنن اه سيد عمر (قوله اذ لا ولاية الخ) اي
فلا فائدة له نهاية ومغنى (قوله ولو بكر) اي ولو كانت السيدة بكر (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة
والبكر وسياتي في الحاشية آخر الباب اه سم (قوله امتنع على ابوها الخ) قديقال ينبغي ان يزوج مطلقا لان
هذا قصر في مال ثبت كان بالمصلحة جازاه سيد عمر وهذا وجهه ولكنه مخالف لما اتفق عليه الشارح
والنهاية والمغنى وذكره على طريق نقل المذهب (قوله امتنع على ابوها تزويج امها) اي كما يمتنع عليه
تزوجها وقضية التقييد بالثيب انه يزوج أمة البكر القاصر فليراجع اه رشيدى اقول عبارة ع ش على
قول النهاية كالغنى وليس للاب إجبار أمة البكر البالغ اه نصاى فلا بد من اذن منها ان كانت بالغة
والا فلا تزوج اه صريح في عدم صحة تزويج أمة البكر القاصر (قوله من عصبانها) اي المعنة اه سم
(قوله وعتيقة الخنثى الخ) فلولم يصح اذنه لصغره لم تزوج عتيقته اخذ من اشتراط اذنه وصورة عتيقته
في صغره كما مر وظاهر ان أمة الخنثى كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه وفي شرح الروض
عن الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغي ان يزوج اي عتيقته السلطان اه ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان
والولى كأن يزوج احدهما باذن الآخر اه سم بخذف (قوله باذنه) اي واذنها كما هو معلوم اه سم اي
لاحتمال انوثة الخنثى وعبارة ع ش والرشيدى أى مع اذن العتيقة ايضا لمن يزوجه فلا بد من اجتماع
الاثنين له وكذا لا بد من سبق اذنها للخنثى اذ لا يصح اذنه لمن يليه بتقدير ذكره لا اذا اذنت له العتيقة
في التزويج ليصح توكله اه (قوله وكلا) اي بتقدير الذكورة او وليا اي بتقدير الانوثة اهمغنى (قوله
يزوجه مالكا بعضا) اي بلا اذن مع قريب الخ اي باذن في غير الاب والجد (قوله فمع معق الخ) والافق
عصبته نهاية ومغنى (قوله فان كانت) اي المكاتبة وقوله احتيج لأذنها في سيدها اي لان البعض الرقيق
منها مكاتب والمكاتبة محتاج سيدها لأذنها اه سم (قوله وزوج الحاكم) الى قوله ولا في النهاية (قوله
والموقوفة الخ) اما العبد الموقوف فلا يزوج بحال اذ الحاكم وولى الموقوف عليهم ناظر المسجد ونحوه
لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجهم لما فيه من تعلق المهر والنفقة والكسوة با كسابه اه نهاية
وكذا عن الشهاب الرملى وقوله فلا يزوج بحال الخ قال ع ش ظاهره وإن خاف العنت وهو ظاهر
للعلة المذكورة اه (قوله والا لم تزوج الخ) عبارة النهاية ولا يافيا اذن الناظر فيما يظهر كما افق به بالدرج

وصورة عتيقة الصغيرة أن يعق ولها امها عن كفارة القتل (قوله ويكنى سكوتها) اي العتيقة (قوله
زوجها) اي مع انه لا يزوجه او قوله لا يزوجه اي مع انه يزوجه (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج
المجنونة والبكر وسياتي في الحاشية آخر الباب (قوله امتنع على ابوها) اي اذ ليس له ولاية بزوجه هي
(قوله من عصبانها) اي المعنة (قوله باذنه) اي واذنها كما هو معلوم (قوله باذنه وجوبا) فلولم يصح
اذنه لصغره لم يزوج عتيقته اخذ من اشتراط اذنه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر ان أمة الخنثى
كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه (قوله باذنه وجوبا) قال في شرح الروض قال
الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغي ان يزوج السلطان اه كلام شرح الروض ويمكن ان يقال بل
ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولى كأن يزوج احدهما باذن الآخر لانه بتقدير الذكورة يكون
الحق للسلطان للامتناع بتقدير الانوثة يكون الحق للولى مطلقا ولا عبرة بالامتناع فليتأمل (قوله فان
كانت) اي المكاتبة (قوله احتيج لأذنها في سيدها) اي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتبة محتاج
باحتاج سيدها لأذنها (قوله والا لم تزوج فيما يظهر) افق شيخنا الشهاب الرملى بان الحاكم يزوجه

أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أى وان انحصر او لا لم تزوج فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه الله

وهو منعدر وبفرق بينهما وبين امه بيت المال بان الامام النهضرف في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف تلك وجزم غير واحد بانه لا بد من إذن الموقوفة ايضا وفيه نظر بل لا يصح لانها بالوقت لم تخرج عن حكم الملك الا في منع نحو البيع فغايته انما كالمستولدة وهي لا يعتبر اذنها المكذبة هذه (فان فقد المعتقد وعصيته زوج السلطان) وهو هنا وفيما مروى من شملها ولايته عاما كان او خاصا كالفاضي والمولى لعقود الانكحة او هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد محل ولايته ولو مجتازة به وان كان اذنها له وهي (٢٥١) خارجة كما يأتي لا خارجة عنه بل لا يجوز

له ان يكتب بتزوجها ولا ينافيه خلافا للشارح انه يجوز للحاكم ان يكتب بما حكم به في غير محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمعنى فيكنى حضوره (وكذا زوج) السلطان (اذا عضل القريب او المعتق) او عصيته اجماعا لكن بعد ثبوت العضل عنده بامتناعه منه وسكوته بحضوره بعد امره به والخاطب والمراة حاضران او وكيلهما او بيته عند تعززه او تواريه نعم ان فسق بعضه لتكرره منه مع عدم غلبة طاعته على معاصيه او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الابد ولا لفلان العضل صغيرة وافتاء المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها لتصريحه هو وغيره بانه صغيرة وحكايتهم لذلك وجه اضعيفا وللجواز بالسلطان وسيعلم بما يأتي انه يزوج ايضا عند غيبة الولي واهرامه ونكاحه ان

الله تعالى اذا انقضت المصلحة تزويجها له واقراءه سم (قوله وهو هنا) الى قول المتن وانما يحصل في النهاية الاقوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله كالفاضي الخ) ويشمل ولايته بلادنا حيث مقرها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما فتي به والدرجحة الله تعالى انه نهاية واقراءه سم (قوله من هي الخ) مفعول زوج في المتن (قوله وان كان الخ) غايه كسابقه وقوله اذنها فاعل كان وقوله خارجة ظرف مستقر خبر هي وضميره راجع لمحل ولايته عبارة النهاية خارجة عن محل ولايته (قوله كما يأتي) اي عن قريب في السراة (قوله لا خارجة) الى قوله رافعا المصنف في المعنى الاقوله اجماعا وقوله او وكيلهما وقوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله لا خارجة الخ) عطف على قوله من هي الخ (قوله بتزوجها) اي الخارجة من محل ولايته (قوله في غير محل الخ) في بمعنى الى كما هو ظاهر امر رشدي (قوله بامتناعه منه) اي من التزويج متعلق بثبوت الخ وقوله بحضوره وقوله الخاطب الخ تنازع فيها امتناعه وسكوته (قوله او بيته) بالجر عطف على امتناعه (قوله لتكرره منه) اي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث الانكحة او بالنسبة الى عرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني انه معنى (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل لا به مع غيره والالم يحتاج لتكرره فتأمل قدر ادعاء معاصيه مرات العضل سم وقوله لا به مع غيره محل تأمل اذ المارد على ما ينقل الولاية الى الابد ولا فرق فيه بين ما ذكر وغيره واما قوله ولا لم يحتاج الخ فجوابه ان الفصد به التمثيل لا الحصر اذ لا غرض بتعلق به فلي تأمل ام سيد عمر (قوله ولا اي ان لم يفسق بعضه له سم ولعل الاولى اي وان يتكرر منه او غلب طاعته على معاصيه (قوله بانه) اي العضل (قوله انه عند عدم تلك الغلبة) اي مع تكرره منه (قوله وحكايتهم لذلك) اي لحكايتهم لكون العضل كبيرة (قوله وللجواز كذلك) اي لحكايتهم ايضا جواز العضل وجه اضعيفا وقوله لا غلبة الخ لتعليل للجواز اضعيف (قوله انه يزوج) اي الحاكم الى قوله حيث لا يقسم في المعنى (قوله عند غيبة الولي) اي مسافة القصر معنى وسم (قوله واهرامه الخ) اي الولي (قوله ونكاحه الخ) عبارة المعنى واداته تزوج موليته ولا مساولة في الدرجة (قوله وحيسه) اي ولو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة العضل امه ع (قوله حيث لا يقسم الخ) اي بان انقطع خبره ولم يثبت موته امه ع (قوله حمله) اي قول الجمع (قوله مع ذلك) اي الاجمال (قوله فزوجها الخ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن (قوله وان لم تعرفه الخ) غايه (قوله او قالت الخ) عطف على قوله اذنت الخ (قوله او مناصيب الشرع) عطف على المضاف اليه (قوله صح) جواب لو (قوله في الاخيرة) هي قوله او مناصيب الشرع امه ع (قوله كل منهم) اي على انفراد بلا اذن الباقي ولو قال واحد منهم لكان اوضح (قوله بنسبة اقتضتها الولاية)

بأن الناظر عند المصلحة والكلام في الامه ما عدا بيت المال والمسجد والموقوف فيجتمع تزويجه مطلقا اذ على الحاكم والناظر مراعاة المصلحة ولا مصلحة في تزويجها لافيه من تعلق المؤمن بكسبه (قوله كالفاضي والمولى لعقود الانكحة) وتشمل ولاية القاضي بلادنا حيث مقرها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما فتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله وان كان اذنها الخ) كذا شرح مر (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل (قوله والا) اي لم يفسق بعضه (قوله وللجواز كذلك) اي وجه اضعيفا (قوله وفقده) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله عند غيبة الولي لان المراد

هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت المحجر وتعزز الولي او تواريه او حبسه ومنع الناس من الاجتماع به وفقده حيث لا يقسم ماله قال جمع وكذا لو كان لها اقارب ولا يعلم اعم اقرب اليها وتعين حمله على ما اذا امتنعوا من الاذن لو احدهم منهم بعد اذنها المن هو الولي منهم مجعلا اذا كان الاذن يكتفي مع ذلك ومن ثم لو اذنت وليها بن غير تبيين تزويجها وليها باطوان (زمره) لا عرفها اذ قالت اذنت لاحد والياتي او مناصيب اذ ع سمح وزوجها في الاخرة كل منهم يزويجها اي الفاضي او فائيه بنسبة اقتضتها الولاية لا يصح اذنها الحاكم غير محملتها

نعم إن اذنت له وهي في غير محل ولا يتهنم زوجها وهي بمحل ولا يتهنم على الاوجه ولا نظر الى ان اذنها لا يترتب عليه اثره حال الان ذلك ليس بشرط في صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والتحلل من الاحرام في الطلب في التيمم والنكاح واذنه لمن يزوجه وينكح موليته بعد سنة ولمن يشتري له الخمر بعد تحللها وانما يصح سماعه لبينة بحق او تزكية خارج عمله لان السماع سبب للحكم فاعطى حكمه بخلاف الاذن هنا فانه ليس سببا للحكم بل لصحة مباشرة التزويج (٢٥٢) فكفي وجوده مطلقا وبما تقرر علم بالاولى انها لو اذنت له ثم خرجت لغير محل ولا يتهنم

ثم عادت ثم زوجها صح وتخلل الخروج منها او منه لا يبطل الاذن وبالثانية صرح ابن العاد قال كالمسمع البينة ثم خرج لغير محل ولا يتهنم ثم عاد يحكم بها ومثلها الاولى على الاوجه وان نظر فيها الزركشي كالاذرعى وزعم ان خروجها وعودها كالمثل اذنت له ثم عزل ثم ولي ليس بصحيح لان خروجها عن محل ولا يتهنم لا يقتضى وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها وبينهما فرق ظاهر كما ان خروجها لغير محل ولا يتهنم لا يقتضى ذلك بل عدم الولاية عليها فالمستلذان على حد سواء كما هو واضح ولو زوجها هو والولى الغائب في وقت واحد البينة قدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما اتى ولو ثبت رجوع العاضل قبل تزويجه بان بطلانه (ولما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفوف) ولو عنيما ومجبوا بالباء وقد خطبها وعيته ولو بالنوع بان خطبها ا كفاء

كما صححه الامام في باب القضاء وهو المعتمد اهناية عبارة المغنى وهل السلطان يزوجه بالولاية العامة او الثبابة الشرعية وجها حكاهما الامام ومن فوائده الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها وليها ان قلنا بالولاية زوجها له احدنوا به او قاض آخر او بالثبابة لم يجز ذلك وانه لو كان لها وليان والا قرب غائب ان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر او بالثبابة فلا يفتى البغوى بالاول كلام القاضي وغيره يقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج للغبية انه يزوجه بناية اقتضته الولاية وهذا وجهه (قوله نعم ان اذنت له الخ) هذا الاستدراك مكر مع ما سرقناه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولا يتهنم) اى وهو ايضا في غير محل ولا يتهنم اخذنا من قوله الآتى وانما يصح الخ ا ع ش (قوله لان ذلك) اى ترتب الاثر حالا (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب اللف (قوله واذنه) اى الى صحة اذن الشخص (قوله وانما يصح الخ) ينبغي ان يتأمل فانه لا يتخلو عن خفاء فان مجرد كون ذلك سببا للحكم وهذا سببا للصحة المباشرة لا يظهر منه فرق بالسكينة لا يقال يجب الفورى في ذلك دون هذا لانه ممنوع وسيصرح آتيا بخلافه اه سيد عمر اى في قوله كما لو سمع البينة الخ (قوله وجوده) اى اذنها وقوله مطلقاتا في محل ولا يتهنم لا (قوله وبالثانية) اى صورة تخلل الخروج من قوله قال كالمسمع الخ اى قيا ساعلى ما لو سمع الخ ا نه اية (قوله ومثلها) اى الثانية وقوله الاولى اى صورة تخلل الخروج منها (قوله ولو زوجها هو والولى الخ) اى لشخصين بعد اذنها لكل من الحاكم والولى ا ع ش (قوله بالبينة) يعنى وثبت اتحاد الوقت بالبينة (قوله لم يقبل) اى الالبينة اه سم عبارة ع ش اى حيث لم يصدقه الزوجان والاقبل فيما يظهر اخذنا ما ياتى له فى الفصل الآتى من قوله ولو زوج الابعد فادعى الاقرب الخ ا ع ش (قوله قبل تزويجه) اى الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) اى ولو سفيهة نهاية ومعنى (قوله ولو عنيما) الى المتن فى المغنى الا قوله ولو بالزوج الى قوله واظهرت والى الفصل فى النهاية لا قوله قال الاذرعى الى اما غير المجبرة (قوله ومجبوا) او او بمعنى او كما عبر به النهاية والمغنى (قوله بالباء) احتراز عن المجنون بالنون (قوله واظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) اى الولي من التزويج اه معنى (قوله ولو لنقص المهر الخ) عبارة والمغنى وليس له الامتناع لثقتان المهر ولو سكونه من غير نقد البلد اذ ارضيت بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله فى الكاملة) اى العاقلة البالغة ومفهومه ان نقص المهر عذرى المجنونة مطلقا ولو فصل فيها بالمصلحة وعدمه فليراجع (قوله الامن هو اكفأ الخ) اى ولم يوجد بالفعل اخذنا ما ياتى فى المتن (قوله او هو الخ) وقوله واظهرت الخ كل منهما عطف على قوله لا ازوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا ازوجها وحلها (قوله وذلك لوجوب اجابته) تعليل لما فى المتن فقط ولو قال لوجوب تزويجها الخ شمل المجنونة ايضا (قوله لا يجبر الحاكم الخ) اى وان لم يهدده بعقوبة او لم يقبل على الظن بتحقيق ما هدد به وقد يشكك عدم الحنث هنا مع اجبار الحاكم بما ياتى له بعد قول المصنف ولا يقع طلاق مكره من قوله او بحق حنث تامل ا ع ش (قوله ان امتناعه) اى الولي (قوله من خلاله) اى من الخلاف فى نكاح التحليل (قوله لفقد العضل) لانه بامتناعه لا بعد عاضلا اه معنى (قوله تقرير ذلك البحث)

غيبته لمسافة القصر والفقد اعم (قوله على الاوجه) افتى به شيخنا الشهاب الرمل (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مر (قوله لم يقبل) الالبينة (قوله وقضية كلامه الخ) كذا شرح مر

فدعت الى احدثهم او ظهرت حاجة مجنونة لانكاح (وامتنع) ولو لنقص المهر فى الكاملة او قال لا ازوج الامن هو وهذا اكفأ منه او هراخرها من الرضاع او حلفت بالطلاق ان لا ازوجها او مذمى لارى حال هذا الزوج وذلك لوجوب اجابته حيثئذ كاطامام المضطر ولا نظر لافراه الرضاع ولا لحلفه ولا مذهبه لانه اذا زوج لاجبار الحاكم لم ياتهم ولم يبحث نعم بحث بعضهم ان امتناعه من نكاح التحليل خروج من خلاله او لقوة دلائل التحريم عنده لاثم به بل يثاب على قصده قال الاذرعى وفى تزويج الحاكم حيثئذ نظر لفقد العضل اه وقضية كلامه تقرير ذلك البحث وافره غير موافق بواضح بل الاوجه ما دل عليه اطلاقهم انه حيث وجدت الكفاءة

لم يغدر (ولو غيت) مجبرة (كفو أو اراد الاب) أو الجدا المجبر كفو (غيره له ذلك) (٢٥٣) وإن كان مقننهما يبذل أكثر من مهر المثل

(في الاصح) لانه أكمل نظرا منها والثاني يلزمه اجابتها اعفا فاعلا واختاره السبكي وغيره قال الاذرعى ويظهر الجزم به ان زاد معينها بنحو حسن او مال اما غير المجبرة فيتعين معينها قطعا لتوقف نكاحها على اذنها (تنبيه) لا ياثم باطنا بعزل مانع محل بالسكفاء عليه منه باطنا ولم يمكنه اثباته

(فصل) في موانع ولاية النكاح (لا ولاية لرقيق) كاه أو بعضه وان قل لنقصه نعم له خلافا لفتاوى البغوى تزويج أمه مملوكه ببعضه الحر بناء على الاصح ان السيد يزوج بالملك لا بالولاية والملكاتب بالاذن بل أولى لانه تام الملك (وصى وبنون) لنقصهما أيضا وان تقطع الجنون تغليا لزمه مقتضى لسلب العبارة فزوج لا بعد زمنه فقط ولا تنتظر افاقته نعم بحث الاذرعى انه لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالاغما قال الامام ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو كالعدم أى من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم نكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته صفاؤه من آثار خبل يحمله على حدة في الخلق كما فهمه قوله (وعتقل

وهذا البحث ظاهر اه معنى (قوله لم يغدر) اى الولي فيحكم بعضه وان لم ياثم ويزوج الحاكم اه عش (قوله مجبرة) الى التنبيه في المعنى إلا قوله قال الاذرعى الى اما غير المجبرة (قوله لا ياثم) ظاهره الولي مطلقا وقال عش اى غير المجبر اه ولم يظهر لى وجهه (قوله محل بالسكفاء) وفى زوائد الروضة لو طلبت التزويج برجل وادعت كفاءته وانكر الولي رفع للقاضى تزويجها فان امتنع زوجها به وان لم يثبت فلا اه معنى

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) اى وما يتبعها كتزويج السلطان عند غيبة الولي او احرامه اه عش (قوله كاه) الى قوله ولم ينتظر في النهاية الى قول المتن ومتى كان فى المعنى إلا قوله والملكاتب بالاذن بل أولى وقوله نعم بحث الاذرعى انه وقوله لا من حيث الى ويشترط وقوله وان قل الى المتن وقوله وعليه فسيأتى الى واما محجور عليه (قوله كاه) عبارة المعنى قن او مدبر او مكاتب او بعض اه (قوله او بعضه) كان وجه دخول البعض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذى رق سواء اقام بكاه أو ببعضه أو جعله بمعنى مرقوق ويكون حينئذ من الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سيد عمر (قوله لنقصه) تعاليل للبتن (قوله نعم له) اى للبعض وهذا لا استدراك سوى اه عش (قوله والملكاتب) عطف على قوله بناء على الخ والكاف للقياس (قوله بالاذن) اى من سيده اه سم فلواخالف وفعل ام يصح النكاح ثم لو وطئ الزوج مع ظنه الصحة فلا حد للشبهة ويجب مبر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد ام لافيه نظر والاقرب انه كذلك ان قال بعض الاثمة بجوازه اه عش (قوله ايضا) اى كالرقيق (قوله وان تقطع الجنون الخ) ليس المراد انه لا ولاية له حتى فى زمن الافاقة بل معناه ان الابد يزوج فى زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة واما هو فى زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيدى اى لا يزوج فى زمنه وان اوهمت علمته انه لا يزوج حتى فى زمن الافاقة اه وعبارة السيد عمر قديقال لا تغليب لان الولاية فى زمن الافاقة له وفى زمن الجنون للابعد اه (قوله فقط) اى دون زمن الافاقة فلا يزوج الا بعد فيه بل يزوج الا قرب المنقطع الجنون (قوله انه لو قل) اى زمن الجنون (قوله انتظرت) اى الافاقة كالاغما جزم به المعنى والنهاية (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) اى كيوم فى سنة اه عش (قوله اى من حيث عدم الخ) على هذا يساوى القسم ما تقدم او لا إلا ان يلتزم هنا صحة تزويج الاب بعد زمن الافاقة ايضا وفيه نظر سم وقد قال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعدو والنظر فى الاكفاء والمصالح وهذا توجه مستعمل لقالة الامام وفى حاشية المحلى لابن عبدالحق بعد ذكر ما اى فتزويجه فيها غير صحيح وتزويج الاب بعد صحيح وتوجيه ظاهر بعد فرض ان مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سيد عمر وقوله توجيه مستعمل اى غير توجيه الشارح (قوله لا من حيث عدم) اى ولا من حيث صحة تزويج الاب بعد فيه لو وقع فلا يصح تزويج الاب بعد فى زمن الافاقة اه عش (قوله انكاحه) اى الاقرب (قوله وبحث الاذرعى) مبتدأ خبره قوله يتعين الخ (قول المتن بهرم) هو كبر السن وقوله او خبل بتحريك الموحدة واسكانها هو فساد فى العقل اه معنى (قوله او باسقام شغلته الخ) هل لها ضبط من حيث الزمن او لا ينبغي ان يراجع اذالقول بان كل مرض يمنع عن اختيار الاكفاء وان قل زمنه مشكل اه سيد عمر (قوله زوال مانعه) يعنى من شغلته الاسقام سيد عمر ومعنى (قوله لاحد له الخ)

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله والملكاتب بالاذن) اى من سيده (قوله وان تقطع الجنون) ليس المراد انه لا ولاية له حتى فى زمن الافاقة بل معناه ان الابد يزوج فى زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة واما هو فى زمن افاقته فيصح تزويجه ولهذا عبر فى الروض بقوله وذى جنون فى حالته ولو تقطع اه وعبر الشارح بقوله الاتى فيزوج الابد زمنه فقط اه (قوله اى من حيث عدم انتظاره الخ) على هذا يساوى هذا القسم ما تقدم او لا إلا ان يلتزم هنا صحة تزويج الاب بعد زمن الافاقة ايضا وفيه نظر (قوله وبحث الاذرعى الخ) كذا شرح مر

النظر) وان قل وبحث الاذرعى خلافه يتعين حله على نوع لا يؤثر فى النظر فى الاكفاء والمصالح (بهرم) أو خبل أصلي أو باسقام شغلته عن اختيار الاكفاء ولم ينتظر زوال مانعه لانه لاحد له يعرفه الخبراء بخلاف الاغما ولم يزوج القاضى كالعائب

لبقاء أهليته إذ لو زوج في حال غيبته صح بخلاف هذا (و كذا محجور عليه بسفه) بلوغه غير رشيد مطلقاً أو بتبذره بعد رشده وحججه عليه (علي المذهب) لأنه لا يلبى امر نفسه فقيره وأولى ويصح توكيل هذا القن في قبول النكاح دون إيجابه أما إذا لم يحجر عليه قبلي كما يحته الرافعي وهو ظاهر نص الآم وإن صحح جمع خلافه وعليه فسيأتي الفرق بين صحة تصرفه وعدم ولايته وأما محجور عليه بفلس فيل لأنه كامل وإنما الحجر عليه لحق الغير (ومتى كان) المعتق أو (الأقرب) من (٢٥٤) عصبه النسب أو الولاء متصفاً (ببعض هذه الصفات فالولاية) في الأولى لا قرب عصابات

المعتق كالارث وفي الثانية (اللابعد) نسباً فولاء فلو اعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الأب والأخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وإن نقل عن نص وجمع متقدمين أن الحاكم هو الذي يزوج وانتصر له الأذرع واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر والاحتياط أن الحاكم يزوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص تدل على أن الابعده هو الذي يزوج وهو الصواب اه وذلك لأن الأقرب حيثئذ كالعدم ولا جماع أهل السير على أنه عليه السلام زوجة وكيه عمرو بن أمية أم حبيبة بالحبيشة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان لكفر أبيها أو سفیان رضی الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الموانع السابقة والآنية ولذا كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومتى زال المانع عادت الولاية (والاغناء) والسكر بلا تعد (إن كان لا بدوم غالباً) يعني بأن قل جداً (انتظر أفاقته) قطعاً اقرب زواله كالنوم

محل تأمل اه سيد عمر (قوله لبقاء أهليته) أي الغائب اه سم (قوله إذ لو زوج الخ) أي الغائب وقوله بخلاف هذا من شغلته الاستقام فلا يصح تزويجه في حال سقمه (قوله بلوغه) إلى قول المتن وقيل في النهاية الأقوله وعليه إلى قوله وأما محجور عليه (قوله بلوغه) لا نسب بلوغه عبارة النهاية والمغني بان بلغ غير رشيداً وبذري ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهي احسن (قوله غير رشيد) أي في ماله أماما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وسيأتي حكمه اه ع ش (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً اه سم (قوله وحجر الخ) لعلة صيغة بصيغة المصدر عطف على تبذره (قوله أما إذا لم يحجر عليه بان بلغ رشيداً ثم بذرو لم يحجر عليه والمراد ببلوغه غير رشيداً ان يمضي له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشد وتقضي العادة برشده من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما ينافيه لا مجرد كونه لم يتعاط ما ينافي وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش (قوله وهو ظاهر نص الآم) ومقتضى كلام المصنف هنا كالرخصة وهو المعتمد نهائية ومعنى (قوله وعليه) أي الخلاف اه سم (قوله بفلس) او مرض اه معنى (قوله المعتق أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المعتق فلا حاجة لتفديره فليتأمل اه سيد عمر (قوله في الأولى) أي في صورة اتصاف المعتق بذلك وقوله وفي الثانية أي في صورة اتصاف الأقرب بذلك (قوله نسباً فولاء) إلى قول المتن وقيل في المغني لا قوله ولا جماع أهل السير إلى ويقاس (قوله عن نص) أي الشافعي ولعل تنكيره ليكون المشهور عنه خلافه اه ع ش (قوله والاحتياط أن الحاكم الخ) عجيب بل الاحتياط أن يزوج الحاكم باذن الابعده أو بالعكس اه سيد عمر (قوله يعارضه قوله) أي البلقيني خبره وقول البلقيني الخ وقوله في المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص والجملة بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله لأن الأقرب) وكان الموافق لما سبقه ان يزاد المعتق (قوله حيثئذ) أي حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جماع الخ) قد يتوقف في هذا الاستلال لما تقدم من أن نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولي اه سيد عمر (قوله تأخير هذا) أي قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلها) عبارة المغني عن ذكره الفسق واختلاف الدين ايعود اليهما ايضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أي تحققت زواله وينبغي أن يعتبر في زوال التبذير حسن تصرفه مدة يغلب على الظن زواله اه ع ش (قوله عادت الولاية) ولو زوج الابعده فادعي الأقرب أنه زوج بعد تاهله قال الماوردي فلا اعتبار بهما أي الابعده والأقرب والرجوع فيه إلى قول الزوجين لأن المقدمهما لا يقبل فيه قول غيرهما وجزم أي الماوردي فيما لو زوجها بعد تاهل الأقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك أو لم يعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والاغناء) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مر اه ع ش (قول المتن اياماً) عبارة النهاية والمغني فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للبتولي اه (قوله وقضية صنيعة الخ) افاد الشارح ان الغاية ثلاثة وإن اؤهم كلامه الزبدي إذ هي أقل بكثير وأكبر القليل وقد اناط الأثرع بها

(قوله لبقاء أهليته) أي الغائب (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً (قوله قبلي كما يحته الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أي على الخلاف (قوله في المتن اياماً) أي ما تزد على ثلاثة أيام وإلا لم ينتظر وانتقلت الولاية للابعده مر (قوله لكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم انه قد يفهم من المتن جريان القول الأول في اليرم واليومين بالأولى ولا يفهم جريان الثاني بالأولى

(وإن كان بدوم أياً ما انتظر) أيضاً السكن على الأصح لأن من شأنه أنه قريب الزوال كالنوم نعم إن دعت حاجتهما إلى النكاح أحكاماً زوجها السلطان على ما قاله المتولي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافاً له (وقيل تنتقل الولاية للابعده) كالجنون وقضية فله أياً ما كان اليوم أو اليومين من القسم الأول والذي في الروضة حكاية الخلاف فيهما ايضاً وقضية صنيعة انتظاره وإن دام شهر واستبعده جمع وادعوا ان المعتمد ما فاده كلام الامام انه متى كان دون يومين انتظره الزوج الحاكم كالغائب بل أولى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدح) الخرس إن كان له كتابة أو إشارة مفهومة

والأزواج الأبعد ومرتجة تزويجه وتزوجه بالكتابة مع ما فيه فراجعوه ولا (العمى في (٢٥٥) الأصح) لقد تدر على البحث عن الأحكام

وتعذر شهادته انما هو
لتعذر تحمله والا فبى
مقبولة منه في مواضع تاتي
نعم لا يجوز لقاض
تفويض ولاية العقود
اليه لانها نوع من ولاية
القضاء ويظهر ان العقد
الواحد كذلك وعلم بما
مر أن عقده بمهر معين
لا يثبت كشرائه بمعين أو
يبع له (ولا ولاية لفاسق)
غير الامام الاعظم
(على المذهب) للحديث
الصحيح لانكاح الابولى
مرشد اى عدل عاقل
فيزوج الا بعد واختار
أكثر متأخري اصحاب
انه بلى والغزالي انه لو كان
بحيث لو سلبها انتقلت
لحاكم فاسق لا ينزل ولي
والا فلا لان الفسق عم
واستحسنه في الروضة
وقال ينبغي العمل به وبه
افق ابن الصلاح وقواه
السبكي وقال الا ذرعى لى
منذ سنين افق بصحة
تزويج القريب الفاسق
واختاره جمع آخرون
اذاعم الفسق وأطالوا في
الانتصار له حتى قال
الغزالي من ابطله حكم على
اهل العصر كلهم الا من
شد بأنهم أولاد حرام
اه وهو عجيب لان
غايتهم منهم من وطء شبهة
وهو لا يوصف بجرمة
كحل فصول العبارة

أحكاما كثيرة ولم يغتفر ما زاد عليها نافية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه اذا جاوزها انتقلت الولاية للابعد
فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى صرح بنقل ذلك عنه عبارته قول المصنف يا ماى مالم تزد على ثلاثة والا
لم تنتظروا انتقلت الولاية للابعد مراه سيد عمر عبارة ع ش قوله فاذا اشرح الخ معتمد وقوله ان الغاية
ثلاثة اى فتنقل بعد الثلاثة للابعد وقوله ولم يغتفر ما زاد عليها هذا ظاهر في ان المدة ان لم تزد على
ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بمادونها في كلام حج انه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على منهج
وتنتقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة أنه يزيد على الثلاثة اه وقوله أهل الخبرة الاقرب بولو واحدا
ثم لو زوج الا بعد اعتمادا على قول أهل الخبرة ازال المانع قبل مضى الثلاثة بان بطلانه قياسا على مالو زوج
الحاكم لغيره الاقرب لبان عدما اه (قوله والا زوج الخ) شامل ليومين وثلاثة ايام وهو خلاف المتن
وشرحه كالخلى والنهاية والمغنى كامر (قوله الخرس) الى قول المتن ولا ولاية في النهاية الا قوله ويظهر ان
العقد الواحد كذلك (قوله ومر) اى في شرح ولا يصح الابلظ التزويج او الانكاح عبارة المغنى ويحى
خلاف الاعمى في الاخرس المفهم لغيره مراده بالاشارة التي لا يختص بفهما الفطنون ولا ريب أنه اذا كان
كاتباً تكون الولاية له فيوكل من يزوجه وهذا مراد الروضة فانه سوى بين الاشارة المفهومة
والكتابة واسقطها اى الكتابة ان المقرى نظرا الى تزويجه لالى ولايته ولا ريب انه لا يزوجه لانها
كتابة اه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله انه يعتقد نكاح الاخرس باشارته
الى لا يختص بفهما الفطن وكذا بكتابته واشارته التي يختص بفهما الفطن اذا تعذر توكله لا ضطراره
حينئذ فتستثنى من عدم صحة النكاح بالكتابة لذلك (قوله وتعذر شهادته) اى في النكاح (قوله مامر)
اى في البيع اه كرى (قوله ان عقده) اى الاعمى (قوله بمهر معين) اى كان قال زوجتك بهذه الدراهم
بخلاف مالو قال زوجتك بكذا في ذمتك او اطلق ليصبح ثم ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه والا وكلت هي
اه ع ش (قوله لا يثبت) اى ذلك المعين بل يثبت مهر المثل اه ع ش (قول المتن لفاسق) مجبرا كان ولا فسق
بشرب الخمر او لا اعلن بنفسه ولا نهاية ومعنى (قوله للحديث) الى قوله وقواه السبكي في النهاية والمغنى
الا قوله وقيل عاقل وقوله لا ينزل انه بلى وبه قال مالك وابو حنيفة اه معنى (قوله والغزالي انه الخ) والمعتمد
ما اقضاه اطلاق المتن نهاية ومعنى ومنهج وزبادى (قوله لا ينزل) صفة فاسق اه كرى (قوله ولى)
جواب لو والضمير للقريب الفاسق (قوله لان الفسق الخ) عبارة النهاية والمغنى قال اى الغزالي ولا سبيل الى
الفتوى بغيره اذ الفسق عم العباد والبلاذ (قوله واستحسنه) اى ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي)
وقال الا ذرعى ليس هذا اى ما اختاره الغزالي مخالفا للمشهور عن العراقيين والنصر والحديث بل ذلك
عند وجود الحاكم المرضى العالم الاهل واما غيرهم من الجهلة والفاسق فكعدم كما صرح به الاثمة في الوديعه
وغيرها اه معنى (قوله واختاره) اى صحة تزويج القريب الخ (قوله وهو) اى ما قاله الغزالي آخر
(قوله لان غايته) اى ابطال تزويج القريب الفاسق اى غاية ما يلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) اى
الغزالي ولا اى قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) اى الشان حكى الخ فاعل يؤيد وقوله قول للشافعى نائب
فاعل حكى وقوله انه اى النكاح بتعقد الخ بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) اى قلنا بامتناع النكاح
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) اى فقل الشاهد الفاسق حين عموم الفسق القريب الفاسق (قوله)
اما الامام الاعظم الخ) مختز قوله غير الامام الاعظم ثم هو الى قوله قال جمع في المغنى والى المتن في النهاية

قوله ومر) اى في شرح قوله ولا يصح الابلظ التزويج او الانكاح وفي شرح الروض هنا ذكر الاصل
مع الاشارة الى الكتاب فقال في تصحيحه ان للاعمى ان يزوجه ويجرى الخلاف في ولاية الاخرس الذى له كتابة
او اشارة مفهومة ولا ينافى اعتباره لما ترك المصنف لها لانه اعتبرها في ولايته لا في تزويجه ولا ريب انه اذا
كان كاتباً تكون الولاية له فيوكل به من يزوجه والمصنف نظر الى تزويجه لالى ولايته ولا ريب انه

حكم عليهم بانهم ليسوا أولاد حلال ويؤيد ما قاله أولا أنه حكى قول للشافعى أنه يعتقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عم في ناحية وامتنع
النكاح انقطع النسل المقصود بقاؤه فكذا هذا وكما جازا كل الميتة للضرر لبقائه فكذا هذا البقاء للنسل أما الامام الاعظم فلا ينزل بالفسق

الإقوله قال جمع الى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جائز التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال مر الى الاول اه سم لكن مقتضى قوله ان لم يكن لمن ولي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها اخ ونحوه فمقتضى تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه ع ش عبارة البجيرمي المعتمدا انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة إلا باذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستثنين اه رشيدى (قوله زوج حالا) أى وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان يعزم عزمها مصما على رد المظالم اه ع ش (قوله بينهما واسطة) فان العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكية لا عدل ولا فاسق اه معنى (قوله ولذا) اى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله المستور الخ) واصحاب الحرف الدنيئة يلون كارجح في الروضة القطع به على ونهاية ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مفسق اى فهما من تلك الواسطة لا يتصفان بفسق ولا عدالة قاله الزركشى وقال الاستاذ في كزوه وفيه نظر ظاهر ومناذرة لاطلاقهم فالجواب انهما يوصفان بالعدالة او ما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه سم (قوله الاصل) الى قوله او لم يله السفه في المعنى الا قوله وهذا الى المتن وقوله او تخاره والى قول المتن ولو غاب في النهاية الا قوله او الولي وقوله او تخاره وقوله وان يرجع الى المتن (قوله الاصل) اما المرتد فلا يلى مطلقا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرهما لا تقطاع الموالاة بينهما وبين غيره ولا يزوج امته بملك كما لا يتزوج معنى ونهاية قال ع ش قوله فلا يلى مطلقا اى حتى لو زوج أمته او موليته في الردة ثم أسلم لم يبتين صحته بل هو محكوم ببطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف وقوله كما لا يتزوج اى لكونه لا يبق اه (قوله وهذا) اى تعبيره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب لسابقه بالعدل اه سيد عمر (قوله لما تقرر الخ) اى من ان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء كان الزوج مسلم الخ) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله لا المسلمة) اى لا يلى الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) اى ولو كانت عتيقة مسلم أخذت امرأ نفقا (قوله الا الامام الخ) عبارة النهاية نعم لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد الآتي بيانه وللقاضى تزويج الكافرة عند نعدر الولي الخاص اه وعبارة سم في الروض وشرحه الاسيد مسلم فله ان يزوج امته الكافرة او وليه اى السيد ذكر مطلقا او اثنى مسلمة فوليه ان يزوج امته الكافرة او قاض الخ ووجه قوله مطلقا الخ ان الذكر لما

فيزوج بناته ان لم يكن لمن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق تفخيما لشأنه ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا واعترض والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لهما ملكة تحملهما الآن على ملازمة التقوى (ويلى الكافر) الاصل غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تعبیر كثيرين بعدل في دينه لما تقرر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا وهى مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجماعا ولا المسلم الكافرة الا الامام ونائبه فانه

لا يزوجها اه (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال مر الى الاول (قوله ان لم يكن لمن ولي خاص اى والا قدم عليه لتقدم الخاص على الامام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا) قال الزركشى فيين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكية وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاختبار قال الاستاذ في كزوه وفي ذلك نظر ظاهر ومناذرة لاطلاقهم فالجواب ان الصبي اذا بلغ رشيد او الكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه (قوله والصبي) عطف على المستور واصحاب الحرف يلون كارجح في الروضة القطع به شرح مر (قوله وان لم يحصل لهما ملكة الخ) فيه اشعار باعتبار هذه الملكية في العدالة وبانتفاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسلم الثاني كاذكرو انه لا نصح شهادتهما لانتفاء تلك الملكية وهو غريب فايراجع ثم راي ما ذكره الاستاذ في كزوه (قوله الاصل) خرج المرتد فلا يلى بحال شرح مر (قوله لما تقرر) اى من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء كان الزوج مسلما أم ذميا) لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه شرح مر (قوله ولا المسلم الكافرة الخ) في الروض

كان له تزويج امته مسلما كان او كافرا قام عليه مقامه في ذلك بخلاف الانثى فانها لا تزوج فيقيد تزويج الولي
بما اذا كان له ولاية تزويجها وذلك اذا كانت مسلمة مر (قوله من لاولى لها) لفقدها وعضله او غيبته
اه عش (قوله المعاهد) عبارة النهاية والمغنى المستان اه (قوله ويزوج نصراني الخ) والمسلم توكيل
نصراني ويجزى في قبول نصرانية لانها ما يقبلان نكاحها لانفسهما لا في نكاح مسلمة اذ لا يجوز لها
نكاحها بحال بخلاف توكيلها في طلاقها لانه يجوز لها طلاقها ويتصر بان اسلمت كافرة بعد الدخول
فطلقها وزوجها ثم اسلم في العدة فان لم يسلم فيها تبين بدينها منه باسلامها ولا طلاق ولا لنصراني ونحوه توكيل
مسلم في نكاح كنيانية لا بجرسية ونحوها في كالتوبة وعادة الشمس او الفم لان المسلم لا ينكحها بحال
وللعسر توكيل موسر في نكاح امه لانه اهل نكاحها في الجملة وان لم يمكنه حالا لمغنى فيه نهاية ومغنى (قوله
وصورته) عبارة النهاية والمغنى وصورة ولاية النصراني على اليهودية ان تزوج نصراني الخ (قوله او تختاره)
لا يخفى انها اذا اختارته فلا تخالف بينهما فليس بمأخوذ فيه اه سيد عمر اى ولذا اسقطته النهاية والمغنى
كاسر (قول المختار و احرام احد العاقدين الخ) شامل كل محرم حتى الامام والقاضي وفيهما وجه انه يصح لقوة
ولا يتما اه مغنى (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين اه سم (قوله او الزوج) عبارة المغنى قال الاذرى
كان ينبغي واحدا الزوجين فان الظاهر انه لو احرم للصبي باذن وليه الحلال او العبد باذن سيده الحلال فعقد
على ابنه او عبده جبر احيث نواه او باذن سابق لم يصح كاذ كره في الروضة اه (قوله او الزوج او الولي)
لعل الاولى اسقاطه ليطر الاستدراك الا في الماتن (قوله الغير العاقد) اى بان عقد وكيله وهذا يرجع
لكل من الزوج والولي اه سم عبارة السيد عمر صفة للولي والزوج ووجه الافراد ظاهر اه اى كون
العطف باو (قوله او باحد النسكين) او بهما اه سيد عمر (قول الماتن يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطء
هنا بخلافه في نكاح مرتدة او معتدة اه نهاية قال عش و لعل الفرقان في صحة نكاح المحرم خلافا ولا
كذلك المرتدة والمعتدة اه عبارة الرشيدى قوله هنا يعنى فيما لو نكحها وهو محرم اى لما في صحة نكاحها
من الخلاف اه (قوله واذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله او الولي المراد به ما يشمل السيد
(قوله واذنه الخ) ظاهره بطلان الاذن وان لم يقل فيه حال الاحرام وهو قضية الفرق الا في سم (قوله
فيه) اى النكاح عبارة المغنى وكما لا يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبد الحلال في النكاح ولا اذن المحرمة
لعبد هاهنا في الاصح في المجموع اه (قوله فيفرق الخ) اقول يرد على هذا الفرق ان التوكيل قد يصح مع
ان منشاء الولاية كالموكل والولي المحرم حلالا ليزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الاحرام اه سم عبارة عش
يرد على هذا صحة اذن المرأة لقها الا ان يقال متشاكل الملك دون هذا وفيه نظر لان الرقيق انما يتمتع عليه
النكاح بغير اذن لحق السيد اه (قوله وصحة التوكيل) اى في تزويج موليته او تزويج نفسه او ابنه الصغير اه عش
(قوله حيث لم يقيد الخ) سواء قال تزويج بعد التحلل ام اطلق سم ومغنى وشرح الروض (قوله وذلك)

وشرحه وكذا لا يزوج مسلم كافرة الا سيد مسلم فله ان يزوج امته الكافرة او وليه اى السيد ذكره مطلقا
او انثى مسلمة فلوليه ان يزوج امته الكافرة او قاض فيزوج نساء اهل الذمة اما عدم الولي الكافر لها او
اسيدها او امل عضله ولا يزوج قاضيههم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار صحيح وان
صدر من قاضيههم انتهى ووجه قوله ذكره مطلقا الخ ان الذكر لما كان له تزويج امته مسلما كان او كافرا
قام عليه مقامه في ذلك بخلاف الانثى فانها لا يزوج فتقيد تزويج الولي بما اذا كان له ولاية تزويجها وذلك اذا
كانت مسلمة مر (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين (قوله الغير العاقد) اى بان عقد وكيله وهذا يرجع
لكل من الزوج والولي (قوله واذنه الخ) ظاهره بطلان الاذن وان لم يقبل فيه بحال الاحرام وهو قضية
الفرق الا في (قوله و عليه فيفرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الاحرام الخ) اقول يرد على
هذا الفرق ان التوكيل قد يصح مع ان منشاء الولاية كالموكل وكل الولي الحلال محرما والولي المحرم حلالا ليزوج
موليته ولم يقيد بالعقد في الاحرام كما قال في الروضة ولو وكاه في حال احرام الوكيل او الموكل او المرأة نظر ان

يزوج من لاولى لها ومن
عضلها وليها بهوم الولاية
ولا يزوج حرى ذمية وعكسه
كالا يتوارثان قاله البلقيني
قال والمعاهد كالذمى يزوج
نصراني يهودية وعكسه
كالارث وصورته ان يزوج
نصراني يهودية او عكسه
فتلده بنتا فتخير اذا بلغت
بين دين ابيها وامها
تختارها وتختاره (واحرام
احد العاقدين) لنفسه او
غيره بولاية او وكالة (او
الزوجة) او الزوج او الولي
الغير العاقد احراما مطلقا
او باحد النسكين ولو فاسدا
(يمنع صحة النكاح) واذنه
فيه لقنه الحلال على المنقول
المعتمد او موليه السفية كما
بحشه جمع وعليه فيفرق
بين هذا وصحة التوكيل
حيث لم يقيد بالعقد في
الاحرام بان ما هتا منشوة
الولاية وليس المحرم من
اهلها بخلاف مجرد الاذن
اذ يحتاج للولاية ما لا يحتاج

لغيرها وذلك لخبر مسلم وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن ابي رافع انه كان حلالا وانه الرسول بينهما وهو مقدم لانه المباشر للواقعة على ان من خصائصه ^{صلى الله عليه وسلم} ان له النكاح مع الاحرام ويجوز ان يزوج حلالا لحلال امة محجوره المحرم لان العاقد ليس نائبه وان تزف المحرمة لزوجها المحرم وان يراجع تغليبا لكون الرجعة استدامة كما باقى (ولا تنتقل الولاية) الى الابد (في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي) لبقاء رشد المحرم ونظره وانما منع تعظيما لما هو فيه وقوله (لا الابد) ايضاح لانه عين قوله ولا تنتقل الولاية (قلت ولو احرم الولي او الزوج فقد وكيله الحلال لم يصح) قبل التحليل (والله اعلم) لان الموكل لا يملكه ففرعه اولي بل بعدهما لانه لا ينعزل به ولو احرم الامام او القاضي فلتوا به تزويج من ولايته حال احرامه لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة القوم ثم جاز لنائب القاضي الحكم له وبه يرد بحث الزركشي الامتناع ان قاله الامام استخلف عن نفسك او اطلق (ولو غاب

راجع لمنع الاحرام الصحة (قوله بكسر كافيهما) وفتح الياء في الاول وضما في الثاني نهاية ومعنى (قوله) وخبره (اي مسلم مبتدأ خبره قوله معارض الخ) (قوله انه كان) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانه الخ) اي ابا رافع وكذا ضمير لانه (قوله وان تزف الخ) عبارة المغنى ويجوز ان يزف الى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الاحرام وان تزف المحرمة الى زوجها الحلال والمحرم وتصح رجعتها اه (قول المتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) ظاهره انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولى وغيرهما ان ذلك محله في طولها كما في الغيبة مغنى ونهاية (قول المتن عند احرام الولي) اي باذن من المراقبة ولا يتوقف على اذن الولي لانه ليس اهلاله بسبب الاحرام ولا فرق في ذلك بين المجبرة وغيرها اه ع (قوله لانه عين قوله الخ) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم سم على حج اه ع وشيدي (قول المتن فقد وكيله) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهرة في العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذه باقراره ولو احرم وتزوج ولم يدر هل احرم قبل تزوجه او بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موأيته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تغيير المصنف باحرام الولي والزوج بعد التوكيل مثال والا فالحكم لا يختص بكونه بعدهم وانما حمله على ذلك اتيانه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فقد اه نهاية واقرها سم وعبارة المغنى والروض مع شرحه واوكل محرم حلالا في تزوجه او اذنت محرمة لوليها انه يزوجهها صح سواء قال كل انزوج بعد التحلل ام اطلق ولو وكل حلال محرما ليوكل حلالا في تزويج صح ولو تزوج المصلي ناسيا للصلاة صحت صلاته ونكاحه بخلاف المحرم لو تزوج ناسيا للاحرام لم يصح نكاحه لان عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه (قوله قبل التحليل) الاولى تقديمه على لم يصح لما فيه من الابهام وان كان بعيدا عن المرام اه سيد عمر وكذا كان الاولى ان يقول قبل التحلل التام (قوله من ولايته) اي الامام او القاضي قال السيد عمر الانسب ولا يتم فليتأمل اه اي النواب (قوله وبه يرد الخ) اي بقوله جاز لنائب القاضي الخ (قوله بحث الزركشي الامتناع) ولو وكل حلال محرما ليوكل حلالا في الزوج صح لانه سفير محض قال الزركشي هذا اذا لم يقل له وكل عن نفسك فان قال له ذلك ينبغي انه لا يصح قال شيخنا والاوجه الصحة اه لكن كلام الاذرعى مطلق فان حل على انه لم يقيد الزوج بحال الاحرام فاقاله شيخنا صحيح وان حمل على التقييد بحال الاحرام فاقاله وكله ليعقد في الاحرام لم يصح وان قال الزوج بعد التحلل او اطلق صح انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج موأيته ولهذا عبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي او الوكيل الخ (قوله في المتن ايزوج السلطان عند احرام الولي) قال في شرح البهجة كغيره قضية كلامه كالشيخين انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها والذي قاله الامام والمتولى وغيرهما ان ذلك محله في طولها دون قصرها كما في الغيبة انتهى (قوله في المتن عند احرام الولي) اي وان قصرت مدة احرامه مر (قوله وانما منع تعظيما) قضية التعليل بالتعظيم انه لا فرق بين طويل المدة وقصرها وبهذا يفارق الغيبة (قوله لانه عين) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم (قول المتن فقد وكيله الحلال الخ) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذه باقراره ولو احرم وتزوج ولم يدر هل احرم قبل تزويجها ام بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موأيته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الاصل بقاء الحياة وقول الشارح تغيير المصنف باحرام الولي او الزوج بعد التوكيل مثال والا فالحكم لا يختص بكونه بعدهم وانما حمله على ذلك اتيانه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فقد شرح مر

الزركشي صحيح كالموافق المحرم للحلال زوجي حال احرامى فلم يتحرز بينهما محل نزاع مغنى ونهاية
وقال ع ش والرشيدي قوله وان حمل على التقييد بحال الاحرام اى بان يقول القاضى لاحد نوابه
استخلفك عنى حالة الاحرام فى تزويج موليتى ومع ذلك فى الحمل شىء لقول الشارح لان نصرفهم بالولاية
الح ا ه (قول المتن الاقرب) اى نسباً وولاً. نهاية ومغنى (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي فى النهاية
الاقوله وقد ينافيه الى قوله كونه (قوله ولم يحكم بموته) والا زوجها الابد ه مغنى (قوله من
يزوج الح) اى الحاضر فى البلد اودون مسافة القصر ه مغنى (قول المتن زوج السلطان) اى سلطان
بلدها و نائبه لاسلطان غير بلدها ولا الابد على الاصح وقيل يزوج الابد كالجنون ه مغنى (قوله
وجمل الح) لا يخفى ما فى جعله غاية لافى المتن اذ موضوع المسئلة الغيبة الى مرحلتين المقتضية لعلم المحل
عبارة المغنى والروض وزوج القاضى ايضا عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لتعذر
نكاحها من جهته فاشبه ما اذا عضل ه وهى ظاهرة (قوله لبقاء اهلية الح) راجع الى قوله وان طالت
غيبته الح وقوله واصل الح الى قوله وحياته (قوله والاولى ان ياذن الح) لاحتمال انه الولى ا ه رشيدي
(قوله ليخرج الح) وليؤمن من البطلان عند تبين موت الغائب حين المقدس فيما يظهر والذى يظهر ايضا
انه لا يخرج من الخلاف الا ان اذنت للابعد ايضا او اذنت اذا مطلقاً من هو وليها من غير تعيين له ان كان
المخالف يرى محتمة اه سيد عمر (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان يبين الخلاف
كأمر عن المغنى انفا (قوله قال البغوى) اعتمده النهاية عبارته او يحلفه كما قاله البغوى ه (قوله وقد
ينافيه الح) قديفرق بان الاصل هناك بقاء ولا يتهى الى الحاكم وعدم معارضا فلذا احتاج الولى للينة وهما
عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته لئلا كفى حلف الولى ا ه سم عبارة ع ش ولعل الفرق ان عقد
الحاكم هناك وقع فى زمن كونه ولياً للتحقق غيبته بخلافه هنا فانه بتقدير كون الولى الخاص فى مكان قريب
لا ولاية للحاكم ه (قوله كونه الح) فاعل بان (قوله وعمله) اى تقدم الوكيل على السلطان مبتداً وقوله
فى المجهول خبره (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى اشارة الى قول المصنف
والمجبر التوكيل فى التزويج بغير اذنتها وقول المصنف فى غير المجبر ولو وكل قبل استئذنها فى النكاح لم يصح
اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى
النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه ه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل فى المغنى وإلى
الآية فى النهاية (قوله لم يقبل بدون بيعة) وفى سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وفيه دلالة على

(قوله قال البغوى الح) اعتمده ه (قوله وقد ينافيه ما يأتى الخ) قديفرق بان الاصل هناك بقاء
ولا يتهى وعدم معارضا فلذا احتاج الولى للينة وهما عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته لئلا كفى حلف
الولى (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى
اشارة الى قول المصنف والمجبر التوكيل فى التزويج بعد اذنها وقول المصنف فى غير المجبر ولو وكل قبل
استئذنها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له
التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض
وقدم نكاح الحاكم بفارق مالوا عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان
الحاكم فى النكاح كولى اخر ولو كان له وليان فزوج احدهما فى غيبة الاخر ثم قدم وادعى سبقه كلف
البيعة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر فى النهاية ه وفيه دلالة على تصوير
المسئلة بما اذا ادعى الولى انه زوجها فى الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا
اثر له ويبقى مالوا دعى التزويج ولم يبين انه قبله او بعده او علم وقوعه ما معاً او علم سبق احدهما ولم يتعين او
تعين ثم نسي فهل حكمه كاسيأتى فيما اذا زوج ولياً لان الحاكم كولى اخر كما تقرر او يقدم تزويج
الولى مطلقاً وفى غير الاخير قديفرق بضعف معارضة الحاكم للولى بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) او
اكثر ولم يحكم بموته ولا
وكل من يزوج موليته ان
خطبت فى غيبته (زوج
السلطان) لا الابد وان
طالت غيبته وجمل محله
وحياته لبقاء اهلية الغائب
والاصل بقاؤها والاولى ان
ياذن للابعد او يستأذنه
ليخرج من الخلاف ولو بان
بيعة قال البغوى او يحلفه
وقد ينافيه ما يأتى فى كنت
زوجته انه لا يقبل قوله بلا
بيعة كونه بدون مسافة
القصر عند تزويج القاضى
بان بطلانه اما اذا كان له
وكيل فهو مقدم على
السلطان على المنقول
المعتمد خلافاً للبقينى قال
السبكي ومحله فى المجبر وغيره
ان اذنت له ه وقوله ان
اذنت له قيد فى الغير فقط
لما يأتى ولو قدم فقال كنت
زوجته لم يقبل بدون بيعة
لان الحاكم هنا ولي اذ
الاصح انه يزوج بناية
اقتضتها الولاية والولى
الحاضر ولو زوج فقدم اخر
غائب وقال كنت زوجت
لم يقبل

(تفيه) وقع لابن الرفعة ان للحاكم عند غيبة الاب تزويج الصغيرة بناء على الضعيف انه تزويج بالنيابة ورد بان الصواب ما في الانوار وغيره انه لا يزوجه ولا على هذا القول لان الحاكم إنما ينوب عن غيره في حق ازمه اداؤه والاب لا يلزمه تزويج الصغيرة وان ظهرت الغبطة فيه (ودونها) اذا غاب الاقرب اليه (لا يزوج) السلطان (الا باذنه في الاصح) لانه حينئذ كالتمقيم بالبلد فان تعذر اذنه لحرف او نحوه زوج الحاكم على ما اعتمده ابن الرفعة وغيره و اشار الاذرعى الى التوقف فيه بقوله فان صح وجب تعقيد اطلاق الرافي وغيره بسكنه قال عقب ذلك والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعذر الوصول اليه ان القاضى يزوجه والذي يتجه انه حيث تعذر اذنه زوج او تعسر فلا وبه يجتمع بين التوقف والبحث وتعقد في غيبة وليها وخلوها من الموانع ويسن طلب بيعة منها بذلك والا فيحلفها فان الحث في الطلب بلا بيعة ولا يمين اجيب على الاوجه وان راي القاضى التأخير لما يترتب عليه حيثئذ من المفاسد التي

تصوير المستئلة بما اذا ادعى الولي انه زوجها في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له ويبنى ما لو ادعى التزويج ولم يبين انه قبله وبعده وعلومهما معا و علم سبق احدهما ولم يتعين وتعين ثم نسي فهل حكمه كما سيأتي فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولى آخر كما تقرر او يقدم تزويج الولي مطلقا وفي غير الاخيرة ويرفق بضمف معارضة الحاكم للولي بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف ما ياتي فيه نظر اه اقول الاقرب الثاني اى تقديم تزويج الحاكم مطلقا كما صرح به ثانيا بما نصه قوله بدون بيعة اى تشهد بسبق تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغى تقديم تزويج الحاكم ويفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولى مقدم على الحاكم لا الولي الاخر فليتامل اه (قوله بخلاف البيع) اى بيع الحاكم عبد الغائب مثلا لدين عليه سم ومعنى (قوله يقبل الخ) خلافا للمعنى حيث قال فكذلك على الاظهر في النهاية اه اى كلف البيعة كسئلة الوليين (قوله يقبل يمينه) يؤخذ منه انه لو قال لو كيله في تزويجها كنت زوجتها قبل تزويجك قبل قوله يمينه فليراجع اه سيد عمر (قوله ولا على هذا الخ) عطف على مقدراى لا على القول بانه يزوج بالولاية العامة ولا على الخ (قوله كالمقيم) الى قوله على ما اعتمده في المعنى والى قوله و اشار في النهاية (قوله كالمقيم) في راجع فيحضر او بوكل اه معنى (قوله لحوف ونحوه الخ) عبارة المعنى لفظة او خوف جاز للسلطان ان يزوجه بغير اذنه اه (قوله على ما الخ) عبارة النهاية كما اعتمده الخ (قوله فان صح) اى ما اعتمده ابن الرفعة وغيره وكذا ضمير به الاى (قوله وتصدق الى قوله ولم راي القاضى في النهاية والمعنى (قوله وتصدق) اى بلا يمين سم واسنى ومحل ومعنى ويصرح به قول الشارح فان الحث الخ ويفيده ايضا قوله كالتبعية ولا فتخليفها اى وان لم تقم بيعة فيسن تحليفها كما صرح به شرح الروض والحاصل ان للقاضى ان يكتبني بقوله لاسكن يستحب له طلب البيعة فتخليفها خلافا لعل ش عبارته قوله وتصدق اى يمينها وقوله ولا اى بان لم تقم بيعة وقوله فيحلفها اى وجوبها او للرشيدى عبارته قوله ولا فيحلفها هذا الاحاجة اليه مع قوله وتصدق في غيبة وليها اذ من المعلوم ان تصديقها إنما يكون باليمين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله ولا الخ من الابهام اه (قوله في غيبة وليها الخ) وله تحليفها على انها لم تاذن للغائب ان كان من لا يزوج الاباذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة ومثل هذه اليمين التي لا تتعلق بدعوى هل هى واجبة او مندوبة وجهان ويظهر الاول احتياطيا للاضاع اه معنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب في صورتين مر اه قال الرشيدى وعش قوله وعلى انه لم يزوجه القياس في هذا تحليفها على نفى العلم فقط كما هو القاعدة في الحلف على نفى فعل الغير اه (قوله وخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كالا يخفى اه رشيدى (قوله في الطلب) اى طلب التزويج (قوله وان راي القاضى الخ) عبارة النهاية والمعنى فان الحث في الطلب ورأى القاضى التأخير فالواجب ان ذلك احتياطيا للانسكحة اه قال عش قوله احتياطيا الخ معتمدا اه (قوله لما يترتب عليه) اى التأخير وهذا تعليل لقوله اجيب وان راي الخ (قوله ومحل ذلك) الى قوله ومن

ما ياتي فيه نظر (قوله الابنية) اى تشهد بسبق تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغى تقديم تزويج الولي ويفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولى مقدم على الحاكم لا على الولي الاخر فليتامل (قوله في المتن لا يزوج الاباذنه) اى سواء كانت غيبته في محل ولاية السلطان او لا وليس هذا كاقضاء على الغائب اذ لا قضاء هنا مر (قوله زوج الحاكم) اعتمده مر (قوله ان القاضى يزوج) اعتمده مر (قوله وتصدق) اى بلا يمين (قوله وتصدق في غيبة وليها الخ) قال في الروض وشرحه وهل يحلفها او جوباعلى انها لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الاباذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة وجهان انتهى والاوجه الوجوب في صورتين مر (قوله اجيب على الاوجه وان راي الخ) الاوجه عدم وجوب الاجابة اذ راي التأخير مر (قوله

دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار اثباتها لفرقه سواء اغاب ام حضره هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهو المعتمد من اضطراب طول فيه وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها في المعين ايضا حتى عند القاضي لقول الاصحاب حتى ان العبر في العقود يقول اربابها ومن ثم لو قال اشتريت هذه الامنة من فلان واراد بيعها جاز شرأؤها منه وان لم يثبت شرأؤه لها من عينه لكان الجواب ان التكاثر يحتاج له اكثر ومن اعتمد التفصيل بين المعين وغيره السبكي وتبعه ولده التاج فقال عنه ان عين الزوج لم يقبل الا ببينة حضر او غاب طاق او مات وان لم يعين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترت اليه اخذه من قول القاضي في (٢٦١) فتاويه غاب زوجها وانقطع خبره

فقات لوليها زوجتي فانه مات او طلقني وانقضت عدتي فانكر حلف فان نكل حلفت وزوجها فان ابي فالحاكم فقيه وان كان قوله حلف النك مردود

لأن العين المردودة لا يتعدى

حكمها لثالث وهو الحكم

بفراق الاول لها النصريح

بانه اذا صدقها زوجها مع

تعين الزوج واعتمده ابن

عجيل والحضري فقالوا لو

خطبها رجل من وليها

الحاضر واراد ان يتزوج

بها منه جاز ان يتزوج بها

منه ويقبل قولها في ذلك

لان اعتماد العقود على قول

اربابها بخلاف احكام القضاة

فان الاعتماد على ظهور

حجة عند القاضي ووافقهما

في الخادم على الفرق بين

الولي والقاضي ولا ينال العباد

هنا ما هو مردود فتنبه له

(فرع) اذا عدم السلطان

لزم اهل الشوكة الذين هم

اهل الحل والعقد ثم ان

ينصوا قاضيا فتعقد حيثئذ

احكامه للضرورة الملجئة

اعتمد في النهاية (قوله) محل ذلك اي قوله وتصدق الخ (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق به الوالد رحمه الله نهاية (قوله) لفرقه عبارة النهاية لفرقهما (قوله) سواء غاب الخ اي الزوج المعين (قوله) وان كان ما قاله جمع الخ والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله) لكن الجواب الخ اي عن قول الاصحاب ان العبرة في العقود بقول اربابها الخ (قوله) فقال عنه اي حتى ولده عنه (قوله) مطلقا اي ببينة وبدونها (قوله) اشترت اليه اي آتفا (قوله) اخذه اي اخذ صاحب الانوار ذلك السلام (قوله) غاب الخ اي لو غاب وقوله الاتي حالف جواب لو المقدرة (قوله) وانقضت الخ راجع لكل من مات وطلقني (قوله) فان اي وليها من تزويجها وقوله فالحاكم اي زوجها (قوله) فقيه خبر مقدم لقوله النصريح الخ اه سم (قوله) وهو اي حكمها المتعدي لثالث هنا (قوله) واعتمده اي المصريح به المذكور (قوله) واراد اي الخاطب (قوله) ان يتزوج بها منه الا وفق لما مر ان زوجها له تامل (قوله) اذا عدم السلطان الى المنتفى النهاية (قوله) ثم اي في البلد (قوله) واستدل له اي لما صرح به الامام (قوله) لما اصيب الخ ظرف لاخذه (قوله) امرم من باب التفعيل (قوله) زيد الخ بدل من الذين الخ (قوله) قال اي الخطابي (قوله) فرضي الخ عطف على وانما تصدى الخ (قوله) ووافق الحق من عطف السبب او المدلول (قول الماتر المجهز التوكيل) ظاهره وان نهد عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر فيها اه سم وقد يفهم تخصيصه الفساد فيما لو نهد عنه التوكيل الاتي بغير المجهز اه ع ش (قوله) كما تزوجها الى قول المتن فلا يزوج في المعنى الا قوله من تناقض الى ويكفي وقوله واحد هو لا ما والى قول الشارح ولا ينافيه البطلان في النهاية قول المتن بغير اذن ثم صارت ثيبا قبل العقد فيجبه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن اه سم وسياتي عن النهاية والمعنى (قوله) يسن للوكيل استئذانها اي حيث وكل المجهز بغير اذن اه ع ش (قوله) من الاذنة الخ لعل المراد ممن يعتبر اذنهم لوليها الغير المجهز (قوله) شفقتة اي الولي وقوله واختباره عطف مغاير اه

دون الولي الخاص) لم يفصح باحتياجها لليمين في الولي الخاص ولا (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها الخ والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص (قوله) النصريح هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله) في الماتر والمجهز التوكيل) ظاهره وان نهد عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر فيها (قوله) بغير اذنها لو وكل بغير اذن لم صارت ثيبا قبل العقد فيجبه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن ويحتمل خلافه فليراجع (قوله) على المعتمد اعتمده مر في الروض فقال ولو وكله ان يزوجه ولم يعين المرأة لم يصح انتهى لكن في كثر الاستاذ او وكله في ان تزوجه امر اتم بشرط تعيينها والاحوط التعيين خروجها

لذلك وقد صرح بنظير ذلك الامام في الغيائي فيما اذا فقدت شوكة سلطان الاسلام او نوابه في بلد أو قطر وأطال السلام فيه ونقله عن الاشعري وغيره واستدل له الخطابي بقضية خالد بن الوليد واخذه الراية من غير امره لما اصيب الذين امرهم صلى الله عليه وسلم زيد جعفر فان راحة رضى الله عنهم قال وانما تصدى خالد للمامرة لانه خاف ضياع الامر فرضى به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصار ذلك اصلا في الضرورات اذا وقعت في قيام امر الدين (والمجهز التوكيل في التزويج بغير اذن) كما يزوجه بغير اذن نعم يسن للوكيل استئذانها ويكفي سكوتها (ولا يشترط تعيين الزوج) للوكيل فيما ذكر ولا تعينه من الاذنة لوليها (في الاظهر) لان وفور شفقتة تدعو الى ان لا يوكل لامن يثق بنظره واختباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج لمن وكله ان يتزوج له على المعتمد من تناقض فيه لانه لا غنا بط

هنا يرجع اليه وثم بتقيد بالكف ويكفي (٣٦٢) تزوج لي من شئت أو احدى هؤلاء لان عمومها الشامل لكل من افراده مطابقة بيني

الفرع بخلاف امرأة (ويحتمل الوكيل) وجوبا عند الاطلاق (فلا يزوج) بمهر مثل وثم من يبذل أكثر منه أى يحرم عليه ذلك وان صح العقد كما هو ظاهر بخلاف البيع لانه يتاثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح ولا يتاثره البطلان في زوجها بشرط ان يضمن فلان او يرهن بالمهر شيئا فلم يشترط ذلك لان المخالفة هنا صريحة بخلافها في الاول ومثل ذلك على الاوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن فلان وقول القاضي بخلافه رده البغوى بأن كلامه متضمن للتعليل بالضمان فلم يصح بدونه وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخمر ولا نظر لعدم امكان هذا الشرط قبل التزويج لما تقرر من تضمن كلامه للتعليل به فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا ومن ثم جزم بعضهم بأنه حيث وكاه بالعقد بعوض فاسد او بشرط فاسد فزوج كذلك صح بمهر المثل وإلا فلا وبني القاضي على ما مر عنه الذى رده البغوى قوله ولو قالت زوجنى منه برهن او بضمان فلان صح التوكيل والتزويج بلا ضمان ولا

(قوله هنا) أى فيما لو وكل أن يتزوج له وقوله ثم أى فيما لو وكل المجرى في تزويج موليته (قوله ويكفي الخ) تقييد لا بشرط تعيين الزوجة الخ بأنه فيما اذا لم يعمم الزوجة (قوله لان عمومها) أى قوله من شئت أو احدى الخ عبارة للمغنى لانه عام وما ذكرى امرأة مطلق ودلالة العام على افرادة ظاهرة بخلاف المطلق لادلاله على فرد اه (قوله من افراده) أى العام وقوله مطابقة أى على الراجح لان القضية الكلية في قوة قضايها متعددة وقيل تضمن وقيل التزام (قوله بنى الفرع الخ) أى لانه اذن في نكاح أى امرأة ارادها الوكيل بخلاف امرأة فان سماها واحدة لا بعينها فلا يتاثر إرادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى لغيرها اه ع ش (قوله ومن ثم من الخ) الواحالية (قوله يحرم) عبارة النهائية فيحرم اه (قوله وإن صح العقد الخ) ان كان منقولا فلا يحيد عنه وإن كان مشكلا وإلا ففعل تامل لان المتبادر من قوله فلا يزوج عدم الصحة ولما ساقى فيما لو زوجها من كف وثم كفا منه خاطب لها اه سيد عمر اقول وقد يفرق بان الضرر فيما ساقى بفوات الا كفا لثمة من فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح (قوله وان صح الخ) أى بمهر المثل الذى زوج به اه ع ش (قوله فانه يتاثر بفساد المسمى الخ) أى فائدت المخالفة فيه ولا كذلك النكاح وليس المراد أن المسمى يفسد هنا مع صحة النكاح بل الواجب على الزوج ماسما فقط حيث كان مهر المثل اه ع ش (قوله ولا يتاثره) أى صحة العقد فيما ذكر (قوله في زوجها الخ) أى في قول الولي لو وكيل زوجها الخ (قوله بشرط ان يضمن الخ) بخلاف ما لو قال زوجها بكذا وخذ به رهنا او كفيلا فزوجها ولم يمتثل فان العقد صحيح اه معنى (قوله أن يضمن فلان) أى المهر (قوله فلم يشترط) أى الوكيل ذلك أى الضمان أو الرهن (قوله في الاول) أى التزويج بمهر مثل وثم من الخ (قوله ومثل ذلك) أى زوجها بشرط الخ على الاوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن الخ أى فلا يصح العقد إلا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وإن كان هذا الضمان فاسدا نظير ما ياتى اتفاهي قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ اه سم (قوله بخلافه) أى بصحة العقد وإن لم يضمن فلان (قوله كلامه) أى الولي زوجها ولا تزوجها حتى الخ (قوله وكذا في لا تزوجه الخ) أى فلا يصح العقد إلا إذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أى صحته (قوله لما تقرر) لتعليل لفي النظر وقوله به أى بالتحليف (قوله وجوده) أى الشرط (قوله ولو فاسدا) أى بأن يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب الخمر اه سم (قوله ومن ثم) أى من اجل اشتراط ما ذكر (قوله صح بمهر المثل) قد يقال ان كان الشرط فاسدا ولم يكن المسمى فاسدا فواجه العدول لمهر المثل فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بأن الشرط الفاسد كشرط الضمان كالجزء من المسمى فاقتضى فساداه (قوله وإلا فلا) أى فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليل به وقضية ما يأتى أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا فليتأمل اه سم وقوله وقضية ما يأتى بصرح به قول الشارح الاقنى انفا ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه بالعوض الفاسد (قوله على ما مر عنه) أى بقوله وقول القاضي بخلافه (قوله قوله ولو الخ) مفعول بنى (قوله لما تقرر) أى من رد البغوى (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا اه سم اقول من قوله فاشترط

من خلاف من اوجبه انتهى (قوله ولا تزوجها حتى يضمن فلان) هذا شبهه بقوله الاقنى انفا وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخمر وسيأتى فيه انه يكفى وجود الشرط ولو فاسدا بان يحلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا الضمان فاسدا يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أى فاذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لان هذه الصيغة تقتضى اشتراط تقدم الضمان (قوله ولو فاسدا) أى بان يحلفه قبل التزويج بالطلاق انه لا يشرب الخمر (قوله وإلا فلا) أى فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليل به وقضية ما يأتى انه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا فليتأمل (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا

لنفوذ

رهن لتعذرهما قبل العقد فالغيا وفي مثله في البيع يتخير البائع ولا خيار هنا اه وقد عدلت رده مما تقرر

وأنه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد قال البغوى ولو وكل في تزويجها بنحو خمر فزوج بقدر مهر المثل صح أى ولا نظر للمخالفة هنا

لأن حقيقة الم توجد إذ تسمية المخرم وجبة لمهر المثل فأني يغايها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان يزوجه في صورة اشتراط العوض
الفاسد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٢٦٣) أنه لا يشرب الخمر صح التوكيل والتزويج

لنفوذ تصرفه وجوده الخ (قوله لأن حقيقتها) أي المخالفة (قوله إذ تسمية المخرم الخ) قضية هذا التوجيه أنه
في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج بقدر مهر المثل صح سم وقوله قضية الخ أقول يصرح بذلك قول
الشارح الاتي أنفا ويقاس بذلك الخ اه سيد عمر وقوله قال أي البغوى (قوله بعد العقد) متعلق بمحلف
(قوله أي إذ لم يحلف) مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كاهو مقتضى الصيغة وإن لم يصح هذا الحلف
نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه من قوله فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده الخ اه سم (قوله
وهو غير لازم الخ) يفيد الصحة مع عدم امثال الوكيل اه سم (قوله ولا يزوجه ايضا) عطف على قوله
فلا يزوجه بمهر المثل الخ (قوله بل لو خطبها) إلى قوله وإنما يلزم في المعنى وإلى قول المتن ولو وكل في النهاية إلا
قوله ومحلها إلى ولو قالت (قوله تزويجها) كان الأولى لو ائتمرت البصريين تأخيرهم عن قوله ولم يصح (قوله
ولم يصح بغيره) كفاء قضيته عدم الصحة وإن كان غير الا كفاء اصالح من حيث اليسار وحسن الخلق
ونحوهما ولو قيل بالصحة حينئذ لم يكن بعيدا اه ع ش وهو وجيه ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله وإنما
يلزم الولي الخ) شامل لغير المجبر اه سم (قوله تعين الثاني) أي فان زوج من الأول لم يصح وقد يشكك هذا
على ما مر من أنه لو تزوجه بمهر المثل وثمن من يبدل أكثر منه صح مع الحرمة ولعل الفرق أن الضرر هنا بفوات
الايام أشد من فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح اه ع ش (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل كاهو
ظاهر اه (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيدة اه ع ش (قوله زوجها من شامت) كذا في
أكثر النسخ وفي النهاية وعليها يحتاج إلى قوله الاتي برضاها وفي بعض نسخ الشارح من شئت وعليه
فقوله المذكور لا بد منه (قوله فسد الاذن الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال جعلت اليك أن توكل عن
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الاذن لأنه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه
لا يقدر ان يوكل عنه غيره اه نهاية قال ع ش قوله عن نفسك خرج به ما لو قال عني أو اطلق فلا يبطل توكيله
اه أقول وقوله أنه لا يصح التوكيل الخ أي الا ان قامت قرينة ظاهرة على أنه إنما قصد من نهيه عن المباشرة
بنفسه حلالة (قوله لأنه صار الخ) أي الاذن اه سم (قوله وان قالت له) أي لغير المجبر زوجني إلى قوله فله
التوكيل الخ بدخل في غير المجبر القاضي فله التوكيل اه سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا
تصريح بان الولي ولو غير مجبر ومنه القاضي يوكل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اه

(قوله لأن حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخ) قضية هذا التوجيه أنه في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج
بقدر مهر المثل صح (قوله لا يصح التزويج) أي إذا لم يحلف مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما
هو مقتضى الصيغة وإن لم يصح هذا الحلف فهذا نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ
وقول الشارح فيه فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا فليتامل اه (قوله وإنما يلزم الولي) شامل
لغير المجبر (قوله تعين الثاني) كذا مر (قوله لأنه) أي الاذن (قوله وان قالت له) أي لغير المجبر
زوجني إلى قوله فله التوكيل في الاصح بدخل في غير المجبر القاضي فله التوكيل وبه يتضح ما أجبت به في حادثة
بزييد وهي ان قاضي بلدة صغيرة عارف بلغة العرب وبالعلوم الشرعية ولا منه له ذلك شرعا ولم ياذن
له في الاستخلاف وجاءه امرأة ورجل غريبان واذنت له المرأة ان يزوجهما هذا الرجل ولم يكن لها ولي
خاص في البلدة ولا في اعمالها قبل للقاضي ان يفوض امر العقد إلى غيره أم ليس له ذلك وأذا قلتم بأنه
يفوض هل يكون من قبيل الاستخلاف وأذا قلتم لا فهل هو من قبيل التوكيل فاجبت بان العقد صحيح وان
ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام وعبرة الروض و لغير المجبر التوكيل بعد الاذن له في النكاح
انتهى ثم بلغني ان الزبيديين والمصريين اجابوا بعدم الصحة اذ ليس له الاستخلاف ثم بلغني ان علامتهم
الشمس الرملی رجع إلى الجواب بالصحة عند قدمه مكة للحج ونقل لي صورة جوابه وهو ما أنه نعم العقد

بخلاف لا تزوجه إذا لم
يحلف لا يصح التزويج أي
إذا لم يحلف اه ويفرق
بأنه في الأول لم يشترط
عليه شيئا في العقد ولا
قبله بل بعده وهو غير
لازم فلم يجب امثاله
بخلاف الثاني فإنه بسبيل
من وجوده ولو فاسدا بان
لا يزوجه الا بعد ولا يزوجه
ايضا (غير كف) بل لو
خطبها كفاء متفاوتون لم
يجز تزويجها ولم يصح بغير
الاكفا لان تصرفه
بالمصلحة وهي منحصرة
في ذلك وإنما يلزم الولي
الا كفاء لان نظره اوسع
من نظر الوكيل ففوض
الامر الى ما يراه اصالح
ولو استويا كفاءا واحدهما
متوسط والاخر موسر
تعين الثاني كما قاله بعضهم
ومحله ان سلم ما لم يكن
الأول اصالح لحق الثاني
أو شدة بخله مثلا ولو قالت
لوليها زوجني من شئت جاز
له ان يزوجه من غير الكف
كما لو قال لوكيله زوجها من
شامت فزوجها بغير كف
برضاها (وغير المجبر) كالأب
في الثيب (ان قالت له وكل
وكل) وله التزويج بنفسه
فان قالت له وكل ولا تزوجه
فسد الاذن لأنه صار للاجنبي
ابتداء نعم ان دلت قرينة
ظاهرة على انها إنما قصدت

إجلاله صح كما يحتمل الأذرع (وان انتهت) عن التوكيل (فلا) يوكل عملا باذنها كما يراعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجني) وأطلقت
فلم تأمره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في الاصح) لأنه بالاذن صار وليا شرعا أي متصرفا بالولاية الشرعية فلذلك التوكيل عنه

وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الحاجة (٢٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولو عينت لاولى زوجا ذكره للوكيل فان اطاق

سم (قوله لا يוכל الحاجة) أى حيث لم يأذن له الموكل فى التوكيل اه ع ش (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين اه سم وسياق عن النهاية والمغنى مثله (قوله نظير ما مر) اى فى وكيل المجرى سم وع ش (قوله ولو عينت الخ) عبارة عن النهاية والمغنى وعلى الاول اى الاصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل لوعينته لاولى شخصه وجب تعيينه للوكيل فى التوكيل الخ (قوله منه) عبارة عن النهاية والمغنى ولو منه اه (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اه سم (قوله وفارق) أى التقييد بالمعين عند الاطلاق (قوله التقييد بالكف الخ) كان قال لولى زوجها أو الزوجة زوجى حيث يصح التوكيل ووجب التزوج من الكف (قوله وهو) اى العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين اى هذا وقوله وهو اى العرف الخاص (قوله حصرم) كزبرج وقوله بلا شرط قطع الخ اى فانه باطل اه ع ش (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة لما ذكره قوله وفارق التقييد فى حالة بالكف الخ سم وح ش (قوله ما نك فيه) اى من حمل اطلاق التوكيل فى التزوج على الكف (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) أى كما صح الاطلاق هنا وتقييد بالكف اه سم (قوله بالمسوغ الشرعى) وهو ثمن المثل الحال من نقد البلد اه ع ش (قوله انتهى) اى ما قبل (قوله غير الحاكم) اى قوله ولو ذكر له فى المغنى والى قول المتن وابقى فى النهاية بادنى مغايرة لاقوله على ما قاله الى فالفرق (قوله غير الحاكم) اى من غير المجرى (قوله يعنى اذنها) انما سر ذلك لان التعبير بالاستئذان وهم ان اذنها بلا سبق استئذان لا يكتفى وان استئذناها يكتفى وان لم تاذن وكلاهما غير صحيح اه ع ش (قوله وان لم يعلم به) اى لم يعلم غير الحاكم باذنها له فى النكاح (قوله حال التوكيل) أى والتزوج (قوله فانه يصح) كى لو تصرف الفضولى وكان وكيله فى نفس الامر اه مغنى (قوله استخلاف الخ) قضيته انه لو لم يجز له الاستخلاف استمع تقديم انابته على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ لولى سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنته عن ذلك وعبرة العباب السبب الثالث للولاية العامة فيزوج القاضى او نائبه بالغة عاقلة ولو كافر ليس لها ولى او غاب اقربهم مرحلتين وقال ايضا فرع ولو امر القاضى رجلا بتزويج امرأة هو وليها قبل استئذنها فزوجها الرجل باذنها صح وعلم بما قررناه ان هذا ليس من باب الاستخلاف اصلا ولا من باب الوكالة المحضة حتى يعتبر فيه عجز الوكيل او عدم كون مباشرته لذلك لا نقابه والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقديقال انه من باب الوكالة المحضة ولا اشكال لان القاضى ليس وكيله للزوجة حتى يشترط فى توكيله ما ذكر بل هو ولى شرعا ولهذا جاز اغييره من الاول او اياما ايضا التوكيل مطلقا كما هو ظاهر كلامهم وما تقدم عن العباب فى الفرع قد يشكل على ان ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة اذ قضية ذلك امتناع تقديم التوكيل على الاذن الا ان يحاجب بانه ليس وكالة محضة فليتأمل المراد بعدم تحضها والاولى ان يجعل استخلافه ساغ (قوله وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الخ) هذا تصريح بان لولى ولو غير مجبر ومنه القاضى يוכל وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم لقوله فى باب الوكالة ما نصه ويصح توكيل لولى فى حق الطفل أو المجنون او السفية كاصل فى تزويج او مال ووصى او قيم فى مال ان عجز عنه او لم تلق به مباشرة لىكن رجح جمع متاخرين انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقم ما هنا اه ينهى ان مرجع قوله فيه ان عجز عنه الخ لقوله ووصى او قيم دون ما قبلهما والاخالف هذا الذى ذكره هنا فليتأمل (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين (قوله نظير ما مر) اى فى وكيل المجرى (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد فى حالة الاطلاق بالكف الخ (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) اى كما صح الاطلاق هنا وتقييد بالكف (قوله استخلاف لا توكيل) قضيته انه لو لم يجز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على الاذن لان ذلك حيثئذ توكيل لىكن قد يشكل على ذلك الفرع المنقول من العباب

فزوج منه لم يصح لان التفويض المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكف فى حالة الاطلاق بانه ساعده اطراد العرف العام به وهو معمول به فى العقود بخلاف التقييد بالمعين فانه يقرب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع حصرم بلا شرط قطع فى بلد عادتهم قطعه حصرما وبقولهم مع أن المطلوب معين مع الفرق المذكور يندفع ما قبل اعتراضا عليهم العبرة فى العقود بما فى نفس الامر وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذنه اذ ليس فيه تصريح بالنكاح الممتنع بل اطلاق فكما يجوز ويتقيد بالكف فكذلك يجوز هنا ويتقيد بالمعين وانما بطل توكيل لولى الطفل فى بيع ماله بما جز وهان لانه اذن صريح فى البيع الممتنع شرعا اذ اهل العرف انما يستعملونه فى الاذن فى العين فليس هذا نظير ما نحن فيه وانما نظيره أن يطلق التوكيل فى بيع مال موابه والظاهر كما قاله السبكي انه يصح ويتقيد بالمسوغ الشرعى اه (ولو وكل) غير الحاكم (قوله استئذناها) يعنى اذنها (فى النكاح لم يصح) النكاح (على الاصح) لانه لا يملك

التزوج بنفسه حيثئذ فكيف يفوضه اغييره أما بعد اذنها وان لم يعلم به حال التوكيل فانه يصح كاه و ظاهر الاذن اعتبارا بما فى نفس الامر أما الحاكم فله تقديم انابة من زوج موابته على اذنها بناء على الاصح ان استئذنا به فى شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكر له دنائير انصرف للغالب والاوجب التبعين ان اختلاف قيمتها كالبيع ويصح (٣٦٥) اذنها وليا ان يزوجهما اذا طلقها زوجها

وانقضت عدتها لا اذن
الولي لمن يزوجه موليته
كذلك على ما قاله في الوكالة
وقدم بما فيه مع نظائره
وعليه فالفرق بينها وبين
وليها ان اذنها جعلى واذنه
شرعى اى استفادته من
جهة جعل الشرع له بعد
اذنها وليا شرعا والجعلى
اقوى من الشرعى كما مر في
الرهن وبهذا جمعوا بين
تناقض الروضة في ذلك
والجمع بحمل البطلان على
خصوص الوكالة والصحة
على التصرف اعموم الاذن
قال بعضهم خطأ صريح
مخالف للمنعول ومرافى
ذلك في الوكالة (وليقول
وكيل الولي) لا زوج
(زوجتك بنت فلان) ابن
فلان ويرفع نسبه الى ان
يتميز ثم يقول وكلى او وكالة
عنه مثلا ان جعل الزوج او
الشاهدان او احدهما
وكالته عنه والامحج لذلك
وكذا لا بد من تصريح
الوكيل بما فيما ياتى ان جعلها
الولي او للشهود وجزم
بعضهم بانه يكفي في العلم هنا
قول الوكيل وقد يناهيه ما مر
انه لا يكفي اخبار العبد بان
سيده اذن له في التجارة لانه
متمم باثبات ولاية لنفسه
وهذا بعينه جار فى الوكيل
ويرد بان الوكيل لا تثبت
بقوله وكالته بل ان العقد منه

الاذن لان ذلك حينئذ توكل اه سم (قوله ولو ذكر له) اى الولي لو وكيل (قوله والا) اى وإن لم يكن
غالب اه سم (قوله وجب التبعين) اى ان لم يدين فالا قرب فساد التوكيل لانه لم ياذن له في التزويج بغير
الدنائير وقد تعذر الحل عليهم ويحتمل الصحة وزوج الوكيل بمثل المثل ويرجحه ما سياتى للشارح من انه لو
عقد وكيل الولي بدون ما قدره له من الصحة بمثل المثل اه عرش اقول ويرجحه ايضا بل يصرح بذلك قول
الشارح المارقة بل غير كفى ويقاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنها الخ) ولو لوقات للحاكم اذنت لاختى ان
يزوجنى فان حصل ازواجى لم يصح الاذن كما استظهره لزركنى ولو لوكل المجرر رجلا زالت البكارة بوطء
قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لوكيله في النكاح زوج لى فلانة من فلان وكان فلان وليها
انفسق ابيه ثم انتقلت الولاية للاب او قال له زوجنيها من ايها فمات الاب وانتقلت الولاية للاخ فلا يمكن
الموكيل تزويجهما من صار وليا كما يحتمل لزركنى ايضا انه لا ينعى (قوله وعليه) اى ما قاله في الوكالة (قوله
ان اذنها جعلى الخ) عبارة انما اية ان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزوج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر
ان الاول اقوى من الثانية فيمكنه فيها بما لا يكتفى به في الجعلية ولان باب الاذن اوسع من باب الوكالة اه
(قوله وبهذا) اى بحمل الصحة على اذنها الى ودمها الى اذنها الوكيل (قوله بين تناقض الروضة) فانه
ذكر في الروضة في باب الوكالة مسألة ما اذا ركل الولي من زوج واولاده وجزم فيها بالباله لان اولادها في باب
النكاح الصحة عن البغوى واقردهم حكم بالتناقض فافق الشهاب الى ما عتده في باب الوكالة ونصه يرف
ما في هذا الباب اه رشيدى (قوله والجمع الخ) مبتدأ خبره اقول بل بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) اى لانه
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم ورشيدى (قوله في ذلك) لعل فيما قاله بعضهم (قول المتن ولقبلى) اى
وجوبه اه عرش (قوله ابن فلان) الى قوله وجزم في المنعنى الى التنبية في النهاية (قوله ويرفع نسبه الخ)
لعله اذا جعله الزوج او الشاهدان او احدهما اخذ من المسئلة بعدها اه رشيدى عبارة المنعنى تنبيه قضية
قوله بنت فلان جواز لاقتصار على اسم الاب ومحلها اذا كانت بمنزلة بكر الاب والافلا بد ان يذكر صفتها
ويرفع نسبه الى ان يتقى الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل اركان
النكاح مثله لانه قد يكون الزوج غائبة راجعه (قوله بها) اى بالوكالة (قوله فيما ياتى) اى انفا
في قول المتن ولقبلى الولي الخ اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه الاكتفاء في العلم في
كونه وكىلا بقوله ولا ينافيه ما مر من عدم الاكتفاء باخبار الرقيق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اه قال
عرش قوله في كونه وكىلا الخ ثم ان صدقه الما وكل مد العدة على ذلك اظاهر والافالقول قوله في عدم التوكيل
فيثبت بطلان النكاح كما ياتى في قوله وانكار الما وكل الخ اه (قوله في العلم) اى يكونه وكىلا وقوله هناى في
النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جملة المناقاة (قوله ويرد) اى المناقاة (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) اى
لانهم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه افعال قبل ذلك لان وكيل فلان كما قال الرقيق قد
اذن لى سيدى اه رشيدى وفيه نظر ولو حل ما رعى ما لا يحصل ظن صدق العبد باخباره وما
هنا على كسبه لم يعد فراجع (قوله بل ان العقد الخ) عطف على وكالته اى بل يثبت ان الخ (قوله
في جوازنا المار الا ان يكون محمولا على منزله الاستخلاف فليتأمل وايراجع وبالجملة فلا اشكال على
جوازنا المار لان الغرض في السؤال تقديم اذن المرأة ويتجه حل فرع العباب المذكور على من له
الاستخلاف ما غير ذلك التوكيل بعد الاذن له كغيره من كل ولي غير مجبر كما علم ما تقدم (قوله والا) اى
وان لم يكن غالب (قوله لا اذن الولي لمن يزوجه موليته الخ) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزوج
الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان الاول اقوى من الثانية فيمكنه فيها بما يكتفى به في الجعلية ولان باب
الاذن اوسع من باب الوكالة شرح مر (قوله خطأ) اى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله
فيما ياتى) اى انفا في قوله ولقبلى الولي الخ (قوله بانه يكفي الخ) كذا مر

(٣٤) - شروانى وابن قاسم - سابع) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح
بالوكالة بما ذكر شرط لصحة العقد فبه نظر واضع لقولهم العبرة في العقود حق النكاح بما فى نفس الامر فالذى يتجه انه شرط للحل

زوجت بنتي فلانا) ابن فلان كذلك (فيقول وكيله) قبلت نكاحه له او تزوجتها له مثلاً كما هو ظاهر واطباهم على الاولى لا بعينها لاذل الفرق في المعنى بينهما وبين غيرهما ذكر وانما احتيج في البيع لخطاب الوكيل لانه يمكن وقوعه له ولا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله هنا لم يصح وان نواه لان الشهود لا مطلع لهم على النية والوكيل ان يقبل او لا كما ذكر مع التصريح بوكالته ان جهلت ثم يجيبه الولي ولا يرد عليه هذا لانه معلوم بما قدمه في الصيغة ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر (ويلزم المجبر) اي الاب والجد وان لم يكن لهما الاجبار في بعض الصور الاتية ومثله الحاكم عند عدمه اي اصلا او بان لم يمكن الرجوع اليه فظير الخلاف السابق في التحكيم (تزوج مجنونة) اطبق جنونها (بالغة) ولو ثيبا محتاجة للوطء نظير ما ياتي والمهر والنفقة وحذفه لان البلوغ مظنته غالباً ككتفي عنه به (ومجنون) اطبق جنونه بالغ (ظهرت حاجته) بظهور امارات توفاته بدور انه حول النساء

كما مر آنفا) اي في شرح فله التوكيل من قوله ولو عينت الخ اه كودي اقول بل في شرح لم يصح على الصحيح من قوله لا اذن الولي لمن يزوج الخ (قول المتن ليقول الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي فلانا الخ) محل الاكتفاء بذلك إذا علم الشهود والوكالة والا فيحتاج الوكيل الى التصريح بها اه مغني ويقدم في الشارح مثله (قوله كذلك) اي ويرفع نسبه الى ان يتميز (قوله او تزوجتها) عبارة المغني او تزويجها اه (قوله على الاولى) اي قبلت نكاحاً (قوله وانما احتيج) الى المتن في المغني والى قول المتن ويلزم المجبر وغيره في النهاية الا قوله كذا اطلقوه وعلم عامر (قوله وانما احتيج الخ) عبارة المغني لوقال الولي لو وكيل الزوج زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها لموكل لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه له) اي مع تسمية الموكل في الإيجاب في بعض الصور كما مر في الوكالة وهذا محل الفرق بين البيع والنكاح اه رشيدى عبارة عرش لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن الموكل ويزوج للوكيل فيقبل نفسه لانا نقول المراد ان عقد البيع إذا وقع البائع المبرك واشترى له الوكيل يمكن الغاء تسمية الموكل ووقوع الشراء للوكيل كما لو اشترى معيها بشمن في الذمة وسمى الموكل فان العقد يقع للوكيل وتلغو التسمية ولا كذلك النكاح فانه حيث علق العقد بالموكل لا يمكن وقوعه له للوكيل اه (قوله هنا له) لعل الاوضح له هنا (قوله لم يصح) كذا في المغني (قوله لا مطلع) مصدر ميمي اي لا اطلاع (قوله كما ذكر) اي آنفا في المتن وقول السكودي اراد به ما ذكر اول الاركان مع غاية بعده يرد قول الشارح الا في ولا يرد الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة المغني قد يفهم قول المصنف فيقول لانه لا يجوز تقديم القبول على الإيجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فيقول الولي زوجتها له وليس مراداً فان الذي جزم به الروضة الجواز وسيأتي ما يدل عليه اه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وانكار الموكل في نكاحه لو كالة يبطل النكاح بالكلية بخلاف البيع لوقوعه للوكيل كما مر نهاية ومغني (قوله قال وكيل الولي الخ) ولو قال وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكيل الولي زوجتها فلانا صح لان تقديم القبول على الإيجاب جائز كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله زوجتها لم يصح ولو اراد الاب ان يقبل النكاح لابنه بالولاية فليقبل له الولي زوجت فلانة بانك فيقول الاب قبلت نكاحها لا يفي ولا يشترط في التوكيل بقول النكاح او ايجابه ذكر المهر فان لم يذكره الزوج فيعقد له وكيه على من تكالته بمهر المثل فادونه فان تقدم ما فوقه صح بمهر المثل خلافاً لما في الانوار من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكيل الولي بدون ما قدر له الولي صح بمهر المثل خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد وكيل الزوج باكثر مما اذن له فيه الزوج صح بمهر المثل على المذهب المنصوص كما قاله الزركشي خلافاً لما في الانوار من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص لآخر زوجني فلانة بعبدك هذا مثلاً ففعل صح ومالكته المرأة وكان قرصاً لاهية اه مغني وكذا في النهاية الا اوله الى ولو اراد (قول المتن ويلزم المجبر) بنصب المجبر مفعولاً مقدماً وقوله تزويج الخ بالرفع على انه فاعل مؤخر مغني ونهاية (قوله في بعض الصور الاتية) اي ككون المجنونة ثيباً (قوله ومثله) اي المجبر اه سم (قوله السابق في التحكيم) اي في فصل لاتزوج المرأة نفسها اه كودي (قوله اطبق جنونها) الى قول المتن لا صغيرة في المغني لا قوله كذا اطلقوه الى وعلم عامر (قوله نظير ما ياتي) اي في المجنون (قوله وحذفه) اي محتاجة اه سم (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله والمهر والنفقة اه سم (قوله عنه) اي عن قيد الاحتياج والتصريح به (قول المتن ومجنون) اي من مال المجنون لا من مال نفسه اه عرش (قوله او بتوقيع الخ) غطف على بظهور الخ (قوله بقول عدلي طب الخ) اي ولا يشترط لفظ الشهادة ولا كون الاخبار بذلك للقاضي بل يكفي في الوجوب على الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه عرش (قوله عدلي طب الخ) هل (قوله ومثله) اي المجبر (قوله وحذفه) اي محتاجة للوطء (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله او للمهر والنفقة (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث لم يقيد بظهورها

ومؤن النكاح اخف من ثمن امة ومونها ولا نظر الى ان الزوجة لا يلزمها خدمته (٢٦٧) لا عتياذ النساء لذلك ومساحتهم به غالباً بل

تقوم معرفة الولي مع اخبار عدل مقام اخبار العدلين لانهم اقاموا معرفة الشخص نفسه مقام اخبار العدل الواحد حديث اكتفوا به في مسائل كثيرة محل نظر اه سيد عمر اقول الاقرب كفاية معرفته مع اخبار عدل في الوجوب وانما التردد في كفاية معرفته فقط في الوجوب عبارة النهاية عدل طب وقال الرشدي المراد بعدل الجنس لما ساق في تزويج المحجور من اشتراط عدلين اه وفي البجيرى مانصه عبارة شيخنا يعني مر عدل والظاهر ان المراد بعدل الرواية حلي وقال الخطيب وغيره عدلين اه وكذا عدل واحد على المعتمد اه فليراجع (قوله ومؤن النكاح الخ) حال مقيدة ليخرج ما اذا كان ثمن السرية ومؤنها اخف كما صرح به الروضة اه رشدي (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث لم يقيد بظورها اه سم (قوله فيها) اي المجنونة وقوله لافيه اي المجنون (قوله كما يصرح الخ) وقد عبر الشيخ في منجه بما يفيد التسوية بينهما نهاية ومعنى (قوله فيهما) اي المجنون والمجنونة اه ع (قوله من ظهوره) اي التوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله ظهورها اي الامارات والحاجة سم وسيد عمر ورشدي (قوله الذي جبلن عليه) اي في الاصل لم بما استدامت الحالة التي افتتحت قبل الجنون من غير قصد فلا يقال هي بعد الجنون لا تميز لها حتى يجتنب عما يستجى من فعله اه ع (قوله واذنا) فيه بالنسبة الى المجنون توقف ظاهر فليراجع (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمده ع (قوله مامر) اي في اول الفصل وقوله مامر اي من قول المصنف والاب تزويج البكر الخ اه كردى (قوله ان هذا) اي قوله فلا يزوجان الخ سم وع (قوله في غير البكر) اما البكر فللبجير تزويجها بغير اذنهم وان لم يكن بها جنون مطلقا فمع الجنون المنقطع اولى اه سم (قوله قول المتن لاصغيرة) المراد بها الصغيرة البكر فان الصغيرة الشيب لا تزوج بحال كما مر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في المجنون الصغيرة ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج الاب او الجدة كياتى اه ع (قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم ان من الحاجة في المجنونة الاحتياج للمهر والنفقة وفي المجنون توقع الشفاء والاحتياج للخدمة على مامر فالا لزم تزويج الصغيرة والصغير لذلك رشدي وسيد عمر وقد يجاب بان المناط هو الحاجة الى الوطء فقط وذكر الحاجة الى غيره مجرد التقوية (قوله وبه) اي بما في النكاح من الاخطار الخ (قوله اذهـ و) اي ما هنا اه سم (قوله وذاك) اي ما سذكاه (قول المتن ان تعين) اي غير المجبر وقوله اجابة الخ فان امتنع اثم كالفوضى او الشاهد اذا تعين عليه القضاء او الشهادة وامتنع اه معنى (قوله كاخ واحد) الى قوله اي فان امسكوا في النهاية الا قوله او من مناصيب الشرع او لاحد هو قوله اورضيت الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وحصول الغرض الى المتن وقوله وخبر الى فان تعدد (قوله دعت الى كفـ) اي تزويج كفـ مع عين يخطبها او تزويج واحد من اكفاء يخطبها اما اذا لم يكن يخطبها احدا فلا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع لما يتوهم

(قوله واكتفى بها فيها الى قوله كذا قيل) وقول الشارح والحكمة في المخافة بينهما ان تزويجها يفيدها المهر والنفقة وتزويجه يغرمها ايها بما يتأمله على حسب ما فهمه وايس كذلك بل وجود الحاجة كاف فيهما اذا المناط في كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة واصلها الخ شرح مر وقيل ان ذلك من الاحتياك الذي هو من انواع البديع وهو ان يحذف من الاول ما ثبت اخر او عكسه لحذف ظهور الحاجة في المجنون واثبت البلوغ فيها وحذف في المجنون البلوغ وذكر فيه الحاجة كافي قوله تعالى فته تقتاتن في سبيل الله اي مؤمنة واخرى كافرة اي تقتاتن في سبيل الشيطان انتهى اي والحكمة في حذف ما حذف او ذكر في احد الجانبين دون الاخر ما قرره الشارح (قوله ظهوره) اي ظهور التوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه (قوله ظهورها) اي الامارات او الحاجة (قوله ان هذا) اي قوله فلا يزوجان الخ (قوله في غير البكر الخ) اما البكر فللبجير تزويجها بغير اذنهم وان لم يكن بها جنون مطلقا فمع الجنون المنقطع اولى (قوله اذهـ و) اي ما هنا (قوله في المتن ان تعين) اي غير المجبر

اكثر من بعد ترك دعوتها
وحقار ذلك للحاجة واكتفى
بها فيها لافيه بل اشترط
ظهورها لان تزويجها
بغيرها المهر والمؤن
وتزويجه يغرمه ايها
كذا قيل وفيه نظر بل المناط
فيهما الحاجة لا غير كما
يصرح به كلام الروضة
واصلها فانما قيداً فيهما
بالحاجة بظهور امارات
التوقان لكن يلزم من
ظهوره فيه ظهورها بخلافه
فيها للحاجة الذي جبلن عليه
فن ثم ذكر الظاهر فيه دونها
اما اذا تقطع جنونها فلا
يزوجان حتى يفياقوا واذنا
وتستمر افتقتهما الى تمام
العقد كذا اطلقوه وهو
بعيد ان عهدها تدرتها
وتحققت الحاجة للنكاح
فلا ينبغي انتظارها حيثئذ
وبؤيده مامر في اقرب
ندرت افتاقته وعلم مامر ان
هذا في غير البكر بالنسبة
للبجير (لا صغيرة وصغير)
فلا يلزمه تزويجها ولو
بجنونين كياتى وان ظهرت
الغبطة في ذلك لعدم الحاجة
حالا مع ما في النكاح من
الاخطار والموت وبه فارق
وجوب بيع ماله عند الغبطة
وسيد كرتزويجها للصاحبة
بسائر اقسامها وهو غير ما
هنا اذ هو في الوجوب وذاك
في الجواز (ويلزم المجبر
وغيره ان تعين) كاخ واحد

(اجابة) بالغة (ما لم يسهل تزويج) دعت الى كفـ تحصينها وحصول الغرض بتزويج السلطان لا ينظر اليه لان فيه مشقة وهناك

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التزويج على من مثل منهم كقال (فان لم يكن كاخوة) اشقاء اولاب (فسالت بعضهم) ان يزوجها (لزمه الاجابة) في الاصح) ثلاثا يؤدي الى التواكل كشاهد من غير ما يطلب منها الاداء فان امتنع الكل زوج الساطان بالهضل (وإذا اجتمع اولياء من النسب) (في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨) كاخوة اشقاء. وقد اذنت لكل او قالت اذنت ان شاء منكم او من مناصيب الشرع ولا حدم

من عدم اللزوم لحصول التحصين بتزويج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التعين) ومعلوم انه لما افرد للخلاف فيه اه رشيدى (قول المتن فان لم يتعين) اى غير المحجر (قول المتن فسالت الخ) فيه ما مر انفا عن سلطان (قوله فان امتنع الكل) اى دون ثلاث مرات فان عضلوا ثلاثا زوج الابد على ما مر اه ع ش (قوله من النسب) سيد محترزه (قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اى لفظ مناصيب الخ واولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم اه سم (قوله ولا حدم) اى لاحد مناصيب الشرع عطف على من شاء الخ وقوله في تزويج الخ متعاقبا بذنت (قوله ان زوج) اى فلانا او واحدا من الخاطبين (قوله وتعيننا الخ) واضح فيما اذا كان السابق وذنبا بالعموم اما اذا كان مطلقا فحمل تأمل فايحمر اه سيد عمر اقول قضية قول المغنى ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم يتعزل الباقيون تخصيص عدم العزل بما اذا كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا قضية صنع الروض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله ليس عز لا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذکر لا يخصه اه فانظر اذا عينت احدهم بغير اللقب بماله مفهوم ككبره اه سم (قوله واورعهم الخ) عبارة المغنى والنهاية وبعده واورعهم وبعده اسنهم اه وهى لا غنائها عن قوله لا تى فان تعارضت الخ ولى (قوله واحتيج) اى ندبا اه حلى (قوله ولو زوج المفضل الخ) اى رضاه بكف اه معنى قال ع ش الاولى ان يعبر بالفاء لانه مفرع على ما قبله اه (قوله اما لو اذنت لاحدم) اى معيننا سم وع ش (قوله فلا يزوج غيره) اى لا يجوز ولا يصح اه ع ش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم او باجتماعهم على الايجاب اه ع ش وقوله منهم ينبغي او من غيرهم (قوله او توكلهم) ولو امتنع احدهم من التزويج فالأقرب انه لا يزوج الحاكم حينئذ بل تراجع لثقة قصر الاذن على غير الممتنع فبزوجها خلافا لسم وع ش وسيد عمر (قوله فيكفى احدهم) اى اذا اذنت لكل منهم ولا حدم بلا تعين واما اذا اذنت لمعين منهم او قالت زوجنى فلكا فى اولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) اى وقد اذنت لكل منهم اه معنى (قوله فن قرع) اى خرجت له القرعة اه ع ش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على اقرع (قوله فان تعددت من ترصاه) ظاهر صنيعه رحمه الله ان الاقراع ينتفى في صورة التعدد مطلقا وهو محل تأمل فيما اذا ارأضت واحدا من الخاطبين وقال كل انا الذى زوج فينبغى ان يقيد المتن باتحاد من ترصاه لا باتحاد الخاطب اذا الاول مستلزم الاخير ولا عكس فليتأمل اه سيد عمر (قوله فان رضيت الخ) اى بان اذنت بالتزويج باى واحد منهم اه ع ش (قوله امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم) اى بعد تعيينه اه معنى (قوله امر الحاكم الخ) قضية انه لو استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه ع ش (قوله ان هذا) اى الاقراع (قوله رجع) ببناء المقعول (قوله وله) اى للزركشى (قوله انتهى) اى احتمال

فى تزويجى من فلان او رضيت ان ازوج اورضيت فلانا زوجا وتعينها لاحدم بعد ليس عز لا باقئيم (استحب ان يزوجها المقهم) لباب النكاح واورعهم (واسنهم رضاهم) اى باقئيم لان الافقة اعلم بشروط العقد والاورع ابعدهن شبهة والاسن اخبر بالا كفاء واحتيج لرضاهم لانه اجمع للمصاحبة فان تعارضت الصفات قدم الافقة فالاورع فالاسن ولو زوج المفضل صح اما لو اذنت لاحدم فلا يزوج غيره الا وكالة عنه واما لو قالت زوجنى فانه يشترط اجتماعهم وخرج بالولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم او توكلهم نعم عصبة المعتق كالولياء النسب فيكفى احدهم فان تعدد المعتق اشترط واحدا من عصبة كل (فان تشاحوا) فقال كل واحد منهم الذى زوج واتحد الخاطب (اقرع) ولومن غير الامام ونائبه بينهم وجوب باقطعا للزواج فن قرع منهم زوج ولا تنتقل الولاية للحاكم وخبر فان تشاحروا فالسلطان ولى من لا ولى له فحمل على العضل فان تعددت من ترصاه

فان رضيت الكل امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم وظاهر ما تقرر ان هذا خاص بنساح غير الحكم فلو اذنت لكل الزركشى من حكام بلد ما تشاحوا فلا اقراع كخبر الزركشى اذا لاحظهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به اى فان امسكوا رجع الى مولهم فيما يظهر وله احتمال انا ان قلنا تزويج الحاكم بالولاية اقرع اوليائه فلا كالوكالة اى عن شخص واحد انتهى

ومرأته بنذابة اقتضاها الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلزوج غير من خرجت ترعته وقد اذنت لكل منهم) كره إن كان القارع الامام وناثبه و (صح) النكاح (في الاصح) لان القرعة قاطرة للنزاع (٣٦٩) لاسالبة للولاية ولوبادر قبل القرعة صح

قطعا ولا كراهة (تنبيه)

ظاهر هذا الصنيع ان الكراهة إنما هي لجريان وجهه بالبطلان وعدمها لعدم جريانه وحينئذ فلا ينافي هذا ما مر من وجوب القرعة لان ذلك انما هو من حيث قطع النزاع وعدمه لكن في الجمع بين وجوبها وعدم توقعها على الامام وناثبه نظر إذ لا يصلح الاجبار عليها الا من وجوبه ويحجب بحمل عدم توقعها عليه على ما اذا اتفقوا على فعلها والا فالوجه رفع الخاطب الامر اليه ليلزمهم بها (ولو زوجها احدثهم) اي الاولياء وقد اذنت لكل منهم (زيدا وآخر عمرا) او وكل الولي فزوج هو ووكيله او وكل وكيلين فزوج كل والزوجان كفؤان او اسقطوا الكفاءة ولا بطلا مطلقا الا إن كان احدهما كفؤا او معينا في لئنها فنكاحه الصحيح وإن تأخر (فان) سبق احد العقدین (وعرف السابق منهما) بيئته او تصادق معتبر ولم ينس (فهو الصحيح) والآخر باطل وإن دخل المسبوق بها للخبر الصحيح انما المرأة زوجها وليان فهي للاول

الزركشي (قوله رمر) أي في مبحث العضل أنه أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في واحد واحد على ما مر أنه بامر من كبر من الولاية والنيابة اه كردی (قول المتن وقد اذنت لكل منهم) خرج به ما لو اذنت لاحدهم فزوج الآخر فانه لا يصح قطعا كما مر نهاية ومعنى (قوله كره) قد يشكل الاقتصار على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراغ اذ مقتضاه امتناع الاستقلال اه سم عبارة عش وقوله لا كراهة يتامل وجه عدم الكراهة مع وجوب القرعة فان مقتضى الوجوب حرمة المبادرة فضلا عن كراهتها الا ان يقال القرعة انما تجب إذا طلبت بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي لا تنكر معها صورتها ان يبادر احدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما اشار اليه بقوله لا الخ مع ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الآتي ثم رايت قال السيد عمر ما نصه قوله فلا ينافي الخ يظهر ان ملخصه انه ياتم بترك الاقراغ مطلقا لعدم اتيانه الواجب ويكره تعاطي العقد في الاول لجريان خلاف في الصحة حينئذ ولا يكره في الثانية لانتفاءه فليس مورد الحرمة والكراهة امر واحد لان مورد الحرمة ترك الاقراغ ومورد الكراهة فعل العقد وان اظهر ظاهر كلامه اتحاد ذاتا واختلافه بالحيثية وبالتامل فيما ذكر يعلم اندفاع ما ورد المحشى اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور ساقطا من نسخته فانه من الملحقات في اصل الشارح بخطه وهذا المحمل هو الاطلاق بجملة الفاضل المحشى اه (قوله ان كان القارع الامام الخ) مفهومه عدم الكراهة اذا كان القارع غيرهما وفيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجهه بعدم صحة النكاح واطلاقهم يقتضي انه جار سواه اقرع الامام وناثبه وغيرهما اه عش (قوله لان القرعة) الى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله هذا) اي الكراهة في الاولى وعدمها في الثانية ويحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كما هو قضية الاشكال المار عن سم (قوله وعدمه) لا حاجة اليه (قوله الا منه) الظاهر منهما وكذا عليهم ما واليه ما فيما ياتي فلا تغفل اه سيد عمر وقد يقال ان افراد الضمير نظر الى ان الواو في قوله وناثبه بمعنى او كما عبر بها فيما مر آنفا (قوله فالوجه رفع الخاطب) هلا قيل طالب القرعة لانه طرف النزاع حينئذ وعلى كل فهل ما ذكر على وجه الوجوب محل تامل اه سيد عمر والاقرب الوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة المسامورين بالقرعة بخلاف الاول (قوله اي الاولياء) الى قوله ويجزى دال على المغنى الا قوله للخبر الى المتن وقوله او معينا في اذنها والى قول المتن ولو سبق في النهاية الا قوله او معينا في اذنها (قوله او وكل الولي) عطف على قول المتن زوجها احدثهم الخ (قوله الولي) اي المجبر اه معنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجبر فليد اجمع (قوله او اسقطوا) اي الاولياء والمرأة اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور الخمسة الآتية (قوله او معينا الخ) قد يوم اطلافه صحة نكاحه وان كان غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة وليس كذلك فالاولى اسقاط في لئنها يشمل تعيين الولي ايضا اه سيد عمر (او تصادف معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه عش (قوله ولم ينس) سيأتي محترزه في المتن (قوله وان دخل الخ) غاية (قوله المسبوق بها) الاول بها المسبوق (قوله الاول منها) اي من الزوجين اه سم (قوله واضح) اي لان الجمع متمتع وليس احدهما اولى من الآخر اه معنى (قوله نعم بسن الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونفوذ على ترفع من اثنين او ثلاثة منهم او رفع ولو من المرأة وحدها او لا يتوقف كما هو ظاهر اطلاقهم محل نظره قد يؤيده ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا الفسخ لم يشرع رفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل لمجرد الاحتياط اه سيد عمر (قوله ان يقول الخ) او يامرهما بالتطبيق اه معنى (قوله لتحل الخ) عبارة للمغنى والاسنى ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة

أي الخاطب (قوله كره الخ) قد يشكل الاقتصار على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراغ اذ مقتضاه امتناع الاستقلال (قوله فهي للاول منهما) اي من الزوجين (قوله نعم بسن

منهما (وإن وقما معا) فباطلان وهو واضح (أو جهل سبق والمعية فباطلان) لتعذر الامضاء والاصل في الابضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم يسر للحاكم ان يقول إن كان قد سبق احدهما فقد حكمت ببطلانه لتحل بقينا

فتثبت له هذه الولاية للحاجة (وكذا) يطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من تعيينه (على المذهب) لما ذكره مجرد العلم بالسبق لا يفيد وإنما توقف في نظيره من الجمعتين (٢٧٠) فلم يحكم بطلانهما لأن الصلاة إذا تمت صحيحة لا يطرأ عليها مبطل لها ولا كذلك العقد

أه (قوله) أى للحاكم أه ع ش (قوله وأيس من تعيينه) هلا قيدوا بنظر هذه فيما قبله أه سم (قوله لما ذكر) أى لتعذر الامضاء الخ أه ع ش (قوله فلم يحكم بطلانهما) أى حتى تعاد جمعة بل تعاد ظهرا لاحتمال صحة أحدهما وذلك مانع من أن تعاد جمعة أه ع ش (قوله بخلافهنا) فإن المدار فيه على علم الزوج ليجوز له الاقدام على الوطاء أه ع ش (قوله ثم الحكم) أى قوله نعم فى المغنى (قوله الحكم بطلانهما) أى فيما إذا علم السابق دون السابق وعند جهل السابق والمعية مغنى وع ش (قوله ومحل) أى محل كون الحكم بطلانها فى الظاهر فقط (قوله والا) أى وإن جرى من الحاكم فسخ أه رشدى (قوله فيجب التوقف) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ أه سم (قوله لنسيانه) إلى التنبيه فى النهاية لإقوله فإن قلت إلى ولومات (قوله لتحقيق صحة العقد) أى وعدم تعذر الامضاء حتى تفارق ما قبلها أه رشدى وفيه نظر (قوله حتى يطلقها أو يموتنا الخ) أى وتنقض عدتها من تطليق أو موت آخرها أه مغنى (قوله وبجيبها الخ) أى وجوبها على المعتمدها ع ش (قوله وكالفسخ الخ) عطف على قوله للضرورة أى وقياسا على الفسخ الخ (قوله ولا يطالب) أى قوله ولا فالأشهاد فى المغنى لإقوله وقيل إلى ويتجه (قوله ولا يطالب واحد الخ) للأشكال ولا سبيل إلى الزام مهرين ولا إلى قسمة مهر عليهما أه مغنى (قوله كذلك) أى لا يطالب واحد منهما بها (قوله بحسب حالها) من يسار أو عسار أه سيد عمر عبارة سم أى ولو كان أحدهما موسرا والاخر معسرا مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر والثانى نصف نفقة المعسر أه عبارة ع ش ثم إذا تعين الغنى فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظرو ولا يبعد الرجوع بما ذكر فيها أه (قوله لحبسها) فلو طلق أحدهما مثلاً فهل يقال يجب جميع النفقة على الثانى وهو غير بين تجدد العقد والاستمرار على الاتفاق والتطليق أو غير ذلك ينبغى أن يحمر أه سيد عمر أقول قضية التعليل بالحبس الوجوب والتخير ثم رابت قال الطائفتى بعد ذكر كلام السيد عمر المذكور مانصه القياس الأول أه والله الحمد (قوله ثم يرجع المسبوق الخ) ولو فسخ الحاكم عند القياس فينبغى أنه لا الرجوع لو أحدهما أه سم يعنى لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه وقفة (قوله وقيل عليها الخ) أى يرجع المسبوق على المرأة ثم ترجع هى على السابق (قوله وإلا) أى بان فقد الحاكم أو شق الوصول إليه أو امتنع من الحكم أى الأذن بالبرشوة أه ع ش (قوله فليغن) أى

لأنه يفسخ بأسباب ولان المدار ثم على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا ويسن للحاكم هنا أيضا نظير ما مر فيقول فسخت السابق منها ثم الحكم بطلانها إنما هو فى الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج ومحل له إن لم يجر من الحاكم فسخ ولا انفسخ باطنا أيضا حتى لو تعين السابق فلا زوجية أما إذا لم يقع باس من تعين السابق فيجب التوقف إلى تعيينه (ولو سبق معين ثم اشتبه) لنسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقيق صحة العقد فلا يرتفع إلا بيقين فيمتنعان عنها ولا تنكح غيرهما وإن طال عليها الأمر كزوجة المفقود حتى يطلقها أو يموت أو يطلق واحد ويموت الآخر نعم بحث الزكشى كالبلقين أنها عند الياس من التبين أى ويظهر اعتبار العرف فيه تطلب الفسخ من الحاكم وجبها إليه للضرورة وكالفسخ بالغيب وأولى ولا يطالب واحد منهما بمهر وصحيح الامام أن النفقة حال التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع

الخ كذا مر (قوله وأيس من تعيينه) هلا قيدوا بنظر هذه فيما قبله (قوله فيجب التوقف الخ) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ (قوله نعم بحث الزكشى الخ) فى الروض ولها أى لما إذا تعين السابق ثم نسي تطلب الفسخ للضرورة أه قال فى شرحه وهذه جزمها الأصل فى موانع النكاح أه وهذه وإن لم تكن مقيدة بالياس يفهم منها حكم الياس بالأولى فليتامل مع ذلك النقل عن بحث الزكشى كالبلقين (قوله أنها عليهما نصفين) وهو المعتمد شرح مر (قوله بحسب حالهما) أى ولو كان أحدهما موسرا والاخر معسرا مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر وعلى الثانى نصف نفقة المعسر (ثم يرجع المسبوق على السابق) لو فسخ الحاكم عند الياس فينبغى أن لا رجوع لو أحدهما (قوله وقيل عليها) أى يرجع عليها ثم هى ترجع عليه أى السابق (قوله ويتجه) أى كما صوب به الأسنوى وغيره (قوله ويتجه أنه لا بد فى الرجوع من إذن الحاكم الخ) وقول أى عاصم العبادى الذى حكاه فى الروضة وأصلها وجرى عليه ابن المقرئ أنها إنما يرجع إذا انفق بغير إذن الحاكم وقطع به ابن كعب حمله شيخنا الشهاب الرملى على أن المراد بالأذن هنا الأوامر والألازم للشخص لا يرجع به على غيره شرح مر وقوله الأوامر أى بان يرى الحاكم الزامها بها لا رجوع له فإذا انفق بالأوامر كما كذلك لكن باذن الحاكم فله الرجوع بخلاف ما إذا انفق بالزوام كما يرى الأوامر

ابن كعب والدارمى وصححه الخوارزمى واقتضى كلام الرافعى ترجيحه وهو الوجه أنها عليهما نصفين بحسب حالهما لحبسها إيجاب لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليها ثم هى عليه ويتجه أنه لا بد فى الرجوع من إذن الحاكم وجد وإلا فالأشهاد على نية الرجوع كافى هرب الجمال ونحوه فإن قلت يفرق بأن هنا إيجاب الشرع فليغن عن ذلك قلت وفى بعض تلك النظائر إيجابه أيضا ولم يغن عنه

ويوجه بأنه إيجاب متعلق بأمر مشتببه بان خلافه فلم يكتف به وحده ولومات أحدهما ونف ارث زوجة أو هي فارت زوج (تنبيه) ظاهر
عبارة المتن وكذا أصل الروضة هنا استمرار الواقعة وهو مشكل لا يزيد تضررها به فلذا بحث (٢٧١) ذلك ما ذكره كواشهم الم يستحضرا

قول أصل الروضة في موانع
النكاح وان طلبت الفسخ
لاشتباه فسخ كافى انكاح
الولين اه فهو صريح كما
ترى في أن لها طلب الفسخ
هنا للضرورة اى لتضررها
بسبب التوقف وفي انه
لا فرق في اجابتها لذلك
بين اليأس وعدمه ولا بين
بين أن تلزمهما نفقتها مدة
التوقف وان لا والحق
ان ما هنا والبحث المفرع
عليه أقوى مدركا اذ
اجابتها بمجرد الاشتباه مع
إيجاب نفقتها بعيد جدا
لتمامه (فان ادعى كل زوج)
عليها (عليها بسبقه) أى
بسبق نكاحه على التعيين
والا لم تسمع الدعوى
(سمعت دعواهما) كدعوى
أحدهما ان انفرد (بناء على
الجديد) الاصح كما مر (وهو
قبول اقرارها بالنكاح)
لان لها حجة فائدة وتسمع
أيضا على وليها ان كان مجبرا
لقبول اقراره به أيضا
لادعوى أحدهما او كل
منهما على الآخر انه
السابق ولول التحليف لان
الزوجة من حيث هي
زوجة ولو امة لا تدخل
تحت اليد وتسمع دعوى
النكاح في غير هذه الصورة
على المجبر في الصغيرة فان
اقر فذاك وان أنكر
حلف فان نكل حلف الزوج

إيجاب الشرع عن ذلك أى اذن الحاكم (قوله ويوجه) أى عدم الاغناء به أى إيجاب الشرع هنا (قوله)
فلم يكتف الخ لم يظهر لي وجه التفریع (قوله وقف ارث زوجة) اى ان لم يكن له غيرها او الاخصتها من الربع
او الثمن اه معنى (قوله فارت زوج) الى تبين الحال او الاصطلاح اه معنى (قوله بحث ذلك) اى
الزركشى والبقينى وكذا ضمير قوله الاق وكانها الخ وقوله ما ذكر اى انها عند اليأس من التعيين الخ
(قوله قولها) اى الشيخين فى أصل الروضة الخ اعتمده المغنى ومال اليه السيد عمر عيارته قوله فسخ كافى
انكاح الولين قد يقال هذا أوجه للضرر فى الجملة اه (قوله انتهى) أى قولها وكذا ضمير فهو صريح
(قوله ان ما هنا) اى قول الشيخين فى هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله والبحث) عطف على ما هنا
اى بحث البقيني والزركشى وقوله عليه اى على ما هنا وقوله أقوى خبر ان (قول المتن فان ادعى كل زوج
عليها الخ) قال الشهاب سمع عن شيخه البرلسى هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم
اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعوا زعم كل انه السابق وانما تعلم ذلك فقيه هذا التفصيل
ويعرف أن المعنى هذا بمراجعة الراعى الكبير اه رشيدى أقول ويصرح بذلك المعنى دخول المغنى على
المتن بما نضه وما تقدم كله عند اعتراف الزوجين بالاشكال فان ادعى الخ (قوله اى بسبق نكاحه) الى قوله
ولا تسمع دعواه فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله على التعيين) اى وكل منهما كف او عند اسقاط الكفاءة
كما مر اه معنى (قوله على التعيين) هذا من جملة التفسير للبت لا تقيدله من الخارج وبه يندفع استشكل
الرشيدى بما نضه قوله على التعيين انظر كيف يتأتى هذا التقيد مع اضافة سبق الى ضمير المدعى المفيد ان
الصورة أن يقول كل فى دعواه أنها تعلم أنى السابق وأى تعيين بعده هذا اه (قوله والا) أى بان ادعى كل
عليها بسبق أحدهما سمع مغنى ورشيدى (قوله لم تسمع الدعوى) للجهل بالمدعى مغنى واسنى (قوله كما مر)
اى فى أوائل فصل اركان النكاح (قوله لان الخ) عبارة المغنى لثلا يتعطل حقاها فان لم يقبل اقرارها لم
تسمع اذ لا فائدة فيه (قوله لها) اى الدعوى اه ع ش وكان الاول له اى لسماع الدعوى (قوله لا دعوى
أحدهما) اى الزوجين اه ع ش (قوله لا تدخل تحت اليد) اى فليس يندوا أحدهما ما يدعيه الآخر
اه معنى (قوله غير هذه الصورة) يعنى غير صورة ما اذا تزوجها وليان المشتملة على الصور الخمسة المتقدمة
بان ادعى شخص على الولي انه تزوجه اباهما اه رشيدى (قوله والكبيرة) اى البكر اذ الكلام فى الولي المجبر
وبقيده كلامه السابق فى فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تقيده فيما يأتى انفا الثيب بالصغيرة
الاطلاق هنا ويأتى عن المغنى ما يفيد انفا (قوله بعد تحليفه) اى الولي (قوله تحليفها الخ) اى الكبيرة
البكر بقرينة المقام وقيد المغنى بالثيب عبارته ثم ان حلف اى المجبر فللمدعى تحليف الثيب ايضا بعد
الدعوى عليها فان نكلت حلف المدعى البين المردودة وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدر فيه حلف
الولي اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام مخالف لكلامهم السابق فى فصل لا تزوج امرأة نفسها
فليراجع (قوله صغيرة) قضية اطلاقهم فى فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعليمهم الاق انفا انه ليس بقيد
(قوله من تعليله) وهو قوله لانه لان الخ (قوله له) اى لقول البغوى المار (قوله فان اقرت لها) الى قوله
وهو محتمل فى النهاية والمعنى الا ان صريح الاول وظاهر الثانى ان حلف الولي على البت (قوله فان اقرت لها
الخ) وظاهر أن المراد أنها اقرت لها بعبارة واحدة والا فالزوج من اقرت له أولا كما هو واضح اه رشيدى

بلار جوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله فى المتن فان ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع
الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل انه
السابق وانما تعلم ذلك فقيه هذا التفصيل يعرف ان المعنى هذا بمراجعة الراعى الكبير بر (قوله والا) اى
بان ادعى كل عليها بسبق أحدهما (قوله لم تسمع الدعوى) قال فى شرح الروض للجهل بالمدعى (قوله

وأخذها والكبيرة لكن للزوج بعد تحليفه تحليفها ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ولي ثيب صغيرة وإن قال نسكحتها بكر لانه الآن لا يملك
انشاء فلا يقبل اقراره به عليها قاله البغوى ويؤخذ من تعليله صحة حمل الغزى له على ما ذالم يكن له بينة بما ادعاه (فان) اقرت لها

فكعدمه او (انكرت حلفت) هي او انكرو ليها
 المجبر حلف وان كانت رشيدة
 على نفي العلم بالسبق لتوجه
 اليمين عليهما بسبب فعل
 غيرهما لكل واحد منهما
 يمينا انفراد او اجتماعا
 وان رضيا بيمين واحدة
 وسكوت الشيخين هنا على
 ما يخالف ذلك لامل بضعفه
 مما قرراه في الدعاوى
 وغيرها وإذا حلفت لهما
 بقي التداعي والتحالف
 بينهما والممتنع انما هو
 ابتداء التداعي والتحالف
 بينهما من غير ربط الدعوى
 بهما فن حلف فالتكاح له
 كذا نقله عن الامام
 والغزالي وافرأوا اعتراضا
 بان المنصوص وعليه
 الا كثرون انهما لا يتحالفان
 مطلقا قال جمع فيبقى
 الاشكال قال ابن الرفعة بل
 يبطل النكاح ان يحلفها
 قال الاذرى وهو المذهب
 وعن النص انه لو امتنع
 حلفها نحو خرس اى مع
 عدم اشارة مفهمة او عنه
 اوصبا فسحا ايضا وهو
 محتمل الا في صباها لانه
 ان كان لها مجبر فقد مروا
 فانتظار بلوغها سهل لا
 يسوغ بمثله الفسخ (وان
 اقرت لاحدهما)

اى وسيأتى في المتن انفا (قوله فكعدمه) فيقال لها امان تقرى اى تحلفى اه نهاية قال ع ش قوله اما
 ان تقرى اى اقرارا بعد تدبره بان يكون لواحد منهما فقط اه (قول المتن حلفت) بضم اوله بخطه ولو حلفها
 الحاضر فللادب تحليفها في اوجه الوجهين نهاية ومعنى وقد يفرضه ايضا قول الشارح الا اني انفرادا الخ
 (قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلف لانه مسلم في حلفها الا في حلف الولي بل انما يحلف
 على البت كما افاده كلام شرح الروض اى والنهاية وهو ظاهر اه ثم وقال السيد عمر قديقال صنيع
 الشارح اولى بما في النهاية وفي شرح الروض فليتأمل اه ولعل وجهه ان الاصل في اليمين ان تكون موافقة
 للجواب (قوله بالسبق) اى على التعمين (قوله بسبب فعل غيرهما) هذا واضح في الزوجة واما الولي فلا
 يتأتى فيه إلا اذا كان وكل بتزويجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) اى وجوبا ع ش ومعنى
 (قوله وسكوت الشيخين الخ) يعنى عدم تعرضهما لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما يمينا مستقلة على
 الاصح عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه الا كتفاء بيمين واحدة وهو احد وجهين قال به القفال والوجه
 الثانى لكل منهما بيمين وان رضيا بيمين واحدة وبه قال البيهقي وهو الاوجه كما رجحه السبكي اه (قوله انهما
 لا يتحالفان الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى لا ابتداء ولا بعد حلف الزوجة (قوله فيبقى
 الاشكال) اى الاشتباه في النكاحين بحلفها على نفي العلم به (قوله بل يبطل النكاحان الخ) لعله إذا لم يكن
 هناك ولي مجبر والا فلهما تحليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها افرأه قاله سم ثم
 جزم به في قوله اخرى (قوله بحلفها) وان ردت عليهما اليمين خلفا او نكلا بقي الاشكال وقياس قول ابن الرفعة
 انهما لو حلفا او نكلا بطل نكاحهما كما لو اعترقا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقضاه كلام غيره فان حلف
 احدهما اليمين مردودة ثبت نكاحهما وبحلفان على البت مغنى واسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به
 الجرجاني واقضاه كلام غيره وهو جرى عليه الشيخ في شرحه على البهجة نهاية (قوله او عنه) اى خيل (قوله
 اوصبا) انظره مع ان الصورة انه زوجه وليان باذنها اه رشيدى وقد يجاب بانه نظرا لما سبق في الشارح
 والنهاية من قولهما وتسمع دعوى النكاح في غير هذه الصورة الخ ((قوله فسحا) عبارة النهاية والمغنى
 بنفسه في النكاح اه وقال ع ش قوله يفسخ الخ لعل المراد يفسخ الحاكم وعبارة حج فسحا ايضا اه
 وهى تفيد انه لا يفسخ بنفسه بل لابد من فسخ الزوجين فليراجع اه اقول ويجعل قول الشارح فسحا
 مبذيا بالفعل اى بطل النكاحان ترفع مخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما
 في المتن حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم اوله شرح مر (قوله حلفت) على البت شرح مر (قوله على
 نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسيأتى فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا للعلم به ان كلاما من الزوجة والولي
 يحلف على البت وحمل في شرح الروض كلام الروض في الولي على ما باتى فلذا قيد حلفه بانه على البت حيث قال
 مع المتن رلهم الاول ولهما الدعوى بما مر على الولي المجبر ويحلف على البت ولو كانت موليته كبيرة الخ اه
 (قوله على نفي العلم) هذا مسلم في حلفها الا في حلف الولي بل انما يحلف على البت كما افاده كلام شرح الروض
 وهو ظاهر (قوله وإذا حلفت لهما بقي التداعي الخ) قال في الروض وكذا لو ردت اى اليمين عليهما خلفا
 او نكلا بقي الاشكال قال في شرحه وقياس ما مر عن ابن الرفعة اى قياس بطلان النكاحين بناء على انهما
 لا يتحالفان إذا حلفت ان يقال فان حلفا او نكلا بطل نكاحهما كما لو اعترقا بالاشكال وبه صرح الجرجاني
 واقضاه كلام غيره وجرت عليه في شرح البهجة اه ثم قال في الروض عقب ما ذكره والاى بان حلف
 احدهما اليمين مردودة فيقضى للحالف ويحلفان على البت انتهى (قوله بقي التداعي والتحالف بينهما
 والممتنع انما هو ابتداء التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها) شرح الروض (قوله بان
 المنصوص الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يبطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هناك ولي مجبر والا
 فلهما تحليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفهما افرأه (قوله وهو المذهب)
 وصرحه الجرجاني واقضاه كلام غيره شرح مر (قوله فسحا ايضا) عبارة مر وينفسخ النكاح

بطلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح ايضا عبارة الرشيدى قوله يفسخ النكاح اى فى جميع الصور ولا ينافيه انه فى الصور الثلاث محكوم ببطلانه لانه اذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم بامر عن الشيخ عميرة فليراجع اه اقول يحمل الانفساخ على ظاهر ماى الانفساخ بنفسه يندفع المناقاة من اصلها (قوله على التعيين) الى قوله وبظهر فى النهاية إلا قوله اى السماع الى المتن وقوله الدال الى وما افهمه (قوله عن يصح اقرارها) اى بان كانت بالغة عاقلة ولوسفية وفاسفة وسكرانه بكر او ثيبا كما مر له بعد قول المصنف ويقبل اقرار البالغة الخ اه ع ش (قول المتن ثبت نكاحه الخ) وقولها لاحدهما لم يسبق نكاحك اقرار منها الاخر ان اعترفت قبله يسبق احدهما والافيجوز ان يقعا معا فلا تكون مقرة بسبق الآخر اه معنى (قول المتن وتحليفها) الاولى ان يقرأ بالنصب مفعولا معه حتى لا يعترض على المصنف بافراد يبنى فتأمل اه سيد عمر ويرد عليه ان جمهور النجاة اشترطوا كون عامل المفعول معه فعلا او معنى فعل (قوله لان التحليف الخ) او على التاويل بالذكور اه سم (قول المتن فيمن الخ) اى فى مسألة اه معنى (قوله وهو الاظهر) الى قوله لانها احوال فى المغنى (قوله فيحلف الخ) اما اذا لم يحلف بين الرد فلا غرم عليها نهاية ومعنى (قوله ويغرمها الخ) اى فى الحالين اه سم زاد المغنى وان لم تحصل له الزوجية اه (قوله لانها حالت الخ) قضية هذا التعليل مع معلوله انها لا تطالبه بالمهر وقديوجه بان لا سبيل الى الزام مهرين نعم الا قرب انها لا تطالبه بالمهر بعد انقضاء النكاح الاول بالموت او الطلاق فليراجع (قوله ما تقرر) اى قوله ويغرمها مهر المثل (قوله ان اقرارها له الخ) اى حقيقة او حكما بان نكحت وردت اليمين على الثانى اه ع ش (والا صارت زوجة للثانى) وتعتد للاول عدة وفاة ان لم يطاها والاعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثه اقرار عدة الوطء ما لم تكن حاملا والقياس انها ترجع على الثانى بما غرمت له لانها انما غرمته للحيلولة اه نهاية وشرح الروض قال ع ش قوله والقياس الخ والقياس ايضا انها لا تراث من الاول لدعواها عدم زوجية ومن ثم سلمت للثانى بلا عقد عملا باقرارها له (قوله وخرج) الى قوله كزوجتها فى المغنى (قوله ما لم يتعرض للسبق الخ) فيه امور يحتاج لتحريها الاول ما الحكم فيما لو ادعيا معا الثانى ما الحكم فيما لو اقرت لاحدهما ثم للاخر والظاهر ان الكلام فيه كافى الصورة السابقة فى دعوى العلم بالسبق الثالث فيما اذا ثبت النكاح للمدعى الاول بيمينه هل تسمع دعوى الثانى مطلقا وحتى ينقضى النكاح الاول بموت او نحوه وعلى كل فاحكمه لم ار فى جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيد عمر اقول والظاهر ان الكلام فى الاول كالثانى كافى الصورة السابقة وقدم هناك عن المغنى وشرح الروض حكم نكولها ويمينها ويمين احدهما ونكولهما راجعه وان دعوى الثانى تسمع مطلقا لان اليمين المردودة كالاقرار وان الحكم ايضا كذا فى الصورة السابقة والحاصل اخذ من كلام المغنى ان الفرق بين الصورتين انما هو فى كون الحلف على نفى العلم فى الاولى وعلى البت فى الثانية (قوله وفصل) اى القدر المحتاج اليه اه معنى (قوله فتحلف بتا الخ)

(قوله واقرده لان الخ) او على التاويل المذكور (قوله ويغرمها الخ) اى فى الحالين (قوله ما لم يمت الاول) وتعتد من الاول عدة وفاة ان لم يطاها والاعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثة اقرار عدة الوطء ما لم تكن حاملا وشرح روض (قوله والا صارت الخ) قال فى شرح الروض والقياس انها ترجع على الثانى بما غرمت له لانها انما غرمته للحيلولة اه (فان كانت الدعوى على المجبر) عبارة شرح الارشاد والزوجين الدعوى بما مر على المجبر ويحلف على البت وان كانت موليته كبيرة لصحة اقراره ثم ان حلف فله تحليفها ايضا فان نكحت حلف المدعى بين الرد وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدر فيه حلف الولى انتهى وقياس ذلك انها لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلمها تحليف الولى ايضا فان نكل حلف المدعى بين الرد وثبت نكاحه فان قلت لكن قول الشارح كغيره واذا اطلقت لهما الخ يخالف ذلك بناء على المعتمد منه وهو ما عليه الاكثرون انها لا يتخالفان مطلقا وما قاله ابن الرفعة عليه انه يبطل النكاحان بحلفهما إلا ان يخص هذا بما اذا لم يكن ثم لم يجبر قلت لا نسلم المخالفة اما اولا فلان هذا مفروض فيما إذا لم يتعرض للسبق ولا

على التعيين بالسبق وهى
من يصح اقرارها (ثبت
نكاحه) باقرارها (وسماع
دعوى الآخر وتحليفها)
مصدر مضاف للمفعول
(له) اى لاجله انها لا تعلم
سبق نكاحه (ينفى) اى
السماع واقرده لان
التحليف تابع له (على
القولين) السابقين فى
الاقرار (فيمن قال هذا الزيد
بل لعمر وهى يغرم لعمر)
بدله (ان قلنا نعم) وهو
الاظهر (فنعيم) تسمع
الدعوى وله تحليفها رجاء
ان تقرر او تنكل فيحلف
ويغرمها مهر مثلها لانها
حالت بينه وبين بعضها
باقرارها الاول الدال على
عدم صدقها فيه اقرارها
الثانى او امتناعها عن اليمين
وما افهمه ما تقرر ان
اقرارها له لا يفيد زوجية
حله ما لم يمت الاول والا
صارت زوجة للثانى ويظهر
ان طلانه البائن كونه
ويحتمل الفرق وخرج
بقوله علما بسبقه ما لم
يتعرض للسبق ولا لعلمها
به بان ادعى كل زوجيتها
وفصل فتحلف بتا نكل
انها ليست زوجته فان
كانت الدعوى على المجبر
حلف بتا ايضا وان حلفت
فان نكلت

حلف المدعى منهم الا ولو ثبت نكاحه كالموافق له وان حلف الولي (ولو تولى جد طرف في عقد في تزويج بنت ابنه) البكر او المجنونة كذا اشترطه المصنف وبه يعلم اشتراط اجباره وبه صرح العراقيون واعتمدوا ابن الرفعة فيمنع ذلك في بنت الابن الشيب البالغة العاقلة (باب ابن ابنة الآخر) المحجور له والاب فيها ميت او ساقط الولاية (صح في الاصح) لقوة ولايته وشقيقته دون سائر الا واليا وموكالبيع فيجب عليه الاتيان بالايجاب والقبول كزوجتها وقبلت نكاحها (٢٧٤) بالواو فلا يجوز حذفها كما قاله صاحب الاستقصاء وابن معن واقتضاه كلام غيرها خلافا

لمن نازع فيه اذا اجل المتناسب الغرض من متسكلم واحد لا بد لها من عاطف جامع يدل على كمال اتصالها والا لكان الكلام معها مفاتا غير ملتئم ولا يتولاها غير الجد حتى وكيله بخلاف وكيهاه او وكيله وهو وحتى الحاكم في تزويج مجنونة بمجنون وبحت البلقيني في غم يريدها ان يزوجه بنت اخيه بابنه الصغير ان الحاكم يزوجه من لولده لان ارادته القبول لولده صيرته كولي يريد ان يتزوج موليته فيزوجها الحاكم (ولا يزوجه ابن العم) مثلا اذ مثله في ذلك المعتق وعصبته (نفسه) من موليته التي لا ولي لها اقرب منه لانها في امر نفسه ولا نه ليس كالجد (بل يزوجه ابن عم في درجته) لا اشتراكه معه في الولاية لا بعد منه لحجبه به (فان فقد) من في درجته (فقاض) لبلدها يزوجه من بالولاية العامة كفقدها وليها وفي قولها له زوجني من نفسك يجوز للقاضي ان يزوجه له بهذا الاذن اذ معناه فوض امرى الى من يزوجهك اياي

ويجوز لها ذلك ان لم تعلم سبقه وعدم العلم يجوز لها الحلف الجازم اه مغنى (قوله حلف الخ) وان نكل حلف المدعى يمين الرد ونبت نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح حلفه وقياس ذلك انهما لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلمما تخلف الولي ايضا فان نكل حلف المدعى يمين الرد ونبت نكاحه اه سم (قوله جد) الى الفصل في النهاية لا قوله كزوجتها به الى ولا يتولاها (قوله اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين اه سم (قوله وبه صرح العراقيون) معتمده اه ع (قوله الشيب الخ) ومعلوم انها اذنت له اه ع (قوله البالغة) هلا سقطه اذ لا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة ايضا اه سم (قوله وكالبيع الخ) عطف على قوله لقوة الخ اي وقياسا على البيع (قوله بالواو فلا يجوز حذفها) وهذا كما قاله شيبخي راي مرجوح مغنى ونهاية عبارة سم قال في السكز والوجه انه ليس بشرط اه (قوله اذا اجل) الى قوله غير ملتئم مردود بان هذا للولوية لا للصحة اه نهاية (قوله ولا يتولاها) الى الفصل في المغنى لا قوله اذ الى بخلاف (قوله غير الجد) شمل الحاكم وسيصرح به اه ع (قوله وحتى الحاكم الخ) ولو زوج الحاكم من لا ولي لها لمجنون ونصيه من يقبل ويزوجها منه وبالعكس صح كانه عليه الزر كشي اه نهاية زاد المغنى لكن لا يصح في الاولى الا على راي مرجوح اه (قوله وبحت الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قال وللمغنى تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ ولا بن العم تزويج ابنة عمه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وليس له اي للشخص تولى الطرفين في تزويج عبيده بامته بناء على عدم اجباره له وهو الاصح اه (قوله ان الحاكم يزوجه من لولده) اي فيقبل له ابوه نهاية ومغنى (قوله ان يزوجه الخ) اي لنفسه (قوله نفسه من موليته) اهل فيه قليا والاصل موليته من نفسه او لفظه من زائدة (قوله لا بعد) فاذا كان ابن العم شقيقا وله ابتاعا احدهما شقيق والآخر لاب زوجها منه الاول اه مغنى (قوله وفي قولها الخ) عبارة المغنى ولو قالت لابن عمها او لمعتقها تزوجني الخ اه (قوله بهذا الاذن) ظاهرا وصريح في انه لا يتوقف على اذن الولي وقوله اذ الخ يوم خلافه فليجرحه سيد عمر اقول ولعل الايهام المذكور وحمل المغنى على اسقاطه (قوله اذ معناه الخ) اي يحمل لفظها على ذلك وان لم تعرف معناه اه ع (قوله او لمحجوره) اي بقبوله له اه مغنى (قوله من فوقه) اي كالسلطان اه مغنى (قوله لان حكمه) اي الخليفة اه ع (قوله اي واحدا في الايجاب الخ) بل طريقه ان يتولى هو طرفا والقاضي آخر كما تقدم في قوله وبحت البلقيني الخ اه ع

لعلها به وقول الشارح المذكور مفروض فيما اذا تعرض لذلك فهم مستلثان واما ثانيا فلا يمكن تخصيص القول المذكور بما اذا لم يكن ثم ولي مجبر فليتامل (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح حلفه (قوله وبه يعلم اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين (قوله البالغة العاقلة) هلا سقط قوله البالغة اذ لا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة ايضا (قوله بالواو) قال في السكز والوجه انه ليس بشرط (قوله بالواو الخ) وقضية اطلاقه اي المقتن عدم تعين الواو فقد منع بان غايته اثبات الاولوية لا توقف الصحة عليها (قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد النزاع مر (قوله مغلثا الخ) بمنوع (قوله وبحت البلقيني في غم الخ) وللمغنى تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احدهما بابنه الطفل لم يصح بل يقبل له والحاكم يزوجه من شرح مر

بخلاف زوجني فقط او يمين شئت لان المفهوم منه تزويجها باجني (فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره (فصل) لنفسه او لمحجوره (زوج من) هي في عمله سواء من (اوقه من الولاية) ومن هو مثله (او خليفة) لان حكمه نافذ عليه وان اراد الامام الاعظم تزوجه خليفة (وكما لا يجوز لو احدث تولى الطرفين) غير الجد كما مر (لا يجوز ان كل وكيل في احدها) ويتولى هو الاخر (او وكيلين فيهما) اي واحدا في الايجاب وواحد في القبول (في الاصح) لان فعل وكيله كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة

(فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لاصحته مطلقا بل خيث لا رضاهن المارة وحدها في جب ولا عنة ومعها وبها الاقرب فقط فيها عداها (زوجها الولي) المنفرد كآب او اخ مسلما او ذميا في ذمية كايان في نكاح المشرک من جملة ضابط ذكرته اخذنا من اطراف كلامهم فرأجه فانه مهم (غير كفؤ برضاها او) زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستون) في درجة واحدة كاخوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفيهة وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معيناً او بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقيين) صريحاً (٢٧٥) (صح) التزويج مع الكراهة وإن نظر

فيها وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق إلا لريبة وذلك لان الكفاءة حقها وحقهم وقد رضوا به باقها طاهراً ولا نه ^{عليه السلام} امر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح اسامة حبه وهو مولى وزوج ابو حذيفة سالمها مولاه بنت اخيه الوليد بن عتبة متفق عليهما والجمهور ان مولى قريش ليسوا اا كفاء لهم وزوج ^{عليه السلام} بناته من غير ا كفاء وان جاز ان يكون لاجل ضرورة بقاء نسائه كازوج ادم بناته من بنيه لذلك تزيل لتغاير الحليين منزلة لتغاير النسبين وخرج بقوله المستون الا بعد فانه وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا خلافا لمن زعمه لاحق له فيها كما قال (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ (برضاها فليس للابعد اعتراض) إذ لاحق له لأن في الولاية ولا نظر إلى تضرره بلحق العار لنسبه لان القرابة يكثر انتشارها فيشق اعتبار رضا الكل ولا ضابط

(فصل في الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في النهاية إلى قوله من جملة ضابط إلى المان وقوله وإن نظر فيها وقوله كازوج آدم إلى وخرج (قوله لاصحته مطلقاً) لا وضاح لاصحته لا مطلقاً (قوله ولا عنة) الاولى إسقاط لا (قوله فيما عداها) أي الحب والعنة اه عش (قول المتن زوجها الخ) على تقدير اداة الشرط أي زوجها (قوله مسلماً الخ) أي سواء كان الولي مسلماً الخ (قوله او ذميا في ذمية) أي إذا ترفعوا اليها عند العقد ولا فليس لنا التعرض لهم على ما يأتي في نكاح الكفار اه عش (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة وقوله كاخوة أي أشقاء أو اب عند تقديم اه رشیدی (قوله غير كفء) مفعول اوزوجها (قوله ولو سفيهة) ولو محجورة لان الحجر إنما هو في المال فلا يظهر لسفها اثره هنا واستثنى شارح التعجيز كفاءة الاسلام فلا تنسقط بالرضا لقوله تعالى ولا تنكحوا المشرکين حتى يؤمنوا اه معنى (قوله وإن سكنت) غايه اخرى اه رشیدی (قوله معيناً) حال من ضمير فيه الراجع إلى غير كفء او عزا بشخصه او باسمه ونسبه كبن فلان مثلاً لانها متمكنة من السؤل عنه كذا في عش (قوله او بوصف الخ) أي أو بمنزلة هذا العنوان بان يقال مثلاً لرجل غير كفء لك (قول المتن ورضا الباقيين صح) أي وإن لم تعرف الكفاءة لاهي ولا وليها لانهم مقصرون بترك البحث عن ذلك اه عش (قوله مع الكراهة) إلى قوله ولا يرد في المعنى (قوله وإن نظر الخ) عبارة المعنى ويكره التزويج من غير كفء برضاها كما قاله المتن وإن نظر فيه الا ذرعى ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين إلا ان تكون تخاف من فاحشة او ربية اه وظاهره رجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله إلا لريبة) أي تشام من عدم تزويجها له كأن خيف زناه بها ولم ينكحها أو تسلط فاجر عليها عش ورشیدی (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن اه عش (قوله والجمهور الخ) جواب سؤال عبارة المعنى فان قيل مولى قريش ا كفاء لهم اجيب بان الجمهور على المنع اه وزوج ^{عليه السلام} عطف على قوله امر فاطمة الخ (قوله وتقديم غيره لا يسلب الخ) جملة معترضه اه عش ويجوز عطفه على اسم كان وخبره (قوله لاحق له فيها) أي في الكفاءة (قوله إذ لاحق له الان في الولاية) أي في التصرف بها وتزويجها وإلا لنافى قوله السابق فانه وإن كان وليا الخ اه رشیدی عبارة سم قدينا في قوله السابق وإن كان وليا الخ إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فليتأمل اه أي فكان الاولى في التزويج كما عرفت في المعنى والمحلى وشرحى الروض والمنهج (قوله لدونه) أي الكل اه سم عبارة الرشیدی أي دون رضا الكل اه قال عش أي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يتدفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله ولا يرد عليه ما المور د عليه اه سم (قوله أي غير الكفاء) إلى قوله والذي يتجه في المعنى إلى قوله ويجاب بوضوح الفرق (قوله او عنة) الواو انب من او اه سيد عمر (قوله ولم يرض ا به الخ) سيد كرمته ثم يرد (قوله ثم بانث) أي بخلافه وفسخ وغير ذلك سم

(فصل في الكفاءة) (قوله وقال ابن عبد السلام يكره الخ) عبارة الزركشي عنه إلا ان يخاف من فاحشة او ربية اه (قوله تنزلاً) قضيته امتناع تزويج بعض افراد الحل الواحد بعض (قوله إذ لاحق له الآن في الولاية) قدينا في قوله السابق وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو ثمة الولاية أو نحو ذلك فليتأمل (قوله ولا ضابط لدونه) أي الكل (قوله ثم بانث) أي بخلافه وفسخ وغير ذلك (قوله برضاها فقط) أي دون رضاهم فظاهاه وإن صرحوا بالرجوع

لدونه فيتعذر الاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المعتبر حينئذ رضا الابعد لانه الولي والاقر كالعدم (ولو زوجها ا حدم) أي المستون (به) أي غير الكفاءة غير جب او عنة (برضاها دون رضاهم) أي الباقيين ولم يرضوا به او لم يرض (لم يرض) وإن جهل العاقد عدم كفاءته لان الحق لجميعهم (وفي قول يرضح ولهم الفسخ) لان النقص يقتضي الخيار فقط كميبي المبيع ويجاب بوضوح الفرق اما المحبوب والعين فيكني رضاها وحدها به لان الحق فيه لها فقط. واما إذا رضوا به او لا ثم بانث ثم زوجها ا حدم به برضاها فقط

فيصح على مقتضى كلام الروضة وجزم به بعض مختصريها والذي يشبهه وقال صاحب النكاح وجزم به صاحب الأنوار مقابلة هذه عصمة جديدة وما يصرح به ما يأتي قريباً ان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لاذنه في الرجعة بخلاف إعادة البائن (ويجوز القولان في تزويج الاب) وإن علا

ونهاية ومغنى (قوله فيصح) اعتمده لانه نهاية والمغنى وفيه سم اعتمده مر وأفتى به الشهاب الرملي اه (قوله على مقتضى كلام الروضة الخ) عبارة المغنى كما هو قضية كلام الروضة وجزم به ابن المقرئ اه زاد النهاية وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وما يصرح به ما يأتي الخ) دعوى ان ما يأتي قريباً يصرح بذلك ليست في محلها بل ممنوعة منعاً واضحاً لظهور الفرق لان الاحتياج إلى اذن السيد في أصل العقد والنكاح فيما نحن فيه في أمر تابع خارج عن العقد وايضاً تعلق السيد برقيقه فوق تعلق الولي بموليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة) أي رجعة عبده (قوله وإن علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشیدی عبارة سم قوله بالنكاح هل ازاد او بعد الكف. فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكف. وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بجعل النكاح متعلقاً بالمجبرة وجعل عدم الكف المتعلق برضاها راجعاً اليها من المجبرة وغيره (قوله وغيرها) أي غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت الخ) تصوير لعدم رضاها غير المجبرة بعدم الكف. (قوله من غير تعيين) سيأتي بمخرجه في قوله وسيأتي الخ (قوله او من الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفاؤه) أي وهو معين كما يعلم من التفسير الآتي اه رشیدی أي ومن أول كلامه (قوله إلا ان كان معيياً الخ) أي بخلاف ما لو بان فاسقاً اردني. والنسب او الحرقة من فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير اذنها فان نكاح باطل اه عش (قوله وهذا) أي المستثنى المذكور يحمل قول البغوي الخ أي فراه بغير الكف خصوص المعيب والريق (قوله صغرها) أي المجبرة (قوله) لانه يدعى الخ لتعليل للمغنى وقوله لان الاصل الخ لتعليل للنفى (قوله استصحاب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات الزوج وأدعى وارثه صغرها حتى لا تراث صدق اه عش اقول ويصرح بذلك قول الشارح الآتي قال القاضي الخ (قوله وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طاعة بعد الكمال اه سم عبارة عش قوله وكذا تصدق الزوجة الخ قياساً ما سيأتي في السفهية ونحوها ان عمل ما ذكر اذا لم يتمكن بعد بلوغها اختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسئلة لانها ما يخفى على العوام والا قرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجر الخ) أي وبالاولى في غير المجر (قوله لوزوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الاملاء لوزوج اخوته فأت الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا تراث فقالت زوجتي برضاى فالقول قولها وتراث شرح الروض اه سم (قوله وانكر) كذا في بعض

(بكر صغيرة أو) تزويج الاب او غيره (بالغة غير كفؤ بغير رضاها) أي البالغة المجبرة بالنكاح وغيرها بعدم الكف وبان اذنت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج (في الاظهر) التزويج (باطل) لانه على خلاف القبطة (وفي الاخر يصرح وللبالغة الخيار) حالاً (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت) لما مر ان النقص إنما يقتضى الخيار وقيل لا لخيار وسيأتي في باب الخيار ما يعلم منه انه حيث كان هناك إذن في معين منها او من الاولياء كفى ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انه متى ظنت كفاؤه فلا خيار الا ان بان معيياً او رقيقاً وهذا يحمل قول البغوي لو اطلقت الاذن لوليها أي في معين فبان الزوج غير كفؤ تخرت ولو زوجها المجر بغير الكفؤ ثم ادعى صغرها الممكن صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وإنما لم يكن القول قول الزوج لانه يدعى الصحة لان الاصل استحباب الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لان

عن الرضا به فانظر لورضوا ابتداء ثم رجعوا قبل العقد عن الرضا به فان أثر رجوعهم اشكل ما هنا إلا ان يفرق بان الرضا به المتصل بالعقد أقوى (قوله فيصح الخ) اعتمد مر وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله بعض مختصريها) أي صاحب الروض (قوله وما يصرح به ما يأتي قريباً) دعوى ان ما يأتي قريباً يصرح بذلك ليست في محلها وهي ممنوعة منعاً واضحاً لظهور الفرق لان الاحتياج إلى اذن السيد في أصل العقد والنكاح فيما نحن فيه في أمر تابع خارج عن العقد وايضاً تعلق السيد برقيقه فوق تعلق الولي بموليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة) أي رجعة عبده (قوله وإن علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشیدی عبارة سم قوله بالنكاح هل ازاد او بعد الكف. فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكف. وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بجعل النكاح متعلقاً بالمجبرة وجعل عدم الكف المتعلق برضاها راجعاً اليها من المجبرة وغيره (قوله وغيرها) أي غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت الخ) تصوير لعدم رضاها غير المجبرة بعدم الكف. (قوله من غير تعيين) سيأتي بمخرجه في قوله وسيأتي الخ (قوله او من الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفاؤه) أي وهو معين كما يعلم من التفسير الآتي اه رشیدی أي ومن أول كلامه (قوله إلا ان كان معيياً الخ) أي بخلاف ما لو بان فاسقاً اردني. والنسب او الحرقة من فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير اذنها فان نكاح باطل اه عش (قوله وهذا) أي المستثنى المذكور يحمل قول البغوي الخ أي فراه بغير الكف خصوص المعيب والريق (قوله صغرها) أي المجبرة (قوله) لانه يدعى الخ لتعليل للمغنى وقوله لان الاصل الخ لتعليل للنفى (قوله استصحاب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات الزوج وأدعى وارثه صغرها حتى لا تراث صدق اه عش اقول ويصرح بذلك قول الشارح الآتي قال القاضي الخ (قوله وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طاعة بعد الكمال اه سم عبارة عش قوله وكذا تصدق الزوجة الخ قياساً ما سيأتي في السفهية ونحوها ان عمل ما ذكر اذا لم يتمكن بعد بلوغها اختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسئلة لانها ما يخفى على العوام والا قرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجر الخ) أي وبالاولى في غير المجر (قوله لوزوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الاملاء لوزوج اخوته فأت الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا تراث فقالت زوجتي برضاى فالقول قولها وتراث شرح روض (قوله)

الحق اغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوجة إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجر النسخ عليها بغير الكفوق قال القاضي لوزوج الحاكم امرأة ظاناً بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا تراث وانكرت صدق

يضمنه كالأودعي في البائع صفره عند العقد أو أمكن (ولو طلبت من لاولي لها) غير القاضي لعدم غيره أو لفقد شرطه (أن يزوجه السلطان) الشامل حيث أطلق للقاضي ونائبه ولو في معين كامر (بغير كفو ففعل لم يصح) (التزويج من غير (٣٧٧) محبوب وعين (في الاصح) لما فيه من ترك

الاحتياط عن هو كالتائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفاءة وقال كثيرون أو الا كثرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزييف الاول وليس كما قالوا وخبر فاطمة بنت قيس السابق لا ينافيه إذ ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم زوجها اسامة بل اشار عليها او امرها به ولا يدرى من زوجها فيجوز ان يكون زوجها ولي خاص برضاها وخص جمع ذلك بما اذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولي أو عضله او احرامه والالم يصح قطعا لبقاء حقه وولايته وعلى الاول لو طلبت ولم يجبها القاضي فهل لها تحكيم عدل ويزوجه حينئذ منه للضرورة أو يمتنع عليه كالتقاضي محل نظر ولعل الاول اقرب ان لم يكن في البلد كما يرى ذلك لئلا يؤدي ذلك الى فسادها ولانه ليس كالتائب باعتباريه السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين بحشوا انها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضي اجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أيجت

النسخ ولعل الضمير على هذه للحاكم وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرافعة هي الظاهرة أو الصحيحة (قوله كالأودعي البائع الخ) في التتظير به نظر فان الثاني يدعي لنفسه حاله هو اعلم به من غيره والاول يدعي على غيره حاله هو اعلم به منه فتأمل ثم رأيت فرع الاملاء وهو مناقض لما قاله القاضي ومؤيد لما نحنه فتأمل مراقبا للانصاف بجانبه للاعتساف اه سيد عمر اقول وقد مر عن عرش اخذا من تعليمهم بالانصاف ما يوافق قول القاضي (قوله غير القاضي) الى قوله وعلى الاول في المغنى والى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله أو لفقد شرطه) أي الغير اه رشيدى (قوله حيث أطلق) أي السلطان اه عرش (قوله ولو في معين) غايته في النائب أي وان كان النائب نائبه في شيء معين أي شامل للانكحة اه رشيدى وعبرة السكردى أي ولو كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كامر) أي في شرح ولو فقد المعتق زوج السلطان اه كردى (قوله ولهم حظ) أي للمسلمين اه عرش (قوله وقال كثيرون الخ) هذا مقابل الاصح (قوله وتزييف الاول) أي ما صححه المصنف من عدم الصحة (قوله وليس) أي الحكم كما قالوا أي الكثيرون أو الا كثرون (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أي آتفاني في شرح ورضا الباقيين صح (قوله لا ينافيه) أي ما صححه المصنف قال سم قد يقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها اه (قوله او امرها) اقتصر النهاية والمغنى على ما قبله (قوله برضاها) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهي اه عرش ولعل الاولى تأنث الضمير كافي بعض النسخ وفي المغنى (قوله وخص جمع ذلك الخ) أي الثاني اه عرش (قوله لنحو غيبة الخ) اسقط المغنى لفظة النحو (قوله والالم يصح قطعا) جزم به المغنى بغير عرف للجمع (قوله لبقاء حقه الخ) شامل لصورة العضل فليتأمل سم اقول وجه ظاهر لان عضله يمنع التزويج من غير الكف لا يخل بولايته والعضل المخل بالمنع من التزويج بالكف اه سيد عمر (قوله وعلى الاول) أي الاصح (قوله لو طلبت الخ) مفهومه انها لو لم تطلب وحكمت ابتداء لم يصح ولعله غير مراد بل يكفي علمها بما متاعه اه عرش (قوله منه) أي من غير كف (قوله عليه) أي المحكم (قوله ولعل الاول اقرب) عبارة النهاية والاول اه (قوله يرى ذلك) أي تزويجها من غير كف (قوله ولانه) أي المحكم (قوله باعتباريه السابقين) وهما النهاية عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه عرش (قوله ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا الخ) أي في جميع الصور الشاملة لغيبة الولي وعضله وحرمانه عبارة فتدفع المعين اما القاضي فلا يصح له تزويجها غير كف وان رخصت به على المعتمدان كان لها ولي غائب ومفقود لانه كالتائب عنه فلا يترك الحظ له ويبحث جمع متأخرون انها لو لم تجد كفوا وخافت الفتنة لزم القاضي اجابتها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا ما من ليس لها ولي اصلا فتزويجها القاضي لغير كف بطليها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين اه وعبارة البجيرمي على المنهج قوله لان زوجها لها كم فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من يكافئها اولم يوجد من يرغب فيها من الا كفاء ولا اجاز ان يزوجه حينئذ في جميع الصور التي يزوج فيها حيث خافت العنت ولم يوجد كما يرى تزويجها من غير كف ولم تجد عدلاً تحكمه في تزويجها من غير الكف والاقدم على الحاكم المذكور حلها اه (قوله والذي توجه الخ) أي فيمن لاولي لها غير القاضي الخ (قوله انه ان كان الخ) بيان للوصول (قوله فان فقد) أي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفقد اخذا من نظائره ما يشمل تعدد الوصول اليه وامتناعه من التزويج الا برشوة (قوله أي الصفات) الى قوله وهل تعتبر منه في النهاية (قوله المعتبرة فيها) أي الزوجة رشيدى وعرش (قوله ليعتبر مثلها) أي الصفات كالأودعي البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف (قوله لا ينافيه) قد يقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها (قوله وخص جمع الخ) كذا شرح مدر (قوله لبقاء حقه) شامل لصورة العضل فليتأمل (قوله ولعل الاول اقرب الخ) كذا شرح مدر

الامة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلا ما ذكرته انه ان كان في البلد كما يرى تزويجها من غير الكفو تعين فان قد وجدت عدلاً تحكمه ويزوجه تعين فان فقد اتعين ما بحثه هؤلاء (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلاً في الزوج

خمس والعبرة فيها بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كذا أطلقه غير واحد وهو ظاهر أن تابس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها البتة وإلا فلا بد من مضى زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يهبر بها وهل تعتبر السنة في الفاسق إذا تاب كالحرفة القياس نعم ويفرق بينه وبين ما مر في الولي (٢٧٨) بأن المدارئم على عدم الفسق وهنا على عدم التعبير به وهو لا يفتنى إلا بضى سنة نظير

ما ياتي في الشهادات فإن قلت لم يات فيه تفصيل الحرفة المذكورة قلت لأن عرف الشرع اطرده فيه بزوال وصمته بعد السنة لا في الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عرف ثم رايت ابن العماد والزر كشي بختان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة وينبغي حمله على ما إذا لم تمض سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتمادا على ما لكن بالنسبة للزنا فإنه ايده بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردق مبيع ثبت زناه وان تاب منه لأن اثر الزنا لا يزول بالتوبة ففضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لأنه الذي لا تزول وصمة عاره مطلقا وهو محتمل ثم رايت ابن العماد صرح به في موضع آخر بأن الزاني المحسن وان تاب وحسنت توبته لا يعود كفؤا كما لا تعود عفته وبما تقرر من أن العبرة فيها بحالة العقد مرد ما في تنقيح الرعي عن بعضهم أن طرو الحرفة

في الزوج يرد عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الزوجة سليمة وليس كذلك ويجوز أن يرد بقوله المعبرة فيها الموجودة في الزوجة وبقوله ليعتبر ليشترط وفيه ما لا يخفى اه حلى عبارة الرشيدى قوله ليعتبر مثلها الخ انظره مع ماسياتى من التخيير بنحو البرص وإن كان ما بها أقبح اه (قوله خمس) خبر قول المتن وخصال الكفاءة (قوله والعبرة فيها) أى الكفاءة او خصاها عبارة عرش أى الصفات اه (قوله اطرده فيه) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله عملنا وقوله فيما ليس الخ نعمت له (قوله فعملنا فيها) أى الحرفة على خلاف الغالب من حالة الجار والمجرور بعد المعرفة (قوله بختان الفاسق الخ) اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشيدى أى وإن كان الفسق بغير الزنا كما اتقى به والد الشارح خلافا لابن حجج وإن تبعه الزيادة اه وعبارة عرش ويمكن حمل قول حجج وينبغي حمله الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لطلاق الشارح وعليه فالزاني لا يكون كفؤا للعفيفة وإن تاب وإن كان بكر أو على هذا القول ابن العماد الزاني المحسن الخ في مفهومه تفصيل وهو أن غير الزاني إذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافأ العفيفة وان غير المحسن لا يكافى العفيفة وإن تاب كالمحسن (فرع) وقع في الدرس السؤال عمالوجات امرأة مجهولة النسب إلى الحاكم وطلبت منه أن يزوجه من ذى الحرفة الدينية ونحوها فهل يجيبها ام لا والجواب عنه أن الظاهر الثاني للاحتياط لا من النكاح فلعلما تنسب إلى ذى حرفة شريفة وبفرض ذلك لا تزويجهم من ذى الحرفة الدينية باطل والنكاح بخاط له اه (قوله فانه ايده الخ) تعليل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما لا يحقوه بالزنا في أنه يرد به وأن تاب أن الفاسق به لا يكافى وإن تاب منه فليتامل اه سم (قوله فضية قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع أن لا يتقيد بالزنا بل بجري في غيره مما تقدم أى في المبيع أنه تيب وإن تاب منه اه سم (قوله مطلقا) أى تاب ام لا (قوله وهو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بأن الزاني المحسن) ومثله البكر وينبغي أن مثله الزاني اللائط اه عرش زاد بعض المتأخرين وآتى البهاجم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفؤا) اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وبما تقرر) إلى المتن في النهاية (قوله قال) أى الرعي وكذا خبر زعم (قوله بل هو) أى ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أى ما في التنقيح عن بعضهم (قوله وليس طر ذلك) أى الحرفة الدينية والأولى الاخصر وليست هى (قوله ما قررته الخ) أى من أن العبرة في الكفاءة بحالة العقد (قوله بتخير) كذا في نسخ الشرح بالياء وهو في النهاية بالتاء (قوله به) أى طرو الرق اه عرش (قوله احدها) أن انسب لماسياتى اولها (قوله وكذا لا بانه) هل حتى

(قوله وهو ظاهر الخ) كذا شرح مر (قوله بختان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة) اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما لا يحقوه بالزنا في أنه يرد به وأن تاب أن الفاسق به لا يكافى وإن تاب منه فليتامل (قوله قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا) بل قضية قياسه على المبيع أنه لا يتقيد بالزنا بل بجري في غيره مما تقدم أنه عيب وإن تاب منه (قوله لا يعود كفؤا) واتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وبأن المحجور عليه بسفه لا يكافى الرشيدة شرح مر وسياتى بعد في كلام الشارح (قوله وكذا لا بانه) أى حتى من الجلب والعنة

الدينية ثبت لها الخيار قال وخالفه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس كازعمه بل هو الوجه وذلك هو الذى لا وجه له كما هو واضح لأن من الخيار في رفع النكاح بعد صحته لا يوجد إلا بالاسباب الخمسة الآتية في بابها وبغيره العتق تحت رقيق وليس طر وذلك واحد من هذه ولا في معناه واما قول الاسنوى ينبغي الخيار إذا تجدد الفسق فرده الاذرى وابن العماد وغيرهما بانه لا وجه له وهو كما قالوا اخلافا للزر كشي ووجه رده ما قررته من كلامهم نعم طرو الرق يبطل النكاح وقرل الاسنوى بتخير به مردود بانه وهم احدها (سلامة) للزوج وكذا لا بانه

على احد وجهين الاوجه مقابله وزعم الاطباء الاعداء في الولد لا يمول عليه (من العيوب المثبتة للخيار) فمن به جنون او جذام او برص لا يكفى ولو لم من هذا ذلك وان اتحد النوع وكان ماها اقبح لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه او جب او عنة لا يكفى ولو لم يرتد او قرنا و مر ان الولي لاحق له في هذا بخلاف الثلاثة الاول اما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعمى وقطع اطراف وتشوه صورة خلا فاجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر كل مايكسر سورة التوقان والرواية ليس الشيخ كفوا للشابة واختير وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلدة فلا يكفى بجلبى بلديا فلا يراعى لانه ليس بشئ كافي الروضة (و) ثانيها (حرية الفریق) اى من بهرق وان قل (ليس كفوا لحرية) ولو عتيقة ولا مبعضة لانها مع تعيرها به تتضرر بانفاقة نفقة المعسر بن (والعتيق (٢٧٩) ليس كفوا لحرية اصلية) لنقصه عنها

وعروض نحو امرة او ملك له لا ينفي عنه وصية الرق فاندفع ما اطال به السبكي هنا من المنازعة في ذلك وان تبعه البلقينى واطال ايضا وكذا لا يكفى من عتق بنفسه من عتق ابوها ولا من مس الرق أحد آبائه أو أباه أقرب من لم مس أحد آبائهم او مس لها أبا ابعد ولا اثر لمسه للام (و) ثالثا (نسب) والعبرة فيه بالآباء كالا سلام فلا يكفى من اسلم بنفسه او له ابوان في الاسلام من اسلمت بابيها أو من لها ثلاثة آباء فيه وما لزم عليه من ان الصحابي ليس كفوا بنت تابعي صحيح لازل فيه لما ياتي ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما لاذرى هنا واعتبر النسب في الآباء لان العرب تفتخر به فيهم دون الامهات فمن انتسب لمن تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك وحيث قد (فالجمعي) اباوان كانت أمة عربية (ليس كفوا عربية)

من الجلب والعنة اه سم (قوله على احد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الابصر كفوا لمن ابوها سليم لانها تعير به نهاية ومعنى قال الرشيدى قديتوقف في هذه الاقربية خصوصاً في نحو العنة لاسيما اذا كان حصوها في الاب لطمعه في السن اه ومرانفا عن سم مثله وقال السيد عمر بعد ذكر كلام النهاية مانصه اقول وعليه فهل هو على إطلاقه كما هو مقتضى إطلاق الحكم ومحل حيث كان الولد يعير به بخلاف ما اذا علا جدا بحيث لا يعير به اخذا من العلة محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه (قوله الاوجه مقابلة) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (وقوله وزعم الاطباء الخ) قد يقال يكفى في توجيه ذلك ان الولد يعير بآبائه حيث لا تقتصر الزوجة اه سم (قول المتن الخيار) اى في النكاح وستأني في باب اه معنى (قوله فمن به جنون) الى قوله بل قال القاضي في المغنى وإلى المتن في النهاية الا قوله ومرالى اما العيوب (قوله وان اتحد النوع) كذا في النهاية وفي اصل الشارح وان اختلف الجنس فليحرراه سيد عمر وبوافق ما في اصل الشارح قول المغنى اختلف العيان كرتقاء ومجبوب او اتفقا كابرص وبرصاه اه (قوله اوجب) عطف على جنون (قوله ومر) اى في اول الفصل (قوله في هذا) أى المذكور من الجلب والعنة (قوله بلديا) الاولي بلدية (قوله اى من بهرق) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله وقد ذكرتها الى المتن (قوله من بهرق الخ) اى ولو مكاتباه معنى (قوله ولا لمبعضة) وهل المبعضة كفوا لها قال في البحر ان استويا او زادت حرته كان كفوا لها والا فلا اه معنى وفي عش عن بعض الهوامش وعن حواشي شرح الروض للرملى مثله (قول المتن ليس الخ) وكف لعتيقة اه معنى (قوله وعروض نحو مرة الخ) اى عروض كونه اميرا او ملكا اه كردى (قوله فاندفع ما اطال الخ) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى اه سم وكذا اقر المغنى ما قاله السبكي والبلقينى من ان طرو الامرة او الملك للعتيق ويجعله كفوا لحرية الاصل (قوله وكذا لا يكفى) الى قوله فان من خصائصه في المغنى (قوله لها ابا ابعد) الأولى ابا ابعدها (قوله من اسلمت بابيها الخ) نشر على ترتيب اللف (وما لزم عليه) اى على قوله كالا سلام فلا يكفى الخ (قوله من ان الصحابي) اى الذى اسلم بنفسه قول المتن ولا غيرها شئ الخ) كبنى عبد شمس ونوفل وان كانا اخوين لهاشم اه معنى (قوله اولاد فاطمة) عبارة المغنى اولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) اى من بنى هاشم (قوله ان اولاد بناته) اى لصلبه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه رد) اى بقوله ان من خصائصه الخ (قوله انهم) اى غير اولاد فاطمة من بقية بنى هاشم وقوله لهم اى لا اولاد فاطمة (قوله بين هذا) اى استثناء بنى هاشم ومطاب بالنسبة للكفاءة (قوله فيهم)

(قوله على احد وجهين) هو الاوجه خلافا لما في الروض عن الاسنوى نقل عن الهروى مر (قوله وزعم الاطباء الخ) فقد يقال يكفى في توجيه ذلك ان الولد يعير بآبائه حيث لا تقتصر الزوجة (قوله ولا لمبعضة) شامل لتبعيض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى (قوله بان المدار ثم الخ) لو قيل لم كان المدار هناك وهنا على ما قاله احتيج للجواب (قوله)

وان كانت أمها عجمية لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم بفصائل جمة كما بحث به الاحاديث وقد ذكرتها وغيرها في كتابي مبلغ الارب في فضائل العرب (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) اى كفوا قرشية لان الله تعالى اصطفى قريشاً من كنانة المصطفين من العرب كما ياتي (ولا غير هاشمي ومطلي) كفوا (لها) لخبر مسلم ان الله اصطفى من العرب كنانة واصطفى من قريشاً واصطفى من قريش بنى هاشم وصح خبر نحن وبنو المطلب شئ واحد فهما متكاتبان نعم اولاد فاطمة منهم لا يكفونهم غيرهم من بقية بنى هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به وبه رد على من قال انهم اكفاء لهم كما اطلقه الاصحاب ويفرق بين هذا واستواء قريش كلهم بالنسبة للإمامة العظمى بان المدار ثم على طيب المعدن وهو عام فيهم وهنا على الشرف المقتضى للحقوق عارما

بنكاح الغير ولا شك ان بنى هاشم والمطاب اشرف من بقية قريش بذلك الاعتبار وغير قريش من العرب اكفاء وكانهم انما لم يقدموا كنانة مع ما مر فيهم لان العرب لا يعدون (٢٨٠) لهم فخرا متميزا على غيرهم بحيث يتعبرون لو نكح غيرهم نساهم وهذا يفرق بين ما هنا

أى قريش كلهم (قوله بنكاح الخ) أى بسببه (قوله وغير قريش اكفاء) خلافا للمغنى عبارته والا مر
الثانى أى ما اقتضاه كلام المصنف ان غير قريش من العرب اكفاء بعض ونقله الرافعى عن جماعة وقال
في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الرافعى ومقتضى اعتبار النسب في العجم اعتباره في
غير قريش من العرب قال الماوردى في الحاروى واختلاف اصحابنا في غير قريش فالبصريون يقولون بانهم
اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه
هذا ^{صلى الله عليه وسلم} كما قال شيخنا هو الاوجه اذا قل مراتب غير قريش من العرب أن يكونوا كافي المراتب كالعجم
قال الفاروق والمراد بالعرب من ينسب إلى بعض القبائل واما اهل الحضر فمن ضبط نسبة منهم فكان العرب
والا فكل العجم اه (قوله ولا نعلم يقدموا كنانة) أى على غيرهم من العرب (قوله مع ما مر) أى في خبر مسلم
(قوله وقد يتصور) إلى قوله لان وصحة الرق في المغنى وإلى قول المتن وعفة في النهاية (قوله وقد يتصور
الخ) هو في معنى الاستدراك اه عش (قوله حتى لا يناله الخ) حتى هنا تعيلية والضمير راجع لقوله لان
وصحة الرق الثابت من غير شك الخ اه عش وقال الرشيدى قوله حتى لا يناله الخ علة لقوله مع كون الخ الذى
حصل به الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فالضمير في يناله يرجع لاصل الحكم في هذا الذى هو جواز
تزوج السيد امته الخ فكانه قال انما ايننا بهذه المعية حتى لا ينال ما جزم به في هذه المسئلة ما قالاه في المسئلة
الاخري وهذا اصوب مما في حاشية الشيخ اه (قوله في تزويج امه الخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة
مقول القول وقوله الظاهر وصف لقولها وهذا اصوب مما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول
عش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه اقول وكل هذا على ما في نسخ النهاية وفي اكثر نسخ التحفة من
الظاهر بال واما على ما في بعض نسخها المصححة على اصل الشارح وكتب فوجه صرح من ظاهر بدون
ال وكتب في هامشه قوله ظاهر كذا في اصل الشارح وفي النسخ الظاهر اه فقوله في تزويج الخ ظرف
لقولها وقوله ظاهر الخ خبر قوله الخلاف الخ والجملة مقول القول (قوله لان محله) أى محل قولها في تزويج امه
عربية بحر عجمي الخ أى ما مر من النصير فيما اذا زوجهما سيدها (قوله غير سيدها الخ) عبارة النهاية الخاكم
اه (قوله فالفرس افضل الخ) لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين معلقا بالثريا لانتار له رجال
من فارس اه معنى (قوله من النبط) بفتح حين اه قاموس وقال عث النبط طائفة من ملهم شاطئ الفرات
اه عث (قوله وبنو اسرائيل افضل الخ) لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من النبط)
بكسر القاف اه عث (قوله بخلاف الرؤساء بامرة جائزة) بان كانت اهلها عث ورشيدى وكتب
عليه السيد عمر ايضا مانصه يردد النظر فيما لو كان الامرة جائزة لكن بعد التولية ظلم وتجاوز الحدود فهل
يلحق بمنولى ابتداء ولا ية باطله كجباية المكوس ولا نظر الاصل محل تأمل اه اقول ومقتضى ما مر
عن عث ورشيدى الثانى (قوله غير ما ذكره) أى الائمة (قوله بذلك) أى بقول التهمة (قوله عنهم) أى
عن الائمة (قوله بعرف) كذا في اصله رحمه الله بالياء اه سيد عمر (قوله لا نسخ فيه) محل تأمل اه سيد عمر
ويجاء بان ساد الشارح بالنسخ معناه اللغوى أى التغيير (قوله عن الفسق) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى
إلا قوله لانه اغتمد نزاع الزركشى في الفاسق (قوله عن الفسق فيه الخ) قضية هذا السياق ان ابن الفاسق
مثلا وإن كان عفيفا لا يكافى العفيفة وإن كانت بنت فاسق وفي شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع اه
رشيدى اقول في كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة (قوله ولو ذمنا الخ) أى اذا تراءفوا بيننا
عند العقد اه عث (قوله او مبتدع) عطف على فاسق قال عث أى مبتدع لا نكفهره ببدعته كما هو

وغير قريش من العرب) أى حتى كنانة (قوله^(١) نعم قول الشيخين الخ) اجاب في شرح الروض بحمل هذا

والتقديم في الديوان كما مر
في قسم التى لان الممدار ثم
على مطلق الشرف لا بهذا
القديم ومن ثم قدم الكنانى
في الامامة على غيره بخلافه
هنا وقد يتصور تزويج
هاشمية برقيق ودنى نسب
بان يتزوج هاشمى امه
بشرطه لتلد بنتا فى ملك
لمالك امها فتزوجها من
رقيق ودنى نسب لان
وصمة الرق الثابت من غير
شك الغت اعتبار كل كمال
معه مع كون الحق في الكفاءة
في النسب لسيدها لاهل على
ما جزم به شيخنا حتى لا يناله
قولها في تزويج امه عربية
بحر عجمي الخلاف في مقابلة
بعض الخصال ببعض
الظاهر في امتناع نكاحها
وصوبه الاستوى لان محله
فما اذا زوجهما غير سيدها
كوليها أو ما ذننه (والاصح
اعتبار النسب في العجم
كالعرب) قياسا عليهم
فالفرس افضل من النبط
وبنو اسرائيل افضل من
النبط ولا عبرة بالانتساب
للظالة بخلاف الرؤساء
بامرة جائزة ونحوها لان
اقل مراتبها ان تكون
كالخرف وقول التهمة
والعجم في النسب عرف
فيعتبر يحمل على غير ما
ذكره ما مر كقديم بنى

اسرائيل وكذا ما قيس بذلك من اعتبار عرفهم في الحرف ايضا يتعين محله على غير ما يأتى عنهم من انه رفيع او دنى والا
لم يعتبر بعرف لهم ولا لعرفهم خالف ما ذكره الائمة لانهم اعلم بالعرف ره بعد ان عرفوه وقرروه لا نسخ فيه (و) راجعها (عفة) عن الفسق
فيه وفي آياته (فليس فاسق) ولو ذمنا فاسقا في دينه أى على ما مر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليست في نسخ الشرح التى بايدينا اه من هامش

ولا بن احدهما وان سفل (كفو عفيفة) او سنية ولا محجور عليه بسفه كفور شديدة كما جزم به بعضهم وذلك لقوله تعالى افن كان مؤمنا
كن كان فاسقا لا يستونون وغير الفاسق ولو مستورا كفو لها وغير مشهور بالصلاح كفو المشهورة به وفاسق كفو لفاسقة مطلقا لان زاد
فسقه او اختلف نوع فسقهما كما بحثه الاسنوي لكن نازعه الزركشي قال كانهم لم (٢٨١) يفصلوا بعد الاشتراك في دئامة الحرفة او

النسب ورد بظهور الفرق
ويجوز ذلك في مبتدع
ومبتدعة (و) خامسها
(حرفة) فيه او في احدهم
آبائه وهي ما يتحرف به
اطلب الرزق من الصنائع
وغيرها وقد يؤخذ منه ان
من باشر صنعة دينية لاعلى
جدة الحرفة بل لنفع المسلمين
من غير مقابل لا يؤثر ذلك
فيه وهو محتمل ويؤيد ما ياتي
ان من باشر نحو ذلك اقتداء
بالسلف لا تنخرم به برواه
(فصاحب حرفة دينية)
بالهزم والماد وهي مادات
ملاسته على انحطاط المروءة
وسقوط النفس قال المتولي
وليس منها نجارة بالنون
وخبارة وقال الرويانى يراعى
فيها عادة البلد فان الزراعة
قد تفضل التجارة في بلد وفي
بلد آخر بالعكس وظاهر
كلام غيره ان الاعتبار في
ذلك بالعرف العام والذي
ينجيه ان مافصولا عليه لا يعتبر
فيه عرف كما روينا لم ينصوا
عليه يعتبر فيه عرف البلد
وهل المراد بالبلد العقد او بلد
الزوجة كل محتمل والثاني
اقرب لان المدار على عارها
وعدمه وذلك انما يعرف

ظاهر كالشيعية والرافضة او قول هذا باعتبار زمنه والافضل من سلم منهم في زمننا من تذف سيدتنا عائشة
وتكفير والدها الصديق الا كبر رضى الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا
بحيث يجهل انتسابه اليه او لانه لا تعبير حينئذ ام سيد عمر وياتى منه ان الاقرب الثانى (قوله لقوله تعالى
افن كان مؤمنا الخ) كذا استدلووا بهذه الآية وفيه نظر لانها في حق الكافر والمؤمن ام معنى (قوله
كف لها) اى للعفيفة (قوله مطلقا) اى سواء كان فسقهما بزنا او شرب خمر او غيرهما عرش ورشيدى
(قوله الان زاد الخ) خلافا للمعنى عبارة ثانياها ان الفاسق كف. للفاسقة مطلقا وهو كذلك وان قال في
المهمات الذى ينتجه عند زيادة الفسق او اختلاف نوعه عدم الكفاءة كافى العيوب ام (قوله ويجزى ذلك)
اى قوله الان زاد فسقه الخ ام عرش (قوله وخامسها) الى قوله وقضية في النهاية الا قوله وخبارة فانها
ابدلته بتجارة التامو قوله والذى ينتجه الى وهل (قوله ما يتحرف به) يعنى عمل ملازم عليه عادة (وقد يؤخذ
منه) اى من التعريف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمدا عرش (قوله ان من باشر نحو ذلك) اى
وان كان يعرض ام عرش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير ام عرش (قوله مادات ملاسته الخ)
اى كملابسة الفاذرات ام معنى (قوله منها) اى من الحرفة الدينية (قوله وقال الرويانى الخ) معتمدا
عرش عبارة للمعنى وذكر في الحلية انه تراعى العادة في الحرف والصنائع فان الزراعة الخوذ كرفي البحر نحوه
ايضا وجزم به الماوردى وينبغى كما قال الاذرى الاخذ به ام (قوله لا يعتبر فيه عرف) اى لا عرف البلاد
ولا العرف العام (قوله كما عرف) اى انفا قيل قول الماتن وعفة (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال عرش اى
فلما وجب الولي في بلد ووليت في بلد اخرى فالعبرة ببلد الزوج لا ببلد العدة (قوله اى التي بها الخ) قضيته
اعتبار بلد العدة وان كان يجتهدا لعارض كزيارة وفيها العود الى وطنها وينبغى خلافه ام عرش
عبارة السيد عمر قوله اى التي هي بها حالة العدة ان كان المراد التي هي بها على وجه التوطن فواضح وان كان
المراد ولو غريبة بها على عزم العود بلدها فشكل مخالف لما قبله سم فلانخص من كلام الفاضل المحشى ان
الاولى ترك هذا التفسير الموهوم ام (قوله هو وابنه) الى قول الماتن وراعى في المعنى (قوله وان سفل) هل هو على
اطلاقه او محله المالم تقطع نسبته اليه بحيث لا يعتبر به عرفا فيه فظاهر ما مر فاند كراه سيد عمر اى والاقرب
الثاني كما ياتي منه (قوله لقوله تعالى والله الخ) وجه الاستدلال به ما يفهمه من ان اسباب الرزق مختلفة فبعضها
اشرف من بعض ام عرش (قوله بضدهما) اى بذل ومشفقة ام معنى (قول الماتن فكنا ناس وحجاس
وحارس الخ) ونحوهم كحائك والظاهر ان هؤلاء اكفاء بهض لبعض ام معنى (قوله لا ينافى عده الخ) قد
يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى حرفة م ورشيدى (قوله عده هنا) اى من الحرف الدينية ام عرش (قوله
لان ما هنا الخ) واجاب المعنى بانه لا يلزم من ذلك كونها صفة مدح لغيرهم الا ترى ان فقد الكتابة في حقه عاينه
الصلاة والسلام معجزة فيكون صفة مدح في حقه وفي غيره ليس كذلك ام (قوله وغاب الخ) حطاف

على ما اذا تزوجها غير سيدة ما بذن أو ولا يعلى ما لكها (قوله كما جزم به بعضهم) وافتنى به شيخنا
الشهاب الرملى (قوله كما بحثه الاسنوي) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر
(قوله وليس منها نجارة بالنون) وتجارة بالناء. شرح مر (قوله والذي ينتجه الخ) اعتمده مر (قوله
اى التي بها حالة العقد) ان كان المراد بها على وجه التوطن فواضح وان كان المراد ولو ابلت بها على عزم
العود ابلدها فشكل مخالف لما قبله (قوله لا ينافى عده هنا ما ورد الخ) قد يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - سابق)
تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو او ابنه وابنه وان سفل (كفو ارفع منه) لقوله تعالى والله فضل
بعضكم على بعض في الرزق اى سببه بعضهم بصله وبغزو وسهولة وبعضهم بضدهما (فكنا ناس وحجاس وحارس) ويطار ودباغ (وراع)
لا ينافى عده ما ورد ما من نبي الارعى انهم لان ما هنا باعبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعا بعد تلك الازمنة من التساهل في الدين وقلة المروءة

وقضيته انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باجرة أو تبرعاً ولو قيل في الاول والمتبرع ان لعل ذلك ليس عزول به عن الناس ويتاسى بالسلف لم يؤثر كما تقتضيه الاخبار الدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد (وقيم حمام) هو اباؤه (ليس كقوة بنت خياط) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة (٢٨٢) على الاصح ايس كفة والذى حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التي لم يذكر وافيها

متساوية الا ان اطر في العرف التفاوت كما مر ثم رايت ما يؤيد ما ذكرته اولا وهو ان القصاب ليس كقوة لبنت السباك خلافاً للقول (ولا خياط) كقوة (بنت تاجر) وهو من يجلب البضائع من غير تقيد بجنس منها للبيع ويظهر ان تعبيرهم بالجلب للغالب كما يدل عليه تعبيرهم للتجارة بانها تقلب المال لغرض الربح وإن من له حرفتان دنيئتين ورقيقة اعتبر ما اشتهر به ولا غلبت الدنيئة بل لو قيل بتغليبها مطلقاً لانه لا يخلو عن تغييره بهام يبعد (او يزال) وهو بائع السر (ولا هما) اي كل منهما كقوة (بنت عالم او قاض) لاقتضاء العرف ذلك وظاهر كلامهم ان المراد بينت العالم والقاضي من في آباؤها المنسوبة اليهم احدهما وان علاناهم مع ذلك تقتصر به وكلامه استواء التاجر والبزاز والعالم والقاضي وهو محتمل وفي الروضة ان الجاهل بكافي، والعالم وهو

على الصلة وقوله مر التسهل الخ بيان الموصول (قوله وقضيته) اي قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيته) الى الممن ليس في الاصل الذي عليه خطه فليحرقه سيد عمر (قوله هو اباؤه) الانسب لما قدمه ان يذكره بعد ليس ويبدل اباؤه بآبائه (قوله والمتبرع) مقتضى بحثه السابق في شرح وحرقة ان لا يقيد المتبرع بما ذكر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله في الاول) اي من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) الى قوله وكلامه استواء الخ في النهاية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على اطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذي يتجه الخ اه سيد عمر (قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) اي عرف البلدا للعرف العام حتى لا ينافيه ما مر له آفا اه سيد عمر (قوله ثم رايت الخ) عبارة النهاية ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب الخ اه (قوله اولا) اي قوله ان كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) اي ما يؤيد الخ (قوله ان القصاب) اي الجزارة ع ش (قوله كما يدل عليه تعبيرهم الخ) ويدل تعبيرهم ايضاً على ان قولهم من غير تقيد بجنس جرى على الغالب ايضاً فانظر هل هو كذلك رشدي وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتهر به الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم يبعد) اقول بل يتعين ما لم يندر تعاطيه لما جردا بحيث لا ينسب اليها ولا يعبر بها اه سيد عمر (قوله اي كل منهما) اي التاجر والبزاز (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وكلامه في المعنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) يتردد النظر فيمن في آباؤه عالم مثلاً ومن في آباؤها عالمان أو أكثر هل يكافئها أو لا اه سيد عمر وامل الثاني أقرب مما مر في شرح ونسب (قوله من في آبائهم الخ) فلو كان العالم في آباؤها اقرب من العالم في آباؤه فقياس ما مر في التفاوت بين المنسوبين الى من اسلم والى العتيق انه لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كافها كما كان المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتبها كقفاً والاقرب الاول اه ع ش (قوله وان علا) هل هو على اطلاقه او محله ما لم يبعد جدا او بعده وله شهرة كالشافعي وابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما بحيث لا يفتخر به عرفاً محل تامل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم الخ) اي واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضي لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضي الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل اه سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى والجاهل لا يكون كقوة للعالم كافي الانوار وان اوه كلام الروضة خلافاً لان العلم اذا اعتبر في آباؤها فلان يعتبر فيها بالاولى اذ اقل مراتب العلم ان يكون كالحرفة وصاحب الدنيئة لا يكفي، صاحب الشريعة اه (قوله وبحث الاذرعى) الى قوله انتهى عقبه النهاية بما نصه والاقرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحبيثة اه وقال الرشدي قوله فليعتبر الخ اي فلو كانت عالمة فاسقة لا يكافئها فاسق غير عالم خلافاً لما اقتضاه كلام الاذرعى اه عبارة سم قوله وبحث الاذرعى الخ فيه نظر بل المتجه ان من اباؤه عالم فاسق لا يكافئها من اباؤه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من اباؤه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض الصفات وسياتي ان بعضهم لا يقابل ببعض فليتامل اه سم (قوله ثم رايت) اي الاذرعى وقوله فقال الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله ففي النظر اليه نظر) بل ينبغي ان لا يتوقف في مثل ذلك اه مغنى (قوله

حرفة (قوله لو قيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضي لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضي الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل (قوله وفي الروضة الخ) الاوجه ان الجاهل لا يكافئ العالم ولا ينافي تضعيف الروضة لما نقله عن الروباني لان التضعيف للجمع موع مر (قوله وبحث الاذرعى) فيه نظر بل المتجه ان من اباؤه عالم فاسق لا يكافئها من اباؤه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من اباؤه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض

مشكل فانه يرى اعتبار العلم في آباؤها فكيف لا يعتبره فيها الا ان يجاب بان العرف يعبر بنت العالم بالجاهل ولا يعبر العالم

بالجاهل وبحث الاذرعى ان العلم مع الفسق لا اثر له اذ لا فخر به حينئذ في العرف فضلاً عن الشرع ومثله في ذلك القضاء بل اولى ثم رايت صرح بذلك فقال ان كان القاضي اهلاً فاعالم وزيادة وغير اهل كما هو الغالب في قضاة زمننا نجد الواحد منهم كقرب العبد بالاسلام في النظر اليه نظرو يحيى فيه ما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو اولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف

بخلاف الملوك ونحوهم اه وبحث ايضا وقوله غيره عن فتاوى البخوى أن فسق أمه وحرقتها الدينية تؤثر هنا أيضا لأن المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاهه لكن كلامهم صريح في رده (تنبيه) الذي يظهر أن مرادهم بالعالم هنا من يسمى عالم في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا مما سرف في الوصية وحينئذ فقضيته أن طالب العلم وأن برع فيه قبل أن يسمى عالما يكفى به الجهل وفيه وقفة ظاهرة ككفايته لبنت عالم بالأصلين والعلوم العربية ولا يبعد أن من نسب أبوها العلم بفخره (٢٨٣) عرفا لا يكافئها من ليس كذلك ويفرق بين

ما هنا والوصية بأن المدار هنا على التسمية دون ما به افتخار وهنا بالعكس فالعرف هنا غيره ثم فتأمله وإذا بحث بعض المتأخرين في حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه أن من لا يحفظه كذلك لا يكفى به بنته قال في مستلثنا لكن خالفه كثيرون من معاصريه فقالوا أنه كفو لها لا نألا نعتبر جميع الفضائل التي نصوا عليه وإنما نعتبر ما يطرد به الاختيار عرفا بحيث يعد ضده عارا بالنسبة إليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا في بعض النواحي (والاصح أن اليسار) عرفا (لا يعتبر) في بدو ولا حضر ولا عرب ولا عجم لأن المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ويفتخر به أهل المروآت والبصائر ويحجب عن الخبر الصحيح الحسب المال وامام معاوية فصعلوك بان الاول على طبق الخبر الاخر تنكح المرأة لحسبها ومالها الحديث اى ان الغالب في الاغراض ذلك وكل صلى الله عليه وسلم بيان ذم المال الى ما عرف

بخلاف الملوك الخ) أى المستولين على الرقاب (قوله وبحث أيضا) الى قوله لكن كلامهم في النهاية وعبارته والوجه كما بحثه ايضا الخ (قوله تؤثر فيها الخ) والوجه عدم النظر الى الام اه معنى (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة النهاية وإن كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر اه سم (قوله الذى يظهر الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فنأبوها نحوى او اصولى مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا ينضبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله ككفايته اى الجاهل اه سم (قوله بالاصلين) اى اصول الدين واصول الفقه وقوله والعلوم العربية اى كالتحوى والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيره من العلوم الاثني عشر (قوله واذا بحث الخ) اثنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واقروه لده في الشارح رحمهم الله تعالى لكن في بعض البلاد يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى الثاني بنت الاول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها اه سم والظاهر أن محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا ينسحق كجاية العكس اه سيد عمر (قوله لا يكفى به بنته) ومثل ذلك من يحفظ نصفه بالقرآن السبع لا يكفى مائة من يحفظه كله واحدة او يحفظه بقراءة ملفقة وكما يعتبر حفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والقاضى اه ع (قول المتن والاصح أن اليسار الخ) وعليه لوزوجها وليها بالاجبار بمسرح بحال صداقها عليه لم يصح النكاح كما رو ليس مبنيا على اعتبار اليسار كما قاله الزركشى بل لانه يتنكحها فقو كالتزوج بها من غير كف ولا يعتبر الجمال والبلد قال في الروضة وليس البخل والكرم والطول والقصر معتبر اقل الا ذرعى وفيما اذا افرط القصر في الرجل نظر وينبغي أن لا يجوز الاب تزويج ابنته من هو كذلك فانه مما تعير به المرأة نهاية ومعنى قال ع ش قوله وليس البخل الخ معتمد وقوله مما تعير به المرأة اى ومع ذلك لو وقع صح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله عرفا) الى المتن في النهاية الا قوله فان قلت الى والثاني (قوله وحال حائل) اى نازل متغير وزائل قال ع ش هذا المعاطيف مفاهيم مختلفة يمكن المراد منها واحد اه (قوله وطود) اى جبل اه ع ش (قوله فصعلوك) كصفر والفقير اه قاموس (قوله بان الاول) اى خبر الحسب المال (قوله من الدنيا) اى الزائدة على قدر الحاجة اه ع ش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفترخ به الخ (قوله لانه) اى ذم الدنيا (قوله وتواصى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله وسيلة للخير الخ) نشر مشوش

الصفات وسيأتى أن بعضها لا يقابل بعض فليتأمل (قوله لكن كلامهم صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر (قوله الذى يظهر ان مرادهم بالعام هنا الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فنأبوها نحوى او اصولى مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا ينضبط وان العالم بالثلاثة أو بعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم أو بعضها وخلا عن بقية العلوم مر (قوله ككفايته) اى الجاهل (قوله واذا بحث بعض المتأخرين الخ) اثنى بذلك

من الكتاب والسنة في ذمه لاسما قوله تعالى ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوثهم سفقا من فضة الى قوله وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحمى عبده المؤمن من الدنيا كما يحمى أحدكم مريضه من الطعام والشراب لوسويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ماسق كافر امنها شربة ماء من ثم قال الامثلة لا يكتفى في الخطبة لاقتصار على ذم الدنيا لانه مما تواصى عليه منكر والمعاد ايضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وإنما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشر

ومن ثم كثرت أحاديث بدمه وأحاديث بمذحه ومحملها ما تقرر وهذا يناق في ما ذكرت قلت لا يتأف به لأن القصد أنه لا يمدح من حيث ذاته فلا افتخار به شرعا وهو مقدم على الافتخار به عرفا والثاني تصح بما يبعد عن فامنفرا وان لم يكن منفرا شرعا كما مر أول الباب في مبحث الخطبة فاندفع بهذا ما للاذرعى وغيره هنا (و) الاصح (أن بعض (٢٨٤) الخصال لا يقابل ببعض) فلا يكفى في معيب نسب سليمة ذنبه ولا يعمى عفيف عربية

فاسقة ولا فاسق حر عفيفة عتيقة ولا فن عفيف عالم حرة فاسقة ذنبية بل يكفى صفة النقص في المنع من الكفاءة اذا الفضيلة لا تجبرها ولا تمنع التعبير بها (وليس له تزويج ابنة الصغرى) لانه مامون العنت قال الزركشى قد منع هذا في المراهق لان شهوره اذ ذاك اعظم فان قيل فعله ليس زنا قيل وفعل المجنون كذلك مع انهم جوزوا له نكاح الامة عند خوف العنت فهلا كان المراهق كذلك اهـ ولك رده بان وطء المجنون يشبه وطء العاقل انزلا ونسبا وغرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وادعاء ان شهوره اذ ذاك اعظم ممنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوى وهو انعقاد المني (وكذا معيبة) بغيث ثبتت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف الغبطة وكذا عيما وعجوز ومقطوعة طرف كافي الام واعتمده البلقيني والاذرعى ونقله عن خلافت من الائمة وانما يصح تزويج المجبرة من نحو اعمى كما مر لانه كفؤ وايس المدار في نكاحها الا عاياه اذا الملحظ ثم العاروهنا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أى من الحثيثين (قوله ما ذكرت) أى من ذم المال قال السكرى اراد به قوله ولا يفتخر به الخ اهـ (قوله وهو مقدم الخ) قد يمنع بما قدمه من قاعدة ما ليس للشرع فيه عرف يحكم فيه بالعرف العام (قوله والثاني تصح الخ) عطف على قوله الاول اهـ سم (قوله فاندفع بهذا الخ) فيه نظر (قول المتن ابنة الصغرى الخ) بخلاف المجنون يجوز تزويجه بها بشرطه نهاية ومعنى (قوله لان شهوره) أى الصغير وقوله اذ ذاك أى حين كونه مراهقا (قوله فعله) أى المراهق (قوله جوزوا) أى للاب له أى لانه المجنون متعلق بقوله نكاح الامة (قوله رده) أى قول الزركشى أو قياس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم ينشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشا الشهوة بل الامر بالعكس كذا افاده المحشى ولا يخفى ما فى كل من يحثيه من الوهن مع ما فى الاول من منع السند فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله بغيث) الى الفصل في النهاية والمغنى (قوله يثبت الخيار الخ) أى كالبرص كما في المغنى والمجنون كما في الرشيدى (قول المتن على المذهب) وقطع بعضهم بالبطالان في تزويجه الرقاء والقرناء لانه بذل مال في وضع لا ينتفع به نهاية ومعنى (قوله وكذا عيما الخ) عبارة النهاية والمغنى وان زوج المجنون او الصغير عجوزا او عيما او قطعا او الصغيرة بهرم او اعمى وانقطع فوجهان اصحهما كما قاله البلقيني وغيره وعدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمة ذلك عليه اهـ بحذف قال سم بعد ذكر ماوافق ذلك عن الروض مع شرحه مانعه ثم قال في الروض والخصى والخنثى غير المشكل كالاعمى اهـ

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في تزويج المحجور عليه) أى وما يتعلق به كزوم مهر المثل اذا نكح بلا إذن ووطى غير رشيدة اهـ ع (قوله المحجور عليه) أى مجنون او صغير او فليس او سفه او ورق

شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لكن في الارياق يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى. الثاني بشت الاول وقديتجه خلاف ذلك وانه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالحرقة وبعض الخصال لا يقابل بعضها (قوله والثاني) عطف على قوله الاول (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذ لم تنشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشا الشهوة بل الامر بالعكس (قوله وكذا عيما وعجوز ومقطوعة طرف الخ) قال في الروض وان زوج المجنون او الصغير لعجوز او عيما او قطعا لاطراف او بعضها والصغيرة بهرم او اعمى وانقطع فوجهان قال في شرحه صحيح منهما البلقيني وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانه انما يزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصحيح الصحة في صورة الصغيرة وهذا هو الوجه لكن يظهر حرمة ذلك عليه اخذا بما مر في شروط الاجبار شرح مر لان وليها انما يزوجهما بالاجبار من الكفو وكل من هؤلاء كفؤ فالماخذ في هذه وما قبلها مختلف ثم قال في الروض والخصى والخنثى غير المشكل كالاعمى اهـ (قوله يثبت له الخيار كما صرحا به) فيزاد ثبوت الخيار له بنحو الحرقة على ما يأتى في الخيار مر

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في المتن لا يزوجه مجنون صغير) قال في الروض ولا يزوجه معفى عليه تنتظر إفاقته قال في شرحه عبارة الاصل اما المغلوب على عقله بمرض فنتظر إفاقته فان لم تنو قع إفاقته

المصلحة ولان تزويجهما يفيد ما تزويجه يغرمه فاحتيط له أكثر (وعجوز) تزويجه (من لا تكافئه ببعض الخصال في الاصح) اهـ لان الرجل لا يتغير باستفراش من لا تكافئه على أنه اذا بلغ ثبت له الخيار كما صرحا به (فصل) في تزويج المحجور عليه (لا يزوجه مجنون صغير) أى لا يجوز ولا يصح تزويجه اذ لا حاجة به اليه حالا وبعد البلوغ لا يدري حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده

ونقل ابن الرفعة عن ابن داود واقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يتجه في مراهق لانه (٢٨٥) في النظر كبايع كأم ثم راي الزركشي ذكر

أعم منه فقال قضية قولهم لا مجال للحاجة تعهده وخدمته فان للاجنيبات ان يقمن بها ان هذا في صغير لم يطلع على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه الحاجة الخدمة اه (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير) أى بالغ لانه يغرم المهر والنفقة (الا الحاجة) لشيء عما مر في مبحث وجوب تزويجه فيزوجه ان اطبق جنونه كما مر ثم مع ما خرج به الاب فالجد فالسلطان وكولاية ماله اذا علم ان تزويجه للحاجة (فواحدة) يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها وفرض احتياج اكثر منها نادرا فلم ينظروا اليه لكن ياتي في المخيل انهم نظروا لحاجته مع ندرتها وبه يتأيد بحث ان الواحدة لو لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته وكالمجنون مخبل وهو من بعقله خلل وباعضائه استرخام ولا يحتاج للنكاح غالبا ومغلوب على عقله بنحو مرض لم يتوقع افاقته منه (وله) اى الاب فالجد (تزويج صغير عاقل) غير مسموح (اكثر من واحدة) ولو اربعا ان رآه مصلحة لان له من سعة النظر والشفقة

اه حلي (قوله جواز تزويجه) أى المجنون للخدمة وإنما يتجه الخ منع تزويجه للخدمة مطلقا مراهق وهو أى المنع مطلقا ظاهر صنيع المغنى (قوله كاسر) اى في اول الباب (قوله ثم راي الزركشي الخ) عبارة النهاية وقول الزركشي ان قضية الخ منوع اه (قوله اعم منه) اى من المراهق (قوله تعهده الخ) اى المجنون من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله فان للاجنيبات ان يقمن الخ) ولولم توجد اجنبية تقوم بذلك لعل يزوج للضرورة او لاندرة فقد من فيلحق ذلك بالاعم الاغلب فيه نظر وقضية اطلاقهم الثاني اه عرش (قوله ان هذا) اى قولهم لا يزوج مجنون صغير (قوله اما غيره) اى من يظهر على ذلك اه عرش (قوله اما غيره فيلحق بالبالغ الخ) هذا منوع شرح مراهق سم (قوله اى بالغ) الى قوله لكن ياتي في النهاية (قوله لشيء) الى قوله او باعضائه في المغنى (قوله لشيء عاقل) عبارة النهاية والمغنى الا الحاجة للنكاح حاصلة حالا كان تظهر رغبته في النساء بدوران حوله ونعلقه بهن او مالا كتوقع شفائه باستفراغ مائه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك او بان يحتاج الى من يخدمه ويتعمده ولا يجدي محارمه من يحصل به ذلك وتكونه وثنة النكاح اخف من ثمن امة وتقدم انه يلزم المجرى تزويج مجنون ظهرت حاجته من مزيد ايضاح اه قال عرش قوله بشهادة عدلين اى او واحد كما قدمه اه وتقدم ما فيه (قوله مع ما خرج به) عبارة النهاية والمغنى اى لو كان متقطع الجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا بد ان يقع العقد حال الافاقة فلو جن قبله بطل الاذن اه (قوله الاب الخ) فاعل فيزوجه (قوله فالسلطان) وظاهر كلاهما ان الوصى لا يزوجه وهو الراجح نهاية ومغنى وياتي في الشارح الجزم بذلك (قوله فالسلطان) اقول لاشبهة ان المراد به ما يشمل الامام ونوابه والقاضى وخطاه واما يتردد النظر في قيم اقامه القاضى عليه للنظر والتصرف في اموره هل يزوجه نظر السكونه نائب عن القاضى او لا يزوجه لانه يشبه الوصى في ان تصرفه خاص وظاهر ان محل التردد حيث لم يعين له القاضى تزويجه بالخصوص ولا ياتي في ما بحثه الشارح رحمه الله تعالى فيما مر ان النائب الخاص كالعام فليتام ذلك وليحرراه سيد عمر (قول المتن فواحدة بالنصب) اى يزوجه الاب الخ ويجوز الرفع اى فواحدة يزوجه اه مغنى (قول المتن فواحدة) اى ولو امة بشرطه براسى اه سم (قوله لاندفاع الحاجة بها) قد يقال ان كان الحاجة للنكاح لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه مراهق ويوجه بان من شأن الواحدة ان تكفي حاجة للنكاح وليس من شأنها ان تكفي للخدمة اه سم (قوله بحث ان الواحدة الخ) اعتمده المغنى لانه يتجه به الا عفاف ويتجه مثله في المجنون وقد اشار اليه الراغبى في الكلام على السفيه مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرعى رايته في وصايا الام انه لا يجمع له بين امراتين ولا جارتين للوطء وان اتسع ماله لان تسقم ايتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح او يتسرى اذا كان ماله محتملا لذلك اه والظاهر انه الوجه خدمت او برصت او جنت جنونا يخاف منه عليه كان الحكم كذلك اى يجوز جمعه بين اثنين واما الامة لاذلم تسكن ام ولد فتبايع وقد لا تسكن الواحدة ايضا للخدمة فيزاد بحسب الحاجة اه قال عرش قوله بحسب الحاجة اى وله التمتع بما زاد ايضا اه (قوله لولم تعفه الخ) اى المجنون (قوله اى الاب) الى قوله ولو يؤخذ في المغنى الى قوله بان ولاية الاجبار في النهاية (قوله اى الاب فالجد) لا وصى ولا قاض اه مغنى (قوله غير مسموح) اما الصغير

فكالمجنون اه (قوله ونقل ابن الرفعة عن ابن داود واقره جواز تزويجه) اى المجنون للخدمة (قوله واما يتجه الخ) منع تزويجه للخدمة مطلقا مراهق (قوله فيلحق بالبالغ الخ) هذا منوع شرح مراهق (قوله كأم ثم راي الزركشي الخ) عبارة ثم اما اذا انقطع جنونهما اى المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يفيقا واذناو تستمرا فاقتهما الى تمام العقد كذا اطلقوه الخ اه (قوله فالسلطان) دون الوصى مراهق (قوله فواحدة) ولو امة بشرطه مراهق (قوله يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها الخ) قد يقال ان كانت الحاجة للنكاح لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه ويوجه بان من شأن الواحدة ان تكفي حاجة للنكاح وليس من شأنها ان تكفي للخدمة

ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح ويؤخذ من نظرهم للشفقة ان من بينه وبين ابنه عداوة ظاهرة

لا يفعل ذلك وهو نظير ما مر في المجزئة إلا أن يفرق بان ولاية الاجبار اقوى لثبوتها مع الرشد مع ايقاعه لها بسببها انما لا يمكنها الخلاص منه في
الانثناء لان العصمة ليست بيدھا فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وان كان اشتراط الكفاءة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية
المال (ويزوج) جواز (المجنونة) انطبق جنونها نظير ما مر (ابا وجد) ان فند الاب او انتفت ولايته (ان ظهرت مصلحة) كزيادة مهر
او قضية تقييده كغيره بالظهور انه لا يكتفى (٢٨٦) اصل المصلحة والظاهر خلافه اخذنا من في التصرف في مال اليتيم إلا ان يفرق بنحو ما

تقرر (ولا يشترط الحاجة)
الافى الوجوب كما مر بخلاف
المجنون لان تزويجه يغرمه
(وسواء) في جواز تزويج
الاب فالجد المجنونة للمصلحة
(صغيرة وكبيرة ثيب وبكر)
بلغت مجنونة او عاقلة ثم
جنت لانه لا يرجى لها حالة
تستأذن فيها والاب والجد
لها ولاية الاجبار في الجملة
(فان لم يكن) للصغيرة
المجنونة (اب وجد لم تزوج
في صغرها) ولو لنبطة اذ لا
اجبار لغيرهما ولا حاجة في
الحال (فان بلغت زوجها)
ولو ثيبا (السلطان) الشامل
لمن مر (في الاصح) كايلى
مالها ويسن له مراجعة
اقاربها ولو نحو خال واقارب
المجنون فيما مر تطيبيا
لقلوبهم (للحاجة) المار
تفصيلها (للمصلحة) كنفقة
ويؤخذ من جعل هذا مثالا
للمصلحة ان الفرض فيمن
لها منفق او مال يغنيها عن
الزوج وإلا كان الاتفاق
حاجة اى حاجة (في الاصح)
وسياتى ان الزوج ولو معسرا
يلزمه اخدام نحو المريضة
مطلقا وغيره ان خدمت
في بيت ايها وبتردد النظر

الممسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني نهاية ومعنى قال عش قوله غير ممسوح
ظاهره ولو لم يجبو بالوخصيا اه وانظر ما الفرق بين المسسوح وبين المجهوب والخصى (قوله لا يفعل ذلك
وهو الخ) معتمد اه عش (قوله إلا ان يفرق بان الخ) عبارة عش بامكان تخلص الصغير من ضرر
الزوجة اذ الم تلق به بعد كاله ولا كذلك المرأة (قوله اقوى لثبوتها الخ) قد يقال اذا اثرت العداوة
الظاهرة في الاقوى فلا تؤثر في الاضعف بالاولى وقد يجاب بان عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية
الاجبار لان العداوة مانع وبينهما فرق دقيق هو بالتأمل تحقيق فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله مع
ايقاعه) اى الولي المجبر لها اى المرأة بسببها اى الولاية (قوله في الانثناء) اى انثناء النكاح ودوامه (قوله قد
يغني الخ) قد يقال ان كانت مهلة كما هو الظاهر فليس فيه كبير جدوى او كلية فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه
سيد عمر اى عدم العداوة الظاهرة (قوله بخلافه هنا الخ) لعل الانسب بخلاف الولاية هنا وفي المال اى قلمها
ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله جواز) الى قول المتن في الاصح في النهاية لا قوله إلا ان يفرق بنحو ما تقرر
(قوله وقضية تقييده الخ) قد يكون المراد بالظهور الاطلاع فلا يقتضى ما ذكر اه سم (قوله بنحو ما تقرر)
اى انفا (قوله الا فى الوجوب) الى قول المتن للمصلحة في المعنى لا قوله واقارب المجنون فيما مر (قوله بلغت
مجنونة الخ) ظاهر اطلاقهم ولو كان جنونها بسقى دواء مجننا اه سيد عمر (قوله لانه لا يرجى لها حالة الخ)
اى فلوزوجها في هذه الحالة ثم اقامت لم يضرك في صحة النكاح ولا خيار لها كما بان اه عش (قوله ولا حاجة
في الحال) هذا ظاهر في حاجة الوطاء لكن تقدم في مبحث وجوب تزويج المجنونة الكبيرة وباتى انفا ايضا
ان من الحاجة فيها الاحتياج للبره والنفقة فهلا جاز بل لزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا
قدمنا عن البغوى والرشيدى في مبحث الوجوب وعبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال اى للمجنونة في
صغرها الى النكاح اعدم احتياجها الوطاء وان احتاجت للنفقة ولا منفق او احتاجت للخدمة ولا خادم هذا
ظاهر كلامهم اه (قوله لمن مر) اى من القاضى ونوابه اه عش (قوله تطيبيا لقلوبهم) ولا نهم اعرف
بمصلحتها ولهذا قال المتولى برأى جميع حتى الاخ والعلم الام والخال نهاية ومعنى (قوله المار تفصيلها)
عبارة المعنى للنكاح بظهور علامة شهورها او توقع شفائها بقول عداين من الاطباء اه (قوله مطلقا) اى
خدمت في بيت ايها ولا (قوله وغيرها) اى غير المريضة (قوله وان كانت) الا خصر الاوضح حذف ان
(قوله وإذا زوجت) اى سواء زوجها الولي المجبر والسلطان (قوله تتخير) اى في فسخ النكاح وفاقا
للتناهي والمعنى (قوله لبلوغه الخ) وقوله او طرو الخ اعتمد هذا التعميم النهائية والمعنى (قوله جنسه) اى جنس
الحجر الذى اضيف اليه الدوام (قوله او طرو الخ) عطف على بلوغه (قوله كيلا يغني) الى التنبيه في النهاية

(قوله في المتن تزوج المجنونة أب اوجد) اى وان طرأ جنونها بعد البلوغ كما بانى وقال في الروضة فرعى
المجنونة اوجه الصحيح ان الاب والجد عند عدمه يزوجها سواء كانت صغيرة او كبيرة بكر ام ثيبا الى ان قال
وسواء التي بلغت مجنونة ثم من بلغت عاقلة ثم جنت بناء على ان من بلغ عاقلا ثم جن فولاية ماله لا يبره وهو الاصح
وان قلنا انها للسلطان فكذا التزويج (وقضية تقييده كغيره بالظهور انه لا يكتفى) قد يكون المراد بالظهور
الاطلاع فلا يقتضى ما ذكر (قوله والظاهر خلافه) اعتمد مر ايضا (قوله حيث) ينبغى رجوعه لا قرار

في المجنونة هل هي كالمریضة او لا وحيث نزلوا احتج لا اخدام المجنونة قولم تندفع حاجتها الا بالزواج اتجه ان السلطان تزويجها
لحاجة الخدمة ان جعلناها كالمریضة وان كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما تزوج المجنون لحاجة الخدمة فيما مر بل هذا اولى لوجوب
الخدمة هنا لانهم واذا زوجت ثم افاقت لم تتخير وقضية كلامه ان الوصى لا يزوجه والمعتد لقصرو ولايته وبفارق السلطان (وهن حجر عليه
بسفه) لبلوغه سفيها والحجر في هذا بمعنى دوامه وان اختلف جنسه فانه لا يحتاج لانثائه او طرو وتبذير عليه بعد رشده ولا بد في هذا من انشاء حجر
والاصح تصرفه منه نكاحه وان قلنا بانه لا يزوجه ولبته لان ولاية الغير يحاط لها بالاحتياط لصرف النفس (لا يستقل بنكاح) كى لا يفنى

الا قوله فالجدد الى ويشترط (قوله ولا يصح اقرار وليه الخ) قضية اطلاقه وتقييد ما ياتي ان الحكم هنا كذلك وان قيل له الولي باذنه فليحرر اه سيد عمر فجعل الحشية الاتية قيد الاقرار السفية فقط وقال سم واقره الرشيدى بذني رجوعها لاقرار الولي ايضا اه وفيه وقفة ظاهرة الا ان يراد برجوعها رجوع نظيرها وتردد عش فقال مانصه قوله ولا يصح اقرار وليه الخ ظاهره وان سبق من السفية اذن للولي في تزويجه قياس ماذ كره في السفية ان محل عدم القبول عند عدم اذن السفية لوليها ان اريد ضمير فيه من قوله حيث لم ياذن له فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كما هو الظاهر انجما ذكره اه وعقبه الرشيدى بقوله وما في حاشية الشيخ من جواز رجوع ضمير فيه للاقرار ففيه وقفة من حيث الحكم اه فانفق سم وعش ورشيدى على تقييد مسألة اقرار الولي ايضا اخلافا للسيد عمر (قوله فيه) اي في النكاح وقال عش اي في الاقرار اه وقد مر ما فيه (قوله) وانما يصح اقرار المرأة اي السفية كما مر اه سيد عمر (قوله النكاح باذنه) هل يشترط اذن الولي له بالاذن اخذ من قوله لصحة الخ او لا وبفرق بانه يختلط في العقد الذي هو المقصود بالذات مالا يحاط في تابعه الاذن ومن ثم اجزافيه السكوت في بعض الصور ولم يحجز النطق في ذاك في بعض الصور كالكناية محل تأمل اه سيد عمر (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه اي السفية للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه اي اذن السفية لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهي صريحة في الاشتراط والتوقف لكن ظاهر صنيع المغني وشرحي الروض والمنهج عدم الاشتراط وسياتي عن سم عند قول الشارح لما مر من صحة عبارته الخ انه الظاهر اه (قوله في الاول) اي من بلغ سفيا اه سم (قوله الاب فالجدد) اي ان كان له اب اوجد والا فتزويجه الى القاضي او نائبه كذا في الانوار اه كردي عبارة شرح المنهج المراد بالولي هنا الاب وان علانم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه (قوله فرصى اذن له الخ) وفاقا لظاهر المغني (قوله وفي الثاني) اي من طرأ تبذيره اه سم (قوله ويشترط) الى قوله من التسرى او التزويج في المغني (قوله بنحو ما مر الخ) ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض ينشأ عنه حدة توجب عدم حسن التصرف او غير ذلك كحرارة تشامن عدم است فراغ المني وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اه عش (قوله ثلاث زوجات الخ) يقتضى انه لا يزوج بعد تطليق امرأتين ويزوج بعد تطليقتين وعليه فا الفرق فيلحرر اه سيد عمر ولعل

الولي ايضا (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع (قوله وولي في الاول) اي من بلغ سفيا (قوله الاب فالجدد) فرصى اذن الخ عبارة شرح المنهج والمراد بوليها هنا الاب وان علانم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه وفيه تصريح بان السلطان يزوج في الاول بعد الاب وان علا (قوله فرصى اذن له في التزويج) لو كان الوصى انثى لم بات قوله او يقبل له الولي كما هو ظاهر واعلم انه ليس في الكلام ايضا من زوج الشيب البالغة التي طرأ سفها بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجدد الخ وان ولاية القريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيما بين الرشيدة ومن حجر عليها بعد بلوغها رشيدة (قوله وفي الثاني) اي من طرأ تبذيره القاضي او نائبه عبارة الناشرى اما اذا طرأ اي السفه او عياد الحجر عليه فامر تزويجه منوط بالسلطان كما ذكر في باب الحجر وفيه على قولنا وولي الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه في السفية بزوجه الحاكم مع وجود ابها وان كانت بكرا انتهى وقوله وان كانت بكرا تقدم رده في شرح قوله وللأب تزويج البكر وقياس البكر الثيب فليحرر (قوله فان كان مطلقا الى قوله سرى امة) قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاصحاب اي حتى ابن سريج لانه من يوافق على هذه المسئلة على بطلان الدور في المسئلة السريجية كما اوضح ذلك الناشرى في نكته اتم ايضاح انتهى واقول غايه ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة التسرى وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضى موافقته على وجوبه ايضا بل يجوز عنده ارتكاب طريق التعليق المانع من وقوع الطلاق وعدم تصريجه هنا بذلك لا يقتضى عدم صحته عنده على ذلك ولعمري ان هذا في غاية الظهور

ماله في مؤنه ولا يصح اقرار
ولي عليه به ولا اقراره هو
حيث لم ياذن له فيه وليه
وانما يصح اقرار المرأة لانه
يفيدها ونكاحه يفرسه
(بل يتكح باذن وليه او
يقبل له الولي) النكاح باذنه
لصحة عبارته فيه بعد اذن
الولي وولييه في الاول
الاب فالجدد فرصى اذن له
في التزويج على ما في العزيز
لكنه ضعيف وان اطلال
السبكي وغيره في اعتماده
وفي الثاني القاضي او نائبه
ويشترط حاجته للنكاح
بنحو ما مر في المجنون ولا
يكتفى فيها بقوله بل لا بد من
ثبوتها في الخدمة وظهور
قرائن عليها في الشهوة ولا
يزوج الا واحدة فان كان
مطلقا بان طلق بعد الحجر
او قبله كما هو ظاهر ثلاث
زوجات او ثنتين

وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة (٢٨٨) علي الاوجه. يرى امة فان تضجر منها ابدلت ولا يزا دله على حليلة وان اتسع ماله نص عليه

نعم باقى هنا ما مر في المجنون
والذى يتجه انه يتعين الاصلح
من التيسر او التزويج
ما لم يرد التزويج بخصوصه
لان التحصين به اقوى منه
بالتيسر (تنبيه) ظاهر
كلهم هنا ان المطلق
يسرى وان تكرر طلاقه
لعذر لكنهم ذكر وافي
الاعفاف ان الاب اذا طلق
لعذر ابدل زوجة اخرى
وظاهره انه لا فرق بين تكرر
ذلك وعدمه فيمكن ان يقال
بظنيره هنا ويمكن الفرق
بان الاب قوى العقل فيذكر
العذر على حقيقته غالبا
وهذا ضعيفه فلا يعد ان
يتخيل ما ليس بعذر عذرا
نعم ان فرض ظهور العذر
بقرائن قطعية عليه اتجه
تساوى البابين وظاهر
كلهم ثم انه اذا طلق لغير
عذر ولو مرة لا يبدل
يسرى فيحتمل بجيئه هنا
ويحتمل الفرق بان المأون
ثم على الغير فضيق على الاب
اكثر منه على السفية لان
المأون من ماله (فان اذن له)
الولى (وعين امراة) تليق
به دون المهر (لم ينكح
غيرها) فان فعل لم يصح ولو
بدون مهر المعينة بخلاف
مالوعين مهر فتنكح بازيد
منه او انقص لانه تابع
(وينكحها) اى المعينة
(بمهر المثل) لانه المراد الشرعى
(او اقل منه) لان فيه رقعا
به (فان زاد عليه فالشهور

الفرق ظهور نسبة القصور اليه في الاولى دون الثانية (قوله) وكذا ثلاث مرات اى متفرقة على ما يفيد قوله
مرات اه عش (قوله ابدلت) اى حيث امكن فان تعذر ذلك مالعدم من يرغب فيها لا مقام بها او
لصيرورتها مستولدة فقياس ما سرفيمن سقمت ان يضم معها غير هامن امراة او امة اه عش (قوله نعم
الخ) استدراك على قوله ولا يزا دالخ (باقى هنا الخ) عبارة المغنى فان لم تعفه واحدة زيد ما يحصل به الاعفاف
كامر في المجنون اه (قوله ما في المجنون) اى من ان الواحدة لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر
 حاجته (قوله) والذى يتجه الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه لا يسرى ابتداء وينبغي كاقال في المبهات
جواز الا من كان كافى الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة اه (قوله لان التحصين به الخ) اى العفة به عن
الاجنبيات ولا يمكن ينظر ما وجهه فان السرية ربما كانت اجمل من الحرية وذلك اقوى في تحصيل العفة عن
الاجنبيات وقد يقال المراد بكون التحصين به اقوى انه تحصل به صفة كمال بالنسبة لغيره كثيوت الاحصان
المميز له عن التيسر اه عش (قوله وان تكررا الخ) الاولى وان كان تكررا الخ (قوله بين تكرر ذلك)
اى الطلاق لعذر (قوله هنا) اى فى السفية (قوله) ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية
اه سم وقد يقال فى قول الشارح غالبا اشارة الى جملة بالاعم الاغلب (قوله فلا بعد) وفى اصله بخطه
بعد وما هنا اقمده سيد عمر (قوله ثم) اى فى الاب (قوله الاولى) الى قوله ووقع هنا فى النهاية (قول المأون
وعين امراة) اى بشخصها او نوعها كنزواج فلانة او من بنى فلان اه معنى (قوله تليق به) انظر هل هو قيد
وقضية ماسند كره عن عش عند قول المأون من تليق به انه قيد فلو عين غير لثقة فتكبحها لم يصح فليراجع
(قوله دون المهر) اى قدره وان عين عينا يجعله منها اخذا بما ياتى فى شرح قول المصنف من المسمى (قول
المأون لم ينكح غيرها) قال ابن ابي الدم وما تقرر من تعيين المرأة لم يحول على ما اذا لحقه مغارم بسبب الخلفة فلو
عدل الى غير ها وكانت خير امن المعينة نسبها وجمالها ودنيا ودونها مهر او نفقة فينبغي الصحة قطعاً كالمهر
فتنكح بدونه انتهى وهذا ظاهر نهية ومعنى قال عش قوله ودونها مهر او نفقة قضية انها لو سوات المعينة
فى ذلك او كانت خير امنها نسباً وجمالاً ومثلها نفقة ومهر المصالح نكاحها هو قريب فى الاول لانه لم يظهر فيه
للخالفه وجه دون الثانى لانه يكفى فى مسوغ العدول مزيد من وجه وباقى مثله فيما لو سواتها فى صفة او
صفة من ذلك وزادت المعدول اليها على المعدول عنها بصفة وقوله وهذا ظاهر معتمد اه (قوله فان فعل)
الى قوله كشرى بك فى المغنى الا قوله اى من تعدد البلد الى وقرق (قوله لم يصح) اى ما لم تكن خير امن المعينة
على ما مر اه عش (قوله الذى نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين له شيئا بالكلية كان قال له انكح فلانة او من بنى
فلان ولم يتعرض للصدق بالسكينة والذى يظهر فيها انه يصح بمهر المثل اخذا بما ياتى فى قول المصنف ولو اطلق
الاذن الخ وما قول المحشى بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر امن جنس فتكح فى ذمته بازيد من ذلك القدر
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى اه ليس فى محله فان
قوله بقى الخ عين المسئلة الاتية فى قول المصنف ولو قال انكح بالف ولم يعين الخ وقوله قياس الخ هو عين قول
الشارح فلما سياتى فى تلك او ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ انتهى فليتأمل اه سيد عمر
اقول وقوله بقى ما لو لم يعين الخ ليس فى محله لانه اذا خلى فى قول المصنف هنا وقوله فان قوله بقى الخ عين المسئلة الخ
فيه انه كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الخ هو عين قول الشارح الخ فيه انه
كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المقيد بتعيين المهر فقط (قوله المأون له) فاعل نكح وقوله فى النكاح
متعلق بالمأون وكذا قوله منه متعلق بهو خيريه يرجع الى الولى قاله الكردى ويظهر ان منه متعلق بالنكاح

وعجب من الناشرى ومن وافقه على ما قال (قوله على الاوجه) كذا عش مر (قوله) والذى يتجه الخ
كذا شرح مر (قوله) ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية (قوله الذى نكح
بعينه) بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر امن جنس فتكح فى ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس
ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله المأون له فى النكاح) اى

سفيه وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه لانها لم ترض إلا بجميعه و ترجع بمهر المثل أى من نقد البلد في ذمه واعتمده البلقيني وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له بالازيد الآتي قريبا و فرق الغزى بما حاصله ان تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطل المسمى من اصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو يملك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٣٨٩) كشرى بك باع مشتركا بغير إذن شريكه

ويأتي في الصداق أنه لو نكح لطفله يفوق مهر المثل أو أنكح موليته القاصرة أو التي لم تأذن بدونه ففسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أى في الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولي السفيه ووقع هنا في شرح الروض صحته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظروا وضح لما تقرر في ولي السفيه الآتي في ولي الصغير مع أن ذلك لا يأتي في الأخيرتين لأن الفرض فيهما أنه بدون مهر المثل إلا ان أريد من جنس المسمى (ولو قال له أنكح بالف ولم يعين امرأة نكح بالاقول من الف ومهر مثله) لا متاع الزيادة على إذن الولي وعلى مهر المنكوحة فاذا نكح امرأة بالف وهو مساو لمهر مثله أو ناقص عنه صح به أو أزيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وإن كانت الزوجة سفيهة كما يصرح به كلامهم وإن خالفه الأذرع وغيره ويوجه بأنه ممنوع من الزائد فرجع المرد الشرعي وإن لم ترض به المرأة لا من أصل التسمية فوجب قدر مهر المثل من المسمى فهما

و ضمير هير جمع إلى الموصول كما يشير إليه قول المغنى من المسمى المعين بما عينه بان قال له أمهر من هذا فأمهر منه زاد على مهر المثل اه و قول سم قوله الماذون له في النكاح منه أى بان قال له أمهر من هذا فأمهر منه زاد على مهر المثل اه (قوله و أراد) أى ابن الصباغ (قوله و فرق الغزى الخ) معتمدها عرش (قوله والسفيه هنا الخ) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أى وصح في غيره فيصح التسمية واعتبار المسمى بالنسبة إليه اه سم (قوله القاصرة) أى بصبا أو جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وأنكح اه سيد عمر (قوله فيوافق) أى ما يأتي في الصداق (قوله ووقع هنا الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لأنه رد ديبته وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أى في مبحث نكاح السفيه (قوله في هذه الثلاثة) أراد بها الطفل والقاصرة والى لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع إلى قوله بما حاصله ان تصرف الولي الخ اه كرى (قوله في ولي السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة عرش قوله في ولي السفيه أى حيث نكح له يفوق مهر المثل ما بدون مهر المثل أصبح لأنه زاد خيرا اه عرش (قوله الآتى) نعمت لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في ولي الصغير) لا يظهر وجه التقييده فان ما ذكر يأتى في الولي في المسائل الثلاث فليتأمل اه سيد عمر وقديوجه التقييد بان المراد بتصرف الولي فيما تقرر تصرفه في مال موليته الموجود كما صرح به المغنى (قوله مع أن ذلك) أى الصحة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان الفرض فيهما الخ) أى الصحة بقدر مهر المثل انما تتصور فيها إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل والفرض أنه دون اه سم (قوله إلا ان أريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لا متاع الزيادة) أى قوله وقول الزركشى في النهاية الاقوله وان كانت الزوجة إلى أو نكحها وكذا في المغنى الاقوله خلافا لابن الصباغ (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظرى في النقص عن مهر مثله بل ينبغي البطلان هنا إذا لا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المغنى صح النكاح بالمسمى قال الأذرع وهو ظاهر في رشيدة رضيت بالمسمى دون غيرها اه (صح بمهر المثل منه) هل هو على ظاهره وعليه فالفرق بين هذا وما سواه المراد به صح بقدره من المسمى ففيه تجوز فليحذر سيد عمر قول قول الشارح منه خلافا لخر قوله فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثانى ولا وقع للتوقف (قوله لا من اصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكمها) وهو لغوية الزائد وصحة التسمية بالنسبة إلى قدر مهر المثل من المسمى (قوله والا) أى بان زاد الالف مهر مثله أو ساواه (قوله صح بمهر المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له أمهر من هذا فأمهر منه زاد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المسائلتين بل في الكون من المسمى أو من نقد البلد ويجاب بان المراد أنه يبطل في الزائد ويصح في غيره وقضية صحته في غيره صحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة له (قوله ووقع هنا في شرح الروض الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لأنه رد ديبته وبين غيره فراجع اه (قوله ولي السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور (قوله الآتى) نعمت لما (قوله لان الفرض فيهما الخ) وإذا كان الفرض ذلك لم يتصور صحته بقدر مهر المثل من المسمى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسمى أكثر من مهر المثل والفرض أنه دونه نعم إن أريد بقوله من المسمى من جنسه تتصور صحته بقدر مهر المثل من جنس المسمى وان كان الفرض ما ذكر (قوله إلا ان أريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذى هو دون مهر المثل في الأخيرتين كبهذا فهل يتعين دفع المعين ويكمل (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظرى في النقص عن مهر مثله بل ينبغي البطلان هنا إذا لا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

(٣٧) - شروانى وابن قاسم - (سابع)

حيثان مختلفتان أعطوا كلا منهما حكمها أو نكحها بأكثر من الالف بطل النكاح إن نقص الالف عن مهر مثله لتعذر صحته بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه والاصح بمهر المثل لانه اقل من الماذون فيه أو مساو له أو باقل من الف والالف مهر مثله أو اقل صح بالمسمى لانه اقل من مهر المثل

أما أكثر صحبهم المثل ان نكح باكثر منه والا فبالمسمى اما اذا عين له قدر او امرأة كان نكح فلانة بالف فان كان الالف مهر مثلها او اقل فنكحها به او اقل منه صح بالمسمى لان لم يخالف الاذن بما يضره او باكثر منه لغا الزائد في الاولى لزيادة على مهر المثل وانعقد به لموافقته للماذون فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذره بالمسمى وبهر المثل لان كلا منهما الزيد من المماذون فيه نظير ما مر او اكثر منه فلاذن باطل من اصله وقول الزركشي كالاذرعى القياس صحته بهر المثل كما لو قبل له الولي بزيادة عليه يرد بان قبول الولي وقع مشتملا على امرين مختلفي الحكم لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه (٢٩٠) وهو صحة النكاح اذا لمانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل واما

قبول السفية فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز له من اصله ولا يقال بصحته في قدر مهر المثل لما مر آنفا في رد كلام ابن الصباغ ولما ياتي في بما شئت (ولو اطلق الاذن) بان قال انكح ولم يعين امرأة ولا قدر (فالاصح صحته) لان له مرد كما قال (وينكح بهر المثل) لانه المماذون فيه شرعا واقل منه فان زاد لغا الزائد (من تليق به) من حيث المصروف المالى فلو نكح من يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه خلافا لالسنوي ويظهر ان لو لم يستغرقه وكان الفاضل تافها بالنسبة اليه عرفا كان كالمستغرق ولو زوج الولي المجنون بهذه لم يصح على الاوجه لا اعتبار الحاجة فيه كالسفيه وهى تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير العاقل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تضرر له في نكاحها ومن ثم جازلها ان يزوجه باربعة كما مر

وجوابه (قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها اه سم (قوله صح بهر المثل) ياتي فيه نظير ما مر فتذكر اه سيد عمر وقد مر جوابه (قوله اما اذا عين الخ) عبارة للمغنى تنبيه قد ذكر المصنف للسئلة ثلاث حالات وهى ما اذا عين امرأة فقط او مهر فقط او طاق واهل رابع او ما اذا عين المرأة وقد مر المهر بان قال انكح فلانة بالف الخ اه (قوله في الاولى) اى فيما اذا كان الالف مهر مثلها وقوله في الثانية اى فيما اذا كان اقل منه (قوله او اكثر منه) عطف على قوله مهر مثلها (قوله فلاذن باطل الخ) اى فلا يصح النكاح اه معنى (قوله وهو) اى حكم كل (قوله واما قبول السفية الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير المماذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزيادة المذكورة كبيرة وفعلها علما بها او بامتاعها فهو مسلوب الولاية بحيث تدوليس الكلام فيه والافلا مانع اذا صحه قبول الولي للسفيه لا تتوقف الا على اذنه وقد وجد منه اذن صحيح واما كون النكاح بهر المثل فحكم آخر لا تتوقف عليه صحة النكاح بخلاف نكاح السفية فيما ذكر فانه موقوف على اذن الولي ولم يوجد اذن صحيح لبطله بفاسد نعم قد يقال يؤخذ بما تقر رانه لو قال انكح واجعل الصداق الف ولم يجعل الجملة الثانية قيد الاول صح بهر المثل فليحذر اه سيد عمر اقول قضية قول الشارح وهو انتفاء الاذن الخ عدم الصحة مطلقا فليراجع (قوله لما مر آنفا الخ) وقوله ولما ياتي الخ يتامل فيهما اه سم (قوله بان قال) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله خلافا لالسنوي الى ولو زوج الولي (قول المتن من تليق به) مفهوما انه لو نكح من لا تليق به لم يصح نكاحها وان لم يستغرق مهر مثلها ماله ولا قرب من الاستغراق وهو واضح اه ع ش (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغى ان يحل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللائقة عرفا ما لو كان بقدر مهر اللائقة او دونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه به ضرورى في تحصيل النكاح اذ الغالب ان مادون ذلك لا يوافق عليه اه ع ش (قوله مهر مثلها الخ) هلا قال ما وجب بعقد هاهما ليشمل ما اذا تزوجها بدون مهر مثلها وكان ما تزوجها به يستغرق ماله اه رشيدى ومر عن ع ش آنفا جوابه (قوله بهذه) اى من يستغرق مهر مثلها مال المجنون حقيقة او حكما (قوله وهى تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته الا هذه الا ان يقال انه نادرا اه سم (قوله لم يصح مقول قوله في شرح الروض (قوله بل بتقييد بالمصلحة) اى بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا فتدول الكلام الى ان عدم الصحة لا انتفاء المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما في شرح المنهج اه كرى ويأتى عن الحلبي ما يرد (قوله فانه) اى السفية (قوله اه) اى ما في شرح الروض وهذا يفيد ان المدار في ذلك على المصلحة وعدمها لانها في ذلك متنتية فيه دائما ابدا كما يفيد كلامه هنا اى في شرح المنهج فليتامل اه حلى (قوله وذلك) اى عدم المنافاة (قوله في هذه الصورة) اى فيما لو نكح السفية من يستغرق مهر مثلها ماله (قوله لهذا الامر النادر) اى انه قد يكون كسو بالخ (قوله النظر لقرائن حاله الخ) خبر لكن (قوله تفريق الصفقة) اى من (قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها (قوله لوجود مانعه وهو الزيادة الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير المماذون فيها شرعا (قوله لما مر آنفا الخ) يتامل (قوله ولما ياتي الخ) يتامل ايضا (قوله لم يصح على الاوجه الخ) كذا شرح مر (قوله وهى تندفع بدون هذه) قد لا تندفع

(تنبيه) قولى لا انتفاء المصلحة ليه تبعث فيه شرح المنهج ولا ينافيه قوله في شرح الروض تبعال للروضة عن الامام والغزالي لم يصح بل بتقييد صحة بالمصلحة قال الزركشي ولا شك ان الاستغراق لا ينافى المصلحة فانه قد يكون كسو بالوا المهر مؤجلا هو ذلك لان انتفاء المصلحة في هذه الصورة هو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر على ان النظر للكسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعيد وكذا للتأجيل لانه بصدد الحلول والاحتياج فساغ نفي المصلحة من اصلها السكن الذى يتجه النظر لقرائن حاله الغالبة فان شهدت باضطراره لنكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بفقد ما بيده صح النكاح والا فلا ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع للحجج بالكلية فبطل الاذن من اصله ومن ثم لم يثبت فيه تفريق الصفقة

وليس لسفيهه إذن له في نكاح توكيل فيه لأن حجره لم يرفع إلا عن مباشرته (فإن قيل له ولية اشترط اذنه في الأصح) لما مر من صحة عبارته هنا (ويقبل له) (هـ) المثل فاقبل) كالشرائه (فإن زاد صرح النكاح بمهر المثل) ولغت الزيادة (٢٩١) لأنه ليس أهلا للتبرع وبطل المسمى

من أصله كما مر آتفا بما فيه (وفي قول يبطل) النكاح كما لو اشترى له باكثر من ثمن المثل ويحجب بانه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع إذ لا مرد له بخلاف النكاح (ولو نسكح السفية) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من وليه الشامل للحاكم عند فقد الأصل أو امتناعه وإن تعذرت مراجعة السلطان (فباطل) نكاحه لالغاء عبارته فيفرق بينهما قال ابن الرفعة هذا اذا لم ينته الى خوف العنت وإلا فالاصح صحة نكاحه كأمراة لا ولي لها بل اولى (فان وطئ) منسكوحة الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعا للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهرا ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مقصورة بترك البحث مع كونها سلطته على بضعها بخلافه باطنا بعد فك الحجر عنه كما نص عليه في الام واعتمده بخلاف صغيرة ومجنونة ومكرهة ومزوجة بالاجبار ونائمة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن ومن ثم لو كملت بعد العقد وعلت سفهه ومكته

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما مر) الى قوله قال ابن الرفعة في النهاية (قوله لما مر من صحة عبارته الخ) قضيته صحة عبارته بدون إذن الولي فانظره مع ما سبق في شرح بل ينسكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (هـ) سم (قوله ويقبل له الخ) عبارة المغنى وإنما يقبل له الولي نكاح امرأة تليق به بمهر المثل الخ (قوله لأنه الخ) أي الولي بالنسبة للمال مولى (قوله كما مر آتفا) أي في شرح بهر المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) أي حسا او حكاما على ما مر (قوله من وليه الشامل) الى قوله وقول لا ذرعى في المغنى إلا قوله ومزوجة بالاجبار وقوله ولها الفسخ الى المتن (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم بزوجته عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح به (هـ) سم (قوله أو امتناعه) أي لغیر مصلحة (هـ) مغنى (قوله وإن تعذرت الخ) راجع الى قوله الشامل للحاكم الخ (قوله ليفرق بينهما) أي بين السفية ومنسكوحة بلا إذن (قوله قال ابن الرفعة هذا الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال ابن الرفعة إذا لم ينته الخ (قوله والافلا صرح الخ) لكن اتى الواجب بخلافه (هـ) نهاية قال عرش قوله لكن أفتى الوالد الخ معتمد ووجه ندرة ما ذكره ابن الرفعة أي من تعذر رجوع الولي والحاكم وبقى مالوالم يكن ثم ولي ولا حاكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والاقرب الاول صيانة له عن الوقوع في الزنا (هـ) وفي سم بعد ذكره عن السكينة مثل ما في الشارح مانصه لكن اتى شيخنا الشهاب الرملی بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم امامه فينبغي أن يجوز وهو حيثئذ كسئلة المرأة المذكورة (هـ) وقره الرشیدی (قوله كأمراة الخ) أي فانها تحكم (هـ) رشیدی (قوله لا ولي لها) عبارة المغنى في المفازة لا تجدوليا (هـ) (قوله منسكوحة) الى قول المتن وباذنه في النهاية الا قوله بخلافه باطنا الى بخلافه صغيره وقوله ومزوجة بالاجبار (قوله أي حد قطعا الخ) قضية اطلاقه ولو مع العلم بالفساد ويوجه بان بعض الأئمة كالامام مالك يقول (يصح نكاح السفية ويثبت لوليها الخيار وهذا موجب لاسقاط الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه (هـ) عرش (قوله ظاهرا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا (هـ) سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وفاقا للبغى كما مر وخلافا للنهية عبارته سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لوومه في ذمته باطنا ضعيف (هـ) (قوله بخلاف صغيرة الخ) مختز الرشيده المختارة (قوله ومزوجة الخ) خلافا للنهية والمغنى عبارتهما وقول الاسنوى ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفية فانه لا تقصير حيثئذ من قبلها فانها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا لا يجب عليها التمكين حيثئذ (هـ) وزاد سم لكن لو جهلت فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين ففیه نظر (هـ) اقول ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذا وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فليراجع ثم رأت قال عرش مانصه قوله اذا لا يجب التمكين حيثئذ أي حين العلم بفساد النكاح وعليه فلوظنت صحته فالوجه ما قاله الاسنوى (هـ) (قوله ومكته مطاوعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل والافلا استقرار لها المهر بالوطء السابق ولا شيء لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما ياتي (هـ) عرش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف (هـ) كرى

حاجته الا هذه الا أن يقال أنه نادر (قوله لما مر من صحة عبارته هنا) قضيته صحته عبارته بدون إذن الولي فانظره مع ما سبق في شرح بل ينسكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم بزوجته عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح بذلك (قوله والافلا صرح صحة نكاحه) عبارة كنز الاستاذ البكري قال ابن الرفعة وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو اولى من المرأة في المفازة لا تجدوليا (هـ) لكن اتى شيخنا الرملی بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم امامه فينبغي أن يجوز وهو حيثئذ كسئلة المرأة المذكورة (قوله بخلافه باطنا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا (هـ) (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوى وهو مردود لانه

مطاوعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفية حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضا كما أفتى به المصنف وإن علمت الفساد وطاوعته واعترض بالاعتداد باذن السفية في الاتلاف البدني ولهذا لو قال سفية لآخر أقطع يدي فقطعه هدر ويرد بأن البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لأذنها (٣٩٢) مع سفها دخل فيه بخلاف نحو اليد (وقيل يلزمه مهر المثل) لئلا يخلو الوطء عن مقابل

(قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء سم أى والمال إنما يجب بالقول عليه ع (قوله) لما بعده أى لبيان ما مؤن (قول) الماتن ومؤن النكاح الخ) أى المتجدد على الحجر من مهر ونفقة وغيرهما أما النكاح السابق على الحجر فؤنه فيما معه إلى قسمة ماله أو استغنائه بكسبه اه نهاية زاد المعنى ولو اشترى أمة في ذمته بعد الحجر واسترد بها فبى كالأزوجة الحادثة بعد الحجر كإيجته بعض المتأخرين اه (قوله) مع اختياره لأحداثها عبارة النهاية مع أحداثها باختياره اه وهى أحسن (قوله) بخلاف الولد المتجدد) أى فان حدوثه قبرى لإذلا يلزم من الوطء الاحبال ووهنه فى ماله حتى يقسم اه ع (قوله) بشرطه) وهو بالنسبة للمهر غم الوطء بالنسبة للنفقة مضى ثلاثة أيام بلا اتفاق فنفسخ صديحة الرابع على ما يأتى اه ع (قوله) ولو اتى) أى أو كافر أناهية وهى غنى أى ولو كان سيده أثنى أو كافرا (قوله) وقول الأذرى يستثنى الخ) أقره المعنى (قوله) فرفعه لحاكم الخ) قديقال أن وجد من الحاكم المرفوع إليه حكم بالامر بالنكاح أو بصحة النكاح بعد وقوعه فالاستثناء واضح على مذهبنا أيضا وإلا خرج على أن تصرف الحاكم هل هو حكم أو لا إن قلنا حكم فكذلك وإلا فلا وجه للاستثناء فتأمل سيد عمر وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراد به فلوارده بالاذن بالنكاح فهو موجود فى كلام الأذرى وقوله وإلا خرج على أن قد مر أن الراجع أنه حكم لغيره اليه والرفع هنا موجود فى كلام الأذرى فالاستثناء واضح عبارة قسم قوله لم يصح الاستثناء فى عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف فى صحته اه (قوله) على جهة قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم فى الحاشية فى قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج للسلطان عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى أن العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه سم أى مبحث تزويج العتقة شرحا وحاشية (قوله) يتعذر تزويجه أى لعدم تصور إذن سيده اه سم (قوله) إذا بطل الخ) راجع إلى المتن (قوله) تعلق مهر المثل بذمته) أى أن وطئ اه رشيدى (قوله) وإلا) أى بان كانت صغيرة ومجنونة أو مكروهة أو مزوجة بالاجبار أو سفية حال الوطء (قوله) تعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقه المعتبر رضاه ولا عبرة بغير رضاه الولي إذ لا حق له فى المهر سم وع (قوله) نظير ما مر فى السفية) أى فى قول الشارح بخلاف صغيرة ومجنونة الخ وقوله فى السفية أى فى وطئ نحو الصغيرة إذا نكحها بالاذن وليه وبه يتحول توقف سم بمأنه انظر فى أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر اه واما قوله فكيف يتصور الخ فجوابه أن مراد الشارح من نظير ما مر فى السفية التشبيه فى أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه بالذمة والرقة ثم رايت قال الرشيدى قوله نظير ما مر فى السفية أى من حيث مطاق الوجوب وبه يندفع ما فى حواشى التحفة اه والله الحمد (قوله) وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر اه سم (قوله) غير مأذونة الخ) أى بأن نكحت بغير إذن السيد ووطئت أيضا كالم يكن العبد مأذونا اه كرى (قوله) وقال الخ) عبارة النهاية لا يلزمها تمكينه مع فساد النكاح لكن لوجهات فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكن فيه نظر (قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء (قوله) فلم يكن لأذنها مع سفها دخل) إذلا اعتبار باذن السفية فى الأموال (قوله) فى الماتن ومؤن النكاح فى كسبه) أى ليستثنى هذا من قولهم أن الحجر يتعدى إلى ما حدث له (قوله) ولو اتى) أى ولو كان سيده أثنى (قوله) لم يصح الاستثناء فى عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف فى صحته (قوله) على جهة الموقوف على معين وتقدم فى الحاشية فى قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج للسلطان عن فتوى شيخنا الشهاب أن العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه (قوله) يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده (قوله) والا تعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقه المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حق له فى المهر (قوله) نظير ما مر فى السفية) أنظر فى أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر (قوله) وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر

(وقيل) يلزمه (أقل متمول) حذرا من الخلو المذكور (ومن حجر عليه بفلس صح نكاحه) كإقدامه فى الفلس وأعادته ناتوطة لما بعده وذلك لصحة عبارته وله ذمة (ومؤن النكاح فى كسبه لا فيما معه) لتعاقب حتى الغرماء به مع اختياره لأحداثها بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب فى ذمته ولها الفسخ باعتبارها بشرطه ومبحث تخييرها ان جهات فلسه طعيف (ونكاح عبد) ولو مدبرا ومبعضا ومكاتبيا ومعلقا عتقه بصفة (بلاذن سيده) ولو اتى (باطل) للحجر عليه وللحجر الصحيح أيا مملوك تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر وقول الأذرى يستثنى من ذلك ما لو منع سيده فرفعه الحاكم يرى اجباره فامره فامتنع فأذن له الحاكم أو وزوجه فانه يصح جزما كالو عضل الوالى فيه نظر لانه ان اراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء او على مذهبنا فلا وجه اه وانهم ما تقرر ان الموقوف كله او بعضه على جهة يتعذر تزويجه وإذا بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط وبتيجه ان محله فى غير نحو الصغير والاتعلق برقبته نظير ما مر فى السفية ثم رايت الأذرى بحثه

وجزم الأنوار كالامام فى وطئه أمة غير مأذونة أيضا بتعلقه برقبته وقال الزركشى وغيره بل بذمته (ر) نكاحه (بأذنه) وإن

وان قال اه (قوله اى السيد الرشيد) الى الكتاب في النهاية الا قوله واقتضى كلامه الى وانما اجبر الاب وقوله التي تحل من قن وحر كتابي وقوله بناء على حلهما الى كما زوج وقوله وان لم يكن له الى اما الكافر وكذا في المغنى قوله ويؤخذ منه الى وعمل ما ذكر وقوله وكذا ولي السفية كما هو ظاهر وقوله وانما اجبر الاب الى الماتن وقوله ولا يجبر الولي الى الكتاب (قوله غير المحرم) مفهومة عدم محته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الابعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولو اتى الخ) اى او كما را اه مغنى ويحتمل ان الضمير للعبد (قوله لمفهوم الخبر) اى المار آتفا (قوله بيلده) اى السيد (قوله من الخروج اليها) اى الزوجة اذا كانت بغير بلده اه رشيدى وقال ع ش الضمير راجع الى قوله بيلده وغيره اه (قوله والا بطل) اى وان عدل بطل النكاح قال ع ش ظاهره ولو كانت المعدول اليها خيرا من المعينة نسبا وجالا ودينا وعلية فيمكن ان يفرق بينه وبين ما تقدم في السفية عن ابن ابي الدم من الصحة بان حجر الرق اقوى من حجر السفه اه ع ش (قوله نعم الخ) استدراك على قول المصنف ولا يعدل الخ اه رشيدى (قوله لو قدر الخ) وان نقص عما عينه له سيده او عن مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو نكح بالمسمى من مهر مادونه صح به اه مغنى (قوله فزاد الخ) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية كما صرح به الروض وشرحه والفرق لائح ووضح اه سم (قوله صحت الزيادة ولزمت الخ) الاولى صح ولزمت الزيادة ذمته (قوله ولزمت ذمته) هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حلي (قوله ويؤخذ منه) اى من التعايل (قوله في العبد الرشيد) فلو كان غير رشيد هل صح النكاح واغت الزيادة مطلقا اوفيه التفصيل المار في السفية والثاني اقرب فليراجع (قوله وعمل ما ذكر الخ) اى محل صحة النكاح لمباو قدر لها مهر افزاد (قوله والا بطل النكاح) اى كما في السفية اه مغنى (قوله ولو نكح فاسدا) اى بان اطلق السيد الاذن له في النكاح فنكح نكاحا فاسدا فقد شرطه من شروطه اه ع ش (قوله نكح صحيحا) اى جاز له ان ينكح ثانيا نكاحا صحيحا اه ع ش (قوله ورجوعه) اى السيد كرجوع الموكل اى يعتد به اه ع ش (قوله وكذا ولي السفية) اى رجوعه كرجوع الموكل اه رشيدى (قول الماتن والظاهر انه ليس للسيد اجبار عبده) والثاني له اجباره كالامة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا الثاني لو طاق السيد مثلا زوجته ثلاثا ثم زوجها وليها باذنها بعد انقضاء عدتها لهذا العبد باجبار سيده صح النكاح ثم اذا ملكها اياه سيده بعد وطئها انفسخ النكاح فلا يحتاج الى تطليق من العبد وتحل المرأة بذلك لزوجها الاول بعد انقضاء عدتها من العبد قال بعض اهل العصر والعمل بهذا القول حيث امكن اولى بما يفعل الا ان في التحليل بالصبي قال سلامة ما ذكر من الاحتياج الى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان المزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحة اه وفيه بعد تسليمه انه عمل بمقابل الاظهر وقد صرح الشارح كمحج في شرح الخطبة بانه لا يجوز العمل به ولولفسه وانه يحتاج مع ذلك الى عدا القولي المرأة والشهود واني بذلك ليكون العقد صحيحا عند الشافعية تأمل ولا تغتر بما قيل اه اقول ويفيد جواز التقليد والعمل لنفسه بمقابل الاظهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير الخ وقول المغنى والثاني له اجباره كالامة وقيل يجبر الصغير قطعا وهو موافق لظاهر النص ولما عليه اكثر العراقيين ولا اقتضاء كلام الرافعي في باب التحليل والرضاع انه المذهب ولما سياتى للمصنف في كتاب الرضاع

(قوله غير المحرم) مفهومة عدم محته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الابعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي وان خالف غيره واتبعه في العباب ويمكن ان يفارق توكيل الولي المحرم غيره حيث لم يقيد بحال الاحرام بصحة عبارة الوكيل في نفسه بغير اذن احد في النكاح بخلاف العبد الا ان قضية ذلك عدم صحة توكيل العبد المحرم في قبول النكاح له حيث لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع (قوله فزاد) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية لكن الفرق لائح ووضح قال في الروض ولو نكح بالمسمى اى

اى السيد الرشيد غير المحرم
نطقوا ولو اتى بكرا (صحيح)
لمفهوم الخبر (وله اطلاق
الاذن) فينكح حرة او امة
بيلده وغيره انعم للسيد منعه
من الخروج اليها خلافا
لمن وهم فيه (وله تقييده
بامارة) معينة (او قبيلة او
بلد ولا يعدل عما اذى فيه)
والا بطل او اثم كان مهر
المعدول اليها اقل من مهر
المعينة نعم لو قدر له مهر
فزاد او زاد على مهر المثل
عند الاطلاق صحت الزيادة
ولزمت ذمته فيتبع بها
اذا عتق لان له ذمة صحيحة
بخلاف ما مر في السفية
ويؤخذ منه ان الكلام في
العبد الرشيد وعمل ما ذكر
في صورة التقدير ان لم ينه
عن الزيادة والا بطل
النكاح لانه غير مأذون
فيه حيثئذ ولا يحتاج الى
اذن في الرجعة بخلاف اعادة
البائن ولو نكح فاسدا نكح
صحيحا بلا انشاء اذن لان
للفاسد لم يتناول الاذن
الاول ورجوعه عن
الاذن كرجوع الموكل
وكذا ولي السفية كما هو
ظاهر (والاظهر انه ليس
للسيد اجبار عبده على
النكاح) صغيرا كان او كبيرا

بساتر أقسامه السابقة لانه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير وأطال الاسنوي فيه وإنما اجبر الابن الصغير لانه قد يرى تعيين المصلحة له حيثئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته باقسامه السابقة أيضا اذا طلب منه في الاظهر لانه يشوش عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كتزويج الامة (وله اجبار امته) التي يملك جميعها ولم يتعاق بها حق

لازم على النكاح لكن من يكافئها في جميع مامر والالم يصح بغير رضاها نعم له اجبارها على رقيق وودنه النسب اذ لا نسب لها وإنما صح بيعها بغير الكفو ولو معيبا ولزم ما تمكينه على الاصح عند المتولي لان الغرض الاصل من الشراء المال ومن النكاح التمتع (بأى صفة كانت) لان النكاح يرد على منافع البضع وهي ملكه ولا تنفقه بغيرها ونفقتها بخلاف العبد اما المبعضة والمكاتبه فلا يجبرهما كما لا يجبرانه ومراره ليس للراهن تزويج مرهونة لزم رهنها الامن مرتين ومثلها جانية تعلق برقبته مال وهو معسر والاصح وكان اختيار الفداء وإنما لم يصح البيع حيثئذ لانه مفوت للرقبة وصح العتق لنشوف الشارع اليه وكذا لا يجوز لمفلس تزويج امته بغير اذن الغرماء ولا سيد تزويج امته تجارة عامل قراضه بغير اذنه لانه ينقص قيمتها فيتضرر به العامل وان لم يظهر به ربح او تجارة قته المادون له المدين بغير اذنه واذن الغرماء (فان طلبت) منه ان يزوجه (لم يلزمه

حيث قال فيه ولو زوج ام ولده عبده الصغير الخ اه واما قول عشر وانه يحتاج الخ فاجوابه ظاهر غنى عن البيان والله اعلم (قوله بساتر الخ) يشمل المكاتب والمبعض فمقتضى ان فيهما الخلاف وقال المغني والتهامة انهما لا يجبران قطعا وزاد الاول والعبد المشترك هل لسيد به اجبار وعليهما اجابة فيه الخلاف المذكور في الطرفين ولو اجابه احدهما إلى النكاح وامتنع الاخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) أي النكاح يلزمه الخ ولانه أي السيد لا يملك رفع النكاح بالاطلاق فكيف يجبر على ما لا يملك رفعه نهاية ومعنى (قوله ترجيح مقابله الخ) مال اليه المغني (قوله وإنما اجبر الابن الخ) أي بان يزوجه بغير رضاها أي بقوله النكاح له اه عس (قوله ولا عكس) بالجراو الرفع نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله بالجرا لم يظهر لى وجهه فليتام له اه (قوله باقسامه السابقة) الا المر تدفلا يزوج بحال ناشرى اه سم (قول المتن وله اجبار امته) أي واحدا كان السيد او متعددا فالمشتركة يجبرها مالها اه عس (قوله التي يملك جميعها الخ) سيدا كمرتزقه بقوله اما المبعضة الخ وقوله في جميع مامر ومنه العفة والسلامة من العيوب ومن دناءة الحرقة على ما افاده قوله نعم الخ من ان ماعدا الرق ودناءة النسب معتبراه عس (قوله والالم يصح) أي النكاح (قوله له اجبارها على رقيق الخ) أي وان كان ابوها قرشيا كما مر فمغنى وسم (قوله ولو لمها تمكينه الخ) أي عند امن ضرر يلحقها في بدنها اه نهاية قال عس أي ولو باعتبار غلبة ظنها كان كمنجذوما او ابرص اه (قوله المال) أي لا التمتع اه عس (قول المتن بأى صفة كانت) تعميم في صفة الامة من بكدارة وثبوبة وصغر وكبر وعقل وجنون وتدبير واستيلاداه مغنى (قوله كما لا يجبرانه) كان الظاهر تانيث الفعل (قوله وممرانه) محترز قوله ولم يتعلق بها حق لازم اه عس (قوله الا من مرتين) أي او باذنه نهاية ومعنى وسم وسيد عمر (قوله ومثلها جانية الخ) أي بلا اذن المستحق اه مغنى (قوله حيثئذ) أي حين إذ كان موسرا الذي هو معنى قوله والا اه رشيدى (قوله وصح العتق) أي اذا كان السيد موسرا مع انه مفوت للرقبة (قوله لا يجوز لمفلس) أي محجور عليه بفلس اه سيد عمر (قوله تزويج امته تجارة عامل قراضه) فيه تنابع اربع اضافات (قوله بغير اذن الغرماء) أي اما باذنه فيصح ثم إن لم يظهر غريم آخر فذاك والا فينبغي بطلان النكاح اه عس (قوله بغير اذنه) أي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غاية (قوله او تجارة قته الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله المادون له) أي في التجارة (قوله المدين) أي والا فيزوجها بلا اذنه (قوله بغير اذنه) أي الفن (قول المتن لم يلزمه تزويجها) أي وان خاف عليها العنت وقوله مطلقا أي صغيرة او كبيرة حلت او لا اه عس (قوله مؤبدا) أي بنسب او رضاع او مصاهرة كانت بالغه كما قاله ابن بونس ثائفة خائفة الزنا كما قاله الاذرى اه مغنى (قوله ما اذا كان) أي السيد (قوله فيما يملك الخ) خبر ان وقوله ونقله الى الغير إنما يكون الخ عطف على

بالمعين من مهرها دونه صح به قال في شرحه بخلاف نظيره في السفينة كما مر اه (قوله باقسامه) الا المر تد فلا يزوج بحال ناشرى (قوله ودنى بالنسب) كذا عبر الشيخان وقضية انه يزوجه اذا كانت عربية من عجمي قال الاسنوي فينا في قولها فيما مر والامة العربية بالحر العجمي على هذا الخلاف أي الخلاف في ان يجبر بعض الخصال ببعض ونظر لما قاله صاحب الروض فغير ما يفيدانه لا يزوجه اذا كانت عربية من عجمي ولو حرا وذكروا شيخ الاسلام في شرحه ان الحق ما قاله قال ولا منافاة لان الحق في الكفاءة في النسب لسيدها لالا وقد اسقطه هنا بتزويجها ممن ذكر وما مر محله إذا زوجها غير سيدها باذن او ولاية على مالها اه (قوله الا من مرتين) أي او باذنه (قوله وإنما لم يصح البيع الخ) عبارة شرح الروض واستشكل ذلك بمنع بيعها قبل اختيار الفداء (قوله او تجارة قته) عطف على تجارة عامل (قوله في المتن

تزوجها) مطلقا لنقص قيمتها ولقوات استمتاعه بمن تحل له (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا والحق به ما اذا كان امرأة اسمها (لزمه) اجابته تحصيلها (واذا زوجها) أي الامة سيدها (فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لان التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله الى الغير إنما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة (فبزوج)

على الاول مبعوض امته خلافا للغيرى كما مرو (مسلم امته الكافرة) التي تحل من قن وحر (٢٩٥) كتابي بخلاف المرتدة اذ لا تحل بحال ونحو

المجوسية والوثنية على احد وجهين روجه بعضهم لانه لا يملك الاستمتاع بهما والاوجه مارجحه الجلال البلقيني وشرائح الجاوى بل نص عليه الشافعى رضى الله عنه انه يزوجهما بكافر قن او حر بناء على حملها على الاتى عن السبكي ترجيح

خلافه كما يزوجه محرمة بنحو رضاع وان لم يكن له عليها ولاية من جهة اخرى خلافا لما هو فيه شارح اما الكافر فلا يزوجه امته المسلمة على ما سألناه ممنوع من كل تصرف فيها الا ازالة ملكه

عنها (وفاسق) امته كما يؤجرها (ومكاتب) كتابة صحيحة امته لكن باذن سيده وليس للسيد الاستقلال بتزويجها كعبده (ولا

يزوجه ولى عبد) موليه من (صبي) ومجنون وسفيه ذكرنا وانثى لعدم المصلحة فيه بانقطاع كسبه عنه ولم ينظر الى انها ربما تظهر

مع تزويجه لندرتة (وزوج) ولى النكاح والمال وهو الاب فالجد فالسلطان (امته) اجبار التي يزوجهما لمولى بتقدير كاله (فى الاصح) اذا ظهرت الغبطة فيه

اكتسبا بالدهر والثقة نعم لا بد من اذن السفه فى نكاح امته وخرج بوليها امه صغيرة عاقلة ثيب فلا تزوجه امه صغيرة وصغيرة مجنونة

(١) قول المحشى وقول

اسمها وخبرها (قوله على الاول) اى انه بالملك (قوله التى تحل) يتأق هذا التقييد ما يأتى من قوله والاول وجه مارجحه الخ وقوله كما يزوجه محرمة الخ (قوله ونحو المجوسية الخ) اسقط النهاية والمغنى لفظه نحو (قوله لانه) اى السيد (قوله هما) اى المجوسية والوثنية (قوله والاول وجه مارجحه الجلال الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله على حملها) اى للكافراهم (قوله كما يزوجه) اى السيد (قوله محرمة) اى المملوكة كاخنته سمونها ومعنى (قوله اما الكافر) محرم من مسلم (قوله الا ازالة ملكه الخ) اى وكتابتها نهاية ومغنى (قول المتقن ومكاتب الخ) وامة المكاتبه ينفى ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قاله سم ذكر عن الروض والعباب ما يفيد وكذا فى المغنى ما يفيد (قوله كعبده) اى عبد المكاتب اى كانه ليس له الاستقلال بتزويج عبد المكاتب بل باذنه له فيه اه ع ش (قوله كسبه) اى العبد وقوله عنه اى المولى (قوله ولى النكاح الخ) قد يصدق على ابن عم وصبي على بنت عمه ويحجب بان المقصود ان تكون ولايته لهما من جهة واحدة اه سيد عمر وقوله من جهة الخ ولعل الاولى ان يقول شرعية لا جعلية (قوله لا بد من اذن السفه) اى ذكر او انثى اخذا من سابق كلامه وفى سم بعد ذكر كلام المنهج وشرحه مانصه هذا ظاهر فى اعتبار استئذان السفه ايضا وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرحى الروض والبهجة مانصه وقضية ذلك ان السفه الثيب كذلك اه (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال عشر رشيدى (قوله امة صغيرة) بالاضافة وكل من عاقلة وثيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوجه) اى لانه لا يلى احد نكاح تلك الصغيرة (قوله وامة صغيرة الخ) عطف على قوله امة صغيرة (قوله مجنونة) اسقطه النهاية والمغنى وفى سم بعد ذكر كلام المنهج مانصه هذا

الكافرة (١) وقول الشارح اى الكتابية كفى المحرم مثال وانما حمل كلامه على كلام اصله لان الشيخين حكيا فى المجوسية وجهين ولم يرجح احدهما وقوله لان غيرهما لا يحل نكاحها اى له والافساقى حل الوثنية للوثنى شرح مر (قوله والاول وجه مارجحه الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله بناء على حملها له) اى الكافر (قوله كما يزوجه محرمة) اى المملوكة كاخنته بنحو رضاء (قوله فى المتقن ومكاتب الخ) وامة المكاتبه ينفى ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قال الشارح فى شرح الارشاد وبحث ان الامة المبعوضة يزوجهما من يزوجه المبعوضة باذنها اى من يزوجه المبعوضة لو كانت حرة وهو الولى لا من يزوجهما الآن وهو مالك البعض والولى اه وتقدم ذلك فى كلام الشارح فى بحث الاولياء وفى العباب كالروض ويزوجه امة غير المحجورة وليها باذنها مطلقا ولو بكرا ولا يعتبر اذن الامة اه (قوله فى المتقن ولا يزوجه ولى عبده) ويزوجه امته الخ فى الروض فصل ليس للولى تزويج عبد الصبي والسفيه والمجنون ولو تزوجه امتهن للمصلحة اب او جد جاز لا غيرهما الا للسلطان فى امة غير الصغير ويزوجه اى وان علا امة الثيب المجنونة لا امة الثيب الصغيرة اى العاقلة وان كانت اى الامة لسفيه استؤذنا وظاهره انه اذا كانت الامة لسفيه لا تستاذن لكن قول المنهج وشرحه مانصه للولى نكاح ومال من اب وان علا سلطان تزويج امة موليه من ذى صغير ومجنون وسفه ولو انثى باذن ذى السفه فلا باب اى وان علا تزويجها الا ان كان صغيرا او صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطاقا اه ظاهر فى اعتبار استئذان السفه ايضا وظاهره ان كانت بكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل لذى الجنون منهما خلاف تقييد الشارح الصغيرة بالمجنونة وعقارة الجواهر هل لولى الطفل والسفيه والمجنون ذكر او كانوا انا تاتر تزويج رقيقهم عبدا كان امة فيه اوجه الى ان قال والثالث وهو الاظهر ان يزوجه الامة للمصلحة دون العبد الى ان قال وان كان اى الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال امة المرأة ينظر فى حال سيدتها فان كانت محجورة فقد مروا ان كانت مطلقة وزوجهما ولى السيدة برضا السيدة دون الامة سواء كان وليا بالنسب او غيره وسواء كانت السيدة ثيبا او بكرا اه (قوله فالسلطان) ظاهره وان طرا السفه بعد بلوغه رشيد فليراجع (قوله نعم) لا بد من اذن السفه فى نكاح امته قال فى شرح الروض كما يستاذن فى نكاحه وفى شرح البهجة لانه لا يلى نكاحه الا باذنه اه وقضية ذلك ان السفه الثيب كذلك انتهى (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال

الشارح اى الكتابية ليس فى نسخ الشرح التى بايدنا وكذا قوله بعد وقوله لان غيرهما لا يحل نكاحها اه من هامش

اختلاف الجنس فقله غير ذلك أى غير اختلاف الجنس وقوله وهو أى غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب وبنات عمك الخ) وذكرها مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لان بيان حل من فيه تحريرا للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اعم (قوله للقرابة) أى المقتضية للتحريم (قوله وحيثئذ) أى حين ضبط القرابة بالمنع لما ذكر (قوله أى نكاحهن) الى قوله على الاصح فى النهاية (قوله جميع ما ياتى) أى والآية السابقة انفا وكان الاولى ان يصرح به هنا ليظهر قوله الاتى وقيل الخ وما فى الكردى من أن قوله أى نكاحهن الخ راجع الى الآية لا الى المتن ياتى عنه السياق (قوله على هذا) أى تقدر الوطء فى الآية اه كرى (قوله دون الاول) أى تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور وطؤها الخ) أى لانها تعنى بملكها فلا يتصور بقاء ملكها اه أى وسيأتى منه (قوله هذا) أى قوله أى نكاحهن الى هنا (قوله على تحريم الوطء) أى وطء مملو كنه المحرم وقوله مطلقا أى ما كانت او لا (قوله بمنزلة النص عليه) أى نص الشارع على تحريم الوطء (قوله بنفى الحد) أى بوطء المملوكة المحرم اه سم (قوله فاقضى) أى تصريحهم المذكور ضعف ذلك التفرغ أى قوله فيحد بوطء الخ (قوله كما اطلقه فى الام) أى كضعف ما اطلقه فى الام من عدم انصوره اه سم وعارة السيد عمرى كضعف ما اطلقه فى مسألة الام انه يحجب بوطئها انفا والمقصود تشبيه التفرغ بالاطلاق فى مطلق الضعف لا تنظيره فى انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله ملك ولدها الخ) أى استمرار ملكها اه سم (قوله وهى الجدة) الى قوله او مع النفى فى النهاية والمغنى (قوله وحرمة ازاجه الخ) دفع به ما يقال فى تعريف الام بما ذكر قاصر فانه لا يشمل زوجاته صلى الله عليه وسلم مع انهن حرم على غيره صلى الله عليه وسلم وسمين أمهات المؤمنين اه ع ش (قوله غير مانحن فيه) أى من امومة النسب (قوله ومن ثم) أى من اجل بقاء احتمال بنتية المنفية باللعان (قوله لولا كذب) أى النافى (قوله على الاوجه) خالفه النهاية والمغنى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه ثبت لها جميع احكام النسب سوى

ان أريد منع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد فى القرآن الكريم من النصريح بالتفصيل كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تاويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزير بل ينبغي الحكم بالكفر لان ذلك رد للقرآن من غير عذر وإن اريد منع التفضيل مع الجمل بما ورد فى القرآن او مع اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغي التعزير لعذره فليتأمل (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال آية الاحزاب وبنات عمك الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة من اسبابه وبجواب بان بيان حل ما فيها تحريم للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا يتصور وطؤها وهى مملوكة) أى لانها تعنى بملكها فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنفى الحد) أى بوطء المملوكة المحرم (قوله كما اطلقه فى الام) أى كضعف ما اطلقه فى الام من عدم التصور (قوله اذ يتصور ملك ولدها) أى استمرار ملكها (قوله ولولا احتمال كالمنفية باللعان) ولولا يدخل بامها وفى القصاص بقتله لها والحد بقذفه لها والقطع بسرقه ما لها وقبول شهادتها وجها انتهى قال فى شرحه نقلها الاصل عن التهمة اشيهم ما قال الاذرى واقتضاه كلام النعمة نعم ووقع فى نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح مقابلة الخ والمعتمد كما افاده شيخنا الشهاب الرملى هو مقابلة الذى اقتضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال فى شرح الروض قال البلقينى وقد ياتى الوجهان فى انتقاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها والخلو بها والا لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كفى الملاعة وام الموطوءة بشبهة وبذاتها الاقرب عندى عدم ثبوت المحرمة انتهى هذا كلام شرح الروض والاوجه عدم الانتقاض بالمس اذ لا نقض بالشك مر (قوله سوى تحريم نكاحها) قد يقال من احكام النسب وان كان من احكام الرضاع والمصاهرة أيضا عدم نقض الطهارة بالمس ولا يتجه الا ثبوته اذ لا نقض مع الشك إلا ان يريد الاحكام الخاصة به ومن احكامه عدم القصاص بالقتل والحد بالقذف والقطع بالسرقه ونحو ذلك على احد الوجهين بل هو المعتمد على ما علم مما تقرر إلا ان يريد الاحكام المتفق عليها وفيه نظر او يكون اعتقاده ترجيح الوجه الاخر فليتأمل

النسب سوى تحريم نكاحها على الاوجه سواء فى تحريمه أعلم دخوله بامها أم لا ومن عبر بقبوله وان لم يدخل بامها جواز

الى آخرهما وأخصر ضابط للقرابة انه يحرم جميع من شملته ما عد أولد العمومة وولد الخوالة فحينئذ تحرم الامهات (أى نكاحهن) وكذا جميع ما ياتى اذ الاعيان لا توصف بحل ولا حرمة على الاصح وقيل التقدير وطؤها من فيحد بوطء مملو كنه المحرم على هذا اذ لا شبهة بعد النص على تحريم الوطء دون الاول والخلاف فى غير الام فهى يحجب بوطئها انفا اذ لا يتصور وطؤها وهى مملوكة هذا حاصل ما ذكره الزركشى وفيه نظر ظاهر لان الاجماع على تحريم الوطء مطلقا المعلوم ضرورة بمنزلة النص عليه بل اقوى وقد صرحوا بنفى الحد مع ذلك فاقضى ضعف ذلك التفرغ كما اطلقه فى الام اذ يتصور ملك ولدها لها كالمسكات (وكل من ولدك او ولدت من ولدك) وهى الجدة من الجهتين وان علت (فهى امك) حقيقة عند عدم الواسطة وبجازا عند وجودها على الاصح وحرمة ازواجه صلى الله عليه وسلم لسكونهن امهات المؤمنين فى الاحترام فهى امومة غير مانحن فيه (والبنات) ولو احتمالا كالمنفية باللعان ومن ثم لو أ كذب نفسه لحقته ومع الثنى لا يثبت لها من احكام

نظير مامر (قلت والمخلوفة
(من) ماء (زنا تحل له)
لأنها اجنبية عنه إذ لا
يثبت لها توارث ولا غيره
من احكام النسب وقبل
تحريم إن أخبره نبي كهيسى
وقت نزوله بأنّها من مائه
ويرد بان الشارع قطع
نسبتها عنه كما تقرر فلا نظر
لكونها من ماء سفاحه نعم
يكراه له نكاحها للخلاف
فيها (ويحرم على المرأة)
وعلى سائر محارمها (ولدها)
من زنا والله أعلم) إجماعاً
لأنه بعضها وانفصل منها
انساناً ولا كذلك المتى ومن
ثم اجمعوا هنا على ارثه وبه
اتضح فرق البلقيني بأنه علم
تصرف الشارع في نسبة
الولد للواطى فلم يثبتها الا
بنكاح أو شبهة لا للوطوء
بل لالحقه بها في الشكل
(والاخوات) من جهة
ابويك أو احدهما نعم لو
زوجه الحاكم بجهولة ثم
استباحها أبوه بشرطه ولم
يصدقه هو ثبتت اخوتها له
وبقي نكاحه نص عليه وبه
تندفع مخالفة جمع فيه
ومن جرى على الاول
العبادى وكذا القاضى مرة
قالوا وليس لنا من يشكح
أخته في الاسلام غير هذا
ولو ابانها لم تحل له وكذلك
استلحق زوج بنته المجهول

(قوله اراد ذلك) أى فليس مراده عدم الدخول بها بل عدم علم ذلك (قوله اذلو علم عدم دخوله بها لم تلحقه) قدمت هذه الملازم لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا ان يريد بالدخول المنفى ما يشمله او يريد الدخول وما فى حكمه (قوله فى المتن من زناه) على حذف مضاف أى من ما زناه (قوله وقيل تحرم الخ) وإذالم تحرم عليه فغيره من جهته أولى ولو ارضعت المرأة بلبن الزانى صغيرة لم يكتبته (قوله وعلى سائر محارمها) أى حتى الزانى منهم بها كان زنى باخته فانت بينت فتحرم عليه من حيث انها بنت اخته كما هو ظاهر (قوله ولو أبانها لم تحل له) مفهوما أنه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية فى حكم الزوجة ويحتمل الحرمة إذ ليست الزوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلانحل الرجعة التى هى سبب الحل مع ثبوت الاخوة وقد يتخرج ذلك على ان الرجعية ابتداء واستدامة وهى ما يخالف فيه الترجيح بحسب المدرك (قوله او الصغير) فدىستشكل لانه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد والابولاجد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه إذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه ويكره تزويج الحاكم إياه (قوله فى المتن وبنات الاخوة والاخوات) عبارة التنبيه وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وإن سفلن وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وإن سفلن اه (قوله وإن سفلن) وعبارة الروض وإن بعدن

المجنون أو الصغير ولم يصدق هو بعد كماله على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد فرأجعه (و بنات الاخوة و الاخوات و ائسافان و العبات و الحالات

وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علامن جهة الأب والأم سواء أخته لا بويه أو أحدهما فعمتك أو أخت أنثى ولدتك وإن علت من جهة الأب والأم سواء اختها لا بويها (٣٠٠) أو أحدهما (فخالتك) وعلم بما مر أن الاخضر من هذا كله ان يقال يحرم كل قريب

إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخؤولة (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) أي كاحرم بالنسب للنص على الامهات والاخوات في الآية وللخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت مرضعتك أو ولدت أو أرضعت (ذا) أي صاحب (لبنها) شرعا تحليل المرضعة الذي اللبن له وان ولدته بواسطة (فأم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضة بلبنك أو بلبن فرعك ولورضاعها وبنتها كذلك وان سفلت بنت رضاع والمرضة بلبن أهلك أو أهلك ولورضاعها ومولودة أحدهما رضاعا أخت رضاع وبنت المرضعة أو الفحل نسباً أو رضاعاً وإن سفلت ومرتضعة بلبن أخيك أو أختك وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن سفلت وبنت ولد أرضته أمك أو ارتضع بلبن أهلك نسباً أو رضاعاً وإن سفلت بنت أخ

وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وإن سفلت انتهم اه سم (قوله وإن علاخ) عبارة المغنى بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمة أهلك فعمتك مجاز أو قد تكون العممة من جهة الأم كاخت أبي الأم اه سم (قوله وإن علت) عبارة المغنى بلا واسطة فخالتك حقيقة أو بواسطة كخاله أمك فخالتك مجاز أو قد تكون الخالة من جهة الأب كاخت أم الأب اه سم فاخت اب الأم عمه وأخت أم الأب خالة اه سم (قوله وعلم بما مر) هذا عين ما مر اه عش (قوله أن الاخضر الخ) لكن يفوته حينئذ بيان جهة القرابة أهر شيدى (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعلمات وقوله والخؤولة أي الشاملة للأخوال والخالات اه سم (قول المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع الخ) سياتى في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرمتى المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع اه سم (قوله ولو بواسطة) تعمم لقوله أو أرضعت من أرضعتك الخ (قوله أو ولدت مرضعتك) أي بواسطة أو غير هاهما معنى (قوله الذى اللبن له) احتزبه عما كان اللبن لغيره كان تزوج امرأة رضع فان الزوج المذكور ليس صاحب اللبن اه عش (قوله وان ولدته) أو أرضعته بواسطة كما هو ظاهر فكان ينبغي زيادة هذا اليلام ما سبق اه سيد عمر أقول والاخضر الاشمل ليعم الصور الثلاث أن يقول ولو بواسطة (قوله فالمرضة بلبنك الخ) أي سواء كانت المرضعة زوجة أو أمة أو موطوءة بشبهة اه عش (قوله وبنتها) أي بنت المرضة بلبنك الخ (قوله كذلك) أي ولورضاعها اه سيد عمر (قوله ولورضاعاً) متعلق بكل من أهلك أو أمك اه سم (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أمانسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم اه سم (قوله نسباً أو رضاعاً) يحتمل أن يكون تعمماً لبنت ولد المرضعة أو له أو لهما وهو الانسب وقوله واختك وبنتها نسباً أو رضاعاً فيه نظير ما مر فنذكر وبالتامل في كلامه يتبين لك تداخل بعض الأقسام اه سيد عمر وعبارة سم قوله نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك أو أختك وبنتها أي المرضة وقوله بعده أيضاً نسباً أو رضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما اه أقول وقوله نسباً أو رضاعاً عقب قوله وبنت وولد أرضعته أمك أو ارتضع بلبن أهلك متعلق بكل من البنت والأم والأب (قوله بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثانى وما لوقه لا أصله الاوّل إذا المرضة بلبنه أخت كما تقدم لا عمه ولا خالة سم على حج اه عش (قوله عمه رضاعاً) أي في الأصل المذكور وقوله وأخاله أي في الأصل الاثنى اه سم (قوله لأنها بنت الخ) أي لك (قول المتن والأم مرضعة) وأما المرضعة نفسها فلا اشكال في عدم تحريرها برلسى اه سم عبارة الرشيدى إنما لم يذكر من أرضت ولدك

(قوله وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علامن جهة الأب والأم الخ) قال في الروض فاخت أي الأم عمه وأخت أم الأب خالة اه سم (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعلمات (قوله والخؤولة) أي الشاملة للأخوال والخالات (قوله في المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) وسياتى في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرمتى المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع (قوله ولورضاعاً) متعلق بكل من أهلك أو أمك (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أمانسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم (قوله نسباً أو رضاعاً) ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك أو أختك وبنتها أي المرضة وقوله بعده أيضاً نسباً أو رضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما (قوله ومرضة بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثانى وما لوقه لا أصله الاوّل إذا المرضة بلبنه أخت كما تقدم لا عمه ولا خالة (قوله عمه رضاعاً) في الأصل المذكور (قوله وأخاله) في الأصل الاثنى (قوله في المتن والأم مرضعة ولدك) وأما المرضعة نفسها

أو أخت رضاع وأخت لؤل أو مرضعة وأخت أصلهما نسباً أو رضاعاً مرضة بلبن أصل نسباً أو رضاعاً مرضة وأخت لؤل (ولا تحرم عليك من أرضعت أخاك) أو أختك وإنما حرمت أم أخيك نسباً لأنها أمك أو موطوءة أهلك (و) لا من أرضعت (نافلتك) أي ولد ولدك لأنها كالتى قبلها أجنبية عنك وحرمت أمه نسباً لأنها بنت أو موطوءة ابن (ولأم مرضعة ولدك) لذلك

وهي نسبا موطوءة لك (وبنتها) أي المرضعة لذلك وهي نسبا بنت أوربية فعلم أن هذه الأربعة لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علمت أن سبب انتفاء التحريم عن الرضاع انتفاء جهة المحرمية نسبيا فلذا لم يستثنها كالحققة في استثناءها في كلام غيرهم صوري وزيد عليها أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة وأخ الابن فهو لا يرضع من نسبا (٣٠١) لا رضعا لما تقرروا صورة الأخيرة امرأة

لأنه يصدد بيان من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وأما من أَرْضَعَتْ وَلَدَكَ فَبَيَّحَ نَحْلَ مِنَ النِّسْبِ وَالرِّضَاعِ
مَعَا كَمَا لَا يَحْتَجُّ إِيَّاهُ (قَوْلُهُ وَهِيَ الْخ) أَيِ امِّ امِّ وَلَدِكَ (قَوْلُهُ أَيِ مَرْضَعَةٍ وَلَدَكَ (قَوْلُهُ وَهِيَ) أَيِ
بَنَتِ امِّ وَلَدِكَ (قَوْلُهُ لِمَا عَلِمْتَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى عَنْ الرُّوْضَةِ لِأَنَّ امَّ الْإِخْوَ لَمْ تَحْرَمْ لِكُونِهَا امِّ إِخْوٍ وَأَمَّا حُرْمَتُ
أَكُونِهَا امًّا وَحَلِيلَةً أَبَوَيْهَا وَجَدَّ ذَلِكَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَكَذَا الْقَوْلُ فِي بَاقِيهِمْ هُوَ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِيِّ أَيِ قَامَ
إِخْبُكَ مِثْلًا لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ امُّ إِخْيِكَ بَلْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ امُّكَ أَوْ مَوْطُوءَةٌ أَبْيِكَ كَمَا تَقْدُمُ وَذَاكَ مُتَّفَقٌ
عَمَّنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ مِثْلًا إِيَّاهُ (قَوْلُهُ كَالْحَقِيقَةِ) رَاجِعٌ لِلْفِي (قَوْلُهُ وَزَيْدٌ عَلَيْهَا) أَيِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ
(قَوْلُهُ امِّ الْعَمِّ) أَيِ مِنَ الرِّضَاعِ إِيَّاهُ عَشْرُ (قَوْلُهُ لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ مِنْ انْتِفَاءِ جِهَةِ الْمَحْرَمِيَّةِ نِسْبِيًّا فَبَيَّحَ (قَوْلُهُ مِنْ
أَجْنَبِيَّةِ ذَاتِ ابْنٍ) فَذَلِكَ الْإِنْ خَوَيْنِ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ (قَوْلُهُ فَلَهَا) أَيِ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ وَقَوْلُهُ غَيْرَ امِّ الْإِخْوَ
الْخُ أَنْ أَرَادَ مَا فِي قَوْلِهِ مِنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ فَقَدْ بَقِيَ مَا هُنَا مَبْنِيٌّ لَهُ مِنْ سَائِرِ الْحَيْثِيَّاتِ إِذْ ذَاكَ فِي مَرْضَعَةٍ إِخْ
النِّسْبِ وَمَا هُنَا فِي امِّ الْإِخْ مِنَ الرِّضَاعِ النَّسْبِيَّةِ فَلْيَتِمَّلْ إِيَّاهُ سَمِىَ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّنْبِيهِ إِلَى الْغَيْرِيَّةِ (قَوْلُهُ مُتَعَلِّقٌ
بِأَخْتِ) أَيِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِيَّاهُ عَشْرُ (قَوْلُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْخ) قَدْ بَقِيَ هَذَا دَلِيلٌ تَعَلُّقُهُ بِأَخْيِكَ إِيَّاهُ سَمِىَ
(قَوْلُهُ لَابِ أَوْ امِّ) كَانَ وَجْهٌ هَذَا التَّقْدِيرُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ مَا ذَكَرَ فِي النِّسْبِ وَالْإِفَالِ شَقِيقٌ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ سَمِىَ (قَوْلُهُ وَكَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلُ التَّمَكِينِ) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ اعْتَمَدَهُ الرُّوْضُ فِي بَابِ الرِّضَاعِ وَالثَّانِي أَنَّهَا
لَا تَحْرَمْ كَمَا بَعْدَ التَّمَكِينِ وَهُوَ آخَرُ وَجْهٍ كَمَا قَفِيَ بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِيَّاهُ سَمِىَ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ أَدْعَتْ غُلَاطَا) هَذَا
الِاسْتِثْنَاءُ لَا يَظْهَرُ عَلَى مَا قَفِيَ بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ مَا قَبْلُ التَّمَكِينِ كَمَا بَعْدَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّمَكِينَ غُلَاطَا أَوْ
نَاسِيًا لَا يَزِيدُ عَلَى عَدَمِهِ رَأْسًا فَلْيَتِمَّلْ نَعْمَ أَنْ أَرِيدَ بِهَذَا الِاسْتِثْنَاءَ مَجْرَدَانِ لَهَا تَحْلِيْفُهُ فَهُوَ قَرِيبٌ إِيَّاهُ سَمِىَ
فَيَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ حِينَئِذٍ صَوْرِيًّا (قَوْلُهُ اخْذَا مَعَا فِي الرُّوْضَةِ الْخ) قَدْ بَقِيَ كَيْفَ تَوْخِذُ الْحُرْمَةِ بِدَعْوَاهَا
مَا ذَكَرَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِ الزَّوْجَةِ لِمَجْرَدِ تَحْلِيْفِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي ذَلِكَ إِيَّاهُ سَمِىَ (قَوْلُهُ لَوْ أَدْعَتْ ذَلِكَ)
أَيِ الْغُلَاطِ وَالنِّسْبَانِ (قَوْلُهُ لِتَحْلِيْفِهِ) أَيِ الزَّوْجِ (قَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْفَرْقِ (قَوْلُهُ فَمِنْهَا) أَيِ الْوَطْءِ (قَوْلُهُ فَلَا
يُثْبِتُ) أَيِ التَّحْرِيمِ مَعَهُمَا وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الرِّضَاعِ أَيِ يَثْبِتُ بِقَوْلِهِمَا فَكَذَا التَّحْرِيمُ بِهِ (قَوْلُهُ يَنْدَفِعُ الْحَاقُّ بَعْضُهُمْ
الْخ) فِي الْجُزْمِ بِالْإِنْدِفَاعِ مَعَ الْإِطْلَاقِ وَأَمَّا كَمَا تَقَفَّى بِهِ شَيْخُنَا فَلْيَتِمَّلْ إِيَّاهُ سَمِىَ وَقَدْ جَابَ بِمَا صَرَّحَ النَّوَوِيُّ فِي
شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنْ مَا يَفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ يُضَافُ إِلَيْهِمْ بِالنَّصْرِ (قَوْلُهُ بِالرِّضَاعِ) أَيِ بِدَعْوَى الرِّضَاعِ فِي تَفْصِيلِهِ
أَيِ تَفْصِيلِ الرِّضَاعِ وَدَعْوَاهُ بِكَوْنِهَا قَبْلُ التَّمَكِينِ الْمَعْتَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ (قَوْلُهُ عَلَيْكَ بِالْمَصَاهِرَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ مَعَ

لها ابن ارضع من اجنية
ذات ابن فلها نكاح اخي
ابنهار رضاعا وان حرم نسبها
اسكونه ابنتها او ابن زوجها
وهي من هذه الحثية غير
ام الاخ المذكورة في الماتن
ولا يحرم عليك ايضا
اخذت اخيك الذي من
النسب او الرضاع بنسب
ولا رضاع متعلق باخذت
بدليل قوله (وهي) نسبا
اخذت اخيك لا يملك لاه
بان كان لام اخيك لا يملك
بنت من غير ابيك (وعكسه)
اي اخذت اخيك لا يملك لاييه
بان كان لاي اخيك لا يملك
بنت من غير امك ورضاعا
اخذت اخيك لاب او ام
رضاعا بان ارضعتها اجنية
عك (فرع) ادعت امة
انها اخوتها رضاعا فان كان
قبل ان يملكها حرمت عليه
وكذا بعده وقبل التمكن
بل وبعد تمكين مع نحو
صغر كما هو ظاهر بخلافه
بعد تمكين معتبر إلا ان
ادعت غلطا او نسيانا اخذا
معا في الروضة قبيل الصداق
ان الزوجة لو ادعت ذلك
قبل قولها بالنسبة لتحليفه
علي نفية اي فان نكل
حلقت وانفسخ النكاح
وبخلاف ما لو ادعت انها

فلا اشكال في عدم تحريمها (قوله فلها) اي المرأة (قوله غير ام الاخ المذكورة في الماتن) ان اراد
ما في قوله من ارضعت اخاك فقد يقال ما هنا مبان له من سائر الحثيات اذ ذاك في مرضعة اخي النسب وما
هنا في ام الاخ من الرضاع النسبية فليتأمل (قوله بدليل) قد يقال هذا دليل تعلقه باخيك ايضا (قوله
لاب او ام) كان وجه هذا التقدير ان يكون على طريق ما ذكر في النسب والا فالشقيق كذلك كما هو
ظاهر (قوله وكذا بعده وقبل التمكين) احد وجهين اعتمده الروض في باب الرضاع والثاني انها لا تحرم
كأبعد التمكين وهو آخرة كما قف به شيخنا الشهاب الرملي مر (قوله إلا ان ادعت الخ) هذا الاستثناء
لا يظهر على ما قف به شيخنا الشهاب الرملي ان ما قبل التمكين كما بعده وذلك لان التمكين غلطا او نسيانا لا يزيد
على عدمه راسا فليتأمل نعم ان اريد بهذا الاستثناء مجردان لها تحليفه فهو قريب (قوله اخذا معا في الروضة
الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة بمجردها تحليفه فينبغي ان المراد انها
كالزوجة في ذلك (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الاطلاق وامكان التقييد شيء

اخوته نسبا وقرق بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع فكذا التحريم به يؤيده اطلاق الروضة وغيرها ان امته لو منعته وقالت
وطئني نحو ابيك قبل قوله يمينته لان الاصل عدم وطئه اه فهذا مثل النسب بجماع ان كلا لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها بخلاف
الرضاع وبهذا المذكور عن الروضة وغيرها الشامل لما اذا مكنته او لا يندفع الحاق بعضهم دعوى وطئه نحو الاب بالرضاع في تفصيله المذكور

(ويحرم) عليك بالمصاهرة (زوجة من ولدت) وإن سفل من نسب أو رضاع (أو ولدك) وإن علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وحلائل
 ابنائكم الذين من أصلابكم ومنطق خبر يحرم من الرضاع السابق يعين حل من أصلا بكم على أنه لا خراج زوجة المتبني دون ابن الرضاع وقوله
 تعالى ولا تتكسحوا ما تكسح آباؤكم من (٣٠٢) النساء (و) يحرم عليكم (امهات زوجتك منهن) أي النسب والرضاع ولو لطفلة طفلة

وإن علون وإن تدخل
 بها لا طلاق قوله تعالى
 وامهات نسائكم وحكمته
 ابتلاء الزوج بمكالمتهما والخلو
 بها لترتيب امر الزوجة
 فحرمت كسابقتها بنفس
 العقد ليتسكن من ذلك ولا
 كذلك البنت نعم يشترط
 حيث لا وطء صحة العقد
 لأن الفاسد لا حرمة له ما لم
 ينشأ عنه وطء أو استدخال
 لأنه حينئذ وطء شبهة
 واستدخال وهو محرم كما
 يأتي (وكذا بناتها) أي
 زوجتك ولو بواسطة سواء
 بنات ابنها وبنات بنتها وإن
 سفلن (أن دخلت بها) بأن
 وطئتها في حياتها ولو في
 الدبر وإن كان العقد فاسدا
 وكذا أن استدخلت ما ذكر
 المحترم في حال نزوله وادخاله
 أذ هو كالوطء في أكثر
 أحكامه في هذا الباب وغيره
 لقوله تعالى وربائبكم اللاتي
 في حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلنكم بهن الآية ولم
 يعدد دخلنكم لامهات نسائكم
 أيضا وإن اقتضته قاعدة
 الشافعي من رجوع الوصف
 ونحوه لاسر ما تقدمه لأن
 محله أن اتحاد العامل وهو
 هنا مختلف إذ عامل نسائكم
 الأولى الإضافة والثانية

ذلك في المغني والي التنيه في النهاية إلا قوله وادخاله (قول الماتن وتحرم زوجة من ولدت الخ) عبارة الروض
 فيحرم بمجرد العقد الصحيح امهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت اه سم (قول الماتن زوجة
 من ولدت) أي وإن لم يدخل ولدك بها انتهى مغني (قوله وإن سفل) أي ذكر أكان أو أنثى بواسطة أو غير هافهم
 شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لا ناهزوجة من ولده بواسطة أو ولد يشمل الذكر والأنثى فتنبه له
 فإنه دقيق جدعش (قوله وإن علا) بواسطة أو غير هالابا وجد من قبل الاب أو اللام وإن لم يدخل وإنك
 بها اه مغني (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المغني أما النسب فالآية وأما الرضاع فلحديث المتقدم فإن قيل
 إنما قال تعالى وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاة أجيب بان
 المفهوم إنما يكون حجة إذا لم يعارضه منطوق وقد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب فإن قيل ما فائدة التقييد في الآية حينئذ أجيب بان فائدة ذلك إخراج حليلة المتبني اه (قوله
 ومنطق الخ) جواب اعتراض وأرد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لأن الخبر عام
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقديم الخاص ولو مفهوما اه سم (قوله لا خراج زوجة
 المتبني) فلا يحرم على المرء زوجة من تبناه لأنه ليس بابن له اه مغني (قوله أو الرضاع) كذا في أصله رحمه الله
 تعالى والمناسب بيادى الراي إنما هو الوافلي تأمل اه سيد عمر أقول قضية وجوب مطابقة الضمير لمرجه
 لفظه أو كما هو ظاهر (قوله وحكمته) أي حكمة عدم اعتبار الدخول في تحريم أصل البنت دون تحريمها اه
 مغني (قوله كسابقتها) هما زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله من ذلك) أي الترتيب (قوله نعم
 يشترط الخ) عبارة المغني والحاصل أن من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة العقد كالزبية ومن حرم بالعقد وهي
 الثلاث الأولى فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الأولى حرم بالوطء فيه لا بالعقد
 (قوله وطء أو استدخال) ظاهره وإن كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لوجود مسمى الوطء والاستدخال
 وقد قالوا الدبر كالقبل في أحكامه إلا ما استثنى ولم يذكر وأهذافي المستثنيات فينسب إليهم منطوقا ما صرح به
 النووي في شرح المذهب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالتصريح اه عشر (قوله لأنه) أي الوطء
 أو الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حينئذ) أي حين أنشا عن العقد الفاسد (قوله
 كما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله وإن سفلن) يعني عنه قوله المار ولو بواسطة (قوله وادخاله)
 خلافا للنهاية ووالده (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعدد الخ) بيناء للمفعول وقوله دخاتم
 نائب فاعله عبارة المغني أعيد الوصف إلى الجملة الثانية لم يعدد إلى الجملة الأولى وهي وامهات نسائكم
 مع أن الصفات عقب الجمل تعود إلى الجميع الخ (قوله وإن اقتضته) أي العود إليه أيضا (قوله لأن محله) أي
 العود للجميع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله خلافا للزركشي الخ) مال المغني إليه أي
 ما قاله الزركشي (قوله لأن الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على
 ذلك) أي العود للجميع (قوله يلزم عليه أن العقد الخ) ليتأمل وجه اللزوم اه سيد عمر عبارة سم قوله

فليتأمل (قوله في الماتن وتحرم زوجة من ولدت أو ولدك الخ) عبارة الروض فيحرم بمجرد العقد الصحيح
 امهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لأن الخبر عام
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقديم الخاص ولو مفهوما ومن هنا يشكل قوله في شرح
 الروض وقدم أي الخبر على مفهوم الآية لنقدم المنطوق على المفهوم حيث لا مانع انتهى (قوله يلزم
 عليه الخ) هذا ممنوع إنما اللازم أن المحرم العقد مع الموت لا يقال هو خلاف النص لا ناقة قول هو ملحق

حرف الجر ولا نظر مع ذلك لا اتحاد عملهما خلافا للزركشي لأن اختلاف العامل يدل على استقلال
 كل بحكم ويجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما هو واضح وذكر الحجور للغالب فلا مفهوم له ﴿ تنبيه ﴾ لم ينزلوا الموت هنا
 منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقرير المهر ويوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه أن العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقرير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء وتوابعه فلم يحرمه الا ما هو من
جنسه في الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مر والمقصود فيهما المال ولا جنس له فادير الامر فيه على مقرر لموجبه الذي هو العقد
وهو الموت او الوطء المؤكد لذلك الموجب (ومن وطئ امرأة) حية وهو واضح (بملك) ولو (٣٠٣) في الدبر وان كانت محرمة عليه ابدا كاياق

عن اصل الروضة (حرم عليه
امهاتها وبناؤها وحرمت
على ابائه وابنائها) اجماعا
وتثبت هنا المحرمية ايضا
(وكذا) الحية (الموطوءة)
ولو في الدبر (بشبهة) اجماعا
ايضا لكن لا يثبت بها
محرمية لعدم الاحتياج
اليها ثم المعتبر هنا اي في
تحريم المصاهرة وفي لحوق
النسب وجوب العدة ان
تكون شبهة (في حق) كان
وطئها بفاسد نكاح وكظنها
حليلته وكونها مشتركة او
امة فرعه وكوطئها بحجة
قال بها عالم يعتد بخلافه وان
علمت (قيل او) توجد شبهة
في (حقها) كان ظنته حليلها
او كان بها نحو نوم وان علم
فعلى هذا باهما قامت
الشبهة اثرت نعم المعتبر في
المهر شبهتها فقط ومنها ان
توطئ في نكاح بلاولي وان
اعتقدت التحريم فليست
مستثناة خلافا لليقيني لما
مر ان معتقد تحريمه لا يحد
للشبهة ولا اثر لوطء خنى
لا احتمال زيادة ما اولى به
او فيه (تنبيه) مر ان
الاستدخال كالوطء بشرط
احترامه حالة الانزال ثم حالة
الاستدخال بان يكون لها
شبهة فيه وحيث قد فيشكل
بتاثير ووطء شبهته وحده لا

يلزم عليه الخ هذا ممنوع وانما اللازم ان المحرم العقد مع الموت لا يقال هو خلاف النص لا نأقول هو ملحق
بالمخصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس اه (قوله) ثم اي في الارث وتقرير المهر (قوله) فلم يحرمه
اي المطلوب من البنت وفي سم مانصه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك اه (قوله) عن ذلك اي السر
المذكور (قوله) لما مر اي انفاي قوله وحكمته ابتلاء الزوج الخ (قوله) والمقصود الخ عطف على
المطلوب (قوله) فيهما اي الارث وتقرير المهر (قوله) فادير الامر فيه الخ لم كان كذلك اه سم (قوله)
(وهو) اي المقر (قوله) حية الى التنبيه في النهاية الا قوله وكونها مشتركة الى وان علمت وكذا في المعنى الا
قوله ومنها ان توطأ الى ولا اثر (قوله) حية اما الميتة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما جزم به الرافعي
في الرضاع اه معنى (قوله) وهو واضح) سيد كرم عزه (قوله) وان كانت محرمة الخ اي ينسب اورضاع
كخالاته من نسب اورضاع فتجزم بنتها عليه وتحرم هي على ابيه اه سم (قوله) اجماعا) ولان الوطء بملك
اليمين نازل منزلة عقد النكاح محلي ومعنى (قوله) لكن لا يثبت الخ) عبارة المعنى تنبيه قد يشعر تشبيهه وطء
الشبهة بالوطء بملك اليمين ان وطء الشبهة يوجب التحريم والمحرمية وليس مراد ابل التحريم فقط فلا يحل
لواطئها بشبهة النظر الى ام الموطوءة وبنتها والخلوة والمسافرة بهما ولا مسهما كالوطوءة بل اولى فلو
تزوجها بعد ذلك البنت المحرمية ايضا اه (قوله) بها اي بوطء الشبهة وتاثير الضمير باعتبار المضاف اليه
(قوله) لعدم الاحتياج الخ) عبارة عميرة والفرق احتياج الاصول الى المخالطة في الاول دون الثاني اه (قوله)
وفي لحوق النسب الخ) عطف على قوله هنا (قوله) ان تكون) تامة وشبهة فاعله (قوله) بفاسد نكاح) اي
اوشراء اه معنى (قوله) حليلته اي زوجته وامته (قوله) وان علمت) غاية للتمت اي علمت الموطوءة ان
الواطئ ما جنبي منها (قوله) حليلها اي زوجها او سيدها (قوله) وان علم) غاية للتمت (قوله) فعلى هذا اي
الوجه الثاني المرجوح (قوله) ومنها اي من شبهتها (قوله) بلاولي) وكذا بلاولي وشهود اه ع ش (قوله)
للشبهة اي شبهة اختلاف العلماء (قوله) ولا اثر لوطء خنى) اي لا يترتب على وطئه حرمة الموطوءة على اصوله
اه ع ش (قوله) واج) ببناء المفعول (قوله) اوفيه) اسقطه المعنى وهو اللائق لان ما هنا محترز قوله وهو
واضح وايضا يلزم على ذكره ان يكون قوله لوطء خنى من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله معا (قوله) مر اي
قبيل قول المصنف وكذا بناتها (ان الاستدخال) الى قوله ولقوة ذلك في المعنى الا قوله وحيث قد فيشكل الى
لا يثبت بالاستدخال (قوله) كالوطء) خبر ان (قوله) بشرط احترامه) اي المعنى (قوله) بان يكون الخ) راجع
لحالة الاستدخال فقط (وحيث قد) اي حين اذا اعتبر في تاثير الاستدخال احترام الممي حالة الاستدخال كحالة
الانزال (قوله) فيشكل) اي عدم تاثير الاستدخال مع الاحترام في حالة الانزال فقط (اكونها) اي شبهته
(قوله) ثم اي في الاستدخال (قوله) فائرا الخ) اي في عدم الحرمة (قوله) ويؤيد ذلك) اي الجواب بقوة الوطء
(قوله) بالاستدخال بشرطه) عبارة المعنى والاسنى بالاستدخال ما زوج او سيدها واجنبي بشبهة اه (وكذا
الرجعة الخ) عبارة في باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وان قصد به الرجعة وتخص الرجعة بوطءه ولو
في الدبر ومثلهما استدخاله مائه المحترمة على المعتمد اه (قوله) بخلاف نحو الاحصان الخ) عبارة المعنى والاسنى
دون الاحصان والتحليل وتقرير المهر وجوبه بالمفوضة والفصل والمهر في صورة الشبهة اه (قوله) وغير
المحترم) محترز قوله بشرط احترامه في حالة الانزال عبارة المعنى والاسنى ولا يثبت ذلك اي النسب والمصاهرة

بالمخصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله) فلم يحرمه الا ما هو من جنسه) لم كان كذلك (قوله)
فادير الامر فيه الخ) لم كان كذلك (قوله) وان كانت محرمة عليه ابدا) اي ينسب اورضاع كخالاته من

ان بحجاب بقوة الوطء او بانه في حالة الوطء تعارض شبهته وتعمدها فغلبت شبهته لانها اقوى لكونها اخرجت ماء عن السفاح حال وصوله
لرحم و ثم لا تعارض حال الادخال فائرا عليها بحرمة و يؤيد ذلك قولهم لا يثبت بالاستدخال بشرطه الا النسب والمصاهرة والعدة وكذا
الرجعة على المعتمد بخلاف نحو الاحصان والتحليل وغير المحترم كما مرنا الزوج

لا يثبت به شيء موقال البغوى يثبت قياسا على من وطئ زوجته يظن انه يزني بها وروى بان هذا الوطء ليس بزنا في نفس الامر بخلافه في مسئلتنا
واقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم ما ليس (٣٠٤) بمعتمد وهو انه لا يشترط الاحترام الا في حالة الانزال واستدل بقول غيره لو انزل في

زوجته فساقت بنته فحبلت
منه لحقه الولد وكذا لو مسح
ذكرة بمحجر بعد انزاله فيها
فاستنجت به اجنبية فحبلت
منه اه (تنبيه اخر)
اطلق جمع متقدمون
حرمة وطء الشبهة وغيرهم
حله وكلاهما عجيب لانه ان
اريد شبهة المحل كالشركة
فهو حرام اجماعا او شبهة
الطريق كان قال بحله مجتهد
يقلد فان قاده وصف بالحل
والا فبالحرمة اتفاقا فيهما
بل اجماعا ايضا او شبهة
الفاعل كان ظنها حليلته
فهذا غافل وهو غير مكلف
اتفاقا ومن ثم حكى الاجماع
على عدم اثمه واذا انتفى
تكليفه انتفى وصف فعله
بالحل والحرمة وهذا محل
قولهم وطء الشبهة لا يوصف
بحل ولا حرمة (لا امان بها)
فلا يثبت لها ولا لاحد من
اصولها وفروعها حرمة
مصاهرة بالزنا الحقيقي
بخلافه من نحو مجنون او
مكره عليه لان الله تعالى
امتن على عباده بالنسب
والصهر ولانه لا حرمة له
(وليست مباشرة) بسبب
مباح كفاحضة (بشهوة
كوطء في الاظهر) لانها لا
توجب عدة فكذا لا توجب
حرمة قال الزركشي ويرد
عليه لمس الاب امة ابنته فاتها

والعدة والرجعة ولا غيره باستدخال ما زنا الزوج والسيد وعند البغوى يثبت جميع ذلك كالموطئ وزوجه
يظن (قوله لا يثبت به) اي باستدخال غير المحترم (قوله في مسئلتنا) اي في زنا الزوج (قوله واقوة ذلك
الاشكال) اي المار في قوله فيشكل الخ اه سم (قوله اعتمد بعضهم الخ) وفاقا للنهابة ووالده كما مر عبارة
سم قوله وهو انه لا يشترط الخ عن اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعلة الماردمن قوله بعضهم اه (قوله
وكذا) اي في لحوق الولد (قوله وغيرهم) اي واطلق غير ذلك الجمع (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من
ارادة المطلقين الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله فيما) خبر ميتدا محذوف اي هو اي قوله
اتفاقا معتبرا فيما قبل الا وما بعده (قوله وهو غير مكلف اتفاقا) اي وان جاز عند بعض كافي جمع الجوامع ولا
منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجزا كانه عليه سم (قوله انتفى وصف الخ) استشكله
سم (قوله فلا يثبت) الى قوله وعليه فلا يخالفه في المغنى الا قوله او مكره وقوله مطلقا الى وحكمه ذلك والى قوله
ومر في النهاية الا قوله او مكره (قوله بخلافه من نحو مجنون الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلافه من مجنون فان
الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بغلام لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته اه
(قوله او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المكره والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطى
حكمه اه وقضيته ثبوت النسب من المكره والذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمي خلافا سم على حجج
اه ع ش (قوله امتن بالنسب والصهر) اي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اه مغنى (قوله ولانه الخ)
اي ماء الزنا (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك قاله سم وقد يقال ان ماسياتي من استثناء الزركشي
والتنظير فيه بما ياتي يفيدان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة فيلحزم اه رشدي (قول المتن في الاظهر)
ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليهم اه كز سم (قوله ويرد عليه) اي امتن (قوله لمس الاب الخ) اي بشهوة
اه ع ش (قوله انه لا يحرم الخ) اي لا يحرم الامة على الابن الا وطء الاب (قول المتن ولو اختلطت حرم الخ)
ومثله عكسه وهو مالو اختلط حرمها برجال قرية فياتي فيه ما ذكر ثم رايته في حاشية شيخنا الزبادى وكانه
تركه لتلازمهما اه ع ش (قوله وضبط المتن الخ) جرى على هذا الضبط المغنى (قوله وتشديد الرأى)
اي وفتحها (قوله يشمل ذلك) اي المحرمة بسبب اخر الخ فكان الانسب التانيث (قوله مطلقا) اي باجتهاد

نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على ابيه (قوله واقوة ذلك الاشكال) اي المار في قوله فيشكل
الخ (قوله اعتمد بعضهم ما ليس بمعتمد وهو انه الخ) عن اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعلة المراد
من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من ارادة المطلقين الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى
يتعجب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف اشار اليه في جمع الجوامع بقوله والصواب
امتناع تكليف الغافل كما بينه شارحه لانا نقول كلام جمع الجوامع انما يفيدان لنا قولا لا بالجواز ولا يلزم منه
لوقوع وهو لا ينافي الجواز (قوله انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) اقائل ان يقول الحل المنتفى الوصف به
معناه الاذن والحرمة المنتفى الوصف بها معناها المنع ويجوز ان يريد من اطلق الحرمة بها عدم الاذن ولا
يلزم منه الاثم ومن اطلق الحل به عدم المنع لا الاذن فليتامل (قوله بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه)
عبارة شرح الارشاد نعم وطء المكره والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه انتهى وقضيته ثبوت
النسب من المكره والذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمي خلافا وعبارة شرح مر بخلافه من مجنون فان
الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بغلام لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته انتهى
(قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك (قوله في المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليها
كز (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر

وتحرم ماله من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم انه لا يحرم وغيره
الاوطؤه (ولو اختلطت حرم) بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب اخر كل مانع او توثن ومنهم من تكلف وضبط المتن بالضم وتشديد الرأى
ليشمل ذلك (بنسوة قرية كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسهولة على متيقنة الحل مطلقا خلافا للسبكي رخصة له

من الله تعالى وحكمة ذلك انه لو لم يبح له ذلك ربما انسده عليه باب النكاح فانه وان سافر لبلد لا يامن مسافرتها اليها وينكح الى ان يبقى محصورا على مارجحه الروياني وعليه فلا يخالفه ترجيحهم في الاواني انه ياخذ الى بقاء واحدة لان (٣٥٥) النكاح يحتاط له اكثر من غيره واما الفرق

بان ذاك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه هنا فغير صحيح لما تقرر من حل المشكوك فيها مع وجود اللواتي تحمل يقينا ويأتي حل خبرته بالتحليل واقضاء عذتها وان ظن كذبها ومرو في مبحث الصيغة ماله تعلق بذلك على ان زوال يقين اختلاف المحرم بالنكاح ممنه يضعف التقييد بالمحصورات وبقوى القياس على الاراني وعدم النظر للاحتياط المذكور نعم ان اريد بالظن المتيقن ثم والمنفي هنا الناشئ عن الاجتهاد قربت صحة ذلك الفرق (لا بمحصورات) فلا ينكح ممنه فان فعل بطل احتياط الاضاع مع عدم المشقة في اجتناب بخلاف الاول ولا مدخل للاجتهاد هنا نعم لو تيقن صفة بمحرمه كسواد نكح غير ذات السواد مطلقا كما هو واضح واجتنابها ان انحصرن ثم ماعسر عده بمجرد النظر كالاف غير محصور وماسهل كالعشرين بل المائة كما صرحوا به في باب الامان ذكره في الانوار: محصور وبينهما اوساط تالحق باحدهما بالظن وما يشك فيه يستغنى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه

وغيره اه مغنى وكان حقه ان يكتب عقب المتن كما فعله المغنى او عقب قوله خلافا للسبكي ليظهر رجوع الخلاف الى الغاية (قوله) ربما انسداخ) عبارة المغنى لتضرر بالسفر وربما انحسم عليه باب النكاح فانه الخ (قوله) على مارجحه الروياني) عبارة النهاية كما رجحه الخ وعبارة المغنى وهذا الى مارجحه الروياني هو الاوجه اه (قوله) واما الفرق الخ) بهذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذاك الخ مردود بما تقرر الخ (قوله) فيباح الخ) عبارة المغنى بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها الى في محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله) فغير صحيح) اي خلافا للسبكي ويجوز ان من فرق بذلك بنى كلامه على مقالة السبكي اه عرش (قوله) ويأتي حل الخ) تقوية لرد الفرق المار اه عرش (قوله) وان ظن كذبها) عبارته فيما يأتي ولم يقع صدقها في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها لجواز ان يكون الحاصل مجرد الشك اه عرش ويأتي في الشارح والنهاية في مبحث التحليل كل من التعبيرين (قوله) بالنكاح) متعلق بزوال الخ (قوله) يضعف التقييد) اي بقولنا الى ان يبقى محصور اه سم (قوله) ويقوى القياس الخ) اي فيجوز ان ينكح الى ان تبقى واحدة (قوله) وعدم النظر الخ) عطف على القياس (قوله) ثم) اي في الاواني وقوله هنا اي في النكاح وقوله الناشئ اي الظن الناشئ نائب فاعل اريد (قول المتن) لا بمحصورات) هذا التفصيل يأتي فيما لو اراد الوطء بملك اليمين ايضا اه مغنى (قوله) فلا ينكح الى المتن في النهاية الا قوله وبحت الى ولو اختلفت وكذا في المغنى الا قوله نعم الى ثم ماعسر وقوله ومرو الى وبحت وقوله بل المائة الى محصور (قوله) فان فعل بطل) اي ومع ذلك لا يبعد للشبهة ام عرش اي اذا وطئ (قوله) بخلاف الاول) اي غير المحصورات (قوله) نعم) انظر ما موقع هذا الاستدراك مع قول المتن ولو اختلفت الخ (قوله) مطلقا) اي انحصرن ولا سم وعرش (قوله) واجتنابها) اي ذات السواد سم وعرش (قوله) ان انحصرن) مفهومه انه لا يجنب ذات السواد الغير المحصورات وهو صحيح اه سم اي الى ان تبقى منها محصورات (قوله) ثم ماعسر) عبارة المغنى قال الامام المحصور ماسهل على الاحاد عده دون الوطء قال الغزالي غير المحصور كل عدلوا اجتماع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله) كما صرحوا به) اي بالتمثيل بالمائة وكذا اختبره وذكره (قوله) وبينهما) بين الالف والعشرين كما هو صريح المغنى عن الغزالي او والمائة كما هو صريح صنيع الشارح وصريح النهاية حيث اسقطت العشرين (قوله) قاله الغزالي) اي قوله ماعسر الى هنا الا قوله بل المائة الى قوله محصور (قوله) لان من الشروط الخ) تعليل للاذرعى وعلل المغنى المتن بذلك ثم ان رد الاعتراض الا في عليه (قوله) واعترض) اي قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله) وصرافيه) وهو ان هذا يرجع للشك في ولاية العاقل في كل من امة موروثة وزوجة المفقود وما هنا يرجع

(قوله) على مارجحه الروياني الخ) كذا شرح مر (قوله) واما الفرق الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله) يضعف التقييد) اي قولنا الى ان يبقى محصور (قوله) مطلقا) اي انحصرن ولا بدليل مقاباته بقوله ان انحصرن وقوله ان انحصرن مفهومه انه لا يجنبها ان لم ينحصر وهو مسلم ان كان الغرض تعدد السواد مع عدم الانحصار لذات السواد والا فلا قتامة له (قوله) واجتنابها) اي ذات السواد وقوله ان انحصرن ان اراد انحصار الجملة من ذات السواد وغيره فمفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وليس بصحيح ان اتحدت ذات السواد او تعددت مع الانحصار لان الاختلاط في الحقيقة انما هو في ذوات السواد وان اراد انحصار ذوات السواد فالفهوم صحيح فليتأمل (قوله) ان انحصرن) مفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وهو صحيح ان تعددت السواد وينبغي ان يبقى سوادا بقى ما لو اختلف غير محصور من المحارم بغير محصور وتسوايا وتفاوتا كالف بالف او الفين ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والاذرعى في نحو هذا المنال (قوله) قاله الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله) واعترض) اي ان من الشروط العلم بحلها

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) الاذرعى التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بها واعتراض بقولهم لزواج امة موروثة اناحياته فبان ميتا وتزوجت زوجة المفقود فبان ميتا صحيح ومرفاهيه في فصل الصيغة وبحت الاذرعى كالسبكي في عشرين مثالا

للشك في ذات المرأة هل تحل او لا وحاصل ما مر ان العبرة في الماعة ودخله بيقين الحل فلا يكفي وجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة العقد مطابقة لما في نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استيفاء الشروط اعمش وعبرة المغني وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك او لا وهو لا يضرب اذا تبين انه مالك كالزوج اخ حتى اخته وتبينت ذكوره ثم عمن الثانية بان بعض الائمة يرى ذلك فاذا تبين انه كان في نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه اننا نحرم الاقدام عليه ونحكم بالبطلان ظاهر ا فان تبين بعد ذلك انه غير محصور تبتنا الصحة والا استمر الحكم بالاطلاق اه سيد عمر ولعل موقفه قول الشارح احتياط للابضاع وكتابتها هنا من تحرير الناسخين والا فلا يظهر وجه الاخذ ولا المراد بالتبين (قوله حرمة النكاح) مفعول بحث (قوله وهو) اي الحكم (قوله لم يجوز طء الخ) يؤخذ منه انه لو اراد العقد على واحدة منهن لم يتنع وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي محصورات ام لا اه عش (قوله لان الوطء) عبارة المغني ولو باجتهاد اذ لا مدخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء الخ (قول الماتن ولو طرا مؤبد الخ) ولو عقد اب على امراته ابنته على بنتها وزفت كل لغير زوجها وطئها غاطا انفسخ النكاح وان لم يزل الوطء منه مالم يزل وعلى السابق منهما بالوطء لزوجته نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منهما وجوه او جهها كما افاده الشيخ يجب لصغيرة لا تعقل ومكرهة ونائمة لان الانفساخ حينئذ غير منسوب اليها ويرجع الى الثاني على السابق بنصف مهر المثل لا بمهر المثل ولا بما غرم ولا يجب لعاقلة طاعة في الوطء ولو غاطا وان وطئها ما فعل كل لزوجته نصف المسمى ويرجع كل على الاخر في احدى وجهين يظهر كما افاده الودر رحمه الله تعالى ترجيحه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد ويهدر نصفه ولو اشكل الحال ولم يلم به سبق ولا معية وجب للوطء مهر المثل وانفسخ النكاح وان لا رجوع لاحدهما على الاخر ولزوجته كل نصف المسمى ولو تكبح امرأة وبنتها جاهلا مرتبا فالثاني باطل فان وطئها الثانية فقط عالما بالتحريم نكاح لا ولي بحاله او جاهلا به بطل نكاح الاولى ولو لمهلا لولي نصف المسمى وتحرم عليه ابداء الوطء مهر المثل وحرمت عليه ابداء كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم ابداء الا ان كان قد وطئ الام اه نهاية في المغني له زيادة تفصيل (قوله بفتح الباء) الى قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكسر ها) اي فيكون صفة المحذوف تقديره سبب مؤبد للتحريم اه عش (قول الماتن طعمه) اي منع دوامه اه (قوله بالياء) الى قوله كما يصرح به في المغني (قوله او النون) يستثنى كما قال به ضم الحنفي لا يقطع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك ويتصور وجودان الحنفي في الباب عبارة مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع واثبت موطؤه بولد قال ابن بونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا تحكم بذكوره لان الحسن لا يكذب به انتهت سم علي حج اه عش و اشار المغني في حل الماتن بقوله كوطء الواضح زوجة ابنته الى الاستثناء المذكور (قوله كما ضبطهما) اي ضبطهما ففيه حذف وايصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمة معا على ابيه اه مغني (قوله

من عارمه اختطاط بغير
محصور لكنه لو قسم عليهن
صار ما يخص كلا منهن
محصورا حرمة النكاح منهن
نظرا لهذا التوزيع
وخالفهم ابن العماد نظرا
للجملة وقال ان الحل ظاهر
كلام الاصحاب وهو كما قال
خلافا لمن زعم ان كلامه لا
وجه له ولو اختلطت زوجته
باجنيات لم يجوز طء واحدة
منهن مطلقا لان الوطء انما
يباح بالمقدودون والاجتهاد
(ولو طرا مؤبد تحريم) بفتح
الباء فهو من اضافة الصفة
للموصوف وبكسر ها (على
نكاح قطع كوطء زوجة
ابيه) بالياء او النون كما
ضبطهما بخطه (بشبهة)

(قوله او النون) يستثنى كما قال به ضم الحنفي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يشك كل تصور ابن الحنفي لاننا انضحت ذكوره تعين ان وطئه طعم النكاح كغيره وان لم يوضح فاما شكل لا يحسن نكاحه حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا مادام مشكلا استحال كونه با او جذا او اما او زوجا او زوجة انتهي ويجوز ان يورثه بولد في باب الحديث وعبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع واثبت موطؤه بولد قال ابن بونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا يحكم بذكوره لان الحسن لا يكذب به انتهت بقى انه لم يخص هذا البعض الاستثناء بزوج ابنته ولا بولد ذكره في زوجاته ايضا ثم ان يصور ايضا اذا استدخلت امرأة ذكره وهو نائم اغضاها انه زوجها واثبت منه بولد (قوله

وكوطه الزوج ام او بنت زوجته يشبهه فيمنع من النكاح الحاقا لدوامه بالابدان لانه معفى وجب تحرما مؤبدا فاذا طرأ قطع كالرضاع وهذا
يتضح انه لا فرق بين كون الموطوءة محرما للموطى وغيره الموطى. بنت اخيه او خالته التي تحت ولده يشبهه حرمت علي ولده ابدان كما يصرح به قول
اصل الروضة لو وطى امته المحرمة عليه منسب اورضاع فان قلنا لا يجب الحداي وهو الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا تحرم كقوله ابن
الحداد ومن تبعه ضعيف وزعم ان المتن يفيد ليس في محله بل يصدق بالمحرم وغيره لان (٣٠٧) المصاهرة التي اثبتها الشيخان مؤبد تحرير

طرا بوطا. الاب المحرمه على
نكاحها فقطعه وحرما
ابدا على ابنه لانها موطوءة
ايه ولقد بالغ بعضهم في
رد كلام ابن الحداد فقال
هو خيال باطل ومن تبعه
غفل عما تقرر عن الشيخين
وخرج بنكاح طرده على
ملكه من كوطا ب جارية
ابنه فانها وان حرمت به على
الان ابدالا ينقطع به ما ك
حيث لا احوال ولا شيء عليه
بمجرد تحررها ببقاء المالية
وبمجرد الحل هنا غير متقوم
(ويحرم جمع المرأة واختها
او عمتها او خالتها من رضاع
وانسب) ولو بواسطة لابون
او اب او ام ابتداء ودواما
للالة في الاختين والخبر
الصحيح في الباقي وحكمة
ذلك كافي به انه يؤدي الى
قطعية الرحم وان رضيت
بذلك فان الطبع يتغير
وضبطوا من يحرم جمعها
بكل امرأتين بينهما قرابة
او رضاع يحرم تناكحهما
لو قدرت احدهما ذكر
فخرج بالقرابة والرضاع
المصاهرة فيحل الجمع بين
امرأة وام او بنت زوجها
او زوجة ولدها اذ لا رحم

وكوطه الزوج ام او بنت زوجته الخ) اي فتحرمان الاولى اي ام زوجته مطلقا والثانية اي بنت زوجته
ان دخل بالام سم وعش (قوله الحاقا الخ) تعليل لما في المتن والشرح معا (قوله وبهذا) اي التعليل
(قوله بين كون الموطوءة الخ) اي قبل العقد عليها اه معنى (قوله وغيرها) عطف على محرما الخ (قوله فلو)
وطى. بنت اخيه الخ) نشر مرتب (قوله او خالته) عطف على اخيه اه سم (قوله كما يصرح به) اي بعدم
الفرق وقوله لو وطى الخ مقول القول (قوله فقول غير واحد الخ) عبارة النهاية والمغني خلافا لمن قيد بالشق
الثاني اه اي يكونا غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) اي تفيدهم الموطوءة بلا تحريم اي بغیر
المحرم (قوله كما قاله الخ) لعلمه من جملة المقول والا كان الا وضاح الاخصر فقول غير واحد كان الحداد ومن تبعه
لا تحرم ضعيف (قوله يفيد) اي التقييد بغیر المحرم (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت
المصاهرة وقوله مؤبدا الخ خبر ان اه سم (قوله لمحرمه) اي الاب متعلق بوطا. الاب وقوله على نكاحها اي
المحرم متعلق بقوله طرا (قوله ومن تبعه غفل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عما تقرر الخ) اي بقولها آتفا لو
وطى. امته المحرمه الخ (قوله وخرج) الى قوله والاول وجه في المغني والى قول المتن ومن حرم جمعها في النهاية (قول
بنكاح) اي بطرده على نكاح (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم اه سم اي ان اعمدو عبارة عش اي
لا شيء لابن على الاب في مقابلة التحريم اما المهر فيلزمه في مقابلة الوطء اه (قول المتن ويحرم جمع المرأة
الخ) صرح القرطبي بانه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الام والبنت اه عش (قوله ولو بواسطة)
راجع للعمدة والخاتمة ر قوله لا بون الخ راجع للاخت ايضا وقوله ابتداء ودواما راجع للجمع (قوله كافي به)
اي في خبر النبي عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انكم اذا فاعتم ذلك قطعتم ارحامهن اه معنى (قوله)
يحرم تناكحهما الخ) يخرج المرأة وبنت خال او بنت عمه لها اه سم (قوله والملك) عطف على المصاهرة
(قوله ثم يتزوج سيدتها) اي او تزوج السيدة او لانهم يعرض لها مرض يمنع حصول العفة بها اه عش
(قوله او يكون الخ) عطف على قوله يتزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) اي كل من المرأة وامتها علي
الاخرى (قوله ورأيته) اي بنت زوجته من رجل اخر اه عش (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ)
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله في نكاح اثنتين) اي في نكاح الوليتين من اثنتين اه معنى (قوله)
فان وقعا الخ) تفصيل لقوله ياتى هتاما من الخ (قول المتن او مرتبا فالثاني) (فرع) وقوع مرتبا لان الاول
بلاولى او بلاشهر دلان حكم بصحته حاكم به احكاما فارقا للعقد الثاني فيذني ان العقد الصحيح هو العقد الاول
لسبق وجوده بالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان احدهما

وكوطه الزوج ام او بنت زوجته يشبهه) اي فتحرمان في الاولى مطلقا وفي الثانية ان دخل بالام (قوله
او خالته) عطف على اخيه (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت المصاهرة (قوله مؤبد)
خبر ان (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم (قوله يحرم نكاحهما) لو قدرت احدهما ذكرا يخرج المرأة وبنت
خالته او بنت عمتها (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ) ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (قوله في المتن
او مرتبا فالثاني) فرع وقعا مرتبا لان الاول بلاولى او بلاشهر دلان حكم بصحته حاكم به احكاما فارقا
للعقد الثاني فيذني ان الصحيح هو العقد الاول لسبق وجوده بالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من

هنا يخشى قطعه والملك فيحل الجمع بين امرأة وامتها بان يتزوجها بشرطها الا في ثم يتزوج سيدتها او يكون قنا وان حرمت كل بتقدير
ذكورة الاخرى اذ العبد لا يتكهن سيدته والسيد لا يتكهن امته ويحل الجمع ايضا بين بنت الرجل وريسته وبين المرأة وربيعة وزوجها من امرأة
اخرى وبين اخت الرجل من امرأته من ابيه اذ لا تحرم المناكحة بينهما بتقدير ذكورة احدهما (فان جمع) بين نحو اثنتين (بعقد) واحد
(بطل) النكاح ان اذ لا مرجح (او) بعقدين ياتي هنا ما مر في نكاح بقين فان وقعا معا او عرف سبق ولم يتبين سابقة ولم مرجع معرفتها او جهل
السبق والمعية بطلا او وقعا (مرتبا) وعرفت السابقة ولم تنس (فالثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل به فان نسيت

ورجيت معرفتها وجب
التوقف حتى يتبين والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاك
وانه لو اراد العقد على
احدهما امتنع حتى يطاق
الاخرى باثنا لاحتمال انها
الزوجة فتحل الاخرى يقينا
من غير مشقة عليه في ذلك
بوجه اما اذا فسد الاول
فالثاني هو الصحيح سواء
أعلم بذلك أم لا خلافا
للباوردى ومن ثم تعقبه
الرويان بقوله فعندى يعتقد
نكاح الثانية بكل حال غايته
انه هزل بهذ العقد وهزل
النكاح جدد للحديث
(تنبيه) باني ما ذكر في
جمع أكثر من أربع وفيما
إذا نكح عشرة في أربعة
عقود أربعاً وثلاثاً وثلثين
واحدة وجعل السابق
فوطى بعضهم ومات
فيؤخذ من التركة مسمى
أربع لان في نكاحه أربعاً
يقين يجب مهرهن وان لم
يدخلهن ومهر مثل من
دخلهن لاحتمال انهن من
الزائدات على تلك الأربع
وما أخذ للدخول بهن

بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مره سم على حج اه عش (قوله) ورجيت
معرفتها (مفهومه) انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر
في نكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان محل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه
عش (قوله) والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاك وان كانه (الخ) في القوت ما حاصله ان هذا الاوجه في صورتى
معرفة السابق دون دين السابقة وجعل السابق والمالية يعنى بخلاف ما يوجهه صنيع الشارح، فاننا في صورة
التوقف اه سم عبارة عش هذا الاوجه انما يحتاج اليه فيما إذا لم يعلم بين السابقة بان علم السابق ولم
تتعيين السابقة اما إذا علمت السابقة ثم نسبت فلا معنى لافتقار التوقف الواجب على الفسخ فليراجع سم على
حج نعم لما طلب الفسخ من القاضي وينفذ للضرورة ويؤزل به التوقف اه وفي قوله نعم لها الخ نظر (قوله)
وانه لو اراد العقد (الخ) في حيز الاوجه والمتبادر رجوعه الى الاوجه لما إذا نسبت السابقة ورجيت معرفتها
وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقاً في غاية البعد ثم جريان هذا الحكم فيما إذا علم
سبق ولم يتعين متجه جداً اه سم يعنى كما مر عن القوت (قوله) باثنا) ينبغي اورجعيما وتنقض العدة اه
سم (قوله) بذلك) اى فساد الاول (قوله) خلافاً للباوردى) اى فى قوله ام لا اه عش (قوله) ما ذكر) اى
من قول المتن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح (قوله) وفيما إذا نكح (الخ) ظاهره انه عطف على في جمع الخ
ويجتمعل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والفاء فيه شيبة فاء الجزاء لانهم قد يزلون العرف المقدم منزلة الشرط
ومتعلقة المؤخر منزلة الجزاء كما قرر سيويوه في زيد حين لقيته فاكرمه (قوله) فوطى) به بعضهن) اى ولو اكثر
من أربع اه عش (قوله) مسمى اربع) قد يقال إذا كانت مسميات من مختلفات فمسمى راعى وفي الروضة
مخالفة لما هنا من وجوه تعرف بمراجعة اهرشيدى (قوله) لان في نكاحه اربعاً يقين) عبارة لانها لا احتمال
ان في نكاحه اربعاً اه قال الرشيدى هذا صواب من قول النخبة لان في نكاحه اربعاً يقين إذا لا يكون في
نكاحه اربع يقين الا ان سبق نكاحه الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه ونحو ذلك بخلاف ما إذا
سبق نكاح اثنين مثلاً فانه لا يصح بعده الا نكاح الواحدة على اى تقدير إذا ضرورة انه لم يقع الا اربعة عقود
ومتى وقع نكاح من تحل ومن لا تحل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه (قوله) اربعاً يقين في حصول
اليقين فيأذكر نظر فليتامل ثم رابت الفاضل المحشى نيه على ذلك اه سيد عمر عبارة سم انظر اى يقين مع
احتمال تقدم الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع
او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ فليتامل اه (قوله) يجب الخ) نعمت اربعاً (قوله) ومهر مثل الخ) عطف على
مسمى اربع (قوله) لاحتمال انهن من الزائدات الخ) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطآت زائدات على

حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان أحدهما بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مره
(قوله) ورجيت معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاك) عبارة القوت هذا إذا علمناه اى الثاني اما لو لم نعلم عنه اصلاً فيبطلان وان علمناه
ثم اشبهه توقفتا في نكاح الوليين من اثنين ذكره الماوردى نقلنا ابن الرفعة نقه قال في الام لو تزوجهما
لا يدري ايتهما اولى افسدنا نكاحهما وما في الام ظاهر في التصوير بما إذا علم السابق ولم يتعين السابق قال
الماوردى وهل يفتر بطلانه الى فسخ الحاك ام لا على وجهين وقد يؤخذ من هذا النص انه لا استئناف
العقد على ايتهما شاء وينبغى ان لا يعقد على واحدة منهما حتى يثقل بطلان الاخرى لاحتمال سبق عقدها
فتكون زوجة باطنا وعبارة التكملة قال الماوردى وفي افتقار البطلان الى فسخ الحاك وجهان
انتمى (قوله) وان لو اراد العقد على احدا هما (الخ) في حيز الاوجه والمتبادر من العبارة رجوعه لما اذا
نسيت السابقة ورجيت معرفتها وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقاً في غاية
البعد ثم جريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جداً (قوله) باثنا) ينبغي اورجعيما وتنقض
العدة (قوله) اربعاً يقين) انظر اى يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع

يدفع لمن وللاربعة يوقف
بينهن وبين الورثة الى
البيان او الصلح ولذلك
تفريع طويل في الروضة
وغيرها فراجعهم (ومن حرم
جمعهما بشكاح) كاختين
(حرم) جمعهما (في الوطء
بملك) لانه اذا حرم العقد
فالوطء اولى لانه اقوى ولان
التقاطع فيه اكثر (لا
ملكهما) اجماعا لان الملك
قد يقصد به غير الوطء ولهذا
جاز له ملك نحو اخته (فان
وطء) في فرج واضح او
دبر ولو مكرها او جاهلا
(واحدة) غير محرمة عليه
بنحور ضاع وان ظنها تحل له
وظاهر كلامه الاستدخال
هنا ليس كالوطء وهو متجه
(حرم) الاخرى حتى يحرم
الاولى لثلاث يحصل الجمع
المنهي عنه ولا يؤثر وطؤها
وان جلت على الاوجه
تحريم الاولى اذا الحرام لا
يحرم الحلال ثم التحريم
يحصل بمزيل الملك (كبيع)
وفي نسخ بيع وهي اوضح
ولو لبعضها ان لم ان شرط
الخيار فيه للبشرى وهبة
ولو لبعضها مع قبضها باذنه
(او) بمزيل الحل نحو
(نكاح او كتابة) صحيحة
لا ارتفاع الحل فان عاد حل

الاربعة فيخرج بذلك ما اذا وطئ منهن سبعا او اكثر اذ يلزم عليه اجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر
ما حكم ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربعة رشيدى (قوله يدفع لمن) الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من
مهر مثلن والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن الا المسمى او الزائدات فليس لمن
الا مهر المثل فالحق الاقل والزائد مشكوك ثم رابت في الروض ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عرش
عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله وللاربعة يوقف الخ) عطف على قوله للدخول بهن يدفع الخ (قوله
يوقف يدينن الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول به منهن ينبغي ان تعطى
قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره هالكن ان لم يكن اكثر من المسمى اه سم (قوله
كاختين) الى قوله وان ظنها تحل في المغنى الا قوله ولان التقاطع فيه اكثر الى قوله نعم باقى في النهاية الا قوله وفي
نسخ بيع وهي اوضح وقوله او تقارن الملك والنكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قول المتن
بملك) او ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه اه معنى اقول ويفيد قول المصنف الاقوى ولو ملكها ثم نكح
الخ مع قول الشارح هناك او تقارن الملك والنكاح اه (قول المتن فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة
لا يخفى ما في من جهه ولو اخر قوله في فرج واضح او دبر وقال عقب قوله تحل له في دبرها مطلقا وفرجها ان كانت
واضحة لظهر عبارة المغنى فان وطئ طائعا او مكرها او واحدة منهما ولو في الدبر او مكرها او جاهلة حرمت
لاخرى ثم قال ولو ملك شخص امه وخنتى فوطئه جاز له عقبه وطء الامه او هي ظاهرة (قوله في فرج واضح)
بالتوصيف وتقدم آنفا عن المغنى محترز واضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت بجوسية ونحوها كمحرم
فوطئها جاز له وطء الاخرى معنى وروض (قوله ولا يؤثر) الى قول المتن واذا طلق في المغنى الا قوله وفي نسخ
بيع وهي اوضح (قوله ولا يؤثر وطؤها) الى الثانية بان تعدى ووطئها ظاهره وان ظنها الاولى وهو
ظاهر وقد يشمله قول الشارح قبل وان ظنها تحل له عرش (قوله تحريم الاولى) الى بل هي باقية على حلها
ويلزم بقاء الثانية على تحريمها عرش عبارة المغنى فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى اثم ولم تحرم
الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرى الثانية لئلا يجتمع الما في رحم اختين اه (قول المتن
كبيع) اى وعق لكها او بعضها اه معنى (قوله وهبة) اى ولو لفروعه ولا يضرب تمسكه من الرجوع في

او عقد الشتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربعة او عقد الثلاث ثم الشتين الخ فليتأمل (قوله يدفع لمن)
الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من مهر مثلن والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن
الا المسمى والزائدات فليس لمن الا مهر المثل فالحق الاقل والزائد مشكوك ثم رابت في الروض ما يفيد ذلك
(قوله يوقف الخ) الى لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بها منهن ينبغي
ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره هالكن ان لم يكن اكثر من المسمى (قوله
حرم جمعهما في الوطء بملك) لانه اذا حرم العقد فالوطء اولى لانه اقوى ولان التقاطع فيها اكثر (قوله
الكلام حرمة وطئها جميعا وجواز وطء احدها فقط قد يجاب بالمنع فان في وطئها من تعلق الاطلاع
بالوطء ما ليس في الاقتصار على وطء احدها الا بشاعته تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب
تخصيص احدهما بالوطء اكثر منه بسبب وطئها فليتأمل (قوله غير محرمة عليه بنحور ضاع) استشكل
شيخنا الاشهاب البرلى في هامش شرح المنهج بما تقدم في وطء الاب بشبهة زوجة ابنة انه اقوى من وطء
السيدة لانه اثر الاول التحريم المؤبد واثر الثاني حرمة مؤقتة الا ترى ان الرقيقة الموطوءة للولد اذا وطئها
ابوه حرمت على الولد ايضا لوجه الولد محرمة على الاب ابداء ومع ذلك لو وطئها الاب بشبهة انقطع نكاح
الولد افرض كونها في هذه الصورة محرمة على الاب كبنت اخيه مثلا لانه لا اثر له لان غايته تحريمها المؤبد على الاب
وذلك حاصل بزوجية الولد وان لم تكن بنت اخى والده فالوجه ما قاله شيخنا انتهى وعبارة الروض فرع
لوملك اختين احدهما بجوسية او اخته من رضاع فوطئها لم تحرم الاخرى انتهى (قوله بنحور رضاع) اى
او تمجس (قوله وهو متجه) كذا امر (قوله ولا يؤثر وطؤها) الى الاخرى (قوله اذا الحرام لا يحرم الحلال

الأولى بنحو فسخ وطلاق قبل وطء الثانية تخير في وطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة إن أرادها أو بعد وطئها لم يطاق العائدة حتى يحرم الأخرى
وعلم بما مر أنه لو ملك أمته بنتها حرمت أحدهما. وبدا بوطء الأخرى (لا حيض ولا حرام) ونحو ردقة عدة لأنها أسباب عارضة قريبة الزوال
(وكذا زارهن) مقبوض (في الأصح) لبقاء الحل لو أذن له المرتين (ولو ملكها) أي امرأته وطئها لم لا (ثم نسكح أختها) أو عمتها أو خالتها الحررة أو
الامة بشرط (أو عكس) أي نكح امرأة (٣١٠) ثم ملك نحو أختها أو تقارن الملك والنكاح (حلت المنكوحه دونها) لأن فراش النكاح أقوى

لهما أه عش (قوله بنحو فسخ الخ) عبارة المغني برد المبيعة وطلاق المنكوحه وعجز المكتوبة اه (قوله
إن أرادها) أي الثانية أي وطنها (قوله أو بعد وطئها) أي الثانية عطف على قوله قبل وطء الخ (قوله وعلم
الخ) أي فلا يرد ذلك على المتن (قوله ما مر) أي عن قريب بقول المتن ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها
وبناتها (قوله لو ملكها أو بنتها) أي مع أنها ما حرم جمعها بنكاح اه سم (قول المتن حلت المنكوحه الخ)
أي مادام النكاح باقيا فإن طلق المنكوحه حلت الأخرى اه عش (قول المتن دونها) أي المملوكة
ولو كانت موطوءة وقوله امرأتان أي فقط اه مغني (قوله بن) أي النسوة (قوله تحلل) عبارة النهاية
تحل اه (قول المتن معا) أي بمقتدوره منصوب على الحال اه مغني (قوله من يحرم جمعه) كاختين مثلا
وقوله إن كن أربعاً فإن كن سبعة مثلاً بطل الجميع اه مغني عبارة الكردي قوله من يحرم جمعه أي جمع
الزوج بينهما فإن كان في خمس اختان اختصمتا بالطلاق دون غيرها وإنما بطلت فيهما معاً لأنه لا يمكن الجمع
بينهما ولا أولوية لأحدهما على الأخرى وإن كانتا في سبع بطل الجميع اه (قوله ونحو مجوسية الخ)
عطف على من يحرم الخ (قوله لذلك) أي وضح في الباقيات إن كن أربعاً اه كردي (قوله يبطل) أي
النكاح (قوله من بقية الأقسام) أي المشار إليها بما مر بقوله فإن نسيت ورجيت معرفتها وجب التوقف
وقوله وكلام الماوردي ومقابله أي من أنه إذا فسد الأول فالثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافاً
للماوردي اه عش (قوله وكلام الماوردي ومقابله) بالجر عطف على بقية الأقسام (قوله نظير ذلك)
أي فإن نكح نخساً إلى ما تواتر شرحاً (قوله ونحوها) أي كالعمة والحالة اه سم (قوله بعد وطء الخ)
راجع للاخيرين فقط عبارة المغني والأسنى لارجعية لاه في حكم الزوجة فلا تحلل له حتى تنقضي عدتها
وفي معناها المنخلة عن الاسلام والمرتدة بعد الدخول بهما ما بقيت العدة ولو ادعى أنها أخبرته بانقضاء
عدتها وانكرت رامن انقضائها فله نكاح أختها وأربع سواها لوعده انقضائها ولا يقبل قوله في إسقاط
نقضها ولو وطئها أحد لما ذكرنا وطئها لم يقع ذلك اه (قوله قبل الوطء أو بعده) أو قدم معاً أم لا معلقاً كان
ذلك أم لا اه مغني (قوله كان عاقلة) أي الثانية (قوله زواجاً غيره) أي قوله نعم في المغني لإفادته قبل إلى
المتن وقوله ولو غوراه (قوله ولو كان) أي المحلل (قوله حراً) أي لأن الصبي الرقيق لا يتأتى نكاحه إلا
بالاجار وقد مر أنه ممنوع اه مغني (قوله ما فلا) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم سم ورشيدى
(قوله بالغاً) أي لأن غيره لا يصح تزويجه كما مر اه رشيدى (قوله أو كان مجنوناً) عطف على كان صبياً

للحقوق الولد فيه بالامكان ولا يجمعه الحل للغير بخلاف
فراش الملك فيهما (وللعبد)
ولو مبعضاً (امراتان)
لإجماع الصحابة عليه ولأنه
على النصف من الحر (وللحر
أربع فقط) للخبر الصحيح
أنه ^{عليه السلام} قال لمن أسلم على
أكثر من أربع أمسك أربعاً
وفارق ما زهر من وكان حكمة
هذا العدد ومقتضى لا خلاط
البدن الأربعة المترددة عنها
أنواع الشهوة المستوفاة
غالباً بن قال ابن عبد السلام
كانت شريعة موسى تحلل
النساء من غير حصر لمصلحة
الرجال وشريعة عيسى
عليه السلام تمنع غير الواحدة
لمصلحة النساء فراعته شريعة
نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة
النوعين وقد تضمنت الواحدة
كما مر في نكاح السفينة
والمجنون (فإن نكح) الحر
(نخساً) أو أكثر (معا)
بطلان أي نكاحهن إذ لا
مرجح ومن ثم لو كان فيهن
من يحرم جمعه بطل فيه
فقط وضح في الباقيات
إن كن أربعاً فاقول

أو نحو سبعة أو مائة بطل فيها فقط لذلك (أو مرتباً بالخامسة) هي التي يبطل فيها رياتها ما مر في جمع نحو الاختين من (قوله
بطلان) أي بطلانها (قوله أو أكثر) أي أكثر من الواحدة (قوله معا) أي معاً (قوله نكح) أي نكحها (قوله الحر) أي الحر
عدة بائن) لأنها أجنبية عنها (قوله أو أكثر) أي أكثر من الواحدة (قوله معا) أي معاً (قوله نكح) أي نكحها (قوله الحر) أي الحر
أربعة (الحر) أي الحر (قوله أو أكثر) أي أكثر من الواحدة (قوله معا) أي معاً (قوله نكح) أي نكحها (قوله الحر) أي الحر
نكح) زواجاً غيره ولو كان صبياً حراً عاقلاً أو عبداً عاقلاً كان أو مجنوناً بالانوثان أو خصياً أو ذمياً لم يكن إن وطئ في نكاح لو توافوا اليينا

اقرروا نام عليه وكالذي نحو المجوسى كافى الروضة لكن نوزع فيه بان الكتاب لا يحل له نحو مجوسية وقضية ان نحو المجوسى لا يحل له كناية وقد
يجاب بان كلام الروضة صريح في حل ذلك ففقا له مقالة لا ترد عليه (وتغيب) قيل ينبغي فتح اوله ليشمل ما لو نزلت عليه اى او اتنى قصد هما واحترز
بذلك عمالوهم وبني للفاعل فانه ان كان فوقية او هم اشتراط فعلها او تحتية او هم اشتراط فعله (بقيلها حشفتة) ولو مع نوم ولو منهما مع زوال
بكرتها ولو غوراء على المعتمد وان لف على الحشفة خرقه كثيفة ولم ينزل او قارنها نحو حيض او صوم او عدة شبهة عرضت بعد نكاحها نعم باقى في
مبحث العنة ان بكارة غير الغوراء لو لم تزل لوقه الذكركان وطا كمالا وان هذا صريح (٣١١) في اجزائه في التحليل وما نقل عن ابن المسيب

من الاكتفاء بالعقد بتقدير
صحته عنه مخالف للاجماع
فلا يجوز تقليده ولا الحكم
به وينقض قضاء القاضى
به وما احسن قول جمع من
اكابر الحنفية ان هذا قول
رأس المعتزلة بشر المريسى
وانه مخالف للاجماع وان
من اتى به فعليه لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين
ولبعض الحنفية ما يخالف
بعض ذلك وهو زلة منه
كنسبته للشافعى ذلك فلا
يفتر به (او قدرها) من
قافدها الذى يراد تقييده
قابعة بقدر حشفته التى
كانت دون حشفة غيره كما
مر اول الفصل المعلوم منه
ان ما اوجب دخوله الفصل
اجزأهنا وما لا فلا يطلقها
وتنقضى حدتها لقوله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره اى
ويطوؤها للخبر المتفق عليه
حتى تدوق عسيلته ويدوق
عسيلتك وهى عند الشافعى
وجهور الفقهاء الجماع
لخبر واحد والنسأى انه صلى
الله عليه وسلم فسرهما به سمي
بذلك تشبيها بالعسل بجامع
الذة اى باعتبار المظنة

(قوله اقرروا نام عليه) اى بان لا يكون مفسد مقارن للترافع اه ع ش (قوله وكالذى الخ) عبارة المغنى
وتحل كناية مسلم بوط مجوسى ووثنى في نكاح نقرم عليه عند ترافعهم اليها اه (قوله قبل ينبغي فتح اوله)
جزم به النهاية (قوله بذلك) اى بقوله ينبغي فتح اوله (قوله عمالوهم الخ) اى اول تغيب فى المتن (قوله فانه ان
كان) اى اراله المضموم (قوله ولو منهما) اى ولو كان النوم منهما (قوله او قارنها الخ) عبارة المغنى ويكفى وط
محرم بنسك رخصى ولو كان صائما او كانت حائضا او صائما او مظهرا منها او معتدة من شبهة وقعت في نكاح
الحلل او محرمة بنسك لانه وطء زوج في نكاح صحيح اه (قوله بعد نكاحها) اى المحلل (قوله وما نقل
عن ابن المسيب الخ) راجع الى قول المتن وتغيب بقيلها الخ (قوله بتقدير صحته) اى النقل عنه اى عن
ابن المسيب (قوله ان هذا) اى الاكتفاء بالعقد (قوله كنسبته) اى بعض الحنفية وقوله ذلك اى
ما يخالف بعض شروط التحليل المقررة هنا (قوله من قافدها) الى قوله اى باعتبار المظنة فى المغنى الا قوله
كامر الى ويطلقها والى قوله وقد يؤخذ منه فى النهاية الا ذلك القول (قول المتن او قدرها) اى وتعرف بذلك
وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعرف باصا به ولا عدمها واذنت في تزويجها من الاول ثم ادعت
عدم اصابه الثانى فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول او بعده اه ع ش بحذف (قوله
تقييده) اى القافد (قوله المعلوم منه) اى مامر (قوله يطلقها الخ) عطف على قول المتن تنكح عبارة المغنى
ومعلوم انه لا بد ان يطلقها وتنقضى عدتها كما صرح به المحرر واسقطه المصنف لوضوحه اه (قوله لقوله
تعالى الخ) لتعليل لما فى المتن من الحرمة الى ان تتحلل (قوله اى يطاها) عطف على تنكح فى الآية
(قوله وهى الخ) عبارة المغنى والمراد بها عند اللغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعى الخ (قوله فسرهما
به) اى وهذا اوضح وجه الاكتفاء بدخول الحشفة مع زومها اه ع ش (قوله سمي بذلك) اى سمي
الجماع بلفظ عسيلة (قوله تشبيها) اى الجماع (قوله لانا طة الاحكام) عبارة النهاية لانا طة اكثر الاحكام
اه (قوله رقيس بالحر الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ اى رقيس بالحر الذى نزلت الآية فى حقه اه
كردى (قوله غيره) اى العبد والمبعض بجامع استيفاء ما يملكه من الطلاق اه معنى (قوله وشرع الخ)
عبارة المغنى وشرح الروض وانما حرمت عليه بذلك الى ان تتحلل تنفيرا (قوله وبقدرها اقل منه كبعض
حشفة السلم الخ) عبارة شرح المنهج وبالحشفة مادونها وادخال المتى اه (قوله وكادخال المتى) والاولى
اسقاط الكاف (قوله بالفعل) الى قوله وانما لحق بالوطء فى المغنى الا قوله وليس لنا الى المتن (قوله وان قل
الخ) عبارة المغنى وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او اصبعها اه (قوله بانه الصحيح) اى اشتراط
الانتشار بالفعل لا بالقوة اه معنى (قول المتن وصحة النكاح) يعلم منه ان الصبي لا يحصل التحليل به الا ان
كان المزوج له اب او جدا وكان عدلا وفى تزويج مصلحة للصبي وكان المزوج للراة ولها العدل بحضرة
عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع فى زمان من تعاطى

لا يصح تزويجها كما تقدم (قوله وكالذى نحو المجوسى كافى الروضة الخ) وقضية ان نحو المجوسى لا يحل له
كناية اى فلا يتانى ان نحو المجوسى كالذى (قوله وقد يجاب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر

واكتفى بالحشفة لانا طة الا كما هم انصافى الفعل رقياسا فى غيره لاه الآلة الحساسة وليس الا لئلا يذالها وقيس بالحر غيره وشرع تنفيرا
عن الثلاث خرج تنكح رط لسيدها بالاك بل لو اشترها المطلق لم تحل له وبقيها وطء الدبر وبقدرها اقل منه كبعض حشفة السلم وكادخال
المتى (بشرط الانتشار) بالفعل وان قل ار اءن ينحر اصبع وقول السبيكى لم يشترطه بالفعل احدا بل الشرط سلامته من نحو
عنة وشلل ردوه بانه الصحيح مذهبنا ودليلنا وليس لنا وطء يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فاسد
وان وقع وطء فيه لان النكاح فى الآية لا يتناول وطء من ثم لو حلف لا ينكح لم يحنث به وانما لحق بالوطء

فيه النسب ووجبت العدة لان المدار بينهما على مجرد الشبهة وان لم يوجد نكاح اصلا وعدم اختلاله فلا يكفي وطه معردة احدهما وفي عدة طلاق رجعي بان استدخلت ماء وان راجع او اسلم المرتد (وكونه بمن يمكن جماعه) اى يتشوف اليه منه عادة لما ياتى في غير المراق (لا طفا) وان انتشر ذكره كما يصرح به المتن وغيره لانه لا اهلية فيه لذوق عسيلة ومثله البندنجى بان سيع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكرته في شرح الارشاد ان من اشتبه طبعه احل كما ينقض (٣١٢) الوضوء بلبسه ومن لا فلا واماما اقتضاء كلام غير البندنجى من ان المراد به غير المراق

وهو من لم يقارب البلوغ
فبعيد من عبارة المتن وغيره
فان قلت لم يضبط بالتميز
فقط قلت لان التميز غير
منظور اليه هنا لان المحزون
يحلل مع عدم تميزه فانيط
من من شأنه ان يتاهل
للوط. وهو من مر وانما
تحملت طفلة لا يمكن جماعها
بجماع من يمكن جماعه لان
التفكير المشروع لاجله
التحليل يحصل به دون عكسه
كما هو واضح فاندفع قياسه
عليه (على المذهب فيمن)
اى الانتشار وما بعده (ولو
نكح) مريد التحليل (بشرط)
ولما هو موافقه هو او عكسه
في صلب العقد (انه اذا
وطى. طلق او) انه اذا
وطى. (بانت) منه (او)
انه اذا وطى. (فلا نكاح)
بينهما او نحو ذلك (بطل)
النكاح لمنافاة الشرط فيمن
لمقتضى العقد وعلى ذلك
حل الحديث الصحيح لمن
الله المحلل والمحلل له وعليه
يحمل ايضا ما وقع في الانوار
انه يحرم على المحلل استدعاء
التحليل (وفي التطليق
قول) انه لا يضر شرطه كالم
نكحها بشرط ان لا يتزوج
عليها ويحجب بان هذا شرط

ذلك والا كنفاء به غير صحيح اه عش (قوله فيه) اى النكاح الفاسد (قوله فهما) اى النسب والعدة
(قوله وعدم اختلاله) اى وبشرط عدم اختلال النكاح (قوله فلا يكفي) الى المتن في المغنى (قوله بان
استدخلت ماء) اى ماء الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعي اقبل الوطء ثم وطى بعده وارتد
ثم وطى بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وان الردة قبله تنجز الفراق اه عش بادنى زيادة (قوله
وان راجع) اى المطلق (قوله عادة) اى من ذوات الطباع السليمة اه عش (قوله ومثله) اى الطفل
الذى لا يأتى منه الجماع (قوله منه) اى من تمثيل البندنجى (قوله ان من اشتبه) اعلمه ببناء الفاعل لكنه
اشكل في بعض النسخ المعلوم عليه ببناء المقعول (قوله واماما اقتضاء الخ) اعتمده النهاية ورجع عش كلام
الشارح لما ياتى (قوله من ان المراد به) اى بالطفل (قوله وهو) اى غير المراق (قوله فبعيد الخ) خلافا
للهاية كما رآنا (قوله فان قلت) الى التنبيه في النهاية الا قوله وقد غلط الى ولو كذبها (قوله وهو) اى
من شأنه الخ من رأى من تشتهى طبعه اخلافا للنهاية عبارته وهو المراق دون غيره اه قال عش قوله دون
غيره اى ولو اشتبه لما يظهر من عبارته ولعله غير مراد لما تقدم عن حج اه (قوله وانما تحملت طفلة) اى
مطلقة ثلاثا (قوله بجماع من يمكن جماعه) اى بان كان ذكره صغيرا اه عش (قوله دون عكسه) عبارة
المغنى وشرح الروض بخلاف غيبوبة حشفة الطفل اه (قوله في صلب العقد) فان توطا العاقدان على
شىء من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك المقصد بلا شرط كره وخروج من خلاف من ابطله اه مغنى ويفيده
قول الشارح الا ان توطا عليه (قوله او نحو ذلك) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو تزوجها
على ان يحللها للاول صح كما جزم به الماوردى لانه لم يشترط الفرق بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط
ان لا يوطاها ولا يوطاها الا هارا او الامرة مثلا بطل النكاح اى لم يصح ان كان الشرط من جهتها لمناقضته
مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حق له فله تركه والتمكن حق عليها فليس لها تركه
ولو تزوجها على ان لا تحل له لم يصح لاختلافه مقصود العقد وللتناقض او على انه لا يملك البضع واراد الاستمتاع
فكشروط ان لا يوطاها وان اراد ملك العين لم يضر لانه تصرع بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) اى
شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على المحلل الخ) الذى في الانوار على المحلل له بزيادة بعد المحلل
الذى هو مفتوح اللام اه رشيدى (قوله بان هذا) اى اشترط ان لا يتزوج (قوله ففسد) اى الشرط
(قوله وخرج) الى قوله ما لم ينضم في المغنى (قوله ان توطا) اى العاقدان (قوله من ادعت التحليل) بان
قالت نكحتني زوج روطنى وفارقنى وانقضت عدته اه كرى (قوله ولم يقع في قلبه صدقها) بل ووطن كذبها
كما ياتى ومر (قوله وان كذبها) غاية اه عش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذبها (قوله وان صدقناه) اى
الزوج الثاني يمينه اه مغنى (قوله في نفيه) اى النكاح او الوطء وقوله حتى لا يلزمه اى الزوج مهر او نصفه

(قوله في المتن) لو نكح بشرط انه اذا وطى طلق الخ قال في الانوار ولو نكح على انه اذا وطى طلقها بطل
النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي عزمه انه اذا وطى طلقها كره وصح العقد وحلت بوطئه ولو نكحها
على ان لا يوطاها مرة فان شرطه الزوجية بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا انتهى قال الزركشى
ولو تزوجها على ان يحللها للاول وفي الاستنكار للدرامى فيه وجهان وجزم الماوردى بالصحة لانه لم
يشترط الفرق بل شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله كما في الروضة الخ) اعتمده مر
شىء يخرج عن النكاح لا ينافى ذاته الموضع هو لافساده دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك اضماره
فلا يؤثر ان توطا عليه قبل العقد لكنه مكروه لان كل ما لوصرح به ابطال بكره اضماره كما نص عليه ويكره تزوج من ادعت التحليل لكون
امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عينته في النكاح او الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر او نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في اصل
النكاح تكذيب الولي والشهود كائى الروضة خلافا للزركشى والبلقيني وان نقله

عن الزاوي وغيره نعم في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على (٣١٣) الروضة لانه انما منع عند تكذيب

الثلاثة دون اثنين منهم
ومرانه يقبل لإقرارها
بالنكاح لمن صدقها وإن
كذبها الولي والشهود ولو
انكر الطلاق صدق ما لم يعلم
الاول كذبه وإنما قبل
قولها في التحليل مع ظن
الزوج كذبها لما مر ان
العبرة في العقود بقول
اربابها وانه لا عبرة بالظن
إذا لم يكن له مستند شرعي
وقد غلط المصنف كالامام
المخالف في هذا ولكن
انتصر له الاذرعى واطال
ولو كذبها ثم رجع قبل
كما افق به القفال ومرانه
متى اقرت للحاكم بزوج
معين لم يقبلها في فراقه إلا
بينة وفي الجواهر لو اخبرته
بالتحليل ثم رجعت فان كان
قبل الدخول يعني قبل العقد
لم تحل او بعده لم ترفع ولو
اعترف الثاني بالاصابة
وانكرتها لم تحل ايضا وفي
الحاوي لو غاب بزوجته ثم
رجع وزعم موتها حل لاختها
نكاحه بخلاف ما لو غابت
زوجته واختها فرجعت
وزعمت موتها لم تحل له اه
وكان الفرق انه عاقد فصدق
بخلاف الاخت (تنبيه)
ظاهر ما تقرر ان المطلقة قبل
قولها بلايين وهو ظاهر
وقول شيخنا يمينها يحمل
على ما لو تزوجته فرفعها فقاض
فادعت التحليل الممكن
فتحلف هي حيثئذ ويمكنه

نشر مرتب (قوله عن الزاوي) اسمه ابو الفرج اه ع ش (قوله حلت) اي للزوج الاول (قوله ذلك) اي ما في
التهذيب (قوله على الروضة) اي على ما مر منها أنفا (قوله لانه) اي صاحب الروضة انما منع اي حلها
للزوج الاول عند تكذيب الثلاثة اي الزوج والولي والشهود (قوله ومر) اي في فصل لا تزوج المرأة نفسها
وهذا تاكيد لما قبله اه كردى (قوله ولو انكر الخ) عطى على قوله من ادعت التحليل اي يكره تزوج
من انكر الزوج الثاني طلاقها قاله الكردى وفي هذا العطف ما لا يخفى ويظهر انه عطف على ويكره تزوج
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) اي الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) اي الاول عبارة الروض مع شرحه اي
والمغنى والاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان
قال بعده تبينت صدقها قل تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجع وقال تبينت صدقها
اه (قوله لما مر اي في فصل لا ولاية لرقيق (قوله في هذا) اي ان العبرة الخ (قوله انتصر له) اي للمخالف
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انفاعن الاسنى والمغنى ما يوافق (قوله ومر) اي في فصل لا ولاية لرقيق
عبارة هناك وحل ذلك اي تصديقها في خلوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها بمعين والا اشترط في
صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص اثباتها لفراقه اه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح
الروض ولو قالت لم انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنيا وطلقني واعتدت وامكن
ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني إلا واحدة او اثنتين فله
التزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حق الغير اه وقد يقال ابطلت حق الله
تعالى وهو التحليل وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها في قوله السابق ويكره تزوج
من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقد يقال الخ يتدفع بظن صدقها
كما هو المفروض (قوله لو اخبرته) اي المطلقة ثلاثا تزوجها الاول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) اي
بخلاف عكسه كما تقدم اه سم (قوله وانكرتها) اي من اصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع ش
(قوله وزعم) اي ادعى الزوج (قوله وزعمت) اي الاخت موتها اي الزوجة (قوله انه) اي الزوج
(قوله ما تقرر) اي قوله ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ وقوله وإنما قبل قولها في التحليل الخ
(قوله وقول شيخنا الخ) اي والمغنى (قوله ويمكنه) من التمكين والضمير المستتر للقاضي والبارز للزوج
(قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة المغنى ويقبل قولها ايضا يمينها عند الامكان في انقضاء عدتها
والاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره اه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فعلم ان الماعول على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء
م (قوله وإنما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها) قال في الروض وشرحه له اي الاول تزوجها
وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده تبينت صدقها
فله تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني بمنع الا ان رجع وقال تبينت صدقها (قوله ولو اعترف الثاني
بالاصابة الخ) اي بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) اي اختها (قوله ان المطلقة قبل قولها بلايين
الخ) قال في شرح الروض ولو قالت انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنيا وطلقني
واعتدت وامكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني الا
واحدة او اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حق الغير اه وقد
يقال ابطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها في قوله
السابق ويكره تزويج من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا

احكام الملك والنكاح إذ الملك لا يقتضى نحو قسم وطلاق وملك زوجة لنفقتها لكنه اقوى لانه يملك به الرقة والمنفعة ثبت وسقط النكاح الا ضعف إذ لا يقتضى ملك احدهما بل ان يتفق بشئ خاص نعم فراش النكاح اقوى كما مر على ان الترجيح هناك بين عينين وهذا بين وصفي عين فانضح الفرق وملوكة مكاتبه كملوكه لانه عبد مابق عليه درهم وكذا ملوكة فرعه الموسر لانه يلزمه إعافاه بخلاف المعسر ويجوز للمرأة تزوج عبد فرعا لانه لا يلزمه إعافاه كما ياتي (ولو ملك) هو او مكاتبه لا فرعه لان تعلق السيد بملك مكاتبه اقوى منه بملك فرعه (زوجته او بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) لما

تقرر انه اضعف وإتمام تفسخ إجارة عين بشرائها لانه لا منافضة بين ملك العين والمنفعة اما لو لم يتم كان اشتراها بشرط الخيار له ثم فسخ فانه يستمر نكاحه كما نقله الماردي عن ظاهر النص والرواي عن ظاهر المذهب واقره في المجموع واعتمده وان قال الامام والغزالي المشهور بخلافه لكن ما زعمه المشهور هو الوجه من حيث المعنى إذ لا نسلم ضعف الملك كيف وهو ياخذ فوائد

(فصل في نكاح من فيها) (رق وتوابعه) (لا ينكح من يملكها) (ولو مستولدة ومكاتبه) (أو يملك بعضها) لتناقض (فصل) في نكاح من فيها رق (قوله في نكاح) الى قوله الموسر في النهاية الى قوله وملك زوجة لنفقتها (قوله وتوابعه) اي كطرو اليساراه عش (قول المتن لا ينكح الخ) اي الرجل ولو بمبعضها عش (قوله ولو مستولدة) اي فيحرم عليه لتعاطيه عقدا فاسدا لان وطاها جائز له من غير عقد اه عش (قوله ولو مستولدة) الى قوله بل ان ينفع في المعنى (قوله إذ الملك لا يقتضى الخ) اي بخلاف الزوجية (قوله وملك زوجة لنفقتها) عطف على قسم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) اي الشخص بملك به اي بملك اليمين (قوله إذ لا يقتضى الخ) لتعليل لضعف النكاح وقوله ملك احد هما الى الرقة والمنفعة (قوله بشئ خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالبضع وغيره (قوله كما مر) اي انفا في شرح حالات المنكوح ودونها (قوله على ان الترجيح الخ) يتأمل العلوة اه سم (قوله بين عينين) وهما الزوج والامة والمراد بين امرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين اي الامة ووصفاها الملك والنكاح رشدي رسم (قوله وملوكة مكاتبه) الى قوله ويجز للرافة في المعنى (قوله وملوكة مكاتبه الخ) وكذا الامة الموقوفة عليه او الموصى له بمنافعها كملوكه نهاية ومعنى قال عش قوله او الموصى له الخ قال حج ما ذكر في الموصى له بمنفعاتها يتعين حله على الموصى له بخدمتها او منفعتها الى النابذ لان هذه هي التي يتجه عدم صحة زواجه بها الخ ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال اي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اه (قوله وملوكة فرعه الموسر) واطلق الفرع في شرح الروض وفي الباب وقيد بموسر ثم ضرب عليه سم على حج وفي كلام الرواي الجزم بما في الاصل اه عش (قوله لا يلزمه) اي الفرع اعفاها اي الام (قوله هو او مكاتبه) الى قوله كما نقله الماردي في النهاية (قوله لا فرعه) اي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدرام بخلاف المكاتب اه سم (قوله ملكا تاما) الى قوله كما نقله الماردي في المعنى (قول المتن بطل نكاحه) اي انفسخ اه معنى (قوله لا تقرر الخ) ولو وقتت عليه زوجته او وصى له بمنفعاتها قبل تفسخ نكاحها كالمالك مكاتبه زوجته او لايه نظرا والا قرب الاول لانها كالمملوكة له خصص صا والوقف لا يتم الا بقبول له او الوصية لانه لا يملك لاه اه عش (قوله بشرائهما) اي العين (بشرط الخيار له) اي اما اذا كان الخيار للبائع ولها لملك له اصلا اه رشدي (قوله واقره) اي الرواي (قوله ضعف الملك) اي ملك المشتري في زمن الخيار له (قوله كما مر) اي في البيع اه كردي (قوله حتى يمنع الانفساخ) اي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم اطال في رده (قوله هنا) اي فيما

على ثابت محقق فلا بد من
تمام سببه حتى يقوى على
رفع ذلك الثابت وبالا نفساخ
في زمن الخيار زال السبب
فضعف المسبب عن ازالة
ذلك وبهذا فارق حل الوطء
ملك الفوائد اكتفاء بوجود
السبب والمسبب عند
وجودهما لا غير وكذا في
عكسه الذي تضمنه قوله
(ولا تنكح المرأة من
تملكه او بعضه) ملكا تاما
لتضاد احكامهما هنا ايضا
لانها اطلبه بالسفر للشرق
لانها عبداه وهو يطالبها به
للغرب لانها زوجته وعند
تعذر الجمع بسقط الاضعف
كما مر وخرج بمن تملكه
عديا ابها وابنها فيحمل لها
نكاحه على المعتمد خلافا
لا في زرة وليس كزوج
لابامة ابنة لشبهة الاعفاف
هنا لانهم بمجرد استحقاق
النفقة في مال الاب والابن
لا نظر اليه ومن ثم نكح الولد
امه ابية (ولا الحر) كله
(امه غيره) ويلحق بها فيما
يظهر حره ولد هارقيق بان
اوصى لرجل يحمل امه
دائما فاعتقها الوارث كما مر
اخر الوصية بالمنافع بما فيه
(الا بشروط) اربعة بل
اكثر احدها (ان لا تكون
تحت حرة) او امة (تصلح
للاستمتاع) ولو كسائية للنهي
عن نكاح الامه على الحرية
وهو مرسل لكنه اعتضد

اذا اشتراها بشرط الخيار له (قوله على ثابت الخ) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) اي بانقطاع الخيار
(قوله وبالا نفساخ) اي انفساخ عقد البيع (قوله زال السبب) اي الشراء (قوله فضعف المسبب) اي ملك
المشتري عن ازالة تلك اي النكاح الثابت (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المفارقة والا كتفاء
المذكورين اه سم (قوله اكتفاء الخ) علة لكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله وخرج في المغنى
والى قوله وكذا قاله شارح في النهاية الا قوله وقال آخرون الى المتن وقوله بكسر الجيم على الافصح (وكذا
في عكسه) راجع الى قوله ما لو لم يتم الخ كما هو صريح صنيع المغنى حيث اخر مفهوم التقييد السابق وقال
عقب ذكرها هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من تملكه الخ) اي او الموقوف عليها
او الموصى لها بنفقته على الدوام اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقييد به السابق
انها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون
نكاحا صحيحا فليراجع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفرق بين طروا الملك على
النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دراما وبين طر والنكاح
على الملك فيحاط له فيبطل النكاح وجود الملك في الجملة وان كان مزولا اه عش (قوله او ابنتها) هذا قد
تقدم اه سم اي قيل قول المتن ولو ملك (قوله ومن ثم نكح الخ) اي مع وجوب نفقته على ابية اه سم (قوله
كله) الى قوله ويرد في المغنى (قوله حره ولد هارقيق) انظر هل يصح تزويج هذه الحره من الموصى له بارلادها
لانهم يعتقون عليه او لا لانهم يعتقدون ارقاءهم يعتقدون في هذا النكاح ارقاقا ولاده وان لم يستمر المتجه
الثاني اه سم وهذا مخالف لما في المغنى عارته بعد ذكر ما في الشارح نعم الممسوح له ان يتزوج بها ابنة
على ذلك شيخنا وكذا من اوصى له بارلادها فانهم يعتقدون عليه اه (قوله بان اوصى لرجل يحمل امة دائما)
اي بخلاف ما لو اوصى ببعض ارلادها فيصح تزويجها من الحر اذا عتقت وولدت ما اوصى به فلما اوصى
بارل ولد له صح تزويجها من الحر بعد ولادة الاول لا قبله اه عش (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه
لو اعتقها الموصى كان رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع اه عش (قول المتن الا بشروط) (فرع)
لو علق سيدا لامة عتقا تزويجها من زيد فهل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقدار
تعقبه فلا ترق ولادها لا تبعد الصحة مرسوم على حج ل يبغي انه لو عاق عتقا على صفة توجده قبل امكان
اجتماعها عادة صح تزويجها بالعدم امكان ارقاق الولد الحاصل منه اه عش (قوله او امة) اي بالملك او
النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) يبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعتت اه سم (قوله

هو استمرار السبب لاصله وكان النكاح ثابت محقق كذلك حل الوطء واخذ الفوائد من حيث الملك
فليتأمل (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المفارقة والا كتفاء المذكورين (قوله والمسبب)
ما هو (قوله في المتن من تملكه او بعضه) اي وملك مكاتيبها كملكها (قوله ملكا تاما) مفهومه على
قياس مفهوم التقييد به السابق انها تنكح من يملكها ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع (قوله او ابنتها) وهذا تقدم (ومن ثم نكح الولد)
اي مع وجوب نفقة امه ابية (قوله كله) قال في شرح الروض بخلاف المبعوض وكل من فيه رقب يجوز لهما
نكاح الامه والمبعضه بلا شرط بما تاتي انتهى وظاهره جواز الامه للمبعض مع تيسر المبعضه ويؤيده قول
الشارح الاتي اخر الفصل امامن فيه رقب فيجوز جمعها بل هذا يصح به فتأمل (قوله حره ولد هارقيق)
انظر هل يصح تزويج هذه الحره من الموصى له بارلادها لانهم يعتقدون او لا لانهم يعتقدون ارقاءهم يعتقدون
ففي هذا النكاح ارقاقا ولاده وان لم يستمر المتجه الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو اعتقها المولى كان
رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع (فرع) لو علق سيدا لامة عتقا تزويجها من زيد فهل يصح تزويجها
من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقدار وتقبه فلا ترق ولادها لا تبعد الصحة مر (قوله في المتن
تصلح للاستمتاع) يبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعتت وسياتي قبيل الصداق قول الشارح اذا حل لا يتزوج

ولامنه العنت المشترط بنص الآية ومن ثم قبل لاحاجة لهذا الشرط مع قوله وأن يخاف زنا وبرد بانجاد كثير امن تحته صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتيج للتصريح بما ولم يغن أحدهما عن الآخر فالأحسن التعليل بان وجودها أبلغ من استطاعة طولها المانع بنص الآية والتقييد فيها بالمحصنات أي الحرائر المؤمنات للغالب أن المسلم انما يرغب في حرة مسلمة وخرج بالحركة العبد والمبعض فله نكاح الامة لان ارقاق ولده غير عيب (قبل ولا غير صالحة) للاستمتاع (٣١٦) لنحو عيب خيار أو هر لمعموم انتهى السابق ولا نه يمكنه الاستغناء بوطء مادون الفرج

وتضييقه هذا كالجهور من زيادته عند جمع وقال اخرون ان اصله يشير لذلك واخرون ان الذي فيه خلافة والحق ان عبارته محتمة (و) ثانيا (ان يعجز) بكسر الجيم على الافصح (عن حرة) ولو كناية بان لم يفضل عمامه او مع فرعه الذي يلزمه اعفاه عما لا يباع في الفطره فيما يظهر ما يغني بمهر مثلها وقد طلبته ولم ترض الا بزيادة عليه وان قلت وقدر عليها نعم لو وجد حرة وامة لم يرض سيدها الا باكثر من مهر مثل تلك الحرة ولم ترض هذه الحرة الا بما طلبه السيد لم يحل له الامة اخذا من النص لقدرته على ان يشكح بصداها حرة وان كان اكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاته لكلاهم يعد مغبونا بالزيادة على مهر مثل الحرة ولا يعد مغبونا في الامة اذا المعتبر في مهر مثلها خسة السيد وشرفه وقديقتي شرف السيدان يكون مهر امته بقدر مهر حرائر اخر فالوجه انه لا اعتبار بذلك

المشترط) أي العنت أي خوفه (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل حصول الامن بوجودها (قوله قبل الخ) وافقه المغني (قوله كثيرا) مفعول مطلق مجازي لنجد (قوله فالأحسن التعليل الخ) أي بدل قوله ولم ولا منه العنت الخ اه رشدي (قوله المانع) أي استطاعة الطول والتذكير لان المصدر المؤنث يذكر ويؤنث (قوله والتقييد فيها) أي الآية وهذا جواب عما يريد على قوله وامة وقوله ولو كناية (قوله وخرج) إلى قوله لان ارقاق الخ في المغني (قوله فله) أي لكل من العبد والمبعض نكاح الامة أي بلا شرط اه شرح الروض وظاهره جواز الامة للمبعض مع تدسر البعض ويصرح به قوله الشارح لآتي آخر الفصل اما من فيهرق فيجوز جمعها اه سم (قوله السابق) أي انفا (قوله ولا نه يمكنه الخ) يتأمل اه سم عبارة عرش قوله مادون فرجه أي كابطها اه (قوله وقال اخرون) أي ليس من زيادته اه رشدي (قوله ولو كناية) إلى قوله كذا قاله شارح في المغني (قوله بان لم يفضل الخ) عبارة في المغني لفقد صداها ولم ترض الا بزيادة على مهر مثلها اه لم ترض بنكاحه لقصور نسبة ونحوه اه (قوله بما لا يباع الخ) بيان لما في عما اه سيد عمر (قوله أو لم ترض الخ) عطف على قوله لم يفضل الخ (قوله الا باكثر من مهر مثل الحرة) أي هو مهر مثل الامة اه عرش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن في كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه اه سم (قوله وقديقتي شرف السيد الخ) وحيث قد فيجب تقييد الحكم بما اذا كان شريفا ولا وجه له اذا كان دنيا بالفعل اه رشدي (قوله حرائر اخر) الاولى اسقاط اخر (قوله بذلك) أي بقدرته على ان يشكح الخ (قوله للاستمتاع) إلى التنية الاولى في النهاية الا قوله ثم رايت الى نوله ولا يحل وقوله فيهما (قوله باعتبار الخ) أي الصلاحية باعتبار الخ (قوله يرجع الثاني) أي اعتبار العرف معتمد اه عرش (قوله وبه) أي بالنسبة الى المار (قوله ولو توقعا) أي احتماله ولو الخ (قوله ان المتحيرة) أي التي تحته (قوله تمنع الامة الخ) وهو كذلك فيما يظهر ان من العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما ذالم بامنه فلا تمنعها اه نهاية واقره سم (قوله ثم رايت بعضهم بمنع الخ) يحمل على ما اذا من زمن التوقع والبحث الاخر على ما ذالم بامن فيلشمان اه سم (قوله انظر فيها) أي في المتحيرة التي تحته وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يحل نكاحها الخ) أي الامة المتحيرة اه سم عبارة النهاية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة

القة الطفلة مطلقا انتهى (قوله ويرداخ) قد يقال انما يريد هذا الوكيل لاحاجة لقوله وأن يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وانما قيل العكس وبحاج بالمع بل يرد مع العكس ايضا لانه اذا جاع مع خوف الزنا وجود الصالحة مع اشتراط عدم وجودها فيحتاج الى ذكر هذا الاشتراط (قوله ولا نه يمكنه الخ) يتأمل (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن في كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه (قوله وبه يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاها) وهو كذلك فيما يظهر ان من العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما ذالم بامن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة نظرا للحاجة الراحنة وعملا بالاحتياط وبه يفرق الخ شرح م (قوله ثم رايت بعضهم بمنع الخ) يحمل على ما اذا من العنت زمن التوقع والبحث الاخر على ما ذالم بامن فيلشمان (قوله فلا تمنع) أي المتحيرة (قوله ولا يحل نكاحها) أي الامة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيتهما هنا فيما مر باعتبار طبعه أو باعتبار العرف كل محتمل وللنظر فيه مجال وتمثيلهم نظرا للصالحية بمن تحتل وطاولاها عيب خيار ولا همة ولا زانية ولا غابة ولا معتدة يرجع الثاني وبه ان اريد باحتمال الوطء ولو توقعا يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاهاهم رأيت بعضهم بمنع نكاح امة متحيرة قال لمنع وطئها شرعا فلا تندفع بها حاجته وفي الشام هذين الباحثين نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للحالة الراحنة فلا تمنع الامة ولا يحل نكاحها لما تقرر

ولانه الاحتياط فيهما وبه يفرق بين هذا وعدم نظرها في خيار النكاح وايضا قاله سبحانه يحاط له ومن لم يحل له واسبابه الخمسة الاتية
غير ماع وجود المعنى فيه وزيادة (قيل ولا اصلح) نظير ما مر ولعدم حصول الصالحة (٣١٧) هنالما جرى في الروضة في هذه على ما هنا

واطلق الخلاف ثم ولم يرجع
منه شيئا (تنبيه) ما تقرر
من اطلاق المعتدة هو ما وقع
في كلام شارح لكن في
مفهومه تفصيل هو ان
الرجعية والمتخلفة عن
الاسلام والمرتدة بعد الوطء
كالزوجة كما مر آنفا فلا
تحل له الامة قبل انقضاء
العدة وان وجدت فيه
شروطها والبائن تحل له في
عدتها الامة كاختها واربع
سواها ومثلها الموطومة
بشبهة ومن ثم قال شيخنا هنا
ولا معتدة عن غيره اى
بخلاف المعتدة منه فان فيها
التفصيل السابق (فلو قدر
على) حرة (غائبة) حلت له
أمة ان لحقة مشقة ظاهرة
وهي ما ينسب متحملها في
طلب زوجة الى مجاوزة
الحد (في قصدها او خاف
زنا) بالاقتدار (التي مدته)
أى مدة قصدها والام تحل له
ولو لمه السفر لها ان امكن
انتقالها معه لبلده والا
فكعدم كاجته الزركشى
لان في تكليفه التغريب
اعظم مشقة ولا يلزمه قبول
هبة مهر وامة للمنة
(تنبيه) اطلقوا ان
غيبية الزوجة او المال يبيح
نكاح الامة والاول مشكل
بما تقرر فيمن قدر على من
يتزوجها بالفرها فينبغي

نظر للحالة الراهنة (قوله ولانه الاحتياط فيهما) قد يمنع في الاول بل الاحتياط يمنع المتخيرة الامة كذا
قاله المحشى ولك ان تقول المراد بالاحتياط امته من الوقوع في الزنا فيهما فليتام له سيد عمر اقول وقول
سم فيما اذا امن زمن التوقع من العنت كما مر فلا يلاقيه رده (قوله وبه) اى بقوله ولانه الاحتياط فيهما
(قوله وعدم نظرها) اى حيث لم يخبروا الزوج بالتحجير لتعطل الوطء في الحال وان توقع اه سم (قوله
لها) اى للحالة الراهنة اه سم (قوله غيرها) اى الخمسة مفعول لم يلحقوا (قوله وزيادة) مفعول معه (قوله
الصالحة) قد يقال الاولى المنكوحه فتأمل ثم رأيت المحشى اشار اليه وعبارته لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل
اه سيد عمر (قوله هنا) اى في الشرط الثاني وقوله لانم اى في الشرط الاول (قوله في هذه) اى في مسئلة العجز
عن الحرة (قوله على ما هنا) اى فرجع الاول اه سم (قوله ولم يرجع منه شيئا) اى وقع ذلك المعتمد ما في
الكتاب اه عش (قوله ما تقرر الخ) اى في التمثيل المار (قوله كما مر آنفا) اى قبيل قول المتن واذا
طاق الحر ثلاثا (قوله والبائن) عطف على الرجعية (قوله والبائن تحل له الخ) قد يقال الكلام في الحرة
المعجوز عنها لاني اتى تحتها وحيث قد فالمعتدة البائن منه ولو طمشت منه نخل لا زلفا فليس عاجزا عن حرة تصلح
وحيث قد فحترز قول شيخ الاسلام ولا معتدة عن غيره ليس ما افاده من التفصيل بل افادة ان المعتدة منه اما
ليبتزونه او وطء بشبهة وهى صالحة اول رجعى او نحو وهى في حكم الزوجة فتأمل اه سيد عمر ولك ان تمنع
كون الكلام في الحرة المعجوز عنها بل الكلام فيما يشملها والى تحتها بقرينه قوله السابق وهل المراد هنا
وفيما مر الخ (قوله هنا) اى في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصالح للاستمتاع (قول المتن على حرة غائبة)
اى غير متزوج بها ويربذ ويجهها اه عش (قوله وهى) الى التنبيه في المعنى والى قول المتن ولو وجد في
النهاية (قوله الاتي) اى في شرح وان يخاف زنا (قوله والا) اى بان انتهى كل من الامرين المذكورين
(قوله والا) اى وان لم يمكن الانتقال (قوله فكا لعدم) اى فهى كالمعدومة (قوله التغريب) الانسب
التغريب اه سيد عمر اى كعجز به المعنى (قوله وامة) لعل الاولى او كما في النهاية (قوله اطلقوا الخ) اى
فيما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يقدّم في كلام المصنف اه عش (قوله والا) هو قوله ان غيبية الزوجة
يبيح الخ اه عش مشكل الخ عبارة النهاية ولا يشكل الاول الخ (قوله فينبغي ان يتأتى الخ) نائق التفصيل
في الاول متجه جدا فلا يبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم
على حج وهو وجه اه عش فيها اى في الزوجة الغائبة تفصيلها اى الحرة الغائبة التي يريد تزوجها
السابقة في المتن (قوله والثاني) هو قوله ان غيبية المال يبيح الخ اه عش (قوله مشكل) عبارة النهاية ولا
الثاني الخ (قوله بان الطمع الخ) ثم قوله وان ما هنا الخ نشر على ترتيب الف فالاول راجع للاشكال بذلك
التفصيل والثاني راجع للاشكال بما مر في قسم الصدقات (قوله العنت) اى خوف العنت اه كرى
(قوله لان المحجور عليه متمم) قد يقال اتها مه لا يصلح علة لا متناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لا متناع صرف

المتخيرة (قوله ولانه الاحتياط فيهما) قد يمنع في الاول بل الاحتياط يمنع المتخيرة الامة (قوله وبه يفرق بين
هذا وعدم الخ) اى حيث لم يخبر الزوج بالتحجير لتعطل الوطء في الحال وان توقع (قوله وعدم نظرها) اى
للحالة الراهنة (قوله الصالحة) لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل (قوله ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا)
اى فرجع الاول (قوله اطلقوا الخ) كذا مر (قوله والا) مشكل الخ قد يشكل ايضا اطلاقهم ان القدرة
على المعتدة لا تمنع الامة (قوله فينبغي ان يتأتى فيها تفصيلها) تاتى ذلك التفصيل في الاول متجه جدا فلا يبغي
العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات (قوله وقد يفرق الخ) كذا مر
(قوله لان المحجور عليه متمم الخ) قد يقال اتها مه لا يصلح علة لا متناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لا متناع

ان يتأتى فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل ايضا وما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودون ما قد يفرق بان الطمع
في حصول حرة لم يبالها بخفف العنت وبان ما هنا يحاط له أكثر خشية من الزنا (فرع) في الوسيط للفلس نكاح الامة وحمله ابن الرفعة على
غير المحجور عليه قال لان المحجور عليه متمم في دواء خوف الزنا لاجل الغرماء اه ويؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر

وانها تحل له باطنا العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) رضى (بؤجل) ولم يجد المهر وهو يتوقع القدرة عليه عند الحل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم (او بدون مهر مثل) وهو ويجده (فالاصح حل امة في الاولى) لانه قد لا يجد وفاء قصير ذمته مشغولة وانما وجب شراء ماله بنظير ذلك كما مر في التيمم لان الغالب في الماه (٣١٨) انه تافه بقدر على ثمنه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو يحتاج مع ذلك

مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو يمكن به في ذمته سم على حج اه عش (قوله) وانها تحل له باطنا ظاهره وبصرف مهر هامن المال كالنفقة فليراجع فانه قد تردد فيه مر اه سم (قوله) ولم يجد المهر الى قوله ووجه بعض المحققين في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولا نظر الى ائتن وقوله لا على التدور (قوله عند الحل) بكسر الحاء الى الحلول (قوله) ويجده (اي الدوز (قول ائتن حل امة) اي واحدة اه مغني (قوله) لانه قد لا يجد الخ) عبارة المغني لان ذمته تصير مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطلب عليه اه وهي احسن (قوله) بنظير ذلك (اي المؤجل اه عش عبارة المغني بمؤجل باجل يمتد الى وصوله بلد ماله اه (قوله) فهو يحتاج الخ) اي بخلاف ثمن الماه (قوله) بين ذلك) الاولى اسقاط بين (قوله) بما قدمته آنفا) اي في شرح وان يعجز عن حرة اه كرى (قوله) ومنه) اي بما يبقى في الفطرة (قوله) فيها) اي الامة التي لا تحل الخ وقال عش اي الفطرة اه (قوله) ومهر حرة) اي او ثمن امة يتسرى بها كما يأتي (قوله) انه يلزمه) اي البيع اه عش (قوله) انه يلزمه) عبارة المغني لم يتكح الامة اه وهي احسن (قوله) عمار) اي في الفطرة (قوله) لا اعتياد المساحة الخ) ولو كان ما رضى به تافها جدا فحل الحكم كذلك اخذا باطلاقهم والا اخذ امان تعاليل مسئلة لدون باعتبار المساحة ومسئلة اسقاط الكل بالمنة التي لا تحتل محل تامل ولعل الثاني اوجه اه سيد عمر (قوله) بخلاف المساحة به) اي المهر (قوله) مع لزومه) علة ثمانية لحل الامة والضمير لمهر المثل اه عش (قوله) لا على التدور) تامله مع قوله الا في او اعتدلا يبين لك ما فيه من التدافع فتامله اه سيد عمر يعني فمكان حقه ان يقدم قوله الا في على قوله بخلاف الخ (قوله) لا على التدور) خلافا للمغني عبارته وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا توقعه على تدور اه لكن النهاية وافق الشارح وكذا شيخنا عبارته اي بان يتوقعه لا على تدور بان يغلب على ظنه الوقوع فيه او يحتتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء بان تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على تدور بان تضعف شهوته او قويت شهوته وقويت تقواه ايضا فلا تحل له الامة اه (قوله) واصله) اي العنت وكذا ضهير به (قوله) بالحد او العذاب) او فيه للتنوع والمراد بالحد في الدنيا اي ان حد والعذاب في الآخرة ان لم يجد اه سيد عمر عبارة عش عبر باو بناء على ان الحدود وجوار في المملتين وهو الراجح من حد في الدنيا لا بعذب في الآخرة اه (قوله) عمومها) اي الزنا بان يخاف الزنا مع كل من يجده اه كرى (قوله) تهيج به) من باب التفعيل (قوله) منه) اي من المجبوب متعاق باستحالة الخ اه رشيدى (قوله) قال جمع الخ) جزم به في الروض اه سم واعتمده النهاية والمغني (قوله) لا تحل له الامة) اي مطلقا نه ومغني (قوله) نظر الاول) اي لاستحالة الزنا من المجبوب

صرف مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو يمكن به في ذمته (قوله) اعجزه وهو ظاهر) يتامل هذا الكلام فانه ان كان سبب العجز تعلق حق الغرماء بالمال وانما منوع لذلك من التصرف في اعيان ماله فهو كما يقتضى عجزه عن مهر الامة وان كان اقل وكذا يقال ان كان سببه عدم وجود مال له مع ان مثل هذا لا يجبر عليه وان كان المال موجودا ولا يمنعه صرفه للاحكام لكنه ممنوع من الصرف للحرمة دون الامة فهذا المال واجبه وان كان المراد انه اذا وفي ماله بمهر امة ولم يق بمهر حرة جازت الامة فهذا يمكن ان جاز له التصرف في اعيان ماله للنكاح فليراجع ثم رأيت مر جوزه لنكاح الامة باطنا وصرف مهر هامن المال كالنفقة اه فليحذر فانه انما قال ذلك على التردد (قوله) والمرعى عندنا الخ) كذا مر (قوله) قال جمع متقدمون) اعتمده مر وجزم به في الروض

كلها اخر كنفقة وكسوة والقرض انه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكلف بيع ما يبقى في الفطرة كما علم مما قدمته آنفا ومنه ما صرحوا به هنا من مسكنه وخادمه الذي يحتاج اليه ولو امة لا تحل او لا تصلح وما اقتضته عبارة الروضة فيها يحول على من لا يحتاجها لخدمة نعم يتجه في نحو خادم او مسكن نفيس قدر على بيعه وتحصيل خادم ومسكن لا تق ومهر حرة اه يلزمه اخذها مر ثم (دون الثانية) لا اعتياد المساحة في المهور فلامنة بخلاف المساحة به كله لانه لم يعتد مع لزومه له بالوطء ولا نظر كما اقتضاه كلامهم الى انها قد تنذر له باسقاطا ووطء للمنة التي لا تحتل حيثئذ (و) نالها (ان يخاف) ولو خصيا (زنا) بان يتوقعه لا على التدور وبان تغلب شهوته تقواه بخلاف من غلبت تقواه او مروءته المانعة منه او اعتدلا ذلك لقوله تعالى ذلك ان خشى العنت منكم اي الزنا واصله المشقة الشديدة سمي به الزنا لانه سببها بالحد او العذاب والمرعى عندنا كما في

البحر عمومها فلو خافه من امة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له اذا وجد الطول قال شارح بل وان فقدوه وهو ظاهر ومن ثم قال اه شيخنا والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها ولا اعتبار بهشقة لانه داء تهيج البطالة واطالة الفكر وكمن ابتلى به وزال عنه ولا استحالة زنا المجبوب دون مقدماته منه قال جمع متقدمون لا تحل له الامة نظرا للاول

ورجحه بعض المتقدمين وآخرون تحمل له نظر الثاني ويجرى ذلك في العنين نظر إلى بدو وقوع الزنا منه لعدم غلبة شهوته فاطلاق القاضي أنها لا تحمل له مبنى على الأول وبحت ابن عبد السلام حملها للمسوح لتعذر لحوق الولد به وكأنه ينظر إلى أن خوف الزنا والمقدمات إنما ينظر إليه عندما كان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها نقص مطلقا فيشترط (٣١٩) الاضطرار إليه بخوف الزنا ومقدماته

وان لم يباحه الولد واطلق
القاضي ان المجنون بالنون
لا يزوج امة واعترضه شارح
بان الاوجه انه اذا عسر
وخيف عليه العنت زوجها
وليس لمن توفرت فيه شروط
نكاح الامة نكاح امة
صغيرة لا توطا ورتقاء
وقرنا لا نه لا يامن به العنت
ويؤخذ منه ان غيره مؤلا
عن لا يصلح كذلك (نلو)
كان معه مال لا يقدر به على
حررة (امكنه تسر) بشرائه
صالحه للاستمتاع به بان قدر
عليها بضمن مثلها فاضلا عما
مر (فلاخوف) من الزنا
حينئذ فلا تحمل لة الامة (في)
الاصح) لانه العنت به فلا
حاجة لرافاق ولده فان كانت
بلا كنه فكذلك قطعا (و)

رابعا (اسلامها) ويجوز
جره فلا يجعل لمسلم نكاح
امة كناية لقوله تعالى من
فتياتكم المؤمنات ولا اجتماع
نقصي الكفر والرق بل امة
مسلمة وإن كانت لكافر
(وتحمل لحر وعبد كتابين
أمة كناية على الصحيح)
استكنا فتم في الدين وكذا
المجوسى مجوسية ووثنى
وثنية كذا قيل وانما يمشى

اه رشيدى (قوله ورجحه بعض المحققين) عبارة للمغنى وهو كذلك خلافا لروايات ومن تبعه اه زاد النهاية
ومثله في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام ينبغي جوازه للمسوح مطلقا لا تنفاه محذور رقى الولد خطأ
فاحش اه (قوله نظر الثاني) اى تاتى المقدمات منه اه رشيدى (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف
المذكور (قوله وبحت ابن عبد السلام الخ) اقره المغنى (قوله وما المانع الخ) على هذا يتبع نكاح الامة وان
اخبار الصادق بانها لا تلداو بانه لا يدمر وقوله ان ينظر الى ان نكاحها الخ او ينظر الى انه مظنة ارقاق الولد
اه سم (قوله مطلقا) اى امكن لحوق الولد به اه لا (قوله بخوف الزنا) اى على ما قاله جمع المتقدمين اراجح
او مقدماته اى على ما قاله جمع آخرون المرجوح (قوله بان الاوجه الخ) معتمداه ع ش (قوله ان غيره مؤلا
الخ) اى كالمجيرة اه ع ش (قوله فلو كان معه) الى قوله كذا قيل وما ذكر الخ في النهاية والمغنى الا قوله كذا
قيل وانما يمشى الى ويشترط وقوله وسياق الى المتن وقوله ويجل لمسلم الى المتن (قوله صالحه للاستمتاع) اى
باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس اه ع ش (قوله به) اى المال والبائة لم تى بالشراء (قوله عمامر) اى
عماميقى في الفطرة المار في شرح في الاولى اه كرى (قوله فلا تحمل الخ) اشار بقدره الى ان الخلاف في
ذلك لا في الخوف للقطع بانتفائه فكان الاولى للوصف ان يصرح به اه مغنى (قوله ويجوز جره) اى لان قوله
ان لا يكون الخ عقب قوله الا بشرط يجوز ان يكون في محل جر على انه بدل مفصل من مجمل كما يجوز ان يكون
خبر مبتدأ محذوف فالجر هنا على الاول والرفع على الثانى لانه معطوف عليه وانما يذكر ذلك في الشروط
المتقدمة لانه ليس فيها ما يظهر فيه الاعراب رشيدى وسيد عمر وسم (قوله لنكاحها) اى الزوجين (قوله
وكذا المجوسى المجوسية الخ) عبارة النهاية والمغنى ونكاح الحر المجوسى او الوثنى الامة المجوسية او الوثنية
كنكاح الكتابى الكتابية اه (قوله ويشترط) اى في نكاح الحر الكتابى وكذا الحر المجوسى والوثنى
لاما اذا طلبوا من قاضينا ذلك خوف العنت الخ والا فلا فان نكاح الكفار محكوم بصحته لقوله لصحة الخ علة
لقوله لا مطاقا وقوله وخوف العنت الخ فاعل بشرط وقوله لانهم الخ علة اى الاشتراط (قوله جعلوه) اى
الكتاب (قوله الا في نكاح امة كافرة) فانها لا تحمل للمسلم وتحمل للكتابى ام ع ش اى وكذا تحمل للمجوسى
والوثنى (قاله المبكى الخ) واعتمده النهاية والمغنى (قوله فراجع) وقد راجعت ما ياتى فوجدته واقعا لما

(قوله ويجرى ذلك الخ) كذا مر (قوله فاطلاق القاضي الخ الوجه التفصيل في العنين كغيره فان وجد فيه
شروط نكاح الامة حلت له والاحرمت عليه مر (قوله وبحت ابن عبد السلام حملها للمسوح الخ) المعتمد
حرمتها عليه واعترض ما قاله ابن عبد السلام في المسوح انه خطأ فاحش مخالف لنص القرآن وقد يستنبط
من النص معنى يخصه وبان الصبي لا ينكح الامة مع انه لا يولد به وبامتناع نكاح الامة الصغيرة مع انها لا تلد
مر (قوله وما المانع ان ينظر الخ) او ينظر الى انه مظنة ارقاق الولد (قوله وما المانع الخ) على هذا يتبع نكاح
الامة وان اخبار الصادق بانها لا تلداو بانه لا يدمر (قوله ويجوز جره) اى لا بداله مع المعطوف عليه من
شروط (قوله كذا قيل) في شرح الروض قال في الروضة ونكاح الحر المجوسى او الوثنى الامة كالكتابى الامة
الكتابية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي الاتى اول الفصل فتأمله ويخالف قول الشارح بعده ووطئها
يملك اليمين (قوله قاله السبكي وغيره) قال شيخنا الشهاب البرلى ومن خطبه ما مش المحل نقلت مانصه
هذا قد يشكل عليه ما سياتى من ان امن الزنا اليسار اذا قارنا عقدا الكافر ثم اسلم لا يقدح الا ان كان مقارنا
بعد ذلك لا اجتماع الاسلام فانه يفيد ان هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لاثرت عنده قارنه العقد
مع احدا الاسلام كغيره من المفسدات كالعدة ونحوها انتهى (قوله قاله السبكي وغيره) قيل الاوجه ما قاله

على خلاف ما ياتى عن السبكي اول الفصل الاتى وبشرط عند ترافعهم اليها لا مطلقا لصحة انكحهم خوف العنت وقد طول الحرية لانهم
جعلوه كالمسلم الا في نكاح امة كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البلقينى فقال انما تعتبر الشروط في مؤمن حر كما دل عليه القرآن
وسياتى قبيل فصل اسلم وتحتا كثر من اربع ضابط يعلم منه الراجح منهما فراجع (لا بعد مسلم في المشهور) لان مدرك المنع فيها كفرها

فاستوى فيها المسلم الحر والفقير كالمردة ويحل لمسلم وطء كناية بالملك لا نحو مجوسية كإتاني وخامسها ان لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا مملوكة لمكاتبة او ولده على ما مر كذا (٣٢٠) قيل وما ذكر في الثانية بتعين حملها على مالها وصلى له بخدمتها او نفعها على التأييد لان

قوله السبكي (قوله فيها) اي في الامة السكتانية (قوله في الثانية) اي في الامة الموصى له بخدمتها (قوله فلا ينكحها الحر) الى قوله وكان شارحا في الثمانية (قوله لو قدر على مبيعة الخ) وينبغي انه لو وجد مبيعتين حرية احدهما اكثر من حرية الاخرى وجب تقديم من كثرت حريتها اه ع ش (قوله كارجحه الزركشي الخ) بناء على ان ولد المبيعة ينعقد مبيعا وهو الراجع اه نهاية زاد المغني والاسنى اما اذا قلنا ينعقد حر اكثار جرحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا اه (قوله لا انعقاد اولادها احرارا) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايت في شرح الارشاد عبر به اسم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب سؤال انشاء ما قبله وقوله ضعيفة قد يقال ضعفها بالنسبة الى افادة بقاء الملك لا ينافي كونها امر جرح الامة الاصل الكافي في تعيينها فليراجع (قوله اي نكاحها) الى قوله كما يثبت في النهاية (قوله ومن ثم) اي من اجل انه يعتق في الدوام الخ وقوله لم يثاثر اي النكاح اه ع ش (قوله يقطع نكاحها) شامل لما لو كان زوجها ممن تحل له الامة لانها صارت امة كناية وهو مسلم اه ع ش (قوله اي حر) وقول المتن يعقد سياني في الشارح محترضا (قوله امة من بطلان الخ) كذا في المغني (قوله وقدم الحرية) اما لم يقدم الحرية فانه على الخلاف نهاية وسم قال ع ش والراجع منه الصحة في الحرية دون الامة اي فالتقييد بتقديم الحرية لان الاظهر انما ياتي فيه (قوله ويكون وكلا الخ) تطف على زوجتك بنى الخ عبارة الروض مع شرحه ويتصور الجمع بان زوج بنته وامته او يوكله اي الزوج لهما الوليان او بكل احد الوليين الآخر فيقول المزوج زوجتك هذه وهذه بكذا ويقبل نكاحهما اه (قوله في واحد) وقوله في الاخر كان الاول تانيتهما (قوله قطعا لان الخ) الى الفرع في المغني (قوله وفارق نكاح الاختين) اي حيث بطل نكاحهما معا (قوله وهنا الحرية افوى الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور انه لو جمع من لا تحل له الامة في عقدتين اختين احدهما حرقة والاخرى امة انه يصح في الحرية دون الامة وهو كما قاله بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة ومغني وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله وجمعهم الخ) تطف على جمع من لا تحل الخ (قوله بطلت الامة) ظاهره وان لم تكن الحرية سالحة للتمتع بقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحهما هنا حيث كانت الحرية غير سالحة ويؤيده ما ياتي للشارح في نكاح المشرک من انه لو اسلم على حرية غير سالحة وامة لم تندفع الامة لان الحرية الغير الصالحة كعدمها فليراجع اه ع ش (قوله والراجع عدم بطلانها) وان كانت غير سالحة للتمتع اه سلطان (قوله فالتقييد بمن لا تحل له الخ) وايضا من تحل له ان كان غير حر صرح نكاحهما والا فالحرة والمفهوم ان كان فيه تفصيل لا يرد مغني ونهاية (قوله

هذه هي التي يتجه عدم صحة تزوجها بالجرى بان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كمستأجرة له قالوجه حل تزوجها اذا رضى الوارث لانها ملكة ولا شبهة للدوى له في ملك رقبته (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا ينكحها الحر الا بالشروط السابقة لان ارقاق بعض الولد محذور ايضا ومن ثم لو قدر على مبيعة وامة لم تحل له الامة كارجحه الزركشي وغيره وكان شارحا اخذ منه بحسب انه لو قدر على امة لاصلها وامة لغيره تعينت الاولى لان انعقاد اولادها احرارا وفيه نظر واضح لان بقاء ملك اصله اي علوقها غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نكح حر امة بشرطه ثم ايسر او نكح حرقة لم تنفسخ الامة) اي نكاحها لانه يفتقر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا ما لا يفتقر في الابتداء ومن ثم لم يثاثر ايضا بطروا احرار وامة نعمة طر رقى على كناية زوجة حر مسلم يقطع نكاحها لان الرق اقوى تاثيرا من غيره (ولو جمع من) اي حر (لا تحل له امة) امة من بطلانها قطعا او (حرقة وامة يعقد) وقدم الحرية كزوجتك بنى

السبكي (قوله كارجحه الزركشي وغيره) اي من تردد الامام لان تخفيف الرق مطلوب والشرع متشوف للحرية قال وما قاله الامام بناء على القول بان ولد المبيعة ينعقد مبيعا وهو الراجع شرح مر فان قلنا ينعقد حر اكثار جرحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا كذا في شرح الروض وقد يقال قياس انعقاد حر امساواة المبيعة للحرقة فيصح نكاحها وان قدر على الحرية فليراجع (قوله لا انعقاد اولادها احرارا) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايت في شرح الارشاد عبر به قوله لان اولاده منها يعتقون على ما سلكها انتهى (قوله وقدم الحرية الخ) كذا شرح مر (قوله وقدم الحرية) لم يتعرض لمحتززه ويحتمل انه كافي تفريق الصفقة في البيع فيجوز فيه ما قيل ثم (قوله وقدم الحرية) تقدم في البيع في تفريق الصفقة اختلاف في انه هل شرطها تقديم الجائز او لافرق قبل اشتراط تقديم الحرية بناء على الاشتراط ويفرق بين البابين فيه نظر (قوله فالتقييد بالخ) قد يقال التقييد للاحتراز عن العبد اذا جمع بينهما

وامت بكذا ويكون وكلا فيهما او ولباني واحد وكلا في الاخر فليهما (بطلت الامة) قطعا لان شرط نكاحها فقد القدرة على الحرية (لا الحرية في الاظهر) تفريقا للصفقة وفارق نكاح الاختين لعدم المرجح فيه وهنا الحرية اقوى وجمعهم ما من تحل له كان وجد حرقة بمؤجل أو بلا مهر بطلت الامة قطعا ايضا وفي الحرية طريقان والراجع عدم بطلانها فالتقييد بمن لا تحل له لان الاظهر انما ياتي فيه

امان فيه رقى الخ) اي ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضه مر اه سم عبارة المغني ومن بعضه رقيق كالرقيق فينكح الامة مع القدرة على الحرية اه (قوله فقبل البنت ثم الامة) اوقبل البنت فقط اه مغني (قوله وفي هذه) اي في صورة الجميع بعقدين اه عش (قوله فجمع في القبول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يتخلو القبول عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذ احاطت له لان جمع القبول يناق ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامي بكذا فقال قبأت ببتك بكذا وامك بكذا بان وزع المسمى عليها او ترك ذكر بكذا صح في الحرية قطعا ولا يتخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر اه سم اقول ظاهر قول الشارح كالتبعية فكذلك وقول المغني بدله فكيف يصح ما في الاصح اه تصور تقديم الامة وجريان التعليل المذكور في كل من صورتي تفصيل احد طرفي العقد واجمال الآخر لكن قضية قول ع ش قوله فكذلك اي يصح نكاح الحرية دون الامة اه عدم جريان التعليل المذكور فيهما معا ولعله هو الظاهر (قوله في ان الولد رقيق الخ) (تنمة) ولد الامة المنكوحه رقيق لما لا يكما تبعها لها وان كان زوجها الحر عرييا وكذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد او من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولد منها كالا م ولو ظن ان ولد امه ولدته يكون حرا فيكون حرا كافي الانوار وتلزمه القيمة للسيد مغني ونهاية قال ع ش قوله عرييا بل او كان هاشميا او مطلبيا كما تقدم وقوله كالا م اي فينقد رقيقا ويمتق بموت السيد ولا ينكح ان كان بنتا الا بشروط الامة وقوله ولو ظن الخ وانما يقبل ذلك منه اذا كان من يخفى على مثله ذلك اه (قوله مالم بشرط الخ) فان شرط كان حرا للتعلق وقوله في احدهما اي الصحيح والفساد وقوله بصيغة تعلق اي بان قال ان انت منك بولد فهو حر وقوله لا مطلقا اي للزوجها وشرط في صلب العقد ان يكون اولادها احرارا مالم بشرط وانعقدوا وانما هو من ثم لم تنكح الاحب وجدت فيه شروط الامة اه ع ش وقوله ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصيغة التعلق للحر مطلقا وفاقا للمبعض الاتي في الشارح مع رده (قوله فالخشية) اي خشية رقيق الولد (قوله مطلقا) اي وجد التدبير والحكم بصحته او لا (فصل في حل نكاح الكافرة) (قوله في حل نكاح الكافرة) الى قول المتن والكتابية يهودية في النهاية والمغني لانهم اعطوا مجوسية على من لا كتاب لها وحذوا قوله اي ولم ينحش فتنة بها بوجه وقوله اي

فيحلان له جميعا مر اه (قوله اما من فيه رقى) ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضه مر (قوله كزوجتك بنتي الخ) عبارة الروض وان قال زوجتك بنتي هذه بكذا وزوجتك امي هذه بكذا فصل في القبول صح نكاح البنت قطعا وكذا لو حصل التفصيل في احد الطرفين اه (قوله فجمع في القبول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يتخلو عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذ احاطت له لان جمع القبول يناق ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامي بكذا صح في الحرية قطعا ولا يتخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر (قوله قلت ممنوع الخ) اقول احسن من هذا كله واقرب ان يقال الاولاد وإن شرط عتقهم بصيغة تعلق ينعقدون ارقاء وهذا محذور فتأمل اه (فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه)

و ثوابه (يحرم) على مسلم وكذا كتابي على الأوجه من وجهين في الكفاية ويؤيده بالاولى بحث السبكي ان مثله وثني وجوسي ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣٣٣) (نكاح من لا كتاب لها كوثنية) اي عابدة وثن اي صنم وقيل الوثن غير

المصور والصنم المصور (وجوسية) وعابدة نحو شمس وقروصورة ووطوها بملك اليمين لقوله تعالى ولا تشكروا المشركات حتى يؤمن خرجت السكتانية لما ياتي فيبقى من عداها على عمومها وما اقتضاه ظاهر المتن من عطف مجوسية على وثنية لا على من ان المجوسية لا كتاب لها محله بالنظر إلى الآن ولا فقد كان لهم كتاب منسوب إلى زرادشت فلما بدلوه رفع على الاصح وحرمت مع ذلك احتياطاً ولعدم تيقن أصله (وتحل كتابية) لمسلم وكتابي وكذا غيرهما على ما مر عن الروضة بما فيه في مبحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا السكتاب من قبلكم أي حل لهنكم نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحاً لا تسرياً وتسمكوا بالله صلى الله عليه وسلم كان يطاء صفية وريحانة قبل إسلامها قال الزركشي وكلام اهل السير يخالف ذلك (لكن يكره) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كتابية (حررية) ولو تسرياً لثلا يرق ولدها إذا سبيت حاملاً فانها لا تصدق إن

تصلي وقوله لا تصلي الخ وحذف المغنى قوله منسوب إلى زرادشت وقوله وكتابي إلى لقوله تعالى والمحصنات وقوله حيث لم يخش إلى المتن (قوله و ثوابه) كحكم تهود النصراني وعكسه وجوب الغسل على الكافرة اءعش (قوله ويؤيده) أي قوله وكذا كتابي الخ (قوله ان مثله) أي مثل المسلم وثني وجوسي الخ أي ليحرم على كل نكاح الوثنية والمجوسية ونحوها كعبادة الشمس والقمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة) معتمد اءعش (قول المتن ومجوسية) وهي عابدة النار (قوله ووطوها بملك اليمين) معطوف على قول المتن نكاح الخ اه سم عبارة المغنى وحكم الوطاء بملك اليمين فيمن ذكر حكم النكاح قال الزركشي هو مذهبننا وفي النفس منه شيء تعرف بتأمل الآثار والخبار الواردة في وطاء السبايا والجواب عنها عسر فيما يظهر اه (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما في المتن فقط (قوله لما ياتي) أي انفا من قوله تعالى والمحصنات الخ (قوله وما اقتضاه ظاهر المتن) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف ومجوسية عطف على من لا كتاب لها لا على وثنية فانه يقتضي ان لا كتاب لها اصلاً مع انه خلاف المشهور اه (قوله إلى زرادشت) وفي عش عن ابن ابرسر وفي السيد عمر عن الانكا كي قال السلطان عماد الدين في تاريخه وزرادشت بزاي مفتوحة منقوطة فراء مهملة بعدها الف فذال مضمومة مهملة فشين سا كثة منقوطة فتاء مشاة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه (قوله وحرمت) أي المجوسية (قوله اءعدم تيقن أصله) أي اصل كتاب المجوسية أي وجود كتاب لهم في الاصل (قوله وكذا غيرهما) أي من نحو وثني ومجوسي اءعش (قوله بما فيه) أي من النزاع وجوابه (قوله وكلام اهل السير الخ) معتمد اه عش (قوله يخالف ذلك) أي فلم يطاءها الا بعد الاسلام اه عش (قوله حيث لم يخش العنت) أي وان لم يحدد مسئلة اه عش (قول المتن حررية) أي ليست بدار الاسلام اه مغنى أي وأما إذا كانت في دار الاسلام فحكمها حكم الذمية كافي سم (قوله لثلا يرق) ولما في الميل إليها من خوف الفتنة اه مغنى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يندفع ما توهم من اشكال ذلك بان المقر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقها اه سم (قوله كرهت مسئلة) أي نكاحاً وتسرياً اه مغنى (قوله او ولد) أي او فتى ولده اه عش (قوله وببحث الزركشي) اعتمد المغنى وكذا النهاية عبارته والاوجه كاجته الزركشي اه (قوله نذب نكاحها) أي الذمية ويظهر ان الحررية مثلها اه عش (قوله

(قوله وكذا كتابي الخ) وقول الشيخ أي شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فهل كذلك الوطاء بملك اليمين وينبغي نعم فراجعوه وان لو وقع حكم عليه بالصحة وهو ظاهر بناء على الاصح من صحة انكحتهم فقد قالوا لو كان تحتها مجوسية او وثنية وتخلفت عن الاسلام قبل الدخول تنجزت الفرقة او بعده فلا الا ان نصر على ذلك إلى انقضاء العدة قال شيخنا الشباب الرمي انه غير ملاق لكلام السبكي إذ هو في التحريم وهذا في عدم منعهم (قوله ووطوها بملك اليمين) هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كبحث السبكي المذكور بخلافه بالنسبة للمجوسى والوثنى ما مر قبيل الفصل عن شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم تيقن أصله) على هذا يصح حمل قوله من لا كتاب لها معلوم فتدخل المجوسية انتهى (قوله وكذا غيرهما) أي كجوسى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يندفع ما توهم من اشكال ذلك بان المقر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقها (قوله ولان في الإقامة بدار الحرب الخ) صريح في تصوير المسئلة باقامتها بدار الحرب فهل ذلك لانه من لازم كونها حررية حتى إذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحرابة و صار لها ما من بسببه وعلى هذا فهل إذا تزجها على قصد نقلها الى دار الاسلام ووثق منها وافقتها على ذلك تنفي الكراهة عن هذا التزويج اولى ذلك من لازم كونها حررية بل ثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام إلى ان

حملها من مسلم ولان في الإقامة بدار الحرب تكثير سوادهم ومن ثم كرهت مساعة مقبحة ثم (وكذا ذمية على الصحيح) لثلا تقتنه بفرط ميله إليها او ولده وان كان الغالب ميل النساء إلى دين ازواجهن وإيثارهم على الآباء والامهات نعم الكراهة فيها اخف منها في الحررية وببحث الزركشي نذب نكاحها إذا رجى به إسلامها أي ولم يشأ فتة بها بوجه كاه و واضح

كما وقع لعثمان رضي الله عنه انه نسخ نصراية كلبية فاسلمت وحسن اسلامها وهو غير ان محل الكراهة ان وجد مسلمة اى تصلى ولا لا فى اولى من مسلمة لا تصلى على مامراول النكاح (والكتابية يهودية او نصرانية) اقول له تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا (لا متمسكة بالزور وغيره) كصحف شيت وادريس و ابراهيم صلى الله وسلم على نبيينا وعليهم فلا تخل وان اقرروا بالجزية سواء اثبت تمسكها بذلك بقولها ام بالتواتر ام بشهادة عدلين اسلاميا على المعتمد لا نه وحى اليهم معانيها لا الفاظها والكونها حكما ومواعظ لاحكاما وشرائع و فارق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقص الكفر في الحال و غيرها فيه مع ذلك (٣٢٣) نقص فساد الدين في الاصل (فان لم تكن

الكتابية) أى لم يتحقق كونها (اسرائيلية) اى من نسل اسرائيل وهو يعقوب صلى الله على نبيينا وعليه وسلم ومعنى اسرائيل عبد اوبل الله بان عرف انها غير اسرائيلية او شك اهل اسرائيل او غيرها (فلا ظهر حملها) للمسلم والكتابي (ان علم) بالتواتر او بشهادة عدلين اسلم لا يقول المتعاقدين على المعتمد وانما قبل ذلك بالنسبة للجزية تغليبا لحقن الدماء بما تقررفى العدلين يعلم ان المراد العلم او الظن القوى اذ اخبارهما انما يفيد له لكنه ظن اقامه الشارع مقام اليقين ولم يكف واحدا احتياطاً للنكاح نعم قياس قولهم لو اخبر زوجة المفقود عدل بوته حل لها التزوج اى باطنا الحل باطنا هنا باخبار العدل فمما شرط ان بالنسبة للظاهر فقط وحينئذ لا بد من شهادتهما عند القاضي كما هو ظاهر وكان من عبر مرة بشهادتهما ومرة باخبارهما لحظ ذلك فالاول بالنسبة للظاهر

كما وقع الخ) تايد للبحث (قوله) وهو الخ) عطف على الزركشى اى وببحث هو وغيره اه سم (قوله) ان محل الكراهة) اى كراهة الذمية اه نهاية قال ع ش قوله محل كراهة الذمية الخ قضيته ان الحريه باقية على الكراهة وان لم يجد مسلمة ايضا اه (قوله) ولا لا فى اولى الخ) وقيل تاركة الصلاة اولى وهذا هو المعتمد اه ع ش (قوله) كصحف شيت) الى المتن فى المغنى لا قوله سواء اثبت الى لا نه وحى والى قوله وبما تقررفى النهاية (قوله) سواء اثبت تمسكها بذلك) اى بالزبور وغيره لا حاجة الى هذا التعميم هنا اه رشيدى (قوله) لانه اوحى اليهم معانيها الخ) اى فشرها دون شرف ما اوحى بالفاظها ومعانيها اه ع ش (قوله) نقص فساد الدين الخ) لا يخفى ما فى هذا الاطلاق اذ لا يلزم من نفي الكتاب فساد الدين اه سيد عمر عبارة لرشيدى قال الشهاب سم يتأمل قوله نقص فساد الدين الخ اه اقول لعل وجه التامل انه كيف يقال بفساد الدين فى الاصل فليمن تمسك بالزبور ونحوه فان كان هذا مراده بالتامل فالجواب عنه ان الزبور ونحوه لا يصح التمسك به لما مر انه حكم ومواعظ لاحكام وشرائع اه (قوله) ومعنى اسرائيل الخ) اى بالعبرانية اه مغنى وع ش (قوله) بان عرف الخ) اى بما ياتى انفا (قوله) انها غير اسرائيلية) اى بل من الروم ونحوه اه مغنى (قوله) للمسلم والكتابي) اى والمجوسى والوثني ونحوهما اخذ امامنا ع ش (قوله) بالتواتر) اى ولو من كفار اه سم (قوله) لا يقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح به لهما ما ذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما ياتى اه سم (قوله) وانما قبل ذلك) اى دعوى الكفار ان اول ابائهم دخل قبل النسخ اه ع ش عبارة المغنى واعتمد الفرق اى بين النكاح وباب الجزية الاذرى ثم قال وحينئذ فكذا كذا فى وقتنا متبع الا ان يسلم منهم اثبات ويشهدان بصحة ما وافق دعواهم اه (قوله) ان المراد) اى بقول المتن علم (قوله) الحل الخ) خبر قياس الخ (قوله) فمما الخ) اى العدلان (قوله) اى دين موسى) الى قوله واقتضاه كلام الشيخين فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله فالحل لفضيلة الدين الى المتن وقوله لقوله تعالى الى اما الاسرائيلية (قوله) يقينا متعلق باجتناب فقط سم وع ش اه و لعل المراد باليقين هنا ما يشمل الظن الحاصل بشهادة عدلين نظير ما مر انفا فليراجع (قوله) لتمسكهم الخ) تعليل لما فى المتن (قوله) فالحل) اى حل النكاح (قوله) لفضيلة الدين الخ) اى فى غير الاسرائيلية التى الكلام فيها اما الاسرائيلية فسيأتى ان النظر فيها بالنسبة اه رشيدى (قوله) ومن ثم) اى من اجل فضيلة الدين وحده (قوله) فى كتابه الخ) متعلق اسمى (قوله) مع انهم) اى هرقل واصحابه (قوله) اذا كان ذلك) اى الدخول (قوله) بتحريفه) اى وعدم اجتناب المحرف يقينا (قوله) وقبل الخ) عطف على

يثبت لها امان بطريقه أو كيف الحال فليراجع وليحرر ذلك وقد يقال هى بانتقالها الى دار الاسلام وحصول امان لها لا تزيد على الذمية المقيمة بدار الاسلام مع كراهة نكاحها كما تقررفى فهذا التردد كله لا طائل تحته فليتأمل (قوله) وهو وغيره) عطف على الزركشى اى وببحث هو وغيره (قوله) نقص فساد الدين فى الاصل) يتأمل (قوله) لا يقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح به لهما ذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما ياتى (قوله) يقينا) متعلق باجتناب فقط على ما يدل عليه الاقتصار فى بيان المفهوم على قوله الاقوى ولم يجتنبوا ولو احتمالا (قوله) وقبل ذلك) عطف على علم

والثانى بالنسبة للباطن (دخول قومها) اى اول آباؤها (فى ذلك الدين) اى دين موسى أو عيسى صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم (قبل نسخه وتحريفه) او قبل نسخه وبعد تحريفه واجتنبوا المحرف يقينا لتمسكهم به حين كان حقا فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم سمى صلى الله عليه وسلم هرقل واصحابه اهل الكتاب فى كتابه اليهم مع انهم ليسوا اسرائيليين (وقيل يكفى) دخولهم بعد تحريفه وان لم يجتنبوا المحرف اذا كان ذلك (قبل نسخه) لان الصحابة رضى الله عنهم تزوجوا منهم ولم يحشوا او الاصح المنع لبطلان فضيلة الدين بتحريفه وخرج بعلم ما لو شك هل دخلو اقبل التحريف او بعده او قبل النسخ او بعده فلا تحل منا نكحتهم ولا ذبا نكحتهم اخذ بالاحوط ويقبل ذلك

الذي ذكره و ذكرناه ما لو دخلوا بعد التحريف ولم يحتجوا ولو احتملوا أو بعد النسخ كن ثم وادوا تنصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم و هو و
بعد بعثة عيسى بناء على الاصح أنها ناسخة لشرعة موسى صلى الله عليه وسلم و قيل أنها مخصصة لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم
ولا دلالة فيه وإن انتصر له السبكي لاحتماله النسخ أيضا إذ لا يشترط في نسخ شريعة ما قبلها رفعها لجميع أحكامها و قول السبكي يذبح الحل فيمن
علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال وإلا فإما من كتابي اليوم لا يعلم أنه اسرا ئيلي إلا ويحتمل فيه ذلك
فيؤدى الى أن لا نحل ذبايح أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولا منا كحتم بل ولا في زمن الصحابة كفى قريظا والنضير و قينفعا وطاب منى بالنام

منعهم من الذبايح فابيت
لأن يدهم على ذبيحتهم دليل
شرعى ومنعهم قبل محتسب
بفتوى بعضهم ولا بأس
بالمنع وأما الفتوى به فجعل
واشتباه على من ائق به اه
ملخصا ضعيف على ان فيه
مناقشات ليس هذا محل
بسطها اما الاسرا ئيلية يقينا
بالتواتر او بقول عدلين
لا المتعاقدين كما مر بما فيه
فتحل مطلقا لشرف نسبها
مالم يتيقن دخول أول آبائها
في ذلك الدين بعد بعثة نساخه
لسقوط فضيلته بنسخه
وهى بعثة عيسى او نبينا
ﷺ لا بعثة من بين
موسى وعيسى لانهم كلهم
ارسلوا بالنوراة وزبور
داود وقد مر انه حكم
ومواظو لا يؤثرها تمسكهم
بالمحرف قبل النسخ لما
ذكر و افضاء كلام الشيعين
ان الاسرا ئيلية ولو يهودية
لا تحرم إلا ان كان تهودا ول
أصولها بعد بعثة نبينا صلى
الله عليه وسلم مبنى على ما مر
ان بعثة عيسى غير ناسخة
وقد يجاب بمنع البناء بوجه
بان شرفهم اقتضى ان لا

قوله يعلم اه سم (قوله الذى ذكره) أى المصنف فى قوله قبل نسخه الخ وقوله ذكرناه أى فى قوله أو قبل
نسخه و بعد تحريفه الخ وقوله ما لو دخلوا بعد التحريف الخ أى فلا تحل منا كحتم الخ اه ع ش (قوله او بعد
النسخ الخ) عطف على بعد التحريف (قوله وقيل انها مخصصة) يعنى ناسخة للبعض لا للجميع الذى هو مراد
الاصح كما لا يخفى لاستحالة إرادة التخصيص حقيقة هنا الذى هو قصر العام على بعض افرادها و رشيدى (قوله
ولا دلالة فيه) أى فى قوله تعالى ولا حل لكم الخ اه ع ش (قوله لاحتماله النسخ) أى للجميع (قوله ويحتمل
فيه ذلك) أى الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتحريف الأول أن يقول وفيه ذلك التردد (قوله
و طلب الخ) ببناء المفعول وقوله منعهم نائب فاعله (قوله دليل شرعى) أى على حل ذبايحهم (قوله ضعيف)
خبر و قول السبكي (قوله ومنعهم الخ) صيغة المضى يقينا اراد به ما يشمل الظان القوى بقرينة قوله او بقول
عدلين نظير ما مر فى قول المصنف علم (قوله مطلقا) يعنى قوله مالم يتيقن الخ (قوله مالم يتيقن دخول الخ) بان
علم دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى
مغنى و شرح المنهج (قوله وزبور داود قد مر الخ) استئناف بيانى (قوله ولا يؤثرها) أى فى الاسرا ئيلية
يقينا اه ع ش (قوله لما ذكر) أى من شرف نسبها (قوله بان شرفهم) وقوله ان لا يحرموا الأولى ليهما
الا فرادو التانث (قوله فلا شبهة) لعله تفسير لقوله قطعاً (قوله يعلم بما يأتى) الى قوله واستعمال دواء
فى النهاية (قوله عما يأتى) أى انفا فى الماتن (قوله اول المنتقايين الخ) أى فاعتبار الاول لان الغالب تبعية
ابنائهم وللأحتراز عن دخول ما عدا الاول مثلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل
أن شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا فى الاسرا ئيلية وتبعية من بينها أى المنكوحة
وبينه أى الاب المذكور له أى لهذا الاب ووجه الحال فيه ولو فى غير الاسرا ئيلية فالحاصل ان الشرط
عدم علم التبعية فليتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله لانها) أى الكتابية حينئذ أى حين إذ دخل
واحد عن آبائها بعد النسخ والتحريف (قوله بين من نحل الخ) الظاهر تذ كبر الفعل (قوله وظاهره)
لعل مرجع الضمير قوله ان يكفى فى تحريمها الخ او قوله لانها حينئذ الخ عبارة عن النهاية وظاهره انه الخ بلا ضمير
(قوله هنا) أى فى تحريم كتابية تدخل واحد من آبائها الخ (قوله ثم) أى فى المتولدة بين من نحل ومن تحرم
(قوله وغرها) الى قوله فان ائت فى المغنى (قوله لا شترأ كهما) أى الكتابية والمسئلة المنكوحة حين (قوله
كحليلة مسلمة الخ) عبارة عن المغنى وتجبر الزوجية المسلمة كانت او كتابية وكذا الاماى الحليل اجبارها على

(قوله أما الاسرا ئيلية يقينا) هذا مشكل مع قوله او بقول عدلين إلا ان أراد اليقين ولو حكما أو أراد به ما يشمل
الظن القوى نظير ما قاله فى قول المصنف السابق علم (قوله بعد بعثة نساخه) قال فى شرح المنهج بان علم
دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى
اه (قوله اول المنتقايين الخ) أى فاعتبار الاول لان الغالب تبعية اثباته له وللأحتراز عن دخول ما عدا
الاول مثلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الاول بشرطه يقينا
مطلقا واحتمالا فى الاسرا ئيلية وتبعية من بينهما أى المنكوحة وبينه أى الاب المذكور له او جهل الحال

يحرموا إلا بعد بعثة ناسخة قطعاً لقوتها فلا شبهة بخلاف المحتملة وإن كان الاصح أنها ناسخة (تنبيه) يعلم عما يأتى من حرمة المتولدة غسل
بين من نحل ومن لا نحل أن المراد بقولهم هنا فى الاسرا ئيلية وغيرها ول آبائنا أول المنتقايين منهم وأنه يكفى فى تحريمها دخول واحد من آبائها
بعد النسخ أو التحريف على ما مر وإن لم ينتقل أحد منهم غيره لانها حينئذ صارت متولدة بين من نحل ومن تحرم وظاهره انه يكفى هنا بعض آبائها
من جهة الام نظير ما يأتى ثم (والكتابية المنكوحة) الاسرا ئيلية وغيرها (كمسئلة) منكوحة (نفقة) وكسوة ومسكن (وقدم وطلاق) وغيرها
ما عدا نحو التوارث والحد بقذفها لا شترأ كهما فى الزوجية المقتضية له لك (ونجبر) كحليلة مسلمة أى له لإجبارها (على غسل - بعض وذا من)

عقب الانقطاع لتوقف حل
الوطء عليه وقضيته ان الحنفى
لا يجبرها لكن الا وجهه ان
له ذلك لان ذلك عنده
احتياط فغاياته انه كالجنباة
فان ابت غسلها وتشترط
نيتها اذا اغتسلت اختيارا
كمغسل المجنونة على المعتد
والممتعة استباحة التمتع
وخالف في المجموع في موضع
فجزم بعدم اشتراط نية
الاولى للضرورة ولا يشترط
في مكرهه على غسلها
للضرورة مع عدم مباشرته
للفعل (وكذا جنباته) اى
غسلها ولو فوراً وان كانت
غير مكلفة (وترك اكل
خزير) وشرب ما يسكر وإن
اعتقدت حله ونحو بصل
ننى، وإزاله التوشخ وشعره ولو
بنحو ابط وظفر ككل
منفر عن كمال التمتع (في
الظاهر) لما في مخالفة كل
مما ذكر من الاستقذار
وبحث استثناء ممسوح
ورققا، ومتحيرة ومن بعده
شبهة او احرام فلا يجبرها
على نحو الغسل اذ لا تمتع
فيه نظرو الوجه ما اطلقوه
لان دوام نحو الجنابة يورث
قدرا في البدن فيشوش
عليه التمتع ولو بالنظر
(وتجبره ومسله على غسل
ما نجس من اعضائها) وشىء
من بدنها ولو به وغنه فيها
يظهر لتوقف كمال التمتع على
ذلك وغسل نجاسة ما بوس
ظهير بها ولو نها وعلى عدم

غسل الخرى يستباح هذا الغسل الوطء وإن لم تنو هي للضرورة اه (قوله عقب الانقطاع) متعلق بتجبر او
غسل في المتن (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله نيتها) اى السكتانية وقوله اذا اغتسلت اختيارا متعلق بتشترط
وسيدكر محترزه بقوله ولا يشترط في مكرهه الخ. قوله استباحة التمتع مفعول نيتها وقوله كمغسل المجنونة الخ
اى كما يشترط نية مباشر غسل المجنونة الخ (قوله والممتعة) اى مسئلة كانت او كافرة سم وكردى (قوله
وخالف الخ) عبارة النهائية وإن خالف الخ (قوله نية الاولى) اى السكتانية اه عش (قوله ولا يشترط) اى نية
المجبر او المجبرة استباحة التمتع فكان الاولى الاولى والثاني وقوله في مكرهه الخ اى في مغتسله بالا جبارا لا بالاختيار
(قوله مع عدم مباشرته) اى المجبر على الفعل اى الغسل (قوله اى غسلها) عبارة للمغنى اى تجبر السكتانية على
غسلها من الجنابة اه (قوله لو فوراً) هو غايه فى الاجار والوجه الثانى انه لا يجبرها الا اذا طال زمن الجنابة
اه رشيدى (قوله وشرب ما يسكر) الى المتن فى المغنى (قوله وان اعتقدت الخ) عبارة للمغنى ومحل الخلاف فى
اجبار السكتانية على ترك اكل لحم الخنزير اذا كانت تعتقد حله كالنصرانية فان كانت تعتقد تحريمه كاليهودية
منعها منه قطعاً (قوله ونحو بصل الخ) واكل ما يخاف منه حدوث المرض اه معنى (قوله ولو بنحو ابط
وظفر الخ) عبارة للمغنى وله اجارها اى الزوجة مطلقا ايضا على التنظيف بالاستحسان وقلم الاظفار وازالة
شعر الابط والاوساخ اذا تفاحش شىء من ذلك وكذا ان لم يتفاحش اه (قوله وبحس استثناء الخ) ميتدا
خبره قوله الا فى فيه نظر (قوله استثناء ممسوح الخ) يعنى استثناء ما اذا كان الحليل ممسوحاً مطلقاً او كانت
الحليلة تقام الخ (قوله والوجه ما اطلقوه) سئل العلامة حج عمدا اذا امتعت الزوجة من تمكين الزوج لالتعنه
وكثرة اوساخه هل تكون ناشئة ام لا فاجاب بانها لا تكون ناشئة بذلك اذ كلما تجبر المرأة على ازالته يجبر هو
عليها اخذنا فى البيان ان كل ما ينادى به الانسان تجب على الزوج ازالته اه اى حيث تاذت بذلك تاذيا
لا يحتمل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان اخبر
طبيباً انه يمارى اى او تاذت به تاذيا لا يحتمل عادة ملازمته مع ذلك على عدم تنظيف ما بيده فلا تصير ناشئة
بامتناعه وان لم يجبر بذلك ولازم على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما تاذى به عادة وجب عليها
تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك فى هذا التفصيل القروح والسيال ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا
يعمل بقولها فى ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عشره اه عش (قوله فيشوش عليه التمتع)
اى ولو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام اه عش وبه يندفع اعتراض سم بمناصه قوله ولو
بالنظر عنية جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به فى باب العدة من انه يحرم نظرها ولو بلا شهوة
اه (قول المتن تجبره الخ) ويحرم عليه الاستمتاع بعضو متنجس اذا تولد منه تنجيس كما يحتمل الا ذرعى وفى
قدر ما يجبرها على الغسل من نحو اكل خنزير وجها او جهما سبعا كولو غه وكالزوج فيما ذكر السيد
كافهم بالاولى وليس لها اجار امته المجوسية او الوثنية على الاسلام لان الرق افادها الا مان من القتل اه نهاية
زاد المغنى ولها منع السكتانية من شرب ما يسكر وكذا من غيره ومن البيع والسكتائى كما يمنع المسلمة من شرب
النبيذ اذا كانت تعتقد ابا حته من القدر الذى يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اه (قوله ولو
بمعفو عنه) اى وإن لم يظهر للنجاسة اثر من لون او غيره اه عش (قوله يظهر ريحها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه

فيه ولو فى غير الاسرائيلية فالخاصل ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليتأمل (وقوله تشترط نيتها الخ
كذا شرح مر (قوله والممتعة الخ) اى سواء المسلمة والكافرة كما بينه الشارح فى فتاويه (قوله وخالف فى
المجموع فى موضع فجزم الخ) فقول الشارح وبغفر عدم النية الضرورية كما فى المسلمة المجنونة بحمل على
نفسى ذلك فيها فلا ينافى ما تقرر شرح مر (ولو بالنظر) قضيته جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح
به فى باب العدة فى قول المصنف قبيل فصل عاشرها كزوج ولا يستمتع بها حتى تقضيها حيث علمه بقوله لا اختلال
النكاح بعلق حتى الغير بها وقال ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها انتهى (قوله
ظهير بها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضا اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب

ليس نجس او ذى ريح كره وخروج ولولمسجد او كنيسة واستعمال دواء يمنع الحبل والقاء وافساد نقطة استقرت في الرحم لحرمته ولو قبل تخلقها على الاوجه كما مر وعلى فعل ما اعتاده منها حال التمتع بما يدعوا اليه ويرغب فيه اخذ من جعلهم اعراضا وعبوسا بعد لطفها وطلاقة وجهها اماره نشوز و به يعلم ان اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لا عتيا دونه غير صحيح و ظاهر ان الكلام في غير مكره ككلام حال جماع فقد سئل الشافعي رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حيث يؤيد ما ذكرته او لا نقل بعضهم عن الجمهور ان عليهم ارفع فخذوها والتحرك له واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوبه ايضا لكن ان طلبه بهضهم وجوبه لمريض وهم فمقط وهو اوجه ولو توقف على استعمالها عليه لنحر مرض (٣٢٦) اضطره للاستلقاء لم يبعد وجوبه ايضا (وتحرم متولدة من وثى) او مجوسى وان علا

(و كذاية) جز ما لان الانتساب الى الاب وهو لا تحمل منا كخته (وكذا عكسه) فتحرم متولدة من كذا بنحو وثنية (في الاظهر) تغليباً للتحريم الا ان بلغت واختارت دين السكتاني منهما كما حكاه عن النص واقراه لاستقلالها حيثئذ وهو المعتمد وان جزم الرافعي في موضع آخر بتحريمها واعتمده الاسنوي ووجه تخصيص الخلاف بالثانية ان تبعية الاب اقوى فحرمت الاول قطعا ودرن الثانية على قول ومر اول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة بين آدمى وغيره (وان خالفت السامرة اليهود) وهم طائفة منهم اصلهم السامري عابد العجل (والصائبون) من صبا اذ ارجع (النصارى) وهم طائفة منهم (في اصل دينهم) ولو احتمالا كان نفوا الصانع او عبدوا كوكبا قال الرافعي في الصائبة او عبدوا الكواكب السبعة وعليه فهو لا ينافي ما ياتي في الصائبة الاقدمين لاحتمال

ذلك لا يبعد جبرها حيثئذ ايضا اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب قد يتفق اه سم (قوله ليس نجس) عبارة المغنى ليس جلد الميتة قبل دباغها (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النطفة في الرحم واخذها في مبادئ التخلق اه سم (قوله كما مر) اي في اوائل باب النكاح (قوله و به يعلم) اي بقوله اخذ من جعلهم الخ (قوله ما ذكرته او لا) اي قوله وعلى فعل ما اعتاده (قوله وبعضهم وجوبه) اي التحرك او يحتمل اي الرفع (قوله لمريض وهم) قد يقال ان توقف عليه الوطء فظاهر والا فحل تامل وحيثئذ فالضابط ان كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخذ و تحرك واستعلاء يجب وما لا فلا يحتمل وجوب ما يتوقف عليه كال التمتع وان لم يتوقف عليه اصله ويؤيده ما مر فتدبر ولو قبل ما يتوقف عليه اصل التمتع يجب مطلقا وما يتوقف عليه كاله كتحريك يجب ان طلبه والافلام يبعدها سيد عمر (قوله الا ان بلغت الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمغنى وخلافا لما ناه (قوله واعتمده الاسنوي) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله ومر اول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة الخ) قال هناك ما حاصله ان المتولد بين آدمى او آدمية ومغاط لا يحل منا كخته ولو لم يكن هو مثله وان استويا في الدين وان له ولو طى آدمى بهيمة فولدها لا آدمى مملوك لما السكها ولا يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى اه سم اختصارا (قوله وهم طائفة) الى قول المتن ولو هو وفي النهاية الا قوله قال الرافعي الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله ولو احتمالا) فلا بد من العلم بموافقتهم في اصله اه سم ولعل المراد بالعلم هنا نظير ما مر في السكتانية الغير الاسرائيلية ما يشمل الظن القوي (قوله لاحتمال موافقة هؤلاء) اي الصائبة من النصارى لا واثك اي للصائبة الاقدمين في عبادة الكواكب السبعة (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) اي على التوزيع اه رشيدى (قوله كبتدعة الخ) تعبل الميت (قوله مطلقا) لعله اراد به وان كان ما ذكر من عبادتهم الكواكب السبعة و اضافتهم الآثار اليها احتمالا (قوله لما استفتى الفقهاء فيهم) اي وفيهم وافقهم من صائبة النصارى منهم اه غش (قوله فتركهم) اي فالبلاء قديم اه مغنى (قوله اي تنصر) الى الباب في النهاية الا قوله ومصلحة الى المتن وقوله وان اقتضى الى المتن (قوله كما يصرح به) اي بقوله او دارنا (قوله

قد يتفق (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النطفة في الرحم واخذها في مبادئ التخلق (قوله واعتمده الاسنوي) وهو اوجه شرح مر (قوله ومر اول النجاسة ما يعلم منه الخ) قال هناك في آدمى متولد بين آدمى او آدمية ومغاط وميل الاسنوي الى عدم حل منا كخته وجزم به غيره لان في احد اصله ما لا يحل رجلا كان او امراة وان هو مثله ان استويا في الدين ثم قال ولو طى آدمى بهيمة فولدها لا آدمى مملوك لما السكها اه وذكر ايضا ما نصه قال بعضهم و يبعد ان يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى والوجه عدم اللحق لان شرط حل الوطء واقترانه بشبهة الواطى وهما منتفیان هنا واطال في ذلك بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو احتمالا) فلا بد من العلم بموافقتهم في اصله

موافقة هؤلاء واثك (حر من) كما مر تدبر لخروجهم عن ملتهم الى نحو راي القدماء الآتي (والا) بخلاف وهم في ذلك والا بان وافقوهم فيه يقينا وانما خالفوهم في الفروع (فلا) بحر من ان وجدت فيهم الشر وط. السابقة ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا وقد تطلق الصائبة ايضا على قوم اقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم منسوبة بين اصحابي نعم نوح صلى الله عليه وسلم يبعدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار اليها ويزعمون ان الفلك حتى ناطق وليسوا بما نحن فيه اذ لا تحمل منا كحتهم ولا ذبايحهم مطلقا ولا يقرون بجزبة ومن ثم افتى الاصطخري والمحامي القاهر بقتلهم لما استفتى الفقهاء فيهم فبذلوا ما لا كثير اتركهم (ولو هو ونصراني او عكسه) اي تنصر يهودي في دار الحرب او دارنا كما يصرح به كلامهم ومصلحة قبول الجزية بعد الانتقال بدار الحرب الذي زعمه الزركشي

لا نظر اليها والا لا قر اذا طالبها وان انتقل بدارنا (لم يقر في الاظهر) لانه اقر بيطان ما انتقل عنه وكان مقر ابطان ما انتقل اليه فلم يقر كسمل ارتد وقضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وايس مر ادا كما هو ظاهر لاننا لا نعبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعليل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له (فان كانت) المنتقلة (امراة لم تحل لمسلم) (٣٢٧) لانها لا تقرر كالمردة (وان كانت) المنتقلة

(منكوحته) اى المسلم ومنه كافر لا يرى حل المنتقلة (فكردة مسلمة) فتتجزز الفرقة قبل الوطء وكذا بعده ان لم تسلم قبل انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) ان لم يكن له امان فقتله ان ظفر نابه والابلى مامنه وفاء بامانه (وفى قول) لا يقبل منه الا الاسلام (او دينه الاول) لانه كان مقرا عليه وايس المراد انه يطلب منه احدهما اذا طالب الكفر كفر بل انه يطالب بالاسلام عينا فان ابي ورجع لدينه الاول لم يتعرض له وقيل المراد ذلك ولا طلب فيه للكفر لانه اخبار عن الحكم الشرعى كما يطالب بالاسلام او الجزية (ولو توثن) كتابي (لم يقر) لما مر (وفيما يقبل) منه (القولان) المذكور ان اظهرهما تعين الاسلام فان ابي فكما مر (ولو تهود وتى او تنصر لم يقر) لذلك (ويتعين الاسلام كسمل ارتد) ولم يجرنا القولان لان المنتقل عنه ادون فان ابي فكما مر ايضا على الوجه وان اقتضى كلامهم قتله مطلقا تغليا لحقن الدم ووفاء بالامان ان كان له

والا لا فراخ) ويظهر بتامل كلام الزركشى الاقنى عن النهاية انه لا يقوم عليه اى الزركشى فانه يقول باقراره فيما ذكر (قوله اذا طالبها) اى الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) اى التعليل اى ما تضمنه من قوله وكان مقرا الخ (قول المتن فان كانت) الاولى اسقاط تاء التانيث (قوله المنتقلة) اى من النصرانية الى اليهودية او بالعكس (قوله فتتجزز الفرقة) الى قوله وقيل المراد فى المعنى (قوله قبل الوطء) اى وصول منى محترم فى فرجها معنى وشرح المنهيج (قول المتن منه) اى من انتقل من دين النصرانية الى دين اليهودية او بالعكس (قوله فقتله ان ظفر نابه) اى يجوز اننا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن عليه اه شيخنا الزبائى وهذا فى الذكر وقباصه فى المرأة ان لا تقتل ولكنها ترقى بجراد لا استيلا عليها كسائر الحيوانات ولا يتأفقه قوله قبل لانها لا تقرر كالمردة لجواز ان يربدها بالجزية قاله عش ولا يخفى ما فيه اذ كلامهم كاصريح فى تعين القتل بل كلام الاذرى الاقنى انفا صريح فيه وايضا قوله لجواز ان يربدها بظاهر المنع ولذلك عقب الحلبي ما مر عن الزبائى بما نصه وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق او مننا عليه اه وقال سمل قوله والابلى مامنه قال فى شرح الروض ثم هو حرى وان ظفر نابه قتلناه اه واقتصاره على القتل يفهم انه لا يكفى ارقافه ويوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قتناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع اه (قول المتن وفى قول الخ) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال اما لو تهود نصرانى بدار الحرب ثم جاء وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم اه نهاية ومرانفاى الشارح ما يوافقه واعتمد المعنى ما قاله الزركشى (قوله كما يطالب بالاسلام الخ) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه سم (قوله كتابي) الى التتمة فى المعنى الا قوله نعم يعزى (قوله كتابي) اى او مجوسى اه معنى (قوله لما مر) اى فى شرح لم يقر فى الاظهر (قوله اظهر هاتين الاسلام) فان كان امراة تحت مسلم فكردة مسلمة فيما باتى اه معنى (قوله فكما مر) اى انفاى قوله ان لم يكن له امان الخ (قوله على الوجه) فى الاصل على الاول فليحجر اه سيد عمر (قوله مطافا) اى سواء كان له امان او لا (قوله تغليا الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله وزعم الزركشى كالاذرى انه الخ) عبارة الاذرى عقب قول المصنف كسمل ارتد نصه اه هذا الكلام يقتضى انه ان لم يسلم قتلناه كالمردة والوجه ان يكون حاله كما قبل الانتقال حتى لو كان له امان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حريا لا امان له قتل الا ان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشيدى (قوله وان وقع منه) اى من الوثنى ذلك اى الانتقال الى اليهودية او النصرانية (قوله بعيد من كلام الخ) اقول ويحمل قولهما لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال فى شرح الروض فان راي نكاحها اقرناها انتهى (قوله والا) اى بان كان له امان بل مامنه وفاء بامانه قال فى شرح الروض ثم هو حرى وان ظفر نابه قتلناه انتهى واقتصاره على القتل يفهم انه لا يكفى ارقافه ويوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قتناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قوله كما يطالب بالاسلام او الجزية) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطالب بالاسلام او الجزية) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال اما لو تهود نصرانى بدار الحرب ثم جاء واطبق الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم شرح مر

والفرق بينه وبين مسلم ارتد ظاهر وزعم الزركشى كالاذرى انه يبق على حكمه وان وقع منه ذلك بعيد من كلامهم والمعنى كما هو ظاهر (ولا تحل مرتدة لاحد) مسلم لا هدارها وكافر لعلقة الاسلام ومرد لا هداره ايضا (ولو ارتد زوجان) معا (واو احدهما قبل دخول) اى وطء او وصول منى محترم لفرجها (تتجزز الفرقة) لان النكاح لم يتأكد افقد غايته (او) ارتدا او احدهما

(بعده وقت) الفرقة كطلاق وظهار (٣٢٨) وإيلاهم (فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما لما كده ونفذ ما ذكر (والا

فالفرقة) بينهما حاصلة (من) حين (الردة) منهما او من احدهما ولا ينفذ ما ذكر (ويحرم الوطء في) مدة (التوقف) انزل ملك النكاح اشرافه على الزوال (ولاحد) فيه اشبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت له عدة نعم يعز ورفلس له في زمن التوقف نكاح نحو اختها (نتمه) من قال لزوجه يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة او الشتم فلا وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وجريان ذلك لثتم كثيرا مراد به كفر نعمة الزوج

(باب نكاح المشرک) هو هنا الكافر على ملة اى كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كما في اول سورة لم يكن وقد يستعمل معه كالفقير مع المسكين لو (اسلم) كتابي او غيره كجوسى او وثى (وتحتة كتابية) حرة يحل له نكاحها ابتداء او امة وعققت في العدة او اسلمت فيها وهو ممن يحل له نكاح الامه كما يعلم بما ياتي (دام نكاحه) اجماعا (او) اسلم وتحتة كتابية لا تحل او

(وثنية او مجوسية) مثلا (فتخلفت) عنه بان لم تسلم معه (قبل دخول) او استدخال ما يحرم (تنجرت

بقا ما منه وعدم جواز قلته حالا بل يبلغ ما منه ثم بعد ذلك هو حري ان ظفر نابه قتلناه يرتفع الخلاف فتأمل بالانصاف (قول المتن بعده) اى الدخول او ما في معناه اه معنى (قوله كطلاق وظهار وايلا) اى ارقعت في الردة فاهما مرفوعة اه سيد عمر (قول المتن فان جمعهما الاسلام) اى بان اتفق عدم قتلها حتى اسلمها وليس المراد كما هو ظاهر انه يؤخر قتلها لينظر هل تعودان الى الاسلام قبل انقضاء العدة ولا اه عش (قوله ونفذ ما ذكر) اى نحو الطلاق اه سيد عمر (قوله وجبت له عدة) وهما عدتان من شخص واحد كما لو طلق زوجته رجعا ووطئها في العدة وهما مثل فان جمعهما الاسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية اذا وطئها ثم راجعها لم يسقط اه معنى (قوله نكاح نحو اختها) عبارة المعنى ان ينكح اختها ولا اربعاء واهوا ولا ان ينكح امة لاحتمال اسلامها اه (قوله جرى فيها ما تقرر) وفي الروضة والشرح انه لو كان تحتة مسلمة وكافرة غير مدخول بهما فقال المسلمة ارتدت وتعدت ولذمية اسلمت فانكرت اترتفع نكاحهما زعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة زعمه فان كان بعد الدخول اى بهما وقف النكاح الى انقضاء العدة اية اقل الامر بالتوقف في الذمية واضح لانها مستمرة الانكار لما ادعاه وذلك يقتضى دوام ردتها باعقاده واما في المسلمة فجعل تأمل لانها بانكار الردة واعترافها بالاسلام - زال حكم الردة حتى زعمه وانما اثره قبل الدخول مطا لقانون الردة بطل النكاح وان لم يستمر ويجاب بانه لا بد من التلفظ بالشهادتين فلا يكفي انكار الردة والاعتراف بالاسلام والافرض انهما ماتت بهما اه سيد عمر (قوله وكذا ان لم يرد شيئا) فيه منافاة لما نقله الشيخان في الردة عن المتولى واقراءه فانه يقتضى التكفير في صورة الاطلاق فان تم ما هنا كان مقيدا لما هناك وعليه فهل يلحق بها من في معناها من نحو مولى وقف يتأمل اه سيد عمر (قوله مراد به

(باب نكاح المشرک)

(هو هنا) الى قول المتن واسلمت في المعنى الاقوله او امة الى المتن والى قوله نعم لو اسلمت في النهاية الاقوله فان قلت الى المتن (قوله على اى ملة كان) اى كتابيا كان او لا اه معنى (قوله وقد يستعمل معه الخ) عبارة المعنى ولذا قال البغوي ان المشرک والسكتاني كما يقول اصحابنا الفقير والمسكين ان جمع بينهما في اللفظ اختلاف مدلولهما وان اقتصر على احدهما تناول الاخر اه وهى لسلمتها عما بهوهم تعبير الشارح والنهاية من ان ذلك استعمال ثالث احسن (قوله كالفقير مع المسكين) اعل المراد انه حيث اطلق المشرک شمل السكتاني كما في الترجمة ما شمل السكتاني عند اطلاقه لغير السكتاني فلا يخفى بعده اه رشيدى (قوله يحل له الخ) اى لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله او امة) اى كتابية كما يفيد العطف على حرة اه سم (قوله بما ياتي) اى في الفصل الاخير (قوله كتابية لا تحل) اى اى فقد شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله واستدخال الخ) عبر المعنى بالواو وبدل او (قوله لما في الردة) اى من قوله لان النكاح لم يتا كذا (قوله لا تقضاهما) اللام بمعنى الى (قوله وان قارنه) اى الانقضاء اه عش واستشكل

(قوله ونفذ ما ذكر) اى من الطلاق وغيره (جرى فيها ما تقرر في الردة) وفي الروضة والشرح قيل الصداق عن فتاوى البيهقي انه لو كان تحتة مسلمة وكافرة غير مدخول بهما فقال المسلمة ارتدت وتعدت ولذمية اسلمت فانكرت اترتفع نكاحهما زعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة زعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة شرح مر

(باب نكاح المشرک)

(قوله يحل له) اى لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله او امة) السياق قيدها بالكتابية امطرها على حرة (قوله امة عزتت في الردة) واسلمت ليهما الخ هذا يخالف ما افاده كلام الروض وشرحه الا في (قوله لا تحل) اى لفظة شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم

الفرقة) بينهما لما في الردة (او) تخلفت (بعده) اى الدخول ونحوه (واسلمت في العدة دام نكاحه) اجماعا الا ما شذبه البخني (والا) تسلم فيها بل اصررت لانقضائها وان قارنه اسلامها كما انقضاه كلامهم تقليدا للانع (فالفرقة) بينهما حاصلة

(من حين (إسلامه) إجماعاً (ولو أسلمت) زوجة كافر صر) زوجها على (وأكفره كتاباً كان أو غيره (فكعكسه) المذكور فان قيل نحو وطه تنجزت الفرة أو بعده واسلم في العدة دام نكاحه وإلا فافرة فمن حين إسلامه فان قلت علم ما تقران هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت ممنوع باطلاً فبل هو عكس في التصور لأن ذاك أسلم وتخلفت وهذه أسلمت وتخلف وفي الحكم من حيث أن الفرة ثم نشأت عن تخلفها وهنا نشأت عن تخلفها وهي فيهما فرقة ففسخ لا طلاق لأنها بغير اختيارهما (ولو أسلمها معها) قبل وطه أو بعده (دام النكاح) بينهما إجماعاً على أي كفر كانا ولتساويهما في الإسلام المناسب للتقرير فارق هذا ما لو ارتد معها (والعدة في (٣٢٩) الإسلام انما تعتبر (باخر اللفظ) المحصل له لأن المدار في حصوله عليه

دون أوله ووسطه وظاهر أن هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الشهادة فأت مورثه بعد أولها وقبل آخرها لم يرثه وكان قياس ما مر في الصلاة من أنه يتبين بالرادخوله فيها من حين النطق بالهمزة أن يقال بالتبين هنا إلا أن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الأجزاء فكان ذلك التبين ضرورياً وأما هنا فكلمة الشهادة خارجة عن ماهية الإسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لأن المحصل هو تمامها لا ما قبله من أجزائها والإسلام بالنعية كمواسطتها فيما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع أي الطفل أو المجنون قبل نحو الوطء دام النكاح كما اقتضاه كلامهما بناء على ما صححوه أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب إسلامه على الإسلام أي لا يقتضي تقدماً وتأخراً بالزمان وقال جمع منهم البيهقي تتمتع الفرة ببناء

سم والسيد عمر تصور المقارنات إجماعاً (قوله من حين إسلامه) فيتزوج حالاً نحو أختها أه ع ش (قوله زوجة كافر) أي مطابقاً كناية كانت أو غيرها أه ع ش (قوله نحو وطه) أي من استدخال المني المحرم (قوله من حين إسلامها) أي فتزوج حالاً (قوله فان قلت الخ) فيه ما لا يخفى على ذي فطرة سليمة إذا لم يفهم من كلام المصنف أن ما ذكره نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصور ثم رأيت في كلام المحقق ما يوافقه أه سيد عمر بخذف (قوله فرقة ففسخ) أي فلا ينعقد الطلاق أه ع ش (قوله ولتساويهما) متعلق بقوله فارق الخ (قوله ما لو ارتد معها) أي حيث فصل فيه بأنه ان كان قبل الدخول تنجزت الفرة أو بعده وقت الخ (قوله المحصل له الخ) عبارة للمعنى الذي يصح به رسلاً بأن يقرن آخر كلمة من إسلامه باخر كلمة من إسلام أسوأه أوقع أول حرف من لفظهما معاً لا وإسلام أبوي الصغيرين أو المجنونة أو أحدهما كإسلام الزوجين أو أحدهما أه (قوله فأت مورثه) أي المسلم ما مورثه الكافر فيرثه لأنه مات قبل إسلامه أه ع ش (قوله عن ماهية الإسلام) وهي التصديق بالقلب أه ع ش (قوله لا ما قبله الخ) أي قبل النام (قوله فترتب إسلامه) أي الزوج الطفل أو المجنون (قوله قال جمع الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فهو) أي إسلام الزوج (قوله بأنه ان كان الخ) غرض البقيني بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البيهقي ولو سلم فقول لم يحتج لهذا التوجيه بدفع بان عدم الاحتياج لا يقتضي الرد أه سم (قوله لأن الشارع نزل الخ) حاصله أن تأخر الحكم بالفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضي تأخر المحكوم به أيضاً بل إذا صار الأصل مسلماً حكم بالإسلام بالفرع مع إسلامه زماناً أه سم (قوله نعم) أي البقيني (قوله لأن المدار فيه على التقدم الخ) يتأمل معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوساً ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوساً أه سم ويمكن أن يقال إن ضميرى فيه ولو لكونه للحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقدم الخ

أن إسلامه أقدم بقرآن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخره عن الإسلام عن آخر جزء منها وقد يعقب آخر جزء منها بلا فاصل فان أراد المعنى الأول فليس بظاهراً والثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتضى ومانع حتى يغلب المانع فليتأمل (قوله لا عكس له) فيه أدنى شيء لأن المصنف لم يجعل هذا عكساً لما قبله بل شبه العكس وإن لزم منه ما قاله (قوله ولتساويهما) عطف على إجماعاً (قوله لأن المحصل هو تمامها الخ) ان أراد أن تمامها وحده محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منعا ظاهراً وإلا لزم حصول الإسلام إذا أتى بآخرها دون أولها وإن أراد التوقف على النام مع مدخلة ما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة فليتأمل هذا ويمكن أن يفرق بأن الدخول في الصلاة بالنية وهي تنحقق مع أول التكبير وفي الإسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالنام إذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناها فنامله (قوله وقال جمع الخ) اعتمده مر (قوله لم يحتج لهذا التوجيه) عدم الاحتياج لا يقتضي رده وغرض البقيني بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البيهقي والحاصل أن تأخر الحكم بالفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضي تأخر المحكوم به أيضاً بل إذا صار الأصل مسلماً حكم بالإسلام بالفرع مع إسلامه زماناً (قوله لكونه محسوساً) ليس

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — (سابع) على تقدمها واختاره السبكي ووجهه البقيني ومن تبعه بعدم مقارنة إسلامه لإسلامها لأن إسلامه إنما يقع عقب إسلام أبيه فهو عقب إسلامه إلا أن الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يحكم للولد بالإسلام حتى يصير الأب مسلماً ولكرده بأنه ان كان نبي كلامه على ما بناء عليه البيهقي وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يحتج لهذا التوجيه وإن بناء على الأصح أن العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لأن الشارع نزل نطق المتبوع بالإسلام منزلة لنطق التابع به فكان نطقهما وقع في زمن واحد حينئذ اندفع زعمهم أن إسلامه لم يقارن إسلامها وقوله لأن الحكم للتابع إلى آخره لا يفيد هنا لأن المدار فيه على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوساً

لا بالرتبة لانه أمر عقلي لا يناسب هنا فتامله قال البغوي ويبطل أيضا إن أسلمت عقب إسلام الأب لأن إسلامها قولى وإسلامه حكمى وهو أسرع فيكون إسلامه متقدما على إسلامها وباتى ذلك في إسلام أبيها معه (فائدة) ورد أنه عليه السلام زوج بنته زينب رضى الله عنها لاني العاص ابن الربيع رضى الله عنه قبل البعثة ولا إشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه بالإسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بحل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كالفرأ ولم تبين منه بانقضائه عندئذ لان (٣٣٠) تحريم نكاح الكافر للمسلمة لما نزل بعد الهجرة بل استمرت معزولة عنه الى الهجرة

فهاجرت معه عليه السلام واستمرت كذلك حتى نزلت آية تحريم المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست فحينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضائه عندئذ فلم يلبث حتى جاء واطهر إسلامه فردها عليه السلام له بنكاحها الاول لانه ليس بين إسلامه وتوقف نكاحها على انقضائه العدة الا اليسير وبما تقرر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها موافق لمذهبنا لا يرد عليه منها شيء خلافا لمن زعم فيها أشياء لم تثبت ثم اوردها علينا (وحيث ادعنا النكاح لا تضر مقارنة العقد) أى عقد النكاح الواقع في الكفر (لمفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما انفى اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصحابة أسلموا أو أفرم النبي عليه السلام بل وأمر من أسلم على أختين ان يختار أحدهما على عشر ان يختار

(قوله لا بالرتبة) عطف على الزمان (قوله لا يناسب هنا) أى الإسلام في المحكوم به وقوله لانه الخ التقدمة والتاخر بالرتبة (قوله ويبطل) الى الفائدة في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وباتى ذلك الخ (قوله ويبطل) أى النكاح (قوله ان أسلمت الخ) أى البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في إسلام أبيها) أى إسلام أبى الزوج أو المطلق أو المجنونة قبل نحو الوطء وقوله معه أى الزوج البالغ العاقل أى أو عقب إسلامه (قوله حينئذ) أى قبل البعثة (قوله والعقد) أى وان للعقد حينئذ (قوله فهاجرت معه) أقول القصة الشهيرة في كتب السير فى أسر أبى العاص قبل إسلامه مصرحة بتاخر هجرتها عن هجرته عليه السلام فليراجع ثم رايت قال المحشى لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما أنه عليه السلام هاجر والا فهى لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اه سيد عمر (قوله أى عقد النكاح) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لكون جمع الى وجب (قوله أى عقد النكاح الخ) أى واعتقدوا صحته اه معنى (قوله لكون جمع الخ) دليل للالغاء (قوله وجب الخ) جواب لما (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط اه سم (قوله فلا تقرر) بل يرتفع النكاح نهاية ومعنى (قول المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البراسى يحتاج اليه ثلاثا مالوزال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام ولكن طرأ قبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه اه كالمطلقة ثلاثا فظهر ان قوله وكانت الخ ليس لمجرد التاكيد والايضاح للاحتراز ايضا اه سم بحذف (قوله أى يحل له ابتداء نكاحها الخ) ويكتفى بالحل في بعض المذاهب كما ذكره الجرجاني نهاية ومعنى (قوله بما قبله) أى من قوله لمفسد هو زائل الخ (قوله المقارن) الى قوله وهذا يفرق في المعنى الا قوله فالضابط الى المتن الى قول المتن ونكاح الكفار فى

كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتاخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسب هنا) لم ذلك (قوله ويبطل ايضا) كذا مر (قوله فهاجرت معه عليه السلام) لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه هاجر والا فهى لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله فى المتن لمفسد هو زائل عند الاسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تحل له الان أى لعدم مفسد حينئذ ما عدا الوصاف الكفر لقوله فى اول الباب فيما اذا كانت وثنية او مجرسية او بعده واسلمت فى العدة دام نكاحه مع ان وصف المجوسية والوثنية مانع من النكاح ومفسد له وقد بقى الى اسلام الزوج ويفارق بقاء نحو العدة والحرمة واللعان والطلاق ثلاثا بان هذه الامور مانعة مطلقا وجنس الكفر غير مانع فى الجملة (قوله وجب اعتبارها حال) انظر كيف يتحقق اعتبارها فى ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل فى امثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط وفيه تأمل فليتأمل (قوله فى المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البراسى قلت قول المنهاج المذكور يحتاج اليه ثلاثا مالوزال المفسد المقارن للعقد قبل الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت بحيث تحل له الان نعم يرد عليه مالوزال قبل المفسد الاسلام وطرا مانع من الحل لا يقتضى تايد التحريم كدعوة عن وطء شبهة مثلاً عرضت بعد زوال المفسد الذى قارن العقد وحصل الاسلام فيها فان النكاح يدوم فيما يظهر مع صدق انها لا تحل له الان اه واقول ويمكن ان يجاب بان قوله وكذا لو قارن الاسلام عدة

أربعاً وجب اعتبارها حال التزام احكامنا بالاسلام لئلا تخلو العقد عن شرط فى الحالين معانهم ان اعتقدوا اساد المفسد النهاية الزائل فلا تقرر ويظهر فيه الواختلاف بين قوم الزوج والزوجة اعتبار الاول اخذاً بمأمر اول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تعزل له الان) أى يحل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قيل لا حاجة لهذا لانه احتراز به عن مسألة الحرة والامة الآتية وهى معلومة بما قبله لان المفسد فيها هو عدم الحاجة لنكاح الامة لم يزل عند الاسلام واجب بانها ذكر تأكيداً وايضاحاً (وان بقى المفسد) المقارن للعقد الكفر

إلى وقت إسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقته كنكاح محرم وملاعة و. طلبة ثلاثا قبل تحليل (الإنكاح) بينهما لا متنازع ابتدائه حينئذ
إذا تقرر ذلك (فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لحل نكاحها الآن فالضابط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها
مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم (و) يقر على نكاح وقع (في عدة) للغير سواء عدة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الإسلام)

بخلافها إذا بقيت لما تقرر
(و) يقر على غضب حربي
أو ذمى حربية أن اعتقدوه
نكاحا وعلى نكاح (مؤقت
أن اعتقدوه مؤبدا) إلغاء
لذكر الوقت بخلاف ما إذا
اعتقدوه مؤقتا فانهم لا
يقرون عليه وإن أسلموا
قبل تمام المدة لأن بعدها
لأنكاح في اعتقادهم وقبلها
يعتقدونه مؤقتا ومثله لا
يحل ابتداءه وبهذا يفرق
بين هذا والتفصيل في
شرط الخيار وفي النكاح في
العدة بين بقاء المدة والعدة
فلا يقرون وانقضائها
فيقرون وحاصله أن بعدها
هنا لأنكاح في اعتقادهم
بخلافه في ذنك وقبلها
الحكم واحد في الكل
(وكذا) يقر (لو قارن
الإسلام) من أحدهما أو
منهما (عدة شبهة) كان
اسلم فوطئت بشبهة ثم
أسلمت أو عكسه أو وطئت
بشبهة ثم أسلمت في عدتها
(على المذهب) وإن امتنع
ابتداء نكاح المعتدة لأن
طروعة الشبهة لا يقطع
نكاح المسلم فهذا أولى

النهاية لإقوله وله احتمال أنه إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فان قلت (قوله وقت إسلام
أحدهما) أي وإن زال قبل إسلام الآخر اه سم (قوله وقته) أي وقت إسلام أحدهما (قول المتن فلا
نكاح) أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد لا يضروه وكذلك إلا في رضاع أو جماع رافعين للنكاح اه
مغنى أي أو طلاق ثلاث كما مر عن سم وفي الشارح وبأن في المتن أو طرو ويسار أو أعفاف في اللامة كما يأتي
في الشارح (قوله إذا تقرر ذلك فيقر الخ) عبارة المغنى ثم فرع المصنف على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله
فيقر الخ (قوله أو مع إكراه) عبارة المغنى وبلا إذن ثيب أو بكر والولي غير أب وجده (قوله وغيرها) أي
كعدة النكاح اه سم (قوله لما تقرر) أي في قوله لا متنازع ابتدائه حينئذ اه عش (قوله على غضب
حربي الخ) فان غضب ذمى ذمية فأنخذها زوجة فانه لا يقرون إن اعتقدوه نكاحا لأن على الإمام دفع بعضهم
عن بعض وهذا مفيد كما قاله ابن أبي هريرة بما إذا لم يتوطن الذي في دار الحرب ولا فهو والحرب لا يجب
الدفع عنه حينئذ اه نهاية زاد المغنى ويؤخذ من التعليل أنه لو غضب الحرب ذمية واعتقدوه نكاحا لا يقر
وبه صرح البلقيني وكالغضب فبما ذكر المطاوعة كما صرح به في التنبيه اه قال ع ش بقى المعاهد والمؤمن
والظاهر أنهما كالحرى لأن الحرابة فيهما متصلة وأمانهما معرض للزوال فكان لا أمان لهما اه (قوله
أن اعتقدوه نكاحا) إقامة للفعل مقام القول اه مغنى (قوله لأن بعدها الخ) أي المدة عبارة النهاية لأنه
لأنكاح بعدها اه (قوله ومثله) أي المؤقت اعتقادا (قوله وهذا) أي قوله لأن بعدها لأنكاح الخ اه ع ش
(قوله والتفصيل الخ) أي و بين التفصيل الخ (قوله بين بقاء المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله وحاصله) أي
الفرق (قوله أن بعدها) أي المدة وقوله في ذنك أي شرط الخيار والنكاح في العدة اه ع ش (قوله وقبلها)
أي المدة (قوله الحكم واحد الخ) وهو عدم التفرير (قول المتن عدة شبهة) أي بعد العقد اه مغنى (قوله
فهذا أولى) أي لأنه يحتمل في إنكحة الكفار ما لا يحتمل في إنكحة المسلمين مغنى ونهاية (قوله دون نظائره
أي كطرو والمحرمية بنحور رضاع مطلقا وطرو ويسار أو الأعفاف في اللامة (قوله نعم) إلى قوله احتمال
في المغنى (قوله عليه) أي الزوج وقوله لكونه أي الواطئ (قوله ويرده) أي الاحتمال المذكور (قوله ما
يأتي) أي آتافي المتن (قوله وحيث لم يقرن الخ) لعله محترز مقارنة العقد لمفسد السابق في المتن وتقييد لقوله
السابق هناك نعم أن اعتقدوا الخ (قول المتن لأنكاح محرم) عطف على نكاح بلا ولي (قوله لا بقيده الآن)

شبهة على المذهب لأنكاح محرم قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما احتزبه عن مؤبد
التحرير ونحوه كالمطابقة ثلاثا فقط فظهر اندفاع هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الخ ليس لمجرد التاكيد
والإيضاح بل للاحتراز أيضا فليتأمل اه (قوله إلى وقت إسلام أحدهما) أي وإن زال قبل إسلام
الآخر (قوله وغيرها) أي كعدة النكاح (قوله وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة الخ) في الروض
وإن أسلم وتحت كتابية فان أسلمت وعقت في العدة قررت والإفسخ نكاحا اه وقوله والاقال في شرحه
بأن لم تسكن كتابية كان كانت وثنية أو كانت كتابية ولم تسلم ولم تعق أو أسلمت وعقت بعد العدة اه ولا يخفى
تصریح هذا الكلام بانها إذا كانت غير كتابية وإن أسلمت وعقت في العدة إفسخ نكاحها وهو في غاية
الاشكال وبأنها إذا كانت كتابية وعقت ولم تسلم أو أسلمت ولم تعق لكنه من يحل له نكاح الامة إفسخ
نكاحها وهو في غاية الاشكال أيضا وتقدم في كلام الشارح أول الباب التصريح بخلافه (قوله)

فمن غلب عليه حكم الاستدامة هنا دون نظائره نعم إن حرمة ما وطئه ذى الشبهة عليه لكونه أباه أو ابنة فلا تقرير كما مال إليه الأذرى
وله احتمال أنه يناط بمعتداهم فان لم يعتدوا فيه شيئا فلا تقرير ويرده ما يأتي أن نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فيه وحيث لم يقرن بمفسد
لا يؤثر اعتقادهم لفساده لأنه لا رخصة في رعاية اعتقادهم حينئذ (لأنكاح محرم) كبنته وزوجة أبيه فانه لا يقر عليه إجماعا نعم لا تعرض
لهم فيه لإبقيدته الآتي ولا نكاح زوجة لآخر كذا أطلقوه ويظهر أن محله حيث لم يقصد الاستيلاء عليها وهي حربية

والامسكها وانفسخ نكاح الاول كما يعلم ما يأتي ولا نكاح بشرط الخيار ولو لاحد منهما قبل انقضاء المدة إلا ان اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا أثر له فيما يظهر أخذاً مما مر في المؤقت فان (٣٣٣) قلت ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت ونحو نكاح بلا ولي وشهود اعتقدوا صحته قلت لان اثر التأقيت

من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظر لاعتقادهم (ولو اسلم ثم احرم) بنفسك (ثم اسلمت) في العدة (وهو محرم) او اسلمت ثم احرمت ثم اسلم في العدة وهي محرمة (اقر) النكاح بينهما (على المذهب لان طرو الاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا اولى نظير ما مر اما لو اسلما معا ثم احرم احدهما فبقر جزماً (ولو نكح حرة) صالحة للتمتع (واماً) معا او مرتباً (واسلموا) اى الثلاثة معا ولو قبل وطء او اسلمت الحرة قبله او بعده في العدة كما يأتي في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تعيينت الحرة واندفعت الامة على المذهب) لا متناع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحته وإنما لم يفرقوا بين تقديم نكاحها وتاخره لما مر آنفاً في الاختين وكذا تندفع الامة بيسار او اعفاف طارىء قارن اسلامهما معا وإن فقد ابتداء وإلا فلا وإن وجد ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامة إذ لو سبق اسلامه حرمت عليه الامة لكفرها او اسلامها حرمت عليه لاسلامهما وإنما غلبوا هنا

وهو الترافع اعمش (قوله وإلا امسكها الخ) هذا استثناء صوري وإلا فغند قصد الاستيلاء عليها ليس بزواج اعمش زادهم واقل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض بزوجة اخرى ولا يخفى بعده (قوله ما يأتي) اى في السير في فصل نساء الكفار الخ (قوله بين مؤقت الخ) اى حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله ونحو نكاح بلا ولي الخ) اى حيث نظروا لاعتقادهم واقروا النكاح اه رشيدى (قوله لان اثر التأقيت الخ) الاو فلي ما قبله الفرق ان اثر الخ (قوله أو اسلمت) الى قوله وإنما لم يفرقوا في المغنى (قوله نظير ما مر) اى انما في شرح على المذهب (قوله اما لو اسلم الخ) محترز ثم اسلمت في المتن (قوله فيقر جزماً) ولو قارن احرامه لاسلامها هل يقر جزماً وعلى الخلاف قال السبكي لم ارفيه خلافاً ولا اقرب الثاني مغنى ونهاية اى على الخلاف الراجح منه التقرير عش (قوله صالحة للتمتع) اما اذا لم تكن الحرة صالحة لكالعدم نهاية ومغنى وسيد كره الشارح في شرح أو حرة واماً الخ (قوله أو اسلمت الحرة الخ) عبارة المغنى ولو اسلمت الحرة فقط مع الزوج تعينت ايضا واندفعت الامة اه (قوله كما يأتي) اى في الفصل الاتي (قوله منع وقوعه الخ) الجملة صفة تقسيم (قوله بين تقديم نكاحها) اى الامة اه عش (قوله لما مر آنفاً في الاختين) لعل المراد في الفرق بين نكاح حرة وامة بعقد نكاح الاختين بعقد عبا رته هناك وفارق اى نكاح حرة وامة بعقد نكاح الاختين بعدم المرجح فيه وهما الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجرى هنا ثم رأيت قال عش قوله لما مر الخ اى من انه لا مزية لاحداهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله قارن اسلامهما) اى الرجل والامة معا لعل المغنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض لو اسلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت اى زوجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذا لو اسلمت وهو موسر ثم اسلم وهو موسر اه سم (قوله إذ لو سبق الخ) لتعيل لانحصار وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله إنما غلبوا الخ) عبارة شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شديداً بحال ابتداء نكاح الامة واعتبر الطارىء هناك دون ما مر من عدة الشبهة والاحرام لان المفسد الخ (قوله هنا) اى فى اليسار والاعفاف الطارىء (قوله شائبة لا ابتداء) كان المراد اعتبارانه يحل ابتداء نكاحها الآن اه سم وما مر آنفاً عن شرح الروض صريح في هذا المراد (قوله فاشبه) اى اليسار والاعفاف الطارىء المحرمة اى الطارئة بنحو رضاع (قوله الاصيلين) الى المتن في النهاية (قوله الاصيلين) خرج به المرادون اه سم (قوله الذى الخ) زمت للضاف وسيد كرحمته (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف

والامسكها وانفسخ نكاح الاول) قديقال ليس في هذا إقرار على نكاح زوجة لآخر حتى يحتاج الى استثناءه مما قبله ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض لزوجة اخرى (قوله بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت) اى حيث لا يقرون عليه (قوله في المتن) واندفعت الامة) قال في القوت أطنى الائمة اندفاع الامة وما اسلموا معا أو تقدمت الامة واجتمعوا على الاسلام في العدة ويشبهان محلها اذا كانت الحرة صالحة للاستهتاع الخ اه قوله او تقدمت الامة لذا في النسخة التي رايته وهو موافق لما يأتي في شرح قوله او حرة واماً الخ ونحو الخالف تنقييد الشارح لاسلامهم بالمعنى بالنسبة لغير الحرة اه (قوله قارن اسلامهما) اى الرجل والامة لعل المغنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو اسلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت اى زوجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذا لو اسلمت وهو موسر ثم اسلم وهو موسر اه (قوله حرمت عليه لاسلامهما) قال في شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شديداً بحال ابتداء نكاح الامة اه (قوله وإنما غلبوا هنا شائبة لا ابتداء) كان المراد اعتبارانه يحل ابتداء نكاحها الان (قوله الاصيلين) خرج المرادون (قوله من القطع بان من نكح محرمه

شائبة لا ابتداء لان المفسد خوف إرقاق الولد وهو دائم فاشبه المحرمة بخلاف العدة والاحرام لزوالمها عن قرب (ونكاح الكفار) الاصيلين الذى لم يستوف شرطنا لكن إن كان ما يقرون عليه لو اسلموا ابتداء على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمه

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام من نحو المسمى تارة وهو المثل أخرى لأن النكاح لم ينمقد ورجحه الأذرعى وأيده بالنص وغيره ونقله
عن جماعة لكنهما نقلوا عن القفال أنها كغيرها وكلامهم ما يميل إليه فيحكم بصحة نكاحها واستثنائها وإتمامها بما يقررون عليه لأن الحكم بصحة
انكحتهم (صحيح) أي محكوم بصحته إذا صدقة تسدعي ثمة الشروط بخلاف الحكم (٣٣٣) بهار خصة وتحفيظا (علي الصحيح) لما مر من

التخيير بين إحدى الاختيين
والامر بامساك أربع من
عشرة مع عدم البحث عن
وجود شرائطه أو لا ما
استوفى شروطها فهو صحيح
جزما (وقيل فاسد) لعدم
مرعاتهم للشروط وقرارهم
عليه رخصة للترغيب في
الاسلام (وقيل) لا يحكم
بصحته ولا بفساده بل يتوقف
على الاسلام ثم (إن اسلم
وقرر) عليه (تبينا صحته
ولا فلا) إذ لا يمكن إطلاق
صحته مع اختلاف شروطه
ولا فساد مع أنه بقر عليه
(فعلى الصحيح) وهو الحكم
بصحة انكحتهم (لوطاق)
كتابية (ثلاثا) في الكفر ثم
اسلم هو أو غيرها (ثم اسلمها)
ولم تتحمل في الكفر وما
ذكرته في الصورة الأولى
ظاهر وإن أوهم إطباقهم على
التعبير هنا بتم اسلمها خلافا
لكن قولهم السابق وتحت
كتابية حرة يحل لنكاحها
ابتداء فيهم هذا (لم تحل) له
(إلا بمحل) بشرطه السابقة
وإن لم يعتقد وقوع
الطلاق إذ لا أثر لاعتقاده
مع الحكم بالصحة وعلى
الاخيرين لا يقع على كلام

اه عش (قوله لان النكاح) أي نكاح المحرم (قوله انكحتهم نقلوا عن القفال الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى
(قوله انها) أي المحرم وكذا الضمائر الثلاثة لآتيه وقوله كغيرها أي في استحقاق نحو المسمى تارة وهو
المثل أخرى (قوله أي محكوم) إلى قوله ثم رايت بعضهم في النهاية وكذا في المغنى إلى قوله ثم اسلم هو أو غيرها
وقوله وما ذكرته إلى المتن وقوله أي الرشيدة إلى المتن (قوله أي محكوم بصحته) لعل المراد أن يعطى حكم
الصحيح ولا فجزدانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله إذا صدقة الخ) لتعليل التفسير وقوله
رخصة الخ لتعليل المتن (قول الماتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط انكحتهم ولو ترافعوا إلى ما لم يطله
قطعا ولو اسلموا أقرروا اه مغنى (قوله اماما استوفى الخ) كان الأولى تأخير عن القوانين الاتيين اهرشيدى
عبارة عرش هذا محترز قوله الذي لم يستوف شروطها الخ ومثاله ما لو زوجها قاضى المسلمين بحضرة مسلمين
عداين اه (قوله فهو صحيح) أي حقيقة لا بمعنى محكوم بصحته على ما مرنا عن عرش (قوله أو غيرها)
بالنصب أي أو أطلق غير الكتابية اه سم (قوله ولم تتحمل في الكفر) ألمو تحملت في الكفر كفى في الحل
نهاية ومغنى قال عرش قوله كفى في الحل أي أن وجدت شروطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم وهو
ظاهر قوله كفى في الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله في الصورة الأولى) وهي قوله لوطاق كتابية
ثلاثا في الكفر ثم اسلم هو (قوله ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما إذا أسلمت قبله
لأن الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافه) أي حل الكتابية المطلقة ثلاثا في الكفر الزوج
بعد اسلامه بالأحمل (قوله يفهم هذا) أي خلاف ما ذكرته أي حيث أطلقناه هناك دوام النكاح باسلامه
فشمحل ما لوطاق ثلاثا ولم تتحمل (قوله بالصدقة) أي صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الاخيرين)
أي قوله الفساد والوف (قوله لا يقع) أي الطلاق (قوله ولو نكحها الخ) عبارة بالمغنى ولو طلقها في الشرك
ثلاثا ثم نكحها في الشرك الخ (قوله أو بعد اسلام الخ) عبارة بالنهاية والمغنى وإن اسلموا ما أو سبق اسلامه
أو إسلامها بعد الدخول أي وقبل انقضاء العدة ثم طاق ثلاثا ثلاثا لم ينكح الخ (قوله مختارة للاختين) أي
للكناح اه عرش (قوله أو الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل واندفعت الامة انتهت اه سم (قول الماتن)
فان قبضته) أي ولو باجبار قاضيهم كما يحسنه الزركشى نهاية ومغنى (قوله أي الرشيدة) أي المختارة اه سم وينبغي

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام الخ) قال في شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعى من أن
ما زاد على أربع لا مهر لهن إذا اندفع نكاحهن باختيار أربع قبل الدخول ولما سياتى أو آخر الباب من أن
المجوسى إذا مات وتحت محرم لم نورثها اه النص المذكور مرجوح والمعتد استعقاق من زاد على أربع
المهر شرح مر (قوله لكنهما نقلوا عن القفال أنها كغيرها) هو المعتمد شرح مر (قوله أي محكوم بصحته)
لعل المراد أنه يعطى حكم الصحيح ولا فجزدانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل (قوله أو غيرها) بالنصب
أي أو أطلق غيرها أي الكتابية (قوله وما ذكرته في الصورة الأولى ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها
ثم اسلم هو شاملا لما إذا أسلمت قبله لأن الحكم لا يختلف كما هو ظاهر (قوله أو حرة وامة) قال في الروض
ولو اختين (قوله أو بعد اسلام) عبارة الروض وشرحه وإن اسلموا ثم طلقن ثلاثا ثلاثا أو اسلمت ما ثم طلقها
ثلاثا ثلاثا ثم اسلم في العدة وعكسه بان اسلم ثم طلقها ثلاثا ثلاثا ثم اسلمت فيها تعيينت الحرة للتحليل واندفعت
الامة ولا يحتاج فيها إلى محل اه (قوله أو الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل واندفعت الامة اه
(قوله أي الرشيدة) أي المختارة (قوله أو قبضه ولى غيرها) ولو باجبار من قاضيهم كما يحسنه

في انيها لابن الرفعة وفيهما للأذرعى فانه قال الظاهر انه يقع في كل عقد يقر عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام الاصحاب ولو نكحها
في الشرك من غير محل ثم اسلمها لم يقر ولو طلق اختين أو حرة أو ثمة ثلاثا ثلاثا قبل اسلام الكل لم ينكح واحدة إلا بمحل أو بعد اسلام لم ينكح
مختارة الاختين أو الحرة إلا بمحل (و) اعلم انه كما ثبتت الصحة للنكاح ثبت المسمى على غير قول الفساد فحينئذ (من قررت فلها المسمى
الصحيح) اما على قول الفساد فلا وجه ان لها مهر المثل (واما المسمى) (الفاصد كخمر) معيبة أو في الذمة (فان قبضته) أي الرشيدة أو قبضه ولى غيرها

والأرجح لا عقادهم على الأوجه (قبل الإسلام فلا شيء لها) لا نقض الالزام بينهم ما قبل أن يجري عليهم حكمنا فممن أن أصدقه أحراما لملا ستره
فلها مهر المثل وإن قبضته قبل الإسلام لا نالنا نقرهم في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر ولأن الفساد في الخمر لحق الله تعالى وهذا لحق المسلم لا يجوز
العفو عنه وكالمسلم سائر ما يختص به كام (ع ٣٣) ولده نص عليه ويظهر أن الحر الذي يدارنا وما يختص به كذلك لأنه لم يردنا لدفع عنهم

تقييده بما سار آتفا (قوله وإلا) أي بأن قبضته غير الرشيدة بنفسها اه سم (قوله رجع) ببناء المفعول (قوله)
لا عقادهم) أي في قبض غير الرشيدة والولي هل يصح هذا أم لا فان اعتدوه صحيحا حكم صحته وإلا فلا اه
كودي (قوله سائر ما يختص به) أي بالمسلم (قوله كام ولده) وكذا قته وسائر ملوكاته فالمراد بقوله سائر
ما يختص به ما تشتمل المملوك له اه رشیدی (قوله ويظهر الخ) ولو باع الكافر أي لملكه الخمر بضمن هل يملكه
ويجب على المسلم قبوله من دينه لو كان ولا جرى القفال في فتاويه على الأول وصحح الرافعي في الجزية الثاني
وهو المعتمد بل لا يجوز له قبوله نهاية ومعنى (قوله عنهم) أي الذميين الذين يدارنا (قوله بما قيدت به) وهو
قوله الذي يدارنا (قوله بما ياتي) أي في السير (قوله وإلا نقبضه الخ) بأن لم نقبضه أصلا أو قبضته بعد الإسلام
سواء كان بعد إسلامها أو إسلام أحدهما كما نص عليه في الام نهاية ومعنى (قوله لو كانت حرية الخ) أي
والزوج مسلم أو حر بي كاه وظاهر وهو ظاهر إن كان مهر المثل أو المسحى معينا أمالو كان في الذمة قبل باق
ذلك فيه أيضا بأن يقصد عدم رفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عناني والظاهر أنه باق فيه أيضا شيئا اه
بجريح رة له مهر المثل أو المسمى الأصوب المسمى الصحيح أو الفاسد زهر المثل لا يكون إلا في الذمة وقوله
والظاهر أنه الخ هو ظاهر قول الشارح ومنعهما من ذلك إذا المتبادر أن الإشارة للمسمى الفاسد معينة
أو في الذمة (قوله كالأول نكحوه وتفويضا) إلى قوله فان قلت في المعنى لا قوله ويرد على أنه ياتي وقوله ختم إلى
فقرهم وإلى قوله على أن التحقيق في النهاية (قوله وما هنا في حريين) زاد النهاية والمعنى وفيما إذا اعتقد أن
لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما اه (قوله في صورة مثل الخ) أي لو فرض ما لا (قوله أم لا) راجع
إلى كل من قوله تعددت الخ وقوله واختلف الخ اه رشیدی (قوله واجتماعهما) بالجر اه رشیدی أي
عظما على متقوم أي وفي صورة اجتماع المثل والمتقوم عبارة المغنى ولو أصدقه اجنس فأكثر كزقي خمر وكلبين
الخ (قوله بالقيمة الخ) نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كزقي خمر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء
فينبغي كما قال الشيخ اعتبار الكيل نهاية ومعنى (قوله ودخل بالام) أي فقط اه معنى (قوله لها) أي للام
مهر المثل أي لا المسمى اه معنى (قوله وإنما الذي الخ) قد يحدشه أنه لو لم يقع الإسلام لم تعرض له فليتام
اه سم عبارة عرش قد يشكك هذا بما مر من أن الحرية إنما تؤثر في عدم التقرير لا في استحقاق المهر اه
(قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد اه سم (قوله أن محل وجوب مهر المثل) أي للام

الزركشي شرح مر (قوله وإلا) أي بأن قبضه غير الرشيدة بنفسها رجع لا عقادهم على الأوجه عبارة
القوت بقى هنا شيء لم أر فيه نصا وهو أنه لو كان قبضها الخمر والخنزير ونحوه في حال صغرهما أو جنونها أو
سفهها أو قبضته مكرهة هل يكون ذلك كالعدم حتى يقضى لها بمهر المثل على المذهب بعد الإسلام أو عند
الرافع اليها أو يكون كقبض الرشيدة أو يقال إذا اعتبروه فلا مهر وإلا وجب هذا موضع نامل
اه قال الزركشي قضية كلامهم هنا أن الكافر يملك بمن الخمر الذي باعه ولهذا لم يوجب عليه الرد لأحال
الكفر ولا بعد الإسلام وحيث نفاذا كان لمسلم عليه دين ودفع له من ذلك وجب عليه قبوله وبه أجاب القفال
في فتاويه لكن الرافعي في باب الجزية قال أصح القولين لا يجبر على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج إلى الجمع بين
الكلامين اه وقوله قضية كلامهم الخ يمنع أن قضية كلامهم ذلك فلا إشكال (قوله ويظهر أن الحر الذي
الخ) كذا شرح مر (قوله وذكر في الصداق خلافه لكتنه في الذميين الخ) وما هنا في الحريين وفيما إذا
اعتقد أن لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما شرح مر (قوله وإنما الذي الخ) كذا شرح مر
وقد يحدشه أنه لو لم يقع الإسلام لم تعرض له فليتام (قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد

هم رأيت بعضهم يحسنه أيضا
لكنه لم يقيد به بما قيدت به
ولا بد منه كما يعلم عما ياتي
(والا) نقبضه قبل الإسلام
(فلها مهر مثل) لأنها لم
ترض إلا بمهر ويتعذر الان
مطالبة بالخمر فيتعين البدل
الشرعي وهو مهر المثل (وان
قبضت بعضه) في الكفر
(فلها قسط ما بقي من مهر
مثل) لتعذر قبض البعض
الأخر بالإسلام نعم لو كانت
حرية ومنعهما من ذلك أو
المسمى الصحيح فاصدا تملكه
نسقط كالأول نكحوه وتفويضا
واعتقادهم أن لا مهر
لله فوضه بحال ثم أسلموا بعد
وطء أو قبله فلا مهر لأنه
استحق وطء بلا مهر كما قاله
هنا وذكر في الصداق خلافه
لكتنه في الذميين لا التزامهم
أحكاما فتعين أن ما هنا في
حريين والاعتبار في تفسير
ذلك في صورة مثل كخمر
تعددت ظروفا واختلف
قدرها أم لا بالكيل وفي
صورة متقوم كخمرين
زادت أحدهما بوصف
يقضى زيادة قيمتها
وكخنزيرين واجتماعهما
كخمر وكلبين وثلاثة خنازير
وقبضت أحدا لاجناس أو
بعضه بالقيمة عند من براها
(ومن أن دفعت بإسلام)

منها أو منه (بعد دخول) أو استدخال من محترم بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى الصحيح أن صحح نكاحهم) في
لا استقراره بالدخول وأورد عليه أنه لو نكح أم أو بنتها ودخل بالام ثم أسلم وجب لها مهر المثل مع أنها إنما اندفعت بإسلام بعد دخول ويرد
بمنع هذا الحصر وإنما الذي دفعها في الحقيقة صيرورتها محرما له بالعقد على بنتها على أنه ياتي قريبا أن محل وجوب مهر المثل أن فسد المسمى

(والا) يصح او كان قد سمي فاسدا ولم تقبضه في السكر (فهر مثل) لها في مقابلة الوط. فان ثبت به في السكر انكار (أو) اندفعت
 باسلام (قبله) أي الدخول (وصح) النكاح لاستيفائه شرائطه او على الاصح انه محكوم بصحته (فان كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) لان
 الفرق من جهتها اذا لم يجب لها شيء مع صحته فاولى مع فسادها اذا فرض أن لا و ط (٣٣٥) فقولوه وصح غير قيد هنا بل فيما بعده كما يعلم

بما يأتي وبهذا يستدفع
 الاعتراض عليه (أو
 باسلامه) وصح النكاح
 (فنصف مسمى ان كان
 المسمى صحيحا والا) يصح
 كخمر (فنصف مهر مثل)
 ككل تسمية فاسدة فان لم
 يسم شي مفقعة أما اذا لم
 يصح النكاح فلا شيء لها
 لان الموجب في النكاح
 الفاسد انما هو الوط أو
 نحوه ولم يوجد ولو ترفع
 البينا في نكاح أو غيره
 (ذمي) أو معاهد (ومسلم
 وجب) علينا (الحكم)
 بينهما جزما (أو ذميان)
 كيهوديين أو نصرانيين أو
 ذمي ومعاهد (وجب)
 الحكم بينهما (في الاظهر)
 قال تعالى وأن احكم بينهم
 بما أنزل الله وهي ناسخة كما
 صح عن ابن عباس رضي
 الله عنهما لقوله أو عرض
 عنهم أما بين يهودي
 ونصراني حمل التخيير فلا
 نسخ وهو أولى وحيث
 وجب الحكم بينهما لم
 يشترط رضا الخصمين بل
 فيجب جزما وقيل على
 الخلاف لا معاهدان لان لم
 تلزم دفع بعضهم عن بعض
 وعليهما رضا أحدهما
 وحيث يجب الاعداء

في المسئلة المذكورة وقوله قد سمي أي الزوج لها اه معني (قوله وعلى الاصح) الموافق لما مر على الصحيح
 (قوله هنا) أي في الاندفاع باسلامها وقوله فيما بعده أي في الاندفاع باسلامه (قوله المثل أو باسلامه الخ)
 وظاهر كلامه أن المحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يميل اليه ونقله عن القفال وهو المعتمد كما رجحه ابن
 المقرئ فيمن أسلم وتحت أم وبنتها ولم يدخل واحدة منهما رجعه البلقيني معني ونهاية وتقدم في الشرح
 ما يوافقه (قوله فان لم يسم شي الخ) أي ونكحها تفويضا واعتقدوا ان لا مهر كما سبق والاوجب نصف مهر
 المثل ان كان الاندفاع قبل الوط والا فكله لان عدم التسمية من غير المفوضة يوجب مهر المثل اه ع ش
 (قوله المتن رجب في الاظهر) افهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما شيء واستوفينا به به صرح البغوي نهاية
 ومعني (قوله وعليهما) أي المعاهدين أي اذا لم يترافعا مع مسلم أو ذمي بقربة ماهر اه رشيدى (قوله)
 وعليهما حل التخيير الخ عبارة المغني ومنهم من حمل الالة الاولى على الذميين والثانية على المعاهدين وهذا
 اولى من النسخ ولهذا قيد المصنف بالذميين اه (قوله وهو) أي الحل اولى أي من النسخ (قوله لا معاهدان)
 وفهم مماقرر عدم لزوم الحكم لنا بين حريين او حرى ومعاهد و الظاهر كما قاله الاذرعى انه لو عقدت
 الذمة لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم نهاية ومعني (قوله)
 وحيث يجب الاعداء والحضور) عبارة المغني واذا وجبنا الحكم وجب الاعداء والحضور والا فلا يجبان
 اه (قوله يجب الاعداء) أي الطلب اه ع ش عبارة الكردي أي اعانة الطالب منهما احضار خصمه وان
 لم يرض أي خصمه اه (قوله والحضور وطلبه رضا) يعني لا يجب في الرضا الصراحة بل حضور احدهما
 وطلب حضور الاخر كان رضامنه اه كردي (قوله رضا) أي بالحكم اه ع ش (قول المتن لو اسلموا الخ)
 قيد لقوله ما نقرهم (قوله مع تقدم كثير من صوره) قد منع ان الذي مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور
 ليمن اسلم منهم وهذا الضابط فيما اذا ترفعوا البينا في حال الكفر واستغنى الصنف عن اعادته تلك الصور هنا
 بهذا الضابط الذي حاصله ان حكمهم اذا ترفعوا البينا حكمهم اذا اسلموا فيما يقررون عليه ومالا اه
 رشيدى (قوله بخلاف مالو علمناه الخ) حال من مقدر والاصل فقرهم لو ترفعوا البينا على نحو نكاح الخ (قوله)
 اعرضا عنه) ولا نفرق بينهم اه معني (قوله الا ان رضى بحكمنا الخ) فان قبل قدم في نكاح المحرم انا
 نفرق بينهم وان لم يرضوا بحكمنا فلا كان في الاختين كذلك اجيب بان المحرم اشدر حرمة لان منع نكاحها
 لذاتها وانما منع في الاختين للهيئة الاجتماعية معني وسم (قوله ويجيبهم حاكمتا في تزويج كتابية لاولى لها)

(قوله وجب مهر المثل) أي اللام (قوله لا معاهدان الخ) والظاهر كما قاله الاذرعى انه لو عقدت الذمة
 لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم شرح م ر (قوله ولو
 جاءنا الخ) كذا شرح م ر (قوله اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) هلا جعل طلبه فرض النفقة رضاعا على
 قياس قوله السابق وطلبه رضا الا ان يقال انما يطلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنفس النكاح (قوله)
 اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) كذا في الروض فلم يكتف بالرضا الذي تضمنه الترافع لطلب النفقة وعبارة
 مع شرحه ولو ترفعوا أي الكفار البينا في أي في النفقة كان جاما كافرا وتحت اختان وطلبوا فرض النفقة
 اعرضا عنهم ما لم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضوا به فرنا بينهم بان امره باختيار احدهما اه
 لكنه قال قبل ذلك ما نصه مع شرحه وان نكح المجوسى بحرماله ولم يترافعا البينا لم تعرض عليهما فان اذترضا
 البينا في النفقة فرقتا بينهما أي ابطالنا نكاحهما ولا نفقة لانهما بالترافع اظهر ما يخالف الاسلام فاشبه مالو

والحضور وطلبه رضا (ونقرهم) أي الكفار فقامت ارفعوا فيه البينا (على ما نقرهم) عليه (لو اسلموا ونبتل ما لا نقرهم) عليه لو اسلموا واختم بهذا
 مع تقدم كثير من صوره لانه ضابط صحيح يجمعها وغيره فانقرهم على نحو نكاح خلا عن ولي وشهود لا على نحو نكاح محرم بخلاف مالو علمناه
 فيهم ولم يترافعا البينا فيه فلا تعرض لهم ولو جاءنا من تحت اختان لطلب فرض النفقة مثلا اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا فامر به باختيار
 احدهما ويجيبهم حاكمتا في تزويج كتابية لاولى لها بشهودنا ومن ثبت عليه منهم زنا او سرقة

حدوا إن لم يرض أو شرب خمر لم يحدوا نرضى لا اعتقادهم حلها فان قلت يشكل عليه حد الحنفى بشرب ما لا يسكر قلت يفرق بان من عقيدة الحنفى ان العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رايه فيه ولا كذلك هم فان قلت لم تفرقت الخمر نحو الزنا قلت لانها اسهل لانما احلت وان اسكرت في ابتداء ملتئا وتلك لم تحل في ملة قط فن ثم استثبتت اعنى الخمر من قولهم يلزمه الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله واحضار التوراة لرجم الزانيين انما هو لتكذيب ابن صوريا للمدين في قوله ليس فيها رجم لا لرعاية اعتقادهم ولولا كما هو الينا بعد القبض في بيع فاسد (٣٣٦) اقبله وقد حكمنا كما هم بامضائه لم تعرض له ولا نقضناه كذا اطلقوه وهو مشكل بما

مرفى نحو الشكاح المؤقت او بشرط نحو خيار من النظر لا اعتقادهم وان لم يحكم به كما حكمهم فالوجه ان المراد بحكم كما حكمهم هنا اعتقادهم اى فان اعتقدوه صحيحا لم تعرض له والا نقضناه وحيث قد حصل كما يعلم من هذا مع ما مر في قولى فان قلت ما الفرق الى آخره انهم متى نكحوا نكاحا وعقدوا عقدا اعتدلا عندنا لم نتعرض لهم فيه ثم ان ترافعوا الينا فيه اوفى شئ من آثاره وعلينا اشتماله على المفسد وليس لنا البحث عنه فيما يظهر لان الاصل في انكحتهم الصحة كانكحتنا نظرنا فان كان سبب الفساد منقضيا اثره عند الترافع كالحلوعن الولي والشهود وكما قرنته لعدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له الآن اقرناهم وان كانت بحيث لا تحل له عندنا فان قوى المانع كمنكاح امه بلا

اى فزوجها الحاكم بالولاية العامة اه رشيدى (قوله حد) اى بما ترتب على الزنا والسرقة من الجلد والتغريب او الرجم ومن القطع وغرم المال اه عش (قوله بشرب ما لا يسكر) اى قدر لا يسكر من النبيذ (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وايضا الحنفى يعتقد حرمة جنس المسكر فى الجملة اه سم (قوله بضعف رايه الخ) اى الحنفى اى امامه (قوله اعنى الخمر) تفسير لنا نائب فاعل استثبتت (قوله يلزمه) اى احكامنا (قوله واحضاره) اى النبى صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله وقد حكم الخ) قيد للمعطوف فقط اخذنا بما فى الحاصل (قوله ما الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعبر ثم بما الفرق اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم الخ (قوله او عقدوا عقدا مختلا) ومنه العقد بلا صيغة او بلا رواية فاذا ترافعوا الينا فيه اقرناهم لا نقضاء المفسد عند الترافع كمنكاح بلاولى ولا شهود اه عش (قوله وليس لنا البحث عنه) اى عن اشتمال انكحتهم على مفسد اى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا لا نبحث عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر فى ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد او زائل فنقيه فامر من انا فنقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث ممتنع علينا ونحكم بالصحة مطلقا كما اذا ظهر للميتام اه رشيدى (قوله لان الاصل) الموافق لما رفى التحالف فى البيع لان الظاهر اه رشيدى (قوله فى انكحتهم الخ) الانسب فى عقودهم الخ وكه قودنا الخ اه سيد عمر (قوله بحيث تحل له الخ) اى عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ اى الآن ففى كلامه احتباك (قوله ومنه) اى المانع القوى (قوله ومشروط فيه نحو خيار الخ) اى قبل انقضاء المدة اخذنا من كلامه السابق فى شرح ان اعتقدوه مؤبدا (قوله مطلقا) اى ترافعوا الينا ام لا اه عش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ايه وامكفين الخ) فيه ما سلف لك فى كتاب الصلاة فلا تغفل اه سيد عمر (قوله ما قرنته) اى بقوله وان ضعف كمؤقت الخ اه كردى ولعل الاولى اى بقوله ثم ان ترافعوا الى قوله فان قلت (قوله وما هنا) اى ما قرنته هنا (قوله لان ذلك) اشارة الى قوله حمل الخ اه كردى (قوله لم نعلم الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم اه سم (قوله وكان الفرق) اى بين نحو عقد نكاح ومؤقت وبين صيغ الطلاق (قوله على عقود مختلة) اى فى صور ضعف المانع وقوله وما هنا كمنكاح محض اثر يعنى ان الطلاق انزعت النكاح اه كردى (قوله وما هنا) الاولى هناك

اظهر الذى الخمر انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كفى مسئلة الاختين وقد يفرق بان امر نكاح المحرم اغاظ من جمع الاختين فليتأمل (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وايضا الحنفى يعتقد حرمة جنس المسكر فى الجملة (قوله ما الفرق الخ) كانه رواية بالمعنى فانه لم يعتبر ثم بما الفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) ارد عليه ما قدمه اول فصل بحر من نكاح من لا كتاب لها وايد به بحث السبكي فانه من احكام الدنيا وقد بناء على انهم مكفون بفروع الشريعة فراجع وتامله يظهر لك ذلك اللهم الا ان يريد ثم بالحرمة مجرد الاثم لا العقاب فى الآخرة لكنه من ابعاد البعيد من سياقه خصوصا وهو غير مراد قطعاً فى المسلم الذى الحق به الكافر فى ذلك فتامله (قوله لم نعلم اشتماله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم

شروطها ومطلقة ثلاثا قبل التحليل لم ننظر لا اعتقادهم وفروقا بينهم احتياط لورق الولد وللضع ومنه فيما يظهر عدم الكفاية بزيادة دفعا للعاروان ضعف كمؤقت اعتقدوه مؤبدا ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مغسوبة نظرنا لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكفون بالفروع فلم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذلك انما هو بالنظر لعقابهم عليها فى الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكفين الا بالفروع المجمع عليها دون المختلف فيها اذ لا عقاب فيه الا على معتقد التجريم او المقلد له ولا ينافى ما قرنته حمل فى شرح الارشاد قول الماوردى العبرة فى صيغ طلاقهم بما عندهم على ان محله ما اذا لم يترافعوا الينا ولا حكمنا باعتقادنا لان ذلك فى آثاره قد لم نعلم اشتماله على مفسد وما هنا فى آثاره عقد علم اشتماله عليه وكان الفرق اننا قد نقرهم على عقود محتملة ترغيبا فى الاسلام

بزيادة الكاف كما مر انفا في نسخة الكردى من الشارح **قوله** وما هنا محض اثر لا ترغيب (الخ) قد يمنع ان
الاثر لا ترغيب فيها اه سم

(فصل في احكام زوجات الكافر) **قوله** (إذا اسلم الخ) قيد بذلك لانه لم يذكر جميع احكام
الزوجات هنا اه عش **قوله** (كافر حر) الى قول المأثور والطلاق اختيار في النهاية لا قوله لما مر اول الباب
وقوله وفيه بسط الى المتن **قوله** (حر) شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك ان له اختيار اربع بل
انه يلزمه ذلك ومؤنه للجميع الى الاختيار وقديوجه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء وقد يؤيده ان
من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه عش **قوله** (الحرائر) اى
وسباقي حكم الاماء **قوله** (قبله) اى الزوج **قوله** (وان لم يسلمن) لو قال ولم يسلمن كفى فان حكم ما لم يسلمن علم من
قوله لو اسلمن معه وعليه فالو للرجال اه عش (قول المتن لزمه اختيار اربع) كالصريح فانه لا يجوز
اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لما
زعم على شيخنا الرملى خلافا مر اه سم على حج اه عش عبارة الحلبي قوله لزمه اختيار مباحة وان
لم يطلب منه وليس له ان يختار مادون مباحة اى ياتم بذلك اه وعبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم
نصها ثم الذى يظهر في توجيه لزوم اختيار الاربع الذى اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع يندفع
بالاسلام وتبقى الاربع في العصمة مهمات ولا يزيل الا بهام الا الاختيار لاربع اذ به تتعين بقية العصمة من
زائلتها واختيار مادونها ليس طلاقا لمن تبقى من تنمة الاربع نعم يظهر انه لو طلق بعد اختيار معينة ما عداها
زال المحذور اه وقوله نعم يظهر انه الخ يرد ما ياتي من قول الشارح مع المتن والطلاق اختيار للمطلقة اذ لا
مخاطب به الا الزوجة فان طلق اربعا تعين لكل النكاح واندفع الباقي شرعا اه ووجه الردان طلاق ما عدا
المعينة اختيار لمن جميعا فالمحذور هو الا بهام باقى على حاله **قوله** (لزمه ما حتما) لتأكيد الرد على الزاعم
الانى **قوله** (من زعم الخ) وافقه المعنى عبارة تنبيه تعبير المصنف بلزوم اختيار اربع يوم ايجاب
العدد وليس مراد ابل المراد ان اصل الاختيار واجب واما امساك اربع فجاز لانه يلزمه ذلك كما قاله
جمع من شراح الكتاب منهم ابن شبة وابن قاسم والدمياطى لكن ظاهر الحديث للزوم والقائل بعدم
اللزوم يحمل الامر في الحديث على الاباحة كما سياتى عن السبكي والاذرى اه بحذف **قوله** (ذلك) اى اختيار
الاربع **قوله** (ان تاهل الخ) قيد للمتن اه رشيدى عبارة الكردى قيد للزوم واحتراز عن لا يتاهل فانه
لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكافا كبايات اه **قوله** (ولو مع احرام الخ) غاية للدين **قوله** (بان يختار الخ)
تصوير للضمنى **قوله** (كبايات) اى قبيل قول المصنف والطلاق اختيار **قوله** (لحرمة الزائد الخ) تعليل
للبين **قوله** (لا امسا كن) عطف على اختيار اربع سم ورشيدى **قوله** (تقدمن) الى قوله لا اجتماع
اسلامهن في المعنى الا قوله ولو اسلم معه الى امان لم يتاهل **قوله** (ولو ميتات) ولا نظر لهنه الارث فيرثن اى
الميتات المختارات غير الكتابيات اه معنى **قوله** (تقدمن الخ) تعميم للدين اى سواء تقدم نكاحهن او تاخر
الخ **قوله** (للخبر الخ) تعليل له وللتعميم الذى في الشرح **قوله** (فدل) اى عدم التفصيل **قوله** (كاهوشان
الوقائع الخ) اى والقاعدة ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهذه معارضا
لقاعدة اخرى وهى وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كساهتوب الاجمال وسقط بها الاستدلال

قوله وما هنا محض اثر لا ترغيب فيه) قد يمنع ان الاثر لا ترغيب فيها

(فصل في احكام زوجات الكافر اذا اسلم **قوله** (حر) شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية
ذلك ان له اختيار اربع بل انه يلزمه ذلك ومؤنه للجميع الى الاختيار وقديوجه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر
في الابتداء وقد يؤيده ان من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم **قوله** (في المتن لزمه اختيار
اربع) كالصريح فانه لا يجوز له اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة
فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لما زعم على شيخنا الرملى خلافا مر **قوله** (لا امسا كن) عطف على

وما هنا محض اثر لا ترغيب
فيه فحكمنا فيه باعتقادنا
(فصل في احكام
زوجات الكافر اذا اسلم
وهن زائدات على التعداد
الشرعى اذا (اسلم) كافر حر
(وتحته اكثر من اربع)
من الزوجات الحرائر
(واسلمن معه) ولو قبل وطء
(او) اسلمن قبله ثم اسلم هو
او عكسه بعد نحو وطء وهن
(في العدة او كن كتابيات)
يحل للمسلم نكاحهن وان لم
يسلمن (لزمه) لزوما حتما
خلافا لما زعم ان معنى لزمه
ان له ذلك ان تاهل للاختيار
اى كونه مكلفا او سكرانا
مختارا غير مرتد ولو مع
احرام وعدة شبهة (اختيار
اربع) ولو ضم ابان يختار
الفسخ فيما زاد عليهن كبايات
لحرمة الزائد عليهن
لا امسا كن فله بعد اختيارهن
فراقهن (منهن) ولو ميتات
فيرثن تقدمن او تاخرن
استوفى نكاحهن الشروط
لم يستوفها كان عقد عليهن
معا للخبر الصحيح السابق انه
صلى الله عليه وسلم امر من
اسلم وتحته عشرين نساء
يختار اربعا ولم يفصل له
فدل على العموم كما هو
شان الوقائع القولية

وحمله على الأوائل ترده رواية الشافعي والبيهقي فيمن نكحته خمس اختار أو لا هن للفراق على تجديد العقد مخالف للظاهر من غير دليل وإسلام من فيه رق على أكثر من ثنتين كإسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد يتصور اختياره لأربع بأن يعتق قبل إسلامه سواء قبل إسلامه أو بعده أو معه أو بعد إسلامه (٣٣٨) وقبل إسلامه لأن العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حر ومن ثم امتنع عليه أمساك الأمة

وخصت الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حلبي ومثال الثانية كس عائشة لرجل النبي ﷺ وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدلل به أبو حنيفة على عدم النقص بمس الاجنبية فانه يحتمل أن يكون مسها باحمال فلا يستدل به به بغيره (قوله وحمله) أي ذلك الخبر مبتدأ خبره قوله ترده الخ (قوله اختار الخ) مفعول رواية الخ (قوله وعلى تجديد العقد) عطف على الأوائل اه سم (قوله مخالف للظاهر) أي فان الأمساك صريح في الاستمرار اه معنى (قوله وقد يتصور اختياره) أي من فيه رق اه ع ش (قوله بأن يعتق الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الإسلام اه سم عبارة ع ش قضيته أنه لو تأخر عقته عن إسلامه وإسلامه تعين اختياره ثنتين وهو مستفاد بالأولى من قوله ولو أسلم معه أو في العدة الخ اه (قوله سواء قبل الخ) أي سواء كان عقته قبل الخ (قوله أو بعد إسلامه الخ) ينبغي أو معه (لأن العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو وقت اجتماع الإسلام للجميع اه رشدي زاد ع ش فعتقه بعد إتمامه حصل بعد تعين اختيار الثنتين اه (قوله ثم عتق ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معا اه سم (قوله لاستيفاء الخ) يؤخذ منه أنه لو أسلم معه أو في العدة واحدة ثم عتق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أربع اه ع ش (قوله أمان لم يتأهل) كصبي ومجنون عقد له وله النكاح على أكثر من أربع اه معنى (قوله من حينئذ) أي من حين الإسلام (قوله لانه) أي الإسلام (قوله لامن حين الاختيار) عطف على قوله من حين الإسلام (قوله إن أسلموا) أي الزوجات والأزواج (قوله وكذا) أي الأول (قوله أو الأول الخ) أي أو أسلم سابق السكاح دون الزوجات ومآخر النكاح (قوله وهي كناية) قييد للمستثنين قبله اه سيد عمر (قوله فان مات) أي الأول (قوله محته) أي التزوج بزوجة اه معنى (قوله وإن وقع معا) أي النكاحان بقي ما لو علم السابق ونسي أو لم يعلم سبق ولا معية أو علم السابق ولم يعلم عين السابق وينبغي أن يحكم بالوقف فيما لو علم السابق ونسي ورجمي بيانه وبالاطلاق في الباقي اه ع ش (قوله مطلقا) أي وإن اعتقدوا جواز اه معنى (قوله أو قبله) ينبغي أو معه اه سم أي كما في النهاية والمغني (قول المتن أربع فقط) أي أو أقل اه معنى (قول المتن تعين) أي من أسلم منهن وهي أربع للزوجية (قوله في الأولى) أي في الإسلام قبل الدخول وقوله في الثانية أي في الإسلام بعد الدخول اه معنى (قوله ما تقر ربيها) أي الثانية بقوله بأن اجتمع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها الخ (قوله لو كان نكته ثمان الخ) عبارة للمغني لو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات قبل انقضاء عدتهن من وقت إسلام الزوج اختار أربعاً من الأوليات أو الأخيرات كيف شاء فان ماتت الأوليات وبعضهن جازله اختيار المبتات ويرث منهن اه (قوله لم يتخرهن) أي لم ينفق أنه اختارهن بعد إسلامهن (قوله واسلم الخ) أي والحال اه ع ش ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله أسلم أربع (قوله لم تعين الأول) أي من أسلم أو لامن للزوجية (قوله وأنه لو أسلم أربع) أي بعد الدخول اه معنى (قوله ثم أسلم ثم الباقيات الخ) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معا اه سم عبارة للمغني ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات الخ (قوله تعينت الأخيرات) راجع وجهه في الثانية فانه يجوز اختيار

ولو أسلم معه أو في العدة ثنتان ثم عتق ثم أسلمت الباقيات فيها لم يتخر الاثنتين ولو من المتأخرات لاستيفائه عدد العبد قبل عتقه أمان لم يتأهل كغير مكلف أسلم تباعفو وقف اختياره لكأله ونفقتين في ماله وإن كن الفأ لانهن محبوسات لحقه (ويندفع) باختياره الأربع نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة لكن من حين الإسلام إن أسلموا معا وإلا فن الإسلام السابق من الزوج والمندفعة فتحسب العدة من حينئذ لانه السبب في الفقرة لا من حين الاختيار وفرقتين فرقة فسخ لا فرقة طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معا أو مرتباً إن ترتب النكاحان فهي الأول وكذا لو أسلم دونها أو الأول وحده وهي كناية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه إن اعتقدوا صحته وإن وقعا معا لم تقرم واحد منهما مطلقاً (وإن أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) أسلم منهن بعده أو قبله بعد الدخول

(في العدة أربع فقط) بأن اجتمع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها وليس نكته كناية (تعين) وان دفع نكاح من بقي لتعذر المبتات إمساكن وتخلفن عنه في الأولى وعن العدة في الثانية وافهم ما تقر ربيها أنه لو كان نكته ثمان مثلاً فأسلم أربع لم يتخرهن وأسلم الزائدات أو بعضهن في العدة وكانت الزائدات كنبات لم تعين الأول وأنه لو أسلم أربع ثم انقضت عدتهن أو من ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت الأخيرات لاجتماع إسلامهن (١) قول المحشي قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل إسلامهن أو بعده أو معه اه من هامش

مع إسلامه قبل انقضاء عدتهن ولو لو اسلم اربع ثم هو قبل انقضاء عدتهن وتختلف الباقيات حتى انقضت عدتهن من حين إسلامه او من مشرعات
تعينت الاوليات لما ذكر فان لم يتخلف بل اسلم قبل انقضاء عدتهن من حين اسلامه اختار اربعا كيف شاء لاجتماع إسلامه واسلام الكل
قبل انقضاء عدتهن (ولو اسلم وتحتها وبنتها كتابيتان او) غير كتابيتين ولكن (اسلمتا ٣٣٩) فان دخل بهما (او شك في عين المدخول

بها (حرمتا ابدا) وإن قلنا
بفساد انكحتهما لانوطه
كل بشبهة يحرم الاخرى
ولكل المسمى إن صح والا
فهر مثل (والا) دخل
(بواحدة) منهما او شك
هل دخل بواحدة منهما
او لا (تعينت البنت)
واندفعت الام لحرمتهما
ابدا بالعقد على البنت بناء
على صحة انكحتهما (وفي قول
يتخير) بناء على فسادها
(أو) دخل (بالبنت) فقط
(تعينت) البنت ايضا لحرمة
الام ابدا بالعقد على البنت
او بوطنها (أو) دخل
(بالام حرمتا ابدا) الام
بالعقد على البنت بناء على
صحة انكحتهما وهي بوطه
الام ولها مهر المثل بالوطه
كذا قاله واعترض بان
قياس صحة انكحتهما وجوب
المسمى وأجيب بحمله على
ما إذا فسد المسمى (وفي
قول تبيي الام) بناء على
فساد انكحتهما ومن
اندفعت منهما بلا وطه
لامهر لها عند ابن الحداد
ولها نصفه عند الفقهاء ان
صححنا انكحتهما (أو) اسلم
حر (وتحتها) فقط (واسلمت
معه) قبل دخول او بعده
(أو) اسلمت بعده او قبله
(في العدة اقر) النكاح (ان

الميت كما تقدم الا أن يكون موته قبل إسلامه بمنزلة انقضاء عدتهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون
قوله السابق ولو ميتات مفروضا فيها إذا من بعد إسلامه فليراجع سم على حج اعش عبارة السيد عمر
بعد ذكر كلام سم نصها والعبارة المذكورة هي عبارة اصل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم انه
إنما ينظر إلى الميتة إذا اجتمع إسلامه واسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اه اقول ما مر انفا
عن المغني كالصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم اقول حكاه كحكم الاصل اخذا من
التعليل وقوله الاتي فان لم يتخلف الح يجرى في العكس ايضا (قوله لما ذكر) اي لاجتماع إسلامهن الخ
اه عش (قوله فان لم يتخلفن) مكرر مع قوله فاسلم اربع الخ فانه مندرج فيه (قول المتن وتحتها وبنتها)
نكحهما معا ولا اه معنى (قوله او غير كتابيتين) الى قول المتن عند اجتماع اسلامه في المغني (قوله لانوطه
كل بشبهة يحرم) اي فينكح اولى ولتبين تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لان الاسلام
كابتداء النكاح ولا بد عند ابتدائه من تيقن حل المنكوحه اه معنى (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في
صورة الشك للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل وبوقف
نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمغني في صورة الشك على
بطلان نكاحها اسم (واندفعت الام) واستحقت نصف المسمى ان كان صحيحا والاف نصف مهر المثل لان دفاع
نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما رجحه ابن المقرئ وبه صرح البلقيني وغيره وقيل لاشي لها بناء على
فساد انكحتهما اه معنى (قوله لحرمة الام ابدا الخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في اصل الروضة
ومحله كما علم ما مر ان كان المسمى فاسدا وإلا فلها نصف المسمى اه معنى (قوله بالعقد على البنت) اي
بناء على صحة انكحتهما او بوطنها اي بناء على فسادها (قوله او دخل بالام) اي فقط اه معنى (قوله وهي)
اي البنت (قوله ولها) اي الام (قوله على ما اذا فسد الخ) عبارة للمغني والنهاية على ما اذا نكح الام والبنت
بمهر واحد فانه يجب للام مهر المثل كالو نكح نسوة بمهر واحد اه (قوله ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم عن المغني
انفا وعنهم عن النهاية في مبحث نكاح الكفار اعتاده ومال الشارح هناك ايضا الى ترجيحه (قوله ان
صححنا انكحتهما) يعني بناء على صحة انكحتهما فكلام الفقهاء مبنى على صحته كما ان الحداد مبنى على
فسادها خلافا لما يوهمه صنيعه اه رشيدى (قوله بعده الخ) اي بعد إسلام الزوج وقوله حيث نذى حين
اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لو حلت له الامة عند اجتماع (قوله او عكسه)
اي او تخلف هو عن إسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) او بعد دخول ولم يجتمعهما الاسلام في العدة ولم تحل
له عند اجتماع الاسلامين اه معنى (قوله لما مر اول الباب) اي من ان النكاح قبل الدخول لم يتأكد

ميتات مفروضا فيها إذا من بعد إسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمتا ابدا)
انظره في الشك مع احتمال ان المدخولة البنت فلا تحرم إلا ان يراد هنا ان الحرمة ظاهرة حتى لو تبين ان
المدخولة البنت حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في صورة الشرح وهي ما لو شك في عين المدخول
بها للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل وبوقف نصف
احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحها
(قوله بوطه البنت^(١)) وكذا بمجرّد العقد الصحيح على البنت (قوله وهي) اي البنت وقوله ولها اي الام
(قوله لامهر لها عند ابن الحداد) ولها نصفه عند الفقهاء تقدم في شرح ونكاح الكفار صحيح ما يتعلق بذلك

حلت له الامة) عند اجتماع إسلامه واسلامها لا عساره مع خوفه العنت حيث لا يقر على ابتداء نكاحها حينئذ بخلاف ما اذا لم تحل له
الان ولو طلّقها في الحالة الاولى ثم ايسر حلت له رجعتها لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) عن اسلامه او عكسه (قبل دخول تنجزت
الفرقة) لما مر اول الباب (١) قول المحشى (قوله بوطه البنت الخ) الذي في الشرح لحرمة الام ابدا بالعقد على البنت او وطنها اه من هامش

والكتابية هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (او) اسلم وتحت (امام واسلمن معه) ولو قبل وطء (او) اسلمن قبله او بعده (في العدة اختار امة) واحدة ممنهن (ان حملت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند) إجماع (اسلامه وإسلامهن) قيد في اختيار امة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه وإسلامها لانه في امة معينة ممنهن كما ياتي وذلك لحل ابتداء نكاحها حينئذ وينسخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كله وإلا اختار ثنتين (والا) (٣٤٠) بان لم تحل له الامة عند اجتماع اسلامه وإسلامهن (لاندفعن) كلهن من حين الاسلام لحرمة

ابتداء نكاح واحدة ممنهن حينئذ ولو اختص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو اسلم ذو ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخرى بان وهما لا يحلان تعينت الاولى او الاولى والثالثة وهما يحلان دون الثانية اختيارا واحدة منهما ولو اسلم على اربع اماء فاسلم معه ثنتان وتخلف ثنتان فعرفت واحدة من المتقدمتين ثم اسلمت المتخلفتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حرة عند اسلامه وإسلامهما لانكاح الفقة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع اسلامها واسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهما هذا ما ذكره واعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تنقيحه انه يتخير بين الجميع لان العتية في حالة الاجتماع في الاسلام كانت امة لكن اطال السبكي في رده والانتصار للاول وفيه بسط مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (او) اسلم حر وتحت (حررة) تصلح للتمتع (وامام

(قوله والكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنتجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) اي وجدت شروط نكاح الامة او لا اه ع ش (قوله قيد) اي قول المتن وإسلامهن قيد الخ اه سم (قوله كما ياتي) لعل في قوله ولو اختص الحل بوجوده الخ (قوله وذلك) إلى قول المتن والاختيار في المعنى الاول وهو واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وإن ماتت او ارتدت (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله هذا ان كان حرا) أي كما علم من قوله السابق اسلم حر اه ع ش (قوله والا) اي بان كان فيه رق (قوله لحرمة ابتداء نكاح واحدة الخ) اي فلا يجوز اختيارها كذوات المحارم اه معنى (قوله حينئذ) اي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار بوجوده في بعضهن الاخصر ببعضهن (قوله تعين) اي ذلك البعض بالزوجة اه سم (قوله وهي تحل له) اي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامها عارية المعنى وهو معسر خائف العنت اه (قوله وهما لا يحلان) اي بان كان موسرا عند اسلامها وكذا يقال فيما بعده اه رشدي والواو حالية (قوله او الاولى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المعنى فعلى هذا لو اسلم على ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم الثانية في عتقها وهو وسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى ويخير في الاخيرتين اه (دون الثانية) اي لم تحل له حين اسلامها (قوله منهما) اي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحها) معتمداه ع ش (قوله عند اسلامه واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبها الخ) قضيته انه لو قارن عتقها باسلامها اندفعت الفقة المتقدمة ايضا (قوله هذا) اي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح الفقة المتقدمة ما ذكره اي تبعا للقول وهو الظاهر وجري عليه ابن المقرئ في روضه اه معنى (قوله وفيه) اي في المقام أو في الانتصار للاول (قوله او اسلم حر) اما غير الحر فله اختيار ثنتين فقط اه معنى (قوله تصلح للتمتع) اي ويقر على نكاحها اه معنى (قوله او اسلمن قبله الخ) اي قبل اسلامه وكن مدخرا لاهن اه معنى (قوله وان ماتت) ولو ماتت قبل اسلامه واسلام الاماء فهل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه اه سم اقول وهو اي السقوط قضية تعليلاتهم ويؤيده ايضا الضابط الاتي آنفا (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المعنى فله اختيار واحدة ممنهن اه (قوله وهي غير كتابية) اي يحل ابتداء نكاحها نهاية ومعنى اي اما ان كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الاماء ع ش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله فهو) اي استلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لو قوعه) اي

(قوله الكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنتجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم (قوله مطلقا) اي ولو كتابية (قوله قيد) اي قول المتن وإسلامهن قيد الخ (قوله تعين) اي بعضهن (قوله عند اسلامه وإسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين (قوله وإن ماتت) لو ماتت قبل اسلامه وإسلام الاماء فهل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزركشي بقوله اما إذا تأخر عتقهن عن الاسلامين بان اسلم ثم اسلمن ثم عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرة ان

واسلمن اي الحرة والاماء (معه) ولو قبل وطء أو اسلمن قبله أو بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت أو ارتدت سواء الاختيار اسلم الاماء قبلها ام بعدها أم بين اسلام الزوج وإسلامها (واندفعن) أي الاماء لانها تمنعن من إبتداء فكذا داموا من ثم لم تصلح إختار واحدة ممنهن كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر (وإن أصرت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عتبتها) وهي مصرة (اختار امة) إن حملت له حينئذ لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالموت فحضت الاماء لمواختيار امة قبل انقضاء العدة الحرة فهو باطل وإن بان اندفاع الحرة لو قوعه

في غير وقته فيجده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في العدة فكمحرائن) أصليات اكملن قبل انقضاء عدتهن (ليختار) الحر منهن (اربعاً) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم وضابطه أن يعتقن قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلامين تعينت الحرة ان كانت وصلحت والا اختار أمة تحمل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه

(والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك) او اخترت نكاحك او تقريره او حبسك او عقدك او قررتك (أو قررت نكاحك او امسكتك) او امسكت نكاحك (او ثبتك) او ثبت نكاحك أو حبستك على النكاح وكلها صرائح الا ما حذف منه لفظ النكاح ومثله مرادفه كالزواج فكناية بناء على جواز الاختيار بها نظرا الى انه ادامة ومجرد اختيار الفسخ للزائدات على الاربع يعين الاربع للنكاح كما لو قال لمن أريدكن وان لم يقل للزائدات لا أريدكن لكن يظهر اخذا بما تقرر ان أريدكن للنكاح صريح ومع حذفه كناية ونحو فسخت او ازلت او رفعت او صرفت نكاحك صريح فسخ ونحو فسختك أو صرفتك كناية (والطلاق) بصريح او كناية ولو معلقا كان نوى بالفسخ طلاقا (اختيار) المطلقة إذ لا يخاطب به الا الزوجة فان طلق اربعاً تعين للنكاح واندفع الباقي شرعاً ولا يتأني ما تقرر في الفسخ قاعدة ان ما كان صريحاً في بابه لانها

الاختيار وكذا ضمير فيجده (قوله ولو أسلمت الحرة) أي معه أو في العدة نهاية ومعنى (قوله أي الاماء) أي قبل اجتماع اسلامه واسلامهن نهاية ومعنى (قوله منهن اربعاً) أي ولو دون الحرة اه معنى (قوله او عتقن ثم أسلمن) (فرع) لو أسلمن امامه او في العدة واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات ثم أسلمن اختار اربعاً منهن لتقدم عتقهن على اسلامهن اه معنى (قوله فان تأخر عتقهن) (الخ) بان أسلمن ثم أسلمن او عكسه ثم عتقن اه معنى (قوله تعينت الحرة) (الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزركشي بقوله أما اذا تأخر عتقهن عن الاسلامين بان أسلمن ثم أسلمن ثم عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرة ان كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه سم (قوله ان كانت) أي وجدت اه عرش وعبارة سم أي تحته وان ماتت اخذاً ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قول المتن والاختيار اخترتك) (الخ) وليس الشهادة شرطاً فيه بخلاف ابتداء النكاح اه عرش (قوله أي ألفاظه) الى قوله ولا يتأني في النهاية والمعنى الا قوله ومثله مرادفه كالزواج (قوله وكلها صرائح) أي فلا تحتاج لنية اه عرش (قوله ومثله) (الخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله فكناية أي فاحذف منه ذلك فكناية اه كردى (قوله كالزواج) أي والعقد (قوله بناء على جواز الاختيار) (الخ) واعتمده أي الجواز والمعنى والنهاية (قوله بها) أي الكناية (قوله نظراً الى انه) أي الاختيار ادامة أي لا ابتداء نكاح (قوله ومجرد اختيار الفسخ) (الخ) أي بدون ان يقول للاربع اخترتكن (قوله كما لو قال) (الخ) أي قياساً عليه (قوله بما تقرر) أي في قوله وكلها صرائح الا (الخ) (قوله ومع حذفه) أي النكاح ومرادفه (قوله ونحو فسختك ارفع فسختك كناية) وعلم مما تقرر صحة الاختيار بالكناية وان منعه المأوردى والرويانى وقال انه كابتداء النكاح نهاية ومعنى (قول المتن والطلاق اختيار) اطلاقهم المذكور محل تأمل من حيث المدرك اذا الجاهل القريب العهد بالاسلام كيف يؤخذ بذلك اه سيد عمر (قوله ولو معلقاً) أي ولو كان الطلاق بقسميه معلقاً وقوله كان نوى الخ مثال الكناية (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحاً في الفسخ عبارة عرش أي من صراحته مع النكاح وجعله كناية بدونه ووقوع الطلاق بنية المشار اليه بقوله كان نوى الخ اه (قوله ما كان صريحاً في بابه) أي ووجدته اذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناء هذا) أي ما تقرر في الفسخ وقوله منها أي القاعدة المذكورة (قوله ويوجه) أي ذلك السر بان قضية القاعدة الخ فيه تأمل (قوله كبر) أي كالفسخ المطلق فلا يعتد بنية الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق كالأيجوز تعليق الفسخ المطلق (قوله له فيه) أي لمن أسلم في التعليق (قوله مساعته) أي من أسلم (قوله مساعته الخ) مفعول فاقضت (قوله بنيتها) أي الطلاق (قوله لنقصه) تعليل للكون المذكور وقوله فلا مساعته مفرع على النظر الى ذلك الكون وقوله لان المساعته الخ تعليل لنفي ذلك النظر (قوله قبل الخ) راجع الى المتن (قوله ان اراد) أي المصنف بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بمعناه) أي بلفظ آخر بمعنى الطلاق (قوله وان اراد

كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه (قوله ان كانت) أي تحته وان ماتت اخذاً ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قوله والحق مقارنة العتق لاسلامهن) عبارة شرح الروض ويؤخذ من هذا أي تعليل الضابط المذكور بان اجتماع الاسلامين حالة امكان الاختيار ان العتق مع الاجتماع كموافقه اه (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحاً في بابه)

أغلبية وسر استثناء هذا منها التوسعة على من رغب في الاسلام ويوجه بأن قضية القاعدة أن نية الطلاق بالفسخ كموافقه لا يجوز تعليقه مع أنه قد يكون له فيه رغبة دون التنجيز فاقضت مساعته بأمور أخرى مساعته بالاعتداد بنيتها حتى يجوز له التعليل فلا نظر الى كون الطلاق أضرم من الفسخ لنقصه العدد دونه فلا مساعته لأن المساعته من جهة لا تقضيها من كل جهة قيل ان أراد لفظ الطلاق اقضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك إذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وان أراد

الاعم ورد عليه ان الفراق من صرائح الطلاق وهو هنا فسخه ويجاب باختيار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فمن قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق (لا الظهار ولا الابلاء) فليس احدهما اختيارا (في الاصح) لان كلام من الظهار لتحريمه والابلاء لتحريمه ايضا لكونه حلقا على الامتناع من الوطء بالاجنية البقية منه بالمنكوحه فان اختار المولى او المظاهر منها للزكاح حسب مدة الابلاء والظهار من وقت (٣٤٢) الاختيار لانه اقبله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فيصير في الظاهر عاتدا لم يفارقها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء او استدامة للزكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كان دخلت فقد اخترت زكاحك او فسخته لما تقرر انه ابتداء او استدامة للزكاح وكل منهما يتمتع تعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليقا لانه قد توجد وقد لا نعم يصح تعليق الاختيار للزكاح ضمنا كان دخلت فانت طالق او من دخلت فهي طالق لانه يغتفر في ضمن ما لا يغتفر في المستقل وتصح نية الطلاق بلفظ الفسخ وحينئذ يصح تعليقه لكونه طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس) او عشر مثلا جاز لانه خفف الاجام وحينئذ (ان دفع من زاد) على تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنا بل مطلقا لاربع في الحر وثنين في غيره لما مر اول الفصل المغني عما هنا لولا توهم ان ذلك لا ياتي هنا (ونفقتهن) اي الخمس وكذا كل من اسلم عليهن

(الاعم) اي مطلق اللفظ الدال على الطلاق (قوله وهو) اي الفراق هنا اي في باب الاختيار فسخ اي لا اختيار (قوله باختيار الثاني) اي الاعم (قوله لانه لفظ مشترك) اي بين الطلاق والفسخ وحققة في كل منهما ويتميز في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض عن الزركشي مانصه وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة اه وقد يجاب بان تبادره في الفسخ بحسب المقام كما اشار اليه الشارح بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لارادة الاختيار (قوله انه) اي لفظ الفراق صريح فيه اي الفسخ (قوله فليس احدهما) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله بقر كل منهن الى المتن وكذا في المغني الا قوله وذكر العشر الى المتن (قوله لتحريمه) في الموضوعين متعلق بقوله الآتي اليق الذي هو خبر ان قوله ولا الابلاء عطف على الظهار وقوله لكونه الخ علة لتحريم الابلاء وقوله بالاجنية حال من الضمير المستتر في اليق الرجوع لكل من الظهار والابلاء وقوله بالمنكوحه حال من ضمير منه الرجوع لكل منهما ايضا (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المفعول وقوله منها تنانع فيه الوصفان وضمير الرجوع الى ال فيهما (قوله والظهار) معطوف على مدة الابلاء رشيدى (قوله وليس الوطء اختيارا) وللموطء المسمى الصحيح او مهر المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها اه معنى (قوله ابتداء) اي على المرجوح واستدامة الخ اي على الرجاع (قوله وكل منهما لا يحصل به) اي كالرجعة اه معنى (قوله لما تقرر الخ) وقوله ولان مناط الخ كل منهما علة للمعطوف عليه فقط عبارة المغني وشرح المنهج لانهما تعينين ولا تعين مع التعليق اه هي لشموله للمعطوف ايضا احسن (قوله فلم يقبل) اي الاختيار وقوله لانها الخ اي الشهوة (قوله وتصح نية الطلاق) عطف على قوله يصح الخ (قوله كامر) اي في شرح و الطلاق اختيار (قول المتن ولو حصر الاختيار الخ) لو اسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فبين اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا يقال لا حاجة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث غيرهما مر اه سم على حج اه ع ش (قول المتن وعليه التعيين) اي فوراه مجير مى عن الحلبي (قوله لما مر في اول الفصل) اي في قول المصنف لزمه اختيار اربع المغني عما هنا اي من قوله وعليه التعيين (قوله لا ياتي هنا) اي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان ياتي به) اي بالاختيار في الصورة المارة اول الفصل او التعيين هنا (قوله انظره) اي وجوبه وقوله ثلاثة ايام اي كوامل اه ع ش (قوله مدة التروی) اي التفكير ان لم يفد فيه الحبس عزره الخ وهكذا كل من اقرب بحق وقد ر على ادائه وامتنع واصرو لم ينجح فيه الحبس وراى الحاكم ان يضم الى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهذا الى ان يختار) ولو اختار اربعا منهن ثم قال رجعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) اي ولو طال الزم من جداه ع ش (قوله ويخلى نحو مجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشيدى (قوله الى افاقته) وان طال جنونه اه ع ش (قوله والمعتمدان) اي امسك بمعنى الخ اي حال كونه اي والفسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفراق الخ) في شرح الروض قال الزركشي وقضية هذا ان لفظ الفراق صريح في الفسخ كما انه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فيهما ويتميز في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة (قوله في المتن ولو حصر الاختيار في خمس الخ)

بمعنى اذا لم يختار منهن شيئا واراد بالنفقة ما يعمر سائر المأون (حتى يختار) الحر منهن اربعا وغيره ننتين لانهن محبوسات بحكم الزكاح (فان ترك الاختيار) او النعنين (حبس) بامر الحاكم الى ان ياتي به لا متناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استنظر انظره ثلاثة ايام لانها مدة التروی شرعا فان لم يفد فيه الحبس عزره بما يراه من ضرب وغيره فاذا برى من الم الاول كرهه وهكذا الى ان يختار ويخلى نحو مجنون حتى يفريق ولا ينوب الحاكم عن الممتنع هنا لانه خيار شهوة وبه فارق تطبيقه على المولى الآتي وبحت السبكي توقف حبسه على طاب ولو من بعضهم لانه حقهم كالدين وهو مبنى على رايه ان امسك اربعا في الخبر للاباحة

والمعتمداه بمعنى اختياره من النكاح الوجوب وان واقفه الاذرى وهو وجوب الحق الله تعالى لما يلزم على حل تركه من امساك اكثر من اربع في الاسلام وهو ممتنع فمن ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طالب كما اطلقوه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولها عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور فلعله يترى ان الحبس ليس تعزيرا وانه لا يجوز تعزيره ابتداء بنحو ضرب والقضية الاولى غير مرادة والثانية متجهة ووجهها ان المقام مقام ترو فلم يبادر بما يشوش الفكر ويغطله عن الاختيار بل بما (٣٤٣) يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات قبله) أى الاختيار (اعتدت

حامل به) أى بوضع الحل وان كانت ذات اقراء (وذات أشهر وغير مدخول بها) وإن كانت ذات اقراء (باربعة أشهر وعشر) احتياطاً لاحتمال الزوجية في كل منهن وذكر العشر تغليبا لليالى كما فى الآية وجريا على قاعدتهم ومن ثم قال الزمخشري لو قيل وعشرة كان خارجا عن كلام العرب (وذات اقراء بالاكثر من الباقى وقت الموت من الاقراء) المحسوب ابتداءها من حين اسلامها ان اسلم معا ولا فى اسلام السابق (وأربعة) من الاشهر (وعشر) من الموت لان كلا يحتمل كونها زوجة فتلزى معا عدة الوفاة ومفارقة فى الحياة فعليها الاقراء فوجب الاحتياج لتحل ييقين (ويوقف) فيما اذا مات قبل الاختيار (نصيب زوجات) أسلمن كلهن من ربع أو ثمن يعول أو دونه للعلم بان فيهن اربع زوجات لكن جهلت أعيانهن (حتى)

بمعنى الخ لقوله للوجوب خبر ان يعنى أنه للوجوب هذا المعنى اه كردى (قوله اختياره) لعل الاصول اختره من فليراجع اصل الشارح (قوله) وان واقفه الاذرى وفى كلام شيخنا الزيدى وسم نقلا عن البرلسى ان الاذرى تعقب السبكى فى ذلك ولم يوافقه فراجع اه فلعل الاذرى اختلف كلامه اه عش وعبارة المغنى بعد ذكر كلام السبكى قال الاذرى وقوله اى السبكى امساك اربعا لا باحة لا ينافى فيه احدوا وانهم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهم لا محذور فيه إلا اذا طلبن ازالة الحبس فيجب كسائر الديون والإلزام يجب موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امساك اكثر من اربع فى الاسلام وذلك محذور اه وهو كلام حسن اه وبه علم ان الاذرى وافق السبكى فى دعوى كون الامر فى الحديث للاباحة وخالفه فى دعوى توقف الحبس على الطالب (قوله على حل تركه) اى الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امساك الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله ان الحبس الخ خبر ظاهر كلامهم (قوله) والقضية الاولى غير مرادة (وحينئذ فالمعنى لا يعز بغير الحبس اه سم (قوله اى الاختيار) اى والتعيين (قوله اى بوضع الحل) هو مفهوم من حامل اه سم قول المتن وذات أشهر) اى لكونها صغيرة او ابسة اه عش (قوله) وذكر العشر تغليبا لليالى الخ) وكانها إنما غلبت لانه لو قالو عشرة لتوهم العشرة من الاشهر اه رشيدى (قوله) وجريا على قاعدتهم (وهى ان العشر بلاتاء للثبوت واليالى مؤنثة اه كردى (قوله لو قيل الخ) اى لو قال الله تعالى فى القرآن اه عش (قوله) كان خارجا عن كلام العرب) قال سم عن البيضاوى مامعناه ان العرب لم يقع فى كلامهم فى مثل ذلك مراعاة الايام اصلها ووجهه بان لليالى غرر الاعوام والشهور اه رشيدى عبارة عش اى لانهم يغلبون الليالى على الايام ومن ثم يؤرخون بها فيقولون لعشر ليال مضين من شهر كذا او يقين منه ولعل الحكمة فى ذلك ان الليالى سابقة على الايام اه (قوله فعليها الاقراء) اى الاعتداد بالاقرء اه عش (قوله فوجب الاحتياط الخ) فاذا مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام اربعة اشهر وعشرا كملتها وابتدأها من الموت وان مضت الاربعة والعشر قبل تمام الاقراء اتممت الاقراء وابتدأها من حين اسلامها ان اسلم معا ولا فى حين اسلام السابق اه معنى (قوله يقر كل منهن الخ) سياقى تضعيفه فكان الانسب السكوت عنه هنا ثم رايت فى نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح انه مضروب عليه (قوله لا من غير التركة) عبارة المغنى فيقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بين من تفاضل او تساوى لان الحق لمن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى ثمانية لان المعدود مؤنث اه عش (قوله) ولا ينقطع به تمام حقن) بناء على انه لا يشترط فى الدفع اليهن ان لا يرثن عن الباقى وهو ما صححه الشيخان لاننا تيقنا ان فيهن من يستحق المدفوع فكيف يكلف بدفع الحق اليهن اسقاط حق اخر إن كان اه (قوله اما اذا اسلم الخ) محترز قوله اسلمن كلهن (قوله فلا شيء

لو أسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فيهن اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا يقال لا حاجة للاختيار لان دفع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث من غيرهما (قوله) والقضية الاولى غير مرادة (وحينئذ فالمعنى لا يعز بغير الحبس) (قوله اى بوضع الحل الخ) هو مفهوم من حامل (قوله) وذكر العشر تغليبا لليالى كما فى الآية الخ) قال البيضاوى فى تفسير الآية مانصه

تقر كل منهن لصاحبها انهاهى الزوجة ثم نساها ترك شيء من حقها فتسمح (ويصطلحون) على ذلك بتساوى أو تفاضل لا من غير التركة نعم إن كان فيهن محجور عليها لم يجز لوليها ان يصلح على اقل من حصتها من عددن كالثمن إذا كن ثمانية لانا وان لم نتيقن انه حقها لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف ولو طالب بعضهن شيئا قبل الصلح اعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب اربع لم يعطين شيئا او خمس اعطين ربع الموقوف لتيقن ان فيهن زوجة او ست فالنصف وهكذا لو هن خمسة ما اخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقن اما اذا اسلم بعض والباقيات يصلحن للنكاح كتمان كتابات اسلم منهن اربع او اربع كتابات واربع وثنيات واسلم الوثنيات فلا شيء

للمسلمات لا احتمال أن الكتابيات هن الزوجات (نبيه) ظاهر كلام الصيمري توقف صحة هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح ليقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبها انها هي الزوجة ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا اعتمادا وليس كذلك اما اولاهو ومشكل لان فيه إلحاق ضرر عظيم بالمقرة لانه قد تورط بصدور الاقرار ثم تاتي المقررة لها ان تترك لها شيئا فيلزم ضياعها واما ثانيا فقد ذكرنا انها صحة صلح الولي مع انه بعد ذلك اقراره على موليه وهذا صريح في ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالوجه ان كلام الصيمري مقالة ضعيفة على أنه يمكن تناوبه بان مراده بقوله وطريق الصلح إلى آخره وتصور وقوع الصلح هنا على الاقرار لان الاقرار شرط لصحة هذا الصلح واما ثانيا فالأمر هنا منبهم انبها ما لا يرجي انكشافه بوجه فكيف تحمل كل منهن على الاقرار بما يعلم كل احد بطلانه فانضح ان الوجه انه لا يشترط هنا اقراره وان يصح الصلح (٣٤٤) بدون له عنده كما علمت ثم راي الشيخين صرحا بما ذكرته في نظير مسئلتنا وهو

ما لو طلق احدى امرأتيه ومات قبل البيان وتوقف لها نصيب زوجة فاصطلحتا وكذا الوادعيان ديمة في بدرجل فقال لا اعلم لا يكما هي ثم اصطلحا فيها على شيء وكذا لو تداعيا دارا في يد هما واقام كل بيته ثم اصطلحا ولم يصرحا بامتناء هذه الثلاث من اشتراط الاقرار لكن كلامهما كالصريح في الامتناء وبه صرح غيرهما ونقل الرافي في الاولى عن الاصحاب ان ما فيها ليس صلحا على إنكار اعرضه الزركشي تصريح الفقهاء فيها بجواز الصلح وبكونه على إنكار لان كل واحدة تقول الموقوف ل واحد قال وكذا في المسئلتين الاخيرتين وفي مسئلة ما لو اسلم على ثماناهم ولك ان تقول لا انكار هنا ضمنى لكن عارضه ما هو أقوى منه وهو كون الموقوف

للمسلمات الخ) عبارة المغني فلا يتوقف الزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتابيات وكذا لو كان تحتها مسلمة وكتابية وقال احدا كاطالتي ومات ولم يبين اه (قوله لاحتمال ان الكتابيات هن الزوجات) اي وشرط الارث تحقق موجه اه ع ش (قوله اعتماده) اي التوقف (قوله ضياعها) اي حق المقررة على حذف المضاف (قوله وهذا) اي اياها ذكرنا وانها من صحة صلح الولي (قوله تناوبه) اي كلام الصيمري (قوله فكيف يحمل كلامهن) كذا في ايماننا من نسخ القلم ولعله من تحريف الناسخ والاصل تحمل كلامهن كما في بعض نسخ الطبع او يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا من قول المغني فكيف يكلف الخ (قوله بطلانه) اي الاقرار او المقر به (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ) او قال المغني كما مر (قوله بما ذكرته) اي من عدم اشتراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا او ما صرح به الشيخان (قوله انتهى) اي قول الشيخين (قوله وبه) اي استثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافي الخ) مبتدأ خبره قوله اعرضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) اي في مسئلة التطبيق (قوله الموقوف) اي النصيب الموقوف لزوجته (قوله قال) اي الزركشي (قوله في المسئلتين الخ) اي من الثلاث المتقدمة آنفا (قوله انتهى) اي كلام الزركشي (قوله ولك ان تقول الخ) اي في توجيه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو الخ) اي ما يقرب الخ (قوله وهذا الخ) من تنمية توجيههم (قوله قال الخصوم) كالخني (قوله وينكر) اي كل قوله صاحبه بالنصب على المفوضية (قوله فاذا صلح) اي كل صاحبه ويحتمل انه من اسناد بالفعل الى ضمير المصدر اي وقع الصلح

(فصل في مؤنة المسلمة أو المرتدة) (قوله في مؤنة المسلمة) الى الباب في النهاية والمغني (قوله في مؤنة المسلمة الخ) اي في حكم مؤن الزوجة اذا اسلمت او ارتدت مع زوجها او تخلف احدهما عن الآخر اه مغني (قوله او المرتدة) كذا اصله والواو انصب اه سيد عمر (قول المتن استمرت النفقة) اي وبقية المؤن نهاية ومعنى (قوله في اصله) اي في المحرر (قوله وحذفه) اي قيد وليست كتابية (قوله فلا نفقة لها) اي ولا شيء من بقية المؤن اما الكتابية فلها النفقة قطعا اذا كان يحل لها ابتداء نكاحها والافس كغيرها من الكافرات اه مغني (قول المتن فيها) اي العدة (قوله وبحث الزركشي) هو هنا وفيما يأتي بصيغة الماضي

وتأنيث العشر باعتبار الليالي لانها غرر الشهور والاعوام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا إلى الايام حتى انهم يقولون صمت عشرا ويشهد له قوله إن لبثتم الا عشر اثم ان لبثتم الا يوما اه ولا منافاة بين قوله وتأنيت العشر وقول الشارح وذكر العشر

تحت يد كل من بالسوية من غير مرجح لاحداهن فسأخطن الصالح وإن لم يوجد صريح الاقرار لعنده كما مر ثم ابرأهم وجبوا الصلح في (قوله هذه المسائل بما يقرب مما وجهته وهو ان من قبض شيئا يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو مبة في اليك وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في اصله وهو لا يؤثر كافي لي عليك الف ثمنا فقال بل قرض او راي القاضى وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الخصوم صاحبكم اي الشافعي رضى الله عنه جواز الصلح على الانكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على إنكار لان كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه ويشكر صاحبه ويدلها ثابته فاذا صلح في زعم كل واحد انه ترك بعض الحق لصاحبه وتبرع به عليه (فصل في مؤنة المسلمة أو المرتدة لو اسلمها ما) قبل دخول او بعده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح (ولو اسلموا صرحت حتى انقضت العدة) وليست كتابية كافي اصله وحذفه للعلم به من كلامه قبل (فلا نفقة لها الا ما يتخلفها عن الاسلام الواجب فوراً من غير رخصة فلم يكن من جهة منع بوجهه (وإن اسلمت فيها لم تسقط حق) نفقة (لما لا يجد) لاسماها بالتخلف ايضا وان بان باسلامها انما الزوج وجب وحث الزركشي وغيره ان تخلفها لو كان لصغيرا و

جنون او اغماء ثم اسلمت عقب زوال المانع استحققت كما ارشد اليه تعليلهم وفيه نظر لان التخلف، نزل منزلة النشوز كما صرحوا به والنشوز مسقط للنفقة ولو من نحو صغيرة ولو اختلفا فيمن سبق اسلامه منهما صدقت لانه يدعى مسقطا (٣٤٥) للنفقة التي كانت واجبة والاصل

عده (ولو اسلمت او فاسلم في العدة او اصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) لاحسانها واساءته بالتخلف وفارق حجبها بان الاسلام واجب فوري اصالة فهو كصوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بتفويت معوضه ولو بعدد ككل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المفوت له وبحث الزركشي انه لو تخلف لنحو

جنون ياتي فيه نظير مامر وفيه نظر ايضا لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم بما ياتي في بابها (وان ارتدت) او ارتد معها فلا نفقة لها في مدة الردة (وان اسلمت في العدة) كالناثرة بل اولى ومن اسلامها ولو في غيبته تستحق النفقة بخلاف ما رجعت عن النشوز في غيبته لزوال موجب السقوط بالاسلام هنا ثم لا يزول النشوز الا بالتمكين ولا يحصل الا بما ياتي في النفقات (ولو ارتد فلها نفقة العدة)

لان المانع من جهته (باب الخيار في النكاح) والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعا اذا وجد احد الزوجين

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة المغني ورد هذا البحث وان كان التعليل يرشد اليه بانها تسقط بعدم التمكين وان لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحبسها ظلما اه (قوله ولو اختلفا فيمن سبق الخ) فقال الزوج اسلمت او فلا نفقة لك وقالت بل اسلمت او لا في النفقة اه معنى (قول المتن فاسلم في العدة) فلها نفقة مدة تخلفه نهاية ومعنى (قوله اذا سبق اسلامه الخ) اي مع احسانها واساءته بالتخلف (قوله قبل القبض) اي قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) عطف على اسم ان وقوله للتمكين على خبرها عبارة المغني ووفق المتولي بين هذه وبين ما اذا سبقت الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد فسقط بتفويت العاقب وغير ذلك معوضه الخ والنفقة للتمكين وانما تسقط للتعدى ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) اي الزوج المفوت له اي للتمكين عبارة النهاية والمغني وانما تسقط للتعدى ولا تعدى هنا اه (قوله ياتي فيه الخ) هو من كلام الزركشي (قوله نظير مامر) وهو بحث الزركشي ايضا اه كرده (قوله نظير مامر) اراد به ضد مامر اي عدم الاستحقاق اه رشيدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معتمد اه عرش (قوله ومن اسلامها) اي من حين اسلام المرتدة متعلق بقوله الا في تستحق الخ (قوله الا بما ياتي في النفقات) اي فلا بد من رفعها للقاضي واعلامه له بانها رجعت للطاعة فيرسل القاضي الى الزوج فان مضت بعد الارسال والعلم مدة امكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الان من جانبها اه عرش

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في النكاح) الى قول المتن ثبت في النهاية الا قوله وان قل على الاوجه وقوله سواء ادى الى وكما يخبر وقوله او علمته الى شبه بمئان وكذا في المغني الا قوله كذا قيل الى قال المتولي والا قوله اي حشفة ذكره الى فان بقي (قول المتن جنونا) والا صراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء نهاية ومعنى اي فثبت به الخيار عرش عبارة سم ينبغي ان منه او في معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسجورا كذلك اي كالجنون ويحتمل ان يلحق بالاغماء اه ولعل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متقطعا) او كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الاوجه) خالفه النهاية والمغني فقالا ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرأ في بعض الازمان اه قال عرش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم في سنة اه (قوله لانه يفرض) اي الجنون للجناية اي على الزوج (قوله ومثله الخبل) اي في ثبوت الخيار وقوله كذا قيل اي ان الخبل مثل الجنون وذلك يقتضي مقارنتهما عرش ورشيدى (قوله قال المتولي الخ) عبارة المغني والنهاية والروض مع شرحه واما الاغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومحلها كما قال الزركشي فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما المايوس من زواله فلكالجنون كما ذكره المتولي وكذا ان بقي الاغماء بعد المرض فيثبت به الخيار اه (قوله والاغماء الخ) هو

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في المتن جنونا) ينبغي ان منه او في معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسجورا كذلك ويحتمل ان يلحق بالاغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولي والاغماء) عبارة الروض وشرحه لا الاغماء بالمرض فلا يثبت به الخيار كسائر الامراض قال الزركشي ومحلها فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما الدائم المايوس من زواله فلكالجنون ذكره المتولي لا بعده اي لان بقي الاغماء بعد زوال المرض فيثبت به الخيار كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله اما الدائم الخ لما قبله ان المراد بالدائم ما لا تحصل منه الافاقة اي بالسكية سواء كان متقطعا ام لا كما في الجنون فليتامل (قوله والاغماء) هو عطف على الخبل

(٤٤) - شرواني وابن قاسم - (سابع) بالآخر جنونا ولو متقطعا وان قل على الاوجه وان لم يستحكم لانه يفرض الجارية وهو مرض يزول الشومور من القلب مع بقا فقرة الاعضاء وحركتها ومثله الخبل بالنحر بك كذا قيل والذي في القاموس انه الجنون واصل الاول لاح ان الجنون فيه كما لا يستغراق بخلاف الخبل قال المتولي والاغماء المايوس من زواله (او جذما او برصا) وان قل ان

استحكم بقول خير بن وعلامة الاول اسوداد العضو الثاني عدم احمراره وان يولغ في قبضه (او وجدها رتقاء) اى منسد اعلى جماعها بلحوم ومثله ضيق المنفذ بحيث يفضيها كل (٣٤٦) واطى. وكذا اطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر دخول ذكر من بدنه كبذلها تخافا وضدها

فرجها سواء ادى لافاضتها ام لا ثم رابت البلقيني اشار لذلك بقوله في تدريبه وضيق المنفذ لنحافةها بحيث لا يسع آلة نحيف مثلها وبفضيها اى شخص فرض اه فقول به بحث صريح فيما ذكرته وما ذكره بعده الواقع في كلامهم مجرد تصريح قال الاسنوى وكما يخبر بذلك فكذلك تنخير هي بكبر التبعي يفضى كل موطوءة (او قرنام) اى منسد ذلك منهم باعظم (او وجدته) وهو بالغ عاقل (عنينا) اى به داء يمنع انتشار ذكره عن قبلها وان قدر على غيرها او علمته قبل النكاح من عن اعراض او شبه بعمان الدابة لئنه (او محبوبا) اى مقطوع ذكره او الادون قدر الحشفة اى حشفة ذكره اخذا بما مر في التحليل وغيره فان بقي قدرها وبجز عن الوطء به ضربت له المدة الاتية كالعين (ثبت) للكاره منهما الجاهل بالعيب او العالم به اذا انتقل لخش منه منظرا كان كان باليد فانقل للوجه لا لليد الاخرى وانما نزاع الرهن بزيادة فسق الموضوع تحت بدنه وان كانت من جنس الاول كان كان رزني في الشهر مرة فصار رزني فيه مرتين كاقضاء اطلاقهم

عطف على الخبل اه سم (قوله المايوس من زواله) اى بان قال اهل الخبرة لا يزول اصلا وقضية انه لو قال الاطباء يزول بعد مدة لم يثبت الخيارات وان طال المدة ولو قيل بثبوته حينئذ لم يعد اه عش (قول المتن وجذاما) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر ويتصور في كل عضو غير انه يكون في الوجه اغلب او برصا وهو بياض شديد يبقع الجلد ويذهب دمونه نهاية ومعنى (قوله وان قال الخ) راجع لسكل من الجذام والبرص (قوله ان استحكم الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك بعد استحكامها اما وانهما فلا خيار به كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالتقطع وتردد الامام فيه وجواز الاكتفاء باسوداده وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة اه قال عش قوله وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة معتمد وبعبارة شيخنا الزبائدي والمعتدانه لا يشترط استحكامهما بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه جذاما او برصا رمل انتمت ولعل هذا مراد الامام بقوله بالاكتفاء باسوداده وحكم اهل المعرفة الخ فلا تخالف اه وقال السيد عمر بعد ذكر ما مر عن الزبائدي ما نصه فقد اختلف النقل عنه اى صاحب النهاية والاول هو الموافق لمنقول الشيخين عن الجويني واقره الثاني منقول عن ابن ابي الدم وغيره وهو وجه من حيث المغنى لسكون النفس تعافيه وتفر منه مطلقا ولان ما يخاف منه من الاعداء لا يتقيد بالاستحكام اه وقوله عن ابن ابي الدم الخ اى واختاره الامام كامر (قوله والثاني الخ) اى علامة البرص ان يعصر المكان فلا يحمر اه كرى (قول المتن رتقاء) وليس للزوج اجبارا على شق الموضوع فان شقته وامكن الوطء فلا خيار ولا يمكن الامة من الشق قطعا الا باذن السيد مغنى ونهاية قال عش قوله ولا تجبر على شق الموضوع اى حيث كانت بالغه ولو سفيهة اما الصغيرة فينبغي ان لو لها ذلك حيث راي فيه المصلحة ولا خطر اخذها بما تاتي في قطع السلعة اه (قوله ومثله) اى مثل الرتقاء في ثبوت الخيار به (قوله فقوله بحث) اى الخ (قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله وبفضيها الخ الظاهر في التقييد اه سم (قوله وما ذكره الخ) اى قوله وبفضيها الخ (قوله او علمته) عطف على قدر اه سم عبارة المغنى قضية قوله وجد انه لو علم احدهما يعيب صاحبه قبل العقد لا خيار له وليس على اطلاقه بل لو علمت بعينه قبل العقد فلها الخيار بعده على المذهب لان العنة قد تحصل في حق امراة دون اخرى وفي نكاح دون نكاح ويثبت الخيار للزوجة بالعنة وان كان قادر اعلى جماع غيرها اه (قوله من عن) اى لفظ العنين ما خوذ من عن الخ وقوله او شبهه عطف على من عن عبارة النهاية والمغنى سمي بذلك للين ذكره وانعاطفه ما خوذ من عنان الدابة اه (قوله والادون قدر الحشفة) عبارة المغنى وهو مقطوع جميع الذكور لم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله اى حشفة ذكره) اى كبرت او صغرت حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة معتدلة او اكثر لكن دون حشفته او صغرت حشفته جدا وكان الباقي قدرها دون المعتدلة فلا خيار اه عش (قوله فان بقي قدرها الخ) عبارة المغنى اما اذا بقي منه ما يوجب قدرها فلا خيار لها اه (قول المتن ثبت) جراب اذا المقدر في كلام المتن اه مغنى (قوله الجاهل بالعيب) اى مطلقا ويصدق منكر العلم به بيمينه اه فتح الجواد (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله كان كان) اى من وضع الرهن تحت يده (قوله كاقضاءه) اى التعميم المذكور بالغاية (قوله ان يزبد) اى الفسق (قوله وذلك) الاولى اسقاطه وغاية ما يتكلف فيه انه بدل من قوله وانما نزاع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هنا من الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو مشكل اى فيحتاج الى الفرق والافواجه استشكل احد الموضوعين بالآخر اه سم

(قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله وبفضيها الخ الظاهر في التقييد (قوله او علمته) عطف على قدر (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هنا من الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

خلافا لمن زعم انه لا بد ان يزبد من جنس اخر وذلك لان الزيادة ثم قد تؤدي الى ذهاب عين الرهن بالكلية فاحتيط له بنزعه منه عندها ولا كذلك هنا وقضية قولهم للكاره لو لا وصفه

بما يعين ان المراد به السليم ان ذا العيب لو اذ ان يتخير في الفسخ كراهة لاساءته الآخر بتحملة ضرر معاشرته وان رضى اجيب وهو بعيد
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا السليم ووجه ظاهر ولا نظر بعد رضا السليم (٣٤٧) بالمعيب الى ما ذكر (الخيار في فسخ النكاح)

ان بقي العيب الى الفسخ
ولم يمت الاخر كما ذهب اليه
اكثر العلماء وصح عن عمر
رضي الله عنه في الثلاثة الاول
المشتركة بينهما والقرن
ومثله لا يفعل الا عن
توقيف ولا جاع الصحابة
رضي الله عنهم عليه في
الخاصين به وقياسا اولويا
في الكل على ثبوت خيار البيع
بدون هذه اذ الفائت ثم
مالية يسيرة وهذا المقصود
الا عظم وهو الجماع والتمتع
لا سيما والجمام والبرص
يعديان المعاشر والولد
او نسله كثيرا كما جزم به
في الام في موضع وحكا
عن الاطباء والمجربين في
موضع آخر قال البيهقي
 وغيره ولا ينافيه خبر لا
عدوى لانه نفي لاعتقاد
الجاهلية نسبة الفعل لغير
الله تعالى فوقعه بفعله
تعالى ومن ثم صح خبر فر
من الجزوم فرارك من
الاسد واكل صلى الله عليه
وسلم معه تارة وتارة لم
يصافحه بيانا لسعة الامر
على الامة من الفرار والتوكل
وخرج بهذه الخمسة غيرها
كالعذوب بكسر اوله
المهمل وسكون ثانيه المعجم
وفتح التحتية وضمها ويقال
عذوب كعتور وهو فيهما
من يحدث عند الجماع

أقول وبذلك المقضي بصرح كلام صاحب المغني في هامشه (قوله بما يعين الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب
الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به الخ) مفعول يعين والضمير للكاره (قوله ان ذا
العيب الخ) اي صاحب العيب خبر وقضية الخ (قوله كراهة لاساءته) اي ذى العيب من الاضافة الى الفاعل
واللام للتقوية وقوله الاخر السليم مفعوله وقوله بتحملة اي الاخر والباء متعلقة بالاساءة يعني
لسكر اهته اي ذى العيب تسببه في مشقة تحمل السليم ضرره معاشرته اي ذى العيب معه وقوله وان رضى غاية
بقوله ان يتخير الخ والضمير للسليم (قوله اجيب) جواب لو (قوله الى ما ذكر) اي الى اساءة الاخر الخ (قوله
ان بقي العيب) الى المتن في المغني الا قوله والقرن وقوله واكل الى وخرج وقوله وسكوتهما الى ونقلهما (قوله
ولم يمت الاخر) اي المعيب (قوله كاذب) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) اي ثبوت الخيار
لذلك العيوب (قوله وصح) اي ثبوت الخيار عطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) اي الجنون
والجذام والبرص (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله ومثله) اي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة وتجويز
الفسخ بها (قوله عن توقيف) اي ورود في الشرع (قوله ولا جاع الخ) وقوله وقياسا الخ عطف على قوله كما
ذهب الخ (قوله عليه) اي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به اي الزوج وهما الجنب والعنة اعمش (قوله بدون
هذه) اي يعيوب دون هذه اعمش (قوله او نسله) اي الولد (قوله كما جزم به) اي باعدا ميها وكذا ضمير
وحكا (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة المغني فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد صح في الحديث
لا عدوى اجيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث ورد للما يعتقد اهل الجاهلية من نسبة
الفعل لغير الله وان مخالطة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الداء (قوله ولا ينافيه)
اي ما جزم به في الام من الاعداء (قوله ومن ثم) اي من اجل وقوع الاعداء (قوله واكل) يظهر انه جملة فعلية
استثنائية (قوله وخرج بهذه الخمسة الخ) بالنظر لكل من الزوجة على حدثه اذ كل واحدة منهما يتخير
بخمسة اه رشدي عبارة المغني تنبيه قد علم بامر ان جملة العيوب سبعة وانه يمكن في كل من الزوجين خمسة
واقصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضي انه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع
به الجمهور فلا خيار بالبخر والصنان والاستحاضة والقروح السائلة والعمى والزمانة والبله والخصاء والافشاء
ولا يكونه يتغوط عند الجماع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحاضة مانصه وان لم تحفظ
لها عادة وحكم اهل الخبرة باستحكامها خلافا لذكر كشي اه وقال ع ش قوله والقروح السائلة ومنها
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه (قوله كعتور) بالمشاة
الفوقية كدبرهم وادوقوله وهو فيها اي الزوجين وقوله وفيه اي الرجل اه ع ش (قوله فلا خيار به)
اي بغير الخمسة مطلقا اي يس من زواله ام لا (قوله على ان المرض المايوس) اي القائم بالزوج ومنه مالو
حصل له كبر في الانتين بحيث تغطي الذكر بهما وصار البول يخرج من بين الانتين ولا يمكن الجماع بشيء
منه فيثبت ازوجه الخيار ان لم يسبق له وطء و ايس من زوال كبرهما بقول طبيين بل ينبغي الا اكتفاء
بواحد عدل ولو اصابا مرض يمنع من الجماع و ايس من زواله فهل يثبت له الخيار الخا قاله بالرتق ولا لايه نظر
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم اهل الخبرة باستحكامها اه ع ش وقوله بل
قد يفهمه الخ ظاهر المنع (قوله في معنى العنة) وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل وطء او بعده اه حابي قال
سم وفي معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع ان لم يكن منها حقيقة وكذا المحرم الذي لا يمكن معه الجماع

مشكل والافاوجه استشكل احد الموضوعين بالآخر (قوله لاساءته الاخر) اي السليم (قوله
انه لا يتخير الا السليم) اي اذا كان احدهما سالما والا فالخيار ثابت اذا كانا معيين ايضا كما سيعلم
(قوله بدون هذه) اي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع

وفيه من ينزل قبل الايلاج فلا خيار به مطلقا على المعتمد وسكوتها في موضع على ان المرض المايوس من زواله ولا يمكن معه
الجماع في معنى العنة إنما هو ليكون ذلك من طرق العنة فليس قسما خارجا عنها ونقلها عن الماوردي ان المستاجرة العيين

كذلك ضعيف لكن لا نفقة لها وسيأتي الفسخ بالرق والاعسار ولا يشكل ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر أنه شرط للكفاءة وإن شرط الفسخ الجهل به لأن الفرض أنها اذنت في (٣٤٨) النكاح من معين أو من غير كفو فزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فيصح

النكاح وتخير هي وكذا هو كما يأتي (قبل أن وجد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل عيبه) قدرا ومحلا وخشا (فلا) خيارا تساو بهما حينئذ والأصح أنه يتخير وإن كان مابه الخش لأن الإنسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه والكلام في غير المجنونين المطبق جنونهما لتعذر الفسخ حينئذ ولو كان مجبوا بالباء وهي رتقاء فطريقان لم يرجح منهما شيئا والذي اعتمده الأذرع والزر كشي أنه لا خيار وهو أوجه من اعتماد غيرهما بثبوته (ولو وجدة) أي أحد الزوجين الآخر (خشي واضحا) بعلا ما ظنية كالميل أو قطعية كالولادة (فلا خيار) له (في الأظهر) لأنه لا يفوت مقصود النكاح أما المشكل فلا يصح نكاحه كما مر (ولو حدث) بعد العقد (به) أي الزوج (عيب) مما مر قبل الدخول أو بعده ولو بفعاله كان جبت ذكره (تخيرت) بين فسخ النكاح وإدامته لتضررها به كالمقارن وإنما لم يتخير المشتري بتعيينه

أه أقول في معناها أيضا كما تقدم كبرآلته بشرطه وفي معنى الرق كما تقدم أيضا ضيق فرجها بشرطه فيثبت بهما الخيار (قوله كذلك) أي ثبت بهما الخيار أه عش (قوله ضعيف الخ) عبارة المغني ولو وجدها مستأجرة العين نقل الشيخان عن المنزلة أنه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة عليه وظاهره أنه لا خيار له وهو المعتمدون فلا عن المأوردى أن له الخيار إن جمل أه (قوله ولا يشكل الخ) عبارة النهاية واستشكل تصور فسخ المرأة بالعيب بانها إن علمت به فلا خيارا ولا فالتنقي منه شرط للكفاءة ولا صحة مع انتفاؤها والخيار فرع الصحة غفلة عن قسم آخر وهو أنها لو اذنت له في التزويج من معين الخ (قوله بما ذكر) أي العيوب الخمسة وقوله أنه أي السلامة من العيوب المثبتة للخيار أه كرى (قوله وإن شرط الخ) عطف على قوله أنه الخ وقوله به أي بما ذكر وقوله لأن الفرض الخ علة لثني الاشكال (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لأن الفرض أنها اذنت في غير كف وهو شامل لغير الكف بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تتخير أه سم ويمكن أن يجاب عنه بأن الغالب السلامة من هذا العيب لحمل الالذ في التزويج من غير الكف على ما إذا كان الخلل المفوت للكفاءة بدناءة النسب ونحوها حمل على الغالب أه عش وهذا الجواب ما خذ وما يأتي في شرح قلت ولو بان معيها أو عبداهما الخيار والله اعلم (قوله وكذا هو الخ) لعله في نظير الأولى بأن ظنها سليمة فبانت معيبة كما يأتي هناك (قول المتن وقيل إن وجد الخ) عبارة المغني والنهاية ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين أن يجحد أحد الزوجين بالآخر مثل مابه من العيب أم لا وقيل الخ (قوله والكلام) إلى قوله ولو كان مجبوا في النهاية والمغني (قوله والكلام الخ) أي ثبوت الخيار ولعل المراد أنه لا يثبت لأحدهما بنفسه والافلامان من ثبوت الخيار لولي المرأة بجنون الزوج كالو لم تكن مجنونة كما يأتي في شرح قوله وتخير بمقارن جنون الخ من قوله وإن كانت مثل الزوج أه عش (قوله ولو كان مجبوا الخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كإيضال هل هو برص أو لصدق المنكر وعلى المدعى البيينة مغنى وروض مع شرحه (قوله مجبوا) أي أو عينا كما يعلم بما يأتي في شرح وثبت العتة (قوله وهي رتقاء) أي ابتداء فلا يتكرر معه قوله الاتي ولو حدث به جب فرضيت أه عش (قوله أنه لا يثبت الخ) والأقرب ثبوته نهاية أي لكل منهما أه عش (قوله ثبوته) جزم في الروض بثبوته سم وعبارة مر والأقرب ثبوته وذكر المغني الطريقتين من غير ترجيح أه سيد عمر (قوله أي أحد الزوجين) تفسير للضمير المستتر وقوله الآخر تفسير للبارز (قوله بعلا ما) إلى قوله وأما تصويره في النهاية لا قوله أي وطمألى لأنها عرفت وقوله ولما كان اليأس إلى المتن وقوله نقص العدد مطلقا وقوله قلزمه اجابته وكذا في المغني الا قوله وتصور الخ (قوله بعلا ما الخ) عبارة النهاية والمغني بأن زال اشكاله قبل عقد النكاح بد كورة أو انوثه سواء أضح بعلا ما قطعية أو ظنية أم بأخباره أه (قوله لأنه الخ) عبارة النهاية والمغني لأن مابه من ثقة أو سلعة زائدة لا يفوت الخ (قوله كسناجر الخ) أي قياسا عليه أه ش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيد أنه لا بد من إزالة بكارة البكر وقضية ذلك مع قوله كتقرير المهر توقف تقريره على إزالتها وهو خلاف ماسياتي له في الصداق سم وقوله في الصداق أي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كتقرير المهر الخ) ظاهر صنيعة أنه مثال

أن لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع (قوله أو من غير كفو الخ) كذا شرح مر (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لأن الفرض أنها اذنت في غير كفو وهو شامل لغير الكفو باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كالأذن فيمن ظنته كفو أفبان معيها فانها تتخير لظهور الفرق بين الأذن فيمن ظنته كفو أفبان معيها لأنه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين أذنها في غير الكفو ونظمته الرضا بالعيب وقد أوردته على مر فوافق على الاشكال (قوله وهو أوجه من اعتماد غيرهما بثبوته) جزم في الروض بثبوت الخيار (قوله أي ووطء بالمعنى السابق الخ) يفيد أنه لا بد من إزالة

المبيع لأنه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كسناجر هدم الدار المؤجرة (إلا عنة) حدث به (بعد دخول) أي ووطء لحقها بالمعنى السابق في التحليل فانها لا تتخير لأنها عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها منه كتقرير المهر ووجوده لا حصان مع رجاء زوالها

وبه فارت الجب لا يقال الوطه لا يجب على الزوج لكيف فسخت بتعذره لا نأقول إنما لم يجب اكتفاء بداعية الطبع الملبى اليه فترجاه حيثئذ ولا يعظم ضررها وهذا منتصف عند تعذره يجب أو عنة ولما كان الأيسر فيهما دائما (٣٤٩) دفع الشارع ذلك عنها بتسكينها من الفسخ

لحقها منه فالكاف للتمثيل وقضية منيع المغنى أنها للتشظير عيارته لحصول مقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطه ووصلت الى حقها منه اه (قوله وبه) اى برجاه والها (قوله عيب مامر) شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذا احداثا بعد الدخول وعدم خياره بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطه مرة وقد وصلت اليه وحقه في الوطه كل وقت اه وفي النهاية ايضا مانصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث به ارتق أو قرن فالوجه ثبوت الخيار له اه (قوله فائز ذلك) فعل ففاعل والاشارة الى الايلاء وقوله الحرمة مفعول أثر وقوله ثم التطبيق معطوف عليه وقوله بشرطه اى التطبيق من عدم النى الى الوطه (قوله ومن ثم) اى من اجل تأثير الايلاء الحرمة حرم عليه اى الزوج مطلقا (قوله التشظير قبل الوطه) اى وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشظير (قوله مطلقا) اى قبل الوطه وبعده (قوله والضرر عليها) اى لغير رضيت لا التفات الى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) اى الولي وان كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومعنى (قول الماتن بمقارن جب) اى بان زوجها به وهو محبوب أو عزين اه عش (قوله فيلزمه) اى الولي (قوله الى ذيهما) اى صاحب الجب والعنة (قوله ولما) اى بان لم يجب الى ذيهما (قوله وتصور الخ) ويمكن ان تنصور ايضا باقراره اه سم (قوله مطلقا) اى عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله واما تصويره بما اذا تزوجها الخ) اقر هذا التصوير المغنى والنهاية واجابا عن الاعتراض الاقنى بان الاصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) اى ولو كانت المرأة بالغه رشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة البجير مى قوله الولي اى الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتد أمال العام فلا يثبت له اخذ من التعليل شورى اه (قوله وان رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي اثباتا ونفيا بولي الزوجة فقديم يقتضى هذا ان ولى الزوج الصغير او المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه انه لا يتصور تزويجه بمعيبه لانه لا يصح تزويجه بها كما تقدم فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير اذا كل ولا يتخير وليه اه سم وفي البجير مى عن شيخه العشماوى مثله (قوله لذلك) عبارة للمغنى للعار وخوف العدوى واذا فسح من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله مامر) اى فى شرح وقيل ان وجد به مثل عيبه (قوله المقتضى للفسخ) الى الماتن الا قوله اى مخاطبة الى الماتن والى التنبيه فى النهاية الا قوله وقيل الى الماتن وقوله وهذا اولى الى الماتن (قوله بعيب) متعاقب للفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو اى تحقق العيب (قوله بمضى السنة الخ) قضيت انها لو علمت بعنته واخرت الرفع الى القاضى لا يسقط خيارها وبما يقتضى كلامه الاقنى فى شرح فاذا تمت السنه رفعت الخ

لحقها منه فالكاف للتمثيل وقضية منيع المغنى أنها للتشظير عيارته لحصول مقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطه ووصلت الى حقها منه اه (قوله وبه) اى برجاه والها (قوله عيب مامر) شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذا احداثا بعد الدخول وعدم خياره بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطه مرة وقد وصلت اليه وحقه في الوطه كل وقت اه وفي النهاية ايضا مانصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث به ارتق أو قرن فالوجه ثبوت الخيار له اه (قوله فائز ذلك) فعل ففاعل والاشارة الى الايلاء وقوله الحرمة مفعول أثر وقوله ثم التطبيق معطوف عليه وقوله بشرطه اى التطبيق من عدم النى الى الوطه (قوله ومن ثم) اى من اجل تأثير الايلاء الحرمة حرم عليه اى الزوج مطلقا (قوله التشظير قبل الوطه) اى وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشظير (قوله مطلقا) اى قبل الوطه وبعده (قوله والضرر عليها) اى لغير رضيت لا التفات الى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) اى الولي وان كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومعنى (قول الماتن بمقارن جب) اى بان زوجها به وهو محبوب أو عزين اه عش (قوله فيلزمه) اى الولي (قوله الى ذيهما) اى صاحب الجب والعنة (قوله ولما) اى بان لم يجب الى ذيهما (قوله وتصور الخ) ويمكن ان تنصور ايضا باقراره اه سم (قوله مطلقا) اى عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله واما تصويره بما اذا تزوجها الخ) اقر هذا التصوير المغنى والنهاية واجابا عن الاعتراض الاقنى بان الاصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) اى ولو كانت المرأة بالغه رشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة البجير مى قوله الولي اى الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتد أمال العام فلا يثبت له اخذ من التعليل شورى اه (قوله وان رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي اثباتا ونفيا بولي الزوجة فقديم يقتضى هذا ان ولى الزوج الصغير او المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه انه لا يتصور تزويجه بمعيبه لانه لا يصح تزويجه بها كما تقدم فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير اذا كل ولا يتخير وليه اه سم وفي البجير مى عن شيخه العشماوى مثله (قوله لذلك) عبارة للمغنى للعار وخوف العدوى واذا فسح من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله مامر) اى فى شرح وقيل ان وجد به مثل عيبه (قوله المقتضى للفسخ) الى الماتن الا قوله اى مخاطبة الى الماتن والى التنبيه فى النهاية الا قوله وقيل الى الماتن وقوله وهذا اولى الى الماتن (قوله بعيب) متعاقب للفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو اى تحقق العيب (قوله بمضى السنة الخ) قضيت انها لو علمت بعنته واخرت الرفع الى القاضى لا يسقط خيارها وبما يقتضى كلامه الاقنى فى شرح فاذا تمت السنه رفعت الخ

بكاره البكر وقضية مع قوله كتقرير المهر توقف وتقريره على ازالته وهو خلاف ما سياتى له فى الصداق (قوله او حدث بها عيب) شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذا احداثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطه مرة وقد وصلت اليه وحقه في الوطه كل وقت فليتامل (قوله ونقص) عطف على التشظير (قوله وتصور) يمكن ان تنصور ايضا باقراره (قوله فاعترض بقولهم الخ) قديم القول المذكور لا ينافى المعرفة بمعنى الظن او الاعتقاد الجازم لان القرائن تؤدى الى ذلك كما لا يخفى (قوله لكن نازع فيه الزركشى) تبعه فى النزاع مر (قوله وان رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي نفيا واثباتا بولي الزوجة فقديم يقتضى هذا ان ولى الزوج الصغير لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه انه لا يتصور تزويجه بمعيبه لانه لا يصح تزويجه بها كما تقدم والظاهر ان المجنون كذلك فلا يصح تزويجه بالمعيبة فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير اذا افاق ولا يتخير وليه قال فى الروض لا يمكن الفسخ فى مجنونين الا بقطع قال فى شرحه فيمكنها الفسخ فى زمن الافاقة اه (قوله وهو) اى

لكن نازع فيه الزركشى (بمقارن جنون) وان رضيت لانه يعبر به (وكذا جذام وبرص) فيتخير بأحدهما اذا قارن (فى الاصح) لذلك وإن كانت مثل الزوج فى العيب أو ازيد كما علم مامر (والخيار) المقتضى للفسخ بعيب مامر بعد تحققه وهو فى العنة بمضى السنة

الآية وفي غيرها بثبوت عند الحاكم (على الفور) كافي البيع بجماع أنه خيار عيب فيبادر بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عندهم إلا سقط خياره (٣٥٠) وتقبل دعواه الجهل بأصل ثبوت الخيار أو بفوريته أن أمكن بأن لا يكون مخالطا

للعلما أي مخالطة تستدعي عرفا معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضا أن المراد بالعلما عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعيبه أو عيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمنفعة لأنها كانت هي الفاسخة فواضح وإلا فهو بسببها فكأنها الفاسخة ولأنه بذل العوض السليم في مقابلة منافعتها وقد تعذرت بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير عيبها ولأن قضية الفسخ تراد العوضين فكارد بعضها كاملا ترد مهره كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل انفسخ) بالبناء للفعول لا للفاعل لا بهامه (ب) عيب به أو بها (مقارن) للعقد لأنه إنما بذل المسمى ليستمتع بسليمته ولم توجد فكان لا نسمة وقيل أن فسخت بعيبه وجب المسمى قيل وهو الذي لا يتجه غيره لأنه بذل المسمى في التمتع بسليمته وقد استوفاه فلم يعدل عنه لمهر المثل أه وقد يجب بان العقد كما اقتضى تنعنه بسليمته اقتضى العكس

خلافة أه عش أقول ويصرح بخلافه قول الشارح كالنهاية فيبادر بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في العنة وأصرح منه قول المغني والمعنى يكونه أي الخيار على الفور أن المطالبة والرفع إلى الحاكم يكون على الفور ولا يتأني ذلك ضرب المدة في العنة فإنها حينئذ تتحقق وإما يؤمر بالمبادرة إلى الفسخ بعد تحقق العيب أه (قوله الآية) نعت للبضاف فكان المناسب التكثير (قوله فيبادر بالرفع الخ) أشار به إلى أن المراد بقوله والخيار على الفور أن المطالبة بالفسخ والرفع إلى الحاكم على الفور كما قال بعضهم أه كردى (قوله ثم) أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) فضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع أه سم (أقول) وصرح به أي الامتناع المغني (قوله عنده) أي الحاكم (قوله وإلا) أي بان آخر الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أي وإن طال الزمن جدا أه عش (قوله) أن أمكن الخ ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف مانصه ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لخفاه على كثير من الناس أه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره أه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثانية إمان أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها أو يزداد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بمحادث معه بعيبه أو بعيبها أه يجزى أم أقول ويزداد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعيبه أو عيبها أشار إليها الشارح بقوله معه في الموضعين الأولين (قوله والمنفعة) الأولى كافي المغني ولا منعة لها أيضا لأن التعبير بالاستقاط يقتضى سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السليم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للدافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني أه عش (قوله فكارد) أي الزوج وقوله ترد أي الزوجة وقوله كذلك كذلك أي كاملا (قوله أي الدخول) أي بأن لم يعلم بالعيب إلا بعد الدخول أه على زاد المغني أو معه أه (قوله أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تأمل شوبري والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفتر الفسخ للرفع إلى القاضي أه يجزى أم (قوله لا بهامه) أن حمل وجوب المهر إذا كان هو الفاسخ رشيدى وعش (قوله لأنه إنما بذل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضى أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القليل الآتي وأما جواب حج الآتي عنه فلا يشفى عند التأمل فلمراجع أه رشيدى (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر إنما هو عوض تنعنه دون العكس أه سم (قوله وهو) أي ما يوافق الخ مبتدأ وقوله وأيضا الخ خبره وقوله الآتي أي انفا (قوله أو انفسخ معه الخ) أي الدخول (قوله بمحادث معه) أي الوطء أه معنى (قول المتن جهله الواطيء) أن كان العيب بالوطء وجهلته هي أن كان بالواطء أه معنى (قوله لماذا ذكر) أي من أنه إنما بذل المسمى الخ (قوله ثم وطى) أي مختارا أمالوا كرهه على الوطء فالقياس أنه لا يسقط خياره وأنه يجب مهر المثل ويرجع به على المسكوه أه عش (قوله لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيبطل خياره فيما يظهر أه نهاية قال عش قوله شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطى وهو ظاهر فيما إذا كان العذر تحويل أو غيبة الحاكم أمالوا كان العذر جهله ثبوت الخيار فينبغي أن لا يسقط لأن ووطءه والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعبرة حج لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافة ثم رأيت ما قدمته في مشتر الخ أه وقوله هنا في زوج علم العيب وجهل أي التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرح مر (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه) فضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر إنما

أيضا فاذا وجد عيبه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ما يوافق ما ذكرته ويرد غيره وهو أن وأيضا لقضية الفسخ إلى آخره الآتي (أو) انفسخ معه أو بعده (محادث بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده بمحادث معه (جهله الواطيء) لماذا كراما إذا علمه ثم وطى فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفورية لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم رايته ما قدمته في مشتر علم العيب وجعل ان له الرد فاستعمله هل يسقط رده لان استعماله رضائه به او لانه لما استعمله لظنه يسهل من الرد فلياتي نظير ذلك هنا (و) الاصح انه يجب (المسمى ان) فسخ بعد وطء وقد (حدث) العيب (بعد وطء) لانه لما استمتع بسليمة استقر ولم يغير وانما ضمن الوطء هنا بالمسمى او مهر المثل بخلافه في امة اشترأها ثم وطئها ثم (٣٥١) علم عيبها لانه هنا مقابل بالمهر و ثم غير مقابل بالثمن لانه في

مقابلة الرقة لا غير واستشكل هذا التفصيل بان الفسخ ان رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا وأجاب عنه السبكي بانه هنا وفي الاجارة انما يرفع من حين وجوده بسبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لان المعقود عليه فيهما المنافع وهي لا تقبض الا بالاستيفاء وحينئذ تعين ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بنحو ردة أو رضاع أو اعسار فانه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاتحاً بذاته بخلاف اللذين قبله فكان القياس الحاقه بالعيب لاهما وقال غيره لا ياتي هذا التردد هنا لان سبب وجوب مهر المثل انه لما تمتع بمعية على خلاف ما ظنه من السلامة صار العقد كانه جرى بلا تسمية وأيضاً فقضية الفسخ رجوع كل الى عين حقه ان وجد والا فبذله فتعين رجوعه لعين حقه وهو المسمى ورجوعها لبذل حقه وهو مهر المثل لقوات حقه بالدخول (ولو انفسخ)

أن له الرد به ثم وطئ (قوله) والظاهر خلافه) وفاقاً للنهاية كما مر آنفاً (قوله ما قدمته) حاصله ان الشق الثاني ظاهر مدركا وقال السيد عمر اقول هو الظاهر مدركا ونقل اه (قوله لانه) اي الواطئ وقوله هنا اي في النكاح وقوله ثم اي في الشراء وقوله لانه اي الثمن في مقابلة الرقة الخ لأن العقد على الرقة والوطء منفعة ملذبة فلم يقابل به عوض اه معنى (قوله هذا التفصيل) اي بين كون الفسخ بعيب يحدث بعد الوطء وكونه بجاذب قبله اه عش (قوله مطلنا) اي سواء كان بجاذب قبل الوطء او بعده (قوله بانه) اي الفسخ وقوله هنا اي في النكاح (قوله انما يرفع الخ) لكونه في تاويل انما يرفع الخ ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردة الخ لكان اخصر وسالماً من التكلف عبارة المغني واما الفسخ في النكاح بالردة الرضاع والاعسار فمن حينه قطعاً وكذا الخلع اه (قوله بخلافه) اي الرفع حال منه (قوله بخلاف اللذين الخ) اي الردة الرضاع وقوله قبله اي الاعسار اه عش (قوله الحاقه بالعيب) اي في الرفع من حين السبب (قوله لاهما) لك ان تقول بل القياس الحاقه بهما بما جمعا من كلا من الثلاثة ملحظ الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر الى كونه مقارناً او غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للفارق الذي اشرت اليه واما كون الفسخ يقع بنفسه او بفاعل فذاك امر اخر لا يصح ان يكون ملحظاً في ذلك فامل اه رشدي (قوله وقال غيره) اي غير السبكي في جواب استشكل التفصيل وفي المغني ما حاصله ان فرق السبكي دقيق ولفرق غيره اولى (قوله هذا التردد) اي في ان رفع العقد من أصله او من حين الفسخ (قوله انه لما تمتع بمعية) هو قاصر على اما اذا كان العيب بها اه رشدي فلذا اتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله وايضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشدي هذا يقتضي وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطء فامل اه (قوله او قبله) اي الوطء عطف على بعد وطء (قوله فان وطئها الخ) تفريع على قوله او قبله اه سم (قوله في ردتها) اي وقد عادت الى الاسلام اية أي فان ماتت على ردتها فلا شيء لها لا دارها بالردة بخلاف ما لو عادت الى الاسلام فانه يتبين عصمة اجزائها عش (قوله في الثانية) هي قوله او منه تشطرها سم ينبغي ان الثانية قوله او ردتها فامل اه سيد عمر (قوله الزوج) الى قول المتن فان نكل في النهاية الا قوله هذا ما اطلقه شارح الى المتن وقوله ولو امتل الى التنبية وقوله وسياق الى ولو اختلقت (قوله بعد الفسخ) ولو اجاز الزوج فعليه المسمى ولا يرجع به على الفار جزم اه معنى (قوله سواء المسمى) اي على مقابل الاصح السابق وقوله ومهر المثل اي على الاصح السابق اه عش زاد سم ولا ينبغي ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد وطء إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قول المتن على من غره) اي بالعيب المقارن اما العيب الحادث

هو عوض تمتعه دون العكس (قوله انما يرفع من حين وجوده بسبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ بمقارن للعقد إذ قضيته رفع العقد في هذه الصور من أصله (قوله لان المعقود عاين فيهما المنافع الخ) قد ينظر في الاحتجاج بذلك بان كون المعقود عليه المنافع وهي لا تقبض الا بالاستيفاء لا يقتضي عدم استيفاء المنافع بعد وجود السبب بل قد وجد الاستيفاء بعده كان يستمتع بها هنا وتستعمل العين في الاجارة بعده اللهم الا ان يقال ان استيفاء ناقص لمصاحبة الحال فهو كعدم (قوله وايضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله فان وطئها) تفريع على قوله او قبله (قوله في الثانية) هي قوله او منه تشطرها المسمى (قوله سواء المسمى) اهله بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن الخ ولا ينبغي ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد وطء إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى

النكاح (ردة بعد وطء) بان لم يجمعها الا سلام في العدة (فالمسمى) لان الوطء قبلها قرره وهي لا تستند لسبب سابق أو قبله فان كانت منها فلا شيء لها او منه تشطرها المسمى فان وطئها جاهلة في ردتها او ردتها فلها مهر المثل مع شطرها المسمى في الثانية (تنبيه) مر ما يعلم منه ان استدخال الماه المحترم ليس كالوطء هنا (ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غرمه سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي او الزوجة

قال المتولى بان سكت عن غيبها لاظهار حاله معرفة الخاطب به وقال الزا بان تعقد بنفسها وبحكمه حاكم يراه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي (ويشترط في) الفسخ لاجل (العنف) رفع إلى الحاكم) جز ما لتوقف ثبوتها على مزيد نظر واجتهاد ويغني عنه المحكم بشرطه ولو مع وجود (٣٥٢) القاضي كاشمليه كلامهم (وكذا سائر العيوب) أي باقيا بشرط في الفسخ بكل منها ذلك

(في الاصح) لانه يجتهد فيه كالفسخ بالا عسار فلو ترا ضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما باصله نعم يأتي في الفسخ بالا عسار انهم لو لم يحد حاكم ولا يحكم نفذ فسخها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) ان سمعت دعواها بها بان يكون مكافا وهي غير رتقاء ولا قرناء كما علم بماسر وغير امه ولا لزم بطلان نكاحها ان ادعت عنه مقارنة للعقد لان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عنين هذا ما اطلقه شارح وإنما يأتي على رأى مرفى مبحث نكاحها (باقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بينة على اقراره) لا عليها التعذر اطلاق الشهود عليها ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مكلف عليه بها لعدم صحة اقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نسكوله) عن اليمين المسبوق بانكاره (في الاصح) لانها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نظر لاحتمال انه يبعضها او يستحي منها قيل التعبير بالتعنين اولى لان العنة لغة حظيرة معدة للباشية اه

بعد العقد إذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جز ما لا تنفاد التدليس اه مغنى ونهاية (قوله قال المتولى الخ) عبارة المغنى وصور في التهمة الغرير منها بان تسكت عن عيبها وتظهر للمتولى معرفة الخاطب به وقال ابو الفرج الزا الخ وكل صحيح (قوله بان سكت) أي الولي تصوير لغرير الزوجة سم ورشيدى (قوله لاظهارها) مفعول له حصولي اسكت وقوله له أي الولي به أي العيب (قوله وبه) أي بالتعليل اه رشيدى (قوله الآتي) أي في المتن انما (قوله بشرطه) أي من اهلية القضاء المطلق ان وجد قاض اهل والا جاز تحكيم غير الاهل وان وجد قاض ضرورة كما يأتي في باب القضاء (قوله ولو مع وجود القاضي) عبارة النهاية بشرطه حيث نفذ حكمه اه قال ع ش قوله بشرطه أي بان يكون مجتهدا اولا يوجد قاض ولو قاض ضرورة اه وهذا على مختار النهاية واما على ما يأتي في الشارح بان يكون مجتهدا اولا يوجد قاض مجتهد (قوله كاشمليه) أي قوله ولو مع وجود الخ (قوله ذلك) أي الرفع إلى الحاكم (قوله لانه الخ) أي الفسخ بسائر العيوب (قوله فلو ترا ضيا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله انهم لو لم يحد حاكم) منه ما لو توقف فسخ الحاكم لها على دراهم وينبغي ان يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اه ع ش (قوله وهي غير رتقاء) إلى قوله فلا نظر في المغنى إلا قوله هذما اطلقه شارح إلى المتن (قوله ماسر) أي في شرح وقيل ان وجوده مثل عيبه لكن قدمنا هناك عن النهاية والروض انه يثبت الخيار حينئذ خلا للشارح (قوله والا لزم بطلان نكاحها ان ادعت الخ) لعل فيه تقدما وتأخير اه رشيدى أي تقديم قوله وإلا الخ على قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عنه مقارنة الخ) وإلا فسمع لا تنفاد ما ذكر اه مغنى (قوله لان شرطه) أي نكاح الامة وقوله وهو أي خوف العنت (قوله على رأى مرفى) أي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته اه سم عبارة السيد عمر وهذا رأى هو المعتمد كما يؤخذ ماسر فلا محذور في الاطلاق إلا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) أي من اجل انها لا تثبت إلا باقراره عند القاضي أو بينة عليه لا عليها لم تسمع الخ وقوله لعدم صحة الخ علة لعلية ذلك الحصر لعدم السماع (قوله دعوى امرأة غير مكلف) بثلاث اضافات عليه أي الغير بها أي العنة (قول المتن وكذا بيمينها) أي أو باخبار معصوم اه ع ش (قوله قيل) إلى قوله وان اقره غير واحد في المغنى (قوله حظيرة) وهي ما يحوط للباشية كالزريبة مثلا اه ع ش (قوله بانهما) أي التعيين والعنة (قوله جعلها) أي العنة وكذا ضمير فتكون الخ (قول المتن ضرب القاضي له سنة) هل ولو اخبره معصوم بانه عجز خاق توقف فيه سم والاقرب عدم ضرب السنة حينئذ قياسا على ما لو اخبره معصوم بانه خرج منه ناقض اه ع ش (قوله ولو قنا الخ) أي لو قال مارسست نفسي وانا عنين فلا تضرب إلى مدة اه مغنى (قوله بها) أي بضرب سنة على حذف المضاف (قوله وحكى فيه) أي في ضرب سنة (قوله فاذا مضت السنة) أي بلا اصابة (تنبيه) ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الابلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالاهل فان كان ابتداءها في أثناء شهر كل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما مغنى ونهاية (قول المتن بطلها) افهم ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت أو مجنونة وهو كذلك مغنى ونهاية (قوله يصدق قوله على من غره) (قوله قال المتولى) راجع للزوجة (قوله بان سكت) أي الولي (قوله لانه) أي الفسخ (قوله كما علم ماسر) أي انه لا خيار حينئذ على احد وجهين وتقدم في الكلام على ذلك انه جزم في الروض بالخيار (قوله على رأى) أي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته (قوله بانهما) أي التعيين والعنة

ويرد بانهما مترادفان اصطلاحا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها لغة مرادفة للتعنين فتسكون مشتركة (وإذ ثبتت) العنة لا بوجه ماسر (ضرب القاضي له) ولو قنا كافر إذ ما يتعاق بالطبع لا يفترق فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر رضى الله عنها وحكى فيه الاجماع وحكمته مضى الفصول الاربعة فان تعذر الاجماع إن كان لعارض حرارة زال شتاء وبرودة زال صيفا ووبسة زال ريعا ورطوبة زال خريفا فاذا مضت السنة علم ان عجزه خاق وإنما تضرب السنة (بطلها) لان الحق لها وبكى قولها اناطلية حتى بموجب الشرع وان جهلت تفصيله

لابسكونها فان ظنه لنحو دهش أو جهل نبهها إن شاء (فاذا تمت السنة) ولم يبطأها (رفعه اليه) لامتناع استقلالها بالفسخ ولا يلزمها هنا وفي
الرفع على ما قاله الماوردي والروائي والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد لما يأتي أنها إذا أجلته بعدها يسقط حقها لا تنفاد الفورية ولما
مر من وجوب الفورية في العنة بعد تحققها (فإن قال وطئت) فيها أو بعدها وهي ثيب أو بكر غورا لم تصدق (حلف) إن طلبت يمينه أنه وطئها
كما ادعى لتعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة ما بكر غير غوراء شهد أربع أسيرة ببقائه بكارتها فتصدق هي لأن الظاهر معها وهل يجب
تحليلها إلا رجح في الشرح الصغير نعم وعليه الوجه توقفه على طلبه وكيفية حلفها أنه لم يصبها وأن بكارتها أصلية ولو لم تزل البكارة في غير الغوراء
لرقة الذكر فهو وطء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتثل أمهل يوم ما قل (٣٥٣) (تنبيه) تصديقه في الوطء مستثنى

من قاعدة أن القول
قول نافي الوطء واستثنى
منها أيضا تصديقه فيه
في الإيلاء وفيما لو أعسر
بالمهر حتى يمتنع فسخها به
وتصديقها فيه فيما لو اختلفا
أن الطلاق قبله أو بعده
وأنت بولد يلحقه ولو قال
لظاهر أنت طالق للسنة
فقال وطئت في هذا الطهر
للاطلاق حالا وقالت لم تطأ
نوقع حالا صدق لاصل بقاء
العصمة ولو شرطت بكارتها
فوجدت ثيبا فقالت افترضي
وانكسر صدقت لدفع الفسخ
وهو لدفع كمال المهر ونظيره
افتاء القاضى في إذا لم أنفق
عليك اليوم فانت طالق
وادعى الاتفاق فيصدق
لدفع الطلاق وهي ابقاء
الثقة عليه عملا بأصل بقاء
العصمة وبقاء الثقة وسيأتي
أو آخر الطلاق بما فيه ولو
اختلفت هي والمحلل في
الوطء صدقت حتى تحل
للاول أعسر إقامة البينة
عليه وهو حتى يشتر المهر
(فإن نكل) عن اليمين

لابسكونها) عطف على يطلبها وقوله فان ظنه أى السكوت اه سم (قوله لنحو دهش) أى تخير اه
عش وادخل بالنحو الغفلة (قوله نبهها إن شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم
المبحث اه عش (قوله والظاهر أنه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة
يكون على الفور وهو كما قاله شيخنا المعتمد مغنى ونهاية (قوله لما يأتي) أى فى الماتن انفا (قوله انها) أى
الزوجة إذا أجلته أى منّا آخر بعد المدة بعدها أى السنة (قوله ولما مر) أى انفا فى الماتن (قوله ان
طلبت) الى الماتن فى المغنى إلا مسئله الغوراء وقوله ولو اقبل الى التنبيه وقوله وسيأتى أو آخر الطلاق بما فيه
(قوله شهد أربع نسوة) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن أو غيره فالتجته انه المصدق اه سم (قوله
وعليه) أى هذا الأرجح (قوله وهو صريح في اجزائه في التحليل) أى كأمه هناك خلا للنهاية عبارة وهو
صريح في اجزائه في التحليل على ما مر والأصح خلافه اه قال عش قوله والأصح خلافه أى ثم لا هنا
اه (قوله حتى يمتنع الخ) حتى ابتدائية فالفعل بالرفع (قوله أو بعده) أى بان ادعت الوطء قبل الطلاق
لتستوفى المهر سم ومغنى (قوله وأنت بولد يلحقه) أى ظاهر افا لقول قولها يمينها لترجيح جانبها بالولاء
مغنى (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله فى الوطء) أى فى وطئها ومفارقةا وانقضت عتباتها
ومغنى (قوله صدقت) أى فى دعوى الوطء يمينها (قوله وهو الخ) أى وصدق المحلل فى انكار الوطء يمينه
(قوله حتى يشتر الخ) بالرفع (قوله عن اليمين) الى قول الماتن ولورضيت فى النهاية الا قوله وهذا الولي الى الماتن
وكذا فى المغنى الا قوله وبمحت السبكي الى الماتن وقوله واعتمد الاذرى الى وخرج وقوله ولو كان لا نزال الى
الماتن (قوله إذا النكول الخ) أى مع اليمين المردودة عش ورشيدى (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المراد به
اعلامها بدخول وقت الفسخ اه مغنى (قوله وهن ثم حذفه) أى قوله فاخترى أقول ويفيد قول المصنف
وقيل يحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وإنما كان هذا) أى الاحتياج الى ذلك (قوله بخلاف الاعسار
فانه بصدد الزوال) عبارة المغنى بخلاف الثقة فان خيارها على التراخي ولهذا لورضيت المرأة باعساره كان
لها الفسخ بعد ذلك اه (قول الماتن ولو اعتراته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعها صدق يمينه ثم يضرب

(قوله لابسكونها) عطف على يطلبها وقوله فان ظنه أى السكوت (قوله على ما قاله الماوردي والروائي الخ)
قال فى شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا
للماوردي والروائي (قوله فى الماتن فان قال وطئت حلف) قال فى التنبيه وإن وجب بعض ذكره وبقي ما يمكن
الجماع به فادعى انه يمكنه الجماع وانكرت المرأة فالقول قوله أى وهو الأصح وقيل القول قولها وإن اختلفا
القدر الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين المسئلتين الاتفاق فى الاولى دون الثانية
على أن الباقي بما يمكن الجماع به فى نفسه (قوله شهد أربع نسوة ببقاء الخ) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن
أو غيره فالتجته انه المصدق لاحتمال قوله مع أن الأصل بقاء النكاح وعدم تساطها بالفسخ (قوله أو بعده)

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - سابع (حلفت) هى أنه لم يبطأها إذ النكول كالأقرار (فإن حلفت) أنه لم يبطأها (أو أقر) هو
بذلك (استقلت) هى (بالفسخ) لكن بعد قول القاضى ثبتت العنة أو حق الفسخ فاخترى والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله
فاخترى ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبمحت السبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مردود لأن المدار على تحقق السبب وقد
وجد (وقيل يحتاج الى اذن القاضى) لهافى الفسخ (أو فسده) بنفسه لأنه محل نظر واجتهاد ويرد بان النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق
ولما كان هذا هو الأصح فى الفسخ بالاعسار لأن العنة هنا خصلة واحدة فاذ تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف
الاعسار فانه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تمكن من الفسخ به وهذا أولى مما فرق به شارح فتاواه (ولو اعترته أو مرضت

أوحيت في المدة) جميعها (لم تحسب) (٣٥٤) المدة إذ لا أثر لها حيث قد تستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فأنها تحسب عليه

واعتمد الأذرع في مرضه وحسبه وسفره كرها عدم حسابها أدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها لفصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضر انعزالها عنه فيما عداه على الأوجه ولو كان الانعزال عنه يوما مثلا معينا من فصل فهل تقضي الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومانه أي يوم القياس الثاني (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد به فارق الأيلاموالا عسار وانهدام الدار في الاجارة وخرج ببعدها رضاها قبل مضيا لانه اسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا الواجلمنه) زمنا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق امهال الدائم بعد الحلول لان حق طلب الدين على التراخي (أو نكح وشرط) في العقد (فيها اسلام) أو فيه إذا اراد تزوج كتابية (أو في أحد هانديب أو حرة أو غيرهما) من الصفات السكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كيكارة أو ثوبه أو كونه قنا

القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم نقاة ويعتمد قهولهم ولا يمنع حسابان المدة حيضها إذ لا تخلو السنة عنه وسفرها حبسها ونفاسها كحيضها كما بحثه بعض المتأخرين اه معنى (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج (قوله واعتمد الأذرع) الخ ضعيف اه عرش (قوله ولا يضراخ) جواب عما يقال ان الانتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) إلى التنبيه في النهاية إلا مسئلة شرط كونه حرا فبان قنا هو أمه وقوله واخذ إلى المتن وقوله سواء هن إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله أو صوف إلى مثل ما مالخ وقوله صح النكاح وحيث قد وقوله وفارق إلى المتن (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قول المتن به) أي المقام مع الزوج نهاية وقه غنى (قول المتن بطل حقها) أي كما في سائر العيوب ولو طلقها رجعا بعد ان رضيت به ويتصور باستدخالها ما موبوطتها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وتجدد نكاحا فان طلقها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح نهاية ومعنى (قوله مع كونه خصلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه معنى (قوله رضاها قبل مضيا) أي في أثناء المدة وقبل ضربها فان حقها لا يبطل ولها الفسخ بعد المدة اه معنى (قوله لانه اسقاط للحق الخ) أي فلم يسقط كالفقوع عن الشفعة قبل البيع اه معنى (قوله بعد المدة) متعلق بما جلت (قوله لانه على الفور الخ) سكتوا في هذا المحل عن عذرهما بالجهل مع انه قياس خيار عيب المبيع ثم رأيت ما تقدم في شرح والخيار على الفور فكانهم كتفوا به عن التنبيه هنا عليه اه سيد عمر (قوله وبه) أي التعليل (قول المتن وشرط) بالبناء المفعول اه معنى (قوله أو فيه الخ) عبارة للمعنى قضية كلامه ان اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور في الكتابية اه وعبارة قسم هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد يقال ان قوله لا في واخذ ما تقر الخ شامل للاسلام ايضا فليراجع (قوله إذا اراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو اراد تزوج مسلمة فانه لا يحتاج إلى اشتراط الاسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه عرش (قوله كيكارة الخ) مثال الكاملة (قوله أو ثوبه) قضيته انه لو شرطت كونه بكر فبان ثيبا ثبت لها الخيار اه عرش وقد يفيد اخذا بما يأتي بما إذا لم تكن ثيبا أيضا (قوله أو كونه قنا الخ) مثال الناقصة وقوله أو كون أحدهما الخ مثال لا ولا (قوله أبيض مثلا) أدخل به نحو الطول والقصر سم ومعنى والكحل والدعج والسمن وغيرهما ما ذكر في السلم عرش (قول المتن فاخلف) بالبناء المفعول اه معنى (قوله وقد اذن السيد الخ) عبارة للمعنى تنبيه معلوم ان محل الخلاف فيما إذا شرط حريته فبان عبدا ان يكون السيد اذن له في النكاح والام يصح قطعا وفيما إذا شرط حريتها فبان أمه إذا نكحت باذن السيد وكان الزوج بمن يحل له نكاح الامة والام يصح جزما وفيما إذا شرط فيها اسلام فاخلف أن يظهر كونها كتابية يحل له نكاحها والام يصح جزما فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة افهم ذلك منه اه (قوله والزوج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله قد اذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي إذا بان الزوجة المشروط اسلامها كافرة (قول المتن فالأظهر صحة النكاح الخ)

أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق اتستوفي المهر (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع (قوله أو فيه) هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر في الروضة الخ (قوله من الصفات الخ) دخل فيها نحو الطول والقصر (قوله في المتن فالأظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط. ولكن على ظن الكفاءة فاخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفؤ بالمسئلة الاخير فذكر فيها ما حاولته كذا بخط شيخنا البرلسي بهاء ش المحلى (قوله فالأظهر صحة النكاح) وظاهر

هذا

أو كونه فاقنة أو كون أحدهما أبيض مثلا (فاخلف) المشروط وقد اذن السيد فيما إذا بان قنا والزوج بمن يحل له الامة إذا بان ثوبه والكافرة كتابية يحل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لان خلف الشرط إذا لم يفسد البيع المتأثر

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المستكوفة قاصرة أو شرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضا فيما يطر مالو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فاخلف عمير بها مش المحلى اه سم و سلطان (قوله بالشرط الفاسدة) أي بكل واحد منها كعني هذه البطيخة مثلا بشرط ان نحمل الى البيت او هذا الثوب بشرط ان نحيطه او الورع بشرط ان تحصده بخلاف النكاح فانه لا يتاثر بكل فاسد بل بما يخل به قصوده الاصل منها اه حلي أي وكشرط محتملة الرطة عدمه بخلاف شرط ان يعطى لايها ألفا مثلا اه بجري (قوله كزوجي من زيد الخ) وكزوجي بذلك فلا تفرجه اختيارا فيبطل ايضا اه بجري (قوله فزوجها من عمرو) مراده بذلك ان عيب النكاح مقتضى للفسخ وضعه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كجذام فظهر بها برص تخير وإن كان الاول اشد من الثاني مر ومثل ما ذكره مالو قال او كيلة زوجي فلا تقبل له نكاح غير هاتين باطل اما لو رأى امرأته ثم زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم ان تبدل العين ليس شاملا لمثل هذا عرش (قوله إذا صح) عبارة المغنى على الصحة اه (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كما وافق دليله مر بعد توقف أنه اذا شرط أحد العيوب السابقة فإن غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها اه سم (قوله لما مر فيه) غلة لاستثناء العيب (قوله صح النكاح) ذكر هذا مع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى تقدير هذا بترتب عليه امر ان الاول انه يصير حاصل المتن مع الشارح فالظاهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا اما شرط صح النكاح ولا يخفى ما فيه والثاني انه يفيد ان عدم ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم ان ثبوت الخيار مفرع على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه (قول المتن فلها خيار) فان رضى فلا وليا لها الخيار إذا كان الخلف في النسب لفوات الكفاءة نهاية ومعنى (قوله نعم الاظهر في الروضة الخ) وهو المعتمد وجرى عليه الانوار وجعل العفة كالنسب أي والحرفه نهاية ومعنى زاد سم وقول الشارح الاتي واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ابيض اه (قوله ان نسب الخ) ويأتى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وانما فرض الكلام في اشتراط نسبه لمناسبة قوله فلها الخيار اه سم (قوله وكذا لو شرط حرية الخ) خالفه النهاية والمغنى هنا ووافقه فيما يأتى من عدم ثبوت الخيار فيما اذا بان أمه وهو عبد (قوله وعلى مقابله الخ)

ان شرط صحته اذا شرطت حرية ابنته أمه أن يحل له نكاح الامه (قوله في غير المعيب لما مر فيه) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقف انه اذا شرط احد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها (قوله في غير العيب) يحتمل ان يكون مثل العيب المجنون حتى لو شرط ولي المرأة عقل الزوج او ولي الرجل المجنون عقل الزوجة فاخلف ثيب الخيار للاولياء وإن استوى الزوجان في الجنون ويحتمل ان يقال في هذا بفساد العقد كالأزواج القاصرة بشرط الكفاءة فاخلف فانه يفسد العقد فيما يظهر كما لو سكت الشرط وهذا الاحتمال الثاني هو المتعين لا يقال اذا لم يتحقق الولي الكفاءة لم يصح الاقدام على العقد لاننا نقول يكفي في جواز الاقدام عليه الظن كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج وتخبر ولي المجنون وفساد نكاحه إذا بان بجنونه فيهما انظر على ان العيب يشمل الجنون لانه من العيوب السبعة فامعنى التردد في كونه مثله ثم قد يقال يدل على تخيير ولي المجنون قول المصنف السابق ويخير بمقارن جنون الخ الا ان تقرير الشارح له اشعر بتصويره بولي الزوجة كاتبته عليه هنا فليحذر (قوله صح النكاح) ذكر هذا مع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسبه الخ) فرض الكلام في اشتراط نسبه ويأتى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وانما فرض الكلام هنا فيما ذكره لمناسبة قوله فلها الخيار (قوله ان نسبه الخ) جعل في الانوار العفو والحرفه كالنسب فيما ذكره كقوله في شرح البهجة وقول الشارح الاتي واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ابيض (قوله وعلى مقابله) اعتمده مر (قوله يتخير

بالشرط الفاسدة فالنكاح أولى أما خلف العين كزوجي من زيد فزوجها من عمرو فيبطل جزما (ثم) إذا صح (ان بان) الموصوف في غير العيب لما مر فيه مثل ما شرط او (خيرا) عما شرط (كاسلام وبكارة وحرية بدل أصدادها) صح النكاح وحينئذ (فلا خيار) لانه مساو أو أكمل وفارق مبيعة شرط كفرها لبانت مسلمة بأن الملاحظ ثم القيمة وقد تزيد في الكفرة (وإن بان دونه) أى المشروط (فلها الخيار) للخلف نعم الاظهر في الروضة أن نسبه إذا بان مثل نسبها أو أفضل لم تتخير وإن كان دون المشروط خلافا لمن اعتمد مقتضى إطلاق المتن إذ لا عار وكذا لو شرطت حرية فبان قفا وهى أمه على الاوجه وعلى مقابله الذى جزم به بعضهم بتخير

سيدها لاهي بخلاف سائر العيوب لأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ ما تقر أنه متى بان مثل الشرط أو فوفه فلا خيار وإن كان دون المشروط (وكذالهما) الخياران (٣٥٦) بانت دون ما شرط سواء هنا أيضا صفة الكمال وغيرها (في الاصح) للفرع نعم حكم النسب هنا

وكونها أمة وهو عبد كوثم والخيار فيها لا يحتاج لحاكم ونارعه فيه الشيخان بأنه يجتهد فيه فليكن كأمير (تنبيه) وجه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المرجحين فيها لو بان فتاوى أمة دون ما إذا بانت أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتزيد الثانية بتضررها بنفقة المعسرين بخلافه ولو ظنها مسلبة أو حرة) مثلا ولم يشرط ذلك (فبانت كتابية أو أمة وهي تحل له فلا خيار) له (في الاظهر) لتقصيره بترك البحث أو الشرط. وكما لو ظن المبيع كاتباً مثلاً فلم يكن (ولو أذنت في تزويجها بمن ظنته كفؤاً فبان فسقه أو دناءة نفسه أو خرقته فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قلت ولو بان معيباً أو عبداً) وهي حرة (فلها الخيار والله أعلم) أما الأول وهو معلوم بمأمر أول الباب كما علم منه أن مثله ما لو ظنها سليمة فبانت معيبة فللواقعة ما ظنته من السلامة للغالب في الناس وأما الثاني فلان نقص الرق يؤدي إلى تضررها باشغال سيدها عنها بخدمته وبأنه لا ينفقها إلا نفقة

وهو المعتمد للتقرير نهاية ومعنى (قوله بخلاف سائر العيوب) أي فان الخيار لها ولي سيدها على ما مر في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخاء ع (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخاء سم (قوله نعم حكم النسب هنا وكونها الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى هنا دون ما سبق كأمير (قوله وكونها الخ) عطف على النسب (قوله وكونها أمة) أي ظهورها أمة على خلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كوثم) أي كالحكم في اشتراط نسبه أو حرية (قوله والخيار فيها الخ) عبارة النهاية فليكن منها الفسخ فوراً ولو بغير قاض أه قال ع ش أي بان يقول ففسخت النكاح أه (قوله في هذه) أي فيما إذا بانت دون ما شرط وقوله دون ما قبلها أي فيما إذا بان دون ما شرط (قوله واختلاف المرجحين الخ) أي المثار إليه بقوله على الوجه وعلى مقابله الخ وهذا عطف على قوله جريان الخ (قوله دون ما إذا بانت الخ) محل تأمل فان المرجحين مختلفون فيها أيضاً بل قضية المآل ثبوت الخيار فيها اللهم إلا أن يكون مراده المرجحين من المتأخرين أه سيد عمر (قوله وتزيد الثانية) أي صورة اختلاف المرجحين فيما لو بان فتاوى أمة الخ (قوله بتضررها) أي الزوجة فيما إذا بان الزوج فتاوى قوله بخلافه أي الزوج فيما إذا بانت الزوجة أمة (قوله ولم يشرط ذلك) أي قوله وأما الثاني في المعنى لا قوله كأمير منه إلى فليوافتقه إلى قول المآل والمؤثر في النهاية إلا ذلك القول (قول المآل فبانت كتابية) أي في الأولى بشرط أه معنى (قول المآل أمة) أي أو مبعدة نهاية ومعنى (قوله فلم يكن) أي لم يوجد وصف الكتابة (قول المآل أو عبداً) أي وقد أذن له سيده في النكاح نهاية ومعنى (قوله وهي حرة) أخرج الأمة وفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى أه سم (قوله أما الأول) وهو قوله ومعيباً وقوله للغالب الخ أي لحيث أخلف ثبت لها الخيار وقوله وأما الثاني هو قوله وأعبداً أه ع ش (قوله واعتمد جمع الخ) عبارة النهاية وما ذكره أي المصنف هو المعتمد وان اعتمد جمع الخ (قوله نص الام) ونقله البلقيني وقال إنه الصواب المعتمد لأنها قصرت بترك البحث أه وهذا هو الظاهر كما جزم به في الانوار كما غزالي أه معنى (قوله ورد) أي تعليل الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفسق عطف على قوله كالموظف الخ وقوله ويرد أي تعليلهم بالقياس على الفسق (قوله لا سيما بعد التوبة) أنظره إذا كان الفسق بالزنا سم على حج وقضية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار أه ع ش (قوله في الفسخ) أي قوله ولو لو طلى وزوجه في المعنى لا قوله على تناقض إلى المآل وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقط) من الاسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف وقوله قبل الوطء الخ حال منه وهذا الحسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط المهر أي بالفسخ وقوله قبل الوطء الخ أي

سيدها لاهي بخلاف سائر العيوب (قد يفهم أنها تتخير في سائر العيوب لا السيد فهل هذا على ما في البسيط دون منازعة الزركشي المذكور في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ (قوله مثل الشرط أو فوفه) يدخل فيه ما لو شرطت فبانت فتة وهو فن فلا خيار وخرج ما لو كان حراً وفارق هذا ما تقدم في حكمه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيد كذلك الشارح في التنبيه الآتي ثم انظر تعميم هذا الأخذ مع قول الروض فان خرج خيراً بما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر مثله إلا في النسب أه فانه اعني هذا التعميم خلاف قوله وإن كان الآخر مثله فليتام (قوله سواء هنا أيضا الخ) الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة أو الناقصة فتأمل (قوله واختلاف المرجحين) أي على جزم بعضهم دون الوجه عنده (قوله وهي حرة) أخرج الأمة وفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فبانت أمة) أي وان كان هو حراً (قوله بخلاف الفسق الخ) أنظره إذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقط

بالفسخ

المهر قبل الوطء لا معه ولا بعده ولا يرجع به لو غرمه على الغار وحكم مؤن (٣٥٧) الزوجة في مدة العدة أنها لا تجب هنا وثم

ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملا على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلاف الشرط (تقرير قارن العقد) بأن وقع شرطا في صلبه كزوجتك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لأن الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشرط بمقارنته لصلب العقد ويفرق بأن الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد لمسوح فيها واكتفى فيها بتقديم التفرير على العقد مطلقا كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفا مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع للشارح خلاف ما تقر في تقرير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو غر بخرية أمة) في نكاحه إياها كان شرطا فيه (وصححته) أي النكاح بأن قلنا أن خلاف الشرط لا يبطله مع وجود شروط نكاح الامة فيه أو لم نصححه بأن قلنا أن الخلف يبطله أو

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمغني فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه (قوله) (المهر) أي والمتعة اه معنى (قوله لا معه الخ) ولم يذكروا وجوب المسمى لعدم تصورهما هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا وإلا لم يتصور خلاف الشرط اه سم (قوله هنا) أي بالفسخ بالخلف وقوله ثم أي في الفسخ بالعيب (قوله ككل مفسوخ الخ) أي كالمفسوخ بالأعسار بالمهر أو النفقة والمفسوخ بطرو العتق (قوله ولو حاملا) قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بعارض فلكا الطلاق كما يأتي ثم أي في النفقات انتهى اه سم (قوله على تناقض لهما الخ) والاصح وجوب السكنى اه نهاية ومعنى (قوله في سكنها) أي المفسوخ نكاحها (قول المتن والمؤثر) إلى قوله ولو انفصل في النهاية إلا لقوله من أصله وقوله أو تكن هي إلى المتن وقوله أو يتلفظ بالمشيئة إلى المتن وقوله ولو استندت تقريرها إلى المتن (قوله بأن وقع شرط) عبارة المغني بوقعه في صلبه على سبيل الاشتراط كزوجتك هذه البكر اه هذه المسئلة والحرة بخلاف ما إذا قارنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله وهو وكيل سيدها) سيذكر تصويره من المالك أيضا اه ع (قوله كذلك) أي في صلب العقد (قوله الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكير بارجاع الضمير للرجوع (قوله واكتفى الخ) عطف تفسير لقوله وسومح الخ (قوله بتقديم التفرير الخ) وكذا يتأخره عنه كان قال له بين العقد والوطء هذه حرة لأنه لو لم يقل له كان بسبيل من أن لا يطاها كذا وجد مر بخطئه من قرأته على والده ثم توقف من جهة أنه لم يطلع على مستنده من كلامهم ع ش وسوم (قوله) (مطلقا) أي على قيد أي الاتصال وقصد الترغيب لا تبين (قوله أو بشرط الاتصال) عطف على قوله مطلقا (قوله ووقع للشارح الخ) عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التفريرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره وكأنه يشير بذلك إلى الجلال المحلى مع أنه شيخه لأن القصد بذلك إظهار الحق اه (قول المتن ولو غر) أي حراما عبد نهاية ومعنى (قوله كان شرطا) أي الحرية فيه أي في العقد أي أو قدم عليه مطلقا ومتصلا به عرفا مع قصد الترغيب في النكاح كما مر اه ع ش (قول المتن وصححته) لا مفهوم له فكان الأولى تركه فإن الحكم كما ذكر إذا بطلناه لشبهة الخلاف اه معنى وسيشير إليه الشارح بقوله أو لم نصححه الخ (قوله بأن قلنا أن خلاف الشرط الخ) وهو القول الأظهر اه معنى (قوله) (فيه) أي في المغرور (قوله أو لفقد بعضها) أي الشروط قسم قوله بأن قلنا الخ اه ع ش أي فكان الأولى أو بفقد الخ بالباء ليظهر العطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كما يدل عليه إخراج الشارح البعدية فقط اه بجري ثم الظاهر اخذا من كلام الشارح الاتي عملا بظنه الخ أن المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله)

المهر) أي بالفسخ (قوله قبل الوطء لا معه الخ) عبارة شرح المنهج فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه ولم يذكروا وجوب المسمى لعدم تصورهما هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا وإلا لم يتصور خلاف الشرط (قوله ولو حاملا) قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بعارض فلكا الطلاق كما سبق أي في النفقات اه (قوله على تناقض لهما في سكنها) والاصح وجوبها شرح مرو في الروض والمذهب كما ذكره أي الأصل في العدد أن لها السكنى اه (قوله بتقديم التفرير على العقد مطلقا) وكذا يتأخره عنه على ما عاق عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله وهو غير صحيح كما بينه شيخنا) قال في شرح المنهج بعد أن بين أن المؤثر في الفسخ لا بد من اقترانه بالعقد وأنه بسط ذلك في شرح الروض مانصه وتوهم بعضهم يعني الجلال المحلى اتحاد التفريرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فأحذره اه وكتب شيخنا البرلسي بهامشه قلت وفي قوله أن ذلك ناشئ منه عن نوه نظر بين بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الأصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي أن التفرير من الامة يثبت هذه الأحكام فافتضى أن التفرير لا يراعى ذكره في العقد وإلا لم يصح التفرير إلا من عاقد اه ما كتبه (قوله كان شرطا) أي الحرية (قوله في المتن وصححته) قال في السكنى وهو الأظهر اه قال الزركشي

لفقد بعضها (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بأنها أمة (غر) وإن كان الزوج عبدا عملا بظنه فإن الولد

يتبعه ومن ثم لو وطئ عبد أمة يظن أنها زوجة الحرة كان الولد حرا ولو وطئ زوجته الحرة يظن أنها زوجة الأمة فالولد حرا ولا أثر لظنه خلافا لمن توهمه ويفرق بان الحرية التابعة (٣٥٨) لحرية الام اقوى اذ لا يؤثر فيها شيء فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق برهنا فانه يقبل الرفع

بالتعليق والشرط فانه فيه الظن اماما عاقت به بعد علمه كان ولدته بعد ولوطئ بعده باكثر من ستة اشهر منه فهو قن ويصدق في ظنه يمينه وكذا وراثته فيحلف انه لا يعلم ان مورثه علم رقها (وعلى المغرور) في ذمته ولو قنا (قيمته) يوم ولادته لانه اول اوقات امكان تقويمه (لسيدها) وان كان السيد جدا للولد لايه اوامه لتقويته رقه من اصله التابع لرقها بظنه حريتها ما لم يكن الزوج قنا لسيدها اذ السيد لا يثبت له على قنه مال او تسكن هي الغارة وهي مكاتبه وقلنا قيمة الولد اذا لو غرم لارجع عليها وخرج بقول من اصله مالو وطئ امة اييه يظن انها زوجته القنة فلا قيمة لانه هنالم يفوت الرق لان عقده قنا وعتقه عليه عقب ذلك قهرى لا دخل للولد فيه (ويرجع بها) الزوج اذا غرمها لاقبله كالضامن (على الغار) غير السيد لانه الموقع له في غرامتها مع كونه لم يدخل في العقد على ان يضمن الولد بخلاف المهر (والتغريض بالحرية لا يتصور من سيدها)

بتيه) أى الظن سم على حج أى مالم يعارضه أقوى مما يأتى فيما لو وطئ زوجته الحرة الخ حيث انعقد حرا لان حريتها في نفس الامر اقوى من ظنه اه عش (قوله عبادة) اى او حرامة غيره اه معنى (قوله ولو وطئ زوجته) كلام مستأنف (قوله برقها) اى الام (قوله والشرط) يتامل اه سم اقول بحمل كلام الشارح على مجموع التعليق والشرط يندفع التامل عبارة في بحث نكاح الامة فرع نكاح الامة الفاسد كالصحيح في ان الولد رقيق مالم يشترط في احد هماغته بصيغة تعليق لا مطلقا اه (قوله بعده) اى بعده علمه صفة وطئ (قوله باكثر من ستة اشهر منه) أى من اول وطئ الخ عبارة النهاية لستة اشهر ولا بد كما قاله الزركشى من اعتبار قدر زائد للوطئ والوضع اه (قوله ويصدق) اى المغرور وقوله في ظنه اى الحرية (قوله فيحلف) اى الوارث (قوله ولو قنا) اى على الاصح يتبعها اذ اعتق اه معنى (قوله وان كان السيد جدا) رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز مالو كان السيد ابالزوج وليس كذلك فان الاصح لزوم القيمة ايضا لان الغرور واجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور اه سم (قوله من اصله) اى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق اه سم (قوله بظنه الخ) متعلق بالتفويت (قوله مالم يكن الخ) راجع للعتق (قوله وقلنا قيمة الولد) وسيأتى قريبا ان الاصح خلافه اه سم (قوله وعتقه عليه) اى على الاب عقب ذلك اى الانعقاد (قوله الولد) اى الواطئ (قول المتن ويرجع بها) اى قيمة الولد وسكوته عن المهر يفهم انه لا يرجع به المغرور على من غره وهو كذلك لانه استوفى ما يقابل المهر الواجب على العبد المغرور بوطء ان كان مهر مثل تعلق بذمته او المسمى بكسبه اه معنى وقوله والمهر الواجب الخ في النهاية مثله قال عش قوله ان كان مهر مثل اى بان نكح بلا إذن من سيده وقوله او المسمى اى بان نكح باذنه وسمى تسمية صحيحة وقضيته انه لو فسد المسمى او نكحها مفوضة ثم وطئ تعلق مهر المثل بذمته وكذا لو اذن له سيده في نكاح فاسد ثم رابت في كلام الجوزجى ما ان ذلك يتعلق بكسبه في المسائل الثلاث كالسمى الصحيح اه (قوله الزوج) الى قول المتن ولو انفصل في المعنى لا قوله مؤاخذه الى المتن وقوله او مر ايضا الى قوله او يبدو قوله ولو استند الى المتن (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علمت بما سبق انه ان كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه سم اى فيستغنى عن هذا قوله السابق مالم يكن الزوج الخ (قوله لانه) اى الغار (قوله مع كونه) اى المغرور (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العتق للو اخذة بالا قرا (قوله اذالم يقصد انشاء العتق) بان قصد الاخبار او اطاق (قوله ولا سبق الخ) اى انشاء العتق (قوله اوليه) اى ولى السيد اذا كان السيد محجورا عليه اه معنى (قوله وحيث ان) اى حين اذ كان التغريض من الوكيل او الولى يكون اى التغريض خلف ظن الخ عبارة للمعنى والقوات في ذلك بخلاف الشرط تارة والظن اخرى اه (قوله فقط) اى لا شرط اذ الشرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور منها اه سم (قوله وهو الخ) جملة حاوية راجعة لكل من المعطوف

قوله وصحنا قديم مضر فان كان الولد حرا صححنا النكاح او افسدناه للتعليل السابق اه (قوله يتبعه) اى يتبع الظن (قوله والشرط) يتامل (قوله بعده) اى بعد علمه (قوله وان كان السيد جدا) الولد الخ رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز مالو كان السيد ابالزوج وليس كذلك فان الاصح في باب العتق من الشرحين والروضة لزوم القيمة ايضا لان الغرور واجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور اه (قوله من اصله) اى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق (قوله وقلنا قيمة الولد) وسيأتى قريبا ان الاصح خلافه (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علمت بما سبق انه اذا كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله فقط) اى لا شرط

غالب العتق بقوله زوجته هذه الحرة أو على أنها حرة مؤاخذه له باقراره ومن ثم لم تعتق باطنا اذالم يقصد انشاء العتق ولا والمعطوف سبق منه (بل) يتصور (من ركب) اوليه في نكاحه ارحيته يكون خائب ظن او شرط (او منها) رحيته يكون خائب ظن فقط ولا عبرة بقول من ليس بانده ولا معقود عليه اما غير غالب فيتصور كأن تكون سرهونة او جانية وهو معسر وقد اذن له المستحق في تزويجها

او اسمها حره او سيدها مفلسا او سفيها او مكاتب او يزوجها باذن الغرماء او الولي أو السيد أو مريضاً وعليه دين مستغرق أو يريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة فيه او يتلفظ بالمشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وما هو به كلام بعضهم ان المشيئة ينفع اضرارها في الباطن غير مراد لما يأتي في الطلاق ان اضرارها لا يفيد شيئا لانها رافعة لاصل اليمين بخلاف غيرها (فان كان) (٣٥٩) التغيرير (منها تعلق الغرم بذمتها) فتطالب

به غير المكاتبه بعد عقبا لا بكسبها ولا برفقتها وان كان من وكيل السيد تعلق بذمته فيطالب بها حالا كالمكاتبه بناء على الاصح ان قيمة الولد لسيدها او منها ما فعل كل نصفها ولو استند تغيرير الوكيل لقولها رجع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها للزوج ايضا رجع الزوج عليها ابتداء دونه لانها لما شافته خرج الوكيل عن البين وصورة الرجوع عليهما ان يذكر حريتها للزوج معا بان لا يستند تقريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان اخبرها ان سيدها اعتقها فقياس ما تقرر انه يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يشأه الزوج ايضا فيرجع عليه وحده (ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية) او بجناية غير مضمونه (فلا شيء) فيه لان حياته غير متيقنة اما اذا انفصل ميتا بجناية مضمونه ففيه لان عقاده حرا غرة لوارثه فان كان الجاني

والمعطوف عليه (قوله او اسمها حره) الخ عطف على اسم وخبر تكون (قوله او سفيها) مع قوله او الولي يراجع الحكم في ذلك اهـ رشيدى (قوله باذن الغرماء) الخ نشر على ترتيب اللف (قوله او مريضاً) عطف على قوله مفلسا ومات من هذا المرض (قوله او يريد الخ) عطف على قوله تكون الخ (قوله لظهور الخ) لعل اللام بمعنى مع (قوله في الطلاق) اي في فصل الطلاق سني الخ وقوله لانها الخ اي المشيئة عبارته هناك ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت وان شاء زيد خرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم اليمين جملة واحدة فينافي لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث يخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال اهـ (قوله بخلاف غيرها) اي غير المشيئة من التعليقات (قوله غير المكاتبه) اي اما هي فتطالب حالا كما يأتي (قوله لا بكسبها) الخ عطف على بذمتها (قوله بناء على الاصح) راجع لقوله كالمكاتبه (قوله لسيدها) اي المكاتبه (قوله او منهما) اي الزوجه والوكيل وقوله رجع اي الوكيل اهـ عـش (قوله نعم لو ذكرت الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله سم عبارة المغني وان ذكرت له للوكيل ثم ذكرت له للزوج رجع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج ايضا اهـ (قوله لانها لما شافته) الخ فلما انكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت بيمينها لانه الاصل اهـ عـش (قوله بان لا يستند الخ) زائد على شرح الروض اي والمغني ثم ان كان هذا تفسير للعبية شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها اهـ سم اي وكان الاولى ولم يستند الخ (قوله انه الخ) اي الزوج (قوله فيرجع) اي الزوج عليه اي الوكيل وحده اي ابتداء دونها (قوله او بجناية) الى الفصل في النجاسة والمغني لا لقوله خلافا لاني حنيفة في الثاني (قوله ان يرث معه) اي الاب احترز عمال لم يرث لما نفع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه اهـ سم (قوله وان زادت الخ) اي العشر وقوله بهذا اي العشر (قوله او قننا) وقوله او المغرور وقوله او قننا وقوله او السيد وقوله او قننا عطف على قوله حر الخ (قوله ويضمنه) اي الجنين القن (قوله لما ذكر) اي من قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) اي المغرور (قوله او قننا) اي المغرور (قوله ولا يجب هنا) اي فيما لو كان الجاني قن المغرور اهـ عـش (قول المتن ومن عتقت) كلها او باقيا ولو بقول زوجها فشمّل ما لو زوج أمته بعد

اذ الشرطانما يكون في العقود والعقد لا يتصور فيها (قوله نعم لو ذكرت) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله (قوله بان لا يستند تغيريره لتغيريرها) زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسيراً للعبية شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها (قوله بان لا يستند تغيريره لتغيريرها) فحيث استند تغيريره لتغيريرها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل ايضا للزوج او لا (قوله انه) اي المغرور وقوله ثم يرجع عليه اي على الوكيل (قوله ان يرث معه) احترز عمال لم يرث لما نفع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه (قوله او المغرور او قننا) فالسيد على عاقلته عبارة الروض وان كان بجناية المغرور فالغرة على عاقلته للورثة ويضمن كما سبق اي يضمن للسيد عشرة قيمة الام ولا حق له في الغرة اي لا يرث منها شيئا لانه قاتل اي ولا يجب من بعده من العصباء الى ان قال وان كان بجناية عبد المغرور فحق سيد الامه على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده اي فلا يتعلق شيء من الغرة برفقته ان كان المغرور حائرا لميراث الجنين فان كان معه للجنين جده فنصيبهم من الغرة في رقة العبد انتهى فقوله الشارح او قننا فلا سيد على عاقلته فيه نظر بالنسبة لقوله فلا سيد على عاقلته بل الوجه ان الضمان على المغرور ولذا عرّف به انه اذا كان الجاني عبداً للمغرور فلا سيد على المغرور عشر قيمته (قوله في المتن ومن عتقت الخ) (فرع) لو انكر

حرا أجنبيا لزم عاقلته غرة للمغرور الحر لانه ابوه ولا يتصور ان يرث معه الام الام الحره وعلى المغرور عشر قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنين القن انما يضمن بهذا او قننا اجنيا تعلقت الغرة برفقته ويضمنه المغرور لسيدها بعشر قيمتها لما ذكر او المغرور فالغرة على عاقلته لو ارث الجنين والسيد عليه العشر او قننا العشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة الا ان وجدت جده الجنين فبعد سها في رقة القن او السيد فالغرة على عاقلته والعشر على المغرور او قننا فالغرة برفقته والعشر على المغرور (ومن عتقت)

قبل وطء أو بعده (تحت رقيق أو من ليهرق تخيرت) هي دون سيدها (في فسخ النكاح) أو تحت حر فلا إجماع في الأول وخلاف في حنيئة في الثاني لأن بريرة عتقت تحت مغيب وكان قنا كافي البخاري وهو لا يحية وزيادة علم راويه مقدم على روايته أنه جر فخيرها صلي الله عليه وسلم بين المقام والفرق واختارت نفسها متفق عليه ولتضررها به عار أو نفقة وغيرهما نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتق قبل فسخها سقط خيارها أو معه لم ينفذ ولو ال الضرر نعم لولزم من تخييرها (٣٦٠) دوران اعتقها مريض قبل وطء هو ثلث ماله بالصدق لم تخير لسقوط المهر بفسخها

فينقص الثلث فلا تعتق فيها فلا تخير ولا يحتاج هنا إلى رفع الحاكم كما تقرر من النص والاجماع (والأظهر أنه) أي هذا الخيار (على الفور) كخيار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كما سبق أنفا نعم غير المكافة تؤخر لئلا تلغى لعذر من الولي والعقبة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينوتها لتستريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد ان اخرجت الفسخ وان ارادته جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن جهلها به عادة بان لم يكذبها ظاهر الحال (بان كان المعتق غائبا) عن محلها وقت العتق لعذر بخلاف ما اذا كذبها ظاهر الحال كان كانت معه في بيته ولا قرينة على خوله ضرر من اظهار عتقها كما هو ظاهر فانها لا تصدق بل الزوج يمينه ويبطل خيارها (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) فتصدق بيمينها (في الاظهر) لانه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرف الا الخواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم

فادعت على سيدها انه اعتقها فصدقها الزوج وانكر السيد فيصدق اي السيد يمينته وتبقى على رقبها وثبت لها الخيار لانها حرة في زعمهما اي الزوجين والحق لا يعدوها وانما رد قولها في حق السيد لا الزوج وعليه اي تصديق الزوج دون السيد لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صداقها لانه حق السيد ولو انها فسخته ثم عتق العبد وايسر امتنع نكاحها اي عليه لانها رقيقة ظاهر او اولادها تجمل ارقاءها انها قال عرش قوله لانه حق السيد فيجب له نصف المسمى ان كان صحيحا ونصف مبر المثل ان كان المسمى فاسدا (قوله قبل وطء الخ) ولو كافر ومكانة يمينها ومغنى (قوله في الاول) اي ما في المتن (قوله وخلاف الخ) لا يخفى ما في عطفه على اجماعا (قوله في الثاني) اي ما في الشرح وكان الاول ذكره قبيل قوله لا في فخيرها الخ وعطف قوله لان بريرة الخ على قوله اجماعا (قوله وهو) اي انه كان قنا اي روايته (قوله متفق عليه) اي قوله فخيرها الخ والحق بالعبد المبعوض لبقاء علة الرق عليه نهاية ومغنى (قوله نظير ما مر) اي في شرح قلت ولو بان معيها او عبد الخ (قوله ولو عتق الخ) اي او مات نهاية ومغنى (قوله لم ينفذ الخ) ولو فسخت بناء على بقائه فبان خلافة تبين بطلان الفسخ كما مر في الفسخ بالعيوب نهاية ومغنى (قوله مريض) اي مريض موت (قوله من النص) اي الحديث (قوله والعقبة الخ) عطف على غير المكافة الخ (قوله لها انتظار بينوتها) اي فلا يسقط خيارها بذلك فان راجعها ثبت لها الخيار عقبها عرش (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبته عنه اه سم (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها كافي الاول اه سم (قوله كفقبة) عبارة النهائية والمغنى بان كانت تخالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اه (قوله وتصدق ايضا الخ) كما رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد سواء كانت قدعة العهد بالاسلام او لانها نهاية ومغنى (قوله لان الفسخ من جهتها) وليس للسيد منها منه لخروجها عن ملكه مغنى ونهاية (قول المتن) بعده يعتق بعده سكت عمالو فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء يعتق بعده وفي تصوره مع الوطء يعتق معه نظر اه سم عبارة المغنى فان عتقت مع الوطء او فسخت معه يعتق به فالظاهر وجوب مهر المثل اه (قوله وما وجب منهما) اي مهر المثل والمسمى اه عرش (قوله للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمر لها انتهى اه سم عبارة المغنى تنبيه مهرها لسيدها سواء

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا ابا علي مثل عن ذلك فقال محتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدوها قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصداق لانه حق السيد ولو عتق العبد وايسر فليس له نكاحها لان اولادها ارقاء بر (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبته عنه (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها كما في الفور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) اذ لم يكن المدعى قريب عهد بالاسلام ولم ينشأ ببادية بعيدة شرح روض (قوله وتصدق ايضا) وان لم تكن قرية عهد بالاسلام (قوله في المتن) بعده يعتق بعده الخ سكت عمالو قال فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل (قوله بعده يعتق بعده الخ) وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء يعتق بعده وفي تصوره فسخها مع الوطء يعتق معه نظر (قوله وما وجب منهما للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمر لها انتهى

صدقها كجمعية صدقت جزما او كذنها كفقبة لم تصدق جزما وتصدق ايضا في دعوى الجهل بالفورية ان امكن جهلها بها كافي الرد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و ان فسخت) بعده اي الوطء (بعق بعدد وجب المسمى) لا استقراره به (او) فسخت بعد الوطء بعق قبله (او معه والفرض انها انما مكنته لجهلها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء او المقتار له فصار كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لا استقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد

ويجاب عما اعترضه به ابن الرفعة بان استناد الفسخ لوقت العتق وان اوجب وقوع الوطء وهي حرة لا ينافي ذلك لان العقد هو الموجب الاصل وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعضها او كوتبت او عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لبقاء (٣٦١) احكام الرق في الاولين ولانه لا يعبر

بها في الثالث مع انه يمكنه الخلاص بالطلاق بخلافها (فصل في الاعفاف) (يلزم الولد) الحر المومر بما ياتي في النفقات كاه وظاهر الاقرب ثم الوارث وإن سفل ولو انثى وغير مكلف وكافرا اتحد أو تعدد فان استوى اثنان فاكثر قربا وارثا وزع عليهم بحسب الارث علي مارجحه في الانوار او بالسوية علي الاوجه (اعفاف الاب) الحر المعصوم ولو كافرا (والاجداد) ولو من جهة الام (علي المشهور) لثلا يقع في الزنا المنافي للمصاحبة بالمعروف ولانه من وجوه حاجاته المهمة كالنفقة وبه فارق الام لان الحق لها لاعليها والزامة بالانفاق علي زوجها معها عسر جدا علي النفوس فلم يكلف به ولو قدر علي اعفاف احد اصوله قدم عصبته وان بعد كان ابني ابية علي أمه فان استويا عصبته او عدهما قدم الاقرب كاب علي جد وان أم علي ابية فان استويا قربا فقط بان كانا في جهة الام كان ابني ام وابني أم أم اقرب بينهما لتعذر التوزيع واعفاه يحصل في الرشيد (بان يعطيه) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر)

اكان المسمى ام مهر المثل فسخت ام اختارت المقام معه وجرى في العقد تسمية صحيحة او فاسدة لانه وجب بالعقد فان كانت مفوضة بان زوجها سايدها كذلك نظرت فان وطئها الزوج او فرض لها بعد العتق فيها فالمر لها لان مهر المفوضة يجب بالدخول او بالفرض لا بالعقد وان وطئها او فرض لها قبل العتق لم ولي السيد لانه ملكه بالوطء او الفرض قبل عتقها وموت احدهما كالوطء والفرض اه (قوله عما اعترضه) الاولى حذف الضمير (قوله بان الخ) متعلق بيجاب الخ (قوله وان اوجب الخ) غايه وفاعله ضمير الاستناد وقوله وهي حرة حال من وقوع الوطء (قوله لا ينافي الخ) خبر ان (قوله ذلك) اي كون ما وجب بهما السيد (قوله وقد وقع) اي العقد الموجب في ملكه اي السيد (قول الماتن ولو عتق الخ) اي او عاق عتقها بصفة او دبرت اه معنى (قوله بخلافها) اي الزوجة في العكس المار وللزوج وطء العتيقة مالم تفسخ وكذا زوج الصغيرة والمجنونة العتيقتين مالم يفسخا بعد البلوغ والافاقه كافي لزيادة الروضة اه معنى

(فصل في الاعفاف) (قوله في الاعفاف) الي قوله بل ونكحها معسرى النهاية الا قوله او بالسوية علي الاوجه ولى قوله وهو متجه في المعنى لاذلك القول وقوله بما ياتي الي الاقرب (قوله في الاعفاف) اي وما يتبعه كحرمة وطء الاب امة ولده اه ع (قوله الحر) ولو بمعضا نهاية (قوله بما ياتي في النفقات) اي بان يفضل المهر او الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوم اول ليلة عتاني وحلي اه يجبر على عبارة ع (قوله لا يصير مسكينا بما يكلف به اه) (قوله الاقرب) كابن البنت مع ابن ابن الابن اه ع (قوله ثم الوارث) كابن ابن مع ابن بنت (قوله وان سفل) أي الولد (قوله ولو انثى) أي وأختي نهاية ومعنى (قوله اتحد وتعدد) اي الولد ووجه شمله للتعدد انه جنس يطلق علي الواحد والكثير اه ع (قوله علي مارجحه في الانوار) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قول الماتن اعفاف الاب) اي المعسر نهاية ومعنى (قوله الحر) اي الكامل الحرية نهاية (قول الماتن والاحداد) اي حيث اتصفوا بما ذكر نهاية ومعنى (قوله لثلا يقع في الزنا) اي الاصل بترك الاعفاف عبارة المعنى لثلا يعبر عنهم للزنا اه (قوله المنافي الخ) وصف للزنا او للوقوع المقدر الناشئ كل منهما عن ترك الاعفاف اه سيد عمر (قوله للمصاحبة الخ) اي المأمور بها معنى (قوله وبه) اي بقوله ولانه الخ (قوله فارق الام) عبارة للنهاية والمعنى وخرج بما ذكر المعسر وغير الاصل والاصل الاثني لان الحق الخ والريق وغير المعصوم اه قال ع (قوله والاصل الاثني ظاهره وان خاف عليها الزنا اه) (قوله لان الحق) اي في تزويج الام (قوله علي اعفاف احدا صوله) اي فقط للوقوع علي اعفاف الجميع لزمه سم ونهاية ومعنى (قوله فقط) اي لا عصبته اه رشيدى عبارة سم مراده استويا قربا ولا عصبته لهما ولا لاحدهما اه (قوله اقرع بينهما) اي ولو بلا حاكم نهاية ومعنى (قوله اقرع بينهما) اي وجوب بالاعفاف غير من خرجت له القرعة او هجم واعف احدهما بلا قرعة اثم وصح العقد اه ع (قوله في الرشيد) اي في الفرع الرشيد وسيد كر حمزة بقوله اما غير الرشيد الخ (قوله مهر مثل حرة) انظر لو كان اتمانكح باكثر او باقل ويعلم حكم الزيادة بما بعده اه رشيدى اقول وقياس اتفاق الاصل انه لا يلزم الفرع في صورة الاقل الا المسمى (قوله ذكره البلقيني) اعتمده النهاية والمعنى والضمير راجع الي قوله ولو كان بعد الى هنا كما هو صريح صنيع المعنى وان كان قضية قول الشارح وهو متجه الخ وجوه له لقوله بل لو نكحها معسرا الخ

(فصل في الاعفاف) (قوله علي مارجحه في الانوار) وهو المعتمد شرح مر (قوله المنافي للمصاحبة بالمعروف) اي المأمور بها (قوله ولو قدر علي اعفاف احد اصوله قدم عصبته) او قدر علي اعفاف الجميع لزمه (قوله فقط) كان المراد لا عصبته لكن قد يراد بان ابني الاب وابا ام الام مستويان قربا فقط اي لا عصبته مع تقدم الاول كما يفيد قوله قدم عصبته ويجاب بان مراده استويا قربا ولا عصبته لهما ولا لاحدهما وان قصرت عبارته عن ذلك ويدل علي ارادة ذلك قوله بان كانا الخ فليتأمل (قوله بعد النكاح)

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - (سابع) مثل (حرة) تليق به ولو كتائية ولو كان بعد ان نكحها مومرا ثم اعسر قبل وطئها وامتنعت من ذلك لم يحل له بل لو نكحها مومرا ولم يطأ اب ولده بالاعفاف ثم طال به لزمه لا سيما ان جهات الاعسار واداء الفسخ ذكره البلقيني وهو

متجه فيما إذا ارادت الفسخ وظاهر قولنا مهر مثل حرة انه يلزمه ذلك وان امكنه إذا فسخت ان يحصل لزوجة مثلها بدون ذلك وهو واحد
جهمين في الحاوي ثانيهما انه لا يلزمه (٣٦٢) مهر اقل حرة تكافئه حكى ذلك في هذه الصورة الزركشي في شرحه ويوجه الاول بان نفسه

تعلقت بها اخذا بما ياتي في
مسئلة النعيم إذا فارق قبل
الوطء فلم يكلف ما يقتضى
فسخها إذا لم يزد على مهر
مثلها لمشقته عليه مشقة
لا تحتمل غالباً لقول بعضهم
ينبغي تقييده بما اذا لم ينقل
مهرها بحيث يمكن الابن
تحصيل أخرى أو امة باقل
منه انما ياتي على الوجه
الثاني وقد علم ان الاول هو
الاوجه ثم رأت شيخنا
صرح بذلك فقال وظاهر انه
انما يلزمه جميع ذلك اذا كان
قدر مهر مثل من تليق به
(او يقول) له (انكح واعطيك
المهر) اي مهر مثل المنكوحة
اللاقبة فهو زاد في ذمة
الاب (او ينكح له باذنه
ويمهر او يملكه امة) تحل له
(او ثمنها) بعد الشراء
لحصول الغرض بواحد من
ذلك ولا يكفي صغيرة ومنها
مثبت خيار وشوها ولو شابه
كعمياء وخدماء وتزوجه
او ملكه لواحدة من هؤلاء
لا يمنع وجوب اعفائه
وخرج بملكه انكاحه امة
له او لغيره فلا يجوز لانه غنى
مال فرعه ومن ثم لم يقدر
الأعل مهر امة لزمه على الاوجه
بذله ويتزوجها الاب للضرورة
اما غير الرشيد فعلى وليه
اقل هذه الخمسة الا ان يرفع

(قوله انه يلزمه ذلك) اي في مسألة البقيين (قوله وان امكنه) اي الفرع (قوله وظاهر قولنا الخ) اي
بالنسبة لمسئلة البقيين اه سم (قوله في هذه الصورة) اي التي ذكرها البقيين بقوله لو نكحها معسرا الخ
(قوله ويوجه الاول) اي من الوجهين (قوله فلم يكلف) اي الاصل ما يقتضى النكح يعني منعه من مطالبة
فرعه بمهر منكوخته (قوله تقييده) اي ما ذكره البقيين (قوله بحيث يمكن) قيد للنقل المنفي (قوله ثم
رأت شيخنا صرح بذلك) اي في مسألة البقيين اه سم (قوله فقال وظاهر الخ) اعتمده للمنفى (قوله اي
مهر مثل المنكوحة) الى قوله لومة فيجب المنفى الا قوله كعمياء وخدماء الى قوله ولو كان بعصمته في النهاية
قوله فلوزاد الخ) اي فلو نكح الاصل بازيد من مهر المثل كان الزائد في ذمة الاب (قول المتن او يملكه امة
الخ) ولو ايسر الاصل بعد ان ملكه فرعه الجارية او ثمنها او المهر لم يسترد الفرع ذلك لانه ملكه ذلك وقت
الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه ولم ياكلها حتى ايسرها معنى (قوله بعد الشراء) اي شراء الاصل (قوله
لحصول الغرض الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شبعة وافرط شهوة فهل يلزم الولد اعفائه باثنتين
اولا قوة كلامهم تفيد المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال ع ش قوله لشدة شبعة الخ اي فان كان عدم
الكفاية لا يحتاجه للخدمة فقياس ما مر في المجنون وجوب الزيادة وقوله تفيد المنع معتمدا (قوله بواحد
من ذلك) عبارة المنفى بكل من هذه الطرق اه اي الخمسة (قوله ولا يكفي صغيرة ومنها الخ) لعله ان لم يردها
الاب اه رشدي (قوله مثبت خيار) اي من عيوب النكاح (قوله كعمياء الخ) ظاهر صنيعة انه مثال
الشوها وفيه تامل عبارة النهاية ولا يكفي شوها وصغيرة ومنها عيب يثبت الخيار ولو شابه وخدماء وكذا
لوم يثبت كعمياء اه وهي ظاهرة (قوله وخدماء) اي مقطوعة اليد فان من بها المرض لخصوص ص يقال لها
بخدماء ولا يخدماء كما في الصحاح فلا يراد ان الجندماء داخلة فيمن بها مثبت خيار اه ع ش (قوله لا يمنع) ولو
كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه اه سم (قوله
فلا يجوز الخ) اي فلو خالف وفعل لم ينعقد النكاح اه ع ش (قوله ويتزوجها الاب الخ) اي بشرطه كما
هو ظاهر اه سم اقول وهو الظاهر المتعين وما في الرشدي من ان قوله للضرورة مع ما ياتي في شرح محتاج
إلى نكاح من قوله وان لم يخف عنتا صريح في عدم اشتراط فور شرط تزوج الا لا فيكون مستثنى مما مر كما
هو ظاهر فليجرح راه فظاهر المنع فان كلام الشارع هنا مع ما ياتي انما يفيد وجوب الاعفاف بتزويج الامة
على الفرع لو ايسر بمهره فقط واما شرط جواز تزوج الاصل بالامة فسكوت عنه اتكالا على علمه من باب (قوله
اقل هذه الخمسة) لا ينبغي انما ترجع الى مهر حرة او ثمن امة على ان الصورتين الاولى ليس بينهما فرق معنوي
فنامل رشدي وع ش عبارة المنفى اقل ما تندفع به الحاجة اه (قوله غيره) اي الاقل (قوله في ذلك) اي
بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله وحله) اي تفسير الضمير (قوله لان العطف فيهما باو) وبين ابن
هشام ان او التي يفرد بعد العطف بها هي التي للترديد دون التنويح اه سم اي وما هنا للتنويح (قوله
على انه) اي ذلك الحل (قوله وجوب اتفاقهما) اي الزوجة والامة (قوله لواجتماعا) كان الظاهر التانيث
(قوله إذ قد يقدر) اي الاصل عليها اي مؤنته فقط اي دون المهر والتمن (قوله ربما يتوهم) اي لو افرد

حرر الفرق بين هذا حينئذ وقوله الآتي او يقول انكح الخ ومجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله
وظاهر قولنا الخ) اي بالنسبة لمسئلة البقيين (قوله ثم رأت شيخنا صرح بذلك) اي في مسألة البقيين
(قوله وتزوجه او ملكه لواحدة من هؤلاء لا يمنع وجوب اعفائه) لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن
بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه (قوله ويتزوجها الاب) اي بشرطه كما
هو ظاهر (قوله لان العطف فيهما باو) بين ابن هشام ان او التي يفرد بعد العطف بها هي التي للترديد

لحاكم يرى غيره والخيرة في ذلك للفرع ما لم يتفقا على مهر كياتي (ثم) اذا تزوجه او ملكه (عليه مؤنتها) اي الاب وحليلته الضمير
لانها من تمة الاعفاف وحله بالزوجة والامة بعيد لان العطف فيهما باو على انه يوهو وجوب اتفاقهما والاجتماعا في نسخ مؤنتها في اصله
واستحسن لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولانه لا يلزم من اعفائه مؤنته اذ قد يقدر عليها فقط وقد يجب بانها يترهم انما اذا اءفه

لا يلزمه مؤنته وان ما ياتي في النفقات إذا لم يعفو بان الغالب ان من احتاج للاعفاف يحتاج الانفاق ولا يلزم الفرع ادم لوجه اصله ولا نفقة خادمها لانها لا تخير بالعجز عنها ولو كان بعصمته اخرى كشوها انفق على التي تعفه (٣٦٣) فقط على الاوجه (وليس للاب تعيين

النكاح دون التسري) ولا عكسه (ولا) تعيين (رفعة) مهر ومؤنة او لثمن بجمال او شرف او يسار لنكاح او شرا ملافية من الاجحاف بالفرع (ولو اتفقا على مهر) او ثمن (فتعينها للاب) اذ لا ضرر فيه على الفرع وهو اعلم بفرضه (ويجب التجديد اذامات) الزوجة او الامة بغير فعله كما هو واضح (او انفسخ) نكاحه (بردة) منها لامنه على الاوجه كالطلاق بلا عذر او بنحو رضاع (او فسخه ببيع) بها او عكسه لبقاء الحاجة للاعفاف مع عدم التقصير (وكذا ان طلق) ولو بلا مال او اعتق الامة ولو غير مستولدة على ما فيه لا مكان يبيعها (بعذر) كنشوز او ريسة (في الاصح) بخلافه لغير عذر لانه المفوت على نفسه وظاهره انه لا يقبل منه العزم على عدم عوده لما صدر منه وان ظن صدقه ولو قيل فيما اذا غلب على الظن صدقه وحقت ضرورته بحيث خشى عليه نحو زنا او مرض مهلك انه يجدد له اخرى لم يبعد ولا يجب التجديد في عدة الرجعية ويسرى المطلق ومزنا بابطه في مبحث نكاح السفية ويسال القاضي

الضمير (قوله وان ما ياتي) عطف على انه اذا صح (قوله ولا يلزم الفرع ادم الخ) وقال للنباية وخلافا للمغني (قوله بالعجز عنها) اي الادم والخادم (قوله انفق على التي تعفه فقط) لئلا تنسخ بقية ما يخص صها عن المداه مغني (قوله على الاوجه) وقال للمغني وخلافا للنباية عبارة لم يلزمه سوى نفقة واحدة بوزعها الاب عليها ولا تتمين للجديدة اه (قوله ولا عكسه) الى قول المتن وانما يجب في النهاية الا قوله ولو قيل الى ولا يجب التجديد وكذا في المغني الا قوله والاوجه الى المتن (قوله لم الخ) اي من جهة المهر (قوله ومؤنة) انظره مع ان المؤنة مقدرة لا سيما وقد مر انه لا يجب لها ادم اه رشدي (قوله بجمال) كقوله مهر متعلق بقول المتن رفعة وقوله لنكاح الخ متعلق بتعيين (قول المتن ولو اتفقا الخ) اي ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقرينة ما قبله اه رشدي عبارة السيد عمر وقد يتوقف فيه فقد عين الاب رفعة تعظم مؤنة او امة تهمة لا يشعبها القليل اه (قول المتن فتعينها الخ) اي الزوجة او الامة (قوله بغير فعله) وليس منه الحبل حتى لو احبلها فانت بالولادة يجب التجديد اه ع ش عبارة الرشدي او بفعله المعذور فيه كدفعها لصيال اخذ ما ياتي اه (قوله لامنه الخ) وكردته ردتها كالا يخفى نهاية ومغني (قوله او بنحو رضاع) عطف على بردة اه سم (قوله على ما فيه الخ) عبارة المغني فان قلت كيف يمتنع للعذر فانه يمكن بيعها واستبدالها بغيرها اجب بان ذلك متصور بام الولد ما غيرها فانه لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد مانصه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا لانه يمكن ايجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون الفرض عدم تاتي ذلك اه وعبارة النباية والعذر في الامة ان تكون مستولدة او غير هاولم يجمد من رغب في شرائها وخاف رية منها او اشتد شقاقها او لعلها هي الظاهرة واليه يميل كلام الشارح (قوله بخلافه) اي الطلاق او الاعتاق (قوله ولو قيل فيما اذا غلب الخ) وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه لم يبعد حيث خيف هلاكه او وقوعه في الزنا اه ع ش (قوله لغير عذر) فلو ماتت المطلقة بغير عذر فينبغي وجوب التجديد كالومات قبل الطلاق مر اه سم اقول ويرد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذرا او عيب مجوز للفسخ فهل يجب قياسا على ما بحث في مسئلة الموت او لا فليتأمل اه سيد عمر ولعل الاقرب الثاني لظهور الفرق (قوله لما صدر الخ) اي من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله ويسرى) ببناء المفعول او الفاعل (قوله المطلق) اهل المار اده الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا يراد به اذا طلق لغير عذر لا يجب التجديد او انه يطلقها رجعا ثم ارجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم رايته في سم على منبج اه ع ش (قوله ومرضا بطة) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارة ثم فان كان مطلقا فان طلق ثلاث زوجات او ثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اه ع ش (قوله ويسال الخ) ببناء المفعول او الفاعل عطف على يسرى المطلق (قوله من غير قاض) معتمداه ع ش (قوله وثمان امة) الى قوله ويظهر ان القول في النهاية وكذا في المغني الا قوله لسكن في زمن الى ويفرق (قوله لسكن في زمن الخ) معتمداه ع ش عبارة السيد عمر ظاهر كلامهم انه لو لم يكتسب المهر في زمن قصير وجب على الولد اعفاه ولو قيل يجب عليه الكسب في الزمن المذكور ويجب على الولد التتميم لم يكن بعيدا اه وعبارة الخطيب في هاش المغني نعم

دون التنوع (قوله لامنه) وكردته ردتها كالا يخفى شرح مر (قوله او نحو) عطف على بردة (قوله على ما فيه الخ) في شرحه للارشاد ومبحث ان محل وجوبه اي التجديد حيث كانت المعتقدة لا يمكن بيعها كالمستولدة بخلاف التي يمكن بيعها واستبدال غيرها بغيرها اه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا لانه يمكن ايجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون عدم تاتي ذلك (قوله بخلافه لغير عذر) فلو ماتت فينبغي وجوب التجديد كالومات قبل الطلاق مر (قوله وثمان امة) اي تعفه كما هو

الحجر عليه حتى لا ينفذه باعتاقها والاوجه انه ينفك عنه بمجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قاض (وانما يجب اعفاف فاقدمهر) وثمان امة لا واجدا احدهما ولو قدرته على كسب يحصله لسكن في زمن قصير عفا بحيث لا يحصل له من التهرب فيه مشقة لا تحتمل غالبا فيما يظهر

ويفرق بين هذا وجوب إنفاقه وإن قدر على كسب بان المشقة ثم أكثر لدراهمها لأنها أكد إذ لا خلاف فيها بخلافه (بحاجة إلى نكاح) أي
وظد لشدة توقاته بحيث يشق الصبر عليه وإن لم يخف عنتاً أو إلى عقده لخدمة لنحو مرض إن تعين طريقاً لذلك لكنه لا يسمى إعاقاً (ويصدق
إذا ظهرت الحاجة) أي أظهرها ولو بمجرد (٣٦٤) قوله وإن لم تخفها قرائن إذ لا تعلم إلا من جهة (بلايين) إذ لا يليق بحرمته تحليفه على

ذلك ويأثم بطلبه مع
عدمها ولو كذبه ظاهر
حاله كذى فالج فلاذرعى
فيه ترددو الأوجه تصديقه
ييمينه أن احتمل صدقه
ولو على ندور (ويحرم
عليه وطء أمة ولده)
الذكر والانشى وان سفل
إجماعاً (والمذهب) فيما
إذا وطئها عالماً بتحرمتها
(وجوب) تعزير عليه لحق
الله تعالى أن رآه الإمام
وارش بكارة (مهر) للولد
في ذمة الحر ورقبة غيره نعم
المكاتب كالحر لأنه يملك
وان طأعته للشبهة الآتية
ومحله أن لم يجلبها أو أحبلها
لكن تأخر انزاله عن
تغيب حشفته كما هو
الغالب فإن أحبلها وتقدم
انزاله على تغيب الحشفة
أوقارته فلا مهر ولا ارش
لان وطأه وقع بعد أو مع
انتقالها إليه لما يأتي أنه
يملكها قبيل الاحبال
ويظهر أن القول في التقدم
وعدمه قول الأب ييمينه
إذ لا يعلم إلا منه فإن شك
فهو محل نظر لان الأصل
العام براءة الذمة والخاص
الزواما إذ اتلاف مال
الغير الأصل فيه إيجابه
للضمان ويقع لهم أنهم

إن خاف الوقوع الزاماً كسبه ينبغي أن يجب إعاقه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أي عدم وجوب
الإعاق مع القدرة على الكسب وقوله ثم أي في الاتفاق وقوله لدوامها الخ أي الثقة (قوله بخلافه) أي
الإعاق (قوله أي وطء) إنما حمل النكاح على الوطء لقول المصنف المار بالإعاق اه رشيدى (قوله أو
إلى عقده) عطف على قول المتن إلى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر أنها تسكني هنا وإن كانت شوهاه
فليراجع اه رشيدى (قوله لكنه) أي العقد للخدمة اه عرش (قوله وإن لم تخفها) أي تقوها اه عرش
(قوله ويأثم) أي الأصل وقوله مع عدمها أي الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أي الأب وإن علاه معنى
(قوله فيما إذا وطئها عالماً الخ) قيد لوجوب التعزير فقط كما هو صريح صنيع النهاية (قوله لحق الله تعالى)
أي لا لحق الولد كما ذكره الرافعى اه معنى قال عرش بعد ذكره عن الزيادة مثله والاقرب أن كرون
التعزير ليس لحق الولد خاص بما هنا وأنه يعزى لابنه أن وجد منه في حقه ما يقتضيه في موضع آخر اه (قوله
وارش بكارة) أي أن كانت بكر أو اقتضاها اه شرح روض (قول المتن مهر) أي مهر نيب اه سم (قوله
للولد أي وإن كان الأب كافراً أو مؤمناً شرح روض اه سم (قوله في ذمة الحر) هل ولو لمبعضاً لأنه يملك أو
يقال نصف المهر في رقبة ونصفه يتعلق بذمته فيه نظر والظاهر الثاني ويؤيده ما سبق في قيمة الولد اه عرش
(قوله نعم المكاتب كالحر) أي فيكونان في ذمته اه عرش (قوله وإن طأعته) غاية للبتن وكذا قوله
للشبهة تعليل له (قوله ومحله) أي وجوب المهر والارش (قوله ويظهر أن القول في التقدم الخ) واستظهر
في شرحه الصغير للارشاد تصديق مدعى التأخر لان مدعى التقدم يدعى مسقطو الأصل عدمه اه سم (قوله
يرجعون هذا) أي الثاني (قول المتن لاحد) ظاهره أن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعاً أخته بل ويثبت
النسب م اه سم (قوله على ما اقتضاه) أي عدم الحد في المستولدة كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتمد
نهاية ومعنى واسى (قوله وجوبه) أي الحد (قوله نعم لو وطئ الأم الخ) خلافاً للنسب بعبارة تم شمل ذلك أي

ظاهر (قوله والأوجه) كذا مر (قوله لحق الله تعالى) أي لا لحق الولد كما في الروضة قال في شرح الارشاد
الصغير وأما هو جواب عن سؤال وهو لم عزز لحق ولده فيما إذا قذفه ولم يعز إذا وطئ أمته لحقه بل لحق
الله تعالى وإنما عزز لحق ولده في قذفه لأنه لا شبهة له في عرض ولده بخلاف ماله كذا قيل وفيه نظر لان الشبهة
لا ترفع التعزير فلا مدخل لها فيه فالوجه الفرق بأن الإيذاء في العرض أعظم منه في المال كما يصرح به كلامهم
في الكليات الخمس اه وقد نقل في شرح الروض جوابين أحدهما مضمون القيل المذكور والآخر حاصله
منع أن مراد الأصحاب في التعزير للقذف أن التعزير لحق الولد لجواز أن ير يدوا أنه لحق الله تعالى (قوله
في المتن مهر) هو مهر نيب قال في شرح الروض ويجب أن كان الأب كافراً أو مؤمناً (قوله ورقبة غيره)
أي وإن لم يكمل كما بينه شرح الروض (قوله فإن أحبلها الخ) عبارة الروض إلا أن أنزل قبل استحكال
الحشفة أو معه أي فلا يجب المهر اه (قوله ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب ييمينه الخ) في
شرح الصغير للارشاد ولو اختلفا في تقدمه وتأخره فالذي يظهر تصديق مدعى التأخر لان مدعى التقدم
يدعى مسقطاً ما اقتضاه إيلاج الحشفة المتين الموجب للمهر والأصل عدمه مع قوة جانبه وبوافقه للغالب
ومع ذلك لا نظر لأصل براءة الذمة اه (قوله في المتن لاحد) ظاهره أن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعاً
أخته بل ويثبت النسب م (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروضة في مواضع
وجزم به ابن المقرئ شرح م (قوله نعم لو وطئ الأم الخ) خالفه في ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

قوله

يرجعون هذا خصوصه فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لان الأب امتاز عن غيره بما يوجب خروجه

عن هذا الخاص (لاحد) لان له مال ولده شبهة الإعاق المجانس لما فعله ومن ثم لم يفتقر الحال بين القن وغيره ولا بين مستولدة الابن وغيره
على ما اقتضاه الشرح الصغير واعتمده جمع لكن الذي في الروض وأصلها عن الرويات عن الأصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً لا شبهة
فيها بوجه لعدم تصور ملكها بحال نعم لو وطئ الأم في ذمة نيب واحد كما يأتي في الزنا يؤخذ من قوله لعدم النكاح أن محرم الأب المملوك للولد

ليست كالمستولدة (فان احبها) الاب (فالولد حر نسيب) للشبهة وان كان قنا كاقفلاه عن القفال واقراء كولد المغرور فيطالب بقيمة الولد بعد عتقة نعم المكاتب يطالب بها حالا لانه يملك والمبعض بقدر الحرية حالا وبقدر الرق بعد عتقه وخالفه القاضي ورجحه البلقيني (فان كانت مستولدة للابن لم تصير مستولدة الاب) لانها لا تقبل النقل (والا) تكن مستولدة له (فالاظهر انها تصير) مستولدة للاب الحر ولو معسر القوة الشبهة هنا وبه فارق امة اجنبي وطئت بشبهة ولو ملك الولد بعضها والباقي حر نفذ استيلاد الاب في نصيب ولده او قن نفذ فيه مطلقا وكذا في نصيب الشريك ان ايسر ولده حركه فعليه قيمته لها اما القن كله وبعضه فلا تصير مستولدة له لتعذر ملك غير المكاتب والمبعض ولائهما لا يثبت ايلادهما لا متتهما فامة فرعهما اولى واستثنى من ذلك شارح مالواستعار امة ابنه الرهن فرفهها ثم استولدها قال فلا تصير كما افتى به القفال لادائه الي بطلان عقد عقده بخلاف مالورهن امة

قوله لاحد مالو وطنها في دبرها فلا حد كالموطى والسيد اتمته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او تجسس في دبرها (قوله) ليست كالمستولدة (اي) فلا حد فيها (قوله) الاب (اي) وان علا (قوله) للشبهة (اي) قوله لتعذر ملك الخ في المغني الا قوله ولو لم ملك الى اما القن والى قوله ثم رابت في النهاية الا قوله وخالفه الى المتن وقوله وولده الى اما القن وقوله لتعذر الى واستثنى (قوله) وان كان قنا الخ ويلغزه فيقال لنا حريين رقيقين اه ع ش (قوله) وان كان (اي) الاب قنا (اي) او مبعضا اه معنى عبارة سم وبالاولى اذا كان مبعضا وبه جزم في الروض اه اقول وبفيده ايضا قول الشارح كالتبعية والمبعض بقدر الخ (قوله) كولد المغرور (اي) اذا كان المغرور رقيقا اه رشيدى (قوله) فيطالب الخ (اي) الاب القن ولا ينافى في هذا ما سياتى من ان الاب لا يغرم قيمة الولد لانه في الحر لانه يلزم قيمة الام كسايان اهرشيدى (قوله) والمبعض الخ عطف على المكاتب (قوله) وخالفه (اي) القفال القاضي الخ عبارة المغني وان قال القاضي في تعليقه الصحيح من المذهب ان ولدا لمبعض رقيق وقال البلقيني انه الرجح اه (قول المتن فان كانت) (اي) امة الابن مستولدة الخ وان كانت مكاتبة للابن فاوجه الوجهين انه ينفذ استيلاد الاب لان الكتابة تقبل الفسخ اه معنى (قول المتن لم تصير مستولدة للاب) (اي) ولو كان الاب مسلما والفرع ذميا ومستولدة ته ذمية اه نهاية سم (للاب الحر) (اي) كله ولا فرق بين ان تكون موطوءة للابن او مدبرة او مملوكتها بصفة او موصى بمنفعتها ولا بين ان يكون الولد معجورا عليه بسفه او صغرا وجون او موقفا للاب في دينه او لا واذا اولد امة ولده المازوجة نفذ ايلاده كايلااد السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحل اه معنى عبارة سم قول المتن فلا يظهر انها تصير ظاهرة وان كانت موطوءة للابن مع انها حينئذ محرمة على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت في ملكه مر اه (قوله) وبه (اي) يكون الشبهة هنا قوية وقوله فارق (اي) ما هنا اية امة الولد الموطوءة للاب (قوله) امة اجنبي وطئت بشبهة (اي) قلنا لا تصير مستولدة لواطى مولود وسرا وغيره مستولدة لما لكها اه ع ش (قوله) او قن (عطف على قوله حر) (نفذ فيه) (اي) في نصيب ولده وقوله مطلقا (اي) موسرا او معسرا اه ع ش (قوله) ان ايسر (اي) الاب فان كان معسرا لم ينفذ في نصيب الشريك ويرق من الولد نصيب الشريك وينفذ الايلاد في نصيب الابن ذكر ذلك في الروض وغيره انتهى سم على منهج اه ع ش (وولده) (اي) ولدا الاب الموسر من الامة المشتركة (قوله) فعليه (اي) الاب قيمته (اي) الولد لهما (اي) الابن وشريكه هذا ظاهر ولكنه مشكل بخالفه لما ياتي في المتن الا ان يرجع ضمير قيمته للامة المشتركة يتاويل القن ثم رابت في شرح الروض ما نصه فرع لو استولد موسر جارية فرعه المشتركة يعني جارية مشتركة بين فرعه واجنبي نفذ الاستيلاد في الكل ولدها منه حر وعليه المهر والقيمة للفرع وشريكه واستولدها معسر لم ينفذ الايلاد في نصيب الشريك بل يرق بعض الولد وهو نصيب الشريك تبعا لامة اه ونحوها في فتح الجواد وهي ظاهرة (قوله) اما القن

اي قوله لاحد مالو وطنها في دبرها فلا حد كالموطى والسيد اتمته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او تجسس في دبرها مر ش (قوله) وان كان قنا (وبالاولى اذا كان مبعضا وبه جزم في الروض (قوله) وخالفه القاضي) (اي) فقال انه رقيق على الصحيح من المذهب (قوله) في المتن لم تصير مستولدة للاب) لانها لا تقبل النقل فلو كان الاصل مسلما والفرع ذميا ومستولدة ته ذمية فهل يثبت الاستيلاد الاصل لانها قابلة للنقل كما لو نقصت العهدوسيتت او لا لانها الان على حالة تقتضى منع النقل ترددوا ووجه القطع بالثاني شرح مر (قوله) في المتن فلا يظهر انها تصير (ظاهره) وان كانت موطوءة للابن مع انها حينئذ محرمة على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت في ملكه مر (فرع) (اي) اولد مكاتبة ولده فهل ينفذ استيلاده وجهان او امة ولده المازوجة نفذ كايلااد السيد وحرمت على الزوج مدة الحل روض (قوله) ولو معسرا (قال في شرح الارشاد الصغير وكافرا وهي والابن مسلما) (قوله) نفذ فيه (اي) في نصيب الولد وقوله ان ايسر (اي) الاب (بخلاف مالورهن امة فاستولدها ابو الخ) في كتاب امهات الاولاد من تصحيح البلقيني ولورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولدها الاب قال القفال لا تصير ام ولد وان لم يثبت الحق بنفسه إلا

فاستولدها ابو فاتها تصير لانه لا يؤدى لذلك او يردده ما مر ان الراهن لو احبل امته المراهونة وهو موصر صارت ام ولد له وبطل الرهن مع ادائه الى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رابت ان القفال (٣٦٦) قائل بان ابلاذ الراهن لا ينفذ مطلقا لدائه لما ذكر بخلاف ابيه في المسئلة الثانية

وهو صريح فيما ذكرته ان صاحب حو في الراهن يرد تفرقة القفال وتوجيه المذكورين فالوجه عدم النفوذ فيها لما ذكره القفال بل لانه يلزم عليه تقدير انتقال الملك في المهر ونغير المرتن بنحو بيع او هبة ولو ضمنيا فانه ممنوع كما ذكره في الرهن فان قلت التقدير في الاولى ليس لاجنبى لانه للراهن قلت بل هو اجنبى بالنظر الى عدم ملكه للرهن فلم يكن كالملك المستولد لانه لا تقدير فيه ثم رابت القاضى وافق القفال في الاولى على الجزم بانها لا تصير والبلقينى وجهه بما يؤل لما مر عن القفال مع رده (وان عليه قيمتها) يوم الاحبال ما لم يستول عليها قبل الوطو والافاقصى القيم من الاستيلاء الى الاحبال (مع مهر) بشرطه السابق كما يلزم احد شريكين استولد المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمهر للابلاج والقيمة للاستيلاء وقد يلزمه مر ان كان زوج امته لاختيه فوطئها الاب فعليه مهر للزوج لانه محرم عليه ابدًا بوطئه ومهر للمالك لا ستيقانه منفعه بضعه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولد) فلا يلزمه وان

الخ محترز الحر من قوله للاب (فاستولدها ابو) هل المراد الموصر ولا يكتفى بسار ولده اه سم اقول الظاهر انه يكتفى بسار ولده فليز اجع (قوله) ويورده ما مر (اي) فتصير مستولدة للاب اه ع (مطلقا) اي سواء كان الراهن مالكا او مستعيرا (قوله) في المسئلة الثانية (اي) فيما لو استولد الاب مراهونة (قوله) وهو صريح فيما ذكرته الخ) فيه قلب وحق العبارة وما ذكرته صاحب حو في الراهن صريح في رد تفرقة القفال الخ (قوله) تفرقة القفال) اي بين استيلاء الراهن وبين استيلاء ابيه في المسئلة الثانية (قوله) فالوجه عدم النفوذ فيها) اي في مستثنى استيلاء الاب وظاهر صنيع النهاية اعتماد النفوذ فيها كما مر (قوله) لانه يلزم عليه الخ) قد يقال لا اثر لذلك لان ملك ولد بمنزلة ملكه اه سم (قوله) في الاولى) اي في مسئلة الاستعارة (قوله) لانه للراهن) اي المستعير لامة ولده (قوله) قلت هو اجنبى الخ) تقدم انفاعن سم منعه (قوله) مع رده) متعلق بالصقل والضمير للوصول (قوله) يوم الاحبال) الى الفصل في النهاية الا قوله وتدلزمه الى المتن وقوله على ما اقتضاه الى لان قوة وقوله او مكاتب الى فلا يفسخ (قوله) يوم الاحبال) سواء انزل قول تغيب الحشفة ام بعده اه معنى عبارة النهاية والاسنى سواء انزل قبل ذلك ام بعده ام معقول في قدرها الى القيمة قول الاب لانه غارم ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة اشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوابل اه (قوله) بشرطه السابق) اي في قوله ومحل ان لم يحبلها الخ اه ع (قوله) نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر اه سم وزاد ع ش وتصير مستولدة للوطى اه ان يسرفان كان معسرا لا ينفذ الاستيلاء في حصه الشريك وقياس ما قدمنا من سم عن الروض ان يكون الولد مبعضا اه (قوله) ووجبا) اي قيمتها ومهرها (قوله) وقد يلزمه) الى المتن في المغنى (قوله) وقد يلزمه) اي الاب (قوله) لاختيه) اي لا يورث الاب (قوله) وان انفصل حيا او ميتا الخ) عبارة المغنى ان انفصل حيا او ميتا اذا انفصل ميتا فلا يجب قيمته جز ما نعم ان انفصل بجنابة فينبغى كقائل الزركى ان يجيء فيه ما سبق في المغرور اه (قوله) لا تتقال ملكه الخ) ومتى حكمتا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه اه نهاية قال ع ش قوله وجب الاستبراء الخ اي لحق الله تعالى (قوله) ملكها) فيه قلب والاصل ملكها له عبارة المغنى الملك فيها اه (قوله) ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنقل اليه اه سم (قوله) ويحرم عليه) الى الفصل في المغنى الا قوله وان لم يحبل الى لان قوة وقوله او مكاتب الى فلا يفسخ (قوله) ويحرم عليه) اشار به

انه خليفة مورث فنزل منزله انتهى فعلم الفرق عند القفال بين استيلاء الاب في حال حياة الابن واستيلاءه بعدموته في جاريته المراهونة (قوله) فاستولدها ابو) هل المراد الموصر ولا يكتفى بسار ولده (قوله) بل لانه يلزم عليه تقدير الخ) قد يقال لا اثر لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه (قوله) والبلقينى وجهه بما يؤل لما مر عن القفال مع رده) في تصحيح البلقينى في كتاب امهات الا ولاد مانصه ولو كان الراهن في اصل المسئلة اصلا للبرتن فهل نقول بنفذ استيلاءه في امة فرعه ام نقول لا ينفذ استيلاءه اذا كان معسرا لانه اثبت بالرهن حقا لفرعه باختياره فلا يملك ابطاله نزاع القفال الى الثاني حكاة عنه القاضى الحسين في فتاويه والارجح عندنا الاول مر لانه اذا احبل امة الفرع ثبت استيلاءه فلان ثبت استيلاءه الاصل في جارية نفسه اولى لان ابطال الملك اقوى من ابطال مجرد علة الرهن (قوله) وان عليه قيمتها يوم الاحبال) قال في شرح الروض ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد قال القفال اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه وذلك ستة اشهر قبل ولادتها لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوابل بخلاف نفقة الحامل المبتونة لانها كانت واجبة انتهى (قوله) نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر (قوله) لا تتقال ملكه لها الخ) ومتى حكمتا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه شرح مر (قوله) ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنقل اليه

انفصل حيا او ميتا بجنابة مضمونة (في الاصح) لا تتقال ملكها قبيل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة الى ومن ثم لو استولد مستولدا بانه لزمه قيمة الولد لانه لا يتصور ملكه لامة ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها (و) يحرم (عليه) اي الاصل

من النسب الحر (نكاحها) أي أمة ولده وإن لم يجب اعفاه على ما اقتضاه إطلاقهم لكن مرفى مبحث نكاح الأمة أن محله في الموسر كما فهمته
عنتهم وجرى عليه الزكشي وغيره لأن قوة شبهته في ماله استحقاؤه الاعفاف عليه (٣٦٧) صيرته كالشريك ومن ثم لم تحرم على أصل قن

كامة أصل على فرعه وأمة
فرع رضاء على أصله قطعاً
(فلو ملك زوجة والده الذي
لا تحل له الأمة) حال ملك
الولد لو كان نكحها قبل ذلك
بشرطه (لم يفسخ النكاح
في الأصح) لأنه يغتفر دواما
لقوته ما لا يغتفر ابتداء
ومن ثم لم يرفع نكاح الأمة
بطر وسار وتزوج حرراً ما
إذا حلت له حينئذ لكونه
قنوا الولد معسر الأيلزمة
اعفائه أو مكاتباً وأذن له
سيده في تزويجهما من أبيه
فلا يفسخ بطر وملك الولد
قطعاً بقول الأسنوي ومن
تبعه هذا التقييد لا فائدة له
مردود بذلك (وليس له
نكاح أمة مكاتبه) لأن
شبهته في ماله أقوى من شبهة
الودون ثم قال (فإن ملك
مكاتب زوجة سيده انفسخ
النكاح في الأصح) وفارق
الابن بأن تعلق السيد بمال
المكاتب أشد من تعلق
الأصل بمال الفرع ومن ثم
جرى لنا قول أنه ملك
للسيد وإنما لم يعتق بعض
سيد ما مكاتبه لأنه قد
يجتمع ملك البعض وعدم
العقود المكاتب نفسه لو
ملك أباه لم يعتق عليه والملك
والنكاح لا يجتمعان أبداً
(فصل) (السيد باذنه
في نكاح عبده لا يضمن)
بذلك الأذن كما دل عليه

إلى أن قوله ونكاحها معطوف على قوله وطى أمة ولده اه عميرة (قوله من النسب) احتريزه عن الأصل من
الرضاع كما يأتي (قوله الحر) نعت الأصل عبارة المغنى على الأب الحر الكل ما غير الحر الكل فله نكاحها إذ
ليس عليه اعفائه اه (قوله وإن لم يجب اعفائه) أي على ذلك الولد بان كان هناك من هو مقدم عليه في
وجوب الاعفاف اه رشيدى (قوله أن محله) أي منع نكاح أمة فرعه وقوله في الموسر أي في الفرع
الموسر لأنه يلزمه اعفائه لكن قد مناهنا هناك تصريح صاحب العباب بأنه لا فرق اه سم أقول ويفيد الفرق
موافقة النهاية والمغنى للشارح في قوله لا ينفاء الولد معسراً الخ (قوله لأن قوة شبهته الخ) لتعليل المتن
(قوله شبهته الخ) وقوله استحقاؤه الخ قد ضرب الشارح عليهما في احتمال أن استحقاؤه عطف بيان ويحتمل أنه
مفعول شبهة على ضرب من التاويل لأن شبهة اسم عين اه سم وقوله لأن شبهة اسم عين فيه نظر عبارة
القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل اه عبارة عرش قوله استحقاؤه مفعول شبهة سم على حجج
اه (قوله لم يحرم) أي نكاح أمة الفرع اه عرش (قوله على أصل قن) أي كلا أو بعضاً (قول المتن
الأمة) أي أمة ابنته اه رشيدى (قوله حال ملك الولد) كان يسر بنفسه أو بيسرة ولده اه معنى (قول
المتن لم يفسخ النكاح) ولو أجل الأب الأمة بعد ملك ولده لم يفسخ أو لا يصير له ولد كما مر أو لا يصير له ولد مستند
الوطء النكاح المعتمد الثاني معنى وروض مع شرحه (قوله فتا) أي أو مبعضاً اه نهاية (قوله أو الولد
معسراً) هذا مبني على ما مر انقاعن الزكشي وغيره كما هو ظاهر اه سم (قوله بذلك) أي بقوله أما إذا
حلت له الخ (قول المتن وليس له) أي يحرم على السيد قطعاً اه معنى (قوله لأن شبهته) أي السيد وقوله في
ماله أي المكاتب وقوله من شبهة الوالد أي في مال ولده اه عرش (قول المتن انفسخ النكاح الخ) قال في
الروض ثم ينفذ استيلاؤه وقال شارحه إذا ولد أمة مكاتبته انتهى اه سم (قوله وفارق الخ) أي المكاتب قد
يغنى عنه قوله السابق انفاء من ثم الخ (قوله أنه) أي ما في يد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) أي أصل سيد أو
فرعه اه عرش (قوله نفسه) لعله مقدم عن مؤخره الأصل إذ المكاتب لو ملك أباً نفسه الخ
(فصل) السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن (قوله بذلك الأذن) أي قول المتن فإن كان في النهاية الأقوله
نعم إلى المتن (قوله كادل عليه) أي أراد هذا المقدور (قوله الذي الخ) نعت للسبب (قوله واحتمال أنه الخ)
أي كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى تنبيهه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه
في نكاح عبده لكان أحسن ليمسك النفي على الضمان بالأذن فهو نفى لكون الأذن سبباً للضمان وهو

(قوله وإن لم يجب اعفائه الخ) كذا شرح مر (قوله أن محله) أي منع نكاح أمة فرعه (قوله في الموسر) أي
في الفرع الموسر لأنه يلزمه اعفائه لكن تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصريح صاحب العباب بأنه
لا فرق (قوله شبهته وقوله استحقاؤه) ضب عليهما في احتمال أن استحقاؤه عطف بيان ويحتمل أنه مفعول شبهة
على ضرب من التاويل لأن شبهة اسم عين (قوله في المتن لم يفسخ النكاح في الأصح) قال في الروض فلو
استولدها لم ينفذ قال في شرحه لأنه رضى برق ولده حين نكحها ولأن النكاح حاصل محقق فيكون وأطناً
بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم أنه لو وطى وإن
كان رقيقاً كله جارية ولده بغير نكاح كان الولد حر الشبهة (قوله فلا يفسخ بطر وملك الولد) قد يشك
ذكر الطر مع قوله ومكاتباً وأذن له سيده في تزويجهما من أبيه لأنه لا يصح في تصوير المسئلة بعدم طر والملك
وأنه حاصل عند ابتداء النكاح ويمكن أن يجاب بأن المقصود بقوله ومكاتباً الخ تصوير حاله قبل ويرتب
عليها تصوير طر والملك بان يشترط المكاتب بعد تزوج الأب (قوله في المتن انفسخ النكاح في الأصح) قال
في الروض ثم ينفذ استيلاؤه قال في شرحه إذا ولد أمة مكاتبته كما سيأتي إيضاحه في الكتابة انتهى
(أصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزكشي في الاعتراض مانعه تغيير المصنف يعطى أن الأذن

السياق الذي هو نفى كون الأذن سبباً للضمان واحتمال أنه لا فائدة كون الأذن سبباً لنفي الضمان بعيد من السياق والمغنى لأن نفى الضمان
هو الأصل فلا يحتاج لبيان سببه له آخر فلا اعتراض على المتن نعم الأحسن لا يضمن باذنه في نكاح عبده

ليكون نصافي الأول فان قلت باذنه قيد المقابل الجديد للفرق بين تقدمه وتأخره فأتى بمنوع بل على الجديد لا لارق بين الاذن وعده وعلى القديم لا بد منه فحق العبارة لولا ما قررته السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه ان اذن (مهر او نفقة) اى وثنة بل غالب

الفقهاء يطلقونها عليها (في الجديد) لانه لم يلزمهما تصريحاً ولا تعريضاً بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح في المهر ان عليه لا النفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعليه (وهما في كسبه) كذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه لهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر مفوضة بفرض صحيح او وطء ومهر غيرها الحال بالعقد والمؤجل بالحلول وفي النفقة بالتمكين وانما اعتبر في اذنه له في الضمان كسبه بعد الاذن وإن تأخر الضمان عنه لثبوت المضمون حالة الاذن ثم لا هنا كما مر (المعتاد) كالخرفة (والنادر) كلقطة ووصية وكيفية تعلقها بالكسب انه ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لان الحاجة اليها اناجرة ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدر منه شيء للنفقة أو الجلول في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الغزالي يصرف المهر اولاً ثم للنفقة

المقصود وعبارة محتملة لهذا محتملة أيضاً لسكون الاذن سبباً لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلان اكون ظهير للمجرمين وليس بمقصود اه فقول الشارح نعم الخ تسليماً لا اعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل او نحو ذلك فلا يتجه قول المحشي بعد ذكره عن الزركشي نحو ما مر عن السبكي مانصه وظاهر ان هذا لا يندفع بما قرره الشارح فان اراده انني لا الاعتراض به نظر اه سيد عمر باختصار (قوله ليكون نصافي الاصل) في النصية نظر اه سم اى لاحتمال تعلق الجار بالنفي ولو بعيداً (قوله فان قلت باذنه) اى الذى في المتن (قوله بين تقدمه) اى تقدم باذنه على لا يضمن (قوله ممنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سنداً لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم ولك ان تجيب بان محط السندية وله على القديم الخ والحاصل ان قوله باذنه للاشارة الى ردقديم القائل بسببية الاذن للضمان (قوله لا بد منه) اى من اذنه (قوله لولا ما قررته) اى من دلالة السياق على ارادة ما قررته (قوله يطلقونها) اى النفقة عليها اى المؤنة (قوله لانه لم يلزمهما) الى قوله وقول الغزالي في المغنى لا لاقوله لا النفقة الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) اى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله لم يضمنه اى لم يلزمه اه ع ش (قوله لتقدم ضمانه الخ) اى ما ذكر من المهر والنفقة (قوله بخلافه) اى ضمان السيد (قوله ان علمه) اى قدر المهر وقوله منها اى النفقة وقوله علمه اى قدر ما وجب الخ (قول المتن وهما في كسبه) ولو اجر نفقه فيهما اى المهر والنفقة جاز اه روض وظاهره انه يستقل بالايحار اه سم (قوله لانه بالاذن الخ) (فرع) لوزوج عبده بامته انفق عليهما بحكم الملك فان اتى العبد منها بالولاد فان اعتقها السيد او اولاها فانفقتهما في كسب العبد ونفقة اولادها عليهما فان اعسرت في بيت المال وإن اعتق العبد دونها فنفقتهما على العبد كحرم تزوج امة ونفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه اه غنى (قوله رضى بصرف كسبه الخ) اطلاقه على تامل بالنسبة لعامى لم يطرد عرف اهل محلته بذلك بل قد يطرد العرف في بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان التعليل المذكور نظراً للغالب كما يفيد قول ع ش قوله وهما في كسبه هل ولو خصه باحدهما ونفاه عنهما تامل كذا في هامش والاقر ب نعم لان الاذن في النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له في الضمان ونهاه عن الاداء فانه غرم يرجع بما غرمه على الاصل اه (قوله ولا يعتبر) اى في غير الماذون له بالتجارة واما الماذون له في التجارة فسيأتى انه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله ووجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو) اى وجوب الدفع اه ع ش (قوله مهر غيرهما) عطف على مهر مفوضة (قوله الحال بالعقد الخ) اى اذا كانت مطيعة للوطء فلو كانت صغيرة لا تطيقه كان زوج امته الصغيرة بريق فلا يجب إلا بعد الاطاقة كما يأتى في الصداق اه ع ش (قوله وفي النفقة الخ) عطف على مهر مفوضة (قوله في الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عنه اى الكسب وقوله لثبوت المضمون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ (قوله انه ينظر في كسبه الخ) اى وجوب اخذ ما من قوله لان الحاجة الخ اه ع ش (قوله اليها) اى النفقة (قوله في المستقبل) راجع لكل من المعطوفين (قوله وقول الغزالي الخ) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله في المقاتلين) هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه ع ش (قوله وهو القياس) معتمد اه

سبب لنفي الضمان وليس بمقصود انما المقصود نفي كون الاذن سبباً للضمان فلو سلط النفي على الضمان بالاذن فقال لا يضمن باذنه لكان احسن اه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراد نفي الاعتراض ففیه نظر فليتأمل اه (قوله ليكون نصافي الاول) في النصية نظر (قوله ممنوع الخ) في صلاحية ما ذكره سنداً لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى (قوله وهما في كسبه) قال في الروض ولو اجر نفقه فيهما اى المهر والنفقة جاز اى بناء على جواز بيع المستاجر اه فظاهره انه يستقل بالايحار (قوله لانه)

حملة ابن الرفعة على ما اذا امتنعت من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كله ونازع الاذرع في المقاتلين ثم بحث أنه لا يتعين كل غش من هذين لانهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء من المهر او النفقة وهو القياس (فان كان ماذوناً له في التجارة) يجبان

عش (قول المتن فيما بيده من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام إذا أتى الربح ورأس المال إلى الوجوب فليس ليد إلتافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مر فوافق على الظاهر المذكور اه سم (قوله) ولو قبل الاذن إلى قول المتن ولو نكح فاسد في النهاية لا أقوله ويمكن إلى ولم يتعلق وقوله خلافا لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المعنى لا أقوله أن تسكفل إلى لم يتعلق به حق لا أقوله أن تسكفل إلى المتن (قوله) لأنه) أي دين المهر والنفقة (قوله) وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور ما مر أي في قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله) ويجبان في كسبه هنا الخ) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رايت نقلا عن حاشية المحلى لعدم ما نصه الظاهر أن مثل ذلك كسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولو قبل النكاح اه سيد عمر عبارة عش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافاً إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل في استفاد من مجوع صنيعة أي شرح مر وصنيع عش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في أن كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فرقا من حيث أن الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) أحدهما أي الكسب ومال التجارة به أي إذا ذكر من المهر والنفقة (قول المتن وإن لم يكن مكتسبا) اما لعدم قدرته أو لكونه مخترفا محرما اه معنى اه (قوله) أو زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رشيدى عبارة سم أي كان اذن له السيد أن يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر اه (قول المتن في ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتقه أن رضيت بالمقام معه لأنه دين لازم رضا مستحقة فيتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعلق برقبته إذا جناية منه، لا بذمة سيده ما مر أول الفصل اه معنى (قوله) يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاد العبد على ما قدره السيد (قول المتن وله المسافرة به) قال الناشرى وتجويز السفر به إذا كان المهر مؤجلا ظاهر أمالو كان حالا والعبد قادر فينتجه منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد أن لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقة معها مع المهر اه لعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع إذا بدل له كما سيأتي اه سم (قوله) ان تسكفل الخ) سيأتي أنه لا يثبت بتركه (قوله) ان تسكفل الخ) وقول المصنف الاتي أن تسكفل الخ وقوله لزوم الاقل الخ لعل هذا في غير القسم الأخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا أمالو فكل من المسافرة به أو استخدامه لا يفت شينا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل

أي السيد (قوله) في المتن فيما بيده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام إذا أتى الربح ورأس المال إلى الوجوب فليس ليد إلتافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مر فوافق على الظاهر المذكور (قوله) ويجبان في كسبه هنا أيضا) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني (قوله) أو زاد على ما قدر له) أي كان اذن للسيد له أن يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر (قوله) في المتن في ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة لازيادة (قوله) في المتن وله المسافرة به) قال الناشرى وتجويز السفر به إذا كان أمالو كان حالا والعبد قادر فينتجه منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد أن لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقة معها مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع إذا بدل له كما سيأتي (قوله) ان تسكفل المهر) هل يقيد بالحال وإلا كفي تسكفل النفقة على قياس قول الشارح الاتي كذا قيل ويرده الخ (قوله) ان تسكفل المهر والنفقة) وقول المصنف الاتي أن تسكفل المهر والنفقة وقوله لزومه الاقل الخ لعل هذا كله في غير القسم الأخير وهو من

(فما بيده من ربح) ولو قبل الاذن في الشكاح وكذا رأس مال في الاصح) لأنه لومه بعقد مأذون فيه كان كدين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويفرق أيضا بأن القن لا تتعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لأنه مفوض لرأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضا فإذا لم يف أحدهما به كل من الآخر (ولأن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) أو زاد على ما قدر له (في ذمته) يطالب به إذا عتق لوجوبه برضا مستحقة (وفي قول علي السيد) لأن الاذن لمن هذا حاله التزام المؤمن (وله المسافرة به) أن تسكفل المهر والنفقة ويمكن رجوع أن تسكفل الاتي

ومفهومه هذه أيضا ولم يتعلق به حق للغير كرهن وإلا اشترط رضا (ويفوت الاستمتاع) عليه للملكة الرقبة فقدم حقه نعم للعبد استصحاب زوجته معه والكرام من كسبه فان لم يطلبها للسفر معه فنفتها باقية بحالها (وإذ لم يسافر) به أو سافر به معها (لزمه تخليته ليلا) أى بعضه الآتى في الامة ووقت فراغ شغله بعد النزول في (٣٧٠) السفر فيما يظهر خلافا لما يوهمه كلام الماوردى ثم رأيت الزركشى صرح بنحو

ذلك (لاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان عمله ليلا انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما إذا لم تكن بمنزل سيده لتمكنه منها كل وقت قال الاذرى ومحل ان كان يدخل عليها كل وقت والا كأن كان يستخدمه جميع النهار في نحو زرعه فلا فرق (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أى تحملها وهو موسر او اذاؤهما ولو معسرا (والا فيخليه لكسبهما) لاحالته حقوق التكاح على كسبه (وان استخدمه) نهارا (بلا تكفل) او حبسه بلا استخدام (لزمه الاقل من اجرة مثل) له مدة الاستخدام والحبس أى من ابتدائه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلا كذا قيل ويرده مأمرا أن الكسب لا يصرف الالاحال ولا يدخر منه شيء لحلول المؤجل (والنفقة) أى المؤنة مدة أحد ذينك ايضا فان لم يكن مهر او كان وهو مؤجل فيما يظهر لما قررتة فالأقل

المذكور ان بل لعله أيضا في غير المأذون الذى معه من مال التجارة أو ربحه ما يفي بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل اه سم اقول وما ذكره اخر محل تأمل لاحتمال تلف ما يديه ولو باتلاف السيد كما مر وما ذكره او لارده المغنى في شرح وفي قول يلزمه المهر والنفقة بما نصه قال بعضهم جميع ما سبق في عبد كسوب اما العاجز عن الكسب جملة فالظاهر ان للسيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدامه يقابل باجرة فهو داخل في قول الاصحاب يلزمه الاقل من اجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله) ومفهومه) أى رجوع مفهوم ان تكفل الخ (قوله) ايضا) أى كرجوعه لمسئلة الاستخدام (قوله) ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أى العبد رضا أى الغير اه سم (قوله كرهن) أى او استجار او كتابة او جنابة اه حلى (قول الماتن ويفوت) بالنصب من النفوت (قوله) للعبد استصحاب زوجته الخ) فان امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيد لها اذا كانت رقيقة سقطت نفقتها غنى وروض مع شرحه (قوله) والكرام) أى لها من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيد عمر (قوله) في الامة) أى المزوجة اه سم (قوله) ووقت الخ) عطف على ليلا (قوله) فيما يظهر الخ) راجع الى قوله وقت الخ (قوله) انعكس الحكم) أى فتلزمه تخليته نهارا للاستمتاع وقوله وقيد جمع ذلك أى قول المصنف لزمه تخليته ليلا اه عش (قوله) ومحل) أى التقييد بما ذكر وقال سم أى محل السكون بمنزل سيده اه (قوله) كل وقت) ليتأمل المراد به فان ظاهره مشكل اذ لا يتم الا بتعطيل سيده بالكلية فكان المراد العموم العرفى لا الحقيقى اه سيد عمر (قوله) ولا فرق) أى بين كونها بمنزل السيد أو لا اه عش (قوله) أو تحملها وهو موسر الخ) فيه امر ان الاول انه يلزمه موافقته في الصورتين أعنى اذا كان موسرا او ادى والا فلا والثانى انه اذا تكفل بشى لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر اه سم (قوله) أى من ابتدائه الخ) مجرد تصوير والمراد الاقل من اجرة مدة الاستخدام والحبس وكل المهر الخ اه عش (قوله) الى وقت المطالبة) أى والصورة ان الاستخدام والحبس باق بقرينة ما قبله اه رشيدى (قوله) احد ذينك) أى الاستخدام والحبس اه سم (قوله) ايضا) أى كاجرة المثل (قوله) فان لم يكن مهر) أى كان ابراته او كانت مفوضة ولم يوجد فرض ولا وطء (قوله) وذلك) أى لزوم الاقل (قوله) مطلقا) أى اقل كانت او اكثر اه عش (قوله) من ذلك) أى من قول الماتن وان استخدمه الخ (قوله) لانه لا ضرر الخ) أى للزوم السيد اقل الامرين من الاجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله) لزمه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه

ايسه أو ذرنا ولا مكتسبا أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا فوت شيئا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل المذكور ان بل لعله أيضا في غير المأذون الذى معه من مال التجارة وربحه ما يفي بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل (قوله) رضا) أى الغير (قوله) في الامة) أى المزوجة (قوله) وقيد جمع ذلك) أى اللزوم (قوله) ومحل) أى محل الدون بمنزل سيده (قوله) أى تحملها وهو موسر الخ) فيه امر ان الاول انه يلزمه موافقته في الصورتين أعنى اذا كان موسرا أو ادى والا فلا والثانى اذا تكفل بشى لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر (قوله) احد ذينك) أى الاستخدام والحبس (قوله) ويؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله) لزمه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما

بقدرهما

من الاجرة والنفقة كما هو ظاهر وذلك لان اجرة إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه

الاتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه اجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك أن استخدامه بلا تكفل وحبسه بلا استخدام ولا تكفل لا اثم عليه فيه لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قد يتوهم من قوله ان تكفل الخ والحاصل كما علم بما قررت به الماتن أنه فى في صورتي السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والنفقة لزمه وان لم يتكفل أو تكفل بالأقل السابق لم يلزمه إلا الاقل وان الخبرة

في ذلك اليه وخرج بنهارا مالواستخدامه ليلا او نهارا فلا يلزمه في مقابلة الليل شي ويترتب فرضه فيمن عمله نهارا او الا كالاتي فالليل في حقه كالنهار كما مروى في استخدام ليل لا يعطل عليه شغله نهارا ولا فيلزمه هنا الا قل ايضا فيما (٣٧١) يظهر (وقيل يلزمه المهر والنفقة)

مطلقا لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويرد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كما مر وقيل مدة النكاح (ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن او لفقد شرط كمنخالة الماذون (ووطي فهر مثل) يجب (في ذمته) لحصوله برضا مستحقة نعم لو اذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعاق بكسبه ومال تجارته بخلاف مالو أطلق لانصراله للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحل الخلاف في حرة بالغة عاقلة رشيدة مستقيمة سلمت نفسها باختيارها أو أمة سلمها سيدها فان فقد شرط من ذلك تعاق برقبته لانه جنسية محض (ولا إذا زوج) السيد (أمة) غير المسكوبة كتابة صحيحة سواء محرمة وغيرها (استخدمها) بنفسه أو نائبه اما هو فلا نه يحل له انظر ما عدا ما بين السرة والركبة واما نائبه الاجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلوة (نهارا) أو أجزاها إن شاء لبقا ما لمكوه ولم ينقل للزوج الا منفعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج ليلا)

بقدرهما اسم (قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه اسم (قوله فرضه) اي قوله لو استخدمه ليلا الخ (قوله كالاتي) والاتون وزان رسول قال الازهرى هو للجم والجصاصه وجمعه العرب على انا تين بتمامين واتن بالمسكان اتونا من باب بعد اقامه عش (قوله فالليل في حقه كالنهار) اي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه اقل الامر من اجرة خدمة الليل الخ عش ورشدي (قوله كاسم) اي من مطاق كون الليل في حقه كالنهار وان كان مامر في تخليته للاستمتاع وهما في لزوم الاقل المذكور اه رشدي (قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان عمله ليلا يعطل شغله نهارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فليراجع اه رشدي (قوله مطلقا) اي سواء كانا قدر الاجرة او زاد عليها (قوله بالجميع) اي جميع المأون السابقة واللاحقة اه عش (قوله لعدم الاذن) الى قوله ويعتبر في قيامه في النهاية والمغنى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لو انكر السيد الاذن للعبد في النكاح وادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق لى هوى ونفقة سمعت دعواها وللعبد ان يدعى على سيده كما قال ابن الرفعة انه يلزمه تخليته ليكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيده او اجنبي ولو باذنه لم ينفسخ النكاح ولو اشترى المبدع زوجته بخلاف ملكه والمشارك بينهما وبين سيده ولو باذن سيده انفسخ نكاحه لانه ملك في الاولى وجزمته في غيرها وامتنع عليه الوطء حينئذ ولو باذن سيده لانه لا يجوز وطؤه بملك اليمين اه مغنى (قوله نعم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسد او فسد المهر دون النكاح تعاق بكسبه ومال تجارته لوجود اذن سيده قال ابن الرفعة نعم ان عين له المهر فينبغي ان يكون المتعاق بالكسب اقل الامر من مهر المثل والمعين اه (قوله لو اذن له السيد الخ) يتردد النظر في ولى المحجور ولو اذن له هل يكون كاذن السيد فيتعاق المهر بذمته او كلا اذن لانه لاحق له في المهر بخلاف السيد محل نظر ولعل الاقرب الثاني اه سيد عمر وقوله لو اذن له اي للعبد وقوله بذمته اعلمه من تحريف الناسخ واصله بكسبه (قوله فان فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة او مجنونة او طمئت مكرهة او نائمة او كانت أمة لم سلمها سيدها اه مغنى (قوله غير المسكوبة) اي والمبعدة اماهما فاستبان (قول المتن استخدمها نهارا الخ) هذا عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة الأرض صاع يلزمه تسليمها ليلا ونهارا اه مغنى (قوله نظر ما عدا ما بين السرة الخ) والخلوة بها اه نهاية اي خلافا للشارح والمغنى والاسنى (قوله وهو الخ) اي السيد اه مغنى (قوله على الثلث) يعنى ما بعد الثلث الاول اه مغنى (قوله في قيامه) اي السيد (قوله حرقة) اي الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ) ولو كانت محرقة وقال الزوج تحترف للسيد غندي اي وسلموها ليلا ونهارا لم يلزمه اجابته لانه قديم وله الاعراض عن الحوافة واستخدامه مغنى ونهاية وفي سم عن الكنز مثله (قوله الا ان كانت حرقة السيد الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى لكن

(قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه (قوله وفي استخدام الخ) كذا نرحم (قوله نعم لو اذن له السيد في الفاسد الخ) عبارة الروض فان اذن له في الفاسد او فسد المهر فقط اي دون النكاح تعاق اي المهر بكسبه قال في شرحه ومال تجارته ثم قال ابن الرفعة ان عين المهر فينبغي ان يكون المتعلق بالكسب اقل الامر من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه ان الاذن في الفاسد يستفيد به الصحيح ايضا (قوله في المتن واذا زوج أمة استخدمها نهارا الخ) قال في الروض من زيادته هنا بعكس المستأجرة للخدمة اي فانما يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت النوم دون ما بعده ليستوفي منفعتها الاخرى (قوله غير المسكوبة) اما هي فستأق (قوله نظر ما عدا الخ) والخلوة بها شرح مر (قوله الا ان كانت حرقة السيد التي يردها منها ليلا ايضا الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرقة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى

أ وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنص على الثلث تقريبا باعتبار عادة بعض البلاد ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر فان كانت حرقة ليلا لم يلزم السيد تسليمه نهارا إلا ان كانت حرقة السيد التي يردها منها ليلا أيضا كما بحثه الأذرعى

نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب حينئذ الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه سم عبارة السيد البصري فلو قال السيد اسلمها ليلا على عادة الناس الغالبة وطلب زوجها ذلك نهار الراحته فيه فاظهر كقوله الجلال الباقيني اجابة الزوج كالواراد السيدان يبدل عماد السكون الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير هذا ولا وجه لحبسها حينئذاه نهاية ونقل المحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه اقول يمكن الفرق بموافقة مطلوب الزوج فيما ذكره الشارح للعادة والعرف الغالب بخلافه في مسئلة الجلال فليتأمل اه وكذا في عرش عن الزبادى ماوافق ماقاله الشارح (قوله وببحث الخ) اى الاذرعى (قوله اجبر الخ) رفاقا للنهاية والمغنى (قوله الا فيه) اى الليل (قوله اولاً) اى لا يجبر (قوله وانه الخ) عطف على الاول (قوله اما المكتوبة) الى المتن في النهاية والمغنى الاوله وانما يتجه الى والمبعضه (قوله فان لم يكن مهايأة فنفقة) قضيتها انه يستخدمها ولو ليلا ونهارا او لا يلزمه لها شيء في مقابلة جزئها الحرو لعل وجه انها المالم تطلب المهايأة مع امكانها المسقط حقها المتعلق بجزئها الحر (فرع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة واجرة مثلها فليتأمل سم على منبر اقول القياس لزومها لانهما لسببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما يوافق اه عرش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامها نهارا وليس كذلك وانما المسقط لها حبسها عن زوجها لانه لو سلمها اليه ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها انا شارى وفيه تنبيه لا باس به اه سم (قوله اما المهر) الى المتن في المغنى (قوله بذلك) اى بتسليمها ليلا فقط اه معنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع اه (قوله لان سببه الوطء الخ) عبارة المغنى لان التسليم الذى يتمكن معه من الوطء قد حصل اه (قوله اما لو سلمت له ليلا ونهارا الخ) اى ولو عملت ليلا ونهارا للسيد كما مر عن الناشرى (قوله فيلزمه النفقة) اى قطعاه نهاية (قوله او جواره) الى قوله لو كان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها (قول المتن لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها ولديها او كان لبيته ولا ية اسكانه لسفه او مرودة

حيث قال قال الاذرعى ويتجه انه لو كانت حرفة الزوج والسيد ليلا جواز ذلك اى التسليم نهار السيد جزما لان نهار الزوج وقت سكنه ولهذا جاعله عماد القسم في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك اى حرفته ليلا ورضى السيد بتسليمها نهارا فذلك والا فليس له طلبها نهارا او تعطيل خدمتها عن السيد انتهى لكن نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب الزوج فيما لو كانت حرفته ليلا فطلب السيد التسليم ليلا وطالب هو التسليم نهارا وهو قياس عكسه الذى قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله وانه لو لم يمكن استخدامها في شيء الخ) والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير هذا ولا وجه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح مر (قوله والا فلا سيد منعها من النهار) ولو كانت محترفة فقال الزوج تحترف السيد في بيتي وسلموها ليلا ونهارا فليس له ذلك كنز (قوله في المتن ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشرى قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام المصنف ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامها نهارا وليس كذلك انما المسقط لنفقتها حبسها عن زوجها لاستخدامها لانه لو سلمها الى زوجها ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلا ونهارا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا باس به (قوله كالو سلمت الحرة نفسها ليلا الخ) عبارة الروض ويشترط التسليم ليلا وجوب المهر وليلا ونهارا الوجوب النفقة ولو الحرة انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع (قوله في المتن ولو اخلى في داره بيتا الخ) اى واذا

وبحث ايضا انه لو سلمها له نهارا فامتنع اجبر ان كانت حرفته ليلا ولو كانت حرفته ليلا والسيد لا يستخدمها الا فيه وحرفته الزوج نهارا فهل يجبر السيد على تسليمها له ليلا وان ضاع حقه او لا وان ضاع حق الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الاول وانه لو لم يمكن استخدامها في شيء وطالب الزوج تسليمها ليلا ونهارا اجبر السيد على ذلك وله وجه اما المكتوبة كتابه صحيحة فتسلم ليلا ونهارا على ما قاله الماوردى وانما يتجه ان لم يفوت ذلك عليها تحصيل النجزم والا فلا سيد منعها من النهار والمبعضه في نوبتها كحرة وفي نوبة السيد كقنة فان لم تكن مهايأة فكقنة على الاوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) اى حين اذ سلمت له تسليمها ناقصا كالليل فقط. (في الاصح) لعدم التمكين التام كالو سلمت الحرة نفسها ليلا واشتغلت عن الزوج نهارا اما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لان سببه الوطء وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلا ونهارا فتلزمه النفقة لتام التمكين حينئذ (ولو اخلى) السيد (في داره) او جواره على الاوجه (بيتا وقال الزوج تخلوها فيه

وخيف عليه من انفراده فيشبهه ان للسيد ذلك (قوله لم يلزمه ذلك) اى اجابة السيد اه معنى لا تنفاه المعنى
المعمل به في حق ولده مع ضميمه عدم الاستقلال شرح مر اه سم قال ع ش قوله لو كان زوجها الخ قد
يخرج الوصى والقيم وعبارة شيخنا الزياى ولو كان الزوج تحت ولاية سيدها الخ وهى شاملة لها فليراجع
اه (قوله ومع ذلك الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو فعل ذلك لم يلزمه نفقة بلا خلاف اه قال ع ش قوله ولو
فعل ذلك اى الاختلاف بها في بيت السيد وغيره فلا نفقة عليه اى حيث استخدمها السيد والا وجبت عليه
لتسليمها له ليلا ونهارا اه (قوله ومع ذلك لا نفقة الخ) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله
الاتى او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه مر وقال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص
كان التسليم ناقصا اه سم (قوله وكان تخصيص ذلك) اى البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) اى
الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب في المعنى الا قوله وايهام الى وله استرداد وكذا في النهاية الا
قوله وان لم يخل فقال بدله وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) والمعتمد خلوتها بها لانها معه
كالحرى كما تقرر في النكاح مر اه سم (قوله ولم يتعلق بها الخ) عبارة المعنى والنهاية نعم ان كانت الامة
مكتراة او مسرورة او مكاتبه كناية صحيحة لم يجوز السيدها ان يسافر بها الا برضا المكاتري والمترهن والمكاتبه
والجانية المتعلقة برقيتها مال كالمهر ونه كما قاله الاذرى الا ان يلزم السيد الفداء اه (قوله امتنع عليه)
اى الزوج (قوله الا باذن السيد) اى فلو خالف وسافر بها بغير اذن ضمن ضمان المغضوب اه ع ش
(قول المتن والزواج صحبتها) وليس للسيد منعه من السفر صحبتها ولا الزام به اه معنى (قوله ولا نفقة عليه)
اى اذا صحبها لم تسلم له في السفر على العادة اه ع ش (قوله وله استرداد الخ) عبارة المعنى فان لم يصحبها لم يلزمه
نفقة كما قال بعض المناخرين اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كمنظاره اه وفي
محل ذلك كما قال بعض المناخرين اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كمنظاره اه وفي
سم بعد ذلك كمثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه قال في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا او سلمها ليلا
فلا يجوز له الاسترداد اه اى فلا استرداد انما هو في مسئلة السفر بها اه سم (قوله لا تبرعا) اى بان سلمه
ظانا وجوب التسليم عليه نهاية واسنى (قول المتن ان السيد لو قتلها الخ) اى امته ولو خطا او زوجها الولده
ثم وطئها قبل الدخول كما قاله البغوى اه معنى عبارة النهاية وتقويتها كنفوتيه سواء كان عمدا ام خطا
ام شبه عمدا حتى في وقوعها في برحرفها عدوانا اه قال ع ش قوله سواء كان الخ علم منه انه لا فرق في القتل
بين كونه مباشرة او سبب او شرط اه (قوله والحق به) اى بقتل السيد امته المزوجة (قوله كذلك) خبر
وتقويته بالحق والمشار اليه التفويت بالقتل (قوله كارضاع السيدة الخ) مثال تقويت السيد بغير القتل (قوله
مطلقا) اى خاف العنت او لا اه سم (قوله وكقتل سيد الخ) عطف على كارضاع السيدة الخ (قوله وكقتل
سيد الخ) وفي الانوار لو قتل السيد زوج الامة وقتلته الامة سقط مهرها ولو قتل الحرة زوجها قبل الدخول

اجاب لذلك (قوله في المتن لم يلزمه الخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لا ييه ولا يه اسكانه لسفقه او مودة
اى كونه امرد وخيف عليه من انفراده فيشبهه ان للسيد ذلك لا تنفاه المعنى المعمل به في حق ولده مع ضميمه
عدم الاستقلال شرح مر (قوله ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله
الاتى او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه مر قال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص
كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المعتمد حل خلوتها بها لانها معه كالحرى كما تقرر في النكاح مر
(قوله امتنع عليه) اى الزوج (قوله وله استرداد مهر سلمه الخ) عبارة الروض وشرحه فان سافر معها الزوج
فذلك والا فله استرداد مهر من اى امه لم يدخل بها ان كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها الاستقراره
بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كما في نظائره اه قال
في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا او سلمها ليلا فلا يجوز له الاسترداد اى فلا استرداد انما هو في مسئلة
السفر بها (قوله لا تبرعا) اى بان سلمه ظانا وجوب التسليم عليه شرح الروض (قوله مطلقا) اى خاف العنت

أي أو قتل الأمة لزوجها كما هو ظاهر (وأن الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الأمة اجنبي) كالزوج (أو ماتت فلا) يسقط المهر قبل الدخول لأن
الحرة كالمسلمة للزوج بنفس العقد ومن (٣٧٤) ثم جازله السفريها ومنعها منه ولأن الفرق في الأخيرتين لم تحصل من جهة الزوجة ولا

ففي بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعتمده الشهاب الرمي نهاية ومعنى (قوله أي و قتل الأمة) عطف على
قتل سيد الخ (قوله كما هو الخ) أي قوله أي أو قتل الأمة الخ (قول المتن أو ماتت) أي الحرة أو الأمة (قوله
قبل الدخول) الأولى تقديمه على فلا كما في المعنى (قوله في الأخيرتين) وهما قتل الاجنبي الأمة وموت الزوجة
(قوله وخرج) إلى الكتاب في المعنى إلا قوله ولم يكن مالكاً للمهر وقوله واعتقها وقوله أو ماتت وقوله
أو العتق وقوله نعم لا يحبسها إلى ما المازوجة وقوله نعم أسن إلى فلوزوجه (قوله لها) أي الحرة (قوله ولم يكن)
أي غير الزوج مالكاً للمهر احتراماً عن نحو ما إذا اعتق أمته المازوجة بعد الدخول ثم قتلها (قول المتن هل سكتا)
أي الحرة والأمة اه معني (قول المتن فالمر الخ) أي بعد الوطء اه معني (قوله قبل دخول الخ)
راجع لكل من المتن والشرح (قوله أي المسمى) إلى قول المتن فان طلقت في النهاية إلا قوله ولا تحبس
إلى قوله أما المازوجة (قوله لا يحبسها) أي السيد المبيعة لتسلم المهر (قوله ولا المشتري) عطف على
الضمير المستتر في لا يحبسها (قوله لأن كلا منهما) أي المشتري والعتيقة (قوله أما المازوجة الخ)
عبارة النهاية مستثنية عن المتن نصها إلا ما وجب المفوضة بعد البيع بفرض أو وطء أو موت أو بوطء
في نكاح فاسد للمشتري كمنعة أمة مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الدخول والفرض وإن عتقت أمته
المزوجة فلها بما ذكر ما للمشتري ولعتيقة ما للبائع اه وعبارة المعنى أما إذا وجب في ملك المشتري فهو
له بأن كان النكاح تفويضاً أو فاسداً ووقع الوطء فيهما أو الفرض أو الموت في الأول بعد البيع
والمنفعة الواجبة بالفرق المشتري لزوجها في ملكه اه (قوله أحدهما) أي الوطء والفرض (قول
المتن فان طلقت الخ) أي غير المفوضة نصفه له أي للبائع اه معني (قوله لها مر) أي لزوجها بالعقد
الواقع في ملكه (قوله لغة صحيحة) أي قول المصنف زوج أمته بعبدته بالباء لغة الخ وقوله ولا فصيح عبده
أي بدل الباء (قوله في غير مكانه) أي والمبعض اه معني (قوله فلوزوجه) أي السيد عبده بها أي بأمته
(قوله على الأول) أي ما في المتن من عدم الوجوب اصطلاحاً عبارة المعنى وهل وجب المهر ثم سقط أو لم يجب
اصطلاحاً ظاهر كلام المصنف وجرى عليه في المطلب وتظهر فائدة الخلاف فيما أذا زوجهما الخ فان قلنا بعدم
الوجوب فلا شيء للسيد عليه وإن قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لأنه وجب بالوطء وهو حر ولو
زوج أمته بعبد غيرهم اشتراه قبل أن يقبض مهره أمته قال الماوردي فان كان بيد العبد من كسبه بعد النكاح
شيء فهو للمشتري بأخذه من المهر وليس للبائع فيه حق وإن لم يكن فلا يطالب به بشيء لأنه صار عبده اه (قوله
أما مكانه) إلى الباب في النهاية (قوله لأنه معه الخ) ولو قال لامته اعتقتك على أن تنكحني أو نحوه
فقبلت أي بان قالت قبلت فوراً أو قالت اعتفتي على أن تنكحك أو نحوه فاعتقها فوراً اعتقت أي في صورتين
واستحق عليها قيمتها وقت الاعتاق نعم لو كانت أمته بمجنونة أو صغيرة فاعتقها على أن يكون عتقها صداقاً قال
الدارمي عتقت وصارت اجنبية بزوجه كسائر الأجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهنما أي السيد والأمة
غير لازم أي في صورتين ولو مستولدة فان تزوجهما عتقها وأصدقها العتق فد الصداق لأنها عتقت والقيمة
صح ويرث منها إن علماها وكذا لو تزوجهما بقيمة عبد له أتلفته ولو قالت له امرأة اعتق عبدك

أولا (قوله كما هو ظاهر) ظاهره أنه غير منقول مع أنه يجوز به في الأنوار (فرع) أفتى شيخنا الشهاب
الرمي تبعا لما في الأنوار بان الزوجة الحرة لو قتلت زوجها فلا مهر لها (فرع آخر) اشترك السيد واجنبي
في قتلها فيحتمل سقوط المهر تغليباً لجانب السيد وقد يؤيده المانع بقدم على المقضي ويحتمل وجوب
النصف وقد يدعي أن المانع هنا مانع عن النصف لا عن الكل فليتأمل (قوله نعم لا يحبسها) الخ وجهاً عن ملكه
ولا المشتري ولا تحبس العتيقة الخ قال في الروض وإن وجب أي المهر للمشتري فله الحبس وكذا
المعتقة لكن معتقة أوصى لها صداقها لا تحبس نفسها لاجله اه

من مستحق المهر وخرج
بقتل الحرة نفسها قتل
الزوج أو غيره لها ولم يكن
مالكاً للمهر فلا يسقط قطعا
(كالمهر سكتا بعد دخول)
فانه لا يسقط قطعا لاستقراره
بالدخول (ولو باع مزوجة)
تزوجا صحيحا وهي غير
مفوضة أو اعتقها قبل
دخول أو بعده (فالمر)
أي المسمى إن صح والافر
المثل (للبياع) أو المعتق
لوجوبه بالعقد الواقع في
ملكه نعم لا يحبسها
لخروجها عن ملكه ولا
المشتري ولا تحبس العتيقة
نفسها لأن كلا منهما غير
مستحق للمهر أما المازوجة
تزوجا فاسداً والمفوضة
فليس الاعتبار فيهما بالعقد
لأنه غير موجب لشيء بل
بالوطء فهم ما والفرض أو
الموت في المفوضة فمن وقع
أحدهما في ملكه فهو
المستحق للمهر (فان
طلقت بعد البيع) أو العتق
و (قبل دخول نصفه
له) لها مر (ولو زوج أمته
بعبدته) لغة صحيحة لتيم
خلافاً لمن وهم فيه وإلا
فصح عبده ومحلّه في غير
مكانه (لم يجب مهر) لأن
السيد لا يثبت له على عبده
دين باتلاف ولا غيره

فلا يطالب به بعد عتقه وقيل وجب ثم سقط نعم تسعة مائة على ما في الروضة واعترض بان الأكثرين على عدم نكحها فلوزوجهها على
تفويضها ثم طئها بعد العتق لم يجب له عليه شيء على الأول أما كانه كتابة صحيحة فيجب له عليه لأنه معه كاجنبي وأما المبيع فيلزمه بقدر حرته

على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنكحك ابني ففعل عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح
أى فى الصورتين ووجب قيمة العبد وإن قال لا مته اعتقتك على أن تنكحني زيدا فقبلت ووجب القيمة
عليها وإن قالت لعبيدا اعتقتك على أن تنزوني عتق بجناؤ ولم يقبل اه نهاية (قوله كما يحتمل الأذرى)
(خاتمة) قد تخلو النكاح على المهر أيضا فى صور منها السفية إذا نكح فاسدا ووطى ومنها إذا وطى العبد سيدة
أو أمة سيدة بشبهة ومنها ما إذا وطى المهرتن الأمة المهرتة باذن الراهن مع الجمل بالتحريم وطاوعته وقياسه
يأتى فى عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنها ما إذا وطئت حرة بشبهة ومنها ما إذا وطئت مرتدة بشبهة
وماتت على الردة ومنها ما إذا وطى السيد أمة غير المكاتبية ومنها إذا وطى مميته بشبهة ومنها ما لو اعتق المريض
أمة هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينعقد النكاح ولا مهران لم يوجد دخول لان وجوبه يشترط على الميت ديننا
برقه بعضها لعدم خروجهما من الثلث فيبطل النكاح والمهر واثباته يؤدى إلى إسقاطه فيسقط اه معنى

(كتاب الصداق)

(قوله هو) الى قول المتن بسن فى النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أى شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه
عش (قوله بفتح) أى للصاد فتثليث أى للدال وقوله وبضم الخ أى للصاد وقوله وجمعه أى صدقة على جميع
لغات المارة وقوله صدقات أى فان جمع السلامة تابع لمفردة اه عش (قوله ما وجب الخ) خبر هو المار
(قوله به) أى الفرض (قوله العقد هو الخ) الجملة خبران (قوله فيه) أى الوجوب أو الفرض اه رشيدى
(قوله أو وطء الخ) عطف على عقد الخ اه عش (قوله كرضاع) أى رجوع شهود نهاية ومعنى
(قوله وهذا) أى اطلاق الصداق شرعا على ما وجب بعقد نكاح أو وطء أو تقويت الخ (قوله اذ هو مشتق)
أى لان المعنى اللغوى للمشتق من الصدق لا يناسب الا ما بذل فى النكاح فقط اه رشيدى (قوله لا شعاره
الخ) أى سمي ما وجب بعقد النكاح الخ بالصدق لا شعاره الخ (قوله ويرادفه) أى الصداق اه عش (قوله
ويرادفه المهر الخ) وقيل الصداق ما وجب بتسمية فى العقد والمهر ما وجب بغير ذلك اه معنى (قوله ولو فى
تزوج أمته بعبد) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية (قوله على مامر) أى أنفا قبل الباب (قول المتن تسميته فى
العقد) أى وان لا يدخلها حتى يدفع اليها شيئا من الصداق خروجا من خلاف من أوجبه معنى واسنى (قوله
الاتباع) الى المتن فى النهاية إلا قوله عند التسمية وقوله فان المصدق الى وان يكون (قوله عن عشرة دراهم)
وهى تساوى الآن نحو خمسين نصف فضة اه عش (قوله عند التسمية) أى اذا ذكر المهر فى العقد والا
فسيأتى حكاية الاجماع على جواز اخلاء العقد منه اه رشيدى (قوله وان لا يزبد الخ) هلا قيل وان
ينقص لانه أوفى برعاية الادب وليس هنا امر يعارضه اه سيد عمر وقد يجاب بان امتثال الامر ولو ضمنيا

(كتاب الصداق)

(قوله وجمعه قلة اصدقة وكثرة صدق) أى كافى قذال وقذال يؤخذ الجمعان المذكوران من قول الالفية
فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث افعلته عنهم اطرد وقولها
وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
الخ (قوله بفتح) أى للصاد فتثليث أى للدال (قوله أو وطء) عطف على بعقد (فرع) فى فتاوى
السيوطى فى باب الصداق ما نصه مسئلة رجل تزوج بكر ابالة فنذرت ان لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية
حال صداقها عليه ما دامت فى عصمته وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الاشهاد عليها وحكمه ووجب
ذلك حاكم شافعى فمل هذا نذر تبرر ولا وهل لها ان ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف
والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب انما يصح النذر المالى من جائز التصرف فان كانت
الزوجة البالغة رشيدة صح منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به
حاكم وان لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لانه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديدا وما قوله
وهل اعتراف والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها فالذى يظهر خلافاه انه لا بد من ثبوت رشدها

كما يحتمل الأذرى

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز
كسرها وجمعه قلة اصدقة
وكثرة صدق ويقال صدقة
بفتح فتثليث وبضم وفتح
فسكون وبضمهما وجمعه
صدقات ما وجب بعقد
نكاح ويأتى ان الفرض
فى التفويض وإن كان
الوجوب به مبتدأ العقد
هو الاصل فيه أو وطء أو
تقويت بضع فبرا كرضاع
وهذا على خلاف الغالب
أن المعنى الشرعى أخص
من اللغوى إذ هو مشتق
من الصدق لا شعاره بصدق
رغبة باذله فى النكاح الذى
هو الاصل فى إيجابه ويرادفه
المهر على الاصح والاصل
فيه الكتاب والسنة
والاجماع (يسن) ولو فى
تزوج أمته بعبد على مامر
(تسميته فى العقد) للاتباع
وان لا ينقص عن عشرة
دراهم خالصة لان اباحية
رضى الله عنه لا يجوز عند
التسمية أقل منها وترك
المخالاة فيه وان لا يزبد على
خمسائة درهم فضة خالصة

أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه ما عدل أم حبيبة فان المصدق لها عنه ^{صلى الله عليه وسلم} هو النجاشي أحيمه رضى الله عنه إكراما له صلى الله عليه وسلم اربعة اثمان مثقال ذهابا وان يكون (٣٧٦) من الفضة للتابع وصح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فانها لو

كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله كان اولي بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز اخلاؤه منه) اى من تسميته لاجماعا لكنه يكره نعم ان كان محجور اورضيت رشيدة بدون مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة او ملوكة لمحجور اورضيدة او وليا فانها واطلاقا ورضى الزوج باكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صح مبيعا) يعنى ثمن اذ هو المشبه به الصداق بان وجدت فيه شروطه السابقة (صح صداقا) فتلغو تسمية غير متمول وما لا يقابل متمول كنواة وترك شفعة وحد قذف بل وتسمية اقل متمول في مبيعة مشتركة لا بد فيها من تسمية ما يمكن قسمته بين المستحقين بان يحصل لكل اقل متمول ذكره البلقيني وتبعه الزركشى وزاد ان كلام الخصال يشير اليه حيث اشترط في الصداق ان يكون له نصف صحيح اى متمول اى في هاتين الصورتين لا مطلقا وتوجيه اطلاقه بان لا يحتمل تشطيره بفراق قبل وطء فاشترط

خير من الادب (قوله أصدقة بناته الخ) اى هي اى الخمسائة الخ أصدقة الخ ويجوز ابداله عن خمسمائة الخ (قوله وأزواجه الخ) عطف على بناته (قوله اربعة اثمان الخ) اعلم مفعول المصدق عبارة الاسنى والمغنى واما اصدقا ام حبيبة باربعة اثمان دينار فكان من النجاشي إكراما له ^{صلى الله عليه وسلم} اه (قوله لا تغالوا بصدق النساء) اى بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر امثالهن اه عش (قوله فانها) اى المغفلة قال عش اى هذه الخصلة اه (قوله قول المتن منه) الاولى يقال إن إخلاؤه منها اى التسمية هذا إن رجعنا الضمير للنكاح اما إذا رجعنا للعقد هو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اه مغنى (قوله لاجماعا) الى قوله بل وتسمية اقل الخ في النهاية والمغنى لا قوله او وليا وقوله يعنى الى قوله بان وجدت (قوله نعم ان كان محجور الخ) عبارة المغنى وقد تجب التسمية لعارض في صور الاولى اذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف او ملوكة لغير جائزة التصرف الثانية اذا كانت جائزة التصرف واذنت لوليها ان يزوجه ولم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة اذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على اقل من مهر مثل الزوجة وفيما عداها على اكثر منه فتمتعين تسمية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اخلاؤه منه اه (قوله ان كان) اى الزوج (قوله وجبت تسميته) اى لو خالف ولم يسم اثم وصح العقد بمهر المثل عش وسم (قوله أو كانت) اى الزوجة (قوله او وليا) لا يخفى ما في عطفه على محجورة المستندة الى ضمير الزوجة (قوله فاذا نأى) الرشيدة لوليها في تزويجها والى وكيله في تزويج موليته (قوله وجبت تسمية) اى فلولم يسم اثم وصح كالتى قبلها اه عش (قوله يعنى ثمننا الخ) لا ضرورة للتأويل اه سم (قوله بل وتسميته اقل الخ) فيه نظر اذ تصور ملك المتعدد ما لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) اى الزركشى (قوله يشير اليه) اى الى انه لا بد فيها الخ (قوله حيث اشترط) اى الخصال (قوله في هاتين الصورتين) وهما المبيعة والمشاركة (قوله وتوجيه اطلاقه) اى الخصال (قوله برد الخ) خبر قوله وتوجيه الخ (قوله بان هذا) اى احتمال التشطير (قوله استبعده) اى الاطلاق (قوله وأن وجهه) اى البعد (قوله وتسمية جوهره) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ولو عقد الى نعم بمتنع وقوله نعم رد الى المتن (قوله وتسمية جوهره) عطف على قوله تسمية غير متمول (قوله ودين الخ) عطف على جوهره (قوله على غيرها) مفهوما انه يجوز جعل الدين الذى الزوج عليها صداقا لها اه عش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم (قوله على ما مر في المتن) اى في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كردى (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لفقده الا تلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتى في قوله ولو تلف في يده الخ وان كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه اذ التلف لا يتصور إلا للمعين واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتامل على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون الا له مثل الا ان يتكلف التصوير كونه متقوما سم اقول بوجه كلام الشارح

وهو كونها مصلحة لدينها وماله بطريقه الشرعى واقول سيأتى في باب النذر انه يصح نذر السفينة المال في ذمته والمتجه ثبوت صلاح دينها بقوله في نحو صلاحها لان الشارع ائتمنها عليها (قوله وجبت تسميته الخ) وظاهر ان اثر الوجوب بالخالف لا البطان كما يعلم ما يأتى في مسائل الخالفه (قوله في المتن وما صح مبيعا صح صداقا) واستثناءه ثوب لا ملك غره لعلحق حق الله به من وجوب ستر العورة اقول غير صحيح لانه ان تعين للستر به امتنع بيعه وصادقه والا صح ما مر (قوله يعنى الخ) لا ضرورة للتأويل (قوله بل وتسمية اقل متمول الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد فيما لا ينقسم (قوله وتسمية جوهره الخ) عطف على تسمية غير متمول (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد

إمكان نصيفه لذلك يريد بان هذا أمر غير متيقن فلا تحسن مراعاته ومن ثم استبعده الزركشى وان وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهره بأن في الذمة لما من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في المتن فعلى مقابلة الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بنقد تم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره وانقص واعز وجوده فان فقد وله مثل وجب

بان النقد اما خالص او مشوب برائج ومعلوم قدر غشه كما تقدم في خامس شروط البيع فله مثل فاذا فقد فالواجب مثله واما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظن فيكون الواجب قيمته لكن قد يقال اذا فقد في قوم، يجب ابا مكانه بفرض وجوده او يكون مراده فقد في المسافة التي يجب تحصيله منها شرعا كدون مسافة القصر نظير نحو السلم والغصب اه سيد عمر و اجاب ع ش ايضا بما نصه اقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى نلوسا وقدت يجب مثلهما نحاسا وقيمة صنعتها وباختيار الاول امكن بناء على ان الصداق المعين مضمون ضمان يداه (قوله ولا فقيمته) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله لزوجه الحرة) صورة اولى وقوله واحدا بوى الصغيرة صورتهان وقوله وجعل الاب ام ابنة الخ صورة رابعة اه سم (قوله لما بينهما) اى الملك والنكاح (قوله كما مر) اى قبيل فصل السيد اذ في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) صورته بان يتزوج امه بشروطها وتلد منه ولد دائم يملكها ولدها فيعتق الولد عليه ثم يرد تزويجه وجعل امه صداقاله اه ع ش عبارة الرشيدى كان ولدته منه وهى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ ولو صح للملكها انبتها فاعتقت عليه فيمتنع انتقالها للمرأة اه (قوله عليه) اى قول المتن وما صح مبيع الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات ولا يصح جعلها صداقا بل يبطل النكاح في الصور الاولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه معنى (قوله نعم يرد الخ) قد يدفع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمنا) اى وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها نهاية ومعنى (قوله لانها مملوكة) الى قوله ويجب في النهاية لا قوله واعتراض الى المتن وكذا في المعنى لا قوله نعم الى المتن وقوله فلو كانت قيمته الى وان تلفته وقوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والزوا الى المتن (قوله وجوب المقابل الخ) انظر مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله اه سم (قوله لبقاء النكاح) اى لعدم انفساخه باللمس اه معنى (قوله لو تعذرا) كان المعنى ان الفن والثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه ولا فلو كان في الذمة و صرف او لا فلا يتصور تلفه قبل القبض او كان معينا يجهر ولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف سم على حجج اه ع ش (قوله ولا تصرف الخ) عبارة المغنى ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم اه (قوله ويجوز التقابل فيه)

فلا معنى لفقده الا تلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سياتى في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقده الا بانقطاع نوعه اذا تلف لا يتصور الا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتنامل على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب او الفضة لا يكون الا له مثل الا ان يتكلف لتصوير كونه متقوما (قوله ولا فقيمته الخ) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لزوجه الحرة) صورة اولى وقوله واحدا بوى الصغيرة صورتهان وقوله وجعل الاب ام ابنة الخ صورة رابعة (قوله نعم يرد الخ) قد يدفع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا اصدق عينا الخ) قال السبكي فرض الكلام في العين وكذا في الحجر والشرح لان كبر ظهور اثره فيها وان كان الخلاف في كون الصداق مضمونا لضمان عقد او لا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال واذا كان الصداق دينافان قلنا بضمان اليد جاز الاعتياض عنه وان قلنا بضمان العقد فوجهان كالثمن احدهما الجواز ولا يجعل كالا اعتياض عن المسلم فيه ذكره الامام وغيره وفي التهمة لو اصدق تعليم قرآن او تعليم صنعة و اراد الاعتياض عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبها تين المسئلة تين يتبين لك ان الخلاف في ضمان العقد او ضمان اليد لا يختص بالعين كما قد مناه انتمى فعمل انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها انه يتوقف على تلف العين كما نوهم لم تلذ الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاعتياض في مسئلة التهمة عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلم فلو لا وعدهم وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع ذلك الاعتراض الذى نقله الشارح (قوله المناهض الذى) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله (قوله ومن ثم لو تعذرا كفن او ثوب الخ) عبارة الزركشى محل الخلاف حيث امكن

والا فقيمته بيلد العقد وقت المطالبة نعم يتمتع جعل رقبة العبد صداقا لزوجه الحرة بل يبطل النكاح لما بينهما من التضاد كما مر واحد اوى الصغيرة صداقا لها وجعل الاب ام ابنة صداقا لابنه ولا ترد هذه الاربعة عليه لانه يصح اصدقائها بالجللة والمنع هنا العارض هو انه يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم يرد على عكسه صحة اصدقائها ما لمزواها او قمن من قود مع عدم صحة بيعه (وإذا اصدق عينا فلتفت في يده ضمنها ضمان عقد) لانها مملوكة بعقد معاوضة كالمبيع يبدل بانه فيضمنها بمهر المثل كما باتى اذ ضمان العقد هو وجوب المقابل الذى وقع العقد عليه (وفي قول ضمان يد) كالمستام لبقاء النكاح فيضمن المثل بمثله والمتقوم بقيمته ومن ثم لو تعذرا كفن او ثوب غير موصوف وجب مهر المثل قطعا فعلى الاول ليس لها بيعه اى المعين ولا التصرف فيه (قبل قبضه) ويجوز التقابل فيه ولها الاعتياض عما في الذمة كالثمن

نعم تعليم الصنعة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كذا انفلا عن المتولى وسكتا عليه واعترضا بان الاوجه خلافه كالمثل كان ثمتا (فلو تلف) على الاول كما افاده التفريع (في يده) باقاة قدر ملكه قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه و (وجب مهر مثل) وان طالبت به بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضع (٣٧٨) كالتالف فيرجع ليدله وهو مهر المثل كاللورد المبيع والتمن تالف يجب بدله (وان اتلفته)

الزوجة وهي رشيدة لغير نحو صيال (فقابضة) لحقها عليهما وبيرا الزوج منه نظير ما مر في المبيع (وان اتلفه أجنبي) أهل للضمان (تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وابقائه كمنظيره ثم (فان فسخت الصداق) أخذت من الزوج مهر مثل (على الاول) وهو يرجع على المتلف (والا) تنسخه (غرمت المتلف) مثله في المثلى وقيمه في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وان اتلفه الزوج فكشفته) باقاة بناء على الاصح أن اتلاف البائع كذلك فينسخ الصداق وترجع هي عليه بمهر المثل (وقيل كاجنبي) فتخير (ولو أصدق عبيدين) مثلا (فتلف احدهما) باقاة او اتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) تفريقا للصفقة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود عليه (فان فسخت فمهر مثل) على الاول (والا) تنسخه (ف) لها (حصصة) أي قسط قيمة

أي ويجب مهر المثل اه عش (قوله تعليم الصنعة) أي المجهول صداقها وقوله لا يعتاض عنه أي فلا بد من التعليم اه عش (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم فقضية قوله الاتي فلوا صدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم الخ ان يقال بمثله هنا اه عش (قوله فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدمي محترم وتجهيزه أي حيث كان آدميا محترما اه عش (قوله وان طالبت به) عبارة المغني تنبيه لوطالبته بالتسليم فامتنع لم ينتقل الي ضمان اليد كما يحجها وقيل ينتقل اه (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته له ويلزمه لها مهر المثل ولا تنكح قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضا وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عمر وعش (قوله عليهما) أي القولين (قوله منه) أي الصداق (قوله أهل للضمان) اما اذا لم يضمن الاجنبي بالاتلاف كحربي او مستحق قصاص على الرقيق الذي جعل صداقا او نحو ذلك كاتلاف الامام له لحرابة فكالآفة السماوية اه مغني (قول المتن غرمت المتلف) بكسر اللام نهاية ومغني (قول المتن انفسخ فيه) أي على القول الاول اه مغني (قوله على الاول) ذكره المغني عقب قول المصنف انفسخ فيه وذكره المحلى عقب قول المصنف لخصه التالف منه عبارة هذا كله على القول الاول وعلى الثاني لا ينسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبدان وان اجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف اه (قوله أي قسط قيمة التالف) اعتبار القيمة في نحو العبدان واضح واما المثلى كقفيزي برتلف احدهما فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عش (قوله فلو كانت قيمته الخ) ويرجع في القيمة لارباب الخبرة فان لم يتفق ذلك اما لفقدهم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه عش (قوله وان اتلفته) أي الزوجة (قوله او اجنبي تخيرت الخ) فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان اجازت طالبت الاجنبي بالبدل اه مغني (قول المتن ولو تعيب) أي الصداق المعين في يد الزوج اه مغني (قول المتن قبل قبضه) أي بعد العقد او قبله شرح روض اه سم وقوله او قبله فيه نظر ظاهر (قوله بغير فعلا) أي باقاة او فعل اجنبي او الزوج سم ومغني قال سيد عمر بذني ان يقيد فعلا اخذا بما مر بكونها رشيدة اه أي بغير صيال (قوله كعمى القن) أي ونسيان الحرفة محلى وكقطع بده مغني (قوله والزوائد) أي المنفصلة اه عش عبارة المغني ولوزاد الصداق زيادة متصلة او منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصداق فان لم يكن فهو مضمون ضمان عقد قطعا ذكر اه في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو اصدقها عبدا او ثوبا غير موصوف قال فالنسية فاسدة ويجب مهر المثل قطعا وان وصفها واجب المسمى اه فليس ذلك مصورا بالتلف بل بمعين مجبول أي غير مشاهد والالم لتفقد التسمية كما هو ظاهر لكن اذا لم يكن مصورا بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المفروض في التالف (قوله ومن ثم لو تعذر الخ) بان المغني ان القن او الثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة ووصف أو لا فلا يتصور تلفه قل القبض أو كان معينا مجهولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد شرح مر (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته ببدله له ويلزمه لها مهر المثل ولا تنكح قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضا وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله في المتن ولو تعيب قبل قبضه) قال في شرح الروض بعد العقد او قبله اه (قوله بغير فعلا) أي باقاة او فعل اجنبي او الزوج (فرع) في فتاوى

(التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتهما فلم يملك مهر المثل وإن اتلفته فقابضة (قول) لقسطه من الصداق أو اجنبي تخيرت كما مر (ولو تعيب قبل قبضه) بغير فعلا كعمى القن (تخيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الاول وهو يرجع على الاجنبي المعيب بموجب جنائته (ولا) تنسخ (فلا شيء لها) غير المعيب كمشتر رضى بالمعيب نعم ان كان المعيب أجنبيا فلها عليه الارش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا ان امتنع من التسليم

(والمنافع الفائتة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) كالواثق (٣٧٩) ذلك من البائع ونزاع فيه جمع

كقوله (وكذا) لا يضمن
المنافع (التي استوفاهما
ركوب ونحوه على المذهب)
بناء على الاصحاح جنابته
كألافة ويحجب بان ملكها
ضعيف لنظره للانفساخ
بالتلف فلم يقو على ايجاب
شيء على من هو في قوة المالك
لترقب عوده اليه قهرا
عليهما (ولها) اي المالكه
لامرها التي لم يدخل بها
(حبس نفسها) للفرض
والقبض ان كانت مفوضة
كاسيد كرهو الا فلها الحبس
(لتقبض المهر) الذي ملكته
بالنكاح (المعين) الدين
(الحال) سواء اكان بعضه
ام كله اجماعا دفعا لضرر
نوات بضعها بالتسليم وخرج
بملكته بالنكاح مالو زوج
ام ولده فعتقت بموته او
اعتقها او بآنها وصحنته
في بعض الصور الاتية لانه
ملك للوارث او المعتق او
البائع لهما مالو زوج امة
ثم اعتقها واوصى لها
بمهرها لانها ملكته لاعتق
جهة النكاح ويحبس الامة
سيدها المالك للهر او
وليها والمجورة وليها مال
ير المصلحة في التسليم ونظر
فيه الزركشي بان قياس
البيع خلافه ويرد بانه لا
مصلحة تظهر ثم غالبا بخلافه

(قول المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وان استوفاهما
او تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الاولى بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اه سم
(قول المتن وان طلبت الخ) غاية اه عش (قوله ونزاع فيه جمع) عبارة النهاية والمغنى فقول الزركشي
والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع اه (قوله فيه) اي في قول المتن وان طلبت التسليم الخ
اخذا بما مر عن النهاية والمغنى انفا لكن قضية جواب الشارح الا في انهم قالوا بالضمان مطلقا (قوله
ويحجب) اي عن نزاع اجمع المذكور اه سم (قوله بان ملكها الخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان
الزوائد مطلقا ايضا وقدم خلافه فيحتاج الى الفرق المار عن شرح الروض (قوله عليهما) اي الزوجين
عبارة النهاية والمغنى والمحلي واما على ضمان اليد فيضمنهما من وقت الامتناع باجرة المثل حيث لا امتناع
لا ضمان على القولين اه (قول المتن ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفقتها بقولها اذ اسلم اي المهر
مكننت انتهى اه سم (قوله اي المالكه) الى قوله وقيل نائبيهما في المغنى الا قوله ونظر فيه الى نعم وقوله
الذي يتجه الى المتن والى قول المتن ولو بادرت في النهاية الا قول الزركشي الى الاذرعى (قول المتن المعين
والحال) اي بالعقد اه مغنى (قوله اكان) اي المعين او الحال (قوله اجماعا) قال صلى الله عليه وسلم
اول ما يسأل المؤمن عن دينه صدق زوجته وقال من ظلم زوجته في صداقها التي الله تعالى يوم القيامة وهو
زان اه مغنى (قوله وخرج بملكته بالنكاح) اي بجموع ذلك اذ هو مشتمل على قدين فقوله مالو زوج ام
ولده الخ محترز قوله ملكته وقوله ومالو زوج امة ثم اعتقها الخ محترز قوله بالنكاح اه رشيدى (قوله
فعتقت بموته او اعتقها او باعها) اي بعد استحقاقه صداقها اه مغنى (قوله لانه ملك الخ) اي فليس لها
الحبس لان الصداق ملك للوارث الخ وكذا لا حبس له اذ لا ملك له فيها اه مغنى (قوله ومالو زوج الخ) عطف
على مالو زوج ام ولده الخ (قوله ثم اعتقها) اي بعد استحقاقه صداقها (قوله ويحبس الامة الخ) محترز
قوله اي المالكه لامرها اه رشيدى (قوله المالك للمهر) احتراز عن نحو المشتري للزوجة تزويجا
صحيا وهي غير مفوضة فليس له الحبس كما رقبيل الباب (والمجورة وليها) عطف على قوله الامة سيدها
(فرع) فهم من الروضة ان لولى الصغيرة ان يزوجهما يؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد
والارتهان قياسا ببيع مالها يؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهان لم يحز الا ان لم يرغب الا زواج
فيها الا بدونها سم على حج اه عش (قوله ونظر فيه) اي فيما يفهمه قوله مالم ير المصلحة الخ (قوله
الجلال السيوطي في هذا الباب مانصه مسئلة اصدقاها صدقا مسمى على انها بكر ثم وطئها وادعت انه ازال
بكرتها بوطئه واعترف هو انه وطئها فوجدها ثيبا فهل تستحق المسمى لحصول الوطء او مهر مثل ثيب لانه لم
يستمتع الا بثيب وهل هذه هي المستثناة من قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها اذا تزويجها بشرط
البكارة وادعت انه ازال بكرتها فالقول قولها الدفع الفسخ وقوله لدفع كمال المهر ام لا لان الواقعة المذكورة
فيها اعتراف بالوطء والمستثناة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة الروضة وقولها قالت كنت بكر افافقضى
فانكر فالقول قولها يمينها الدفع الفسخ وقوله يمينية لدفع كمال المهر وقوله فانكر صادق بصورتين ان ينكر
الوطء بالكلية وان ينكر الا فتضا الذي هو ازالة البكارة فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هذا تستوى
الصورتان في الحكم وهو تصديقه فيما يتعلق بالمهر فقط ويحتمل ان يكون الوطء قرينة لتصديقها فيكون
القول قولها السكن الاول هو الاشبه الجاري على القواعد وما قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها الخ
فهذه عبارة اصحاب الاشباه والنظائر وانما اقتصر على الصورة التي فيها نافي الوطء لانها المقصودة بالاستثناء
الذي هو موضوع كتبهم انتهى وقد عبر الشارح بنحو عبارة الروضة في باب الخيار المتقدم (قوله في المتن
والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا تضمن الثانية وان استوفاهما او تلفت بعد
طلبها وامتناعه بخلاف الاولى بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع (قوله ويحجب) اي
عن نزاع اجمع المذكور (قوله لها حبس نفسها الخ) في حاشية شرح المنهج للشيخ عميرة لم يحجروا ههنا القول

والاذرعى الخ) عطف على الزركشى عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيما لو خشى فوات البضع لنحو فلس مردود بانه لا مصلحة حينئذ نعم وينتج عنه في ان لولى السفية الخ (قوله بانه لا مصلحة الخ) اى فى التسليم فلا حاجة الى بحثه اه ع ش (قوله نعم بحثه) اى الاذرعى (قوله ان لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة ثم تعرض للسفية اه سم اى فهو خارج عنه فلا تكرار (قوله منعها من تسليم نفسها) وإن كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض اه سم (قوله متجه) خبر قوله بحثه الخ (قوله وتردد) اى الاذرعى (قوله والذى ينتج الخ) وقال للنهاية وخلافا للمغنى (قوله منعها) اى من تسليم نفسها (قول المتن قبل التسليم) اى لنفسها الزوج (قوله فلا يرتفع) اى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الرافعى فى الشرح الكبير عن اكثر الائمة وهو المعتمد معنى ونهاية (قول المتن) ولو قال كل لا اسلم الخ) اى قال الزوج لا اسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هى لا اسلمها حتى تسلم الى المهر اه مغنى (قول المتن حتى تسلم الخ) ولو اصدقنا تعليم نحو قرآن وطالب كل التسليم فالذى اقميت به ولم ارفيه شيئا انهما ان اتفقا على شىء فذاك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتوثر بتسليم نفسها اه نهاية قال ع ش وقد يقال تجبر هى لان رضاها بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالنكاح ولقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكن المطالبة بعده ومن التعليم لا غاية له فهى اذا مكنته قد يتساهل فى التعليم وربما فات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزايدى الجزم بما قلناه اه ع ش اى بانها تجبر (قول المتن) ففى قول يجبر الخ) محل هذا اذا كانت متبينة للاستمتاع كافى الروضة واصلا لا كمرضة ومحرمة قال الاذرعى ولا يخص هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من إحرام أو غير ذلك لم يجبر صرح به العراقى شارح المذهب اه مغنى (قوله لفوات البضع عليها هنا) يغنى عنه قوله ومن ثم (قوله ثم) اى فى البيع (فرع) طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالصديق الزوج يمينه لان الاصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبينة ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينة موتها لان مؤنة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر اه سم على صحيح اه ع ش (قول المتن

هنا والاذرعى اذا خشى فوات البضع لنحو فلس ويرد بانه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحثه أن لولى السفية منعها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة متجه وتردد فى مكاتبة كتابتها صحيحة والذى ينتج أن لسيدها منعها كسائر تبرعاتها (لا المؤجل) لرضاها بدمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (فى الاصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بدمته فلا يرتفع بالحلول ونأزع فيه الاسنوى بمارده الاذرعى وغيره (ولو قال كل لا اسلم حتى تسلم ففى قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصداق دون البضع ومن ثم لم يأت القول هنا باجبارها وحدها لفوات البضع عليها هنا دون المبيع ثم (وفى قول لا اجبار فمن سلم اجبر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بايقاف ماعليه دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم اه (فرع) فهم من الروضة أن لولى الصغيرة أن يزوجه بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهاق قياس بيع ما لها مؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهاق لم يجز الا ان لا يرغب الا الزوج فيها الا بدونها (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهى مجنونة فهل لها بعد الاقامة الا متاع فيه قولان اقرهما ان لها الا متاع لان مجرد النكاح لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا فى حالة لم يعتبر وهام ر قال فى العباب تبع الفتاوى القاضى فرع لوزوج غريب بنته بيلد ولم يستوف مهرها فله السفر بها الى وطنه حتى يستوفى اه قال فى حاشية شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال قال فى الخادم وقباسه ان المرأة البالغة الغريبة اذا تزوجها الحاكم ولم يقبضها الزوج الصداق ان لها ان تسافر الى بلد هامة محرمة فى الصورتين اذا وفى الرجل الصداق فيمنعنى ان يكون اجرة النقل والرجوع على المرأة الى مكان العقد لانها سافرت بغير اذن الزوج لغرضها ولا نفقة فى مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج فى منزله فدخل عليها باذنها فلا اجرة لمدة سكناها وان كانت سفية او بالغة فسكنت ودخل عليها باذن أهلها وهى ساكتة فعليه الاجرة لمدة اقامته معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او ابى المرأة وهى ساكتة على جارى العادة تلزمه الاجرة اه كلام الخادم قال فى الروض وفى العباب واذا قالت سلم المهر لاسلم نفسى فلها النفقة من حينئذ اه وتجب نفقتها بقولها اذا سلم أى المهر مكنت اه (قوله أن لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة فقط ثم تعرض للسفية (قوله ان لولى السفية منعها) وان كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض (قوله ان لسيدها منعها) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حق له فيه

(والاظهر انها يجبر ان فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر هي) (بالتسكين فاذا سلمت) وان لم يطاها من غير امتناع منها (اعطاها العدل) فان امتنعت
استرد منها لان ذلك هو العدل بينهما وليس العدل نائبها والا كان هو المجبر وحده ولا نائبه (٣٨١) ولا كانت هي المجبرة وحدها

بل نائب للشرح لقطع
الخصومة بينهما وقيل
نائبهما لقولهم لو أخذ
الحاكم الدين من الممتنع
ملكه الغريم وتبرأ ذمة
المأخوذ منه ويرد بأن هذه
لا شاهد فيها لاستقرار
الملك فيها بقبض الحاكم
ولا كذلك هنا إذ لو
امتنعت من التمكن بعد
قبض العدل او الحاكم
استرده الزوج وقيل نائبها
واختاره البلقيني كابن
الرفعة لكنه ممنوع من
التسليم اليها وهي ممنوعة
من التصرف فيه قبل
التمكين ووجهه البلقيني
بتصريح ابي الطيب بأنه لو
تلف في يده كان من ضمانها
وفيه نظر والذي يتجه
خلافه وأنه من ضمانه نظير
ما مر في عدل الرهن وليس
هذا كالممتنع المذكور كما
هو ظاهر ما مر (ولو بادر
فكنت طالبتة) على كل
قول لبطل ما في وسعها
(فان لم يطأها) (امتنعت
حتى يسلمها) المهر لان
القبض هنا إنما هو بالوطء
(ولأن وطئها مختارة) فلا
تمتنع لسقوط حقها بوطئها
بأختارها ومن ثم لو

والاظهر انها يجبر ان (الخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع
ويفرق بان البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله وإن لم يطاها الخ) اي وان ترك الوطء
تركها غير ناشئ من امتناع الخ اه عش (قوله فان امتنعت الخ) عبارة المغنى فلوهم بالوطء بعد ان تسلمت
المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله لان ذلك) اي الاسترداد قاله عش وقال الرشيدى انه
تعليق للاظهر اه ويصرح به صنيع المغنى (قوله هو العدل الخ) اي الانصاف في فصل الخصومة
(قوله بان هذه) اي مسألة اخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله لاذ لو امتنعت الخ) في منافاته انه نائبهما
نظر اه سم (قوله لكنه) اي العدل (قوله في يده) اي العدل (قوله خلافه) اي خلاف ما صرح به
أبو الطيب وقوله وأنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله وليس هذا
كالممتنع الخ) اراد به ان يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائبهما لقولهم الخ اه
رشيدى (قوله بما مر) اي في قوله ويرد بان هذه الخ (قول المتن ولو بادر ففكنت طالبتة) ولها حيثذان
تستقل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كمنظيره في البيع مغنى وروض (قوله على كل قول) إلى قوله
قيل اهمل في المغنى وكذا في النهاية لا لقوله ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها (قول المتن امتنعت) اي جازها
الامتناع من تمكينه اه مغنى (قوله هنا) اي في النكاح (قوله بالوطء) اي لا بمجرد التسليم (قوله وإن
وطئها الخ) اي ولو في الدبر مختارة أي ومكلفة اه مغنى (قوله فلا تمتنع) اي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه
(قوله حقها) اي حق حبس نفسها (قوله او كانت غير مكلفة الخ) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي
مجنونة فلها بعد الافاقة الامتناع وهو اقرب الاحتمالين لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع
إلا في حال لا تعتبر مر اه سم (قوله ولم يكن الولي سلبها الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله لمصلحتها)
مخلاف ما لو سلبها لغير مصلحة بل المحجور عليها بالسفه لو سلمت نفسها وراى الولي خلافه فينبغي كما قال
شيخنا ان يكون له الرجوع وان وطئت اه مغنى وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤخذ منه) اي من قوله ومن
ثم لو اكرها الخ (قوله وبحت الاذرى ان تمكين الخ) جزم به المغنى (قوله نحو الرقء) كالرقء والنخيفة
الخائفة من الافضاء (قوله قبله الخ) اي الاستمتاع منها مختارة (قوله ولو بلا عذر) قد يقال للاتق بالمبالغة
إنما هو عكس ذلك بان يقول ولو بعذر فكان ينبغى للبصنف اسقاط لالفهم عدم العذر فيه بالاولى سم على

(قوله في المتن والاظهر انها يجبر ان) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما
يجبر البائع إذا كان الثمن في الذمة واجبر انا مطلقا وقوله فيؤمر بوضعه عند عدل الخ هذا لا يتصور فاما إذا
كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى ان يتفقا على شيء او كيف الحال (قوله فيؤمر بوضعه الخ) لو كان
الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فان اتفقا على شيء ولا فسخ الصداق ووجب مهر مثل شرح مر (قوله
اذ لو امتنعت الخ) في منافاته انه نائبهما نظر (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو بادر
فكنت طالبتة) قال في الروض والتسليم اي بتسليم نفسها له لقبض الصداق المعين بغير إذن انتهى (قوله
او كانت غير مكلفة حال الوطء) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الافاقة الامتناع وهو
احد احتمالين وهو الاقرب لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها مر
(ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها) كان لها الامتناع وما في الكفاية من انه لو سلم الولي المجنونة او الصغيرة لمصلحة
لا رجوع لها وان كملت كالو ترك الولي الشفعة ليس للمحجور عليه بعد كاله الاخذها مردود والفرق بينه وبين
الشفعة لأخ إذهذا تفويت حاصل وما فيها تفويت معدوم وقد تبين ان التسليم وقع على خلاف المصلحة
شرح مر (قوله ولو بلا عذر) قد يقال للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعذر فكان ينبغى

أكرهاها او كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنها لو لم تمكنه إلا
لظن اسلامه ما قبضته فخرج معيها من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحت الاذرى ان تمكين نحو الرقء من الاستمتاع كتمكين
السليمة من الوطء فانها الامتناع قبله لا بعده (ولو بادر فسلم فلتمكنت) وجوبا إذا طلب لانه فعل ماعليه (فان منعت) ولو (بلا عذر

استردان قلنا انه يجبر) والاصح لا فيكون (٣/٨٢) متبرعا بالتسليم فلا يسترد قيل أهمل محل التسليم وهو منزل الزوج ويرد بان هذا معلوم

من كلامه في النفقات على ان قوله وهو الى آخره للاغلب لاذلورضى بمحلها او محل نحو ايها كان كذلك والكلام هنا فيمن عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج فونة وصورها للمنزل الذي يريد الزوج من تلك البلد عليها (ولو استمهل) هي او وليها (لتنظيف ونحوه) كازالة وسخ (امهلت) وجوب وان قبضت المهر للخبر المتفق عليه لا نظر قوا النساء ليليا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة قال المتولى فاذا منع الزوج الغائب ان يطرقها مغافصة فهنا اول وفيه نظر لان الغائب يتدبل ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين نذب ذلك مطلقا وجوبه هنا اذا طلبت ان النفس تنفر من مقابلتها ما يكرهه اول الامر ما لا تنفر منه بعد معرفته (ما) اي زمنا (يراد

قاض) من نحو يوم او يومين (ولا يجاوز ثلاثة ايام) لان غرض نحو التنظيف ينتهي غالبا (لا) لجهاز وسمن وكذا تزين كاهو ظاهر ولا (ليقطع حيض) ونفاس لا مكان التمتع بها في الجملة مع طول زمنها ومن ثم لم يبق منه الا دون

حجج اه عش (قول المتن استردان قلنا انه يجبر) اي على التسليم أولا لانه لم يتبرع اه معنى (قوله لا) اي لا يجبر على التسليم ولا (قوله فيكون متبرعا الخ) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد اه سم وقدم ما يؤيده قبيل الباب في شرح وللزوج صحته (قوله بان هذا) اي محل التسليم (قوله فيمن الخ) اي زوجة وقوله عقد ببناء المفعول (قوله كالزوج) وقوله وهي ضيب الشارح عليهما اه سم (قوله من تلك البلد) وسياتي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) لو تزوج امرأة فزفت الى الزوج في منزلها فدخل عليها باذنها فلا أجر مدة سكنه وان كانت سفينة أو بالغة فسكتت ودخل عليها باذن أهلها وهي ساكتة فعليه الاجرة لمدة إقامته معها لانه لا ينسب الى ساكت قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او انى المرافة وهي ساكتة على جرى العادة تلزمه الاجرة اه كلام الخادم اه سم وبقى ما لو كان المنزل لاهل الزوجة واذن له في الدخول ولم يتبرعوا بالاجرة ولا لعدمها قياسا ماذ كرفي الزوجة عدم وجوب الاجرة للعللة المذكورة اه عش (قوله هي او وليها) الى قوله للخبر في المغنى والى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله كازالة وسخ) وشعر عاتق وشعر لبطاه معنى (قوله وتستحد المغيبة) وهي بضم الميم وكسر المعجمة وبالتحذية المخففة التي غاب عنها زوجهها وفلها اغاب رشيدى وعش (قوله مغافصة) اي مفاجاة (قوله نذب ذاك) اي عدم التطرق ليليا مغافصة مطلقا الى طلبت ام لا (قوله اول الامر) متعلق بالمفاجاة وقوله بعد معرفته اي ما تكرهه متعلق بضمير منه الراجع للمفاجاة (قوله ونفاس) الى المتن في المغنى لا قوله بل عليها (قوله ونفاس) اي وصوم ولاحرام اه نهاية (قوله ولم يبق منه) اي من زمنها (قوله امهلت الخ) خلا فاللناية (قوله على مافى التتمة) عبارة للمغنى كما قاله في التتمة اه (قوله على مافى التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف مافى التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام انه ليس له الامتناع من تسلم الحائض وانه اذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن بتجدها انما اذا سلمت نفسها فان عصي ووطى واستقر المهر والا فاهما حبس نفسها كالمو سلمت غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل اولى وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين لنقص هذا التسليم لا امتناع الوطء شرعا او الامتناع شرعا كالممتنع حسا مر اه سم (قوله ولو خشيت) اي الزوجة الحائض او النفساء يطؤها اي قبل النقاء (قوله وعليها الامتناع) اي من الوطء وقوله بل عليها الامتناع اي من التسليم (قوله لا تحتل) الى قوله نعم لو طاب في النهاية والمغنى (قوله لا اقربها) اي لا طؤها (قوله لا يطيقان الوطء) ومن افضى امرأة بوطء امتنع عليه العود حتى تبرأ فان ادعى الزوج البرء وانكرت او قال ولي الصغيرة لا تحتل الوطء وانكر الزوج عرضت على اربع نسوة نقاة فيهما اورجلين محرمين للصغيرة او ممسوحين ولو ادعت النخيفة بقاء الم بعد الاندمال وانكر الزوج صدقت بيمينها لانه لا يعرف الا منها اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه

للدصنف اسقاط لا لفهم عدم العذر فيه بالا ولى فليتأمل (قوله فيكون متبرعا) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد وفي هامش شرح المنهج هنا فوائد مهمة تتعلق بالتسليم (قوله كالزوج وقوله قبله وهي) ضيب عليهما (قوله من تلك البلد) وسياتي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالمصدق الزوج يمينه لان الاصل الحياة فلا يلزم دفع المهر حتى يثبت موتها بالبيينة ولا يلزم مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبيينة موتها لان مؤنة التجهيز لا تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق واما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر (قوله على مافى التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف مافى التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وانما اذا سلمت نفسها فان عصي ووطى واستقر المهر والا فاهما حبس نفسها لانه والمطالبة بما في ذمته لكن بتجدها انما اذا سلمت نفسها فان عصي ووطى واستقر المهر والا فاهما حبس نفسها كالمو سلمت غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل اولى وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض

ثلاث أمهلت على مافى التتمة ولو خشيت انه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد وقضت القرائن مثله بالقطع بانها يطؤها لم يعد ان لها بل عليها الامتناع حينئذ (ولا تسلم صغيرة) لا تحتل الجماع ولو لثقة قال لا اقربها (ولا مريضة) وهن يلقهن ال عارض

لا يطيقان الوطء اى يكره لاولى والاخير تين ذلك (حتى يزول مانع وطء) اذالم دار هنا (٣٨٣) وعلى العرف لم يتعارف تسليم هؤلاء مع

ان فرط الشهوة قد يحتمله
على الوطء المضر ويحرم
وطؤها مادامت لم تحتمله
ويرجع فيه لشهادة نحو
اربع نسوة نعم لو طلب
نفقة تسليم مريضة ففيه
وجهان رجح ابن المقرئ
الوجوب والزركشى عدمه
ولو قيل ان دلت قرينة حاله
على قوة شبقه لم يجب والا
وجب لم يبعد وتسلم له
نخيفة لا بمرض عارض وان
لم تحتمل الجماع اذا غايه
تنتظر وتمكنه ماعدا وطء
لامنه ان خشيت افضاءها
وله الامتناع من تسلم صغيرة
لا مريضة (فرع) العبرة
فيما اذا غابت الزوجة عن
محل العقد بمحله ولو تزوج
امراة في الكوفة ببغداد
لزمها المؤنة لنفسها وطريقها
ونحو محرم معها من الكوفة
الى بغداد لالى الموصل لو
خرج اليه كذا اطلقوه وانما
يتجه اعتبار محل العقد ان
كان الزوج بهاما لعقدله
وكيله ببلد ليس هو بها
فالعبرة ببلد الزوج فيما
يظهر لانه المتسلم لا العقد
لانها لم تخاطب بالاتيان
اليه اصلا وانما خوطبت
بالاتيان للزوج ابتداء
فاعتبر محله حالة العقد دون
محل وكيله وظاهر كلامهم
انه لا فرق في اعتبار محل

مثله الا قوله ولو ادعت النخيفة الخ (قوله لا يطيقان) الظاهر الثانيث ومحل عدم وجوب التسليم اذالم يطلبها
الزوج بدليل قوله الاتى نعم لو طلب نفقة الخ اعرش (قوله والاخير تين) وهما المريضة والهبيلة ذلك
اى التسليم (قول المتن حتى يزول مانع وطء) اى ولا نفقة لها لعدم التمكن وبنيغى ان مثلهم ما من استتممت
لنحو التنظيف وكل من عذرت في عدم التمكن اعرش (قوله مادامت لم تحتمله) اصغرا ومرضاهما وهزال
او نحو ذلك اهمغنى (قوله ويرجع فيه) اى في تحمل الوطء (قوله او نحو اربع نسوة) ادخل بالنحو الرجلين
المحرمين والمسوحين في الصغيرة كما مر عن المغنى والروض وشرحه (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اوطءها
مغنى وسم (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده النهاية وقوله والزركشى اعتمده المغنى (قوله لم يجب)
اى التسليم (قوله وتسلم له نخيفة الخ) ويجب عليه نفقتها اهمغنى وفي سم عن الروض مثله (قوله
لامنه) اى الوطء (قوله ان خشيت افضاءها) اى او مالا يحتمل عادة من المشقة سم ورشيدى وعش
(قوله له الامتناع من تسلم صغيرة) واذا تسلمها لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلبه عالما بحالها او جاهلا ففى
استرداده وجهان او جهما عدم الاسترداد مغنى وروض مع شرحه وتقديم عن سم تقييد عدم الاسترداد
بما اذالم بطن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) اى للزوج (قوله لا مريضة) اى ولا لنخيفة اى بالمرض
ويجب عليه نفقتها اهمغنى (قوله بمحله) خبر العبرة الخ والضمير للعقد (قوله لو خرج) اى الزوج من بغداد
بعد العقد اليه اى الموصل (قوله ان كان الزوج) اى حين العقد به اى بمحل العقد (قوله لا العقد) عطف
على الزوج اهمس اى لا بمحل العقد (قوله بالاتيان اليه) اى محل العقد (قوله ولو فصل) اى بين العلم والجهل
ببلد الزوج (قوله وقياس مامر) اى فى البيع (قوله ان بلد العقد) اى او الزوج (قول المتن ويستقر المهر
الخ) سواء اوجب بنكاح ام فرض كافى المفوضة اهمغنى زاد المغنى والقول قول الزوج فى الوطء بيمينته اهم
عبارة عرش ويصدق الزوج فى نفقته الوطء اهم (قوله وانما يحصل الخ) اى الوطء (قوله وانما يحصل)

المهر المعين بخير اذنه والمطالبة بغير المدين وذلك لقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا كالممتنع
حسا وبفارق الر تقاءم الفرنا حيث اعتد بتسليمهما انفسهما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستمتاعه
بالوطء فلما الامتناع قبله لا بعده كما تقدم عن الاذرى بان زوال الحيض منتظر بخلاف الرق والقرن من
(قوله لا يطيقان الوطء) قال فى الروض وشرحه ومن افضى امراته بالوطء لم تعد اليه حتى تبر البرء الذى
لو عاد لم يحدشها ولو ادعت عدم البرء كانت لم يندمل الجرح فافكر هو او قال رلى الصغيرة لا تحتمل الوطء
فانكر الزوج عرضت على اربع نسوة فقات فيهما اورجلين محرمن للصغيرة وكالحجر من المسوحان انتهى
وقد يستشكل التخيير فى الصغيرة بين النسوة والرجلين المحرمين بان قياس المداواة امتناع المحرمين مع وجود
النسوة لان يفرق بان المداواة تحتاج من تكرار النظر وغيره مالا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا اخف ثم قد
يشكل التقييد بالمحرمين بان نظر الا جانب جائز لنحو حاجة الشهادة على الزنا والولادة وظاهر عدم التوقف
على فقد الغير (قوله نعم لو طلب نفقة الخ) لو طلب من افضاها قبل الاندمال فهل يجرى فيها هذا الخلاف
ويحتمل ان لا يجب (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اقر بها (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده
م (قوله وتسلم له نخيفة لا بمرض عارض الخ) قال فى الروض وتجب نفقة النخيفة بالتسليم انتهى قال فى
شرحه والمتصر بجهان من زيادته والذى فى الاصل لو كانت نخيفة بالجيلة فليس لها الامتناع هذا العذر لانه
غير متوقع الزوال كالتقاء انتهى (قوله ان خشيت افضاءها) بنيغى او مالا يحتمل من المشقة (قوله وله
لامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال فى الروض وشرحه ولو سلمت له صغيرة لا توطأ لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة
وان سلمه عالما بحالها او جاهلا ففى استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد ادر الزوج الى
تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجيح عدم استرداده انتهى (قوله لا العقد) عطف على الزوج (قوله فى
المتن بوطء) اى وان لم يحصل به التحليل كما افق به شيخنا الشهاب الرملى ويؤيده الا اكتفاء بالوطء فى الدرر

العقد بين علمها ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لانها فى حالة العلم موطنة نفسها على الذهاب اليه بخلافها مع عدمه لم يبعد وقياس مامر ان بلد
العقد لو لم يصلح للتسليم اعتبر اقرب محل صالح اليه (ويستقر المهر بوطء) وانما يحصل بتغيب الحشفة او قدرها من فاقد

وان لم تنزل البكارة كما اقتضاه اطلاقهم وفارق ما مر في التحليل من عدم الفرق بين الغور او غيرها بان القصد به التنفير عن ايقاع الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان اشد في التنفير (وان حرم ك) وطء دبر او نحو (حائض) كما دلت عليه النصوص القرآنية بالاستمتاع وادخال ما وازالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الا من سقط طوكاه او بعضه بنحو طلاق او فسخ (وبوت احدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لا جماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتلت امه نفسها او قتلها سيدها او قديس قط بعد

استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصداق لان السيد لا يثبت له على قته مال كذا زعمه شارح وهو وجه والاصح انه لا يقطع فان قبضته فازت به والارجحت عليه به بعد عتقه ولا نظر لكونها مملوكة لان الممتنع ابتداء ايجاب للسيد على قته لا دوا ماله لانه اقوى وقد لا يجب بالكلية كان اعتق مريض امه لا يملك غيرها وتزوجها واجاز الورثة عتقها فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور او لو وجب رق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلو في الجد) لمفهوم قوله تعالى وان طلقته وهن من قبل ان تمسوهن الآية والمس الجماع وما روى ان الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلو من قطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعا

(فصل في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (نكحها) بغير مهر او مخر او مخر (مغضوب) صرح بوصفه بما ذكر او اشار اليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله وان لم تنزل البكارة الخ) غاية للدين او الشرح (قوله وان لم تنزل البكارة) اي ولم ينشر الذكراه ع (قوله من عدم الفرق الخ) اي في اشتراط زوال البكارة (قوله اليه) اي الوطء هذا اي زوال البكارة (قوله لا بالاستمتاع) اي في غير نحو الرققاء كما مر (قوله) وازالة بكارة بلا آلة اي فان طلقها بعد وجب لها الشرط دون ارش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب ارش البكارة كذا يفهم من سم على منهج اهر ع (قوله والمراد الخ) عبارة المغنى فان قيل لا بد في الاستمرار مع الوطء من قبض العين لان المشهور ان الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقد اوجب بان المراد الخ وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطء ان لا يحصل انفاسخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر المثل اه (قوله) بنحو طلاق الخ) نشر غير مرتب (قوله فيما لو قتلت امه نفسها الخ) اي او قتلت الامه او الحرة زوجها قبل الدخول اه مغنى (قوله لا دوا ماله) اي لا ايجاب (قوله رقب بعضها) اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها اه سم (قوله لمفهوم قوله تعالى الخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم اذ الظاهر ان دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المغنى وشرح المنهج لفظ مفهوم (قوله ولا يستقرها) اي الخلو اه ع

(فصل في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله في بيان) الى قوله وايضا التسمية في النهاية (قوله بما ذكر) اي او بغيره كعصير او رقيق او غلوك لاه ع من زاد المغنى اما اذا اشار اليه مع الوصف كاصدقتك هذا الحر ووجب مهر المثل قطعا كما قاله الاكبرون اه (قوله او اشار اليه فقط) كاصدقتك هذا (قوله فقدم حكمها) عبارة المغنى فكلما اعتقدوا صحة اصداقهم يحرم عليه حكم الصحيح كما مر (قول المتن قيمته) اي قيمة ما ذكر اه مغنى (قوله اي بدله) اي من مثل او قيمة اه سم زاد المغنى فلو عبر بالبدل لكن اولى اه (قوله والمغضوب مملوكا) قد يقال ما الداعي الى ذلك مع ان له قيمة في نفسه اه رشدي زاد السيد عمر ولم تعرض الشارح اي المحل لتقدير المغضوب مملوكا ثم رايت في العززي قال ولا يحتاج هنا الى في المغضوب الى تقدير تبديل الصفة والخلة انتهى اه (قوله او قيمته الخ) عطف على بدله الخ اه سم (قوله لها) اي الخمر اه رشدي وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ الشارح من عدم قيمته واما على ثبوته كافي اكثر نسخ الشارح فالظاهر ان مرجع الضمير الخمر والحر والمغضوب (قوله مر الخ) اي في تفريق الصفة في البيع (قوله وذلك) اي وجوب البدل لان ذكره اي ما لا يملكه (قوله ما لا قيمة له) لا نسب ما لا يملكه (قوله نحو دم) اي بما لا يقصد كالخسرات اه مغنى (قوله فكذلك) اي وجب مهر المثل اه كرى (قوله وكان الفرق بينه وبين الخلع) اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيا اه سم (قوله ان العقد) اي كالنكاح وقوله من الحل اي كالحلع (قوله فقوى هنا) اي النكاح عند تسمية نحو دم (قوله التسمية هنا) اي في النكاح (قوله به) اي بمهر المثل (قوله وثم) اي

(قوله رقب بعضها) اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها

(فصل في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله اي بدله) اي من مثل او قيمة (قوله او قيمته) عطف على بدله (قوله وكان الفرق بينه وبين الخلع) اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيا

عليه او جملة (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في انكحتمنا اما انكحه الكفار فقد مر حكمها (وفي في قول قيمته) اي بدله بتقدير الحر فناء والمغضوب مملوكا والخمر خلا وعصير او قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مرافيه وذلك لان ذكره يقتضي قصده دون قيمة البضع وبردبانه لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبدل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سعى نحو دم فكذلك وكان الفرق بينه وبين الخلع ان العقد اقوى من الحل فقوى هنا على ايجاب مهر المثل وايضا التسمية هنا غير شرط لا يوجب مهر المثل لان العقد به عند السكوت عن مهر وثم التسمية شرط لا يوجب المسمى او مهر المثل وغاية ذكر الدم انه لا سكوت عنه

فيهما وهو موجب هنا لا ثم وزعم أن تسمية الدم يتضمن التفويض يرد بان التفويض منها لا بد فيه من التصريح بانتفاء التسمية في العقد وليس ذكر الدم متضمنا لذلك (او بمملوك ومغضوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر) تقريقا للصفقة وبه يعلم انه لا بد من شروطها السابقة ثم ولا كان قدم الباطل بطلت التسمية ووجب مهر المثل (ويتخير) ان جهلت لان (٣٨٥) المسمى كله لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل)

يجب لها (وفي قول قيمتهما) أي بدلها (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المغضوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) عملا بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغضوب (وفي قول تقع به) أي المملوك ولا شيء لها معه (ولو قال زوجتك بنى وبعتك ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تقريق الصفقة واعاده هنا على وجه أبين فلا تكرار وخرج بثوبها ثوب فان المهر يفسد كبيع عبدى اثنين بثمان واحد (ويوزع العبد على قيمة) الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمانا ونصفه صدقا فيرجع اليه بطلاق قبل وطء رבעه ويفسخ نصفه هذا ان كان ماخص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو نكح) بالف بعضها مؤجل لمجهول فسد ووجب

في الخلع (قوله فيهما) أي النكاح والخلع (قوله منها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي للتصريح بانتفاء التسمية (قول المتن ومغضوب) وكالمغضوب كل ما ليس بمملوك للزوج كان نكح بمملوك وخمر أو حر أو مغضوب لكن مر في البيع ان شرط التوزيع ان يكون معلوما ولا بطل قطعا وان يكون مقصودا والا فينقصد البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه ع ش وقوله فيأتي مثل الخ اقول قول الشرح كالنهاية ولو سمي بخودم الخ كالصريح في خلاف ذلك فليراجع ثم رايت قال الحلبي بعد ذكر ما وافق كلام ع ش مانصه وقد يتمسك باطلا فقه هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده حرره انتهى (قوله تقريقا للصفقة) الى قول المتن ولو نكح في المعنى وإلى قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله وزعم الصحة الى المتن (قوله من شروطها) الاولى التذكير (قول المتن حصة المغضوب) ولو كان بدل المغضوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به مالو انتفاء القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش (قوله فيه) اي في بيع مالها (قوله كما قدمه في تقريق الصفقة) عبارة المعنى فان قيل ان هذه المسئلة مرت في اخر باب المناهى فهى مكررة اجب بانها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وهى افادة تصوير جمع الصفقة بيعا ونكاحا اه (قوله فان المهر) اي والبيع انتهى سم (قول المتن ويوزع العبد) اي قيمته انتهى معنى (قوله هذا) اي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساوى كل اي من الثوب ومهر المثل اه معنى (قوله يساويه) اي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه لكان انصب اه سيد عمر (قوله فان نقص عنه الخ) اي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن اي الرشيدة في العبد بعينه والافلاثر للنقص فيهما كما هو ظاهر سم وسيد عمر وع ش (قوله وجب الخ) لفساد التسمية حيث دل بالنسبة للمهر اه سم (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل محل يموت او فراق فيجب مهر المثل مر اه سم (قوله فسد) اي المسمى وقوله ووجب مهر المثل اي ولا يرجع للزوج على الاب بما دفعه لانه تبرع منه اه ع ش وينبغي ان محله اخذ من التعليل لانه لم يعتد الزوج وجوب الدفع الى الاب (قوله بالتحية) ياتي محترزة (قوله كذلك) اي من الصداق او غيره سم وع ش (قوله والحقت هذه) اي لفظه الاعطاء بما قبله اي لفظه ان لا يبيها عبارة النهاية والحق لفظ الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه اي الذى افاده قوله ان لا يبيها الخ ع ش (قوله ايضا) اي كاللام (قوله وزعم الصحة فيه) اي لفظ الاعطاء (قوله

(قوله في المتن وان اجازت فلها مع المملوك الخ) ولو كان بدل المغضوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) اي والبيع (قوله يساويه) اي يساوى مهر المثل (قوله وجب) اي لفساد التسمية حيث دل بالنسبة للمهر (قوله وجب المثل قطعا) اي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن في العبد بعينه والافلاثر للنقص فيهما كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل محل يموت او فراق فيجب مهر المثل مر (قوله بالتحية) ياتي محترزة (قوله كذلك) اي من الصداق او غيره

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - (سابع)

التوزيع مع الجهل بالاجل او (بالف) مثلا (على) او بشرط (ان لا يبيها) او غيره خلافا لمن وهم فيه الفا من الصداق او غيره (او) على او بشرط (ان يعطيه) او غيره بالتحية (الفا) كذلك والحقت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضى الاستحقاق والتملك ايضا ومن ثم صح بعتك هذا على ان تعطيني عشرة وتكون هي الثمن وزعم الصحة فيه لاحتمال ان يريد ان يعطيه الفا من الصداق

لها غير صحيح لان الكلام فيما يتبادر من شرط الاعطاء هو ما ذكرناه فلا نظر لارادة خلافه بل ان فرض ارادتهما لم يصح الصداق ايضا لانه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهر انه مفسد (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فيها لان الالف ان لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل (٢٨٦) بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ففسد كما في البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها
بالف على أن يعطيها ألفا
صح بالالفين وهو محتمل
أما بالفوقية فهو وعدمها
لا يبيها وهو لا يفسد الصداق
كذا قاله غير واحد
وفيه نظر بل هو في نحو
أنكحتكم بشرط أن
تعطيني هي كذا شرط فاسد
لأنه شرط عقد في عقد أيضا
وأى فرق بين إعطائها
الآب مالا يجب عليها وعدم
نفقتها الواجبة لها (ولو
شرط) في صلب العقد اذ لا
عبء بما يقع قبله أو بعده
ولو في مجلسه بخلاف البيع
في الأخيرة لأنه لما دخله
الخيار كان زمنه بمثابة صلب
عقده بجامع عدم اللزم
ولا كذلك هنا (خيار في
النكاح بطل النكاح)
لما فاته لوضع النكاح من
الدوام والزوج (أو) شرط
خيارا (في المهر فلا ظهر
صحته النكاح) لأنه لا استقلاله
لا يؤثر فيه فساد غيره (لا
المهر) لان الصداق لم
يتمحض للعوضيه بل فيه
شأنه النحلة فلم يلق به

لها متعلق بقوله ان يعطيها أى لاجل الزوجة لاجل آيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصحة الخ قال
الكردي وحاصل زعم الصحة أنه يجوز أن يكون المشروط هو الاعطاء حال كونه مضموم ماعلى الالف الاول
فيشعر بان الصداق الفان والزوج نائب عنها في دفع احد الفين الى الآب والآب نائب عنها في القبض اه
ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ما ذكرناه) اراد به قوله ان الاعطاء يقتضى الاستحقاق والتعليك كاللام
اه كرى (قوله لارادة خلافه) وهو الاعطاء للآب لاجل بنتها (قوله ارادتهما) أى العاقدين له أى خلاف
ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج) يؤخذ منه أن محل ما ذكره لاذ لم تكن الزوجة محجورة للآب والا فقد
وجد شرط التسليم مستحقه اه سيد عمر (قوله فيها) أى في صورتى المتن (قوله والا) أى بان كانت من
المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزيم وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أى من
التعليل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع ش (قوله فهو وعدمها الخ) لعله بالنظر لموافقتها آياه والا فهى
لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذى الكلام فيه اه ع ش (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغنى
وقوله لانه شرط عقد الخ قديو جه كلامهم بأنه في الصورة السابقة وجد العقد المشروط بوجود الآب من
الآب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فإنه لم يجد الا احد الطرفين وهو الآب فليتامل ثم قوله وأى
فرق الخ قديقال الفرق ان النفقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء آيها فإنه ليس من مقتضاه اه
سيد عمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضى اعتماد مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله
وانما يقتضى مخالفة الاول لود ذكر ان الثانى هو الوجه او نحوه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع ش
(قوله بل هو) أى الوعد أو شرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أى الاتى آتافى المتن (قوله الواجبة لها)
أى على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار
وهو الوجه خلاف للزركشى اه نهاية عبارة المغنى وهو أى ما قاله الزركشى من الصحة اذ اثر شرط ذلك على
تقدير عيب مثبت للخيار مخالف لاطلاق كلام الاصحاب اه قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط
الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير
الابلاء أو تحرير على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه م ر سم على حجب
والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذى لا يحصى عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ اه
(قوله في الأخيرة) أى بعد العقد في مجلسه (قوله لما فاته) الى قوله لكنه في الاول في المغنى والى التنبيه في
النهاية (قول المتن او في المهر) أى كان قال زوجتكما بكذا على ان لك اولى الخيارا في المهر فان شئت أو شئت
ابقيت العقد بهو الا فسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلا اه ع ش (قوله بل فيه شأنه النحلة) لانها تستمتع
به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر تحلوه شوى ومغنى (قوله فيجب مهر
المثل) تفريع على المتن (قوله في الاول) أى في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد أى صحة
العمل بمقتضاه اه ع ش (قول المتن وان خالف) يحتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكر اى تقيضه
فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحيث سقط الاشكال الاتى في التنبيه اه سيد عمر ولا

الخيار لانه انما يكون في المعادضة المحضة فيجب مهر المثل (وسائر الشروط) أى باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط
القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لغا) الشرط أى لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في
الاول مؤكد لمقتضى العقد فليس المراد بالالغاء فيه بطلانه بخلاف الثانى وما أوممه كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر
من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الاصل) هو الاستمتاع

يخفى بعد ذلك الاحتمال بل مقابله قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتأية والمغنى والمحل من تقدير مقتضاه (قوله سواء أ كان) أى الشرط المخالف للمحل (قول المتن اولاً نفقة لها) أى على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله اولاً نفقة لها مثله فيما يظهر ما لوقال لا نفقة لها على بل على فلان اه أى وفاقاً للشارح وخلافاً للتأية والمغنى كما يأتى (قوله فلان لا يفسد الخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش (قوله مقتضياً) كذا بالنصب فيما اطلعنا من الفسخ وفى هامش نسخة قديمة مصححة على اصل الشارح بلا عزو وقوله مقتضياً كذا بالنصب فى اصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف الناسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع (قوله مقتضى حلها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بان المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من التزوج عليها ولا يحذور فيه (قوله بمعنى ان الشارع جعله الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً لما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له فى الثبوت فليتأمل فيه سم على حج اه ع ش (قوله لانه مخالف) الى التنبيه فى النهاية الا قوله أى حتى الى ولا موافقتها وكذا فى المغنى الا قوله ولا تكرر الى اما اذا الخ فانه قال بالتكرار (قوله ليس فى كتاب الله) أى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه ع ش (قوله اذ لم يرض شارط الخ) عبارة المغنى لان الشرط ان كان لها لم ترض بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض الزوج يبذل المسمى الا عند سلامة مباشرته وليس له قيمته فوجب الرجوع الى المهر المثل اه (قوله الا عند سلامة شرطه) أى ولم يسلم نهاية (قوله كشرط ولى الزوجة الخ) ظاهره ولو كان الزوج غير متبىء للوطء لصغروا نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير متبىء للوطء لانه موافق لمقتضى النكاح اه ع ش وقوله مادام الزوج الخ أى ان اراد مادام الخ (قوله وهى محتملة له) سيد كر محترزه (قوله وان لا يستمتع الخ) أى ولو بغير الوطء فهو من عطف العام على الخاص (قول المتن او يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها اولاً بخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المخل سم على حج والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله فى المتن اولاً نفقة لها) ان قيل بم يفارق ذلك مسألة الارث الاتية على قول الحناتى قلت الارث الزم للنكاح بدليل ثبوت بمجرد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بان النفقة تجب مع رقبها وكفرها دون الارث اه (قوله مقتضى حلها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل التزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى حلها) لا يقال حلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضياً للنكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له فى الثبوت لان التزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً فى أربعة عيسى عليه الصلاة والسلام من تزوج ما زاد عليها فاما اثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والاحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافى ما ذكره الا ترى ان السواك يطلب فى الوضوء لاجله مع انه مطلوب قبل الوضوء وفى كل حال فطلبه فى كل حال لا ينافى انه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبت حل ما زاد على الواحدة قبل نكاحها لا ينافى ثبوته تبعاً لنكاحها الذى هو مظنة الحجر (قوله بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بان العلامة عدم تزوج الاربع الصادق بعدم التزوج راسلاً لا خصاص تزوج الدون (قوله بمعنى ان الشارع الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً لما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها من اثار نكاحها وتابعها له فى الثبوت فليتأمل فيه (قوله فى المتن او يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها او لا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المخل والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

سواء أ كان لها كشرط ان لا يتزوج عليها او عليها كشرط ان لا نفقة لها صرح (النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العوض فلان لا يفسد بفساد الشرط المذكور او لى (تنبيه) قد يستشكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر انه لا يقتضى منعه ولا عدمه ويحتاج بمنع ذلك وادعاء ان نكاح ما دون الاربعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه (وفسد الشرط) لانه مخالف للشرع وصح خبر كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل (والمهر) اذ لم يرض شارط ذلك بالمسمى الا عند سلامة شرطه فيجب مهر المثل (وان اخل) الشرط بمقصود النكاح الاصلى (ك) شرط ولى الزوجة على الزوج (ان لا يطلقها) مطلقاً أو فى نحو نهار وهى محتملة له او ان لا يستمتع بها (او) شرط الولى او الزوج ان يطلقها بعد من معين او لا (بطل النكاح الا لخلال المذكور

ولا تكرار في الأخيرة مع ما سرفي التحليل (٣٨٨) كما يعلم بتأملها خلافاً لمن زعمه ما إذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان

(قوله ولا تكرار في الأخيرة) أي مسألة شرط الطلاق مع ما مر الخ أي لأن ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يخل بمقتضى النكاح ومثله لا يعد تكراراً لأنه ليس مقصوداً بالذات اهـ ع ش ر أيضاً ان ما هنا يفيد العموم لغير المحال بخلاف ما مر وقال عميرة لأن السابق شرط طلاق بعد الوطء وما هنا عم من ذلك اهـ (قوله كافي الروضة) وهو المتمدن نهاية ومعنى (قوله مرافقته) أي الزوج لولي الزوجة (قوله في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوجة (قوله حتى يصح) أي النكاح (قوله حتى يعارض) أي شرطه التنزيلى وكذا ضمير ويمنع الخ وقوله وشرطها أي شرط وليها كما مر (قوله فاندفع) أي بقوله أي حتى الخ (قوله شرطه) أي الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخيل الخ) تفريع على نفي الاقتضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على التخيل (قوله ولا موافقتها) أي ولم تنزل موافقة وليها للزوج كما مر وإنما اضاف الموافقة هنا نظر الموافقة المولى والألا فلا يتصور منها موافقة الزوج في صلب العقد الذى الكلام فيه كما مر عن الرشيدى (قوله في الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) أي النكاح (قوله تغليبا الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقته الخ ولا موافقتها الخ (قوله فانيط الحكم) أي البطلان في الأول والصحة في الثاني به أي بالمبتدى (قوله على شرطه) أي المبتدى (قوله دفعا الخ) علة لقوله فانيط الحكم الخ (قوله ان ايس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والألا فالقراء يمكن زوال مانعها اهـ ع ش (قوله أولى زمن الخ) عطف على مطلقاً (قوله اوشفاء المتحيرة) قال الأذرى ولو كانت متحيرة وحرماناً وطاها وشرطت تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفاؤها واحتمل خلافه أي القول بالصحة لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طال دامت انتهت وهذا الوجه نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الارشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا الوجه محل حيث اطلق بخلاف ما لو شرط ان لا يطاوان زال المانع فقياس ما يأتى في الشارح من البطلان في شرح عدم ارث الكناية وان زال المانع بطلانه هنا اهـ (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده النهاية والمعنى خلافاً للشارح كما يأتى (قوله ان من هذا القسم) أي من الشرط المخل بمقصود النكاح الاصلى المبطل للنكاح (قوله ما لو شرط ان لا يرثه) محل ما تقر في شرط نفي الارث كما بحثه في الخادم في غير الكتابية والامة فلو تزوج كتابية وامامة على ان لا يرثها فان اراد مادام المانع قائماً صح النكاح لانه تصريح بمقتضى العقد وان اراده مطلقاً باطل لمخالفته بمقتضى العقد وان اطلق فالوجه الصحة لأن الاصل دوام المانع اهـ نهاية (قوله وان لا يرث الخ) وانما لا يرثان اهـ معنى (قوله قال جمع الخ) ليس من مقول الشيخين (قوله وهذا) أي القول بصحة النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) أي مقصود العقد (قوله واقول انما سكنا الخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين (قوله عليه) أي على ما نقله عن الحناطى (قوله وما يتعقل من فرق الخ) قد فرق بان شرط عدم النفقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعمد وجوبها على الاجنبى واما نحو الولد في الاعفاف فهو بمنزلة الوالداه سم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لغرض الان يدعى ان مانع الارث

(قوله مع ما سرفي التحليل) الذى مر ثم انه اذا نكح او انه اذا وطىء بطل (قوله اوشفاء المتحيرة) في شرحه للارشاد وما تقر يعلم ان ولي المتحيرة لو شرط ان لا يطاها فان اراد مطلقاً بطل العقد والى ان يزول التحير فلا وهذا الوجه ما وقع للشارحين ويظهر ان الاطلاق هنا كما لو اراد الى زوال التحير لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجبها وعن الأذرى لو كانت متحيرة وحرماناً وطاها وشرطت تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفاؤها واحتمل خلافه لأن الظاهر ان العلة المزمنة اذا طال دامت اهـ قال مر في شرحه وهذا الوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده مر (قوله وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له) قد فرق بان شرط عدم النفقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعمد وجوبها على الاجنبى واما نحو الولد في الاعفاف فهو بمنزلة الوالد على انها التمازمت ذمة الوالدان وجب على الولد اذا وطىء عنه (قوله بخلاف الوطء فانه لازم) قد يقال كل لازم للذات لا لغرض الان يدعى ان مانع الارث اقوى

كافى الروضة وغيره لانه حقه فله تركه ولم تنزل موافقته في الاول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يقال شرطه لا يقتضى صحة ولا فساد فلا يتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تغليبا لجانب المبتدى لقوة الابتداء فانيط الحكم به دون المساعد له على شرطه دفعا للتعارض وأما اذا لم تحتمل فشرطت عدمه مطلقاً ان ايس من احتمالها له كرقاء لا متحيرة لاحتمال الشفاء والى زمن احتمال اوشفاء المتحيرة فلا يضر لانه تصريح بمقتضى الشرع (تنبيه) نقل الشيخان على الحناطى ان من هذا القسم ما لو شرط أن لا يرثه أو أن لا يرثها أو أن ينق عليها غيره ثم قال وفى قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد أى وهو الاستمتاع وأقول انما سكتنا عليه لأن ضعفه معلوم من قولها كالاصحاب بالصحة في شرط ان لا نفقة لها اذ كيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من اصلها وشرط كونها على الغير وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له فان قلت اعظم غاية للنكاح

الارث ففيه مساو لنفي نحو الوطء قلت ممنوع اذا يلزم من النكاح الارث اذ قد يمنعه تحورق او كفر بخلاف الوطء فانه لازم اقوى

لذات النكاح وان منع منه نحو تعبير على أنه لو نظر لذلك كان في النفقة كذلك ويفرق بين نحو النفقة والوطء بأن المقصود من شرع النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصليا وقصده غيره تابعا (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كان زوجته من جدهن أو عمهن أو معتقهن أو وكيل أوليائهن (فلا يظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلا من حاله مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمته بقن صح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو مجنون أو سفيه (بفوق ٣٨٩) مهر مثل) بما لا يتغابن بمثله من مال الولي

ومهر مثلها يليق به على ما مر في مبحث نكاح السفيه وغيره (أو انكح بنتا) له بموحدة فنون ففوقية كما يحظه (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما مر في قوله لا طهور ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كجنونة وبكر صغيرة أو سفيه بدون مهر المثل (أو) انكح بنتا له (رشيدة) بكر بلا إذن منها له في النقص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يتغابن به (فسد المسمى) لا تنفاه الحظ المشترط في تصرف الولي بالزيادة في الأولي والنقص فيما بعدها أما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لأن في إفساده أضرارا بالأبن بالزامه بكال المهر في ماله ولظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتضمنه دخوله في ملك المولى قيل هذا التركيب غير مستقيم لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة

أقوى اه سم (قوله لذلك) أي لكون الارث أعظم غاية للنكاح (قوله كان في النفقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كمن نحو الوطء وليس كذلك في نحو النفقة أي كالنكاح (قوله واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلا قوله واخذ ذلك إلى ويلزمه وكذا في المغني إلا قوله بما لا يتغابن بمثله (قوله اب) بدل من ولي (قوله من مال الولي) سيد كر محترزه (قوله ومهر مثلها يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به كشريفة يستغرق مهر مثلها ما له فيبطل النكاح كما هو ظاهر سم ومعنى (قوله بموحدة الخ) كأنه أحترزه عن نيبا بناء فباء مشددة فباء (قوله بمعنى غير) أي اسم بمعنى الخ (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدق أحد معطوف فيها على الآخرة اه ع ش (قول المتن أو رشيدة) أي بكر أنها يومية ومعنى (قوله المشترط في تصرف الخ) نعت الحظ وقوله بالزيادة متعلق بالانتفاء (قوله أمان من مال الولي الخ) أي جميع المهر والمال وكان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه التعليل حالي بل مقتضى التعليل أنه لو انفرد الولي بأزاد من ماله أنه يبطل لا تنفاه ذلك فليحذر شو برى والاقرب الصحة ع ش اه بجري (قوله فيصح) عبارة المغني فانه يصح بالمسمى عينا كان أو ديناً لأن المجهول صدقاً لم يكن ملكاً للأبن حتى يفوت عليه والتبرع به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فلو الغني فأت على الابن ولزمه مهر في ماله اه (قوله قيل هذا التركيب الخ) عبارة النهاية وما عترض به التركيب من كونه غير مستقيم لأن لا إذا دخلت الخ مردود لأن شرط لا الواجب تكرارها أن لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا بشرطها أي التي يجب تكرارها أن يليها جملة اسمية صدرها معرفة الخ فافهم هذا أن لا التي احتج بها المعارض في الآية ليست مما يجب تكريره لأنها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف بما ذكره اعتراضاً وتعليلاً غير صحيح اه (قوله واخذ) أي المعارض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لأن لا إذا الخ (قوله كزيد لا شاعر) مثال الخبر وقوله وجازيد الخ مثال الحال وقوله لا فافرض الخ امثلة الصفة (قوله اه) أي قول المغني (قوله ويلزمه) أي المعارض اجراء ذلك أي الاعتراض المذكور وقوله مع أنه أي المعارض وغيره أي من الشراح وغيرهم (قوله وجعلوا) (الافيه بمعنى غير) أي مع أنه لا تكرير فيه مراده أن الاصح في لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما سيصرح به ولذا جعل هذا المثال أصلاً مقدساً عليه لما في المتن ودفع عنه الأسئلة الآتية أحدها إيراد قول السعد بمحتمل أنها حرف والثاني إيراد في الآية الآتية فأنها مكررة والثالث منافاة ذلك للمعارض المغني بقوله في الأول احتمال بعيد وفي الثاني محمول الخ وفي الثالث محمل الخ اه كرى وقوله والثاني إيراد في الآية الخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الالف قبل لا في قوله وجعلهم (إلا في الآية كما يأتي (قوله في لا هذه) أي التي بمعنى غير (قوله عليهم) أي الذين جعلوا لا هذه بمعنى غير صفة الخ (قوله لأنه احتمال الخ) يرده ما يأتي عن معرب لسكافية (قوله وجعلهم لا الخ) أي المفسرين ولا يظهر لذكره هنا فائدة اللهم إلا أن يقال مع ما فيه أنه دفع بذلك احتمال كون لا هذه حرفاً بمعنى غير قياساً على (إلا في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ) (قوله في الآية الآتية) أراد بها الأول وقوله تفسير معنى لا عراب يعني لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكريره لأنها تنجيء بذلك المعنى وإن لم تكن مكررة اه كرى وهذا كله مبني على ما مر من سقوط الالف قبل لا في بعض نسخ الشارح ولا ياتى على ما في بعض نسخ المعول عليها المقابلة على أصل الشارح من ثبوت الالف المذكورة

(قوله يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به فيبطل النكاح كما هو ظاهر

سابق وجب تكرارها نحو لا فافرض ولا بكر لا شريعة ولا غريبة اه وأخذ ذلك من قول المغني وكذا يجب تكرير لا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال كزيد لا شاعر ولا كاتب وجامز يد لا ضاحك ولا بكيلا لا فافرض ولا بكر لا بارد ولا كريم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شريعة ولا غريبة اه ملخصاً ويلزمه اجراء ذلك في طاهر لا طهور مع أنه وغيره أقروا وجعلوا الافيه بمعنى غير صفة لما قبلها ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لا هذه يحتمل أنها حرف إلى آخره لا يرد عليهم لأنه احتمال بعيد جداً وجعلهم لا في الآية الآتية

بمعنى غير معمول على انه تميز ، لا اعراب ولا ينافى ذلك ما ذكر من المعنى لان عمله كما هو واضح ودلت عليه مثلهم فيما اذا اريد الاخبار
او الوصف او الحال بنى متقابلين فيجب (٣٩٠) تكرير لاحتين لان عدمه يوم ان القصد نفي المجموع لا كل منهما على حدة كما صرح

وعليه يتبين ارادة لو كان فيها آلهة الخ (قوله) معمول على انه تميز معنى لا اعراب) اى عند الجمهور كما يأتى
(قوله ولا ينافى ذلك) اى اقرارهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجه لهم لافيه معنى غير صفة لما قبلها (قوله)
ما ذكر الخ) اى من وجوب التكرير (قوله) مثل (قوله) بنى متقابلين) اى على كل حال (قوله)
لان عدمه) اى عدم التكرير (قوله) كما صرح) اى بان لا معنى غير صفة لما قبلها الخ السعدى لا ذلول اى
في تفسيره انها اسم بمعنى غير اى فقال السعدى لان لا ذلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا اى قوله انها اسم
الخ بدل من ضمير باقة قوله الآتى ثم قال الخ عطف على قال المقدّر على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به
السعدى على الثانى (قوله) ويحتمل الخ) عطف على قوله انها اسم الخ (قوله) ان تكون حرفا) اى بمعنى غير (قوله)
كما تجمل الخ) راجع اقوله ويحتمل الخ (قوله) مع انه لا قائل باسميتها) فيه نظر عبارة معرب السكاكية لربى
زاده والاممى غير معنى على السكون لا محال له لكونه حرفا عند الجمهور وكذا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية
والعملية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازى كفى حاشية انوار التنزيل للولى دصام الدين خلافا
لبعضهم فانه يقول انه اسم اجري اعرابه فيما بعده كقيل فى لافى نحو قولك زيد لا قائم ولا قائمته اسم بمعنى
غير وجعل اعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرح به الاخاوى واختاره فى الامتحان واما ما ذكره
الفتاوى فى حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى لا فاضر ولا بكر من انه لا قائل باسمية الا اذا كان
بمعنى غير فقد صرحوا بخللافه كفى حاشية انوار التنزيل للولى اشهاب وفى شرح معنى اللبيب للدماينى لو ذهب
ذاهب الى القول باسمية الا اذا كان معنى غير لم يعبده فى القول بحرفية الا فيجوع الا ان صفة آلهة كفى
التسليم وعلى القول باسمية الا هذه فالاسم بمعنى غير معنى على السكون من فروع علاصة آلهة اه (قوله) ثم
قال) اى السعدى (قوله) لا الثانية مزيدة الخ) اذ كفى وتسقى الحرف اه تعجيد (قوله) والتاكيد لا ينافى
الزيادة) اذ معنى كون الحروف زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يتخلل لانها لا فائدة لها اصلان لها فائدة
فى كلام العرب امام معنوية كتاكيد المعنى كفى من الاستغراقية والباء فى خبر ليس واما اللفظة كترين اللفظ
وكون اللفظ متبينا لاستقامة وزن الشعر وحسن السجع وغير ذلك حاشى ورضى (قوله) الثانية حرف الخ)
مقول قال (قوله) على انه) اى للثانية والتذكير باعتبار اللفظ (قوله) يفيد التصريح الخ) اى فليست مزيدة
لمجرد التاكيد لا تفيد معنى ما بل مزيدة مفيدة للتصريح الخ (قوله) للثاني) اى لعموم (قوله) بقوله ما ملخصه
الاخصر بما ملخصه (قوله) زعمه) اى الزمخشري (قوله) فيجب تكرير الخ) اى وجوبه ينافى الزيادة (قوله)
تكرير نافية الخ) اى تكرير لا التى تنفى لفظ ذلول لاجل الشئ الذى دخلت لادليه وهو تسقى اه كرى
(قوله) وتقديره) كذا بالادال فيما اطلعنا من النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالراء ثم هو بالنصب
عطف على قوله لا ذلول والضمير للزمخشري اى ولان تقدير الزمخشري المار من ان لا الثانية فى قوله تعالى
لا ذلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مزيدة للتاكيد (قوله) ان التقدير) اى تقدير الآية (قوله) وهو) اى
ذلك التقدير يمتنع لعله لعدم التقابل بين المنفيين وقضية كلام البيضاوى جواز عبارته والفعلان صفتا ذلول
فكانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية اه قال عبد الحكيم قوله صفتا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منفى لكونه صفة
للمنفى فيصح فى العطف لا المزيدة للتاكيد النفى اه وقال التمجيد قوله كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية
والاوافق ان يقول ولا ساقية اه (قوله) كجاءنى رجل الخ) اى كما متاعه ولعله لعدم وجود شرط العطف بلا
من ان لا يصدق احد معطوفيهما على الآخر (قوله) الزمخشري) مفعول الزم المسند الى ضمير اى حيان (قوله)
لا يلزمه) من اللزوم (قوله) لاجل الخ) متعلق بالزيادة وقوله لئلا الخ متعلق بتاكيد الخ وقوله لا تنافى الخ خبر
اذا الزيادة الخ (قوله) ولانه) اى التقدير المذكور (قوله) غيرهما فى نحو الخ) اى هما هنا واجبان بخلافهما
فى نحو الخ (قوله) فى نحو ما جاء الخ) اى فيما اذا سبق لا كلام منفى تام (قوله) البتة) اى من كل وجه بحيث

به السعدى لا ذلول انها اسم
بمعنى غير لكن لكونها
بصورة الحرف ظهر اعرابها
فيها بعدها ويحتمل ان
تكون حرفا كما تجعل الا
بمعنى غير كفى مثل لو كان
فيها آلهة الا الله لفسدنا
مع انه لا قائل باسميتها اى
الامم قال فى قول الكشاف
لا الثانية مزيدة للتاكيد
الاولى الثانية حرف زيدت
للتاكيد النفى والتاكيد
لا ينافى الزيادة على انه يفيد
التصريح بعموم النفى اذ
بدونها ربما يحمل اللفظ
على نفي الاجتماع ولهذا
تسمى لا المذكورة للنفى اه
ولم ينظر السعدى اعتراض
اى حيان الزمخشري بقوله
ما ملخصه زعمه التاكيد مع
الزيادة ليس بشئ لان لا
ذلول صفة منفية بلا فيجب
تكرير نافية لما دخلت عليه
وتقديره يؤول الى ان
التقدير لا ذلول مثيرة ولا
ساقية وهو مجتمع كجاءنى
رجل لا كريم اه لان
الحق ان ما الزم به الزمخشري
لا يلزمه اذ الزيادة لاجل
تاكيد النفى لئلا يتوهم
ما مر لا تنافى وجوب
التكرير ولا توجب ان
تقدير الآية ما ذكره ولا
انه مثالا جاء رجل لا كريم
فتامله لظاهر لك ايضا ان
الزيادة رالتا كيد هنا

غيرهما فى نحو ما منعك ان لا تسجد ومن ثم قال ابن جنى ان لاهنا مؤكدة قائمة مقام اعادة الجملة مرة اخرى وفى المعنى يجوز
نحو ما جاءنى زيد ولا عمر ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي محيى كل منهما على كل حال ونفى اجتماعهما فى وقت

المجى فاذاجى بها صارها فى المائى الاول بخلاف وما يستوى الاحياء والاوات فانه المجرى دالتا كيداه وهو موافق لما مر عن السعد ومؤيد لما رددت به ما مر عن أبى حيان واعلم أن لا فى كل ما ذكر بهنى غير فواقع بعضهم أن لا (٣٩١) التى بمعنى غير قسمة لما يجب تكريرها

يجوز حذفه (قوله وهو) أى ما فى المعنى (قوله لما مر الخ) أى من قوله على أنه يفيد التصريح الخ (قوله لما رددت به الخ) أى من قوله إذا زيادة لاجل الخ (قوله لبعضهم وفاقته النهاية كما مر) (قوله فى كل ما ذكر) أى من الأمثلة أو المواضع الثلاثة المارة عن المعنى (قوله قسمة لما يجب الخ) أى فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد) أى غير موافق لما تقرّر فى محله عبارة الشيوخ الرضى يجب فى الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقدّر أو ذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحباً أى لا لقيت مرحباً أو لا مرحباً وضعك مرحباً أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك أو على نوك نحو لا نوك أن تفعل كذا أى لا ينبغي لك أن تفعله ولا تألم تتكرر لا فى هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضياً غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما أن يكون لا بمعنى غير مع أحد ثلاث شروط أحدها أن تدخل على لفظ شئ نحو هو ابن لاشئ ونحو كنت بلا شئ ونحو أنك ولا شئ وسواها ونحو انت لاشئ وثانيهما أن يتجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وإن كان لا بمعنى غير مجرداً عن هذه الشروط لم تكرارها أيضاً نحو قوله تعالى إلى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من الذهب وقوله زيد لا راكب ولا ماش وجاء فى زيد لا راكباً ولا ماشياً وهو قوله وإن كان لا بمعنى مجرد الخ صريح فى خلاف ما ادعاه ذلك البصر (قوله وقد صرحوا الخ) تأييد لما قبله (قوله لم يقعا) الأولى التانيث (قوله أيضاً أى كفى الموضع المتقدمة عن المعنى بشرط فى المقابيل (قوله صدرها معرفة) نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو وقوله وانكراً كلاً راجل فى الدار ولا امرأة (قوله ولم تعمل) أى لا فيها أى النكرة (قوله أو فعل الخ) عطف على جملة الخ (قوله ولو تقدّر الخ) يخالفه ما مر عن الرضى فى نحو لا مرحباً (قوله لأن فساد الصادق) إلى قوله ومحت الزركشى فى النهاية إلا قوله ويؤخذ إلى المتن (قوله تدارك) بصيغة المصدر خبر أن (قوله وذلك) أى من غير كفاءه عرش (قوله فالجمع باعتبارها) أى الزوجة الرشيدة وأن كان موافقة الولي حينئذ لا مدخل لها به نهاية (قوله أو باعتبار من ينضم الخ) أى من نحو الشهود (قوله للفرقيين) أى الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفى ترجمة القاهوس يقال جاء فريق من الناس وهو أكثر من الفرقة وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير (قوله المتن على مهر سرا) أى عقدوا عليه أو لا أخذاً ما بعده (قوله أو لا الخ) عبارة شرح المنهج اعتباراً بالمقد فلو عقد سرا بالف ثم أعيد جهراً بالفين تجمل لزوم الف أو اتفقوا على الف سرا ثم عقدوا جهراً بالفين لزوم الفان (قوله كناية وقوله صريح أى فى انقضاء العصمة الأولى (قوله أن مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعترافاً الخ) العقد الثانى فى الصورى قد يبدأ الزوج فيه بقوله زوجنى أه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لأنه ليس فيه زوجنى أه سم أقول ولأن فيه قصد التجديد (قوله ولا ينافيه) أى الماخوذ المذكور (قوله لو قال) أى الزوج (قوله لأن ذلك فى عقدين الخ) وقد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديداً أو غيره وما هنا فاعلم الحال فيه أه سم (قوله لتجمل واحتياط) بأن عقد سرا بالف ثم أعيد العقد علانية بالفين تجملاً أو أعيد احتياطاً أه كردى (قول المتن ولو قالت) أى الرشيدة لوليها أى غير المجرى لأنه الذى يحتاج إلى إذنهما معنى ونهاية (قول المتن زوجنى بالف الخ) وفى فتاوى القفال لو قالت لوليها زوجنى من فلان أن رد على ثابى مثلاً كان له تزويجها منه أن رد ثابى عليها والأفلاو كذا لو قالت زوجنى من فلان أن كان يتزوجنى (قوله بخلاف زوجها فانه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان الخ) العقد الثانى صورى قد يبدأ الزوج فيه بقوله زوجنى (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لأنه ليس فيه زوجنى وعليه فقيه أنه يكون فيه زوجنى فليتامل (قوله لأن ذلك فى عقدين الخ) قد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديداً أو غيره

غير مراد وقد صرحوا بأن لا العاطفة والجواية لم يقعا فى القرآن ويجب تكرير لا أيضاً إذا وليها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعل ماض ولو تقدّر (أو لا ظهر صحة النكاح بمهر المثل) لأن فساد الصداق لا يفسده كما مر وفارق عدم صحته من غير كفاءه بان إيجاب مهر المثل هنا تدارك لما فات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه (ولو توافقوا) أى الزوج والولى والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للفرقيين غالباً (على مهر سرا أو أعلنوا بزيادة فالذهب وجوب ما عقده) أو لأن تكرّر عقد قل أو أكثر اتحدت شهود السر والعلن أم لا لأن المهرانما يجب بالمقد فلم ينظر لغيره ويؤخذ من أن العقود إذا تكررت اعتبر الأول مع ما ياتى أوائل الطلاق أن قول الزوج لولى زوجته زوجنى كناية بخلاف زوجها فانه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان مثلاً لا يكون اعترافاً بانقضاء العصمة الأولى بل ولا كناية فيه وهو ظاهر ولا ينافيه ما ياتى قبل الولية لو قال كان الثانى

تجديد لفظ لا عقد لم يقبل لأن ذلك فى عقدين ليس فى ثانيهما طلب تجديد وافق عليه الزوج فكان الأصل انقضاء كل المهر وحكمنا بوقوع طلاقه لاستلزام الثانى لها ظاهر ما هنا فى مجرد تجديد طلب من الزوج لتحمل واحتياط فتأمل (ولو قالت لوليها زوجنى بالف

فتنه عن بطل النكاح) كالأقوال لزوجة من زيد فزوج من عمرو (فلو اطلعت) له الاذن بان لم تعرض فيه مهر (فنعص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطابق يحول على مهر المثل فكانها قيدت به وفي قول يصح مهر المثل وكذا الزوجها بلامهر (قلت الاظهر صحة النكاح في صورتين) صورة التقييد وصورة الاطلاق (مهر المثل والله أعلم) كما في سائر الاسباب المفسدة للصدق ولان البضع له مرد شرعى يرد اليه وبه فارق تزويجه من عمرو فيما ذكر وبحت (٣٩٢) الزركشى كالبقينى انها لو كانت سفينة فسمى دون ما ذونها السكنى زائدا على مهر مثلها انعقد

بالمسمى لتلايضع الزائد عليها وطردها في الرشيدة وهو متجه في السفينة لاما نظر اليه بل لانه لا مدخل لاذنها في الاموال فكانها لم تاذن في شيء فكما انعقد هنا بالمسمى الزائد فكذلك في مسئلتنا لافي الرشيدة لان اذنها معتبر في المال ايضا فاقتضت مخالفته ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص عنه مالو زاد عليه فنعقد بالزائد كما في نظيره من وكيل البيع الماذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بانه يجب مهر المثل وبانه يجب ماسمته ويلغو الزائد لانه قد قصد المحابة كلاهما فيه نظر نعم ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عين له قدر مع تعيين المشتري او التهي عن الزيادة فتمتع الزيادة عليه فهما فكذا هنا اذا عينت الزوج والقدر او نعت عن الزيادة فتمتع الزيادة وحينئذ فيحتمل وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتمل وجوب ماسمته فقط لا لغناء تسمية الزائد من اصله والاول اقرب وهذا

على الف درهم فان تزوجها عليها صح ولا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر نهاية اه سم (قول المتن فنعص عن مهر مثل بطل) افهم البطلان بطريق الاولى فيما اذا زوجها بلامهر او مطلقا بان سكت عن المهر سواء زوجها بنفسه ام بوكيله اه معنى (قوله كالمو قالت الخ) الكاف للقياس (قوله فيما ذكر) اى في قوله كالمو قالت الخ اه عش (قوله وبحت الزركشى كالبقينى الخ) ما بحثه مردود بل الواجب مهر المثل نهاية ومعنى واقربهما سم (قوله فسمى) اى الولي (قوله ولكنه) اى المسمى (قوله وهو متجه الخ) خلا فاللهاية والمعنى كما مر آتفا (قوله فكما انعقد هنا) اى فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اى اذا اذنت اه سم (قوله ينقص عنه) اى في صورتى التقييد والاطلاق (قوله بانه يجب مهر المثل) اى لفساد بعض المسمى (قوله او التهي الخ) عطف على تعين الخ (قوله فيهما) اى صورتى تعين المشتري والتهي عن الزيادة (قوله الزوج والقدر) الاولى قلب العطف (قوله فحينئذ) اى حين اذ زاد في صورتين (قوله فيحتمل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر نفس النكاح فليتأمل اه سم (قوله اذ الغاء الزائد الخ) قد يفرق بين الالغاءين بانه هنا ينفع المولى وفي مسئلتنا يضره اه سم (قوله هنا) اى فيما لو نكح ما وليه الخ (قوله وبهذا يرد الخ) اى لا يمكن حل الافتاء الاول على ذلك اه سم (قوله البطلان) اى بطلان النكاح (قوله وكا ان الخ) تصوير للاشكال (قوله بشرط كونه) اى النكاح (قوله بل هي) اى في مسئلة الاجبار (قوله

وما هنا فيما علم الحال فيه (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الآتى بطل البطلان فيها موافق لما ياتى في الخلع في نظيره من مخالفة وكيل الزوج على ما شئ عليه المتن ثم عابره هناك فلوقال لو كليه خالعه بما تالم ينقص عنها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص عنها لم تطلق وفي قول يقع مهر المثل اه وقوله وفي قول يقع بمهر المثل قال الشارح هنا لا وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في الروضة اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاولى على الصحة هنا بمهر المثل على تصحيح المصنف الاقوى وقد يفرق بان ثبوت المال بالنكاح اقوى والزم من ثبوته بالطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجب مهر المثل ولو لم يذكر في التطليق لم يجب شيء فجاز ان لا يتاثر النكاح بالمخالفة بخلاف الطلاق وان كان البضع مردا شرعيا على انه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة الوكيل لان تصرف الولي بالنكاح اقوى من تصرف الوكيل بالخلع بدليل ان الولي قد يزوج بلا اذن ولا يتصور ان يخالعه احد عن احد بلا اذن لكن قد يقتضى هذا الفرق ان المزوج هنا لو كان وكلا لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليراجع (قوله وبحت الزركشى كالبقينى الخ) ما بحثه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مروى في فتاوى القفال لو قالت لوليها زوجتى من فلان إن رد على ثباتي كان له تزويجها منه إن ردتنيها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجتى من فلان ان كان يتزوجنى على الف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر شرح مر (قوله فكما انعقد هنا) اى فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اى اذا اذنت (قوله فيحتمل وجوب مهر المثل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع فانه يبطل في الصورة المذكورة كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر نفس النكاح فليتأمل (قوله اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد في مسئلتنا) يفرق بين الالغاءين بنفع المولى وفي مسئلتنا يضره (قوله وبهذا يرد الخ) اى لا يمكن حل الافتاء الاول على ذلك

الالغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر فيما لو نكح لمولى به فرق مهر المثل اذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد بان في مسئلتنا وبهذا يرد على من اقال في الافتاء الاول انه ليس بشئ كالثاني ثم رايت بعضهم بحث ما ذكره فيما اذا عين الزوج والقدر (تنبيه) قد يشكل على تصحيح المحرر البطلان هنا عند الاطلاق قوله او انكح بنتا الى اخره فتأمله وكما ان اذنها المطلق هنا لا ينصرف الالمهر المثل فكذلك اذن الشارع له في اجبارها انها هو بشرط كونه مهر المثل بل هذه أولى بالبطلان لان مخالفة اذن الشارع الخش ولك ان تفرق

بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره فاشتت الخاففة في هذه دونك (فصل) في التوفيق وهو لغة رد الامر للغير وشرا عا ماته ويضرب
وهو اخلاء النكاح عن المهر واماته ويضرب مركزه وجني ما شئت أو شاء فلا زوالا وهذا الاول وتسمى فوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح
وهو انصح لان الولي فوض امرها الى الزوج أى جعله دخلا في إيجابه بفرضه الاق (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يحتاج لذكره إذا
(قالت) حرة (رشيدة) بكر
أو ثيب أو سفية مهملة كما
علم من كلامه في المهر ولا
يدخل في الرشيدة الصبية
خلافا لمن زعمه وقوله في
الصيام أو صيانا رشدا
بماز عن اختبار صدقهم كما
علم مما قدمته فيه لوليها
(زوجي بلامه) أو على
أن لامه رلى (فزوج ونفى
المهر أو سكت) عنه أو زوج
بدون مهر المثل أو بغير نقد
البلد أو بمهر أو جمل أو قال
زوجتكما وعليك لها مائة
ويوجه بأن ذكر المهر
ليس شرطا لصحة النكاح
فلم يكن في قوله وعليك الزام
بل طلب وعدمه لا يلزم
وبه فارق نظيره في البيع فان
المائة تكون ثمنا لتوقف
الانقضاء عليه فكان الزام
محضا (فهو تفويض صحيح)
كما علم من حده وسياق
حكمه وخرج بقوله بلامه
قولها زوجني فقط فليس
بتفويض على المعتدل لان اذنها
محول على مقتضى الشرع
والعرف من المصلحة
لاستحيائها من ذكر المهر
غالبا وبه فارق ما ياتي في
السيد وبني إلى اخره مالو

بان ولاية المهر (أى بان تكون محجورة أو بكرا) (قوله في هذه) أى مسألة الاطلاق دون تلك أى
مسألة الاجبار

(فصل) في التوفيق (قوله في التوفيق) الى قول المتن وإذا جرى في النهاية لا قوله ولا يدخل الى لوليها
وقوله أو قل الى المتن وقوله وفاسد الى المتن وكذا في المعنى لا قوله أى جعل الى المتن وقوله وفيه نظر الى المتن
(قوله في التوفيق) أى وما يتبع ذلك من تقرر المهر بالموت ومن حبسها نفسها اه ع ش (قوله اخلاء
النكاح الخ) أى على الوجه الخاص الاق في المتن ولعل اللام في المهر للمهر الشرعى أى مهر المثل الحال من
نقد البلد يدخل ما سياتي بقوله أو زوج بدون مهر المثل الخ أو ان اخلاء عن المهر هو صورته الأصلية فتأمل
اه رشيدى (قوله) واماته ويضرب مهر الخ) وحينئذ يجوز النكاح بمهر المثل وما دونه ولا يجوز اخلاؤه عن
المهر فان اخلاء عنه وجب مهر المثل اه ع ش (قوله) وهو واضح (قوله) أى التوفيق هو المهر الى الزوج أو الولي
اه معنى (قوله) وهو انصح لعل الانصحية باعتبار كثرة استماله في كلام الفقهاء ولا فتل ذلك لا يظهر فيه
معنى الانصحة فان اللغتين لم تتوارد الى معنى واحد اه ع ش (قوله) وكان قياسه (أى وجه التسمية) (قوله)
والى الحاكم) الاول أو بدل الوأو (قوله) كتابته (أى الزوج اه ع ش (قوله) حرة رشيدة) سياتي
محترزه وقوله بكر أو ثيب تعميم (قوله) أو سفية) تحذف الى رشيدة اه سم (قوله) أو سفية) اشار الى
ان هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والأفوال رشيدة كما تقدم من بانته صاحبة لدينها وما لها وقوله مهملة أى
بان بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يجر دايها اه ع ش (قوله) لوليها) متعلق بقالت رشيدة (قوله) أو زوج بدون
مهر المثل الخ) ولو نكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتطلى زوجها الفأوقد أذنت بذلك
ففوضة فلا يلزم شيء بالعقد اه معنى ونهاية قال الرشيدى قوله ولو نكحها يعنى الرشيدة ومن هو في معناها
اه عبارة ع ش أى الحرة أو المكاتبه أو مملها سيد لامة لكن لا يتوقف على اذن من الامة اه (قوله) أو جمل
أى ان لم تكن من قوم اعتادوا التاجيل ولا فتنه قد يناسى اخذ ما ياتي اه ع ش وقوله التاجيل قياسه
انه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالثياب انعم بالمسمى وقوله ما ياتي أى في الفصل الاق (قوله) ويوجه
بان الخ) لا يخفى ضعف هذا التوجيه فانها أى صبية ودليك الخ في حداتها ما ان تكون مملوكة أو لا وعلى
كل لا يختلف الحكم لا مر خارج اه سيد عمر (قوله) في قوله وعليك) أى الى اخره (قوله) فكان) أى
قول البائع وعليك الخ (قوله) من حده) أى باخلاء النكاح من المهر (قوله) وسياق الخ) أى في قول المصنف
وإذا جرى تفويض الخ اه ع ش (قوله) وبه) أى بقوله لاستحيائها الخ (قوله) وينفى الخ) عطف على بقوله
(قوله) وإن جرى وطء) من تمة قولها اه ع ش (قوله) نقل عنه ما يصرح الخ) اقتصر عليه النهاية والمعنى

(قوله) بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المهر وقديقال
الولاية على المحجور والبكر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

(فصل في التوفيق) (قوله في التوفيق) لان الولي فوض امرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان
هذا المعنى كما يصح الفاعلية يصح المفعولية كما إذا قلت ضربت هند نفسها فان ذلك يصح كلاً من الفاعلية
والمفعولية فليتأمل (قوله) أو سفية) عطف على رشيدة (قوله) أو قال) انظر لوقال هذا حيث لا تفويض
كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكتت عن ذكر المهر وقد يدل التوجيه المذكور على عدم وجوب
المائة بل يجب مهر مثل كما لو سكتت عن التسمية راسا فليراجع

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - سابع)
ولو قالت زوجني بلامه حالاً ولا مالا وان وقع وطء فهو تفويض صحيح كما انتصر له الزركشى وفاسد على ما رجحه الأذرعى على
أن شارحاً نقل عنه ما يصرح بأنه رجع الاول فلعل كلامه اختلف (وكذا قال سيد أمة زوجتكها بلامه) اذ هو المستحق كالرشيدة

وكذا لو سكت على المنصوص المعتمد وظاهر أنه لو أذن لأخر في تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت عنه لم يكن تفويضاً لأن الوكيل يلزمه الخط لموكله فيعقد به المثل نظير ما مر في ولى أذنت له وسكت والمكاتبة كتابية صحيحة مع سيدها كحرة كما بحثه الأذرع وفيه نظر لما بقى أن التفويض تبرع وهو لا يستقل به إلا بأذن السيد إلا أن يجاب بأن تعاطيه لذلك متضمن للأذن لها فيه وخرج بقوله زوجها بلا مهر وما الحق به ما لو زوجها بدونه أو بمؤجل (٣٩٤) أو من غير نقد البلد فيعقد بدونه ولا تفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كغير مكلفة

وسفينة محجور عليها لأنها ليست من أهل التبرع أما أذنها في النكاح المشتمل على التفويض فصحيح (وإذا جرى تفويض صحيح فالظاهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) والا لتشطر بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على أنها لا تستحق إلا المتعة نعم أن سمي مهر المثل حالاً من نقد البلد انعقد به ولا يرد هذا على المتن فإنه فرض كلامه ولا فيما أذنتي المهر أو سكت ومثله كما مر ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقد البلد أو مؤجلاً واعترض قوله شيء بأنه أوجب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك يتعين بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويرد بما بقى من إشكال الإمام وأنه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شطراً فعلم أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاريء فرض أو وطء أو موت فوجب مبتداً وإن كان العقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) المفوضة ولو باختيارها (فهر مثل) لأن البضع حق لله تعالى إذ

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فزوجها الوكيل وسكت الآخر) أي أو قال زوجها بلا مهر اه ع ش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية لا يوافقها ما بقى الخ لأن تعاطيه الخ (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً لا خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال أن التعاطي المتأخر إجازة للأذن وبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن اه سم (قوله بقوله) أي السيد اه سم (قوله وما الحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كغير مكلفة الخ) مثال لغير الرشيدة اه ع ش (قوله أما أذنها الخ) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن اه سم عبارة المغني نعم يستفيد به الولي من السفينة الأذن في تزويجها اه وعبارة الرشيدى يعني أنها لو أذنت في النكاح وفوضت بصح الأذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض اه (قول المتن تفويض صحيح) وتقدم تعريفه أما التفويض الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد اه معنى (قوله وإلا لتشطر) إلى قوله ولا يرد في المغني وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى واعترض وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً لنهم (قوله قبل وطء) أي وفرض (قوله) نعم إن سمي الخ هذا عين ما سبق في قوله وبني الخ ما لو أنكحها الخ لوله إتماماً لتوطئة لقوله ولا يرد الخ (قوله ومثله) أي مثل إذ أذنتي المهر اه سم (قوله كما مر) أي في شرح فزوج ونفي المهر الخ (قوله واعترض الخ) عبارة المغني تنبيه لوجوب مهر بدل شيء كان أولى إذا عقد أوجب شيئاً وهو ملكها المطالبة بأن يفرض لها كإساق اه (قوله وذلك) أي أحد الأمرين (قوله بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم (قوله) من إشكال الإمام يعني جواب إشكال الإمام فهو على حذف مضاف وإن أنظر جواب سقط من الكتبة اه رشيدى عبارة ع ش أي من الجواب عن إشكال الإمام وحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب للجواب اه أي سبب بعيد له (قوله وأنه لو أطلق الخ) عطف على ما بقى (قوله فوجب مبتداً) أقول بل لو سلم أنه غير مبتداً لم يرد لأن المنفى الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره اه سم (قوله وهو الأصل فيه) أي لأنه الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن الأدلة والأثر الثلاثة المذكورة (قوله المفوضة) إلى قول المتن ويعترف في المنفى (قوله لا الذين) لا التزام الذي أحكام الإسلام بخلاف الحرني اه معنى (قوله مطلقاً) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله أو باعها) أي أو باعها معامغني وع ش (قوله) أي صفاتها الخ كان الأولى تقديره بعد الباء بأن يقول ويعتبر مهر المثل بصفاتها المرعاة فيه حال العقد اه ع ش (قوله للوجوب) أي بالوطء اه معنى أي أو نحوه من الفرض والموت (قوله وصححه في أصل الروضة)

(قوله على المنصوص المعتمد) جزم به الروض (قوله إلا أن يجاب الخ) كذا شرح مر (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً لا خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال التعاطي المتأخر إجازة للأذن وبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن (قوله بقوله) أي السيد (قوله أما أذنها) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن (قوله ومثله) أي مثل ما أذنتي المهر (قوله) فوجب مبتداً أقول بل لو سلم أنه غير مبتداً لم يرد لأن المنفى الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره ثم قد يقال يشك على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد أو أكثر الأحوال وكون العقد سبباً للوجوب كما بقى ذلك فليتأمل (قوله وصححه في أصل الروضة) اعتمده مر

لا يباح بالاباحة ومرفى نكاح المشرك أن الحر بين لا الذين لو اعتقدوا أن لا مهر لمفوضة مطلقاً عملنا به وإن أسأله ونقله قبل الوطء لسبق استحقاقه وطأً بلا مهر وكذا الزوج أمته عبده ثم اعتقهما أو أحدهما أو باعها الآخر ثم دخل بها الزوج فلا مهر لها ولا للبائع (ويعتبر مهر المثل أي صفاتها المرعاة فيه كما بقى بحال العقد في الأصل) الذي عليه الأكثرون لأنه السبب للوجوب كما بقى وقيل يجب أكثر مهر من العقد إلى الوطء وصححه في أصل الروضة لأن البضع لما دخل في ضمانه وأقرن به إلتلاف وجب الأقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد

وعليه فلو مات قبل الرطه اعتبر يوم العقد على الاوجه لانه الاصل (ولما قبل الرطه طالبة الزوج بان يفرض لها (مهر) لماها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكها الامام بانان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فامتنى (٣٩٥) المفوضة وان قلنا لم يجب به شيء فكيف تطالب

مالا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلة ام ويجاب بان معنى المفوضة على الاول انه يجوز للولي اخلاء العقد عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى ولا تطالب ذلك على الثاني لانه جرى سبب وجوبه فالتعدي سبب للوجوب بنحو الفرض لانه موجب المهر وفرق واضح بينهما (و) لها (حبس نفسها لفرض) الماهر (وكذا التسليم المفروض في الاصح) كالمأخذ في المسمى في العقد اذا فرض بعده بمنزلة ما سمي فيه ولو خافت الفوت بالتسليم جاز لها ذلك قطعا (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ولا فمكالم لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعترافها حالا من نقد بلدها لم يشترط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب وأطال الاذرعى في الانتصار له لانها اذا رفعت لقاض لم يفرض غير ذلك فامتناعها عبث وتعنّت (لاعلمها) اى الزوجين وفي نسخ عليها والاول منقول عن خطه (بقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفقان

ونقله الرافعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المتمدنهاية ومعنى (قوله) وعليه) أى ما قبل من وجوب الاكثر (قوله) اعتبر يوم العقد (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتى في شرح مراه سم (قوله) على الاوجه) اى كما فى شرح الروض اه سم (قوله) لتسكون على بصيرة) الى قول المأخذ بالبدل في المعنى (قول المتن طالبة الزوج) اى ان كان اهلا ولا فمكالم طالبة الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما سياتى الاشارة اليها ع ش (قول) واستشكها) اى ملكها المطالبة (قوله) وان قلنا لم يجب به شيء (الخ) قد يقال العقد موجب للفرض والفرض موجب للمهر فلا ينافى قولهم لا يجب بالعقد شيء لان مرادهم بالشيء المال فليتام له سيد عمر وقد يقال ان موجب المهر موجب لشيء موجب لذلك الشيء فالمناقضة وجودة اللهم الا ان يراد بقولهم المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله) لا يجب) الانسب الم يجب اه سيد عمر (قوله) ما وضعه على الاشكال) يعنى ما يجب به عن الاشكال هذا لولا كان وضعه بصيغة المضى واما اذا كان بصيغة المصدر فالمعنى ان يجب عما بناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله) ويجاب) عبارة المعنى واجب بان الصحيح انها ملكك ان تطالب بهر المأخذ اه (قوله) وكفى بدفع الاثم (الخ) قضيتا انه لو ترك التسمية عند عدم التتويض اثم وهو مخالف لما مر من استحباب التسمية لا فيما استثنى وليس هذا منه اه ع ش عبارة السيد عمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز اخلاء العقد بالاجماع ويمكن حله على ما إذا اتفق الولي والزوج على اكثر من مهر المثل إذ لو لم تفوض لما جاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة النور الزياى بعض تلامذته اه (قوله) فالتعدي (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما فى هذا الجواب فان العقد امان يكون علة تامة للوجوب وهذا خلاف ما تقرروا ناقصة والجزء المتمم الفرض فيلزم ما ذكر من طلب ما لم يجب اه (قوله) الماهر) اى لتسكون على بصيرة (الخ) قول المتن تسليم المفروض) اى الحال واما المؤجل فليس لها حبس نفسها كالمسمى في العقد معنى وسيد عمر (قوله) نعم ان فرض) اى الزوج اه ع ش (قوله) باعتبارها) قيد فى كونه مهر مثلها اه رشيدى (قوله) حالا من نقد بلدها) أى وبذله لها اه معنى (قوله) لا علمها اى الزوجين) اى حيث تراضيا على مهر اه معنى (قول المتن فى الاظهر) محل الخلاف فيما قبل الدخول اما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمها بقدره قول واحد لانه قيمة مستهلك قاله الماوردى نهاية ومعنى وقد يقال الدخول بوجوب مهر المثل فامتنى توقف تقديره على علمها لانه لا تقدر ولا فرض منها اه سيد عمر عبارة ع ش قوله محل الخلاف (الخ) هذا للتعدي لا حاجة اليه لان الكلام فيما يفرضه بتراضيهما وما ذكره ليس منه فان الرطه بمجرد بوجوب مهر المثل اه (قوله) عنه) أى مهر المثل (قول المتن) وفوق مهر المثل) قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد بل يجوز بخلاف كما قاله الامام اه معنى ونهاية (قول المتن وقيل لان كان (الخ) فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعا لان القيمة ترتفع وتخفض فلا تتحقق الزيادة اه معنى (قوله) لانه بدل (الخ) عبارة المعنى بناء على انه (الخ) بدعى صحيحة) اى كان قالت نسكن بولى وشاهدى عدل ورضائى بلامهر واطلب المهر اه

(قوله) يوم العقد) وقيل الاكثر ايضا وقيل يوم الموت (قوله) على الاوجه (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتى في شرح مراه سم (قوله) على الاوجه) اى كما فى شرح الروض (قوله) فالتعدي (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه (قوله)

عليه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما (ويجوز فرض مؤجل فى الاصح) بالتراضى كما يجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو من جنسه لما مر انه غير بدو (وقيل لان كان من جنسه) لانه يدل عنه فلا يزداد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أى قدر المفروض ورفع الامر للقاضى بدعى صحيحة (فرض القاضى) وان لم يرضيا بفرضه لانه حكم منه لان منصبه فصل الخصومات

(نقد البلد) أي بلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم النقد أو الفرض كل عمل لكن قياس ما مر من اعتبار مهر المثل هنا يوم العقد اعتبار نقد بلد الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يبعد ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير بلد الماراة لاستلزام الفرض حضورها وحضور وكيلها فالعبر ببلد الفرض لتدخل (٣٩٦) هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بلد الفرض أو بلدها فقد ذكرنا في اعتبار قدره أنه لا يعتبر

بلدها إلا أن كان بها نساء قراباتهما أو بعضهن والا اعتبر بلدهن أن جمعهن بلد والا اعتبر أقربهن لبلدها فإن تعددت معرفتهن اعتبرت اجنبيات بلدها كما يأتي بقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا كما جزم به بعضهم بل هذا لازم لذلك والتعددت معرفة قدره من أصله إلا فائدة لمعرفة عشرة مثلا من غير أن تعرف من أي نقده (حالا) وأن رضىت بغيرهما أو اعتد ذلك لما مر أن في البضع حقا لله تعالى بل لو اعتاد نساؤها التاجيل لم يؤجل على المعتمد بل يفرض مهر مثلها حالا وينقص منه ما يقابل الاجل (قلت ويفرض مهر مثل) حالة العقد بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع نعم يغتفر يسير يقع في محل الاجتهاد بأن يتغابن به نظير ما مر في الوكيل وقضية كلام الشيخين منع الزيادة والنقص وإن رضيا وهو متجه نظير ما مر وأن اختار الأذرعى خلافة لكن قال الغزى قد يقال إذا تراضيا خرجت الحكومة عن نظر

عش (قول المتن نقد البلد) أي منه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا أه سم (قوله هنا) أي في المفوضة (قوله ولا ينافي الخ) فيه تأمل إذا المتبادر من بلد المرأة محل توطنها لا محل حضورها أو حضور وكيلها الأعم منه (قوله في اعتبار قدره) أي المهر (قوله أنه لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد الفرض أه عش (قوله نساء قراباتهما) أي وإن بعدن جدا من محل الفرض أه عش (قوله أو بعضهن) أي ولو كانت أبعد وكان الأقرب غائبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة أه عش وسبقي في الفصل الاتي عن سم عن من ما يخالفه (قوله بقياسه الخ) خالفه النهاية فقال والحاصل أن العبرة في الصفة أي صفة المهر ببلدها أو ببلد وكيلها فلا يكون إلا من نقد تلك البلد وفي قدره بلد نساء قراباتهما إلى آخر ما مر أه (قوله بقياسه الخ) أورد عليه أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبارا لصفته وأقول إنما يرد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بها نساء قراباتهما أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعهن بلدا إلى آخر ما مر أه سم ولا يخفى أن المراد المذكور يخالف لما مر عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك وإلا لتعدت الخ) قد يمنع كل من اللزوم والتعذر الذي ادعاه المظهر أمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر أه سم (قول المتن حالا) ولها إذا فرضه حالا تأخير قبضه لأن الحق لها أه معنى (قوله وإن رضىت) إلى قوله نظير ما مر في المغنى (قوله بل لو اعتاد الخ) قياس ذلك فيما لو اعتدتن فرض العروص أن يفرض نقدا أي وإن راجت العروص وينقص لذلك بقدر ما يلحق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أي من الزيادة أو النقصان (قوله وهو متجه) لأن منصبه يقتضى ذلك ثم إن شاء أبعده ذلك فعلا ما شاء أه معنى (قوله نظير ما مر) أي من أن القاضى لا يفرض غير نقد البلد الحال وأن رضىت بغيرهما أه عش (قوله ويرد الخ) أي ما قاله الغزى (قوله رضاهما) أن أريد بعده أي الحكم فظاهر أو قبله فقد يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيهما بشئ لاستقرار الأمر عليه به أه سم (قوله وبدونه الخ) أي وإن حكمه البات بالدون أو الأكثر لا يجوز رضاهما به أي بالدون أو الأكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أي إلا بالتفاوت اليسير أه معنى (قوله أن يكون هذا) أي العلم (قوله أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفذه أه عش (قول المتن

فما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله بقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا) أورد أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبارا لصفته (أقول) إنما يرد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بها نساء قراباتهما أو بعضهن والا اعتبرت نقد بلدهن أن جمعهن بلد الخ فتأمل (قوله بل هذا لازم لذلك وإلا لتعدت الخ) قد يمنع كل من اللزوم والتعذر الذي ادعاه المظهر أمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر (قوله رضاهما) أن أريد بعده فظاهر أو قبله فقد يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيهما بشئ لاستقرار الأمر عليه به والله أعلم

ولا

القاضى والكلام فيما إذا فصلت الحكومة بحكم بات أه

ويرد بأن مرادهم أن حكمه البات بهم المثل لا يمنعه رضاهما بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما به (ويشترط عليه به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لانه متصرف لغيره فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطا لجواز تصرفه فلا نفوذ له صادفه في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن قضاء القاضى مع الجهل لا ينفذ وأن صادف الحق

(ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العين والدين (في الاصح) وإنما جاز اذا ودين غيره من غير إذنه لانه لم يسبق ثم عقد ما منع منه وهنا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العاقد وما ذونه (٣٩٧) (والفرض الصحيح) منهما او من

القاضي (كسمى فيشطر بطلاق قبل وطء) كالسمى في العقد اما الفاسد كخمر فلفو فلا يجب شيء حتى يتشطر وإنما اقضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه اقوى بكونه في مقابلة عوض وهذا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) لمفهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولها المتعة كما يأتي (وان مات احدهما قبلها) اي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفرقة بالطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) للخبر الصحيح خلافاً لزمهم فيه بقضائه عليه السلام بذلك لبروع رضى الله عنها (فصل في بيان مهر المثل) (مهر المثل ما يرغب به عادة في مثله) نسباً وصفة (وركنه الاعظم في النسبية) (نسب) ولو في العجم على الاوجه لان التفاخر إنما يقع به غالباً فيختلف الرغبات به مطلقاً (فيراعى) من أقاربها حتى تقاس هي عليها (أقرب من تنسب) من نساء العصبية (إلى من تنسب) هذه التي تطلب معرفة مهرها (إليه) كاخت وعمة

ولا يصح فرض اجنبي الخ نعم يذبحى أنه لو كان الاجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً له يلزمه اعفاؤه وقد ذن له في النكاح ليؤدى عنه وأولى يفرض من مال محجوره اه نهاية قال ع ش قوله من مال محجوره مفهوماً انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يلق الخ) ولا يصح ابراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فبهم لا نهى الاول ابراء عمالم يجب وفي الثاني كإسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح الابراء عن المنعة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لانه ابراء عن محمول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح ولا فلا ولو علمت انه أي مهر المثل لا يزيد على العين وتيقنت انه لا ينقص عن الف فإن راته عن الفين نفذ اه نهاية زاد المعنى وهذه حيلة في الابراء عن المحمول وهي ان يبرىء من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم انه أكثر ماله عليه اه قال ع ش قوله وهي تصرف صح الخ من هذا يعلم ان غالب الابراء الواقع من النساء في منتهى صحيح لانهم يحولون مؤخر الصداق محل بموت أو فراق وهذا مفسد للمسمى وموجب لمهر المثل فاذا وقع الابراء مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح فالطريق في صحة الابراء الذي يقع في مقابله الطلاق تعيين قدر ما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيتها انه لو اتقنت بقضائها ذلك لم يصح الابراء وقياس ماسر في الضمان خلافه بل مرانه لو أبرأه من معين معتقداً أنه لا يستحقه فإن أنه يستحقه برى فليتأمل ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وما ذونه) اي كوكيله اه ع ش (قوله منهما) إلى الفصل في المعنى لا لافوله خلافاً لزمهم فيه (قوله كايأتي) اي في آخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق او نعمت للخبر عبارة المعنى لان بروع بنت واشق نكحت بلامهر فأت زوجها قبل ان يفرض لها فقصي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نساها وبالمرثا رواء ابو داود وغيره وقال الترمذى حسن صحيح اه (قوله لبروع) بكسر الباء عند المحدثين وبفتحتها عند اهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فاعول فعول بالكسر الاخروج وعتود اسمان لبنت وماء شيخنا الزياىدى اه ع ش

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله في بيان مهر المثل) إلى قوله قيل في النهاية وإلى قوله انتهى في المعنى الا قوله لقضائه إلى اما مجهولة النسب وقوله ان فقدت إلى المتن وقوله قيل (قوله مهر المثل) اي وما يتبعه من تعدد المهر واتحاد اه ع ش (قوله نسباً وصفة) اي مجموعهما والافساق انه اذا فقد النسب يرجع إلى الصفة فقط في الارحام ثم الاجنبيات اه رشيدى (قول المتن وركنه) اي مهر المثل اه معنى (قوله مطلقاً) اي في العرب والعجم (قول المتن فيراعى) اي في تلك المرأة المطوب معرفة مهر مثله اه معنى (قوله حتى تقاس هي عليها) كان الاولى ان يقدره بعد قول المتن اليه (قوله من نساء العصبية) بيان لمن وقول المتن اليه ضميره يرجع إلى من الثانية (قوله ووجدة) أى ولو أم أب اه ع ش (قوله لقضائه الخ) يعنى لقضائه لبروع بمهر نساها اه رشيدى (قوله في الخبر الخ) قد يقال لادلالة في الخبر لتعيين العصبية لاحتلال نساء بروع فيه للعصبية خاصة وللأعم منهن وذوات الارحام اللهم الا ان يقال أن إضافة النساء اليها تقتضى زيادة التخصيص وتلك الزيادة ليست الا للعصبية اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب) اي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل ابيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها او قد يدعى امكان ذلك وحيث تقدم نحو اختها على نساء الارحام سم على حج وبقى ما لم يعرف له اب ولا ام ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يعلم من قوله الا في فان تعدد ارحامها فانساء بلدها اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله اما مجهولة النسب) اي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل ابيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها او قد يدعى امكان ذلك وحيث تقدم نحو اختها على نساء الارحام (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها

لام وجدة وخالة لقضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بروع في الخبر السابق اما مجهولة النسب فركنه الاعظم فيها نساء الارحام كما يعلم بما أتى (وأقرهن لأخوت لا بوين) لادلتها بجهتين (ثم) ان فقدت او جهل مهرها او كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لاب

ثم بنات أخ) فابنه وان سفل (ثم عمات) لا بناتهن ولا يرادهن عليه وهم (كذلك) أي لا بون ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات ابنه وان سفل كذلك قيل قضية كلامه كالرافعي إن بعد بنات الاخ تنقل للعمات حتى لو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمه وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمومة به صرح (٣٩٨) الماوردي اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الاخ وهم

كيف وهذه خارجة عما الكلام فيه وهو نساء العصبات المصريح بن قوله واقربهن الى اخره ولو أوردوا عليه أن قضيته أن بنت ابن الاخ لا تقدم على العمه وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يجاب بأنه اراد بالاخ جهة الاخوة فيشمل كل من نسبت الى فرع الاخ الذكرك من جهة ايها (فان فقد نساء العصبه) بأن لم يوجدن والا فالملينات يعتبرن أيضا (ولم ينكحن) استشكل مع الضبط بأنه ما رغب به في مثلها الصريح في أن العبرة بفرض الرغبة فيها لو نكحت الان فاستوت المنكوحة وغيرها ويرد بان المنكوحة استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصا وغيرها ملحظ ما به الرغبة فيها يختلف اذا ما بالقوة وقع الاختلاف فيه كثيرا فأعرضوا عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار المنكوحات من نساء الارحام فالاجنيات (او جهل مهرهن فارحام) أي قرابات الام من جهة الاب او الام فهن هنا اعم من ارحام الفرائض من حيث

عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها كام أبها فان كان رجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكل اذ كيف يكون جهل الام مانعا من معرفة اخنها التي هي بنته دون امه وان كان رجه شيئا اخر فاهو فليحرر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصباتها لاذ النسب هو الركن الاعظم هنا فامل اه سيد عمر (قول المتن ثم بنات اخ) أي لا بون ثم لاب اه معنى (قوله فابنه) أي بنات ابن اخ (قوله وان سفل) أي ابن الاخ (قول المتن ثم عمات) هل ولو بواسطة فتقدم اخت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الارث ذلك فتقدم العمه وان بعدت ربنت العم وان بعداه عس (قوله ولا يرادهن) أي بنات العمات عليه أي المتن (قوله وهم) أي لانهن لا يثبتن الا لأبائهن ولعن من عصبات هذه رشیدی وسم وعس (قوله كذلك) أي لا بون ثم لاب (قوله ثم تنقل) أي نساء العصبية (قوله وليس كذلك بل المراد اخ) اعتمدته المغني (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله قوله الاخ) فاعل المصريح (قوله عليه) أي المتن (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه اه هم (قوله وقد يجاب) أي عن هذا الوارد اه سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ (قوله إلى فرع الاخ اخ) الاخصر الاوضح إلى الاخ من جهة الابوة (قوله الذكرك) صفة للضاف (قوله من جهة ايها) متعلق بالصلة والضمير للتوصل (قوله بان لم يوجدن) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بان لم يوجدن) أي من الاصل اه معنى (قوله ايضا) أي كالاخياء (قوله استشكل) أي قول المتن اولم ينكحن (قوله مع الضبط) أي لمهر المثل (قوله بأنه) متعلق بالضبط (قوله الصريح اخ) نعت لما يرغب الخ لکن فی صراحته تامل (قوله لو نكحت) أي مثلها (قوله فاستوت المنكوحة) أي من نساء العصبه (قوله عن ذلك) أي غير المنكوحة أو ما بالقوة (قوله أي قرابات الام) إلى التنبيه في النهاية لا قوله نعم إلى ثم اقرب (قوله فهن) أي الارحام (قوله من حيث شموله) أي لفظ الارحام هنا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي للاب فقط كما يعلم من قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام وحينئذ فهن كبنات العمات ونحوها من الاجنيات كما يأتي في التنبيه الاتي سم ورشیدی (قول المتن كجدات) أي من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من العصبات لعدم دخولها في تعريف واحد منهما كما يعلم من عبارة عس اه يجبرمي (قوله لانهن أولى) إلى التنبيه في المغني لا قوله ولو قيل إلى وتعتبر الحاضرات وقوله ويعتبر إلى وتعتبر عرية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك اذ كيف الخ عبارة المغني وليس مراد اذ فقد قال الماوردي الخ (قوله تقدم الام) أي بعد نساء العصبات لان الكلام في ذوى الارحام اه عس (قوله للام) أي فقط (قوله فالجدات) أي للام اه عس (قوله فان اجتمع ام اب) أي للام لان الكلام في قرابات ام ام اب المنكوحة فلم تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره ثم قضية قولهم أن نساء العصبات المنسوبات إلى من تنسب هي اليه انها ليست من نساء العصبات أيضا فانها قد تكون من غير قبيلتها او اهل بلدها فتكون من الاجنيات كبنات العمات فليراجع اه عس

كام أبها فان كان وجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكل اذ كيف جهل الاب يكون مانعا من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وان كان وجهه شيئا اخر فاهو فليحرر (قوله وهم) أي اذ لن من نساء العصبات (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه (وقد يجاب) أي عن هذا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي لغير الام بدليل قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام اه فلينظر مرتبتين اعني بنات الاخوات لغير الام حينئذ فانه اخرجهن عن الارحام ومعلوم خروجهن عن نساء العصبات

شموله للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما (كجدات وخالات) لانهن (قوله أولى بالاعتبار من الاجانب تقدم القربي فالقربي من جهات أو جهة وقضية كلامهما عدم اعتبار الام واعتراض بانها كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ومن ثم قال الماوردي والرويانى تقدم الام فالاخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجوه

والذي يتجه استواؤهما ثم

الحالة ثم بنات الاخوات اى
الام ثم بنات الاخوال ولولم
يكن فى نساء عصباتها من
بصفتها فمن كالعدم كما صرح
به جمع واعتمده الا ذرعى
ولو قيل يعتبر النسب ثم
ينقص او يزداد لفقد الصفات
ما يلىق بها نظير ما ياتى لكان
اقرب وكون ذاك فيه
مشاركة فى بعض الصفات
مخلاف هذا الا تأثير له اذ
ملحظ التفاوت موجود فى
الكل وتعتبر الحاضرات
منهن فان غن كهن اعتبرن
دون اجنيات بلدها كما
جزما به وان اعتبرنا فان
تعذر ارحامها ففساهم بلدها
ثم اقرب بلد اليها نعم يقدم
منهن من ساكنها فى بلدها
قبل انتقالها للآخرى ويعتبر
فى المتفرقات اقربهن
لبلدها ثم اقرب النساء بها
شبهوا وتعتبر عربية بعربية
مثلها وامو عتيقة بمثلها مع
اعتبار شرف السيد وخسته
وقروية وبلدية وبدوية
بمثلها (تنبيه) علم من
ضبط نساء العصبية ونساء
الارحام بما ذكر ان من عدا
هذين من الاقارب كبت
الاخوة من الاب فى حكم
الاجنيات وكان وجهه ان
العادة فى المهر لم تعد إلا
باعتبار الاولين دون
الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك
(سن وعقل ويسار) وضدها
(وبكارة وثوبه) وكل
(ما اختلف به غرض)

(قوله والذي يتجه استواؤهما) أى فتلاحق بواحدة منهما زاد مهرها على الأخرى أو نقص ولا التفات إلى ضرر
الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) كذا فى شرح م و قال الاستاذ
ابو الحسن البكرى فى كثره والا قرب تقديم ام الام انتهى اه سم (قوله اى الام) اى بالمعنى الشاملة للشقيقة
فلم يخرج به إلا بنات الاخوات الاب كما سيظهر عليه اه رشيدى (قوله فهن كالعدم) قال ابن القاسم اى
الغزى فينتقل إلى من بعدهن نهاية ومعنى (قوله ولو قيل الخ) كذا فى شرح م ر اه سم (قوله ولو قيل
الخ) أى بدل قولهم فهن كالعدم اه كردى (قوله نظير ما ياتى) أى فى شرح م ولو خفض للعشيرة فقط الخ
(قوله وكون ذلك) اى ما ياتى اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) اى من نساء عصباتها شرح
روض وهل يقدمن وان كن ابعد كبنات اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م ر اه سم
عبارة الرشيدى لعل المراد بالحاضرات من بلده بلدها ولا تقدم ان الميتات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
وعبارة ع ش ظاهرة وان قربت المسافة اى للغائبات اه (قوله فان غن الخ) اى نساء عصباتها سم
ومعنى ولعل الافيد ارجاع ضميرى منهن وغن إلى نساء قراباتها الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله دون
اجنيات) هل المراد بها ما يشمل الارحام كما يفيد قول المتن فان فقد نساء العصبية الخ مع قول الشارح
كالنهاية والمعنى بان لم يوجدن الخ حيث لم يزيدوا اولم يحضرن ثم رايه فى سم مانصه قوله دون
اجنيات كذا قيد الاجنيات فى الروضة وقضيته انهن لا يقدمن اى الغائبات من العصبات على نساء
بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط فى الروض التقييد بالاجنيات وزاده فى شرحه فليحرر اه (قوله
فان تعذر ارحامها) بان فقدن أى من الاصل اولم ينسكن أصلا أو جهل مهرهن اه معنى (قوله ثم
اقرب بلد اليها) يؤخذ منه حكم حادثة يعم الابتلاء بها فى بعض نواحي مكة المشرفة من اعتياد المهر الفاسد فى
جميع محل المنسوحة اما لتأجيله كلالا وبعضا بجل مجهول كموت او طلاق او لجهالة فى نفسه كذا كر شىء
من الابل والرقيق والملبوس والمفروش مع عدم ضبطه بما يتميز به من صفات المسلم فيه اه سيد عمر (قوله نعم
يقدم الخ) عبارة الروض لكن نساؤها اى نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها
منهن فى البلد اى بلدها قبل انتقالها للآخرى قدم عليهن اى إذا لم يساكنها فى بلدها اه وكان قوله نعم الخ
استدراك على قوله وان غن الخ وحاصله ان نساء عصباتها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك فى بلدها
يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم اقول وظاهر صنيع الشارح انه راجع لمطلق الغائبات الشاملة
للعصبات ثم الارحام ثم الاجنيات (قوله منهن) أى من قراباتها من ساكنها فى بلدها الخ اى على من لم يساكنها
منهن اه سم (قوله فى المتفرقات) اى من نساء عصباتها او من قراباتها الشاملة لها وللارحام نظير ما مر عن
سم افنا (قوله ثم اقرب النساء الخ) عطف على قوله ثم اقرب بلد اليها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء
العصبية ونساء الارحام دون الاخيرة وهى دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) إلى قوله ويظهر فى المعنى
إلا قوله هى مثال إلى قوله من نساؤها وقوله سواء إلى بل ذكر وإلى قوله وقد يجاب فى النهاية (قوله وضدها)

ثم رأيت التنبيه الآتى (قوله والذي يتجه استواؤهما) كذا شرح م (قوله والذي يتجه استواؤهما) فى الكثر
الاستاذ ابى الحسن البكرى والا قرب تقديم ام الام اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح م (قوله وتعتبر
الحاضرات منهن) اى من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدمن اى نساء عصباتها وان كن ابعد كبنات
اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م (قوله فان غن كهن اعتبرن الخ) عبارة الروض
لكن نساؤها اى نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن فى البلد اى بلدها قبل
انتقالها للآخرى قدم عليهن اى إذا لم يساكنها فى بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله
ان نساء الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك فى بلدها قدم فليراجع (قوله دون اجنيات) كذا
قيد اجنيات فى الروضة وقضيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط فى لروض
التقييد بالاجنيات وزاده فى شرحه فليحرر (قوله منهن) اى من قراباتها من ساكنها فى بلدها الخ اى على

كجاء ال و عمة و فضا حة و علم فن شار كنهن في ثي و منها اعتبر و لم ينعبر نحو المال و الجمال في الكفاءة لأن مدارها على دفع العار و مدار المهر على ما يتخلف به الرغبات (فان اختصت) عنهن (بفضل) بشي من ماذكر (أو نقص) بشي من ضده (زيد) عليه (أو نقص) عنه (لا تبق بالحال) بحسب ما يراد قاض باجتهاده (ولو ساحت واحدة) هي مثال للقلة و الذرة (لا يد من نسائها) (لم يجب موافقتها) اعتبارا بإغالبهن نعم ان كانت مساحتها لنقص دخل في النسب و قر الرغبة فيه اعتبر (ولو خفضن) كنهن أو غالبن (للمشيرة) أي الاقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة و غير ها خلافا للامام بل ذكر الماوردي انهن لو خفضن لنداءتهن لغير العشرة فقط اعتبر ايضا وكذا لو خفضن لذوي صفة كشباب أو علم و على هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر (٤٠٠) بحال الزوج ايضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره و مرانهن لو اعتدن التاجيل

فرض الحاكم حالا و نقص
لاقا بالاجل فاذا اعتدن
التاجيل في كله أو بعضه
نقص للتعجيل ما يلبق
بالاجل و يظهر انه إذا
اعتد التاجيل باجل معين
مطر دجاز للولي ولو حاكما
العقد به و ذلك النقص الذي
الذي ذكره و محله في فرض
الحاكم لانه حكم بخلاف
مجرد العقد به ثم رأيت
السبكي ذكر ذلك تفقها
و العمراني سبقه اليه حيث
قال بخلاف المسمى ابتداء
كان زوج صغيرة و كانت
عادة نساها ان ينكحن
بمؤجل و بغير نقد البلد
فانه يجوز له الجرى على
عادتهن و قد يجاب بان
الاحتياط للولية اقتضى
تعين الحال لكن مع نقص
ما يلبق بالاجل الذي اعتد
به و يؤيده ما مر أن الولي
لا يبيع به و ان اعتد الا
لمصلحة و على اعتماد البحث

الا نسب و ضدهما لأن السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضدها سيد عمر (قوله) و لم ينعبر نحو المال
(الخ) قضيته اعتبارا للمال هذا كالجمل (قول المتن فان اختصت) أي انفردت واحدة منهن اه معنى (قوله
عليه) عبارة المغنى في مهرها في صورة الفضل اه (قول المتن زيد و نقص الخ) هذا كما قال بعض المتأخرين اذا
لم يحصل الاتفاق و حصل تنازع اه معنى (قوله من نساها) نعت لو احدى (قول المتن لم يجب الخ) أي على
الباقيات اه معنى (قوله اعتبر) أي المساحة كما في الروضة و اصلها قال ابن شبة و هذا قد يعلم من الذي قبله
اه معنى (قوله بل ذكر الخ) انظر ما وجه الاضراب (قوله لنداءتهن) أي خستهن اه ع ش عبارة المغنى
و يكون ذلك في القبيلة الدنيئة اه (قوله و مر) أي قبل الفصل في شرح حالا (قوله فاذا اعتدن التاجيل الخ) من
تفرع الشيء على نفسه (قوله و يظهر الخ) عبارة النهاية و الاوجه كما تفهقه السبكي و سبقه اليه العمراني انه
إذا اعتد التاجيل الخ بخلاف المسمى ابتداء الخ (قوله ماسر) أي في باب الحجر اه كردي (قوله و على
اعتماد البحث الخ) اعتمده مر اه سم (قوله هنا) أي في النكاح (قوله من يسار المشتري الخ) بيان
لقوله ما في الولي الخ (قوله ايضا) أي كاشترط اليسار (قوله يعتدنه) أي التاجيل (قوله فان اختلفن) أي
عادتهن اه سم (قوله فيه) أي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) أي او شراء فاسد اه معنى (قوله لاستيفائه)
إلى قول المتن ولو كرر في المغنى لا قوله ولو في نحو مجنونة إلى ثمن ان اتحدت و قوله و جزم به إلى المتن وإلى
قوله و لا يخلو من نظري في النهاية (قوله لفساده) أي و لا حرمة للفساد و قوله ذلك أي الوطء فيما ذكر اه
معنى (قول المتن فان تكرر الخ) المراد بالتكرار كما قاله الدميري ان يحصل بكل و طاة قضاء الوطر مع تعدد
الازمنة فلو كان ينزع و يعود و لا افعال متواصلة و لم يقض الوطر الا اخر افه و قاع و احد بلا خلاف اما
إذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطآت و لم يقض و طره اه معنى زاد النهاية و الحاصل انه متى نزع قاصدا
للتكرار أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد و لا افلا اه (قوله لكونها سلطته) أي كالعاقلة و قوله و لا أي كالمجنونة
اه ع ش (قوله و لا) هو باسكان الواو فاعاطفة و لا نافية اه رشيدى (قوله في كل تلك الوطآت) بفتح
الطاء لأن فعلة الاسم يجمع على فعلات كجفنة و جففات اه ع ش (قوله لا تلك الوطاة) أي الواقعة في تلك
الحالة العليا (قوله ذلك العالي) أي المهر العالي (قول المتن بشبهة واحدة) أي كان ظن الموطوء زوجته او
امته اه معنى (قوله فمر واحد) أي في أعلى الاحوال سم و معنى (قوله ايضا) أي كالنكاح الفاسد (قوله

من لم يسا كنهان منهن (قوله و يظهر الخ) كذا مر (قوله ثم رأيت السبكي الخ) مر (قوله و على اعتماد البحث
الخ) كذا مر (قوله فان اختلفت) أي عادتهن (قوله في المتن فان تكرر فمر في أعلى الاحوال) والمراد
بالتكرار كما قاله الدميري ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع و يعود و لا افعال
متواصلة و لم يقض الوطر الا اخر افه و قاع و احد بلا خلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطآت
و ان لم يقض و طره و الحاصل انه متى نزع قاصدا لالتكرار أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد و لا افلا شرح مر و يدخل

فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري و عدالته و غيرهما و أنه يشترط أيضا فيمن و خصه
يعتدنه ان يعتد اجلا معينا مطردا فان اختلفن فيه احتمل العاؤه و احتمل اتباع اقلهن فيه (و في وطء نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستيفائه
منفعة البضع و يعتبر مهرها (يوم الوطء) أي وقته لانه وقت الاتلاف لا العقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فهر) واحد ولو في نحو مجنونة
لا اتحاد الشبهة في الكل فلا نظر لكونها سلطته او لا خلافا لما بحثه الاذرعى ثمن ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح
و لا الا كان كانت في بعض الوطآت مثلا سليمة سميئة و في بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها (في أعلى الاحوال) إذ لو لم توجد لا بتلك الوطاة
و جب ذلك العالي فان لم تقتض البقية زيادة لم تقتض نقما (قلت ولو تكرر و طء بشبهة واحدة فهر) و احد لشمول الشبهة هنا للكل ايضا

وخصه العراقيون بما إذا لم يطاء بعد أداء المهر ولا واجب لما بعد أدائه من آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تداءل الكفارة ما لم يتخلل تكفير ولا وجبت أخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحرية أو مرتدة ماتت مرتدة أو أمة سيده التي وطئها بشبهة (فإن تعدد جنسها) كان وطئها بتكاح فاسد ثم يظنها أمة أو اتحد وتعددت هي كان وطئها بظنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لأن تعددها كتعدد النكاح (ولو كرر وطء مفضوطة) غير زانية كناية أو مكروهة أو مطاوعة لشبهة اختصتها بها (أو مكروهة على زنا) وإن لم تكن مفضوطة إذ لا يلزم من الوطء ولو مع الإكراه الغضب فزعم شارح (١٠٤) اختصاص الأولى بالمكروهة وأنه لا وجه

لعتطف هذه عليها غلط فاحش (تكرار المهر) لأن سببه الاتفاق وقد تعدد بتعدد الوطئات (ولو تكرار وطء الأب) جارية ابنه ولم تحمل (والشريك) الأمة المشتركة (وسيد) بالتوئين ويجوز تركه (مكاتبه) له أول كتابته (فهر) واحد فيهن وإن طال الزمان بين كل وطئتين كما شمله كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهن (وقيل مهور) لتعدد الاتفاق في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل) أن اتحاد المجلس فهر والا فهور والله اعلم لا نقطاع كل مجلس عن الآخر وحمل ما ذكر في المكاتبه أن لم تحمل فإن حملت خيرت بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير أم ولد فإن اختارت الأولى وجب مهر فاذا وطئها ثانيا خيرت كذلك فإن اختارت الأولى فهو آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظر لأنها باختيارها الأولى كل مرة تصير

وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا سم ومغنى (قوله العراقيون الخ) عبارة المغنى وخص الماوردى الاتحاد بما الخ (قوله) ولا لوجب لما بعد أدائه الخ) معتمداه ع) (قوله) ثم يظنها الخ) عبارة المغنى ثم فرق بينهما ثم وطئها بظنه أمة (قوله) أو اتحد) أى جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أى الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجسم ليشمل هذه الصورة كان أولى (قوله) فزعم شارح الخ) وافقه المغنى وقد رد على فرض تسليم ما قاله الشارح أنه من عطف الخاص وهو من خصائص الوأو (قول المتن تكرار المهر) ولو تكرار وطء المفضوطة مع الجهل لم يتكرر المهر فن وطئ مرة عالم مرة جاهلا ففهر أن (قوله) ففهر واحد الخ) أى بالشرط السابق عن العراقيين (قوله) بين بقاء الكتابة الخ) عبارة الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض محل في المكاتبه إذا لم تحمل فتخير بين المهر والتعجيل ونصير أم ولد فتختار المهر فإذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيرت فإن اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعى (قوله) فإن اختارت الأولى الخ) وإن اختارت الثانية كانت أم ولد ولا مهر لها (قوله) سم (قوله) ففهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول (قوله) سم (قوله) وهكذا الخ) أى في تكرار المهر بتكرار الوطء في الحامل مطلقا إذا اختارت الكتابة ويكرر التخيير أيضا بتكرار الوطء أما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهي كفهرها من الاجنبيات مر أقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لأن الحامل لعتقها سببان الكتابة وإمالة الولد أو ما غير الحامل فليس لعتقها إلا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخيير فيها اللهم إلا أن يقال مراده باختار الكتابة اختار بقاءها وعدم التعجيل لكن ليس بما الكلام فيه (قوله) ع) (قوله) واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله) الأول) مفعول باختيارها (قوله) سم (قوله) ولو فرض الخ) غاية وقوله اعتمده أى التعدد (قوله) كإمر) أى فى باب محرمات النكاح (قوله) كردى (قوله) فى التعدد) أى تعدد المهر (قوله) والاخير) أى الفرق

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله) فى تشطير المهر الخ) أى وما يذكر معهما كقوله فلوزاد الخ) (قوله) ع) (قوله) من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل (قوله) سم (قوله) ولو بعد الخ) أى ولو كان الفرق بعد الخ) (قوله) كإمر) أى قبيل فصل نكحها بخمر (قول المتن منها) متعلق بالفرقة أى الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها (قوله) كفسخها) إلى قوله أو منهما كان ارتد فى النهاية والمغنى لا أقوله لا تبعاً إلى أو إرضاعها (قوله) أو بعتقها) أى تحت رقيق (قوله) مغنى (قوله) لا تبعاً) أى لا حد أبويها (قوله) بأنه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) تبعاً لابن الحداد) لعل الأسبك

تحت قوله ما إذا لم ينزع وإن قضى الوطء (قوله) وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضاً (قوله) فإن اختارت الأولى الخ) وإن اختارت الثانية كانت أم ولد ولا مهر لها (قوله) ففهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول (قوله) الأول) مفعول اختيارها (فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله) كإمر) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل (قوله) وأما جزم شيخنا بأنه لا فرق الخ) عبارة شرح المنهج وكإسلامها ولو بتبعية أحد

(٥١ - شروانى وابن قاسم - سابق) الشبهة واحدة وهى الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما هو واضح على أن الحمل لاختصاصية له فى ذلك ولو فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) العبرة فى الشبهة الموجبة للمهر بظنها كإمر وحينئذ فهل العبرة فى التعدد بظنها أو بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنها كل محتمل والاخير أو وجه (فصل) فى تشطير المهر وسقوطه (الفرقة) فى الحياة كإعلم من كلامه السابق (قبل وطء) فى قبل أو ذبر ولو بعد استدخال منى كإمر (منها) كفسخها بعيه أو باعساره أو بعتقها وكردها أو إسلامها لا تبعاً كما قاله القفال وأما جزم شيخنا بأنه لا فرق تبعاً لابن الحداد

فهو لا يلائم ما قالوه فيها لو أرضعتها أمها أو أرضعتها أمة بجامع أن إسلام الأم كإرضاعها سواء فكالم ينظروا لإرضاعها فكذلك لا ينظر
 لإسلامها ولا ما حكاة الغزالي عن الأصحاب من التشطير فيها لو طيرت الريح نقطة لبن من الحالبة إلى فيها فاقبلتها بل مسألة الرضاع للثانية أولى
 إذ منها فعل وهو المص والازدراء ولم ينظروا (٤٠٣) إليه والمسئلة تبعاً لا فعل منها البتة وقد جرى الشيخ في ردها معها على التشطير تغليبا

تقديمه على قوله بأنه الخ (قوله ما قالوه الخ) أي الآتي في المتن أنفاً (قوله كإرضاعها) خبر أن وقوله سواء خبر
 محذوف أي هما أي إسلامها وإرضاعها متساويان ويجوز نصبه على الحالية (قوله ولا ما حكاة الخ) عطف على
 ما قالوه (قوله من التشطير فيها لو طيرت الخ) لعله على المجرع ولا فلا يظهر تصويره إذ المتبادر منه حصول
 الفرقه والتشطير بوصول نقطة واحدة من لبن الزوجة الكبيرة إلى فم نفسها وهو خلاف المذهب فليحذر
 (قوله الثانية) أي إرضاع أمها (قوله أولى) أي بالسقوط من مسألة إسلامها تبعاً (قوله إذ منها) أي المرتضعة
 (قوله ولم ينظر واليه) أي والحال أنهم لم ينظروا إلى حصول فعل منها (قوله والمسئلة تبعاً لا فعل الخ) عطف
 على قوله منها فعل (قوله وقد جرى الشيخ الخ) تأييد لقوله لا تبعاً وتضعيف لجزم الشيخ بعدم الفرق (قوله
 لسيبه) أي السببية محذوف بـ يا النسبة (قوله هنا) أي في إسلامها تبعاً وقوله ذلك أي التشطير تغليبا لسيبه
 (قوله إذ للفرقة الخ) هذا موجود في إسلامها استقلالاً أيضاً اسم أي فلا يؤيد ما ادعاه (قوله ولا يرد) أي
 ما يأتي في المتعة على ما ادعاه من الفرق هنا (قوله وإرضاعها) عطف على ردها (قوله مثلاً) عبارة المغنى وذكر
 الأم مثال لا يفد فلو أرضعت ابنته زوجة له صغيرة أو أرضعت بنت زوجة وصغيرة لها كان الحكم كذلك
 اه (قوله ولو الحادث) أي العيب الحادث بعد العقد (قوله أو منها) كقوله الآتي أو من سيدها عطف على
 قول المتن منها (قوله كان ارتد معها) مشى في فتح الجواد على اعتداد ردها معها كرده أي فيتشطر اه
 سيد عمر (قوله على الأوجه) خلافاً للبغوي والنهاية وشيخ الإسلام (قوله وذلك) أي سقوط المهر بار تداها
 معا (قوله كما صرح به المتن) أي كافي مثاله المذكور اه سم (قوله وهو) أي سببها وكذا ضمير فغلب (قوله
 لأن المانع) أي كارتدادها للزوج أو وجوب نصف المهر مقدم على المقتضى أي كارتداده (قوله
 وتصريح الروياني بالتشطير) اعتمده م ر أي والمغنى اه سم (قوله بينه) أي بين ارتدادها معها المسقط
 للمهر عند الشارح وبين الخلع أي المشطر كما يأتي (قوله أو من سيدها) إلى قوله ومثله ما لو أذن في المغنى إلا
 قوله ويفرق إلى وإن فوضه (قوله لبعضه) أي أصله أو فرعه (قوله أو أرضعت الخ) عبارة المغنى أو أرضعت
 البالكة أمها المزوجتين برقيق اه عبارة السيد عمر قد يشكك تصويره ويحجب بأنه مصور بما إذا كان الزوج
 أيضاً اه (قوله مع زوجها) أي زوج الأمة اه سم (قوله المسمى ابتداء) إلى قوله وفي فسسخ أحدهما في
 النهاية (قوله لأن فسسخها الخ) تعليل للبتن (قوله فاسقط) أي إن تلافها للبعض عبارة المغنى فسقط اه (قوله
 وفسسخها الخ) عطف على فسسخها وقوله الناشئ عنها أي بعيها اه مغنى (قوله إياها) أي الزوجة اه عش
 عبارة المغنى أحداً بويها اه (قوله فيه) أي الإسلام (قوله كاستقلالها) أي على المزوج عند الشارح
 والراجح عند شيخ الإسلام والنهاية والمغنى (قوله يلزمها المهر) أي للزوج اه رشيدى (قوله لتعنيها) علة
 للزما اه سم عبارة عش أي بان لم يكن ثم غيرها اه (قوله لأن لها الخ) علة لقوله بخلاف الخ اه سم (قوله
 لأن لهاجرة الخ) عبارة المغنى لأنه لو وجب عليه الغرم لنفر عن الإسلام بخلاف المرصعة والمرصعة أيضاً المرصعة

لسببه قياسية هنا ذلك إذ
 الفرقه نشأت من إسلامها
 وتخلفه فليغلب سببه أيضاً
 وباقى في المتعة أن إسلامها
 تبعاً كإسلامها استقلالاً
 فلا متعة ولا يرد لأن الشرط
 أقوى لقولهم أن وجوبه
 أكد فلم يؤثر فيه المانع
 قوى بخلاف المتعة أو
 إرضاعها له أو لزوجته أخرى
 له أو ملكها له أو إرضاعها
 كان دأبت وأرضعت من
 أمه مثلاً (أو بسببها كفسسخه
 بعيها) ولو الحادث أو منها
 كان ارتدادها على الأوجه
 من تناقض للتأخيرين في
 فهم كلام الرافعي وفي
 الترجيح حتى نأفض جمع
 منهم نفوسهم في كتبهم
 وذلك لأنهم لم ينظروا إلى
 من الزوج الأخبث انتفى
 سببها كما صرح به المتن
 وغيره وهو هنا لم ينتف
 فغلب لأن المانع للوجوب
 مقدم على المقتضى له
 وتصريح الروياني بالتشطير
 ضعيف ويفرق بينه وبين
 الخلع بأنه لا سبب لها فيه
 وإنما غاية أن بذلها حامل
 عليه والفرق ظاهر بين
 السبب والحامل عليه عرفاً
 أو من سيدها كان وطى

أمتها المزوجة لبعضه أو أرضعت أمتها مع زوجها (تسقط المهر)
 المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر المثل لأن فسسخها إن تلاف للبعض قبل التسام فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض
 وفسسخه الناشئ عنها كفسسخها وإنما يلزم أباه المسلم مهرها مع أنه فوت بدل بعضاً بناء على أن بعتيها فيه كاستقلالها بخلاف المرصعة
 يلزمها المهر وإن لم يرضعها لأن لهاجرة تجبر ما تفر منه والمسلم لا شيء له فلو غرم لنفر عن الإسلام ولا جحفتا به وجعل عيها كفسسخها

قد

ولم يجعل عليه كفراؤه لانه بذل العوض في مقابلة ما نفع سليمة ولم يتم بخلافها وإنما مكنت (٤٠٣) من الفسخ مع ان ما قبضته سليم الدفع

ضررها فاذا اختارت دفعه
فلترد بدله (ومالا) يكون
منها ولا سببها (كطلاق)
ولو خلعا او رجعا بان
استدخلت ماءه ويفرق
بين هذا واسقاط الخلع اثم
الطلاق البدعي بان المدار
ثم على ما يحق الرضا منها
بلحق الضرر وقد وجد
ولا كذلك هنا وان فوضه
اليها فطلعت نفسها او علقه
بفعلها ففعلت (واسلامه)
ولو تبعها (ورده
ولعانه وارضاع امه) لها
وهي صغيرة (او) ارضاع
(امها) له وهو صغير وملكه
لها (يشطره) اي بنصفه
للنص عليه في الطلاق بقوله
آمالى فنصف ما فرضتم
وقياسا عليه في الباقي ومرا
انه لو زوج امته بعده فلا
مهر فلو عتقا ثم طلق قبل
وطء فلا شطر ومثله ما لو
اذن لعبده في ان يتزوج
امه غيره برقبته ففعل ثم
طلق قبل الوطء فراجع
الكل للمالك الامة اما

النصف المستقر فواضح
واما النصف الراجع
بالطلاق فهو لما يرجع
للزوج ان تاهل ولا فلن
قام مقامه وهو هنا مالكة
عند الطلاق لا العقد لانه
صار الآن اجنبا عنه بكل
تقدير ولو اعتهقه مالكة ان
باعه ثم انفسخ او طلق قبل
وطء رجع هو او سيده
على المعتق او البائع بقيمته
او نصفها لانه ومشتريه

قد تأخذ اجرة رضاعا فتجبر ما تفرمه بخلاف المسلم اه وهي احسن (قوله ولم يجعل عليه كفراؤه) أى بل
جعل كفسخها اه عش (قوله كفراؤه) عبارة المغنى كفسخه اه (قوله قبضته) قد لا تكون قبضته
وعبر في شرح الروض اى والمغنى بدل القبض بالمالك اه سم (قوله دفعه) اى دفع الضرر بالفسخ اه
سم (قوله بدله) اى بدل البضع (قوله ولا سببها) الا وفق لسابق كلامه زيادة ولا منهما ولا من سيدها (قوله
بان استدخلت الخ) اى ولو في الدر وهو تصوير للرجعى قبل الوطء بمجرد الطلاق ولا يتوقف على
انقضاء العدة واذ ارجعها لا يجب لها شيء من زيادة على ما وجب لها ولا اه عش (قوله بين هذا) اى كون
الفرقة بالخلع لا منها ولا بسببها اه عش (قوله بلحق الضرر) متعلق بالرضا (قوله وان فوضه الخ) غاية
لقول المتن كطلاق ولو عطفه على خلعا فقال او فوضه الخ كان اوضح اه عش عبارة المغنى كطلاق وخلع
ولو باختيارها كان فرض الطلاق اليها الخ (قول المتن وردته) اى ولو معها على ما تقدم عن الرويانى اى
واعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى خلافا للشارح اه سم (قوله وقياسا عليه الخ) اى بجامع ان كلا
فرقة لا منها ولا بسببها اه عش (قوله ومراخ) اى قبيل باب الصداق (قوله فلو عتقا) او احدهما اه
مغنى (قوله فلا شطر) اذ لا مهر اه مغنى (قوله ومثله ما لو اذن الخ) اى في عدم التشطير فقط والا فهو ضد
ما قبله اه سيد عمر عبارة الرشيدى لا يخفى ان استثناء هذه صورة لان التشطير واقع فيها كما سيصرح به
ولما استثناءها نظر الى ان جميع المهر يصير للمالك واحد اه (قوله مالكة عند الطلاق) وهو سيد الامة
سيد عمر وعش (قوله لانه) اى مالكة عند العقد اه عش (قوله ولو اعتهقه مالكة) وهو سيد الامة عش
ورشيدى وسيد عمر (قوله رجع هو) اى العبد المعتوق في صورة البيع او سيده اى في صورة البيع (قوله
بقيمته) راجع لقوله انفسخ وقوله او نصفها راجع لقوله او طلق (فرع) يتجه انه لو سحر احدهما
حيوانا لم يؤثر الفرقة لان المسحور وان كان له حقيقة ويؤثر لكنه لا يقبل الخواص ولا يخرج المسحور عن
حقيقته وخواصها اه سم (قوله ومشتريه) الو او بمعنى او اه عش (قوله كلامهم في شرح الارشاد
الخ) عبارة تفي الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة مانصه وبقوله اى ونبه بقوله في حياة
على ان الفرقة في الموت لا تشطير فيها لانه مقرر بجميعة كما مروا كالموت عدة ومهرا وارثا مسخ احدهما حجر افان
مسخ الزوج حيوانا فكذا ذلك مهر الاعداء وارثا على الاوجه ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق
منها او بسببها قال بعد امثلة ذكرها مانصه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والا
فقياس ما مر انه كالموت ايضا بان المسخ لا يكون عادة الا بعد مذبذغته وتجبر فكان السبب منها اه سم
بحدف وعبارة المغنى وخرج بقيد الحياة الفرقة بالموت لما مر من ان الموت مقرر لله وللهم ومن صور الموت لو
مسخ احدهما حجر افان مسخ احدهما حيوانا فان كان الزوج وكان قبل الدخول ففي التدريب انه تحصل

(قوله قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الروض بدل القبض بالمالك (قوله دفعه) أى الضرر (قوله
في المتن وردته الخ) اى ولو معها على ما تقدم عن الرويانى (قوله بقيمته) راجع لقوله انفسخ او نصفها
راجع لقوله او طلق (فرع) يتجه انه لو سحر احدهما حيوانا لم يؤثر الفرقة لان السحر وان كان له
حقيقة ويؤثر لكنه لا يقبل الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصها (قوله وفي مسخ احدهما
حجر او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع) عبارة تفي الكلام على رجوع الشطر للزوج
بفراق منه في حياة مانصه وبقوله اى ونبه بقوله في حياة على ان الفرقة بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر بجميعة كما
مروا كالموت عدة ومهرا وارثا مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذا ذلك مهر الاعداء وارثا على
الاوجه نظر الحياتة وان ابد النظر لموته قولهم اطردت العادة الالهية بعدم عود المسوخ بل قال كثيرون انه
لا يعيش بعد ثلاثة ايام ولا ينافيه النص على ان القرعة مسوخة لا مكان حملها على ان المسوخين نفسهم ولدوا
قبل الايام الثلاثة فاتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها وبسببها
قال بعد امثلة ذكرها مانصه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والاقياس ما مر انه

حينئذ المستحق عند الفراق وفي مسخ احدهما حجر او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قيل معنى

الفرقة ولا يسقط شيء من المهر إذا لا يتصور عوده للزوج لا تنفاه أهلية تملكه ولا للورثة لأنه حتى فيبقى للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيوانا بمنزلة الموت اهـ والاول اوجه ولكن قوله فيبقى للزوجة الاوجه ان يوضع تحت يد الحالك حتى يموت الزوج فيعطى لوارثه او يردده الله تعالى كما كان فيه على له قال وإن مسخت الزوجة حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج اهـ وهذا ظاهر اهـ وكذا في النهاية لا قوله قال ويحتمل إلى قوله قال وإن مسخت (قوله في النصف) إلى قوله واذا فرغنا في النهاية وكذا في المغني الا قوله ودعوى الحصر إلى نعم (قوله أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج واما اذا كان الصداق ديننا فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باق تعين حقه في نصفه اهـ معنى (قوله او اداه عنه) أي عن الزوج وهو صغير او مجنون او سفيه اهـ معنى (قوله والاعاد الخ) دخل فيه مال واداه ولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما اداه عن موليه ان الولي اذا أدى عن موليه يقدر دخوله في ملك المولى فيعود اليه والولد البالغ لا ولا ية له على ابيه فاذا أدى عنه يكون تبرعا مسقطا للدين كفعل الاجنبى فاذا رجع كان للمؤدى هذا في النكاح واما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلبا كما قاله الشارح في خيار العيب اهـ ع ش (قوله يعني الفراق) عبارة المغني وغيره الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اهـ (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذ لا يملك قهر اغير الارث اهـ سم (قوله يملك الخ) أي سلب قتيله (قوله ينظر إليه) أي لم يكن له غرض في اخذ الا النظر في صورته ثم يرسله ولم يقصد باخذه صيده اهـ رشيدى (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ (قوله لوسله العبد الخ) او اداه السيد من ماله اهـ معنى (قوله عاد النصف) راجع لقوله واطلق وقوله او الكل راجع لقوله فسخ (قوله عند الفراق) أي لان الفسخ يرفع العقد من حينه فيرجع المهر للزوج ان كان اهلا للملك وللسيد حين الفراق ان لم يكن اهلا لان البائع صار اجنبيا اهـ ع ش (قوله منها) أي او بسببها (قوله كل الزيادة) إلى قوله أي لان يدها في المغني وإلى المتن في النهاية الا قوله ثم رابت إلى او في يده (قوله كل الزيادة) راجع لقوله او كان الفراق منها وقوله أو نصفها راجع لقوله واذا فرغنا على الصحيح اهـ سم عبارة ع ش قوله كل الزيادة أي في الفسخ وقوله أو نصفها أي في الطلاق وقوله مملكة أي ان انفسخ النكاح وقوله او من مشترك أي ان طلق اهـ (قوله او نقص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقة سماوية اهـ

التشطير أن له خيار الرجوع في النصف ان شاء تملكه وان شاء تركه اذ لا يملك قهرا غير الارث (والصحيح عوده) أي النصف إليه ان كان هو المؤدى عن نفسه أو اداه عنه وليه وهو أب أو جد والاعاد للمؤدى كما رجاءه وان أطال الأذرعى في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وان لم يختره للاية ودعوى الحصر ممنوعة لا ترى أن السالب يملك قهرا وكذا من اخذ صيدا ينظر إليه نعم لوسله العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وطء عاد النصف أو الكل للسيد عند الفراق لا الاصداق ووقع لشارح عكس ذلك وهو سبق قلم فان عتق ولو مع الفراق عاد له واذا فرغنا على الصحيح أو كان الفراق منها (قلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (فله) كل الزيادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكه أو من مشترك بينهما أو نقص بعد الفراق في يدها

كالموت أيضا بأن الفسخ لا يكون عادة الا بعده ز يدعتو وتجبر فكان السبب منها (تنبيه) بين أبو زرعة في فتاويه ان المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبيئة للخلاف في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الامة وبقرضه فهو نادر لم يسمع مثله على انه يحتمل ان يكون سحرا وتموها وذلك يستحيل قلب الحقيقة به غايته انه اذا كان آدميا صار على شكل آخر ظاهرا أو في نفس الامر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اهـ ومقاله محتمل فيما فرضه من المسخ إلى الحيوانية اما المسخ إلى الحجرية فيحتمل ان يأتي فيه ذلك لانه لا بعد من الاول ويحتمل قبول شهادة البيئة لانه لا اشتباه فيه وهذا لقرب ومحل مقالته في الاول على ما فيه حيث لم يخبر عددا للتواتر بانهم شاهدوا فلانا المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية الناهقة مثلا وانه استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فحينئذ يقبلون ويرتب على ذلك حكمه الذي قدمناه ويقاس به ما في معناه اهـ فليتأمل فيه فان ما نقله عن أبي زرعة من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبيئة يناقض ما قرره من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والعدة فان ذلك فرع سماع الدعوى والثبوت فليحذر (قوله كما رجاء الخ) كذا شرح مر (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذ لا يملك قهر اغير الارث (قوله لا الاصداق) هـ لارجع للتعديد عند الاصداق كالمؤدى لان الكسب ومال التجارة ملكه فهو بمنزلة المؤدى إلا أن يفرق بتعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل الزيادة الخ) راجع لقوله قبل واذا فرغنا على الصحيح وقوله أو نصفها راجع لقوله او كان الفراق منها (قوله او نقص بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقة سماوية

عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجنابة التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت هي عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ اه سم (قول لمن وأخذت ارشها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله عن يضمن الخ) شامل للزوجة اه حطب (قوله ولو ردت له) أي للزوج (قوله فلا يصح أن له نصف الارش) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه معنى (قوله إذا فارق الخ) أي سواء فارق بسبب مقارن أم لا اه عش (قوله قبل الفراق) أي حدثت قبله أي وبعده الا صداق مغنى ورشيدى وبه يده ايضا التعليل الاتي (قوله في الاصل) أي إن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفه أي أن كان بطلاق وقوله أو بدله أي كلا أو نصفان كان تألفا اه عش (قوله نعم) إلى قوله وإنما ننظر وفي المغنى الا قوله وأن لم يميز ولد الامة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الا صداق وقبل الفراق وقوله الذي لم يميز فان كان يميز الأخذ نصفها وان نقصت قيمتها بالولد في يدها فله الخيار أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه معنى (قوله تعين الخ) فليس له الرجوع بالام أو نصفها وان رضيت الزوجة اه معنى (قوله قيمة الام) أي أن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفها أي القيمة أن كان بنحو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه عش (قوله فان رضيت الخ) انما توقف أي رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشيدى عبارة سم فعمل ان لها الخيار لزيادة أي المهر بالولد اه (قوله في نصفها الخ) الا وفق لما قبله في ذاتهما أو نصفهما والافله نصف أو كل قيمته يوم الانفصال مع نصف أو كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفرقة اه عش عبارة المغنى مع قيمة نصفها اه (قوله أن لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها لجواز التفريق حينئذ قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لها الذي افاده قوله فان رضيت الخ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يميز لا نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وان رضيت لثلا يلزم التفريق في الصورتين اه سم ذكر المغنى كما مر هذه المسئلة أي النقص بالولد في إذا كان الولد يميز (قوله ناقصا) ظاهره وان كان

طرو النقص عليه بان جنى عليه اجنبى أو الزوج وأخذت منه الارش أو لم تأخذ يرجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بارش جنابة أي مع نصف الارش في صورة التشطرو ومع كله في صورة عدمه بشرط أن يكون ذلك الارش مما يغرم أي يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنبى في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يدها لان الارش بدل الفاتت اما النقص الطارىء بدون جنابة كالآفة السماوية كالعمى والعور أو بجنابة لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيتخير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سليما وفيما إذا جنى عليه هو وهو يده أو اجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارش لانه نقص وهو من ضمانه اه وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها إذا جنى هو عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجنابة التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ويوجه بانها لم تستحق لهذه الجنابة أو شا ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ مع أن الارش اذا ذكر مسئلة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن وأخذت ارشها) أي واستحققت اخذه (قوله فان رضيت رجع الخ) فعمل ان لها الخيار لزيادة بالولد (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم (قوله) وإن لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها لجواز التفريق حينئذ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولد الامة إن لم يميز لا نصف قيمته لثلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وان رضيت لثلا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهره

وأخذت ارشها) يعنى وكان الجاني ممن يضمن الارش وإن لم تأخذه بل وإن ابرأته عنه ولو ردت له سليما (فلا يصح أن له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفاتت وبه فارق الزيادة المنفصلة (ولها) إذا فارق ولو بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كشمرة وولد أو جرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه أو بدله دونها لحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لاقبله كرجوع الواهب نعم في ولد الامة الذي لم يميز تعين قيمة الام أو نصفها أحذر من التفريق المحرم وان قال أخذ نصفها بشرط أن لا أفرق بينهما على الوجه ولو كان الولد حلا عند الا صداق فان رضيت رجع في نصفها والا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامة هذا ان لم تنقص بالولد في يدها والاتخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده

النقص بالولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله رجع في نصفها) أى ولا خيار له اه سم (قوله هنا) أى فيما إذا كان الولد حلا عند الاصداق ونقصت امه بالولادة (قوله لسببه) وهو الحل اه سم (قوله وبه يفرق) أى بقوله ان الولد ملكهما معا الخ بين هذا أى ما لو كان الولد حلا عند الاصداق ونقصت بالولادة وما لو حدث الولد بعد الاصداق في يده الخ أى ونقصت بالولادة وقضية كلام المغنى المار انه لا فرق بينهما (قوله انه) أى النقص من ضمانه أى ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله ان السبب) أى الحل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) إلى قول المتن ومتى رجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أى لا بسبب مقارن كذا فى النهاية وشرح المنهج وقال الرشيدى قوله لا بسبب مقارن لم اره لغيره بالنسبة لما إذا كان الراجع النصف وإنما ذكر وهذا التفصيل فيما إذا كان الراجع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلى مانصه فعلم ان خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر قهر ا ب يادته المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد وبحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بخذ اقول ان ما ذكره عن شيخه البرلى سيفيده قول الشارع هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره عن غيره ايضا وان قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما اطلعنا من نسخ الشرح نعم ذلك موجود في النهاية كما مر (قوله وليس منها ارتفاع السوق) ولا من النقص انخفاضه اه عن ش (قوله لا بسببها) كذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا البرلى بما مشه مانصه إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة او كلها المكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كرهتاه كذا قوله بعد او فارق لا بسببها إنما احوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الآتى في كلامه ولو قال بدله او فارق لا بسبب مقارن او أسقطه وقال او بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضيا بنصف العين او كلها او لا فنصف

وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفرق (قوله رجع في نصفها) أى فلا خيار (قوله فلم ينظر ولسببه) أى وهو الحل (قوله انه) أى النقص من ضمانه أى ولها الخيار لا من ضمانها وله الخيار وهما وجهان بلا ترجيح حتى فى الروض (قوله انه من ضمانه) ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق (قوله ان السبب) أى الحل (قوله فيما إذا فارقها) أى لا بسبب مقارن كذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا البرلى بما مشه مانصه ايضا هذا ما قاله الرافعى فى الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمنفصلة فيما سوى الطلاق من الاسباب المشطرة حكما فى الطلاق وما يوجب عود الجميع ان كان عارضا كالرضاع ورددة الزوجة فكذلك وان كان مقارنا كفسخه بعيها وعكسه عا د ب يادته يعنى المتصلة ولا حاجة الى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فعلم ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احتراز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر قهر ا ب يادته المتصلة وعبارة الارشاد وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق نظر فان كان بسبب قارن العقد كعيب أحدهما فبمتصل من الزيادة أى معه كسمن وصنعة يرجع المهر الى الزوج وان لم ترضه كفسخ البيع بالعيب وبحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن فتسلط الزوج على الفسخ قبلها الى ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته اخذا من الروضة واصلها وما قررت به كلامه هو ما فهمنا قول البلقين ان العيب الحادث كالمقارن لانها اشتركا في ان العقد قارنه سبب الفسخ وهو ا ما وجود العيب او شرط استمرار السلامة ضعيف ولا يجرى هذا التفصيل في التشطير بل يسلم الزائد لها مطلقا اه وقد يستشكل قوله ولا يجرى هذا التفصيل الخ بأنه يقتضى تصور وجوب الشرط مع الفسخ بالمقارن مع انه لا يمايى وجب الكل إلا أن يقال أراد انه لا يجرى لعدم تصور له إلا ان هذا قد يتناهى فيه قوله مطلقا إلا ان يجعل فى سائر صور وجوب الشرط فليتام واستشكل ايضا تقييده المتن هنا بنفى المقارن مع انه مفروض فى التشطير بدليل قوله فنصف قيمة وقول الشارع لا بسببها والتشطير لا تفصيل فيه كما قرره فليتام (قوله لا بسببها) كذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلى بما مشه مانصه

رجع فى نصفها وإنما
نظروا هنا لمن النقص
بالولادة فى يده لان الولد
ملكهما معا فلم ينظروا
لسببه إذ لا مرجع وبه
يفرق بين هذا وما لو حدث
الولد بعد الاصداق فى
يده ثم ولدت فى يدها فان
الذى اقتضاه كلام الرافعى
انه من ضمانه نظرا الى ان
السبب وجد فى يده وان
كان الولد لها (و) لها فيما
إذا فارقها بعد زيادة متصلة
(خيار فى متصلة) كسمن
وحرقة وليس منها ارتفاع
سوق (فان شئت) فيها وكان
الفراق لا بسببها (ف) له
ولو معسرة (نصف قيمة)
للمهر بان يقوم (بلا

زيادة) ومنع المتصلة للرجوع من خصائص هذا المحل لان العود هنا ابتداء تملك لا فسخ ومن ثم لو ابر العبد من كسبه او مال تجارته ثم عتق عاد اليه كما رآنا ولو كان فسخا لعاد مال السكاه ولا هو السيد (وان سمحت) بالزيادة فهي رشيدة (لزمه القبول) لانها لكونها تابعة لا تظهر فيها المنة فليس له طلب القيمة هذا كله ان لم يعد اليه الصداق ولا فان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحد همارجع اليه بزيادته المتصلة وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب وإن كان بسبب عارض كدتها تخيرت بين ان تسلمه زائدا وان تسلم قيمته غير زائد (وإن) فارق لا يسببها وقد (زاد) من وجه (ونقص) من وجه (ككبر عبد) كبر يمنع دخوله على الحریم وقوله للريضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة فخرج مصير ابن سنة ابن نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيخا فنقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمها وكثر به حطبها (وتعلم صنعة مع) حدوث نحو (برص فان اتفقا) على انه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا يعدو هما (والا فنصف قيمة للعين) مجردة عن زيادة ونقص لانه (٨٠ ع) الاعدل ولا يجبر هو على اخذ نصف العين للنقص ولا هي على اعطائه للزيادة (وزراعة

الأرض نقص) محض لانها تذهب قوتها غالبا (وحرثها زيادة) فان اتفقا على نصفها محروثة او مزروعة وترك الزرع للحصاد فواضح والا رجع بنصف قيمتها مجردة عن حرث وزرع هذا إن اتخذت للزراعة كما باصله وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقرينة السياق إذ هو في أرض للزراعة (وحلأمة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفسل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لان فيه الضعف حالا وخوف الموت مآلا (وقيل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لانها لا تهلك به غالبا بخلاف الامه ووردوه هنا وان وافقه كلامهما في خيار البيع انه عيب في الامه فقط بانه فيها يفسد

القيمة أو كلها كان أحسن فتأمل انتهى اهـ سُم (قوله ومنع المتصلة) الى قوله هذا كله في المغنى (قوله) ولو كان فسخا لعاد الخ) نظر فيه سم وعش راجعهما (قوله ولا) اي وان عاد اليه الكل بان كان الفراق منها او بسببها اهـ رشیدی (قوله وإن كان بسبب عارض) اي وقد حدث بعد الزيادة اهـ عش وهو مبنى على البحث المار عن شرح الروض (قوله بحيث) الى قوله كما سياتي في المغنى (قوله قل به ثمها) فان لم يقل فطو لها زيادة محضة اهـ مغنى (قوله وترك الزرع الخ) قال الامام وعليه ابقاؤه بلا اجرة لانها زرع ملكها الخالص اهـ مغنى (قوله هذا) اي كون الحرث زيادة (قوله وكان الخ) اي الحرث (قوله) ولا) اي بان كانت معدة للبناء مثلا او كان الحرث في غير وقته (قوله فهو) اي الحرث اهـ سم (قوله عنه) اي عن التقييد بكون الارض متخذة للزراعة (قوله بقرينة السياق الخ) اي بقرينة تقدم الزرع فاشهر بان الكلام في أرض معدة للزراعة اهـ مغنى (قوله لانها لا تهلك الخ) عبارة المغنى لاتقاء خطر الولادة فيها غالبا اهـ (قوله بانه الخ) اي الحمل والبناء متعلق برده ولا يخفى انه انما يتم فيما اذا كانت ما كولة (قوله فيها) اي البهيمة (قوله جبر اللجانين) اي جاني المرأة والرجل والحمل فيه خوف الموت اهـ كردى (قوله انه فهمما) اي الامه والبهيمة ويحتمل ان الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ عش (قول المتن واطلاع نخل) اي بعد الاصداق اهـ مغنى (قوله لم يؤبر) الى قوله ويرد في المغنى (قوله كبذو الطلع) خبر وظهور النور الخ (قوله ولم يدخل وقت جذاه) ولو دخل وقت جذاه لم يهاقطه لياخذ نصف الشجرة اهـ مغنى (قول المتن قطفه) اي قطعه اهـ نهاية (قوله وان اعتيد الخ) غاية (قوله اكثر) مفعول مطلق لقوله نظرم وقوله جبر مفعول له اقوله اكثر وقوله الغي الخ خبر ان (قول المتن قطف) ببناء المفعول (قوله وانا اقطفه) من باب ضرب مختار اهـ عش (قوله لا نقص) اي ككسر غصن (قوله منه) اي القطف (قوله ولا زمن الخ)

قوله وكان الفراق لا يسببها انما زاد هذا القول فنصف قيمة ولو اسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كزدها احتراز عن المقارن لان الزوج يرجع حينئذ بكل المهر بالزيادة المتصلة قهر او كذا قوله بعد وفارق لا يسببها انما اوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الاتيين في كلامه ولو قال بدله وفارق لا بسبب مقارن او اسقطه وقال او بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضينا بنصف العين او كلها والا فنصف القيمة او كلها كان أحسن فتأمل انتهى (قوله ولو كان فسخا لعاد مال السكاه الخ) قد يقال فلم عاد للوذى كما تقدم (قوله والا فهو) اي الحرث (قوله بانه فيها) اي البهيمة

اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحامل كما سياتي وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر إذ المدار ثم على ما نخل عطف بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجانبين على ان كلامهما قبيل الاقالة يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فعيب وإلا فلا (واطلاع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع التهرى لحدوثها ملكها ولو رضيت باخذها له مع النخل اجبر على قبوله وظهور الثور في غير النخل بدون نحو اسقاطه كبذو الطلع من غير تاخير (وان طلق) مثلا (وعليه ثم مؤبر) بان تشقق طلائه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصداق ولم يدخل وقت جذاه (لم يلزمها قطفه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لانه حدث في ملكها بل لها ابقاؤه الى جذاه وان اعتيد قطفه اخضر لكن نظره الاذرى ويرد بان نظره لجانبها اكثر جبر لما حصل لها من كسر الفراق الغي النظر الى هذا الاعتبار او وجب الفرق بينها وبين ما مر في البيع (فان قطف) او قالت ارجع وانا اقطفه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن للقطف يتأجل باجرة إذ لا ضرر عليه حينئذ بوجه (ولو رضى بنصف) نحو (الجل وتبقة الثمر الى جذاه)

وقبض النصف شائعا بحيث برئت من ضمانه (اجبرت) على ذلك (في الاصح) اذ لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدهما) كسائر الاموال المشتركة ومن ثم كانا في السقي كشريكين في الشجر انفرادا أحدهما بالآخر أما اذ لم يقبضه كذلك كان قال ارضي بنصف النخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالا ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو وأغيرها نصفي فلا يجاب لذلك (٢٠٩) قطعوا وان قال لها برأتك من ضمانه

لا ضررها لانها لا تنرا
بذلك فان قال اقبضه نعم
اودعها اليها ورضيت بذلك
اجبرت اذ لا ضرورة عليها
حيث ولا فلا وعلى هذا
يحمل إطلاق من اطلق ان
قوله اودعها كقوله اغيرها
(ولورضيت به) اى الرجوع
في نصف الشجر وترك ثمرها
للجذاذ (فله الامتناع) منه
(والقيمة) اى طلبها لان حقه
ناجز في العين او القيمة فلا
يؤخر إلا برضاه ولو وهبته
نصف الثمر لم يجبر على القبول
لزيادة المنة هنا بخلافه فيما
مرفى الطلع فان قيل اشتركا
فيهما وقيل يجبر وأطالوا في
الاتصاف له (ومتى ثبت
خيار له) لنقص (اولها)
لزيادة اولها لاجتماعهما
(لم يملك هو) نصفه (حتى
يختار ذو الاختيار) من
أحدهما أو منهما وإلا
لبطلت فائدة التخيير وهو
على التراخي لانه ليس خيار
عيب مالم يطلب فتكلف هي
اختيار أحدهما فوراً ولا
يعين في طلبه عينا ولا قيمة
لان التعيين يتأني تفويض
الامر اليها بل يطالبها بحقه
عندها فان امتنعت لم
تجبس بل تنزع منها وتمنع
من التصرف فيها فان
اصرت على الامتناع باع

عطف على قوله لا نقص الخ عبارة المغني ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) إلى قوله فان قال في
المغني إلا قوله ومن ثم إلى اما اذا وقوله او اغيرها نصفي (قوله او اغيرها) عطف على قوله لا اقبضه (قوله
لا تنرا بذلك) لان الابراء من ضمان العين مع بقائها باطل اه مغني (قوله اجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو
عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسئلة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على حج وذلك
لانه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله اجبرت معنى لان الاجبار الزام المستمع من
الفعل على قبوله اه ع ش عبارة السيد عمر قوله اجبرت الخ انى يتصور الاجبار مع الرضا فليتأمل ثم رايت
الفاضل المحشي قال ان الجمع بينهما لا يخلو عن حرازة اه (قوله والا) اى ان لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا)
اى قوله ولا فلا اه سم عبارة الرشيدى اى على ما لا الم ترض اه وهى أحسن (قوله اى الرجوع) إلى
قوله لا فلا فائدة في المغني إلا قوله فان قبل إلى المتن (قوله اى الرجوع) اى رجوع الزوج (قوله لان حقه)
عبارة المغني لان حقه ثبت معجلا فلا يؤخر إلا برضاه والتاخير بالتراضي جائز لان الحق لها ولا يلزم فلو بدا
لا حدهما الرجوع عمارضى به جاز لان ذلك وعدم لا يلزم (فرع) لو اصدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل
الدخول ولم يرد الصداق رجع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صداق ويرجع ايضا في نصف
الكل من اصدق نخلة مطلعة وطلق وهى مطلعة فان ابرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة
ان رضيت لانهما قد زادت والاخذ بنصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اه (قوله فيهما) اى الشجر والثمر
(قوله وقيل يجبر) اى على قبول الهبة اه مغني (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله يجعل اوفيه مانعة خلو
لامانة جمع اه سم (قوله لاجتماعهما) اى النقص والزيادة (قوله او منهما) عبارة المغني وان كان لها
اعتبر توافقهما اه (قوله والا) اى وان لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) اى الاختيار
اه ع ش (قوله مالم يطلب) اى الزوج حقه فتكلف الخ اى الزوجة حين طلب الزوج (قوله اختيار
أحدهما) اى من العين والقيمة (قوله فان امتنعت) اى من الاختيار (قوله بل تنزع) اى العين وكذا
ضمير فيها ومنها الآتين (قوله فان اصررت على الامتناع باع الفاضل الخ) قد يقال هذا الاطلاق صادق
بما اذا كان نصف القيمة اكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدى إلى الخروج عن عهده الواجب اعنى
نصف القيمة إلى بيع اكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضى بما تقتضيه المصلحة ففي
هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجدا رغب في الثلث مثلا بما يساوى نصف القيمة
يتعين البيع لكان متجها اه سيد عمر (قوله يبعه) اى قدر الواجب (قوله مازاد) اى على قدر الواجب
اه كردى (قوله قيل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الاخيرة) وهى قوله
ياخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) وافقه المغني عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به
اه (قوله ويجاب الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوى امره مظنون فتوقف الامر على القضاء
به انتهى اه سم (قوله لما مر) اى في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبر لما حصل الخ اه كردى

(قوله اجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسئلة الاعارة ويجاب بان
فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) اى قوله ولا فلا (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله يجعل اوفيه مانعة خلو
لامانة جمع (قوله قيل) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الاخيرة) اى وهى قوله ياخذ نصف
العين الخ (قوله ويجاب) في شرح الاشاد ويجاب بان التساوى امر مظنون فتوقف الامر على القضاء به اه

(٥٢) - شروانى وابن قاسم - (سابع) القاضى منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت
ما زاد ومع مساواة ثمن نصف الدين لنصف القيمة ياخذ نصف الدين اذ لا فائدة في البيع ظاهر اى لان الشئ تنص لارغب فيه غالبا قيل
ظاهر كلامهما انه لا يملكه اى في الصورة الاخيرة بالاعطاء حتى يقضى له الفاضل به وفيه نظر اه ويجاب بان رعاية جانبها لما مر

لامتاعها ومن ثم جرى
الحاوى وفروعه على ذلك
(ومتى رجع بقيمة)
للتقوم لنحو زيادة أو
نقص أو زوال ملك (اعتبر
الاقول من يومى الاصداف
والقبض) لأنها ان كانت
يوم الاصداف اقل فازاد
حدث ملكها فلم تضمنه له
أو يوم القبض اقل فاقص
قبله من ضمانه فلم تضمنه له
ايضا واطالة الاسنوى في
اعتراض هذا بنصوص
مصرحة باعتبار يوم القبض
مردودة بانها مقروضة في
زيادة ونقص حصلا بعد
القبض فيعتبر هنا يوم
القبض نظير ما مر في الزكاة
المجلة والاول فاما اذا حدثا
بعد العقد وقبل القبض
نظير ما مر في مبيع زاد
ونقص قبل القبض ومن
ثم كان الراجح هنا ما مر
من اعتبار الاقل فيما بين
اليومين ايضا ولو تلف في
يدها بعد الفراق وجبت
قيمة يوم التلف لتلقه على
ملكه تحت يد ضامنه له (ولو
أصدقه) (تعليم) ما فيه
كلفة عرفان (قرآن) ولو
دون ثلاث آيات على
الوجه او نحو شعر فيه
كلفة ومنفعة تقصد شرعا
لاشتماله على علم او مواظ
مثلا عينا او ذمة ولو لنحو
عبيدها او ولدها الذى
يلزمها انفاهه صح ولو كان

(قوله ترجع) أى الرعاية وكذا ضمير وتلقى الخ (قوله ذلك) أى عدم ملكه الا بالقضاء اه كرى (قوله على ذلك) أى توقف ملكه على القضاء اه عش (قوله للتقوم) إلى قوله فلم اعني في المغنى وكذا في النهاية الا قوله واطالة الاسنوى إلى الراجح هنا (قوله او نقص) لمنع الخلو فقط (قوله لانها) أى القيمة (قوله في اعتراض هذا) أى ما في المتن من اعتبار الاقل (قوله بانها) أى تلك النصوص (قوله فيعبر عنها) أى فيما إذا حصل بعد القبض (قوله والاول) أى ما في المتن (قوله كان الراجح هنا الخ) وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير النسيه وغيره بالاقول من يوم العقد إلى يوم القبض خلا لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما ((فروع)) لو اصدقها حليا فكسرته او انكسرها وعادته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه إلا برضاها لزيادة الصنعة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية ثم سمعت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو اصدقها عبد افعى عندها ثم ابصر فانه يرجع بغير رضاها كالموتى بغير ذلك في يدها ثم زال الغيب ثم فارقها فالزم ترص الزوج رجوع الزوج في الحلى المعادرجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهى أجرة مثلها من نقد البلد وان كان من جنسه كفى الغصب فيما لو أنلف حليا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد ولو اصدقها اناء ذهب او فضة فكسره وعادته او لم تعد له لم يرجع مع نصفه بالاجرة إلا بالاجرة لصنعة ولو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم وان صح شرأؤها بزيادة للغناء على قيمتها بلا غناؤه وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة مغنى ونهاية قال عش قوله ثم تعلمها الخ افهم انه لو تذكرها بنفسه عندها رجع فيه بغير رضاها وقوله إلا بالاجرة لصنعة أى لانها محرمه ويؤخذ منه انه لو ابيع لها فعلة كان اتخذه لتشرب منه لازالة المرض قام بها لزمه اجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعليم ما فيه كلفة الخ) أى بحيث تقابل باجرة وان قلت عش أى لا كتم نظر مغنى (قوله او نحو شعر) او حديث او خط او نحوه مما يصح الاستئجار على تعليمه اه معنى (قوله لاشتماله الخ) بيان لما يقصد شرعا اه عش (قوله عينا او ذمة) لعله تمييز من نسبة تعليم قرآن (قوله او لنحو عبيدها) ظاهره ولو لم يجب عليها تعليمه ياباه وهو ظاهر لانه مال لها تر يد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما اذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه اه سم بحذف (قوله الذى يلزمها انفاقه) عبارة المغنى ولو اصدقها تعليم عبيدها او ولدها او ختانه صح ان وجب عليها ولا فلا اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروضة مانصه قضيته انه لو لم يجب ختان العبد أو تعليمه لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لانه وان لم يجب يزيد في قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتام ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم انفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أراد جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر اه قوله ولا يخفى الخ فى السيد عمر مثله (قوله الذى يلزمها انفاقه) أى بخلاف غيره اما لكونه غنيا بمال او كون نفقته على ابيه او كونه كبير اقاردا على الكسب اه عش (قوله ولو كان الخ) غايه فى الصحة اه عش (قوله لكن ان رضى اسلامها) ولا فلا كتعليم التوراة او الانجيل لها او لمسلمة فانه لا يصلح ولو اصدق الكتابية تعليم الشهادتين او هى او غيرها ادا شهادته لم يصح فان كان فى تعليمها كلفة او محل القاضى المؤدى

(قوله ترجع ذلك وتلقى) أى الرعاية (قوله ولو لنحو عبيدها) ظاهره ولو لم لا لا يجب عليها تعليمه ياباه وهو ظاهر لان عبيدها مال لها تر يد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما اذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى الاربعة اصدقها تعليم ولدها لم يصح الصداق كما لو شرط الصداق لو ولدها وان اصدقها تعليم غلامها قال البغوى لا يصح كالولد قال المتولى يصح وهذا اصح ولو وجب عليها تعليم الولد او ختان العبد فشرطه صداقا جازاه وقضيته انه لو لم يجب ختان العبد لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لانه وان لم يجب يزيد في قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتام ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة فى تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم اتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما اراد

ان رجب اسلامها (و) متى (طلق) مثلاً (قبله) اى تعليمها هي دون نحو عبدا ولم تصرزوجة او عمر ماله بحدوث رضاع او بان ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لانتشهي وكان التعليم بنفسه (فالاصح تعذر تعليمه) وإن وجب كالفتاحة قبل (١١٤٤) الدخول وبعده لانها صارت أجنبية فلم

تؤمن المفسدة لما وقع بينهما من مقرب الافة وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فلم انه لا نظر هنا لما علل به الاسنوى التعذر من استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الايات وقصرها وصعوبتها وسهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطء مع استحقاقها لتعليم الكل وانه لو امكنه ان يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بحضرة مانع خلوة درضى بالخصور كحرم او زوج او امرأة اخرى وهما فقتان يحتشمهما فلا تعذر (تنبيه) اذ لم يتعذر كان كان لنحوقتها وتشطر فما العبرة في النصف الذي يعلمه هل هو باعتبار الايات او الحروف وهل اذا اختلفا في تعيينه المحجب هو اوهي لم ارفى ذلك شيئاً ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفاً بالآيات أو الحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه نعم الذي يتجه

عنده الشهادة بعيد احتياج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذرى اه معنى (قوله) ولم تصر (الخ) وقوله الاتي وكان التعليم الخ معطوفان على طلق (قوله) ولم تصرزوجة) اى بنكاح جديد اه نهاية (قوله) قبل الدخول (الخ) الاولى تقديمه على فالاصح الخ ليعلق بطلق كما فعله المغنى (قوله) وبه فارق (الخ) اى يقوله لما وقع بينهما (قوله) فلم (الخ) اى من التعليل المذكور (قوله) التعذر) مفعول علل (قوله) من استحالة القيام (الخ) الاسبق ان يؤخر قوله استحالة بان يقول من ان القيام بتعليم الخ مستحيل واستحقاق الخ او يقدم قوله تحكم بان يقول وتحكم استحقاق نصف الخ (قوله) واستحقاق نصف الخ) اى استحقاق تعليمه الخ (قوله) وذلك) اى عدم النظر لما علل به الاسنوى (قوله) لما تقرر) اى في قوله قبل الدخول وبعده (قوله) مع استحقاقها (الخ) اى وعدم جريان تعليله باستحالة القيام الخ فيه (قوله) وانه (الخ) عطف على قوله انه لا نظر الخ (قوله) لو امكنه ان يعلمها) الى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله) في مجلس واحد) اى او مجالس مر اه سم على منهج اه عس (قوله) اذ لم يتعذر (الخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لنحوقتها مطلقاً او لها في الذمة فان اتفاقاً على شيء فذاك ولا تعين المصير الى نصف مهر المثل كما فقي به الوالد اخذاً من تعليل الاسنوى اه واعتمده عس والرشيدى (قوله) هل هو) اى النصف (قوله) ويظهر اعتبار النصف (الخ) هذا مردود وقياس على إجابة المدين فاسد لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا على شيء وجوب مهر المثل سم ونهاية (قوله) وان الخيرة (الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله) ثم رايتم بعضهم الخ) يعنى الشهاب الرملى (قوله) ان النصف الخ) اى تعليمه (قوله) وإجابة احدهما) اى الزوجين (قوله) فيجب نصف مهر المثل) القلب الى هذا اميل لنقله عن النص كما يأتي ولفساد القياس الذى أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فانها متغايرة بالحقيقة متفاوتة في السهولة ثم رايتم في النهاية ما نصه ومتى لم يتعذر ككونه لنحوقتها الخ اه سيد عمر (قوله) وهو) اى ما قاله البعض (قوله) وإنما يلزم) الى التحكم (قوله)

جعل تعليمه صداقاً كما هو ظاهر (قوله) في المتن وطلق قبله فالاصح تعذر تعليمه) قال في الروضة الحامدة عشرة نكحها على خياطة ثوب معلوم جازوله ان يامر غيره بالخياطة ان التزم في الذمة وإن نكح على ان يخطيه بنفسه فعجز بان سقطت يده او مات فقما عليه قولان اظهرهما مهر المثل والثاني اجرة الخياطة ولو تلف ذلك الثوب فوجهان اصحهما تلف الصداق فيعود القولان في مهر المثل والاجرة الثاني تاتي ثوب مثله ليخطه وهذا الثاني هو الموافق لما تقرر في الاجارة من جواز ابداله المستوفى به فليراجع وإن طلقها بعد الخياطة قبل الدخول فله عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل الخياطة فان دخل بها فعليه الخياطة والاخط نصفه فان تعذر الضبط عاد القولان في انه يجب مهر المثل ام الاجرة اه (قوله) وهل إذا اختلفا في تعيينه المحجب هو اوهي (الخ) الذى أفتى به شيخنا الشهاب الرملى أنهم ان اتفاقاً على شيء والاوجب نصف مهر المثل (قوله) كما اعتبروا نية المدين (الخ) الفرق بينهما ظاهر لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين مدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رايتم عن شيخنا الشهاب الرملى انه متى لم يتعذر ككونه لنحوقتها وتشطر او تعذر بان كان لها واختلفا فان اتفاقاً على شيء والا تعين المصير الى نصف مهر المثل اخذاً من تعليل الاسنوى المتقدم شرح مر (قوله) كما اعتبروا نية المدين الدافع) اقول لعل هذا القياس مما يعجب منه لان المدين في المقيس عليه احضر ما لا تفاوت بينه وبين الحق بوجه مما اتفاقاً على انه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهم في ذلك وإنما النزاع في اخذه عن اى الدينين او الديون وكانت الخيرة للدين بخلاف ما نحن فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتأمل (قوله) فيجب نصف مهر المثل)

أنه لا يجاب لنصف ملفق من سور أو آيات لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف ثم رايتم بعضهم قال أن النصف الحقيقي يتعذر واجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه وهو مبنى على ما مر عن الاسنوى وقد علمت رده وإنما يلزم حيث لا مرجع

وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليق في مسئلة التشطير بكل
 ما ذكره الاسنوي او ما ذكره هو فليتامل اه سم (قوله وقد علمت مرجح الخ) كانه يريد قياسه على اعتبار
 نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله ما ذكرته) اى
 في قوله ويظهر اعتبار النصف الخ وان الخيرة الخ (قوله في الزيادة) اى المتصلة (قوله لذلك) اى لرعاية
 جانبها (قوله اوجه في المغنى) قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا اه سم (قوله فيما اذا تعذر)
 الى التنبيه في النهاية لا قوله او قبله وصحناؤه وقوله وان المعتمد الثاني وكذا في المغنى لا قوله ولو قبل الطلاق
 الى المتن وقوله لا بدل نصفه كما مر وقوله فهو كالواهب الى المتن وقوله وكأنه اشار الى المتن (قوله فيما اذا
 تعذر الخ) اى في صورة المتن و اشار به الى ان قوله ويجب الخ مترتب على قوله فالاصح تعذر تعليمه خلافا
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله ولا) اى بان فارقها قبل الوطء (قوله ان لم يجب شطر) اى
 بان كان الفراق منها او بسببها (قوله ولا) اى ان وجب الشطر بان فارقها بسببها (قوله اما لو اصدقها
 الخ) محترز قوله السابق وكان التعليم بنفسه اه ع ش (قوله بل يستاجر الخ) (تنبيه) لو اصدقها
 تعليم سورة من القرآن او جزءا منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولى بالمشروط تعليمه فان لم
 يعلمها واحدهما وكلا او احدهما من يعلمه ولا يكفي التقدير بالاشارة الى المكتوب في اوراق المصحف
 ولا يشترط تعيين الحرف اى الوجه الذى يعلمه لها كقراءة نافع فيعلمها ما شاء كما في الاجارة ونقل عن
 البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة اهل البلد وهو كما قاله الاذرى حسن فان لم يكن فيها اغلب عليها ما شاء
 فان عين الزوج والولى حرافتين فان خالف وعلها حرافة غير ففتطوع به فيلزمه تعليم الحرف المعين عملا
 بالشرط ولو اصدقها تعليم قرآن او غيره شهر اصح لا تعليم سورة في شهر كافي الاجارة فيها مغنى ونهاية قال
 ع ش قوله وهو كما قال الاذرى الخ المعتمد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ اى من الكلمة التى لم يسلمها ما تعلمته فلو
 شرط تعليمها قراءة نافع مثلا فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التى يخالف فيها ناعما وقوله شهر الخ
 ويعلمها من الشهر فى الاوقات التى جرت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة
 وان تراضا بشئ عمل به اه (قوله او تعلق الخ) كقوله او علقت عطف على زال الخ (قوله حق لازم) اما لو
 كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهايته ومغنى وروض (قوله كرهن) والبيع بشرط الخيار ان
 كان للمشتري وحده رجوع الزوج الى نصف البدل لا تنقل الملك بذلك ولا اقله نصف المعين روض ومغنى
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بدق الرجوع فى صورة الرهن من اذن
 المرتهن وحينئذ يبق الرهن فى النصف كما فى الروض وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعاقبة ودبرت

كذا مر (قوله وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليق
 فى مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي وما ذكره هو فليتامل (قوله ولانما يلزم) اى التحكم (قوله
 وقد علمت مرجح الزوج) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد
 قياسه من اصله ما فيه (قوله ما ذكرته) اى وجه في المغنى قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا فاجب
 بعد ذلك من معارضته النص بهذا الكلام مع سقوطه (قوله ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به) افهم ان له
 الرجوع مع التعلق لكن لا بدق الرجوع فى صورة الرهن من اذن المرتهن وحينئذ يبق الرهن فى النصف قال
 فى الروض وشرحه فان صبر فى صورة الاجارة الرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتهن
 فى صورته انما اصبر الى انقضاء مدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من
 فصل الضمان حتى يقبل هو المستاجر والمهرن والزواج ويسلمها اى العين المصدقة للمستحق لها لتبرا
 اى الزوجية من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ يبق الرهن فى صورته فى نصفها وما فسرت به ضمير يسلمها
 هو ما فى الاصل ويجوز عوده على الزوجية اى ويسلمها الصداق او تعطيه معطوف على قبض اى فلها
 الامتناع لقبض الزوج ما ذكر الخ اول تعطيه نصف القيمة اه (قوله موسرة) راجع لعاقبة ودبرت

لهذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول ولا نه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حق الحرية والرجوع يفوته بالسكينة وعدمه لا يفوت حق الزوج فوجب ابقاء حق الحرية لا تنفاء الضرر وبهذا فارق نظائره (نصف بدله) أى قيمة المتقوم ومثل المثل كالتلف وليس له نقض تشريفها بخلاف الشفع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعد ولو صبر لزواله وامتنع من تسليه فبادرت بدفع البدل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانه (فان كان زال وعاد) اوزال الحق اللازم ولو بعد (٤١٣) الطلاق قبل اخذ البدل (تعلق الزوج

(بالعين فى الاصح) لانه لا بدله من بدل عين ماله اولى وبه فارق نظائره كامر فى الفلوس (ولو وهبته) واقبضته (له) بعد ان قبضته او قبله وصحناه (ثم طلق) مثلاً قبل وطء (فالاظهر ان له نصف بدله) من مثل او قيمة لا بدل نصفه كامر وذلك لعوده اليه بملك جديد فهو كما لو وهب ما اشتراه من بائعه ثم افلس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهنا عين المستحق لا اثر له لان علة المقابل وهى كونها عجلت له ما يستحقه تتأتى فيها سلمه من مسئلة المفلس فكانت حجة عليه (وعلى هذا) الاظهر (لو وهبته النصف) ثم أقبضته له (فله نصف الباقي) وهو الربع (وربع بدله كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فتشيع فيها اخرجته وما ابقته (وفى قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجده فانحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول

اهم عبارة النهاية والمغنى ولو دبرته او علقت عقده بصفة رجع ان كانت معسرة ويبقى النصف الآخر مدبراً او معلقاً عقده لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرتها الخ (قوله لهذا) أى ما ذكر من التعليق والتدبير وكذا ضمير فيه (قوله وعدمه) أى عدم الرجوع (قوله وبهذا فارق نظائره) عبارة النهاية والمغنى وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل فى هبته لفرعه ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع فى الواهب يفوت الحق بالسكينة بخلاف الصداق فيهما اه (قوله وليس له) أى للزوج (قوله) لوجود حقه الخ (يؤخذ منه انه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا ينفذ وهو واضح) وانما يتردد النظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظراً الى ان ملكها باق الى تمام الفسخ ف وقعت صيغة التصرف وهو باق بملكها والا قرب نعم اه سيد عمر (قوله ولو صبر الخ) عبارة المغنى فان صبر فى صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتن فى صورة انما صبر الى القضاء مدة الاجارة وانفكك والرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستاجر والمرهون والمزوج ويسلم العين المصدقة للمستحق لها لتبرأ الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ لان تنفاء العلة اه زاد الروض مع شرحه ويبقى الرهن فى صورته فى نصفها او تعطيه معطوف على قبض أى فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ أو لتعطيه نصف القيمة اه (قوله لزواله) أى الحق او تعلقه (قوله وامتنع من تسليه) أى الآن اه ع ش (قوله اوزوال الحق الخ) عطف على كان (قوله ولو بعد الطلاق) غاية أى ولو كان العود او الزوال بعد الطلاق وقوله قبل اخذ البدل متعلق بقوله عاد اوزال الخ (قوله لا بدله) أى للزوج (قوله وبه فارق نظائره الخ) لعل المراد بالنظائر هنا ما فى الفلوس والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الراجح فيهما اه ع ش (قوله واقبضته) عبارة المغنى بلفظ الهبة بعد قبضها له وامر عين وخرج بما ذكر ما لو لم تهبه بلفظ الهبة بل باعت له مخابة فانه يرجع بنصفه قطعاً وان كانت المخابة فى معنى الهبة ولو وهبته قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان كان فى كلام الشارح ما يؤم خلافه وسياق هبة الدين اه وكذا فى النهاية الا قوله بل باعت له قوله وما لو وهبته قال ع ش قوله ما لو لم تهبه بلفظ الهبة أى كأن قالت له امرتك او ارقبتك فان كلا منهما هبة بغير لفظ الهبة اه عبارة الروض مع شرحه وان كان الصداق عيناً اشترط فى التبرع به التملك بالايجاب والقبول والافاض ويجزى لفظ العفو لظاهر القرآن كما يكتفى لفظ الهبة والتملك لالفاظ ابرام ونحوه كالاسقاط اه (قوله كامر) أى فى شرح والافصاف قيمته سليماً (قوله لعوده الخ) عبارة المغنى لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق اه (قوله فهو) أى هبة الزوجة الصداق للزوج (قوله فيها سلمه) الضمير المستتر هنا والمجروح فى قوله الآتى حجة عليه للمقابل (قوله وهو الربع) أى ربع الصداق (قوله فتشيع الخ) الاولى التذكير كما فى النهاية والمغنى عبارة الثانى فيشيع الراجع فيها اخرجته وما ابقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى ان يقول بدل ربع كله اه (قوله لما مر) أى فى شرح والافصاف قيمته سليماً (قوله وان المعتمد) أى بقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثانى أى نصف بدل كله (قوله فى مدخول بين) أى لانه لا يضاف الا الى متعدد (قوله قاعدة الحصر والاشاعة) يعنى حصر الحكم فى بعض الكل تارة واشاعة فى الكل اخرى وقوله من وجه ذلك أى اقام دليلاً على ذلك الترجيح اه كرى (قوله ولم ارا الخ) المسئلة مبسوطه فى قواعد

الحصر (وفى قول يتخير بين بدل نصف كله) أى نصف بدل كله كما باصله وكأنه اشار لما مر انه يمكن رد كل من العبارتين الى الاخرى وان المعتمد الثانى (او) بمعنى الواو اذ هى لا يعطف بها فى مدخوله بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لثلاثا يلحقه ضرر التشطير اذ هو عيب (تنبيه) ما صححوه هنا من الاشاعة هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهى قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدقة مداركهم التى حملتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة اخرى ولم ار من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه

ويتضح بذلك مثال لكل من جزئياتها مع توجيهه بما يتضح به نظائره فاقول هي اربعة اقسام ما نزلوه على الاشاعة قطعاً كان يكون له في ذمته عشرة ووزنا فيعطيه له عداً فزيدو احداً فيشيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه جزم به الرافي وأخذ منه ان من طلب اقراض ألف وخمسة فوزن له ألف وثاناً غلطاً ثم ادعى المقرض (٤١٤) تلف الثمانية بلا تقصير لكون يده يد مائة لزمه منها مائة وخمسون لان جملة الزائد

أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة اسداسها وسدسها امانة فالامانة من الزائد خمسون لا غير وبوجه القطع بالاشاعة هنا بان أليد المستولية على الزائد المنهيم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح اذ لا مقتضى للضمان او الامانة قبلها حتى يحال الامر عليه او على الاصح كما هنا وبوجه بان التشطير وقع بعد اطوبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجح وكيع صاع من صبرة تعلم صنعها فينزل على الاشاعة كما مر لان البعضية المنبئة في الصبرة التي افادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صيت عليها صبرة اخرى ثم تلف الكل الا صاعا تعين وكما اذا أقر بعض الورثة بدين فيشيع حتى لا يلزمه الا قدر حصته عملاً بقضية كون الافرار اخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه منه الا بقدر ارثه وما نزلوه على الحصر قطعاً كاعطوه عبداً من رقيق فوات وما تواركهم الا واحداً تعينت الوصية فيه اي رعاية لغرض الموصي من بقاء وصيته بحالها

الزركشي فراجعها اه سيد عمر (قوله ويتضح) أي وجه ذلك الترجيح (قوله) بذكر مثال لكل من جزئياتها (الخ) اي بذكر مثال لكل قسم من اقسامها الاربعة الانية مع دليله ليتضح به نظائره من ذلك القسم اه كردى (قوله) هي اربعة اقسام (الخ) اي القاعدة اربعة اقسام الاول ما نزلوه على الاشاعة قطعاً اه كردى (قوله) له اي لزيدو قوله في ذمته اي عمر وعشرة من الدرهم (قوله) فيعطيه اي العشرة التي في ذمته وقوله عدا اي مع الموافقة وزنا (قوله) فزيد (كذا) فافيدنا من النسخ بالمشاة الفوقية ولعله من تحريف الناسخ وانه في الاصل بالمشاة التحتية وعلى كل فالزيادة على سبيل الغلط (قوله) فيشيع اي الواحد الزائد وقوله في الكل اي في كل من احد عشر (قوله) ويضمنه اي الواحد الشائع في الكل فيصير المضمون من كل واحد من العشرة جزءاً من أحد عشر أجزائه (قوله) لانه متعلق بقوله يضمنه والضمير للواحد الشائع (قوله) وأخذ بناء المفعول (قوله) منه اي المثال المذكور الذي جزم به الرافي (قوله) لكون يده (الخ) لتعليل للتقيد بعدم التقصير (قوله) لزمه (الخ) خبران (قوله) في الباقي لعل الاولى المناسبت لسا بقه لما خوذ منه ان يقول في الكل (قوله) وسدسها امانة عطف على اسم صار وخبره (قوله) من الزائد اي الثمانية (قوله) هنا اي في مسألة الشارح (قوله) تخصيصها اي اليد (قوله) ببعضه اي في بعض ما قبضه الدائن او المقرض (قوله) اذ لا مقتضى للضمان اي في المثال الاول او الامانة اي في المثال الثاني (قوله) قبلها اي اليد (قوله) او على الاصح عطف على قوله قطعاً اي والقسم الثاني ما نزلوه على الاشاعة (قوله) كما هنا اي في مسألة المتن (قوله) وبوجه اي تصحيح الاشاعة في مسألة المتن (قوله) وكيع صاع (الخ) كقوله لآق وكما اذا أقر الخ عطف على قوله كما هنا (قوله) كما مر اي في البيع (قوله) التي (الخ) صفة البعضية وقوله من فاعل افادتها وقوله ظاهرة خبران وقوله في ذلك اي الاشاعة (قوله) وقيل على الحصر اي ينزل الصاع على الحصر (قوله) فيشيع اي الدين في جميع التركة (قوله) منه اي الدين المقر به (قوله) الا بقدر ارثه اي بنسبة ارثه الى مجموع التركة (قوله) وما نزلوه (الخ) عطف على قوله ما نزلوه على الاشاعة (قوله) فوات اي الموصى وقوله وما توارك اي العبيد (قوله) كما راعوه اي غرض الموصى (قوله) منه اي ما عينه (قوله) وفي محتها عطف على في تعين الخ (قوله) وعلى الاصح عطف على قطعاً من قوله على الحصر قطعاً ولو عبر باو بدل الواو لكان اولى ووافق لسا بقه (قوله) فقال اي شريكه اي للقرن (قوله) واطلق اي لم يقصد شيئا من نصيبه ونصيب شريكه (قوله) على ملكه اي الوكيل (قول) المتن ولو كان اي المهردين اي لها على زوجها نهاية ومعنى (قوله) ولو لوجهية الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله كالمشهد الى المتن وقوله ان تعفوا الى يعفو وفيهما مانصه ولو خالعا قبل الدخول على غير الصداق استحقة اي الغير وله نصف الصداق اي مع العوض الخالع عليه وان خالعا على جميع الصداق صح في نصيبها اي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار اي بين الفسخ في النصف الذي عاد اليه والاجازة ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل اي وبيق المهر مشترك بينهما والان نصف الصداق وان خالعا على النصف الباقي لها بعد الفقرة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان اطلق النصف بان لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشترك بينهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالعا على ان لا تبعة لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يبق لها منه وهو النصف اه بزيادة التفسير من عش (قوله) منه

(قوله فقال) أي القرن

حيث لم يعارضها شيء كما راعوه في تعين ما عينه لقضاء دينه منه وفي محتها اذا ترددت بين مفسد ومصحح كالطبل يحمل على المباح أي وعلى الاصح كالوكل شريكه فن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لانه الاقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبد وقال بعثك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر بنصف عبد مشترك ينحصر في حصته كما مر قبيل فصل النسب (ولو كان ديناً فابزأته) ولو بجهة منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لانه لم يغرم شيئاً كالوشهدا بدين وحكم به ثم أبرأته

الحكوم له ثم رجعا لم يفرما للحكوم عليه شيئا (وليس لولى عفوعن صداق على الجديد) كسائر ديونها وحقوقها والذي يده عقدة النكاح في الاية الزوج لانه الذى يتمكن من رفعها بالفرقة اى إلا ان تغفوى فيسلم الكل له او (٤١٥) يغفوه ويسلم الكل لاهل الا لولى اذ لم يبق

يده بعد العقد عقدة

أى الدين والجار متعلق بآرائه (قوله لزوج) خبر والذى الخ (قوله أو يغفوه) عبارة المغنى أو يغفوه عن حقه ليس لها كل المهر

(فصل في المتعة) (قوله في المتعة) إلى قول وانقضت عدتها في النهاية (قوله وكسرها) عبارة المغنى وحكى كسرها اه (قوله اسم للمتعة الخ) عبارة المغنى مشقة من المتاع وهو ما يستمتع به المراد بها هنا مال الخ (قوله للمتعة) في أصله بخطه للمتعة بالياء اه سيد عمر (قوله وهو الخ) اى ويطلق ايضا المتاع على ما يتمتع به الخ اه ع (قوله وان تزوج الخ) يقتضى أن هذا المعنى لغوى فحسب وقد يتوقف فيه فانها مستعملة شرعا في المعنى المذكور ولا ينافى ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر (قوله وان يضم الخ) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر الا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه سم على حج اه ع (قوله وشرعا) إلى قول المتن وكذا في المغنى (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله أو سيدها) عطف على من (قوله بشروط) متعلق بقوله يجب دفعه الخ (قوله كما قال) عبارة المغنى تاتى اه (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق لمطلقة (قول المتن لمطلقة) كان الاولى ان يزيد ونحوها ليشمل الملاعة اه معنى (قوله ولا ينافيه) اى الوجوب حقا الخ اى قوله تعالى حقا الخ فاعل ينافى (قوله ايضا) اى كفعل المستحب (قوله او ماتا) لعل المراد معا اذ لو كان مر تداخل في قوله المتوفى عنها زوجها او في قوله وكذا الومات هي سم وسيد عمر (قوله بتسمية او بفرض) قديقال وجوب الشرط لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويضا صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر ينعقد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا الموطوءة) سواء افوض طلاقها اليها فطلقت ام علقه بفعلها ففعلت (فائدة) في فتاوى المصنف ان وجوب المتعة مما يفعل الناس عن العلم بها فينبغى تعريفهن واشاعة حكمها ليعرفن ذلك اه معنى (قوله مطلقا) اى انقضت عدتها اولا (قوله وانقضت عدتها) خلافا للنهية عبارة ته وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر بتكرره كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله وتكرر بتكرره اى وان لم تقبض متعة الطلاق الاولى اه (قوله على الاوجه) مقابله الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلا مراجة فينبغى اخذا من الاجماع الاق استرداد ما اخذته اه سم (قوله ان الاوجه ايضا الخ) مقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجة اه سم اى كما مر عن النهاية ووالده (قوله لان الايحاش لم يتكرر) هذا ممنوع بل مكابرة اه سم (قوله وخصوص الخ) قد يتوقف في صلاحية هذا للتخصيص فتأمل وبفرضه فذكر بعض افراد العام لا يخصه اه سيد عمر وفيه نظر ظاهر اذ ليس مراد الشارح ان الثانى يخص الاول بل ان الاول دليل عام للموطوءة وغيرها والثانى دليل خاص للموطوءة كما يصرح به

(فصل في المتعة) (قوله وهو ما يتمتع به) يتأمل (قوله وان يضم لحجه عمرة) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر الا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه (قوله أو سيدها) عطف على من (قوله او ماتا) لعل المراد معا اذ لو كان مر تداخل في قوله المتوفى عنها زوجها او في قوله وكذا الومات هي (قوله بتسمية او بفرض) قديقال وجوب الشرط لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويضا صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر ينعقد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه (وانقضت عدتها) افنى شيخنا الشهاب الرملى بوجوب المتعة للمطلقة رجعيا وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر بتكررها بتكرر الطلاق اه (قوله على الاوجه) مقابله الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلا مراجة فينبغى اخذا من الاجماع الاق استرداد ما اخذته (قوله ان الاوجه ايضا الخ) يقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجة (قوله لان الايحاش لم يتكرر) هذا ممنوع

رجعة أى وهو حى فلو مات فيها فلا لما نقل من الاجماع على منع الجمع بين المتعة والارث وهذا يعلم أن الاوجه أيضا أن المتعة لا تتكرر بتكرر الطلاق في العدة لان الايحاش لم يتكرر (في الاظهر) لعموم قوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتعن

(فصل في المتعة) وهي بضم الميم وكسرها لغة اسم للمتعة كالمتاع وهو ما يتمتع به من الخواص وأن يتزوج امرأة يتمتع بها زمنا ثم يتركها وأن يضم لحجه عمرة وشرعا ما يدفعه اى يجب دفعه لمن فارقتها أو سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وحر وضدهما (لمطلقة) ولو ذمية أو أمة (قبل وطء متعة) إن لم يجب لها (شطر مهر) بأن فوضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومتعوهن ولا ينافيه حقا على المحسنين لان فاعل الواجب محسن ايضا وخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لان سبب وجوبها لا يحاش الزوج لها وهو متفق هنا وكذا الومات هي او ماتا اذ لا يحاش و بلم الخ من وجب لها شطر بتسمية او بفرض في التفويض لانه يجبر الايحاش نعم لو تزوج امته بعبده لم يجب شطر ولا متعة (وكذا) تجب (لموطوءة) طلقت طلاقا بائنا مطلقا او رجعيا وانقضت عدتها على الاوجه لان الرجعية زوجة في اكثر الاحكام والمتعة لا يحاش ولا يتحقق إلا باقضاء عدتها من غير

وهن مدخول بهن ولا نظر للبهر لانه في مقابلة (٤١٦) استيفاء بضعها فلم يصلح للجبر بخلاف الشرط (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لا بسببها

كطلاق) في إيجاب المتعة سواء أكانت من الزوج كاسلامه وورده ولعانه أم من اجنبي كوطء بعضه زوجته بشبهة وارضاع نحو أمه لها وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكلاهما مستحيل في الطفلة ان يزوج أمه الطفلة لعبد تفويضاً أو كافر بنته الصغيرة لكافر تفويضاً وعندهم ان لا مهر لمفوضة ثم ترضعها نحو أمه فيتزويجها فيقضى بمتعة أو ان يزوج طفل بكبير فترضعه أمها أما ما بسببها كاسلامها ولو تبعوا فسخه ببيعها وعكسه أو بسببها كان ارتدامها وكذا الوسيما مع الزوج صغير أو مجنون فلا متعة على الاوجه كالأشطر بالاولى اذ وجوبه كدك كأمه وإيضاً فالفرق هنا بسببها لانها يملكها معاً بالسبي بخلاف الكبير العاقل فانه بسببها فقط لانها تملك بالحيازة بخلافه فينسب الفراق اليها فقط ولو ملكها فلا متعة أيضاً مع انها فرقة لا بسببها وفرق الرافي بين المهر والمتعة بان موجب المهر من العقد جرى بملك البائع فملكه دون الزوج المشتري والمتعة إنما تجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف تجب هي

وهن مدخول بهن (قوله وهن مدخول الخ) أزواجه صلى الله عليه وسلم الخاطبة بهذه الآية (قوله قبل وطء) إلى قول المتن ويستحب في النهاية إلا قوله كالأشطر إلى ولو ملكها (قوله في إيجاب المتعة) إلى قوله وكذا الوبا عا في المغنى إلا مسألة تزوج الطفل ومثله السبي (قوله وكلاهما مستحيل) أما الوطء فواضح وأما التفويض فأنها الزوجت بالتفويض وجب مهر المثل اه معنى (قوله ان يزوج الخ) خبره وصورة الخ (قوله لعبد) إنما قيد به لان الحر لا ينكح أمة صغيرة كأم (قوله ان لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض اه سم (قوله فيتزويجها) الأولى الثنية كافي المغنى (قوله ففوضى بمتعة) أي بصحة النكاح ولزوم المتعة اه معنى (قوله أو ان يزوج الخ) في هذا العطف شيء اه سم عبارة السيد عمر اما ان يكون معطوفاً على وطء بعضه وحيث فلا نسب الوأو أو على ان يزوج أمه كاهو المتبادر من الصنيع وحيث فلا يصلح تصويراً لارضاع نحو أمه لها نعم لو قال أو لا ونحو ارضاع أمه لم يرده شيء اه وعبارة الرشيدى قوله أو ان يزوج الخ لا يصح تصويراً لقوله أو ارضاع نحو أمه لها فحان الأصوب ان يقول بدله وارضاع نحو أمه لها ليكون معطوفاً على اصل الحكم (قوله وعكسه) أي فسخا ببيعها (قوله كان ارتدامها) لعلة سقط بعده لفظ ولا متعة أو نحوه من الكتابة اه رشيدى وياقوت عن سم جواب آخر (قوله على الاوجه) كذا في النهاية (قوله كالأشطر الخ) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات اه سم أي وعن النهاية والمغنى (قوله بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه الخ وإلا اشكل اه سم (قوله كأمه) أي في اول فصل تشطير المهر (قوله وايضاً) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الاوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جواً بالمقابل كذا أيضاً ويجعل أيضاً الخ خاصاً بما بعدها مشاراً اليه بهنا اه سم أقول ويلزم على ذلك الجعل رجوع قوله على الاوجه لما قبل كذا أيضاً وليس كذلك (قوله بين المهر) أي حيث لم يسقط بملك الزوج الزوجة (قوله من العقد) بيان لموجب المهر (قوله فملكه) أي البائع المهر (قوله والمتعة إنما تجب الخ) عطف على اسم ان وخبرها (قوله فكيف تجب هي الخ) أي فان المتعة لو وجبت هنا كان مالك الزوجة وهو الزوج فلو وجبت لوجبته له على نفسه اه سم (قوله ولذا لو باعها الخ) أي لهذا الفرق اه عش (قوله كان المهر) أي نصفه (قوله كأمه) أي قيل باب الصداق (قول المتن ان لا ينقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ اه سم (قوله أو مساوياً) أي ما قيمته ثلاثون درهماً اه معنى (قوله يعنى ان تكون الخ) قديقال قياس قول الجمع الآتى عدم الاحتياج لذلك اه سم (قوله ويسن ان لا تبلغ الخ) كما قاله ابن المقرئ وان بلغته أو جاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا يزيد اى وجوباً على المهر ولم يذكره اه ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر منها ان الحاكم لا يبلغ بحكمه عضو مقدره ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك اما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضى وهو ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله وهو ظاهره وعليه فهل يكفي نقص اقل متمول أو لا بد من نقص قدر

بل مكبرة (قوله ان لا مهر لمفوضة) أي هذا التفويض (قوله أو أن يزوج) في هذا العطف شيء (قوله على الاوجه) كذا ممر (قوله كالأشطر) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات (قوله بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه الخ وإلا اشكل (قوله وايضاً) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الاوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جواً بالمقابل كذا أيضاً ويجعل أيضاً الخ خاصاً بما بعدها مشاراً اليه بهنا (قوله وفرق الرافي بين المهر والمتعة) أي حيث لم يسقط المهر عند ملك الزوج الزوجة (قوله فكيف تجب هي) أي المتعة على نفسه (قوله في المتن ان لا تنقص) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ (قوله يعنى ان تكون ثلاثين) قديقال قياس قول

له على نفسه وكذا الوبا عا من اجنبي طفلة الزوج قبل وطء كان المهر للبائع كأمه ولو كانت مفوضة كانت المتعة للشترى (ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً) أو مساوياً يعنى ان تكون ثلاثين ويسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل

كذا جمهور ابيهم ما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون اضما ف المهر فالذي يتجرع راية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا ادنى المستحب واعلاه خادم واسطه ثوب وكانهم ارادوا بالاول ان يساوى نحو نصف الثلاثين والثاني ما بين الثلاثين ونحو ضعفها كخمسة واربعين وقال بعضهم اعلاه خادم واقله مقنعه واسطه ثلاثون وفي ذلك كله نظر بسائر اعتباراته لاذل دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يراضيان عليه واول مجزى وفيه متمول ثم ان تراضيا على شيء فذاك اى والمستحب (١٧٤) حينئذ ما مرفى الثلاثين ونصف مهر المثل

(فان تنازعا قدرها القاضي بنظره) اى اجتهاده وان زاد على مهر المثل على لوجه الذى اقتضاه اطلاقهم فان قلت مهر المثل مناطه اللاتق بمثلها للوطء وهو اكثر من اللاتق بها للفراق ومن ثم قال البلغيني وتبعه الزركشى إنما لم يذكرها منع زيادتها عليه لظهوره قلت ممنوع لانه ان اراد مهر المثل حالة العقد فواضح لان صفات الكال فيها يوم العقد او حالة الفراق وهو الظاهر فكذلك لان المعتبر في مهر المثل حالها فقط وفي المنة حالها ولا بدع ان يزيد ما اعتبر بحالها على ما اعتبر بحالها فالوجه ما اطلقوه وانهم انما سكتوا عما يقيد به لعدم صحته فتأمل به يعلم الفرق بين جواز بلوغها قدر المهر ومنع بلوغ الحكومة مدية متبوع محلها وهو انها تابعة محضة يلزم نقصها عن متبوعها بخلاف المتعة والمهر لما تقرر ان وجهه أكد وان كلا قد يتفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيهما (معتبر احالهما) اى ما يلىق

له رقع عرفا فيه نظرو ظاهر اطلاقه الاول اه (قوله جمهور ابيهما) اى بين ما فى المتن وما فى الشارح من سن ان لا تبلغ الخ كذا ذلك ضمير يتعارضان (قوله فالذي يتجرع الخ) اعتمده عث (قوله راية الاقل الخ) اى ندبا (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد يقن النقص عنه اه سم (قوله وهذا) اى الثلاثون (قوله بالاول) اى الخادم وقوله والثاني اى الثوب (قوله واول مجزى) مبتدا خبره متمول وضمير فيه لما الخ (قوله حينئذ) اى حين التراضى (قوله ما مرفى الثلاثين الخ) اى الاقل منهما (قوله وان زاد على مهر المثل) مرأتفاعن النهاية والغنى خلافه (قوله على الاوجه) كذا فى شرح الروض اه سم (قوله مهر المثل) مبتدا وقوله مناطه مبتدا ثان وقوله اللاتق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) اى اللاتق بمثلها للوطء (قوله بها) اى بمثلها (قوله منع زيادتها) اى المتعة عليه اى المهر (قوله قلت ممنوع) حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محمل ما قاله البلغيني وحاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء ريد به مهر حال العقد او مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد الباقينى بل مراده انه وان تصور زيادتها السكن يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يحجب نقصها عنه اه سم (قوله فالوجه ما اطلقوه) اى ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كردى (قوله عما قيد الخ) اى من منع زيادة المتعة على مهر المثل اه كردى (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله قلت الخ (قوله مدية متبوع محلها) اى الحكومة (قوله وهو) اى الفرق انها اى الحكومة (قوله بخلاف المتعة والمهر الخ) اى فلم يست تابعة محضة له (قوله لما تقرر الخ) اى فى شرح لا يسببها كطلاق اه كردى (قوله ان وجهه) اى المهر (قوله وان كلا) اى من المتعة والمهر (قوله فيهما) اى آكدية الموجب والانفراد (قول المتن معتبر احالهما) اى وقت الفراق سم وعش (قوله فيه اشارة) يتأمل اه سم (قول المتن وقيل اقل مال)

الجمع الآتى عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع يقن النقص عنه (قوله وان زاد على مهر المثل على الاوجه) وقد يتبعه التفصيل بين تقدير القاضي فتمتنع الزيادة وتراضيهما فتجوز بل مقتضى النظائر ان لا تصل الي مهر المثل اذ فرضها القاضي وهو ظاهر شرح مر (قوله على الاوجه) كذا فى شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتد او مناطه مبتد ثان واللاتق خبر الثاني (قوله منع زيادتها عليه) يحل اذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب (١) نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد لنقصان ايضا الا ان يراد الاستشهاد لمنع الزيادة مع ابداء فرق يجوز المساواة ثم رايته قبل بل مقتضى النظائر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدر ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحدود غير ذلك اما اذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذ فرضها القاضي وهو ظاهر شرح مر (قوله قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله قلت ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارة ان حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محمل ما قاله البلغيني وان حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء ريد به مهر حال العقد او مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد الباقينى بل مراده انه وان تصور زيادتها السكن يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يحجب نقصها عنه (قوله فى المتن معتبر احالهما) هل يعتبر حالها وقت الطلاق او وقت الفرض فيه نظر ويتبعه الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيه اشارة) يتأمل (قوله فى المتن وقيل اقل مال) هل معناه انه يمتنع

(٥٣) - شروانى وابن قاسم - (سابع) يساره ونحو نسبها وصفاتها السابقة فى مهر المثل وقيل لا تجوز زيادتها على شطر المهر (وقيل حاله) الظاهر على الموسع قدره وعلى المتفرق قدره وكالنفقة ويرد بان قوله تعالى بعدد البطاقات متاع بالمعروف فيه اشارة الى اعتبار حاله ايضا (وقيل حالها) لانها كالبدل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المعتبر (اقل مال) (١) قول المحشى ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر وقوله ثم رايته قوله بل مقتضى النظائر الخ ليس فى نسخ الشرح التى بايدينا اه

يجوز جعله صداقا ورد بان المهر بالتراضي (فصل) في الاختلاف في المهر والتعالم فيما سمي منه إذا (اختلفا) أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) (في صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر أجل وصحة وضدها ولا يبيته لاحدهما أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية البين (٤١٨) نعم يبدأ بها بالزوج لقوة جانبية ببقاء البضع له وخرج بمسمى ماله ولو وجب مهر مثل

هل معناه أنه يتمتع عليه الزيادة عليه اه سم (قوله يجوز جعله الخ) عبارة المغني كما يجوز جعله صداقا وفرق بان المهر بالتراضي اه وهي سالمة عما ياتي عن ع ش (قوله ورد بان المهر الخ) مجرد كونه بالتراضي لا يصلح للرد على هذا الوجه فانه لم يقل أقل مال يجب في الصداق بل قال يجوز جعله صداقا ومعلوم ان الجمل انما هو بتراضيها اه ع ش

(فصل) في الاختلاف في المهر والتعالم (قوله في الاختلاف) إلى قوله نعم مقتضى في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله في الاختلاف في المهر الخ) عبارة المغني في التعالم عند التنازع في المهر المسمى اه وهي أولى لفظا ومعنى (قوله فيما سمي منه) أي ولو حكما ليشمل ما لو انكر الزوج التسمية من اصلها اه ع ش (قوله إذا اختلفا الخ) أي قبل وطء أو بعده مع بقاء الزوجية أو زوالها اه مغني (قوله أقل) أي لو من غير نقد البلد أو في الذمة تدرى ان هذا المعين اخذاً بما سياتي اه سيد عمر (قوله من نحو جنس كدنانير) كان قالت بالف دينار فقال بل بالف درهم أو قالت بالف صحبة فقال بل مكسرة أو بحال فقال بل بوجل أو بوجل إلى سنة فقال بل إلى سنتين اه مغني (قوله وحلول الخ) عطف على دنانير (قوله وضدها) قد يغني عنه الاختلاف (قوله نعم يبدأ بها بالزوج) أي مع انه نظير المشتري هناك اه سم (قوله لقوة جانبية) أي بعد التعالم اه مغني (قوله ولم يعرف لها الخ) هل يصور بما إذا تحير القاضى في اجتهاده في قدر مهر مثلهما أو فيما إذا تنازعت هي والزوج في نسبها فقالت هاشمية فقال بل قرشية أو بماذا ينبغي ان يراجع اه سيد عمر وقوله وفيما لم يصبها أو بما بالباء تطفا على قوله بما إذا تحير الخ (قوله لانه غارم) أي والاصل براءة ذمته عما زاد اه مغني (قوله ويكون الخ) عطف على سمي الخ (قوله كلا علم الخ) هذا قول وارث الزوج واما وارث الزوج فيقول والله لا أعلم انه نكح مورثي بخمسةائة وانما نكحها بالف اه مغني (قوله ولا يلزم منه القطع بالثاني) وهو جانب الاثبات المقابل للنفي اه ع ش (قوله مطلقا) أي في الاثبات والنفي اه ع ش (قوله واستظهر) بيضاء لمفعول (قوله ثم بعد التعالم) إلى قوله ويفرق في النهاية والمغني الا قوله او من غير نقد البلد إلى ولو ادعى وقوله او معين (قوله ايضا) أي كما ينفذ ظاهرا (قوله من المحقق فقط) احتزبه عن السكاذب (قوله لمصيره الخ) تعليل للمتن اه رشيدى (قوله بالتعالم) أي بنفس التعالم وقوله فوجبت قيمته اه ع ش (قول المتن ولو ادعت تسمية) أي أكثر من مهر المثل كما يعلم من قوله الاتى ومحل ان كان الخ اه رشيدى (قوله من اصلها) بان قال لم تقع تسميته اه مغني (قوله ولم يدع تفويضا) ولم يكن ترك التسمية بفسد النكاح والا كما في الصور السابقة أول الباب فلا تخالف اه مغني (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ اه سم (قول المتن تحالفا في الاصح) أي فان اصر الزوج على الانكار لم ترد عليهم اليمين ولا يقتضى لها شيء بل يؤمر الزوج بالخلف والبيان اه ع ش (قوله الاختلاف في قدر المهر) لانه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زيادة عليه نهاية ومعنى (قوله ومحل ان كان الخ) أي والا فلا اختلاف في الحقيقة فلا تخالف (قوله ولو انقص الخ) غاية (قوله وانكرت) أي الزوجية التسمية من اصلها اه مغني (قوله

عليه الزيادة عليه) (فصل في الاختلاف في المهر والتعالم فيما سمي منه) (قوله نعم يبدأ بها بالزوج) أي مع انه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ

لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلغا فيه فيصدق بيمينته لانه غارم ويكون ما يدعيه أقل أمالو كان أكثر فأتخذ ما ادعته ويبقى الزائد في يده كن أقر لشخص بشئ فكذبه (ويتعالم وارثاها ووارث واحد) منهما (والآخر) إذا اختلفا في شئ بما ذكر لقيامه مقام مورثه لكن الوارث انما يخلف في النفي على نفي العلم كلا علم ان مورثي نكح بالف انما نكح بخمسةائة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقدين على أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فانه يخلف على البت مطلقا نعم مقتضى كلام جمع مقدمين أن نحو الصغيرة حالة العقد تخلف على نفي العلم بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واستظهر لانها تخلف على نفي فعل غيرها وهو الولي ولم تشهد الحال ولم تستاذن وأجره الاذرعى في مجرة بالغة عاقلة لم تحضر وكل ذلك وجيه معنى لا نقلا (ثم) بعد التعالم (يفسخ المهر) المسمى أي يفسخه كلاهما أو أحدهما

أو الحاكم وينفذ باطنا بضامن الحق فقط لمصيره بالتعالم بمجهر ولا يفسخ بالتعالم كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التعالم يوجب رد البضع وهو متعذر فوجبت قيمته (ولو ادعت تسمية) (لقدر) فانكرها من اصلها لم يدع تفويضا (تحالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر ومحل ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل أو من غير نقد البلد ارمعيا ولو انقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاه دون مهر المثل أو من غير نقد البلد

ويرفرق بين جريبات
الختلاف هنا لا في
الاختلاف في قدر المسمى
بأنهما ثم لما اتفقا على
أصل التسمية واختلفا في
قدرها كان كل مدعى
ومدعى عليه حقيقة فجاء
التحالف وهنا لما اختلفا
في أصل التسمية أمكن
أن يقال الأصل عدمها
فقوى جانب منكرها
فليصدق بيمينه ويجب مهر
المثل فلا معنى للتعاقد
(ولو ادعت نكاحا ومهر
مثل لعدم جريان تسمية
صحيحة) فأقر بالنكاح
وأنكر المهر) بأن قال
نكحتها ولا مهر لها على
أى لكونه نفي في العقد (و
سكت) عنه بأن قال نكحتها
ولم يزد أى ولم يدع تفويضا
ولا إخلاء النكاح عن ذكر
المهر (فالأصح تكليفه
البيان) لمهر لأن النكاح
بقتضيه (فان ذكر قدر
وزادت) عليه (تحالفا) لأنه
اختلاف في قدر المهر وقول
غير واحد في قدر مهر المثل
يحتاج لتأمل لأنها تدعى
وجوب مهر المثل ابتداء
وهو ينكر ذلك ويدعى
تسمية قدر دونه فان أريد
أن هذا قد ينشأ عنه
الاختلاف في قدر مهر
المثل بان يدعى ان المسمى
قدر مهر مثلها فتدعى عدم
التسمية وان مهر مثلها

أو معين) بالرفع (قوله هنا) أى في الاختلاف في ذكر التسمية بصورتيه (قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق
في قول المتن اختلفا الخ (قوله أمكن ان يقال الخ) أى كما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالجزم عطفا على
يصدق (قوله فلا معنى للتعاقد) أى على أحد الوجهين اه سم (قوله لعدم جريان) الى قول المتن فان
ذكر في المغنى لا قوله ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر والى قول المتن ولو اختلف في النهاية (قوله أى لكونه)
أى المهر (قوله نفي في العقد) فيه ان هذا لا يوجب ان المهر ليس عليه بل يوجب انه عليه لأنه إذا نفي في العقد
وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند انكاره في الواقع بحسب زعمه
زعمنا فاسدا اه سم (قوله أى ولم يدع الخ) ظاهره انه عطف على سكت كما هو صريح المغنى (قوله ولم يدع
تفويضا) لا يتأيه قوله قبله أى لكونه نفي الخ لأن نفيه في العقد اعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن
الرشيدة في نفيه على ان هذا أى قوله أى لكونه الخ بيان لمستند بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك
أنصرجه بدعواه ويخرج به مالو ادعى تفويضا فينبغي ان يقال ان صرححت بان مهر المثل اعدم التسمية فهو
ما ذكره بقوله الآتى ولو ادعى أحدهما تفويضا الخ وإن صرححت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله
الآتى او الاخر تسمية الخ ويبقى مالو لم تصرح بشئ منهما بل اقتصرت على دعوى مهر المثل اه سم
اقول ولا يعد حينئذ تكليفها البيان فان راجع (قوله ولا إخلاء النكاح) يذنب في دعواه الاخلاء وجوب
مهر المثل لأنه مقتضى الاخلاء فدعواه موافقة لدعواها اه سم (قوله يقتضيه) أى المهر (قوله وقول غير
واحد) منهم شيخ الاسلام أى والمغنى اه ع ش (قوله في قدر مهر المثل) أى بدل قولنا في قدر المهر اه سم
(قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله ويدعى) أى بعد تكليفه بالبيان (قوله أن هذا) أى الاختلاف اه
ع ش (قوله بان يدعى الخ) او بان يذكر في البيان مهر مثل انقص عما ذكرته (قوله وعلى كل) أى من
كون ما في المتن اختلافا في قدر المهر او في قدر مهر المثل (قوله فهذه) أى مسئلة المتن (قوله غير مأمرة) أى في

(قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق أول الفصل (قوله فلا معنى للتعاقد) أى على أحد الوجهين (قوله في
المتن فأقر بالنكاح وأنكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعنى الجلال المحلى بان نفي في العقد ولم يذكر فيه
صادق بنى التسمية راسا او بتسمية فاسدة لان السالبة الكلية تصدق بنى الموضوع وقوله بان نفي في العقد
راجع لقول المصنف فانكر المهر وقوله ولم يذكر فيه راجع لقوله او سكت عنه فهو لف ونشر مرتب فلا
تكرار فيه مع قوله سابقا بان لم تجر تسمية صحيحة إذ ذاك بيان لمهر المثل وهنا بيان لانكاره والى السكوت شرح
مر (قوله أى لكونه نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب ان المهر ليس عليه بل يوجب انه عليه لأنه إذا نفي في
العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند انكاره في الواقع بحسب
زعمه زعمنا فاسدا (قوله ولم يدع تفويضا) بمرحز (قوله ولم يدع تفويضا) لا يتأيه قوله قبله أى لكونه نفي
في العقد لأن نفيه في العقد اعم من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيدة في نفيه على ان هذا بيان لمستنده
بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك تصرجه بدعواه وخروج به مالو ادعى تفويضا فينبغي ان يقال ان
صرحت بان مهر المثل اعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تفويضا والآخرة لم يذكر مهر
او صرححت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله او الاخر تسمية ويبقى مالو لم تصرح بشئ منهما بل
اقتصرت على دعوى مهر المثل (قوله ولا إخلاء النكاح) يذنب في دعواه الاخلاء وجوب مهر المثل لأنه
مقتضى الاخلاء فدعواه موافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مهر المثل) أى بدليل قولنا في قدر
المهر (قوله ويدعى تسمية قدر دونه) فان قلت من أين لزوم انه يدعى ذلك بل الكلام صادق وجوب كذا
لا بطريق التسمية قلت لعله لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذى ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها
على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صحيحة ومرجع النزاع الى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على وجوبه
وقد تقدم انه لا تحالفا حينئذ وان القول قوله لأنه غارم فتعين تصوير المسئلة بما إذا ادعى تسمية قدر دون
ما ذكرته فليتامل (قوله غير مأمرة) أى في قوله في أول الفصل وخروج بمسمى مالو وجب مهر مثل الخ (قوله

أكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير مأمرة أن القول قوله في قدر مهر المثل لانها ثم اتفقا على أنه الواجب وان العقد خلا عن التسمية

بخلافه هنا (فان أصر منكرا) للمهر (٤٣٠) أو سا كذا (حلفت) يمين الرأى أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها

ابتداء لان النكاح قديعقد
باقل متمول وفارقت ما قبلها
بانهما ثم اختلفا في القدر
ابتداء لان انكاره التسمية
ثم بقضى لزوم مهر المثل
ومدعاها أزيد وهنا أنكر
المهر اصلا ولا سبيل اليه مع
الاعتراف بالنكاح فكيف
البيان وخرج بقوله ومهر
مثل ما لو ادعت نكاحا
بسمي قدر المهر ولا فقال
لا ادري أو سكت فانه
لا يكلف بيانا على المعتمد
لان المدعى به هنا معلوم بل
يحلف على نفي ما ادعته فان
نكل حلفت وقضى لها وظاهر
ان الوارث في هذه المسائل
كالورث ولو ادعى أحدهما
تفويضا والاخر انه لم
يذكر مهر صدق الثاني كما
يحتاجه او والاخر تسمية
فالاصل عدمهما فيحلف كل
على نفي مدعى الاخر كما لو
اختلفا في عقدين فاذا
حلفت وجب لها مهر المثل
نعم دعواها التفويض قبل
الوطء لا تسمع إلا بالنسبة
لطالب الفرض لا غير (ولو
اختلف في قدره) أي المسمى
(زوج وولي صغيرة او
مجنونة) ومثله الوكيل وقد
ادعى زيادة على مهر المثل
والزوج مهر المثل او زوجة
وولي صغير أو مجنون وقد
أنكرت نقص الولي عن
مهر مثل او ولياها
(تحالفا في الاصح) لان
الولي لمباشرته لا عقد قائم

قوله في أول الفصل وخرج مسمى ما لو وجب مهر المثل الخ اه سم (قوله بخلافه هنا) يتأمل اه سم
(قوله ان القول الخ) بيان لما مر (قوله على انه) أي مهر المثل (قوله يمين الرد) لما سمي هذه اليمين يمين الرد
تنزيلا لاصراره على الانكار منزلة نكوله عن اليمين وسيا في أن مكوت المدعى عليه عن جواب الدعوى لا لنحو
دهشة منزل منزلة النكاح اه بجري (قوله ابتداء) أي قبل تكليفه بالبيان (قوله وفارقت) أي مسئلة
المتن رمي قوله ولو ادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية الخ سم وعش (قوله
مدعاها الخ) جملة حالية (قوله فكيف بالبيان) فان ذكر قدرا انقص بما ذكرته تحالفا وإن اصر على
الانكار حلفت وقضى لها اه معنى (قوله أو سكت) بقي ما لو أنكر المهر فينبغي أن يكلف البيان أيضا وأنكر
التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ اه سم (قوله على المعتمد) كذا في النهاية (قوله بل يحلف الخ) لعله
ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومثل ذلك ما لو ماتت الزوجة وادعت ورثتها
على الزوج انه لم يكسها مائة كذا أول يدفع لها المهر فنصدق الورثة في دعواهم ذلك ان لم تقم بيعة به اه عش
(قوله ولو ادعى أحدهما) الى قوله نعم دعواها في المغنى (قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل سم ومعنى
(قوله او الاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل اه سم (قوله نعم دعواها التفويض الخ) كذا
في شرح الروض واعترض بأنه مسلم لولم تعارض دعواها التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم
التسمية المقتضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه سماع دعواها ليجب لها مهر
المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية
وذلك موجب لمهر المثل مراه سم (قوله أي المسمى) الى قوله قيل الوجه في المغنى لإاقوله ومن ثم الى فان
نكل الى الفرع في النهاية لإاقوله تنبيه الى المتن (قوله ومثله) أي الولي الوكيل أي في عقد النكاح عبارة
المغنى بعدد كرنحو قول الشارح وقد ادعى زيادة الى قوله قيل الخ نصها واما الوكيل في عقد النكاح فكما لولي
فيما ذكر اه (قوله وقد ادعى) أي الولي (قوله الزوج مهر المثل) سيذكر بحجته بقوله اما إذا اعترف
الخ ر قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله لا أنى أو ولياها عطف على زوج الخ (قوله
او ولياها) أي الزوجة والصغير أو المجنون وقد ادعى ولي الزوجة زيادة عليه اه سم (قوله او ولياها)
أي بأن كان الصداق من مال ولي الزوج عش ورشيدى (قول المتن تحالفا الخ) وفائدة التحالف أنه ربما
ينكح الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاها ولك ان تقول كما قال شيخنا ان هذه الفائدة تحصل بتحليف الزوج
من غير تحالف اه معنى (قوله فلو كل) أي المولى اه سم (قوله حلف) أي على البت اه عش (قوله

بخلافه هنا) يتأمل (قوله وفارقت ما قبلها) أي قوله ولو ادعت تسمية وأنكرها تحالفا في الاصح (قوله
أو سكت) بقي ما لو أنكر المهر فينبغي أن يكلف البيان أيضا أو التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ (قوله على
المعتمد) اعتمده مر في الروض أنه يكلف واعترضه شارحه (قوله بل يحلف) لعله ويجب مهر المثل
(قوله صدق الثاني) أي فيجب مهر المثل (قوله او الاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل (قوله
نعم دعواها التفويض الخ) عبارة شرح الروض نعم إن كانت هي مدعية التفويض وكانت دعواها قبل
الدخول فظاهر ان دعواها لا تسمع لانها لا تدعى على الزوج شيئا في الحال غايته ان تطالب بالفرض اه
واعترض بأن هذا مسلم لولم تعارض دعواها لا التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية
المقتضية تلك الدعوى أو وجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه عدم سماع دعواها ليجب لها مهر المثل
بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك
موجب لمهر المثل مو (قوله او ولياها) أي الزوجة والصغير أو المجنون (قوله وقد ادعت الاولى) أي
الزوجة ووليها في الثانية أو ولياها زيادة عليه قد يقال لفائدة لدعوى الزيادة لان ولي الصغير أو المجنون
لا تصح منه الزيادة (قوله فلو كل) أي المولى (قوله حلف) لم يبين انه يحلف على البت او على نفي العلم

مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلو كل قبل حلف (١) قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس في نسخ الشرح اتى بأيدينا اما

وليه حلف دون الولي اما اذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل التحالف بل يؤخذ بقوله بلا تميز لئلا يؤدي للانفساخ الموجب لمثل المهر فتضيع الزيادة عليها وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بالتحالف كذا قالوا وقال البلقيني التحق في الاولى حلف الزوج رجاء ان ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه الاكثر من مدعى الزوج اه وهو متجه للمعنى ومن ثم تبعه الزركشي وغيره وياتي ذلك في الثانية ايضا فيحلف فان نكل حلف الولي وثبت مدعاه وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العاقلة فهي التي تحلف ولا يثنى حلف الولي هنا قولهم في الدعوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاق مواليه وهذا لا تجوز النيابة فيه وما هنا في حلفه على ان عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ضمنا قيل الوجه المفضل ثم بين ان يباشر السبب وان لا يرد (٤٢١) هذا الجمع اه ويرد بمنع لانه مع مباشرته

للسبب ان حلف على استحقاق

المولى لم يعد والا افاد
 (تنبيه) قولنا او ولياها
 هو ما صرحوا به وهو
 لا يثنى الا اذا كان الاصداق
 من مال ولي الزوج وهو
 الاب والجد لانه حينئذ
 تجوز الزيادة فيه على مهر المثل
 اما من مال الزوج فوليه
 لا تجوز له الزيادة على مهر
 المثل ووليها لا يجوز له
 النقص عنه فلا يتصور
 اختلافهما في القدر وحينئذ
 فلا يتصور التحالف وانما لم
 يتعرضوا لهذا مع وضوحه
 لعله من كلامهم في غير هذا
 المحل (ولو قالت نكحني
 يوم كذا بالف ويوم كذا
 بالف و) طالبت به بالافين
 فان ثبت العقدان باقراره
 او بيئته او يمينها بعد
 نكوله (لزومه القان) وان
 لم تعرض لتخلل فرقة
 ولا لوطء لان العقد الثاني
 لا يكون الا بعد ارتفاع
 الاول ولان المسمى يجب
 بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم
 ينظر لاصل عدم الدخول

اما اذا اعترف الزوج بزيادة الخ اي وادعى الولي مهر المثل او اكثر عبارة المغني ولو ادعى الولي مهر المثل او اكثر ذكر الزوج اكثر من ذلك لم يتحالف الخ (قوله فلا تحالف) نفي التحالف مشكل ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل اه سمى اي لانه بما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مادعاه وقد يقال انما نظروا لاحتمال حلفه دون نكوله لان درء المفسد اقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ) اي الزوج (قوله لئلا يؤدي) اي التحالف (قوله فيجب مهر المثل) اي وان نقص الولي تحالف وانما لم يتحالفوا كولو ادعى الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية فاسدة فلا عبرة بدعواه اه معنى (قوله وقال البلقيني) عبارة المغني ولكن لا بد من تحليفه على نفي الزيادة كما قاله البلقيني رجاء ان ينكل الخ (قوله في الاولى) وهي قوله اما اذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله فيحلف الولي) ولو نكل الولي انتظر بلوغ الصبية كارجحها الامام وغيره فلم يلزم التحالف ومثل الصبية فما ذكر المجنونة اه معنى (قوله وهو متجه للمعنى) عبارة النهاية وهو ظاهر اه (قوله وياتي ذلك في الثانية) اي اذا ادعى الولي زيادة على مهر المثل (قوله البالغة العاقلة) ظاهره كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد وتحلف السفية ولعله غير مراد فيحلف الولي اه ع (قوله وهذا) اي الحلف على استحقاق الغير (قوله المفضل) بكسر الصاد وشدها نعت للوجه وقوله ثم اي في الدعوى (قوله بردها الجمع) خبر الوجه الخ (والا) اي بان حلف على ان عقده وقع هكذا (قوله يمينها) الي قوله من صحة العقود في المغني الا قوله ولم ينظر الى المتن (قوله وان لم تعرض لتخلل فرقة) فاذا تعرضت هل تحتاج الى بيئته او لا الظاهر الاول اه يجبرى (قوله ولان المسمى الخ) انما اعاد اللام ليفيد انه علة للغاية الثانية كان ما قبله علة للاولى (قوله عن دعواه) اي عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت (قوله في وجوده) اي الدخول (قوله فاصل البقاء) اي لما اوجب العقدان من المهرين السكاملين اه غش (قوله لان الاول) اي ما لوجه العقدان من المسميين (قوله والثاني) اي عدم الدخول (قوله وحلفه) الاولى بحلفه (قوله دعواه عدمه) اي الوطء (قوله ان ادعى الفراق منه) اي الثاني والافهم مجرد دعوى عدم الوطء لا يسقط الشطر في الثاني وانما يسقط في الاول اه معنى (قوله على نفي مادعاه) اي من ان الثاني تجديد لفظ الخ (قوله خطب امرأة الخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنه وتوافقا على العقد وقبل ان يعقدا هدى اليه شيئا ثم مات أى الاب فيكون الميعوث مشتركا بين ورثته المهدى لانه انما هدى لاجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى انواراه سيد عمر (قوله ثم ارسل او دفع) هل المخطوبة من الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الاتية ام لا وقضية تعليل الرجوع الاتي انها مثله هنا وما كونها من له فيها اتى ان فيه توقف فليراجع اذ قد يفرق بان الشارع لما جعل الامر والعصمة بعد العقد بده في قصد بالانقطاع العقد دون المعاشرة فانها بعده يبدع بخلافهما فتنص المعاشرة مع العقد لان المعاشرة المقصودة بالعقد بده (قوله اليها)

(قوله فلا تحالف) نفي التحالف مشكل ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل

عملا بقرينة سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وايضا فاصل البقاء اقوى من اصل عدم الدخول لان الاول علم وجوده ثم شك في ارتفاعه والاصل عدمه والثاني لم يعلم له مستند الا مجرد الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه وهذا يحجب عما استشكله البلقيني واطال فيه (فان قال لم اطا فيهما او في أحدهما صدق يمينه) لانه الاصل (وسقط الشطر) في النكاحين أو أحدهما لانه فائدة تصديقه وحلفه (و) انما تقبل دعواه عدمه في الثاني (ان) ادعى الفراق منه فان (قال كان الثاني تجديد لفظ لا عمد لم يقبل) لانه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوف اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصحة واحتمال كون الطلاق رجعي وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا فلم يلتفتوا اليه فاندفع ما للبلقيني هنا وله تحليفها على نفي مادعاه لا مكانه (فرع) خطب امرأة ثم ارسل او دفع بلا لفظ اليها لا قبل

قبل لا حاجة اليه لانها حيث اطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الامقيدة اه ويرد بانه (٤٣٣) غفلة عن تقييدها كذلك في الحديث

الاتي على ان هذا قول لبعض اهل اللغة وقال اخرون تشمل الكل لكن الاشهر اطلاقها اذا اريد بها وليمة العرس وتقييدها اذا اريد بها غيره وعليه فلم يكتف كالحديث باطلاقها نظرا لشمولها للكل فيحصل الاليهام واطاقت في الحديث الاتي ايضا نظر للاشهر المذكور فكل من الاطلاق والتقييد سائغ خلافا لمن وهم فيه فان قلت شمولها للوضيمة الذي دل عليه ما ذكر عن اخرين ينافي قول الروضة عن الشافعي والاصحاب تقع في كل دعوة تتخذ لسرور حادث قلت لا منافاة لان هذا اطلاق فقهي من بعض اطلاقاتها والكلام انما هو في الاطلاق اللغوي عند اولئك اللغويين وهو يشمل الكل وعبرة القاموس والوليمة طعام العرس او كل طعام صنع لدعوة وغيرها ثم رايت شيخنا اعتمد في شرح الروض مخالفا للشرح البهجة ان الوضيمة من الولايم وان التعبير بالسرور للغالب (سنة) بعد عقد النكاح الصحيح الزوج الرشيد ولولي غير ابيه او جده من مال نفسه كما ياتي فلو عملها غيرهما كابي الزوجة او هي عنه فالذي يتجه ان الزوج ان اذن تادت السنة عنه فتجب

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد النبوي اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ بالخطاب بن دحية صنّف له مجلدا في المولد النبوي سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل عمل المولد بدعته لم ينقل عن احد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنهم مع ذلك قد اشتملت على محاسن وصددها فن تحرى في عملها المحاسن وتجنب صددها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تحريجها على اصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسا لهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فنحن نصومه شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من اسداء نعمة او دفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة واي نعمة اعظم من النعمة ببروز هذا النبي نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتجرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولد في اي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق باصل عملها واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والاطعام والصدقة وانشاد شئ من المدايح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للآخرة واما ما يتبع ذلك من السماع والابو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك مباحا بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأس بالحافه وهو مهمما كان حراما او مكروها فيمنع وكذا ما كان خلاف الاول اهتم ذكر ان الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمى بورد الصادق في مولد الهادي قد صرح ان بالهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لان عتاقه ثوبية سرورا بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد اذا كان هذا كافرا جاء ذمه * وتبت يداه في الجحيم مخلدا اتي انه في يوم الاثنين دائما * يخفف عنه للسرور باحدا فالظن بالعيد الذي كان عمره * باحمد سرورا ومات موحداه انتهى اه وقد اطل في ايضاح الاحتجاج ليكون المولد محمدا مثابا عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفا سماه حسن المقصد في عمل المولد فجزاه الله تعالى ما هو اهله وكر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه محمدا مثابا عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) اي العرس (قوله ويرد الخ) وقد يقال مراد القائل الاطلاق في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الاتي) اي ثانيا (قوله على ان هذا) اي الاختصاص اه كردي (قوله وتقييدها الخ) ليقال وليمة ختان او غيره (قوله وعليه) اي الاشهر اه كردي (قوله فيحصل الاليهام) اي اليهام مع انصرافها عند الاطلاق لوليمة العرس كما هو الفرض سم ولك ان تقول الاليهام باق مع هذا الفرض لانه عبارة ان يوقع في الوهم شيئا ولو على سبيل المرجوحية اه سيد عمر (قوله في الحديث الاتي) اي اول (قوله لان هذا) اي مافي الروضة (قوله من بعض الخ) لعل الاولى من جملة اطلاقاتها (قوله وهو) اي الاطلاق اللغوي (قوله اعتمد في شرح الروض) واعتمده المغني ايضا (قوله ان الوضيمة الخ) اي شرعا (قوله للزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) اي الزوج ووليه (قوله كاتي الزوجة الخ) الاولى كالزوجة وابيها (قوله عنه) اي الزوج والباء متعلق بعملها (قوله ولو امرأه الخ) غائبة في السيد (مؤكدة) نعمت لقول المتن سنة ثم هذا الى المتن في النهاية والمغني الا قوله فلانجب الاجابة الى والافضل ولو مقيدة وقد يقال مراد هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانه غفلة عن تقييدها كذلك في الحديث الاتي) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل الاليهام) اي اليهام مع انصرافها عند الاطلاق لوليمة العرس كما هو الفرض (قوله للزوج) خرجت الزوجة وقوله امرأه غائبة للسيد

الاجابة اليها وان لم ياذن فلا خلافا لمن اطلق حصوها ويظهر نيتها لسيد عبد ولو امرأة اذن له في نكاح فتكح مؤكدة

(قوله من سائر الولايم) وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم اعذار خاتن * نقيعة سفر والمادب للنا

اه ابن المقرى وقوله نقيعة، فرأى للقدام من سفره وقوله والمادب أى يقال لها مادبة بسكون الهزة

وضم الدال اذا لم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى زاد المقتنى على نحوه

والشندخى الاملاك فقد كملت * تسعا وقل الذى يدريه فاعتمدى

واهمل الناظم عاشر او هو الخذاق او هو ما يصنع لحفظ اقراره وختم كتاب (قوله المشهورة) قال الا ذرى

رحمه الله تعالى ان محل ندب ولاية الختان فى حق الذكور دون الاناث لانه يخفى ويستحى من اظهار دالك

الا وجه استحبابه فيما بين خاصة واطلاقه اندبها للقدم من السفر وظاهر ان محله فى السفر الطويل اقضاء

العرف به اما من غاب يوما او اياما يسيرة الى بعض النواحي القريبة نكاحا حضريا وبعثى اه (ويدخل وقتها

بالعقد) قضيتها ان ما يقع من الدعوة قبل العقد الفعل الوايلة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول

وقتها واظهار الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فبى الفعل ماتحصرل به السنة وعلية فالمراد بقوله الاتى وتجب

الاجابة الخ ان الاجابة تجب لاحيث كانت تفعل بعد الدعاء عرش (قوله ولا بطول الزمان الخ) ظاهر انه اذا

(قوله ولا بطول الزمان فيما يظهر) ظاهره انها اداء او فى اخر الباب من الدبرى ما صه (تتمة) لم يتعرض

الفقهيا لوقت ولية العرس والى اب انها بدالذول قال الشبخ وهى جائزة قبله وبعده ووقتها وسع من حين

البتد كاصرح به البغوى والظاهر انها بدلة لوقاف المبكر سبعة والذبيب ثلاثا وبعد ذلك تكون قضاء انتهى

وقوله والظاهر الخ ايش من كلام السبكى كما يعلم براجعته (فائدة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب لولاية

سئل عن عمل المولد النبوى فى شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود ومذموم وهل يثاب

فعله ولا قال والجواب عندى ان اصل عمل المولد الذى واجتماع الناس وقراءة ما ينسب من اقران ورواية

الاخبار الواردة فى مبداء امر النبى صلى الله عليه وسلم وما وقع فى ولده من الايات ثم يملهم سباطا يكونه

وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يثاب عليها صاحبها المامية من تعظيم قدر النبى صلى

الله عليه وسلم واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل ذلك الملك المظفر

صاحب اربل وانه كان يحضر عنده فى المولد اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ ابا الخطاب بن دحية صنف

له مجلد فى المولد النبوى سماه التنوير فى مواد البشير النذير ثم حكى ان الشبخ تاج الدين عمر بن على اللغوى

السكندرى المشهور بالفا كمانى من متاخرى المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة وواف فى ذلك

كتبا باسماء المور فى الكلام على عمل المولد ثم سرده بر مته ثم نقده احسن نقده ورداه بلغ رد الله دره من حافظ

امام ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل

عمل المولد بدعة لم ينقل عن احده من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولا سكتها مع ذلك قد اشتملت على محاسن

وضدها فمن تحرى فى عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا لافلاقل وقد ظهروا فى تحريها على اصل

ثابت وهو ما ثبت فى الصحيحين من ان النبى صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء

فسألهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه وشكر الله تعالى فاستفاد منه فعل

الشكر لله على ما نبه فى يوم معين من اسداء نعمة ودفع نقمة ويعاد ذلك فى نظير ذلك اليوم من كل سنة

والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وادى نعمة اعظم من النعمة بروز

هذا النبى الذى هو نبى الرحمة فى ذلك اليوم وعلى هذا فينبغى ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى فى

يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد فى اى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة

وفيه ما فيه هذا ما يلقى باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغى ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو

ما تقدم ذكره من التلاوة والاطعام والصدقة وانشاد شىء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى

اكثر من سائر الولايم العشر

المشهوره لثبوتها عنه صلى

الله عليه وسلم قولاً وفعلاً

ويدخل وقتها بالعقد كما

تقرر فلا تجب الاجابة لما

تقدمه وان اتصل بها خلافا

ان بحث وجوبها حينئذ

زاعما انها تسمى وايمة عرس

ولم يبال بخلافه اصريح

كلام غيره والا فضل فعلمها

عقب الدخول للاتباع ولا

تفوت بطلاق ولا موت ولا

بطول الزمان فيما يظهر

كالعقيقة وتجب الاجابة

اليها وان فعلت فى الوقت

المفضول كما هو ظاهر (وفى

قول او وجه)

وصوب جمع انه قول وهو القياس لان مع مثبتة زيادة علم (واجبة) عيناً للخبر المتفق عليه أو لم ولو بشاة وحمله على الذنب لخبر هل علي غير هائي الزكاة قال لا الا ان تطاوع وخبر ليس في المال حق سوى الزكاة وهما صحيحان ولا نها (٤٣٥) لوجب لوجب الشاة ولا قائل به

وأبدا وفي الدميري والظاهر أنها تنتهي مدة الزفاف للبكر سبعاً وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاءه سم وسيد عمر (قوله وصوب) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله) وهما صحيحان فديقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما سم (قوله ولا نها الخ) عطف على الخبر هل علي الخ (قوله ولا نها لوجب) وجبت الخ هذا بما يتأق مع قطع النظر عما فر به الحديث من ان المراد به ان الكمال اه رشدي (قوله) وقولها ان الولية الخ عبارة النهاية والمعنى واقفها المتمكن شاة ولا غير ما قدر عليه قال الشاشي والمراد ان الكمال شاة لقول التنبيه وبأى شيء أو لم من الطعام جاز هو يشمل المأكول والمشروب الذي يعمل في حال التقدم من سكر وغيره اه (قوله) ويؤخذ منه اي مما صرح به الجرجاني (قوله) وبحث الاذرع الخ اعتمده النهاية (قوله) انها لو اتحدت الخ خرج به ما لو تعددت نسبها بالابن من تعدد اه ع شر (قوله) ونصدها عن الخ ون لم يقصد ذلك اي بان اطلاق استحباب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين اه هاه (قوله) وفيه نظر الخ هذا مردود لظهور الفرق بانها جماعات فدل لا لفسر بخلاف ههنا ه نهاية (قوله) والذي يتجه الخ) وقال الدميري عبارته لو نتج أربعاً هل تستحب الكل واحدة أو بكفي واحدة من الجميع ويصل بين العقد الواحد والعقد الثاني قال الزركشي فيه نظر انتهى والوجه الاول كما قلناه غيره اه (قوله) انها كالعقبة) قد يفرق بان ان لا ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى مادونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ما قد ع في قوله الآتي ويؤيد التسوية الخ فتأمل اه سم (قوله) مطلقاً اي قصد هاتين اولاً (قوله) وهو بعيد الضمير راجع اقوله لم يكن الخ اه سم (قوله) ان سرها) اي حكمة لولية (قوله) من ذلك) اي التسوية أو ما قرر من الجرجاني

فعل الخير والعمل الآخرة وأما ما يتبع ذلك من الدجاج والمو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان ذلك مباحاً بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا باس بالحائنه ومهما كان حرماً أو مكرهاً فمتنع وكذا ما كان خلاف الاول اه ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادى في ه ولد له ادى قد صرح ان أبا الهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لا عتافه ونية سروروا ببلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد: اذا كان هذا كافراً جاء ذمه * وتبت يده في الجحيم غلداً أتى انه في يوم الاثنين دائماً * يخفف عنه السرور لاحدا فما الظن بالعبد الذي كان عمره * باحد سرور او مات موحداً

انتهى وقد أطل في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محموداً ما باعياه بشرطه مع ايضاح الرد على من خاف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله أولاً سجاد حسن المقصد في عمل المولد اجزاه الله تعالى ما واهله وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدة الى الاحكام كلها حتى لا يتأق كون عمل المولد بدعة كونه محموداً مثاباعيه (قوله) وهما صحيحان فديقال هما عامان وما هنا خاص فبقم هاهما انتهى (قوله) ولا نها لوجب لوجب الشاة) فان قلت كيف تصح هذه الملازمة مع ان قوله في الحديث ولو بشاة صريح في ان المطلوب اعم من الشاة قلت لان المباغة بالشاة تقتضى انها ان لا ما يجزى ولو وجبت لكان ان لا ما يجزى ولو وجبت لكان اقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قائل بوجودها فلنأمل فانه قد يتبع الاتفاق المذكور الا ترى انه قال في الحديث التمس ولو خاتماً من حديد مع اجزاء مادونه في الصداق الا ان يقال الاتضاء المذكور ظاهر المباغة فيعمل به الا لما عارض ولم يوجد هنا ووجد هناك فليتأمل (قوله) فيحصل اصل السنة الخ) فظاهر ان الامر كذلك في سائر الولائم الا العقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم من بابها (قوله) بأى شيء أطعمه) أى ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخاص فيه نظر (قوله) والذي يتجه انها كالعقيقة) قد يفرق بان اقل ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى مادونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدر في قوله الآتي ويؤيد التسوية الخ فتأمل (قوله) وهو بعيد الضمير راجع لقوله لم يكن

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - سابع) ان تولم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يتدب لمولود ترك لوليه العقة عنه ان يعق عن نفسه بعد بلوغه وهو محتمل الا أن يفرق بان الولد هو المقصود بالعقيقة فلم نفت ببلوغه بل تأكدت والزوجة ليست هي المقصودة بالولية

وسكتوا عن ندها للتسري وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صفية في أنها زوجة أو سريّة انهم كانوا يالفونها للتسرية وإلا لجزموا بانها زوجة وعليه فلا فرق (٤٣٦) فيها بين ذات الخطر وغيرها لأن القصد بها ما مر وهو لا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصالح أن الأفضل فعلها ليلا لأنها في مقابلة نعمة ليلية ولقوله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا وكان ذلك ليلا اه وهو متجه أن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلا (والاجابة اليها) بناء على انها سنة (فرض عين) لخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة أي بفتح الدال وقول قطرب بضمها غلطوه فيه كذا قاله جمع وينافيه قول القاموس ونظم الا ان يحجب بان سبب التغليب أن قطربا يوجب الضم فقد عصى الله وسوله والمراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم وللخبر الصحيح اذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب ولا تجب اجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التسري كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لاخارفيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع لان القصد اظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بحضور البعض ويرد بفرض تسليم ما علل به بأنه يؤدي الى التواكل (وقيل سنة) لانه تمليك مال فلم تجب ويرد بان الاكل سنة لا واجب اما على انها واجبة فتجب الاجابة اليها قطعا أي بالشروط

(قوله وسكتوا) الى قوله وعليه فلا فرق في المغنى والى قول المتن وانما تجب في النهاية (قوله للتسري) سياق انه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك او تاخر عنه وانه لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لم ينحو حيض سم وعش (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلو بيتها عندهم فلا يدل على الفهم اياها فتامل اه سم (قوله فيها) أي السرية (قوله بين ذات الخطر) أي الشرف (قوله ما مر) أي في قوله والظاهر أن سرها الخ اه رشيدى (قوله ان الأفضل الخ) جرى عليه فتح المعين (قوله وكان ذلك) أي سبب نزوله (قوله ان ثبت الخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلا بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها كذلك اه عش (قول المتن) (الاجابة اليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسري فلا يجيب الاجابة اليها مر اه سم ويفيده قول الشارح الا في ومنه وليمة التسري الخ (قوله اليها) أي الوليمة (قوله بناء على انها) الى قول المتن وقيل في المغنى الا قوله ومنه الى وقيل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال اه نهاية (قوله وللخبر الخ) عطف على لانها الخ (قوله ومنه) أي من الغير اه رشيدى (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس اه سم (قوله لاخبار فيه) ففي مسلم من دعى الى عرس ونحوه فليجب وفي ابى داود اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او غيره وقضيتها ما وجوب الاجابة في سائر الولا ثم اه مغنى (قوله بأنه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في اداء الشهادة وهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذاك سم وسيد عمر (قوله لانه تمليك) كذا في اصله رحمه الله والانسب تملك بلاياء اه سيد عمر (قوله اما على انها الخ) محرز قوله بناء على انها سنة (قوله فتجب الاجابة الخ) وجوب عين او كفاية على الوجهين اه محلى (قوله على الصحيح) الى المتن في النهاية الا قوله أي الا الى اوقال وقوله كظمورها الى وان يكون مسلما (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة عينيا كما علم بما مر اى وكفاية على مقابله اه رشيدى (قوله على مقابله) فيه انه شامل لفرض الكفاية وعبرة المحلى والمغنى وانما تجب الاجابة او تسن كما تقدم اه سألته عن الاشكال (قوله او عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى أن شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما تسن عند فقد بعض تلك الشرط بتلك الشروط وذلك فاسد سم حج اه عش (قوله او عند فقد الخ) عطف على قوله على مقابله (قوله ان يخصه) الى المتن في المغنى ما بواقفه (قوله ان يخصه الخ) الظاهر ولو بنحوه وليحضر كل منكم باجماعة (قوله ولو بكتابة الخ) وقوله مع ثقة

الخ (قوله للتسري) سياق انه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك او تاخر عنه وانه لا يتوقف دخوله على حصول الاستمرار كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لم ينحو حيض (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلو بيتها عندهم فلا يدل على الفهم اياها فتامل (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس اقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص الا ان يقال التخصيص بمفهوم اذا الخ وبمفهوم التقييد بعرس (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بأنه يؤدي الى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في اداء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذاك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين ان هذا الوجوب عين او كفاية (قوله او عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى أن شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى انما

لأن فتح بابيه وقال ليحضر من شاء أى إلا أن دعاه بخصه مع ذلك فيها يظهر لاسم إن كان قوله ذلك لعذر كان قصد به استيعاب نحو الفقراء ثم وافهم قولهم وقال إن مجرد فتح الباب لا اثر له وقال له احضرن شئت إلا أن تظهر القرينة على أنه إنما قاله نادبا وتعطفا مع ظهور رغبته في حضوره كظهوره في أن شئت أن تجملني فان فيه طلب الحضور والاحتياج اليه للتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة فيه وأما اعتراض غيره له بأنه كالمقال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعيد لأن ظاهر هذه لا يشعر بالاستغناء (٢٧) عن حضوره ومن ثم اتجه انه لو ظهرت

قرينة التاديب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الاتي وان يدعوه كما اخذه منه غير واحد وان يكون مسلما فلا تجب إجابة ذمى بل تسن إن رجي إسلامه او كان نحو قريب او جار وسياتي في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذميا لإجابة مسلم وان لا يكون في مال الداعي شبهة أى قوية بان يعلم ان في ماله حراما ولا يعلم عينه وإن لم يكن أكثر ماله حراما فلما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من التقيد بذلك لكن يؤيده انه لا تكره معاملته والاكل منه إلا حينئذ ويجاب بأنه يحتاط للوجوب بما لا يحتاط للكراهة وقيدت بقوة لأنه لا يوجد الآن مال ينفك عن شبهة وان لا تدعوه امرأة اجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له اتى تحتشمها اولها واذن زوج المروجة وسن لها الوليمة وإلا لم تجب الاجابة وإن لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة والريبة ومن

أى الدعوة (قوله لا إن فتح الخ) عطف على أن يخصه الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح بابيه (قوله وقال الخ) وهو مقول قولهم وقوله ان مجرد الخ مفعول افهم (قوله او قال الخ) عطف على قوله وقال ليحضر الخ (قوله كظهورها) عبارة النهاية ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت أن تجملني لزمت الاجابة اه وحاصله ان في صورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنها في الثانية بمجرد الصيغة وهذا مخالف لما قررته الشارح اه سيد عمر (قوله فان فيه طلب الحضور) فيه انه قد يكون ذكر التجمل للتجمل معه في الخطاب اه سم أى فلا يكتفى بل لا بد من ظهور قرينة على انه إنما قاله نادبا الخ (قوله بلزوم الاجابة فيه) أى فى أحضرن شئت أن تجملني (قوله بانه) أى احضرن شئت أن تجملني (قوله لان ظاهر هذه) أى صيغة ان شئت أن تحضر فاحضر (قوله كالاولى) أى احضرن شئت وقال السكردي وهى ان شئت أن تجملني اه (قوله هذا الشرط) أى ان يخصص بدعوة كرى (قوله وان يكون الخ) أى الداعي وهو عطف على قوله ان يخصص الخ (قوله ولا يلزم ذميا الخ) أى مطلقا سواء كان بينهما وبين الداعي قرابة او صداقة ام لا اه ع ش (قوله اجابة مسلم) مفهومه وجوب اجابة ذمى اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المغنى ولا يجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشى لا يجب الاجابة في زماننا اه واسكن لا بد من أن يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة اه (قوله بذلك) أى يكون أكثر ماله حراما (قوله يؤيده) أى التقيد بذلك (قوله الا حينئذ) أى حين اذ كان أكثر ماله حراما (قوله بان يحتاط للوجوب) أى لسقوط الوجوب (قوله واذن زوج الخ) أى في الوليمة قرينة ما بعده اه رشيدى (قوله وسن لها الخ) يتأمل صورة سنهالها فان الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بوليمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما ياتي في كلام الشارح لانه انما صور به مجرد كون الوليمة من المرأة ولا يقتضى السن الا ان يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الاجابة لسائر الاولائم وانما افعلتها عن الزوج لا عساره او امتناعه من الفعل على ما ياتي اه ع ش اقول ما هنا يفيد اعتماد الاخذ السابق في قوله لو يؤخذ من ذلك انه يندب لها اذالم يولم الزوج ان تولم هى الخ ((قوله والا) نفي لما بعد الا في قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع واذالم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله كذلك) أى كدعوتها لرجل واحد في التفصيل المذكور (قوله اتحاد الرجل) أى انفراده (قوله بان لا يكون) أى لا يوجد (قوله ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله في هذا الشرط) يعنى المذكور في كلام المصنف اولاه رشيدى وقوله ما يعلم منه الخ وهو قوله كقله ما عنده الخ (قوله قد يتحد) أى المدعو وقوله عنده أى الداعي (قوله ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصوير ان الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك اه ع ش اقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المار فالذى يتجه ان

تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط. وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التجمل معه للتجمل في الخطاب (قوله لا يلزم ذميا اجابة مسلم) مفهومه وجوب اجابة ذمى (قوله والا) نفي لما بعد الا في قوله الا انه كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وان لم ياذن الزوج وهو محل نظر

ثم لو كان كسفيان وهى كرامة وجبت الاجابة ويظهر ان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم ادنى فتنة اوزية كما يعلم بما ياتي آخر العدد ويتصور اتحاد الرجل مع اشراط عزم الدعوة بان لا يكون او لا يعرف ثم غيره بل ياتي في هذا الشرط ما يعلم منه انه قد يتحد ما عنده ومن صور وليمة المرأة ان تولم عن الرجل باذنه كذا قيل وفيه نظر فان الذى يظهر حينئذ ان الدعوة بدعوتها لا بدعوتها لان الوليمة صارت باذنه لما انقضى لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير إخراج الفطرة عن الغير باذنه

وحينئذ فيتعين أن يزداد في الدعوة أيضا وأن لا يبعد عن رخص في الجماعة مائة وكفى البيان وغيره وإن توفى الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو (٤٢٨) شريرا طالبا للباهة والفخر كما في الاحياء وبه يعلم اتجاه قول الأذرع على كل من جازجه لا يجب

إجابته وإن لا يدعى قبل وتجب الإجابة إذا الذي يظهر أن الدعوة التي لا يجب إجابته كالعدم بل يجب الأسبق فإن جاء معا إجاب الأقرب رحمانا فإن استويا أفرع وظاهر قولهم إجاب الأقرب وقولهم أفرع وجوب ذلك عليه وفيه ما فيه ولو قيل أنه مندوب للتعارض المسقط للوجوب لم يبعد وإن يكون الداعي مطابقا للتصرف فلا يجب غيره وإن أذن له ولوليه لعصيانته بذلك نعم إن أذن لغيره في أن يولم كان كالحرف لكن إن أذن له في الدعوة أيضا فيها يظهر نظير مامر انقلوا واتخذها الولي من مال نفسه وهو أب وجد وجب الحضور كما بحثه الأذرع وإن يكون المدعو حرا ولو سفيها أو عبدا باذن سيده أو مكانا لم يضر حضوره بكسبه أو اذن سيده أو مبعضا في نوبته وغير قاض أي في محل ولايته لكن يسن له مالم يخص بها بعض الناس إلا من كان يخصهم قبل الولاية فلا بأس باستمراره على ذلك قال المساوردي والرويان والاولى في زماننا أن لا يجب احدا خبث النيات والحق به الأذرع كل ذي ولاية عامة في محل ولايته وبحث استثناء

الزوج إن أذن الخ فليراجع (قوله فيتعين أن يزداد الخ) فلا جعل لإذنه في الأيلام عنه متضمنا لإذنه في الدعوة خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الاتية اه سم (قوله أو شريرا) عطفه على الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريرا لا يوجب الفسق وهو ظاهر لانه قد يراد بالشرير كثير الخصومات وذلك لا يستلزم محرمانا خلا عن الكبيرة اه ع (قوله طالبا للباهة) قد لا يحتاج إليه سم وعبارة الاحياء على ما نقله الزركشي في الخادم وصاحب المغني ومختلفا طالبا الخ فكانه سقط من اصل الشارح لفظ متكلفا فليتأمل على أن النسب العطف بأولها مسألة مغيرة لما قبله وحذف أو يوم أنها قيد فيما قبلها ولا معنى له كما اشار اليه المحشي اه سيد عمر أقول ويعلم راجعة الاحياء أن ما نقله الزركشي والمغني عن الاحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسألة في خصمه صاحبه أو عبارته ومنتفع من الإجابة إن كان الطعام أو الموضع أو الفرائض فيه شبهة أو كان الداعي فاسقا أو ظالما أو مبتدعا أو طالبا بذلك المباهة اه (قوله وتجب الخ) عطف على يدعى الخ (قوله إجاب الأقرب الخ) هذا الترتيب جار في المندوب أيضا اه ع (قوله وجوب ذلك عليه) معتمد اه ع (قوله وجوب ذلك) أي ما ذكره من إجابة الأقرب ثم الإقرار وكذا ضمير انه مندوب (قوله وفيه ما فيه الخ) عبارة النهائية وقد ينظر فيه إذا قيل الخ (قوله وفيه ما فيه) بل هو متجه اه سم وتقدم عن ع ش ما وافقه (قوله فلا يجب غيره) أي فلا تجوز له الإجابة اه ع (قوله وهو أب وجد) خرج الام الوصية فليست اه سم عبارة ع ش قوله وهو أب الخ يفيد أن الام لو كانت وصية أو ولت من مالها لا يجب الحضور وهو كذلك لأن الأب والجدة يمكن كل منهما من إدخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الأم يؤخذ ما تقدم في تصور ولية المرأة أن غير الأب والجدة إذا فعل الولية باذن من طليت منه وجبت الإجابة على مدعي له اه أي كاصرح به الشارح في أوائل الفصل (قوله ولو سفيها) ظاهره ولو لم يغير إذن وليه وينبغي تقييده بما إذا لم يفوت عليه ما يقصد من عمله اه ع (قوله أو مبعضا الخ) أي أو اذن سيده اه سم (قوله وغير قاض) عطف على حرا (قوله لكن يسن) الاولي الثاني (قوله مالم يخص) أي القاضي وقوله بها أي بالإجابة اه سم (قوله باستمراره على ذلك) أي على التخصيص (قوله أن لا يجب) أي القاضي اه ع (قوله كل ذلك ولاية الخ) ومنه مشايخ البلدان والأسواق اه ع (قوله وبحث الخ) عبارة النهائية والوجه استثناء الخ (قوله إبعاضه) أي القاضي (قوله لان حكمه الخ) هذا التعليل لا يجري في قوله ونحوه (قوله وان لا يخص الاغنياء مثلا) قضية قوله مثلا انه يضر تخصيص الفقراء أو يوجه بانه لو كان جيرا أو اهل حرقة مثلا كهم فقراء يخص بعضهم لا يجوز عن تعميمهم أو كان بعضهم فقراء وبعضهم اغنياء فخصص الفقراء لا لما ذكره فالوجه عدم الوجوب حينئذ لان هذا التخصيص موغر للصودر كما بحثي ولو كانوا كهم اغنياء فخصص بعضهم لا لما ذكره فالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله لا يشمله قوله ان لا يخص الاغنياء بناء على أن المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقراء جيرا أو اهل حرقة أو بعضهم اهدم كفاية ما قدر عليه فأنفق الفقراء لانهم أحوج اتجاه الوجوب فظهر انه لا ينبغي إطلاق انه لا يضر تخصيص القراء اه سم وقوله لظاهر انه لا ينبغي إطلاق انه الخ أي خلا فالصريح المغني وظاهر صنيع النهاية (قول الماتن الاغنياء) يظهر ان المراد به ثمان يتجمل به عادة وإن لم يكن غنيا اه ع (قوله بالدعوة) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله أو غيره وكذا في المغني لإلا قوله وهذا الذي إلى التنبيه (قوله

قوله فيتعين أن يزداد في الدعوة أيضا وأن لا يبعد عن رخص في الجماعة مائة وكفى البيان وغيره وإن توفى الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو (٤٢٨) شريرا طالبا للباهة والفخر كما في الاحياء وبه يعلم اتجاه قول الأذرع على كل من جازجه لا يجب إجابته وإن لا يدعى قبل وتجب الإجابة إذا الذي يظهر أن الدعوة التي لا يجب إجابته كالعدم بل يجب الأسبق فإن جاء معا إجاب الأقرب رحمانا فإن استويا أفرع وظاهر قولهم إجاب الأقرب وقولهم أفرع وجوب ذلك عليه وفيه ما فيه ولو قيل أنه مندوب للتعارض المسقط للوجوب لم يبعد وإن يكون الداعي مطابقا للتصرف فلا يجب غيره وإن أذن له ولوليه لعصيانته بذلك نعم إن أذن لغيره في أن يولم كان كالحرف لكن إن أذن له في الدعوة أيضا فيها يظهر نظير مامر انقلوا واتخذها الولي من مال نفسه وهو أب وجد وجب الحضور كما بحثه الأذرع وإن يكون المدعو حرا ولو سفيها أو عبدا باذن سيده أو مكانا لم يضر حضوره بكسبه أو اذن سيده أو مبعضا في نوبته وغير قاض أي في محل ولايته لكن يسن له مالم يخص بها بعض الناس إلا من كان يخصهم قبل الولاية فلا بأس باستمراره على ذلك قال المساوردي والرويان والاولى في زماننا أن لا يجب احدا خبث النيات والحق به الأذرع كل ذي ولاية عامة في محل ولايته وبحث استثناء

كقطة

بالحسب

المرائن كما هو ظاهر وان (لا يخص الاغنياء) مثلا بالدعوة أي ان لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا فيها يظهر لاجل غناهم وغيره لغير عذر

كفلة ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم اما اذا خصهم لانهما مثلا بل الجيران أو اجتماع حرفة أو قلة ما عنده فيلزمهم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشرينه وجيرانه أغنياءهم وفقراءهم دون أن يخص الأغنياء وإذا كان مراده ما ذكرتم ليرد عليه قول الأذري في اشتراط التعميم مع فقره نظر قال والظاهر أن المراد بالجيران هنا أهل محله ومسجده دون أربعين دارا من كل جانب (تنبيه) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة تدعى اليها في الخبر السابق حالية مقيدة لكون طعامها شر الطعام فلودعا عاملا يمكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فإذ كروه في أن لا يخص مشكل اه وقد يجاب بأن جملة تدعى ببيان لكون الغالب في طعام (٢٩) الوليمة ذلك وأما وجوب الاجابة فمعلوم من

القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصذور ومن شأن التخصيص ذلك فباطل سبب الوجوب الذي ذكره فالخامس ان الكلام في مقامين ببيان ما جبل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جبلوا عليه في إجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل (وان يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان اولم ثلاثة) من الايام (لم يجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سنتها في الاول في غير العرس وقيل تجب واعتمده الأذري أن لم يدع في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني (وتسكروا) في اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المتصل الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني مغروف وفي الثالث رياء وسمعة وظاهر ان تعدد

كفلة ما عنده) أنظر ما صوره كونه يخصهم من حيث كونهم أغنياء لنحو هذا العذر اه رشيدى (قوله ذلك) أى قصد التخصيص وقوله كذلك أى لاجل عنائهم الخ فكان الاول لى ذلك باللام (قوله عليهم) أى الاغنياء (قوله أو قلة ما عنده) أى واتفق أن الذين دعاهم هم الاغنياء من غير أن يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء اه ع ش اقول وبذلك يندفع قول السيد عمر مانصه قديقال ما وجه تخصيص الاغنياء حينئذ اه (قوله منها) أى من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة مقول القول (قوله قال) أى الأذري (قوله بيان الخ) أى استئناف بياني لبيان سبب السرية (قوله ذلك) أى تخصيص الاغنياء (قوله بخصوصه) إلى قوله قال في الاحياء في المغنى لا قوله وهو دون الى وقيل الى قول المتن أن لا يكون في النهاية (قول المتن ثلاثة) أى او أكثر مغنى (قول المتن لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهوى طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا تجب الاجابة ثانيا اه ع ش اقول وهذا مخالف ما سلكه الشارح في التنبيه (قوله بل يستحب) أى قبول الدعوة (قوله ان لم يدع) لعل المراد لا لنحو فقر فإبراجع (قول المتن في الثالث) أى وفيما بعده مغنى (قوله وفي الثالث) أى وفيما بعده اه مغنى (قوله أنه لو كان) أى تعدد الايام او الاوقات اه كرى (قوله كضيق منزل) أى او كثرة المدعوين مغنى او قصد جمع المتناسين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش (قوله مطلقا) أى في الثاني وما بعده عبارة السكردى أى في الايام والاقوات كلها اه (قوله بضم اوله) عبارة المغنى أى يدعو اه (قوله لخوف منه) أى لو لم يحضره اه مغنى (قوله أن يقصد) أى المدعو (قوله لحسد ذاك) أى من يتأذى المدعو به لهذا أى للدعواه سم (قوله كالاراذل) لم ار من بين المراد بالاراذل ويحتمل ان المراد به من قام به مذهبهم شرعا وان لم يصل الى رتبة الفسق ولم يكن من أرباب الحرف الدينية وقد يستأنس له بقول القاموس الرذل الدون الحسيس مع قولهم في الطلاق الحسيس من باع دينه بديناه اه سيد عمر (قوله اما قول الماوردى) الى المتن

يضر تخصيص الفقراء ويوجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته مثلا كلهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لماذا ذكر قالوجه عدم الوجوب حينئذ لان هذا التخصيص موغر للصذور وكلا لا يخفى ولو كانوا كلهم أغنياء فخصص بعضهم لماذا ذكر قالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله لا يشمله قولهم أن لا يخص الاغنياء بناء على ان المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقراء جيرانه وأهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فآثر الفقراء لا هم أحوج اتجه الوجوب فظم أنه لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص الفقراء فليتأمل (قوله وهذا) لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصذور الخ قديقال القصد الموغر إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنع بالنسبة للمدعوين فكيف بطل سبب الوجوب عليهم فتأمل (قوله ولحسد ذاك لهذا) اسم الإشارة الاول عائدا على من في المتن والثاني عائدا على المدعو في الشرح (قوله

الاقوات كتمه اليوم وأنه لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يحضره) بضم اوله (لخوف) منه (أو طمع في جاهه) أو ليعاونه على باطل بل للتقرب والتودد المطلوب أو لنحو عمله أو صلاحه وورعه أولا بقصد شىء كما هو ظاهر قال في الاحياء وينبغي أى يسن كما هو ظاهر أن يقصد بالاجابة لا اقتداء بالسنة حتى يثاب وزيارة أخيه ولو كرامه حتى يكون من المتحابين المتزاورين في الله تعالى أو صيانة نفسه عن أن يظن به كبرا أو احتقار لمسلم (وأن لا يكون ثم) أى بالمحل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهرة بينهم أو لحسد ذاك لهذا دون عكسه فيما يظهر نعم إن كان حضوره يحرك حسدا عنده لم يراه ثم ولا يقدر على دفعه فظاهر أنه لا يلزمه الحضور نظير ما يأتي في أن لا يكون ثم منكر (أولا يليق به مجالسته) كالاراذل للضرر وأما قول الماوردى والرويانى لو كان هناك عدوله

أودعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب فمحمول كما قاله الأذرعى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العداء
فأوجه حمله على ما إذا كانت العداء منه نظير ما ذكرته في الحسد وليس كثرة الوجهة عذر إن وجد سعة أي لم يدخله وبجسده وأمن على نحو عرضه
كما علم مما مر عن البيان والاعذر (و) أن (لا) يكون (٤٣٠) بمحل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كانية نقدياً بشرط ألا كل منها من غير

في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وليس (قوله) أودعاه عدوه (الخ) وقال للنهائية والمعنى عبارتهما ولا أثر للعداء
بينه وبين الداعي اه قال ع ش لان الحضور قد يكون سبباً لزوال العداء اه (قوله) فمحمول (الخ)
اعتمده النهاية والمعنى (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا مع قوله أودعاه عدوه فتأمل
سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء فيه للحاضره
سيدعمر وقوله في الاول أي قوله لو كان هناك عدوله (قوله) كما علم مما مر (الخ) أي في قوله وان لا يعذر
بمخصص جماعة الخ وانظر ما وجه علم ما ذكره مما مر عن البيان ثم ظاهر كلامه ان الخوف على العرض
ليس عذراً برأسه ولا يخفى ما فيه على أنه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر أن العلة في كون
المجالسة المذكورة من ألعذار انحرام العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعاً إلا للعرض اه رشيدى
أي محرم إلى قول المتن ومن المنكر في النهاية إلا قوله وكالضرب إلى وكمر (قوله) كانية (الخ) وكخمراه
معنى (قوله) بخلاف مجرد حضورها) أي وجودها بمحل حضوره بلا مباشرة الا كل منها (قوله) بناء على
ما يأتي (الخ) سيأتي ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الأذرعى له وإطنا به في تأييده فقضية ذلك
حرمة الدخول مع مجرد حضور الآية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الآية اه سم
حاصله منع البناء وبيان الفرق (قوله) وبه يعلم) أي بقوله كعكسه (قوله) ان اشرف النساء على الرجال (الخ)
أي ولو أمكنه التحرز عن رؤيتهن له كتمغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه لما فيه من المشقة اه
عش (قوله) يضحك) من باب الالفعال (قوله) لفحش) اللام بمعنى البلاء كما عبر به النهاية والمعنى (قوله) مما مر
أي عن يتأذى به المدعو أو لا يليق به بمجالسته ومن عدم السعة وعدم الامن على عرضه (قوله) وبه فارق الجار
هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع اه سم واقره
الرشيدى (قوله) فانه تعمد الحضور (الخ) قضيته انه لو حضر على ظن انه لا معصية بالمكان ثم تبين خلافه
كان حضر مع المجتمعين في محل الدعوة ثم سمع الآلات في غير المحل الذي هو فيه او حضرا اصحاب الآلات بعد
حضوره لمحل الدعوة وعدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه اخذ ان قوله من سوء الظن بالمدعو اه
عش (قوله) وما قاله) أي الأذرعى والسبكي من ان لا فرق بين كون آلات اللهو في محل الحضور وكونها
في غيره من بيوت دار الدعوة عش ورشيدى (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحل سقوط الوجوب
لمشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) إذا كان ثم عذر) كان يخاف على نفسه ضرراً يلحقه إن لم يحضر
اه عش (قوله) وجوباً) إلى قوله وبه يفرق في المعنى إلا قوله ووجوداً ولو لم يعلم (قوله) ليحصل) أي من
التحصيل (قوله) غيره) نعت لمن احوال منه اه عش (قوله) للاجابة) عبارة النهاية للازالة اه وعبارة

أودعاه عدوه) وافقهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العداء منه) انظر كيف يصح هذا لم يظهر
وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء للحاضره وقوله او
دعاه فتأمل (قوله) بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها)
كذا شرح مروسياتي ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الأذرعى له وإطنا به في تأييده فقضية ذلك
ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الآية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الآية
(قوله) وبه فارق الجار) هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد
المنع (قوله) وبه تسليم (الخ) كذا شرح مر (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحل سقوط الوجوب
لمشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة فقط) يتأمل اقول كتب قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفرق

الحيلة السابقة بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها او كنظر رجل لا مراة او عكسه وبه يعلم ان اشرف النساء على الرجال عذرو كآلة طرب محرمة كذى وتر او شعر وكالضرب على الصبني كما يأتي وكمر ولو بشبابة وكطبل كوبة وكداية لبدعة وكن يضحك لفحش او كذب اما محرم ونحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم ويوافق قول الحاوى اذ لم تشاهد الملاهي لم يضرب سماعها كالتي بجوارها ونقله الأذرعى عن قضية كلام كثير بن منهم الشيخان ثم نقل عن قضية كلام آخرين انه لا فرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتمده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظن بالمدعو وبه فارق الجار وفرق السبكي أيضاً بان في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فانه تعمد الحضور

لمحل المعصية بلا ضرورة وما قاله هو الوجه الذي لا يسوغ غيره وبتسليم ان قضية كلام الاولين الحل يتعين حمله على ما إذا كان ثم المجرد عذر يمنع من كونه مقرر أعلى المعصية من غير ضرورة (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لنحو علم واجاه (فليحضر) وجوباً على المنقول المعتمد ليحصل فرضي الاجابة وإزالة المنكر ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط كما تقررو ولو لم يعلم به الا بعد حضوره نهام

فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف فعدكارها ولا يجلس معهم ان امكن ويفرق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا ان

في السير وعدم وجوب
ازالة الرصدى في الحج وان
قدر عليها بان من شان
الحجيج ان لا يتجمع كلتهم
وما نعيمهم ان تشتد شوكتهم
مع ان الاصل في الوجوب
ثم التراخي وهنا الفور
فاحتيط للوجوب هنا
اكثر (ومن المنكر فراش
حرير) في دعوة اتخذت
للرجال وظاهر كلامهم
هنا ان العبرة في الذي ينكر
باعتقاد المدعو وبه عبر
جمع من الشراح وغيرهم
ولا ينافيه ما يأتي في السير
ان العبرة في الذي ينكر
باعتقاد الفاعل تحريمه
لان ما هنا في وجوب
الحضور ووجوبه مع
وجود محرم في اعتقاده فيه
مشقة عليه فسقط وجوب
الحضور لذلك واما الانكار
ففيه اضرار بالفاعل ولا
يجوز اضراره الا ان اعتقد
تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده
المنكر فقط لان اجدالا
يعامل بقضية اعتقاده غيره
فنامله وإذا سقط الوجوب
واراد الحضور اغبر حيثئذ
اعتقاد الفاعل فان
ارتكب احد محرم في
اعتقاده لزم هذا المتبرع
بالحضور الانكار فان عجز
لزمه الخروج ان امكنه
عملا بكلامهم في السير

المجر لدخول شي سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام
مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيح الجلوس معهم ايضا لكن رد هذا التوجيه قوله
ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة وكأنه اشار به الى ان حق العبارة الازالة اه ورجعه
السيد عمر الى الثاني عبارة قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المحشى يتأمل اه اقول يحتمل ان يكون مراده ان
الكلام مفروض في العاجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم ويحجب بتصوره باتساع المكان
بحيث يكونون في بعضه فينفرد عنهم في البعض الاخر ويحتمل ان يكون مراده انه حيث جمعه معهم مجلس
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انقراده ويحجب بمنع ذلك فان في جلوسه معهم تكثيرا لسوادهم
وخشية محادتهم ومباستطهم المؤذنة بتقريهم على ما هم عليه اه (قوله فان عجز خرج الخ) عبارة للمغني فان لم
ينتهوا وجب الخروج الا ان خاف منه كان كان في ليل وخاف فيقعد كارها بقلبه ولا يستمتع لما يحرم استماعه
وان اشتغل بالحديث او الاكل جاز له ذلك اه (قوله وما نعيمهم) اي من شان ما نعيمهم اه رشيدى (قوله في دعوة)
الى قول المتن على سقف في النهاية لا قوله وكان سببه الى المتن (قوله اتخذت للرجال) اي بخلاف دعوة النساء
خاصة فليس بمنكر لما رفي بابه ان الاصح جواز اقتراشهن للحرير اه معنى (قوله فسقط وجوب الحضور
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتأمل اه
اه سم (قوله وإذا سقط الوجوب الخ) الوجه ان المعتبر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم رايت غير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعنى المحلى هنا لو كان المنكر
مختلفا فيه كشرب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحريمه محمول على ما اذا كان المتعاطي له
يعتقد تحريمه ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله فيجوز الحضور ولا يجب فالخاصل انه اذا كان الفاعل
يعتقد حرمته حرم على معتقد حرمته الحضور الا لازالته او يعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب اه
سم وقوله محمول على الخ خلافا للمعنى حيث حملة على اطلاقه ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما أتى به ابن
الرفعة من ان الفرجة على الزينة حرام اى لما فيها من المنكرات اه قال السيد عمر عبارة الروضة تلائم ما في
التحفة وعبارة شرح الررض تشعب بالتاويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله
وظاهر كلامهم هنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو قال السكرى وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل اه
(قوله ولا ينافيه) اى قوله وسوا الخ عبارة للمغني فان قيل هذا اى قول المصنف ومن المنكر الخ يخالف
قولهم في كتاب السير لا ينكر الا لجمع على تحريمه اجيب بان الخلاف انما راعى اذ لم يخالف سنة صحيحة
والسنة قد بحث بالنهى عن الاقتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا اشد الشافعى رضى الله

ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بتوجيهه بان يقال كيف يقول ولا
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيح الجلوس معهم ايضا
لكن رد هذا التوجيه قوله ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة فقط كأنه اشار بقوله
يتأمل الى ان حق العبارة الازالة فقط يرشد الى قوله قبل ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه
فليتأمل (قوله فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه
منوطا باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتأمل اه (قوله وإذا سقط الوجوب) الوجه ان المعتبر في سقوطه
اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسوا فيما ذكرته النبيذ وغيره خلافا لمن فرق
الخ) وقول الشارح يعنى المحلى هنا لو كان المنكر مختلفا فيه كشرب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور
على معتقد تحريمه محمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تحريمه ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله
فيجوز الحضور ولا يجب فالخاصل انه ان كان الفاعل يعتقد حرمته حرم على معتقد حرمته الحضور الا لازالته

حيثئذ ثم رايت غير واحد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسوا فيما
ذكرته النبيذ وغيره خلافا لمن فرق ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه عنه في شارب الحنفى احده واقبل شهادته لان المعتمد في تعليقه

ان الحاکم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل اولى لان هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الورب لانه شان (٤٣٢) المتكبرين قيل الاولى التعبير بفرش الحرير لانه المحرم دون الفرائش لانه قديم يكون مطويا

اهو هو غير صحيح لان فرش
الحرير لا يحرم مطلقا بل
لان علم منه انه يجلس عليه
جلوسا محرما على ان كلامه
في مذكر حاضر بمحل الدعوة
والفرش لا يوصف بذلك
فتعين التعبير بالفرش
واستمال طيه برده قرينة
السياق انه يجلس عليه
(وصورة حيوان) مشتملة
على ما لا يمكن بقاؤه بدونه
دون غيره وان لم يكن لها
نظير كفرس باجنحة هذا ان
كانت بمحل حضوره لا نحو
باب وعر كما قاله قدر على
ازالتها لا لزوم الازالة
مع القدرة معلوم فلا يرد
هنا الا ترى ان من بطريقه
محرم تلزمه الاجابة ثم ان
قدر على ازالته لزمته والا
فلا فكذا هنا والحاصل ان
المحرم من الصور ان كان
بمحل الحضور لم تجب الاجابة
وحرم الحضور او بنحوه
وجبت اذ لا يكره الدخول
الى محل هي بمره وكان
سببه ان في تعليقهائهم نوع
امتحان فلم تكن كالتى بمحل
الحضور وكانت (على سقف
او جدار او سادة) منصوبة
لما يذكره في النجدة اذ هما
متراد فان (او ستر) علق
لزينة او منفعة ويفرق بين
هذا وحل التضييب لحاجة
بان الحاجة تزيل مفسدة

النقد ثم لزوال الخيل لا نهالان تعظيم الصورة بارتفاع محلها باق مع الانخفاض به (أو ثوب ملبوس) ولو بالقوة فيدخل من الموضوع بالارض كما قاله الأذرعى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه قدم من سفر وقد سترت على صفة لها سترًا فيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بنزعها وفي رواية قطعنا منه وسادة أو وسادتين وكان رضي الله عنه يرتفق بهما وهو صريح فيما قاله هنا

من التفصيل واحتمال كون القلع في موضع الصورة نزالت وجعلت وسادة بعيد لان ظاهر اللفظ ان الصورة عامة لجميع الشئ وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه انها اشترت له صلى الله عليه وسلم ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى تابت واعتذرت ثم ذكر الوعيد الشديد بالمصدرين وان البيت الذي فيه صورة اى وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايتهما انها كجنب او انا بول مادام فيه

لا تدخله الملائكة وقضية المتن والخبر حرمة دخول محل هذه الصورة المعظمة وهو ما اعتمده الاذرعى لنقل البيان له عن عامة الاصحاب والذخائر عن الاكثرين والشامل عن اصحابنا ردا بذلك قول الشرح الصغير الاكثرين على الكراهة وقول الاسنوى انه الصواب ويلحق بها في ذلك محل كل معصية (فرع) لا يؤثر حل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولانها تمتنة بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لازم ذلك عادة حملهم لها واما الدرهم الاسلامية فلم تحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوبا عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويحوز) حضور محل فيه (ما) اى صورة (على ارض وبساط) بداس (ومخدة) ينام او يتكا عليها وما على طبق وخوان وقصة وكذا ابريق على الاوجه لان ما يوطا او يطرح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه ان مارفع من ذلك لازمة محرم وهو

من التفصيل) اى الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) اى يبين المراد من قوله انها اشترت الى فامتنع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على امتنع الخ (قوله وان البيت الخ) اى وذكر ان البيت الخاه كردى (قوله اى وان لم تحرم الخ) خلافا للشهاب الرملى اعش اقول ويؤيد ما قاله الشهاب الرملى من عدم منع الصورة الممتنة دخول ملائكة الرحمة محلها رفقاه صلى الله عليه وسلم بالسواتين المذكورتين (قوله لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله والخبر) اى خبر مسلم ويحتمل ان ال للجنس فيشمل الخبر الثانى ايضا (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسئلة الحضور غير مسئلة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوى اه وعبارة الثانى قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذى فيه هذه الصورة وكلام اصل الروضة يقتضى ترجيح عدم تحريمه وبالتحريم قال الشيخ ابو محمد بالكراهة قال صاحب التقريب الصيدلانى ورجحه الامام والغزالى فى الوسيط وفى الشرح الصغير عن الاكثرين انهم مالوا الى الكراهة ووصوه بالاسنوى وهذا هو الراجح كما جزم به صاحب الانوار ولكن حكى فى البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسئلة الدخول غير مسئلة الحضور خلافا لما فهمه الاسنوى اه (قوله وقول الاسنوى الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويلحق بها) اى محل الصورة المعظمة (قوله فى ذلك) اى حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا ابريق فى النهاية ولفظه ان الدنانير الرومية التى عليها الصور من القسم الذى لا ينسكرا لمتانها بالاتفاق والمعاملة وكان السلف الخ (قوله النقد الذى الخ) وافى شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله اسم زادعش وخالفه حجج فى الزواجر الاقرب ما فى الزواجر لان العذر بالاحتياج اليه وعدم ارادة تعظيها لا يزيد على ملازمة الحيض للحائض وقدر النص بان الملائكة لا تدخل بيتا فيه حائض اه وقوله فى اى والتحفة كما مر (قوله يتعاملون بها) اى بالنقد دالى عليها صورة كاملة (قوله اى صورة) الى قوله وكذا ابريق فى المغنى (قوله وخوان) بالكسر والضم لغة كافى المختار اعش (قوله وكذا ابريق الخ) خلافا للنهاية (قوله منه) اى التعليل (قوله من ذلك) اى الطبق ومما معه (قول المتن ومقطرع الراس) اى مثلا كما علم عامر فى الشرح اه رشيدى عبارة سم كقطع الراس هنا فقد كل مو الاحياء بدونه كاسياتى فى الشرح وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفقد الراس لانه لا حياة للحيوان بدونه اه سم (قوله وكل ما لا روح) الى قوله وخرج فى النهاية والى قوله وكفقد الراس فى المغنى الا قوله بل هو كبيرة (قوله فى ذلك) اى تصوير الاشجار وما لا روح له (قوله وما مر) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو فى الاستدامة) اى وما هنا فى الفعل اه نهاية (قوله كما مر) اى كفرس باجنحة اه عش (قوله لما فيه الخ) تعليل للثبوت (قوله

(قوله وقضية المتن والخبر حرمة دخول) اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسئلة الحضور غير مسئلة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوى شرح مر (قوله لا يؤثر محل النقد الذى الخ) وافى شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا ابريق على الاوجه) خالفه مر فى شرحه فقال لا على نحو ابريق كما يجتبه الاسنوى لارتفاعه اه (قوله من ذلك) يشمل المخدة لكن التردد فيها هنا الذى افاده قوله وهو محتمل الخ لا يوافق جزه فيها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ (فى المتن ومقطرع الراس كقطع الراس هنا فقد كل ما لا حياة بدونه كاسياتى فى قول الشارح وكفقد الراس الخ وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفقد الراس لانه لا حياة للحيوان

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - سابع)

محتمل الان يقال انه موضوع لما يمتن به فلا نظر لما يعرض له ويؤيده اعتبارهم التمييز فى الستردون اللبس فى الثوب نظر لما اعده كل منهما (ومقطرع الراس) لزوال ما به الحياة فصار كافى قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كالقمرين لان ابن عباس رضى الله عنهما اذن لمصور فى ذلك (ويحرم) ولو على نحو ارض وما مر من الفرق انما هو فى الاستدامة (تصوير حيوان) وان لم يكن له نظير كما مر بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كاللغن

وان المصورين الحمد الناس عذابا يوم القيامة نعم يجوز تصوير رعب النبات لان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها غنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدري بهن امر التريفة وخرج بحيون تصويره لا راس له فيحل خلافا لما شذبه المتولي وكفقد الراس فقد مالا حياة بدونه نعم يظهر انه لا يضر فقد الاعضاء الباطنة (٤٣٤) كالكب وغيره لان الملاحظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك ولا شيء لمصور و قول الماوردي

له اجرة المثل ضعيف بل شاذ كما مر ولا ارش على كاسره (ولا تسقط اجابة بصوم) الخبر مسلم وفيه امر الصائم بالصلاة اي الدعاء للزواجة الاخرى فان كان صائما دعا لهم بالبركة لئلا يلهى لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسما بالماثور سنة للمفطر ايضا فذكر الصائم هنالعله لكونه منه آكد جبر اهلهم لما فاتهم من بركة اكله ويحتمل ان المراد هنا الدعاء المأكليين جبر اهلهم لما فاتهم من بركة صومه وفيه ايضا امر المفطر بالاكل فقيل هو للوجوب في وليمة العرس وقيل سائر الولائم ويحصل بلقمة وصححه في شرح مسلم في موضعه والاصح انه مندوب ولا يكره لمن دعي وهو صائم ان يقول اني صائم اي ان امن الرباء كما هو ظاهر (فان شق على الداعي صوم نقل) ولومؤ كذا (فالافطر افضل) لا يمكن تدارك الصوم لندب قضائه والخبر فيه لكن قال البيهقي استناده مظلم وفي الاحياء يندب ان ينوي بفطره ادخال السرور عليه

وان المصورين الخ عطف على اللعق (قوله فيحل الخ) خالفه النهاية وفاقا للمتولي (قوله وكفقد الراس) خبر مقدم لقوله فقد ما الخ (قوله نعم يظهر الخ) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدماته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه سم و اقره الرشدي وفي سم ايضا عن فتاوى الجلال السيوطي في جواب سؤال مناضه اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكرهية لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اي او كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم ير في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير درس مكروه لحديث ورد في ذلك انتهى (قوله ولا شيء) اي اجرة الى قوله اي لاهل المنزل في النهاية الا قوله و قول الماوردي الى ولا ارش (قول المتن ولا تسقط اجابة الخ) واستثنى منه البلقيين ما لو دعا في نهار رمضان والمدعوون كلهم مكلفون صائمون فلا يجب الاجابة اذ لا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام والجلوس من اول النهار الى آخره مشق فان اراد هذا فليدعهم عند الغروب اه نهاية (قوله به) اي بعدم السقوط وقوله وفيه اي خبر مسلم (قوله للرواية الخ) راجع للتفسير وقوله فان كان صائما الخ بذلك من الرواية الاخرى (قوله هنا) اي في طب الدعاء في خبر مسلم (قوله جبر اهلهم) مفعول له لقوله دعا لهم بالبركة الخ وا قوله لكونه آكد وقوله لما فاتهم الخ متعلق بجبر اهلهم (قوله وفيه ايضا) اي في خبر مسلم (قوله ويحصل) اي الاكل بلقمة عبارة المغني وانه على الوجوب والندب لقمة اه فلواخره عن الاصح الآتي كان اولي (قوله والاصح) الى قول المتن وياكل في النهاية وكذا في المغني الا قوله لكن قال الى اما اذا (قوله انه مندوب) اي ولو في وليمة العرس اه نهاية (قول المتن فالافطر افضل) اي من انما الصوم ولو اخر النهار اه مغني (قوله استناده مظلم) علامة عدم القبول وهذا في التجريح دون قولهم فيه كذاب اه ع ش (قوله ولو موسعا) كندبر مطلق اه مغني (قوله مطلقا) اي دعي ولا شق الصوم على الداعي او لا (قوله جواز) الى قول المتن ولا يتصرف في النهاية الا قوله ويظهر الى قال ابن عبد السلام (قوله نعم ان انتظر) الى المتن في المغني الا قوله ويظهر الى قوله قال ابن عبد السلام وقوله بل قيل او سمسمتين (قوله الا بلفظ) اي ولم تدل القرينة على انه قاله حياء وانحوه اه ع ش (قوله الا بلفظ) ينبغي او علم رضا صاحبه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وافهم من) اي من قوله بما قدم الخ (قوله ونظر فيه الخ) عبارة المغني قال ابن الشبهة وفيه نظر اذا كان قليلا يقتضي العرف اكل جميعه اه وهذا ظاهر

ويحتمل خلافا فليتأمل (قوله خلافا لما شذبه المتولي) وفاقا للمتولي م (قوله نعم يظهر) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدماته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مناضه اما منه مسألة تقبيل الخبز هل هو بدعة واذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن النحاس في تنبيه العالمين ومنها اي من البدع تقبيل الخبز وهو بدعة لا يجوز وقد افنى جماعة انه يجوز دوسه ولا يجوز بوسه لكن دوسه خلاف الاولى وربما كرهه بعضهم وامادوه فهو بدعة وار تكاب البدع لا يجوز وانظر الى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الاسود اني اعلم انك لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله ﷺ يقبل ما قبلتك هذا وهو الحجر الاسود الذي هو من باقوت الجنة وهو بين الله في الارض يضاف به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن يستحب اكرامه ورفعته من تحت الاقدام من

اما اذا لم يشق عليه فالاصح افضل واما الفرض ولو موسعا فيحرم الخروج منه مطلقا (وياكل الضيف) جوازا اذا والمراد به هناك من - ضر طعام ذيره وحقيقته الغريب ومن ثم تاكدت ضيافته واكرامه من غير تكلف خروجه من خلاف من اوجبها (بما قدم له بلا لفظ) دعاء ما لم يدع ا كفاها بالقرينة نعم ان انظر غير ذلك لم يجز بل - ضره لا باظ وافهم من - حرمة اكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظر فيه اذ قل واقتضى العرف اكل جميعه والذي يتجه النظر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع

حل والإمتنع وصرح الشيخان بكرهه الاكل فوق الشبع واخرون بجرمته ويجمع بحمل الاول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه ما لم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه يتعين (٤٣٥) حله على علم رضا المالك لانه وحيث كمال

نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الاكل حيث قيل بجرمته قال ابن عبد السلام ولو كان ياكل قدر عشرة قوائم مضيف جاهل به لم يجز له ان ياكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا تنفاد الاذن

اللفظي والعرفي فيما وراه وكذا لا يجوز له اكل اقم كبار مسرعا في مضغها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه ياكل اكثره ويحرم غيره ولا لرذيل اكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اه وبه يعلم انه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بنحو لفظة فلا تجوز الزيادة عليها

والنصف مع الرفقة فلا باخذ الا ما يخصه او يرضون به لحياء وكذا يقال في قران نحو تمرتين بل قيل او سمسمتين (ولا يتصرف به) اي ما قدم له (الا باكل) لنفسه لانه المأذون له فيه دون ما عاده كاطعام سائل او هرة وكتصرفه فيه بنقل له الى محله او بنحو بيع او هبة نعم له وان لم يملكه خلافا للزركشي لان المداير

اذا علم رضا المالك بذلك اه (قوله حل) أي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشيخان الخ) عبارة المغني وصرح الماوردي بتحريم الزيادة على الشبع اي اذا لم يعلم رضا المالك وان لم يزد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وفي سم والسيد عمر بعد ذلك عن شرح الروض مانصه وعبارة الكنز ولا يضمن وان حرمت الزيادة انتهت (قوله فوق الشبع) وحد الشبع ان لا يعدجا معا اه مغني (قوله فوق الشبع) اي المتعارف لا المطلوب شرعا وهو اكل نحو ثلث البطن اه عبارة السيد عمر يظهر ضبطه بان يصير لا يشتمى ذلك الماكول اه فتح اه سيد عمر (قوله بحمل الاول) اي القول بالكرهه وقوله والثاني اي القول بالحرمة اه عيش (قوله على خلافه) اي بان كان مال غيره اوضره اه سم (قوله ويضمنه) اي ضمان المغصوب اه عيش (قوله ما لم يعلم رضاه) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا لان ضره خلافا لما قد يقتضيه صنيعه اه سم (اقول) كان قول الشارح ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشى ولا لما احتاج الى هذه القولة اه سيد عمر (قوله على علم رضا المالك) ظاهر ان محله اذا صادقه على الرضائن يتردد النظر فيما لو اكل الزائد غير طمان الرضائن تبين من مالكة انه راض فقتضى صنيع الشارح ان يضمنه ويحتمل عدم الضمان لان العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها واما الائتم وعدمه فيناط بالعلم وعدمه ولعل هذا أقرب فيما يظهر اه سيد عمر (قوله لانه ياكل) عبارة المغني حتى ياكل الخ (قوله فلا تجوز الزيادة عليها) اي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والنصف) عطف على القرائن (قوله مع الرفقة) يضم الراء وكسرهما اه مختار اه عيش (قوله الا ما يخصه الخ) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم وإلا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضائهم سم اقول هو كذلك بلا شك اذ مجرد التقديم لهم لا يكون ملكا حتى يتساووا فيه اه سيد عمر (قوله اي ما قدم) الى قوله وافهم المقتضى في النهاية وكذا في المغني الا قوله وكتصرفه فيه بنقل له الى محله (قوله كاطعام سائل او هرة) اي الا ان علم رضا مالكة به روض ومغني (قوله ما لم يفات) اي المالك اه رشيدى (قوله فيحرم الخ) واضح ان محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سيد عمر (قوله دون عكسه) زاد النهاية ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اه قال عيش قوله على خلاف ذلك اي فيهما اه (قوله ضغينة) اي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه) اعتمده النهاية والمغني فقالوا واللفظ للاول وافهم كلامه عدم ملكه قبل الاذراده الرجوع فيه ما لم

تقبيل وقد ذكر في اكرام الخبز احاديث لا اعلم فيها شيئا صحيحا ولا حسنا هذا مانصه بحروفيه قبل ما قاله هو الصحيح المعتمد لا الجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكرهه لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اي او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباهجة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اه (قوله وصرح الشيخان بكرهه الاكل فوق الشبع الخ) في شرح الروض وصرح الماوردي وغيره بتحريم الزيادة على الشبع وان لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وعبارة الكنز لا يضمن وان حرمت اي الزيادة اه (قوله والثاني على خلافه) اي بان كان مال غيره اوضره (قوله ما لم يعلم رضاه به) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا لان ضره خلافا لما قد يقتضيه صنيعه (الا ما يخصه او يرضون به) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم وإلا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضائهم (قوله والمعتمد انه يملكه بالاذراده الخ) هل يخص هذا المعتمد بالحر لان الرفيق لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) الفتى شيخنا الشهاب الرملى بما في الشرح

هنا على القرينة لا غير تلقى من معه ما لم يفات بينهم فيحرم على ذي النفس تقليم ذي الحسب دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكروهة اي ان خشى منها ضغينة كما هو واضح وافهم المقتضى انه لا يملكه وانما هو اتلاف باذن والمعتمد انه يملكه بالاذراده اي يتبين به يملكه له قبيله فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع عنه انه يملكه بوضعه في فمه ربانه سمو

والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن ملكا مقيدا لا متاعا نحوه عليه وقول جمع يجوزده ابن الصباغ بأنه لا يجزى على أصلنا نعم
ضيف الذي المشروط عليه الضيافة (٤٣٦) بملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به (وله) أي الضيف مثلا (أخذما) يشمل الطعام والتقد

وغيرهما وتخصيصه بالطعام
رده في شرح مسلم فتفطن
له ولا تغتر بمن وهم فيه
(يعلم) أو يظن أي بقرينة
قوية بحيث لا يتخلف
الرضا عنها عادة كما هو
ظاهر (رضاه به) لأن
المدار على طيب نفس
المالك فإذا قضت القرينة
القوية به حل وتختلف
قرائن الرضا في ذلك
باختلاف الأحوال
ومقادير الأموال وإذا
جوزنا له الأخذ فالذي
يظهر أنه أن ظن الأخذ
بالبدل كان قرضا ضمينا
أو بلا بدل توقف الملك
على ما ظنه لا يقال قياس
ما مر في توقف الملك على
الأزدراد أنه هنا يتوقف
على التصرف فيه فلا يملكه
بمجرد قبضه له لانا نقول
الفرق بينهما واضح لأن
قرينة التقديم للآكل ثم
قصر الملك على حقيقة
ولا يتم إلا بالأزدراد
وهنا المدار على ظن الرضا
فانبطح بحسب ذلك الظن
فإن ظن رضاه بأنه يملكه
بالأخذ أو بالتصرف أو
بغيرهما عمل بمقتضى ذلك
وعلم بما تقرر أنه يحرم
التطفل وهو الدخول إلى محل

يتلعه لكن المرجح في الشرح الصغير أنه يملكه بوضعه في فوه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوي وافق به
أوالدرجته الله تعالى اه وقال عرش وقياس ملكه بوضعه فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكا
مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا لم يلزم بزل ملكه عنه فيه نظر ولا
يبعد عدم الزوال لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الإكل سم على حج اه
(قوله) والمراد إلى الممتن في النهاية إلا قوله وقول جمع إلى نعم (قوله) ملكه لعينه) كأنه احتراز عن ملك
الانتفاع دون ملك العين اه سيد عمر أي كما جرى عليه المعنى عبارته فالمراد أنه يملك أن ينتفع بنفسه
كالعارية لأنه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الأذرع مأنصه الوجه خلافه وإلا
فكيف يفارق مقابله وهو قول التفتال أنه لا يملك وإنما هو اتفاق باذن المالك اه (قوله) ملكا مقيدا) أي
فكيف لا يتصرف فيه بغير الإكل اه شرح الروض (قوله) يجوز (أي نحو البيع) (قوله) نعم (إلى الممتن في المعنى
(قوله) أي الضيف) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله وإذا جاوزنا إلى وعلم قوله ونأزع الأذرع إلى الممتن (قوله)
أو يظن) إلى قوله وإذا جاوزنا في المعنى (قوله) باختلاف الأحوال (الخ) وبحال المضيف بالدعوة فإن شك
في وقوعه في محل المساحة فالصحيح في أصل الروضة التحريم اه معنى (قوله) أن ظن الأخذ) أي الرضا
بالأخذ (قوله) أن ظن الأخذ بالبدل (الخ) ينبغي أن يكون محله إذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة أما إذا ظن الأخذ
بالقيمة فينبغي أن يكون بيعا وإذا كان الانتفاع بعين ينبغي أن يكون إجازة ثم الأولى أن يقال كان قرضا
حكما يؤول على هذا القياس لا ضمينا وينبغي أنه لو ظن رضا المالك بدون قيمة أو إجازة المثل ولم يرض المالك
بذلك أن المدار على رضا المالك الأخذ بما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله) على ما ظنه) أي الآتي تفصيله في
قوله فإن ظن رضا (الخ) (قوله) في توقف الملك (الخ) لعل في معنى من البيانية (قوله) على حقيقة) أي الإكل وكذا
ضمير لا يتم (قوله) وهنا) الأولى تأخير عن المدار (قوله) فانبطح) أي الملك (قوله) أو بغيرهما) أي
كالانتفاع بالعين (قوله) بما تقرر) أي في قوله لأن المدار (الخ) (قوله) أنه يحرم) إلى قوله بل يفسق في المعنى (قوله)
يحرم التطفل (الخ) وقيد ذلك بالإمام بالدعوة الخاصة أما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل
والطفيلي ماخوذ من التطفل وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل السكوة كان يأتي الولائم بلا دعوة
فكان يقال له طفيل الأعراس اه معنى (قوله) وهو الدخول لمحل غيره) وكحرمة الدخول لآكل طعام
الغير دخوله ملك غيره بلا إذن مطلقا وإنما قصر على ما ذكر لأنه مسمى التطفل ثم المراد بمحل ما يخص به
ملك أو غيره وينبغي أن مثل ذلك ما لو وضعه في محل كمسجد فيحرم على غير من دعاه ذلك اه عرش (قوله)
بل يفسق بهذا) أي بتناول طعام الغير بالتطفل (قوله) أن تكرر (الخ) قضيته أن المرة صغيرة وقضية ذلك
توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم اه سم (قوله) أنه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل وأخذ
ما يساوي ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة أو لا لأنه لو دونه في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام
فانه ما دون له في الدخول للغسل فإن صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الإذن له في الدخول على ذلك الوجه اه
عرش (قوله) مغيرا) أي منتهبا اه عرش (قوله) مساواة المسروق (الخ) مقتضى هذا أنه لو أكل ما يساوي
ربع دينار في سرقة فسق وظاهر كلامهم خلافه فليحرم اه سيد عمر (قوله) ومنه) أي من التطفل اه

الصغير أنه يملكه بوضعه في فوه شرح مر وقياس ملكه بوضعه فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه
أي ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا لم يلزم بزل ملكه عنه فيه نظر ولا
يبعد عدم الزوال لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الإكل اه (قوله) ملكا مقيدا) أي
الآكل (قوله) أن تكرر) قضيته أن المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم

الغير لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا أن تكرر منه للحديث المشهور أنه
يدخل سارقا ويخرج مغيرا وإنما يفسق بالول مرة للشبهة ولأن شرط كون السرقة فسقا مساواة المسروق لربع دينار كالمصوب على
ما فيها ومنه أن يدعى ولو صوفيا مساكنا أو عالما مدرسا فيستصحب جماعته من غير إذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك وأما إطلاق بعضهم

أن دعوته تتضمن دعوة جماعته فليس في حله بل الصواب ما ذكره فيه من التفصيل (ويحل) لكن الأولى الترك (نرسكر) وهو رمية مفرقا (وغيره) كلوزودنا نيرودرا هو نازع الأذرع في حل نثرها بان فيه اضاعة وايدام بما يؤدى للقتل (في الاملاك) أى عقد النكاح وكذا سائر الولا ثم كالتحان (تنبيه) قولهم الأولى الترك يحتمل أنه خاص بخصوص النثار فلا ينافي قول المتولى وحرم غير واحد الأولى تقديم حلو لحاضرى عقد النكاح ويحتمل العموم وإن ما ذكره المتولى مقاله ثم رايت الام والمختصر (٤٣٧) صرحا بان الوليمة تشمل الدعوى على

الاملاك وهو يقتضى ندب احضار طعام لخصوص الحلوان هذا غير وليمة العرس أى لحصوله ولو قبيل العقد وتلك لا يدخل وقتها الا بتمام العقد كما مر (ولا يكره في الاصح) الخبر انه صلى الله عليه وسلم حضر املا كافيه اطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال الا تنتهبون فقالوا نهيتنا عن النهي فقال انما نهيتكم عن نهبه المساكر اما العرسان فلاخذوا على اسم الله لجاذبنا وجاذبناه قال البيهقي اسنادا متطوع وابن الجوزى موضوع ولذلك انتصر جمع للكرهه واطالوا للنهى الصحيح عن النهي لكن بين الحافظ الهيتمى في مجمعه ان الطبراني رواه في الكبير بسند رجاله ثقات الا اثنين فانه لم يجد من ترجمهما وحينئذ فلا وضع فيه ولا انقطاع وفي رواية الكبير سلال الفاكه والسكر فانتز عليهم وان ذلك بعد ان خطب صلى الله عليه وسلم وانكح الانصارى وامر بالتدقيق

رشيدى (قوله ان دعوته) أى نحو العالم (قوله لكن الأولى الترك) يشكّل بالخبر اسم (قوله) وهو رمية (الى التنبيه في المغنى) (قول المتن في الاملاك) بكسر الهمزة هـ ش (قوله تقديم حلو الخ) أى بلا نثار (قوله لخصوص الحلوان) قد يقال لا يبعد ان يكون الحلوان كالتقديم قياسا على العقيقة وعليه يحمل كلام المتولى هـ سيد عمر كما تقدم أى فى اوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه انه يسن هنا فى المذبح ما يسن فى العقيقة (قوله وان هذا الخ) عطف على ندب احضار الخ والاشارة للدعوى على الاملاك (قوله لخبر الخ) الى قوله وفى رواية الخ فى النهاية (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم) انظر ما وجه الدلالة مع انه لا نثر فيه هـ رشيدى اقول ورواية الكبير الا ترى تفسير هذه الرواية فيتم الاستدلال به الا انه بقى ما مر عن سم ممانه قد يقال كان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك هـ (قوله لجاذبنا) أى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب فى جاذبناه (قوله وابن الجوزى موضوع) فيه ان ابن الجوزى لم يقل فيه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه بوضع قال الزركشى بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح بون كبير فان الاول اثبات للكذب والاختلاق والثانى اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا يحى فى كل حديث قال فيه ابن الجوزى لا يصح او نحوه انتهى ع ش (قوله فانه لم يجد) أى الحافظ الهيتمى (قوله ترجمهما) أى فسرهما (قوله وفى رواية الكبير سلال الفاكه الخ) أى بدل اطباق اللوز والسكر والصلال بكسر السين جمع سلة وهى ما يوضع فيه الخبز وغيره من نحو الطبق يقال وضعه فى السل والسل أى الجونة (قوله فانتز) أى صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) أى الانتزاع وهو وقوله الا ترى وانه قال الخ معطوفان على سلال الفاكه الخ (قوله نعم ان علم) الى قوله لان ذاك فى النهاية والمغنى (قوله لا يؤثر به) أى لا يخص به بعضهم دون بعض هـ رشيدى (قوله منه) أى من الهواة (قوله بالاخذ) الأولى ليشمل الصورة الاخيرة حذفه كفى فى المغنى وشرح المنهج (قوله والا) أى بان لم يسقط واسقط بعد قصد اخذه هذا مقتضى صنيعه فايراجع (قوله بقى) أى اختصاصه (قوله فيحرم على غيره الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو اخذه غيره ففى ملكه أى الغير وجبان جاربان فيما لو عشت طائر فى ملكه فاخذ فرخه غيره وفيما اذا دخل السمك مع الماء فى حوضه وفيما اذا وقع الثلج فى ملكه فاخذه غيره وفيما اذا احيا ما تحجر غيره لكن الاصح فى الصور كلها الملك أى الاخذ الثانى كالا حيا ما عدا صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها هـ (قوله ولا يملكه) أى الغير (قوله ولم ياذن له) مقتضاه انه اذا اذن المالك لملكه فليحرم عليه فينبغى ان العلم بالرضا من المالك كالاذن وواضح ان ذن من وقع فى حجره وعليه برضاه مبيح للاخذ وتملكه اسيد عمر

(قوله لكن الأولى الترك) يشكّل بالخبر (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال كما ان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك الا ان يحاج بان الخبر ليس فيه خصوص النثر (قوله وقيل) اخذه مكره (قد تشكّل الكراهة بما فى الخبر لجاذبنا وجاذبناه ان صرح الاحتجاج به الا ان يحمل ما فيه على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله او بسط) ثوبه الخ) عبارة شرح الارشاد وبسط ذنبه له قال فى شرحه الصغير وخرج وقوعه فيه اتفاقا فانه لا يملكه بل يكون أولى به فيحرم على غيره اخذه الا ان ظن رضاه وسقط من ثوبه وان لم ينفضه واذا حرم لم يملك اخذ كاخذ فرخ طير عشت بملك الغير وسمك دخل مع الماء حوضه واناج وقع

على رأسه وانه قال ولم انهمك عن نهبه الولا ثم الا فانتهبوا وبحل التقاطه (للعلم برضا مالكة) وتركه أولى وقيل اخذه مكره وهو أطالوا فى الانتصار له لانه نداه نعم ان علم النثار لا يؤثر به ولم يقدح اخذه فى مروءته لم يكن تركه أولى ويكره اخذه من الهواة بازار او غيره فان اخذه منه او التقطه او بسط ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالاخذ ولو صيب او اخذه من ملكه سيده فان وقع بحجره من غير ان يبسطه له فسقط منه قبل قصد اخذه بعد او غير هذا الاختصاص به والابقى ولا يملكه لانه لم يوجده منه عند وقوعه بحجره قصد تملك ولا فعل لملكته أولى به فيحرم على غيره اخذه منه ولا يملكه بخلاف ما مر فى التحجر له لان ذاك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق بملك النثار ولم ياذن له فى اخذ من هو أولى به

(قوله وهذا) أي بالفرق المذكور بين التمتع والتحرر (قوله فتوح الح) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض أو الحفرة تنازع فيه الفعلان (قوله والجاء سمكة) أي دخولها (قوله بالتحرر) متعلق بالخاقهم اه سم (قوله لا بالنار) عطف على قوله بالتحرر (قوله كإفاده كلاهما الخ) خاتمة (في آداب الأكل تسن التسمية قبل الأكل والشرب ولو من جنب وحائض ولو سمي مع لقمة فهو حسن وأقلها بسم الله واكلمها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لكل منهم أن تر كها أو لاقى بها في أثنائه وأن تركها في أثنائه أتى بها في آخره ويسن الحمد بعد الفراغ من ذلك ويجهر بهما ليقتدى به فيهما ويسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يبتدىء به فمما قبله ويتأخر به فيما بعده ويسن أن يأكل بثلاث أصابع للاباع وتسن الجاعة والحديث الغير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى ويسن الحق الأناؤه والأصابع وكل ساقط لم يتنجس أو تنجس ولم يتعدر تطهيره وطهره ويسن مؤثرا كإفاده وصغاره وزوجانه وإن لا يخص نفسه بطعام إلا بعد ذكره ودوامه بل يؤثر على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل ما دام بطنه بحاجة إلى الأكل ومثله من يقتدى به وإن يربح بضيفة ويكرمه ويحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الأكل متكئا أو مضطجعا ويكره الأكل بما يلي غيره ومن الأعلى والوسط ويستغنى من ذلك نحو الفاكمة عما يتنقل به فيأخذ من أي جانب ويكره تقريب فمه من الطعام بحيث يقع من فمه إليه شيء مؤذمه لا قوله لا اشتبهه أو ما اعتدت أكله ويكره نفض يده في القصعة والشرب من فم القربة والأكل بالشمال والتنفس والنفخ في الأناؤه والبراق والمخاط حال أكلهم وقرن تمرتين ونحوهما كعنتين بغير إذن الشركاء ويسن للضيف وإن لم يأكل أن يدعو للمضيف كأن يقول أكل طعامكم الأبرار وأطعمكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الإخلاص وقرش ويندب أن يشرب بثلاث أنفاس بالتسمية في أولها والحد في أواخرها ويقول في آخر الأول الحمد لله ويؤيد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وأن ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشأ فيه بل ينحيه عن فمه بالخمير يرد به بالتسمية والشرب قائما خلاف الأولى ومن آداب الأكل أن يلتقط فئات الطعام وأن يقول المالك لضيفه وغيره كزوجته وولده إذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق أنه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وأن يتخلل ولا يتلمع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه ويتمضمض بخلاف ما جمعه بلسانه من بيناه فانه يبلعه وأن يأكل قبل أكله اللحم لقمة أو لقمتين أو ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلال وأن لا يشم الطعام ولا يأكله حارا حتى يبرد ومن آداب الضيف أن لا يخرج الأباذن صاحب المنزل وأن لا يجلس في مقابلة حجرة النساء أو سترتهن وأن لا يكثر النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن آداب المضيف أن يشيع الضيف عند دخوله إلى باب الدار وينبذ في الأكل أن يقدم الفاكمة ثم اللحم ثم الخلوة وأنما قدمت الفاكمة لأنها أسرع استعالة فينبغي أن تقع أسفل المعدة ويندب أن يكون على المائدة نقل وسياتي إن شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة اه معنى وكذا في الاحياء زبادات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله بفتح) إلى قوله قيل في النهاية (قوله ومن لازم بيانهما بيان الخ) بمنوعاه سم عبارة الرشيدى فيه نظر لا يخفى ولو اجاب بان القسم والنشوز من جملة احكام عشرة النساء واكثر الكلام الاتى فيهما فلذلك خصهما بالذكر لكان واضحا على أن المشهور انه اذا ترجم شيء وزاد عليه لا يضر اه قوله على أن من المشهور الخ يأتي عن سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه بانه الخ) جرى عليه المغنى (قوله

وبهذا يتضح الخاقهم سقى أرض أو حفر حفرة لا بقصد الاصطياد فتوح لواقع فيها صيد والجاء سمكة لبركة كبيرة واخذ صيد من داره التي لم يباقي بابها عليه بالتحرر في انه وإن كان أحق به لكن يملكه اخذه وإن اثم بدخوله ملكه لا بالنار واما ما اومره كلاهما هنا من الفرق بين هذه الصورة والتحرر فهو مبني على ضعف كإفاده كلاهما في باب الصيد

(كتاب القسم)

بفتح فسكون واما بكسر فسكون فالنصيب وبفتحهما فاليمين (والنشوز) من نشز ارتفع فهو ارتفاع عن أداء الحق ومن لازم بيانها ببقية أحكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه

في ملكه وانما ملك المحي ما تحجره الغير لان المتحجر غير مالك فليس الاحياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فلي نظر هذا مع ما ذكره هنا (قوله بالتحرر) متعلق بالخاقهم

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله ومن لازم بيانهما بيان الخ) عليه منع لو نزل عنه لم يندفع الاعتراض بالانبياء المذكور (قوله

بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزوجات) حقيقة فلا يتجاوزهن للرجعية ولا للاماء ولو مستولدات كما يشعر به قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فيهن العدل الذي هو قاعدة القسم لكن يندب أن لا يعطلن وإن يسوى بينهما قيل كان ينبغي ويختص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور اه وحصره ليس في محله وتحري ذلك أن الأصل في لفظ الخصوص وما يشتق منه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ماله الخاصة

وهو الزوجات هنا فمن ثم ملك ذلك المصنف لسلامته من التضمن والتجاوز الاتيين وقد يضمن معنى التمييز أو يجعل مجازا مشهورا عنه لتدخل الباء حينئذ على المقصور الذي هو الخاصة قيل وهذا أعرب وأبين وأغلب وكان المعارض اغتر بهذا لكنه لم يف بالتعبير عنه (ومن) له زوجات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي نعم ان (بات) في الحضر أي صار ليلا أو نهارا فالتعبير ببات لأن شاه القسم الليل لا لاخراج مكثه نهارا عند احدهن فان الوجه أنه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمان عند الباقيات (عند بعض نسوته) بقرعة أو دونها وإن ائتم فليس مقتضى عبارته جواز المبيت عند بعضهم ابتداء من غير قرعة

ولا معنى بات أراد دخلا فلان وهم فيه لانه إنما جعل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرط للزوم المبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئا عما ذكرناه واضح وبه يتضح أيضا اندفاع ما

قيل عبارته توهم أنه إنما يجب إذا بات وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لزمه) فوراً فيما يظهر هنا وفيما لا سيما أنه كان عصى بأن لم يقرع لأنه حتى لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به أف بيت (عند من بقى) ممن تسوية بينهم للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاب يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الاصطخري أنه كان تبرعاً منه لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من قضاء ممنهن إلا به خلاف المشهور لكن اختاره السبكي وخرج بنى الحضر ما لو سافر وجده ونكح جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء البتة خلفات

بأنه كان ينبغي الخ) ان كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه اه سم (قول المتن بزوجات) أي بشتين ممن فكثر ولو كن غير حرائر اه معنى (قوله حقيقة) إلى قوله قيل في المغنى (قوله ان لا يعطاهن) أي الاماء اه عش عبارة السيد عمر هذا الاطلاق صادق بمن لم تعد للوطء من الاماء ووجهه واضح ثم رايته منقولا اه (قوله قيل كان الخ) عبارة المغنى والنهاية ادخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا حاجة حينئذ لدعوى بعضهم القلب في كلام المتن اه (قوله أن الأصل) أي الحقيقة (قوله له زوجات) إلى قوله ولا معنى بات في المغنى الا قوله في الحضر (قوله أي صار) أي حصل اه عش (قوله وان ائتم) راجع لقوله اردونها فقط اه سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراض (قوله ولا معنى بات) عطف على قوله ليس مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لانه إلى قوله على ما يحته القسم في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو الاذرعى وعبارته كلامه أي المصنف يوم انه إنما يجب القسم إذا بات عندها وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداية بها إلا بالقرعة على الأصح كما سيأتي اه فإداه بالقسم هنا كما ترى ضرب القرعة وحينئذ فالشرح كالعلامة ابن حجر لم يوارد معه في الرد عليه على محل واحد نعم تقع المناقشة مع الاذرعى في أن القرعة هل تسمى قسمًا فتلزم اه رشيدى ووافق المغنى للاذرعى (قوله عند إرادته) أذ مجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعراض عنها اه سم وقدم جوابه عن الرشيدى انفا (قول المتن لزمه) أي ولو غنياً ويجوز بأمر أيضاً اه معنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور اه سم عبارة عش أي فلو تركه كان كبيرة أخذنا من الخبر الاتي اه وفيه ان الخبر الاتي لا يفيد وجوب الفورية (قوله وفيما مر) أنظر ما المراد بما مر اه رشيدى (قوله لم يعص به) أي لا مكان التدارك فيهما بعد الموت سم وسيد عمر (قوله ان يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل للزوم (قوله وقد كان) إلى قوله لكن اختاره في المغنى (قوله امرأتان) أي مثلاً اه عش (قوله وشقه مائل الخ) هو ونحوه مما ورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقة حيث لا صارف اه عش (قوله خلاف المشهور) أي فالمتدانه كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله اختاره السبكي) ضعيف اه عش (قوله ونكح جديدة الخ) هذا مجرد تصور روافلوا استصحب بعض نماه في السفر بقرعة لم يقض الباقيات كما يأتي اه سم (قوله للبتة خلفات) خرج به ما لو كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينهما وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) ان كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه (قوله فان الوجه أنه يلزمه ان يمكث مثل ذلك الزمان عند الباقيات) الظاهر ان غايته هذا لقول المصنف الاتي ولا يجب تسوية في الإقامة نهاراً على ما يأتي في شرحه ان ذاك فيما أذارتب القسم على يوم وليلة مثلاً وكان الأصل الليل والنهار تبعاً فلا يجب التسوية في الإقامة نهاراً وهذا فيما أذالتم ترتب القسم كذلك بل ابتداء بالإقامة عند واحدة نهاراً فيلزمه ان يمكث عند الباقيات مثل القدر الذي مكث فيه عندها (قوله وان ائتم) راجع لادونها فقط (قوله عند إرادته) أذ مجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعراض عنها (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور (قوله لم يعص به) أي لا مكان تداركهما بعد الموت (قوله

والأولى أن يسوى بينهما في سائر الاستماعات (٤٤٠) ولا يجب اتعلقها بالميل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجها من

خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (وإلا عارض عنهن أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال النوبة بالنسبة لمن (لم ياتم) لأن المبيت حقه ولأن في داعية الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطلن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تخصينا لمن ثلاثا يؤدي إلى فسادهن أو اضرارهن سيما كانت عنده سرية جميلة اثرها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولى بكرهه الأعراس عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز الأعراس لعارض كان ظلها ثم بان منه المظلوم لمن فيلزمه أن يقضى على ما يحتمه القمولى وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب المظلوم لمن فلا قضاء إلا أن أعادهن ولا يجب الاعادة لاجل ذلك على الأوجه لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في أحرار المنع بالحج ليصوم فيه قيل قول أصله لم يكن لمن الطلب أحسن إذ لا يلزم من نفي الائتم نفي الطلب ألا ترى أن المدين قبل الطلب لا ياتم بترك الدفع وإذا طرب ائتم اه ويرد بان الحق انهما

مادام في السفر اه عش (قوله والأولى) إلى قوله سيما في المغني (قوله ولا يجب الخ) عبارة المغني ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تتأني في كل وقت ولا في سائر الاستماعات ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني به تملك ولا أملك رواه أبو داود وغيره وصح الحاكم أسنده اه (قوله لتعلقها بالميل الخ) ولقائل أن يقول إن كان المراد أن ذلك ليس مقدور اه فهذا ان منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم انه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتام اه سم أقول ويحجب باختيار الثاني ومنعه للوجوب لمشقة على النفس جدا والمشفقة تجلب التيسير وفي التدب جمع بين مصلحتهم وأهل قوله فليتام إشارة إليه اه سيد عمر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها بل تسن اه عش (قوله أو عند استكمال النوبة الخ) عبارة المغني أو بعد استكمال نوبة أو أكثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق ببيعطن اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل قوى وقوله لذلك أي الأعراس (قوله على ما يحتمه القمولى الخ) عبارة النهاية على الراجح بطريقه الشرعي اه قال الرشيدى أي بان بعيد المظلوم لمن حتى يقضى من نوبه إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة لما بينه الشهاب سم في حواشيه من أن هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب الاعادة وجوب لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه (قوله لاجل ذلك) أي القضاء والجار متعلق بالاعادة أو بتجب الاعادة (قوله نظير ما مر الخ) أي من انه لا يلزمه تقديم الأحرار حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام بالحج (قوله قيل الخ) رافقه المغني (قوله احسن) أي من قول المصنف لا ياتم (قوله إذ يلزم) لجواز أن يكون نفى الائتم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا ياتم قبل الطلب لذلك فبجر دنفى الائتم في الجملة لا ينفى ثبوت الطلب كافي مسئلة الدين فأتضح بذلك أن الرد الآتي لا يدفع السؤال اه سم (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرمدعى المعترض وهي الاحسنية فهذا ليس رد اللابرد بل غاية تصحيح العبارة اه سم (قوله انهما متساويان) أي التعبيرين (قوله فهما

لتعلقها بالخ) وعبارة شرح الروض لان ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكها ولقائل أن يقول إذا كان المراد أن ذلك ليس مقدور اه فهذا ان منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم انه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتام اه سم (قوله من الجماع) متعلق ببيعطن (قوله لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث ان يمنع ان الاعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الاعادة بدليل أنه بمجرد الاعادة يجب القضاء وان لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتا قبل الاعادة لتوقف بعدهما على المبيت عندهن إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا ان بات عند البعض الآخر بل الاعادة من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الدين الذي عصى به فانه يجب الاكتساب لدائه ولا يقال أن الاكتساب سبب الوجوب فلا يجب له ق الوجوب على الاكتساب بل وجوب الاكتساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدي به الدين المتقدم وجوبه فليتام فانه ظاهر فالوجه وجوب الاعادة لانه سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجبة فانه يجب الخروج منها ولو تحصيل ما يتوقف عليه الخروج فتأمله بالطف و انصاف وليس هذا نظيره مسئلة المتمتع المذكورة لان الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الأحرار بالحج بدليل أنه أو ترك الأحرار بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر ولا تغفل (ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرمدعى المعترض وهي الاحسنية فهذا ليس رد اللابرد بل غاية تصحيح العبارة (ويرد الخ) لقائل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال إذ لا يلزم من نفي الائتم نفي الطلب لجواز أن يكون نفي الائتم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا ياتم قبل الطلب لذلك فبجر دنفى الائتم في الجملة لا ينفى ثبوت

متساويان إذا أصل الجارى على السنة حلة الشرع أن ما وجب يطالب به على سبيل الأوامر به وما لا فلا فهما متلازمان

متلازمان اثباتا ونفيا ومسئلة الدين من ذلك لانه واجب يطالب به غاية الامرانه واجب موسع قبل الطلب وضيق بعده فان قلت لنا واجبات لا يطالب بها الاعتدلتصيق وقتها كالصلاة والحج قلت المراد ان الواجب صالح للطلب به وتوقفه على شرط في البعض لمدر ك يخضه لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب ان لا يخلى الزوجة عن ليلة من كل اربع اعتبارا بمن له (٤٤١) اربع زوجات قال في الجواهر وان

يناما في فراش واحد حيث لا عذر في الانفرا دسما ان حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضة) ما لم يسافر بهن وتتخلف لاجل المرض فلا قسم لها وان استحققت النفقة فقله البلقنى عن المارردى وأقره واعتمده غيره (ورقاهم) وقرنا وبجونة لا تخاف منها ومراعاة (وحائض ونفساء) ومحرمه ومولى او ظاهر منها وكل ذات عذر شرعى او طبعى لان المقصود الانس لا الوطو كما تستحق كل منهن النفقة (لا ناشرة) اى خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه او تمنعه من التمتع بها او تغلق الباب في وجهه ولو بجونة او تدعى الطلاق كذا ومعتدة عن وطء شبهة وصغيرة لا تطبق الوطء ومجوسية ومغصوبة ومحبومة وامه لم يكمل تسليمها ومسافرة باذنه وحدها لحاجتها كما لا نفقة لهن ولحرمة الخلو بالمعتدة والمجوسية كذا وقع لشارح وذكر المجوسية وهم محرمة نكاحا حتى على مثلها على ما مر قال الرويانى ولو ظهر له زناها حل له منع قسمها وحقوقها لتفدى منه

متلازمان) اى الطلب والاسم (قوله ويستحب ان لا يخلى) الى قوله ومسافرة باذنه فى المعنى الا قوله ومجوسية ولى قوله ومنه ان لا يشارك فى النهاية الا قوله ومجوسية وقوله ولحرمة الخلو الى قال الرويانى (قوله ان لا يخلى الزوجة الخ) اى من الميت (قول المتن مريضة) يدخل فى المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب فى تساطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والا كتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مر اه سم وبقي ما لو كان الزوج هو المجذوم ولم يتيسر لها فسح بسبب الجذام فهل يكتفى فى دفع النشوز منها بانفرا دها عنه فى جانب من البيت فلا تكون ناشرة بذلك ولا بعدم تمكينها له من الجماع والتمتع بها اولا فيه نظرو الظاهر الاول اه ع ش (قوله لا يخاف منها) اما المجنونة التى يخاف منها ولم يظهر منها نشوز وهى مسئلة له فلا يجب لها قسم كما بحثه الزركشى وان استحققت النفقة معنى (قوله او تمنعه الخ) اى بلا عذر لها كمرض والا فهى على حقة كما قاله المارردى اه معنى (قوله من التمتع بها) اى ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر فى امتناعها منه فان عذرت كان كان به منان مثلا مستحكما وتاذت به تاذ بالايحتمل عادة لم تعد ناشرة وتصدق فى ذلك ان لم تدل قرينة قوية على كذبها اه ع ش (قوله او تغلق الباب الخ) خرج بذلك ضررها له وشتمها فلا يعد نشوزا اه ع ش (قوله ومعتدة) عطف على قول المتن ناشرة سم ورشيدى (قوله ومحبوسة) ظاهره ولو ظلبا او حبسها الزوج لحقه عليها اه ع ش (قوله ومسافرة باذنه الخ) لم يقل ولو باذن المعلومة منه مسئلة غدم الاذن بالفحوى لثلاثا يكرر مع قوله الماربان تخرج بغير اذنه اه رشيدى (قوله ولحرمة الخلو الخ) عطف على قوله كما لا نفقة الخ (قوله ولعل الاصح القول الثانى) عبارة النهاية والوجه ترجيح مقابلة اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك ع ش (قوله لا قبلها) اى فلا يحل له ذلك قطعا لرضاء به وقت العقد اه ع ش وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا علمه وقت العلم والا فيجرى فيه الخلاف ايضا فليراجع (قوله والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه ان لا يشارك فى المعنى الا قوله كذا عبر الى وسفيها وقوله لم يؤمن ضرره او (قوله بل بحثان) عبارة النهاية والاقرب ان (قوله ان غيره) اى غير المميز اه ع ش (قوله وسفيها) عطف على مراهاقا والواو بمعنى او (قوله فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كما فى مسئلة الدين فليتامل (قوله فى المتن وتستحق القسم مريضة) يدخل فى المرض نحو الجذام فتستحق الجذماء القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب فى تساطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والا كتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مر (لا يخاف منها) خرج من يخاف منها وان وجبت نفقتها كما بحثه الزركشى حيث قال نعم يستثنى صورتان لا قسم فيهما مع استحقاق النفقة احدهما المجنونة التى يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان نفقتها واجبة فيما يظهر اذا لم يظهر نشوز ولا امتناع الثانية وذكر مسئلة المريضة السابقة عن المارردى (قوله ومعتدة) عطف على ناشرة (قوله وذكر المجوسية وهم محرمة نكاحا حتى الخ) يحتمل ان هذا الشارح اراد ما لو اسلم على مجوسية بعد الدخول وتخلفت فلا قسم لها فى العدة لحرمة الخلو بها الا ان يقال هى فى معنى الرجعية المتقدم انه لا قسم لها فلا حاجة لذكرها فيه نظرا لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا يوجب ان ذكرها وهم فليتامل (قوله ولعل الاصح القول الثانى) كذا مر (قوله لزم وليه الخ) لازم هو الاقرب شرح مر (قوله اما المجنون فان لم يؤمن ضرره او آذاه الوطء) كلام الشارح كالصريح فى ان لم يؤمن ضرره

(٥٦) - شروانى وابن قاسم - سابع) نص عليه فى الام وهو اصح القولين اه وهو بعيد لعل الاصح القول الثانى ويأتى اول الخلع ما يصرح به وينبغى ان يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها فى عصمته لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران او عاقل ولو مراهاقا نعم اثم جوره على وليه ان علم به او قصر كما هو ظاهر كذا عبر به كثير وليس يقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك بل بحث ان غيره لو نام عند مضهن وطلب الباقيات يياته عندهن لوم وليه اجابتهن لذلك وسفيها ولله عليه لانه مكلف اما المجنون فان لم يؤمن ضرره

او اذاه الوطء فلا قسم وان امن وعليه بقية دور وطلبته لزوم الولي الطواف به عليهن كالمفعلة الوطء او مال اليه هذا كله ان اطبق جنونه او لم ينضب وقت افاقته ولا راعى هو اوقات الافاقة ووليه اوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه نوبة من هذه وقيام ينضب لو قسم لواحدة زمن الجنون ووافق في نوبة اخرى قضى للاولى ماجرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد يمكن من النساء القسم ومن امتنعت منهن سقط حقها ان صالح محله (٤٤٣) اسكني مثلهم ما ومنه ان لا يشارك غيره في مرفق من المرافق الآتية هذا هو الذي يتجه

من خلاف في ذلك (فان لم
ينفرد بمسكن) و اراد القسم
(دار عليهن) في بيوتهن
توفية لحقهن (وان انفرد)
بمسكن (فالافضل المضى
اليهن) صونا لهن (وله
دعاهن) لمسكنه وعليهن
الاجابة لان ذلك حقه فمن
امتنعت اى وقد لاق مسكنه
بها فيما يظهر فهي ناشزة
الاذات خفر لم تعتد البروز
فيذهب لها على ما قاله
المالودي واستحسنه الاذرى
وغيره لكن استغربه
الرويان والآنحو معذورة
بنحو مرض فيذهب او
يرسل لها مركبا ان اطاقت
مع ما يقبها من نحو مطر
(والاصح تحريم ذهابه الى
بعضهن ودعاء بعض) الى
مسكنه لما فيه من الاحشاش
(الا) بالقرعة او (لغرض)
ظاهر عرفا له اولها فيما
يظهر (كقرب مسكن من
مضى اليها وخوف عليها)
لنحو شباب سواء كان الخوف
منه ام منها فان اختلفا
رجع لغيرهما فيما يظهر
دون غيرها فلا يحرم اذلا
ايحاش حينئذ فمن امتنعت
بلا عذر لكونها ذات خفر

كالصريح في ان من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولي الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح
الروض اى والمغنى كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع اه سم (قوله) او اذاه الوطء اى
بقول اهل الخبرة اه مغنى (قوله) فلا قسم) عبارة المغنى فان ضره الجماع بقول اهل الخبرة وجب على
وليه منعه منه اه (قوله) وان امن) ظاهر المغنى انه ليس بقيد كما مر (قوله) وطلبتة) مقتضى ما تقدم في قوله
فورا عدم التوقف على الطلب الا ان يقال ذاك في العاقل سيد عمر وعش (قوله) والاراعى الخ) كذا نقله
في المغنى عن المنزلى واستحسنه بعد نقله عن البغوى وغيره انه بنفسه يقسم ايام الافاق وتلغوا ايام الجنون
اه سيد عمر (قوله) بشرطه) اى السابق بقوله وان امن وعليه بقية دور وطلبته (قوله) وعلى محبوس الخ)
ولو حبسته احدى زوجتيه على حقها فليس للآخرى ان تبيت معه كافي به ان الصباغ اه مغنى (قوله)
ومنه) اى ما يعتبر في صلاحية المحل (قوله) هذا الخ) اى قوله وعلى محبوس وحده الخ) قول المتن فان لم ينفرد
بمسكن) بان لم يكن له مسكن بالكلية او كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب او غيره اه سيد عمر (قوله)
لمسكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) وعليهن الاجابة) والاوجه ان مؤنة الاجابة عليه في المريضة
وغيرها والحاصل ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم
بجذف (قوله) ذات خفر) اى شرف اه عش (قوله) على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كاقاله اه (قوله)
لكن استغربه) عبارة النهاية والمغنى وان استغربه اه (قوله) نحو معذورة بنحو مرض) كان ينبغي اسقاط
احد النحويين اه سيد عمر (قوله) او يرسل لها مركبا الخ) وعليه مؤنة سم اى ذهابا ولما يابا اه عش
(قوله) بالقرعة) اى التراضى اه مغنى (قوله) له الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله) فان اختلفا) اى
الزوج والزوجة في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوجة وجوده (قوله) لغيرهما) نائب فاعل
رجع (قوله) دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها اى تعلقا معنويا فافهم حال من الهاء في عليها والمغنى حال
كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها او قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى اه سم عبارة الكردى
قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى اليها يعنى ان غيرها ليست متصفة بواحد من هذين الوصفين
بان كانت بعيدة المسكن وعجوزة اه (قوله) لكونها الخ) علة لعذرها سم (قوله) قال الاذرى) الى قول
المتن وله ان يرتب في النهاية (قول المتن) يحرم ان يقيم الخ) التعبير بالاقامة يقتضى الدوام وبحث الزركشى
ان الحكم كذلك لو مكث اياما لا على نية الاقامة وهو ظاهر اه مغنى (قوله) لما مر) اى من ان فيه ايحاشا

لا يلزم الولي الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض كالصريح في اللزوم حينئذ
فليتأمل وليراجع (قوله) والاراعى الخ) هذا ما قاله المنزلى واستحسنه الشيخان لكن جزم في الروض
بخلافه فقال ولان تقطع الجنون وانضبط فاباياه كالعقبة قال في شرحه فتطرح ويقسم في ايام افاقته فلم انه
لواقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء به صرح الاضل نقل عن البغوى وغيره انتهى (قوله) وعليهن الاجابة
لان ذلك حقه) قد يقتضى اطلاق ذلك ان مؤنة الاجابة عليهن كان احتيجن للركوب وليس بعيدا لانها مؤنة
حق وجب عليهن اداؤه وقد يدل عليه اطلاقه هنا مع قوله في المعذورة ويرسل لها مركبا لكون قياس انها
مؤنة حق وجب اداؤه ان يكون غلي المريضة اذا اطاقت المجيء وهذا لكون الاوجه انها عليه في المريضة وغيرها
اخذاما ذكره فيما تزوج رجل بتعز امرأة يزيد ان عليها تسليم نفسها بتعز اعتبارا بمحمل العقد وكذا

على ماسر او مرض وشق عليها الركوب مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر فنأشرف قال الاذرى لو كان الغرض ذهابه (قوله)
للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للامن عليها اعتبر عكس ما في المتن والضابط لا يظهر منه ميل بالتفضيل والتخصيص اه
وقول المتن او خرف عليها عطفًا على قرب صريح فيما ذكره فهو مافى المتن لا عكسه (ويجزم ان يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها
وملكه وغيرهما وان لم تكن هي فيه حال دعائهن فيما يظهر (ويدعوهن) اى الباقيات (اليه) بغير رضاهن لما مر فان اجين

فلها المنع وحينئذ يصح عود قوله إلا برضاها لهذه أيضا بان يجعلن قسمها وهي قسما آخر (وان يجمع ضربتين) أو حرة وسرية (في مسكن)
متحد المرافق أو بعضها كخيمة في حضرة ولو ليلة أو دونها لما بينهما آمن التباغض (إلا برضاها) لأن الحق لهما ولهما الرجوع والابرضاء الحرة
خلافا لشارح اعتبر رضا السرية أيضا والحرة الرجوع هنا أيضا ما خيمة السفر فله (٤٤٣) جمعهما فيها العسرافراد كل بخيمة مع عدم دوام

الإقامة ومنه يؤخذ أنه
لا يجمعهما بمحل واحد
من سفينة إلا أن تعذر
افراد كل بمحل لصغرها مثلا
وأما إذا تعدد المسكن
وانفرد كل بجمع مرافقه
نحو مطبخ وحش وسطح
ودرجته وبئر ماء ولاق
فلما تنوع لهما حينئذ وان
كانا من دار واحدة كعلو
وسفل وإن اتحدا غلقا
ودلهذا فيما يظهر لأن
المراد أن لا يشتركا فيما قد
يؤدي للتخاصم ونحو
الدلهيز الخارج عن
المسكنين لا يؤدي اتحاده
إليه كاتحاد الممر من أول
باب إلى باب كل منهما
ويظهر أن اتحاد الرحاف
بلد اعتمد فيه افراد كل
مسكن برحا كاتحاد بعض

(قوله فلها) أي لصاحبة المسكن (قوله لهذه) أي المسئلة الإقامة بمسكن واحد وقوله أيضا أي كمسئلة جمع
الضربتين في مسكن وقوله بان يجعلن الخ تصحيح لمرجع الضمير حينئذ بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن
(قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله وأما إذا تعدد المسكن
الخ خلافه اه سم (قوله لأن الحق) إلى قوله وان اتحد غلقا في المغنى (قوله والابرضاء الحرة) أي فقط لأن
السرية لا يشترط رضاها لأن له جمع امائه بمسكن وهي امة اه مغنى (قوله هنا) أي فيها إذا كان معها
سرية أيضا أي كما إذا كان معها حرة (قوله لعسرافراد كل) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة
لا يكافئ التعدد أيضا اه عش (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله إلا أن تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر
التعسر فليراجع (قوله وسطح) الظاهر أن المراد أنه ينبغي أن يكون لهما سطح واحد لأنه لا بد أن
يكون لكل منهما أي المسكنين سطح بدليل قوله الآتي كعلو وسفل لأن الظاهر في مثله اختصاص
العلو بالسطح اه سم واقره الرشدي (قوله كعلو وسفل) والخيرة في ذلك للزوج حيث كانا لا تقيين
بهما اه عش (قوله من أول باب) أي للمحل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه
صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه مغنى وظاهر التعليل الآتي أن هذا الحكم لا يختص بالزوجات
بل يجري في زوجة وسرية وفي سريان فليراجع (قوله مع علم الأخرى الخ) بل يحرم أن قصد إيداء
الأخرى أولزم منه رؤية محرمة للعودة اه سم عبارة الرشدي قوله مع علم الأخرى عبارة غيره
بمحضرة الأخرى اه ومن الغير المغنى (ولا تلزمها الإجابة) ولا تصير ناشئة بالامتناع اه مغنى (قوله
ومن ثم صوب الأذرى الخ) ويمكن الجمع بينهما بأن يكون محل التحريم إذا كانت احدهما ترى عودة
الأخرى اه مغنى زاد النهاية أو قصد به الإيداء الأول على خلافه اه (قوله واولها) إلى قوله ثم رايت
الزركشي في النهاية الأقوال ومنه إلى من عماده وقوله أي متبرع (قوله هنا) أي في القسم (قوله وأخرها
الفجر) قضيته أن الآخر لا يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فانه كما تختلف أحوال أهل الحرف في
أوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للباس رجسى) بسين مفتوحة فراءسا كنه فحجم مكسورة
فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسي بالخاء
وحذف ما (قوله لكن الأولى الخ) كذا في المغنى (قوله عنه) أي تقديم الليل (قوله لأنه الذي الخ) متعلق

نفقتها ومؤنة الطريق من تعز إلى عدن أي ومن زبيد إلى
التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه (قوله له) متعلق بغرض وقوله دون غيرها متعلق
بالمقن عليها أي تعلقا معشور يافهو حال من الها في عليها والمغنى حال كون من مضى إليها منفردة بالخوف عليها
أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى وقوله لكونها علة لعذر (قوله وحينئذ يصح عود قوله إلا برضاها
لهذه) ومرجع الضمير حينئذ بالنسبة لهذه الواحدة والباقي كما بينه بقوله بان يجعلن الخ (قوله متحد المرافق)
قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله وأما إذا تعدد المسكن الخ خلافه (قوله في المتن
الابرضاء) ولا اعتبار برضا الولي والسيد لأن الحق لهما دون الولي والسيد ولا برضا المولية القاصرة كالجنونة
بل يجب على الولي فيما يظهر أن يطلب لهما مسكنا منفردا مر (قوله والابرضاء الحرة) اعتمده مر (قوله فله
جمعها الخ) أي كما يجزئ الزركشي (قوله وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لهما سطح واحد
لأنه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتي كعلو وسفل لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو
بالسطح (قوله ويكره وطو واحدة مع علم الأخرى) بل يحرم أن قصد إيداء الأخرى أولزمه منه رؤية محرمة

حق أهل كل حرفة عاداتهم الغالبة وآخرها الفجر خلافا للباس رجسى حيث حدها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو
بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الأولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لأنه الذي عليه التواريخ الشرعية (والأصل)
لمن عمله بالنهار (الليل) لأن الله جعله سكنا (والنهار تبع)

قول المحشي ومؤنة الطريق هكذا في النسخ ولتجرر

لانه وقت التردد (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس) واتونى بفتح اوله وضم الفوقية مع تشديد هاو وقد تخفف وهو وقاد الحمام او غيره نسبة للاتون وهو اخذ ود الحياز والجصاص (٤٤٤) ذكره فى القاموس (فعمكسه) بعكس ما ذكر فان كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم

يجز نهاره عن ليله ولا عكسه اى والاصل فى حقه وقت السكون لتفاوت الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالظاهر ان محل السكون هو الاصل والعمل هو التبع وان لا يجزى احدهما عن الآخر وبتردد النظر فيمن عمله فى بيته كالسكنانة والحيطة وظاهر تمثيلهم بالحارس والاتونى انه لا عبرة بهذا العمل فيكون الليل فى حقه هو الاصل لان القصد الانس وهو حاصل هذا كله فى الحاضر اما المسافر فعماده وقت نزوله مالم تكن خلوته فى سيره فهو العماد كما بحثه الاذرى وعماده فى المجنون وقت افاقه اى وقت كان ويايام الجنون كالغيبه كذا جزم به شارح وهو انما يتاقى على كلام البغوى والذى ضعفاه فعلى ما مر من النظر لا يام الافاقه وحدها والجنون وحدها الاصل فى حقه كغيره نعم مرفى غير المنضبط ان الافاقه لو حصلت فى نوبة واحدة قضى لآخرى قدرها فعليه قد يقال ان العماد هنا وقت الافاقه وقضية ما فى

بغيته عبارة المغنى وجرى عليه التواريخ الشرعية فان اول الاشهر الليالى اه (قوله وقت التردد) اى فى طلب المعاش (قوله او غيره) هذا تفسير الاتونى فى اصل اللغو الا فالمراد به هنا وقاد الحمام خاصة او نحوه من عمله ليلا اه رشيدى (قوله اخذ ود الخ) اى حفره اءعش (قوله بعكس الخ) كذا كتب بالباء فى اكثر نسخ الشرح وفى النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه هو باللام اوله خلا فالمايو جدى فى النسخ فهو عائلة اى فعلة العكس عكس العلة المذكورة فى المعكوس اه عبارة المغنى فيكون النهار فى حقه اصلا والليل تبع له لسكونه بالنهار ومعاشه فى الليل اه (قوله لم يجز نهاره الخ) عبارة المغنى لم يجز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولاخرى عكسه اه (قوله اى والاصل فى حقه الخ) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ اه سم (قوله فالظاهر ان محل السكون الخ) معتمده اه ع (قوله والعمل) بالجرح عطف على السكون (قوله وانه لا يجزى احدهما الخ) مرجع الضمير الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليلة لكل على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليتأمل اه سم (قوله فيمن عمله الخ) اى ليلا (قوله فيكون الليل فى حقه الخ) اى وان كان عمله فيه اه سم (قوله وهو حاصل) فيه وقفة ما اذا انتفى الناس والتحدث لا لانهما الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانهما بمطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغرق نوم الليل فى فراشه وحده فى جانب من البيت اه سم (قوله اما المسافر) الى قوله وعوده فى المغنى (قوله وقت نزوله) من ليل او نهار اه مغنى عبارة سم لوزل تارة ليلا وتارة نهارا فهل له جعل نوبة لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويغتنر ذلك للسفر او لا كما فى غيره سم اقول والظاهر الاول عبارة الجبرى قوله وقت نزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم وللآخرى ربع يوم مثلا سم وعش اه (قوله فهو العماد الخ) عبارة المغنى ولولم يحصل الخلوة الاحالة السير كان بمحنة وحالة النزول يكون مع الجماعة فى نحو خيمة كان عماده قسمه حالة سيره دون حالة نزوله حتى يلزمه التسوية فى ذلك اه (قوله ويايام الجنون كالغيبه) اى قتلغو يايام الجنون كايام الغيبه (قوله شارح) هو الزركشى ونقله عن النص اه سم (قوله فعلى ما مر) اى فى شرح لاناشرة (قوله والجنون) بالجرح عطف على الافاقه (قوله هنا) اى فى المجنون الغير المنضبط وقت افاقه (قوله ولما ناذلك) اى عدم الخروج ليالى الزفاف اى

للعورة م (قوله اى والاصل فى حقه وقت السكون) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ وعبرة القوت ولو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا فليس له ان يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولاخرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض انتهى (قوله وانه لا يجزى احدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع ضمير التثنية فى قوله احدهما الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليلة لكل على وجه الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليتأمل (قوله فيكون الليل فى حقه هو الاصل) اى وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل) فيه وقفة فما اذا انتفى الناس والتحدث لانهما الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانهما بمطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغرق نوم الليل فى فراشه وحده فى جانب من البيت (قوله فعماده وقت نزوله) لوزل تارة ليلا وتارة نهارا فهل له جعل نوبة ليل لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويغتنر ذلك للسفر او لا كما فى غيره (قوله كذا جزم به شارح) هو الزركشى ونقله عن النص (قوله الذى ضعفاه) فيه بحث لانها انما قاله فيما مر الذى نقله عن المتولى

الشامل عن الاصحاب ان من عماد الليل لا يجوز له الخروج فيه بغير رضاها لجماعة وجنازة فيها واجابة دعوة وهو ضعيف وانما ذلك ليالى الزفاف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها المندوب تقديم لواجب حقها

كذا قاله لكن أطال الأذرعى وغيره فردده وأن المعتمد أنه لا حرمة أى وعليه ففى عذرى (٤٤٥) ترك الجماعة كما رويجب التسوية بينهم

في الخروج لنحو جماعة فان
خصص به ليلة واحدة ممن
حرم (وليس للاول) وهو
من عماده الليل ويقاس
به في جميع ما يأتى ومنه أن
الدخول في العباد شرطه
الضرورة وفي غيره تكفى
الحاجة من عماده النهار أو
وقت النزول والسكون أو
الاقافة (دخول في نوبة على
أخرى ليلا) ولو لحاجة (إلا
لضرورة كمرضا المخوف)
ولو ظنا وإن طالت مدته
وإن نظره في الأذرعى أو
احتمالا ليعرف الحال
وعما يدفع تنظيره قول
التهديب وغيره لمرضت
أو ولدت ولا متعهدا قال
الرافعى أولها متعهد
كمحرم أى متبرع إذ لا
يلزمه أسكانه فله أن يديم
البيتوته عندها ويقضى
وقياسه أن مسكن أحدها
لو اختص بخوف ولم تان
على نفسها إلا به جازله
البيتوته عندها مادام
الخوف موجودا ويقضى
نعم أن سهل نقلها لمنزل
لا خوف فيه لم يبعد نعيته
عليه ثم رأيت الزركشى
نقل عن الشافعى واستظهره
أن الخوف عليها من حريق
أو نهب أو نحوه أى كفاجر
كالمرض (وحيثئذ) أى
حين إذ دخل لضرورة كما
هو صريح السياق لقول
شارح يحتمل إرادة هذا
وضده والامرئ بعيد بل

فيها (قوله كذا قاله) اعتمده المعنى عبارته تنبيه لا يتخلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر
اعمال البر كعبادة المرضى وتشيع الجنائز مدة الزفاف إلا ليلا فيتخلف وجوبا بتقديمه الواجب وهذا ما جرى
عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليالى القسم فتجب التسوية بينهم في الخروج لذلك
وعدمه فاما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهم بالخروج اثم اه (قوله وعليه)
أى ما اعتمده الأذرعى وغيره (قوله ففى) أى ليالى الزفاف (قوله به) أى بالخروج لنحو جماعة (قوله
حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اه سم (قوله
ومنه) أى بما يأتى (قوله من عماده الخ) نائب فاعل يقاس (قوله ولو لحاجة) كعبادة مغنى وأسنى (قول
المتن كمرضا المخوف) وشدة الطاق وخوف النهب والحريق اه معنى (قوله مدته) أى الدخول اه
عش (قوله وإن نظره) لعل مرجع الضمير قوله وإن طالت مدته (قوله ليعرف الحال) أى ليعرف
هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشيدى (قوله وما يدفع تنظيره الخ) لعل وجه الدفع إطلاق التهذيب
وغيره قولهم لمرضت الخ الشامل للطويل والقصير (قوله إذ لا يلزمه الخ) تعليل لقوله الآتى فله أن يديم الخ
اه عش أقول الظاهر أنه علة لقوله أى متبرع وإن الضمير للتمتع المحرم (قوله فله أن يديم البيتوته الخ)
لو أنزل عنها الحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عرض ضرورتها
بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذى يأتى بها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر مر ولعل الوجه فيما لمرض عند إحداها من مرضا منعه من
الخروج لنوبة غيرها فانزلت بحيث لا يأتى عنده إلا لازمة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء
ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله وقياسه) أى ما فى التهذيب وغيره (قوله على نفسها) أى أو مالها
وإن قل فيما يظهر اه عش (قوله لم يبعد تعينه الخ) معتمد اه عش (قوله أى حين) الى قوله
كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل الى ويظهر (قوله وضده) وهو إرادة الدخول
بلا ضرورة (قوله والامرئ) أى الدخول لضرورة وضده (قوله بعيد بل سهو) رده سم راجعه
(قوله وتقدير القاضى) أى حسين اه معنى (قوله وغيره) أى تقدير غير القاضى (قوله لكنه)
أى كل من التقديرين (قوله على تنفيس) أى سعة وفسخه (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البخوى الذى جزمه في الروض (قوله حرم) هل يجب
قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال (قوله ولو لحاجة) قال في شرح
الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البيتوته عندها ويقضى) لو أنزل عنها الحال ما ذكر في جانب
من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عروض صيرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء
لذلك الزمن الذى يأتى به كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن
آخر مر ولو مرض عند إحداها من مرضا منعه من الخروج لنوبة غيرها فانزلت عنه بحيث لا تاتي عنده إلا
لازلة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء لأنها
تميزت بميئته عندها وتانسها به ولعله الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله فقول شارح) هو الزركشى
(قوله بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل يبعده بحث ظاهر وذلك لأن قول المصنف وليس للاول
دخول الخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة ومفهومة جوازها ضرورة كما هو ظاهر مما قرره الاصوليون
نحو لا عالم إلا زيدو حيثئذ فعل هذا تقدير رجوع قوله وحيثئذ للدخول لغير ضرورة فقط أو لما يكون راجعا
لمنطوق ما قبله أو لمنطوقه ومفهومة جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله لمنطوقه أو لما كان لم يكن أقرب
من رجوعه لمفهومة فقط لم يكن إبعده بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر لأنه الأصل لا سماعه
من يشكر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو أو البعد ودعوى صراحة السياق بموعة فليتأمل

سهو (إن طال مكثه) عرفا وتقدير القاضى لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عرفا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول ويظهر

ضبط العرف في ذلك بفوق مامن شأنه أن يحتاج إليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة فهذا القدر لا يقضيه مطلقا وما زاد عليه يقضيه مطلقا وإن فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليلهم بالمساحة وعدمها ظاهر في ذلك (قضى) من نوبتها مثله لا نفع مع الطول لا يسمح به وحق الآدمي لا يسقط بالعذر (ولا) بطل مكنته عرفا (٤٤٦) (فلا) يقضى لأنه يتسامح به وقول الزركشي ويأثم سبق قلم إذ الفرض أنه دخل الضرورة

والأوجه اه (قوله في ذلك) أى في طول المسكن (قوله فهذا القدر) أى مامن شأنه الخ اه سم (قوله مطلقا) فيه نظر إذا طال اه سم أى على مدة الضرورة (قوله عليه) أى في هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد أو لا فإذا طال فوق هذا القدر في الأصل في التابع بالاولى كالايجب اه سم (قوله وإن فرض الخ) غاية (قوله فوق ذلك) أى مامن شأنه الخ (قوله بالمساحة) أى فى قول المتن والإفلا وعدمها أى فيما قبله ظاهر في ذلك أى الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) أى مع انحصار الأثم فيما ذكر (قوله قوله) أى المصنف (قوله ولو غير بيت الضرة) أهل الأولى إسقاط لفظه ولو (قوله لسكره هنا) أى في طول زمن الخروج ليلا اه سم أى إلى غير بيت الضرة (قوله إن امن) أى فان لم يامن كمل الليلة عندها والاولى له عدم التمتع عليه فينبغى قضاء بقية الليلة أيضا حيث لم ينزل عنها في مسكن آخر من البيت اه ع ش (قوله وهو محتمل) بل الوجه هو ثم اقره في النهاية وأما تعبيرهم بالمسكن فللغالب اه سيد عمر واستقرب ع ش القضاء بعد فراغ الثوب الاتى في الشارح وامله هو الوجه (قوله ويوجه) أى خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل حق العبارة في صورة طول زمن الخروج ليلا إلى غير بيت الضرة من القضاء الخ (قوله ان زمنهما) أى الذهاب والاياب (قوله وله قضاء الفاتت) الى قوله ومثله في النهاية والى المتن المغنى ثم قال ويعصى بطلاق من لم يستوف حقها بعد حضور وقتها ثم يفتقر به بعد ثبوته وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعيا كما صرح به في أصل الروضة قال ابن الرفعة ويتجه أن يكون العصيان فيما إذا طلقها بغير سوءاها والإفلا اه (قوله ومثله) أى مثل ذلك الجزاء الفاتت (قوله الحاجة) الى قول المتن وينبغى في النهاية والمغنى (قوله من غير مسيس) أى الجماع كما بأتى اه ع ش (قوله أى يجب الخ) اعتمد النهاية والمغنى الاولوية الاتية (قوله ان ذلك) أى عدم طول المسكن (قوله إلا ان يجاب الخ) اعتمده مر

أفقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما أن لم تكن كذلك لم تكن أبعد عما ذكره هو وأما بالنظر المعنى فالحل عليهما أولى لافادة ذلك حكمهما جميعا لأن الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه أن اعترضه هذا هو الحقيقي بكونه بعيدا بل سهوا فليتنامل (قوله فهذا القدر) أى مامن شأنه الخ (قوله مطلقا) فيه نظر إذا طال (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد أو لا فإذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه ولا لم يقض هذا القدر في الأصل في التابع بالاولى كالايجب (قوله إذا لم يقض الخ) قد يمنع أن الفرض ذلك عند الزركشي لأنه يجوز في قول المصنف وحينئذ ما تقدم فيصح الحكم بالأثم نظر البعض تلك الاعتبارات وكأنه قال بشرطه ومع احتمال تحمل صحيح لا يتأتى الحكم بسبق القلم فليتنامل (قوله لسكره هنا) أى في طول زمن الخروج ليلا الخ في الروض وان خرج أو اخرج مضطرا في ليلة لإحدا من قضى من الليلة الثانية بقدره وذلك الوقت أولى ثم خرج وينفرد إلا أن يخاف عسسا فيقف والاولى أن لا يستمتع اه واعلم أن هذا ما يصرح بطلان ما توهمه جمع من المتفقين من أن الزوج لو عطل ليلة إحدى زوجتيه مثلا بعد أن وفى الأخرى ليلتها بان بات عند الأخرى ليلتها ثم بات ما بعدها بنحو مسجد سقط حق الاولى من هذه الليلة ولم يجب قضاؤها لها فله أن يبيت الثالثة عند الأخرى والصواب الذى يصرح به هذا الكلام وغيره امتناعه ياتيه عند الأخرى قبل أن يوفى الاولى ليلتها (قوله ان زمنهما) أى الذهاب والاياب (قوله ان ذلك أولى) اعتمده مر (قوله لا واجب الخ) مشى في شرح الارشاد على ما يقتضى الوجوب وبعبارة شرحه الصغير نعم أن زاد الطول على الحاجة عصى ولزومه القضاء لما زاد أى ان طال كما هو ظاهر لان المتعدى لا يلزمه الا إذا طال اه (قوله إلا ان يجاب

وانما الأثم ان تعدى بالدخول وان قل مكنته ومع ذلك لا يقضى الا ان طال مكنته خلافا لما يوجهه قوله وحينئذ اذ قضيته ان شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وأنه لغيره لا يقضى مطلقا لتعديه وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو لغير بيت الضرة وان اكره اسكره هنا يقضيه عند فراغ الثوبة لا من نوبة احدا من وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان امن لنحو مسجد وقد يجب القضاء عند القصر بان بعد منزلها بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر المسكن عندها كذا جزم به شارح وهو محتمل لكون ظاهر تخصيصهم القضاء بزمن المسكن خلافاً ويوجه بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤثر عرفا نعم قياس مامر في صورة القضاء بعد فراغ الثوب ان زمنهما لو طال قضاء بعد فراغ الثوب وله قضاء الفاتت في أى جزء من الليل ومثله أولى وقيل

واجب (وله الدخول نهارا) الحاجة لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الليل فيدخل (لوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) والمغنى كتسليم نفقة وتعرف خبر للخبر الصحيح عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يطوف عليتنا جميعا ليدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التى هي نوبتها فليبت عندها (وينبغى) أى يجب كالعامة والراقيين (أن لا يطول مكنته) على قدر الحاجة وما اقتضاه كلامهما أن ذلك أولى لا واجب بعيدا لأن الزائد على الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو حرام كاصحابه إلا أن يجاب بأنه وقع هنا تابعا وينتفىر فيه ما لا ينتفىر في غيره

(والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) وان طال على ما اقتضاء اطلاعهما وصرح به الماوردي لكن صرح آخرون بالقضاء عند الطول وقوله ان الرفعة عن نص الامم وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما اذا طال فوقها (و) الصحيح (ان له ماسوى وطء من استمتاع) للخبر اذا لم يسيس فيه الجماع وبحث حرمة ان افضى اليه افضاء اقويا كما في (٤٦٧) قبله الصائم ويفرق بان ذات الجماع محرمة

اجماعا ثم لا نهالنا اذا وقع وقع جائزا وانما الحرمة لمعنى خارج وهو حق الغير كما صرح به الامام على ان في حله من اصله خلافا فاحتيط ثم لذلك وليكونه مفسدا للعبادة مالم يحتط هنا (و) الصحيح (انه يقضى) زمن اقامته ان طال (ان دخل بلا سبب) لتعديبه (ولا يجب تسوية في الاقامة) في غير الاصل كان كان (نهارا) اي في قدرها لانه وقت التردد وهو يقل ويكثر وكذا في اصلها على ما اقتضاء الاطلاق لكن الذي بحثه الامام اخذ امن كلامهم امتناعه ان كان قصدا وجرى عليه الاذرعى فقال لا اشك ان تخصيص احدا من بالاقامة عندها نهارا على الدوام والانتشار في نوبة

غيرها يورث حقا وعدا واطهار تخصيص وميل اما الاصل فتجب التسوية في ندر الاقامة فيه حتى لو خرج في ليلة احدا من فقط ولو للجماعة حرم كاسر (واقل نوب القسم ليلة) ليلة ونهار نهار في نحو الحارس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعيضهما على الاوجه في النهار لانه ينغص العيش ومن ثم جاز

والمغنى اه سم (قوله وجمع الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بحمل الاول على ما اذا طال الخ) صريح المتن السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال لظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى اه سم (قوله والثاني على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اميل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا وبشرط الطول لان المسكت للمتعدى به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الاقرب الاول (قوله للخبر) اي المار انفا (قوله فيه) اي الخبر (قوله وبحث) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمة) اي ماسوى وطء الخ وقوله اليه اي الوطء (قوله لا نهالنا) اي فليس بجمعها عليه بل وفيه وجه بالحل اه مغنى وسيفيده قول الشارح على ان الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) اي الجماع في نوبة الغير وكذا في قوله في حله الخ (قوله وانما الحرمة الخ) فديقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لالذات الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في المغنى (قوله زمن اقامته) اي لانه يقضى الاستمتاع كما يقضيه كلامه اه مغنى (قوله كان كان الخ) اي الاقامة فسكان الاول والثاني وتحتل ان الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) اي التردد (قوله وكذا في اصلها) اي الاقامة عطف على في قدرها (قوله امتناعه) يتامل مرجع الضمير اه رشيدى اقول مرجعه تفصيل بعض النساء بالاقامة عندها نهارا المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله فلم سهو في المغنى الا قوله لانه الان الى المتن الى قوله لو ورد بان الاول في النهاية (قوله كاسر) اي قبيل قول المصنف واپس للاول الخ (قوله ليلة ليلة) اي لمقيم عمله نهارا اه مغنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط (قوله على الاوجه في النهار) اي وقطاع في الليل (قوله وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) او هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم اه ع ش عبارة السيد عمر وله يحمل اخر بان يخص اطلاقهم منع التبعيض بما اذا استمر اما اذا انفق منه نادر افيذني ان لا تمتنع وقوافع ظاهر ما ورد منع التبعيض اه (قوله واقترب الخ) الاول وايقرب الخ كافي للمغنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

الخ اعتمده مر (قوله وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال لظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى وهل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط فيه نظر كما تبين في القولة التي تلي هذه وقول الشارح السابق في الاصل فهذا القدر لا يقضيه مطلقا بتقدير تسليمه يجري في التابع بالاولى فليتأمل (قوله والثاني على ما اذا طال فوقها) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه ونظر والقلب الى الثاني اميل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا وبشرط الطول لان المسكت للمتعدى به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر (قوله ويفرق بان الخ) في تأثير هذا الفرق نظرة فتأمل (قوله وانما الحرمة الخ) فديقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لالذات الجماع (قوله وكذا في اصلها) عطف على في قدرها (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلا امتنع عليه ان

برضا من ودميه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة (وهو افضل) من الزيادة عليها للاتباع ولقرب عهده بين (وتجوز ثلاثا) ثلاثا وليلتين ليلتين وان كرهن ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرم بغير رضا من (على المذهب) (وان تفرق في البلاد) لما فيها من الايامش والاضرار وقيل تسكره ونص عليه في الامم وجرى عليه الدرهم والرويانى وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدر بزمان اصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرضين في الابتداء بواحدة بلا قرعة (وجوب قرعة) بينهما (للا ابتداء) في القسم بواحدة منهما

تحرز عن الترجيح من غير مرجح فيبدأ بخرجت فترجع البقايات وهكذا فاذات الزوجة راعى الترتيب من غير قرعة نعم لو بدأ
بواحدة ظلمها اقرع البقايات لان الاول (٤٨) لغو فاذا تم العدد اقرع للابداء كما شمله المتن لما مر ان الاول لغو (وقيل يتخير) فيبدأ بمن

بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند احدها من أزيد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه
ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم ما عمت به البلوى بمخالفته
ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا من حج اهرش (قوله من غير قرعة) اي فلو اعاد القرعة جاز له ذلك على
ما يشعر به قول المحلى اي والمغنى ولا يحتاج الى اعادة القرعة روجه بانه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم
ثبوت حق لمن على الزوج فاشبه ما لو اراد المبيت عند واحدة منهن من غير سبق قسم وبعض الهواش
وجوب رعاية الترتيب وامتناع القرعة فاحذر اهرش اقول القلب الى ما في بعض الهواش اميل وما
ذكره من التوجيه قد يمنع فليراجع (قوله لان الاول لغو) انظر ما الداعي اليه مع انه لا بد من الاقرار لما بعد
الاولى وان لم يكن الابداء بالغوا اهرشدي (قوله اقرع للابداء) اي للابداء بكل واحدة قبل التي بعدها
فهو مساو لقول الروض ثم اعاد للجميع اهرشدي وبه التحل تردد السيد عمر (قول المتن ولا يفضل)
اي بعض نسائه اهرشدي (قوله تجب نفقتها) بان تكون مسلمة للزوج ليلا ونهارا وحق القسم لها
لسيدها فهي التي تملك اسقاطه اهرشدي (قوله وذلك الخ) تعليل لقول المتن لكن لحره اهرشدي
(قوله مرسل) صفة خبر (قوله بل لا يعرف له مخالف) فكان اجماعا اهرشدي (قوله بينهما) اي الحرية
والامة (قوله ويتصور الخ) عبارة بالمغنى ويتصور اجتماع الامة مع الحرية في صورتهما ان يسبق نكاح
الامة بشروطه على نكاح الحرية ومنها ان يكون تحت حرة لا تصلح للاستمتاع ومنها ان يكون الزوج رقيقا او
مبعضا وقول الشيخين ولا يتصور كون الامة جديدة الا في حق العبد جري على الغالب اهرشدي (قوله ومن
عتقت الخ) عبارة بالمغنى والروض مع شرحه فلو عتقت الامة في الليلة الاولى من ليلى الحرية وكانت البداية
بالحره فالثانية من ايلتها للعتيقة ثم يسوى بينهما ان اراد الاقتصار لها على ليلة والا فله توفية الحرية ليلتين
وثلاثا واقامة مثل ذلك عند العتيقة وان عتقت في الثانية منهما فله اتماما ويبيت مع العتيقة ليلتين ان
خرج حين العتق الى مسجد او بيت صديق او نحو ذلك او الى العتيقة لم يقض ما مضى من تلك الليلة وان
عتقت في ليلتها قبل تمامها زادها ليلة لا لتحاق بالحره قبل الوفاء او بعد تمامها اقتصر عليها ثم يسوى بينهما
ولا اثر لعتقها في يومها لانه تابع وان كانت البداية بالامة وعتقت في ليلتها فكالحره في قيمتها ثم يسوى بينهما
او عتقت بعد تمامها وفي الحرية ليلتين ثم يسوى بينهما اهرشدي وقولها وان كانت البداية الخ في النهاية مثله
(قوله لم تستحق الخ) اي لا لتحاق بالحره اثر لو قال لم تلحق كان اولي (قوله هنا) اي في مسئلة العتق (قوله والا
فالوجه الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وجوبه) اي قضاء ما مضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ)
اي بعد ان يبيت عند الحره ليلتين (قوله في قبضها الخ) اي لان القوات حصل بغير اختيارها فعذرت اهرشدي

شاء بلا قرعة لانه الان لا يلزمه قسم ولو اراد الابتداء بما ليس قسما كدون ليلة فهل تجب قرعة فيه تردد والذي يتجه وجوبها ومن أن طوافه صلى الله عليه وسلم في ليلة محمول على أنه برضاهن (ولا يفضل في قدر نوبة) ولو مسلمة على كتابية فيحرم عليه ذلك لانه خلاف العدل المشروع له القسم (لكن لحره ثلاثا) تجب نفقتها اي من فيهارق بسائر انواعها ولو لمبعضه اي لها ليلتان والامة ليلة لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليلة بل وجعل للحره ثلاثا والامة ليلة ونصفا لم يجز فعلم سهو من اورد عليه ان كلامه يوم جواز ليلتين للامة واربع للحره وذلك لخبر فيه مرسل اعتضد بقول على كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالف وانما سوى بينهما في حق الوفاف لانه لو زال الحيا بهما فيه سواء ويصير كونها جديدة في الحر بان تكون تحت حرة لا تصلح للاستمتاع فشكح امقون عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحره فلولا لم تعلم هي بالعتق الا بعد ادوار لم تستحق الامن حين العلم قاله الماوردي

بيت عند احدها من أزيد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع
الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم ما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا
(قوله ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحره) عبارة للروض فان عتقت في الاولى من ليلى الحرية
وبدءة بالحره فالثانية للعتيقة او الثانية منهما فان اتمها بات مع العتيقة ليلتين لان خرج حينئذ
حين العتق الى مسجد او الى العتيقة وان عتقت في ليلتها فكالحره او بعد تمامها وفي الحرية ليلتين انتهى
(قوله وان سافر بها سيدة) اي لان القوات حصل بغير اختيارها فعذرت (قوله في قبضها اياها الخ) نقله
الروض عن المتولى (قوله وتخلص بكر جديدة عند زفاف الخ) (فرغ) زفت جديدة وله زوجتان قد وفاها
حقهما وفي الجديدة اي حقها واستأنف اي بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وان بقيت ليلة لاحدهما
بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق ثلث القسم ويخرج

واعترضه ابن الرفعة بان القياس خلافه ورد بان الاول هو قياس الاصح فيما لو رجعت الواهبة (قوله)
في نوبتها ولم يعلم الزوج انه لا قضاء ويؤخذ منه ان الكلام عند جهل الزوج هنا ايضا ولا فالوجه وجوبه لتعديه حينئذ
ولو بات عند الحره ليلتين استقر للامة ليلة في مقابلتهما وان سافر بها سيدة في قبضها اياها اذا عادت كما ياتي (وتخص بذكر)

وجوبا بالمعنى السابق في اذنها في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمته غيرها يريد المبيت عندها كما انهم قدوة له جديدة (سبع) ولا
(بلا قضاء) روقله عند ظرف ليكر وجديدة فيما يظهر فخرج بكر عند العقد ثيب عند الدخول (٤٤٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة

عند العقد غير جديدة عند
الدخول بان استدخلت
ماه فطلقها رجعا ثم دخل
فلاحق لها فيما يظهر اخذا
من اطلاقهم الا في انه لاحق
للرجعية ثم رايت الزركشي
قال المراد بالجديدة من انشا
عليها عقدا حتى لو وفي الجديدة
ثم طلقها ثم راجعها لم يعد
حق الزفاف لانها باقية على
النكاح كذا جزمه بقر
في التتمة لا خلاف فيه اه
وهو صريح فيما ذكرته
آخرا الا انه مبين ان المراد
بلاحق لها اي يترتب على
الرجعة وانها استحققت
السبع قبل طلاقها فاذا لم
يوفرها قضاها لها (وثيب)
بذلك المعنى ايضا عند
زفاف كذلك (ثلاث) ولا
بلا قضاء ولو امة فيهما للخبر
الصحيح سبع للبكر وثلاث
للثيب وفي رواية للبخاري
تقييد ذلك بما اذا كان في
نكاحه غيرها وحكمة ذلك
ارتفاع الحشمة بما ذكر
وزيد للبكر لان حياها
اكثر والثلاث اقل الجمع
والسبع ايام لدينا ولو نكح
جديدين واراد المبيت
عندهما وجب لها حق الزفاف
فان زفتما تبادا بالاولى
والا وهو مكروه افرع
ولا حق للرجعية كما تقرر

قوله وجوبا الى قول المتن بلا قضاء في النهاية (قوله بالمعنى الخ) متعلق بيكر اه سم وهو من لم تزل
بكراتها بوطه في قبلها اه عش (قول المتن عند زفاف غيرها) وهو حمل العروس لزوجها اه معنى (قوله)
وفي عصمته الخ اي فلو لم يكن عنده غيرها او كانت لم يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ولا ينافي هذا
قول الروضة لو نكح جديدتين لم يكن في نكاحه غيرهما وجب لها حق الزفاف لانه محمول على من اراد القسم
وان قال المصنف في شرح مسلم الاقرى المختار وجوبه مطلقا معني وروض مع شرحه (قوله يريد المبيت)
عبارة المغنى والروض يبيت اه (قوله عندها) اي الغير (قوله كما انهم قدوة له جديدة) اي افهم ان الكلام
فيمن في عصمته غير الجديدة لا بقيد كونه يريد المبيت عندها اه رشيدى (قوله ولا) سيد كر محترزه
(قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المغنى وخرج بمجدة الخ من طلقها رجعا بعد توفية - حق الزفاف فانه
اذا راجعها لا زفاف لها اه (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قديم منع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ
لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد رواها حقا اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ اه
سم (قوله فيما ذكرته آخرا) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذا لم يوفرها) اي السبع قبل
الطلاق بخلاف ما لو وفاهم ثم راجعها فلا زفاف لها اه عش (قوله بذلك المعنى) الى قوله ويوجه
بانها في المغنى لا قوله نعم الى فان اقام وإلى قول المتن ومن سافرت في النهاية الا قوله وهو مكروه وقوله كما تقرر
(قوله بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت ثبوتها بوطه حلالا وحراما او وطه شبهة وخرج من حصلت
ثبوتها بمرض او وثبة او نحو ذلك معني واسنى (قوله كذلك) اي وفي عصمته باغيرها الخ (قوله فيهما) اي
البكر والثيب (قوله والثلاث اقل الجمع الخ) عبارة المغنى والاسنى والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث
مغتفر في الشرع والسبع عددا يام لدينا وما زاد عليها تكرار اه (قوله ولو نكح جديدتين الخ) ولو زفتم
جديدة وله زوجتان وفاهما حقا وفي الجديدة حقا وامتاتف بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة
وان بقيت ايلة لاحداهما بدأ بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ايلة لانها استحق
ثالث القسم لان الليلة التي باتها عند القديمة كلها بين القديمة فيخصر كل واحدة من القديمة نصف
ليلة فيكون للجديدة ما ذكر ويخرج إلى مسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بين الثلاث
بالسوية اه وروض زاد المغنى ولو كان يقسم لثنتين فتزوج جديدة في اثناء ليلة احداهما قبل يقطع الليلة
كلها ويقسم للجديدة او يكل الليلة لزوجته في حلية الشائى او وجهها الاول اه (قوله وهو مكروه) اي
زفاهما معا (قوله كما تقرر) اي في شرح بلا قضاء (قوله بل يجب لها) اي الجديدة (قوله ما للباقيات)
انظر ما وجه ذكر ما مع ما لا يتبع في قوله ما بان اه رشيدى عبارة المغنى وقضى المفرق للاخريات اه (قوله)

للمسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بعد الثلاث بالسوية وروض (قوله بالمعنى السابق) متعلق
بيكر (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قديم منع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على
النكاح الاول وقد رواها حقا اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ (قوله اي قضاء السبع لمن)
ظاهره لكل منهن بان يبيت عند كل واحدة منهن ليلة مثلا الى ان يوفي كل واحدة منهن سبعا لانه لو وزع
السبع عليهن وبات عند كل واحدة منهن ما خصها بالنوزيع فقط لو ان تلك اي الجديدة امتازت على كل
بازيد مما حصل لها فلم يحصل التساوى وايس الغرض من قضاء السبع الحصول التساوى بينهما ويؤيد
ذلك قولهم واللفظ للروض الطرف الرابع في الظلم والقضاء فن تحت ثلاث فطاف على امراتين عشرين
ليلة فليقض المظومة عشرا متواليه اه وقضية ذلك انه يبيت في مساكن عند كل واحدة سبعا متواليه الا
ان يفرق بانه انما الى عشر المظومة لا نفرادها بالاستحقاق وقد ورد الفرق قول الروض عقب ما سبق الا ان
تزوج جديدة او قدمت غائبة فيبدأ بحق الزفاف فاذا اراد قضاء المظومة قسم بينهما وبين الجديدة القادمة

(٥٧ - شرواني وابن قاسم - سبع) بخلاف بائن اعادها واستفرشة اعتقها ثم تزوجها ما لو لم يوال فلا تحبس بل يجب لها سبع
او ثلاث متواليه ثم يقضى ما للباقيات من ثوبتها ما باناه عندها مفرقا (ويسن تخييرها) اي الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للاخريات (وسبع بقضاء)

أي قضاء السبع لمن) أي اسكل واحدة منهن كما بينه الشهاب سم اه رشيدى عبارة سم ظاهره اسكل
منهن ايلة مثلالى ان يوفى كل واحدة منهن سبعائهم اي بذلك بقول الروض وغيره ثم قال عبارة الارشاد فان
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى اكل واحدة سبعا
اه وعبارة ع ش بعد ذكر كلام سم اخر امانه اقول وكيفية القضاء ان يقرع بينهما ويؤدى فالايلة الى
تخصم ايديهما عند واحدة منهن بالقرعة ايضا وفي الدرر الثاني بييت ايلتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة
ايضا وفي الدور الثالث بييت ايلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى ان يتم السبع وتامها من
اربعة وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة فيحصل السبع بما ذكر اه (قوله ان
محله) اي محل تخييرها اه رشيدى (قوله فان اقام السبع بغير اختيارها الخ) وعليه فلو ادعى غير الجديده انها
اختارت السبعة وانكرت ذلك صدق لان الاصل عدم طلبها اه ع ش (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث)
اي بخلاف ما اذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه سم زاد المغنى فانها طمعت في الحق المشروع
لغيرها فبطل حقها اه (قوله في حق غيرها) اي حق شرع اغيرها فان الخمس مثلا لم تشرع لاحد اه ع ش
(قوله وهى) اي الغير (قوله ولو زاد البكر الخ) عبارة المغنى كان البكر اذا طلبت عشر او بات عندها مع انه
يتمتع عليه ذلك لم يقض الا ما زاد لما ذكر اي من انها لم تطمع في الحق المشروع اغيرها اه (قوله مطلقا)
اي سواء طلبت ام لا اه ع ش (قوله ويوجه بانها الخ) في تقريره تأمل وما قدمناه عن المغنى هو الظاهر
(قوله فلا قسم لها) الى قول المتن وفي سائر الاسفار في النهاية الا قوله وكذا افرضهما الى الماتن وكذا في المغنى
الا قوله لكن بالغ الى وكذا وقوله وظاهر الى الماتن (قوله قضاها) اي الليلة عبارة المغنى لم يسقط حقها من
القسم وعلى الزوج قضاء ما فات عند التمكن لان الفوات حصل بغير اختيارها قاله المتولى واقراه اه (قوله
على ما نقله الخ) عبارة النهاية كان نقله واقراه هو المعتمد وان بالغ ابن الرفعة في رده اه (قوله لو ارتحلت)
اي الزوجة لا بقيد كونها امة اه ع ش (قوله وارتحال اهله) اي البلد (قوله على قدر الضرورة) فهم
انها لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لا اختيارها له اه ع ش (قوله وكذا
افرضهما الخ) خلافا لنهاية المغنى عبارتهما ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشى فيظهر انها كحاجة

ولو لحاجته (ناشرة) فلا
قسم لها نعم لو سافرها
السيد وقد بات عند الحرة
اي لنتين قضاها لها اذا رجعت
على ما نقله واقراه لكن
بالغ ابن الرفعة في رده وكذا
لو ارتحلت لحراب البلد
وارتحال اهله واقتصرت
على قدر الضرورة كما لو
خرجت من البيت لاشرافه
على الاندحام (وباذنه افرضه
يقضى لها) لانه المانع لنفسه
منها (وافرضها) كحج
وكذا افرضها

بالقرعة ليحصل للجديده او القادمة ايلة والمطلومة ثلاثا ليلتها ويليها الاخرين ثلاث نوب اه وبهذا
علم انه اذا تعرض حق الزفاف وحق المطلومة بد بحق الزفاف وهذا اذا لم يتحدد مستحق الزفاف وحق الظلم
فلو اتحد كان بانها قبل ان يوفى حقها جدد نكاحها فقد اجتمع حق الزفاف وحق ظلمها فايهما يبدا به
فيه نظرو قد يقال لا يحتمل لف الحكم بالبداءة بايها فليحذر (قوله اي قضاء السبع لمن) عبارة الارشاد فان
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة
سبعا (قوله لم يقض الا الزائد على الثلاث) اي بخلاف ما اذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم
(قوله قضاها لها) هذا من جملة ما يصرح بانه لو عطل ليلة احدى زوجتيه مثلا كان باتها في نحو مسجد بعد
ان بات عند الاخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط. هنا اولى منه فيما ذكره اشارح لانه اذا لم تسقط
مع عدم حصول التفويت من جهة الزوج بل من جهتها فعدم السقوط اذا حصل التفويت من جهته الى
خلافا لما توهمه جمع من المتقدمة من السقوط. والصواب خلافه فيحرم ان يبيت بعد ذلك عند الاخرى قبل
ان يبيت عند تلك ايلتها فتأمل وعلى رد ابن الرفعة لا سقوط ايضا في مسئلتنا الظهور الفرق كما لا يخفى (قوله
قضاها لها اذا رجعت على ما نقله) اي لانها استحققتها باستيفاء الحرة حقها فلو سافر بها قبل تمام ليلتي الحرة
فهل تسقط ليلتها بتمامها او يجب لها القسط المقابل لما مضى للحرة قبل السفر فيه نظرو ويمكن ان يجري فيه
ما ذكره فيما لو كان تحت اربع لقسم لثلاث ليلة ليلة ونشزت الرابعة قبل ليلتها لانه يسقط حقها فلو عادت
الى الطاعة بعد الفجر لم يقضها او قبله فهل عليه ان يبيت عندها ما بقى قال الخوارزمي يحتمل وجهين الاصح
نعم لان حقها جميع الليلة لا نشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والا فليس لا كما تسقط نفقة المبنى عليها

على الوجه تغليباً للمانع
(لا يقضى لها) (في الجديد)
لأنها المقوتة لحقه وأذنه إنما
يرفع الاثم فقط وخرج
بوجودها ما لو سافرت معه
بأذنه أو بلا إذن ولا نهى
ولو لغرضها فإنها تستحقه
(ومن سافر لثقة حرم)
عليه (أن يستصحب بعضهم)
فقط ولو بقرعة كما لا يجوز
للبقيم أن يختص بعضهم
بقرعة فيقضى بالتخلفات
ولمن أرسلهم مع وكيله نعم
لا يجوز له استصحاب بعضهم
وأرسال بعضهم مع وكيله
الابقرة ويحرم عليه أيضاً
ترك الكل كما في البسيط
عن الأصحاب لا نقطاع
إطعامهم من الوقاع
كالإيلاء وظاهر أن محله
حيث لم يرضين (وفي سائر
الأسفار) لا لثقة (الطويلة)
وكذا القصيرة في الأصح
يستصحب (غير المغرب الزنا
كما سيأتي) (بعض) واحدة
أو أكثر (بقرعة) وإن
كانت غير صاحبة النوبة
للاتباع متفق عليه فإن
استصحب واحدة بلا قرعة
أثم وقضى للباقيات من
نوتها إذا عادت وأن لم يثبت
عندها إلا أن رضين فلا اثم
ولا قضاء ولهن الرجوع
قبل سفرها

نفسها وهو كما قال غيره ظاهر إذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فيلحق بخروجها لحاجته بأذنه
أو سافرت وحدها بأذنه لحاجتهما معاً بسقط حقها كما قاله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم
وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمرض ونحوه اه قال ع ش قوله من السفر مع
الزوج أي ولو كان سفره معصية وقوله ونحوه أي كشدة حر أو برد في الطريق لا تطيق السفر معه وليس منه
يجر دمفارقة أهلها وعشيرتها اه (قوله تغليباً للمانع) وهو كون السفر لغرضها (قوله ولا نهى) أخرج
مالونها هاهنا لتمثل فيسقط حقها وإن قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه سم زاد النهاية وينبغي أن
محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فإن استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه قال ع ش هذا ظاهر فيما
بعد الاستمتاع لأن استمتاعها به راضاً بصاحبتها له وأما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه اه (قوله
فإنها تستحقه) لكنها تعصى اه معنى أي في الثانية (قول الماتن ومن سافر لثقة) أي ولو سافراً قصيراً
اه معنى (قوله فيقضى الخ) أي ولو كان السفر ببعضهم بقرعة اه معنى (قوله ولمن أرسلهم مع وكيله)
أي ولو أقرع كما يشعر به صنيعه عند التامل وصرح به في الروض أي والمغنى اه سم عبارة ع ش ظاهره
ولو بقرعة وإن جاز ذلك وفائدة القرعة إسقاط الاثم لا القضاء اه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا
المحرم فإن كان اجنبياً امتنع السفر معه والوجه الاكتفاء بالنسوة للثقات اه نهاية قال ع ش قوله
امتنع الخ أي عليم وامتنع على الزوج إلا أن ذلك اه (قوله الابقرة) وينبغي أخذاً بما بقي آتفا
أو تراش (قوله ويحرم عليه الخ) فيجب أن ينقل جميعاً بنفسه أو بوكيله أو يظلمقن معنى واسنى (قوله
لا نقطاع اطعامه الخ) أي بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجلاؤه معنى
واسنى (قوله وظاهر الخ) ينبغي جربانه في مسئلة الماتن وفي قول الشارح نعم لا يجوز بل قديع رجوعه
اليهما أيضاً والله اعلم (قوله وظاهر ان عمله الخ) خلافاً لاطلاق المغنى والاسنى الماراً (قول الماتن وفي
سائر الأسفار الخ) لا خفاء في أنه مع الشرح كالصريح في أنه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان أو قصيراً ومع
عدم ما يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما قضية ذلك أن يكون قوله الاتي ويشترط
في السفر هنا الخ احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير أيضاً اه سم ويأتي عن ع ش ما يوافقه
(قوله لا لثقة) إلى قوله وهو بعيد في المغنى وإلى قوله على ما يأتي في النهاية الا قوله ثم رأت إلى قال البلقيني
(قول الماتن الطويلة) أي المبيحة للقصير وقوله وكذا القصيرة أي المباحة اه معنى (قوله غير المغرب الخ)
فاعل يستصحب عبارة المغنى ويستثنى من إطلاقه ما إذا نفي وغربه إلا ما فإنه يمنع من استصحاب زوجة معه اه
(قول الماتن بقرعة) أي عند تنازعهن اه معنى (قوله وإن كانت الخ) وإذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه (قوله على الوجه) وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضه ما لو امرها
بالسفر لحاجة اجنبى لأن امره إياها بذلك يقتضى رغبته فيه وإن عادت المصاحبة للاجنبي فيه نظراً للوجه أنه
منه فعليه لو سافرت لذلك ولغرضها أيضاً قضي لها فليتأمل (قوله ولا نهى) أخرج مالونها هاهنا لتمثل فيسقط
حقها وإن قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر (قوله في الماتن ومن سافر الخ) في الزوج وشرحه فلو غيرنية
الثقة بنية السفر لغيرها فلم يسقط عنه القضاء والاثم بذلك أو يستمر حكمه إلى أن يرجع إلى الباقيات
وجهاً ينبغى أن يعتزل من هي معه مر يتأمل مع قول الشرح الاتي وأن لم يثبت عندنا قال الزركشي
نص الإمام يقتضى الجزم بالثاني اه (قوله ولمن أرسلهم مع وكيله) أي ولو أقرع كما يشعر به صنيعه عند
التامل وصرح به في الروض حيث عبر بقوله ولا ينقل بعضهم بنفسه وبعضهم بوكيله إلا بالقرعة قال في
شرحه فيحرم ذلك بدونها وبقضى لمن مع الوكيل ولو أقرع اه (قوله في الماتن وفي سائر الأسفار الطويلة
وكذا القصير في الأصح الخ) لا خفاء في أنه كالصريح في أنه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان
أو قصيراً ومع عدم ما يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما قضية ذلك أن يكون قوله
الاتي ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير أيضاً (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جداً ثم رايت الزركشي لما نقل عن الماوردي والروائي وغيرهما ان الرضا يفتي عن القرعة قال قال الماوردي فلور جعن كان (٤٥٣) لمن اذا لم يشرع في الخروج فان شرع وسار حتى جازله القصر لم يكن له ذلك واستقر

حكم الرضا بسفرها وهو صريح في رد ما ذكره اولاً وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذا رجع وفاها ايهاا ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً لنص الشافعي ان هذا من رخصه فقي نحو سفر معصية متى سافر ببعضه اثم مطلقاً وقضى للباقيات ويلزم من عينها القرعة له الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما ياتي اثناء التفقات وان كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه اطلاقم لكن فيه ما فيه (تنبيه) لا يقرع هنا الا بين الصالحات للسفر بخلاف مستحق القود يدخل فيها العاجز على ما ياتي لانه يمكنه الاستنابة (ولا يقضى) للتمقيمات (مدة) ذهاب (سفره) لانه لم ينقل ولان المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على ترفها بصحبته (فان وصل

فليس له الخروج بغيرها وله تركها وقوله واحدة اي او اكثر اه مغنى (قوله) قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر تقدير ادبها اولها فلا ينافي الا في منه سم والاولى ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جازله القصر لا المعنى المشهور فيطبق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاولى الخ هو عين ما قاله سم (قوله) وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولحن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تامل (قوله) قال البلقيني الى قوله ويشترط في المغنى (قوله) في السفر هنا اي المسقط للقضاء للباقيات اه ع ش (قوله) كونه مرخصاً لعلة احترازه عن سفر المعصية دون القصر لما مر من استحبابها فيه بالقرعة اه ع ش ومرويات عن سم ما يوافق (قوله) ان هذا اي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله) فقي نحو سفر معصية الخ يدخل في النحو سفر الزهدة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد صدام معنا كان سافر في طلب غريم او آبق يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط مر اه سم (قوله) اثم الخ اي ومع ذلك يجب عليها السفر معه اذا خرجت لها القرعة او كانت منفردة اه ع ش (قوله) مطلقاً اي بقرعة وبدونها (قوله) وقضى للباقيات) ينبغي الا برضاها والجهة منفكة اه سم (قوله) له اي للسفر (قوله) وفي بحر الخ عطف على محجورة (قوله) وان كان فاسقاً الخ تقدم عن ع ش اعتماد هذه الغاية (قوله) الا بين الصالحات الخ) كانه لاخراج المريض اه سيد عمر (قوله) بخلاف مستحق القود الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قوداً فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لا خذاً للقود والعاجز عنه اه كردي (قوله) يدخل فيها اي في مستحق القود (قوله) لانه اي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله) للبعيمات) الى قول المتن لا الرجوع في المغنى الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما شمل المتن ايضا الى قوله كما بينته في النهاية الا قوله لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فقيماً اذا وقوله لم ار الى قوله ولو اقام (قوله) او غيره) بالنصب عطف على المقصد (قوله) بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيماً بلا نية لا يقضى الا ما زاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوي اه رشيدى عبارة المغنى بان نوى اقامة مؤثراً اول سفره او عند وصوله مقصداً وقبل وصوله اه (قوله) لا امتناع الترخص الخ) لتعليل المتن (قوله) فقيماً اذا كان الخ) عبارة المغنى فلما اقام الحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقتضى الا الخ (قوله) ولو كتب للباقيات الخ) اي والاصح انه مسافر لحاجة كما صرح به في الروض اه رشيدى (قوله) قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ماسبق اذ قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليه يستحضره بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم انه لعذره بهار دلالتهم على تلافى امره بسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت في شرح الارشاد للشارح كلاماً في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله) وقضيته) اي التعليل اه رشيدى (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر تقدير ادبها اولها فلا ينافي الا في عنه (قوله) فقي نحو سفر معصية الخ) يدخل في النحو سفر الزهدة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصداً معنا كان سافر في طلب غريم او آبق يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط مر (قوله) مطلقاً) ينبغي الا برضاها والجهة منفكة (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ماسبق ان قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليه يستحضره بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم انه لعذره بهار دلالتهم على تلافى امره بسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت للشارح كلاماً في هذه المسئلة في شرح الارشاد

اقامة المسافر ين كاشمله المتن ايضا فقيه اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الا ما زاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل ان كل زه ن لم حل له الترخص فيه لا يقضيه ولا قضاء ولو كتب للباقيات يستحضره عند قصد الاقامة يلد قضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح) لانه من بقية سفره الماذون له فيه فلا نظر لتخلل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو اقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الاقامة لعين ما ذكره وفي الرجوع وهو أحد احتمالين للشيوخين لم ار من رجح منهما شيئا ولو اقام بمقصده مدة ثم انشأ سفر امته امامه فان كان نوى ذلك أو لا فلا قضاء والا فان كان سفره بعد انقطاع ترخصه (٥٣ ع) قضى والا فلا كما بينته في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد ما رجحته آنفا (ومن وهبت حقها) من القسم لغيرها (لم يلزم الزوج الرضا) لان الاستمتاع حقه فبينت عندها في ليلاتها (فان رضى) بالهبة (وهبت لمعينة) منهن (بات عندها) وان لم ترض هي بذلك (ليلتيمها) للاتباع لما وهبت سودرة نوبتها عائشة رضى الله عنهما رواه الشيخان ولا يواليهما ان كانتا متفرقتين لما فيه من تاخير حق من بينهما ومن ثم لو تقدمت ليلة الواهبة واراد تاخيرها جازله وكذا لو تاخرت فاخر نوبة الموهوب لها برضاها كما افهمه التعليل ايضا (وقيل) في المتفصلتين (يواليهما) ان شاء (أو) وهبت (لمن) او اسقطت حقها (سوى) بين الباقيات وجوبا لانها صارت كالمعدومة (أو) وهبت (له) فله التخصيص بواحدة منهن لان الحق صار له فيضعه حيث شاء مراعياما في الموالاة (وقيل يسوى) فيجعل الواهبة كالمعدومة هنا ايضا لان التخصيص يورث الابهاش وعلم مما تقرر ان هذه الهبة ليست على قواعد الهبات ومن ثم لم يشترط رضا الموهوب لها وجاز للواهبة الرجوع متى شاءت فيخرج

لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده النهاية (قوله وهو) اى عدم القضاء (قوله اولا) لعل المراد قبل وصول المقصد ويحتمل اول السفر (قوله وفيه) اى في قوله ولو اقام بمقصده الخ (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى ذلك أو لا فلا قضاء ما رجحته الخ وهو القضية المارة (قوله من القسم) الى قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في المعنى الا ما سانه عليه (قوله فيبنت) عبارة المعنى فله ان يبيت اه (قول المتن لمعينة) خرج ما بهمة كاحداهن ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لمن ليسوى او كالمو وهبت له فله التخصيص فيه نظر اه سم اقول والقلب الى الاول اميل كما اشار اليه بتقديمه (قول المتن بات عندها ليلاتها) محله ما دامت الواهبة تستحق القسم فان خرجت عن ذلك لم يبت عند الموهوب به الا ليلتها مغنى وساطان وفي سم بعد ذكره مثل ذلك عن شرح الروض ما حاصله استظهار انه لو نزلت الواهبة ثم رجعت للطاعة يعود حكم الهبة اه (قوله للاتباع لما وهبت الخ) اى لا تابع فعله صلى الله عليه وسلم حين وهبت الخ اه ع ش (قوله ولا يواليهما الخ) هو مراد المتن بقوله ليلتها اى على حكمهما من التفرق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الا انى اه رشيدى (قوله جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق ليلتها بصفقتها ينفى نعم مر اه سم (قوله او وهبت له الخ) ولو وهبت له وبعض الزوجات اى المعين وله وللجميع قسم على الرؤوس كالمو وهبت شخص عينا لجماعة اه نهاية زاد المعنى والتقدم بالقرعة اه قال الرشيدى قوله قسم على الرؤوس اى بان يجعل نفسه برأس ثم يخص بنوبته من شاء منهن هكذا فليراجع اه عبارة الجبرى ولو وهبت نوبتها له ولمن فيبغى التوزيع على عدد الرؤوس ويكون هو كواحدة منهن زيادى وساطان فلو كن اربعاً كان له الرابع فاذا جاملت الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحدة ربعها بالقرعة فاذا بقى ربعه كان له ان يخص به من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليلة كان له ان يخص بتلك الليلة من شاء منهن حلى اه (قول المتن فله التخصيص) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء كذلك بان يجعل ليلة بين ليلتين دائرية بينهما صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله مراعياما مر الخ) اى في قوله ولا يواليهما ان كانتا الخ (قوله بما تقرر) اى من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشترط رضا الموهوب لها) اى بل كفى رضا الزوج نهاية ومعنى (قوله وجاز الخ) ظاهره انه عطف على قوله لم يشترط الخ لكن ذكره لانه يوافق المعنى على وجه الاستئناف (قوله والا) اى وان لم يخرج حالا ولو لعذر (قوله ولو اخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المعنى تنبيهه لا يجوز للواهبة ان تاخذ على المسامحة بحقها عوضا لان الزوج ولا من الضرارفان اخذت ازهاره

يوافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن) وهبت لمعينة) خرجت المهمة كاحداهن ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لمن ليسوى او كالمو وهبت له فله التخصيص فيه نظر (قوله في المتن بات عندها ليلتها) قال في الروض ما دامت الواهبة في نكاحها قال في شرحه ولو قال ما دامت تستحق القسم كان اولى اه فخرج ما اذا نزلت الواهبة لكان لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لان استحقاق الموهوب لها انما سقط لما منع وقد زال ولا يعود ولا بد من هبة جديدة فيه نظرو ويظهر الاول بخلاف صريح رجوع الواهبة ينقطع به حق الموهوب لها ويحتاج الى هبة جديدة م (قوله جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق ليلتها بصفقتها ينفى نعم (قوله وكذا لو تاخرت فاخر نوبة الموهوب لها برضاها الخ) وفي هامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البراسى مانصه في شرح الجورجى لو رضى من بين الليلتين بتقديم الليلة الموهوبة و تاخير حقه جاز انتهى اقول وهو مشكل لانه يلزم عليه تفويت حق رجوع الواهبة لو ارادت فقد جردوا ذلك من علل منع الواصل اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن فله التخصيص بواحدة منهن) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء

لها اذا رجعت أثناء ليلتها والا قضى من حين الرجوع ولو اخذت على حقها عوضا لم يرد له لانه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بمال لكن يقضى لها لانها لم تسقط حقها مجانا

ومرأن مافات قبل علم الزوج برجوعها الا يقضى وواضح أنه لا تصح هبة رجعية قبل رجعتها واستنبط السبكي ما هنا ومن خلع الاجنبي جواز النزول عن الوظائف بعوض (٤٥٤) ودونه والذي استقر رايه عليه حل بذل العوض مطلقا واخذه إن كان النازل اهلا لها وهو

حيث لا يسقط حق النازل فهو مجرد افتداء وبه فارق منع بيع حق التحجر وشبهه كما هنا لا تعلق حق المنزل له بها او بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزل له ولا رجوع على النازل حيثن كما مرو فيها اذا نزل بجانا ولم يسقط محقه إلا للمنزل له فقط له الرجوع قبل ان تقرر كبة لم تقبض وحيثن لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله

(فصل في بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احاقه اذا ظهر امارات نشوزها) كخشونة جواب بعدلين وتعبيس بعد طلاقه وإعراض بعد إقبال (وعظها) ندبا اى حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المأون والقسم والاخرة بالنار قال تعالى واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن ويذبن ان يذكر لها خبر الصحيحين اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح (بلا هجر) ولا ضرب لاحتمال ان لا يكون

واستحقت القضاء لان العوض لم يسلم لها ولا لم يجزأ أخذ العوض عن هذا الحق لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عايه اه (قوله ومرو) اى قبيل قول المتن وتختص بكر الخ (قوله حل بذل العوض مطلقا) اى سواء كان النازل اهلا ام لا اه كردى زادع ش على ما هو الظاهر من قوله واخذه إن كان النازل اهلا والا قربان المراد باطلاق عدم اشتراط حصوله له او عدمه ويكون قوله الاقنى او بشرط حصوله الخ عطف عليه وحيثن فقوله بعد بل يلزم الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى الوار اه ع ش ويظهر أن قول الشارح او بشرطه عطف على مقدر والا اصل بهام مطلقا او بشرط الخ فقوله بل يلزم الخ باق على معناه وانتقال من قوله لا تعلق حق المنزل له بها الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما جرى السكردى عبارة المغنى والذي استقر عليه رايه ان بذل العوض فيه جائز واخذه حلال لا يسقط الحق لا تعلق حق المنزل له بل يبقى الامر فى ذلك الى ناظر الوظيفة بفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا اه (قوله فهو) اى العوض اه ع ش (قوله لمجرد افتداء) اى ليس فى مقابلة انتقال شيء من النازل المبذول له بخلاف اشتراء نحو حق التحجر فان العوض فيه فى مقابلة حصول حصول نحو حق التحجر من بائعه لمشتريه وبه يظهر اندفاع قول السيد عمر مانصه قوله وبه فارق الخ يتامل مارجع الفارق الماخوذ من كلامه نعم يمكن ان يفرق بتا كد حق الوظيفة بالنسبة لحق التحجر ولهذا تو لاها اخر مع اهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجر المار فى احياء الموات فانه ملكة الاخر وان اثم اه (قوله كما هنا) اى فى مسألة القسم اه رشيدى (قوله ولا رجوع على النازل) هذا هو الظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول اما لو بذله على النزول والحصول له فينبغى الرجوع مر اه سم اقول ببقى ما لو افهم النازل للمنزل له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذى استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك المنزول له خلافا فله للمنزل له الرجوع بما بذله فيه نظرو الظاهر عدم الرجوع لان المنزل له مقصر بعدم البحث اه ع ش (قوله حيثن) اى حين تولية غير المنزل له (قوله كما مر) اى فى الحوالة والوقف اه كردى (قوله له الرجوع الخ) فيه نظرو ويتجه خلافه وسقوط محقه بمجرد النزول مطلقا مر اه سم على حجج اه ع ش

(فصل فى بعض احكام النشوز) (قوله فى بعض احكام النشوز) الى السكتاب فى النماية الاقواه ويجوز كسرها وقيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ونازع الى المتن وقوله بان يخشى منه مبيح تيمم وقوله والفرق الى التذية وقوله فان لم يمتنع الى المتن (قوله وسوابقه) اى ظهور الامارات وقوله ولو احاقه اى كبعث الحكيم اه ع ش (قوله كخشونة جواب) الى قوله ولا لنخيفة فى المغنى الا قوله ويجوز كسرها وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ولم ناخذ الى المتن وقوله وهو كالى ولا على وجه (قوله خبر الصحيحين) وفى الترمذى عن ام سلمة قال رسول الله ﷺ اياها امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة اه معنى (قوله لاحتمال ان لا يكون) اى ما ظهر منها (قوله وحسن ان يستعملها الخ) وفى الصحيحين المرأة ضلع اعوج ان اقتتها كسرتها وان تركتها استمتع بها على عوج فيها اه معنى (قوله بشيء) اى باعطاء شيء (قوله لانه) اى الاضطجاع معها (قوله كما مر) اى فى شرح ولو اعرض عنهم الخ اه كردى (قوله كنع تمتع الخ) ولو غير الجماع لا منعها له منه تدللا ولا الاشم له ولا الا يذامه

كذلك بان يجعل ليلة بين ليلتين دائرة بينهما صرح به الاصل اه (قوله ومرو) اى فى الشرح قبيل قول المصنف وتخص بكر جديدة الخ (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول اما لو بذله على النزول والحصول له فينبغى الرجوع مر (قوله له الرجوع) فيه نظرو ويتجه خلافه وسقوط محقه بمجرد النزول مطلقا مر

(فصل فى بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احاقه) (قوله بخلاف هجرها فى المضجع الخ) انظر مع

نشوزا فلعلها تعتذر او تتوب وحسن ان يستعملها بشيء والمراد نفي هجر يفوتها حقها من نحو قسم باللسان لحرمته حيثن بخلاف هجرها فى المضجع فانه يجوز لانه حقها كما مر (فان تحقق نشوز) كمنع تمتع وخروج

لغير عذر (ولم يتكرر وعظ وهجر) ندبا (في المضجع) بفتح الجيم ويجوز كسر هـ أى الوطء أو الفراش لظاهر الآية لا في الكلام لحرمته لكل أحد فإذا دعي ثلاثة أيام إلا أن قصد به رد هاجن المعصية وإصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الأمرين فيما يظهر لجواز الهجر بل ندبه لعذر شرعي ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين الهاجرو من ثم هجر (٤٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا ونهى الصحابة عن

باللسان وغيره بل تأنيبه واستحق التأديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعه إلى قاض بخلاف ما لو شتمت اجنبيا اه معنى (قوله لغير عذر) عبارة المغنى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا عسر بها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها فقيها ولم يستفت لها اه (قوله أى الوطء أو الفراش) أى وإن أدى إلى تفويت حقها من القسم لما هو معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما مر في المرتبة الأولى وإنما عبر المصنف بالهجر في المضجع لإشارة اللفظ الآية كما هو عادته والشارح إنما فسر المراد بالمضجع اه رشيدى (قوله لظاهر الآية) تعليل للبتن (قوله لا في الكلام) عطف على في المضجع (قوله إلا أن قصد به الخ) مستثنى من قوله لا في الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله إلا أن قصد به رد هاجن وقوله وكصلاح دينه أى وكان يكون في الهجر صلاح لدين المهجور اه كردى (قوله ككون المهجور نحو فاسق الخ) أى وإن كان هجره لا يفيد تركه الفسق أو البدعة نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه اه عرش (قوله الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبه امرأة بن الربيع وهلال بن أمية اه أسنى (قوله من مهاجرة السلف) أى ترك بعضهم الكلام لبعض اه عرش (قوله بشرط أن يعلم) أى يظن كما عبر به المغنى والاسنى (قوله وهو متجه) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى (قوله كما هو ظاهر القرآن) لتقدير الآية واللاتي تخافون نشوزهن فمظنهن فإن نشزن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم والأول ما بقاه على ظاهره وقال والمراد اهجروهن أن نشزن واضربوهن أن اصررن على النشوز اه معنى (قوله في المرتبة الأولى) وهى ما لو ظهرت أمارات النشوز (قوله أن علم ذلك) أى ظن إفادة الضرب (قوله والأولى العفو) وهذا بخلاف أولى الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه معنى واسنى (قوله وأن لم تنزجرا الخ) استئناف وقوله به أى المبرح (قوله ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافى قول الرويانى الخ ما يأتى الخ لأنه لما كان الخ على أن الوجه جوازه بسوط وعصاهنا ايضا اه (قوله والأولى العفو) جملة حالية (قوله ولا على وجه) أى وإن لم يؤذ ش وهو معطوف على قوله ضرب مدم رشيدى (قوله وقد يستغنى عنه) أى عن قوله ولا لنحو تخفيف الخ (قوله وإنما ضرب اه) أى ضرب القاضي اه عرش عبارة الرشيدى بالبناء للفعول كما هو واضح أى إنما جاز الضرب أى من الحاكم للحداخ اه (قوله مطلقا) أى أفاد لا ما اه عرش (قوله ولم يجب الرفع هنا للحاكم الخ) وينبغى كما قال الزركشى تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة ولا فيعتين الرفع إلى القاضي معنى ونهاية (قوله صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه

قول المتن الاتى في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الاتى على ما يفوت حقها من القسم (قوله وإنما ضرب للحد والتميز مطلقا ولو الله) تبعه فيه م ر ثم ضرب عليه وقال هذا لا يصح لأن الزوج لا يحد ولا يعزر لحق الله اه فليتأمل هل لكلام الشارح محل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هى المصدقة لها (قوله صدق) ويفرق بينه وبين ما لورى عين انسان وأدعى أنه نظر إلى حرمه في داره من نحو كوة وانكر ذلك الانسان النظر اليها مطلقا فانه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتى في الصيال فيما لو اتفق على الاطلاع واختلاف في تعمد النظر كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة لأن من

إلا أن يفرق بانه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لنحو تخفيفه لا تطبيقه وقد يستغنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب حرة أو بغيين وغير هاشرين أما إذا علم أنه لا يفيد فيحرم لانه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقا ولو لله لعدم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم لانه مشق ولأن القصد رد هاجن الطاعة كما أفاده قوله تعالى فان أطعكم فلا تبغوا عليهم سبيلا ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وانكر صدق كما بحث في المطالب لأن الشرع جعله وإيا فيه ويجه أنه إنما يفيد عقوبته

كلامهم وبحمل على ذلك ايضا ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يضرب في الاظهر) لعدم تأكد الجنائية بالتكرار (قات الاظهر يضرب) إن شاء بشرط أن يعلم إفادة الضرب قيل وإن لا تظهر هداوته لها ولا تعين رفعها للقاضي وهو متجه مدركا لانقلا (والله اعلم) كما هو ظاهر القرآن ولم نأخذ به في المرتبة الأولى لوضوح الفرق بين الحالتين ونأزع فيه جمع متأخرون واختاروا الأول (فإن تكرر ضرب) أن علم ذلك ايضا مع الوطء والمهجر والأولى العفو ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كما هو ظاهر ما يعظم الله بان يخشى منه مبيح تيمم وإن لم تنزجرا لانه فيحرم المبرح وغيره كما يأتى ويؤيد تفسيرى للمبرح بما ذكر قول الرويانى عن الاصحاب يضربها بمندبل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا بعصا اه قد ينافيه ما يأتى في سوط الحدود والتعازير

والفرق بينه وبين الولي واضح وان محله فيمن لم تعلم جرائه واستهتاره والالم بصدق (تنبيه) قوله فان تكررت تصريح بمفهوم قوله والاولم يتكرر بعد ذلك كرمافيه من الراجح ومقابله (٤٥٦) فاقيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان اقعد ممنوع بل

الامور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله وبين الولي) اي حيث يصدق بلايين (قوله واضح) لعل وجهه ما قدمنا عن المغنى وشرح الروض انفا (قوله واستهتاره) اي كثرة باطله (قوله والالم يصدق) اي الابينة فان لم يقمها صدقت في انه تعدى بضرها فيعززه القاضي اه ع ش (قوله قوله فان تكررت) الخ (قوله بعد ذلك كرمافيه) اي متعلق بتصريح وقوله ما فيه اي في قوله ولم يتكرر (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله الجلال المحلى ووافقه المغنى ووجهه سم راداعلى الشارح راجعه (قوله فيها) اي الزيادة (قوله لان التصريح بالمفهوم انما الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبته) الى قوله وايداه الخ في المغنى الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وجوب الى المتن (قوله فان لم يتأهل للحجر عليه) عبارة المغنى فان لم يكن الزوج مكلفا او كان محجورا عليه اه (قوله وله) اي للزوج (قوله في ضربها للزوج الخ) (قاعدة) ايس لنا موضع بضر المستحق من منعه حقه غير هذا والوريق الذي يمتنع من حق سيده اه معنى (قوله تاديبها الحق) وللزوج منع زوجته من عيادتها وبها ومن شهود جنازتها وما وجب لها من اولادها والاولى خلافه معنى واسنى (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشورا اه سم (قول المتن فان اساء خلقه واذا الخ) ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره صحبتها الكبر او مرض او نحوه ويعرض عنها فلا شتم عليه ويسن لها استعطافه بما يحب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما تترك سودة نوبتها العائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كما انه يسئلها اذا كرهت صحبتها لما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها نهاية ومعنى (قول المتن فان عاد عزه) واسكنه بجنب نفقة يمع الزوج من التعدى عليها وهل بحال بين الزوجين قال الغزالي بحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتمد قوله في العدل وانما يعتمد قوله وشهود القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققه او ثبت عنده واخاف ان يضربها ضربا مبرحا لكونه جسورا حال بينهما حتى يظن انه عدل اذ لو لم يحل بينهما واقتصر على التعزير لم يبالغ منها مبالغا يستدرك اه وهو ظاهر فمن لم يذكر الحيلولة اراد الحال الاول من ذكرها كالفزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحها اراد الحال الثاني والظاهر كما قال شيخنا ان الحيلولة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراقه الخ) كان مراده هذا التقييده ان مراده فراقها وان الحال لا يلتمس بينهما يسعى في فراقها ما يغير تعرف فليراجع اه رشدي (قوله اي ولو عدل رواية) اي كمدوامه وقوله فيما يظه معتمداه ع ش (قوله ما ياتي) اي انفا (قوله اسكنهما الخ) اي وان ترتب على ذلك زيادة المؤنة لان مصلحة السكنى تعود اليه اه ع ش (قوله لعسر اقامة البينة الخ) عبارة المغنى والاسنى واكتفى هنا بثقة واحدة تنزيل لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليه من العسر اه (قول المتن ومنع

الاقدم ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل (قوله فلو منعها حقا كقسم ونفقة الزمة للقاضي توليته) اذا طلبته فان لم يتأهل للحجر عليه الزم وليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها للنشور كما هو ظاهر تاديبها لحقه كشمته لمشقة الرفع للحاكم (فان اساء خلقه واذاها) بنحو ضرب (بلا سبب نهاه) من غير تعزير والقياس جوازها اذا طلبته لكن اجاب السبكي ومن تبعه بان اساءة الخلق بين الزوجين تغلب والتعزير عاها يورث وحشة فاقصر على نهيه رجاء ان يلتزم الحال بينهما ويؤيده الوطء في الدبر اول مرة (فان عاد) اليه (عززه) بطلها بما يراه (فان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متعد) عليه (تعرف) وجوبا فيما يظهر ان لم يظن فراقها ولم يندفع ما ظنه بينهما من الشر الا بالتعرف (القاضي الحال) بينهما (ثقة) اي ولو عدل رواية فيما يظهر ثم رايت ما ياتي عن الزركشي وهو ظاهر فيه (تخبرهما) بفتح اوله وضم ثالثة

بمجاورته لها فان لم يكن لها جائمة اسكنهما بجنب ثقة وامره بتعرف حالها وانها اليه لعسر اقامة البينة على ذلك وكلام المصنف كالرافعي صريح في اعتبار العدالة دون العدد وبه صرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تسكن النفس خبره لانه من باب الخبر لا الشهادة وايداه غيره بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور خصم (ومنع

الظالم) من ظلمه بنهيه له ول مرة بغير تعزير أو ثانيا للتعزير وبتعزيرهما مطلقا وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليها في التاديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جرائمه وتهوره أنه لو اختل بها أفرط في إضرارها حال وجوبها بينهما ابتداء لان الاسكان بحسب الثقة لا يفيد حيدرا ثم راي الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وإن تحققه أو ثبت عنده وخاف ان يضربها بامر حال بينهما الثلاثين ما لا يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الاول ومن ذكرها كالفرازي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحه أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيلولة بعد (٥٧) التعزير والاسكان اه وإتمامه

ان لم يعلم من الاسكان تولد مامر (فان اشتد الشقاق) اي الخلاف (بعث القاضي) وجوبا والمنازعة فيه مردودة بان هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتاكدة على القاضي (حكما) ويسن كونه (من أهله وحكما) ويسن كونه (من اهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لابد من حكمين نظران في أمرهما بعد اختلاف حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما) لانهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما إذ البضع حقهما والمال حقهما (وفي قول) (حكا) كان (مولىان من الحاكم) لتسميتهما في الآية حكمين وقد يولى على الرشيد كالمفلس ويجاب بان التولية على مال المفلس لادانته وما هنا ليس كذلك

رفعى الاول يشترط رضاها) بيعتهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل) هي (حكمها يذل عوض

الظالم) أى وإذ اتبين له حاله مانع الظالم منهما من عوده اظلمه اه معنى (قوله له) أى الزوج وقوله وبتعزيرها اي الزوجة عطف على بنهيه له (قوله مطلقا) أى ولو في اول مرة اه عش (قوله فان لم يمنع) الى قوله وإتمامه في المغنى لا قوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لكنه ذكره في شرح فان عاد عزره كما نقلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه اي المنع في الزوج مأسلف وفي الزوجة بالزجر والتاديب كغيرها اه (قوله حال بينهما) اي حتى يظن انه عدل اه معنى (قوله اراد الاول) اي مجرد ظن تعدى الزوج وقوله اراد الثاني أى ما لو تحققة القاضي أو ثبتت عنده وخاف أن يضربها بامر حال (قوله وهو الخ) اي كلام الامام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ (قوله) وشيخنا قال الخ اعتمده المغنى والنهاية (قوله والاسكان) اي يجوز الدل اه عش (قوله) وإتمامه ما قاله الشيخ ان لم يعلم الخ اي والاحال بينهما ابتداء وجوبا (قوله تولد مامر) اي إفراده في إضرارها ظن اي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المغنى والعداوة بينهما بان دام بينهما التساب والتضارب اه (قوله وجوبا) الى قوله ولا يجوز لو كفل في المغنى (قوله لانهما رشيدان الخ) ولان الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اه معنى (قوله ويجاب الخ) يتامل اه سم (قوله) وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لادانتهما اه سم (قوله فيوكل هو) اي إن شاء وقوله وتوكل هي اي إن شاءت نهاية ومعنى (قوله أو تقرب) اي بطنقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وإن غنى على أحد الزوجين لو جن ولو بعد استعلام الحكمين رايه لم ينفذ امرهما لان الوكيل يعزل بالاغما والجنون وإن اغنى على أحدهما أو جن قبل البعث لم يحز بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كافي سائر الوكلاء معنى وشرح الروض وقولها وإن اغنى على أخذها الخ في النهاية مثله (قوله اثنين) اي غيرهما اه معنى عبارة النهاية امينين غيرهما اه (قوله) ولا يجوز لو كفل الخ) ولو قال لو كيلة خذ مالي اي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على ان تاخذ مالي منها اشترط تقديم اخذ المال على الطلاق وكذلك قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الروضة عن تصحيح البغوي وأقره وكالتوكل من جانب الزوج فيما ذكر للتوكل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي منه ثم اختلفت في نهاية ومعنى وأسنى (قوله لان وكيله الخ) الاولى لانه وإن أفاد موكله مالا الخ

(قوله بالضم) الي قوله ثم رايته في النهاية لا قوله ويزيد الى (قوله لان كلاباس للآخر) فكانه

أولياء بمعنى من كافي قوله تعالى يشرب بها عباد الله عند ابن مالك ومن وافقه (قوله) وبتعزيرها مطلقا الخ) كذا مر (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الروض رخص وجب ان يبعث حكما له وحكما لبرضاها ليصلحا أو يفرق بطلقة ان عسر الاصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله ويجاب الخ) يتامل فيه (قوله) وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لادانتهما (قوله لان وكيله الخ) اي الزوج (كتاب الخلع)

(٥٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) وقبول طلاق به) ثم يفعلان الاصلح من صلح أو تفريق فان اختلف رايهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق كالتهم بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أميته من حرية وعدالة واهتمام بالمقصد ويسن ذكورتهم فان عجزا عن توافقهما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لو كفل في طلاق أن يخالف لان وكيله وإن أفاده مالا فوات عليه الرجعة ولا لو كفل في خلع أن يطلق بجانا (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلاباس للآخر كما في الآية وأصله قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهم فيما اقتدت فان طين لكم الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس وقد سأله زوجته ان يطلقها على حديثهما التي اصدقها إياها خذ الحديثة وطلقها تطليقة وهو اول خلع في الاسلام وأصله مكروه

وقد يستحب كإطلاق وزيد هذا بند به لمن حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالوجه أنه مباح لذلك لا مندوب على أن في التخلص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فنفتن له وإذا فعل الخلع في الصورة فليس به عليه فإنه إذا أعادها لا يقبل

بمفارقة الآخر نزع إياسه اه مغني (قوله وقد يستحب) أي كان كان تسمى عشرتها معه على ما يأتي وقضية اقتصاره على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا مع أقول هذا بخلاف لقول الشارح الآتي فالوجه أنه مباح الخ (قوله وزيد هذا الخ) عبارة النهاية للوجه الثالث على ما لا بد من فعله كان في التخلص به الخ (قوله على شيء) أي على ترك شيء سم على حجب ومثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه غش (قوله لكثرة القائلين الخ) أي فلما جرى الخلاف في أصل التخلص به انتفى وجه الاستحباب فتأمل اه رشیدی (قوله بعود الصفة) أي المعلق عليها الطلاق في النكاح الأول في النكاح المجدد بعد الخلع يعني بعود النكاح المجدد بذلك التعلق (قوله تفصيلا يأتي في الطلاق) أي في فصل خطاب الاجنبية والتفصيل أنه إذا كانت الصيغة لا فعل أو أن لم الفعل تخاص وان كانت لا فعل فلا اه كرده (قوله في هذه الصورة) وهي قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة الرشیدی بمعنى مطلق ما يتخلص بالخلع اه (قوله فليشهد الخ) أي ندبا اه غش (قوله إذا أعادها) أي بنكاح جديد وقوله فيه أي الخلع (قوله مامر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه كرده (قوله لرفعها) عبارة النهاية رفع التحليل اه بحذف اللام والضمير مع الإضافة (قوله للوقوع) أي وقوع الطلاق الثالث وفي سم مانصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الأولى وهي أي البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بأن ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم هو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح اه (قوله بعدم قبول الخ) أي هنا (قوله ووقع رجعيا) ضعيف اه غش (قوله كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس باكر اه لأنه إذا منعها حقها لم يكرها على الخلع بخصوصه شرح مر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتف إذ يمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم اه سم (قوله ووقع بائنا) أي أعدم الإكراه اه غش (قوله ويأثم) إلى قوله وما زعم في النهاية ما يوافقه (قوله ويأثم بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اه كرده (قوله وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية سم ورشیدی (قوله وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ماسبق والميل إلى الإطلاق اه سيد عمر (قوله اضمار المطلق) أن أراد أن قصده أن تختلج مبطل لكنه اضمرة فلم يؤثر قضيته أنه لو صرح بإبطال مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل اه سم (قوله الإخذ الخ) خبر وقضية الخ اه كرده (قوله في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه (قوله مقصود) إلى قوله وزعم في النهاية (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشیدی (قوله ولو كان الخ) غاية

قوله فيه وإن صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده مامر أن اتفاقهما على مفسد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفع التحليل فإن قلت فلم قبلت البينة هنا كما هو مقتضى امره بالإشهاد لآثم قلت يمكن توجيهه بأنها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم كانت التهمة فيها أقوى ثم رابت شيخنا أفتى بعدم قبول بينته وهو القياس ولا نظر لتفاوت التهمة ولو منعها نحو نفقة لاختلج منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد أولا بقصد ذلك ووقع بائنا وعليه يحمل ما نقله عنه أنه يصح ويأثم بفعله في الحالين وإن تحقق زناها وكان الفرق أنه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخليص مثل ذلك منه بالحاكم لمشقته وتكرره نزل منزلة الإكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك فإنه يجمع فيه القاض وغيره غالبا فلم يلحقوه بالإكراه ذلك هذا غاية ما يوجه به ذلك وقضيته قولهم أنه لا يؤثر ضمارة المبطّل الأخذ

(قوله على شيء) أي على ترك شيء (قوله وإذا فعل الخلع في هذه الصورة) أي وهي قوله حلف بالثلاث الخ (قوله فليشهد الخ) كذا شرح مر (قوله لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الأولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بأن ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم هو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح (قوله كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس باكر اه (قوله ولو كان الخ) غاية

قوله) باطلاق محنته ووقوعه بائنا في الحالين
كما اقتضاه ما نقله عن الشيخ واما زعم أن كراهيهما فيعبدلان شرطه ان لا يمكن التخلص منه بالحاكم وهنا يمكن ذلك على ما تقرر
(هو فرق بعوض) مقصود كية وقد دلها عليه راجع للزوج أو سيده ولو كان العوض تقديرا كان خالعا على ما في كفها عالين بأنه لا شيء فيه

فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها او بقيته ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به البلقيني ومن تبعه فيمن قال لزوجته قبل الدخول ان ابرأني من مهر كفاك فانتهى فانه يصح الا برأوه ويقع الطلاق لانها مال لكل المهر حال الا برأه واذا صح لم يرتفع وقال آخرون لا طلاق لان من لازم مهر رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الا برأه من كله ولا للمعلق بصفة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيده بعضهم بأنه يصح خلعهما (٤٥٩) المنجز به لكانه يرجع عليها بنصف مهر

المثل لفساد نصف عوضه
برجوعه به للزوج ويحجب
يمنع الملازمة لما مر انما هو
أبرأته ثم طلقها لم يرجع
عليها بشيء وبأن معنى
قولهم في تعاليق الطلاق
الشرط علة وضعية والطلاق
معلولها فيتقارنان في الوجود
كالعلة الحقيقية مع معلولها
انه اذا وجد الشرط قارنه
المشروط فهنا اذا وجد
الابراء قارنه الطلاق عقتضى
لفظه والتشطير انما يوجد
عقب الطلاق لانه حكم ترتيبه
الشارع عليه وعقبه لم يبق
مهر حتى يتشطر على ان
جمعا على تقدمها بالزمان على
معلولها واختاره السبكي
وغيره بل على الاول بينهما

تقدم وتأخر من حيث الرتبة
ويفرق بين ما هنا والخلع
المنجز بان البراءة وجدت في
ضمنه وفي مستثنائهما وجدت
متقدمة على وقت التشطير
فلم يرجع منه شيء له اما فرقة
بلا عوض او بعوض غير
مقصود كدم او بمقصود
راجع لغیر من مر كان غلق
طلاقها على ابرأها زيدا عما
لها عليه فانه لا يكون خلعا
بل يقع رجعي او زعم ان
وقوعه في الدم رجعي يمنع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كفاها صلة لما اوصاه غايته انه و صفه بصفة كاذبة فتلغو فصيرون كانه خالها
على شيء مجهول انما نهاية (قوله ويقع الطلاق) اي ولا رجوع له عليها بشيء ما بشرط الصداق لانها لم
تأخذ منه عوضا كما ياتي في قوله لم يرجع عليها بشيء مع شورشيدى (قوله واذا صح الخ) اي الا برأه اه سم
(قوله لان من لازمه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوابه الا في اه سم (قوله من الا برأه الخ) بيان
للمعلق به (قوله وأيده) اي قول الاخرين بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المنجز) نعمت الخالع (قوله
به) اي صداقها قبل الدخول اه عرش (قوله ويحجب الخ) اي عن قول الاخرين برد دليله اه كردى
(قوله يمنع الملازمة) اي المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ (قوله لما مر) اي في كتاب الصداق في آخر فصل
التشطير اه كردى (قوله انما هو ابرأته الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير
البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها
بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق
ولان المعلق بصفة الخ اه رشيدى (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما يوجد عقب الطلاق)
قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علمته اه سم (قوله لانه حكم ترتيبه الخ) فهو علمته فيتقارنان
اه سم (قوله وعقبه) اي الطلاق (قوله على تقدمها) اي العلة (قوله بل على الاول) هو قوله اذا وجد
الشرط اه عرش (قوله ويفرق الخ) جواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصح الخ وردلنا نبيد الخ
(قوله بان البراءة الخ) قد برد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد
عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل اه سم وأقره الرشيدى (قوله اما فرقة) الى قوله وزعم
في النهاية (قوله لغیر من مر) اي غير الزوج وسيده (قوله على ابرأها زيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على
ابرائها من صداقها او غيره فانه يقع بانها ومنه ما يقع كثيرا من التعليق على الزوج بانه ان تزوج عليها او
غاب عنها او نحو ذلك وأبرأته من ربع دينار مثلا من صداقها او غيره مما تستحقه عليه تكون طالقا منه
فحيث ثبت وجود المعلق عليه وأبرأته براءة صحيحة طلقت بائنا كما سيأتي في شرح ولو خالغ بمجهول اه عرش
(قوله لمقصود) اي للتقيد به (قوله فهل يقع بائنا) كلامه هذا كالصرح في ان العوض هو ابرأه الزوج
وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الا برأه اه سم (قوله بعرضه) اي بعض المبرأ عنه
(قوله والاول اقرب) اعتمده مر اه سم (قوله لان رجوعه) اي البعض الاخر (قوله انما يتجه

انه لو صرح به باطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل (قوله صحة ما أفتى به البلقيني الخ) كذا اشرح مر
(قوله واذا صح) اي الا برأه (قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابه الا في (قوله لما مر الخ)
هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا
يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما
يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علمته (قوله لانه حكم ترتيبه الخ) فهو علمته
فيتقارنان (قوله بان البراءة الخ) قد برد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما
يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل (قوله فهل يقع بائنا) كلامه على هذا الصريح في ان
العوض هو ابرأه الزوج وان لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الا برأه (قوله والاول اقرب

كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود برد بان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقيد بالمقصود وكان وقوعه رجعياما نال كونه
مقصودا لا لكونه غير ضالو لخالها على ابرأته او ابرأه زيدا فابرأتهما براءة صحيحة فهل يقع بائنا نظر الرجوع بعرضه للزوج أو رجعيانظر الرجوع
البعض الاخر الاجنبى كل يحتمل والاول اقرب لان رجوعه لغیر الزوج يحتمل انه مانع للبينة او غير مقتض لها فعلى الثانى البينة واضحة
وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجه ان انفرد لا ان انضم اليه مقتضى لها (بلفظ طلاق)

أى بلفظ محصل له صريح أو كناية ومن ذلك لفظ المفاداة الا ترى ولكون لفظ الخلع الاصل في الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاخص على الاعمال فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده له بما مر واركانه زوج وملزم وبضع وعوض وصيغة (شرطه) أى الذى لا بد منه لصحته فلا ينافى كونه ركنا (زوج) (٦٠) أى صدوره من زوج وشرط الزوج ان يكون بحيث (يصح طلاقه) لانه طلاق فلا

يصح من لا يصح طلاقه
من يأتى في باب (فلو خالع
عبداً ومحجوراً عليه بسفه)
زوجته معها أو مع غيرها
(صح) ولو باقل شيء وبلا
اذن لان لكل منهما ان
يطلق محناً فبعوض أولى
(ووجب) على المختلعة (دفع
العوض) العين أو الدين
(الى مولاة) أى العبد لانه
ملكه قهراً ككسبه نعم
المأذون له يسلم له وكذا
المكاتب لاستقلاله وكذا
مبعض خالع في نوبته بناء
على دخول الكسب النادر
في المهايأة فان لم تكن
مهايأة فما يخص حرته
(وولي) أى السفية كسائر
أمواله فان دفعه له فان كان
بغير اذنه في العين ياخذها
الولى ان علم فان قصر حتى
تلفت ضمنها على احد
وجهين رجح ويوجه بان
الخلع لما وقع بها دخلت في
ملك السفية قهراً نظير ما
تقرر في السيد فحيث
تركها بيده بعد علمه تقصير
أى نقصير فضمنها فان لم يعلم
بها وتلفت في يد السفية
رجع على المختلعة بمهر المثل
لا البدل أى لانه ضامنه
ضمان عقد لا يدو في الدين
يرجع الولى على المختلعة

(الخ) تنبى ان مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المقتضى (قوله أى بلفظ محصل) الى قوله وان
كان باذنه في النهاية الا قوله ويوجد الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اى كافر (قوله محصل له) اى للطلاق بمعنى
حل العصمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اه ع ش (قوله ومن ذلك) اى اللفظ المحصل
للطلاق (قوله من باب عطف الاخص على الاعمال) برده على ان عطف الاخص شرطه الواو سم ورشيدى
(قوله أى الذى لا بد منه الخ) ويمكن ان يجاب أيضاً بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر
موطئاً للمقصود الذى هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط
بلاشك ويدل على هذا صنيعة في القابل الا ترى حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على ان
المقصود انما هو شرط الركن لا ذاته اه رشيدى (قوله فلا ينافى) اى قوله وشرطه كونه اى الزوج (قوله
أى صدوره من زوج الخ) هذا انما يناسب ما ذكرته آنفاً لا ما أول به الشارح المتقن فتأمل اه رشيدى
(قوله لانه طلاق) أى قسم منه (قوله من يأتى) أى من صبي ومجنون ومكره اه غنى (قوله معها) أى مع
زوجته ولو بوكيلها وقوله او مع غيرها أى مع الاجنبى اه ع ش (قوله ولو باقل شيء) اى قوله نعم في المغنى
الا قوله ويوجه الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اى كافر (قوله لانه) اى العوض ملكه اى مولى العبد (قوله المأذون
له) اى فى الخلع اه ع ش ر لعل المراد في التجارة فليراجع (قوله وكذا المكاتب) اى كتابة صحيحة اخذ من
العلة اه ع ش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) اى وهو المعتمداه ع ش (قوله فما يخص الخ) اى ليس له
ما يخص الخ: لو خالع في نوبة السيد فكل العوض للسيد اه ع ش اى ليس له دون المبيع (قوله فان دفعه)
أى الملتزم اه ع ش (قوله فان دفعه له) اى دفع العوض لكل من العبد والسيد وقوله بغير اذنه اى اذن كل
من العبد والولى اه كرى (قوله فان كان) اى الدفع للسفيه بغير اذنه اى الولي (قوله ضمنها) اى الولي
(قوله رجح) اى الولي (قوله وفى الدين) عطف على فى العين (قوله يرجع الولى على المختلعة الخ) نعم ان بادر
الولى فاخذه منه برئت كما في الشامل والبحر اه غنى زاد الاسنى ولعل وجهه ان المال وان كان باقياً على ملكها
افساد القبض فهى بدفعه اليه اذنت في قبضه عما علم افاذا قبضه الولى من السفية اعتد به اه (قوله لم يطالبه
به الخ) عبارة المغنى فلا ضمان في الحال ولا بعد رده وهل تبرا فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الحاوى اه
(قوله وكذا في العبد) راجع لقوله في العين ياخذها الولى الى هنا كما هو صريح شرح الروض (قوله لكن له
مطالبة الخ) وظاهر انها الوسيلة العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن
لنفسه اه اسنى واقره سم (قوله لكن له) اى المختلعة (قوله اوقبض او قبض) اى ودلت قرينة على انه
أراد التملك ليوافق ما سياتى من انه اذا علم باخذها وقع بالاخذ باليد ولا يملك اه رشيدى (قوله جاز لها)
لو قال للمختلعة لكان أولى ليشتمل الاجنبى اه سيد عمر (قوله ان تدفع اليه) وعلى وليه المبادرة الى اخذه منه
اه نهاية زاد الاسنى فان لم ياخذها منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة اه وقال ع ش قوله وعلى الولى
المبادرة الخ اى فان قصر ضمن على قياس ما مر في العين اه (قوله لانها مضطرة الخ) اى لعدم امكان
تخليصها بدون الدفع له وليس المراد بالاضطرار ان يكون ثم ضروره تدعوها اليه اه ع ش (قوله ثم يملكه
بعد) اى بعد الدفع (قوله وان كان باذنه) الى المتن ساقط من بعض النسخ وراجعت نسخة تليد الشارح

اعتمده مر (قوله من باب عطف الاخص) برده على ان عطف الاخص شرطه الواو

بالمسمى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلعة من السفية ما سله له فان تلف في يده لم يطالب به ظاهر اى كافر في شيخنا
الحج وكذا في العبد لكن له مطالبة اذا عتق نعم لو قيد احدى الطلاق بالدفع اى ونحو اعطاء او قبض او قباض كما هو ظاهر اليه جاز لها ان
تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة للدفع اليه ليقع الطلاق على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه له وانما هو ملكها ثم
يملكه بعدوان كان باذنه صح في الفن فى العين والدين

وفي السفيه في العين وحيتئذ لم يبادر الولي الى اخذها منه فتلفت في يده ضمنها لانه المقتصر بالاذن له في قبضها واما الدين ففي الاعتداد بقبضه
له وجهان عن الداركي ورجح الحنطاي الاعتداده كذا قاله الشيخان وظاهره انهما مع الحنطاي فيما رجحه من الاعتداد وهو ما انتضاه النص
بل ظاهر عبارة البحر وغيره ان الداركي رجحه ايضا حيث قال كالموامر ما بالدفع الى اجنبي (٤٦١) اي رشيد وهو ظاهر المذهب وعليه

فاطلاق المتن الاتي انه لا يجوز للزوج توكيل سفيه في قبض العوض محله حيث لم ياذن له ولبه في القبض والا جاز لانه اذا صح قبضه دين نفسه بالاذن فدين غيره كذلك بجامع ان ما في الذمة لا يبرأ منه الا بقبض صحيح وقد جعلوهنا صحيحا باذن ولبه فليصح باذنه ايضا عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل ان الاصل فيه ان ما صح مباشر ته له بنفسه صح توكله فيه عن الغير وهذا يعلم ان تقييد جمع متأخرين منهم السبكي صحة قبضه بما اذا كان العوض معينا او علق الطلاق بنحو دفعه اليه بعيد من كلامهم وان هذا التقييد انما يحتاج اليه فيما اذا لم ياذن له الولي كما تقرر او على الوجه الثاني وهو انه لا يعتد بقبضه ولو مع اذن الولي له فيه وجزم به الدارمي فلا يبرأ بتسليم العوض اليه مطلقا الا اذا بادر الولي فاخذه منه فيبرأ حينئذ على المقول المعتمد ووجهه الاذرعى بان المال وان كان باقيا على ملكها ففساد

شيخنا الزمى رحمه الله تعالى فرايته الحق هذه الزيادة بنسخته بعد ان لم تكن فيها وصحح عليها اه سيد عمر (قوله) وحينئذ اي حين اذ دفع العين للسفيه باذن وليه (قوله) بقبضه له وجهان (الخ) صنيع شرح الروض صريح في جريان الوجهين في قبض العين ايضا (قوله) وظاهره (اي كلام الشيخين) (قوله) وهو (اي الاعتداد وكذا ضمير قوله الاتي رجحه) (قوله) حيث قال (اي الداركي) عبارة ترح الروض وعبارة الاذرعى قال في البحر والتخليص قال الداركي فيه وجهان احدهما تبرأ كالموامر ما بالدفع الى اجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ لان المحجور عليه ليس من اهل القبض فلا يفيد الاذن شيئا ثم قال وظاهر سياقه ان الترجيح للداركي اه (قوله) وعليه اي رجحان الاعتداد بقبض السفيه الدين باذن وليه وكذا الاشارة في قوله الاتي وهذا يعلم (قوله) توكيل سفيه (حكاية بالمعنى) وانظ المتن الاتي توكيل محجور عليه (قوله) لم ياذن له (اي للسفيه) (قوله) وقد جعلوه (اي قبض السفيه هنا في مخالطته مع زوجته) (قوله) ويؤيد ذلك (اي قوله) فليصح باذنه (الخ) وقال السكردى اي الجواز اه (قوله) بنفسه (الاولى) لنفسه باللام (قوله) وهذا (الخ) اي برجحان الاعتداد بقبض السفيه باذن ولبه (قوله) فيما اذا لم ياذن (الخ) اي ومع الاذن يصح في الدين ايضا (قوله) كما تقرر (اي بقوله) نعم لو قيد احدهما (الخ) اه كردى (قوله) او على الوجه الثاني (اي من الوجهين المحكيين عن الداركي) (قوله) لا يعتد بقبضه (اي قبض السفيه العوض عينا كان او دينيا كما هو صريح شرح الروض) (قوله) وجزم به (اي بالوجه الثاني) (قوله) فلا يبرأ (اي المختلغ تفريع على الوجه الثاني المارجوح) (قوله) بتسليم العوض (اي عينا او دينيا كما مر عن شرح الروض) (قوله) مطلقا (اي اذن له الولي في القبض او لا) (قوله) ويظهر ان هذه المبادرة (الخ) اي على الوجه الثاني مطلقا واما على الوجه الاول فالراجح فينبغي اخذ من سابق كلامه ومن الروض مع شرحه مما ياتي آنفا عن السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلا اذن (قوله) لانها ان اخذته (الخ) اهل الانسب تذكير الضامير بارجاعها الولي (قوله) فيرجع ولبه عليها (الخ) حاصل ما تقرر ان العوض امانا يكون عينا او دينيا فان كان عينا واذن الولي في الدفع له او لم ياذن ولا يمكنه من اخذها فلم يفعل حتى تلفت برى المختلغ في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من اخذها منه لم يبرأ المختلغ بل يرجع الولي عليه بهر المثل وان كان دينيا واذن الولي في دفعه له او لم ياذن ولا يمكنه من اخذها برى المختلغ في الحالين فان لم ياذن ولم ياذن له لم يبرأ من اخذته حتى تلف رجوع الولي على المختلغ بالمسمى اه سيد عمر وفي رسم ما وافقه (قوله) ثم رايت (الخ) كان الاول ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المتن (الخ) (قوله) لارجح الاول (اي من الوجهين المحكيين عن الداركي) (قوله) المتن قابله (اي الخلع ولو عبر بالبادل او بالمازم لشمل الملتزم وسلم من ايراد الوكيل الاتي في الشرح انتهى سيد عمر (قوله) او ملتزمه (اي قوله) فان قلت في النهاية الا قوله وقوله شيخنا الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وسياتي الى المتن وقوله والكلام في رشيدة الى المتن وقوله وقد يجاب

(قوله) وفي السفيه الى آخر كلامه) حاصل ما ذكره في الدفع الى السفيه الاعتداد بالدفع اليه وبراءة الدافع في العين ان اذن الولي او علم وفي الدين ان اذن او بادر واخذه منه وهذا حاصل ما في الروض وشرحهم قال في الروض فرع خلع العبد ولو مدبر ابلا اذن جائز والتسليم اليه كالسفيه لكن المختلغ يطالبه بعد العتق بما تأنف تحت يده اه قال في شرحه بخلاف ما تلف في بدالسفيه لا يطالب به لافي الحال ولا بعد الرشد الى ان قال وظاهر انها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضم منها لان الانسان لا يضم لنفسه اه وهذا يدل

القبض فهي بدفعه اليه اذنت في قبضه عمه عليه فاذا قبضه الولي من السفيه له اعتدبه ويظهر ان هذه المبادرة لا تلزم الولي لانه لا ضرر على السفيه ببقائه في يده لان اخذته فواضح واخرته حتى تلفت في بدالسفيه او اتلفه فهي المقصورة فيرجع وليه عليه بالعوضه ووقع الشارح هنا انه مزج المتن بما عيره صريحا في وجوب الدفع للسفيه باذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الاول لان فيه ورطة بقائه في ذمة المختلغ على الوجه الثاني فكان الوجه لا وجوبه ثم رايت شيخنا انتصر ايضا لترجيح الاول (وشرط قابله) او ملتزمه من زوجة اجنبي

ليصح خلعه من اصله التكليف والاختيار والمسمى وسيأتي أن الوكيل السفية إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد ترد على عبارته (إطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير شجور (٤٦٣) عليه لسهة ورق لأن الاختلاع التزام المال فهو انقص ودمنه (فإن اختلعت أمة) ولو

مكتبة على تناقض فيها والكلام في رشيدة وإلا فكالسفية الحرة فيما يأتي وقول شيخنا ولو سفية اخذا من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشداهو سفية وهو مقتضى كلام الام ويتعين حملها على السفية الممثلة وعلى صحته بالعين او السكسب في صورتيهما الآتيتين اما بالنسبة لما يلزم ذمتهما في الصور الآتية فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح (بلاذن سيد) لها رشيد (بدين او عين ماله) او مال غيره او عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوعه بعوض نعم ان قيد بتملكها العين له لم تطلق (وللزوج في ذمته مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) لانه المرد حيثئذ ولو خالعه بمال وشرطه لوقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتعجب منه السبكي لانه شرط يوافق مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بانه ليس مقتضاه اختيارا وانما يحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) ان تقوم والافتلها (وله) في صورة الدين المسمى

الى الماتن (قوله) ليصح خلعه من اصله تكليف واختيار والمسمى (الخ) صريح في انه لا يشترط في صحة الخلع من اصله الرشد وسيأتي في خلعه السفية خلافه فكان الا صوب ابقاء الماتن على ظاهره نعم يرد على الماتن صحة الخلع بالامة فلا يجزى رشيدى وقد يجاب على بعد بان المراد من اصل الخلع الماتن وبالمسمى العين المعينة في الخلع (قوله) وبالمسمى) عطف على قوله من اصله اسم اى وشرط قائله ليصح اختلاعه بالمسمى اطلاقا تصرفه اه ع (قوله) وسياتي) اى قيل الفصل الآتي اه كردى (قوله) ان الوكيل السفية اى عن الملتزم المطلق التصرف اه ع (قوله) وقد ترد) اى مسألة الوكيل السفية إذا أضاف الخ (قوله) او ورق) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الامة الآتية اه سم وقد مر مثله عن الرشيدى مع جوابه آتفا (قوله) ولو مكتبة) المعتمد فيها لو خالعت المكتبة بدين بغير اذن السيد وجب مهر المثل كما افاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكتبة وغيرها الا في هذه الصورة مر اما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل اه سم وسياتي عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله) ولا) اى بان تكون الامة غير رشيدة (قوله) ولا) فكالسفية (الخ) قضيته انه يقع رجعي او لا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فلا يرجع اه سم اقول وينبغي وقوعه في هذه بانها لان الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد اه ع (قوله) ويأتي عن المغنى وشرح الروض ما يصرح بذلك) اى الوقوع باثنا وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي او على صحته بالعين او السكسب في صورتيهما الآتيتين اه (قوله) على السفية الممثلة) انظر ما مضى بالامة السفية المحجور عليها (قوله) او على صحته بالعين (الخ) وهو قضية صنيع الاسنى (قول الماتن بدين) اى في ذمته او عين ماله اى السيد اه مغنى (قوله) او مال غيره) اى عين مال اجنبي اه مغنى (قوله) او عين اختصاص (الخ) انما قيد بالعين لاجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى اه رشيدى (قوله) كذلك اى السيد او لغيره (قوله) بعوض) اى فاسد نهاية ومغنى (قوله) نعم ان قيد (الخ) عبارة المغنى محل ذلك اذا انجز الطلاق فان قيده بتملك تلك العين لم يتعلق اه (قوله) لم تعلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اما لو اذن لها السيد في الاختلاع بعين فالنتيجة انها تطلق سم وعش اقول وفي المغنى وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك (قوله) يتبعها به بعد العتق) شامل للمكتبة وإن كانت تملك سم على حج وسياتي في الشارح انها تخالف الامة فيما لو اختلعت بدين بلاذن الخ وقوله بعد العتق اى كله اه ع (قوله) حيثئذ) اى حين فساد العوض (قوله) ولو خالعه بمال (الخ) ان كانت الصورة ان المال دين كما هو المتبادر كان الاولى تأخيرها عن مسألة الدين الآتية اه رشيدى اى كالفعل المغنى (قوله) فسد) اى الشرط او العوض (قول الماتن في صورة الدين المسمى) اى الا المكتبة فمهر المثل كما مر عن سم وسياتي عن النهاية والمغنى (قوله) التزام الرقيق) اى للدين وقوله بعد العتق اى كله اه ع (قوله) وان اذن السيد لها (الخ) اى ولو كانت سفية مغنى واسنى

على برامتها في دفع العين اليه بغير اذن سيده اذا علم بها قبل التلف (قوله) وبالمسمى) عطف على قوله من اصله (قوله) او ورق) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الامة الآتية (قوله) ولو مكتبة) المعتمد فيها خالعت المكتبة بدين بغير اذن السيد وجب مهر المثل كما افاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكتبة وغيرها الا في هذه الصورة مر اما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل (قوله) والا فكالسفية الحرة (الخ) قضيته انه يقع رجعي او لا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فلا يرجع اه سم اقول لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اما لو اذن لها السيد في الاختلاع بعين فالنتيجة انها تطلق لانها مع الاذن يمكنها تملكها بالعين وان لم تكن مال كما لها لو اذن لها سيدها في بيع العين (قوله) بعد العتق) شامل للمكتبة وإن كانت تملك (قوله) ولا) يحمل عليه للضرورة) هذا لا يفيد مع كونه مقتضاه في حقها دائما (قوله) في الماتن وان اذن وعين عينا (الخ) قال في الروض فان قال اختلعت بما شئت

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) قول ويفسد المسمى ورجحه اصله وجرى عليه كثيرون لانها ليست اهلا للالتزام (وان اذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عيناه) من ماله (أو قدر ديناً) في ذمتها كالف درهم (فامتلت تعاق) الزوج (بالمعين) في الأولى عملاً باذنه نعم ان اذن لها ان تخالغ برقبته او هي تحت حراؤه كات لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو عاق طلاق (٦٣ ع) زوجته المملوكة لمورته بموته لم تطلق الا اذا قال ان مت فانت حرة

(قول المتن وعين له) اي للخلع عين الخ فان قال لها اختلعي بما شئت فلا حرج فيها فلم ان تختلع بمهر المثل وبازيد منه ويتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة يدها اه اسنى (قول المتن أو قدر ديناً الخ) قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان يخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما اذا لم ياذن السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار او كما اذا اطلق الاذن فتبين بمهر مثل من كسبها وما يدها من مال التجارة ويظهر الثاني فليراجع (قوله فيمنعه) اي ملك المنكحة يمنع وقوح طلاقها (قوله طلاق زوجته المملوكة الخ) اي الغير المدبرة مغنى وروض ويفيد قول الشارح الا في الاذالخ (قوله بموته) اي المورث وكذا ضمير قال اه سم (قوله الا اذا قال الخ) عبارة المغنى والاسنى لان ملك الزوج لها حالة موت ابيه يمنع وقوح الطلاق فلو كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الاب اه (قوله ومال تجارتها الخ) عبارة المغنى وبما في يدها من مال التجارة ان كانت ماذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اه سم عبارة الرشيدى قوله في الثانية الا صوب حذفه اه ولعله لان قول المتن في الدين يغنى عنه (قوله ولا ماذونة) أي في التجارة اه ع ش (قوله وخرج بامتلت مالوزادت الخ) وكذا خرج بذلك مالو قدر السيد ديناً وخالعت بعين ماله فلم الحكم كما اذا امتثلت فبتعاق الزوج بالمقدر في ذمتها او كما اذا اطلق السيد الاذن فبتعاق بمهر مثله في ذمتها فان زاد المهر على المقدر فتتبع بازاء بعد العتق واليسار ويظهر الثاني فليراجع (قوله وبذله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) الى قوله وفيها اذا علم في النهاية الا قوله فان قلت الى والكلام وكذا في المغنى الا قوله او بالف الى المتن وقوله وان تعينت المصلحة الى والكلام (قوله المذكور) اي الحادث بعد الخلع (قوله وما يدها الخ) اي ان كانت ماذونة اه مغنى اي ولم يعاق به دين كالمهر (قوله فكالمهر) اي فيما اذا عين عينا او قدر ديناً فزادت اه سم وكان الاولى الاقتصار على تقدير الدين عبارة المغنى فان زادة تطالب بها بعد العتق اه (قوله فكالمهر في الامة) اي في حالتى الاذن وعدمه اه سم اي فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعاق بكسبها وبمال التجارة يدها عند اطلاقه الاذن وبالمعين عند تعيينه وبالمقدر في ذمتها المتعاق بكسبها وما يدها من مال التجارة عند تقديره والله اعلم (قوله او بهما اعطى كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب بذله اخذا بما تقرران فما لو زادت على ماذونه او بنسبته من مهر المثل محل تامل ولم يبين حكم مالو اختلعت بدين هل يطالب بتجميعه ويؤخذ بما تملكه او بمقدار حريتها وتبقى حصة الرق الى العتق محل تامل ايضا اه سيد عمر اقول الاقرب من التردد الاول الشق الاول اخذا من جواب السؤال المار آنفا في الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني اخذا مما ع ش من ان مطالبة الامة بعد عتق الكل (قول المتن وان خالغ سفيهة) ظاهره سواء علم سفيها ام لا اه ع ش وسياق في الشارح اعتماده (قوله اي محجورا الخ) اي حسبان بلغت مصلحة لدينها ومالها ثم بذرت وحجر عليها القاضي او شرعاً بان بلغت غير مصلحة لاحدهما اه ع ش (قوله بالف) عبارة المغنى بلفظ الخلع كان قال خالعتك على الف اه (قوله او بالف الخ) عطف على قول المتن على الف (قوله وليس للولى الخ) اي فاذنه لغو (قوله حله) اي اطلاقهم (قوله السيد فكالمهر) اي في حالتى الاذن وعدمه

الا اذا قال ان مت فانت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملاً باذنه ايضا فان لم تكن مكنتية ولا ماذونة ففي ذمتها تتبع به بعد عتقها ويسارها وخرج بامتلت مالوزادت على الماذون فيه فانها تتبع بالزائد في الدين وبذله في العين بعد العتق فان قلت قياس اختلافها بعين بلا اذن ان الواجب هنا في العين الزائدة حصتها من مهر المثل لو وزع على قيمتها وقيمة العين الماذون لها فيها قلت القياس ظاهر الا ان يوجه اطلاقهم هنا وجوب الزائد بانه وقع تابعا لما ذون فلم يتمحض فساده فوجب بذله (وان اطلق الاذن) بان لم يذكر فيه ديناً ولا عينا (اقتضى مهر المثل) اي مثلاً (من كسبها) المذكور وما يدها من مال التجارة كما لو اطلقه لبعده في النكاح فان زادت عليه فكالمهر امام بعضه فان اختلعت بملكها فذهب او بملك السيد فكالمهر في الامة او بهما اعطى كل حكمه المذكور (وان خالغ سفيهة) اي محجورا عليها بسفه بالف (او قال طلقنتك على ألف) او على هذا (فقبلت)

فلا حرج اه وفي شرحه ما يتعين مراجعته (قوله او قدر ديناً في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان تخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه (قوله بموته) الضمير فيه وفي قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله وبذله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكالمهر) اي فيهما اذا عين عينا او قدر ديناً فزادت (قوله او بملك السيد فكالمهر) اي في حالتى الاذن وعدمه

او بالف ان شئت فشاءت فوراً او قالت له طلقني بالف فطلقها (طلقت رجعيًا) ولذا ذكر المال وان اذن لها الولي فيه لعدم اهليتها لالتزامه وليس للولى صرف مالها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتعين حمله على ما اذا لم ينحس مالها من الزوج

ولم يمكن دفعه الا بالخلع لينبغي (٤٦٤) جوازه اعنى صرف المال في الخلع اخذ ان انه يجب على الوصى دفع جائر عن مال موليه اذا لم

ولم يمكن دفعه الخ) كان الظاهر او امكن دفعه بغير الخلع والافينبغي الخ فتأمل اه رشيدى (قوله) فينبغي جوازه) لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيا لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة سم اه عش ويأتى في الشارح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قد يقال يذنبى ان يكون محله اى الانبغاء المذكور اذا غاب على ظنه عدم الرجعة اكونه عاميا يتخيل انها بانته منه اما لو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله انه مع اخذ المال والخلع المذكور يرجعها فينبغي ان يتنصع وان اشتبه امر الزوج ففعل تردد ولعل الاحوط عدم جواز الدفع لان الاصل فيه الخطر فلا يجوز العدول عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما افاده الشارح فليتأمل اه (قوله) اخذ ان انه يجب الخ) يؤخذ من التنظير ان المراد الوجوب على اصل ما جاز بعد امتناعه وجب اه سيد عمر (قوله) دفع جائر الخ) اى بمال من مال المولى اه رشيدى (قوله) فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) اى بل لا يكون رجعيا فقد تقع الرجعة بعده الا يحصل دفع المال شيئا مما تقرر علم ان هذا السؤال والجواب ليس فى نسخة الفاضل المحشى والالم يستدرك بقوله لكن يتجه الخ اه سيد عمر (قوله) والكلام) اى قول المصنف وان خالغ سفية او قال طلة تكت على الف فقيل الخ (قوله) والا بانته ولا مال) قال الزركشى والاذرى كذا اطلقوه ويذنبى تنقيده بما اذا علم الزوج سفيتها والافينبغي انه لا يقع الطلاق لانه لم يطلق الا فى مقابلة مال بخلاف ما اذا علم لانه لم يطمع فى شيء اه اسنى اه سيد عمر وهو مخالف لقول الشارح الا فى لكن المنقول المعتمد الخ (قوله) وفيما اذا لم يعلق الخ) كقوله الا فى وفيما اذا علم الخ عطف على قوله فيما بعد الدخول (قوله) وفيما اذا لم يعلق الخ) قال الدهرى صورة خلع السفية كان تقول خالغنى بكذا او يقول طلقنك على كذا ونحو ذلك اما اذا قال ان ابرأتى من كذا فانت طالق فابرأته فلا طلاق ولا برأة لانه تعليق على صفة ولم توجد انتهى اه كرى (قوله) بنحو ابرأته) اى السفية اه عش (قوله) خلافا للسبكي) كذا فى المغنى وفى النهاية خلافا لعبارته لان المعاق عليه هو الابرأ لم يوجد كالفى به السبكي واعتمده البلقينى وغيره وعبارة المغنى وان افى السبكي بوقوع الطلاق اذ لا وجه له لان الصفة المعاق عليها وهى الابرأ لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال عش قوله وهو الابرأ اى بمعنى اسقاط الحق وان وجد لفظ الابرأ لعدم الاعتداد به اه (قوله) بالاول) اى بعدم الوتوع فى صورة الجهل (قوله) وان تاهل لترجيحه) صادق بما اذا علم موليه ذلك ورضى به وهو محل تأمل والحال ان الحكم فى حد ذاته لا ينتقض لعدم مخالفته النص والقياس الجلى اه سيد عمر (قوله) وليست المراهقة الخ) عبارة المغنى وللحجج اسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفوه والمرض واسقط الصبا والجنون لان الخلع منهم ما هو ولو كانت المختلعة مميزة كما جرى عليها بن المقرى لا تنفاد املية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والجنونة بخلاف السفية وجعل البلقينى المميزة كالسفية اه (قوله) مطلقا) اى لا بائنا ولا رجعيا وان قبلت اه سم (قول) انتم فان لم تقبل الخ) هو تصريح بمفهوم ما قبله نهاية ومعنى (قوله) لان الصيغة الخ) فاشبهت الطلاق المعاق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال الرشيدة ومحجور عليها بسفه خالغتها بالف فقبلت احداهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضى التناول منهما فان قبلنا بانته الرشيدة لصحة التزامها بمهر المثل للجل بما يلزمها من المسمى وطلقت السفية رجعيا مغنى ونهاية (قوله) نعم) الى قوله وعلله فى النهاية الا قوله رجح شيخنا احتمال الثاني (قوله) بما يأتى) اى فى اوائل الفصل الا فى (قوله) لم يقع على الارجح الخ) وهو كذلك اه معنى (قوله) من احتمالين له الخ) ولك ان تقول الاوجه ان يقال ان كان عالما بسفيتها وعدم صحة اعطائها تعين الاحتمال الثانى للقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاء وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم يذنبى ان محل هذا التفصيل فيما اذا اطاق ولم يرد احد هما على التعيين اما اذا (قوله) فينبغي جوازه) اعنى صرف المال فى الخلع شرح مر لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيا لعدم صحة المقابلة وملك الزوج وانما جاز الداع للضرورة فليحرر (مطلقا) اى لا بائنا ولا رجعيا وان قبلت (قوله) لم يقع على الارجح عند البلقينى الخ) اعتمده مر

يندفع الا بشيء فان قلت هو لا يؤثر بينونة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب فى الواقع رجعيا انه يسؤل الى البيئونة فكان جواز ذلك محصلا ولو ظنا لسلما منها من اخذ مال لها اكثر من ذلك والكلام فيما بعد الدخول والا بانته ولا مال كانه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذا لم يعاق الطلاق بنحو ابرأته من صداقها والالم يقع خلافا للسبكي وان ابرأته لا يبرأ وفيما اذا علم انه لا يصح التزامها المال والالم يقع على ماشد به الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتمد انه لا فرق لتقصيره ومن ثم افى بعضهم بانه لو حكم بالاول حاكم فقص حكمه اخذا من قول السبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ فى مذهبه وان تاهل لترجيحه وليست المراهقة كالسفية فى ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقا لان السفية متاهلة للالتزام بالرشد حالا ولا كذلك الصبية (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضم التماس قبولها وقع رجعيا كما يعلم مما يأتى ولو علق باعطاء السفية فاعطته لم يقع على الارجح عند البلقينى من احتمالين له

لأنه يقتضى التملك ولم يوجد فرق بينه وبين ما يأتى في الأمة بان ذلك يلزمها من المثل فهي اهل لالتزامه بخلاف السفينة وورجح شيخنا احتمال
الثاني وهو ان اصلاح الاعطاء عن موانه الذى هو التملك الى معنى الافاض فتطلق رجعيها وعلاه بتزويل اعطائها منزلة قبولها اه وفيه نظر وان
قال انه مقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء انه يقتضى الملك وانما رجعا عنه في الامتلاء فنظر ان لزامه قابلية الالتزام ببذل المعطى ولا
كذلك السفينة فاجربنا على القاعدة لان الاعطاء لا يقتضى ملكا ولا بدلا له ويفرق بين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق
محمض يقتضى التملك بل لما فيه شائبة تعليق على ما لا يقتضى الملك بخلاف اعطائها فان التعليق به محض ومنزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله
منزله وليس من التعليق منه قولها بذاتك او بذات من غيرك صدق على طلاق (٤٦٥) فقال انت طالق فيقع رجعيها لان التعليق

انما تضمنه كلامها لا كلامه

وحينئذ لا يبرأ وان كانت
رشيدة لان هذا البذل لغو
لانه لا يستعمل الا في
الايان وبفرض صحته في
الديون هو متضمن لتعليق
البراء وتعليقه يبطله ثم
رايت غير واحد اقترابا
ذكره مع تعرض بعضهم
لكون ابن عجيل والحضرمي
قالا بوقوعه باثنا بمر المثل
لكنه اشار الى ان ذلك لم
يثبت عنهما وبعضهم وهو
الكال الراد شارح الارشاد
للبالغة في رد هذه المقالة
فقال في حكم بالبنونة
ينقض حكمه اى لانه لا
وجه له اذ الزوج لم يرتبط
طلاقة بعوض ولا عبرة
بكونه انما طلق لظنه سقوط
الصداق عنه بذلك لتقصيره
بعدم التعليق به ومن ثم لو
قال بعد البذل انت طالق
على ذلك قبلت وقع باثنا
بمر المثل لانه لم يعلق بالبراء
حتى يقتضى فسادها عدم
الوقوع بل بالبذل وهو لا
يصح فوجب مهر المثل
ولك ان تحمل كلام ابن

اراد احد هما على الزوجين فيبغى أن لا يقطع قطعا عند ارادة التملك أن يقطع قطعا عند ارادة الافاض رجعيها
اه سيد عمر (قوله لانه) اى الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اى التملك (قوله وفرق بينه) اى التعليق
باعطاء السفينة (قوله وبين ما يأتى) اى في الفصل الا في شرح لكن بشرط اعطاء فوراً (قوله لالتزامه)
اى مهر المثل بدلا عن المعطى ولو قال للالتزام كان اولى (قوله فيه نظر) اى في ترجيح الشيخ (قوله يقتضى
الملك) الاولى التملك (قوله عنه) اى الاصل (قوله على القاعدة) اى من عدم وقوع الطلاق اذ لم يوجد
المعلق عليه (قوله ولا بدلا له) اى للمعطى (قوله بين قبولها) اى السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجعيها
(واعطائها) اى حيث لم يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اى الملك (قوله تنزيله) اى اعطاء السفينة منزله
اى قبولها (قوله وليس من التعليق) الى قوله ولك ان تحمل في النهاية الا قوله منه وقوله او بذات من غيرك
وقوله وان كانت رشيدة وقوله لغو الى متضمن (قوله منه) اى من الزوج اه سم اى والجار متعلق بالتعليق
(قوله من غيرك) اى بلا ذكر لفظة لك (قوله فيقع رجعيها) ينبغى ان محله ان علم بفساد البراءة فان جهله
وقع باثنا بمر المثل كافي ان طلقته فانت ترى من صدق امر اه سم وسيأتى عن النهاية مثله وفي الشارح
خلافه (قوله لانه لا يستعمل الخ) اى لغة اخذ اعماء باقى (قوله صحته) اى استعمال البذل (قوله بما ذكرته) اى
بوقوع الطلاق رجعيها (قوله لكن) اى بعضهم (قوله ان ذلك) اى القول بالوقوع باثنا الخ (قوله
وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله للبالغة عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اى المحكية عن ابن
عجيل والحضرمي (قوله لانه لم يرتبط طلاقه بعوض) اى فالتى ينبغى وقوعه رجعيها سم على حجج اه ع ش
(قوله قبلت) اى وهى رشيدة اه سم (قوله وقع باثنا الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح)
اى لانه في معنى تعليق البراء كما مر اه رشيدى (قوله بذل مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل
لا يستعمل الا في الاياعان سم اقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سيد عمر وقد يجاب بان ملحظ
الشارح قوله السابق وبفرض صحته الخ مع قوله اللاحق اذ لا يستعمل الخ ومع توافقهما في النية (قوله
وجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قاله معنى طلقته على مثل صدق وان اراد بما قاله معنى
طلقتك على ذلك اه سم (قوله ثم ان علمه) اى الصداق وقوله وجب اى مثل الصداق (قوله كما هو) اى
البراء المتبادر منها اى من لفظة بذل (قوله لما بينهما من الثاني) اى اذا لبراء اسقاط والبذل تملك
(قوله ارادة ذلك) اى البراء به اى بالبذل (قوله طلاقها بصحة براءتها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) اى

(قوله لانه) اى الاعطاء (قوله ريس من التعليق منه) اى من الزوج (قوله فيقع رجعيها) ينبغى أن محله ان علم
بفساد البراءة فان جهله وقع باثنا بمر المثل كافي ان طلقته فانت ترى من صدق امر (قوله قبلت) اى
وهى رشيدة (قوله وقع باثنا الخ) اعتمده مر (قوله مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل
لا يستعمل الا في الاياعان (قوله رجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قاله معنى طلقته على مثل صدق

(٥٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) عجيل والحضرمي ان صح عنهما على ما اذا نوب بالبذل مثل الصداق وجعله عوضا في هذه الحالة يقع باثنا
بلا شك ثم ان علمه وجب والا فمر المثل بخلاف ما اذا لم ينو اذالك فانه لا وجه للوقوع باثنا حينئذ لانها ان ارادت ببذل البراء كما هو
المتبادر منها اذ لا تستعمل عرفا الا في ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مرادها البراء لما بينهما من الثاني كاقا بيانه اخر الفصل الذى
بعد هذا فواضح أن طلاقه لم يقع بعوض اصلا فلا وجه الا وقوعه رجعيها وان قلنا أنه يصح ارادة ذلك به لغلبة استعماله فيه عرفا فهو ابراء معلق
وهو لا يصح لانه حينئذ بمنزلة ابراءك من صدق على طلاق فقال انت طالق وهذا ابراء باطل لانه معلق بالطلاق واذا بطل ابراء لم يبق
عوض يقتضى البنونة وبسليم انه ليس تعليقا وان على معنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عوض هنا ملتزم ايضا فلا ينونة وقد تقرر ان

طموه فيه بلا لفظ بدل عليه لا يفيد شيئا فافضح انه لا وجه لما قاله ذاك الامامان الا ان حمل على ما ذكرته وما يعين ذلك ما يأتي عن ابن عجيل ثم انه لو علق بالبراءة فانت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمله فهذا صريح في رد ما قاله هنامن الليثونة ان لم يحمله على ما ذكره وان الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الارجميا فتأمل ثم رايت صاحب العباب قال في فتاويه ما حاصله ان علم الزوج بمقات اي يحكمه انه لا معاوضة فيه فهو مبتدى بطلاق فيقع (٤٦٦) رجميا وان ظن أنه وجد منها التماس بعوض صحيح فيظهر فيه احتمالا لان أفرهما عدم

لوقوع لان جوابه يقدر فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم تطلق إذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكانه قال ابتداء طلقك بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها ان طلقتنى فانت برىء من صدقي فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهه وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفاسد إنما هو في العوض فقط وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا أصلا اه وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجميا في حالة العلم موافق لما قدمته ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يرد قولنا السابق انه لم يرتبط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فان قلت بنافي اقتناء المذكور قوله في عبا به ويظهر ان

بقوله ولا عبرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نوي يا بذر مثل الصدق اه كردى (قوله يعين ذلك) اي انه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) اي في اخر الفصل الذي بعده هذا اه كردى (قوله انه الخ) بدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) اي البذل لا يحتمله اي الابراء (قوله على ما ذكر) اراد به قوله ما إذا نوي يا بذر مثل الصدق اه كردى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله انه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذكر اه كردى (قوله قال) اي في مسئلة البذل (قوله إعادة ذكر ذلك العوض) اي بذر الصدق اه كردى (قوله لو قال كذلك) اي طلقك على بذر صدقك في جواب قولها اه كردى (قوله جاهلا) أي بحكم ما قالته من أنه لا معاوضة اه كردى (قوله بل ولا التماس الخ) فيه ماسياني عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) اي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افق شيخنا الرملي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمده النهاية عبارته والوجه وقوعه باثنا ان ظن صحته ووقوعه رجميا ان ظن بطلانه ويحمل كل على حالة اه (قوله في هذه الصورة) اي في قولها ان طلقتنى فانت برىء الخ (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا الخ) فيه نظر سم والامر كما قال إذ قولها بذلت صدقي الخ ظاهر في الالتماس اه سيد عمر (قوله وما وجه الخ) اي صاحب العباب (قوله لما ذكره) اي من التعليل بقوله لان جوابه مقدر الخ (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعوض الخ) اي فالذي ينبغي وقوعه رجميا اه سم (قوله اقتناء المذكور) وهو وقوع الطلاق رجميا في حالة العلم (قوله ان بذلت صدقي على طلاق كابرانك الخ) اي فيقع باثنا كما يأتي في اخر الفصل الاتي (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي اه سم (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرع المذكور اخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي اه سم (قوله فيه) اي ابرانك على الطلاق وقوله بما فيه اي فيما يأتي الخ والباء متعلق بيأتي وقوله مبسوطا حال بما فيه (قوله يقع هنا) اي فيما لو قال انت طالق على صحة البرلة فابرات براءة صحيحة اه كردى (قوله في ذلك) اي احتمال المعية (قوله ان قلت) اي وهي رشيدة كآمر عن سم (قوله فلا وجه الخ) اي

وأنه أراد بما قاله معنى طلقك على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افق شيخنا الشهاب الرملي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس اقتناءه بذلك موافقة ابن عجيل والحضري إذا كان الزوج جاهلا الا ان يفرق بما فرق به صاحب العباب في فتاويه (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس الخ) فيه نظر (فائدة) في فتاوى السيوطي مسئلة إذا قالت الزوجة ان طلقتنى فانت برىء من صدقي فهل يقع الطلاق رجميا ام يجب فيه مهر المثل كالوكان العوض فاسدا ام لا يقع الطلاق خلا على ان تعليق الابراء لا يصح الجواب إذ قالت ان طلقتنى فانت برىء من صدقي لم يحصل الابراء لان تعليقه باطل وهل يقع رجميا ولا شيء او باثنا ويلزم مهر المثل وجهان جزم الرافعي والنوري بالاول في الباب الرابع من ابواب الخلع وجز ما بالثاني نقلا عن القاضي الحسين واقراه في الفروع المنشورة آخر الخلع وذكر الاسنوي في المهمات ان الاول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرافعي في الشرح الصغير لكن مال في الكبير إلى الثاني بحثنا وبه اجاب الفقهاء في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعوض) اي فالذي ينبغي وقوعه رجميا (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرع المذكور اخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي (فائدتان) الاولى في فتاوى السيوطي قالت له زوجته انت بشاهد لا برئتك

بذلت صدقي على طلاق كابرانك على الطلاق قلت لا ينافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما فيه مبسوطا ولو قال أنت طالق وجه على صحة البراءة فان أراءت براءة صحيحة وقع وإلا فلا ويظهر انه يقع هنار رجميا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك لان الباء هنا كما احتملت المعية المردودة به قول المحب الطبري يقع باثنا كذلك على تأتي بمعنى مع فسوات الباء في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاق وتحلى لي بيتك فقال أنت طالق على ذلك ولا أخلى لك البيت وقع باثنا كما قاله جمع وهو ظاهر ان قلت وإلا فلا وجه لليثونة

وعليها قال بعضهم: مهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم: يوزع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقيمة البيت أى نظير ما مر في الوصية

بمنفعة مجهولة لانها بذلك
مهرها في مقابلة الطلاق
والخلية فوقع بما يقابله
منه وفي ان أبرأتى من
صدائقك فقالت نذرت لك
به قال جمع لا يقع شيء أى
والنذر صحيح واستشكل
بان هبة الدين لمن عليه إبراء
ورد بفقد صيغة البراءة أى
والهبة المتضمنة لها ولا نظر
لتضمن النذر لها ايضا لانه
تضمن بعيد كما هو ظاهر
ومحله حيث لم ينو سقوط
الدين عن ذمته والابانت
بذلك وبرى (ويصح اختلاع
المريضة مرض الموت) لان
لها صرف ما لها في شهورها
بخلاف السفينة (ولا يحسب
من الثلث الا زائد على مهر
مثل) لان الزائد عليه هو
التبرع وليس على وارث
لخروجه بالخلع عن الارث
ومن ثم لو ورث ببنوة عمومة
مثلا توقف الزائد على
الاجازة مطلقا اما مهر المثل
فاقل فن راس المال وفارقت
المكاتب بان تصرف المريض
اقوى ولهذا لزمته نفقة
الموسرين وجاز له صرف
المال في شهوره بخلاف
المكاتب ويصح خلع
المريض الزوج باقل شيء
لانه يصح طلاقه بمجانافى
بشيء ولان البضع لا تعلق

وجه مرضى ولا فاما في الاحتمال الثانى لصاحب العباب يجرى هنا ايضا (قوله وعليها) أى البنوة اه
سم عبارة السيد عمر لا يخفى ان هذا التفرع إنما يتضح مع قطع النظر عما زاد بقوله وهو ظاهر امام النظر
له فيظهر انها تبين بالصدائق لوجود انت طالق على ذلك أى الصدائق مع قبولها وقوله ولا تخلى لا تأثير له
كما هو واضح اه (قوله بما يقابله) أى الطلاق منه أى المسمى (قوله وفي ان أبرأتى الخ) أى فمالو قال ان
أبرأتى فانت وفانت وقات في جرابه نذرت الخ والجارية متعلق بقوله لا تخلى قال جمع الخ (قوله ومحله) أى قول الجمع
انه لا يقع شيء (قوله اذ لم ينو) أى من البراءة (قوله لانها) أى قوله ولا تخلى لا تخلى في النهاية والمغنى (قول
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان
يفسخ أى المسمى وياخذ مهر المثل الا ان كان أى عليها دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين
ان يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل إلى اخر ما اطال به بما يوضح المقام اه سم (قوله هو التبرع) أى
المتبرع به (قوله وليس) أى هذا الزائد او التبرع على وارث أى تبرع عليه لخروجه أى الزوج
لو ورث أى الزوج اه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث او اقل
او اكثر اه رشيدى (قوله وفارقت) أى المريضة اه ع ش (قوله المكاتب) أى حيث جعلوا خلعها
تبرعا وان كان بمهر المثل أو أقل مغنى وسم عبارة ع ش أى حيث لم يتعلق العوض بما في يده ان كان
اختلاعا بغير اذن السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعدو الاجنبى هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل
ع ش اه سم (قوله لا تعلق للوارث به) عبارة المغنى لا يبق للوارث لو لم يتخالع اه (قوله ويعتبر من الثلث)
فان لم يخرج من الثلث فما الحكم اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى سواء كان مهر المثل او اقل او اكثر
سيد عمر وسم (قوله وارثه) أى الاجنبى اه سم (قوله مطلقا) أى زاد على مهر المثل ام لا (قوله قلت

وطلقنى فأتى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب ان
كانت تعلم القدر الذى لها عليه صحت البراءة والالم تصح واما الطلاق فانه نجزه ولم يعلقه على البراءة فالظاهر
وقوعه صحت البراءة ام لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك ان شاء الله اه واقول ينبغي انه لو قال اردت أنت طالق ثلاثا
ان صحت البراءة ان يقبل للقرينة فلا يقع ان لم تصح وقوله ولا ينفعه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هناك الثانية في فتاوى السيوطى ايضا مسألة رجل قال لزوجه ان أبرأتى من
جميع ما يلزمنى لك فانت طالق فأبرأت منه ثم قال أنت طالق وبعد مضى قدر ثلاث درج قال أنت طالق ثلاثا
فهل تبين باللفظ الاول او يقع رجعا واذ اقامت بعدم البنوة لكون الاباء لا يقبل التعليق فهل تبين بقواه
انت طالق الثانية التى قالها بعد الابراء وهل يقع طلقتان او يقعان رجعتين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب
ان كان القدر المبرأ منه معلوما صحت البراءة ووقع الطلاق بانثا ولم يخلق شيء بعد ذلك وان كان مجهولا
لم تصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قوله بعد انت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله
بعد أنت طالق ثلاثا وقول السائل لكون الابراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الابراء بل هى
من تعليق الطلاق على الابراء فالابراء معلق عليه لا معلق فليفهم اه (قوله وعليها) أى البنوة (قوله في
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان
يفسخ وياخذ مهر المثل الا ان كان دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين ان يفسخ ويضارب
مع الغرماء بمهر المثل إلى اخر ما اطال به بما يوضح المقام (قوله وليس) أى التبرع (قوله وفارقت المكاتب)
أى حيث لم يعتبروا مهر المثل فاقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتب تبرعا (الزوج وقوله بعدو الاجنبى)
هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل ش (قوله مطلقا) أى بمهر المثل والزائد (قوله لو كان وارثه) أى

للوارث به والاجنبى من ماله ويعتبر من الثلث مطلقا لانه تبرع محض فان قلت قضية العلة أن الزوج لو كان وارثه احتيج للاجازة مطلقا قلت
لا لان التبرع ليس عليه لان ما اخذه في مقابلة عصمته التى فكها فان قلت فهو تبرع عليها حينئذ فلينظر لكونها وارثة للاجنبى قلت

العائد إليها قد لا تكون راضية بقرضه (٤٨) فعدم اذنها لم يحض التبرع عليها والحاصل ان ما هنا كغداة الأسير في ان التبرع ليس

على الأسر بل على المأسور لكنه مع ذلك غير محض لان انتفاعه بالمال المبذول امر تابع لفكك من الأسر لا مقصود فكذا هنا فتأمل ونظروا في قولهم السابق الا زائد على مهر مثل لا هنا لان البضع مقوم على الزوجة فنظر لنفسيته والزائد عليها لا على الاجنبي فلم ينظر لذلك (و) يصح اختلاع الرجعية في الاظهر لانها في حكم الزوجات نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعه اياها كما يحتمل الزركشي مع وقوع الطلاق عليها لان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها حتى ياخذ في مقابلتها ما لا كما في قوله (لا بائن) لمخلع او غيره اذ لا يملك بضعها او يسعلم عما ياتي انه بعد نحو وطه في ردة او اسلام احد نحو وثنيين موقوف (ويصح عوضه قليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثن فلو خالغ الاعمي على عين لم تثبت نعم الخلع على ان تعلمه بنفسها سورة من القرآن تمتع لما مر من تعذره بالفراق وكذا على انه بريء من سكنها الحرمة اخراجها من المسكن فلها السكنتي وعليها فيها مهر المثل وتحمل الدراهم في

العائد الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عمر (قوله فعدم اذنها الخ) فيقال حقيقة التبرع لا يتوقف تحققها على اذن المتبرع عليه وبذلك قال في ما لو اذنت لمان تخلفها بماله نعم فديفرق اى بين العائد الى الزوج والعائد الى الزوجة بان العائد اليها متفعة لا تفعل الا شتر اك اه سيد عمر (قوله والحاصل) اى حاصلا ما في المقام (قوله ان ما هنا) اى في خلع الاجنبي المريض (قوله امر تابع لفكك الخ) فيه تأمل اذ انتفاع الاسير بالمال المبذول هو نفس فكك من الاسر لا امر اخر تابع له (قوله ونظروا) بتخفيف الظاء جراب سؤل مشروه قوله ويصبر من الثلث مطلقا وقوله في قولهم السابق اى في اختلاع المريض ولو عر به كان اولى وقوله لا زائد الخ لانه منه فعل وقوله ونظروا لا مقول قولهم السابق وقوله لا هنا اى في خلع الاجنبي عطف على في قولهم السابق عبارة الكردى قوله ونظروا في قولهم السابق الخ اى اعتبروا الزائد من الثلث ثم اه كردى (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة عس اه سم (قوله ويصح اختلاعه) لى قول المتن ويصح في المغنى لا قوله لان وقوعه الى المتن ولو خالغ في النهاية لا قوله فلو خالغ الى نعم (قوله في حكم الزوجات) اى في كثير من الاحكام نهاية ومعنى (قوله من عاشرها) اى الرجعية معاشرتها الا زواج بلا وطه ومعنى واسنى (قوله عدتها) عبارة المغنى وشرح الروض الاقراء والاشهر اه (قوله لان وقوعه) اى الطلاق (قوله انه) اى الخلع بعد نحو وطه الخ ادخل بالنحو استدخال الماء المحترم (قوله موقوف) عبارة الروض مع شرحه والخلع في الردة منها او من احدهما بعد الدخول موقوف فان اسلم المرتد في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا لا يقطع الناح بالردة وكذا الواسم احد الزوجين الوثنين او نحوهما بعد الدخول ثم خالغ وقف فان اسلم الآخر في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا اه (قول المتن عوضه) اى الخلع اه معنى (قوله ومن ثم اشترط فيه) اى العوض شروط الثمن اى من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه معنى (قوله على ان تعلمه) اى الزوج نفسه (قوله من تعذره) اى التعليم (قوله وعليها فيهما) اى في الخلع على التعليم والخلع على البراءة من السكنتي وقوله مهر المثل اى وتبين اه عس (قوله وتحمل الدراهم الخ) اى فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر اذالم يعتد بالمعاملة بالدراهم كما في هذه الا زمان اه رشيدى وميل القلب الى انه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فيراجع (قوله الخالصة) وهى المقدر كل درهم منها بخمسين شعيرة وخمسين اه عس (قوله فلا يقع باعطاء مغشوش الخ) عبارة النهاية لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة او الزائدة وان غلب التعامل بها لان قال المعلق اردتها واعتيدت ولا يجب سؤاله فان اعطته الوازن فلا من غالب نقد البلد طمقت وان اختلفت انواع فضتها وله رده عليها ويطالب ببده وان غلبت المغشوشة واعطتها لم تطلق ولها حكم الناقصة ولو كان نقد البلد خالصة فاعطته مغشوشا تبلغ نقرته المعلق عليه طمقت ومالك المشروشة بغشها الحمار ته في جنب النقصه فكان تابعا كما مر في مسئلة فعل الدابة جزم بذلك ان المقرى اه قال عس قوله ولا يجب سؤاله اى عما اراده بل يجب نقد البلد ما لم يقل اردت خلافه وتوافقه الزوجة عليه وقوله لا من غالب نقد البلد اى ار من نقد البلد بالاولى لكنه لا يطالب ببدها بل يملكها وقوله وله رده الخ مفهوما انه لو لم يردده عليها استقر ملكه عليه وقوله ويطالب ببدها اى من الدراهم الاسلامية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة اى في انها لا تطلق بها ويردها عليها فهو من عطف العملة على المعلوم اه وقال الرشيدى قوله ويطالب ببدها اى من الذاب وقوله ولها حكم الناقصة اى فيقبل قوله اردتها ولا تطلق الا باعطاء الخالصة من اى نوع وله ان يرددها عليها الخالصة ويطلبها بالمغشوشة كما في شرح الروض اه (قوله كتب) الى قوله وقد اختلف جمع في النهاية لا في الاخر خلافه الى ومثل ذلك وقوله وتنظير شارح الى وظاهر وقوله ومهر لاجنبي (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوج عس (قوله او معلوم ومجهول) هلا باننا بالمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اقول يجب بان شرط التوزيع ان يكون الجزء معلوما ليتاى التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم مقابله من مهر المثل فيتعذر معرفة حصته لذلك

في الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالصة فلا يقع باعطاء مغشوش على ما صححاه ونوزعا فيه (ولو خالغ بمجهول) كشرى من غير تعيين ولا وصف او بمعلوم ومجهول او بمائى كفيها

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كإمر (أو) نحوه منه وب (أو) (خبر) ولو لم يلموه وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسدة بقصد الخلع معها (بانت بمر
المثل) لانه عد على منفعة بضع فلم يفسد بفساد عوده ورجعه إلى ماله كالنكاح ومن (٤٦٩) صرح بفساده مرادة من حيث العوض

(وفي قول يبدل الخمر)

المعلومة نظير ما مر في

الصداق على الضعيف أيضا

هذا حيث لا تعليق أو علق

بإعطاء مجهول يمكن مع

الجهل بخلاف أن أبرأتني

من صدائك ومتعتك مثلا

أو دينك فانت طالق فإبراته

جاهلة به أو بماضم إليه فلا

تطلق لانه لا تعلق بإبراء

صحيح ولم يوجد كما في أن

برئت خلافا لمن فرق بينهما

هنا أما الفرق باقتضاء الأولى

مباشرتها للبراءة بلفظها أو

مرادفه دون نحو النذور ولا

كذلك الثانية فواضح لا

نزاع فيه ومثل ذلك ما لوضم

للبراءة إسقاطها لحضنة

ولدها لأنها تسقط بالاسقاط

وجعله كذلك وقولهم لا

يشترط علم المبرأ محله فيما

للمعاوضة فيه بوجه كما

اعتمده جمع محققون منهم

الزركشي وغلظ جمعا أخذوا

كلام الأصحاب على إطلاقه

فاخذ جمع بعدهم بهذا

الإطلاق ليس في محله وإن

انتصر له بعضهم وإطال فيه

فان علماء لم تتعلق به زكاة

وأبراته رشيدة في مجلس

التواجب وسيأتي بيانه

وقع باثنا فان تعلقت به زكاة

فلاطلاق لان المستحقين

ملكوا بعبضه فلم يبرأ من

كله تنظير شارح فيه وجزم

في شرح إلى ولو أبرأتني وقوله ومر في الصمان ماله تعاق بذلك (قوله ولا شيء فيه) الأولى التأييد (قوله وإن
علم) أي الزوج ذلك أي أنه لا شيء في كنهها (قوله كإمر) أي في شرح هو فرقة بعوض (قوله نحوه منغصوب)
يفني عنه قوله الآتي أو غير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سيذكر محترزه (قوله أو غير ذلك) أي غير الخمر
(قوله والخلع معها) أي إمام مع الأجنبية فسيأتي عرش وسم (قول المبتدئ الخمر) وهو قدرها من العصور
أه معنى (قوله هذا حيث) إلى قوله أما الفرق في المغنى (قوله هذا) أي الخلاف أه عرش عبارة المغنى
ومحل البيونة بالمجهول أه (قوله بإعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل أن يكون المراد به ما في
أصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال أن أعطيتني ثوبا بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبا بملك الصفة طلقت
أه سيد عمر (قوله يمكن) أي الإعطاء عبارة الأذرع محل البيونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول
إذا كان بغير تعليق أو معلقا بإعطاء المجهول ونحوه مما يتحقق إعطاء مع الجهالة أما إذا قال مثلاً أن أبرأتني
من صدائك الخ أه رشيدى (قوله أو دينك) تصف على صدائك (قوله جاهلة به) أي الصداق أو الدين وقوله
بماضم إليه أي إلى الصداق (قوله كما في أن برئت الخ) أي كالاتفاق فيه الوال قال أن برئت من صدائك أو دينك
فانت طالق فإبراته جاهلة به (قوله لمن فرق الخ) أي وقال بالوقوع في الأولى دون الثانية (قوله لا نزاع فيه الخ)
نعم يتردد النظر في أن برئت هل يشمل إراءة الاستيفاء حتى لو أعطاهما الزوج أو أداه عنه أجنبي طلقت
أو يقتصر على إراءة الإسقاط لأنها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الأول أقرب لأن لفظ برئت حقيقة
في القسمين أه سيد عمر (قوله ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لوضم للبراءة الخ والكلام
في المعلق كما هو الفرض أما لو طاعة على عدم الحضنة فقط أو على ذلك مع البراءة طلقت وعابها مهر المثل
ولا تسقط حضانتها كما مر فيما لو طاعة على أن لا سكنى لها أه عرش (قوله وجهله) إلى قوله وتنظير
شارح في المغنى الأقوله فاخذ جمع إلى فان علماه وقوله وأبرأتني الخ (قوله وجهله كذلك) أي جهل الزوج
بالمبرأ منه كجهل المرأة به فيمنع وقوع الطلاق أه عرش وفي سم عن فتاوى السيوطى ما حصله أن الراجح
فيما لو قال أن أبرأتني من صدائك فانت طالق فإبراته وقوع الطلاق باثنا بشرط أن يكون الإبراء في المجلس
وأن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وأن يكونا عابدين بقدره أه (قوله لا يشترط علم المبرأ) بفتح الراء
أي من أبراه غيره وأما المبرىء بكسر هاء فيشترط عليه مطلقاً أه معنى (قوله وغلظ) أي الزركشي (قوله
بعدهم) أي الجمع المحققين (قوله فان علماه) محترز ما تقدم من أن جهل أحد الزوجين يمنع الوقوع أه
عرش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما قضيت أه رشيدى (قوله ملكوا بعبضه) أي فلا تصح البراءة من
ذلك البعض أه معنى (قوله فلم يبرأ من كله) أي فلم توجد الصفة أه معنى (قوله وليس) أي العلم
في البراءة (قوله لانه) أي الربح (قوله قياساً) أي البراءة على ذلك أي القراض (قوله ومر في شرح قوله
الخ) أي في البيع (قوله والحاصل) أي حاصل ما مر (قوله أن ما هناك) أي فيما مر مما لا يضر جهله (قوله أما
معين) أي كنفدوا أحد غالب في البلد وإن لم يعلمه إلا قدان (قوله وهو) أي ما لا معاوضة الخ (قوله مسألة
الكتابة) أي في مسألة إسقاط السيد من المكاتب أه سيد عمر عبارة الشارح هناك ولا يتأني ذلك
ما صرحوا به في الكتابة التي بدرأهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما قبلاً بهما من الدرهم صح

(قوله والخلع معها) سيأتي محترزه (قوله وجهله) أي الزوج (فائدة) في فتاوى السيوطى مسألة رجل
قال لزوجته أن أبرأتني من صدائك فانت طالق فإذا أبرأتني هل يقع عليه الطلاق باثنا أو رجعا وهل يشترط
أن تنوى على الفور وهل يشترط على كل منهما بالقدر المبرأ منه الجواب الراجح في هذه الصورة وقوعه باثنا
بشرط أن يكون في المجلس كما نبه عليه الزركشي في قواعد بشرط أن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وبشرط

جمع بوقوعه باثنا غير المثل ليس في محله كما يأتي آخر الباب وظاهر أن العبارة بالجهل به حالاً وإن أمكن العلم به بعد البراءة وليس كقارضتك
ولك سدس ربع عشر الربح لانه منتظر فكفى عليه بعدو البراءة ناجزة فاشترط وجود العلم عند ما قد دفع قياساً على ذلك ومر في شرح قوله وفي
البلد نقد غالب تعين ماله تعلق بذلك والحاصل أن ما هناك أم معين أو فيما لا معاوضة فيه وهو مسألة الكتابة ولو أبرأتني ثم ادعت الجهل

بقدره فان زوجت صير ذمت يمينها وبالالة ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فكذلك والاصدق يمينه واطلاق
الزبلى تصديقه في البالغة محمول على ذلك ومرفى (٢٧٠) الضمان ماله تعاق بذلك وفي الانوار لو قال ان ابرأني من صدائك فانت طالق وقد

اقرت به لثالث وأبرأته ففي وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان التعليق بابرأه محض تعليق فيبرأ وتطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق باعطاء والاصح الثاني وعلى هذا فاقس الوجهين الوقوع كانت طالق ان أعطيتي هذا المغيصوب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليها له مهر المثل اه قوله فيبرأ فيه نظر لان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ وقد نجاب بانه يبرأ بفرض كذبها في اقرارها ويجرى ذلك فملاو أحوال به ثم طلقها على البراءة منه فأبرأته ثم طالبة المحتال وأقام بحوالته قبل الابرأ بينة فيغيره اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الابرأ حيث اطلق انما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في الصورتين لان لم يبق حال التعليق دين حتى يبرأ منه نعم ان اراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجعيًا وفارق المغيصوب بان الاعطاء قيد به والطلاق على مافي كفها مع علمه انه لا شيء فيه بانه ذكر عوضا غايته انه فاسد فرجع لبدل البضع

وان جهلها وهجرى ذلك في سائر الديون لان الحط بعض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اه (قوله بقدره) اي الصداق (قوله لم تستأذن) بترداد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر واعل الاقرب تصديقها ايضا اه سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت الخ اي الزوجة ولو غير مجبرة (قوله فكذلك) اي يصدق يمينها ولا وقوع في الصورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أولا مؤاخذه له بدعواه عليها بالمبرأ منه المقتضى لوقوع الطلاق فيه نظار وقضية ما يأتى عن سم في قوله لكن ان كذبها في اقرارها الخ الثاني (فائدة) مسئل شيخنا الزياى عن قائلته امرأته ابتداء من غير سبق سؤال منه ابرأك الله فقال لها انت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث لانه تبرع به لم يعلقه على شيء اه عرش (قوله على ذلك) اي على ما اذا لم يدل الحال على جهلها (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ (قوله وقد اقرت الخ) اي قبل التعليق (قوله به) اي الصداق (قوله الو وقوع) اي باثنا بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله وقوله) اي انوار (قوله قبرا الخ) صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التنظير فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتى في قوله الآتى ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشتت اسم وعبارة السيد عمر وعش قوله فيبرأ اي مع قطع النظر عن الاقرار بالمبرأ منه فالأقرار في المبنى عليه غير ما حووظ بالسكية كاهو واضح وحينئذ فلا اشكال في قوله فيبرأ وتطلق رجعيًا لان التفريع إنما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافًا لما توهه الشارح ومن تبعه ولا حاجة إلى ما تسكفه من الجواب كاهو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني اي ان التعليق بالابراء خلع بعوض (قوله به) اي الصداق (قوله ويجرى ذلك) اي ما تقر في مسألة الاقرار الثالث (قوله به) اي الصداق (قوله فقياس ذلك الخ) معتمداه عش عبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرأها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها الثالث او في حوالتها فهو معترف بوقوع الابرأ والطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك اه سم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خرج به ما لو نجح الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على اني برى من صدائك وهما او احدهما يجمله فيقع الطلاق باثنا بمهر المثل حيث قلت اه عش (قوله وفارق المغيصوب) اي فيما لو علق باعطائها له اه عش (قوله بان الاعطاء قيد به) ولك أن تقول ان الابرأ قيد بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتنقيص الاعطاء بالمغيصوب الذي ليس لها فيه ذلك فتدبر اه سيد عمر وقد يندفع هذا الاشكالي بارجاع قول الشارح الآتى بخلاف الابرأ الخ إلى هذه الصورة أيضا كاهو الظاهر فما ل الفرق ان ما قيد به الاعطاء موجود بخلاف ما قيد به الابرأ (قوله ومر) اي في مبحث خلع السفينة (قوله فقياسه الخ) معتمداه عش (قوله هنا) في مسئلتى الاقرار والحوالة (قوله وان علم اقرارها او حوالتها) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتها فهو معترف بوقوع الاجراء والطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم (قوله براءة ان يكونا علمين بقدره كما نبه عليهما الشيخ ولى الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التنظيم فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف تبرأ شرح مر وكان هذا الفرق لا يأتى في قوله الآتى ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشتت (قوله الذى دل عليه كلامه الخ) اعتمده مر (قوله فقياس ذلك انه لا يقع) اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرأها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن من كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتها فهو معترف بوجود الابرأ ووقوع الطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك (قوله نعم ان اراد الخ) اعتمده مر (قوله فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتها) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتها

بخلاف الابرأ المعلق لا ينصرف الالموجود يصح الابرأ منه ومرا نه لو علق بابرأ سفينة فأبرأته لم يقع وان علم ذمته سفنها فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتها وقد اختلف جمع متأخرون فيما لو اصدق ثمانين فقبضته منها اربعين ثم قال لها ان ابرأني من مهرك الذى تستحقينه في ذمتى وهو ثمانون فانت طالق فأبرأته منها فقبل يبرأ وتبين لان المقصود براءة

ذمته منها وقيل لا براءة ولا طلاق لانه معاق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة إنما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد وقيل لا طلاق لذلك ونصح البراءة لانها لم تعلق بشرط وافتى الشيخ اسمعيل الحضرمي بالاول وهو الاوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لان قوله الذي تستحقينه بدمتي مع علمه بان لم يبق في ذمته إلا اربعون بين ان مراده بقوله وهو ثمانون باعتبار اصله لا غيره ولا ينافيه خلافا لمن زعمه قوله لو اضاف في حلقه لفظ العقد إلى نحو خمر كلا بعبه لم يحنث بعبه حلالا للطلاق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لا نأخذنا البراءة على عرف الشرع وهو فرغ ذمته عما لها ولنا ما هوهم خلاف ذلك ويفرق بينه وبين ان اعطيتي ذا الثوب وهو هروى فاطمته مروى بالمقع بان هذا لم يقترن به ما يخرج عن ظاهره بخلاف ذلك اقترن به ذلك وهو الذي إلى اخره كما تقرروا فتى بعضهم في ان ابرأتني هي وابوها فابراه معا او مر تابعدم وقوعه ويوجه بان التعليق ببراءة الاب كمو ببراءة السفينة ولو قال ان (٤٧١) ابرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر

فأبرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر
فأبرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر
عاش إلى مضي الشهر
طلقت وإلا فلا كما يعلم
من مبحث التعليق بالاول
ولو قال أنت طالق ان
أبرأتني وان لم تبرئني
فأدلى يتجه وقوعه حالا
وجدت براءة أو لم يقصد
التعليق فيرتب عليه حكمه
ووقع لبعضهم خلاف ذلك
وليس كما زعم وفي الانوار
في أبرأتك من مهرى
بشرط أن أطلقني فطلق
وقع ولا يبرأ لكن الذي
في الكافي وأقره البلقيني
 وغيره في أبرأتك من
صدقي بشرط الطلاق أو
وعليك الطلاق أو على أن
تطلقني تبين ويبرأ بخلاف
ان طلقت ضرتي فانت
بريء من صدقي فطلق
الضرة وقع الطلاق ولا
براءة اه فرق بين الشرط

ذمته) أى الزوج منها أى الزوجة وجانها (قوله لانه) أى الطلاق مع قوله الآتى والبراءة المعطوف على اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أى لانه معاق على صفة الخ (قوله بالاول) أى بالبراءة والبيونة (قوله باعتبار اصله) أى اصل الصداق (قوله لا ينافيه) أى التوجيه بقوله لان قوله الذى الخ (قوله لمن زعمه) أى التنافى (قوله نحو خمر) أى مما لا يصح بيعه شرعا (قوله المطلق) أى كايبيع هنا وقوله على عرف الشرع أى البيع الصحيح هنا ومعلوم ان بيع الخمر لا يصح شرعا (قوله لان ما هنا الخ) تعليل اعدم المناقاة (قوله ما هوهم الخ) أى قوله وهو ثمانون (قوله خلاف ذلك) أى خلاف عرف الشرع (قوله ويفرق بينه) أى بين قوله ان ابرأتني من مهر ك الذى تستحقينه الخ أى حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أى حيث لم يقع (قوله ان ابرأتني هي وابوها الخ) من صداقها ونحوه من ديونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد ببراءة الاب براءة من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى عاش إلى مضي الشهر أو لا (قوله وقوعه حالا) أى رجعي (قوله ما لم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالاول كما هو حيث قد قوله وان لم تبرئني شرط حذف جوابه أى وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف المطلق على ما في الكف فانه معلق وإن كان تعليقه بفاسد كما مر اه سيد عمر (قوله فيرتب عليه حكمه) أى الوقوع والبراءة إذا وجدت براءة صحيحة (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله وقع ولا يبرأ وقوله في أبرأتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين ويبرأ الخ) خبر الذى في الكافي الخ (قوله لانه) أى صاحب الكافي (قوله بين الشرط والتعليق) أى الممثل له بمسئلة طلاق الضرة وقوله والشرط الا لزامى أى الممثل له بالصور الثلاث التى قبلها (قوله لان الشرط المذكور) أى الا لزامى الشامل لما فى الانوار وما فى الكافي (قوله ايضا) امل المعنى كاشترط التعليق لكن في هذا التشبيه تأمل (قوله يقع رجعي) وقوله يقع باثنا بمهر المثل وقوله يقع باثنا بالبراءة بدل من الاراء المشهورة (قوله وهو) الوقوع رجعي (قوله ونقله) أى الوقوع باثنا بمهر المثل (قولا وهو) أى الوقوع باثنا بالبراءة (قوله بينه) أى ان طلقتي فانت برىء الخ وقوله ما نظر به أى طلقني بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أى الوقوع رجعي وقوله الثانى أى الوقوع باثنا بمهر المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقها الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله والمعتمد) أى فيما لو طلقها على ما فى كفها الخ وقوله لانه لا فرق أى بين العلم والجهل فيقع باثنا بمهر المثل (قوله والذي يتجه ترجيحه) أى فى ان طلقتي فانت برىء الخ (قوله مطلقا) أى علم بفساد البراءة ام لا (قوله وهو الخ) أى والحال ان الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أى بخلاف ما إذا قال انت طالق على ذلك أى فهو معترف بوقوع البراءة والطلاق باثنا فينبغى ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقها الخ) يمكن الفرق

التعليق والشرط الا لزامى والذي يتجه ما فى الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعلق أيضا فالتات فيه الآراء المشهورة فى ان طلقتي فانت برىء من مهرى فطلق يقع رجعي قال الاسنوى وهو المشهور فى المذهب يقع باثنا بمهر المثل ونقله عن القاضى واعتمده جمع محققون يقع باثنا بالبراءة كطلقتي بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نظر به واضح لان هذا معاوضة وذلك محض تعليق واعتماد الزكشى الاول مع علمه بفساد البراءة والثانى مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقها على ما فى كفها ولا شئ فيه والمعتمد انه لا فرق والذي يتجه ترجيحه من حيث المدرك الاول مطلقا لان تعليق البراءة يطلها وهو لم يعلق على شئ ولا يقاغه في مقابلة ما ظنه من البراءة ولا يفيد له لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على ما فى الكف وافتى بعضهم فى أنت طالق على صحة البراءة بأنها إذا أبرأتني براءة صحيحة فوراً بانته لتضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأتني وقد سئل الصلاح العلائى عن أنت طالق على البراءة فافتى بانته بانته أى ان وجدت براءة صحيحة

وقال انه وان لم يره مسطورا لكن القواعد تشهد له اه وزيادة لفظ صحة لا تقتضي التغاير في الحكم فان قلت التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك انه لا تعليق فيه فاذا صح وقوع رجعي لان الباء وان احتملت السببية أو غابت فيها وهي متضمنة للتعليق هي مع ذلك محتملة للبيعة فنظروا لهذا مع ضعفه لتأييده باصل بقاء العصمة (٢٧٢) المنافية للبيوتة وكذلك على محتمل المعية لا تباينها بمعناها نحو على حبه لذو مغفرة للناس على

ظلمهم فكان ينبغي النظر فيها لذلك حتى يقع رجعيًا قلت قد يفرق على بعد بأن تبادر المعية من الباء أظهر منه من على ويدل له ان بعض المحققين المتأخرين للحكاية جميع الاقوال لم يحكم خلافا في كون الباء بمعنى مع فان حكى فيها خلافا بل أشار إلى أنه خلاف ما عليه الجمهور والحاصل أن الوجه وقوعه رجعيًا كما قدمته اما خلع الكفار بنحو خمر فيصح نظرا لاعتقادهم فان أسلمنا قبل قبض كنه وجب مهر المثل او قسطه نظير ما مر في نكاح المشرک واما الخلع مع غيرها كاب أو أجنبي على ما ذكر اوقتها او صداقتها ولم يصرح بنسابة ولا استقلال فيقع رجعيًا ومهر صحته بميتة لادم فيقع رجعيًا ككل عوض لا يقصد والفرق انها تقصد لا غرض لها وقع عرفا كاطعام الجوارح ولا كذلك هو فاندفع ما قيل انه يقصد لمنافع كثيرة كما ذكره الاطباء لانها كلها نافهة عرفا فلم ينظر والها وكذا

البراءة كامر (قوله وقال) أي الإصلاح العائلي (قوله وزيادة لفظ الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله التغاير) أي بين صورتى إتمام البعض وإتمام الإصلاح العائلي (قوله أو غلبت) أي السببية فيها أي الباء وهي أي والحال ان السببية (قوله هي) أي الباء مبتدأ وقوله مع ذلك أي احتمالها السببية الخ حال منه وقوله محتملة الخ خبره والجملة خبر ان (قوله لهذا) أي احتمال المعية (قوله النظر فيها) أي لفظه على ذلك أي احتمال المعية (قوله ويدل له) أي لذلك الفرق (قوله إلى انه) أي كون على معنى مع (قوله والحاصل ان الاوجه الخ) أي في طلاقك على صحة براءتك اه سيدعمر (قوله كما قدمته) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة (قوله اما خلع الكفار) إلى قول المتن فان تنص في المغنى لا أقوله وكذا الحشرات إلى ولو خالع وقوله بناء على المتن وإلى قوله ويفرق في النهاية لا أقوله ويؤيده إلى أو خالع (قوله قبل قبض كنه) شامل كما يفيد كلامه بعدل دم قبض شيء مولة قبض البعض فقط عبارة المغنى بعد قبضه كله فلا شيء له عليها أو قبل قبض شيء منه فله مهر المثل أو بعد قبض بعضه فآلة قسط اه (قوله مع غيرها) أي عن الزوجة (قوله على ما ذكر اوقتها) عبارة النهاية والمغنى على هذا الخبر أو المنعوب أو عبد ما هذا اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا ان يصرح بوصف نحو الخرية والغصب والواقع باثنا بمهر المثل سم على حج اه عش وقوله والاى كان يقول على هذا العبد هو وفي الواقع منسوب (قوله فيقع رجعيًا) أي في الدم اه عش (قوله انها) أي الميتة (قوله و) أي الدم وكذا ضمير انه يقصد (قوله وكذا) أي كالمهر في الوقوع رجعيًا (قوله كامر) أي في شرح ولو خالع مجهول (قوله ووجب في الفاسد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة سم على حج اقول وكيفية ان تفرض مذكورة يستطعن عليها وعلى الصحيح اه عش (قوله في الخلع) إلى قول المتن فان تنص في المغنى إلى قوله والحاصل في النهاية لا أقوله ويؤيده إلى أو خالع وقوله ويفرق إلى المتن (قوله في بابه) أي التوكيل (قوله لكنه ذكره) أي أعاده هنا (قول المتن خالها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالها بمهر المثل فهل كالتين أو كالأطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيده جعلهم خالها بمال من صور الاطلاق لان مقدار المال مجهول فيها اه سيدعمر اقول وله فله فيما إذا لم يشتر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج وكيله وناس غيرهما أو لا فلا قرب الأول فايراجع (قوله من نقد كذا) ولو اطاق النقد هو متعدد بلا غلبة في البلد فهل هو كالأطلاق الاتي في المتن أو ياتي فيه ما مر في البيع من تعيين الانفع ثم التخيير فليراجع (قول المتن لم ينقص منها) أي ولم يخال مع مؤجل ولا يغير ما عينه جنسا أو وصفا فلو خالع لم يقع طلاق كما ياتي اه عش (قوله وله الزيادة الخ) بقى ما لو نهى عن الزيادة فهل يبطل الخلع كالبيع أو لا ويفرق فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بان الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اه عش اقول بل الأقرب الأول كافي الجبرم عن المأوردى (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة واما إذا كانت مجهولة فلا قرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل ان كان من جنس ما سماه الزوج من النقد ولم ينقص عنه لا نهلم يفوت مقصوده وان كان من غير جنسه أو دون ما سماه الزوج فينبغي عدم الوقوع لان تمام العوض الذي قدره اه عش (قوله انه يقتضى المال) أي وهو الرأج اه عش (قول المتن لم ينقص عن مهر) أي نقصا فاحشا كما ياتي ولو قدمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية الخ اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا أن يصرح بوصف نحو الخرية والغصب والواقع باثنا بمهر المثل (قوله صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله الخ) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة

الحشرات مع أن لها خواص كثيرة ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل كامر أو بصحيح وفاسد معلوم عش صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل (ولها التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لكنه ذكره توطئة لقوله (فلو قال لو كيله خالها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لوقع الشقاق هنا فلا محاباة وبه فارق بين هذا من زيد بمائة كامر (وان أطلق) كخالها بمال وكذا خالها بناء على ان ذكر الخلع وحده يقتضى المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن يزيد (فان نقص فيها) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بان المقدر يخرج عنه باى نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق ويؤيده بل يصرح به ما مر في الوكالة انه في بعه بائنة لا ينقص عنها ولو تافها بخلاف بعه لا ينقص عن ثل المثل الا يتعاقب بمثله أو خالع بمؤجل أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقضا فاحشا أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد (لم تطاق) للمخالفة كالبيع (وفي قول يقع بمهر المثل) كالتخلع بغير وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في أصل الروضة وتبعوه وفارقت التقدير بان (٢٧٣) المخالفة فيه صريحة فلم يكن المأني به ما دونها

فيه (ولو قالت لو كيلها اختلع بانف فاه مثل) أو نقص عنها (نقد) ما وقتته الاذن (وإن زاد) أو ذكر غير الجنس أو الصفة كغير نقد البلد (فقال اختلعتنا بالفين من المهابو كالتها) أو أطلقت فزاد على مهر المثل وأضاف إليها أيضا (بانت ويلزمها مهر المثل) ولا شيء عليه على المعتمد لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع اضافته إليها ويفرق بين هذا وما مر أن نقص وكيله عن مقدره يلغيه بان البضع مقوم عليه ولم يسمح به إلا بمقدره بخلافها فان تصدها

التخلص لا غرو وهو حاصل بالغام مسما قو وجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها (الاكثر منه) أي مهر المثل (ومما يستمته) لان الاكثر ان كان المهر فهو الواجب عند فساد المسمى أو المسمى فقد رضيت به وفي الروضة وغيره احكامه هذا القول

عش أي ولم يخالع بمؤجل ولا بغير نقد البلد جنسا أو صفة كما يأتي (قول) وله أن يزيد أي من جنس المهر أو غيرهما (قول) أي نقص كان) خالفة للمعنى فقيد النقص في صورتين بالفاحش (قول) بان المقدر الخ) حاصله ان المقدار في التعيين تحديدي فيصير أي نقص كان وفي المحمول عليه الاطلاق الذي هو مهر المثل تقريري لا يضر فيه إلا الفاش (قول) يخرج) ببناء المفعول من الآخر (قول) ويؤيده) أي الفرق (قول) أو خالع الخ) أي في الأولى حذف على قول المتن نقص وكان الاستيكان يحذفه ويؤيد في نظيره الاتي لفظة فبهما كأفعل المعنى (قول) وفي الثانية) حذف على في الأولى (أو خالع) أي في الثانية (قول) أو بغير نقد البلد) أي جنسا أو صفة (قول) المتين يقع بمهر المثل) ينبغي ان يكون - الامان نقد البلد فيم لو خالع بمؤجل من غير نقد البلد فليتنا مله سيد عمر (قول) كالتخلع بغير) عبارة المعنى فساد المسمى عن المأذون فيه والمرداه (قول) وهو المعتمد الخ) وفاقت للنهاية والمعنى (قول) وهو المعتمد (شامل لما زاده الشارح سم ولعل مراده بما زاده الشارح بقوله أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد فليتنا مله سيد عمر (قول) المتين نقد) وفي تأسييم الوكيل الالف بغير إذن جديد وجهان أو وجههما المنع نهاية ومعنى قال عش ظاهره أنه لا فرق بين المعين وما في الذمة لكن ينبغي انه لو دفع المدين اعتمده وإن كان بغير إذن المرأة لان الزوج لو استقل بقبض المدين اعتمد بقبضه (قول) المتين فقال) أي - بين الاختلاف (قول) فزاد على مهر المثل الخ) ويظهر اخذا عاما من انما ان مثله ما لو خالع بغير نقد البلد (قول) المتين ويلزمها مهر المثل) سواء زاد على مقدرها أم نقص معنى واسنى وشرح البيهجة وسياتي ان لها الرجوع عليه بما زاد على مسما ان غرمته (قول) على المعتمد (مقابله ما في الحاوى الصغيران على وكيلها الزائد على مهر المثل ولما غرمه لا يرجع به عليها سم وسيد عمر وشرح الروض (قول) لانه) تامل الملتزم (قول) على غير هذا الوجه) راجع النهاية والمعنى (قول) المتين وان اضاف الوكيل الخ) أو اطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا مترز قول الشارح الاق وقد نواها اه سم (قول) بان قال) إلى قوله والحاصل في المعنى (قول) اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو الوكالة لكان انساب اه سيد عمر (قول) استبداد) أي استغلال (قول) وقد نواها) أي الزوجة احتراز عما إذا نوى نفسه ولم ينو أحدا حيث يصير خلع اجنبى ولا طالب عليها كما جزم به الامام نهاية (قول) وقد نواها) الظاهر أن المراد بالاضمير الاضافة وعليه فما الفرق بينهما وبين التصریح بالاضافة بحسب نفس الامر محل تامل اه سيد عمر وباقي عن سم مثله وعن شرحي الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قول) وهذا) أي قول المتن ان عليها ما ستمته الخ عبارة المعنى فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن الف لكن يطالب باسماء لانه التزمه بعبقده ثم يرجع عليها بما ستمته إذا غرمه وللزوج مطالبتها بما لزمها اه (قول) ان الزوج) مطالبة الوكيل) أي كان له مطالبة كل بما لزمه (قول) مطالبة الوكيل الخ) أي في صورة الاطلاق اه رشيدى (قول) والحاصل) أي حاصل

(قول) وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح (قول) في المتن ويلزمها مهر المثل) قال في شرح البيهجة سواء زاد على مقدارها أم نقص اه (قول) على المعتمد) ومقابله في الحاوى الصغيران على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غرمه لا يرجع به عليها (قول) في المتن وان اضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الروض أو اطلق ولم ينوها كما اقتضاه كلام الامام وغيره اه وهذا مترز قول الشارح وقد نواها (قول) وقد نواها) ولم يبين محترزه ولعله انه حيثند خلع اجنبى وجميع المال عليه دونها ثم رايت في المضروب

(٦٠ - شرواني وابن قاسم - سابع) لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج (وإن اطلق) بان لم يصفه لنفسه ولا إليها وقد نواها فقال اختلعت فلانة بالفين (فالاظهر ان عليها ما ستمته) لانها التزمته (وعليه الزيادة) لانها لم ترض بها فكانه اقتداها بما ستمته وزيادة من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان ولا فقد علم بمقدمته في الوكالة ان للزوج مطالبة الوكيل بالكل فاذا غرمه رجع عليها بقدر ما ستمته

مسائل وكيل الزوجة (قوله والحاصل) إلى قوله وقد يشكّل لم يذكره شرح م. بل اقتصر على ما كان مكان هذا ثم ضرب عليه الشارح اه سم (قوله وإلا) أي بان أطلق وقد نواها (قوله طوب) أي ولا يطالب إلا إذا ضمن نهاية ومعنى (قوله أيضا) كما تطالب (قوله مالم ينو التبرع) أي بان نوى حين الإداء الرجوع إليها أو أطلق (قوله غير جنسه) أي أو صفته (قوله ولا يطالب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يطالب وكيلها بما لزمها إلا أن ضمن كان يقول على أني ضامن فيطالب بماسمي وأن زاد على مهر المثل اه وعبارة الرشيدى قوله ولا يطالب الخ أي فيما صرح بوكالتها سواء أمثل ماسمته أو زاد أو نقص اه (قوله به) أي به مهر المثل أي في صورتي عدم الامتثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسبي في صورتي الامتثال والنقص مع التصريح بالوكالة كما رأينا (قوله فبمسماه) أي باننت بمسماه فليتأمل اه سيدعمر كما رأينا (قوله) على إضافة فاسدة) أي كان اضاف الكل إليها اه عش (قوله لان الخلع) تعليل لقوله إلا أن ضمن فبمسماه (قوله لان الخلع لما استقل به الخ) مقتضى صنيعه هنا انه إذا اضاف إليها في صورة المخالعة الآتية انما يتبين بمهر المثل ويلزمها وان زاد على مسماها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان ولا فتيين بمسماه ويجب عليها منه بقدر مسماها فليتأمل اه سيدعمر (قول وان ترتب) أي الضمان على ذلك أي الاضافة الفاسدة (قوله) ولها هنا) أي في مسألة الضمان عبارة الروض مع شرحه وإذا غرم في هذه اه مسألة الاطلاق وفي مسألة الضمان رجوع إليها لكن بقدر ماسمته نقط ان سميت شيئا اه (قوله لان الزيادة تولدت) على تأمل فيما لو زاد مهر المثل كخمسة عشر على مسماها كعشرة ونقص عن مسماه كعشرين فان جميع الزيادة على مسماها ليست متولدة من ضمانه بل لانها هي التفاوت بين مهر المثل ومسماه أي كخمسة اه سيدعمر (قوله أو قال من مالي) عطف على قوله وقال من مالها (قوله أو لم ينوها) أي أو أطلقه ولم ينوها اه سم (قوله وان نواها) أي وان أطلق ولم يصف إليه ولا إليها وقد نواها كافي الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما إذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسه ان اضاف إلى مالها وصرح بوكالتها يطالب إلا أن ضمن وان أطلق فلم يصف إليه ولا إليها وقد نواها طوب بمسماه وان زاد على ماسمته وان لم يضمن وهكذا في الروض فليتأمل الفرق أي بين نية الاضافة إلى الزوجة وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اه سم اقول وأشار إلى الفرق شرحا

عليه ما يوافق ذلك (قوله والحاصل إلى قوله وقد يشكّل) لم يذكره م. بل اقتصر على ما كان مكان هذا وضرب عليه الشارح اه وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين أن ينوها وان لاورد ويجزم امامه بانه إذا لم ينوها نزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي ولا طوب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسبب ذلك تتم في نظرية هذه ولا يطالب وكيلها بما لزمها إلا أن ضمن كان قال على لانه ضامن فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي فآثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة ويؤخذ من قولهم لتصريحه بالوكالة ان فائدة قولهم بوكالتها المذكور في المتن عدم مطابقتها حينئذ لا غير لما علم مما تقرر من الوقوع في الكل وأن التفصيل في اللزوم لتمامه بين الاضافة إليها واليه والاطلاق سواء ذكر الوكالة في الكل أو لا وقد يشكّل على مامر ما تقرر من الوكالة الخ (قوله ولا يطالب) هلا طوب لان الوكيل يطالب ويحجب بما يأتي من الفرق في شرح قوله ولا اجنبي توكيلها فتخير هي (قوله إلا أن ضمن) كذا في الروض (قوله لان الزيادة تولدت من ضمانه) هكذا الى هنا كان مراده من قول الشارح والحاصل الى هنا فيراجع ويحتمل ان مراده من قول الشارح إلا أن ضمن بقرينة قوله كذا في الروض وهذا أقرب في شرح الروض (قوله أو قال من مالي أو لم ينوها) عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع الى نفسه أو أطلقه ولم ينوها فهو كالاجنبي الخ فقول الشارح أو لم ينوها معناه أو أطلقه ولم ينوها (وان نواها) أي وان أطلق ولم يصف إليه ولا إليها وقد نواها كافي الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما إذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف إلى ملكها وصرح بوكالتها يطالب إلا أن ضمن وان أطلق فلم يصف إليه ولا إليها وقد نواها طوب بمسماه وان زاد على ماسمته وان لم يضمن وهكذا في الروض وشرحه فليتأمل الفرق ثم قال في الروض وشرحه وإذا غرم

والحاصل انه فيما إذا امتثل مقدرها أو نقص منه ان صرح بالوكالة عنها والا طوب ايضا نعم يرجع عليها بعد غرمه مالم ينو التبرع فان لم يمثل في المال بان زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسه وقال من مالها بوكالتها باننت بمهر المثل ولا يطالب به إلا أن ضمن فبمسماه ولو ازيد من مهر المثل وان ترتب ضمانه على اضافة فاسدة لان الخلع لما استقل به الاجنبي أثر فيه الضمان بمعنى الالتزام وان ترتب على ذلك بخلاف ضمان نحو الثمن ولها هنا الرجوع عليه بما زاد على مسماها ان غرمته لان الزيادة تولدت من ضمانه أو قال من مالي أو لم ينوها فخلع اجنبي فيلزمه المسمى جميعه ولا يرجع عليها بشيء وان نواها طوب بمسماه ولو ازيد من

مسماها وهي بما ستمت كملواضاف لها. مسماها وله الزائد عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) بمسماها وفيها اذا اطلقت التوكيل

ليس عليها الا مهر المثل
فان سمي ازيد لزمه الزائد
فان غرم الكل رجع بمهر
المثل وقد يشكل على ما
تقرر من التفصيل في
مطالبة الوكيل هنا ما مر في
الوكالة من مطالبة وكيل
الشراء في الذمة مطلقا الا
ان يفرق بان اصل الشراء
يمكن وقوعه له بخلافه هنا
(ويجوز) اي يحل ويصح
(توكيله) اي الزوج في
الخلع (ذميا) وحريرا وان
كانت الزوجة مسلمة فيها لو
اسلمت وتخلف ثم اسلم فانه
يحكم بصحة الخلع (وعبدا
ومحجور اعليه بسفه) وان
لم ياذن السيد والولي اذلا
عهدة تتعلق بوكيله بخلاف
وكيلها على ما مر فيه (ولا
يجوز) اي لا يصح (توكيل
محجور عليه) بسفه ومثله
العبد هنا ايضا (في قبض
العوض) العين والدين لانه
ليس اهلا له فان فعل
وقبض برى المخالغ بالدفع
له وكان الزوج هو المضيع
لماله باذنه في الدفع اليه فان
قلت ما في الذمة لا يتعين الا
بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفه باطل فكيف
برى منه المخالغ قلت
الكلام في مقامين صحة
قبضه والصواب عدم
صحته وبراءة ذمتها

في المنهج والروض في التعليل بان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن اه (قوله) وهي بما ستمت (واضح ان محله في مسماها
الزائد من الجنس اما غيره فينبغي ان تعتبر قيمته فان زادت على مسماها او ساوتها اقتصر اى في مطالبتها عليه
اى مسماها وان نقصت عنه اخذ منه اى مسماها بقدرها هذا ما ظهر لى ولم ارفيه شيئا وعليه فهل للزوج
مطالبتها ايضا كما يقتضيه اطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون محل التخيير المشعر
به كلامهم عند اتحاد الجنس لان واجبه مغاير لما ائتمته محل تامل اه سيد عمر (قوله) بما ستمت (اى يرجع
عليها به (قوله) ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان
يضمن ولم يشترط ذلك فيها لواطاق ولم يصف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها اه سم (قوله) مطلقا (كان المراد
سواء ضمن اولا اه سم (قوله) الا ان يفرق الخ) ويفرق ايضا بانه ثم يضع يده على ما يقابل الثمن فلا ضرر
عليه في تغريمه بخلافه هنا اه سيد عمر (قوله) اى يحل (الى قوله) فان قلت في الهاية والمغنى (قوله) لانه (اى
الكافر (قوله) وتختلف) اى وخاله ما في حالة الخلع اه رشيدى (قوله) بخلاف وكيلها الخ) كانه اشارة الى
التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريباً في الشرح حكم وكيلها اذا كان سفيها وانما اذا اضاف المال
اليها بانتهى لزمها المال ولا يطالب الوكيل اه سم (قوله) على ما مر الخ) اى انما (قوله) اى لا يصح (ينبغي ولا
يحل لانه تعاطى عقد فاسد اه سيد عمر (قوله) ومثله العبد الخ) اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح
الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كامر عن الحناطى انتهى اه سم وساتي في الشرح
ما يوافقه (قوله) برى المخالغ (وكان الزوج الخ) كذا نقلناه و اقر اه ايضا لكن حمله السبكي وابن الرفعة على
عوض معين وغير معين وعاق الطلاق بدفعه و الا لم يصح القبض لاذما فيها أى الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح
فاذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته نهاية ومعنى اقول ولو فصل بين كون الخلع عالما بسفه
فيبقى الحق في ذمته لتقصيره او جاهلا به فلا يبقى لاذن لتقصيره و إنما التقصير من الزوج لكان له وجه وجيه
اه سيد عمر قال ع ش قوله كذا نقلناه الخ معتمد اه (قوله) وكان الزوج الخ) عطف على برى المخالغ
(قوله) لان تلك العلة) وهي قوله لانه ليس اهلا له اه كردى (قوله) لان تلك العلة موجودة الخ) قد يمنع
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله) فكذا هنا) بل ما هنا أولى بذلك لان الولي ثم متعدد بالاذن ومع ذلك
اعتد به والزوج هنا غير متعدد بتصرفه في ماله اه سيد عمر (قوله) الاطلاق (اى اطلاق براءة المخالغ
الشامل للمعين وغيره ولما ياذن الولي وبدونه (قوله) اقتضاء كلام ابن الرفعة) كانه اختلف كلامه لاهذا

هذه المسئلة أى مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الضمان رجع عليها لكن بقدر ماسمته فقط إن سميت شيئا اه
(قوله) ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان يضمن
ولم يشترط ذلك فيها لاذن اطلق فلم يصف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها (قوله) مطلقا (كان المراد سواء ضمن
اولا (قوله) بخلاف وكيلها الخ) كانه اشارة الى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريباً في الشرح
حكم وكيلها اذا كان سفيها وانما اذا اضاف اليها بانتهى لزمها المال ولا يطالب الوكيل (قوله) ومثله العبد هنا)
اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كامر عن
الحناطى اه (قوله) وكان الزوج هو المضيع لماله) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه
النسخة عوض عما بعده في الشرح الى المتن فليتأمل فان قلت ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفه باطل فكيف برى المخالغ قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمتها
والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا
قال الاطلاق هو ما اقتضاء كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفيه مثلا كاذن
وليه له وليه ولو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح الحناطى أنتهت ويجوز ايضا
توكيلها كافر او عبدا اه ما في هذه النسخة وقوله فيه لانه تلك العلة موجودة قديم منع وجودها مع اذن الولي اه

والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الاطلاق هو ما اقتضاء
كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفيه (قول المحشى في نسخة بعده الخ نسخ الشارح التي بايدنا كاترى)

مثلا كاذن وليه له وولي له واذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الاصل عن ترجيح الخناطى انتهت ويجوز ان يأتوا وكيلها كافرا وعيدا
وفما اذا اطلق ولم ياذن السيد في الوكالة لزوج مطالبته بالمال بعد العتق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وما مر في
توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصده الرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرع ان المال هنا المالم يتاهل مستحقة المطالبة به ابتداء وإنما اطرا
مطالبته به بعد العتق المحمول وقوعه فضلا عن زمنه لو وقع كان ادائه محتملا لكونه عما التزمه ولو كونه تبرعا عليها ولا قرينة تبين احد هذين مع
كون الاصل براءة ذمتها بما دفعه (٤٧٦) فاشترط صارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فان التعليق به عقب الوكالة

قرينة ظاهرة على أن أداءه
اتما هو جهتها فلم يشترط
الرجوع قصدوه هذا يندفع
تنظير بعضهم في اشتراط
قصد الرجوع هنا ويعلم ما في
كلام شرح الروض هنا
فتامله مع اذن السيد فيها
يتعلق بكسبه ومال تجارته
ويرجع السيد عليها هنا بما
غرم وان لم يقصد رجوعا
لوجود القرينة الصارفة
عن التبرع هنا ايضا الجواز
مطالبة الفن عقب الخلع
لاسفيها وان اذن الولي فلو
فعل وقهر رجعا ان اطلق
أو أضافه اليه فان أضاف
المال اليها بانت ولزمها المال
وانما يصح هنا لانه لا ضرر
فيه على السفية كذا ذكره
وهو صريح في انه لا يطالب
فما قيل انه يطالب ويرجع
به عليها بعد غرمه وهم
(والاصح صحة توكيله امرأة
لخلع) وفي نسخ مخرج فاللام
بمعنى الباء (زوجته او طلاقها)
لانه يجوز ان يفوض طلاق
زوجته اليها وتوكيل امرأة
تختل عنهما صحيح قطعاً ومراعاة

المقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر (قوله مثلا) أي أو العبد (قوله انتهت) أي عبارة الشيخ (قوله
ويجوز ايضا) إلى قوله وكان الفرق في المغنى لا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا
قوله ويرجع السيد إلى لاسفيها (قوله فيما اذا اطلق) أي العبد بان لم يصفه له ولا لها اه ع ش زاد سم فان
إضافه اليها طابوت به اه (قوله بعد العتق) أي لكونه فيما يظهر اه ع ش (قوله إن قصد) أي عند الغرم
(قوله وكان الفرق الخ) تناول لا طائل تحته كما يظهر بالنامل الصادق اه سيد عمر ولم يظهر لي
وجه عدم الفائدة (قوله وما مر) أي في شرح وعليه الزيادة خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح
بذلك قول المغنى (قوله مستحقة) وهو العبد اه ع ش (قوله تطرا مطالبته) أي للمرأة اه ع ش (قوله
لو وقع) أي العتق (قوله كان ادائه الخ) جواب لما (قوله هنا) أي في العبد (قوله ويعلم ما في كلام شرح
الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط وقال ان الاوجه خلافه اه سم (قوله ومع اذن السيد) إلى قوله
كذا ذكره في المغنى لا قوله لوجود القرينة إلى لاسفيها (قوله فيها) أي الوكيلة (قوله ان اطلق) أي السفية
بان لم يصفه له ولا لها ثم ظاهره انه يقع رجعا وان نواها عند الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد
يصرح بذلك قول المغنى مانصه واما المحجور عليه بسفه فلا يصح ان يكون وكلا عنهما وان اذن له الولي إلا
اذا أضاف المال اليها فتبين ويلزمها اه (قوله ولزمه المال) ويرجع به عليها بعد غرمه كذا اطلقوه ويظهر انه
يجب فيه ما مر في الوكيل لانه لا يطالب إلا ان طوالب اه وقولها ويرجع الخ كان في اصل الشارح ثم ضرب
عليها وايدله بقوله وإنما الخ اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ويرجع به إنما يتم إذا رجع للعبد إذ السفية لا يغرم
وعبارته صحيح وإنما يصح هنا لانه لا ضرر فيه على السفية الخ اه وقال الرشدي قوله ما مر في الوكيل يعني الوكيل
في الشراء مثلا لكن تقدم قريبا الفرق بينه وبين وكيل الخلع فتأمل اه (قوله وفي نسخ) إلى الفصل في النهاية
(قوله لانه يجوز) إلى الفصل في المغنى (قوله لم يصح توكيله امرأة الخ) لتضمنه الاختيار للتمسك ولا يصح
توكيلها الاختيار في التمسك فكذا الاختيار الفرق مغنى وع ش (قوله في طلاق بعضهن) أي مبهما اما بعد
تعيينهن للتمسك فيصح توكيلها في طلاقهن اه ع ش

• (فصل في الصيغة وما يتعاقبها) • (قوله في الصيغة) إلى التنبيه في النهاية لا قوله كذا قالوه إلى الماتن (قوله وما
يتعلق بها) أي كوقوع واحدة بثبات الالف فيما إذا قالت له طلقني ثلاثا بالاف فطلاق واحدة اه ع ش (قوله فدل)

(قوله وولي له لو اذن له الخ) نازع في شرح الروض بهذا في محل السبكي الآتي الذي تبعه عليه في الروض فقال
تبع في هذا السبكي وذيروه والاطلاق وما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب إلى المنقول اذ اذن
الزوج للسفيه مثلا كاذن وليه له وولي له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الاصل عن ترجيح
الخناطى اه ثم رابت الشارح فيما سبق نازع ايضا السبكي (قوله وفيما اذا اطلق) أي بان خالع في الذمة ولم
يصفه اليها فان اضافها اليها طابوت به (قوله ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط
وقال ان الاوجه خلافه • (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) •

لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق بعضهن
(ولو وكلا) أي الزوجان معا (رجلا) في الخلع وقوله (تولى طرفا) اراده منهما مع الآخر او وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)
لان الخلع يكتفى فيه اللفظ من جانب كالمعلق بالا عطاء فاعطته • (فصل) في الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بافظ الخلع) ان قلنا انه صريح او
كنائية ونواه به (طلاق) ينقص العدد لان الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ذكر حكم الاقتداء المرادف له الخلع بعد
الطلاقين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هي الاقتداء كذا قالوه ويرده الحديث الصحيح الآتي في
ثالث فصل في الطلاق انه ^{صلى الله عليه وسلم} سئل عن الثالثة فقال او تسريح باحسان وحينئذ فيندفع جميع ما تقرر (وفي قول) نص عليه في القديم والجديد

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة اذالم يقصده بطلاقا (فسخ لا ينقص) بالتخفيف في (٧٧) (٤) الافصح (عددا) فيجوز تجديد النكاح بعد

تكرره من غير حصر واختاره
كثيرون من اصحابنا المتقدمين
والمتاخرين بل تكرر من
البلقيني الآفتاء به واستدلوا
له بالآية نفسها اذ لو كان
الاقتداء طلاقا قال فان
طلقها والا كان الطلاق
اربعا اما الفرقة بلفظ
الطلاق بعوض فطلاق
ينقص العدد قطعاً كما لو
قصد بلفظ الخلع الطلاق
لكن نقل الامام عن
المحققين القطع بأنه لا يصير
طلاقاً بالنية كما لو قصد
بالظهار الطلاق (تنبيه) هـ
ان قلت لم كان الفسخ لا
ينقص العدد والطلاق
ينقصه وما الفرق بينهما
من جهة المعنى قلت يفرق
بان اصل مشرعية الفسخ
ازالة الضرر لا غير وهي
تحصل بمجرد قطع دوام
العصمة فاقصروا به على
ذلك اذ ادخل العدد فيه
وأما الطلاق فالشارع وضع
له عدداً مخصوصاً لكونه
يقع بالاختيار لموجب
وعدمه ففوض لارادة
الموقع من استيفاء عدده
وعدمه (فعلى الاول)
(لفظ الفسخ كناية) في
الطلاق اي الفرقة بعوض
المعبر عنها بلفظ الخلع
فيحتاج لنيته لانه لم يرد
في القرآن (والمفاداة) اي
وما اشق منها (كخلع)
على القولين السابقين وكذا
الآتيان فيه (في الاصح)

اي الاسلوب المذكور (قوله اذالم يقصده بالخ) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله
السابق او كناية ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير غير تقدير
الاول وان كان بناء على انه صريح ايضاً في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر رسم ويجاب باختيار
الثاني والتقييد لنعين محل الخلاف لما سياتي انه اذا نرى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اه سيد عمر اي
بقطع النظر عما يأتي عن الامام وقوله الاول الاخر (قوله بالآية نفسها) وهي قوله تعالى فلا جناح
عليهما فيما افندت به اه ع ش (قوله اذلو كان الاقتداء بالخ) قال البيضاوي والظاهر انه طلاق لانه فرقة
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير
لقوله تعالى أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض
أخرى اه سم (قوله اما الفرقة) الى قوله لكن نقل في المعنى (قوله اما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز
قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق ينقص العدد الخ) معتمد اه ع ش (قوله ولو قصد بلفظ الخلع
الطلاق) اي اوافقن به لفظ الطلاق كذا العتك على طلبة بالفاهم معنى (قوله بأنه الخ) اي الخلع (قوله
لا يصير طلاقاً) اي بل هو فسخ اه ع ش (قوله وهي) اي ازالة الضرر (قوله به) اي بالفسخ وقوله على ذلك
اي مجرد القطع (قوله اذلا دخل الخ) يتامل اه سم وقد يقال المعنى ان الشارع لم يضع للفسخ عدداً
مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ففوض لارادة الموقع الخ)
يتامل فيه (قول المتن فعلى الاول) ما وجه التفريع وقد يجاب بان الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه على
الثاني ويحتمل انه ايضاً كناية وانما خص الاول لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به اه
سم وقوله الصحيح الاوفق الاصح (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع المال سم على حجج
اه ع ش ويصرح بذلك صنيع المعنى عبارته فعلى الاول وهو ان الخلع طلاق لفظ الفسخ كفسخت نكاحك
بكذا فقلت كناية فيه اذ لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فيه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية
(قوله الآتيان الخ) اي بقوله ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية (قوله فيه) اي الخلع (قول المتن ولفظ
الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه اولاً لانه نية ومعنى (قوله ولفظ الخلع وما اشق منه الخ)
هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو ان خلع او مفاداة صريح وفيه نظر فسياق ان انت طلاق او
الطلاق كناية الا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم على كافى الطلاق لازم فليتامل بسم اه
رشيدى عبارة ع ش قوله ولفظ الخلع وما اشق الخ صريح او كالصريح في ان لفظ الخلع صريح في الطلاق
حيث ذكر معه المال او نوى ويشكل بما ياتي في الطلاق من ان المصادر كنيات ويصرح بان ما هنا كالطلاق
قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مفاداة ومشتق خلع اه ويمكن حمل ما هنا على ما في الطلاق بان يجعل
قوله وما اشق منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق ظاهر في ان لفظ الخلع صريح

(قوله اذالم يقصده بطلاقا) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق أو كناية
ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير الاول وان كان بناء على
انه صريح ايضاً في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتامل (قوله اذالم يقصد الخ) اي بناء على
ما ياتي عن الامام (قوله اذلو كان الاقتداء بالخ) قال البيضاوي والظاهر انه طلاق لانه فرقة
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله او
تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض اخرى اه
(قوله اذلا دخل الخ) يتامل (قوله في المتن فعلى الاول) ما وجه هذا التفريع وقد يجاب بان الفاء
لمجرد العطف (قوله فعلى الاول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضاً كناية وانما خص الاول
لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع
المال (قوله في المتن والشرح ولفظ الخلع وما اشق منه) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي أن نحو ان

لورودها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشق منه (صريح) في الطلاق لانه تكرر على لسان

ثلاثة ألفاظ تأتي لاغير
واطال كثير ون في الانتصار
له نقلا ودليلا (فعلى الاول)
الاصح (لوجرى) ما اشتق
من لفظ الخلع أو المفاداة
معها (بغير ذكر مال
وجب مهر مثل في الاصح)
لا طراد العرف بجر يانه
بمال فرجع عند الاطلاق
لمهر المثل لانه المراد كالخلع
بمجهول وقضيته وقوع
الطلاق جزما وإنما الخلاف
هل يجب عوض أولا
وانتصر له جمع محققون
وقالوا انه طريقة الاكثرين
والذي في الروضة انه عند
عدم ذكر المال كناية
وجمع جمع بحمل المتن اى
من حيث الحكم لا الخلاف
كما هو ظاهر التماثل على
ما اذا نوى به التماس قبولها
فقبلت فيكون حينئذ
صريحا لما يأتي ان نية
العوض مؤثرة هنا فكذا
نية التماس قبول مادل
عليه وهو لفظ الخلع ونحوه
مع قبولها والروضة على
ما اذا نفي العوض ونوى
الطلاق فيقع رجعيا وان
قبلت ونوى التماس قبولها
وكذا لو اطلق لفظ خالعتك
بنية الطلاق دون التماس
قبولها وان قبلت فعلم ان
محل صراحته بغير ذكر
مال اذا قبلت ونوى
التماس قبولها وان مجرد

حيث ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أقول ويفهم ان ما هنا كالطلاق
قوله الاق لوجرى ما اشتق من لفظ الخلع أو المفاداة الخ (قوله حكمة الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة
الفاظ الخ وهى الطلاق والفراق والسراح اه ع ش (قول المتن فعلى الاول) وهو صراحة الخلع اه معنى
اى والمفاداة (قوله معها) اى مع الزوجة وسيد كر محترزه (قوله لا طراد العرف) اى قوله كما لو جرى في
النهاية والمعنى لا قوله وانتصر الى الذى وقوله من حيث الحكم الى على ما وقوله فعلم الى وخرج (قوله
وقضيته) اى قوله وجب مهر المثل اه ع ش (قوله وانتصر له) اى للتمن وما يقتضيه (قوله والذى في
الروضة الخ) عطف على قوله وقضيته الخ (قوله انه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغى وعدم نيته اه سم (قوله
وجمع جمع بحمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزما
لا الخلاف اى فى وجوب مهر المثل اه كردى (قوله على ما اذا نوى به) اى بقوله خالعتك مثلا اه ع ش
(قوله فقبلت) اى ولا فلا يقع شيء كما يعلم بما يأتى وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله لما يأتى) لعل في
قوله وكذا لو اطلق الخ بطريق المفهوم (قوله هنا) اى فى صراحة الخلع (قوله عليه) اى العوض (قوله مع
قبولها) اى الزوجة والظرف متعلق بنية التماس الخ (قوله والروضة) عطف على المتن اه كردى (قوله
على ما اذا نفي العوض اى فقال خالعتك بلا عوض اه معنى (قوله وكذا الخ) اى يقع رجعيا (قوله لو
اطلق) اى لم ينو العوض (قوله فعلم الخ) وفى سم بعد كلام مانصه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح
وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها وقبلت م اه (قوله ان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا
جزما) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانت أو عرى عن
ذلك ونوى الطلاق و اضم التماس جوابها وقبلت وقع باثنا فان لم يضم جوابها ونوى اى الطلاق وقع
رجعيا ولا فلا اه نهاية وقوله وفيه نظر اى فى الحل ع ش وقوله والوجه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل
فى الاجنبى وببحث به مع م فوافق وقوله بانت اى بالعوض المصرح به او المنوى ان توافقا سم وع ش
وقوله او عرى عن ذلك اى ذكر المال ونيته ع ش وقوله وقبلت اى فان لم تقبل لم يقع سم ورشيدى وقوله
وقع باثنا اى ان كانت رشيدة ولا فرجعيا ويقع بمهر المثل سم وقوله ولا اى لم ينو الطلاق ع ش (قوله
فانها تطلق بجانا) هذا لا يأتى فى اول الاقسام وهو ما اذا صرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشيدى
عبارة ع ش قوله فانها تطلق الخ ينبغى ان محله حيث لم يذكر مالا ولا نواه بل نوى الطلاق فقط وان اضم

خلع أو مفاداة تصريح وفيه نظر فسيأتى أنت طلاق أو الطلاق كناية إلا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام
على نحو الخلع لازم لى كفى الطلاق لازم لى فليتنامل ووافق فى الروض المنهاج حيث قال ولفظ الخلع وكذا
المفاداة صريح فى الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره ويلزمها به اى بالخلع بلا مال من القبول منها بعد
إضمار التماس جوابها مهر المثل قال فى شرحه لا طراد العرف بجر يان الخلع بعوض فيرجع عند الاطلاق
الى مهر المثل ثم قال ومحلّه إذا كان الخلع مع الزوجة فان كان مع اجنبى فلا يجب مهر بل تطلق بجانا وكذا لو خالغ
معه بخمر أو مغصوب أو حر أو ميتة كما سيأتى اه (قوله والذى فى الروضة انه عند عدم ذكر المال) ينبغى
وعدم نيته (قوله وجمع جمع بحمل المتن الخ) كذا شرح م ووافق فى الروض المنهاج حيث قال الخ
(قوله وان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا جزما) وان نوى به طلاقا وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه ان
صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانت أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق و اضم التماس جوابها وقبلت وقع باثنا
فان لم يضم التماس جوابها ونوى وقع رجعيا ولا فلا شرح م وقوله بانت اى بالعوض المصرح به او المنوى
ان توافقا فيه كما هو ظاهر وقوله والوجه انه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل فى الاجنبى وببحث به مع م
فوافق وقوله وقبلت فان لم تقبل لم يقع وقوله باثنا اى ان كانت رشيدة ولا فرجعيا ويقع بمهر المثل
وان لم يذكر مالا ولا نواه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها

كما لجري (٤٧٩) معه بنحو خرفان قلت ظاهر هذا أنه لا

يحتاج هنا إلى نية الطلاق به وحيت فيشكل بما مر أنه كناية لافرق في ذلك بينها وبين الاجنبي قلت يمكن الفرق لانه معها محل الطمع في المال فعدم ذكره قرينة تقرب الغاء من أصله ما لم يصرفه عن ذلك بالنية وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة على صرفه عن أصله من أفادته الطلاق ويؤيد ذلك جعلهم له بنحو خمر مقتضيا للمهر المثل معها لामعه وظاهر أن وكيلها مثلها (ويصح) الخلع بصرائح الطلاق مطلقا كما علم مما مرو (بكنايات الطلاق مع النية) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ إن نوبيا (وبالجمعة) قطعا لانتهاء اللفظ المتعبد به (ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت اشترت) أو قبلت مثلا (فكناية خلع) وهو الفرق بعوض بناء على الطلاق والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لان هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فاستثناه منها غير صحيح (وإذا بدأ الزوج) بصيغة معاوضة كطلقتك أو خالعتك بكذا وقلنا الخلع طلاق) وهو الاصح (فهو معاوضة) لاخذ عوضا في

التماس قبوله وقبل اه وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانها تطلق بجانا لانه الخ أي الخلع (قوله بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخمرية اه سم (قوله هنا) أي فيما لجري مع الاجنبي (قوله بما مر انه كناية) لعله على ما في الروضة انتهى سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا ايضا اه سم ومر عن ع ش ما يوافقه (قوله لانها) أي الخلع معها أي الزوجة (قوله الغاء) أي الخلع من أصله وهو الطلاق (قوله بالنية) أي للطلاق (قوله واما معه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) إلى قوله وقضية هذا في النهاية لا لقوله وفي نسخة إلى المتن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقة بعوض اه سم (قوله مطلقا) أي نوى أو لا قلناه طلاق أو لا اه ع ش (قوله عامر) وهو قول المصنف هو الفرقة بلفظ طلاق اه كرى (قوله بناء على انه) إلى قوله وقضية هذا في المعنى لا لقوله وفي نسخة إلى المتن وقوله أو بفعل إلى أو بإشارة (قوله وكذا على أنه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معا فان لم ينوبا أو احدهما لم يصح انتهت اه سم وأصرح منها في رجوع قوله ان نوبيا إلى القولين معا قول المعنى نصه ويصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكنايات الطلاق مع النية للطلاق من الزوجين معا فان لم ينوبا أو احدهما لم يصح اه (قول المتن وبالجمعة) وهي ما عدا العربية نهاية أي ولو من عربي ع ش (قول المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت الخ) أي فوراً بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فوراً وكذا قول الزوج بعثك طلاقا بكذا أو قول الزوجة بعثك ثوبى مثلا بطلاق فان كلا منهما كناية يشترط النية فيهما كبعثك نفسك إلا ان يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه روض مع شرحه وظاهره عدم اشتراطية القابل بقبلت في بعثك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك اه سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحا في بابه وجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم يوجد نفاذه في موضوعه اذ موضوعه المحل المخاطب انتهى فصاحب المعنى نظر الى مفهوم القاعدة وصاحب التحفة نظر الى منظوقها فتأمل اه سيد عمر (قوله لم يجد نفاذا الخ) أي لان لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين شمن مخصوص وهو غير متصور هنا لان بيع الرجل لزوجته حرة كانت أو امه غير صحيح اه ع ش (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وان سلكه جمع كالزركشي والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والمعنى وهو الأرجح اه

وقبلت مر (قوله كما جرى معه بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخمرية (قوله ظاهر هذا) انه لا يحتاج الخ حاصل الفرق الذي ذكره انه لا يحتاج إلى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج (قوله بما مر انه كناية) لعله على ما في الروضة (قوله في المتن ويصح) ليس ضميره للفظ الخلع اذ لا معنى لقولنا يصح لفظ الخلع بكنايات الطلاق فتعين انه للخلع بمعنى الفرقة بعوض لكن قول الشارح كالرخصة بناء على انه طلاق هل هو راجع للخلع بهذا المعنى أو للفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه انه طلاق أو فسخ تأمل فيه (قوله وكذا على انه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معا فان لم ينوبا أو احدهما لم يصح اه وعبارة الروضة فرع بصح الخلع بجميع كنايات الطلاق مع النية اذا جعلناه طلاقا وان جعلناه فسخا فهل لكنايات فيه مدخل وجهان اصحهما نعم فان نوى الطلاق أو الفسخ كان ما نوى وان نوى الخلع عادا الخلاف في انه فسخ ام طلاق اه وفيه تصريح بان كنايات الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في انه فسخ أو طلاق ويؤخذ منه الخلاف في صرائحه ايضا وهو مقتضى قول المنهاج الآتي آنفا وقلنا الخلع طلاق فنامله (قوله في المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا الخ) في الروض وبعثك نفسك أو افلتك ياها بكذا مع القبول فوراً كناية قال في شرحه بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فوراً اه وفيه دلالة على انه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا أو كون القبول فوراً ويحتمل ان الاشتراط انما هو للاعداد لا لكونه كناية ثم قال في الروض متصلا بما تقدم وكذا بعثك طلاقا وبعثك

مقابله البضع المستحق له (فيها شوب تعليق) لترتيب وقوع الطلاق على قبول المال كثر تب الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالبيع (وله) وفي نسخة فله وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها) لأن هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بلفظ) كقبيلت أو اختلعت أو ضمنت أو بفعل كأعطائه الألف على ما قاله جمع متقدمون أو بأشارة خرساء مفهومة وقضية هذا أنه في أن أَرْضَعْت ولدِي سنة فانت طالق يكفي قبولها باللفظ أو بالفعل فإن كان بالاول (٤٨٠) وقع حالا أو بالثاني فبعد رضاع السنة وعلى الاول يحمل ما في فتاوى القاضي من وقوعه

بنفس الالتزام وعلى الثاني يحمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضي السنة وفصل بعضهم فقال إن لم تلزمه اجرة رضاع ولده لفقره فهو محض تعليق بصفة فيقع بعد السنة وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة وأثنا ويفرق بين هذا وإن دخلت الدار فانت طالق بالف فإنه يشترط القبول لفظا ويقع عند الدخول بالف وإن وجب تسليمه حالا كما يأتي بان هذه فيها شرطان متغايران فأوجبنا مقتضى كل منهما وهو ما ذكر بخلاف تلك فإنه ليس فيها إلا شرط واحد لكن فيه شائبة مال فقلبتا الشرط تارة والثابتة أخرى (غير منفصل) بكلام اجنبى إن طال كما يأتي آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقبول هنا أيضا (قلو) تختلف إيجاب وقبول كطاعتك بالف فقبلت بأعين وعكسه أو طلقك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الألف فلفو) كما في البيع فلا

(قوله محضة الخ) بوجه اه سم عبارة ع ش تأمل وجه ذلك فإن العلة لشوب التعليق موجودة فيه فإنه لو لم تنبل المراجعة لم يكن فسخا أه اقول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المغنى عتب بمحضة ما نصه من الجانبين إذ لا مدخل للتعليق فيه بل هو كابتداء البيع اه (قوله وفي نسخة فله الخ) لعل وجه التفرع النظر لشوب المعاوضة والواو انظر الشوب التعليق فكانه استدراك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع اه سيد عمر (قول المتن يشترط قبولها) أى الخيانة الناطقة اه معنى (قول المتن بلفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله أو بفعل الخ) لعله بفرض تسليمه وصحته مفروض فيما لو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كذا العتق على أن تعطى كذا الخ وحينئذ يتضح لك ما في قوله وقفية هذا الخ مما سنشير اليه في الحاشية اه سيد عمر (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال ع ش قوله كما قاله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بأشارة الخ) عطف على بلفظ (قوله وقضية هذا الخ) محل تأمل لأن الكلام هنا في صيغة المعاوضة إذ هي التي يشترط فيها القبول لافي صيغة التعليق إذ لا يشترط فيها كما سيأتي ولا يقع بها بل سيأتي أنه لا يقع في الملحق إلا بوجود الصفة فليأمل وليراجع فان الذى يظهر أن أوجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما وبين إذا دخلت الخ أن قوله في تلك انت طالق بالف صيغة معاوضة فاقضت القبول لفظا فور انظر لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظر للشرط ولعل هذا الفرق أن اتصفت أوضح بما فرق به الشارح ثم من الواضح أن افتاء البعض الذى ذكره لا ينافى الفصل في الحقيقة وإن سككت عن التفصيل وكونه يقع بأثنا تارة ورجعيا أخرى اه سيد عمر (قوله فيقع بعد السنة) هل يشترط كون الرضاع في الحولين أو لا يشترط اه سيد عمر اقول الظاهر الثاني (قوله وإن وجب تسليمه حالا) قد يقال ما وجه اه سيد عمر اقول لعل وجه الالتزام بالقبول اللفظى (قوله بان هذه) أى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك أى إن أَرْضَعْت الخ اه سم (قوله بكلام اجنبى) إلى المتن فى المغنى إلا قوله كما يأتي آخر الفصل وإلى قوله والابراء في النهاية إلا قوله لكن القياس إلى المتن وقوله على تناقض (قوله وكذا السكوت) أى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف لإيجاب وقبول) أى المال كما يأتي اه ع ش (قول المتن فلفو) أى في المسائل الثلاث ويقارق ما لو قال إن أعطيتى الف فانت طالق فاعطته الفين حيث يقع الطلاق بان القبول جواب الإيجاب فاذا خالفه فى المعنى لم يكن جوابا ولا إعطاء ليس جوابا وإنما هو فعل فاذا انت بالفين فقد انت بالالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) أى المال وكذا ضمير مقابلة (قوله مستقل به) أى بالطلاق (قوله ويقارق ما لو باع الخ) أى فإنه لا يصح اه معنى (قوله زائدة الخ) أى لفظه ما (قوله أو أى وقت) إلى قوله ثم رايت فى المغنى إلا قوله ولا يبطل إلى ولا رجوع وقوله ومثلها

ثوبى بطلاقي بشرط النية فيها اه قال فى شرحه عتب هذا كعتك نفسك إلا أن يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت فى عتبك نفسك أيضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله فى المتن ويشترط قبولها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح مر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر (قوله بان هذه) أى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك أى إن أَرْضَعْت الخ (قوله

طلاق ولا مال (ولو قال طلقك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث ووجوب الألف) لانها لم يتخالفها هنا إلى فى المال المتعبر قبولها لاجله بل فى الطلاق فى مقابله والزوج مستقل به وقوع ما زاده عليها وبه يندفع ما قيل قد يكون لها غرض فى عدم الثلاث ترجعه بلا عمل ويقارق ما لو باع عبيدين بالف فقبل احدهما بالف لان البائع لا يستقل بتملك الزائد (وإن بدا بصيغة تعليق كنى أو التى ما) زائدة لنا كيدا وأى وقت أو زمن أو حين (أعطيتى) كذا فانت طالق (فتعليق) من جانب فيه شوب معاوضة

لكن لا نظر اليها هنا غالباً لأن لفظها المذكور من صرائحه فلم ينظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا يبطل بطرو
جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظاً) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكفي وان
تفرقا عنه. لدلالته على
استغراق كل الازمنة منه
صريحاً فلم تقو قرينة
المعاوضة على إيجاب الفور
ولما وجب في قولها متى
طلقتي فلك الف وقوعه
فورا لان الغالب على
جانبيها المعاوضة بخلافه
والهم مثاله ان متى اى
ونحوهما انما يكون التراخي
اثباتاً اما نفياً كمتى لم تعطني
الفاقات طالق فالفور
فتطلق بمضى زمن يمكن فيه
الاعطاء فلم تعطه (وان قال
ان) بالكسر (او اذا)
ومثلها كل ما لم يدل على
الزمن الآتى (اعطيني)
فكذلك اى لا رجوع له
ولا يشترط القبول لفظاً
لانها حرفاً تعليق كمتى
اما المفتوحة واذا فطلاق
مع احدهما يقع بائناً حالاً
ويبغى تقييده بالنحو
اخذاً بما يأتى في الطلاق ثم
رايت شارحاً ذكره وظاهر
كلامهم انه مع بينوتها
لا مال له عليها ويوجه بان
مقتضى لفظه انها بذلت له
الفاعل الطلاق وانه قبضه
لكن القياس ان له تخليفاً
انها اعطته نظير ما مر في
رسم القباله (لكن يشترط)
ان كانت حرة والحق
بها المبيعة والمكاتبه سواء

الى المتن (قوله لا نظر اليها) الاولى التذكير (قوله لان لفظه) اى التعليق (قوله لما فيه) اى التعليق او لفظه
قول المتن في المجلس) اى مجلس التواجب وهو كافى المحرروا هم له المصنف ما يرتبط به الإيجاب بالقبول اه
مغنى (قوله وان تفرقا الخ) اى ولو طال الزمن جدا ههنا ع ش عبارة المغنى فتى وجد الاعطاء طلقت وإن
زادت على ما ذكره ولو قيدنى هذه بزمن او مكان تعين اه (قوله لدلالته) اى الالفاظ ههنا مغنى (قوله منه) اى
الزوج والاولى اسقاطه كما فعله النهاية والمغنى (قوله وقوعه) اى وقوع تطليقه وقوله بخلافه اى جانبه وقوله
فتطلق اى رجعيها ع ش (قوله فلم تعطه) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله كل ما) اى كل لفظ اه ع ش
(قوله كل ما لم يدل على الزمن الآتى) اذا تدل على الزمن الآتى سم وهو محل تأمل لانه حمل الآتى فى كلام
الشارح على المستقبل وليس بمرد له وإنما المراد الزمن الآتى بانه فى كلامه وهو الزمن العام المدلول لمتى
واذا ليست كذلك اه سيد عمر (قوله يقع بائناً حالاً) انظر هل هو فى الظاهر والباطن وان لم تكن اعطته شيئاً
او فى الظاهر فقط واخذة باقراره لا غير اه شيدى اقول ويتعين الثانى كما يفيد قول الشارح كالمغنى لكن
القياس الخ وتقييد النهاية بظاهر افيما يأتى (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لا مال له الخ) قد يستشكل
حيث تدل بينوتها لان الاعطاء يقتضى التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق
المأخوذه فليتأمل كذا قاله الفاضل المحشى ولك ان تقول انما يمنع ان كان منجزاً غير مرتبط بالطلاق وليس
بمتعين فلعلة فى ضمن خذ هذه الالف او ملكتك هذه الالف على ان تطلقنى بل قول الشارح بذلك الف الخ
يعين هذا الحمل ويتردد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكتنى تمليكاً مجزواً قالت بل مرتبطاً بالطلاق ولعل
الا قرب قبول قولها لانها اعترفت بما صدر منها ولان الظاهر من جالها سيما فى مثل مقام الشقاق ما ذكرته
لا يقال اذا حمل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتى اعنى ابتداءها بالطلب لانا نقول قد يدكر بعض
فروع قسم فى بيان آخر والباعث عليه رفع الاشكال المذكور اه سيد عمر (قوله لا مال له الخ) زاد النهاية
ظاهراً اه وقال الرشيدى وكذا بائناً كما هو ظاهر لانها لم تلزم له شيئاً فليراجع اه وتقدم ان قول الشارح
كالمغنى لكن القياس الخ يفيد التقييد بالظاهر (قوله وبوجه بان الخ) عبارة المغنى وخرج بان المكسورة
المفتوحة فان بهما يقع الطلاق فى الحال بائناً لان التعليق قاله الماوردى قال وكذلك الحكمى اذ لانها لماضى
الزمان اه (قوله لفظه) اى الزوج (قوله نظير ما مر الخ) اى فى باب الرهن اه كردى (قوله ان كانت
حرة) سيد كر محترزه ثم هو الى قوله سواء الحاضرة فى المغنى (قوله والمكاتبه) قياس ما مر فى المكاتبه من انه
اذا خالها على عرض يغير اذن سيدها دينا كان او عيناً بانته بمر المثل انه يردها ما قبضه منها ولا يملكه
ويستقر له فى ذمتها مر المثل اه ع ش (قوله والغائبة) المناسب لها التصوير بان اعطتنى زوجتى اه
سم (قوله عقب عليها) متعلق باعطاء الخ (قوله به) اى الفور (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه
مجلس عليها بالنسبة لها اه سم (قوله السابق) اى فى شرح بديل الخ اه كردى (قوله بان لا يتخلل
الخ) تصوير للفور (قوله طويل الخ) راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله بما مر اى بان يفارق
احدهما الآخر مختاراً وقوله لان ذكر العوض الخ) علة لقول المصنف لكن يشترط اعطاء على الفور وقوله
لصراحتها اى متى اه ع ش (قوله فى التأخير) اى فى جواز التأخير مع كون المغلب فى ذلك من جهة

ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتى اذا اى لفظاً اذا يدل على الزمن الآتى (قوله ويبغى الخ) كذا اشرح
مر (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لا مال له عليها) قد يستشكل حيث تدل بينوتها لان الاعطاء يقتضى
التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتأمل (قوله والغائبة)
المناسب لها التصوير بان اعطتنى زوجتى (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه مجلس عليها بالنسبة

(٦١ - شروانى وابن قاسم - سابع)

به فى هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام او سكوت طويل عرفاً وقيل ما لم يتفرقا كما مر فى خيار المجلس لان ذكر العوض
قرينة تقتضى التعجيل اذا اعراض تتمتع فى المعاوضات وترك هذه القضية فى نحو متى لصراحتها فى التأخير كما مر بخلاف ان اذ دلالة

لهاعلى زمن اصلا واذا لان متى مسماها زمن عام ومسمى اذازمن مطلق لانها ليست من ادوات العموم اتفاقا فلذلك الاشتراك في اصل الزمان وعدمه في ان اتضح انه لو قيل متى القاك صح ان يقال متى او اذا شئت دون ان شئت لانها لعدم دلالتها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذى في متى عن الزمان ومحل التسوية بين ان واذ في الاثبات اما اننى فاذا للفور بخلاف ان كما ياتي اما الامة فتى اعطت طلعت وان طال لتعذر اعطائها حالا لا ملك لها ومن ثم لو كان (٤٨٢) التعليق باعطاء نحو خمر اشترط الفور لقدرتها عليه حالا وفي الاول اذا اعطته من كسبها او

غيره بانت على تناقض فيه وبرده للسيد او ماله وله عليها امر المثل اذا عتقت والابرا فيما ذكر كالاعطاء في ان ابراتي لا بد من ابراتي فورا براءة صحيحة عقب عليها والالم يقع وافتاء بعضهم بانه يقع في الغائبة مطلما لانه لم يخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد مخالفا للكلامهم ومن ثم قال في الحادى في فلانة طاق على الفان شامت قياس الباب باعتبار الفورية هنا لوجود المعاوضة اى فكذا الابرأ فيه معاوضة هنا وزعم انه اسقاط فلا تتحقق فيه المعاوضة ايس بشىء كما هو واضح على انه مر ان القول بانه اسقاط ضعيف فعمل ان تصدقت عليك بصدائق على ان تطلقنى خلع اى ان ارادت جعل البراءة التى تضمنها التصديق عوضا للطلاق لا تعليقها به كاعلم عامر في شرط طلاقه على الفور لا يقال اراد ذلك المفتى النفرع على الضعيف انه رجعى لانا

الزوج معنى التعليق بخلاف جانب الزوجة كما مر اه مغنى (قوله لها) اى ان قوله واذا عطف على ان (قوله لانا) اى اذا (قوله فلذلك الاشتراك) اى اشتراك اذ او متى (قوله صح ان يقال) اى في الجواب وقوله لانا اى ان اه عش (قوله عن الزمان) الاول تقديمه على الذى في متى (قوله ومحل التسوية الخ) اى في الفورية (قوله اما الامة) الى قوله والابرا في المغنى الا قوله على تناقض فيه (قوله اما الامة) محترز قوله ان كانت حرة اه عش (قوله وان طال) الى الزمان (قوله ومن ثم) اى لاجل ان العلة التعذر (قوله بنحو خمر) اى باعطائه (قوله لقدرتها الخ) لان يدها ويد الحرية عليه سواء قد تشمل يدها عليه اه مغنى (قوله وفي الاول) اى غير نحو الخمر اه عش (قوله ويرده) اى الزوج ما قبضه من الزوجة الامة (قوله او ماله) لو اقتصر عليه لكفى (قوله اذا عتقت) اى كلها اخذان كلامه في معاملة الرقيق اه عش (قوله فيما ذكر) متعلق بكاف كالاعطاء فكان الاول تاخير عنه (قوله ان ابراتي) المناسب لما مر في المتن كونه بكسر التاء (قوله والا) اى بان لم يوجد البراءة او فوريتها او سحتها (قوله لم يقع) اى الطلاق (قوله وافتاء بعضهم الخ) مما يبعد الا فتاء المذكور تصريحهم في البيع من غائب بانه يشترط فيه القبول فورا مع انه لا يخاطب بالعوض اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى وجد الفورية او لا (قوله فغلبت الصفة) اى التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الفورية) اى للشيئة (قوله وزعم انه) اى الابرأ هنا (قوله على انه مر) اى في الضمان اه كردى (قوله فعلم الخ) اى من قوله والابرأ فيما ذكر كالاعطاء الخ (قوله اى ان ارادت جعل الخ) سكت عن حالة الاطلاق ويظهر انها ملحق بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة اه سيد عمر (قوله لا تعليقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله به اى الطلاق (قوله كاعلم عامر) اى في شرح وان لم يقبل لم تطلق اه كردى (قوله طلاقه) اى تطلقته (قوله على الضعيف) اى في ان ابراتي الخ (قوله انه رجعى) بيان للضعيف (قوله وفي ان ابرات الخ) عطف على قوله في ان ابراتي (قوله كاسر) اى شرح فرقة بعوض اه كردى (قوله التعليق الضمنى) قد يقال ان ما هنا تعليق محض (قوله الشرط) اى تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وقع الخ) اى رجعي (قوله تعاق) اى الطلاق به اى شرط البراءة (قوله بان قضيته) اى قوله ان لم ينو به الشرط وقع حالا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طاق الخ (قوله وهذا) اى قول المعترض ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) اى في ترجيح اشتراط فورية البراءة (قوله ولوقال ان ابراتي الخ) بسكون التاء اه سم (قوله وتعليقها الخ) اى التوكيل او هذا جواب عما يقال لما كان الابرأ في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقا والتوكيل المعاق باطل وحاصل الجواب ان الباطل هو لها فليتأمل (قوله اما الامة الخ) كذا شرح مر (قوله ويرده للسيد او ماله) ولا ينافيه ما نقله الرافعى عن البغوى انه لو قال لزوجه الامة ان اعطينى ثوبا فانت طاق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في حقها لكونها لا تملك منوط بما يمكن تملكه انظر مع مسئلة الخمر اذا كان اعتبارا مكان التملك في المال فلم تطلق في مسئلة ان اعطينى ثوبا اذ لا يمكن تملكه لجهالة فصار كاعطاء الحرية ثوبا مغصوبا او نحو بخلاف ان اعطينى الفاء وهذا الثوب شرح مر (قوله وفي ان ابرات الخ) عطف على قوله قبل في ان ابراتي (قوله ولوقال ان ابراتي) هو بسكون التاء

نقول فحينئذ لا فور في غائبة ولا حاضرة وفي ان ابرات فلانا من دينك او اعطينه كذا يقع رجعي كما مر فلا فورية خصوصا ويكفى التعليق الضمنى في انت طاق وتمام طلاقك براءتك لا بد من براءتها فورا على احد وجهين يتجه ترجيحهما لان الكلام لا يتم الا بآخره ثم رايت الاصبغى بحث انه ان لم ينو به الشرط وقع حالا وان نواه وصدقته تعاق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيته وقوعه حالا عند الاطلاق والظاهر خلافه كانت طاق براءتك ولان الكلام اذا اتصل وانتظم يرتبط بعضه ببعض اه وهذا موافق لما ذكرته ولوقال ان ابراتي فانت وكيل في طلاقها فابرا ته برى ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعي لان الابرأ وقع في مقابلة التوكيل وتعليقه

إثما يفيد بطلان خصومه كما روي لوقا أنت طالق إلا أن أرتني من كذا لم أطلق علي إلا وجهه إلا بالياس من البراءة بنحو إيفاء أو موت وكذا إلا أن اعطيني كذا مثلا (وان بدأت بطلب طلاق) كطالقتني بكذا وان أو اذا أو حتى طلقتني (٤٨٣) فلك على كذا (فاجابها الزوج) (فعاوضة)

من جانبها الملكها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جمالة) لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كاعمال في الجمالة (فلها الرجوع قبل جوابه)

كأثر الجمالات والمعاوضات (ويشترط فور لجوابه) في مجلس التواجب نظرا لجانب المعاوضة وان علفت بمتى بخلاف جانب الزوج كاسر فلو طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعيها بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالبا وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الشائبة الجمالة فلو قالت طالقتني بالف فطالق بخمسائة وقع بها كرد عدي بالف فردة باقل (ولو

خصوص التوكيل وأما التطلاق فيصح لعوم الاذن اه كرى (قوله بطلان خصومه) أي خصوص كونه وكلا حتى يفسد الجمالة المسمى ان كان فيرجع لاجرة المثل واما عموم كونه ما ذواله في التصرف من قبل الموكل فلا يبطله التعليق اه سيد عمر (قوله كطالقتني بكذا) الى قوله كرد عدي في المعنى الا قوله وفارق الجمالة الى وبحث وإلى قوله او بان طالق طلقه ونصفا في النهاية الا قوله ثم رابت الى الماتن (قول الماتن فلها الرجوع الخ) أي بلفظ يدل عليه كرجعت عما قلته أو أبطلته أو نقضته أو فسخته اه ع ش (قوله كما مر) أي في شرح ولا الاعطاء في المجلس (قوله حمل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق ان عذر قال في شرح الروض مانعه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالاسلام او نشأته ببادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشترطة سم على حج اقول نعم الا قرب انه كذلك لما ذكره اه ع ش (قوله وفارق الجمالة) أي حيث يستحق فيها الجعل وان تراخي العمل ع ش وسم (قوله وبحث أنها لو صرحت) عبارة للمعنى نعم لو صرحت الخ وعبارة النهاية والوجه عدم اشتراط الفوران صرحت بالتراخي اه (قوله لو صرحت بالتراخي) أي كان قالت ان طلقتني ولو بعد شهر مثلا اه ع ش (قوله وقع بها) على الصحيح لانه سامع ببعض ما طلبت ان يطلقها عليه اه معنى (قوله بها) أي بخمسائة كذا في الروض اه سم (قوله فردة باقل) أي بان نقص من الف خمسمائة قبل ان يردوا الا فالجمالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أي الزوجة بدليل ما بعده اه رشيدى (قول الماتن ولو طلبت ثلاثا الخ) (فرع) لو قالت طالقتني نصف طلقة أو طالق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل او ابتدا الزوج بذلك فقبلت بانتهى المثل وكذا لو قالت طالقتني بالف فطلعت يدها مثلا وان طلق نصفها فنصف الالف وظاهر ان تطليق بعضها كتطليق بدها لا يمكن التوزيع على البعض لابهامه بخلاف نصفها وإنما طلقت هذا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طلقت نصفى لفساد صيغتها السابقة غياب اه سم (قوله فطلقت نصفها الخ) لعلمه ما لم يرد به الكل اما اذا اراده به مجازا فبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فيه اذا دلت عليه القرينة ولا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول أخذنا مما مر عن شرح الروض انه يقبل بيمينه (قوله ام سكنت عنه) افهم انه اذا ذكر ما يزيد على الثلث كان طالقتك واحدة بالف او نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما جاءها لسؤالها اه ع ش (قوله ولم ينو ذلك) أي الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله يعنى الى هنا (قوله الشراح اعترضوه بانه الخ) ومنهم المعنى (قوله او طالقتين) الى قوله نظر اللبفوظ في المعنى الا قوله وفارق الى ولو اجابها (قوله

(قوله حمل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جوابها صدق ان عذر قال في شرح الروض مانعه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالاسلام او نشأته ببادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشترطة (قوله وفارق الجمالة) أي حيث جوز ناله التأخير (قوله وقع بها) أي بخمسائة كذا في الروض (قوله كرد عدي بالف فردة باقل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت انى فلك دينار فقال ارد به نصف دينار استحق الديناران القبول لا اثر له في الجمالة قال الامام واعترض بقوله طالقتني بالف فقال بمائة طلقها كالجعالة وقديجاب بان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادير الامر عليه (فرع) لو قالت طالقتني نصف طلقة او طلق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل او ابتدا الزوج بذلك فقبلت بانتهى المثل وكذا لو قالت طالقتني بالف فطلعت يدها مثلا وان طلق نصفها فنصف الالف وظاهر ان تطليق بعضها كتطليق بدها لا يمكن التوزيع على البعض لابهامه بخلاف نصفها وان طلقت هذا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طالق نصفى لفساد صيغتها

فما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح اعترضوه بأنه قيد مضر اذا لو اقتصر على طلقة واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لفهمه بالاولى وايضا ففيه إيهام انه إذا لم يعد ذكر المسال وقع رجعيها والاصح انه بائن كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (بثله) او طلقتين فطلقتان بثليته أغليا لشوب الجمالة إذ لو قال رد عيدي الثلاثة ولك الف فرد واحدا استحق ثلث الالف

وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق ولم يوجد او امان جانبها فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة ايضا كما سرجعها لهذا لا يقتضى الموافقة فغلب بخلاف التعليق فانه يقتضيها ايضا فاستوي او لو اجابها بانت طالق ولم يذكر عددا ولا نواه وقعت (٤٨٤) واحدة فقط على الوجه او بانت طالق طلقه ونصفها قبل يستحق ثلثي الا ان او نصفها او جهان

أصحها الثاني نظر اللغوي لا للسراية لانه الاقوى وباختياره ويأتي ماله بذلك تعلق (وإذا خالغ أو طلق بعوض) ولو فاسدا (فلا رجعة) له لانها إنما بذلك المال لتملك بضمها كما انه إذا بذل الصداق لامتلك هي رفعة (فإن شرطها) كطلقتك أو خالعتك بكذا على أن لي عليك الرجعة فقبلت أو أن أبرأتني من صداقتك فانت طالق طلقه رجعية فابرأت كما أقي به جمع اخذ من فتاوى ابن الصلاح (فرجى ولا مال له لان شرطى الرجعة والمال أى أو البراءة متنافيان فيتساقطان ويبقى مجرد الطلاق وهو يقتضى الرجعة ولانه لما صرح برجعية علم ان مراده مجرد التعليق بصفة البراءة لانها عوض وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسألة البراءة لانه لا سبيل للوقوع إلا بصحة البراءة وصحتها تستلزم البيئونة وهي تنافي قوله رجعية ويرد بان هذا نظير ما ذكره من التنافي وقد صرحوا بانه لا ينافي الوقوع

وفارق عدم الوقوع في نظيره الخ) أى كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بذلك الا انك فلفغوا سم (قوله والمعاوضة) عطف على التعليق وقوله التوافق عطف على وجود الصفة (قوله ولم يوجد) أى الصفة والتوافق اهرشيدى (قوله كما سرجعها) أى في شرح ولا الاعطاء في المجلس (قوله وهذا الخ) أى الجملة القروله فغلب أى الجملة على المعاوضة فالجموع لا يقتضى الموافقة وقوله ايضا أى كما يقتضى المعاوضة الموافقة وقوله فاستوي أى الموافقة اه كرى (قوله وقعت واحدة) أى بذلك الا لف اه ع ش زاد المعنى ولولم يملك عليها الا طلقا استحق الا لف لانه أفادها البيئونة الكبرى اه (قوله وباختياره) عطف على الاقوى اه سم (قوله ويأتى) أى فى الفصل الا فى بعد فى شرح وقيل ان علمت الحال الخ (قوله ولو فاسدا) إلى قوله ولانه لما صرح فى النهاية والمعنى إلا مسألة البراءة (قوله رفعة) أى البضع (قوله فابرأت) ينبغى ان لا يعتبر هنا فورى ولا علم الزوجين بالمبرأته لانه تعليق عوض لا معاوضة فيه وهذا إنما يتأتى ان قلنا بما اقتضاه صنيع الشارع من عدم حصول البراءة فان قلنا بما نقله السيد السهم ودى وغيره عن ابن الصلاح من حصولها وهو الظاهر فواضح اشتراط علمها وإلا فينبغى ان لا يقع لان المتبادر البراءة الصحيحة إلا ان يريد التعليق على مجرد اللفظ اه سيد عمر أقول اشتراط الفور على الثاني دون الاول مسلم واما العلم فيشترط عليهما معا كما يفيد قوله لان المتبادر الخ (قوله فيتساقطان الخ) هذا يقتضى بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما يتأتى البراءة إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها فى نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما فى المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة فى نفسها فتأمل سم على حج اه ع ش وفى السيد عمر ما يوافقوه وسكتوا عن حالة الاطلاق والظاهر فيها بطلان البراءة لان ظاهر الصيغة المعاوضة المراجعة (قوله وصحتها تستلزم الخ) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا فان شرط الرجعة يصرفها عن العوضية إلى مجرد التعليق اه سم (قوله ولو خالغها بعوض) إلى قوله بخلاف مالو وقع فى المعنى وإلى قوله ويحتمل فى النهاية (قوله بانت بمهر مثل) نص عليه الشافعى معنى ونهاية (قول المتن وارتدت) أى عقب هذا القول اه معنى (قوله فوراً بان لم تراخ الردة) فلو تراخت

السابقة عباب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أى كما تقدم فى قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بذلك الف فلفغوا (قوله وباختياره) عطف على الاقوى (قوله كطلقتك الخ) أى فقبلت وقوله وان ابرأتني الخ أى فابرأته (قوله فيتساقطان) هذا يقتضى بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما يتأتى البراءة إذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها فى نفسها فالالوجه صحتها وهذا بخلاف ما فى المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة فى نفسها فتأمل فانه لا يخلو عن دقوه به يظهر سقوط دعوى ان القياس فساد البراءة لان الطلاق ينافى شرط الرجعة فيتساقطان كما فى المسئلة الاولى واما عبارة الشارع فهى قابلة للحمل على ما قلناه لولا ما دل على قوله الاقوى عن بعضهم لانه لا سبيل الخ من عدم صحة البراءة واقاره له على ذلك من هذه الجهة فليتأمل (قوله تستلزم البيئونة) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا

(وفى قول بائن بمهر المثل) لان الخلع لا يفسد بفساد العوض ولو خالغها بعوض على أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بانت بمهر الردة مثل لانه رضى هنا بسقوط الرجعة ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت طلقني بكذا وارتدت) أو ارتدها أو ارتدتا (فاجاب) الزوج فوراً بان لم تراخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء وحينئذ نظر (إن كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) هى أو هو أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بانت بالردة والامال) ولا طلاق لا نقطاع النكاح بالردة فى الحالين اما إذا اجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال

بخلاف مالو وقعا معا فانها تبين بالردة ولا مال كاجتنبه السبكي وغيره أى ان لم يقع اسلام ويوجهه بأن المانع أقوى من المقتضى لبحث شارح وجوبه
ضعيف وان جزم به شيخنا في شرح منهجه (وان أسلمت) هى أو هو أو هما (فيها) أى العدة (طلقت بالمال) المسمى لاننا نيينا صحة
الخلع وتحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر تخلل) سكوت أو (كلام يسير) (٤٨٥) ولو اجنبا من المطلوب جوابه

(بين لإيجاب وقبول) لانه
لا يعد اعراضا هنا نظرا
لثابتة التعليق أو الجمالة
وبه فارق البيع وظاهر
كلامهم هنا أن الكثير يضر
ولو من غير المطلوب جوابه
وبه صرحوا في البيع
ويحتمل انه لا يضر هنا الا
من المطلوب جوابه لما
تقرر من الفرق بينهما
ثم رأت شيخنا جزم به
(فرع) نقل الاصبحي
عن العمرانى أن قولها
خالعتك بالف لغو وان قبل
لان الايقاع اليه دونها ولا
ينافيه خلافا لمن ظنه قول
الخوارزمى بتقدير اعتياده لو
قالت ابرأت ذمتك من صدق
على طلاق فطاق وقال قبلت
الابراء بان لا قبول
الزمام للطلاق بالابراء
لانه ليس هنا ايقاع من احق
في الصورة الثالثة كما فهمه
تعليله المذكور وانما يجعل
قوله قبلت فى الأولى وتضمننا
الالتزام المذكور لانها
باسنادها الخلع الى نفسها
افسدت صيغتها فلم يبق
صيغة صحيحة تلزمها بخلافها
فى الثالثة فان صيغتها لمزومة
فصح جعل قوله التزاما لما
تضمنته وكان بعضهم اخذ
من كلام الخوارزمى هذا

الردة أو الجواب اختلت الصيغة اه معنى (قوله مالو وقعا) أى الجواب والردة ع ش ومعنى (قوله) كما
بجته السبكي) اعتمده النهاية لا المغنى (قوله أى ان لم يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول والام يؤثر الاسلام
سموع ش وسيد عمر (قوله ويوجه) أى ما بجته السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى الخ)
ولك ان تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال وإلغاه مقتضى البيئونة بلا مال فليتأمل والحاصل انه
وجد مقتضيان للبيئونة معا احدهما يقتضيهما بال والاخر بلا مال فعمل بمطابق البيئونة الذى هو مقتضيهما
وبثبوت المال الذى هو مقتضى احدهما لتحقيق المقتضى مع عدم المعارض وانما سقط المال فى صورة
تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيئونة التى لا تقتضى المال وهى الردة على مقتضيه وهو الخلع لان الردة
مانعة من ثبوت المال وحينئذ فالذى يظهر ان الواجه ما جزم به فى شرح المنهج ثم رأت فى المغنى قال وهذا
اوجه أى ما فى شرح المنهج اه سيد عمر وقد يجاب بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة
من ثبوته (قوله ضعيف) وقال للنسابة وخلافه لى كما سر (قوله وان جزم به شيخنا فى شرح منهجه) ووافق
السبكي فى شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب الخ) متعلق بتخلل الكلام (قوله هنا) أى فى الخلع
(قوله نظرا لثابتة التعليق) أى من جانب الزوج وقوله أو الجمالة أى من جانب الزوجة وكل منهما
موسع فيه (قوله هنا) أى فى الخلع (قوله ولو من غير المطلوب جوابه) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه) أى
بالنعم المذكور (قوله من الفرق بينهما) أى الخلع والبيع (قوله ولا ينافيه) أى ما نقل عن العمرانى
(قوله لانه الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله فى الصورة الثالثة) هى أو قال قبلت الابراء اه سم عبارة السيد
عمر بالنسبة لمسئلة العمرانى وان كانت ثانية اه عبارة السكردى قوله فى الصورة الثالثة ارادها ما فى
الخوارزمى أو قال قبلت الابراء أو الثانية قوله فطلق والأولى قول العمرانى ولا ينافى هذا ما يأتى فى الشارح من
تسمية الثالثة هنا ثانية هناك والثانية أولى لان ما هنا باعتبار انضمام صورة العمرانى الى صورتي الخوارزمى
فلذا صارت الصور ثلاثا وما هناك باعتبار صورتي الخوارزمى فقط اه (قوله تعليله الخ) أى الخوارزمى
(قوله لانها الخ) أى الزوجة (قوله فى الأولى) أى فى مسألة العمرانى (قوله تلزمها) من باب الافعال والضمير
المستتر للصيغة والبارز للزوجة (قوله بخلافها) أى الزوجة (قوله احدهما) أى الزوجين (قوله والاولا) أى
بان علماء (قوله كلام الخوارزمى) أى المار انقار قوله الأولى أى من مسئلتيه (قوله ماذا نوت جعل الابراء
الخ) ينبغى ان يكون الاطلاق كذلك لان المتبادر قصد العوض بخلاف ما اذا قصدت التعليق بان ارادت
بالصيغة المذكورة معنى ان طلقنى فانت برى فانه حينئذ ينبغى ان يأتى فيه الخلاف السابق فى تلك أو اما قول
الشارح بخلاف ماذا نوتاه فحل تأمل ولم يظهر وجهه بل ينبغى فى الصورة التى يحكم فيها بان ما أتت به صيغة
معاوضة لا يحتاج لنية منه ايضا كالوقالت طلقنى بالف فقال انت طالق ولم تلفظ بالعوض ولم ينهه وكذا قوله
لان هذا فى معنى التعليق الابراء المقتضى عدم صحة ما ذكر فى حالة الاطلاق محل تأمل ايضا لان ما ذكره ممتات
فى نحو قولها لمكنتك كذا على ان تطلقنى فان التملك كالابراء فى كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر
الصيغة المعاوضة وان تضمنت التعليق كسائر صيغ المعاوضة فلا تحتمل عليه الاعتذار اذ قد تامل وانصف
اه سيد عمر (قوله بان تلفظ به) أى بعمل ذلك (قوله ايضا) أى كازوجة (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار

فان شرط الرأى جعية يصرفها عن العوض الى مجرد التعليق (قوله كاجتنبه السبكي) اعتمدهم ر (قوله أى ان لم
يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول والام يؤثر الاسلام وان جزم به شيخنا فى شرح منهجه ووافق السبكي فى
شرح الروض (قوله ولو من غير المطلوب) اعتمدهم ر (قوله فى الصورة الثالثة) هى أو قال قبلت الابراء (قوله
لان هذا فى معنى تعليق الابراء الخ) قد يقتضى هذا انه بعد تلفظه بما ذكر لا بد من قبولها ولا يكتفى ما جرى منها

قوله لو قالت بذلت صدق على صحة طلاق فقال قبلت وقعا باثنا بمر المثل لكن ينبغى حل قوله بمر المثل على ما اذا جعل أحدهما الصدق والإوقع
باتنا فى مقابلة البراءة منه كما اقتضاه كلام الخوارزمى وهذا الذى يتجه أن محل ما قاله الخوارزمى فى الأولى ماذا نوت جعل الابراء عوضا للطلاق فطلق
على ذلك بأن تلفظ به بخلاف ماذا نوتاه أيضا لأن هذا فى معنى تعليق الابراء وتعليقه باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه فى الفصل الذى قبل هذا

وفي الثانية ما اذا قل قبلت بذلك ونوى به ايقاع الطلاق في مقابلة الابرأه والافالترام الطلاق بغير لفظ صريح فيه ولا كناية مع النية لا بوقعه ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها المذكورة ان قلنا فيها اذا كان الصداق ديناً أن البذل يصح كونه كناية في الابرأه وفيه نظر لانه انما يستعمل في الاعيان لا غير اذ حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الابرأه الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح أن يراد بأحدهما الآخر فان

قلت الابرأه تملك لا اسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تملكاً انما هو امر حكمي له لانه مدلول لفظه على أن التحقيق انه لا يطلق القول بانه تملك ولا بانه اسقاط لان لم يفروعا راعوا فيها الاول وفروعا راعوا فيها الثاني لكن لما كانت الاولى اكثر اطلاق كثيرين عليه التملك فلحظ ذينك ليس النظر لمدلول اللفظ بل لمدرك ما يستعمل فيه وامادلوله الاصل في هو الاسقاط لا غير فتم ما تقرر من المناقاة بينهما ولو علق بالبراءة فانت بلفظ البذل لم يكف وان نوت به لانه لا يحتمله قاله ابن عجيل وغيره ونظر فيه انه في معناه ولذا قيل انه تملك للدين ويرد بمنع انه في معناه لما تقرر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير ومن ثم لو قالت بذلت صدقي على طلاق وهو دين طلق ولم ينويا جعل مثله عوضا للطلاق وقع رجعا كما مر بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال انت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تبرئه لان البذل غير البراءة فكان كلامه تعليقا مبتدأ خلافا لمن قال

اليه ما اذا نواه أيضا كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه سم (قوله وفي الثانية ما اذا الخ) منتهج جدا الا قوله في مقابلة الخ على ما حررناه انما هو سيد عمر (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الخ على ذلك قوله في مسألة البذل المذكورة قبلت فلما حمل ذلك على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه سم (قوله المذكورة) اي في هذا الفصل والذي قبله اه كرى (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازا كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله انما هو امر حكمي) اي يحكم بانه تملك اه كرى (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع اه سم (قوله الاول) اي كونه تملكاً وقوله الثاني اي كونه اسقاطا وقوله الاول اي الفروع المرعى فيها التملك وقوله عليه اي الابرأه (قوله فلحظ ذينك) اي الرعايتين (قوله لمدرك ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله وأما مدلوله الحقيقي فهو الخ) قديمع اه سم (قوله فتم ما تقرر من المناقاة الخ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم (قوله لانه لا يحتمل) ان اراد حقيقة لم يفد او لا مجازا فمنع اه سم (قوله بانه) اي البذل (قوله انما يستعمل الخ) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقا فمنع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سيد كرى تحترزه (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم (قوله لو قال الخ) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقى اه سم (قوله لانه الخ) تعليل لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) اي الصداق الدين (قوله ان علم) اي الصداق قدر اوصفة (قوله والا) اي بان جهل احدهما الصداق (قوله لوجعلاه) اي العوض نفسه اي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قدمر ما فيه (قوله فيه) اي الدين (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة اه سم

أولا لعدم حصول البراءة به لتضمنه تعليقا وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه أيضا كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الخ على ذلك قوله في مسألة البذل المذكورة قبلت فلما حمل على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازا كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع (قوله فهو الاسقاط) قديمع (قوله فتم ما تقرر من المناقاة بينهما) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول (قوله لانه لا يحتمل) ان اراد حقيقة لم يفد او مجازا فمنع لكنه يتجه توجيهه عدم الكفاية بان يراعى في التعليقات الالفاظ ولا يكتب في معانيها كما باتى (قوله انما يستعمل) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقا فمنع (قوله بخلاف) متعلق بقوله فطلق ش (قوله ما لو قال) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقى (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة قولها

يقع بقوله أنت طالق وما بعده مجرد التأكيد لانه صرف اللفظ عن ظاهره لغير موجب والنظائر التي استشهد بها (قوله)

لا تشبهه له كما هو واضح للتمام أما اذا نواه جعل مثله عوضا فيقع باننا به ان علم والافيمهر المثل بخلاف ما لو جعله نفسه لان الدين مادام ديناً لا يقبل العوضية ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر والنذر له بالمر في ان ابرأني مر حكمه والاوجه في ان نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت

له به انه يقع باثنا به وكون النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته اذ البراء قرينة ايضا (فصل في الالفاظ الملزومة للعوض وما يتبعها) لو (قال انت طالق وعليك) كذا (او) انت طالق (ولي عليك كذا) وظاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا وانت طالق وتوهم فرق بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعيًا قبلت ام لا ولا مال) لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم (٨٧) اخبر ان له عليها كذا بذكر جملة خبرية

معطوفة على جملة الطلاق

غير صالحة للشرطية او

العوضية فلم يلزمها لوقوعها

لمغاة في نفسها وفارق قولها

طلقتني وعلى او لك على

الف فاجابها فانه يقع باثنا

بالالف بان المتعلق بهامن

عقد الخلع هو الالتزام

لحمل لفظها عليه وهو ينفرد

بالطلاق فاذا خلا لفظه عن

صيغة معاوضة حل لفظه

على ما ينفرد به نعم ان شاع

عرفان ذلك للشرط كعلى

صار مثله اى ان قصده به

وليس مما تعارض فيه

مدلولان لغوى وعرفى حتى

يقدم اللغوى لان ما هنا فى

لفظ شاع استعماله فى شئ

فقبلت ارادته له وذلك

فى تعارض المدلولين ولا

ارادة تقدم الاقوى وهو

اللغوى فان قلت هل يمكن

توجيه اطلاق المتولى ان

الاشتهار هنا جعله صريحاً

فلا يحتاج لقصد قلت نعم

لان كون الاشتهار لا يباحق

الكتابة بالصريح انما هو

فى الكتايات الموقفة اما

الالفاظ الملزومة فيكفى فى

صراحتها الاشتهار الا ترى

ان بعتك بعشرة دنائير وفى

البلد نقد غالب يكون

صريحاً فيه وليس ذلك الا

(قوله اذ البراء الخ) اى ويقع الطلاق فى مقابلته فكذا يقع فى مقابلة النذر

(فصل فى الالفاظ الملزومة) (قوله فى الالفاظ) الى قوله ومثله اعطى فى النهاية الا قوله ويؤخذ الى وافى

(قوله لانه اوقع) الى قوله فان قلت فى المعنى الا قوله اى ان قصده به (قوله اوقع الطلاق بجائنا الخ) اى واخبر

ان الخ ثم اوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) اى الزوج الزوجة وقوله لو وقعها اى الجملة المعطوفة (قوله

على ما ينفرد به) اى على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) اى قول الزوج المذكور (قوله كعلى) اى كقوله

طلقتك على كذا اه معنى (قوله صار مثله) اى فان قبلت بانتهى بهو الا فلا اه عش (قوله اى ان قصده به)

يعلم منه ان مجرد الشروع لا يصير صريحاً فى الشرط وحينئذ فالفرق بين حالة الشروع وعندها انه يقبل قوله

اردت الخ حيث شاع وان كذبت فى الارادة بخلاف ما اذا لم يشع اه عش زاد سم قيد بذلك ليندفع

استشكاله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح به اه عبارة السيد عمر هذا التقيد لا لولى

العراقى فى مختصر المهمات بحجة بعد ان استشكل اطلاق الشيعين من نقله عن المتولى واقراءه فى هذه المسئلة

بانه مناف لما قررناه فى الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه (قوله حتى يقدم للغوى) اى ولا يلزم عليها مال

(قوله وذلك) اى تقديم اللغوى (ولا ارادة) هذا يقتضى تقييد تقديم اللغوى فى مسئلة تعارض المدلولين

عما اذا لم يرد غير اه سم اى المشهور ارادته من اللفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه اطلاق

المتولى بان الاشتهار الخ (قوله ان الاشتهار) اى اشتهاى قول الزوج وانت طالق وعليك كذا ونحوه فى معنى

الشرط (قوله الموقفة) اى للطلاق مثلاً (قوله الا ترى ان بعتك الخ) فيه بحث ظاهر اذ ليس الدلالة فى هذا على

الالزام بالاشتهار لظهور ان الالزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا لاشتهار ايس

الا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا اصل الالزام فتأمل اه سم (قوله بما قررته او لا) اى فى قوله

لان ما هنا شاع الخ اه عش (قوله وآخراً) اى فى قوله لان كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) اى بما قرره

اخرا (قوله وافى ابو زرعة) عبارة النهاية والوجه كما افق به العراقى الخ (قوله وقصد تعليق الطلاق الخ)

قد يقال لو اختلفا فى قصد التعليق فلم يعتبر قوله لهما اخذاً بما ياتى قريباً فى المتن اوقوله محل تأمل ولعل الاول

اقرب اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع المصنف والنهاية وصريح عش الثانى عبارته قوله بانه يتعلق

بها اى فان ابراهته برامة صحيحة طلقت والا فلا ويقبل ذلك منه وان كذبت فى قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

(فصل فى الالفاظ المازمة للعوض وما يتبعها) (قوله لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم اخبر الخ) او اخبر ثم اوقع

(قوله او العوضية) قد يقال حيث لم تصلح للعوضية نافي قوله الا ترى فان قال اردت الخ اذ ارادة الشئ بما لا يصلح

له لا اعتبار به الا ان يراد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله اى ان قصده به) قد بعكر على اعتبار القصد

انه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الا ترى فان قال اردت الخ الا ان يقال مع الاشتهار يكفى القصد

وان لم تصدقه واما ان هذا فى قصد الشرط وذاك فى قصد معنى فكذا فلا يصلح للفرق لاتحادهما فى المعنى والحكم

تأمل (قوله اى ان قصده) قيد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح بذلك

(قوله ولا ارادة الخ) هذا يقتضى تقييد تقديم اللغوى فى مسئلة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غير

(قوله الا ترى ان بعتك بعشرة دنائير الخ) فيه بحث ظاهر اذ لا دلالة فى هذا على الالزام بالاشتهار لظهور ان

الالزام هنا انما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا لاشتهار ايس لا تفسير نوع ذلك اللازم

بذلك اللفظ لا اصل الالزام فتأمل اه (واخرا قول ابن الرقعة الخ) قد يقال ما قرره ولا حاصله ان الدافع لاعتبار

قيد الارادة بدليل قوله وذلك فى تعارض المدلولين ولا ارادة ودين عدم الحاجة الى هذا القيد فى جواب

تاثير الاشتهار فيه فاندفع بما قررته او لا استشكل هذا بقولهم اذا تعارض مدلولان لغوى وعرفى قدم اللغوى وآخرا قول ابن الرقعة

ان هذا مبنى على ان الصراحة تؤخذ من الاشتهار اى وهو ضعيف ويؤخذ من ذلك انه لو قال بعتك لى عليك الف واشتهر فى الثمنية صح

البيع به وان لم يذوق افق ابو زرعة فيمن قال ابرئى وانت طالق وقصد تعليق الطلاق بالبراء بانه يتلقى بها أى الغلبة ذلك وتبادر التلقى منه

في التعليق اه (قوله اي لغبة ذلك الخ) قد يشكك على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافق بتلك الدعوى اطلاق الزر كشي اه سم (قوله ومثله اعطيتي) كذا في اصل الشارح بخطه وصوابه اعطيتي اه سيد عمر (قوله واطلاق الزر كشي) اي عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام سم اقول يدل للمقدمة المنعومة ما تقرر هنا في صدور ما ذكر منه او منها اه سيد عمر (قوله فياتي) اي انفا في المتن (قوله وهو الازام) الى قول المتن وان قال ان ضمن في النهاية الا قوله وكذا الى المتن (قوله لغة قليلة) اي جر الضمير بالكاف لغة الخ (قوله لو قال) اي طاعتك بكذا (والا حلف ولزمها) الاولى وحلف لزمها كافي المعنى (قوله حلف) اي عين الراداه ع ش (قوله) والا وقع رجعيما ولا حلف الخ ان كان بعد ردها اليمين اليه ونكوله فواضح لكن الاولى حينئذ التعليل بالنكول وان كان نفى الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه تصرح عبارة شرح المنهج فواجهه كرون يمينه يمين رد فليتأمل ثم رايته المحشى سم قال قوله والاول الخ وان لم يحلف وقع الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر اه وقد يجاب عن الشارح بان مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح اذ لا يترجم احد توجه الحلف عليها حينئذ حتى يصرح بنفيه ولكن لا يبتني تصحيح عبارة اه لا بهذا فتعين لصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سيد عمر ويوافقه قول الرشيدى قوله والاولى والا تصدقه ولم يحلف بين الرد وقوله ولا حلف اي منها اه لا قول ع ش (قوله ولا حلف) اي اليمين المردودة اه فيرد اشكال سم بال تكرار (قوله وم) اي انفا في المتن (قوله قال) اي السبكي وقوله وهذا اي الوقوع رجعيما فيما اذا كذبت في الارادة اه رشيدى عبارة الكردى قوله وهذا اشارة الى قوله فيقع باثنا مأخذ الخ اه اي وقوله والاول وقع رجعيما (قوله فلا وقع) اي ان كان صادقا فليراجع اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) اي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة بعد نحو انت طالق (قوله اظهر) فيه نظرا اه سم (قوله نحو يا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيد عمر (قوله وقصدها) اي الحالية

السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع ما قاله ابن الرفعة فليتأمل (قوله اي لغبة ذلك) قد يشكك على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافق بتلك الدعوى اطلاق الزر كشي (واطلاق الزر كشي) اي عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام (قوله في المتن فان قال اردت الخ) قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية كنظيره فيها ذكره بقوله ولو قال بعتك ولى عليك الف فكناية في البيع اه وقد يشكك كونه كناية بقوله الاتي وان سبق بانبت بالمذكور لان ظاهره انه مع سبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الا ان يحاب اخذ من كلام الشارح السابق رد كلام ابن الرفعة بان الكناية في الالزام تصرح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاستشمار (قوله فكما لو قاله) اي قال طاعتك بكذا (قوله ان صدقته) اي في تلك الارادة (قوله والا) اي ان لم يحلف فانظر ولا حلف اي فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر (قوله اما باطنا فلا) اي ان كان صادقا فليراجع (قوله اظهر) فيه نظر (قوله في المتن وان سبق الخ) عبارة شرح البهجة ومحلها ايضا اذا لم يسبق طلبها بعوض والا فان اهمته كطلفني بعوض فان اجاب بمعين كطاعتك ولى عليك الف فبتدئ به فان قبلت بانته به والا لم يقع او بمعين بانته بمهر المثل وان عينته فاجاب بذكره وقع به لانه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي مع ذكره ولى فان ادعى قصدا لا ابتداء صدق يمينه فيقع رجعيما او قصدا الجواب وكذبت صدقت يمينها لنفي العوض ولا رجعة اه بحر وفه فليتأمل قوله اخر ايقع رجعيما مع قوله السابق فيما اذا اهمت واجاب بمعين انها ان قبلت بانته به والا لم يقع مع انه مبتدئ في الصورتين مع سبق سؤالها غاية الامر ان ابتدائية هنا انما ثبتت يمينه وفي السابق محكوم بها شرعا فلم كان رجعيما هنا باثنا ثم ان قبلت والا لم يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق انه مبتدئ دعوى عبر الزر كشي في شرح المنهج فيها انه ابتداء ايجاب صحيح كقوله على الف اه ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الشارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح

طالق فيما يظهر واطلاق الزر كشي الوقوع به باثنا كرد عبتى واعطيتك الفا يرد بان هذا ليس نظير الجمالة لانه فيها ملتزم وفي مسئلتنا ملزم وشتان ما بينهما اما اذا سبق طلبها بمال فياتي (فان قال اردت به ما يرد بطاعتك بكذا) وهو الازام (وصدقته) وقبلت (فكم) لغة قليلة اي فكما لو قاله (في الاصح) فيقع باثنا بالمسمى لان المعنى حينئذ عليك كذا عوضا اما اذا لم تصدقه وقبلت فيقع باثنا مأخذ له باقراره ثم ان حلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك لم يلزمه مال والا حلف ولزمها واما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته او كذبت به وحلف بين الرد والاول وقع رجعيما ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يردعه ومرا انه رجعي واستشكل السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذا لو احتمل الحال فيتعيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالعوض في لا الزام لاطلاق قال وهذا في الظاهر اما باطنا فلا وقوع اه وبجواب عن اشكاله بان العطف في مثل هذه الواو اظهر فقدموه على الحالية نعم لو كان نحويا وقصدها لم يعد قبوله يمينه (وان سبق)

ذلك طلبها بمال وقصد
جوابها أو أطلق كاهو
ظاهر (بانت بالمذكور)
في كلامها ان عينته لانه لو
حذف وعليك ازم فمع
ذكرها اولى فاذا أهمته
وعينه فهو كالاتداء بطلقتك
على ألف فان قبلت بانت
بالألف وإلا فلا تطلق
وان أهمه أيضا أو انتصر
على طقتك بانت بمهر المثل
اما إذا قصد الاتداء وحلف
حيث لم تصدقه فيقع رجعيا
وكذا في كل سؤال وجواب
واستبعده الاذرى بانه
خلاف الظاهر (وان قال
أنت طالق على أن لي عليك
كذا فالذهب انه كطلقتك
بكذا فاذا قبلت فورا في
مجلس التواجب بنحو قبالت
أو ضمننت (بانت ووجب
المال) لان على للشرط فاذا
قبلت طلقت ودعوى أن
الشرط في الطلاق بلغوا اذا
لم يكن من قضاياه كانت
طالق على أن لا تزوج
عليك يرد بانه لا قرينة هنا
على المعاوضة بوجه (وان
قال ان ضمننت لي الفاقانت
طالق) أو عكس (فضمننت)
بلفظ الضمان لانه المعلق
عليه وبحت الحاق مرادفه
به وهو التزمت (في الفور)
اي مجلس التواجب (بانت

اه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وقصد جوابها) أي وصدقته
وان كذبت صدقت بيمينها لني الروض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق
كقصد الجواب فيجوز فيه ذلك ايضا (قوله او اطلق) يعني لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام
اه كرى (قوله وعليك) اي الخ (قوله فع ذكرها) اي لفظة وعليك كذا (قوله فاذا أهمته وعينه
الخ) بقى ما لوعينه وابهم هو كطلقتي بالف فقال طلقتك بمال مثلا فيحتمل انه كعكسه بجامع المخالفة
بالتعيين والابهام سم على حج أي فان قبلت بانت بمهر المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة
السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله اما إذا قصد
الاتداء الخ) محترز قوله السابق وقصد جوابها او اطلق المتعبر في كل من الصور الثلاث اعني موافقتها
في التعيين او الابهام ومخالفتها معا كما يصرح به صنيع المغني (قوله اما إذا قصد الاتداء الخ) عبارة
المغني محل البيونة فيما إذا سبق طلبها إذا قصد جوابها فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقعر رجعيا كما قاله
الامام وأقره قال والقول قوله في ذلك بيمينته ولو سكت عن التفسير أي أطلق فالظاهر انه يجعل جوابا اه
(قوله فيقع رجعيا) معتمد خلافا لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الروض ويقبل قوله
قصدت الاتداء ولها تحليفه قال في شرحه قال الاذرى وهذا أي قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة
وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فورا خلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له
في كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيا التماسها في الباطن اما في الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه
اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى (قوله وكذا الخ) راجع
الى قوله اما إذا قصد الاتداء الخ (قوله واستبعده الاذرى الخ) تقدم انفا عن سم عبارة قوله فورا الى
قوله وبحت في المغني (قوله ودعوى الخ) عبارة المغني لان على للشرط لجعل كونه عليها شرطا فاذا ضمننته
طالقت هذا هو المنصوص في الامم وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابل قول الغزالي يقع الطلاق رجعيا ولا مال
لان الصيغة شرط والشرط في الطلاق بلغوا الخ فاذا تعبير المصنف بالمذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها
خلاف محقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عمر اقول ذهب حجة الاسلام الى ان
الطلاق فما ذكر رجعي ولا مال مستدلا بانه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك بلغني فيه
الشرط فحاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كلية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن
بالمعاوضة كما في المثل التي مثلها حجة الاسلام ومنها انت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول
سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة اه (قوله
عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجا عليها
اه سيد عمر وقد يقال انه بمنزلة في التاذي (قوله هنا) اي انت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله
أو عكس) اي كانت طالق ان ضمننت لي الف اه معنى (قول المتن فضمننت) اي التزمت الألف اه
معنى (قوله وبحت الحاق مرادفه الخ) خلافا للنهاية ووفقا للمعنى عبارته (تنبيه) هل يكفي مرادف

البهجة الاولى بقوله فاذا أهمته وعينه هو الخ والثانية بقوله لييا نا محترز ما قيد به المتان المفروض فيما إذا توافقا
في التمينين بقوله اما إذا قصد الاتداء محترز قوله قبل وقصد جوابها او اطلق (قوله ذلك) مفعول وطلبها
فاعل (قوله فاذا أهمته وعينه الخ) بقى ما لوعينه وابهم هو كطلقتي بالف فقال طلقتك بمال مثلا ويحتمل
انه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والابهام (قوله وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الاتداء ولها
تحليفه قال في شرحه قال الاذرى وهذا أي قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه
ذلك بعد التماسها واجابته فورا خلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر
ان وقوعه رجعيا التماسها في الباطن اما في الظاهر فيقع باننا قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر
بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله برد الخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور

ولو ما (الالف) لوجود العقد المقتضى للالتزام إيجابا وقبولا وشرطه وخروج بلفظ الضمان غيره كقبالت أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطته من غير لفظ ولو قالت (٤٩٠) طلقني على كذا فقال أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إلا إن شاءت ولا مال حينئذ

كما هو ظاهر (وان قال متى ضمننت) لى ألفا فأنت طالق فنى ضمننت بلفظ الضمان ومرادفه دون غيره كما تقرر ووقع لشارح هنا غير ذلك فاحذره (طالقت) لأن متى للتراخي ولا رجوع له كما مر (وان ضمننت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمننت الفين طالقت) بالف لوجود المعلق عليه في ضمنهما بخلاف طالقتك على ألف فقبلت بألفين لأن تلك صيغة معاوضة تقتضى التوافق كما مر وإذا قبض الألف الزائد فهي عنده أمانة (ولو قال طلقني نفسك ان ضمننت لى ألفا فقالت) فى مجلس التواجب كما اقتضته ألفاء (طلقت وضمننت أو عكسه) أى ضمننت وطلقت (بانت بألف) لأن أحدهما شرط فى الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي فى الإيلاء (وان اقتصرت على أحدهما بأن ضمننت ولم تطلق أو عكسه فلا) طلاق لعدم

الضمان كالاتزام أو لا المتجه الأول قال شيخنا وفى كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) الى الماتن فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله ولو قالت الى الماتن (قوله وشرطه) عطف على العقد والضمير للطلاق والعقد (قوله بلفظ الضمان) ينبغى او مرادفه لانه اقر البحث سابقا وجزم به فيما يأتى فى متى ضمننت اه سيد عمر (قوله ولو قالت طلقني الخ) ويقع كثيرا انه يقول لها عند الخصام ابرئني وأنا اطلقك او تقول هي له ابتداء ابرأتك او ابراك الله فيقول لها بعد ذلك انت طالق والذى يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا وانه يدين فيما لو قال أردت ان صحت براءتك اه عش (قوله إلا إن شاءت) أى فيقع رجعيا اه عش (قوله ومرادفه) خلافا للنهاية وفاقا للمعنى كما مر انفا (قوله ووقع اشارة الخ) كانه يشير الى الشارح المحقق وابهجه نادبا فانه وقع له هنا ما نصه ولا يشترط له القبول لفظا كما تقدم هناك اه اى فى مسألة الاعطاء فاقضى الاكتفاء بفعل الاعطاء مع ان منصوص اصل الروضة خلافا له وقال ابن عبدالحق قوله ولا يشترط الخ يعنى لا يشترط مع قولها ضمننت بل يكفى ضمننت نظرا للتعليل فلا يكفى قبالت وحده ولا غير الضمان كالا عطاء نعم بكفى مرادفه كالاتزام اه سيد عمر (قوله لأن متى) الى قوله والحق بذلك فى المعنى لا قوله وبه فارق الى الماتن والى قول الماتن واذا علق باعطاء مال فى النهاية (قوله كما مر) اى فى اواخر الفصل السابق (قول الماتن وإن ضمننت دون ألف لم تطلق الخ) (تنبيه) لو نقصت او زادت فى التعليق بالا عطاء كان الحكم كما هنا اه معنى (قوله بخلاف طالقتك بالف فقبلت الخ) اى حيث لا يقع طلاق (قوله لأن تلك) اى طالقتك على ألف (قوله كما مر) اى فى اواخر الفصل السابق (قوله فى مجلس التواجب الخ) لا ينبغى ان عمله فى ان ونحوها بخلاف متى فلا يعتبر فيها فورى بل متى طلقت وضمننت ينبغى وقوعه بالألف وعليه فهل يعتبر تو الى اللفظين أو لا يعتبر حتى لو فصلت بينهما بنحو نوم لا يضر محل تأمل فليراجع ثم رايت فى شرح الروض ومثته التنبيه على عدم اعتبار الفورى اه سيد عمر اقول ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله به الخ اعتبار التوالى مطلقا (قوله لأن احدهما شرط فى الآخر الخ) ليتأمل فى التعليل فان المتبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق لانه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر (قوله المعلق عليهما) اى بالمعنى اللغوى فوق وقوع الطلاق معلق على تلفظهما به وبالضمان هذا المعنى اما بالمعنى الاصطلاحي فالمعلق عليه هو الضمان وتطبيقهما انفسهما معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمان هنا الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأنت طالق فضمنته اتجه وقوع الطلاق باثنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من الألف ببراءته او اداء الاصل كالوقوع لكانت طالق على ألف فقبلت ثم ابراهما منها او اداها عنهما احد فليتامل وفاقا لم اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد ماله على عمر وفانت طالق فضمنته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض الخ اى وهو الضمان وإنما كان عوضا لصيرورة ما ضمنته دينيا فى ذمتها يستحق المطالبة به اه غش عبارة السيد عمر فى المعنى ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمننت لك وقعر رجعيا كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب الى هذا اميل إذ ليس فيه غير مجرد وثقة لا عوض مغاير لدينه وان صرح به الفاضل المحشى اه اقول واعل الوقوع باثنا الذى قاله المحشى سم وفاقا لم وأفره عش هو الظاهر (قوله وهو ان ضمننت الخ) وحقيقة العكس

والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة (قوله بلفظ الضمان) كذا مر وقوله ومرادفه اسقطه (قوله وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابه الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأنت طالق فضمنته اتجه وقوع الطلاق باثنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من الألف ببراءته او اداء الاصل كالوقوع لكانت طالق على ألف فقبلت ثم ابراهما منها او اداها

وجود المعلق عليهما وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابه لأن ذلك عقد مستقل ولا الاتزام المبتدأ لانه لا يصح الا ان بالنذر بل التزام يقبل فى ضمن معاوضة فلزم لانه وقع تبعا لا مقصودا والحق بذلك عكسه وهو ان ضمننت لى أنفا قدم ما كنتك أن تطاقى نفسك

إن ضمنت لي الفا فطابق نفسك فلعل التعبير بما ذكره بيان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيره اه ع ش (قوله واستشكل) الظاهر أن الاستشكال منات في الملحق والمحق به كاهو واضح ويرشد إلى عموم قوله بعد ذلك ونوزع الخ اه سيد عمر عبارة السكردي قوله واستشكل أي الماتن اه (قوله بما يأتي) أي في فصل تفويض الباعث (قوله وقع في ضمن معاوضة) ينبغي أن يزاد تقبل التعليق إذ ليس كل معاوضة تقبل التعليق ألا ترى أن البيع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سيد عمر (قوله فقبل التعليق) قد يقال بإعراضه عدم صحة تعليق الأبرام مع تأتي ما ذكر فيه فليتام اه سيد عمر وقوله فليتام إشارة إلى جواب المعاوضة بما مر منه انفا (قوله إن معنى الأولى) أي ما في الماتن (قوله أي طلقها بالف الخ) كان الظاهر في الحل ملكتها الطلاق بالف تضمنينه لي فإن هذا معنى طابق نفسك إن ضمنت وأيضا فالذي يضر تعليقه إنما هو التملك لا الطلاق اه رشيدى (قوله والثانية) أي العكس اه (قوله ويرد بأن الفرق الخ) أي فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيها لا اعتباره بكونه وقع تابعاً في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الملحق والمحقق به واعتباره لما ذكره المنازعة مبني على أنه لا تعليق في الملحق به بخلاف الملحق فليتام اه سم وفي السيد عمر ما يوافقه (قوله لأن قبوله الخ) علة لقوله إلا في الأولى اه سم (قوله والتعليق هنا الخ) أي في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشيدى (قول الماتن باعطاء مال) أي متمول معلوم ولا وقع باثنا بمجر المثل اه بجري مئ وعبارته ش فلو علق باعطاء نحو حتى برقا لا قرب أنه يقع الطلاق بذلك باثنا بمجر المثل اه (قوله أو إيتائه أو بجريته) عبارة شرح المنهج أي والمغنى وكالا عطاء الإيتاء أو الجي ما هو اقتصار في شرح الروض على إلحاق الإيتاء وجهه أن الإيتاء بمعنى الإعطاء وورد إطلاقه بمعنى التملك في نحو واتوهم من مال الله الذي اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه وأما الجي فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكل لأنه لا يدل على التملك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك وأما قول الشارح أو إيتائه فإن كان مصدر أتى بالقصر فهو بمعنى الجي أو مصدر أتى بالمدة فهو موافق لشرح المنهج اه سم عبارة النهاية وكالا عطاء الإيتاء بالمدة وقول الشيخ في شرح منجه أن مثله الجي ينبغي حمله على وجود قرينة تشعر بالتمليك اه قال الرشيدى قوله وكالا عطاء الإيتاء كان يقول أن آتيتني مالا بالمدة وأما الاتيان كان يقول أن آتيتني بمال بالقصر فظاهر أنه مثل الجي فيأتي ما فيه اه (قوله فوضعت الخ) بخلاف ما إذا أعطته عن العاق عليه عوضاً أو كان عليه مثله فتقاصلا لعدم وجود المعاق عليه اه مغنى (قوله أو أكثر منه) إلى قول المتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله وأجسته إلى المتن وكذا في المغنى إلا ذلك القول وقوله في غير نحو متى (قوله أو بو كيلها) عبارة المغنى ويقع باعطاء وكيلها أن أمرته بالاعطاء وأعطى بحضورها وبملكه تنزيلاً بحضورها مع اعطاء وكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما إذا أعطاه في غيبتها لأنهم تعطه حقيقة وتنزيلاً اه (قوله قاصدة دفعه الخ) فإن قالت لم أقصد الدفع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الأخذ بحبس

عنها أحد فليتام وفاقالم (قوله ويجاب بما تقرر الخ) لا يقال أحسن أن يجاب باننا سلمنا أن التملك لا يقبل التعليق لكن التعليق إنما يفسد خصوص التملك ويبقى عموم الأذن لا نأقول كلامهم إلا في التفويض كالصرح في لغاته بالتعليق مطلقاً وإنما ذكرنا الغاء الخصوص وبقاء العموم على قول التوكيل فليتام (قوله ويرد الخ) أي فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيه ما لا اعتباره بكونه وقع تابعاً في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الملحق والمحقق به واعتباره لما ذكره المنازعة مبني على أنه لا تمايق في الملحق به بخلاف الملحق فليتام (قوله لأن قبوله الخ) علة لقوله إلا في الأولى (قوله أو إيتائه أو بجريته) الذي في شرح المنهج مانصه وكالا عطاء الإيتاء أو الجي اه واقتصر في شرح الروض على إلحاق الإيتاء وجهه أن الإيتاء بمعنى الإعطاء وورد إطلاقه بمعنى التملك في نحو واتوهم من مال الله الذي اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه وأما الجي فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكل لأنه لا يدل على التملك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك وأما قول الشارح أو إيتائه فإن كان مصدر أتى

وأستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق إليها تملك لا يقبل التعليق ويجاب بما تقرر أن هذا وقع في ضمن معاوضة فقبل التعليق واغتفر لكونه وقع تبعاً لا مقصوداً بخلاف ما يأتي ونوزع في الالحاق بأن معنى الأولى التنجيز أي طلقها بالف تضمنه لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعثك إن شئت دون أن شئت بعثك اه ويرد بأن الفرق بين هاتين إنما هو لمعنى مرفى البيع لا يأتى هنا كيف والتعليق ثم مفسد مطلقاً إلا في الأولى لأن قبوله متعلق بمشيئته وإن لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقاً فاستوى تقدمه وتأخره (وإذا عاق باعطائه مال) أو إيتائه أو بجريته كان أعطيتي كذا (فوضعت) أو أكثر منه فوراً في غير نحو متى بنفسها أو وكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به

ويمكن من اخذ لهقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام اجمود من ضمها وإن لم يأخذ له اعطاء عرفا ولهذا يقال اعطيته او جنته وارتبته به فلم يأخذ (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٣) فمرا بجمود الوضع لضرورة دخول المعوض في ملكها بالا اعطاء لان المعوضين يتقاربان

في الملك (وان قال ان اقبضتني) او ادبت او سلمت او دفعت الى كذا فانت طالق (فليل كالاعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) انه (كسائر التعليق فلا يملكه) لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه عرفانهم ان ذلك قرينة على ان القصد بالا قباض التملك كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني او قال فيه ان اقبضتني كذا لنفسي أو لاصرفه في حوائجي كان كالاعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) تفريعا على عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقع رجعا) لما تقرر ان الاقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقق الصفة) في صيغة ان قبضت منك لان اقبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختارا كما هو ظاهر (بيده منها) او من وكيلها بشرطيه السابقين كما هو ظاهر ايضا فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكرهه) وحيث يقع الطلاق رجعا هنا ايضا (واقطع العلم) لوجود الصفة

أو نحوه لم تطلق كما قاله السبكي نهاية ومغنى (قوله ويمكن من اخذه) هل يلحق بملكه ويملكه ويملكه باعطاء وكيلها بمحضرتها اه سيد عمر ولعل الاقرب الاول (قول المتن طلق) الاقرب انه لا يشترط وقوعه الا بصاري ملزم المعوض وملزمته فيما اذا كان عينا فباعتد بوضع الاعمى فبالوضع بين يديه فيقع بئنا بجمود المثل كالو خال على عوض فاسداه ع ش (قوله لان المعوضين الخ) علة لعلية قوله لضرورة دخول المعوض الخ عبارة المغنى لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ابقائه مجانما مع قصد المعوض وقد ملكت زوجته بعضها فملك الآخر المعوض عنه اه وهي أظهر (قوله فيما ذكر) أي في اشتراط الفورية أي في غير نحو متى وملك المقبوض اه معنى (قوله فيه) أي الاعطاء والتعليق به (قوله بالا قباض) أي المعلق عليه (قوله كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة ان قوله ان اقبضتني جو ابالسؤالها ظاهر في ان المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه ع ش (قول المتن مجلس) أي اقباض في مجلس التواجب اه معنى (قوله تفريعا) لعل الاول الرفع (قوله لانه) أي الاقباض لتعليل المتن وقوله صفة محضة أي لامعاضة فيه (قوله لان اقبضتني الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وخلافا للحلي وعميرة وسم حيث اعتمدوا ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذه بيده منها ولو مكرهه ولا يكفي الوضع بين يديه وما ليه السيد عمر واضطرب كلام النهاية فأوله وافق للحلي وآخره موافق للشارح (قوله بشرطيه الخ) انظر ما مرادهم ما ثم رايت في السكردي مانصه قوله بشرطيه أي شرطى الوكيل السابقين بقوله مختارة قاصدة دفعه الخ اه ويرد عليه ان ماذكره شرط فيها سواء اعطت بنفسها او بوكيلها لا في وكيلها وان يناقض قول المصنف ولو مكرهه (قوله فلا يكفي وضعه الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وظاهر النهاية (قوله لان الخ) علة لقوله دون الاقباض (قوله لان فعل المكرهه لغز الخ) رده شيخنا البرلسي فقال سياق في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعا انه يحث بالفعل مع الجمل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه سم بحذف (قوله او غيرها) الى قول المتن الا في المغنى والى قول الشارح هذا كما في الحرة في النهاية الا قوله على ان السكره الى المتن (قوله طلقت بالعبد الموصوف الخ) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما ياتي يقتضى انه لا فرق هنا وهو مشكل والظاهر انه يجري هنا ما ياتي سم اقول قوله والظاهر انه الخ الامر كما قال كما يرشد اليه تعليلهم الاتي بل قد يقال ما هنا اولي بذلك مما ياتي لانه اذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه وهو المجهول فكيف فيما

بالقصر فهو بمعنى المجيء أو مصدر آتى بالمدفع وموافق لشرح المنهج (قوله لان اقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بما مش شرح المنهج من جملة كلام مانصه واعلم ان الرافعي ذكر مسألة الاقباض وقال انها ليست كالاعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة ان قبضت منك وقال انها مثل ان اقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الاخذ باليد اه لم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط للاقباض الاخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في ان قوله ويشترط للقبض راجع للمستثنين اما مسألة القبض فظاهر واما مسألة الاقباض فلان الاقباض يتضمن القبض فان تعليق على الاقباض تعليق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى والاولو جب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقد فهم المحلى رحمه الله تعالى ما قلناه فقول عليه في شرحه والله اعلم اه (قوله لان فعل المكرهه الخ) كتب شيخنا البرلسي بما مش شرح المنهج ما يدفع هذا فقال سياق في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعا انه يحث بالفعل مع الجمل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه وذلك عين ما في المنهاج هنا اه (قوله طاعت) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما ياتي يقتضى انه لا فرق وهو مشكل

وهي القبض دون الاقباض لان فعل المكرهه لغز عا ومن ثم لا حث به في نحو ان دخلت قد دخلت مكرهه (ولو علق باعطاء يتصور عيب) مثلا (ووصفة بصفة سلم) او غيرها كما كونه كاتبا (فاعطته) عبدا (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (او اعطته عبدا) أي الصفة (طاعت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف بغيرها ففساد المعوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم

(وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيبا) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (٩٣) يتخير لأن الإطلاق يقتضى السلامة (فله)

امتساكه ولا ارش له وله
(رده ومهر مثل) بدله بناء
على الاصح انه مضمون عليها
ضمان عقد لا بد (وفي قول
قيمه سليا) بناء على مقابله
وليس له طلب عبد سليم
بتلك الصفة بخلاف ما لو لم
يعلق بان خالها على عبد
موصوف وقبلته واحضرت
له عبدا بالصفة فقبضته ثم
علم عيبه فله رده واخذ بدله
سليما بتلك الصفة لأن
الطلاق وقع قبل الاعطاء
بالقبول على عبد في الذمة
بخلاف ذلك (ولو قال ان
اعطيتني عبدا) ولم يصفه
بصفة (طلقت بعبد) على
اي صفة كان ولو مدبرا
لوجود الاسم ولا يملكه لأن
ما هنا معاوضة وهي لا يملك
بها مجهول فوجب مهر
المثل كما يأتي واستشكل بان
هذا التعليق ان كان تملिका
لم يقع لأن الملك لم يوجد او
اقباضا وقع رجعا وكان في
يده امانة وقد يجاب بان
الصيغة اقتضت شيئين ملكه
وتوقف الطلاق على اعطاء
ما تملكه والثاني يمكن من
غير بدل بخلاف الاول فانه
غير ممكن لكن له بدل يقوم
مقامه فعملوا في كل بما
يمكن فيه حذرا من اهمال
اللفظ مع ظهور امكان
اعماله (الا) قرينة ظاهرة
على انه اراد بعبد العموم
لأن النكرة في الاثبات وان
كانت مطلقة لا عامة يصح

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمر وعشر (قوله واذا بان الذي الخ) اشار بهذا الى
اصلاح المتن اذ لو علم انه معيب عند الاخذ لم يكن له رده كما لا يخفى وظاهر ان ما حل به الشارح حل معنى والا
فلا يخفى ان قول المصنف معيبا معطوف على محذوف والتقدير او به اطاعت ثم ان كان سليما فلا رده او معيبا
فله رده اه رشیدی (قول المتن فله رده الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيبا كثر من مهر المثل وكان الزوج
محجورا عليه بسفه او فلس فلا رده بفتوى العذر الزائد على السفه وعلى الغرماء لو كان الزوج عبدا فالر
للسيد اى المطلق التصرف كما قاله الزركشي والافوليه اى السيد نهائيه ومعنى (قوله على مقابله) اى مقابل
الاصح من ان ضمانها ضمان بد (قوله على عبد في الذمة) اى فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين
الا بقبض صحيح بخلاف مسألة التعليق فانما يقع الطلاق فيها مقارنا لاعطاء فكان العقد لم يقع الا على المعين
فكان قياسه البطالان لولا ان الخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض لرجوع الى بدل البضع
الشريعى بناء على الاصح السابق فتأمل فانه دقيق اه سيد عمر (قوله على اي صفة كان) لكن بشرط
كونه ملكا فلا يكفي معاركا يستفاد من قوله الا في الضابط من لا يصح بيعها له عش وكردى (قوله
ولا يملكه) اى العبد المعطى اه عش (قوله وهى الخ) اى المعاوضة (قوله كما ياتي الخ) اى في المتن اتفاقا (قوله
لم يقع) اى الطلاق (قوله وكان في يده الخ) عطف على وقع رجعا (قوله وقد يجاب بان الصيغة) عبارة
المغنى وفي السيد عمر مثلهما عن الشباب البراسى نصها اجيب بان المراد الاول لكنه لما تعذر ملكه لجله
رجع فيه الى بدله وحيث ثبت البدل ثبت الطلاق بانها اه (قوله بعيدا) منصوب بالا عراب المحكى وكان
الاولى الرفع محذوف الالف كما في النهاية والمغنى (قوله العموم) وظاهر انه لا ياتي هنا الا العموم البدلى
لا الشمولى اذ لا يصح ان يكون المراد طلقت بكل عبداى فلا تطلق ببعض العبيد وحيث تفقد يقال هذا
العموم يؤدى معناه الاطلاق فان كان هذا العموم مصحح الاستثناء فلا طلاق مثله فتأمل اه رشیدی وقد
يجاب بان المراد كما اشار اليه الشارح طلقت باى عبدا كان وهذا العموم شمولى لا بدلى (قوله في حيز الشرط)
المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبدى قوله بعيد وهو في حيز لولا انه معمول جوا به لا ان في قوله ان
اعطيتني عبدا اذ ليس معمول الجوابه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سلمنا ان معمول الجواب دخل في حيز
الشرط لكن انما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ثم
قال فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في حيز النفي اه اللهم لان يمنع هذا تمسكا
باطلاق غيره وفيه ما فيه اه سم محذوف (قول المتن مغضوبا) هل المراد به عبد لغير ما مغضوب وهو يدها
او المراد بعبد ما مغضوب وهو يدها فاصب محل تأمل فان قول الشارح كالغضوب ما دام مغضوبا بمى الى
الثاني وقوله نعم ان قال الخ بمى الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها اعطائه اللهم الا ان يراد
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بمحض الصيغة كاعطيتك وان لم توجد حقيقة المتقدمة او يقال المراد بالمغضوب
ما يعم القسمين فليتأمل ولا ير اجمع فان هذه المباحث مع مزيد الاشكال متزرة بمطالاجال اه سيد عمر
اقول جزم سم بان المراد الاول ولكن قول المغنى تنبيه دخل في المغضوب ما لو كان عبدا هو مغضوب
فاعطته للزوج قائم الاطلاق به كما قاله الشيخ ابو حامد وان بحث الماوردى الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن
اغضب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الاذرى اه كالصريح في ان المراد ما يعم القسمين وهو الظاهر (قوله)

والظاهر انه مجرى هنا ما ياتي (قوله في المتن فله رده ومهر المثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيبا كثر من مهر
المثل وكان الزوج محجورا عليه بسفه او فلس فلا رده بفتوى القدر الزائد على السفه وعلى الغرماء لو كان
الزوج عبدا فالر للسيد اى المطلق التصرف كما قاله الزركشي والافوليه شرح مر (قوله في حيز الشرط)
ينبغي ان يجب ان يكون المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبدى قوله بعيد وهو في حيز لولا انه معمول
جوا به وليس في حيز ان فلا يجوز ان يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتني عبدا اذ ليس معمول الجوابه
ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا نالو سلمنا ان معمول الجواب داخل في حيز الشرط المفيد للعموم لكن انما

ان يراد بها العموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحيث فلا اشكال اصلا (مغضوبا) او مكاتبا او مشتركا

او جانيا تعلق برقبته
مال او موقوفا ومرهونا
مثلا والضابط من لا يصح
يعمهاله (في الاصح) فلا
تطلق به لان الاعطاء
يقتضى التملك وهو
متعذر فيما ذكر كالمغصوب
مادام مغصوبا بخلاف
المجهول نعم ان قال مغصوبا
طلقت به لانه تعليق بصفة
حيث لا يلزمها مهر المثل
لانه لم يطلق مجانوا لو اعطته
غديا لها مغصوبا طلقت به
لانه بالرفع خرج عن كونه
مغصوبا (وله مهر مثل)
راجع لما قبل الا لانه لم
يطلق مجانوا ولو علق باعطاء
هذا العبد المغصوب وهذا
الحر او نحوه فاعطيته بانت
بمهر المثل كالمهر عاق بخمر
هذا كله في الحرية اما الامة
اذا لم يغب لها غديا ففيها
تناقض لها والوجه منه
وقوعه بمهر المثل كالمهر عاق
(ولو ملك طلقة) او طلقتين
(فقط فقالت طلقتي ثلاثا
بالف فطلق الطلقة) او
الطلقتين (فله الالف)
وان جهلت الحال لانه
حصل غرضها من الثلاث
وهو البيونة الكبرى
(وقيل ثلثة) او ثلثاه توزيعا
للالف على الثلاث (وقيل
ان علمت الحال فالف
والا فثلثة) او ثلثاه

او جانيا) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء وفي المهر من بغير اذن المهرتين اه سيد عمر
اقول واليه اشار الشارح بقوله الا في مادام مغصوبا (قوله يعمهاله) الضمير الاول وللزوجة والثاني الموصول
عبارة النهاية من لا يصح يعمهاله عن نفسها اه (قوله فيما ذكر) اي فيمن لا يصح يعمهاله وقوله كالمغصوب
الخ تمثيل لاقباس عبارة النهاية متعذري المغصوب الخ (قوله ولو اعطته عبد الها الخ) راجع لمسئلة المتن اه
سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه ان كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح الا ان
تسميته حيثند مغصوبا لا تخلو عن تجوز ان كان قبل ما ذكر فحل تامل لتعليمهم فيما ذكر بامتناع البيع
ومادامت يد الغاصب مستولية عليه فليعه تمتنع اللهم الا ان يفرض فيما اذا كان الزوج قادرا على انتزاعه
وبالجملة فالمسئلة محتاجة الى التامل والمرجمة اه ومرعن المغني ما يوافق ما ترجمناه (قوله طلقت به) اي
ويقع باننا بمهر المثل قاله ع وش وفيه وقفة ظاهرة اذ التملك كالصريح في انه يقع بالعبد المذكور بل مامر
آفناعن السيد عمر صريح فيه (قوله اذا لم يعين لها عبدا) اما اذا عينه كان اعطيتني هذا العبد فانت طالق
فاعطته له فطلق ويلزمها مهر المثل ولم يختلف كلامهما في هذه المسئلة فالا حتر از عنها ذلك اه سيد عمر زاد سم
والفرق شدة الجملة في غير المعين مع عدم ملكه مر اه (قول المتن ولو ملك طلقة) راجع النهاية والمغني
وسم فان فيها زيادة مسائل (قوله او طلقتين) الى قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الا مسئلة الطلقتين

تسكون النكرة للعموم في حين الشرط اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولا نا خسرو
في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في او اثل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الامر نكرة
قوله الا مركذا بخط المحشى فليراجع التلويح فلعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مانعه فيه بحث لان
النكرة لا تعم في سياق اي شرط كان بل اذا كان فيه معنى النفي مثل ان ضربت رجلا فكذا فانه في معنى
لا ضرب رجلا وقد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير
الكلام فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في موضع النفي اه اللهم الا ان يمنع
هذا تمسكا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه فليتامل (قوله في المتن مغصوبا) لا يقال محله اذ لم تقدر هي او هو على
انتزاعه لانا نقول هذا غلط لان المراد العبد الذي غصبته اما عبدها المغصوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوبا
(قوله لان الاعطاء يقتضى التملك) فاعبر ما يقبل التملك نظرا للصيغة الاعطاء وان لم يملك كما تقدم فلا
مناقاة بينهما اه (قوله ولو اعطته عبد الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله والوجه منه وقوعه بمهر المثل الخ)
ومقابل عدم الوقوع مطلقا بخلافه في المعين مع عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلقة فقط فقالت الخ) قال
في الروض ولو قالت طلقتي ثلاثا بالف فطلق واحدة بالف وثلثين مجاننا لم تقع الواحدة وقع الثلثان مجاننا و
قال واحدة بثلاث الالف وثلثين مجاننا وقعت الاولى فقط اي دون الثلثين للبيونة او ثلثين مجاننا واحدة بثلاث
الالف وقع الثلاث ان كانت مدخولا بها او لا فالثلثان ولو قال ثلاثا واحدة بالف وقع الثلاث بثلثه اه وقوله
اقع الواحدة وقع الثلثان مجاننا قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الاصل انه حسن متجه بعد ان
استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف لانها لم ترض بواحدة الا به كالجملة ولا تقع
الاخرين للبيونة وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالف وقع الثلاث بثلثه قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب وفي
كلام الامام السابق فعلى قوله لا يقع الثلثان رجعتان وكان اللاتق بالمصنف ان يمشى على قوله كما مشى عليه فيامر
اه واعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما في الروض في الموضوعين لظهور الفرق بينهما فانه في الاولى خالفها في العدد
والعوض وفي الثاني خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض وان قالت طلقتي واحدة بالف فقال انت
طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيئا او اراد بالاولى لم يقع غيرها او الثانية فالاولى رجعية في المدخول بها اي
والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبيونة وخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى
او الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالعوض والاوليان بلا عوض وان اراد به الجميع اي او الاولى والثانية او
والثالثة وقعت الاولى فقط بثلاث الالف اه قال في شرحه قال في الاصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل

ولو طلقها نصف الطلقة فهل له سدس الآف أخذ من قولهم لو أجازها ببعض ما سأله وزع على المسئول أو الكل لأن مقصودها من البيئونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتمل وقولهم في التعايل في بعض المسائل نظر المأاوقه لا لما وقع يؤيد لا ولا وينبغي بناء ذلك على ما يأتي أن قوله نصف طلقة هل هو من باب التغيير بالبعض عن الكل أو من باب السراية فعلى الأول (٩٥) يستحق الآف لأنه عليه أو وقع الطلقة وعلى

الثاني لا لأنه لم يقع إلا بعضها والباقي وقع سراية قهرا عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا أما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مر وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فإن قلت القياس على هذا أنه يستحق النصف لأنه لو لم يملك الاطلاق واوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم الضابط أنه إن ملك العدد المسئول كله فاجابها به فله المسمى أو ببعضه فله تسطه وإن ملك بعض المسئول وتلفظ بالمسئول أو حصل مقصودها بما وقع فله المسمى ولا فيوزع المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما وإلا إلى آخره صريح في أنه ليس له في مسئلتنا إلا السدس لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها وإنما حصل بما وقع وقد علمت من كلامهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يوزع على المسئول بحيث تملك له إلا السدس (ولو طلبت طلقة بالف فطلق) بالف أولم يذكر الآف طلقت

(قوله ولو طلقها نصف الطلقة) أي فيما لو قالت طلقني ثلاثا بالف وهو يملك طلقة فقط (قوله أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه مراره سم واعتمده النهاية والمغني أيضا فقالا وشمل كلامه ما لو أوقع بعض طلقة فيستحق الجميع أيضا وهو الوجه عملا بقولهم المارائه افادها البيئونة الكبرى اه (قوله نظر المسأوقه الخ) مقول قولهم الخ (قوله يؤيد الأول) أي أن له السدس (قوله بناء ذلك) أي الخلاف في أنه هل يجب السدس أو الكل (قوله أما لو ملك الثلاث) محترز قول المتن طلقة فقط (قوله فيستحق بواحدة ثلثه) عبارة سم عن العباب فإن وقع الثلاث وقعن به وإن وقع واحدة بثلثه أو أطلق وقعت بثلثه أو بأكثر من ثلثه لم يقع وإن وقع اثنين فله ثلاثه أو طلقة ونصفا فله نصفه فقط أو نصف طلقة فله سدس اه (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وإذا خالغ أو طلق بعرض الخ اه كرى (قوله وهذا) أي قوله وبواحدة ونصف نصفه وكذا الإشارة في قوله على هذا (قوله لما قلناه الخ) أي فيما لو طلقها نصف الطلقة وهو يملك واحدة (قوله أنه يستحق النصف) أي فيما لو طلقها نصف طلقة وهو يملك واحدة فقط (قوله يستحق الكل) أي كافي يملك الثلاث لا بما عاها وقوله فيستحق نصفه الخ أي كافي يملك الثلاث وإيقاع واحدة ونصف (قوله الضابط) إلى قوله ذكره الشيخان في النهاية (قوله أو حصل) من التحصيل (قوله صريح الخ) قد منع صراحته فيما ذكره يتمسك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها بما وقع أن يترتب على ما أوقعه مقصودها أو يكون هو سببها فيه وهنا كذلك فتأمل اه سم وجرى على ذلك المعنى المغني والنهاية كما مر آنفا (قوله بالف) إلى قول المتن ويصح في النهاية لا قوله وإن نازع فيها البلقيني وقوله وقضية ما مر إلى المتن (قوله لقد رته) إلى قوله لم يجعله سلميا في المغني لا قوله كالجعالة إلى المتن وقوله وإن نازعها البلقيني (قوله وبه) أي هذا التمهيل فارق أنت طالق الخ أي حيث لا يقع به الطلاق (قوله وحذفها الخ) عبارة المغني قال ابن شعبة

فما إذا ابتداء فقال أنت طالق وطالق وطالق بالف قبلت قبولا مطا بقا لايجاب وكان المصنف حذفه لما قيل أن عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل اه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فإن قال أو في جوابها أنت طاق وطالق وطالق أحدها بالف تعذر إرادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الأحوال التي ذكرها كما مر اه (قوله ولو طلقها نصف الطلقة الخ) في العباب فصل لو قالت طلقني ثلاثا بالف وهو يملكها فإن وقع الثلاث وقعن به وإن أوقع واحدة بثلثه أو أطلق وقعت بثلثه أو أكثر لم يقع وإن وقع اثنين فله ثلاثه أو طلقة ونصفا فله نصفه فقط أو نصف طلقة فله سدسه أو هو يملك اثنين فإن أوقع واحدة فله ثلث الآف أو هو يملك واحدة فله كله وقوله أو نصف طلقة فله سدسه وقوله أو هو يملك اثنين الخ هذا يؤيد أن له في مسئلة شرح السدس وقوله أو هو يملك واحدة الخ يؤيد أن له فيها الكل فليتامل قديقال لا تايد في هذا لأن مسئلة الشارح فيما إذا كان لا يملك إلا واحدة ومثلة العباب فيما إذا كان يملك الثلاث وقرق بين المثلتين وقد يقال أيضا أن قوله أو هو يملك واحدة فإن وقعها الخ لا تايد فيه للثاني لأن قوله فإن أوقعها يؤيد الأول لاذم مفهوم أوقعها أنه إذا لم يوقعها بان وقعت كأن أوقع نصفها أنه ليس له الكل إذ فرق بين الإيقاع والوقوع الميامل وبحر ثم قال فرغ لو قالت طلقني نصف طلقة أو طاق نصف أو يدى ثلاثا فعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانتهام المثل أي لفساد صيغة المعاضاة اه (قوله أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه مر (قوله فيستحق بواحدة ثلثه) أي فلما وقع واحدة بأكثر من ثلثه لم يقع كما مر عن العباب (قوله صريح الخ) قد منع صراحته فيما ذكره ويتمسك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها بما وقع أن يترتب على

بالآف أو (بما وقع بمائة) لقد رته على الطلاق مجانا فبعوض وإن قل أولى وبه فارق أنت طالق بالف قبلت بمائة (وقيل بالف) حملا على ما سألته (وقيل لا يقع شيء) للخالفه في أصله قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق ثلاثا أو زاد ذكر الآف وقع الثلاث واستحق الآف أي كالجعالة وحذفها للعلم من كلامه بأن الطلاق إليه فلم تضر الزيادة فيه على ما سألته (ولو قالت طلقني غدا) مثلا (بالف)

أوان طلقني غدا فلك الف (فطلق غدا أو ٤٩٦) قبله غير قاصدا لابتداء (بانت) وإن علم بفساد العوض كالمو خالغ بخمر لانه حصل

مقصودها وزاد في الثانية بالتعجيل وإن نازع فيها البلقني (بمهر المثل) لفساد العوض بجعله سلبا منها له في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة والصيغة بتصرحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لأن المذهب فيه المفاوضة وبهذا فارتقت هذه قولها إن جاء الغد وطلقتني فلك الف فطلقتها في الغد لإجابة لها استحق المسمى لانه ليس فيه تصريح منها لتأخير الطلاق اما لو قصد الابتداء وحلف ان اتهم أو طلق بعده فيقع رجعيانها لو سألته التاجز بعوض فقال قصدت الابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولانه بتأخير ممتدى فان ذكر امالا اشرط قبولها

(وقيل في قول بالمسمى) واعترض بان الصواب ببذله لان التفريع إنما هو على فساد الخلع والمسمى إنما يكون مع صحته ويرد بان بدله مهر المثل فيشدد القولان فان قيل بدله مثله او قيمته قلنا إنما يجب هذا فيما اذار قع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة ان الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا

وكان ذلك سقط من نسخة المصنف بالحرر وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكى عن نسخة المصنف اه (قوله او إن طلقني غدا الخ) او خذ هذا الف على ان طلقني غدا كافي الروضة واصلاها اه معنى (قوله او قبله غير قاصدا لابتداء) سيد كرم عززهما (قوله وإن علم بفساد العوض) اي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض اه سم (قوله في الثانية) اي فيما اذا طلقها قبل الغد (قوله بجعله) اي العوض وقوله منها اي الزوجة له اي للزوج وقوله وهو اي السلم محال فيه لعدم ثبوته اي الطلاق (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله فيه) اي جانبها (قوله وبهذا) اي قوله والصيغة الخ (قوله قولها إن جاء الغد الخ) لم يظهر بما ذكر وجه الفرق بين هذا وبين قولها إن طلقني غدا فلك الف ولعله ان المعاق عليه في ان طلقني غدا الخ الطلاق الموقوع في الغد بخلاف قولها إن جاء الغد الخ فان المعاق عليه فيه بجى الغد وإن كان عطف الطلاق عليه يستلزم التعليق عليه ايضا وفي قوله الآتي لانه ليس فيه الخ إشارة إلى ما ذكر اه عش (قوله لطلقتها في الغد) قال في شرح الروض ولو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا انتهى اه سم زاد السيد عمر مانعه وسكت عمالو طلقها بعد الغد وقد وخذ من قولهم بالوقوع رجعيان في نظير ذلك في مسألة طلقني غدا الخ ان الحكم هنا كذلك وعليه فيظهر انه لا فرق بين متى وغيرها ما لم تصرح بالتراخي فان صرحت به فينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في إبقائه في الغد وسكت ايضا عمالو قال قصدت الابتداء و ظاهر انه يصدق بيمينه اذا ما تقرر في المسئلة السابقة ايضا فليتأمل اه (قوله استحق المسمى) كان ينبغي ان يزيد قبله لفظ حيث كما لا يخفى اه رشيدى (قوله وحلف ان اتهم) جملة معترضة بين المتعاطفين اه سيد عمر (قوله فقال قصدت الخ) اي فاجابها فقال الخ (قوله ممتدى) عبارة لمغنى خالف قولها فكان مبدئا اه (قوله ببذله) اي الف اه رشيدى (قوله انما يجب هذا) اي المثل او القيمة (قوله وجه وجوبه) اي وجوب المسمى المرجوح اه عش (قوله مع الفساد) اي فساد الخلع (قوله على خلاف القاعدة) متعلق بقوله وجوبه (قوله ان الفساد الخ) خبر كان (قول المتن وإن قال إذا الخ) وإن قالت طلقني شهرا بالف ففعل وقع مؤبدا لان الطلاق لا يؤقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالناتية اه معنى (قول المتن فقبلت) اي بان قالت قبلت او التزمت وليس منه قولها لميلج او حسن اه عش (قوله فورا) وقوله ولو على التراخي كذا في المغنى (قوله فورا) راجع لقوله مالود دخلت الخ (قوله وهو متجه) اقره سم (قوله

ما وقع مقصودها ويكون هو سببا فيه وهنا كذلك فتأمل (قوله او قبله) خرج بعده (قوله وإن علم بفساد العوض) اي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينه في شرح الروض (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله في الغد) خرج قبله (قوله في المتن وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الروض وإن علقه بصفة وذكر عوضا كقوله إذا جاء غدا ودخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت فورا وكذا لو كان بسؤالها اي كقولها عاتق طلاق يذاد وبدخول النار بالف فعلق طلق بالمسمى عند وجود الصفة ويستحق المسمى في الحال وكذا يستحقه في الحال لو قالت له إذا جاء الغد وطلقتني فلك الف فقال إذا جاء الغد فانت طالق اه قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من تصرفه ولا يتأبى استحقاق المسمى في الحال لان استحقاقه معاق بمجى الغد وبالطلاق فالوجه حذف في الحال والتعبير في الجواب بقول الاصل فطلقتها في الغد لإجابة لها وعليه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم ان بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا وكذا ينبغي ان يقال اي ان بقيت الخ فيما تصرف فيه المصنف اه وقوله ولا يتأبى استحقاق المسمى في الحال اي بخلاف ما قبله لان الاستحقاق بتعليق الطلاق وقد وجد (قوله كما افادته الفاء) في دعوى افادتها اياه بحث وإن ذكرها الشارح المحقق المحلى وذلك لان مدخول الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فهي إنما تنفد فورية المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا ان يجب ان يمنع تحقق فورية المجموع إذا

مقابله بل في زمن التابع فلم ينظر اليه (وإن قال اذا) أو ان (دخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت) فورا كما افادته الفاء (ودخلت) لا ولو على التراخي وقضية مامر في طلق وضمنت ان مثل ذلك مالود دخلت ثم قبلت فورا وهو متجه لكن ظاهر كلام شارح

انه لا بد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن ان تقدم الدخول يزول فورية القبول وليس كذلك بل قد لا يزال (طالقت على الصحيح)
لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقا بانئا (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلق (٤٩٧) كالمعجز ويلزمها تسليمه حالا كساتر

الا عواض المطلقة والمعووض
تاخر بالتراضي لوقوعه في
ضمن التعليق بخلاف المنعجز
يجب فيه تقارن العوضين
في الملك وقوله بالمسمى
لا يقتضي ترجيح الضعيف
انه لا يجب تسليمه الا عند
وجود الصفة خلافا لنزعه
لانه انما ذكره كذلك لافادة
البينة وكما قررته (وفي وجهه
او قول به المثل) لان
المعاوضة لا تقبل التعليق
ويرد بان هذه معاوضة غير
محضة (ويصح اختلاع
اجنبي وإن كرهت الزوجة)
لان الطلاق يستقل به الزوج
والالتزام يتأتى من الاجنبي
لان الله تعالى سمي الخلع فداء
كفداء الاسير وقد يحمله
عليه ما يعله بينهما من الشر
وهذا كالحكمة وإلا فلو
قصد بفداها منه ان يتزوجها
صح ايضا لكانه ياتى فيما
يظهر بل لو اعلمها بذلك
فسق كما دل عليه الحديث
الصحيح (وهو كاختلاعها
لفظا) اى فى الفاظ الالتزام
السابقة (وحكا) فى جميع

إما امر فهو من جانب الزوج
ابتداء بصيغة معاوضة بشوب
تعليق فله الرجوع قبل القبول
نظرا لشوب المعاوضة وقول
الشارح نظرا لشوب التعليق
وهم ومن جانب الاجنبي

لا بد من الترتيب (الخ) اى من تقدم القبول على الدخول فكان الاولى بين القبول والدخول (قول المتن
طالقت الخ) ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال إن كنت حاملا فانت طالق على ما تهرى حامل
فى غالب الظن فناطق إذا اعطته وله عليها مهر مثل حكمه الرافعى عن نص الاملاء نهاية ومعنى عبارة سمي فى
الروض قال للحامل ان كنت حاملا فانت طالق بدى نار فقبلت طالقت مهر المثل قال فى شرحه لفساد المسمى
ووجه فساد به بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه فى الحال فاشبه ما اذا جعله عرضا انتهى اه قال ع ش
قوله وهى حامل فى غالب الظن لم يبين مفهومه والذى يظهر انه ليس بقيد وقضية لإطلاق الروض ان المدار على
كونها حاملا فى نفس الامر وان لم يظهر وهو ظاهر فيما اذا لم يتحقق الحمل بعلامات قوية فان تحققها فالأقرب
وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليها مهر مثل أى ويرد الماتلها اه (قوله حالا) اى فلا يتوقف
وجوب تسليمه على الدخول سمي على حج قول رعايه فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداد
الالف منه ويكون تركه وان يفوز بالفوائد الحاصلة منه لحديثها فى ملكه فليراجع اه ع ش (قوله خلافا
لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى اه قالت الجلال المحلى لم يدع هذا وإنما ذكره ظاهر عبارة المصنف
وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه (قوله لانه الخ) اى المصنف (قوله لا تقبل التعليق) أى
فيؤثر فى فساد العوض دون الطلاق لقوله لا لتعليق وإذا فسد العوض وجب مهر المثل اه معنى (قول المتن
اختلاع اجنبي) اى مطلق التصرف بالخط أو طلاق اه معنى (قوله لان الطلاق) الى قوله وبؤخذ
منه فى النهاية والمغنى الا قوله وهذا كالحكمة الى المتن (قوله وقد يحمله) اى الاجنبي عليه اى الخلع ما يعله
بينهما من الشراى سوء المعاشرة وعدم اقامة حدود الله تعالى فصرف المال فى ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم
وقوله وهذا إشارة الى الفرض الذى حل الاجنبي على الخلع كالحكمة اى فى خلع الاجنبي لاعلة لجوازه
والا لامتنع عند عدم ذلك الفرض اه كرى (قوله فهو من الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة
معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعليق فيه
شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم مما ياتى قريبا انه
قد يعلق على العوض من جهة الاجنبي فليتأمل سمي اه ع ش (قوله وقول الشارح نظرا الخ) اى بدل نظرا
لشوب المعاوضة اه ع ش (قوله وم) عبارة للمغنى والنهاية سبق قلم وهى اليق بالادب على ان فى بعض
نسخ المحلى نظرا للمعاوضة كما نبه عليه ابن عبد الحق فى حاشيته اه سيد عمر (قوله بشوب جمالة)
فلا اجنبي ان يرجع نظرا لشوب الجمالة معنى ومحلى وقد يقال قد تقرر انه من جانب معاوضة فيها شوب
جمالة وكل منهما يقتضى جواز الرجوع قبل جواب المجيب فواجهه تخصيص الجمالة بالتعليق بقوله نظرا
الخ مع انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان انب لانه لان المعاوضة جعلت ملحوظة اصلا والجمالة تبعا كما يشعر
صنيعهم فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان ذلك لمجرد المناسبة لما قبله (قوله فى طالقت الخ) عبارة للمغنى
فاذا قال الزوج الاجنبي طالقت الخ او قال الاجنبي للزوج طالق الخ اه وهى لظهور المعارف عليه لقوله
قبل واقوله فاجابه احسن (قوله نحو طالقها الخ) عبارة للمغنى صور احدها ما لو كان له امرتان فخالع

تراخى احدا جزائه فليتأمل (قوله فى المتن طالقت بالمسمى) فى الروض فى باب الطلاق (فرع) قال للحامل
ان كنت حاملا فانت طالق بدى نار فقبلت طالقت مهر المثل قال فى شرحه لفساد المسمى ووجه فساد به بان الحمل
مجهول لا يمكن التوصل اليه فى الحال فاشبه ما اذا جعله عرضا اه (قوله حالا) اى فلا يتوقف وجوب تسليمه
على الدخول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب
تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعليق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له
فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم مما ياتى قريبا انه قد يعلق على العوض من

على ذلك المصوب والخروج من زينة هذا يقع رجعيها وأما ما فيها بان البضع وقع لها فلزمها بطلانها فلو قال خالعتا على ما في كنفك فتقبل وهما يعلمان أنه لا شيء فيها فخالع على ذلك وقع رجعيها ولا شيء له إلا أن يفرق بان فساد العوض جاد منهم من لفظه وهو قوله هذا الخمر مثلا المقضى أنه لم يلتزم له عوض العدم (٤٩٨) حصول مقابل له وهنا لا فساد في لفظه بل هو لفظ معاوضة صحيح وإنما غاية الأمر

أنه لا شيء في كفه في الخارج وهذا يقتضي عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له عملا بظاهر الصيغة ويؤيده ما مر أنهم جعلوا هذا من العوض المقدرا لا الفاسد وباتى آخر التنبيه الاتي ما يصرح بهذا ولو خالع عن زوجتي رجل بالف صح من غير تفصيل لانحاد البازل بخلاف ما لو اختلعتا به ويحرم اختلاعه في الخيض بخلاف اختلاعه كما سيذكره ومن خلع الاجنبي قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجبها فيقع باثنا بمنل المؤخر في ذمة السائلة كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنظر في مامر في البيع فلو قالت وهو كذا الزمها ما سمته زاد او نقص لان المثلية المقدرة تكون حيث تدرى من حيث الجملة وبنحو ذلك افتى ابو زرعة وافتي ايضا في والد زوجة خالع زوجها على مؤجل صداقها وعلى درهم في ذمته فاجابه وطلقها على ذلك بأنه يقع رجعيها كما هو المقرر في خلع الاب بصدائق بنته والدرهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج

الاجنبي عنهما بالف مثلا من ماله صح بالالف قطعاً وإن لم يفصل الخ الثانية لو اختلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثلث والمهر من راس المال وفي الاجنبي الجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على هذا المصوب الخ الرابعة لو سالت الخلع بمال في الخيض فلا يحرم بخلاف الاجنبي اهـ (قوله) على هذا المصوب الخ اي بخلاف على هذا العبد مثلاً وهو مصوب في نفس الامر فانها تبين بمهر المثل كما يعلم بما يأتي في قوله او باستقلال فخلع بمصوب الخ اعش (قوله) فارق اي الاجنبي (قوله) مامر اي في اوائل الباب في قول المتن ولو خالع بمجهول او خمر بانت بمهر المثل مع شرحه (قوله) فيها اي الزوجة (قوله) بخلافه اي الاجنبي (قوله) ويؤخذ منه اي من نحو طلقها على هذا المصوب الخ اهـ كرى (قوله) انه لو قال اي الاجنبي وقوله فخالع الخ اي الزوج للزوجة (قوله) ثم اي في نحو طلقها على هذا المصوب الخ (قوله) وهذا لا يقتضي عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحته وفي بعضها يقتضي البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله) ويؤيده اي البيئونة ولزوم مهر المثل وقوله ما مر اي في اول الباب في شرح هو لفرقة بعوض (قوله) وباتى آخر التنبيه الاتي ما يصرح الخ اي في قوله وان كل تعليق للطلاق الخ وهو ليس تصريحاً بما ذكره لا يقال يؤخذ من قوله ثم ان صح الخ تايد ذلك لاننا نقول لا يتأتى ذلك باطلاقة الا بالنسبة للزوجة لا بالنسبة للاجنبي لما تقرر انه لو قال بهذا الخ وقع رجعيها وبالجملة فالذي يظهر في المسئلة المذكورة الوقوع رجعيها اهـ سيد عمر (قوله) ولو خالع اي الاجنبي الى قوله وواقى في النهاية (قوله) ولو خالع اي الاجنبي من ماله اهـ معنى (قوله) صح اي بالالف من غير تفصيل اي لخصه كل منهما اهـ معنى (قوله) لانحاد البازل وهو الاجنبي (قوله) بخلاف ما الخ عبارة المغنى بخلاف الزوجين اذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما يلتزمه كل منهما اهـ (قوله) بخلاف ما لو اختلعتا الخ مقتضاه انه لا يصح عند عدم التفصيل وهو محل تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسمى اهـ سيد عمر عبارة عرش اي فانه يقع بمهر المثل على كل منهما اهـ ويفيده ايضا صريح المغنى (قوله) ويحرم اختلاعه اي الاجنبي (قوله) بمنل المؤخر ظاهر ان محله حيث كانت عالة بالمؤخر والافيني وقوعه بمهر المثل اهـ سيد عمر وقوله كانت عالة الاولى كانا على اي الزوج والسائلة (قوله) وان لم تنو بينا المفعول اي لفظه مثل (قوله) ولو قالت اي السائلة وهو الخ اي المؤخر (قوله) لزمها ما سمته اي والمؤخر باق بحاله اعش ومعلوم انه كذلك باق في الصورة الاولى (قوله) من حيث الجملة لعل الانسب من حيث الجنس او من حيث مطلق المالية فليتا مل اهـ سيد عمر عبارة عرش لعل المراد هنا بالجملة المائلة في مجرد كونه عوضاً ولا فاسمته صادق بان يكون ذهباً مثلاً وما على الزوج فضة وابن المائلة في هذه اهـ (قوله) والدرهم الذي الخ جواب عما قد يقال لم يقع باثنا بالدرهم الذي في ذمة الوالد (قوله) من منجم صداقها اي مؤخر صداقها (قوله) لا بعض العوض اي الدرهم (قوله) وليس كخالع الخ جواب سؤال غنى عن البيان (قوله) حتى يجب الخ اي ويقع باثنا (قوله) ايجابه اي مقابل المجبول (قوله) لها اي للزوج وولد الزوجة (قوله) وليس له الخ الواو حالية وضمير له للوالد وبه للعلوم المراد به مؤجل الصداق والدرهم (قوله) وهو اي افتاؤه في مسئلة الوالد وقوله في تلك اي في مسئلة الام (قوله) ثم يعني عنه ما قبله وقوله مثله الاولى حذف الضمير (قوله) لكنه اشار للجواب بان الام حاصل

جهة الاجنبي فليتا مل (قوله) لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الحل على

هذا الطلاق عليه فقط بل عليه وعلى البراءة من منجم صداقها ولم يحصل الا بعض العوض وليس كخالع بمعلوم ومجهول هذا حتى يجب ما يقابل المجبول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليها لعدم سؤالها ولا على ايها لانه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لها وليس له السؤال به اهـ ملخصاً وهو مع ما قدمه في تلك مشكل لانه حمل مؤخر الصداق في كلام الام ثم على تقدير مثله حتى اوقعه باثنا بمثله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان قربته ظاهرة على المثلية والاب

للمثل ذلك انصرف لعين الصداق لأمثله ومن ثم اتفق ايضا فيمن سال الزوج بتمته قبل (٤٩٩) الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والترم

به والى هذا فاطلقها واحتال
من نفسه على نفسه لما
وهي محجورة به بانها خلع على
نظير صداقها في ذمة الاب
بدليل الحوالة المذكورة نعم
شرط صحة هذه الحوالة ان
يحيله الزوج به لبتة اذ لا بد
فيها من إيجاب وقبول ومع
ذلك لا تصح إلا في نصف
ذلك لسقوط نصف صداقها
عليه بينوتها منه ليق
للزوج على الاب نصفه لانه
سأله بنظير الجميع في ذمته
فاستحقه عليه والمستحق
على الزوج النصف لا غير
فطريقه ان يسأله الخلع
بنظير النصف الباقي
لمحجورته لبراءته حينئذ
بالحوالة عن جميع دين
الزوج اه وسيعلم بما
يأتي أن الضمان يلزمه به
مهر المثل فالالتزام المذكور
مثله وان لم توجد حوا القوما
ذكره من الاكتفاء بالقرينة
مخالف لما ياتي عن شيخه
الباقين انه لا بد معها من
نية ذلك لكن الاول اوجه
(تنبيه) افهم قولهم
لفظا من غير استثناء منه
مع استثنائهم من الحكم
انه لو قال ان ابراني فلان
من كذاله على فانت طالق
فابراه وقع باننا هو الوجه
خلاف ان زعم انه رجعي لانه
تعليق محض او لان المبرى
للمام مخاطب لم يكن له رغبة
في طلاقها وذلك لان كلا
من هذين التعليقين فاسد

هذا الكلام ان الحمل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة بل بقصد المثلية كما اقتضاه كلام الباقين
الآتي اه سم وقضيته انه لو قصدوا الدار الزوجية رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ودرهم جميعا يقع
الطلاق باننا يمثل المؤجل ودرهم وظاهر انه يصدق بيمينه في قصد الرجوع للجميع ثم رايته قال السيد عمر
مانصه قوله للممثل الخ فديقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا لقوله على مؤجل صداقها ايضا فيكون قرينة
على تقدير المثلية محشى وقد يقال بينهما فرق فانه في الاول ظاهر في إفادة المثلية لا تحصار اتمامه بمؤخر صداقها
بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلقه به بل لتعلقه به هو الظاهر وان احتمل تعلقه به مانع ان قال الاب اردت
ذلك لا يبعد قبوله اه (قوله لعين الصداق) اي عين مؤخر الصداق (قوله والنزيم به) اي حاجة للالتزام مع
ارادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيما ذكر بل للحكاية صورة السؤال اه سيد عمر
(قوله فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأني ان يحتال من نفسه بما
لها على الزوج على نفسه بالزوج عليه اه سم (قوله واحتال من نفسه على نفسه) اي جعل نفسه محتالا من
جهة لبتة ومحا لا عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحوالة دين البنت الى ذمة الوالد بدليل دين الزوج وبه
منه اه كردى (قوله من نفسه) اي نظر الولاية (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة
متاخرة عن الخلع اذ لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب شئ حتى تتأني الحوالة عليه فكيف
تكون قرينة وجوب بانها مع تاخرها تادل على انها اراد المثلية والالم يرتكبا الحوالة سم او يقال لعل فرض
المسئلة وقوع ما ذكر بعد مواطاة سابقة كما هو الغالب فاقرينة ذكر الحوالة مع المواطاة السابقة اه سيد
عمر (قوله ان يحيله الزوج به) معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد عن دين الزوج الذي
في ذمته يقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت الى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج اه كردى (قوله
به) اي الصداق وقوله لبتة نعت لضمير به وفيه توصيف الضمير ولو قال بما لبنته سلم عن الاشكال (قوله
فطريقه) اي الخلع (قوله بما ياتي) وقوله لما ياتي اي قبيل الفصل الآتي (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك
ان ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه سم عبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالالتزام الخ انه
مثله مع وجود الحوالة كافي صورة السؤال المفروضة فيما نحن فيه وهو محل تأمل اذ الظاهر كما يؤخذ بما ياتي
ان محل ذلك حيث يراد عين الصداق اما اذا اراد مثله وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تعينت بينوتها بمثل
الصداق لا بمهر المثل لان العوض صحيح ولم يذ كر في الصيغة ما يؤدي الى فساد فلو قال الشارح ان لم توجد
بدون او لكان حسنا فليتامل اه (قوله معها) اي مع القرينة (قوله لكن الاول) اي الاكتفاء بالقرينة اه
كردى (قوله انه الخ) مفعول المهم (قوله لو قال ان ابراني الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الآتي
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف الفان طالق فاعطاه فيقع باننا بالالف اه سم (قوله لم
يخاطبه) اي الزوج (قوله وذلك) اي عدم صحة ذلك الزعم (قوله منه الخ) اي من ذلك القول وقوله انه معاق

معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة قبل بقصد المثلية كما اقتضاه كلام الباقين الا في الماحل عليها عند
عدم القرينة وهو مقتضى كلامهم ولذا قيد في الارشاد البينة بما اذا خلع الاب على صداقها والبراءة منه بما
اذا ضمنه والا وقع رجعا لكن قد يقال هلا حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما وصيت بنصيب ابني وبعثك
بما باع به فلان فرسه فليتامل (قوله للممثل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا لقوله على مؤجل
صداقها ايضا فيكون قرينة على تقدير المثلية (قوله والتمزم) اي حاجة للالتزام مع ارادة المثلية (قوله فطلقها)
فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأني ان يحتال من نفسه بما لها على الزوج على
نفسه بالزوج عليه (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متاخرة عن الخلع اذ
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب شئ حتى تتأني الحوالة عليه فكيف يكون قرينة وجوب
بانها مع تاخرها تادل على انها اراد المثلية والالم يرتكبا الحوالة (قوله فالالتزام المذكور مثله) فيه نظر لان
العوض هنا نظير الصداق بقرينة الحوالة وفيما سياتي نفسه فليتامل (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك ان

اما الاول فلان كل ذى ذوق يفهم منه أنه معاق للطلاق على عوض من الاجنبي وقد صرحوا بان العوض منه كهو منها

وأما الثاني فلان تأمله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال خالعت زوجتي على ألف في ذمة زيد وكان غائبا فبلغه فقيل وقع بآثابه لأن
قوله كسؤله فيه فكذا إبرأؤه كسؤله ولا يحد الخلع الصريح في ذلك أيضا وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح
منه لو طلق زوجته على أن يزوجه بدينه وصدق بدينه بضع المطابقة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطن بائنأوله مهر المثل على زيد كان لبنه على
زوجها مهر المثل وهذا صريح في بطلان (٥٠٠) ذينك التعليلين لان زيد الم بسال ولا خاطب وإنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد

زيد له فبتر ويجه له جمل مختارا
لطلاقها ولو مهر المثل لان
المطلق لم يطلق الا في مقابل
يسلم له وهو بضع التي تزوجها
ولم يسلم لما تقرر انه يلزمه
لها مهر المثل فلم ان قبول
العوض الذي ربط الطلاق به
كسؤال الزوج به وان كل
تعليق للطلاق تضمن مقابلة
البضع بعوض مقصود راجع
لجهة الزوج يقع الطلاق به
بآثائه ان صح العوض فيه
والا في مهر المثل على ماهر
(ولو كياها) في الاختلاع
(ان تختلع له) اي لنفسه ولو
بالقصد كما مر فيكون خلع
اجنبي والمال عليه بخلاف ما
اذن اها او مهر ظاهر وما اذا
اطلق به ما صرح به الغزالي
واعراض الاذرى له بحزم
امامه بخلافه مردود بان كلامه
فيما اذا لم يتخالفها فيما سمته
وكلام امامه فيما اذا خالفها
فيه (ولا جنبي توكلها) في
اختلاع نفسها بماله او
بمال عليه وكذا
اجنبي اخر فان قال لها
سلي زوجك ان يطلقك
بالف او لا جنبي سل فلانا

الخأي مفيد التعليل الطلاق (قوله لان قائله) أي التعليل الثاني (قوله كسؤاله) أي زيد له اي عن الزوج فيه
اي الطلاق (قوله ولا يحد الخلع) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) اي في أنه لو قال خالعت زوجتي الخ
عبارة السكردي اي في أن قبول الاجنبي كسؤله فيه فالإبراء كذلك (قوله بصدق بدينه الخ) جملة حالية
مقيدة (قوله ففعل) اي زوج زيد بدينه من المطلق المذكر اه سيد عمر (قوله رفع الطلاق) ظاهره بالقبول
الفعل من غير احتياج الى القبول لفظا بل قوله الان في بتر ويجه له الخ صريح في ذلك فليراجع (قوله وهذا صريح
الخ) محل تأمل اما اول فلان عبارة الروضة مصدرة بصيغة المعاوضة لا بصيغة التعليل واما ثانيا فلانها
محتمة لان تنزل على ان يكون لفظه انت طالق على ان يزوجه زيد بدينه الخ وان تكون خطا با لزيد كطلقت
زوجتي على ان تزوجه بنتك الخ فاني يكون صريحا في نفي الخطأ اه سيد عمر (قوله ان قبول العوض
الخ) اي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء او التزويج او غيرهما وقوله يقع الطلاق الخ خبر ان كل الخ اه
كردي (قوله في الاختلاع) الى قوله واعراض الاذرى في المعنى وإلى قول المتن ولو اختلع في النهاية الا
قوله خلافا لبعضهم وقوله ويفرق الى فالباشر (قوله رلو بالقصد) عبارة المعنى بالتصريح او بالنية اه (قوله
كأمر) أي قبيل فصل الصيغة (قوله اذا نواها) اي اوصرح بالوكالة اه معنى (قوله وماذا اطلق) أي فيقع
الخلع عنها والمال عليها ع ش لان منفعة الخلع لها معنى وشرحا الروض والمنهج (قوله بماله) اي المعين
(قوله وكذا اجنبي) اي الاجنبي توكل اجنبي آخر سم وع ش (قوله فان قال) اي الاجنبي الموكل (قوله
له اسلي الخ) راجع لما قبل وكذا وقوله ولا جنبي سل الخ راجع لما بعده (قوله له) اي للموكل (قوله على)
بشداليه (قوله فانه توكل الخ) اي لان منفعة الخلع راجعة اليها فحمل سؤالها عند الاطلاق على
التوكيل اه ع ش (قوله وان لم تقل الخ) غاية (قوله ففعل) يقتضي انه لا بد من طلاق اخر من البادي
وكان وجهه ان قوله على ان اطلق وعدلا إيقاع فليتأمل وعليه فيتردد النظر فيما اذا طلق المخاطب وتوقف
البادي عن الطلاق هل يقع طلاق او لا محل تأمل وينبغي ان لا يقع الا اذا قصد الا ابتداء اه سيد عمر
(قوله لان العوض الخ) علة للقيود فقط (قوله وإذا وكلها الخ) دخول في المتن (قوله بين ان تخالع) الى
المتن في المعنى (قوله لا فله بغيره الى قوله وحيث وقوله ويفرق الى قوله ولا فالباشر (قوله بالصريح او النية)
راجع لكل من المدة طرف المعطوف عليه فهذه اربع فيضم الاطلاق اليها تصير الصور خمس (قوله بغيره)
اي بان لم يتخالفه فيما سماه الذي حمل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم انها اذا خالفت فهي كالا جنبي بالاولى

ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها (قوله انه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الاتي
وان كل تعليل للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف فان طلق فاعطاه فيقع بائنا بالالف (قوله ولا يحد
الخلع) عطف على بكلامهم (قوله وماذا اطلق) قال في شرح الروض لان منفعة الخلع لها وقع لها بخلاف
نظره من الوكالة في الشراء فانها تارة كما تكون للموكل تارة تكون للموكل فوقعه في مثل ذلك للموكل اولى
لانه المباشر اه وهو صريح في ان شراء الموكل إنما يقع للموكل ان نواه بخلاف ما اذا نوى نفسه او اطلق
فالبينة له لكن لا يبعد ان يكون الشراء بد من مال الموكل الذي اذن في الشراء به مغنيا عن نية الشراء فليتأمل
قوله وكذا اجنبي اخر (قوله اشترط في لزوم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فتخيرهي) فلو
اختلفت عنه بماله في الحيف فهل محل هذا الطلاق كما لو اختلفت لنفسها بماله او يحرم اذ لم يوجد منها

أن يطلق زوجته بالف اشترط في لزوم الاف له ان يقول على بخلاف سل زوجي ان يطلقني على كذا فانه توكل وان لم تقل على ولو قال اه
طلق زوجته على ان اطلق زوجتي ففعل بائنا لانه خلع فاسد لان العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلذلك على الاخر مهر مثل زوجته واذا
وكلاهما اجنبي في الخلع (فتخيرهي) بين ان يتخالع عنها او عنه بالصريح او النية فان اطلقت قال الاذرى وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعا
اه اي نظير ما مر في الوكيل بغيره لكن لما كانت تستعمل به اجماعا بخلاف الاجنبي كان جانبها اقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا

و اختلفوا ثم كامر وحيث
 صرح باسم الموكل طوب
 الموكل فقط ويفرق بينه
 وبين وكيل المشتري بأن
 العقد يمكن وقوعه له ثم
 لا هنا كامر وإلا فالمباشر
 فاذا غرم رجوع على موكله
 ان وقع الخلع عنه وإلا فلا
 (ولو اختلج رجل) بماله أو
 ماله (و صرح بوكالتها
 كاذبا) عليها (لم تطلق) لانه
 مربوط بالتزام المال ولم
 يلتزمه هو ولا هي نعم ان
 اعترف الزوج بالوكالة أو
 ادعاها بانتهى بقوله ولا شيء
 له (و اوبها كاجنبي فيختلج
 بماله) يعنى بمعين أو غيره
 صغيرة كانت أو كبيرة (فان
 اختلج) الاب أو الاجنبي
 (بمالها و صرح بوكالة)
 منها كاذبا (أو ولاية) له
 عليها (لم تطلق) لانه ليس
 بولي في ذلك ولا وكيل فيه
 والطلاق مربوط بالمال ولم
 يلتزمه أحد ولا نه ليس له
 صرف مالها في الخلع ومن
 ثم لم يتمتع عليه بموقوف
 على من يختلج لانها لم تملكه
 قبل الخلع (أو) صرح
 (باستقلال) كاختلتها
 لنفسى أو عن نفسى (فخلع
 بمغضوب لانه غاصب لمالها
 فيقع بائنا وان علم الزوج
 وله عليه مهر المثل ولو
 لم يصرح بانه عنه ولا عنها

أمر شيدى (قوله و اختلفوا ثم كامر) إن أراد ما مر من الغزالي وإمامه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم
 إلا أن يريد باعتبار ما فهم الاذرعى سم على حججهم شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء للمفعول
 اه سم عبارة للمغنى وحيث صرح الاجنبي أو الزوجة بالوكالة طاب بالوضع الموكل والا فاطاب
 المباشر ثم يرجع إذا غرم على الموكل حيث نوى الخلع أو طاق في الأولى اه منى (قوله طواب الموكل)
 أى فيما إذا كان في صيغة الموكل ما يقتضى الالتزام كما هو ظاهر وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله
 وبين وكيل المشتري) أى حيث طواب أيضا اه سم (قوله وإلا) أى وإن لم يصرح باسم الموكل اه
 سم (قوله فاذا غرم) أى المباشر امره شر (قوله بماله) إلى الفصل في النهاية (قوله بماله) انظر مع هذا
 قوله الآتى ولم يلتزمه هو إلا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة لرشيدى هو شكل
 ومخالف لما فى شرح الروض وغيره والتعليل الآتى لا يوافقه على أنه لا ينافى ما انتضاه صديقه في المصلحة بعده
 بالنسبة للاجنبي فايراجع اه وعبارة السيد عمر قوله ولا شيء له صادق بما إذا كان بماله وتوقف فيه
 لتصادقهما على استحقات الزوج له اه (قوله نعم) الى قوله قال المغنى في المفقود (قوله أو ادعاها) يعنى عنه
 ما قبله (قوله بانتهى بقوله) أى الزوج امره شر (قوله أو الاجنبي) هو مكرر بالنسبة لما إذا خلع
 وصرح بوكالتها كاذبا فقد ذكر قبل أمر شيدى (قوله أو ولاية) أى الاب (قوله لانه ليس بولي في ذلك)
 إذ لو لا أنه لا تثبت له التبرع في مالها اه منى (قوله ولا نه ليس له صرف مالها الخ) تقدم في أوائل الباب
 في شرح وإن خلع سفيهة الخ استثناء ما إذا خشي الولي على مالها من الزوج ولم يكن دفعه إلا بالخلو وراجع
 (قوله بموقوف على من يختلج) أى بان قال الوائف وقت هذا على النساء اللاتي يختلجن اه كرى (قول
 المتن أو باستقلال فخلع بمغضوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عنه ولا عنها بين

شوى الرضا ولم تتأكد رغبتها بهذا المال من جهة ما هو كولو طلقها بلامال بسؤالها وهو حرام كاسياني فيه
 نظر والوجه هو الثاني وقا لم (قوله و اختلفوا ثم كامر) ان اراد ما مر من الغزالي وإمامه فقد بين ثم أنه
 لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يريد باعتبار ما فهم الاذرعى سم على حججهم شرور شيدى (قوله وحيث صرح) هو بالبناء للمفعول (قوله
 ويفرق الخ) كذا اشرحه مر (قوله وبين وكيل المشتري) أى حيث طواب أيضا (قوله وإلا) أى وإن لم
 يصرح باسم الموكل (قوله بماله) انظر مع هذا قوله ولم يلتزمه هو إلا أن يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم
 تاذن (قوله في المتن أو باستقلال فخلع بمغضوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه
 عنه ولا عنها بين ان لا يذكر انه من مالها فخلع بمغضوب أو يذكر فرجى كما صريح في انه هنا لا فرق بينهما في
 الوقوع بائنا مهر المثل وحيث نذلقو لم ان الخالعة من غير الزوج بنحو المذهب مع التصريح بنحو وصف
 القصب توجب الوقوع رجعياعله ما لم يصرح بالخلع بالاستقلال والواقع بائنا مهر المثل وما لم يصرح به المخلع
 والواقع كذلك أيضا كاسياني وعبارة الالهجة وشرحها صراحة بما ذكرى من الوقوع بائنا عند التصريح
 بالاستقلال وان صرح بانه من مالها وهى مائه اه الخلع الجارى من ايها بنى قال انه من مالها والاظهار انه
 فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلال لارجى كخلع السفية الى ان قال فان ابدى أى اظهر نيابة لم اطلاق واستقلال
 بانتهى مهر المثل عليه كامر اه وعبارة الارشاد وشرحه اه غير للشارح ويجب على اب و نه الاجنبي في جميع
 احكامه خالع زوج بنته بمال حال كونه مستقلا بالخلع بان لم وكله ولا كان له عليه ولاية مهر المثل سواء اقل
 اختلتها على هذا الالف ولم يزد او زادت بوكيل ولاولى وان علم الزوج ان المال لها ولم يقل الاب
 وعلى ضمائه لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فصار خلعها بمغضوب وكذا ان اضافته الى المال اليها
 كقولها اختلعت بنتى على عبدي مثلا هذا سواء اصرح بالاستقلال وحيث نذلق لا يحتاج الى ضمائه او لم يصرح به
 لكن بشرط ان يضمنه اه وقد قيد الجورجى قول الارشاد المذكور وكذا ان اضافته كعبيدها بقوله ان صرح
 بالاستقلال واعترضه الشارح في شرحه الكبير بانه يقتضى انه لو قال خالعها على عبدها وامت بوكيل ولاولى
 بانتهى مهر المثل ويرده ما مر من ان الخلع بمغضوب من الاجنبي انما يقتضى الوقوع رجعياعه وقد علمت انه

ان لا يذكر انه من ماله فخلع بمغصوب أو يذكر فرجعي كالصريح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بمهر المثل
 وحيث قد قو لهم ان المخالعة من غير الزوجة بنحو المغصوب مع التصريح نحو الغصب توجب الوقوع رجعيا
 محله الم يصرح المخالعة بالاستقلال والواقع باثنا بمهر المثل والم يضمه المخالعة والواقع كذلك ايضا كما
 سيأتي وعبرة الارشاد وشرحه الصغير للشارح مصرحة بالوقوع باثنا عند التصريح بالاستقلال وان صرح بانه من ماله
 وعبرة الارشاد وشرحه الصغير للشارح مصرحة بالوقوع باثنا عند الضمان او التصريح بالاستقلال
 وان اضاف المال اليها كقولها اختلما على عبدها ويدل على ذلك ايضا كلام الروض سم على حج اه عش (قوله
 فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي يقع باثنا الخ اه سم (قوله وإلا) أي كان قال طلقها على عبدها اه
 معنى (قوله كما مر) أي آتفا (قوله كالوقال) أي الاب والاجنبي اه معنى وهو راجع الى قوله وإلا
 وقع رجعيا (قوله المقصود) أي التبرع له أي الاب والاجنبي (قوله ولو اختلج) أي ابوها اه عش
 عبارة الرشيدى يعني الاب ومثله الاجنبي اه (قوله بصدقتها) كان قال له خالعهما على ماله عليك من الصداق
 اه عش (قوله نعم ان ضمن له الاب الخ) وان كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك ان برئت من صداقها
 فهي طالق لم تطلق لان الصفة المعاق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق
 لم يسقط بالخلع وقد يقع التقاض إذا اتفقا جنسا وقد اوصفت اه معنى (قوله ان ضمن له الاب او الاجنبي
 الدرك) كان قال احدهما ضمن لك براءتك من الصداق اه كردى (قوله وكذا لو اراد الخ) يعني
 في الصورة الاولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا إنما هو لاصل الوقوع باثنا مع قطع
 النظر عما يلزمه فيهما ولا فهو في الأولى إنما يلزمه مهر المثل وفي الثانية مثل الصداق اه رشيدى (قوله وفي
 الحوالة) عطف على آتفا وما مر آتفا قبيل التنبيه ان الوجه الاكتفاء بالقرينة من غير اشتراط نية تقدير
 المثل (قوله ما تعلق بذلك) وان قالت هي لان طلقني فانت برى من صداق او قد ابرأتك منه فطلقها لم
 يبرأ منه وهل يقع رجعيا وبائنا جرى ان المقرى الى الاول لان البراء لا يعلق قال في الروضة ولا يبعد ان
 يقال طاق طمعا في شيء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كاختر فيقع باثنا بمهر المثل وهذا ما جزم
 به ابن المقرى واخر الباب وقال الزركشى تبعه اللبقينى التحقيق المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق
 الابرا وقع الطلاق رجعيا او ظن صحته وقع باثنا بمهر المثل وقد افق بذلك اي بقول الزركشى الشباب الرملى
 رحمه الله تعالى انه زيادة للمعنى وهو جمع حسن اه قال عش قوله وقع باثنا بمهر المثل ومثله ماله كان
 العوض مجهولا كان قال له الاب والى ما برضيك او على ما دفعته لها وكان مجهولا لا نحو مهره ايضا ماله طلقها
 على إسقاط حقها من الخصاثة وبقي ماله خالعهما على رضا عوله سنتين مثلا ثم مات الولد قبل مضي المدة فهل
 له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقابل ما بقى من المدة او بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقى من
 المدة فيه نظر والاقرب الثانى لان ما بقى من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهول العوض مهر المثل اه
 (فصل) في الاختلاف في الخلع (قوله اوفى عوضه) أي وما يتبع ذلك كالو خالعه بالف ونوبا نوعا اه

فان لم يذكر انه ماله فهو
 بمغصوب كذلك والواقع
 رجعيا اذ ليس له تصرف
 في ماله بما ذكر كما مر فاشبه
 خلع السفهية كالوقال بهذا
 المغصوب او اخبر لانه صرح
 بما منع التبرع المقصود له
 من الخلع ولو اختلج بصدقتها
 أو على ان الزوج برى منه
 او قال طلقها وانت برى
 منه أو على أنك برى منه
 وقع رجعيا ولا يبرأ من شيء
 منه نعم ان ضمن له الاب
 أو الاجنبي الدرك او قال
 على ضمان ذلك وقع باثنا
 بمهر المثل على الاب او
 الاجنبي قال البلقينى وكذا
 لو اراد بالصداق مثله وثم
 قرينة تؤيده كحوالة الزوج
 على الاب وقبول الاب لها
 بحكم انها تحت حجره فيقع
 باثنا بمثل الصداق اه ومر
 آتفا وفي الحوالة ماله تعلق
 بذلك

ه (فصل) في الاختلاف
 في الخلع أو في عوضه لو
 ادعت خلعاً فانكر

وافق الجورجى في الصغير وان كلامهم كالصريح بذلك ثم رايته في الصغير بعد ان قرر ما ذكره الارشاد من
 انه لو خالعهما بنحو مغصوب واخبر بانه بمهر المثل قال ما نصه بخلاف خلع الاجنبي بذلك اذا صرح بالمانع
 ككونه مغصوبا ماله ضمن او يصرح بالاستقلال اخذنا مما يأتى في خلع الاب المنزل منزلة الاجنبي بعيدها
 مثلا وقد صرح بذلك وقع رجعيا اه وقد استحسن شيخنا الشباب الرملى بهما مش المحلى الجواب بما حاصله
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وما يدل على ان الاجنبي اذا صرح بالاستقلال وقع باثنا بمهر المثل قول الروض
 ما نصه فان قال الاب والاجنبي غير متعرض لاستقلال ولا نيابة طفلها على عبدها او على هذا المغصوب واخبر
 وقع رجعيا اه فتقيده في الاجنبي ايضا بقوله غير متعرض الخ يدل على انه اذا تعرض وقع باثنا لما يتأمل
 (قوله فان لم يذكر الخ) يقتضى حيث خصه بهذا القسم انه فيما اذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع باثنا
 (قوله فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي يقع باثنا الخ اه (فصل) في الاختلاف في الخلع اوفى عوضه

او قال طال الفصل بين لفظين بان سألته الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت طلقني متصلا فبنت وقال منفصلا الى الرجعة او نحو ذلك ولا بينة (صدق يمينه) لان الاصل عدمه مطلقا وفي الوقت الذي تدعيه فيه فان اقامت به بينة ولا تكون إلا لرجلين بانك ولم يطلقها بالمال لانه ينكره ما لم يعد ويعترف به على ما قاله الماوردي لان الطلاق لزمه وهي معترفة به (٥٠٣) وفيه نظر بل الذي يتجه انه كن اقر

لشخص بشي فانكره ثم صدقه لا بد من اعتراف جديد من المقر (وان قال طلقك بكذا فقالت لم تطلقني وطلقتك (بجائنا) او طال الفصل بين لفظي ولفظك او نحو ذلك (بانك) باقراره (ولا عوض) عليها اذا حلفت لان الاصل برائة ذمتها ما لم يقوم شاهد او يحلف معها او تصدقه فيثبت المال واذا حلفت ولا بينة له وجبت نفقتها وكسوتها من العدة ولا يرهبها قال الاذرعى والزركشي بل الظاهر انها ترهبه (وان اختلفا) أى المتخالمان والزوج او وكيله وهي او وكيلها او الاجنبي (في جنس عوض او قدره) او نوعه او صفته أو أجله أو قدر أجله وفي عدد الطلاق بان قالت طلقني ثلاثا بالف فقال بل واحدة بالف او سكنت عن العوض (ولا بينة) لاحدهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا بان اطلقتا واحداهما (تحالفا) كالمثبايعين في كيفية الحلف ومن يبداه ومن ثم اشترط ان يكون مدعا او اكثر فان اقام احدهما بينة قضى له (ووجب) بعد فسخما او فسح احدهما او الحاكم

عش (قوله او قال طال) الى قوله فان لم ينو يا شيئا في النهاية الا قوله وفيه نظر الى الماتن (بدون ذكره) لعلة ليرتب عليه ما ياتي من الاختلاف في كونه رجعيًا او بائنًا ولا فواضح ان من صور الاختلاف ما لو سألته بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلقت متصلا فقال بل منفصلا فلا يقع شيء ما عدم اتيانها بشي ما اخر بعد كلامه اه سيد عمر (قوله او نحو ذلك) اى كان قال قصدت الاستئناف اه عش (قوله ولا بينة) راجع للدين والشرح جميعا (قوله عدمه) اى الخلع وقوله مطاوعا لا متصلا ولا منفصلا (قوله به) اى اصل الخلع او اتصاله (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمده النهاية والمغنى وبعبارة رسم سياقي في الحاشية عن الروض ما يدل على اعتناء ما قاله الماوردي اه (قوله معترفة به) اى بالمال اه رشيدى (قوله بل الذي يتجه الخ) قد يقال الاقرار اعتضد بالبينة فاكتفى باعتراف المنكر بخلاف مسألة الاقرار فان مستندهما الاقرار وقد الغى حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردد النظر فيما نحن فيه فيما لو رجع بدون اقامة البينة فهل يلحق بمسألة الاقرار نظر الماثر نال اليه من الفرق او يكتفى فيها ايضا باعتراف المنكر كإقامة نصيه فرق صاحب النهاية محل تأمل اه سيد عمر عبارة تهو اى ما قاله الماوردي الا وجهه وايس كن اقر الخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كإمارة نظيره في الشفعة اه اى بخلاف ذلك ويعتبر في الضمى ما لا يغتفر في غيره زيادى (قوله انه) اى ما هنا او الزوج والندك كبير يتاويل المختلص ولا يصح رجوع الضمير للزوج كما هو ظاهر (قول الماتن وان قال طلقك بكذا الخ) ولو قال سألت الطلاق بالف فانكرت السؤال وادعت طول الفصل بين الايجاب والقبول صدقت يمينها في نفي العوض لان الاصل برائة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه اه مغنى (قوله لم تطلقني) الى قوله وان اختلفا في المغنى (قوله ما لم يقدم الخ) عبارة للمغنى فان اقام بالعوض بينة او رجلا وامرأتين او حلف معه او عادت واعترفت بعد يمينتها بما ادعاه لزمها العوض اه (قوله واذا حلفت ولا بينة له الخ) صورة المسئلة ان يقر بان المال مما يتم الخلع بدون قبضه فان اقر بانه خالعه اعلى تعجيل شيء لا يتم الخلع الا بقبضه لم يلزمه شيء الا بعد قبضه نص عليه في البويطى وهو ظاهر نهاية ومغنى (قوله وجبت نفقتها الخ) لانها رجعية في الصورة الثانية وغير مطلقة اصلا في الاولى اه بحيرى (قوله وكسوتها) اى وسكناتها اه بحيرى (قوله زمن العدة) اى الى انقضاء العدة اه مغنى (قوله قال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بل الظاهر انها ترهبه) اى مطلقا فيما زاده الشارح وفيها لومات في العدة في مسألة الماتن عبارة للمغنى ولا يرهبها لومات هو في عدها ورثت هي منه كما قاله الاذرعى اه (قوله والاجنبي) اى او وكيله (قوله او سكنت عن العوض) اى والصورة انها متفقان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسئلة اه رشيدى (قوله بان اطلقتا) اى الزمن الذي اوقع فيه اذ لا مرجح حينئذ او اطلقتها احداهما فكذلك لجواز ان يحمل المطلق على المقيد بخلاف ما اذا عينته فانها ان اتفقتا فيه سقطتا وهذه وارد على الشارح في تفسيره للتعارض اه سيد عمر عبارة للمغنى فان كان لاحدهما بينة عمل بها او لكل منهما بينة واستويتا تاريخا سقطتا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة اه (قوله ومن يبداه) لكن يبدا هنا بالزوج تدبا اه عش (قوله للعوض) متعلق بالفسخ (قوله ان وقعين) الاولى اوقعها

(قوله على ما قاله الماوردي) سياقي في الحاشية عن الروض ما يدل على اعتناء ما قاله الماوردي (قوله بل الذي يتجه الخ) وهذا لا يتنافى ما كتبناه في قول المصنف في الشفعة فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره لان المعاوضة

للعوض (مهر مثل) وان كان اكثر مما ادعاه لانه بدل البضع الذي تعذررده اليه واما البينة فواقعة بكل تقدير واثار التحالف انما هو في العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواضع قوله يمينته ومن ثم لو قالت سالتك ثلاثا بالف اطلقت واحدة ملك لانه فقال بل ثلاثا في الالف طلقت ثلاثا فعلا باقراره وتحلف انما لا تولى انه طلقها ثلاثا وحينئذ تلك الالف نعم ان اوقعين وقال ما طلقها قبل ولم يطل فصل استحق الالف (ولو خالغ بالف ونوى انوعا) او جنسا او صفة (لزم) وان كان من غير الغالب

جعل المذوى كالمفوظ بخلاف البيع (٥٠٤) لانه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم قال لم ينو يا شينا وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

مطلقا للجهل بالعوض
(ولو قال اردنا) بالالف التي
اطلقناها (دناير فقالت
بل) اردنا (دراهم او فلسا)
او قال احدهما اطلقنا
وقال الاخر عينا نوعا آخر
(تحالف على الاول) المعتمد
كالمفوظ في المفوظ ثم
يجب مهر المثل (ووجب
مهر مثل بلا تحالف في)
القول (الثاني) اما لو
اختلفت نيتهما وتصادقا
فلا فرقة واما لو قال اردت
الدراهم وقالت اردت
الفلس بلا تصديق وتكاذب
فتبين وله مهر المثل بلا
تحالف واما لو صدق احدهما
الاخر على ما اراده وكذبه
الاخر فيما اراده فتبين
ظاهرا ولا شيء له عليها
لانكار احدهما الفرق
نعم ان عاد المكذب وصدق
استحق الزوج المسمى على
ما مر واذ اطلقت الدراهم
في الخلع المنجز نزلت على
غالب نقد البلد او المعلق
نزلت على الدراهم الاسلامية
كما مر (تنبيه) علم مما
مريض مسائل الباب بان
الطلاق اما ان يقع باثنا
بالمسمى ان صحت الصيغة
والعوض او بمهر المثل ان
فسد العوض فقط او
رجعيا ان فسدت الصيغة
وقد نجز الزوج الطلاق
اولا يقع اصلا ان تعاقبما
لم يوجد فعلم ان من علق
طلاق زوجته بابرائها

(قوله جعل) يسكون العين اه سم (قوله فان ينو يا شينا) عبارة النهاية أي وشرح المنهج والمغنى وان لم
ينو يا شينا لغالب نقد البلد فان لم يكن بها غالب فمهر مثل اه وهذه الزيادة كانت في اصل الشارح رحمه الله
تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ما هنا اه سيد عمر (قوله يلزم) الى قوله فعلم في النهاية الا قوله على ما مر
الى التنبيه (قوله مطلقا) اي سواء نوبا غالب نقد البلد او غيره وقال السكردي اي في جميع الاوقات اه
(قوله للجهل الخ) اي في اللفظ ولا عبرة بالنية اه معنى (قوله عينا) بتشديد الياء والنون اه سم (قوله
آخر) الاولى حذفه (على الاول المعتمد) وهو لزوم المذوى كالمفوظ وقوله ثم يجب الخ اي بعد الفسخ
اه معنى (قوله فلا فرقة) اي لعدم صحة العقد اه معنى (قوله واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت
الفلس) بضم المثناة الفوقية اه سم (قوله بلا تصديق وتكاذب) اي بان قال كل منهما لا اعلم ما نواه
صاحبي اه ع ش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما للجانب الاخر ثم قال
قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها معينا حتى يحالف اه (قوله واما لو صدق احدهما الاخر الخ)
عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم اي النقرة في طلقك على الف او على ألف درهم وادعت انها
اردت الفلوس وكذبها بان او عكسه اي بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة
وكذبه بان ظاهرا لا انتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرق هنا اي في الثانية وانكارها هناك اي في
الاولى الا ان عاد وصدقها اي في الاولى او صدقته اي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه
استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا
اختلفت نيتهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق حينئذ فليتأمل ثم قضيت ان البيوت في الاولى باطنا ايضا وفيه
نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك
الروض كما مر وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردي ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وبين غيره
اه سم (قوله المسمى) مرافعا عن شمس استشكله (قوله على ما مر) اي في شرح صدق يمينه وقوله كما
مر اي في فصل ظواهر امارات نشوزها قيل قول المصنف ولو خالف به جوهل (قوله تنبيه) الى قوله لم في المغنى
(قوله ان تعاقب بالمهر يوجد) اي كان عاقا بابرائها ولم يوجد او وجد ولم يصح اه ع ش (قوله فعلم) أي
من المسئلة الاخيرة (قوله بان تكون الخ) نفسير للبراءة الصحيحة (قوله ولم يتعاقب به زكاة الخ) واضح حيث

عضة هناك لانهام (قوله جعل) هو يسكون العين وقوله عينا نوعا هو بتشديد الباء والنون وقوله
واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت الفلوس الخ وهو بضم المثناة الفوقية (بلا تصديق وتكاذب) قال
في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما للجانب الاخر ثم قال قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها
معينا حتى يحلف اه (قوله واما لو صدق احدهما الاخر على ما اراده الخ) عبارة الروض وان صدقته
في ارادة الدراهم اي النقرة في طلقك على الف او على ألف درهم وادعت انها اردت الفلوس وكذبها بان
او عكسه اي بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبه بان ظاهرا لا انتظام الصيغة
ولا شيء له لانكاره الفرق هناك اي في الثانية وانكارها هناك اي في الاولى الا ان عاد وصدقها اي في الاولى
او صدقته اي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على
انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا اختلفت نيتهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق
حينئذ فليتأمل (قوله فتبين ظاهر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم وادعت انها اردت
الفلوس وكذبها بان او عكسه بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبه بان
مؤاخذه له باقراره بقوله شرح روض ظاهر الانتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرق هنا وانكارها
هناك اه وقضيت ان البيوت في الاولى باطنا ايضا وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح
ظاهر اه (قوله استحق الزوج المسمى) جزم بذلك في الروض وهو يدل على اعتماد ما تقدم عن الماوردي
يفرق بين اقرار في ضمن معاوضة ثابتة وبين غيره

من صداقها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة صحيحة من جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعاقب به زكاة صدر

خلافا لما اطلال به الرمي انه لا فرق بين تعلقاتها وعدمه وان قلعه عن المحقة بغيره وقوله غير عن اطلاق العلماء من المتأخرين وذلك لبطلان هذين الثقلين ولان الابرأه لا يصح من قدرها وقد قل بالابرأه من جميعه فلم توجد الصفة المعاق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد برأه تهما تستحقه هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد برأه ذمته من جميع ما فيها اذ لو علم ان مستحق الزكاة يتعلقون به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يقولون النظر لهذا فيقعون في مفاسد لا تحصى وفي فتاوى أبي زرعة قال ان ابرأتني من صداقك (٥٠٥) على فانت طالق فقال له ابرأتك يشترط

علمها وان تريد الابرأه من الصداق المعاق به فحينئذ يقع بانها فان قالت لم ارد ذلك لم يقع اه والذي يظهر ان الشرط عدم الصارف لا قصد ما ذكره لان الجواب منزل على السؤال كاصرحوا به ولو عاق بالابرأه تناول الابرأه عن الغير وكالة كالجواب لا يبيع ببحث ببيعته عن غيره وكالة ولو طلب منها الابرأه فإقراره برأه فاسدة فنجز الطلاق وزعم انه انما اوقعه اظنه صحة البرأه لم يقبل على ما فيه مما يأتي ولو قالت جعلت ممرى على تمام طلاقى كان كناية في الابرأه كما قاله بعضهم وكانه لم ينظر لما فيه من تعليق الابرأه المبطل لان المدافى الكناية على النية والقرض انها لم تنو التعليق نظير مأمرا نفا في بذلت صداقي على طلاقى ونظائره ولو قال ان ابرأتني من آخر اقساط من صداقك كان لفظه محتملا فان جعل من الثانية بيانية اشترط ابرأه من القسط الاخير او تبعيضية اشترط ابرأه من

صدر من جاهل بتعلق الزكاة او بمقدار ما تعلقت به الزكاة او بكيفية تعلق الزكاة اما اذا صدر من عالم بجميع ما ذكره حالا فظاهر انه انما يريد بالابرأه ما هو لها وهو الباقي بعدم مقدار الزكاة لعل به بان ما عداه للقرأه على سبيل الشركة فكيف تملك اسقاطه ويؤيد ما تقدم في شرحه ولو خالف بمجمول في مسئلة ما لو اصدقها ثمانين وقبضت منها اربعين ثم قال لانا ابرأتني من صداقك وهو ثمانون الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة الاولى لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو ثمانون ثم حيث اعتبر علمه فلا بد من النظر الى علمها ببناء على ما قدره هنا من انه لا بد في البرأه هنا من علمها اه سيد عمر (قوله وذلك) أى عدم صحة ما قاله الرمي (قوله من قدرها) أى الزكاة (قوله يغفلون للنظر) امله من باب الافعال او على حذف عن في الاوقيانوس قال غفل عنه غفول لا من الباب الاول اذ تركه وسها عنه واغفله بمعنى غفل عنه اه (قوله لهذا) أى قوله بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله فان ابرأتني الخ) متعاق بقوله الا في يشترط الخ (قوله للمعاق) أى الطلاق به أى بالابرأه (قوله والذي يظن الخ) رد للشرط الثاني من شرطى الفتاوى (قوله ولو عاق بالابرأه) أى عن الزوج أو غيره وقوله تناول الابرأه من الغير الخ بازكان من عاق بالابرأه وكلاهما الغير في الابرأه سواء الزوج أو غيره اه كرى (قوله تناول الابرأه من الغير الخ) ينبغي الوقوع هنا رجعيما حيث لم يوكل ذلك الغير في المخالعة بالبرأه سم وقوله حيث لم يوكل الخ أى وذو كل فاصل البرأه أما لو لم يوكل لها أيضا فينبى عدم الوقوع اهدم محتملا والمتبادر من البرأه المعاق عليها اه بحجة اه سيد عمر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر او انه في الباطن محمول في نصدده فان كان صادقا فيه لم يقع بانها ولم يبين الطلاق الواقع فلهو رجعى أو بائن واذا نفي كلام الشارح السابق ما يصرح بالثاني اه عش (قوله لم يقبل) الوجه أنا لو قلنا بقوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البرأه اه سم اقول هذا شامل لصورة الاطلاق وقد مر ان انه ينصرف الى الصحيحة المتبادرة (قوله على ما فيه) أى على نزاع في عدم القبول مما يأتي اى عن ابن عجليل واسمعيل الحضرمى والاصمعي ومن تبعهم (قوله وكانه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه ان يقال انما لم ينظر الى ما ذكره لكونه ضاميا لا يضر بالحاصل ان ذلك كقولها ابرأتك من صداقي على طلاقى وبذلت صداقي على طلاقى وقد تقدم انها صيغة معاوضة لا صيغة تعليق فتدبر وتأمل قول الشارح نظير ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه سيد عمر (قوله محتملا) أى معنيين التبعيض والبيان اه كرى وامل الاولى أى ثلاثة احتمالات ارادة البيان أو التبعيض أو الاطلاق (قوله فان جعل) أى الزوج (قوله من الثانية بيانية) فانه من آخر الانساق التي هي صداقك اه سم (قوله أو تبعيضية) عطف على بيانية فانه من اقساط الاخير نهى بضر صداقك اه سم (قوله فان اطلق) أى لم ينو البيان ولا التبعيض اه كرى (قوله اذا لفرق بين البيان الخ) أى والاطلاق (قوله الدال) أى لفظ من آخر (قوله وغيره) عطف على أبو شكيل وقوله فقال اى الغير (قوله

(قوله تناول الابرأه عن الغير وكالة) ينبغي الوقوع هنا رجعيما حيث لم يوكل ذلك الغير في المخالعة بالبرأه (قوله لم يقبل) بل الوجه أنا لو قلنا بقوله لا يمنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البرأه (قوله فان جعل من الثانية بيانية) فانه من آخر الاقساط التي هي صداقك (قوله بيانية) يتامل (قوله أو تبعيضية)

(٦٤) - شرواني وابن قاسم - (سابع)

الثلاثة الاخيرة لضرورة أن اقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الاخر حقيقة في القسط والاخر والضرورة فتقدر بقدرها فان اطلق فالوجه الاول والا حوط الثاني قاله بعضهم وقوله نظر ظاهر اذا لفرق بين البيان والتبعيض هنا عملا بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الابرأه من الاخر حقيقة فالتعقيد الوقوع به لا غير ولو قال ابرأتني واعطيك كذا فإقراره فلم يعطها فافق ابن عجليل واسمعيل الحضرمى بعدم صحة البرأه وتبعهما أبو شكيل فقال حيث حصل بينهما مواطاة أو تواعد ولم يف بالوعد لم يصح الابرأه وغيره فقال ما قاله هو المعتمد لان معنى قولها ابرأتك

أي ما وعدت وأيده بعضهم أيضا بما في فتاوى الأصمعي أن من علق الطلاق بما يقتضي الفور به فإبرأ منه لا فور إطلاعه أنها طلقت لم تصح البراءة كالفتي به القاضي حسين وهو كما أتى أخذ من نظائر ما في الصلح أهال بعضهم وظنوا حصول الطلاق يرجع أن مرادها إبراءك في مقابلة طلاق فتلقوا البراءة عند انتفاءه وهذا كله منازع فيه بأنه لا نظر إلى الواطأة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فايكن الوجه صحة البراءة طاعة في المستلثين إذ لا عبرة عند الأتيان بصريحهما (٥٠٦) بنية كونها في مقابلة الوعد أو الطلاق وليس هذا بولي من مواطأة المحلل على الطلاق

ووعده به إذ فو لها إبراءك
ناوية ذلك كقول الولي
زوجتك ناويا بذلك فكلما لم
ينظروا الثانية ثم بل عملوا
بالصريح المخالف لما فكذلك
هنا بل أولى لأن النكاح يحتاج
له لا محتاط للإبراء بهذا
يظهر أن الوجه في قوله
انت طالق بعد فو لها بذلك
صدقي على صحة طلاق
وقوعه رجعي وإن ظن أن
ما جرى منها التماس للطلاق
بعض صحيح لما تقرر أنه
لا عبرة مع الصريح بظن
يقتضي خلافه وبه رد على
من زعم حالة ظن التماسها
المذكور أنه لا يقع لأن
جوابه بقدر فيه إعادة
ذكر العوض فكأنه قال
انت طالق على العوض
المذكور ولو قال ذلك لم
تطلق إذ لا عوض هنا صحيح
ولا فاسد أه ومر ماله
تعلق بذلك فراجعهما وإنما
قدر الثمن المذكور في اللفظ
بعده في نحو البيع لأن
الجواب لا يستقل به قائله
لتوقف الصحة على اللفظين
بخلافه هنا لأنه يستقل بالطلاق
وهي تستقل بالإبراء فلم
يحتاج لذلك التقدير على أن

أي ما وعدت (الاولى أن يقول إبراءك بما وعدت (قوله وإيده) أي ما قالاه (قوله أيضا) أي كافي تشكيل وغيره (قوله طلقت) أي بالبراءة المذكور فلزم عبر بالمضارع كان أحسن (قوله وهو) أي الأمر كما أتى أي القاضي حسين (قوله حصول الطلاق) أي بالبراءة المذكور (قوله عند انتفاءه) أي الطلاق (قوله وهذا كله الخ) وهو من كلام الشارح لا البعض والاشارة إلى قوله فإني إن عجلت إلى قوله وهذا (قوله بأنه لا نظر الخ) لا يخفى أنه لا يلاق مشكلة الأصمعي وكذا قوله الاتي وليس هذا الخ لا يلاقيه (قوله مطلقا) أي وجد المواطأة والوعد بالاعطاء في المسئلة الاولى والوعد وجد من حصول الطلاق في المسئلة الثانية والاول (قوله في المستلثين) وهما إقناء من عجل وسمي عجل لعدم صحة الإبراء أو إقناء الأصمعي بقوله لم يصح الإبراء كردى (قوله بصريحها) أي البراءة (قوله مقابلة الوعد) أي في المسئلة الاولى وقوله والطلاق أي في المسئلة الثانية (قوله وليس هذا) أي ما ذكر من المواطأة والوعد المذكورين (قوله إذ فو لها الخ) علة للتسوية وقوله ذلك أي مقابلة الوعد أو الطلاق (قوله ناويا بذلك) أي الطلاق الموعود (قوله بل عملوا بالصريح الخ) أي وصححو النكاح مما أه كردى (قوله إن الوجه الخ) تقدم أن المعتمد وقوعه باننا قال المحشى لو طلق ظانا حصول البراءة بذلك فهل تبين عند من يقول بانها تبين إذا طلق ظانا حصول البراءة بعد فو لها أن طلقته فانت بري من صدقي أه أقول الأمر كذلك وقد صرح به في النهاية فبما سبق أه سيد عمرو قضية ذلك عدم حصول البراءة في المستلثين السابقتين لاسيما في المسئلة الثانية (قوله لما تقرر الخ) أي آتفا في قوله وهذا كله منازع فيه بأنه الخ (قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله انتهى) أي كلام الزاعم (قوله ومر) أي قبيل فصل اللفاظ الملزمة أه كردى (قوله وانما قدر الثمن المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو أن احتمال عبارة المكلف بحسب الامكان أولى من إهمالها وإعمالها في نحو البيع متوقف على تلك الملاحظة فتعينت بخلافه هنا فإنه يمكن الأعمال بدونها بأن يحمل على الطلاق المتجزأ أو الإبراء المنجز فتأمل أه سيد عمر (قوله الثمن المذكور في اللفظ) أي في لفظ البادى من المتعاقدين (قوله بعده) متعلق بقدر والضمير للفظ أي قدر في كلام المجيب من المتعاقدين الثمن المذكور في كلام البادى منهما (قوله في نحو البيع) أي فيما قال البائع مثلا بعتك هذا باللف فقال المشتري اشتريته وسكت عن ذكر الالف وقوله في نحو البيع متعلق بقدر المقيد بالطرف الاول (قوله لأن الجواب) أي في نحو البيع (قوله وذكر مقابله البراءة) أي في المسئلة الاولى وقوله أو الطلاق في المسئلة الثانية (قوله القاضي به) أي بقصد المقابلة (قوله كما لو قال طلقت) أي في جواب اطلقت زوجتك وقوله ثم قال ظننت الخ أي فإخباري بطلقت كان منبيا على الظن المذكور وقوله وقد اتيت بخلافه أي خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجتي باقية في عصمتي (قوله والا) أي وان لم توجد القرينة القوية (قوله وبإتي قريبا) أي في مبحث صرائح الطلاق (قوله ولا ينافيه) أي ما ياتي قريبا ما هنا أي قوله وانما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته الخ لأن ذاك أي ما ياتي قريبا (قوله وليس هذا) إشارته إلى قوله ولو قال أبرئني وأعطيك كذا الخ أه كردى (قوله مع قرينة)

فالمنعنى من أقساط اخيرة هي صدقك (قوله وهذا يظهر أن الوجه الخ) لو طلق ظانا حصول البراءة بذلك فهل تبين عند من يقول بانها تبين إذا طلق ظانا صحة البراءة بعد فو لها أن طلقته فانت بري من صدقي

ذكر الثمن ثم وقع في صيغة صحبة ملوم مذكور مقابل البراءة أو الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم ينظر إليه ولا إلى القرينة القاضية أي به لأنها لا تؤثر في الفاسد حتى تغلبه صحبا وانما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته إذا قوبل بحسب صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة يتبادر منها صرفها عن موضوعها كما لو قال طلقت ثم قال ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد اتيت بخلافه فانه أن وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت أه صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يثبت والاحتشاي قريبا أن القرينة المخالفة لو وضع اللفظ لغو فلا ينافي ما هنا لأن ذاك في قرينة لفظية وما هنا في قرينة حالية فاندفع ما بعضهم هذا وإن أقر بطلان أو عتق مع قرينة لأن الإقرار أسكونه

اخبار اعران حق سابق مؤثر
 فيه القرينة مالا تؤثر في
 الانشأ ولو قال انت طالق
 ان اخرت دينك إلى اخر
 السنة لم تطلق إلا ان مضت
 السنة ولم تطالبه إذا المراد
 بالتأخير التزامه لا مجرد
 قولها اخرت خلافا لابن
 الصلاح فان اراد بالتأخير
 صيرورة مؤجلا فاجلته
 بالنذر وقوعه وإلا فلا وزعم انه
 بالنذر لا يسمى تأجيلا
 ممنوع ولو قال ان ابرأتني
 من ميرك وهو عشرة قارباته
 منه فيان اقل بما ذكره او
 أكثر قالذي يظهر الوقوع
 في الاولى لان الشرط عليهما
 وقد صرحوا بان الابرار من
 الاكثر يستلزمه من الاقل
 فصار لشمول كلامه كانه
 يعلمه دون الثانية لانه حيثئذ
 جاهل به ومع جملة به لا
 وقوع لان الطلاق بالابرار
 معاوضة وهي لا بد فيها من
 عليهما بالعوض واطلاق
 الوقوع هنا او عدمه غلط
 فاحذره ومسئلة وهو ثمانون
 السابقة غير هذه لتامله
 ولو كان لها في ذمته معلوم
 ومجهول فقال ان ابرأتني
 من جميع ما في ذمتي فانت
 طالق قارباته من المعلوم
 وحده او منهما بقياس ما
 عن القاضي حسين انه لا
 يبرأ من المعلوم لانها إنما

اي كان اقرب بذلك عتب الادام المتبين فساد فلابق الطلاق او العتق لقريته انه إنما رتب ذلك الاقرار على
 ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) اي والحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة (قوله التزامه) اي التأخير
 إلى مضي السنة بان لا تطالبه اليه (قوله مؤجلا) اي بسنة (قوله وإلا فلا) اي وان لم توجهه بالنذر
 فلا يقع الطلاق وان اخرته ولم تطالبه إلى مضي السنة (قوله في الاولى) اي في صورة تبين النقص وقوله
 دون الثانية اي في صورة تبين الكثرة (قوله لانه) اي الزوج حيثئذ حين تبين الكثرة جاهل به
 اي بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) اي الشامل لصورتى الاقل والاكثر (قوله ومسئلة وهو
 ثمانون الخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسئلة الثمانين انه فيما نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق
 في مقابلة مهر ما قد حصل له وان اخطأ في ظن انه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي
 سمح بالطلاق في مقابلته لان بمضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال وقوعه كاتقدم عن الشارح لان
 علمه قرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا اه سيد
 عمر (قوله السابقة) اي في شرح وفي قول بيدل الخمر (قوله بقياس
 ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كما اتي به القاضي
 حسين اه كردى (قوله بقياس ما مر عن غيره) وهو قوله
 فليكن الاوجه الخ اه كردى الاولى وهو قوله
 وهذا كله منازع فيه بانه لا نظر إلى الموطاة
 والوعد كسائر العقود (قوله ويأتي
 ذلك) اي ما ذكر من
 القياسين

(تم الجزء السابع من حواشى تحفة ابن حجر ، ويليه الجزء الثامن اوله كتاب الطلاق)

ا برأتني مقابلة الطلاق ولم يقع بقياس ما مر عن غيره البراءة ويأتي ذلك لها لو طلقها ثلاثا ثم علق طلاقها بالابرار فابرار انه طاعة انها في عصيته

﴿ فهرست الجزء السابع من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، رحمهم الله تعالى ﴾

مصحفة

- ٢ كتاب الوصايا
 ٢١ فصل في الوصية لغير الوارث رحكم التبرعات
 في المرض
 ٢٨ فصل في بيان المرض المخوف والملحق به
 ٤١ فصل في أحكام لفظية للوصى به وله
 ٦٠ فصل في أحكام معنوية للوصى به مع بيان ما يفعل
 عن الميت
 ٧٦ فصل في الرجوع عن الوصية
 ٨٣ فصل في الإيصاء
 ٩٨ كتاب الوديعة
 ١٢٨ كتاب قسم الفيء والغنيمة
 ١٤١ فصل في الغنيمة وما يتبعها
 ١٤٩ كتاب قسم الصدقات
 ١٦١ فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
 ١٨٢ كتاب النكاح
 ٢٠٩ فصل في الخطبة
 ٢١٧ فصل في أركان النكاح
 ٢٥٣ فصل في موانع ولاية النكاح
 ٢٨٤ فصل في تزويج المحجور عليه
 ٢٩٦ باب ما يحرم من النكاح
 ٣٢١ فصل في حل نكاح الكافرة
 ٣٢٨ باب نكاح المشرك
 ٣٣٧ فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
 ٣٤٤ فصل في مؤنة المسئلة والمرتدة
 ٣٤٥ باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد
 وغير ذلك
 ٣٦١ فصل في الاعفاف
 ٣٦٧ فصل السيد بأذنه في نكاح عبد لا يضمن
 ٣٧٥ كتاب الصداق
 ٣٨٤ فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاسد
 ٣٩٣ فصل في التفرير

- ٣٩٧ فصل في بيان مهر المثل
٤٠١ فصل في تشطير المهر وسقوطه
٤١٥ فصل في المتعة
٤١٨ فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه
٤٢٢ فصل في ولية العرس
٤٣٨ كتاب القسم والنشوز
٤٥٤ مطلب في حكم النزول عن الوظائف بمعرض
٤٥٧ كتاب الخلع
٤٧٦ فصل في الصيغة وما يتعلق بها
٤٨٧ فصل في الالفاظ الملزمة

(تمت)

